شرح العقيدة الطحاوية

للإمام ابن أبي العز الدمشقي

رحمه الله (ت ٧٩٢هـ)

تخريج وتعليق

أبي عبد الله طارق بن يوسف بن عباس الوليدي

تقديم فضيلة الشيخ العلامة

أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري

شرح العقيدة الطحاوية

شرح العقيدة الطحاوية

للإمام ابن أبي العز الدمشقي

رحمه الله (ت ٧٩٢هـ)

تخريج وتعليق

أبي عبد الله طارق بن يوسف بن عباس الوليدي

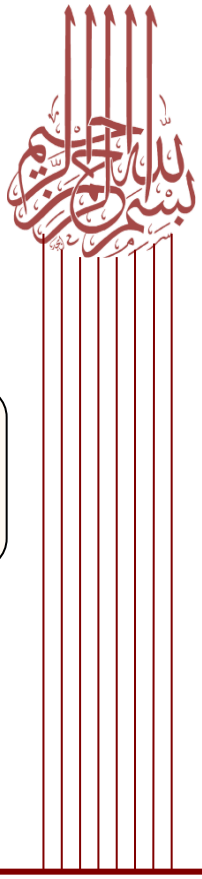

شرح العقيدة الطحاوية

للإمام ابن أبي العز الدمشقي

رحمه الله (ت ٧٩٢هـ)

تخريج وتعليق

أبي عبد الله طارق بن يوسف بن عباس الوليدي

تقديم فضيلة الشيخ العلامة

أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

دار الإمام الشافعي
للطباعة والنشر والتوزيع
اليمن - عدن
الشيخ عثمان جولة القاهرة
خلف فندق الريان
+٩٦٧ ٧٣٦٩٠١٨٢٤ - +٩٦٧ ٧٧٤٤٢٧٥٧٢
alshafibooks@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشيخ العلامة المحدث يحيى بن علي الحجوري

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فقد وفق الله أخانا الشيخ: **(طارق بن يوسف الوليدي)** حفظه الله للانكباب على طلب العلم والبحث، وقد أرسل إليَّ عِدة بحوث للنظر فيها، **منها**:

١- "فتح العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد" للعلامة النجدي رَحِمَهُٱللَّهُ.

٢- عنايته بـ"**شرح العقيدة الطحاوية للإمام ابن أبي العز**"رَحِمَهُٱللَّهُ، فعلق عليها بتعليقات مفيدة مع بيان حال أحاديثها وآثارها.

٢- "شرح نظم الورقات في أصول الفقه للعمريطي" رَحِمَهُٱللَّهُ.

وشروحه المذكورة كلها مأخوذة من كتب الأئمة مع توثيق مصادرها، فهي شروح مفيدة، نسأل الله عز وجل أن يكثر نفعه ويبارك فيه.

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٢].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّها النَّاس اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [سورة النساء: ١]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن من نعمة الله تعالى عليَّ أن وفقني ويسر لي تدريس إخواني طلاب العلم كتاب **"شرح العقيدة الطحاوية"** لابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي يعتبر أفضل شرح لـ **"العقيدة الطحاوية"**، وذلك لأنه قرَّر فيه عقيدة السلف الصالح، واستوعب في الجملة كثيرًا من مسائل العقيدة، والردود على المذاهب المنحرفة، وأكثر من النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، فهما يعتبران أبرز من قررا وقعدا علم العقيدة، وهما من أقوى من ردا شبهات المبتدعة بأوضح عبارة وأقوى حجة، فكان النقل عن هذين الإمامين في هذا الشرح العظيم مما زاده جمالًا وحسنًا.

وكنت في أثناء تدريسي لهذا الكتاب أقيِّد الفوائد، فطلب مني بعض طلاب العلم أن أخرج لهم هذه الفوائد والتعليقات لعل الله أن ينفع بها الإسلام والمسلمين.

فأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، وأن يجعله ذخرا لي يوم لقاء الله رب العالمين، وأن لا يكلني إلى نفسي طرفة عين، إنه على كل شيء قدير، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه:

أَبُو عَبْدِ اللّهِ طَارِقُ بْنُ يُوسُفَ الوَلِيْدِيُّ

يوم السبت (٢٠/ ٧/ ١٤٤٤هـ).

مبادئ علم العقيدة

ينبغي لطالب العلم قبل الشروع في علم من العلوم أن يتصورَه ويعرفَه قبل الشروع فيه؛ ليكونَ على بصيرة فيه، ويحصل التصور بمعرفة عشرة أمور تسمى بـ [المبادئ العشرة] وهي: اسمه، ورسمه، وموضوعه، وثمرته، وشرفه، ونسبته، وواضعه، واستمداده، وحكمه، ومسائله.

وقد نظمها الصبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بقوله:**

إِنَّ مَبَادِئ كُلِّ فَنٍّ عَشَرَه ۞ الحَدُّ وَالموضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَه

وَنِسْبَةٌ وَفَضْلُهُ وَالوَاضِعْ ۞ وَالاِسْمُ الِاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ

مَسَائِلٌ والبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفَى ۞ وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

ومبادئ هذا العلم كما يلي:

المبدأ الأول: (اسمه):

اسمُ هذا العلمِ الذي نحن بصدده: "الإيمان، أو السنة، أو التوحيد، أو الاعتقاد"، هذه هي الأسماء المشهورة قديمًا.

تنبيه: ذكر بعض العلماء من أسماء هذا العلم [الفقه الأكبر]، وهي تسمية صحيحة؛ لقوله تعالى: ﴿**فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ**﴾، ولقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين**». وأما الكتاب المنسوب إلى أبي حنيفة في علم العقيدة المسمى بـ "الفقه الأكبر"، فهذا الكتاب لم يثبت عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما سيأتي التنبه عليه في الشرح.

وهناك تسميات أخرى لهذا العلم (العقيدة) وهي تسميات باطلة، ومنها:

١- **علم الكلام**: وهذا الإطلاق يعرف عند سائر الفرق المتكلمة، كالمعتزلة والأشاعرة، ومن يسلك سبيلهم، وهو لايجوز لأن علم الكلام حادث مبتدع، ويقوم على التقوّل على الله بغير علم، ويخالف منهج السلف في تقرير العقائد.

٢- **الفلسفة**: عند الفلاسفة ومن سلك سبيلهم، وهو إطلاق لا يجوز في العقيدة لأن الفلسفة مبناها على الأوهام والعقليات الخيالية، والتصورات الخرافية عن أمور الغيب المحجوبة.[١]

مسألة: ما حكم تسمية أمور الاعتقاد بأصول الدين، وغيرها من المسائل العملية بفروع الدين؟

هذه التسمية مصدرها من أهل البدع كالمعتزلة، وقد أنكرها شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، والعلامة ابن عثيمين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وذلك لأمور وهي:

١- أنه لا دليل يدل على هذا التقسيم لا من كتاب الله ولا من سنة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

٢- أنه لم يرد هذا التقسيم عن أحد من السلف.

٣- أن أهل البدع لم يذكروا ضابطا صحيحًا ينضبط به الفرق بين ما يقال فيه أصول الدين أو فروعه.[٢]

إشكال: **قد يقول قائل**: جاء في كتاب "العقيدة الواسطية" لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيرها من كتب السلف قولهم: "ومن أصول أهل السنة والجماعة كذا وكذا"؟

والجواب: أن مراد أهل السنة بذلك: الأمور المجمع عليها عند أهل السنة التي لم يخالف فيها إلا أهل البدع، فهي بمثابة الأمور المتأصلة عند أهل السنة التي اتفقوا عليها.

مسألة: ما هو الفرق بين العقيدة والتوحيد؟

العقيدة والتوحيد مترادفان عند أهل السنة، ولهذا جرى بعض السلف على تسمية كتبهم في العقيدة والإيمان بـ [كتب التوحيد]، كما فعل الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "التوحيد".

وقد يفرق بينهما اصطلاحًا بأمرين:

١- أن علم العقيدة يتعلق بمسائل الأسماء والصفات وأمور الآخرة وما يلحق بها ومسائل الإيمان والصحابة وغير ذلك، وأما علم التوحيد فيتعلق بمسائل الألوهية والعبادة.

---

(١) انظر: "الموسوعة العقدية" (١/ ١٦).

(٢) انظر: "مختصر الصواعق" (١/ ٧٥٦)، و"منهاج السنة" (٥/ ٨٨)، و"مجموع الفتاوى" (٢٣/ ٣٤٦)، و"مختصر الصواعق" (١/ ٧٥٦)، و"القول المفيد" (٢/ ٤٩٢).

٢- أن علم العقيدة أعمُّ وأشمل من علم التوحيد؛ لأن التوحيد فيه إثبات العقائد الدينية بالأدلة، وأما علم العقيدة فيشمل ذلك وزيادة عليه برد الشبهات وقوادح الأدلة الخلافية، وبيان الفرق والمناهج المنحرفة.[1]

المبدأ الثاني: حده (تعريف):

المعتقد لغة: مأخوذ من العقد وهو ربط الشيء وتوثيقه. وهو نقيض الحل.

واصطلاحا: هو الحكم الذهني الجازم فإن طابق الحق فصحيح وإن خالفه ففاسد.

تنبيه: لفظة (**عقيدة**) لا توجد في الكتاب ولا في السنة، ولا في شيء من أمهات معاجم اللغة، وإنما المستعمل عندهم: (اعتقاد) و (معتقد)، لكن هذه الكلمة لها أصل في اللغة ومنه قوله تعالى: ﴿**لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ**﴾.

ولعل أول من استعمل لفظة عقيدة هو الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: [ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة].

المبدأ الثالث: (موضوعه):

يتناول هذا العلم مواضيع شتى منها:

١- ذكر أسماء الله وصفاته وأفعاله بأدلتها.

٢- ذكر مسائل الإيمان.

٣- ذكر أمور الغيب والآخرة والمعاد.

٤- ذكر القدر.

٥- ذكر الصحابة وأمهات المؤمنين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وما يجب علينا فيهم.

٦- ذكر الولاء والبراء، ويتبعه الرد على أهل الأهواء والبدع وسائر الملل والنحل الضالة، والموقف منهم.

المبدأ الرابع: (غايته):

رسوخ الإيمان في القلب، بحيث لا تزلزله شبهة المبطلين، ولا ضلالات المبتدعين.

---

(١) انظر: "الموسوعة العقدية" (١/ ٦).

المبدأ الخامس: (ثمرته):

ثماره عظيمة وكثيرة جدًا، وكلها راجعة إلى: السعادة والفوز بالدارين:

١- في الدنيا بانتظام المعايش.

٢- في الآخرة بالنجاة من النار والفوز بالجنة.

المبدأ السادس: (استمداده):

علم العقيدة مستمد من القرآن وصحيح السنة على فهم السلف وإجماع الأمة.

مسألة: هل تُبنى العقيدة على أحاديث الآحاد؟

كل ما ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من الأحاديث الآحاد أو المتواترة، فإنه يجب قبولها والعمل بها بتصديقها إن كانت خبرًا، وتطبيقها إن كانت طلبًا، سواء كان ذلك في باب الأحكام أو في باب العقائد؛ لعموم الأدلة في وجوب العمل بخبر الواحد.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد تظاهرت دلائل النصوص الشرعية والحجج العقلية على وجوب العمل بخبر الواحد، وقد قرر العلماء في كتب الفقه والأصول ذلك بدلائله، وأبلغوه أبلغ أيضَاح، وصنف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنفات مستكثرات في خبر الواحد ووجوب العمل به، والله أعلم.

وقال أيضًا: فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع، يلزم العمل بها. . . . اهـ[(١)]

تنبيه: اعلم أن التفريق بين العقائد والأحكام في الاستدلال بأحاديث الآحاد قول غريب محدث، أحدثه المعتزلة وغيرهم من أهل البدع؛ ليتوصلوا بذلك إلى نفي الصفات ونفي العقائد الصحيحة التي ثبتت في الأحاديث بحجة أنها آحاد لا تفيد العلم وإنما تفيد الظن، والعقائد لا تبنى إلى على العلم، وهذا القول المحدث مع كونه لا دليل عليه من كتاب ولا سنة. بل هو مخالف لما عليه سلف الأمة، فإن الأدلة التي يستدل بها على وجوب الأخذ بحديث الآحاد في الأحكام الشرعية هي أدلة على وجوب الأخذ بها في العقائد لعمومها، ومن أدعى تخصيصها بالأحكام فعليه الدليل.[(٢)]

---

(١) انظر: "شرح مسلم" (١/ ٦٢-١٣١).

(٢) وقد رد هذا التقسيم على المبتدعة الإمام الشافعي في "الرسالة"، والبخاري في "صحيحه"، وابن =

مسألة: هل العقل من مصادر العقيدة؟

العقل المجرد ليس له إثبات شيء من العقائد والأحكام، وإنما مرجع ذلك إلى السمع الذي هو المنقول عن الله تعالى وعن رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ لأن العقل هو آلة الفهم، ومع هذا فالعقل السليم الخالي من الشبهات لا يخالف النقل الصحيح، كما بين ذلك شيخ الإسلام في كتابه: "درء تعارض العقل والنقل" أو "موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول". **قال أبو المظفر السمعاني** رَحِمَهُ اللَّهُ: "واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو: [مسألة العقل]؛ فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعا للمعقول.

وأما أهل السنة قالوا: الأصل في الدين الاتباع، والمعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول؛ لاستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء". اهـ[1]

مسألة: هل القياس من مصادر العقيدة؟

القياس ليس من مصادر العقيدة عند أهل السنة؛ لأن أبواب الاعتقاد من الأمور الغيبية التي لا بد فيها من دليل نقلي سمعي، ولا تثبت بمجرد النظر والفكر، فالعقل مهمته الفهم لا التلقي.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: لا خلاف بين فقهاء الأمصار وسائر أهل السنة وهم أهل الفقه والحديث في نفي القياس في التوحيد وإثباته في الأحكام. اهـ[2]

واستثنى بعض العلماء من ذلك قياس الأولى؛ فهو حجة في باب إثبات الكمال لله تعالى ونفي النقص عنه سبحانه، وهو في الحقيقة راجع إلى الكتاب والسنة، فهذا القياس يعتبر موضحا ومكملا للأدلة، فهو من باب تكثير الأدلة، واستخدمه أهل السنة للرد على أهل البدع ومحاجتهم.

القيم في "الصواعق المرسلة" وغيرهم، قال العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ: تقسيم الحديث إلى آحاد ومتواتر، تقسيم مبتدع، وأول من ابتدع هذا هو عبد الرحمن بن كيسان الأصم الذي قال فيه بعضهم: وهو عن الحق أصم. وتبعه على ذلك تلميذه إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم الشهير بابن علية.اهـ "المقترح" ص١٤٥، انظر: "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٣٥٠)، و"مختصر الصواعق" ص٥٥١، و"شرح الكوكب المنير" (٢/ ٣٤٥)، و"النكت" (١/ ٣٧٧)، و"الباعث الحثيث" ص١٩.

(١) انظر: "الانتصار لأصحاب الحديث" ص٧٥-٨١.

(٢) انظر: "جامع بيان العلم" وفضله" (٢/ ٨٨٧).

والدليل على قياس الأولى قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.اهـ[1]

وضابط قياس الأولىٰ: أن كل كمال مطلق ثبت للمخلوق وأمكن أن يتصف به الخالق؛ فالخالق أولى به من المخلوق، وكل نقص مطلق تنزه عنه المخلوق؛ فالخالق أحق بالتنزه عنه.

لكن يشترط في الكمال شرطان:

١- أن يكون ذلك الكمال قد ثبت نقلًا. فلا يثبت بهذا القياس صفة لله غير ثابتة في الكتاب أو صحيح السنة.

٢- أن يكون الكمال كمالا مطلقًا لا نسبيًا.

ويشترط في النقص شرط وهو: أن يكون النقص نقصا مطلقًا كالعمى والجهل وغير ذلك مما يكون فيه النقص مطلقًا من جميع الوجوه.

وأما إن كان النقص نسبيًا من بعض الوجوه كالتكبر والتعاظم فلا ينفى عن الله تعالى؛ لأنه نقص في حق المخلوق، وهو كمال في حق الله تعالى.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وبالجملة فالكمال والنقص من الأمور النسبية والمعاني الإضافية فقد تكون الصفة كمالًا لذات ونقصًا لأخرى وهذا نحو الأكل والشرب والنكاح: كمال للمخلوق نقص للخالق وكذا التعاظم والتكبر والثناء على النفس: كمال للخالق نقص للمخلوق. اهـ[2]

المبدأ السابع: (واضعه):

الذي وضع هذا العلم هو الله عز وجل في كتابه الكريم وعلى ألسنة رسله وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام.

(١) انظر: "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٣٤٩).

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ٧٠)، و"مفتاح دار السعادة" (٢/ ٧٦).

المبدأ الثامن: (نسبته):

هو من العلوم الشرعية بمثابة الرأس من الجسد، فلا تنفع العلوم الشرعية صاحبها إلا إذا علم وعمل بهذا العلم.

المبدأ التاسع: (فضله):

هو أجل العلوم وأفضلها على الإطلاق؛ لأن شرف العلم بشرف المعلوم، ولما كان أشرف المعلوم هو ذات الباري وصفاته وجب أن يكون معرفته أشرف العلوم، ولأجل هذا سماه بعض السلف بـ [الفقه الأكبر]، وقد سئل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: أي العمل أفضل؟ فقال: «**إِيمَانٌ بِاللهِ وَرَسُولِهِ**»[1].

المبدأ العاشر: (حكم الشارع):

تعلم العقيدة له حالتان:

١): **علم إجمالي**: وهو أن يتعلم من العقيدة ما يصح به إيمانه وتوحيده على وجه الإجمال كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره.

فهذا فرض عين على كل مسلم ومسلمة.

٢): **علم تفصيلي**: وهو أن يتعلم ما سبق مما يصح به إيمانه وتوحيده، ويتعلم أيضا ما زاد على ذلك من التدليل والتعليل، وتحصيل القدرة على رد الشبهات وقوادح الأدلة، وإلزام المعاندين وإفحام المخالفين.

فهذا فرض كفائي لا عيني.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وطلب العلم الشرعي فرض على الكفاية إلا فيما يتعين، مثل طلب كل واحد علم ما أمره به وما نهاه عنه، فإن هذا فرض على الأعيان. اهـ[2]

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦) ومسلم (٨٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: "مفتاح دار السعادة" (١/ ٢٣٨).

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ٨٠).

فصل في ذكر أشهر الفرق المخالفة لاعتقاد أهل السنة والجماعة

١ - (الجهمية).

وهم أتباع أبو محرز الجهم بن صفوان الترمذي السمرقندي، الذي أخذ مقالة التعطيل عن الجعد بن درهم، لكن لما كان الجهم هو الذي أذاع هذا المعتقد ونشره نسبت الفرقة إليه، وهي من أخبث الطوائف وأضلها وأبعدها عن الحق.

سلسلة الجهمية إلىٰ اليهود:

أصل معتقد الجهمية من اليهود، فالجهم بن صفوان أخذ عقيدته عن الجعد بن درهم، وجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، فأصل مقالات الجهمية وأساس نشأتهم مرتبط باليهود[1].

زمن ظهور الجهمية:

ظهرت هذه الفرقة في أواخر القرن الأول، وبداية القرن الثاني.

نبذة مختصرة عن الجهم بن صفوان:

وكان الجهم قد ترك الصلاة أربعين يومًا شكا لا يعرف ربه، وكان لجهمٍ صاحبٌ يكرمُه ويقدِّمه على غيره، فإذا هو قد صيح به ونذر، ووقع فيه. فقلت له: لقد كان يكرمك، فقال: إنه قد جاء منه ما لا يحتمل، بينا هو يقرأ ﴿طَهَ﴾ والمصحف في حجره، فلما أتى على هذه الآية: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ قال: لو وجدت السبيل إلى أن أحكَّها من المصحف لفعلت، فاحتملتُ هذه، ثم إنه بينا هو يقرأ آية إذ قال: ما أظرف محمدًا حين قالها! ثم بينا هو يقرأ ﴿طسم﴾ [القصص]، والمصحف في حجره إذ مرَّ بذكر موسى، فدفع المصحف بيديه ورجليه وقال: أيُّ شيءٍ هذا؟ ذكر قصته في موضع فلم يتمها، ثم ذكر ههنا فلم يتمها، ثم رمى بالمصحف من حجره برجليه!! ! فوثبت عليه[2].

---

(١) انظر: "الكامل في "التاريخ" لابن الأثير (٦/ ١٤٩)، و"مجموع الفتاوى" (٥/ ٢٠)، و"البداية والنهاية" (١٣/ ١٤٧).

(٢) صحيح:

أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١٩٠) والبخاري في "خلق أفعال العباد" (ص ٣٨) من طريق يحيى بن =

فائدة: الذي قتل الجهم هو سلم بن أحوز - أمير شرطة خراسان بها - سنة (١٢٨هـ)، حينما علم أنه يقول مقالة الجعد بن درهم.[١]

ومن رءوس الجهمية:

١) الجعد بن درهم.

٢) الجهم بن صفوان.

٣) بشر المريسي.

٤) أحمد بن أبي دؤاد.

٥) المأمون الخليفة العباسي.

ومن ضلالات الجهمية:

أولًا: مذهبهم في باب الأسماء والصفات:

الجهمية في باب الأسماء والصفات معطلة، فهم أنكروا أسماء الله وصفاته، وزعموا أن ما وردت به الأخبار من ذلك فإنما هي مخلوقات منفصلة لا يوصف الله بها.

ثانيًا: مذهبهم في أفعال العباد (القدر):

الجهمية في باب القدر جبرية، أي: أن العبد مجبور على فعله لا اختيار له ولا إرادة، وإنما تضاف إليهم أفعالهم وحركاتهم مجازًا، وإلا فالفاعل حقيقة هو الله، فالعبد كورق الشجر تحركه الرياح، وكالريشة في مهب الريح.

ثالثًا: مذهبهم في الإيمان:

الجهمية في باب الإيمان مرجئة، يرون أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، فالإيمان تعريفه عندهم: هو المعرفة بالقلب فقط، والكفر هو الجهل بالله فقط.

أيوب المقابري، قال: سمعت أبا نعيم البلخي. وهذا إسناد حسن؛ لأجل أبي نعيم البلخي وهو شجاع بن أبي نصر حسن الحديث، وقد صحح القصة العلامة الألباني في "مختصر العلو" (ص ١٦٢).

(١) وكان أمير خراسان هو نصر بن سيار فلما لقيه، قال له الجهم بن صفوان: استبقني. فقال: لو ملأت هذا الملاءة كواكب وأنزلت إلي عيسى بن مريم ما نجوت والله لو كنت في بطني لشققت بطني حتى أقتلك، وَلا تقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت وأمر بقتله. "لسان الميزان" (٢/ ٥٠٠).

مسألة: ما هي عقيدة الإرجاء؟

المرجئة هم الذين يؤخرون العمل عن مسمىٰ الإيمان، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص، وأصحاب المعاصي مؤمنون كاملوا الإيمان. **وهم أربع فرق:**

الأولىٰ: مرجئة الجهمية وهم الغلاة الذين يقولون: إن الإيمان هو معرفة القلب فقط. وهؤلاء كفار.

الثانية: مرجئة الأشاعرة وهم الذين قالوا: إن الإيمان هو تصديق القلب فقط.

الثالثة: مرجئة الكرامية وهم الذين قالوا: إن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط.

الرابعة: مرجئة الفقهاء (أبي حنيفة) وهم الذين قالوا: إن الإيمان هو تصديق القلب وإقرار اللسان فقط، وأخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان. وهؤلاء لم يكفرهم السلف، مع أنه قول مبتدع.

فائدة: الجهمية جمعوا بين الجيمات الثلاث:

١) جيم التجهم في باب الصفات.

٢) جيم الإرجاء في باب الإيمان.

٣) جيم الجبر في باب القدر.

والجيم الرابعة جيم جهنم، **وقد كان الإمام عبد الله بن المبارك يقول:**

عجبت لشيطان دعا الناس جهرة ... إلىٰ النار واشتق اسمه من جهنم

ولهم مقالات كثيرة من أهمها:

١) قولهم بفناء الجنة والنار.

٢) قولهم إن القرآن مخلوق.

٣) قولهم بنفي رؤية الله يوم القيامة.

٤) إنكار الحكمة والتعليل في أفعال العباد، ويتفرع عنه القول بإنكار الأسباب والطبائع.

٥) نفي الاستطاعات كلها قبل الفعل ومع الفعل.

٦) تقديم العقل على النقل.

قول أهل السنة فيهم:

جمهور السلف يقولون بكفر الجهمية، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير "الجهمية المحضة" الذين ينكرون الصفات. اهـ[1]

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ولقد تقلد كفرهم خمسون في ❁ عشر من العلماء في البلدان

واللالكائي الإمام حكاه عنـ ❁ ـهم بل حكاه قبله الطبراني

٢- (المعتزلة).

وهم أتباع واصل بن عطاء (ت: ١٢١هـ)، وعمرو بن عبيد (ت: ١٤٢).

وسبب تسميتهم بذلك: أن واصل بن عطاء اعتزل مجلس الحسن البصري، وذلك حين سئل الحسن البصري عن مرتكب الكبيرة، فبينما كان الحسن يفكر في الجواب، سبقه واصل فقال: أنا أقول إن صاحب الكبيرة لا مؤمن مطلقًا، ولا كافر مطلقًا، بل هو في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن، ولا كافر. فاختلف في ذلك مع الحسن، ثم قام واعتزل إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد، يقرر مذهبه الجديد هذا على جماعة من أصحاب الحسن، وتبعه عمر بن عبيد، فقال الحسن: اعتزل عنا واصل، فسُمي هو وأصحابه معتزلة.

وقيل: سموا بذلك؛ لأنهم اعتزلوا رأي الأمة كلها في مرتكب الكبيرة، وخالفوا جماعة المسلمين وأئمتهم.

وكلا القولين حق، والأصل هو القول الأول والقول الثاني فرع عنه.

ومن رءوس المعتزلة:

١- واصل بن عطاء الغزالي، وهو المؤسس الأول للمعتزلة.

٢- عمرو بن عبيد، وهو الرأس الثاني للمعتزلة بعد واصل.

٣- أبو الهذيل العلاف.

٤- أبو علي الجبائي.

٥- النظام إبراهيم بن يسار.

٦- بشر بن المعتمر، وغيرهم كثير.

(١) انظر: "مجموع الفتاوى" (٣/ ٣٥٢).

أصول المعتزلة الخمسة:

١ - **العدْلُ:** ستَروا تحته نفي القَدَر، وقالوا: إن أفعال الله كلها حسنىٰ، ليس فيها قبيح، فالله تعالىٰ لم يخلق أفعال العباد؛ فلو خلقها ثم عذبهم عليها كان ظالما لهم؛ لأنه كيفَ يخلقُ اللهُ الشرَّ ثمَّ يُعذِّب عليه؟ فمن لوازِم العَدْلِ عِنْدَهم نفي خلق اللهِ للشَّرِّ!!.

٢ - **التوحيد:** ستروا تحته نفي صفات الله، فمن أثبت الصفات لله فهو مشبه مشرك؛ لأنه أثبت لله مثيلا، ومن ذلك القولَ بخلق القرآن، إذْ لو كان غيْرَ مَخْلوقٍ، لَزَمَ تَعدُّدُ القدماء!!.

٣ - **الوعد والوعيد:** ستروا تحته تخليد فاعل الكبيرة في النار، قالوا إنه يجب علىٰ الله إثابة المطيع، ومعاقبة العاصي، فمن وعَدَه اللهُ بالنار، فلا بُدَّ أن ينفذ فيه وعيدَه، فلا يَغفِرُ لمن يريدُ، ولا يعفو عَمَّن يشاءُ!!.

٤ - **المنزِلَةُ بين المنزلتين:** ستروا تحته خروج فاعل الكبيرة من الإيمان، فعندهم أَنَّ مَن ارتكبَ كبيرَةً يَخرجُ من الإيمان، ولا يدخُلُ الكفرَ، وهو بينَ المنزلتين!!.

٥ - **الأمر بالمعروف:** ستروا تحته الدعوة إِلىٰ باطلهم ومعتقداتهم. **والنهي عن المنكر:** ستروا تحته الخروج علىٰ أئمة المسلمين بالقتال إذا جَاروا!!.

قال الشاعر:

أصـــولهم في العـــدل والتوحيـــد ❁ والأمـــر بـــالمعروف والوعيـــد

ومنزلـــة لصـــاحب الكبيـــرة ❁ معلـــق والخلـــد في الأخيـــرة

ومن ضلالات المعتزلة:

أولًا: مذهبهم في باب الأسماء والصفات:

المعتزلة في باب الأسماء والصفات معطلة؛ لأنهم ينفون صفات الله تعالى ولا يثبتون إلا الأسماء مجردة عن الصفات، مع اختلاف بينهم وبين أهل السنة في كيفية إثباتها.

ثانيًا: مذهبهم في أفعال العباد (القدر):

وهم في باب أفعال العباد قدرية نفاة للقدر، فيخرجون أفعال العباد من خلق الله تعالى، ويزعمون أن العبد يخلق فعله. **وهم قسمان:**

القسم الأول: القدرية الغلاة: وهم الذين ينفون مرتبة العلم والكتابة، **قالوا**: بأن الله لا يعلم بالأمر قبل حدوثه، وهو مرادهم بقولهم: الأمر أُنُف، أي: مستأنف، بمعنى أنه أمر جديد من غير أن يكون سبق به علم من الله، ويلزم منه إنكار كتابة الله للمقادير، وهذا القول أول ما حدث في الإسلام في أواخر عصر الصحابة، وهؤلاء قد كفرهم الصحابة كابن عمر وابن عباس، وعبادة، وأبي بن كعب، وابن مسعود، وحذيفة، وزيد بن ثابت، **قال الإمام الشافعي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: نَاظِرُوهم بالعِلمِ، فإنْ أَقَرُّوا به خُصِمُوا، وإنْ جَحَدُوه كَفَروا. وقد ذكر الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنهم انقرضوا، ومراده أي: انقرض مذهبهم، ولا يمنع من وجود بعض أفرادهم.

القسم الثاني: **القدرية غير الغلاة**: وهم الذين ينفون مرتبة الخلق والمشيئة، وقد سماهم النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بـ [مجوس هذه الأمة] فقال: «**القَدَرِيَّة مَجُوسُ هذه الأمة: إنْ مَرِضُوا فلا تَعودُوهُم، وإن ماتوا فلا تَشْهدوهُمْ**»[1] لأن المجوس يقولون: الكون له خالقان: خالق الخير، وخالق الشر، والقدرية قالو: الله خلق العبد، والعبد خلق فعله، فأثبتوا خالِقين.

ثالثًا: **مذهبهم في الإيمان**:

المعتزلة في باب مسائل الإيمان على مذهب الخوارج بأن الإيمان هو جميع الطاعات الواجبة فلا ينقص الإيمان عندهم، فمن أخل بشيء من الواجبات أو ارتكب شيئًا من المنهيات فهو كافر عند الخوارج، وعند المعتزلة في منزلة بين المنزلتين، هذا في الدنيا، وأما في الآخرة فاتفقوا على تخليد صاحب الكبيرة في النار.

ومن أشهر مقالاتهم:

١) قولهم بنفي رؤية الله يوم القيامة.

٢) قولهم بخلق القرآن.

٣) يشبِّهون أفعال الله تعالى بخلقه؛ لأنهم قاسوا أفعال الله تعالى على أفعال عباده، وجعلوا ما يحسن من العباد يحسن منه، وما يقبح من العباد يقبح منه! وقالوا: يجب عليه أن يفعل كذا، ولا يجوز له أن يفعل كذا، بمقتضى ذلك القياس الفاسد!! ، وقبح الأفعال وحسنها ثابت بالعقل قبل الشرع.

---

(١) **حسن لغيره**: سيأتي تخريجه (ص).

٤) ينكرون الشفاعة لأهل الكبائر.

٥) ينكرون حقيقة علم الله تعالى.

٦) ينكرون استواء الله على العرش.

٧) يقدمون العقل على النقل.

٨) تأويل أكثر السمعيات كالصراط والميزان والحوض.

٩) التكذيب بالأحاديث المتواترة الثابتة في كل ما يخالف أصولهم.

١٠) إنكار كرامات الأولياء؛ لالتباسها بآيات الأنبياء ومعجزاتهم.

قول أهل السنة فيهم:

أنهم مبتدعة ضلال إلا الغلاة منهم الذين ينكرون العلم فهم كفار.

٣- (الأشاعرة).

فرقة ظهرت في أوائل القرن الثالث للرد على الفلاسفة والجهمية والمعتزلة.

وهم ينسبون إلى أبي الحسن الأشعري الذي ترك مذهب الاعتزال، وتبع ابن كلاب، واسمه: علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والأشعري نسبة إلى [أشعر] قبيلة مشهورة باليمن من ولد سبأ، ولد في عام (٢٦٠هـ) وتوفي في عام (٣٢٤هـ). **وقد مر بثلاث مراحل:**

المرحلة الأولى: مرحلة الاعتزال: عاش فيها في كنف أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة في عصره، وكان الجبائي متزوجا من أمه فتلقى علومه حتى صار نائبه وموضع ثقته، ولم يزل أبو الحسن الأشعري يتزعم المعتزلة أربعين سنة.

المرحلة الثانية: رجع عن مذهب المعتزلة وتاب منه وأخذ أصول أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب في الاعتقاد، الذي كان بين فريق المعتزلة وبين أهل السنة، وفي هذه المرحلة تنسب إليه الأشعرية، وهي المرحلة التي مازال الأشاعرة عليها.

المرحلة الثالثة: مرحلة الرجوع إلى أهل السنة وهو إثبات الصفات جميعها لله تعالى من غير تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تحريف، على عقيدة الإمام أحمد كما صرح به في كتابه: "الإبانة في أصول الديانة" وقرر هذه العقيدة في كتابه "مقالات الإسلاميين" و "رسالته إلى أهل الثغر"، ورد على المعتزلة والكلابية.

فعلى هذا لا يصح للأشاعرة أن ينتسبوا إلى أبي الحسن الأشعري؛ لأنه قد تاب من ذلك، فهم في الحقيقة ينسبون إلى ما كان عليه ابن كلاب البصري.

ومن رءوس الأشاعرة:

١) أبو الحسن الطبري، تلميذ أبي الحسن الأشعري.

٢) أبو بكر الباقلاني.

٣) محمد بن الحسن فورك.

٤) أبو إسحاق الاسفرائيني.

٥) أبو المعالي الجويني.

٦) أبو الوليد الباجي المالكي.

٧) أبو حامد الغزالي صوفي أشعري.

٨) فخر الدين الرازي.

٩) أبو الحسن الآمدي.

١٠) السبكي ووالده تقي الدين.

ومن ضلالات الأشاعرة:

أولًا: مذهبهم في باب الأسماء والصفات:

الأشاعرة يثبتون سبع صفات فقط، بحجة أن العقل يثبتها، وأولوا باقي الصفات مع اختلاف بينهم وبين أهل السنة في إثبات هذه السبع[(١)]، وأما الأسماء فيثبتونها.

(١) فصفة الحياة والعلم والقدرة أثبتها الأشاعرة بالعقل، وأما الإرادة فأثبتوا إرادة قديمة أزلية قائمة بالذات تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه. فأثبوا إرادة أزلية ونفوا الإرادة المقارنة للفعل، وأهل السنة أثبتوا الإرادتين: ١- الإرادة الأزلية. ٢- الإرادة المقارنة للفعل؛ كقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾. وهذه الإرادة هي التي يقع بها الفعل: ﴿**فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ**﴾. وقولهم تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه. مرادهم أن الإرادة الأزلية متعلقة بالأفعال المخلوقة، فأخرجوا بذلك الصفات الفعلية المتعلقة بإرادته كالمحبة والرضا والغضب؛ لأن الصفات الاختيارية في حد زعمهم ليست من الممكن. انظر: "جامع الرسائل والمسائل" لشيخ الإسلام (٢/ ٣٩)، و"منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة" (٢/ ٥٠٨). وأما الكلام فأثبتوا لله كلامًا نفسانيًا وهو معنى واحد قائم بالنفس أزلًا لا بحرف ولا صوت. وأما السمع والبصر: فقالوا هي صفة أزلية قائمة بذاته، ونفوا أن تتعلق بمشيئة الله. وفسروهما بشيء يرجع إلى العلم، فقالوا: علمه بالسمعيات والبصريات.

والصفات السبع التي يثبتها الأشاعرة هي: العلم، والقدرة، والكلام، والسمع، والبصر، والإرادة، والحياة. وهذه السبع مجموعة في قول الشاعر:

حـــيٌ علـــيمٌ قـــديرٌ والكـــلام لـــه ... إرادةٌ وكـــذالك الســـمع والبـــصر

❁ **تنبيه:** وجد من الأشاعرة المتقدمين من يثبت مع هذه الصفات السبع: الصفات الخبرية كالوجه واليدين وغيرهما، **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولهم أيضًا اختلاف في الصفات السمعية القرآنية الخبرية كالوجه واليد فأكثر متقدميهم أو كلهم يثبتها وكثير من متأخريهم لا يثبتها وأما ما لا يرد إلا في الحديث فأكثرهم لا يثبتها[(١)].

وقال: أئمة المتكلمين يثبتون الصفات الخبرية في الجملة. وإن كان لهم فيها طرق كأبي سعيد بن كلاب وأبي الحسن الأشعري وأئمة أصحابه: كأبي عبد الله بن مجاهد وأبي الحسن الباهلي والقاضي أبي بكر بن الباقلاني وأبي إسحاق الإسفراييني وأبي بكر بن فورك وأبي محمد بن اللبان وأبي علي بن شاذان وأبي القاسم القشيري وأبي بكر البيهقي وغير هؤلاء. فما من هؤلاء إلا من يثبت من الصفات الخبرية ما شاء الله تعالى. وعماد المذهب عنهم: إثبات كل صفة في القرآن. وأما الصفات التي في الحديث: فمنهم من يثبتها ومنهم من لا يثبتها. اهـ[(٢)]

ثانيًا: مذهبهم في أفعال العباد (القدر):

الأشاعرة في مسألة القدر جبرية؛ لأنهم أرادوا التوفيق بين الجبرية والقدرية فجاءوا بنظرية الكسب، ومآلها إلى الجبر.[(٣)]

ثالثًا: مذهبهم في الإيمان:

وهم في الإيمان مرجئة جهمية، يزعمون أن الإيمان هو التحديث القلبي، واختلفوا في النطق بالشهادتين، هل يكفي تحديث القلب أم لا بد من النطق بالشهادتين، وأخرجوا الأعمال عن مسمى الإيمان، والإيمان عندهم شيء واحد لا ينقص.

---

(١) انظر: "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٣٢).

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٤/ ١٤٧).

(٣) ومسألة الكسب عندهم هي: أن الله فاعل فعل العبد، وأن عمل العبد ليس فعلا للعبد بل كسبا ومع إثبات الكسب قالوا: لا تأثير لقدرة العبد في أفعاله، وهذا لا يتصور. "الإيمان بالقضاء والقدر" للحمد ص١٩٠.

ومن أشهر مقالاتهم التي خالفوا فيها أهل السنة:

١) أن مصدر التلقي عندهم هو العقل، وقد صرح كثير منهم بتقديم العقل على النقل عند التعارض.

٢) التوحيد عندهم هو نفي التشبيه أو التعدد ونفي التبعيض والتركيب والتجزئة، وفسروا [الإله]: بأنه الخالق والقادر على الاختراع، وعندهم معرفة إثبات وجود الله كسْبية وليس أمرًا فطريًا معلومًا بالضرورة كما يقوله أهل السنة، وجمهورهم على أن طريقة الكسب هو النظر في الأدلة العقلية بكون العالم حادث فلا بد من محدث قديم، وهذا أول واجب على العبد إذا بلغ سن التكليف (النظر ثم الإيمان)، فمن آمن بالله بغير طريق النظر وإنما بالمعرفة الفطرية فهو مقلد، فمنهم من كفره ومنهم من فسقه.

٣) قولهم بأن كلام الله هو معنى أزلي أبدي قائم بالنفس ولا يتعلق بالمشيئة، ليس بحرف ولا صوت، فالحرف والصوت مخلوقة تعبر عما في نفس الله تعالى، ولا يوصف بالخبر ولا الإنشاء، أرادوا بذلك التوفيق بين أهل السنة والمعتزلة ففرقوا بين اللفظ والمعنى، قالوا: والقرآن عبارة عن كلام الله، وليس هو كلام الله.

ومآل قولهم في القرآن: أنه مخلوق، كما صرح به علماؤهم.

٤) قولهم بأن الله يرى لكن من غير جهة، وحقيقة هذا إنكار رؤية الله يوم القيامة.

٥) قولهم بنفي أن يكون لشيء من أفعال الله علة مشتملة على حكمة، بل الله يفعل بمجرد المشيئة فقط، ولا يفعل لحكمة.

قول أهل السنة فيهم: أنهم طائفة مبتدعة[١].

٤- (الكُلَّابية).

نسبة إلى أبي محمد عبد الله بن سعيد المعروف بـ[ابن كُلَّاب] المتوفى بعد سنة (٢٤٠ هـ) رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، وهو شيخ أبي الحسن الأشعري، وأصل مذهب الأشاعرة هو مأخوذ من الكلابية، لكن أبا الحسن الأشعري لما تبع ابن كلاب أشهر مذهبه وتبناه فاشتهر به.[٢]

---

(١) انظر: "الملل والنحل"، و"الفرق بين الفرق"، و"مقالات الإسلاميين"، و"الجهمية والمعتزلة" لناصر العقل، و"الأشاعرة في ميزان أهل السنة".

(٢) وكان يثبت سبعا من الصفات فقط، والباقي العقل لا يثبتها حسب زعمه، **قال الإمام الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كَانَ يرُدُّ عَلَى المعتزلة وربَما وافقهم. قَالَ شيخنا ابن تَيْمية: كَانَ لَهُ فضل وعِلْم ودين، وكان ممن انتُدِبَ للردّ =

٥- (الماتريدية).

فرقة من الفرق الكلامية، الذين قاموا بالتصدي لضلالات الجهمية والمعتزلة بالطرق الكلامية.

وهم ينسبون إلى أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي، وهو حنفي المذهب، وأخذ مذهبه من الكلابية.

ومن ضلالات الماتريدية:

الماتريدية يوافقون الأشاعرة في كثير من الأمور ويختلفون معهم في أمور منها:

أولًا: مذهبهم في باب الأسماء والصفات:

الماتريدية أثبتوا الأسماء لله تعالى وهي توقيفية عندهم، ولم يفرقوا بين الإخبار عن الله وبين التسمية، فأدخلوا في أسماء الله ما كان خبرًا: كالذات والقديم والصانع.

وأما الصفات فهم يثبتون ثمان صفات، الصفات التي يثبتها الأشاعرة وزادوا صفة: التكوين. وحجتهم أن العقل يدل عليها وبقية الصفات أولوها؛ لأن العقل لم يثبتها.

وفسروا صفة التكوين بتفسير غير صحيح، وهي أنها صفة أزلية قائمة بذات الله. ومعناها: إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، فجميع صفات الأفعال المتعدية ترجع عندهم إلى هذه الصفة، فلا يثبتون الصفات الفعلية، وإلا للزم قيام الحوادث بالله، أو للزم تعدد القدماء.

والأشاعرة يقولون لا نحتاج إلى زيادة هذه الصفة لأنها ترجع إلى صفة الإرادة والقدرة.

ثانيًا: مذهبهم في أفعال العباد (القدر):

عَلَى الجهْميّة، ومن قَالَ عَنْهُ: إنه ابتدعَ ما ابتدعه ليُظهر دين النصارى عَلَى المسلمين كما يذكره طائفة، ويذكرون أَنَّهُ أرضى أخته بذلك، فهذا كذب عَلَيْهِ، افتراهُ عَلَيْهِ المعتزلة والجهمية الذين رد عليهم، فإنهم يزعمون أنه من أثبت فقد قَالَ بقول النَّصَارى. قَالَ شيخنا: وهو أقربُ إلى السنة من خصومه بكثير، فلمّا أظهروا القول بخلْق القرآن، وقال أئمة السنة بل هُوَ كلامُ الله غير مخلوق، فأحدث ابن كُلاب القول بأنه كلامٌ قائمٌ بذات الربّ بلا قدرة ولا مشيئة. فهذا لَم يكن يتصوّره عاقل، ولا خطرَ ببال الجمهور، حتى أحدث القول بِهِ ابن كُلاب. وقد صنّف كُتُبًا كثيرة فِي التوحيد والصفات، وبيّن فيها أدلة عقلية عَلَى فساد قول الجهمية. وبيّن أن علو الله تعالى عَلَى عرشه ومباينته لخلقه معلومٌ بالفِطرة والأدلة العقلية، كما دلّ عَلَى ذَلِكَ الكتاب والسنة. وكذلك ذكرها الحارث المحاسبي فِي كتاب "فَهْم القرآن" توفي سنة (٢٤٠هـ). انظر: "تاريخ الإسلام" (٥/ ٩٨١).

الماتريدية في مسألة القدر يوافقون أهل السنة في الجملة.

ثالثًا: مذهبهم في الإيمان:

الماتريدية في باب الإيمان مرجئة كالأشاعرة، فالإيمان عندهم مجرد تصديق القلب فقط، والعمل والإقرار خارج من اسم الإيمان.

ومن أشهر مقالاتهم التي خالفوا فيها أهل السنة:

الماتريدية يوافقون الأشاعرة في أكثر الأمور المتقدمة، فمصدر التلقي عندهم هو العقل، والله تعالى يرى من غير جهة، وفي كلام الله مآل قولهم أنه مخلوق.

قول أهل السنة فيهم: أنهم طائفة مبتدعة.

٦- (الكرامية).

أتباع محمد بن كرام السجستاني (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

أولًا: مذهبهم في باب الأسماء والصفات:

يثبتون الأسماء والصفات ولكنهم يمثلونها بالمخلوقات، فهم مجسمة، وقد أطلقوا على الله لفظ [الجسم].

ثانيًا: مذهبهم في الإيمان:

مرجئة يقولون: الإيمان هو الإقرار باللسان فقط.

٧- (السالمية).

فرقة كلامية، أتباع أبي عبد الله محمد بن سالم (المتوفى سنة ٢٩٧هـ)، وابنه أبي الحسن أحمد بن محمد بن سالم (٣٥٠هـ). وهي فرقة ممثلة في باب الصفات وعندهم نزعة صوفية اتحادية.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما السالمية فهم والحنبلية كالشيء الواحد إلا في مواضع مخصوصة تجري مجرى اختلاف الحنابلة فيما بينهم، وفيهم تصوف. اهـ[(١)]

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: السالمية أتباع الشيخ أبي الحسن بن سالم هم في غالب أصولهم على قول أهل السنة والجماعة، لكن لما وقع في بعض أقوالهم من الخطأ زاد في الرد عليهم من صنف في الرد عليهم. اهـ[(٢)]

(١) انظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٦).

(٢) انظر: "منهاج السنة" (٢/ ٤٩٩).

٨- (الخوارج).

الخوارج سموا بذلك؛ لأن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ وصفهم بأنهم: «**يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ**»[(١)] عندما قام رئيسهم ذو الخويصرة التميمي فطعن في قسمة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، وأيضًا لأنهم يخرجون على أئمة المسلمين، وعلى جماعتهم بالاعتقاد والسيف، وهذا وصف عام لكل من سلك سبيلهم إلى يوم القيامة، فكل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى: خارجيا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان.

لكن الخوارج الذين اشتهروا بهذا الاسم هم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُٱللَّهُ: كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع [الخوارج] المارقون.[(٢)]

ومن أسمائهم: [الحرورية]، نسبة إلى الموضع الذي خرج فيه أسلافهم، حينما انشقوا عن جيش علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فاتجهوا إلى موضع قريب من الكوفة (العراق) يسمى: حرورا، ويقال لهم: [المارقة]؛ لأنهم هم المقصودون بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»[(٣)].

ومن ضلالات وانحرافات الخوارج:

١) **مذهبهم في صفات الله تعالى**: الخوارج لما كان ظهورهم متقدمًا قبل ظهور الخلاف في الأسماء والصفات، وقبل ظهور الجهمية والمعتزلة، لم ينقل عنهم خلاف في الأسماء والصفات، **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُٱللَّهُ: وأما إنكار الصفات، فإنما ظهر بعد ذلك، وحكاية ذلك عن الخوارج، إنما يكون عن متأخرة الخوارج الموجودين بعد حدوث هذه

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٩٣٣)، ومسلم برقم (١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٣/ ٣٤٩).

(٣) **وهم فرق كثيرة من أشهرهم: الأزارقة**: أتباع نافع بن الأزرق، خرجوا في أيام عبد الله بن الزبير. **النجدات**: أتباع نجدة ابن عامر الحنفي، أقام في اليمامة وبايعته جماعته إمامًا لهم، وقد استولوا على بعض أراضي اليمن والبحرين. **الصفرية**: أتباع زيد الأصفر، وكان أكبر ظهور لهم هو خروجهم على عبد الملك بن مروان. **الإباضية**: أتباع عبد الله بن إباض التميمي وقيل تنسب إلى قرية من قرى اليمامة اسمها "إباض" وعبد الله كان من أتباع نافع بن الأزرق.

المقالات التي صنفها المعتزلة والشيعة، وأما قدماء الخوارج الذين كانوا على عهد الصحابة والتابعين فماتوا قبل حدوث هذه الأقوال المضافة إلى المعتزلة والجهمية.[1]

وأما ما نقله الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أن الخوارج معطلة[2]، فلعله أراد بهم المتأخرين منهم، كالإباضية الذين حرفوا بعض الصفات.

٢) **مذهبهم في الإيمان**: الإيمان عند الخوارج مركب من أقوال وأفعال ظاهرة وباطنة، وهو أداء الواجبات واجتناب المحرمات، وإذا ذهب وزال بعض الإيمان زال سائره، وإذا ذهب بعضه ذهب كله، ومن هنا حصل تكفير لصاحب الكبيرة، بسبب هذا الاعتقاد، فعندهم الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

٣) **مذهبهم في القدر**: هم مفترقون فيه: فمنهم من قال بقول القدرية المعتزلة. ومنهم من قال بقول: الجبرية الجهمية. ومنهم من قال بقول أهل السنة.

ومن مقالاتهم:

١) **يقولون** بخلق القرآن.

٢) **يقولون**: الجنة والنار لم يخلقا بعد، ويتم خلقهما في الدار الآخرة.

٣) **يقولون**: إن رؤية الله يوم القيامة مستحيلة عقلًا.

٤) ينكرون عذاب القبر، وأنه غير صحيح، ولا يعذب أحد في قبره.

٥) ينكرون الصراط.

٦) ينكرون الميزان.

٧) ينكرون الشفاعة لأهل المعاصي من أمة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، فزعموا إنما هي للمؤمنين خاصة في رفع الدرجات، وأنه لا يشفع لأهل الكبائر؛ لأن الكبائر لا تغفر، ولا يخرجون من النار بعد دخولها، لا بالشفاعة ولا بغيرها.

٨) مرتكب الكبيرة عندهم كافر إذا مات مصرًا غير تائب، ويوم القيامة مأواه النار خالدًا فيها أبدًا، فجميع حسناته حابطة بارتكابه الكبيرة.

٩) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عندهم هو الخروج على أئمة الجور وتكفيرهم، فيخرجون على ولي الأمر بأي معصية كانت، فهم أصحاب ثورات وسفك

(١) انظر: "تلبيس الجهمية" (٢/ ٥٨٤).

(٢) انظر: "التمهيد" (٧/ ١٤٥).

لدماء المسلمين، وتفريق الكلمة، وشق عصًا الطاعة، وهذا الأمر (الإمامة) هو أهم الأمور التي أجمعوا عليها، وقد أجازوا الإمامة في غير قريش.

قول أهل السنة فيهم:

الخوارج كما تقدم معنا فرق مختلفة، فمنهم من هو كافر بإجماع العلماء:

١) كرئيسهم ذي الخويصرة التميمي الذي قال: وَاللهِ إِنَّ هَذِهِ القِسْمَةَ مَا عُدِلَ فِيهَا، وَمَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللهِ، وقال: اعْدِلْ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ**»[(١)].

٢) الذين أضافوا إلى الخروج أفكارًا كفرية: كإنكار سورة يوسف، وإنكار رجم المحصن، وأباحوا نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت.

وأما الخوراج الذين حصل الخلاف بين أهل العلم في تكفيرهم، فهم الخوارج الذين عندهم بدعة الخروج والتكفير بكبائر الذنوب، ولم يجمعوا مع ذلك كفريات أخرى، وإنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

فهؤلاء في تكفيرهم خلاف بين أهل العلم على قولين:

القول الأول: أن الخوارج كفار. وهذا قول للمالكية والحنابلة والشافعية.[(٢)] **واستدلوا بما يلي:**

١) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وصف إيمانهم بأنه لا يجاوز حناجرهم، وبأنهم يمرقون من الدين ويخرجون منه ثم لا يعودون إليه، كما جاء في حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلاَمِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لاَ يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ**»[(٣)]، وفي حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**يَقْرَءُونَ القُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لاَ يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ**»[(٤)].

قال الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: ويؤيد القول بتكفيرهم التمثيل المذكور، فإن ظاهر مقصوده أنهم خرجوا من الإسلام ولم يتعلقوا منه بشيء، كما خرج السهم من الرمية

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٩٣٣)، ومسلم برقم (١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ٥١٨).
(٣) أخرجه البخاري برقم (٣٦١١)، ومسلم برقم (١٠٦٦).
(٤) أخرجه البخاري برقم (٧٥٦٢)، ومسلم برقم (١٠٦٤)، وقوله: (فوقه) أي: موضع الوتر من السهم.

لسرعته وقوة راميه بحيث لم يتعلق من الرمية بشيء، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «**سَبَقَ الفَرْثَ وَالدَّمَ**».[1]

٢) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وصفهم بأنهم شر الخلق والخليقة، وبأنهم كلاب النار، كما في حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ**»[2]، وفي حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ قَوْمًا يَكُونُونَ فِي أُمَّتِهِ، يَخْرُجُونَ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، سِيمَاهُمْ التَّحَالُقُ قَالَ: «**هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ - أَوْ مِنْ أَشَرِّ الْخَلْقِ - يَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ**»[3]، وفي حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**كِلَابُ النَّارِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، هَؤُلَاءِ شَرُّ قَتْلَى قُتِلُوا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ، وَخَيْرُ قَتْلَى قُتِلُوا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ هَؤُلَاءِ**»[4].

وجاء عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن نَافِعًا سئل: كَيْفَ كَانَ رَأْيُ ابن عُمَرَ فِي الْحَرُورِيَّةِ؟ فقَالَ: كَانَ يَرَاهُمْ شِرَارَ خَلْقِ اللهِ انْطَلَقُوا إِلَى آيَاتِ الْكُفَّارِ فَجَعَلُوهَا فِي الْمُؤْمِنِينَ[5].

قالوا: وهذه الصفات هي صفات الكفار الذين قال الله فيهم: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ**﴾ [البينة: ٦].

٣) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حث على قتلهم، كما جاء في حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ**

---

(١) انظر: "فتح الباري" (٦٩٣٣).

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٠٦٧).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٦٩٣٣)، ومسلم برقم (١٠٦٤).

(٤) **حسن:**
أخرجه أحمد (٢٢١٥١) فقال: حدثنا أبو سعيد، حدثنا عبد الله بن بجير، حدثنا سيار عن أبي أمامة به. وهذا إسناد حسن من أجل سيار وبقية رجاله ثقات، وله طريق أخرى عند أحمد أيضًا، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (٤٨٢).

(٥) **صحيح:**
أخرجه البخاري في "صحيحه" معلقا ووصله الطبري في "تهذيب الآثار" وابن وهب في "الجامع" كما في "تغليق التعليق" (٥/ ٢٥٩) من طريق عمرو بن الحارث أن بكيرا حدثه أنه سأل نافعا كيف كان رأي ابن عمر في الحرورية، فذكره. وهذا إسناد صحيح.

لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ»[1]، وفي حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: **«يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلاَمِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»**[2].

قالوا: فالأمر بقتلهم وقتالهم دليل على كفرهم؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **«لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ»** الحديث[3].

٤) أن الخوارج كفروا الصحابة رضي الله عنه وقاتلوهم، **قال القاضي عياض** رَحِمَهُ اللَّهُ: وكذا نقطع بكفر كل من قال قولًا يتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة.

ونسب هذا القول إلى ابن عمر لقوله السابق، وإلى أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لقوله: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ - وَلَمْ يَقُلْ مِنْهَا - قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلاَتَكُمْ مَعَ صَلاَتِهِمْ»** الحديث، قالوا: وهذه إشارة من أبي سعيد إلى كفرهم، وعزي هذا القول إلى الإمام البخاري، لقوله: [بَابُ قَتْلِ الخَوَارِجِ وَالمُلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَيْهِمْ]، **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ: وهو مقتضى صنيع البخاري حيث قرنهم بالملحدين، وبذلك صرح القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي فقال: الصحيح أنهم كفار، وممن جنح إلى بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه، ورجحه ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ .

القول الثاني: **أن الخوارج مبتدعة ضلال فساق**، وأن حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجرهم ذلك إلى: استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك.

قال الإمام الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ: أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين وأجازوا مناكحتهم وأكل ذبائحهم وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام.اهـ **قلت**: الصحيح أنه قد وجد خلاف كما تقدم، ولكن هذا قول جمهور العلماء.

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٩٣٠)، ومسلم برقم (١٠٦٦).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٣٣٤٤)، ومسلم برقم (١٠٦٤).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٦٨٧٨)، ومسلم برقم (١٦٧٦) عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

واستدلوا بما يلي:

١) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لم يجزم بكفرهم، **قال ابن بطال** رَحِمَهُ اللَّهُ: ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين؛ لقوله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلاَ يَرَى شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي القِدْحِ فَلاَ يَرَى شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي الرِّيشِ فَلاَ يَرَى شَيْئًا، وَيَتَمَارَى فِي الفُوقِ**»، والتماري من الشك، وإذ وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام؛ لأن من ثبت له عقد الإسلام بيقين لم يخرج منه إلا بيقين.

٢) أن الصحابة رضي الله عنهم لا يرون كفر الخوارج، بل عاملوهم معاملة المسلمين، فلم يسبوا نسائهم، ولم يغنموا أموالهم.

٣) جاء عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه صرح بعدم كفرهم، قال طَارِق بْن شِهَابٍ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ حِينَ فَرَغَ مِنْ قِتَالِ أَهْلِ النَّهْرَوَانِ، فَقِيلَ لَهُ: أَمُشْرِكُونَ هُمْ؟ قَالَ: مِنَ الشِّرْكِ فَرُّوا، فَقِيلَ: مُنَافِقُونَ؟ قَالَ: الْمُنَافِقُونَ لَا يَذْكُرُونَ اللهَ إِلَّا قَلِيلًا، قِيلَ: فَمَا هُمْ؟ قَالَ: إِخْوَانُنَا بَغَوْا عَلَيْنَا فَقَاتَلْنَاهُمْ. (١)

٤) جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بسند صحيح، وقد ذُكِر عنده الخوارج، وما يلقون عند قراءة القرآن، فقال: يُؤْمِنُونَ بِمُحْكَمِهِ وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ. وهذا يدل على أن ابن عباس يرى أنهم مبتدعة، ممن قال الله فيهم: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ**﴾ [آل عمران: ٧] (٢).

٥) أن الصحابة لم يبدءوا الخوارج بالقتال، فلما خرجوا على المسلمين قاتلوهم، ولو كانوا مرتدين بأقوالهم، لبدءوهم بالقتال، فيستتابوا، فإن تابوا وإلا قتلوا، كغيرهم من المرتدين.

---

(١) صحيح:
أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٩١٨) و(٣٩٠٩٧) والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٥٩١) والبيهقي (١٦٧١٣) و(١٦٧٢٢) من طرق صحيحة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) صحيح:
أخرجه الطبري في تفسير سورة آل عمران رقم الآية (٧) وابن أبي شيبة (٣٩٠٥٧) من طريق ابن عيينة عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس. وهذا إسناد صحيح.

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد اختلف الأمة في تكفير هؤلاء الفرق أصحاب البدع العظمى، ولكن الذي يقوى في النظر، وبحسب الأثر؛ عدم القطع بتكفيرهم، والدليل عليه عمل السلف الصالح فيهم. -ثم استشهد بما جرى لهم مع علي وعمر بن عبدالعزيز- **قال:** فإنه لما اجتمعت الحرورية وفارقت الجماعة لم يهيجهم علي ولا قاتلهم، ولو كانوا بخروجهم مرتدين لم يتركهم لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**»، وعمر بن عبدالعزيز أيضًا لما خرج في زمانه الحرورية بالموصل أمر بالكف عنهم على ما أمر به علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ولم يعاملهم معاملة المرتدين.[(١)]

وأما ما جاء عن ابن عمر وأبي سعيد الخدري، فليس فيه ما يدل صراحة على تكفيرهما للخوارج.

واختار هذا القول الإمام الشاطبي وشيخ الإسلام ومحمد بن إبراهيم آل الشيخ والوادعي رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ[(٢)]، وهو الصحيح.

وأما الجواب عن الأدلة السابقة فكما يلي:

١- إخباره صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بأن إيمانهم لا يجاوز حناجرهم، وبأنهم يمرقون من الدين، فالمراد بذلك: أن أقوالهم لازمها الكفر بالله والخروج من الدين، لكن بسبب تأويلهم وجهلهم لم يحكم الأئمة على أعيانهم بالكفر.

أو يقال: إن المراد بذلك بعدهم عن الدين، وقلة أعمالهم الصالحة، فقد جاء عند أحمد عن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذُكِرَ لِي أَنَّ نَبِيَّ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ فِيكُمْ قَوْمًا يَعْبُدُونَ وَيَدْأَبُونَ - يَعْنِي - يُعْجِبُونَ النَّاسَ، وَتُعْجِبُهُمْ أَنْفُسُهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**».

٢- وأما كونهم شر الخلق، فالمراد به: أنهم شر على المسلمين من الكفار.

٣- وأما حث النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ على قتلهم، وقتال الصحابة لهم، فإنما هو لدفع بغيهم وشرهم.[(٣)]

---

(١) انظر: "الاعتصام" (٢/ ٦٩٤).

(٢) انظر: "مجموع فتاوى محمد بن إبراهيم" (١٢/ ١٧٢). وأما العلامة ابن عثيمين فقد كفر الدعاة منهم، أو من كفر الصحابة؛ لأن كل من كفر الصحابة فهو كافر.

(٣) انظر: "فتح الباري" (٦٩٣٠-٦٩٣٣)، و"الملل والنحل" (١/ ١١٤)، و"مقالات الإسلاميين" ص٨٨.

٩- (الصوفية).

فرقة ظهرت في القرن الثالث الهجري تدعوا إلى الزهد وشدة العبادة، سُمُّو بذلك نسبة إلى لبس الصوف[١].

أولًا: مذهبهم في باب الأسماء والصفات:

الصوفية في هذا الباب مختلفون فمنهم من يثبت الأسماء والصفات، ولكن ليس كما يثبتها أهل السنة، وكثير منهم يثبت الأسماء وسبع صفات كالأشاعرة.

ثانيًا: مذهبهم في أفعال العباد (القدر):

الصوفية في باب القدر جبرية؛ لأنهم عطلوا أفعال العباد.

ثالثًا: مذهبهم في الإيمان:

الصوفية في الإيمان مرجئة؛ لأنهم عطلوا الأوامر والنواهي.

رابعًا: مذهبهم في التوحيد:

الصوفية في باب التوحيد مشركون في الألوهية والربوبية، يصرفون العبادات لغير الله ويشركون في الربوبية بحجة أن هذا من تعظيم الأولياء والصالحين. ويستعملون السحر والشعوذة باسم الكرامات والروحانيات، حتى ألف البوني الصوفي كتابه المشهور: شمس المعارف.

والتوحيد عندهم ثلاثة أنواع:

١- **توحيد العامة**: وهو توحيد الألوهية ويشترك فيه جميع المسلمون، وهو توحيد الرسل والأنبياء.

٢- **توحيد الخاصة**: وهو الفناء الصوفي الذي من حققه سُمِّي: عارفًا.

٣- **توحيد خاصة الخاصة**: وهو الفناء الحلولي –وحدة الوجود- وهو الذي يصل إليه أئمتهم.

ومن أشهر عقيدتهم ومقالاتهم التي خالفوا فيها أهل السنة:

١) مصدر التلقي عندهم الإلهام والوحي للأولياء، فهم يأخذون عن الله مباشرة.

٢) غالبهم حلولية كالحلاج. أو اتحادية كابن عربي.

---

(١) انظر: "مجموع الفتاوى" (١١/ ٦).

٣) يفضلون الولي على النبي، ومنهم من يجعله مساويًا له في كل شيء فيخلق ويرزق ويحيي ويميت ويتصرف في الكون ويجعلون ذلك من الكرامات، والولاية أقسام: الغوث، والأبدال السبعة، والنجباء، فالأبدال السبعة لكل واحد منهم أن يتحكم في قارة من القارات السبعة، والنجباء كل واحد منهم يتصرف في ناحية تتحكم في مصائر الخلق، ولم ديوان يجتمعون فيه في غار حراء كل ليلة، ينظرون في المقادير.

٤) يزعمون أنهم يرون الله في الدنيا، بل بعضهم يزعم أنه رآه سبعين مرة، وأحل له كل شيء كان حرم عليه.

٥) طلب الجنة منقصة، فلا يسعى إليها الولي، ولا يسعى لفعل العبادات كما هو حال العامة؛ بل هو مشغول بالفناء والاطلاع في الغيب الذي هو مذهب خاصة الخاصة، ولهذا تسقط عنه جميع التكاليف إذا بلغ درجة اليقين.

وهكذا الفرار من النار أيضًا منقصة؛ لأن الخوف منها طبع العبيد وليس للأحرار، ولهذا فهم يعبدون الله لا طمعًا في جنته ولا خوفًا من ناره وإنما حبا في ذاته.

٦) لهم أذكار كثيرة مبتدعة شركية، **وهي على مراتب:**

أ- ذكر العامة كالأنبياء والرسل وهو قول: لا إله إلا الله.

ب- ذكر الخاصة وهو تكرار لفظة: الله الله.

ج- ذكر خاصة الخاصة وهو التلفظ بضمير الغيبة: هوْ هوْ.

قول أهل السنة فيهم:

غلاتهم لا شك في كفرهم وخروجهم عن الإسلام، وبقيتهم يختلفون وغالبهم مشركون لهم اعتقادات كفرية، ومن عنده مجرد بدع يسيرة في الأذكار والعبادات فلا نكفِّره إلا إذا تطورت فوصلت إلى حد الكفر.

١٠- (الرافضة).

مؤسس هذه الفرقة هو عبد الله بن سبأ اليهودي وهو من يهود اليمن، ادعىٰ الإسلام في زمن خلافة عثمان بن عفان، وهو أول من تكلم بسوء في صحابة رسول الله وأمهات المؤمنين، تستَّر بحب آل البيت، وكان يغلو في علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتىٰ ادعىٰ الألوهية فيه، وتبعه علىٰ ذلك أقوام فسموا بالسبئية، فأحرق علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أصحاب هذه المقالة من قدر عليه منهم، فخد لهم أخاديد، وأحرقهم بالنار، وقال:

لمـــا رأيـــت الأمـــر أمـــرا منكـــرا ❁ أججـــت نـــاري ودعـــوت قنبـــرا

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وابن سبأ هذا أول من ابتدع الرفض، قال: وكان منافقا زنديقا، أراد فساد دين الإسلام كما فعل بولس صاحب الرسائل التي بأيدي النصارى، حيث ابتدع لهم بدعا أفسد بها دينهم، وكان يهوديا فأظهر النصرانية نفاقا لقصد إفساد ملتهم، وكذلك كان ابن سبأ يهوديا، فقصد ذلك وسعى في الفتنة فلم يتمكن، لكن حصل بين المؤمنين تحريش وفتنة، فقتل فيها عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وتبع ابن سبأ جماعات على بدعته وضلالته، وقال هؤلاء: إن عليا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يمت، وإنما الذي قتله عبد الرحمن بن ملجم شيطان، وأما علي ففي السحاب، والرعد صوته والبرق سوطه، وإنه ينزل إلى الأرض ويملؤها عدلا، ويقولون عند الرعد: عليك السلام يا أمير المؤمنين.اهـ[1]

سبب تسمية الرافضة بذلك:

هم فرقة من الشيعة، سموا بذلك لرفضهم زيد بن علي، حين قالوا له: تبرأ من أبي بكر وعمر! فقال: معاذ الله أن أتبرأ من وزيري جدي. فرفضوه، فقال: أنتم الرافضة.

الفرق بين الرافضة والشيعة:

الشيعي يطلق على كل من شايع عليًا وفضله على عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، فإن زاد وحطَّ من الشيخين فهو رافضي، فإن زاد السب والطعن في الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ فهو من غلاة الرافضة، وإن اعتقد الرجعة[2] فأشد الغلو. كما ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3].

ويطلق عليهم الإمامية لاختيارهم اثني عشر إمامًا معصومًا من ولد علي لا يأخذون دينهم إلا منهم.

---

(١) انظر: "لوامع الأنوار" (١/ ٨٠).

(٢) وهي عودة أئمتهم إلى الدنيا بعد الموت، وعند بعضهم: رجوعهم بعد غيبتهم.

(٣) انظر: "فتح الباري" (١/ ٤٥٩). وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الشيعي الغالي في زمان السلف وعُرْفِهم هو من تكلَّم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وتعرض لسبّهم. والغالي في زماننا وعُرْفِنا هو الذي يُكَفِّر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضًا، فهذا ضال مفتر.اهـ انظر: "ميزان الاعتدال" (١/ ٤٩). ومن فرق الشيعة الزيدية وهم الذين يزعمون أنهم أتباع زيد بن علي. وفي الحقيقة هم العقيدة معتزلة، وفي الفقه حنفية، وفي الصحابة شيعة يشتمون الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ. وقد بيَّن الإمام الوادعي حقيقة هذا المذهب في شريط له بعنوان المذهب الزيدي مبني على الهيام.

مذهبهم في باب الأسماء والصفات:

الرافضة هم أول من ابتدع بدعة التجسيم على يد هشام بن الحكم، وأكثر الرافضة معتزلة ينفون الصفات ويثبتون الأسماء.

ومن أشهر عقيدتهم ومقالاتهم التي خالفوا فيها أهل السنة:

١- يعتقدون أن القرآن محرف ومبدل، والمعتمد عندهم مصحف فاطمة.

٢- لا يعترفون بالسنة؛ لأن رواتها (الصحابة) كفارًا، والمعتمد عندهم أقوال أئمتهم الاثني عشرية التي هي كأقوال الله تعالى.

٣- يعتقدون كفر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وارتدادهم عن الدين إلا سبعة فقط، وقيل أربعة، وهم: ١- سلمان الفارسي. ٢- أبو ذر الغفاري. ٣- عمار بن ياسر. ٤- المقداد بن الأسود. ويبالغون في بغض أبي بكر وعمر ولعنهما، وفي بغض عائشة وحفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ويتهمون عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بما برَّأها الله منها.

٤- يدَّعون لأئمتهم الألوهية، وأنهم لهم التصرف في الكون والإحياء والإماتة، وغير ذلك من خصائص الربوبية، بل يصفون الأئمة بالأسماء الحسنى، ويدعون أن أمور الآخرة بأيديهم كإدخال من شاؤوا الجنة أو النار.

٥- مهدي الرافضة هو محمد بن الحسن العسكري، يخرج فيحكم بغير شريعة نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فيقتل العرب، ويحيي أبا بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ليعذبهم، ويقيم الحد على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٦- من عقيدتهم: التقية، وهي ركن من أركان دينهم، لا سيما عند أهل السنة.

٧- من عقيدتهم: عقيدة الطينة وهي أنهم من جنس سامي فحسنات أهل السنة يجعلها الله لهم، وموبقات الشيعة توضع على أهل السنة.

قول أهل السنة فيهم:

الرافضة كفار بإجماع أهل العلم.

[انظر: "الشيعة والتشيع"، و"الفرق بين الفرق" و"مقالات الإسلاميين"].

١١- (القرامطة).

القرامطة من الفرق الإسماعيلية الباطنية، وهم ينسبون إلى حمدان بن الأشعث؛ الذي كان يلقب بـ(قرمط) لقصرٍ في قامته ورجليه.

ظهرت هذه الفرقة في زمن المأمون وانتشرت أيام المعتصم العباسي، أظهر هذه الفرقة حمدان قرمط الذي قدم من بلاده (خوزستان) إلى الكوفة.

ومن أشهر عقيدتهم ومقالاتهم التي خالفوا فيها أهل السنة:

١) نفي صفات الله تعالى، فلا يوصف الله بنفي ولا إثبات.

٢) اعتقاد أن لهذا الكون إلاهين قديمين، لا أول لوجودهما من حيث الزمان، إلا أن أحدهما علة لوجود الثاني، ويعتقدون أن هذا العالم قديم.

٣) النبوة عندهم مكتسبة يمكن حصولها للإمام إذا تحلَّى بالصفات المؤهلة لكسب مرتبة النبوة.

٤) عصمة الأولياء، بل لهم خصائص الربوبية.

٥) ينكرون المعاد والحساب والبعث والجنة والنار.

٦) أركان الإسلام عندهم لها ظاهر وباطن:

أ- فالظاهر ما فهمه المسلمون.

ب- والباطن ما اكتشفوه واعتبروه من خواص أئمتهم.

فالصلاة عندهم موالاة إمامهم ومعرفة أسرارهم. والزكاة دفع الزكاة لأئمتهم. والصوم كتمان علم باطن الشريعة من أهل الظاهر. والحج هو السفر إلى أئمتهم.

وكانوا سببًا في كثير من الفتن والقلاقل والحروب على أهل الإسلام، ويزعمون أن النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نصَّ على إمامة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وتعاقب هذا التنصيص حتى وصل إلى محمّد بن إسماعيل، وزعموا أنه حي إلى اليوم لم يمت، ولا يموت حتى يملك الأرض، وأنه هو المهدي المنتظر.

قول أهل السنة فيهم:

أنهم كفار خارجون عن الإسلام، قال شيخ الاسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وهم ملاحدة في الباطن، خارجون عن جميع الملل، أكفر من الغالية، ومذهبهم مركب من المجوس، والصابئة، والفلاسفة، مع إظهار التشيع، وجدهم رجل يهودي كان ربيبًا لرجل مجوسي، وكان لهم دولة وأتباع. اهـ انظر: منهاج السنة (٨/ ٢٥٨).

[انظر: "الفرق بين الفرق"، و"مقالات الإسلاميين"].

١٢- (الفلاسفة).

الفلسفة كلمة معربة من اليونان، أي: صاحب الحكمة، **وهي مركبة من كلمتين:**

١) [**فيلا**] أي: محبة. **٢)** [**سوفيا**] أي: الحكمة.

وتعريف الفلسفة: النظر العقلي المتحرر من كل قيد وسلطة تفرض عليه من الخارج، بحيث يكون العقل حاكما على الوحي والعرف.

وقد دخلت الفلسفة إلى ديار الإسلام في القرن الثالث الهجري، وذلك في عهد الخليفة العباسي المأمون.

ومن أشهر الفلاسفة المنتسبين إلىٰ الإسلام:

١) **الكندي يوسف بن يعقوب** (ت:٢٦١هـ) ويطلق عليه: فيلسوف العرب.

٢) **الفارابي** (ت:٣٣٩هـ). **٣)**: ابن سينا (ت:٤٢٨هـ).

والفلاسفة قسمان:

١) الدهريون وهم الذين أنكروا الخالق والبعث والإعادة.

٢) الإلهيون وهم الذين يبحثون في الشئون الإلهية، وهم ملحدون لا يؤمنون بالبعث ولا النشور، ولا يثبتون للرب أسماء ولا صفات، ومن قدمائهم: أرسطوا تلميذ أفلاطون اليوناني.

ومن مقالاتهم:

١) يقولون بقدم العالم.[(١)]

٢) أن الله يعلم الكليات دون الجزئيات.

٣) أن الفيلسوف منزلته كمنزلة النبي.

٤) لا يؤمنون بأمور الآخرة، فالجنة والنار أمثال مضروبة وخيالات ليست بحقيقة.

---

(١) أي: أن العالم مقارن لله في الوجود أزلًا (في الماضي) وأبدًا (في المستقبل)، وعليه فليس العالم مفعولا لله؛ لأن الفاعل لابد أن يتقدم على فعله. فالعالم عندهم حدث من غير صانع له.

وإن سموه مفعولًا له فمصانعة ومصالحة للمسلمين في اللفظ، وليس عندهم بمفعول ولا مخلوق ولا مقدور عليه، وينفون عنه سمعه وبصره وسائر صفاته! فهذا إيمانهم بالله.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والمشهور عن القائلين بقدم العالم أنه لا صانع له؛ فينكرون الصانع جل جلاله. وقد ذكر أهل المقالات أن أول من قال من الفلاسفة بقدم العالم "أرسطو".اهـ "مجموع الفتاوى" (٥/ ٥٣٩).

٥) صفات الله التي وردت في القرآن ليست إلا تعبيرات عن ذات واحدة.

٦) القرآن عندهم ليس هو كلام الله؛ لأنهم لا يصفون الله بالكلام، فلا تكلم ولا يتكلم، ولا قال ولا يقول، وإنما القرآن فيض فاض من العقل الفعال على قلب بشر زاكي النفس طاهر، متميز عن النوع الإنساني بثلاث خصائص:

أ- قوة الإدراك وسرعته.

ب- وقوة النفس.

ج- وقوة التخييل؛ ليخيل بها القوى العقلية في أشكال محسوسة، وهي الملائكة عندهم!، فالملائكة ليست أجسامًا في الخارج منفصلة تصعد وتنزل وتذهب وتجيء وترى وتخاطب الرسول، وإنما ذلك عندهم أمور ذهنية لا وجود لها في الأعيان [١].

وما أحسن ما قاله ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما سئل عمن يشتغل بالمنطق والفلسفة فأجاب: الفلسفة أسُّ السفه والانحلال، ومادة الحيرة والضلال، ومثار الزيغ والزندقة، ومن تفلسف، عميت بصيرته عن محاسن الشريعة المؤيدة بالبراهين، ومن تلبس بها، قارنه الخذلان والحرمان، واستحوذ عليه الشيطان، وأظلم قلبه عن نبوة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، إلى أن قال: واستعمال الاصطلاحات المنطقية في مباحث الأحكام الشرعية من المنكرات المستبشعة، والرقاعات المستحدثة، وليس بالأحكام الشرعية -ولله الحمد- افتقار إلى المنطق أصلًا، هو قعاقع قد أغنى الله عنها كل صحيح الذهن، فالواجب على السلطان أعزه الله أن يدفع عن المسلمين شر هؤلاء المشائيم، ويخرجهم من المدارس ويبعدهم. [٢]

١٣- (أهل الكلام).

هم الذين يتكلمون في الله بما يخالف الكتاب والسنة.

فالأشاعرة والمعتزلة والكلابية والكرامية والجهمية وغيرهم يطلق عليهم أهل الكلام. انظر: "درء التعارض" (١/ ١٧٨).

(١) انظر: "الملل والنحل" (٢/ ٥٨)، و"درء تعارض العقل والنقل" (٩/ ٢١١).

(٢) انظر: "أدب المفتي والمستفتي" ص١٦، و"سير أعلام النبلاء" (٢٣/ ١٤٣).

والفرق بين أهل الكلام والفلاسفة من وجهين:

١) أن الفلاسفة يبحثون في الشئون الإلهية وغيرها كما تقدم، بخلاف أهل الكلام فهم يبحثون في الشئون الإلهية فقط.

٢) أن أهل الكلام أقرب إلى الإسلام من الفلاسفة.

قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: واتفق علماء السلف من أهل السنة على النهي عن الجدال والخصومات في الصفات، وعلى الزجر عن الخوض في علم الكلام وتعلمه. اهـ[١]

١٤- (الاتحادية).

الاتحاد: هو تصيير الذاتين ذاتًا واحدة.

وهو اعتقاد أن وجود الكائنات هو عين وجود الله تعالى.

وأصل هذا المذهب إنكار مسألة المباينة والعلو، فإنهم لما أصلوا أن الله تعالى: غير مباين لهذا العالم المحسوس، صاروا بين أمرين لا ثالث لهما إلا المكابرة:

أحدهما: أنه معدوم لا وجود له. الأمر الثاني: أن يكون هو عين هذا العالم.[٢]

١٥- (الحلولية).

الحلول: هو جعل أحد الجسمين ظرفا للآخر.

وهو اعتقاد أن الله حلَّ في سائر مخلوقاته، فعندهم أن المحَل (المخلوق) غير الحال فيه (الله).

والفرق بين الاتحادية والحلولية: أن الاتحادية يجعلون الكون كله عبارة عن واحد، وأما الحلولية فيثبتون وجودين: وجود الله (الحال) ووجود المخلوق (المحل)، فالاتحادية أشد كفرًا من الحلولية، كما صرح بهذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣].

ومن أشهر غلاة الصوفية الحلولية والاتحادية:

١) الحسين بن منصور الحلاج. وهو أول من وضع هذه البذرة الخبيثة، وقد أفتى العلماء بكفره وقتله، فقتل بأمر المقتدر العباسي سنة (٣٠٩هـ).

٢) محمد بن علي بن محمد الطائي، المعروف بابن عربي هلك سنة (٦٣٨هـ).

---

(١) انظر: "شرح السنة" (١/ ٢١٦).

(٢) انظر: "معارج القبول" (١/ ٤١٨).

(٣) انظر: "مجموع الفتاوى" (٢/ ١٤٠).

٣) ابن سبعين هلك سنة (٦٦٧ هـ).

٤) العفيف التلمساني المتوفى سنة (٦٩٠ هـ).

٥) ابن الفارض المتوفي سنة (٦٣٢ هـ). وغيرهم كثير.

ومن أقوالهم: [أنا الحق]، و[لا إله إلا الله، ما في الجبة إلا الله!].

ويقول ابن عربي:

العبد رب والرب عبد ❁ يا ليت شعري من المكلف

إن قلت عبد فذاك رب ❁ أو قلت رب أنى يكلف

وكان يعتقد: أن كل كلام: من شرك، وكفر، وكذب، وزور، وقبيح، نثرًا كان أو شعرًا - هو كله كلام الله تعالى، وفي ذلك يقول هذا الملحد:

وكل كلام في الوجود كلامه ❁ سواء علينا نثره ونظامه!

وكان يزعم أن الولي أفضل من النبي، وفي ذلك يقول هذا الزنديق:

مقام النبوة في برزخ ❁ فويق الرسول ودون الولي

انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٣١٣).

١٦- (الثنوية).

الثنوية: هم القائلون بالاثنين الأزليين: النور والظلمة. فالنور (الله) خالق للخير، والظلمة (الشيطان) خالقة للشر، وقالوا بتساويهما في القدم، واختلافهما في الجوهر، والطبع، والفعل، والحيز، والمكان، والأجناس والأبدان، والأرواح.

وهم فرق خمس: المانوية، والمزدكية، والديصانية، والمرقيونية، والكينونية.

❁ **تنبيه:** الثنوية والمجوسية: ديانتان متفقتان على قول واحد، مع فروق قليلة فيه، منها: أن الثنوية يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان متساويان في القدم، بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه، وأما النور فهو عندهم قديم.

[انظر: "الملل والنحل" للشهرستاني (٢/ ٤٩)].

١٧- (الدَّهرية).

الدَّهرية: -بفتح الدال نسبة إلى المُلحِد الذي يقول ببقاء الدَّهر، وأما بالضم [دُهري] فهو كبير السن-: هم الذين ينكرون الربوبية، ويحيلون الأمر والنهي والرسالة من الله تعالى

ويقولون: هذا مستحيل في العقول، ويقولون بقدم العالم وينكرون الثواب والعقاب، ولا يفرقون بين الحلال والحرام، وينفون أن يكون في العالم دليل يدل على صانع ومصنوع، وخالق ومخلوق، وينكرون المعاد والجزاء والحساب، وينسبون النوازل التي تنزل بهم إلى الدهر كما قال تعالى عنهم: ﴿**مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ**﴾ [الجاثية: ٢٤]. [انظر: "الملل والنحل" للشهرستاني (٢/ ٦١)].

١٨- (الصابئة).

الصابئة مأخوذ من الصبوة، يقال: صبا الرجل إذا مال. فلما مال هؤلاء عن الحق ونهج الأنبياء قيل لهم: الصابئة.

ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أن الصابئة نوعان:**

١) صابئة حنفاء موحدون وينزهزن الله عن القبائح، ويصفونه بالسلب لا بالإيجاب، كقولهم: لا يحد ولا يرى ولا يظلم ولا يجور، ويسمونه بالأسماء الحسنى مجازًا إذ ليس عندهم صفة بالحقيقة، وينسبون التدبير إلى الفلك وأجرامه.

٢) صابئة مشركون. وهم الذين يشركون بالكواكب العلويات ويجعلونها أربابا مدبرة لأمر هذا العالم. قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما الصابئون فقد اختلف فيهم، فعن مجاهد قال: الصابئون قوم بين المجوس واليهود والنصارى وليس لهم دين. (**قلت**: وإسناده صحيح كما في تفسير الطبري) قال القرطبي: والذي تحصل من مذهبهم فيما ذكره بعض العلماء أنهم موحدون ويعتقدون تأثير النجوم، وأنها فاعلة، ولهذا أفتى أبو سعيد الإصطخري بكفرهم للقادر بالله حين سأله عنهم. واختار الرازي أن الصابئين قوم يعبدون الكواكب بمعنى أن الله جعلها قبلة للعبادة والدعاء، أو بمعنى أن الله فوض تدبير أمر هذا العالم إليها، قال: وهذا القول هو المنسوب إلى الكلدانيين الذين جاءهم إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ رادًا عليهم ومبطلًا لقولهم. وأظهر الأقوال والله أعلم، قول مجاهد ومتابعيه ووهب بن منبه: أنهم قوم ليسوا على دين اليهود ولا النصارى ولا المجوس ولا المشركين، وإنما هم باقون على فطرتهم ولا دين مقرر لهم يتبعونه ويقتنونه، ولهذا كان المشركون ينبزون من أسلم بالصابئ، أي أنه قد خرج عن سائر أديان أهل الأرض إذ ذاك. وقال بعض العلماء: الصابئون الذين لم تبلغهم دعوة نبي، والله أعلم. اهـ [انظر: "تفسير ابن كثير" سورة البقرة آية (٦٢)، و"الملل والنحل" (٢/ ٦٣)، و"أحكام أهل الذمة" (١/ ٢٣١)].

ترجمة مختصرة للإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

اسمه ونسبه:

هو الإمام العلامة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي المصري الطحاوي، نسبة لقرية «طحطوطي»[1] في صعيد مصر.

مولده:

اختلف في سنة ولادته فقيل: ٢٣٩ هـ، وقيل: ٢٣٨هـ والأكثر على الأول وهو الصحيح.

شيوخه:

عاصر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أصحاب الكتب الستة ومن كان في طبقتهم، ومن أبرز شيوخه: يونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، والربيع بن سليمان المرادي، وخاله إسماعيل المزني، وبكار بن قتيبة، ويزيد بن سنان، وأحمد بن أبي عمران، ويحيى بن محمد بن عمروس، وهو الذي أدَّبه وعلمه القرآن.

مذهبه:

كان الطحاوي في أول أمره شافعيا، ثم تحول إلى مذهب أبي حنيفة، وسببه: أنه كان يقرأ على خاله المزني الفقيه الشافعي، فمرت مسألة دقيقة فلم يفهمها أبو جعفر، فبالغ المزني في تقريبها، فلم يتفق ذلك، فغضب المزني، فقال: والله لا جاء منك شيء، فغضب أبو جعفر من ذلك، وانتقل إلى مجلس القاضي الحنفي ابن أبي عمران. فلما صنَّف مختصره، قال: رحم الله أبا إبراهيم لو كان حيًا لكفر عن يمينه.

وقال الخليلي: سمعت عبد الله بن محمد الحافظ يقول: سمعت أحمد بن محمد الشروطي يقول: قلت للطحاوي: لم خالفت خالك واخترت مذهب أبي حنيفة؟ قال: لأني كنت أرى خالي يديم النظر في كتب أبي حنيفة، فلذلك انتقلت إليه.

---

(١) انتقد السيوطي من نسَب الطحاوي إلى قرية [طحا] فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الطحاوي: بالفتح إلى طحا قرية بصعيد مصر قلت: ليس منها بل من طحطوط قرية بقربها فكره أن يقال طحطوطي.اهـ انظر: «لب اللباب في تحرير الأنساب» ص١٦٧.

وقال أبو سليمان بن زَبْر: قال لي الطحاوي: أول من كتبت عنه الحديث: المزني، وأخذت بقول الشافعي، فلما كان بعد سنين، قدم أحمد بن أبي عمران قاضيًا على مصر، فصحبته، وأخذت بقوله.

ولكن الطحاوي كغيره من الأئمة الذين يتفقهون على المذاهب دون التقيد بالمذهب الذي يتفقه عليه، بل متى ما رأوا الحق في غير المذهب أخذوا به، فنسبة هؤلاء الأئمة إلى أصحاب المذاهب الأربعة نسبة تفقه فقط، ولذلك تجده في كتابه "معاني الآثار" يرجح ما لم يقل به إمامه. ومما يؤيد ما ذكرناه ما قاله ابن زولاق: سمعت أبا الحسن علي بن أبي جعفر الطحاوي يقول سمعت أبي يقول وذكر فضل أبي عبيد حربويه وفقهه فقال: كان يذاكرني في المسائل، فأجبته يومًا في مسألة فقال لي: ما هذا قول أبي حنيفة، فقلت له: أيها القاضي: أوكل ما قاله أبو حنيفة أقول به؟ فقال: ما ظننتك إلا مقلدًا. فقلت له: وهل يقلد إلا عصبي. فقال لي: أو غبي. قال: فطارت هذه بمصر حتى صارت مثلًا وحفظها الناس.

مؤلفاته:

له مؤلفات كثيرة منها: "شرح مشكل الآثار"، و"معاني الآثار"، و"اختلاف العلماء"، و"الشروط"، و"المختصر"، و"أحكام القرآن"، و"الوصايا"، و"شرح الجامع الكبير"، و"شرح الجامع الصغير"، و"الفرائض" وغيرها.

تلاميذه:

يوسف بن القاسم الميانجي، وأبو القاسم الطبراني، وأبو بكر بن المقرئ، وأحمد بن عبد الوارث الزجاج، وعبد العزيز بن محمد الجوهري قاضي الصعيد، ومحمد بن المظفر الحافظ، وخلق سواهم من الرحالين في الحديث.

ثناء العلماء عليه:

قال ابن يونس: كان ثقة ثبتا فقيهًا عاقلًا، لم يخلف مثله.

قال مسلمة بن قاسم: كان ثقة جليل القدر، فقيه البدن، عالمًا باختلاف العلماء، بصيرًا بالتصنيف، وكان يذهب مذهب أبي حنيفة، وكان شديد العصبية فيه.

قال الخليلي في الإرشاد: للطحاوي كتب مصنفات في الحديث، وكان عالمًا بالحديث.

وقال ابن عبد البر: كان من أعلم الناس بسير القوم ـ أي: أبي حنفية و أصحابه ـ وأخبارهم؛ لأنه كان كوفي المذهب، وكان عالمًا بجميع مذاهب الفقهاء.

وقال الذهبي: الإمام العلامة الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها، وقال: من نظر في تواليف هذا الإمام علم محله من العلم، وسعة معارفه.

وقال ابن كثير: الفقيه الحنفي صاحب المصنفات المفيدة والفوائد، وهو أحد الثقات الأثبات، والحفاظ الجهابذة.

وفاته:

توفي بمصر ليلة الخميس مستهل ذي القعدة سنة ٣٢١هـ بمصر، ودفن بالقرافة.[١]

(١) انظر: "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٢١)، و"سير أعلام النبلاء" (١٥/ ٢٩)، و"لسان الميزان" (١/ ٦٢٠)، و"شذرات الذهب في أخبار من ذهب" (٤/ ١٠٥)، و"شرح الطحاوية" طبعة الرسالة (١/ ٤٥).

ترجمة مختصرة للشارح (ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ)

اسمه:

هو الإمام العلامة أبو الحسن علي بن علي بن محمد بن محمد الدمشقي، المعروف بـ «ابن أبي العز» الأذرعي - الأصل - الدمشقي، يلقب بصدر الدين.

ولادته ونشأته:

ولد في الثاني والعشرين من شهر ذي الحجة، سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة، في الصالحية من مدينة دمشق.

نشأ المؤلف في ظل أُسرة ذات نباهة في العلم، ومكانة في المجتمع، فأبوه كان قاضيًا، وكذلك جده، وأبو جده (محمد) كان أحد أساتذة المدرسة المرشدية، وأولاد عمومته منهم القاضي، ومنهم المفتي، ومنهم المدرس.

شيوخه:

لم يذكر أحد ممن ترجم له كثيرًا من شيوخه وتلاميذه، ومن خلال سيرته يظهر أنه تتلمذ على والده، وتتلمذ على كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه فقد صرح باسم الإمام ابن كثير في ثلاثة مواضع في شرحه هذا: "شرح العقيدة الطحاوية"، ووصفه بأنه شيخه، وله اتصال بالإمام ابن القيم واستفاد منه مشافهة، ونقل من كتبه شيئًا كثير جدًا، خصوصًا في هذا الشرح، لكنه لم يصرِّح باسمه إلا في موضعين فقط.

ومما ينبه عليه: أن ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقل في هذا الكتاب نقولات كثيرة جدًا عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم مما امتاز به هذا الشرح وصار بذلك من أنفس الشروح إلا أنه ما أحال إليهما، ولا عزا الكلام لهما، ولا في موضع واحد بالنسبة لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **وقد ذكروا في سبب ذلك أمران وهما:**

١) **خوف حصول الأذية والضرر عليه**، إما بالضرب أو السجن من قبل ولاة الأمر وأهل البدع في ذلك الزمان، فلقد مرت فترة نودي فيها في بلاد دمشق: من اعتقد عقيدة ابن تيمية حل دمه وماله[١].

(١) انظر: "الدرر الكامنة" (١/ ١٧١).

٢) لتعمَّ فائدة الكتاب فينتفع بذلك الموافق والمخالف.

والسبب الأول أظهر.

تلاميذه:

لا نشك أن لهذا الإمام تلاميذًا لكونه درس في بعض مدارس دمشق، ولكن لم تتفضل علينا كتب التراجم بشيء في ذلك؛ إلاّ ما ذكره الإمام السخاوي في بعض كتبه أن ابن الديري واسمه سعد بن محمد بن عبد الله أحد قضاة الحنفية قد أجاز له ابن أبي العز.

عقيدته:

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ على عقيدة السلف الصالح كما هو واضح في شرحه هذا الذي بين أيدينا.

وقد اعترض على بعض شعراء أهل زمانه وهو علي بن أيبك الناصري الدمشقي، عندما مدح النبي ﷺ بقصيدة، ووقع فيها بعض الأخطاء العقدية، فبيَّن الإمام ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تلك الأخطاء، ونبَّه عليها، فلم يعجب ذلك بعض أهل زمانه ممن ينتحل العلم، وشغَّبوا عليه بهذه المسألة فامتحن بسببها وأُدخل السجن، وأوذي.

مذهبه:

عاش رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيئة حنفية المذهب، لكنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحرَّر من قيود التقليد المذهبي، فكان يزن أقوال الأئمة بالكتاب والسنة وما أجمع عليه سلف الأمة. ولقد وضع لنفسه منهجًا قويمًا قاده إلى باب الإمامة، وجعل أبحاثه في غاية الدقة والمتانة، بعد توفيق من الله ورعايته نص عليه في كتابه "الإتباع" فقال: "فالواجب على من طلب العلم النافع أن يحفظ كتاب الله ويتدبره، وكذلك من السنة ما تيسر له، ويتضلع منها ويتروّى، ويأخذ معه من اللغة والنحو ما يصلح به كلامه، ويستعين به على فهم الكتاب والسنة، وكلام السلف الصالح - في معانيها - ثم ينظر في كلام عامة العلماء: الصحابة، ثم مَنْ بعدهم، ما يتيسر له من ذلك من غير تخصيص، فما اجتمعوا عليه لا يتعداه، وما اختلفوا فيه نظر في أدلتهم من غير هوى ولا عصبية، ثم بعد ذلك ﴿مَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾".

اهـ[1]

(١) انظر: "الاتباع" (ص٨٨).

مؤلفاته:

له عدة مؤلفات ومن أشهرها:

١) "شرح العقيدة الطحاوية" وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

٢) "الاتباع".

٣) "الأرجوزة الميئية في ذكر حال أشرف البرية صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ".

وفاته:

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في ذي القعدة، سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة ودفن بسفح قاسيون في بلدة دمشق.[١]

(١) انظر: "إنباء الغمر" (١/ ٤٠٨)، و"شذرات الذهب في أخبار من ذهب" (٨/ ٥٥٧)، و"شرح الطحاوية" طبعة الرسالة (١/ ٥٥).

نص متن الطحاوية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العلامة حجة الإسلام أبو جعفر الوراق الطحاوي بمصر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١) هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أهل السنة وَالْجَمَاعَةِ، عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ: أبي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الأنصاريِّ، وَأَبِي عَبْدِاللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ - رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ- وَمَا يَعْتَقِدُونَهُ مِنْ أصولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ.

٢) نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ.

٣) وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ.

٤) وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ.

٥) وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ.

٦) قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ.

٧) دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ.

٨) لا يفنى ولا يَبيد.

٩) وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ.

١٠) لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ.

١١) وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ.

١٢) وَلَا يُشْبِهُ الأَنَامَ[1].

١٣) حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ.

١٤) خَالِقٌ بِلا حَاجَةٍ[2].

١٥) رَازِقٌ بِلا مُؤْنَةٍ.

(١) وفي بعض النسخ (ولا يشبهه)، والأحسن (يشبه) لما تقدم (ولا شيء مثله).

(٢) في بعض النسخ زيادة: (والله هُو الغَنيُّ المطلق).

١٦) مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ.

١٧) بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ.

١٨) مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ.

١٩) وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا.

٢٠) لَيْسَ [بعد][1] خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ (الْخَالِقِ) وَلَا بِإِحْدَاثِهِ الْبَرِيَّةَ اسْتَفَادَ اسْمَ (الْبَارِي).

٢١) [لَهُ][2] مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبَ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقَ.

٢٢) وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى بَعْدَ مَا (أَحْيَا)[3] اسْتَحَقَّ هَذَا الِاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ.

٢٣) ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

٢٤) وَكُلُّ شَيْءٍ إليه فَقِيرٌ.

٢٥) وَكُلُّ أمر عَلَيْهِ يَسِيرٌ.

٢٦) وَلَا يَحْتَاجُ إِلى شَيْءٍ.

٢٧) ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

٢٨) خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ، وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا، وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا.

٢٩) وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ.

٣٠) وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.

٣١) وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ.

٣٢) لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ، إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

٣٣) يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي، فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي، عَدْلًا.

٣٤) وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ، بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ.

٣٥) وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالانْدَادِ.

---

(١) في بعض النسخ: (مُنْذُ).

(٢) في بعض النسخ زيادة: (بل) فتكون: (بل له..).

(٣) وفي بعض النسخ (أحياهم حتى)، وفي بعضها (أماتهم).

٣٦) لَا زَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ.

٣٧) آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ.

٣٨) وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى.

٣٩) وَأَنَّهُ خَاتَمُ الأنبياء، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

٤٠) وَكُلُّ دَعْوَى النُّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَغَيٌّ وَهَوًى.

٤١) وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى، بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ.

٤٢) وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ، فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ [عذابه] بِسَقَرَ حيثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر:٢٦]، فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرَ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر:٢٥]، عَلِمْنَا وَأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ.

٤٣) وَمَنْ وَصَفَ اللهَ بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مثل قول الكفار انْزَجَرَ، عَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ.

٤٤) وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأهل الْجَنَّةِ، بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ.

٤٥) وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ (وَعَنْ أصحابه) فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ (وتفسيرُه) عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا.

٤٦) فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ.

٤٧) وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالْاسْتِسْلَامِ.

٤٨) فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ، فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالانكَارِ، مُوَسْوِسًا تَائِهًا، شكا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا.

٤٩) وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأهل دَارِ السَّلَامِ لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ، إِذْ كَانَ تأويل الرُّؤْيَةِ -وَتأويل كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلى الرُّبُوبِيَّةِ- بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ، وَلُزُومَ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ (الْمُسْلِمِينَ)[1].

٥٠) وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التنزيه، فإن رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ.

٥١) وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ.

٥٢) وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى، ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم:١١]، فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى.

٥٣) وَالْحَوْضُ -الَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ- حَقٌّ.

٥٤) وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ.

٥٥) وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدم وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ.

٥٦) وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النار، جملة واحدة، فلا يزداد فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ.

٥٧) وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ، وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ.

٥٨) وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلان، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً، فإن اللهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]، فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

٥٩) فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، لأن الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْكَارُ

(١) وفي نسخة (المرسلين) وكلاهما صحيح، وزيادة في بعض النسخ (وشرائع النبيين).

الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ.

٦٠) وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ.

٦١) فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ، لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ -لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا- لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ.

٦٢) جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٦٣) وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ.

٦٤) وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ، وَلَا مُعَقِّبٌ وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ وَلَا نَاقِصٌ وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وأَرْضِهِ، (وَلاَ يَكُونُ مُكَوَّنٌ إِلا بِتَكْوِينِهِ، وَالتَّكْوِينُ لا يَكُونُ إِلا حَسَنًا جَمِيلًا)[1]؛ وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ.

٦٥) وَالِاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أمر اللهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب:٣٨].

٦٦) فَوَيلٌ لِمَنْ صَارَ للهِ تَعَالَى فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا.

٦٧) وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ، (كَمَا بَيَّنَ فِي كِتَابِهِ).

٦٨) وَهُوَ جَلَّ وَعَلا مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ.

٦٩) مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ.

٧٠) وَنَقُولُ: إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا، إِيمَانًا وَتَصْدِيقًا وَتَسْلِيمًا.

٧١) وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ.

(١) ما بين القوسين زيادة من بعض النسخ.

٧٢) وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ (غَيرَ مُكَذِّبِينَ).

٧٣) وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ.

٧٤) وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

٧٥) وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ.

٧٦) وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ.

٧٧) وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلا نَشْهَدُ لَهم بالجنة، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقَنِّطُهُمْ.

٧٨) وَالْأَمْنُ وَالْإِيَاسُ يَنْقُلان عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ.

٧٩) وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ.

٨٠) وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ.

٨١) [وأَنَّ جَمِيعَ ما أنزلَ اللهُ في القرآنِ]، وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ.

٨٢) وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالِفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازِمَةِ الْأَوْلَى.

٨٣) وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ.

٨٤) وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِيمَانُ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، مِنَ اللهِ تَعَالَى.

٨٥) وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاءُوا بِهِ.

٨٦) وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ، إذا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ، وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

[النساء:٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ.

٨٧) وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكَرَتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ.

٨٨) اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ.

٨٩) وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ القِبلَةِ، وَعَلى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ.

٩٠) وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا.

٩١) وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى.

٩٢) وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ.

٩٣) وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ.

٩٤) وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةِ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ.

٩٥) وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ.

٩٦) وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ، فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ.

٩٧) وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ.

٩٨) وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا.

٩٩) وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ.

١٠٠) وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ.

١٠١) وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ، عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ.

١٠٢) وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أو حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ.

١٠٣) وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ، وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ.

١٠٤) وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا (قَدْ) فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ.

١٠٥) الْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ.

١٠٦) وَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لا [يجوز أن] يُوصَفُ الْمَخْلُوقُ بِهِ [تَكُونُ] مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الاستطاعة مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ، وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ، فَهِيَ قَبْلَ الفِعْلِ، وبها يَتَعَلَّقُ الخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [الْبَقَرَةِ: ٢٨٦].

١٠٧) وَأَفْعَالُ العِبَادِ [هِيَ] خَلْقُ اللهِ وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ.

١٠٨) وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ تَفْسِيرُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، [وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ]، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ.

١٠٩) وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ. غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ المشِيئاتِ كُلَّهَا، [وَعَكَسَتْ إِرَادَتُهُ الإِرَاداتِ كُلَّهَا]، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا. [تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحِينٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

١١٠) وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ.

١١١) وَاللَّهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ.

١١٢) وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلَا غِنَى عَنِ اللهِ تَعَالَى طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ؛ فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ.

١١٣) وَاللَّهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى.

١١٤) وَنُحِبُّ أصحاب رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا نُفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ.

١١٥) وَنُثْبِتُ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ، ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أبي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْه، وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، [وَالْأَئِمَّةُ الْمَهْدِيُّونَ].

١١٦) [وَنُحِبُّ] الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وَهُمْ: أَبُو بكر، وعمر، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

١١٧) وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أصحاب رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ.

١١٨) وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْأَثَرِ، وَأَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، لَا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ.

١١٩) وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ.

١٢٠) وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِواياتِهِمْ.

١٢١) وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا.

١٢٢) وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجماع الْأُمَّةِ.

١٢٣) وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا.

١٢٤) وَدِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران:١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [الْمَائِدَةِ: ٣].

١٢٥) وَهُوَ بَيْنَ [الْغُلُوِّ وَ] التَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَاسِ.

١٢٦) فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بَرَاءٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الْإِيمَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلِ الْمُشَبِّهَةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْجَبْرِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ، مِنَ الَّذِينَ خالفوا السنة والجماعة، وَحَالَفُوا الضَّلَالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بَرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ.

وَباللهِ الْعِصمة والتَّوْفيق.

مقدمة الشارح في بيان فضل هذا العلم وأهميته

قال: [بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، (حسبي الله ونعم الوكيل)[1] الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أما بعد:

فإنه لما كان علم أصول الدين[2] أشرف العلوم، إذ شرف العلم بشرف المعلوم، وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع، ولهذا سمى الإمام أبو حنيفة رحمة الله عليه ما قاله

---

(١) في بعض النسخ: وبه نستعين.

(٢) تسمية أمور العقيدة بـ [الأصول] وتسمية الأحكام بـ [الفروع]، مصدرها من أهل البدع كالمعتزلة، تسمية باطلة وقد أنكرها شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، والعلامة ابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللَّهُ وذلك لأمور وهي:

١) أنه لا دليل يدل على هذا التقسيم لا من كتاب الله ولا من سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

٢) أنه لم يرد هذا التقسيم عن أحد من السلف.

٣) أن أهل البدع لم يذكروا ضابطًا صحيحًا ينضبط به الفرق بين ما يقال فيه أصول الدين أو فروعه. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: الفرق في ذلك بين مسائل الأصول والفروع كما أنه بدعة محدثة في الإسلام، لم يدل عليها كتاب ولا سنة ولا إجماع، بل ولا قالها أحد من السلف والأئمة، فهي باطلة عقلًا؛ فإن المفرقين بين ما جعلوه مسائل أصول ومسائل فروع لم يفرقوا بينهما بفرق صحيح يميز بين النوعين، بل ذكروا ثلاثة فروق أو أربعة كلها باطلة –ثم ذكر هذه الفروق وبيَّن بطلانها– فمما ذكره من الفروق: ١– أن منهم من قال: إن مسائل الأصول هي المسائل العلمية الاعتقادية التي يطلب فيها العلم والاعتقاد فقط، ويكفر جاحدها. بخلاف مسائل الفروع فهي المسائل العملية التي يطلب فيها العمل. ولا يكفر جاحدها. وهذا فرق باطل؛ فإن المسائل العملية فيها ما يكفر جاحده، مثل وجوب الصلوات الخمس والزكاة وصوم شهر رمضان وتحريم الزنا والربا والظلم والفواحش. وفي المسائل العلمية ما لا يأثم المتنازعون فيه، كتنازع الصحابة: هل رأى محمد ربه؟ وكتنازعهم في بعض النصوص هل قاله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أم لا؟ وما أراد بمعناه؟ وكتنازعهم في بعض الكلمات: هل هي من القرآن أم لا؟ وكتنازعهم في بعض معاني القرآن والسنة: هل أراد الله ورسوله كذا وكذا؟ ونحو ذلك؛ فليس في هذا تكفير ولا تفسيق. وأيضًا مما يُبطِل تفريقهم: أن المسائل العملية فيها علم وعمل؛ فإذا كان الخطأ مغفورًا فيها، فالتي فيها علم بلا عمل أولى أن يكون الخطأ فيها مغفورًا. ٢– ومنهم من قال: المسائل الأصولية هي ما كان عليها دليل قطعي، والفرعية ما ليس عليها دليل قطعي. وهذا باطل أيضًا؛ فإن كثيرًا من المسائل العملية عليها أدلة قطعية عند من عرفها، وغيرهم لم يعرفها، وفيها ما هو قطعي بالإجماع، =

وجمعه في أوراق من أصول الدين: "الفقه الأكبر"[1] وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة، لأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم ولا طمأنينة، إلا بأن تعرف

كتحريم المحرمات الظاهرة، ووجوب الواجبات الظاهرة، ثم لو أنكرها الرجل بجهل وتأويل لم يكفر حتى تقام عليه الحجة، كما أن جماعة استحلوا شرب الخمر على عهد عمر، منهم قدامة، ورأوا أنها حلال لهم، ولم يكفرهم الصحابة حتى بينوا لهم خطأهم فتابوا ورجعوا. وقد كان على عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ طائفة أكلوا بعد طلوع الفجر حتى يتبين لهم الخيط الأبيض من الخيط الأسود، ولم يؤثمهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فضلًا عن تكفيرهم، وخطؤهم قطعي. وكذلك أسامة بن زيد، وقد قتل الرجل المسلم، وكان خطؤه قطعيا. ٣- ومنهم من فرق بفرق ثالث فقال: المسائل الأصولية هي المعلومة بالعقل، فكل مسألة علمية استقل العقل بإدراكها كمسائل الصفات والقدر، فهي من مسائل الأصول التي يكفر أو يفسق مخالفها. والمسائل الفروعية هي المعلومة بالشرع، كمسائل الشفاعة وخروج أهل الكبائر من النار. وهذا التفريق باطل أيضًا؛ فإن ما ذكرتموه بالضد أولى؛ فإن الكفر والفسق أحكام شرعية، ليس ذلك من الأحكام التي يستقل بها العقل. فالكافر من جعله الله ورسوله كافرا، والفاسق من جعله الله ورسوله فاسقا، كما أن المؤمن والمسلم من جعله الله ورسوله مؤمنا ومسلما، فهذه المسائل كلها ثابتة بالشرع.اهـ باختصار وتصرف. انظر: "منهاج السنة" (٥/ ٨٨)، و"مجموع الفتاوى" (٢٣/ ٣٤٦)، و"مختصر الصواعق" (١/ ٧٥٦)، و"القول المفيد" (٢/ ٤٩٢).

إشكال: قد يقول قائل: جاء في كتاب "العقيدة الواسطية" لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيرها من كتب السلف قولهم: "ومن أصول أهل السنة والجماعة كذا وكذا"؟ **والجواب**: أن مراد أهل السنة بذلك: الأمور المجمع عليها عند أهل السنة التي لم يخالف فيها إلا أهل البدع، فهي بمثابة الأمور المتأصلة عند أهل السنة التي اتفقوا عليها.

(١) تسمية أمور العقيدة بـ [الفقه الأكبر] تسمية صحيحة؛ لقوله تعالى: ﴿**فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ**﴾، ولقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين**». وأما الكتاب المنسوب إلى أبي حنيفة المسمى بـ "الفقه الأكبر" فهي رسالة في العقيدة، تشتمل على مسائل الصفات والإيمان والقدر والنبوة والمعاد، بعبارة سهلة وجيزة، من غير أدلة تفصيلية إلا في موضعين: ١): في صفة الكلام، حيث استدل بقوله تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾. ٢): في بيان أن صفاته ليست مثل صفات المخلوقين، فاستدل بقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾. وقد نالت هذه الرسالة شهرة واسعة، وممن تصدى لشرحها العلامة علي بن سلطان القاري (ت/ ١٠١٤هـ)، وهذه الرسالة المنسوبة إلى أبي حنيفة لم تثبت عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهي من طريق: نصر بن يحيى، عن محمد بن مقاتل، عن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه. وهذا إسناد ضعيف، فمحمد بن مقاتل الرازي، وعصام بن يوسف البلخي وحماد بن أبي حنيفة كلهم ضعفاء.

تنبيه: هناك رسالة أخرى تسمى بـ "الفقه الأكبر" تنسب لأبي مطيع البلخي وهي رسالة يجيب فيها الإمام أبو حنيفة، عن أسئلة تلميذه أبي مطيع البلخي، وهي مغايرة تمامًا لرواية حماد بن أبي حنيفة، وهذه الرسالة الثانية هي من طريق الحسين بن علي الألمعي، عن أبي مالك نصران بن نصر الختلي، عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارس، عن نصر بن يحيى، عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي. وهذا إسناد شديد الضعف، فالحسين بن على الألمعي متهم بالكذب، وأبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي متروك. =

ربها ومعبودها وفاطرها، بأسمائه وصفاته وأفعاله. ويكون مع ذلك كله أحب إليها مما سواه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره من سائر خلقه.

ومن المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلك وإدراكه على التفصيل، فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين، وجعل مفتاح دعوتهم، وزبدة رسالتهم، معرفة المعبود سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله، إذ على هذه المعرفة تبنى مطالب الرسالة كلها من أولها إلى آخرها.

ثم يتبع ذلك أصلان عظيمان:

أحدهما: تعريف الطريق الموصل إليه، وهي شريعته المتضمنة لأمره ونهيه.

والثاني: تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول إليه من النعيم المقيم.

فأعرفُ الناس بالله عز وجل أتبعهم للطريق الموصل إليه، وأعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه. ولهذا سمى الله ما أنزله على رسوله روحًا؛ لتوقف الحياة الحقيقية عليه، ونورًا؛ لتوقف الهداية عليه. فقال تعالى: ﴿**يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَن يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ**﴾ [غافر: ١٥]. وقال تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ أَلا إِلَى اللهِ تَصِيرُ الأُمُورُ**﴾ [الشورى: ٥٢ - ٥٣]. فلا روح إلا فيما جاء به الرسول، ولا نور إلا في الاستضاءة به، وهو الشفاء، كما قال تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاء**﴾ [فصلت: ٤٤]. فهو وإن كان هدى، وشفاء مطلقًا، لكن لما كان المنتفع بذلك هم المؤمنين، خصُّوا بالذكر.

والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، فلا هدى إلا فيما جاء به.

[وجوب الإيمان إجمالًا وتفصيلًا][1]

ولا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيمانًا عامًا مجملا، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرضٌ على الكفاية، فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه، وعلم الكتاب والحكمة، وحفظ

انظر: "أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة" ص١١٦.

(١) هذه العناوين ليست من الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإنما زدناها من طبعة مؤسسة الرسالة؛ لأنها توضح مراد الشارح، فإن الشارح أحيانًا ينتقل من موضوع إلى آخر، بدون فاصل يبيِّن ذلك، فزدناها مزيدا للأيضَاح، وتسهيلا للطلاب.

الذكر، والدعاء إلى الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين، فهو واجب على الكفاية منهم.

وأما ما يجب على أعيانهم: فهذا يتنوع بتنوع قُدَرِهم، وحاجتهم ومعرفتهم، وما أُمِر به أعيانهم، ولا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك.

ويجب على من سمع النصوص، وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي والمحدِّث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك.

[عامة من ضلَّ في باب العقائد إنما لتفريطه في اتباع الكتاب والسنة]

وينبغي أن يُعْرَف أنَّ عامة من ضلَّ في هذا الباب أو عجَز فيه عن معرفة الحق، فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترْك النظر[1] والاستدلال الموصل إلى معرفته. فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا، كما قال تعالى: ﴿**فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى**﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٦].

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تكفَّل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه، أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة ثم قرأ هذه الآية[2].

وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: « **إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتَنٌ** » قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: « **كِتَابُ**

---

(١) هذه العبارة من عبارات المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة، **والنظر نوعان: ١ –** النظر العقلي المحض: وهو نظر أهل الكلام ومقصودهم به قواعد كلامية وضعوها لمعرفة أن الله هو الخالق. **٢-** النظر الشرعي: وهو النظر في الآيات الكونية أو في النصوص الشرعية، كما قال تعالى: ﴿**قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ**﴾ الآية. وهذا النوع الثاني هو مراد الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) **حسن موقوفًا:**

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٩٢٦) وابن جرير في "تفسيره" عند الآية من طريق عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان، عن عمرو بن قيس، عن عكرمة عن ابن عباس به. وهذا إسناد حسن؛ لأجل أبي خالد فهو حسن الحديث، وقد رواه الطبراني (١٢/ ٤٨) عن ابن عباس مرفوعًا، وفي سنده: محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وعمران بن أبي عمران وكلاهما ضعيف. وقد ضعف المرفوع العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الضعيفة" (٤٥٣١).

اللهِ، فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، هُوَ الْفَصْلُ، لَيْسَ بِالْهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنِ ابْتَغَى الْهُدَى من غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللهِ الْمَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسُنُ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، وَلَا تَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»[1] إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث، على مثل هذا المعنى.

ولا يقبل الله من الأولين والآخرين دينًا يدينونه، إلا أن يكون موافقًا لدينه الذي شرعه على ألسنة رسله عليهم السلام.

وقد نزه الله تعالى نفسه عما يصفه به العباد، إلا ما وصفه به المرسلون بقوله سبحانه: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠ - ١٨٢]، فنزَّه نفسه سبحانه عما يصفه به الكافرون، ثم سلم على المرسلين، لسلامة ما وصفوه به من النقائص والعيوب[2]، ثم حمِدَ نفسَه على تفرده بالأوصاف التي يستحق عليها كمال الحمد.

ومضى على ما كان عليه الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خير القرون، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان، يُوصِي به الأولُ الآخر، ويقتدي فيه اللاحقُ بالسابق. وهم في ذلك كله بنبيهم محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مقتدون، وعلى منهاجه سالكون، كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، فإن كان

---

(١) ضعيف جدًا:

أخرجه الترمذي (٢٩٠٦) والبزار (٨٣٦) من طريق الحارث الأعور عن علي به. وهذا إسناد ضعيف جدًا، فالحارث بن عبد الله الأعور متهم بالكذب. وله طريق أخرى عند الفريابي في "الفضائل" (٨٢) من طريق ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن علي بن أبي طالب. وفيه علتان: ١)- ضعف عبد الله بن لهيعة. ٢) الانقطاع بين خالد بن أبي عمران وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وله شاهد عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني (٢٠/ ٨٤) من طريق عمرو بن واقد، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أبي إدريس الخولاني، عن معاذ بن جبل. وفيه عمرو بن واقد وهو متروك.

وله شاهد عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه أبو عبيد في "الفضائل" ص (٤٩) من طريق أبي إسحاق الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود. وفيه أبو إسحاق الهجري ضعيف يرفع الموقوفات، وقد رجح الدارقطني وقفه كما في "العلل" (٥/ ٣٢٦)، فالحديث ضعيف الإسناد، ولكن معناه صحيح، وكل فِقرة من فقراته لها أصل في الكتاب والسنة.

(٢) انظر: "العقيدة الواسطية" ص ٦٠.

قوله: ﴿**وَمَنِ اتَّبَعَنِي**﴾ معطوفًا على الضمير في أدعو، فهو دليل على أن أتباعه هم الدعاة إلى الله[(١)]. وإن كان معطوفا على الضمير المنفصل، فهو صريح أن أتباعه هم أهل البصيرة فيما جاء به دون غيرهم[(٢)]، وكلا المعنيين حق[(٣)].

وقد بلغ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ البلاغ المبين، وأوضح الحجة للمستبصرين، وسلك سبيله خير القرون.

ثم خلف من بعدهم خلف اتبعوا أهواءهم، وافترقوا، فأقام الله لهذه الأمة من يحفظ عليها أصول دينها، كما أخبر الصادق صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بقوله: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم**»[(٤)].

[التعريف بأبي جعفر الطحاوي وبعقيدته]

وممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، تغمده الله برحمته، بعد المائتين، فإن مولده سنة تسع وثلاثين ومائتين، ووفاته سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

فأخبر رَحِمَهُ اللَّهُ عما كان عليه السلف، ونقل عن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي[(٥)]، وصاحبيه أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الحميري الأنصاري[(٦)]، ومحمد بن

---

(١) أي: أنا أدعو إلى الله على بصيرة، ومن اتبعني كذلك يدعو إلى الله على بصيرة. وهذا قول الفراء.

(٢) أي: أنا على بصيرة ومن اتبعني أيضًا على بصيرة.

(٣) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: والقولان متلازمان؛ فلا يكون الرجل من أتباعه حقا حتى يدعو إلى ما دعا إليه. وقول الفراء أحسن و قرب إلى الفصاحة والبلاغة. اهـ "مفتاح دار السعادة" (١/ ٤٣٤).

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٤١) ومسلم (١٠٣٧) عن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء عن المغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في البخاري (٧٣١١) ومسلم (١٩٢١)، وانفرد به مسلم عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم (١٩٢٠) وعن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم (١٩٢٣) وعن جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم (١٩٢٢) وعن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم (١٩٢٤) وعن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم (١٩٢٥).

(٥) إمام العراق وفقيه مشهور، ولد سنة (٨٠ هـ)، وكان يقدِّم الرأي والقياس على بعض النصوص، حتى عُرِف وأصحابه بـ [أصحاب الرأي]، وقع في بعض الزلّات في باب العقيدة كالإرجاء، والاستثناء في "الإيمان"، وكان ضعيف الحديث، حتى قال ابن حبان: لم يكن الحديث صناعته، حدَّث بمائة وثلاثين حديثًا، ماله في الدنيا غيرها، أخطأ منها في مائة وعشرين حديثًا.اهـ وتوفي سنة (١٥٠ هـ). مترجم له في "السير" (٦/ ٣٩٠)، وانظر "نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) تلميذ أبي حنيفة، وهو أول من نشر مذهب أبي حنيفة، ولد بالكوفة سنة (١١٣ هـ). وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة، فغلب عليه "الرأي" وولي القضاء ببغداد، وتوفي سنة (١٨٢ هـ)، وقد ضعفه =

الحسن الشيباني[1] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[2] ما كانوا يعتقدون من أصول الدين، ويَدِينون[3] به رب العالمين.

وكلما بعُد العهد، ظهرت البدع، وكثُر التحريف الذي سماه أهله تأويلًا ليُقْبَل، وقلَّ من يهتدي إلى الفرق بين التحريف والتأويل[4]. إذ قد يُسمَّى صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر

بعض العلماء، قال البخاري: تركه يحيى وابن مهدي وغيرهما. وذكره ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الكامل" (٨/ ٤٦٥) وقال: وليس من أصحاب الرأي أكثر حديثًا منه إلا أَنَّهُ يروى عن الضعفاء الكثير مثل الحسن بْن عمارة وغيره، وَهو كثيرا ما يخالف أصحابه ويتبع أهل الأثر إذا وجد فيه خيرًا مسندًا، وَإذا روى عَنْهُ ثقة ويروى هو عن ثقة فلا بأس بِهِ وبرواياته.اهـ وهو مترجم له في "السير" (٨/ ٥٣٥).

(١) كنيته أبو عبد الله، أصله من دمشق، ولكنه ولد بواسط، أحد الفقهاء. سمع من أبي حنيفة، وغلب عليه مذهبه وعرف به وانتقل إلى بغداد، فولاه الرشيد القضاء بالرقة ثم عزله، قال أحمد بن حنبل: كان محمد بن الحسن في الأول يذهب مذهب جهم.اهـ وكان مع ذلك ضعيف الحديث قال عدي: ومحمد لم تكن له عناية بالحديث، وقد استغنى أهل الحديث عن تخريج حديثه. مترجم له في "السير" (٩/ ١٣٤)، ورجال الحاكم في "المستدرك" للوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ١٩٧).

(٢) اتفق العلماء على الترضي على الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأما غير الصحابة من التابعين فمن بعدهم فمنعه بعضهم، وجمهور العلماء على جوازه إذا كان من باب الدعاء، بخلاف الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فإن الترضي عليهم يكون من باب الخبر؛ والدليل على جوازه قوله تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾ [التوبة:١٠٠]، وقال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ * جَزَاؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ**﴾ [البينة:٧-٨].

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: يُسْتَحَبُّ التَّرَضِّي والتَّرَحُّم على الصحابة والتابعين فَمَنْ بَعْدَهُم من العلماء والعُبَّادِ وَسَائِرِ الأخيار؛ فيقال: "رضي الله عنه"، أو "رَحْمَةُ الله عليه"، أو رحمه الله ونحو ذلك. وأما ما قاله بعض العلماء: إن قول "رضي الله عنه" مخصوص بالصحابة، ويُقَال في غيرهم "رحمه الله" فقط - فليس كما قال ولا يُوَافَق عليه، بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه، ودلائله أكثر من أن تحصر.اهـ "المجموع" (٦/ ١٧٢). وبنحوه في كتاب "الأذكار" (ص ١١٨).

(٣) يدينون بفتح الياء مأخوذ من الديانة أي: يعتقدون، وأما بالضم فلحن فاحش؛ لأن معناه يتهمون الله، مأخوذ من الإدانة.

(٤) **التحريف لغة**: التغيير والتبديل. واصطلاحا: هو صرف الكلام عن ظاهره المتبادر منه (الاحتمال الراجح) إلى معنى آخر لا يدل عليه السياق (الاحتمال المرجوح) بغير دليل. والتحريف نوعان:

١) **تحريف لفظي**. وهو تحريف اللفظ بزيادة، أو نقص، أو تغيير شكل. فهو ثلاثة أنواع: أ- **تحريف بزيادة كلمة أو حرف**. فالأول كقول المعطلة في قوله تعالى: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾ قالوا: جاء أمر ربك. بزيادة كلمة (أمر). والثاني كقول الجهمية ومن تبعهم في ﴿**اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾ قالوا: استولى. بزيادة اللام. وكقول اليهود: (حنطة) لَمّا قيل لهم: قولوا: [حطة] أي: حط عنا ذنوبنا. فاليهود زادت نونًا، والجهمية زادوا لامًا، وفي ذلك يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: =

يحتمله اللفظ في الجملة تأويلًا، وإن لم يكن ثَمَّ قرينة توجب ذلك، ومن هنا حصل الفساد. فإذا سموه تأويلًا قُبِل وراج على من لا يهتدي إلى الفرق بينهما.

نـــــون اليهـــــود ولام جهمـــــي همـــــا ❁ في وحـــــي رب العـــــرش زائـــــدتان

ب- **تحريف بنقص**. كفعل الرافضة في كتاب الله تعالى، فيقولون: **"يا أيها النبي بلغ ما أنزل عليك من علي"** فنقصوا كلمة ﴿**مِّن رَّبِّكَ**﴾ وأبدلوا مكانها علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ج- **تحريف بتغيير شكل**. كقول بعض المبتدعة بنصب لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ الله مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾، فيكون المتكلم هو موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا الله تعالى. وهذا التحريف اللفظي إنما يحصل بالنطق فقط، وأما إثبات ذلك في المصاحف فلا يفعل ذلك أحد إلا فضحه الله؛ لأن الله تكفل بحفظ هذا القرآن، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾.

٢) **تحريف معنوي**. وهو تغيير معنى الكلمة وإبقاء اللفظ على حاله. مثاله: تفسير بعض المبتدعة: الغضب بإرادة الانتقام، والرحمة بإرادة الإنعام، واليد بالنعمة.

وهذا التحريف هو الذي أراده المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ وهو الذي يسميه أهل البدع تأويلا؛ ليقبل ويروج على من لا يهتدي للفرق بين التحريف الذي ذمه الله في القرآن، وبين التأويل الذي هو بمعنى التفسير، وهو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقتضيه. مثال ذلك: ﴿**أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ**﴾، فقوله: ﴿**أَتَى أَمْرُ اللَّهِ**﴾ ظاهره أنه قد مضى وانقضى، والله تعالى إنما يخوف عباده بإتيان أمره المستقبل، وليس يخبرهم بأمر أتى وانقضى بدليل قوله: ﴿**فَلا تَسْتَعْجِلُوه**﴾. ومنه قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾ [النحل: ٩٨]؛ فإن ظاهر اللفظ إذا فرغت من القراءة، والمراد إذا أردت أن تقرأ؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كان يستعيذ إذا أراد أن يقرأ لا إذا فرغ من القراءة. ومنه قوله تعالى في الحديث القدسي: «**يابن آدم، مرضت فلم تعدني**» الحديث رواه مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فقوله تعالى: (مرضت، واستطعمتك، واستسقيتك)، بينه الله تعالى بنفسه، حيث قال: أما علمت أن عبدي فلانًا مرض، وأنه استطعمك عبدي فلان، واستسقاك عبدي فلان. وهو صريح في أن المراد به مرض عبد من عباد الله، واستطعام عبد من عباد الله، واستسقاء عبد من عباد الله، والذي فسره بذلك هو الله المتكلم به، وهو أعلم بمراده، فإذا فسرنا المرض المضاف إلى الله، والاستطعام المضاف إليه، والاستسقاء المضاف إليه، بمرض العبد واستطعامه واستسقائه لم يكن في ذلك صرف للكلام عن ظاهره، لأن ذلك تفسير المتكلم به، فهو كما لو تكلم بهذا المعنى ابتداء، وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولًا للترغيب والحث، كقوله تعالى ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ**﴾. وإن لم يدل عليه دليل صحيح كان باطلًا مذمومًا، وجديرًا بأن يسمى تحريفًا لا تأويلًا. مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه: ٥]. فإن ظاهره أن الله تعالى علا على العرش علوًا خاصًا يليق بالله عز وجل، وهذا هو المراد، فتأويله إلى أن معناه "استولى" و"ملك" تأويل باطل مذموم، وتحريف للكلم عن مواضعه؛ لأنه ليس عليه دليل صحيح. انظر: "مجموع الفتاوى" (٣/ ٥٥)، و(٤/ ٦٨)، و"مختصر الصواعق" (ص٢٠)، وشروح نونية ابن القيم عند البيت السابق.

فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى أيضًاح الأدلة، ودفْع الشبَه الواردة عليها، وكثُر الكلام والشغَب، وسبب ذلك إصغاؤهم إلى شبَه المبطلين، وخوضهم في الكلام المذموم، الذي عابه السلف، ونهوا عن النظر فيه والاشتغال به والإصغاء إليه، امتثالا لأمر ربهم، حيث قال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]، فإن معنى الآية يشملهم.

وكل من التحريف والانحراف(١) على مراتب:

فقد يكون كفرًا(٢)، وقد يكون فسقا(٣)، وقد يكون معصية(٤)،

---

(١) هناك فرق بين الانحراف والتحريف: فالانحراف يكون في السلوك والعبادات، بخلاف التحريف فإنه يكون في النصوص.

(٢) كتحريفات الباطنية والجهمية، وضابط ذلك: إذا كان التحريف للنصوص صادرًا عن هوى وتعصب وليس له وجه في اللغة العربية فهذا كفر؛ لأن حقيقته التكذيب حيث لا وجه له. مثال ذلك: لو قال في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]: المراد بيديه السماوات والأرض، فهو كفر؛ لأنه لا مسوغ له في اللغة العربية. ومثله أيضًا: تحريفهم لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، بمعنى استولى؛ فإنه لا وجه له في اللغة العربية، ولهذا قد كفر العلماء من قال ذلك كما جاء عن ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره.
وأما الانحراف في العبادات والسلوك الذي يكون كفرًا فكأن يصرف شيئًا من العبادات لغير الله كما يفعله عباد القبور.

(٣) كتحريفات المعتزلة والأشاعرة، وضابط ذلك: إذا كان التحريف للنصوص صادرًا عن هوى وتعصب وله وجه في اللغة العربية فهو فسق وليس بكفر إلا أن يتضمن نقصًا أو عيبًا في حق الله فيكون كفرًا. مثال ذلك: لو قال في قول الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]: إن المراد باليد: النعمة أو القوة، فلا يكفر؛ لأن اليد في اللغة تطلق بمعنى النعمة، ومنه قول رسول قريش (عروة بن مسعود) لأبي بكر: لَوْلاَ يَدٌ كَانَتْ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لَأَجَبْتُكَ. أي: لولا نعمة ومنَّة. وتطلق اليد ويراد بها القوة، ومنه حديث النواس بن سمعان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الطويل في قصة يأجوج ومأجوج: أن الله تعالى يوحي إلى عيسى بن مريم «**إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي، لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ**»، **والمعنى**: لا قدرة ولا قوة لأحد بقتالهم ونحوها من تحريفات الأشاعرة لصفات الله. فهذا لا يوجب الكفر بإجماع العلماء، كأن يكون سببه قصور في فهم الأدلة الشرعية، أو استند إلى شبه صرفته عن اتباع الحق دون تعمد للمخالفة أو المعارضة أو التكذيب أو الرد أو العناد، قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لأن هذا هو الذي أداه إليه اجتهاده فلا نكفِّره، إلا إذا تضمن هذا التأويل نقصًا لله عزّ وجل، فإن تضمن نقصًا فإنه يكفر؛ لأن إثباته ما يستلزم النقص هو سب لله عزّ وجل، وعيب له، وسب الله تعالى وعيبه كفر.اهـ "الشرح الممتع" (١٤/ ٤١٣).
وأما الانحراف في العبادات والسلوك الذي يكون فسقا فهي ترك الطاعات وفعل المحرمات.

(٤) فرَّق العلماء بين الفسق وبين المعصية، واختلفوا في الفرق بينهما على قولين:
١) **القول الأول**: أن الفسق هو ارتكاب المنهيات كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾، والمعصية هي ترك المأمورات كقوله تعالى إخبارا عن موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿قَالَ يَاهَارُونُ مَا =

وقد يكون خطأً[1].

[بيان وجوب اتباع نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خاتم الأنبياء]

فالواجب اتباع المرسلين، واتباع ما أنزله الله عليهم، وقد ختمهم الله بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فجعله آخر الأنبياء، وجعل كتابه مهيمنًا على ما بين يديه من كتب السماء، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل دعوته عامة لجميع الثقلين، الجن والإنس، باقية إلى يوم القيامة، وانقطعت به حجة العباد على الله. وقد بين الله به كل شيء، وأكمل له ولأمته الدين خبرًا وأمرًا، وجعل طاعته طاعة له، ومعصيته معصية له، وأقسم بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه فيما شجر بينهم، وأخبر أن المنافقين يريدون أن يتحاكموا إلى غيره، وأنهم إذا دُعُوا إلى الله والرسول - وهو الدعاء إلى كتاب الله وسنة رسوله - صدوا صدودًا، وأنهم يزعمون أنهم إنما أرادوا إحسانًا وتوفيقًا.

كما يقوله كثير من المتكلمة[2] والمتفلسفة[3] وغيرهم: إنما نريد أن نحس الأشياء بحقيقتها، أي: ندركها ونعرفها، ونريد التوفيق بين الدلائل التي يسمونها العقليات، - وهي

مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾. وهذا ظاهر اختيار الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في "مدارج السالكين" (١/ ٣٦٩).

٢) **القول الثاني**: أن الفسق هو ارتكاب كبائر الذنوب، والمعصية ارتكاب صغائر الذنوب؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾. وهذا القول اختاره الإمام ابن كثير والعلامة ابن عثيمين رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وهو الصواب؛ لأن الضابط السابق الذي ذكره أصحاب القول الأول ليس بمطرد؛ فقد يرد الفسق في ترك المأمورات كما قال تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾. وقد ترد المعصية في ارتكاب المنهيات كما قال تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾. وهذا التفريق بين الفسق والمعصية فيما إذا اجتمعا، وأما عند الانفراد فيطلق أحدهما على الآخر، فهما من الألفاظ التي إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا. انظر: "تفسير ابن كثير" وابن عثيمين لسورة الحجرات عند الآية رقم (٧).

(١) كتحريفات الإمام النووي وابن حجر رَحِمَهُمَا اللَّهُ لبعض نصوص الصفات، وضابط ذلك: إذا كان التحريف للنصوص صادرًا عن اجتهاد وحسن نية بحيث إذا تبين له الحق رجع عن تأويله فهذا معفو عنه؛ لأن هذا منتهى وسعه وقد قال الله تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].
وأما الانحراف في العبادات والسلوك الذي يكون خطأ فما يحصل من العبد من جهل أو نسيان في سلوكه أو عبادته. انظر: "شرح لمعة الاعتقاد" لابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٣٤).

(٢) أهل الكلام: هم الذين يتكلمون في الله بما يخالف الكتاب والسنة. فالأشاعرة والمعتزلة والكلابية والكرامية والجهمية وغيرهم يطلق عليهم أهل الكلام. انظر: "درء تعارض" (١/ ١٧٨).

(٣) الفلسفة كلمة معربة من اليونان، أي: صاحب الحكمة. وتعريف الفلسفة: النظر العقلي المتحرر من كل =

في الحقيقة: جهليات - وبين الدلائل النقلية المنقولة عن الرسول، أو نريد التوفيق بين الشريعة والفلسفة. وكما يقوله كثير من المبتدعة، من المتنسكة والمتصوفة: إنما نريد الأعمال بالعمل الحسن، والتوفيق بين الشريعة وبين ما يدعونه من الباطل، الذي يسمونه: حقائق وهي جهل وضلال.

وكما يقوله كثير من المتملكة والمتأمرة: إنما نريد الإحسان بالسياسة الحسنة، والتوفيق بينها وبين الشريعة، ونحو ذلك.

وكل من طلب أن يحكم في شيء من أمر الدين غير ما جاء به الرسول، ويظن أن ذلك حسن، وأن ذلك جمع بين ما جاء به الرسول وبين ما يخالفه - فله نصيب من ذلك، بل ما جاء به الرسول كاف كامل، يدخل فيه كل حق، وإنما وقع التقصير من كثير من المنتسبين إليه، فلم يعلموا ما جاء به الرسول في كثير من الأمور الكلامية[1] الاعتقادية، ولا في كثير من الأحوال العبادية، ولا في كثير من الإمارة السياسية، أو نسبوا إلى شريعة الرسول، بظنهم وتقليدهم ما ليس منها، وأخرجوا عنها كثيرًا مما هو منها.

فبسبب جهل هؤلاء وضلالهم وتفريطهم، وبسبب عدوان أولئك وجهلهم ونفاقهم، كثر النفاق، ودَرَس[2] كثير من علم الرسالة.

بل البحث التام، والنظر القوي، والاجتهاد الكامل، فيما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ليعلم ويعتقد، ويعمل به ظاهرًا وباطنا، فيكون قد تُلِي حق تلاوته[3]، وأن لا يهمل منه شيء.

وإن كان العبد عاجزا عن معرفة بعض ذلك، أو العمل به، فلا ينهى عما عجز عنه مما جاء به الرسول، بل حسبه أن يسقط عنه اللوم لعجزه، لكن عليه أن يفرح بقيام غيره به، ويرضى بذلك، ويود أن يكون قائمًا به، وأن لا يؤمن ببعضه ويترك بعضه، بل يؤمن بالكتاب كله، وأن يصان عن أن يدخل فيه ما ليس منه، من رواية أو رأي، أو يتبع ما ليس من عند الله،

قيد وسلطة تُفرَض عليه من الخارج، بحيث يكون العقل حاكما على الوحي والعرف. وقد تقدم الكلام عنهم في مقدمة الكتاب (ص). انظر: "الملل والنحل" (٢/ ٥٨)، و"درء تعارض" (٩/ ٢١١).

(١) الصواب أن لا يعبَّر بمثل هذه التعبيرات التي عرفت عن أهل البدع.

(٢) أي: اندثر وذهب.

(٣) أي: اتُّبع وعُمِل به، فقد فسَّر حبر الأمة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا التلاوة بالاتباع؛ لقوله تعالى: ﴿**وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا**﴾ أي: تبعها مأخوذ من التلو وهو الاتباع.

اعتقادًا أو عملًا، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

وهذه كانت طريقة السابقين الأولين، وهي طريقة التابعين لهم بإحسان إلى يوم القيامة. وأولهم السلف القديم من التابعين الأولين، ثم من بعدهم. ومن هؤلاء أئمة الدين المشهود لهم عند الأمة الوسط بالإمامة.

[نقول عن السلف في ذم علم الكلام]

فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لبشر المَرِيسي[(١)]: العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأسا في الكلام قيل: زنديق، أو رمي بالزندقة[(٢)]. أراد بالجهل به اعتقاد عدم صحته، فإن ذلك علم نافع، أو أراد به الإعراض عنه أو ترك الالتفات إلى اعتباره. فإن ذلك يصون علم الرجل وعقله، فيكون علما بهذا الاعتبار. والله أعلم.

وعنه أيضًا أنه قال: من طلب العلم بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء[(٣)] أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب[(٤)].

---

(١) بشر بن غياث المريسي. قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مبتدع ضال، لا ينبغي أن يروى عنه ولا كرامة. تفقه على أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، فبرع وأتقن علم الكلام، ثم جرد القول بخلق القرآن، وناظر عليه، ولم يدرك الجهم بن صفوان، إنما أخذ مقالته، واحتج لها، ودعا إليها، وسمع من حماد بن سلمة وغيره. توفي سنة (٢١٨هـ) وقد قارب الثمانين. انظر "ميزان الاعتدال" (٢/ ٣٥)، و"السير" (١٠/ ١٩٩).

(٢) صحيح:
أخرجه الخطيب في "تأريخه" (٧/ ٦٦) من طريق يوسف بن يعقوب حدثنا بشار بن موسى قال سمعت أبا يوسف القاضي يقول لبشر المريسي: طلب العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار رأسا في الكلام قيل زنديق، أو رمى بالزندقة. يا بشر إنك تتكلم في القرآن، إن أقررت لله علمًا خصمت، وإن جحدت العلم كفرت. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف بشار بن موسى الشيباني. وله طريق أخرى عند ابن بطة في "الإبانة"(٦٧١) والهروي في "ذم الكلام" (٩٩٨) عن بشر بن الوليد الكندي عن أبي يوسف بمعناه. وهذا إسناد صحيح.

(٣) **الكيمياء**: علم يحاول به قلب المعادن الرديئة كالنحاس وغيره إلى معادن ثمينة، ويدخل في ذلك استعمال السحر. انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٩/ ٣٦٨).

(٤) صحيح:
أخرجه ابن بطة في "الإبانة"(٦٧١) واللالكائي في "شرح أصول السنة" (٣٠٥) والهروي في "ذم الكلام" (٩٩٨) من طرق عن بشر بن الوليد الكندي عن أبي يوسف فذكره. وهذا إسناد صحيح.
وقد جاء نحو هذا عن مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أخرجه الهروي في "ذم الكلام" (٨٥٩)، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ويروى هذا الكلام عن مالك والشافعي.اهـ "مجموع الفتاوى" (٢٩/ ٣٧٤).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام[1].

وقال أيضًا رحمه الله تعالى (شعرا)[2]:

كل العلوم سوى القرآن مشغلةٌ ❁ إلا الحديثَ وإلا الفقهَ في الدينِ

العلمُ ما كان فيه قال حدثنا ❁ وما سوى ذاكَ وَسواسُ الشياطينِ

وذكر الأصحاب[3] في الفتاوى: أنه لو أوصى لعلماء بلده: لا يدخل المتكلمون[4]، ولو أوصى إنسان أن يوقف من كتبه ما هو من كتب العلم، فأفتى السلف أن يباع ما فيها من كتب الكلام[5].

ذكر ذلك بمعناه في الفتاوى الظهيرية[6].

---

(١) **صحيح:**
أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" وفضله" (١٧٩٤) فقال: حدثنا خلف نا الحسن نا محمد بن إبراهيم الأنماطي وعبيد الله بن إبراهيم الغمري قالا: نا الحسن بن محمد الزعفراني قال: سمعت الشافعي فذكره. وهذا إسناد صحيح.
وله طريق أخرى عند الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص ٧٨)، والبيهقي في "المناقب" (١/ ٤٦٢) من طريقين عن زكريا بن يحيى البصري، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: سمعت أبا ثور، والحسين بن علي، يقولان: سمعنا الشافعي فذكره. قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لعل هذا متواتر عن الإمام.اهـ "السير" (١٠/ ٢٩).

(٢) نسبها إليه ابن كثير في "البداية والنهاية" (١٤/ ١٣٨) والسبكي في "الطبقات" (١/ ٢٩٧).

(٣) أي: الحنفية.

(٤) لكون أهل الكلام ليسوا من العلماء.

(٥) لكون كتب أهل الكلام ليست من كتب العلم. وقد روي عن الشافعي نحو هذه الفتوى، **قال الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ويروى عن الربيع: سمعت الشافعي يقول في كتاب (الوصايا): لو أنرجلًا أوصى بكتبه من العلم لآخر، وكان فيها كتب الكلام، لم تدخل في الوصية، لأنه ليس من العلم.اهـ "السير" (١٠/ ٣٠). بل لا يجوز بيع كتب الضلال إلا بشروط: ١): أن يكون المشتري لها عالمًا بفسادها. ٢): أن يريد المشتري الرد على ما فيها من الضلال مع قدرته على ذلك.

(٦) هي لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر البخاري الحنفي. المتوفى سنة (٦١٩هـ).

فكيف يرام[1] الوصول إلى علم الأصول[2]، بغير اتباع ما جاء به الرسول؟! ولقد أحسن القائل:

أيهـــا المغتـــدي ليطلـــب علمًـــا ❁ كـــل علـــم عبـــد لعلـــم الرســـول

تطلـــب الفـــرع كـــي تصـــحح أصـــلًا ❁ كيـــف أغفلـــت علـــم أصـــل الأصـــول

ونبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أوتي فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه[3]، فبعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والآخرية على أتم الوجوه، ولكن كلما ابتدع شخص بدعة اتسعوا في جوابها، فلذلك صار كلام المتأخرين كثيرًا، قليل البركة، بخلاف كلام المتقدمين، فإنه قليل، كثير البركة، لا كما يقوله ضلال المتكلمين وجهلتهم: إن طريقة القوم أسلم، وإن طريقتنا أحكم وأعلم[4]، وكما يقوله من لم يقدرهم قدرهم من المنتسبين إلى الفقه: إنهم لم

---

(١) أي: يقصد.

(٢) أي: علم العقيدة، وقد تقدم التنبيه على تسمية علم العقيدة بـ[الأصول].

(٣) أخرج البخاري (٢٩٧٧) ومسلم (٥٢٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «أوتيت جوامع الكلم». وفي "صحيح مسلم" (٢٠٠١) عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: وكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه. وأما فواتح الكلم فقد جاء عند أحمد (٦٦٠٦) حدثنا يحيى بن إسحاق، حدثنا ابن لهيعة، عن عبد الله بن هبيرة، عن عبد الرحمن بن مريح الخولاني، قال: سمعت أبا قيس، مولى عمرو بن العاصي، يقول: سمعت عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: أوتيت فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة. ولكن له شاهد عند أحمد (٣٨٧٧) والنسائي (١١٦٣) وابن ماجه (١٨٩٢) وغيرهم من طرق عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ علم فواتح الخير وجوامعه - أو جوامع الخير وفواتحه. وهذا إسناد حسن. فالحديث حسن بشواهده.

ومعنى قوله: (فواتح الكلم): أي: أُعطِيت ما يليق به ابتداء الكلام، وما يتوصل به إلى استخراج الألفاظ المغلقة التي يتعذر الوصول إليها، فأعطاه الله القدرة على فتحها ببلاغته وفصاحته. ومعنى (خواتم الكلم): أي: أعطيت ما يليق به ختم الكلام من الحمد والثناء ونحوهما. وقيل: هو القرآن الذي ختم الله به الكتب السماوية. ومعنى (جوامع الكلم): أي: ما هو أجمع للمعاني، فيعبِّر بألفاظ قليلة تحمل المعاني الكثيرة الجمَّة. وقيل: جوامع الكلم هو القرآن.

(٤) هذه العبارة يقول عنها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: قالها بعض الأغبياء.اهـ إذ كيف تكون أعلم وأحكم وتلك أسلم؟! لا يوجد سلامة بدون علم وحكمة أبدًا! فالذي لا يدري عن الطريق، لا يسلم، لأنه ليس معه علم، لو كان معه علم وحكمة، لسلم، فلا سلامة إلا بعلم وحكمة. فالعبارة الصحيحة: [طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم]، وهذا معلوم. انظر: "مجموع الفتاوى" (٥/ ٨)، و"شرح الواسطية" للعثيمين (١/ ٩٥)، و"منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات" للشنقيطي ص٤٦.

يتفرغوا لاستنباطه، وضبط قواعده وأحكامه اشتغالًا منهم بغيره! والمتأخرون تفرغوا لذلك، فهم أفقه!! فكل هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف، وعمق علومهم، وقلة تكلفهم، وكمال بصائرهم. وتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف[1] التي كانت همة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهممهم مشمرة إلى المطالب العالية في كل شيء. فالمتأخرون في شأن، والقوم في شأن آخر، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا.

وقد شرح هذه العقيدة[2] غير واحد من العلماء، ولكن رأيت بعض الشارحين قد أصغى إلى أهل الكلام المذموم، واستمد منهم، وتكلم بعباراتهم[3].

[كراهة السلف التكلم بالألفاظ المجملة لاشتمالها على الحق والباطل]

والسلف لم يكرهوا التكلم بالجوهر[4] والجسم[5] والعرض[6] ونحو ذلك لمجرد كونه اصطلاحًا جديدًا على معان صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظ لعلوم صحيحة، ولا كرهوا أيضًا الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق، ومن ذلك مخالفتها للكتاب والسنة، ولهذا لا تجد عند أهلها من اليقين والمعرفة ما عند عوام المؤمنين، فضلا عن علمائهم[7].

---

(١) أي: أطراف العلوم وتفريعاتها التي لا فائدة فيها، وأكثرها مسائل نظرية عقلية واضحة لا حاجة للخوض فيها.

(٢) لفظة (**عقيدة**) لا توجد في الكتاب ولا في السنة، ولا في شيء من أمهات معاجم اللغة، وإنما المستعمل عندهم: (اعتقاد) و(معتقد)، لكن هذه الكلمة لها أصل في اللغة ومنه قوله تعالى: ﴿**لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ**﴾، ولعل أول من استعمل لفظة عقيدة هو الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: [ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة]، وتلاه الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني في كتابه: "عقيدة السلف أصحاب الحديث".

(٣) وقد احتاج المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى شيء من ذلك في بعض المواضع من هذا الشرح؛ للرد على المبتدعة.

(٤) هو الجزء الذي لا يقبل التجزأ ولا يقبل الانقسام. فالجوهر بمعنى الذات والماهية وهو ما كان قائما بنفسه كالجسم مثلا، وهو بخلاف العرض.

(٥) هو جوهر قابل للأبعاد الثلاثة. **وقيل**: هو المركب من الجواهر.

(٦) هو ما لا ثبات له، بل يعرض للشيء ويزول كالفرح بالنسبة للإنسان. فالعرض هو الذي يقوم بغيره كاللون والطعم، وهو يقابل الجوهر.

(٧) الألفاظ المجملة هي: الألفاظ التي تحتمل حقا وباطلا. ومراد أهل التعطيل من إطلاقها: التوصل إلى نفي الصفات عن الله تعالى بحجة تنزيهه عن النقائص. والذي دعاهم إلى ذلك: عجزهم عن مقارعة أهل السنة بالحجة؛ فلجئوا إلى هذه الطريقة؛ ليخفوا عوارهم، وزيفهم. وهذه الألفاظ لم ترد لا في =

ولاشتمال مقدماتهم على الحق والباطل، كثر المِراء[1] والجدال[2]، وانتشر القيل والقال، وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال. وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قوله: «فمن رام علم ما حظر عنه علمه. . . ».

وقد أحببت أن أشرحها سالكًا طريق السلف في عباراتهم، وأنسج على منوالهم، متطفلًا عليهم، لعلي أن أُنظَمَ في سلكهم، وأُدخَل في عدادهم، وأُحشَر في زُمرتِهم ﴿**مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاء وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا**﴾ [النساء: ٦٩].

ولما رأيت النفوس مائلة إلى الاختصار، آثرته على التطويل والإسهاب. ﴿**وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيب**﴾ [هود: ٨٨]. وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الكتاب، ولا في السنة؛ بل هي من إطلاقات أهل الكلام. وليس من طريقة أهل السنة والجماعة استعمال الألفاظ المجملة الحادثة، بل قد ذم السلف هذه الألفاظ، لا سيما في باب الأسماء والصفات فإنه ينبغي التعبير عن الله بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة، وذلك لأمور:

١) أنها ألفظ حادثة مبتدعة، مخالفة للقرآن والسنة.

٢) أن السلف لم يستعملوا هذه الألفاظ نفيا ولا إثباتا.

٣) أنها سبب التباس الحق والباطل، وسبب اختلاف الناس.

٤) أن هذه الألفاظ ليس لها ضابط، فكل قوم يريدون بها معنى غير الآخرين. **وطريقة أهل السنة والجماعة في الألفاظ المجملة التي لم ترد في القرآن الكريم ولا في السنة المطهرة هي**: أن كل ما لم يرد نفيه في كتاب الله تعالى، أو على لسان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولم يرد إثباته فيهما مما تنازع الناس فيه كالجسم، والحيز والجهة ونحو ذلك، فطريقتهم فيه التوقف في لفظه فلا يثبتونه، ولا ينفونه لعدم ورود الدليل على نفيه أو إثباته. وأما معناه فيستفصلون عنه، فإن أُريد به باطل يُنزه الله عنه، ردُّوه، وإن أريد به حق لا يمتنع على الله، قبلوه. انظر: "درء تعارض" (١/ ٢٧١) و"مجموع الفتاوى" (٣/ ٤١)، و"مختصر الصواعق" (ص ١٣٤).

(١) المراء هو: طعن في كلام الغير لإظهار خلل فيه، من غير أن يرتبط به غرض سوى تحقير الغير. انظر: "التعريفات" (ص٢٠٩) و"الأذكار" للنووي (ص٣٧٠).

(٢) الجدال هو: منازعة الخصم للتغلب عليه. **وينقسم الجدال في الدين إلى قسمين**:

١) أن يكون الغرض من ذلك إثبات الحق وإبطال الباطل، فهذا مأمور به إما وجوبًا أو استحبابًا بحسب الحال لقوله تعالى: ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾ [النحل: ١٢٥].

٢) أن يكون الغرض منه التعنيت أو الانتصار للنفس أو للباطل، فهذا قبيح منهي عنه لقوله تعالى: ﴿**مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلاَّ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ [غافر: ٤]. وقوله: ﴿**وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ**﴾ [غافر: ٥]. وعن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا هذه الآية: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾** [الزخرف: ٥٨]». رواه أحمد والترمذي بإسناد حسن. انظر: "شرح لمعة الاعتقاد" للعثيمين (ص١٦٠).

توحيد الله عز وجل

[التوحيد هو أول دعوة الرسل]

قوله: (نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِين بِتَوْفِيقِ[1] اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ).

ش: اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله عز وجل. قال تعالى: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾ [الأعراف: ٥٩]، وقال هود عليه السلام لقومه: ﴿**اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾ [الأعراف: ٦٥]، وقال صالح عليه السلام لقومه: ﴿**اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾ [الأعراف: ٧٣]، وقال شعيب عليه السلام لقومه: ﴿**اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾ [الأعراف: ٨٥]، وقال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ**﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ**﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله**»[2]. [3]

[أول واجب على المكلف هو الشهادتان].

ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله[4]،

---

(١) التوفيق عند أهل السنة كما قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: هو إرادة الله من نفسه أن يفعل بعبده ما يصلح به العبد، بأن يجعله قادرا على فعل ما يرضيه، مريدًا له، محبًا له، مؤثرا له على غيره، ويبغض إليه ما يسخطه. انظر: "مدراج السالكين" (١/ ٤١٥). وأما الأشاعرة ففسروا التوفيق بما يوافق عقيدتهم الباطلة وهي الجبر، فقالوا: التوفيق هو: خلق قدرة الفعل للعبد.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٩) ومسلم (٢٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه أيضًا البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وانفرد به البخاري (٣٩٢) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانفرد به مسلم (٢١) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) انظر: "مدراج السالكين" (٣/ ٤١٢).

(٤) لقول الله تعالى: ﴿**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**﴾ [محمد: ١٩]، ولحديث: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ**» متفق عليه عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولما بعث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ معاذا إلى اليمن قال: «**إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللهِ**» متفق عليه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فإذا قال ذلك، وجبَ الكف عنه ولا يحكم بإسلامه بمجرد ذلك حتى يشهد أن محمدا رسول الله، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: وفيه (يعني قوله: «**أمرت أن أقاتل الناس** =

لا النظر[١]، ولا القصد إلى النظر[٢]، ولا الشك[٣]، كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم[٤].

بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقيب بلوغه، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو ميَّز عند من يرى ذلك. ولم يوجب أحد منهم على وليه أن يخاطبه حينئذ بتجديد الشهادتين، وإن كان الإقرار بالشهادتين واجبا باتفاق المسلمين، ووجوبه يسبق وجوب الصلاة، لكن هو أدى هذا الواجب قبل ذلك.

وهنا مسائل تكلم فيها الفقهاء: فمن صلى ولم يتكلم بالشهادتين، أو أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام، ولم يتكلم بهما، هل يصير مسلمًا أم لا؟ والصحيح أنه يصير مسلمًا بكل ما هو من خصائص الإسلام[٥]. فالتوحيد أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج

حتى يقولوا لا إله إلا الله») منْعُ قَتْلِ من قال: (لا إله إلا الله) ولو لم يزد عليها، وهو كذلك، **لكن هل يصير بمجرد ذلك مسلما؟** الراجح لا، بَل يجب الكف عن قتله حتى يختبر، فإن شهد بالرسالة والتزم أحكام الإسلام، حُكِم بإسلامه، وإلى ذلك الإشارة بالاستثناء بقوله: «**إلا بحق الإسلام**». قال البغوي: الكافر إذا كان وثنيًا أو ثنويًا لا يُقِرُّ بالوحدانية، فإذا قال: "**لا إله إلا الله**" حُكِم بإسلامه، ثم يجبر على قبول جميع أحكام الإسلام، ويبرأ من كل دين خالف دين الإسلام. وأما من كان مقرًا بالوحدانية منكرا للنبوة، فإنه لا يحكم بإسلامه حتى يقول: "محمد رسول الله"، فإن كان يعتقد أن الرسالة المحمدية إلى العرب خاصة، فلا بد أن يقول إلى جميع الخلق، فإن كان كفر بجحود واجب أو استباحة محرم، فيحتاج أن يرجع عما اعتقده. اهـ "فتح الباري" (٦٩٢٤). وانظر: "شرح مسلم" رقم الحديث (٨)، و"مجموع الفتاوى" لابن تيمية (٧/ ٣٦١)، و"جامع العلوم والحكم" رقم الحديث (٢).

(١) أي: النظر في الأدلة العقلية، الدالة على وجود الله، فينظر في العالم فيجد أنه متغيِّر، والقاعدة عندهم: أن كل متغيِّر فهو حادث مخلوق، فالنتيجة إذَن= أن العالم حادث، وكل حادث فلا بد له من محدث وهو الله، فالله هو الخالق). وهذه طريقة جمهور المتكلمين.

(٢) أي: القدرة على التعبير على وجود الله فقط، باصطلاح المتكلمين من الأدلة المنطقية. وهذه طريقة بعض الأشاعرة.

(٣) أي: الشك في الله وفي النبوة والرسالة، وهذه طريقة أبي هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي المعتزلي، وهذه الأقوال كلها باطلة، فأئمة السلف متفقون على أن أول مايؤمر به العبد الشهادتان. انظر: "درء تعارض" (٨/ ٧) و"مدراج السالكين" (٣/ ٤١٢).

(٤) فأهل البدع خالفوا أهل السنة فزعموا أن معرفة الله لا تحصل إلا باكتسابها إما بالنظر أو بالقصد إلى النظر أو بالشك، وهذا اعتقاد باطل، بل معرفة الله تعالى من الأمور الفطرية الضرورية، ومع هذا فلا يمنع ذلك من حصولها أيضًا بالنظر في الأدلة الشرعية والكونية. انظر: "الفصل في "الملل والنحل" (٤/ ٣٤).

(٥) هذا الكلام نقله الشارح من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في "درء تعارض" (٨/ ١٣). وقال ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وإذا صلى الكافر، حكم بإسلامه، سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام أو صلى جماعة أو فرادى. وقال الشافعي: إن صلى في دار الحرب، حكم بإسلامه، وإن صلى في دار الإسلام، لم =

به من الدنيا، كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة**»(١). وهو أول واجب وآخر واجب.

[أنواع التوحيد ومعانيه]

فالتوحيد أول الأمر وآخره، أعني: توحيد الإلهية، فإن التوحيد يتضمن ثلاث أنواع:

أحدها: الكلام في الصفات.

والثاني: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء.

يحكم بإسلامه؛ لأنه يحتمل أنه صلى رياء وتقية. ولنا أن ما كان إسلامًا في دار الحرب كان إسلامًا في دار الإسلام، كالشهادتين، ولأن الصلاة ركن يختص به الإسلام، فحكم بإسلامه به كالشهادتين. واحتمال التقية والرياء، يبطل بالشهادتين. وسواء كان أصليًا أو مرتدًا. وأما سائر الأركان، من الزكاة والصيام والحج، فلا يحكم بإسلامه به، فإن المشركين كانوا يحجون في عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حتى منعهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فقال: «**لا يحج بعد العام مشرك**» والزكاة صدقة، وهم يتصدقون. وأما الصيام فلكل أهل دين صيام، ولأن الصيام ليس بفعل، إنما هو إمساك عن أفعال مخصوصة في وقت مخصوص، وقد يتفق هذا من الكافر، كاتفاقه من المسلم، ولا عبرة بنية الصيام؛ لأنها أمر باطن لا علم لنا به، بخلاف الصلاة، فإنها أفعال تتميز عن أفعال الكفار، ويختص بها أهل الإسلام، ولا يثبت الإسلام حتى يأتي بصلاة يتميز بها عن صلاة الكفار، من استقبال قبلتنا، والركوع، والسجود، ولا يحصل بمجرد القيام؛ لأنهم يقومون في صلاتهم. ولا فرق بين الأصلي والمرتد في هذا؛ لأن ما حصل به الإسلام في الأصلي، حصل به في حق المرتد كالشهادتين.اهـ وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا صلى الكافر فإننا نحكم بإسلامه، ولكنه مسلم حكما لا حقيقة؛ حتى وإن لم ينو الإسلام بما فعله. وفائدته: أننا إذا حكمنا بإسلامه طالبناه بلوازم الإسلام؛ فيرث أقاربه المسلمين ويرثونه.اهـ انظر: "المغني" (٩/ ٢٢)، و"المجموع" (١٩/ ٢٣١)، و"الشرح الممتع" (٢/ ١٩).

(١) حسن:

أخرجه أحمد (٢٢٠٣٤) وأبو داود (٣١١٦) والبزار (٢٦٢٦) والحاكم (١٢٩٩) من طريق عبد الحميد بن جعفر، حدثني صالح بن أبي عريب، عن كثير بن مرة، عن معاذ بن جبل به. وهذا إسناد حسن؛ لأجل صالح بن أبي عريب فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ووثقه الذهبي.

وله شاهد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه ابن حبان (٣٠٠٤) فقال: أخبرنا أحمد بن محمد بن الشرقي، قال: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الفارسي، قال: حدثنا الثوري، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن الأغر، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لقنوا موتاكم لا إله إلا الله، فإنه من كان آخر كلمته لا إله إلا الله عند الموت، دخل الجنة يوما من الدهر، وإن أصابه قبل ذلك ما أصابه**». وفي سنده محمد بن إسماعيل ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يغرب كما في "اللسان" وقال: وهذه الزيادة أخرجها البزار من وجه آخر وليس عنده تقييد بالآخرية.اهـ وقد حسنه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الإرواء" برقم (٦٨٧).

والثالث: توحيد الإلهية، وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يعبد وحده لا شريك له[1].

[توحيد الصفات]

أما الأول: فإن نفاة الصفات أدخلوا نفي الصفات في مسمى التوحيد، كالجهم بن صفوان[2] ومن وافقه، فإنهم قالوا: إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب[3]،

---

(١) تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام أخذه العلماء بالاستقراء والتتبع لكتاب الله وسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كقول الله تعالى: ﴿**رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا**﴾ [مريم:٦٥]. فقوله: ﴿**رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا**﴾ هذا توحيد الربوبية، وقوله: ﴿**فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ**﴾ فهذا توحيد الألوهية، وقوله: ﴿**هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا**﴾ فهذا توحيد الأسماء والصفات. وقد زعم بعض المبتدعة الضلال ومن هؤلاء الضلال كحسن بن علي السقاف في كتابه: "التنديد بمن عدد التوحيد إبطال محاولة التثليث في التوحيد والعقيدة الإسلامية" أن هذا التقسيم مبتدع غير شرعي أحدثه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في القرن السابع، وهذا ليس بصحيح فقد دل عليه الكتاب والسنة وكلام الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين يدل عليه، وإن لم يصرحوا بهذا التقسيم الثلاثي، إلى أن احتاج السلف في القرن الثالث إلى مزيد البيان والأيضاح وتقريبا لفهم الآيات والأحاديث، فصرحوا بهذا التقسيم الثلاثي فأول من صرح به الشيخ الزاهد المرتعش أبو محمد عبد الله بن محمد النيسابوري (ت:٣٢٨هـ)، وأشار إليه الإمام ابن جرير الطبري وابن منده والطحاوي وابن حبان وابن بطة وغيرهم، إلى أن جاء شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ تعالى فأشهرا هذا التقسيم وقرراه في كتبهما. انظر: "التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير" (ص٢١).

(٢) هو أبو محرز الجهم بن صفوان الترمذي السمرقندي، الذي أخذ مقالة التعطيل عن الجعد بن درهم، وهو الذي أذاعها ونشرها فنسبت الفرقة إليه، وهي من أخبث الطوائف وأضلها وأبعدها عن الحق. **قال الإمام الذهبي** رَحِمَهُ اللَّهُ **في ترجمته:** الضال المبتدع، رأس الجهمية، هلك في زمان صغار التابعين، وما علمته روى شيئًا، لكنه زرع شرًا عظيمًا.اهـ "ميزان الاعتدال" (١/ ٤٢٦). وكان الجهم قد ترك الصلاة أربعين يومًا شكًا لا يعرف ربه، وقتله سلم بن أحوز - أمير شرطة خراسان بها – سنة (١٢٨هـ)، حينما علم أنه يقول مقالة الجعد بن درهم. مترجم له في "السير" (٦/ ٢٦).

(٣) [الواجب] لفظة يعبِّر بها أهل الكلام عن الله تعالى، لأن واجب الوجود هو: الذي لا يتصور في العقل عدمه (الذي لم يسبق بعدم ولا يلحقه فناء). والله تعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء، فلا مانع من هذا الإطلاق على الله. وأما ممكن الوجود أو جائز الوجود فهو: الذي يتصور في العقل عدمه ووجوده (الذي سبق بعدم وجاز عليه الفناء)، كجميع المخلوقات. انظر: "لوامع الأنوار" (١/ ٥٧-٥٨). ومعنى قولهم: [إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب] أي: تعدد الآلهة؛ بحجة أن إثبات صفات قديمة، يلزم منه تعدد آلهة بقدر تلك الصفات، فعندهم أخص وصف للرب هو القِدَم فهو القديم سبحانه، فلو جعلنا له صفاتا فلا بد أن تكون هذه الصفات قديمة بقدم الله، وبهذا نكون قد جعلنا مع الله قدماء أي: آلهات. ولهذا قال واصل بن عطاء المعتزلي: إن من أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين.اهـ والمعتزلة والجهمية تأثروا بالفلاسفة في نفيهم للصفات. انظر: "الملل والنحل" (١/ ٤٦).

وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة[1]، فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور لها وجود في الخارج[2]، وإنما الذهن قد يفرض المحال ويتخيله وهذا غاية التعطيل. وهذا القول قد أفضى بقوم إلى القول بالحلول أو الاتحاد[3]، وهو أقبح من كفر النصارى، فإن النصارى خصوه بالمسيح، وهؤلاء عموا جميع المخلوقات[4].

---

(١) وبطلانه وفساده من وجوه كما يلي: **الوجه الأول: (من السمع)**؛ وذلك أن الله تعالى وصف نفسه بأوصاف كثيرة، مع أنه الواحد الأحد، فقال تعالى: ﴿**إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ * إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ * وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾ [البروج:١٢-١٦]، وقال تعالى: ﴿**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى**﴾ [الأعلى:١-٥]؛ ففي هذه الآيات الكريمة أوصاف كثيرة لموصوف واحد، ولم يلزم من ثبوتها تعدد القدماء. **الوجه الثاني: (من العقل)**؛ وذلك أن الصفات ليست ذوات بائنة -منفصلة- من الموصوف، حتى يلزم من ثبوتها التعدد، وإنما هي مِنْ صفات مَن اتصف بها، فهي قائمة به، وكل موجود فلا بُدَّ له من تعدد صفاته، فما من موجود إلا وله على أقل تقدير ثلاث صفات وهي: **١)** صفة الوجود. **٢)** كونه واجب الوجود وهو الرب، أو جائز الوجود وهو المخلوق. **٣)** كونه عينا قائما بنفسه، أو وصفا قائما في غيره. فعلم بهذا بطلان قول المعتزلة: [إن تعدد الصفات يلزم منه تعدد القدماء]؛ لأن المعتزلة يثبتون هذه الصفات لله تعالى، فيلزم على قولهم الباطل أنهم أثبتوا ثلاثة آلة مع الله تعالى. الوجه الثالث: من اللغة العربية. وذلك أن أهل اللغة أجمعوا على أنه لا يوصف بالمشتق إلا من اتصف بمعناه فلا يقال للمجنون: عاقل، ولا يقال للأصم: سميع. انظر: "تقريب التدمرية" ص ٢٩، و"القواعد المثلى" بتحقيقي ص٢٦.

(٢) أي: في الوجود والواقع.

(٣) لأن من أنكر الصفات لا يميِّز بين وجود الله وبين وجود المخلوق، لأن الصفات هي التي تميِّز بين وجوديهما، فإذا انتفى هذا المُميِّز، فلا يفرَّق حينئذ بين وجود الخالق وبين وجود المخلوق، بل يصير الوجود واحدًا، وهذا هو حقيقة مذهب الجهمية، فأول أمرهم نفي الصفات، وآخر أمرهم أن قالوا: ما ثم موجود إلا الله. وقد ذكرنا في مقدمة الكتاب (ص) أن **الحلول**: هو اعتقاد أن الله حلَّ في سائر مخلوقاته، فعندهم أن المحَل (المخلوق) غير الحال فيه (الله). **والاتحاد**: هو اعتقاد أن وجود الكائنات هو عين وجود الله تعالى.

(٤) فالاتحاد نوعان: **١): اتحاد عام وهو**: القول بأن الله اختلط واتحد بالكون كله أي: بالحيوانات من قردة وخنازير... وبالأشجار والأحجار..إلخ. **٢): اتحاد خاص وهو**: قول يعقوبية النصارى أن اللاهوت (الله) اختلط وامتزج بـ الناسوت (عيسى) فصارا شيئًا واحدًا. وهؤلاء كفار بنص القرآن: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ**﴾، فإذا كان يعقوبية النصارى كفارا؛ لكونهم اعتقدوا أن الله اتحد بعيسى فقط دون شيء آخر، فكفر أصحاب الاتحاد الأول الذي عمموا الاتحاد بجميع المخلوقات من باب أولى. انظر: "مجموع الفتاوى" (٢/ ١٧٢).

ومن فروع هذا التوحيد[1]: أن فرعون وقومه كاملو الإيمان، عارفون بالله على الحقيقة[2].

ومن فروعه: أن عباد الأصنام على الحق والصواب، وأنهم إنما عبدوا الله لا غيره.

ومن فروعه: أنه لا فرق في التحريم والتحليل بين الأم والأخت والأجنبية[3]، ولا فرق بين الماء والخمر، والزنا والنكاح، الكل من عين واحدة، لا بل هو العين الواحدة.

ومن فروعه: أن الأنبياء ضيقوا على الناس[4]، تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا[5].

[توحيد الربوبية]

وأما الثاني: وهو (**توحيد الربوبية**)، كالإقرار بأنه خالق كل شيء، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، وهذا التوحيد حق لا ريب فيه، وهو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وطائفة من الصوفية. وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل -عليهم السلام- فيما حكى الله عنهم: ﴿**قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾ [إبراهيم:١٠][6].

---

(١) وهو التوحيد الاتحاد الكفري.

(٢) لأن فرعون قال: ﴿**أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى**﴾، حيث علم أنه هو الله، وقومه عبدوه؛ لأن كل ما في الكون هو الله.

(٣) لأن جميع الموجودات شيء واحد.

(٤) لأنهم ألزموا الناس بترك جميع المعبودات من دون الله، وإخلاص العبادة لله وحده، وهذا عندهم تضييق؛ فإن من عبد غير الله من الأشجار والأحجار وغيرها فهو عابد لله حقيقة؛ لأن الله اتحد في جميع المخلوقات، فإذا بطلت جميع هذه اللوازم التي ألزمهم بها الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ بطل الملزوم.

(٥) انظر: "مدارج السالكين" (٣/ ٤١٥).

(٦) وجد من شذّ ونازع في بعض تفاصيل توحيد الربوبية، مثل: الدهرية قالوا: ﴿**وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ**﴾ [الجاثية: ٢٤]، والشيوعية الملاحدة الذين يقولون: لا إله والحياة مادة. والطبائعيون الذين يؤمنون بالطبيعة، فهؤلاء شذوا من المجموعة البشرية وإلا فجميع طوائف بني آدم تقر بربوبية الله تعالى لأنه أمر فطري لا أحد يستطيع إنكاره وإنما أنكره هؤلاء على سبيل الكبر والعناد قال الله تعالى: ﴿**وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ**﴾ [النمل:١٤]. انظر: "مجموع الفتاوى" (٢/ ٣٧-٣٨) و"درء تعارض العقل والنقل" (٩/ ٣٤٥-٣٤٦).

وأشهر من عرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع[1]: فرعون، وقد كان مستيقنا به في الباطن، كما قال له موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاء إِلاَّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى عنه وعن قومه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]. ولهذا قال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]؟ على وجه الإنكار له تجاهل العارف، قال له موسى: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنتُمْ مُوقِنِينَ * قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٤ - ٢٨].

وقد زعم طائفة[2]: أن فرعون سأل موسى مستفهما عن الماهية[3]،

---

(١) اختلف العلماء في اطلاق اسم [الصانع] على الله تعالى على قولين:

١) **القول الأول**: أن اسم [الصانع] من أسماء الله الحسنى، وهذا قول الإمام ابن مندة والبيهقي وأبي القاسم الأصفهاني رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ واستدلوا بما يلي: ١- قوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِى أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]. ٢- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا يقولن أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ليعزم في الدعاء**». متفق عليه، زاد مسلم: «**فإن الله صانع ما شاء، لا مكره له**». ولكن هذه الزيادة شاذة كما ذكر العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في الجامع الصحيح في "القدر" (ص٢٦٨). ٣- حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله خلق كل صانع وصنعته**». رواه البخاري في "الأدب المفرد" وابن أبي عاصم وغيرهما.

٢) **القول الثاني**: أن اسم [الصانع] ليس من أسماء الله وهذا اختيار ابن القيم والعلامة الوادعي رَحِمَهُمَا اللَّهُ؛ وذلك لأمرين: ١- أن أسماء الله توقيفية. ولا يوجد دليل صحيح يدل على ثبوت ذلك لله تعالى صريحا، وإنما ورد إطلاق ذلك على الله مصدرا من باب الإخبار كما في الآية السابقة. ٢- أن اسم [الصانع] ينقسم مسماه إلى مدح وذم، وأسماء الله كلها حسنى لا نقص فيها بوجه من الوجوه. قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: الصانع من صنع شيئًا عدلًا كان أو ظلمًا سفها أو حكمة جائزًا أو غير جائز.اهـ "شفاء العليل" ص١٣٢. وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه بل يطلق عليه منها كمالها وهذا كالمريد والفاعل والصانع، فإن هذه الألفاظ لا تدخل في أسمائه ولهذا غلط من سماه بالصانع عند الإطلاق بل هو الفعال لما يريد فإن الإرادة والفعل والصنع منقسمة ولهذا إنما أطلق على نفسه من ذلك أكمله فعلًا وخبرا.اهـ "بدائع الفوائد" (١/ ١٦١). **وهذا القول الثاني هو الصحيح** فيطلق اسم [الصانع] على الله من باب الإخبار أو الوصف (وصف الله بأنه مبدع للكون). انظر: "صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة" ص٢٢٦.

(٢) كابن الجوزي في "زاد المسير" (٣/ ٣٣٨)، والقرطبي في "تفسيره" (١٣/ ٩٨)، والبغوي في "معالم التنزيل" (٣/ ٤٦٥)، والشوكاني في "فتح القدير" (٤/ ١١٣).

(٣) أي: أصل الشيء وذاته. فهو يسأل من أيِّ شيء هو؟ فهو استفهام عن المجهول، يطلب بذلك تعيين جنسه وحقيقته.

وأن المسؤول عنه لما لم تكن له ماهية[1]، عجز موسى عن الجواب.

وهذا غلط. وإنما هذا استفهام إنكار وجحد، كما دل سائر آيات القرآن على أن فرعون كان جاحدًا لله، نافيا له، لم يكن مثبتا له طالبًا للعلم بماهيته[2]. فلهذا بين لهم موسى أنه معروف، وأن آياته ودلائل ربوبيته أظهر وأشهر من أن يسأل عنه بما هو؟ بل هو سبحانه أعرف وأظهر وأبين من أن يجهل، بل معرفته مستقرة في الفطر أعظم من معرفة كل معروف[3].

ولم يعرف عن أحد من الطوائف أنه قال: إن العالَم له صانعان متماثلان في الصفات والأفعال، فإن الثنوية من المجوس[4]، والمانوية[5] القائلين بالأصلين: النور والظلمة، وأن

---

(١) أي: كيفية معلومة لنا.

(٢) قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "تفسيره" : ومن زعم من أهل المنطق وغيرهم أن هذا سؤال عن الماهية فقد غلط، فإنه لم يكن مقرًا بالصانع حتى يسأل عن ماهيته. بل كان جاحدًا له بالكلية.اهـ "تفسير بن كثير" (٦/ ١٢٥)، وهذا هو المأثور عن السلف الصالح، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فاستفهامه كان إنكارًا وجحدًا يقول: ليس للعالمين رب يرسلك فمن هو هذا؟ إنكارًا له. فبين موسى أنه معروف عنده وعند الحاضرين وأن آياته ظاهرة بينة لا يمكن معها جحده. وأنكم إنما تجحدون بألسنتكم ما تعرفونه بقلوبكم كما قال موسى في موضع آخر لفرعون ﴿**لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاء إِلاَّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ**﴾ وقال الله تعالى ﴿**وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ**﴾.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٦/ ٣٣٤).

(٣) انظر: "مجموع الفتاوى" (١٦/ ٣٣٤).

(٤) الثنوية: هم القائلون بالاثنين الأزليين: النور والظلمة. فالنور (الله) خالق للخير، والظلمة (الشيطان) خالقة للشر، وقالوا بتساويهما في القدم. والثنوية والمجوسية: ديانتان متفقتان على قول واحد، مع فروق قليلة فيه، منها: أن الثنوية يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان متساويان في القدم، بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه، وأما النور فهو عندهم قديم. انظر: "الملل والنحل" للشهرستاني (٢/ ٤٩).

(٥) هم فرقة من الثنوية أتباع ماني بن فاتك الحكيم؛ الذي ظهر في زمان شابور بن أردشير، وقتله بهران بن هرمز بن سابور، وذلك بعد عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أحدث دينًا بين المجوسية والنصرانية، وكان يقول بنبوة المسيح عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولا يقول بنبوة موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ويزعم أن صانع العالم اثنان: أحدهما فاعل الخير وهو النور، وثانيهما فاعل الشر وهو الظلمة، وهما قديمان أزليان لم يزالا، ولن يزالا، وهما مختلفان في النفس والصورة، متضادان في الفعل والتدبير. وقد رد عليهم المتنبي بقوله:

وكم لظلام الليل عندك من يد ❁ تُحدِّث أن المانوية تكذب

فالمتنبي يقول: إنك تعطي في الليل العطايا الكثيرة التي تدل على أن المانوية تكذب؛ لأن ليلك يأتي بخير. انظر: "الملل والنحل" للشهرستاني (٢/ ٤٩).

العالم صدر عنهما: متفقون على أن النور خير من الظلمة، وهو الإله المحمود، وأن الظلمة شريرة مذمومة، وهم متنازعون في الظلمة، هل هي قديمة أو محدثة؟ فلم يثبتوا ربين متماثلين.

وأما النصارى القائلون بالتثليث(١)، فإنهم لم يثبتوا للعالم ثلاثة أرباب ينفصل بعضهم عن بعض، بل متفقون على أن صانع العالم واحد، ويقولون: باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد.

وقولهم في التثليث متناقض في نفسه، وقولهم في الحلول أفسد منه(٢)، ولهذا كانوا مضطربين في فهمه، وفي التعبير عنه(٣)، لا يكاد واحد منهم يعبر عنه بمعنى معقول، ولا يكاد اثنان يتفقان على معنى واحد، فإنهم يقولون: هو واحد بالذات، ثلاثة بالأقنوم(٤)! والأقانيم يفسرونها تارة بالخواص(٥)، وتارة بالصفات(٦)، وتارة بالأشخاص(٧). وقد فطر الله العباد على فساد هذه الأقوال بعد التصور التام. وفي الجملة فهم لا يقولون بإثبات خالقين متماثلين.

والمقصود هنا: أنه ليس في الطوائف من يثبت للعالم صانعين متماثلين، مع أن كثيرًا من أهل الكلام والنظر والفلسفة تعبوا في إثبات هذا المطلوب وتقريره(٨). ومنهم من اعترف بالعجز عن تقرير هذا بالعقل، وزعم أنه يتلقى من السمع(٩).

---

(١) أي: أن ربهم مركب من ثلاث ذوات: الإله (الأب)، الإله (الابن عيسى)، الإله (الأم مريم).

(٢) كما تقدم أن يعقوبية النصارى يقولون بأن اللاهوت (الله) اختلط وامتزج بـ الناسوت (عيسى) فصارا شيئًا واحدًا، قال تعالى في بيان كفرهم: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ**﴾.

(٣) أي: فهم الحلول والتعبير عنه.

(٤) أي: الأصول. وهي كلمة رومية كما قال الجوهري، فإقنيم الشيء أي: أصله. انظر: "اللسان".

(٥) تثليث الخواص أي أنه واحد بالذات، ثلاثة بالخواص: (اللاهوتية) وهي خاصية الإلهية، و(الناسوتية) وهي خاصية الإنسانية، و(الازدواجية) بين الإلهية والإنسانية.

(٦) تثليث الصفات. أي أنه واحد بالذات، ثلاثة بالصفات: العلم، والوجود، والحياة.

(٧) تثليث الأشخاص. أي: أنه واحد بالذات ثلاثة بالأشخاص: الأب وهو الله، والابن وهو عيسى، وأمه وهي مريم. وقيل: الأب، والابن، وروح القدس. والصحيح الأول وهو المعروف عند عامة النصارى واستدل الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا التفسير بقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ**﴾ [المائدة: ١١٦]. انظر: "الملل والنحل" للشهرستاني (١/ ٢٢٣).

(٨) أي: توحيد الربوبية.

(٩) والصحيح أنه أمر فطري فطر الله العباد عليه كما في الصحيحن عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**كل** =

والمشهور عند أهل النظر إثباته بدليل التمانع[1]، **وهو**: أنه لو كان للعالم صانعان فعند اختلافهما مثل أن يريد أحدهما تحريكَ جسم والآخر تسكينَه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته: فإما أن يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما. والأول ممتنع، لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع، لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضًا عجز كل منهما، والعاجز لا يكون إلهًا، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر، كان هذا هو الإله القادر، والآخر عاجزًا لا يصلح للإلهية، وتمام الكلام على هذا الأصل معروف في موضعه.

وكثير من أهل النظر يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلهية الذي بينه القرآن، ودعت إليه الرسل عليهم السلام، وليس الأمر كذلك[2]، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب، هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فإن المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السماوات والأرض واحد، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**﴾ [لقمان: ٢٥]. ﴿**قُلْ لِمَنِ الأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ للهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ**﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٥]. ومثل هذا كثير في القرآن[3].

مولود يولد على الفطرة»، وهو مع ذلك يؤخذ ويعرف أيضًا عن طريق الكتاب والسنة. انظر: «درء التعارض» (٩/ ٣٥٤).

(١) التمانع هو: منع أن يكون للعالم خالقان لهما إرادتان مستقلتان. سمي بالتمانع؛ لأنه مبني على فرض التمانع؛ لأنه يتبيَّن فيه تمانع كل واحد من الصانعين الآخر عن الصنع، أي أن هذا يمنع ذاك وذاك يمنع هذا عن تنفيذ إرادته.

(٢) دليل التمانع هو دليل عقلي صحيح في تقرير توحيد الربوبية، لكن انتقاد الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ منصبًا على من جعل هذه الآية: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ دليلًا على التمانع في الربوبية فقط، **وذلك لأمور**:

١) أن هذه الآية تدل على إثبات توحيد الألوهية؛ لأنه قال: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ**﴾ ولم يقل: (لو كان فيهما أربابًا).

٢) أن دليل التمانع يمنع وجود المفعول، لا أنه يوجب فساده بعد وجوده، بخلاف الآية فإنها تدل على التمانع بعد وجودهما، بدليل أنه قال: ﴿**لَفَسَدَتَا**﴾ ولم يقل: (**لم يوجدا**) فهذا فساد بعد الوجود.

٣) أن التوحيد الذي حصل فيه الخلاف بين الأمم ورسلهم إنما هو توحيد الألوهية، وأما توحيد الربوبية فهم كانوا يقرون به في الجملة. لكن لا مانع من الاستدلال بذلك من باب أن توحيد الألوهية يتضمن الربوبية. انظر: «درء تعارض» (٩/ ٣٥٢ وما بعدها)، و«منهاج السنة» (٣/ ٣٠٤).

(٣) لكن إقرار كفار قريش وغيرهم بتوحيد الربوبية لا يعني هذا أنهم لم يشركوا في الربوبية أبدا؛ وذلك لأن كل =

ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم، بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك والبربر[(١)] وغيرهم، تارة يعتقدون أن هذه تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، ويتخذونهم شفعاء، ويتوسلون بهم إلى الله، وهذا كان أصل شرك العرب، قال تعالى حكاية[(٢)] عن قوم نوح: ﴿**وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا**﴾ [نوح: ٢٣]، وقد ثبت في صحيح البخاري، وكتب التفسير، وقصص الأنبياء وغيرها، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وغيره من السلف، أن هذه أسماء قوم صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد، فعبدوهم وأن هذه الأصنام بعينها صارت إلى قبائل العرب، ذكرها ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قبيلة قبيلة[(٣)].

من أشرك في توحيد الألوهية فقد وقع منه الشرك في توحيد الربوبية ولو ببعض جزئياته، فجميع أنواع التوحيد متلازمة فينافيها كلها ما ينافي نوعا منها، فمن أشرك في نوع منها فهو مشرك في البقية، فهم مقرون بتوحيد الربوبية في الجملة، ولكن حصل منهم الشرك فيه في بعض جزئياته، والذي يظهر أنه من نوع الشرك الأصغر لا الأكبر؛ لأنهم كانو يعتقدون في معبوداتهم أنها سبب للنفع ولدفع الضر لا أنها تنفع وتدفع الضر بنفسها والله أعلم. انظر: "مدارج السالكين" (١/ ٣٥١)، و"أعلام السنة المنشورة" ص٤٠ -٤١، و"فتح العزيز الحميد في شرح "كتاب التوحيد" (١/ ١٢٨).

(١) **البربر**: شعب أكثره قبائل تسكن الجبال في شمال إفريقية، وهم أمم وقبائل لا تحصى، ينسب كل موضع إلى القبيلة التي تنزله، ويقال لمجموع بلادهم بلاد البربر. انظر: "معجم البلدان" (١/ ٣٦٨).

(٢) لو قال الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: [إخبارا] لكان أصوب؛ لأن التعبير عن كلام الله بأنه (حكاية) قد يوافق مقالة المبتدعة.

(٣) **معل سندًا ومتنًا:**

أما علة السند: فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" برقم (٤٩٢٠) قال: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «**صَارَتِ الأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي العَرَبِ بَعْدُ أَمَّا وَدٌّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ، عِنْدَ سَبَإٍ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ لِآلِ ذِي الكَلاَعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتَنَسَّخَ العِلْمُ عُبِدَتْ**». وقد اختلف العلماء رَحِمَهُمَا اللَّهُ في صحة هذا الأثر؛ لاختلافهم في عطاء الراوي عن ابن عباس، هل هو عطاء الخرساني فيكون منقطعًا، أو هو عطاء بن أبي رباح فيكون الأثر متصلًا، على قولين:

١) **القول الأول**: أن عطاء هنا ليس عطاء بن أبي رباح، وإنما هو عطاء بن أبي مسلم الخرساني كما قرره غير واحد من الحفاظ كابن المديني وأبي مسعود الدمشقي وأبي علي الغساني والمزي وأبي زرعة العراقي والعيني وآخرين، ويبين صحة ذلك ما يلي: ١- أنها قد جاءت رواية مصرحة بنسبته إلى الخرساني كما عند عبد الرزاق في "التفسير" (٣٣٤١). ٢- أن هذا الحديث قد ثبت في "تفسير ابن =

جريج" عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس. كما ذكر أبو مسعود الدمشقي. ٣- أن ابن جريج ذكر عن نفسه أنه كتب التفسير من عطاء الخرساني، ثم لمَّا ملوا من كتابة: [الخرساني]، صاروا يذكرون عطاء بدون نسبة، فظن بعض الرواة أنه ابن أبي رباح، وليس كذلك. قال علي بن المديني: سمعت هشام بن يوسف قال: قال لي ابن جريج: سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران ثم قال: أعفني من هذا. قال هشام: وكان بعد إذا قال: عطاء عن ابن عباس قال: الخراساني. قال هشام: فكتبنا ما كتبنا ثم مللنا يعني: كتبنا ما كتبنا أنه الخراساني - قال ابن المديني: إنما كتبت أنا هذِه القصة؛ لأن محمد بن ثور كان يجعلها عن عطاء، عن ابن عباس، فظن الذي حملوا هنا عنه أنه عطاء بن أبي رباح.اهـ وقد أخرج الفاكهي الحديث المذكور في "أخبار مكة" (٧١) من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ولم يقل الخرساني. ٤- نصَّ الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أن ما رواه ابن جريج عن عطاء من التفسير أخذه عن الخرساني سوى تفسير البقرة وآل عمران، قال الحافظ: ومن طريق ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، لكن فيما يتعلق بالبقرة وآل عمران، وما عدا ذلك يكون عطاء الخرساني، وهو لم يسمع من ابن عباس، فيكون منقطعا إلا أن يصرِّح ابن جريج بأنه عطاء بن أبي رباح. اهـ "العجاب في بيان الأسباب" (١/ ٢٠٨)، و"تهذيب التهذيب" ترجمة عطاء الخرساني، و"عمدة القاري" (١٩/ ٢٦٢). **فإذا تبين أن عطاء هو الخرساني ففي الحديث علتان: الأولى: أن عطاء الخرساني لم يسمع من ابن عباس. الثانية: ابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء، وإنما سمعه من ولده عثمان، وعثمان بن عطاء الخرساني شديد الضعف.**

٢) **القول الثاني**: أن عطاء هنا هو عطاء بن أبي رباح، وليس الخرساني؛ لأن الخرساني ليست له رواية في البخاري أصلا، وعليه فالأثر صحيح، وله حكم الرفع. قال الحافظ بن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وقد حاول الدفاع عن هذا الأثر-: وأما الخراساني فليس من شرطه؛ لأنه لم يسمع من ابن عباس، ولكن لقائل أن يقول: هذا ليس بقاطع في أن عطاء المذكور هو الخراساني، فإن ثبوتهما في "تفسيره" لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضًا، فيحتمل أن يكون هذان الحديثان عن عطاء بن أبي رباح وعطاء الخراساني جميعًا، والله أعلم. فهذا جواب إقناعي، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولا بد للجواد من كبوة، والله المستعان.اهـ "هدي الساري" ص ٣٧٦. والذي يظهر لي -والله أعلم- أن القول الأول هو الصواب؛ لقوة ما استدلوا به، حتى إن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع دفاعه القوي عن الأثر، لم يرتض جوابه عن تلك الأدلة، فالظاهر ضعف الأثر ولعل الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تسامح في إدخاله الصحيح لكونه أثرًا وليس بحديث، ومما يرجح ذلك أيضًا مخالفة الأثر لظاهر القرآن كما سيأتي، فهذه الأمور تجعل الباحث لا يطمئن لتصحيح هذا الأثر، وهذا اختيار العلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: هذا الحديث منتقد، انتقده أبو مسعود الدمشقي... إلخ. "حكم تصوير ذوات الأرواح" (ص).

وأما علة المتن: ففيه نكارة؛ لمخالفته لظاهر القرآن الكريم؛ لأن القرآن يدل على أن هذه الآلهة (ودًا، وسواعًا، ويغوث، ويعوق، ونسرًا) كان قد أشرك بها قوم نوح قبل مجيئه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فبعثه الله إليهم داعيا لهم إلى التوحيد وترك عبادتها، فردوا دعوته وقالوا: ﴿**لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا**﴾، وقد ذكر الإمام ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذه أصنام كانت تعبدها قوم نوح، ونقل ذلك عن محمد بن قيس وعكرمة وقتادة والضحاك وعزاه السيوطي إلى محمد بن كعب القرضي، وجاء عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: هذه أصنام كانت تُعبد في زمان نوح. وهو ضعيف؛ فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث وعلي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، **قال العلامة ابن عثيمين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفي هذا التفسير =

وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي الهياج الأسدي، قال: قال لي علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ألا أبعثك على ما بعثني رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؟ أمرني أن لا أدع قبرا مشرفًا إلا سويته، ولا تمثالا إلا طمسته»[1]. وفي الصحيحين عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال في مرض موته: «**لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» يحذر ما فعلوا، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجدًا[2]. **وفي الصحيحين**[3]: أنه ذُكِر في مرض موته كنيسة بأرض الحبشة، وذُكِر له من حسنها وتصاوير فيها، فقال: «**إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا، وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة**»، **وفي صحيح مسلم**[4]: عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال قبل أن يموت بخمس: «**إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك**».

ومن أسباب الشرك[5]: عبادة الكواكب، واتخاذ الأصنام بحسب ما يظن أنه مناسب للكواكب من طباعها.

إشكال، حيث قال: هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، وظاهر القرآن أنها قبل نوح، قال تعالى: ﴿**قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا * وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا * لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا**﴾؛ ظاهر الآية الكريمة: أن قوم نوح كانوا يعبدونها، ثم نهاهم نوح عن عبادتها، وأمرهم بعبادة الله وحده، ولكنهم أبوا وقالوا: ﴿**لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ**﴾ وهذا (أعني: القول بأنهم قبل نوح) قول محمد بن كعب ومحمد بن قيس، وهو الراجح لموافقته ظاهر القرآن ويحتمل – وهو بعيد – أن هذا في أول رسالة نوح، وأنه استجاب له هؤلاء الرجال وآمنوا به، ثم بعد ذلك ماتوا قبل نوح ثم عبدوهم، لكن هذا بعيد حتى من سياق الأثر عن ابن عباس. اهـ. قلت: ويبعد ذلك أيضًا: قوله تعالى: ﴿**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ**﴾ [البقرة: ٢١٣]، **قال ابن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ بَيْنَ نُوحٍ وَآدَمَ عَشَرَةُ قُرُونٍ كُلُّهُمْ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْحَقِّ، فَاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ. **قال الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: وقال ابن عباس: كان الناس أمة واحدة: كانوا على الإسلام كلهم. وهذا هو القول الصحيح فى الآية.اهـ "إغاثة اللهفان" (٢/ ٩٥٥)).

(١) أخرجه مسلم (٩٦٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٣٠) ومسلم (٥٢٩) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه البخاري (٤٢٧) ومسلم (٥٢٨) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) برقم (٥٣٢) عن جندب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) الصواب أن يقال: ومن أنواع الشرك. لأن عبادة الكواكب ليست مجرد سببًا بل هي عين الشرك بالله.

وشرك قوم إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كان - فيما يقال - من هذا الباب[1]. وكذلك الشرك بالملائكة والجن، واتخاذ الأصنام لهم.

وهؤلاء كانوا مقرين بالصانع، وأنه ليس للعالم صانعان، ولكن اتخذوا هذه وسائط شفعاء، كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿**وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى**﴾ [الزمر: ٣]، وقال تعالى: ﴿**وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاء شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾ [يونس: ١٨].

وكذلك كان حال الأمم السالفة المشركين الذين كذبوا الرسل. كما حكى الله تعالى في قصة صالح عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عن التسعة رهط الذين تقاسموا بالله، أي: تحالفوا بالله، لنبيتنه وأهله. فهؤلاء المفسدون المشركون تحالفوا بالله على قتل نبيهم وأهله، وهذا يبين أنهم كانوا مؤمنين بالله إيمان المشركين[2].

فعلم أن التوحيد المطلوب هو توحيد الإلهية، الذي يتضمن توحيد الربوبية قال تعالى: ﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ**﴾ [الروم: ٣٠] إلى قوله: ﴿**إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾ [الروم: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿**أَفِي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾ [إبراهيم: ١٠]. وقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه**»[3] ولا يقال: إن معناه يولد

---

(١) فقوم إبراهيم عبدوا الأصنام لاعتقادهم أنها هي الكواكب التي في السماء، قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والأصنام التي كانوا يعبدونها كانت صورًا وتماثيل للكواكب، وكانوا يتَّخذون لها هياكل -وهي بيوتُ العبادات-، لكل كوكبٍ منهم هيكلٌ فيه أصنامٌ تناسبُه، فكانت عبادتهُم للأصنام وتعظيمُهم لها تعظيمًا منهم للكواكب التي وضَعوا الأصنامَ عليها وعبادةً لها. وهذا أقوى السَّببَين في الشرك الواقع في العالَم، وهو الشركُ بالنجوم وتعظيمُها، واعتقادُ أنها أحياءٌ ناطقة، ولها روحانيَّاتٌ تتنزَّلُ على عابديها ومُخاطِبيها، فصوَّروا لها الصُّورَ الأرضية، ثم جعلوا عبادتها وتعظيمها ذريعةً إلى عبادة تلك الكواكب واستنزال روحانياتها، وكانت الشياطينُ تتنزَّلُ عليهم وتخاطبُهم وتكلِّمهم وتُريهم من العجائب ما يدعوهم إلى بَذْل نفوسهم وأولادهم وأموالهم لتلك الأجسام والتقرُّب إليها. وكان مبدأُ هذا الشرك تعظيمَ الكواكب وظنَّ السُّعود والنُّحوس وحصولَ الخير والشرِّ في العالم منها، وهذا هو شركُ خواصِّ المشركين وأرباب النظر منهم، وهو شركُ قوم إبراهيم.اهـ انظر: "مفتاح دار السعادة" (٣/ ١٣٤٦).

(٢) وهو الإيمان بالربوبية مع شركهم في الألوهية كما قال تعالى عنهم: ﴿**وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ**﴾.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٥٩) ومسلم (٢٦٥٨) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ساذجا لا يعرف توحيدًا ولا شركًا، كما قاله بعضهم - لما تلونا، ولقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فيما يروي عن ربه عز وجل: «**خلقت عبادي حنفاء، فاجتالتهم الشياطين**» الحديث[1]. وفي الحديث المتقدم ما يدل على ذلك، حيث قال: «**يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه**» ولم يقل: ويمسلمانه. وفي رواية: «**يولد على الملة**» وفي أخرى: «**على هذه الملة**»[2].

[الأدلة العقلية على صدق ما أخبر به الرسول]

وهذا الذي أخبر به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ هو الذي تشهد الأدلة العقلية بصدقه:

منها: أن يقال: لا ريب أن الإنسان قد يحصل له من الاعتقادات والإرادات ما يكون حقًا، وتارة ما يكون باطلًا، وهو حسَّاس متحرك بالإرادة، فلا بد له من أحدهما، ولا بد له

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥) عن عياض بن حمار المجاشعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فالفطرة المذكورة في الحديث هي الإسلام، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: وأشهر الأقوال أن المراد بالفطرة الإسلام قال ابن عبد البر: وهو المعروف عند عامة السلف، وأجمع أهل العلم بالتأويل على أن المراد بقوله تعالى: ﴿**فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا**﴾: **الإسلام**. واحتجوا بقول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في آخر حديث الباب: «اقرؤوا إن شئتم: ﴿**فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا**﴾». وبحديث عياض بن حمار عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه عن ربه: «**إني خلقت عبادي حنفاء كلهم فاجتالتهم الشياطين عن دينهم**» الحديث. وقد رواه غيره فزاد فيه: «حنفاء مسلمين»، ورجحه بعض المتأخرين بقوله تعالى: ﴿**فِطْرَةَ اللَّهِ**﴾ لأنها إضافة مدح وقد أمر نبيه بلزومها فعلم أنها الإسلام. وقد سبق قبل أبواب قول الزهري في الصلاة على المولود من أجل أنه ولد على فطرة الإسلام، وسيأتي في تفسير سورة الروم جزم المصنف بأن الفطرة الإسلام، وقد قال أحمد: من مات أبواه وهما كافران حكم بإسلامه، واستدل بحديث الباب فدلَّ على أنه فسر الفطرة بالإسلام. وقال ابن القيم: ليس المراد بقوله: «**يولد على الفطرة**» أنه خرج من بطن أمه يعلم الدين؛ لأن الله يقول: ﴿**وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا**﴾ ولكن المراد أن فطرته مقتضية لمعرفة دين الإسلام ومحبته، فنفس الفطرة تستلزم الإقرار والمحبة وليس المراد مجرد قبول الفطرة لذلك؛ لأنه لا يتغير بتهويد الأبوين مثلا بحيث يخرجان الفطرة عن القبول، وإنما المراد أن كل مولود يولد على إقراره بالربوبية، فلو خلي وعدم المعارض لم يعدل عن ذلك إلى غيره، كما أنه يولد على محبة ما يلائم بدنه من ارتضاع اللبن حتى يصرفه عنه الصارف، ومن ثمَّ شبِّهت الفطرة بـ [اللبن] بل كانت إياه في تأويل الرؤيا والله أعلم. وقال ابن القيم: سبب اختلاف العلماء في معنى [الفطرة] في هذا الحديث: أن القدرية كانوا يحتجون به على أن الكفر والمعصية ليسا بقضاء الله، بل مما ابتدأ الناس إحداثه، فحاول جماعة من العلماء مخالفتهم بتأويل الفطرة على غير معنى الإسلام، ولا حاجة لذلك؛ لأن الآثار المنقولة عن السلف تدل على أنهم لم يفهموا من لفظ الفطرة إلا الإسلام، ولا يلزم من حملها على ذلك موافقة مذهب القدرية؛ لأن قوله: «**فأبواه يهودانه**» إلخ محمول على أن ذلك يقع بتقدير الله تعالى. اهـ "فتح الباري" (١٣٨٤). وانظر: كلام شيخ الإسلام مجموع الرسائل (٢/ ٣١٧)، و"درء تعارض" (٨/ ٣٥٩)، و"شفاء العليل" ص٢٨٣.

(٢) وكلتا الروايتين في "صحيح مسلم".

من مرجِّح لأحدهما. ونعلم أنه إذا عُرِض على كل أحد أن يصدِّق وينتفع وأن يكذِّب ويتضرر، مال بفطرته إلى أن يصدِّق وينتفع، وحينئذ فالاعتراف بوجود الصانع والإيمان به هو الحق أو نقيضه، والثاني فاسد قطعًا، فتعين الأول، فوجب أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الصانع والإيمان به. **وبعد ذلك**: إما أن تكون محبتُه أنفعَ للعبد أو لا. والثاني فاسد قطعًا، فوجب أن يكون في فطرته محبة ما ينفعه.

ومنها: أنه مفطور على جلب المنافع ودفع المضار بحسبه[(١)]. وحينئذ وإن لم تكن فطرةُ كلِّ واحد مستقلة بتحصيل ذلك، بل يحتاج إلى سبب معين للفطرة، كالتعليم ونحوه، فإذا وُجِد الشرط، وانتفى المانع[(٢)]، استجابت لما فيها من المقتضي لذلك.

ومنها: أن يقال: من المعلوم أن كل نفس قابلة للعلم وإرادة الحق، ومجرد التعليم والتحضيض لا يوجب العلم والإرادة، لولا أن في النفس قوة تقبل ذلك، وإلا فلو عُلِّم الجماد والبهائم وحضِّضا لم يقبلا. ومعلوم أن حصول إقرارها بالصانع ممكن من غير سبب منفصل من خارج، وتكون الذات كافية في ذلك، فإذا كان المقتضي قائمًا في النفس[(٣)] وقُدِّر عدم المعارض، فالمقتضي السالم عن المعارض يوجب مقتضاه، فعلم أن الفطرة السليمة إذا لم يحصل لها من يفسدها، كانت مقرة بالصانع عابدة له.

ومنها: أن يقال: إنه إذا لم يحصل المفسد الخارج[(٤)]، ولا المصلح الخارج[(٥)]، كانت الفطرة مقتضية للصلاح؛ لأن المقتضي فيها للعلم والإرادة قائم، والمانع منتف.[(٦)]

ويحكى عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن قومًا من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية. فقال لهم: أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسألة عن سفينةٍ في دجلة، تذهب، فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها، فترسي بنفسها، وتتفرغ وترجع، كل ذلك من غير أن يدبرها أحد؟!! فقالوا: هذا محال لا يمكن أبدًا! فقال لهم: إذا

(١) في بعض النسخ: بحسِّه.
(٢) **الشرط هو**: التعليم بواسطة الرسل والكتب. وهذا هو المُصْلح الخارج للفطرة. والمانع هو: الذي يمنع الفطرة من الاستجابة كالشبهة أو الشهوة. وهذا هو المُفْسد الخارج للفطرة.
(٣) وهي الفطرة السليمة.
(٤) وهي الشبهة أو الشهوة التي تمنع الفطرة من الاستجابة.
(٥) وهو التعليم بواسطة الرسل والكتب.
(٦) انظر: "درء تعارض" (٨/ ٤٦١).

كان هذا محالًا في سفينة، فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله!! [1] وتحكى هذه الحكاية أيضًا عن غير أبي حنيفة أيضًا.

فلو أقر رجل بتوحيد الربوبية، الذي يقر به هؤلاء النظار[2]، ويَفْنَى فيه كثيرٌ من أهل التصوف، ويجعلونه غاية السالكين، كما ذكره صاحب "منازل السائرين"[3] وغيره، وهو مع ذلك إن لم يعبد الله وحده ويتبرأ من عبادة ما سواه، كان مشركًا من جنس أمثاله من المشركين.

[القرآن مملوء بالآيات التي تقرر توحيد الألوهية]

والقرآن مملوء من تقرير هذا التوحيد وبيانه وضرب الأمثال له.

---

(١) ذكر هذه القصة الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "تفسيره" لقوله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾، ولم يذكر سندها.

(٢) أي: أهل النظر والكلام والفلسفة.

(٣) صاحب منازل السائرين هو: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي بن محمد الأنصاري الهروي الصوفي الحنبلي. من وَلِد أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولد سنة (٣٩٦ هـ)، وتوفي سنة (٤٨١ هـ)، وقد جاوز أربعًا وثمانين سنة، كانت عقيدته في باب الأسماء والصفات على معتقد أهل السنة والجماعة كما يدل على ذلك كتابه: "الأربعين في دلائل التوحيد" ولهذا قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هو رجل أثري، لهج بإثبات نصوص الصفات، منافر للكلام وأهله جدا.اهـ "السير" (١٨/ ٥١٠)، وأما عقيدته في باب القدر فهو جهمي، كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فإنه في باب إثبات الصفات في غاية المقابلة للجهمية والنفاة، وفي باب الأفعال والقدر قوله يوافق الجهم ومن اتبعه من غلاة الجبرية.اهـ "مجموع الفتاوى" (٨/ ٣٣٩)، وكان أبو إسماعيل صوفيا يلبس ملابسهم ويحضر مجالسهم بل إنه ألف كتبا في التصوف مما يدل على تعمقه في التصوف، ومما يدل على ذلك كتابه "منازل السائرين" الذي سار فيه على طريقة الصوفية حتى قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ويا ليته لا صنف ذلك"اهـ. وقال: له نفَس عجيب لا يشبه نفس أئمة السلف في كتابه "منازل السائرين"، ففيه أشياء مطربة، وفيه أشياء مشكلة، ومن تأمله لاح له ما أشرت إليه.اهـ وقال: وله في السُّوق كتاب "منازل السائرين" وهو كتاب نفيس في التَّصوُّف، ورأيت الاتحاديّة تعظّم هذا الكتاب وتنتحله، وتزعم أنّه على تصوّفهم الفلسفيّ. وقد كان شيخنا ابن تيمية بعد تعظيمه لشيخ الإسلام يحطّ عليه ويرميه بالعظائم بسبب ما في هذا الكتاب. نسأل الله العفو.اهـ بل ذكر شيخ الإسلام أنه وقع فيما وقع فيه الصوفية من القول بالحلول، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وإن قالوا بحلوله بذاته في قلوب العارفين كان هذا قولا بالحلول الخالص. وقد وقع في ذلك طائفة من الصوفية حتى صاحب "منازل السائرين" في توحيده المذكور في آخر المنازل في مثل هذا الحلول.اهـ والإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرح كتاب "منازل السائرين" في كتاب أسماه: "مدارج السالكين" وحاول أن يخلِّص بعض عبارات الهروي من الكفر والباطل. انظر: "مجموع الفتاوى" (٥/ ٣٢٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٨/ ٥٠٣)، و"تاريخ الإسلام" (٣٣/ ٥٥).

ومن ذلك: أنه يقرر توحيد الربوبية، ويبين أنه لا خالق إلا الله، وأن ذلك مستلزم أن لا يعبد إلا الله، فيجعل الأول[1] دليلًا على الثاني[2]، إذ كانوا يسلِّمُون الأول، وينازعون في الثاني، فيبين لهم سبحانه أنكم إذا كنتم تعلمون أنه لا خالق إلا الله، وأنه هو الذي يأتي العباد بما ينفعهم، ويدفع عنهم ما يضرهم، لا شريك له في ذلك، فلم تعبدون غيره، وتجعلون معه آلهة أخرى؟ كقوله تعالى: ﴿**قُلِ الْحَمْدُ للهِ وَسَلامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى اللهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ**﴾ [النمل: ٥٩ - ٦٠] الآيات، يقول الله تعالى في آخر كل آية: ﴿**أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ**﴾ أي: أإله مع الله فعل هذا؟ وهذا استفهام إنكار، يتضمن نفي ذلك[3]، وهم كانوا مقرين بأنه لم يفعل ذلك غير الله، فاحتج عليهم بذلك، وليس المعنى استفهام: هل مع الله إله؟ كما ظنه بعضهم، لأن هذا المعنى لا يناسب سياق الكلام، والقوم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى كما قال تعالى. ﴿**أَإِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللهِ آلِهَةً أُخْرَى**﴾ [الأنعام: ١٩]، وكانوا يقولون: ﴿**أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ**﴾ [ص: ٥]. لكنهم ما كانوا يقولون: إن معه إلهًا: ﴿**جَعَلَ الأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا**﴾. بل هم مقرون بأن الله وحده فعل هذا، وهكذا سائر الآيات.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [البقرة: ٢١]. وكذلك قوله في سورة الأنعام: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللهِ يَأْتِيكُم بِهِ**﴾ [الأنعام: ٤٦]. وأمثال ذلك[4].

---

(١) وهو توحيد الربوبية.

(٢) وهو توحيد الألوهية.

(٣) الاستفهام الإنكاري الإبطالي هو: أن يكون ما بعد أداة الاستفهام أمرًا غير واقع ومدعيه كاذب.

(٤) فالاستفهامات المتعلقة بتوحيد الألوهية كانت استفهامات إنكارية؛ لأنهم ما كانوا يقرون به، بخلاف الاستفهامات المتعلقة بتوحيد الربوبية فإنها تقريرية؛ لأنهم كانوا يقرون بذلك، قال العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كل الأسئلة المتعلقة بتوحيد الربوبية استفهامات تقرير، يراد منها أنهم إذا أقروا رتب لهم التوبيخ والإنكار على ذلك الإقرار؛ لأن المقر بالربوبية يلزمه الإقرار بالألوهية ضرورة، وإن زعم بعض العلماء أن هذا استفهام إنكار؛ لأن استقراء القرآن دل على أن الاستفهام المتعلق بالربوبية استفهام تقرير وليس استفهام إنكار، لأنهم لا ينكرون الربوبية، كما رأيت كثرة الآيات الدالة عليه.اهـ "أضواء البيان" (٣/ ٢١).

وإذا كان توحيد الربوبية، الذي يجعله هؤلاء النظار، ومن وافقهم من الصوفية هو الغاية في التوحيد: داخلا في التوحيد الذي جاءت به الرسل عليهم السلام، ونزلت به الكتب، فليعلم أن دلائله متعددة، كدلائل إثبات الصانع ودلائل صدق الرسول، فإن العلم كلما كان الناس إليه أحوج كانت أدلته أظهر، رحمة من الله بخلقه.

[الأمثال المضروبة في القرآن هي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية]

والقرآن قد ضرب الله للناس فيه من كل مثل[(١)]، وهي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكن القرآن يبين الحق في الحكم والدليل، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟ وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقا عليها، استَدلَّ بها[(٢)]، ولم يحتجْ إلى الاستدلال عليها. والطريقة الصحيحة في البيان أن تحذف[(٣)]، وهي طريقة القرآن، بخلاف ما يدعيه الجهال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه طريقة برهانية، بخلاف ما قد يشتبه ويقع فيه نزاع، فإنه يبينه ويدل عليه.

ولما كان الشرك في الربوبية معلومُ الامتناع عند الناس كلِّهم، باعتبار إثبات خالقَين متماثلين في الصفات والأفعال، وإنما ذهب بعض المشركين إلى أن ثَمَّ خالقًا خلق بعض العالم، كما يقوله الثنوية في الظلمة[(٤)]، وكما يقوله القدرية في أفعال الحيوان[(٥)]، وكما يقوله الفلاسفه الدَّهرية[(٦)] في حركة الأفلاك أو حركات النفوس، أو الأجسام الطبيعية، فإن هؤلاء يثبتون أمورًا محدثة بدون إحداث الله إياها، فهم مشركون في بعض الربوبية، وكثير من مشركي العرب وغيرهم قد يظن في آلهته شيئًا من نفع أو ضر، بدون أن يخلق الله ذلك[(٧)].

---

(١) انظر: "الصواعق المرسلة" (٢/ ٤٦٠).

(٢) أي: القرآن.

(٣) أي: تحذف هذه المقدمات المتعلقة بتوحيد الربوبية؛ لأنها معلومة ضرورة فطر الله الناس عليها.

(٤) أي: أن الظلمة تخلق الشر.

(٥) أي: أن كل عبد يخلق فعل نفسه بدون إرادة الله وفعله كما تقوله المعتزلة وغيرهم من القدرية النفاة.

(٦) الدَّهرية -بفتح الدال نسبة إلى المُلحِد الذي ينكر الدَّهر، وأما بالضم [دُهري] فهو كبير السن-: وهم ينكرون المعاد والجزاء والحساب، وينسبون النوازل التي تنزل بهم إلى الدهر، وقد تقدم الكلام عنهم في مقدمة الكتاب (ص). انظر: "الملل والنحل" للشهرستاني (٢/ ٦١).

(٧) كما يدل عليه حديث زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَةِ فِي إِثْرِ السَّمَاءِ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «**هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟**» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي** =

فلما كان هذا الشرك في الربوبية[1] موجودًا في الناس، بيَّن القرآن بطلانه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]. فتأمل هذا البرهان الباهر، بهذا اللفظ الوجيز الظاهر، فإن الإله الحق لا بد أن يكون خالقًا فاعلًا، يوصل إلى عابده النفع ويدفع عنه الضر، فلو كان معه سبحانه إله آخر يشركه في ملكه، لكان له خلق وفعل، وحينئذ فلا يرضى تلك الشركة، بل إن قَدَر على

مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ». متفق عليه، فقد حمل بعض العلماء الباء في قولهم: «مطرنا بنوء» على أنها إيجادية أي: الذي أوجد المطر هو النجم الفلاني، وعلى هذا فكفار قريش أشركوا بالربوبية شركا أكبر حيث اعتقدوا أنها الفاعلة المدبرة، وهذا قول جماهير العلماء كالإمام الشافعي وابن قتيبة والقرطبي **رَحِمَهُمُ اللَّهُ**. وحمل بعض العلماء هذا الحديث على أن الباء في قولهم: «**مُطِرْنَا بِنَوْءِ**» سببية أي: أن النجوم كانت سببا في نزول المطر والله هو الذي أوجده وخلقه، لا أنها هي الموجدة له فهو من الشرك الأصغر، وهذا قول أبي عبيد القاسم بن سلام وابن عبد البر وظاهر كلام النووي وابن رجب والحافظ ابن حجر والشيخ سليمان آل الشيخ وابن عثيمين **رَحِمَهُمُ اللَّهُ** وهذا هو الصحيح؛ لأمور منها:

١) أن هذا الحديث قد جاء موضحًا في حديث أبي هريرة وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه من كفر النعمة وهو ظاهر الحديث، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم: «**مَا أَنْعَمْتُ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِهَا كَافِرِينَ. يَقُولُونَ الْكَوَاكِبُ وَبِالْكَوَاكِبِ**» وصح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما عند ابن جرير في قوله تعالى: ﴿**وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ**﴾ [الواقعة: ٨٢]، قال: شكركم، فكان ذلك منهم كفرا بما أنعم الله عليهم، وكفر النعمة الأصل أنه من الشرك الأصغر.

٢) أن الله تعالى قد أخبر عن المشركين الأولين أنهم يعتقدون أن الله تعالى هو المنزل للمطر ولم يكونوا يعتقدون أن النجوم هي المنزلة له كما قال تعالى: ﴿**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللهُ**﴾ [العنكبوت: ٦٣].

٣) **قال العلامة ابن عثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا الكفر لا يخرج من الملة؛ لأن المراد نسبة المطر إلى النوء على أنه سبب وليس إلى النوء على أنه فاعل؛ لأنه قال: «**مطرنا بنوء كذا**»، ولم يقل: أنزل علينا المطر نوء كذا؛ لأنه لو قال ذلك؛ لكان نسبة المطر إلى النوء نسبة إيجاد، وبه نعرف خطأ من قال: إن المراد بقوله: «**مطرنا بنوء كذا**» نسبة المطر إلى النوء نسبة إيجاد؛ لأنه لو كان هذا هو المراد؛ لقال: أنزل علينا المطر نوء كذا، ولم يقل: مطرنا به. فعلم أن المراد: أن من أقر بأن الذي خلق المطر وأنزله هو الله، لكن النوء هو السبب، فهو كافر، وعليه يكون من باب الكفر الأصغر الذي لا يخرج من الملة.اهـ "القول المفيد" (٢/ ٣٠)

٤) أنه لو كان المراد نسبة إيجاد لكان هذا شركًا أكبر ولارتدوا بذلك، وقد جاء في بعض الأحاديث ما يدل على أن هذا قد يقع من بعض المسلمين كما في حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لا يَتْرُكُونَهُنَّ-ومنها-: وَالاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ**» فلم يرتدوا بذلك، ولو كانوا مرتدين لأمرهم بالشهادتين. وقد أجاب العلامة **سليمان بن عبد الله** رَحِمَهُ اللَّهُ عن احتجاجهم بأن هذا صدر من الكفار، **بقوله**: فإن قيل: هذا يدل على أن المراد بالكفر هنا هو الأكبر؟ قيل: ليس فيه دليل إذ الأصغر يصدر من الكفار. انظر: "فتح العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد" (٢/ ٤٧٢).

(١) وهو نسبة بعض الأشياء والحوادث إلى غير الله.

قهر ذلك الشريك وتفرده بالملك والإلهية دونه فعَل، وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه وذهب بذلك الخلق، كما ينفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بممالكه، إذا لم يقدر المنفرد منهم على قهر الآخر والعلو عليه. فلا بد من أحد ثلاثة أمور:

- إما أن يذهب كل إلهٍ بخلقه وسلطانه.
- وإما أن يعلو بعضهم على بعض.
- وإما أن يكونوا تحت قهر ملك واحد يتصرف فيهم كيف يشاء، ولا يتصرفون فيه، بل يكون وحده هو الإله، وهم العبيد المربوبون المقهورون من كل وجه.

وانتظام أمر العالم كله وإحكام أمره، من أدلّ دليل على أن مدبرَه إلهٌ واحد، وملك واحد، ورب واحد، لا إله للخلق غيره، ولا رب لهم سواه. كما قد دل دليل التمانع على أن خالق العالم واحد، لا رب غيره ولا إله سواه، فذاك تمانع في الفعل والإيجاد[1]، وهذا تمانع في العبادة والإلهية. فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان، كذلك يستحيل أن يكون لهم إلهان معبودان.

فالعلم بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته، مستقر في الفطر معلوم بصريح العقل بطلانه، فكذا تبطل إلهية اثنين. فالآية الكريمة[2] موافقة لما ثبت واستقر في الفطر من توحيد الربوبية، دالة مثبتة مستلزمة لتوحيد الإلهية[3].

وقريب من معنى هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقد ظَنَّ طوائف أن هذا دليل التمانع الذي تقدم ذكره، وهو أنه لو كان للعالم صانعان... الخ[4]، وغفلوا عن مضمون الآية، فإنه سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهة غيره، ولم يقل: أرباب.

وأيضًا فإن هذا إنما هو بعد وجودهما، وأنه لو كان فيهما وهما موجودتان آلهة سواه لفسدتا.

وأيضًا فإنه قال: لفسدتا، وهذا فساد بعد الوجود، ولم يقل: لم يوجدا.

---

(١) أي: تمانع يُقرِّر الربوبية، بأنه لا صانع ولا موجد للعالم غيره سبحانه وتعالى.

(٢) وهي قوله: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

(٣) انظر: "مختصر الصواعق" (ص٨٣)، و"منهاج السنة" (٣/ ٣٠٤).

(٤) أي: أن دليل التمانع يقرر توحيد الربوبية، وقد تقدم التنبه على خطأ ذلك (ص).

ودلت الآية على أنه لا يجوز أن يكون فيهما آلهة متعددة، بل لا يكون الإله إلا الواحد، وعلى أنه لا يجوز أن يكون هذا الإله الواحد إلا الله سبحانه وتعالى، وأن فساد السماوات والأرض يلزم من كون الآلهة فيهما متعددة، ومن كون الإله الواحد غير الله وأنه لا صلاح لهما إلا بأن يكون الإله فيهما هو الله وحده لا غيره. فلو كان للعالم إلهان معبودان لفسد نظامه كله، فإن قيامه إنما هو بالعدل، وبه قامت السماوات والأرض.

وأظلم الظلم على الإطلاق الشرك، وأعدل العدل التوحيد.

[توحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية لا العكس]

وتوحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية دون العكس[1]، فمن لا يقدر على أن يخلق يكون عاجزا، والعاجز لا يصلح أن يكون إلهًا. قال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]. وقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]. وكذا قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢].

وفيها للمتأخرين قولان:

أحدهما: لاتخذوا سبيلًا إلى مغالبته[2].

---

(١) **فتوحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية والأسماء والصفات بلا عكس**؛ لأن من أقر بأن الله تعالى هو المستحق للعبادة، يتضمن إقراره هذا بأن الله وحده هو الخالق الرازق المحيي المميت الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلا؛ لأنه ما أفرده بالعبادة إلا لإقراره بذلك، ولهذا قال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]، وأما من أقر بتوحيد الربوبية والأسماء والصفات فلا يتضمن إقراره هذا بأن الله هو المستحق للعبادة، لأنه قد يقر بذلك ويعبد غير الله زعما منه أنها تقربه إلى الله أو تشفع له عند الله كما هو حال كفار قريش.

وتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات يستلزمان توحيد الألوهية؛ لأن من أقر بأن الله هو الخالق الرازق الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلا، يلزمه ذلك اضطرارا أن يفرده بالعبادة، وإلا كان إقراره حجة عليه، ولهذا قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١ – ٢٢]، قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومضمون الآية: أن الله هو الخالق الرازق مالك الدار وساكنيها ورازقهم، فبهذا يستحق أن يعبد وحده ولا يشرك به غيره، ولهذا قال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. وقد نبه على هذه القاعدة المذكورة في دلالة التضمن والالتزام بين أقسام التوحيد شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (١/ ٢٣).

(٢) أي: مغالبة الله وقهره ليزيلوا ملكه ويضادوا ما يفعله من الإيجاد والإعدام، كفعل ملوك الدنيا بعضهم ببعض. روي هذا عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا والحسن البصري وسعيد بن جبير رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ. "زاد المسير" =

والثاني: وهو الصحيح المنقول عن السلف، كقتادة[1] وغيره، وهو الذي ذكره ابن جرير لم يذكر غيره: لاتخذوا سبيلًا بالتقرب إليه، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا**﴾ [الإنسان: ٢٩]. وذلك أنه قال: ﴿**لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ**﴾ [الإسراء: ٤٢]، وهم لم يقولوا: أن العالم له صانعان، بل جعلوا معه آلهة اتخذوهم شفعاء، وقالوا: ﴿**مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى**﴾ [الزمر: ٣]، بخلاف الآية الأولى[2].

(٣/ ٢٦). وهذا القول يدل عليه قوله تعالى: ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾ [المؤمنون: ٩١].

(١) صحيح:

أخرجه ابن جرير في "تفسيره" عند الآية من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: لو كان معه آلهة إذن لعرفوا فضله ومرتبته ومنزلته عليهم، فابتغوا ما يقربهم إليه. وهذا إسناد صحيح. سعيد بن أبي عروبة من أثبت الناس في قتادة، وقد جزم أحمد بأنه حفظ تفسيره. وله طريق أخرى عند عبد الرزاق في التفسير (١٥٧٠) وابن جرير في "تفسيره" من طريق معمر عن قتادة قال: لابتغوا القرب إليه، مع أنه ليس كما يقولون. ورواية معمر عن قتادة ضعيفة، قال الإمام ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقال الدارقطني في "العلل": معمر سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش. وقال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد. "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٩٨). قلت: ولكنه يتقوى بالإسناد السابق.

(٢) فالمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرجح المعنى الثاني بأمرين:

١) أن السبيل جاء في القرآن بمعنى التقرب. كما في قوله: ﴿**إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاء اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا**﴾ [الإنسان: ٢٩]، وقوله: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ**﴾.

٢) أن المشركين كانوا يعتقدون في آلهتهم أنها تقربهم إلى الله، ولم يكونوا يعتقدون أنها خالقة مع الله تغالبه في الخلق. وهذا هو الصحيح في تفسير الآية وهو اختيار شيخ الإسلام وابن القيم وابن كثير **رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ**، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال شيخنا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ والصحيح أن المعنى: لابتغوا إليه سبيلا بالتقرب إليه وطاعته، فكيف تعبدونهم من دونه؟ وهم لو كانوا آلهة كما يقولون لكانوا عبيدًا له، قال: **ويدل على هذا وجوه: منها**: قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ**﴾ [الإسراء: ٥٧]. أي هؤلاء الذين تعبدونهم من دوني هم عبادي كما أنتم عبادي، ويرجون رحمتي ويخافون عذابي، فلماذا تعبدونهم من دوني؟. **الثاني**: أنه سبحانه لم يقل لابتغوا عليه سبيلًا، بل قال: ﴿**إِذًا لابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا**﴾، وهذا اللفظ إنما يستعمل في التقرب، كقوله تعالى: ﴿**اتَّقُواْ اللَّهَ وَابْتَغُواْ إِلَيهِ الْوَسِيلَةَ**﴾ [المائدة: ٣٥]. وأما في المغالبة فإنما يستعمل بـ [على] كقوله: ﴿**فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا**﴾ [النساء: ٣٤]. **والثالث**: أنهم لم يقولوا إن آلهتهم تغالبه وتطلب العلو عليه، وهو سبحانه قد قال: ﴿**قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ**﴾ وهم إنما كانوا يقولون: إن آلهتهم تبتغي التقرب إليه وتقربهم زلفى إليه، فقال: لو كان الأمر كما تقولون لكانت تلك الآلهة عبيدا له، فلماذا تعبدون عبيده من دونه؟.اهـ انظر: "درء تعارض" (٩/ ٣٥٠)، و"الداء والدواء" ص٢٠٣، و"مختصر الصواعق" ص٨٣.

[التوحيد في الإثبات والمعرفة والتوحيد في الطلب والقصد]

ثم التوحيد الذي دعت إليه رسل الله ونزلت به كتبه نوعان: توحيد في الإثبات والمعرفة[1]، وتوحيد في الطلب والقصد[2].

فالأول: هو إثبات حقيقة ذات الرب تعالى وصفاته وأفعاله وأسمائه، ليس كمثله شيء في ذلك كله، كما أخبر به عن نفسه، وكما أخبر رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وقد أفصح القرآن عن هذا النوع كل الإفصاح، كما في أول (الحديد) و (طه) وآخر (الحشر) وأول (الم تنزيل) السجدة، وأول (آل عمران) وسورة (الإخلاص) بكمالها، وغير ذلك.

والثاني: وهو توحيد الطلب والقصد، مثل ما تضمنته سورة ﴿**قُلْ يَاأَيُّهَا الْكَافِرُونَ**﴾ [الكافرون: ١]، و﴿**قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ**﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة (تنزيل الكتاب) وآخرها، وأول سورة (يونس) وأوسطها وآخرها، وأول سورة (الأعراف) وآخرها، وجملة سورة (الأنعام).

[معظم سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد]

وغالب سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد، بل كل سورة في القرآن. فإن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته، فهو التوحيد العلمي الخبري. وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي. وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته، فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته. وإما خبر عن إكرامه لأهل توحيده، وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده. وإما خبر عن أهل الشرك، وما

---

(١) **ويقال له**: [التوحيد العلمي الخبري] وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات؛ لأنهما جنس واحد؛ فهما نوعان مفهومهما اعتقادي -ليس عمليًا كتوحيد الألوهية- ولذلك أطلق بعض أهل العلم عليهما اسمًا وحدًا؛ لأن المطلوب من المؤمن تجاههما: معرفةٌ وإثباتٌ؛ معرفة أفعال الله، وأسمائه، وصفاته، وإثباتها له عز وجل.

(٢) ويقال له: [التوحيد العملي الإرادي] وهو توحيد الألوهية، وسمي بذلك؛ لأنه يطلب من العبد فعل العبادات ويقصد بها واحد وهو الله، أو ينهى عن فعل يترك لأجل واحد وهو الله، ففيه دعوة إلى عبادة الله وحده، وخلع ما يعبد من دونه، فهو يحتاج إلى عمل القلب والجوارح.

تنبيه: تقدم أن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ قسم التوحيد إلى ثلاثة أقسام: ١- الربوبية. ٢- الألوهية. ٣- الأسماء والصفات. ولا خلاف بين التقسيمين، فالتوحيد يقسَّم باعتبارين: الأول: باعتبار ما يجب على الموحد، ويطلب منه، ينقسم إلى قسمين: توحيد المعرفة والإثبات، وتوحيد القصد والطلب. الثاني: باعتبار متعلق التوحيد، ينقسم إلى ثلاثة أقسام: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات. انظر: "مدارج السالكين" (٣/ ٤١٧).

فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقبى من العذاب فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم. فـ ﴿**الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِين**﴾ [الفاتحة: ٢] توحيد، ﴿**الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾ [الفاتحة: ٣] توحيد، ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّين**﴾ [الفاتحة: ٤] توحيد، ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِين**﴾ [الفاتحة: ٥] توحيد، ﴿**اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيم**﴾ [الفاتحة: ٦] توحيد متضمن لسؤال الهداية إلى طريق أهل التوحيد، ﴿**الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلَا الضَّالِّين**﴾ [الفاتحة: ٧] الذين فارقوا التوحيد.

وكذلك شهد الله لنفسه بهذا التوحيد، وشهدت له به ملائكته وأنبياؤه ورسله. قال تعالى: ﴿**شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ**﴾ [آل عمران: ١٨ - ١٩]. فتضمنت هذه الآية الكريمة إثبات حقيقة التوحيد، والرد على جميع طوائف الضلال، فتضمنت أجل شهادة وأعظمها وأعدلها وأصدقها، من أجل شاهد، بأجل مشهود به.

[معنى الشهادة ومراتبها]

وعبارات السلف في (شهد) - تدور على الحكم، والقضاء، والإعلام، والبيان، والإخبار. وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها: فإن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه. فلها أربع مراتب:

فأول مراتبها: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته.

وثانيها: تكلمه بذلك، وإن لم يُعْلِم به غيره، بل يتكلم بها مع نفسه ويذكرها وينطق بها أو يكتبها.

وثالثها: أن يُعْلِم غيره بما يشهد به ويخبره به ويبينه له.

ورابعها: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به.

فشهادة الله سبحانه لنفسه بالوحدانية والقيام بالقسط تضمنت هذه المراتب الأربع: علمه سبحانه بذلك، وتكلمه به، وإعلامه، وإخباره لخلقه به، وأمرهم وإلزامهم به.

فأما مرتبة العلم فإن الشهادة تضمنتها ضرورة، وإلا كان الشاهد شاهدًا بما لا علم له به. قال تعالى: ﴿**إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ [الزخرف: ٨٦]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**على مثلها فاشهد**»، وأشار إلى الشمس[(١)].

وأما مرتبة التكلم والخبر، فقال تعالى: ﴿**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ**﴾ [الزخرف: ١٩]. فجعل ذلك منهم شهادة، وإن لم يتلفظوا بلفظ الشهادة ولم يؤدوها عند غيرهم.

وأما مرتبة الإعلام والإخبار فنوعان: إعلام بالقول، وإعلام بالفعل. وهذا شأن كل معلم لغيره بأمر: تارة يعلمه به بقوله، وتارة بفعله. ولهذا كان من جعل داره مسجدا وفتح بابها، وأفرزها بطريقها وأذن للناس بالدخول والصلاة فيها: معلمًا أنها وقف، وإن لم يتلفظ به. وكذلك من وجد متقربا إلى غيره بأنواع المسار، يكون مُعْلما له ولغيره أنه يحبه، وإن لم يتلفظ بقوله، وكذلك بالعكس.

وكذلك شهادة الرب عز وجل وبيانه وإعلامه، يكون بقوله تارة، وبفعله أخرى. فالقول ما أرسل به رسله وأنزل به كتبه. وأما بيانه وإعلامه بفعله، فكما قال ابن كيسان[(٢)]: شهد الله بتدبيره العجيب وأموره المحكمة عند خلقه: أنه لا إله إلا هو[(٣)].

وقال آخر:

وفي كل شيء له آية ❁ تدل على أنه واحد[(٤)]

---

(١) **ضعيف جدًا:**
أخرجه العقيلي (٤/ ٦٩)، من طريق ابن المبارك الصنعاني، والحاكم (٧٠٤٥) وابن عدي (٧/ ٤٢٩)، والبيهقي (٢٠٥٧٩) من طريق عمرو بن مالك البصري كلاهما عن محمد بن سليمان بن مسمول المكي، ثنا عبيد الله بن سلمة بن وهرام المكي، عن أبيه، عن طاوس، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سئل عن الشهادة، فقال: «**رأيت الشمس، فاشهد على مثلها أو دع**». وهذا إسناد شديد الضعف، فيه: محمد بن سليمان وهو ضعيف وقد أنكر عليه هذا الحديث، وعبيدالله بن سلمة بن وهرام مجهول. وقد تابع عمرو بن مالك: سليمان بن داود الشاذكوني وهو كذاب. كما عند ابن عدي. وقد ضعف الحديث العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الإرواء" برقم (٢٦٦٧).

(٢) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان البغدادي النحوي، توفي سنة (٢٩٩ هـ).

(٣) ذكر هذا الأثر ابن الجوزي عند قوله تعالى: ﴿**شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**﴾. "زاد المسير" (١/ ٢٦٦).

(٤) نسب هذا البيت لأبي نواس "صاحب الوفيات" (٧/ ١٣٨)، ونسبه أبو الفرج في "أغانيه" (٤/ ٣٥) لأبي العتاهية إسماعيل بن القاسم، ونسبه ابن كثير لابن المعتز كما في "تفسيره" سورة البقرة آية (٢١).

ومما يدل على أن الشهادة تكون بالفعل، قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَاجِدَ الله شَاهِدِينَ عَلَى أَنفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧]. فهذه شهادة منهم على أنفسهم بما يفعلونه.

والمقصود: أنه سبحانه يشهد بما جعل آياته المخلوقة دالة عليه، ودلالتها إنما هي بخلقه وجعله.

وأما مرتبة الأمر بذلك والإلزام به، وأن مجرد الشهادة لا يستلزمه، لكن الشهادة في هذا الموضع تدل عليه وتتضمنه – فإنه سبحانه شهد به شهادة من حكم به، وقضى وأمر وألزم عباده به، كما قال تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]. وقال الله تعالى: ﴿لاَ تَتَّخِذُواْ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]. وقال تعالى: ﴿لا تَجْعَلْ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٢٢]. وقال تعالى: ﴿وَلا تَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [القصص: ٨٨]، والقرآن كله شاهد بذلك.

ووجه استلزام شهادته سبحانه لذلك: أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وبين وأعلم وحكم وقضى أن ما سواه ليس بإله، وأن إلهيَّة ما سواه باطلة، فلا يستحق العبادة سواه، كما لا تصلح الإلهية لغيره، وذلك يستلزم الأمر باتخاذه وحده إلهًا، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهًا، وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلًا يستفتي رجلًا أو يستشهده أو يستطبه وهو ليس أهلًا لذلك، ويدع من هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفت ولا شاهد ولا طبيب، المفتي فلان، والشاهد فلان، والطبيب فلان، فإن هذا أمر منه ونهي.

وأيضًا: فالآية دلت على أنه وحده المستحق للعبادة، فإذا أخبر أنه هو وحده المستحق للعبادة، تضمن هذا الإخبار أمر العباد وإلزامهم بأداء ما يستحق الرب تعالى عليهم، وأن القيام بذلك هو خالص حقه عليهم.

وأيضًا: فلفظ الحكم والقضاء يستعمل في الجملة الخبرية، ويقال للجملة الخبرية: قضية، وحكم، وقد حكم فيها بكذا. قال تعالى: ﴿أَلا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: ١٥١ – ١٥٤]، فجعل هذا الإخبار المجرد منهم حكما وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا

﴿لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥ - ٣٦]. لكن هذا حكم لا إلزام معه. والحكم والقضاء بأنه لا إله إلا هو متضمن الإلزام.

ولو كان المراد مجرد شهادة لم يتمكنوا من العلم بها، ولم ينتفعوا بها، ولم تقم عليهم بها الحجة. بل قد تضمنت البيان للعباد ودلالتهم وتعريفهم بما شهد به، كما أن الشاهد من العباد إذا كانت عنده شهادة ولم يبينها بل كتمها، لم ينتفع بها أحد، ولم تقم بها حجة.

وإذا كان لا ينتفع بها إلا ببيانها، فهو سبحانه قد بينها غاية البيان بطرق ثلاثة: السمع، والبصر، والعقل[(١)].

أما السمع: فبسمع آياته المتلوة المبيِّنة لما عرفنا إياه من صفات كماله كلها، الوحدانية وغيرها غاية البيان، لا كما يزعمه الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة ومعطلة بعض الصفات[(٢)] من دعوى احتمالات توقع في الحيرة، تنافي البيان الذي وصف الله به كتابه العزيز ورسوله الكريم، كما قال تعالى: ﴿حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الزخرف: ١ - ٢]. ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ١]. ﴿الَرَ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١]. ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]. ﴿فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]. ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وكذلك السنة تأتي مبيِّنة أو مقرِّرة لما دلَّ عليه القرآن[(٣)]، لم يحوجنا ربنا سبحانه وتعالى إلى رأي فلان، ولا إلى ذوق فلان ووَجْده[(٤)] في أصول ديننا.

---

(١) انظر: "مدارج السالكين" (٣/ ٤٢٩).

(٢) حيث قالوا: إن الله تعالى ما أراد من عباده ما دلت عليه آياته السمعية من إثبات معانيها التي وضعت لها ألفاظها. "مدارج السالكين" (٣/ ٤٣٠).

(٣) قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه: **أحدها**: أن تكون موافقة له من كل وجه، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها. **الثاني**: أن تكون بيانًا لما أريد بالقرآن وتفسيرًا له. **الثالث**: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه، ولا تخرج عن هذه الأقسام، فلا تعارض القرآن بوجه ما.اهـ "إعلام الموقعين" (٤/ ٨٤).

(٤) هذه الألفاظ (الذوق والوجد) من مصطلحات الصوفية والمراد بالذوق عندهم كما عرفه الجرجاني وهو صوفي: هو نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه؛ يفرقون به بين الحق والباطل، من غير أن ينقلوا ذلك عن كتاب أو غيره. وعرَّف الوجد بقوله: هو ما يصادف القلب ويرد عليه بلا تكلف وتصنع، وقيل: هو بروقٌ تلمع، ثم تخمد سريعًا.اهـ "التعريفات" (ص١٠٧، وص٢٥٠). وهذا من ضلال الصوفية الذين رأوا الاشتغال بالعلم بطالة، وقالوا: نحن علومنا بلا واسطة. وقد ردَّ عليهم ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه النفيس "تلبيس إبليس" (ص٢٨٦) وكان مما قاله: فأما أن يترك العلم ويقول إنه يعتمد على الإلهام والخواطر، فليس هذا بشيء؛ إذ لولا العلم النقلي ما عرفنا ما يقع في النفس أمِن =

ولهذا نجد من خالف الكتاب والسنة مختلفين مضطربين. بل قد قال تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا**﴾ [المائدة: ٣]. فلا يحتاج في تكميله إلى أمر خارج عن الكتاب والسنة.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما يأتي من كلامه بقوله: «**لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ».

وأما آياته العيانية الخلقية: فالنظر فيها والاستدلال بها يدل على ما تدل عليه آياته القولية السمعية، والعقل يجمع بين هذه وهذه، فيجزم بصحة ما جاءت به الرسل، فتتفق شهادة السمع والبصر والعقل والفطرة.

[ما بعث الله نبيًا إلا ومعه آية تدل على صدقه]

فهو سبحانه لكمال عدله ورحمته وإحسانه وحكمته ومحبته للعذر وإقامة الحجة – لم يبعث نبيًا إلا ومعه آية تدل على صدقه فيما أخبر به، قال تعالى: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**﴾ [الحديد: ٢٥]. وقال تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل: ٤٣]. وقال تعالى: ﴿**قُلْ قَدْ جَاءكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ**﴾ [آل عمران: ١٨٣]. وقال تعالى: ﴿**فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاؤُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ**﴾ [آل عمران: ١٨٤]. وقال تعالى: ﴿**اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ**﴾ [الشورى: ١٧]. حتى إن من أخفى آيات الرسل آيات هود، حتى قال له قومه: ﴿**يَاهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ**﴾ [هود: ٥٣]، ومع هذا فبينته من أوضح البينات لمن وفقه الله لتدبرها، وقد أشار إليها بقوله: ﴿**إِنِّي أُشْهِدُ اللهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * مِن دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لا تُنظِرُونِ * إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِن دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ [هود: ٥٤ - ٥٦]. فهذا من أعظم الآيات: أن رجلًا واحدًا يخاطب أمة عظيمة بهذا الخطاب، غير جزع ولا فزع ولا خوار، بل هو واثق بما قاله، جازم به، فأشهد الله أولًا على براءته من دينهم وما هم عليه، إشهاد واثق به معتمد عليه، معلم لقومه أنه وليه وناصره وغير مسلط لهم عليه. ثم أشهدهم إشهاد مجاهر لهم

الإلهام للخير، أو الوسوسة من الشيطان، واعلم أن العلم الإلهامي الملقى في القلوب لا يكفي عن العلم المنقول كما أن العلوم العقلية لا تكفي عن العلوم الشرعية.اهـ

بالمخالفة أنه بريء من دينهم وآلهتهم التي يوالون عليها ويعادون عليها ويبذلون دماءهم وأموالهم في نصرتهم لها، ثم أكد ذلك عليهم بالاستهانة بهم واحتقارهم وازدرائهم. ولو يجتمعون كلهم على كيده وشفاء غيظهم منه، ثم يعاجلونه ولا يمهلونه، ثم قرر دعوتهم أحسن تقرير، وبين أن ربه تعالى وربهم الذي نواصيهم بيده هو وليه ووكيله القائم بنصره وتأييده، وأنه على صراط مستقيم، فلا يخذل من توكل عليه وأقر به، ولا يشمت به أعداءه.

فأي آية وبرهان أحسن من آيات الأنبياء عليهم السلام وبراهينهم وأدلتهم؟ وهي شهادة من الله سبحانه لهم، بينها لعباده غاية البيان.

ومن أسمائه تعالى **"المؤمن"** وهو في أحد التفسيرين: المصدق الذي يصدق الصادقين بما يقيم لهم من شواهد صدقهم[1]، فإنه لا بد أن يري العباد من الآيات الأفقية والنفسية ما يبين لهم أن الوحي الذي بلَّغتْه رسله حق قال تعالى: ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ**﴾ [فصلت: ٥٣]، أي: القرآن، فإنه هو المتقدم في قوله: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ**﴾ [فصلت: ٥٢]. ثم قال: ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾ [فصلت: ٥٣].

فشهد سبحانه لرسوله بقوله إن ما جاء به حق، ووعد أن يري العباد من آياته الفعلية الخلقية ما يشهد بذلك أيضًا. ثم ذكر ما هو أعظم من ذلك كله وأجل، وهو شهادته سبحانه بأنه على كل شيء شهيد، فإن من أسمائه **"الشهيد"** الذي لا يغيب عنه شيء، ولا يعزب عنه، بل هو مطلع على كل شيء مشاهد له، عليم بتفاصيله.

وهذا استدلال بأسمائه وصفاته، والأول استدلال بقوله وكلماته، واستدلال بالآيات الأفقية والنفسية استدلال بأفعاله ومخلوقاته.

---

(١) **قال ابن الجوزي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "فأما "المؤمن"، ففيه ستة أقوال: **أحدها**: أنه الذي أَمِنَ الناسُ ظلمَهُ، وأَمِنَ مَنْ آمَنَ به عذابَهُ، قاله ابن عباس ومقاتل. **والثاني**: أنه المجير، قاله القرظي. **والثالث**: الذي يصدِّق المؤمنين إذا وحَّدوه، قاله ابن زيد. **والرابع**: أنه الذي وحّد نفسه، لقوله عزّ وجلّ: ﴿**شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**﴾، ذكره الزجاج. والخامس: أنه الذي يُصدِّق عباده وعده، قاله ابن قتيبة. والسادس: أنه يصدِّق ظنون عباده المؤمنين، ولا يُخيِّب آمالَهم.اهـ "زاد المسير" (٤/ ٢٦٤).

[الاستدلال بأسماء الله وصفاته و أفعاله على وحدانيته]

فإن قلت: كيف يستدل بأسمائه وصفاته[1]، فإن الاستدلال بذلك لا يعهد في الاصطلاح؟

فالجواب: أن الله تعالى قد أودع في الفطر التي لم تتنجس بالجحود والتعطيل، ولا بالتشبيه والتمثيل، أنه سبحانه الكامل في أسمائه وصفاته، وأنه الموصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسله، وما خفي عن الخلق من كماله أعظم وأعظم مما عرفوه منه.

ومن كماله المقدس شهادته على كل شيء واطلاعه عليه، بحيث لا يغيب عنه ذرة في السماوات ولا في الأرض باطنًا وظاهرا. ومن هذا شأنه كيف يليق بالعباد أن يشركوا به، وأن يعبدوا غيره ويجعلوا معه إلهًا آخر؟ وكيف يليق بكماله أن يقر من يكذب عليه أعظم الكذب، ويخبر عنه بخلاف ما الأمر عليه، ثم ينصره على ذلك ويؤيده ويعلي شأنه، ويجيب دعوته ويهلك عدوه، ويظهر على يديه من الآيات والبراهين ما يعجز عن مثله قوى البشر، وهو مع ذلك كاذب عليه مفتر؟! ومعلوم أن شهادته سبحانه على كل شيء وقدرته وحكمته وعزته وكماله المقدس يأبى ذلك. ومن جوز ذلك فهو من أبعد الناس عن معرفته.

والقرآن مملوء من هذه الطريق، وهي طريق الخواص، يستدلون بالله على أفعاله وما يليق به أن يفعله ولا يفعله، قال تعالى: ﴿**وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٧]. وسيأتي لذلك زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

ويستدل أيضًا بأسمائه وصفاته على وحدانيته وعلى بطلان الشرك، كما في قوله تعالى: ﴿**هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾ [الحشر: ٢٣]. وأضعاف ذلك في القرآن.

وهذه الطريق قليل سالكها، لا يهتدي إليها إلا الخواص. وطريقة الجمهور الاستدلال بالآيات المشاهدة؛ لأنها أسهل تناولا وأوسع. والله سبحانه يفضل بعض خلقه على بعض.

---

(١) أي: على وحدانية الله تعالى، أو على بعض المطالب الشرعية كما استدل المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ باسمه المؤمن على صدق الأنبياء والرسل.

فالقرآن العظيم قد اجتمع فيه ما لم يجتمع في غيره، فإنه الدليل والمدلول عليه[١]، والشاهد والمشهود له[٢]. قال تعالى لمن طلب آية تدل على صدق رسوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

[أكمل الناس توحيدا الأنبياء والمرسلون]

وإذا عرف أن توحيد الإلهية هو التوحيد الذي أرسلت به الرسل وأنزلت به الكتب، كما تقدمت إليه الإشارة - فلا يلتفت إلى قول من قسم التوحيد إلى ثلاثة أنواع[٣]، وجعل هذا النوع توحيد العامة[٤]، والنوع الثاني توحيد الخاصة[٥]، وهو الذي يثبت بالحقائق[٦]، والنوع الثالث توحيد قائم بالقدم[٧]،

---

(١) القرآن دليل؛ لكونه يدل على صدق رسالة ونبوة نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فهو الدليل الذي يستدل به المؤمن على صدق رسولنا، وهو أيضًا يدل الناس على الهدى والحق. ومعنى كون القرآن مدلولا عليه: أن الله تعالى دلَّ الكفار على القرآن حينما طلبوا آية تدل على صدقه، فالقرآن يعتبرا مدلولا عليه من قبل الله تعالى.

(٢) القرآن شاهدا؛ لأنه شاهد بصدق رسولنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وهو أيضًا المشهود له من قبل الله تعالى أنه أعظم آية تدل على صدق نبوة ورسالة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

(٣) الذي قسم التوحيد إلى هذه الأقسام المبتدعة هو: أبو إسماعيل الهروي في كتابه "منازل السائرين".

(٤) ومن العامة جميع الأنبياء والمرسلين الذين دعوا إلى توحيد الألوهية، وهؤلاء يسمونهم: أهل الشريعة وأهل الرسوم وأهل الأوراق، فلهم طاعات ولهم معاص، ويحرم عليهم الشرك، ويجب عليهم أن يوحدوا الله، ويخلصوا له العبادة، ويأتمروا بالأوامر وينتهون عن النواهي. وهذا التوحيد عندهم يصح بالشواهد وهي الأدلة والآيات والبراهين، وهذه الشواهد نوعان: ١): آيات متلوة. وهي الرسالة. ٢): آيات مرئية. وهي الصنائع. قال الإمام ابن القيم عن هذا التوحيد الذي يصح بالآيات والبراهين: وهذا مما يدل على كماله وشرفه أن قامت عليه الأدلة، ونادت عليه الشواهد، وأوضحته الآيات والبراهين، وما عداه فدعاوى مجردة، لا يقوم عليها دليل، ولا تصح بشاهد، فكل توحيد لا يصح بشاهد فليس بتوحيد، فلا يجوز أن يكون توحيد أكمل من التوحيد الذي يصح بالشواهد، والآيات، وتوحيد القرآن من أوله إلى آخره كذلك.اهـ انظر: "مدارج السالكين" (٣/ ٤٥٠).

(٥) وهم أهل الحقيقة، ويسمونهم أهل الباطن، وأهل الأذواق. وهؤلاء صارت المعاصي كلها في حقهم طاعات، وسقطت عنهم التكاليف، واكتفوا بالشهود والنظر إلى ربوبية الله ومشيئته، وشمول قيوميته، وانفراده بخلق الأشياء، وألغوا صفاتهم وأفعالهم وجعلوها صفات لله، فسقطت عنهم التكاليف، فصار جميع ما يصدر منهم طاعات.

(٦) وهي المكاشفات. والمكاشفة معناها عند الصوفية: الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية، والأمور الحقيقية وجودًا وشهودًا. انظر: "التعريفات" (ص١٨٤). والمراد بهذا التوحيد عندهم هو وحدة الشهود (أي: الفناء عن شهود ما سوى الله).

(٧) أي: إثبات وجود الله في القدم ولا وجود لما سواه، فهذا التوحيد وهو القائم بذات الله لنفسه هو الفناء =

وهو توحيد خاصة الخاصة[1].

فإن أكمل الناس توحيدا الأنبياء صلوات الله عليهم، والمرسلون منهم أكمل في ذلك، وأولو العزم من الرسل أكملهم توحيدا، وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، صلى الله وسلم عليهم أجمعين[2].

وأكملهم توحيدًا الخليلان: (محمد وإبراهيم)، صلوات الله عليهما وسلامه، فإنهما قاما من التوحيد بما لم يقم به غيرهما علما، ومعرفة، وحالا، ودعوة للخلق وجهادا، فلا توحيد أكمل من الذي قامت به الرسل، ودعوا إليه، وجاهدوا الأمم عليه. ولهذا أمر سبحانه نبيه أن يقتدي بهم فيه. كما قال تعالى - بعد ذكر مناظرة إبراهيم قومه في بطلان الشرك، وصحة التوحيد وذكر الأنبياء من ذريته-: ﴿**أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ**﴾ [الأنعام: ٩٠] فلا أكمل من توحيد من أمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن يقتدي بهم.

وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يعلم أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: «**أصبحنا على فطرة الإسلام، وكلمة الإخلاص، ودين نبينا محمد، وملة أبينا إبراهيم حنيفًا مسلمًا وما كان من المشركين**»[3].

عن وجود ما سوى الله. قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما صاحب المنازل - ومن سلك سبيله - فالتوحيد عندهم نوعان: أحدهما: غير موجود ولا ممكن. وهو: توحيد العبد ربه. فعندهم: ما وحد الواحد من واحد... إذ كل من وحده جاحد. والثاني: توحيد صحيح. وهو: توحيد الرب لنفسه، وكل من ينعته سواه فهو ملحد. انظر: "مدارج السالكين" (٣/ ٤١٧).

(١) وهم كبار أهل الحقيقة والباطن، وهؤلاء ليس عندهم طاعات ولا معاص أبدًا؛ لأن الوجود واحد، فالعبد هو الرب والرب هو العبد.

(٢) هذا على أحد الأقوال، وسيأتي الكلام عليه بإذن الله تعالى في موضعه (ص).

(٣) **ضعيف جدًا بهذا اللفظ:**

أخرجه بهذا اللفظ (لفظ الأمر) عبد الله بن أحمد في "زوائد المسند" (٢١١٤٤) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدثني أبي، عن أبيه، عن سلمة، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن أبي بن كعب، قال: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يعلمنا إذا أصبحنا: «**أصبحنا على فطرة الإسلام**». الحديث. وهذا إسناد ضعيف جدًا؛ فيه: إبراهيم بن إسماعيل ضعيف، وأبوه وجده متروكان. والثابت في لفظ الحديث من فعله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، كما أخرجه النسائي في "الكبرى" (٩/ ٥) وأحمد (١٥٣٦٠) وابن أبي شيبة (٢٧٠٧١) من طريقين عن سلمة بن كهيل، عن ذر، عن ابن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، قال: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إذا أصبح قال: أصبحنا على فطرة الإسلام، الحديث. وهذا إسناد صحيح، انظر: "الصحيحة" برقم (٢٩٨٩).

فملة إبراهيم: التوحيد، ودين محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: ما جاء به من عند الله قولًا وعملا واعتقادا. وكلمة الإخلاص: هي شهادة أن لا إله إلا الله. وفطرة الإسلام: هي ما فطر عليه عباده من محبته وعبادته وحده لا شريك له، والاستسلام له عبودية وذلا وانقيادا وإنابة.

فهذا هو توحيد خاصة الخاصة[1]، الذي من رغب عنه فهو من أسفه السفهاء. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ * إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠ - ١٣١].

[صاحب الحس السليم والعقل المُمَيِّز ليس بحاجة إلى طريقة أهل الكلام]

وكل من له حس سليم وعقل يميز به، لا يحتاج في الاستدلال إلى أوضاع أهل الكلام والجدل واصطلاحهم وطرقهم البتة، بل ربما يقع بسببها في شكوك وشبه يحصل له بها الحيرة والضلال والرِّيبة، فإن التوحيد إنما ينفع إذا سلم قلب صاحبه من ذلك، وهذا هو القلب السليم الذي لا يفلح إلا من أتى الله به.

ولا شك أن النوع الثاني والثالث من التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد الخاصة وخاصة الخاصة، ينتهي إلى الفناء[2] الذي يُشمِّر إليه غالب الصوفية، وهو دَرْبٌ خطِر، يفضي إلى الاتحاد[3].

---

(١) الأولى ترك هذا التعبير المعهود عن الصوفية، فلو قال: [توحيد الأنبياء] لكان أصوب.

(٢) الفناء من عبارات الصوفية، وقد ضلت به وخرجت من طور العبودية إلى الضلال والاستكبار، وينقسم عندهم الفناء إلى ثلاثة أنواع:

١) **فناء القلب عن إرادة ما سوى الله.** بمعنى أنه يفنى بفعل ما أمر الله به عما لم يأمر الله بفعله أي: أنه لا يريد بعبادته غير الله. وهذا في الحقيقة قد جاء الشرع به وهو الإخلاص لله وحده في العبادات. فلا حاجة إلى كلمة [الفناء] التي ابتدعها أهل التصوف، وفسروا قول الله: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ بهذا الفناء، أي: السليم عن إرادة ما سوى الله.

٢) **فناء القلب عن شهود ما سوى الله.** وهذا هو الفناء الصوفي الذي عناه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ ومقصودهم به أن يغيب ذهنه عن مشاهدة ما سوى الله، فيصل إلى درجة لا يشعر فيها بشيء ولا يحس بما سوى الله، لأن قلبه مع معبوده، كما أن الإنسان يعيش في النهار وهو يعتقد بوجود النجوم لكنه لا يراها لقوة شعاع الشمس، فهكذا الفناء عن مشاهدة ما سوى الله، لا يرون الكون لقوة شعاع نور الله في قلبه، ويسمونه: سكرًا واصطلامًا.

٣) **الفناء عن وجود ما سوى الله.** وهذا أشد وأخطر وهو فناء الاتحادية الزنادقة. وحقيقته: أن يشهد أن لا موجود إلا الله، وأن وجود الخالق هو وجود المخلوق، فلا فرق بين العبد والرب. وهذه عقيدة وحدة الوجود، وهذا قول الغلاة منهم وهم الاتحاديون والحلوليون. انظر: "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٣٣٧)، و"مدارج السالكين" (١/ ١٧٤).

(٣) وذلك أن صاحب هذا المقام قد يستغرق في غيبوبته حتى يسقط عنه التمييز، فلا يميز بين خالق =

انظر إلى ما أنشد شيخ الإسلام[1] أبو إسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى حيث يقول:

مَـــا وَحَّـــدَ الوَاحِـــدَ مِـــنْ وَاحِـــدٍ ❁ إِذْ كُـــلّ مَـــنْ وَحَّـــدَهُ جَاحِـــدُ[2]

تَوْحِيـــدُ مَـــنْ يَنْطِـــقُ عَـــنْ نَعْتِـــهِ ❁ عَارِيَّـــةٌ أَبْطَلَهَـــا الْوَاحِـــدُ[3]

تَوْحِيـــدُهُ إِيَّـــاهُ تَوْحِيـــدُهُ ❁ وَنَعْـــتُ مَـــنْ يَنْعَتُـــهُ لَاحِـــدُ[4]

ومخلوق، وحتى يظن أنه اتحد وامتزج بربه، بل أعظم من هذا أنه يظن أنه هو الله. كما حكي عن أبي يزيد البسطامي أنه قال: سبحاني، وما في الجبة إلا الله، ويُذكر: أنرجلًا ألقى نفسه في اليم فألقى مُحبَّه نفسه خلفه، فقال: أنا وقعتُ، فما أوقعكَ خلفي؟ قال: غبت بك عني فظننت أنك أني. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأكابر الأولياء كأبي بكر وعمر والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار: لم يقعوا في هذا الفناء فضلًا عمن هو فوقهم من الأنبياء وإنما وقع شيء من هذا بعد الصحابة. وكذلك كل ما كان من هذا النمط مما فيه غيبة العقل والتمييز لما يَرِد على القلب من أحوال الإيمان؛ فإن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كانوا أكمل وأقوى وأثبت في الأحوال الإيمانية من أن تغيب عقولهم. أو يحصل لهم غشي أو صعق أو سكر أو فناء أو وَلَهٌ أو جنون. وإنما كان مبادئ هذه الأمور في التابعين من عباد البصرة، فإنه كان فيهم من يغشى عليه إذا سمع القرآن. ومنهم من يموت: كأبي جهير الضرير. وزرارة بن أوفى قاضي البصرة.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٢٢٠).

(١) لا ينبغي أن يلقب بهذا اللقب؛ لما عليه من الانتقادات الكبيرة.

(٢) أي: ما وحد الله عز وجل أحد سواه؛ لأن التوحيد الحقيقي هو الذي يتضمن شهود ذات الواحد وانفراده، بخلاف العبد إذا وحد الله، فيكون توحيده تثنية ظاهرة، حيث يشاهد نفسه ويشاهد ربه، وهذا شرك عندهم، فالتوحيد الحقيقي هو الذي يتضمن شهود ذات الواحد وانفراده، وذلك حينما يكون الرب هو الذي يوحد نفسه بنفسه، فهو الموحِّد وهو الموحَّد، فقوله: (ما وحَّدَ الواحدَ من واحد) (من) زائدة، أي: ما وحَّد الواحدَ أحد من الخلق. وكل من وحدَّه فهو جاحد لحقيقة توحيده، فمن وحّده من الخلق فلا بد أن يصفه، وذلك يتضمن جحد حقه الذي هو عدم انحصاره تحت الأوصاف، فمن وصفه فقد جحد إطلاقه عن قيود الصفات، والله عندهم لا ينحصر، فهو في الحقيقة جاحد، وقد تقدم أن التوحيد عندهم قسمان: ١): ممكن موجود. ٢): غير ممكن. قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا أحسن ما يحمل عليه كلامه، وقد فسره أهل الوحدة بصريح كلامهم في مذهبهم.اهـ انظر: "مدارج السالكين" (١/ ١٦٧).

(٣) أي: كل من ينطق من البشر بنعت الله فنطقه ونعته عارية استعارها من الله، وهي مردودة على صاحبها كما تسترد العواري، وهذه العارية تُردُّ إلى مالكها الحق وهو الله! فهذا التوحيد عارية أعارك الله إياها، وقوله: (أبطلها الواحد) أي: وحدة الله المطلقة من جميع الوجوه تبطل هذه العارية وتردها إلى مالكها الحق وهو الله، فيسقط المخلوق.

(٤) أي: توحيده الحقيقي هو توحيد نفسه لنفسه، هذا هو التوحيد، فتوحيده إياه توحيد حقيقي، وهو توحيده لنفسه بنفسه، فلا تثنية، ولا تعدد، فهو الموحِّد وهو الموحَّد، ولا رسم ولا شرح ولا مكون ولا مخلوق. وقوله: (**ونعت من ينعته لاحد**) يعني: كل من ينعت الله فهو ملحد؛ لأنه أسند إلى ما لا يقوم به إسناده، ووصفه بما لا يليق به وصفه؛ فإن عين الأولية في الله تأبى نطق الحدث، فالله هو الأول، فعين =

وإن كان قائله رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يرد به الاتحاد[1]، لكن ذكر لفظًا مجملًا محتملًا جذبه به الاتحادي إليه، وأقسم بالله جهد أيمانه إنه معه، ولو سلك الألفاظ الشرعية التي لا إجمال فيها كان أحق، مع أن المعنى الذي حام حوله لو كان مطلوبا منا لنبه الشارع[2] عليه ودعا الناس إليه وبينه، فإن على الرسول البلاغ المبين، فأين قال الرسول: هذا توحيد العامة، وهذا توحيد الخاصة، وهذا توحيد خاصة الخاصة؟ أو ما يقرب من هذا المعنى؟ أو أشار إليه.

هذه النقول والعقول حاضرة.

الأولية تأبى أن ينطق كل مخلوق بما ينطق، فإذا نطق يكون ملحدًا. ومحض التوحيد عند هؤلاء الملاحدة يأبى أن يكون للسوى أثر البتة، أي: ما سوى الله، فمحض التوحيد يأبى أن يكون للسوى أثر، فمحض التوحيد عند هؤلاء الملاحدة هو القول بوحدة الوجود. انظر: "مدارج السالكين" (١/ ١٦٧)، و"دروس في العقيدة" للراجحي (٦/ ١٠).

(١) هكذا دافع عنه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تبعا لابن القيم والذهبي وابن رجب **رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ** فحملوا هذه الأبيات على الفناء الصوفي وهو الفناء عن شهود ما سوى الله، قالوا: وإن كان ظاهر الأبيات الحلول والاتحاد إلا أننا إذا نظرنا إلى كتب أبي إسماعيل الهروي الأنصاري التي يقرر فيها مذهب السلف في الصفات كـ "كتاب الأربعين في دلائل التوحيد" و"الفاروق في الصفات" و"ذم الكلام وأهله"، علمنا أن مراده ذلك، إحسانا واعتذارا له. بينما ذهب بعض العلماء كشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن مراد أبي إسماعيل الهروي بهذه الأبيات فناء الاتحادية كما سبق شرح ذلك، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وزعم طائفة من الاتحادية أنه لا يوحِّد أحدٌ الله وأنشدوا:

ما وحد الواحد من واحد ❁ إذ كل من وحده جاحد

وهؤلاء حقيقة قولهم من جنس قول النصارى في المسيح يدَّعون أن حقيقة التوحيد أن يكون الموحِّد هو الموحَّد؛ فيكون الحق هو الناطق على لسان العبد والله الموحد لنفسه لا العبد. وهذا في زعمهم هو السر الذي كان الحلاج يعتقده وهو بزعمهم قول خواص العارفين؛ لكن لا يصرحون به.اهـ وقال: وإن قالوا بحلوله بذاته في قلوب العارفين؛ كان ذلك قولا بالحلول الخاص. وقد وقع طائفة من الصوفية – حتى صاحب "منازل السائرين" في توحيده المذكور في آخر المنازل – في مثل هذا الحلول.اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (١٤/ ١٨٥)، و(٥/ ١٢٥)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٢٤٩)، و"ذيل طبقات الحنابلة" (١/ ١١٥).

(٢) الشارع يطلق على الله من باب الإخبار كما قال تعالى: ﴿**شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ**﴾، وليس [الشارع] من الأسماء الثابتة لله تعالى؛ لأن أسماءه توقيفية ولا يوجد دليل على هذا الاسم، ولأن مسماه ينقسم إلى مدح وذم فالشارع في اللغة هو: العالم الرباني العامل المعلم. فقد يشرع خيرًا وقد يشرع شرًا، وأسماء الله كلها حسنى لا نقص فيها بوجه من الوجوه. انظر: "معجم المناهي اللفظية" ص ٤٩٢، و"صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة" ص ١٠١.

فهذا كلام الله المنزل على رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وهذه سنة الرسول، وهذا كلام خير القرون بعد الرسول، وسادات العارفين من الأئمة، هل جاء ذكر الفناء فيها، وهذا التقسيم عن أحد منهم؟ وإنما حصل هذا من زيادة الغلو في الدين، المشبه لغلو الخوارج، بل لغلو النصارى في دينهم. وقد ذم الله تعالى الغلو في الدين ونهى عنه، فقال تعالى: ﴿**يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ**﴾ [النساء: ١٧١]. ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ**﴾ [المائدة: ٧٧]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا تُشدِّدوا فيشدد الله عليكم، فإن من كان قبلكم شدَّدوا فشدَّد الله عليهم، فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات، رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم**» رواه أبو داود[(١)].

(١) **حسن لغيره:**

أخرجه أبو داود (٤٩٠٤) وأبو يعلى (٣٦٩٤) من طريقين عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء، أن سهل بن أبي أمامة، حدثه، أنه دخل هو وأبوه على أنس بن مالك. فذكره. وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات غير سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء فهو مجهول الحال.

وله شاهد عن سهل بن حنيف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٩٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٦٦)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٧٣) وفي "الأوسط" (٣٠٧٨)، والبيهقي في "الشعب" (٣٦٠١) من طريق عبد الله بن صالح أبو صالح، حدثني أبو شريح، أنه سمع سهل بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه، عن جده أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**لَا تُشَدِّدُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِتَشْدِيدِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بَقَايَاهُمْ فِي الصَّوَامِعِ وَالدِّيَارَاتِ**». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عبد الله بن صالح كاتب الليث. فالحديث حسن بمجموع الطريقين، وهو في "الصحيحة" للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ (٣١٢٤).

قوله: (وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ).

ش: اتفق أهل السنة على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله[(١)]. ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظًا مجملًا[(٢)] يراد به المعنى الصحيح،

(١) **التمثيل هو**: اعتقاد أن صفات الله تعالى مثل صفات المخلوقين. انظر: "شرح "العقيدة الواسطية" للهراس ص٦٩. وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل. أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾، وقوله: ﴿**أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ**﴾، وقوله: ﴿**هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا**﴾، وقوله: ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾. فالتمثيل جناية على النصوص، وتعطيل لها عن المراد بها، وهو مخالف لما فهمه السلف منها، فيكون باطلًا. قال نعيم بن حماد الخزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من شبه الله بخلقه فقد كفر وَمن أنكر مَا وصف بِهِ نَفسه فقد كفر وَلَيْسَ مَا وصف الله بِهِ نَفسه وَلَا رَسُوله تَشْبِيها. أخرجه الذهبي في العلو (٤٦٤) بسنده صحيح. وأما العقل فمن وجوه: **الأول**: أنه قد علم بالضرورة أن بين الخالق والمخلوق تباينا في الذات، وهذا يستلزم أن يكون بينهما تباين في الصفات؛ فإن القول في الصفات كالقول في الذات، ومن فرق بينهما فقد تناقض. فصفة كل موصوف تليق به، كما هو ظاهر في صفات المخلوقات المتباينة في الذوات، فقوة البعير مثلًا غير قوة الذرّة، فإذا ظهر التباين بين المخلوقات مع اشتراكها في الإمكان والحدوث فظهور التباين بينها وبين الخالق أجلى وأقوى. **الثاني**: أن يقال: كيف يكون الرب الخالق الكامل من جميع الوجوه مماثلا في صفاته للمخلوق المربوب الناقص المفتقر إلى من يُكَمِّله؟، وهل اعتقاد ذلك إلا تنقص لحق الخالق، فإن تمثيل الكامل بالناقص يجعله ناقصا. **الثالث**: أننا نشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية، فنشاهد أن للإنسان يدًا ليست كيد الفيل، وله قوة ليست كقوة الجمل، مع الاتفاق في الاسم. فهذه يد وهذه يد، وهذه قوة وهذه قوة. وبينهما تباين في الكيفية والوصف، فعلم بذلك أن الاتفاق في الاسم لا يلزم منه الاتفاق في الحقيقة. وسيذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض الردود العقلية إضافة إلى هذه الأوجه. انظر: "منهاج السنة" (٢/ ١١٠-١١٨)، و"شرح القواعد المثلى" ص٨٥.

(٢) أي: إذا قلت: (الله تعالى لا يشبه خلقه) هذا النفي قد صار يحتمل معنيين: **أحدهما**: إثبات الصفات لله تعالى مع نفي المماثلة. وهذا هو الاعتقاد الحق. **ثانيهما**: نفي الصفات عن الله كما فهم ذلك أهل البدع؛ لاعتقادهم أن إثبات الصفات لله تشبيه له بخلقه، وذلك أن الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في المسميات، فيكون من أثبت الصفات مشبِّهًا. وهذا الاحتمال باطل. ولهذا فإن الواجب نفيه عن الله تعالى هو التمثيل لا التشبيه؛ لأمور وهي:

١) أن القرآن عبَّر بالتمثيل دون التشبيه فقال تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١]، ﴿**فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا**﴾ [البقرة: ٢٢]. وما أشبه ذلك، وكل ما عبر به القرآن، فهو أولى من غيره.

٢) أن نفي التشبيه يوهم معنى فاسد عند أهل البدع وهو نفي الصفات. ولهذا يسمون أهل السنة: مشبهة، فلهذا كان العدول عنه أولى.

٣) أن لفظ التشبيه قد صار لفظًا مجملًا يراد به الحق، ويراد به الباطل، كما ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤) أن هناك فرق بين التمثيل والتشبيه، فالتمثيل يقتضي المساواة من كل وجه. وأما التشبيه فيقتضي المساواة من بعض الوجوه. =

وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل، من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، رد على الممثلة المشبهة ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرِ﴾ [الشورى: ١١]، رد على النفاة المعطلة، فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق، فهو المشبه المبطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق، فهو نظير النصارى في كفرهم[١].

ويراد به[٢] أنه لا يثبت لله شيء من الصفات، فلا يقال: له قدرة، ولا علم، ولا حياة؛ لأن العبد موصوف بهذه الصفات! ولازم هذا القول أنه لا يقال له: حي، عليم، قدير؛ لأن العبد يسمى بهذه الأسماء، وكذلك كلامه وسمعه وبصره وإرادته وغير ذلك. وهم[٣] يوافقون أهل السنة على أنه موجود، عليم قدير، حي. والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قدير، ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه، وهذا مما دل عليه الكتاب والسنة وصريح العقل، ولا يخالف فيه عاقل، فإن الله سمى نفسه بأسماء، وسمى بعض عباده بها، وكذلك سمى صفاته بأسماء، وسمى ببعضها صفات خلقه، وليس المُسمَّى كالمُسمَّي[٤]، فسمى نفسه: حيًا، عليمًا، قديرًا، رؤوفا، رحيمًا، عزيزًا، حكيمًا، سميعًا، بصيرًا، ملكًا، مؤمنًا، جبارا، متكبرا. وقد سمى بعض عباده بهذه الأسماء فقال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿وَبَشَّرُوهُ

---

٥) أن نفي التشبيه على الإطلاق غير صحيح، لأن ما من شيئين من الأعيان أو من الصفات إلا وبينهما اشتراك ولو من بعض الوجوه، والاشتراك نوع تشابه، فلو نفيت التشبيه مطلقًا، لكنت نفيت كل ما يشترك فيه الخالق والمخلوق في شيء ما. مثلًا: الوجود، يشترك في أصله الخالق والمخلوق، هذا نوع اشتراك ونوع تشابه، لكن فرق بين الوجودين، وجود الخالق واجب ووجود المخلوق ممكن. وكذلك السمع، فيه اشتراك، الإنسان له سمع، والخالق له سمع، لكن بينهما فرق. انظر: "مجموع الفتاوى" (٣/ ٦٩) و(٦/ ١١٣)، و"شرح القواعد المثلى" ص٦٦، و"شرح العقيدة الواسطية" (١/ ١١١).

(١) أي: أن التمثيل نوعان: ١): تمثيل الخالق بالمخلوق، **وضابطه**: وصف الخالق بخصائص المخلوق، كما فعلت المشبهة الذين يقولون: لله وجه كوجه المخلوق، ويد كيد المخلوق، وسمع كسمع المخلوق، ونحو ذلك من التشبيه الباطل -تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا-. وقد قيل: إن أول من عرف بهذا النوع هو هشام بن الحكم الرافضي، وأما تشبيه ذات الله بذات المخلوق فلا يعلم أن أحدا قاله. ٢): تمثيل المخلوق بالخالق، **وضابطه**: وصف المخلوق بخصائص الخالق، كما شبهت النصارى المسيح ابن مريم بالله تعالى، وكما شبهت اليهود عزيرًا بالله -تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا-. انظر: "منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة" ص ٢٩٩، و"مجموع الفتاوى" (١٠/ ٥٥).

(٢) أي: التشبيه.

(٣) أي: الأشاعرة.

(٤) أي: ليس المُسمَّى بهذا الاسم وهو الله، كالمُسمَّى بهذا الاسم وهو المخلوق.

﴿بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨]. ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١]، ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]. ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]. ﴿قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]. ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]. ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السجدة: ١٨]. ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]. ومعلوم أنه لا يماثل الحي الحي، ولا العليم العليم، ولا العزيز العزيز، وكذلك سائر الأسماء.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]. ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١]. ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]. ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥].

وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «**إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال: عاجل أمري وآجله - فاقدره لي، ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال: عاجل أمري وآجله - فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم رضني به. قال: ويسمي حاجته**»، رواه البخاري[(١)].

وفي حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي رواه النسائي وغيره، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «**اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق، أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي، اللهم إني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا، وأسألك القصد في الغنى والفقر، وأسألك نعيمًا لا ينفد، وقرة عين لا تنقطع، وأسألك الرضا بعد القضاء، وأسألك برد العيش بعد الموت، وأسألك لذة النظر إلى وجهك الكريم، والشوق إلى لقائك، في غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة، اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين**»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (١١٦٢).

(٢) **صحيح:**
أخرجه النسائي (١٣٠٥)، وابن حبان (١٩٧١) والبزار (١٣٩٣) والحاكم (١٩٢٣) من طريق حماد بن زيد، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، قال: كنا جلوسا في المسجد، فدخل عمار بن ياسر فذكره. وهذا =

[إثبات الصفات لله لا يستلزم التمثيل والتجسيم]

فقد سمى الله ورسوله صفات الله علما وقدرة وقوة. وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ [الروم: ٥٤]. ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ [يوسف: ٦٨]. ومعلوم أنه ليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة، ونظائر هذا كثيرة. وهذا لازم لجميع العقلاء. فإن من نفى صفة من صفاته التي وصف الله بها نفسه، كالرضا والغضب، والحب والبغض، ونحو ذلك، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم! قيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر، مع أن ما تثبته له ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما نفيته وأثبته الله ورسوله مثل قولك فيما أثبته، إذ لا فرق بينهما[(١)].

فإن قال: أنا لا أثبت شيئًا من الصفات[(٢)]! **قيل له**: فأنت تثبت له الأسماء الحسنى، مثل: حي، عليم، قدير. والعبد يسمى بهذه الأسماء، وليس ما يثبت للرب من هذه الأسماء مماثلا لما يثبت للعبد، فقل في صفاته نظير قولك في مسمى أسمائه[(٣)].

فإن قال: وأنا لا أثبت له الأسماء الحسنى[(٤)]، **بل أقول**: هي مجاز، وهي أسماء لبعض مبتدعاته، كقول غلاة الباطنية والمتفلسفة! قيل له: فلا بد أن تعتقد أنه موجود وحق قائم بنفسه، والجسم موجود قائم بنفسه، وليس هو مماثلا له[(٥)].

فإن قال: أنا لا أثبت شيئًا، بل أنكر وجود الواجب.

قيل له: معلوم بصريح العقل أن الموجود إما واجب بنفسه، وإما غير واجب بنفسه، وإما قديم أزلي، وإما حادث كائن بعد أن لم يكن، وإما مخلوق مفتقر إلى خالق، وإما غير مخلوق ولا مفتقر إلى خالق، وإما فقير إلى ما سواه، وإما غني عما سواه، وغير الواجب

إسناد صحيح، فحماد بن زيد ممن سمع من عطاء بن السائب قبل اختلاطه.

(١) هذا رد على الأشاعرة الذين يثبتون سبع صفات دون غيرها، ويقولون: هذه الصفات السبع لا تماثل صفات الخلوقين، فرد عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره بالقاعدة المعروفة: [أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر].

(٢) كالمعتزلة.

(٣) فالمعتزلة يرد عليهم بالقاعدة التي ذكرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره بـ[أن القول في الصفات كالقول في الأسماء].

(٤) كالجهمية.

(٥) فالجهمية وغيرهم يرد عليهم بالقاعدة التي ذكرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره بـ[أن القول في الصفات كالقول في الذات].

بنفسه لا يكون إلا بالواجب بنفسه، والحادث لا يكون إلا بقديم، والمخلوق لا يكون إلا بخالق، والفقير لا يكون إلا بغني عنه، فقد لزم على تقدير النقيضين وجود موجود واجب بنفسه قديم أزلي خالق غني عما سواه، وما سواه بخلاف ذلك.

[انتفاء التماثل بين الخالق والمخلوق]

وقد علم بالحس والضرورة وجود موجود حادث كائن بعد أن لم يكن، والحادث لا يكون واجبا بنفسه، ولا قديمًا أزليًا، ولا خالقًا لما سواه، ولا غنيًا عما سواه، فثبت بالضرورة وجود موجودين: أحدهما واجب، والآخر ممكن، أحدهما قديم، والآخر حادث، أحدهما غني، والآخر فقير، أحدهما خالق، والآخر مخلوق. وهما متفقان في كون كل منهما شيئًا موجودًا ثابتًا. ومن المعلوم أيضًا أن أحدهما ليس مماثلا للآخر في حقيقته، إذ لو كان كذلك لتماثلا فيما يجب[1] ويجوز[2] ويمتنع[3]، وأحدهما يجب قدمه وهو بنفسه، والآخر لا يجب قدمه ولا هو موجود بنفسه، وأحدهما خالق والآخر ليس بخالق، وأحدهما غني عما سواه، والآخر فقير.

فلو تماثلا للزم أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب القدم، موجودًا بنفسه غير موجود بنفسه، خالقًا ليس بخالق، غنيا غير غني، فيلزم اجتماع الضدين على تقدير تماثلهما. فعلم أن تماثلهما منتف بصريح العقل، كما هو منتف بنصوص الشرع.

فعلم بهذه الأدلة اتفاقهما من وجه، واختلافهما من وجه. فمن نفى ما اتفقا فيه كان معطلا قائلًا بالباطل، ومن جعلهما متماثلين كان مشبهًا قائلًا بالباطل، والله أعلم. وذلك لأنهما وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه، فالله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والعبد لا يشركه في شيء من ذلك، والعبد أيضًا مختص بوجوده وعلمه، وقدرته، والله تعالى منزه عن مشاركة العبد في خصائصه.

(١) وهي صفات الكمال المطلق الملازمة لذاته سبحانه مثل: العلم والقدرة.

(٢) وهي الصفات التي تكون لها سبب تكمل عند وجود سببه كالصفات الفعلية مثل: الضحك والغضب والرضى ونحوها.

(٣) وهي صفات النقص المحض المنفية عن الله تعالى مثل: الموت والجهل والعمى والصمم.

[المطلق الكلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان]

وإذا اتفقا في مسمى الوجود والعلم والقدرة، فهذا المشترك مطلق كلي[(١)] يوجد في الأذهان لا في الأعيان[(٢)]، والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه[(٣)].

وهذا موضع اضطرب فيه كثير من النظار، حيث توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد.

وطائفة ظنت أن لفظ «الوجود» يقال بالاشتراك اللفظي[(٤)]، وكابروا عقولهم، فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم، كما يقال: الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وقديم

---

(١) وهو ما وضع لأكثر من شيء واحد.

(٢) الأعيان جمع عين وهي التي تقبل الوزن. أو يقال: الحاضر من كل شيء مادي.

(٣) فالاتفاق في الأسماء لا يلزم منه الاتفاق في المسميات، فعندما نقول: الوجود والعلم والقدرة وغيرها من الصفات، هذه إنما هي مجرد معاني كلية ذهنية غير حسية ولا خارجية، فمثلًا كلمة [موجود] تطلق على الله وتطلق على المخلوق، ومع هذا فليس وجود أحدهما كالآخر، بل لكل واحد منهما وجود يخصه؛ لأنه لا يلزم من اتفاق الأسماء اتفاق المسميات، هذا هو الاشتراك الكلي الذي يوجد في الأذهان، وأما في الواقع والأعيان فلا يكون الأمر إلا مقيدًا مختصًا بما يضاف إليه كل منهما، فإذا أضفنا الوجود إلى الله فقلنا: [وجود الله]، فليس هناك اشتراك؛ فلا يشارِك في هذا وجود المخلوق؛ لأن هذا الوجود لم يصبح معنى كليا، بل صار خاصا بمن أضيف إليه، وهكذا أيضًا لو أضفت الوجود إلى المخلوق فقلت: [وجود محمد]، فلا يشارك فيه وجود الله؛ لأن الموجود في الأعيان والخارج مختص بما يضاف إليه لا اشتراك فيه. انظر: "التدمرية" ص٦٩، و"تقريب التدمرية" ص٥٥.

(٤) أشار المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى مسألة وهي: الأسماء التي يسمى بها الخالق والمخلوق هل هي من قبيل المشترك اللفظي أو هي من قبيل المتواطئ؟ وقبل ذكر الخلاف لا بد من معرفة معنى الفرق بين اللفظ المشترك واللفظ المتواطئ، **فاللفظ المشترك** هو اللفظ الواحد الذي يطلق على موجودات مختلفة بالحد والحقيقة إطلاقا متساويا. كلفظة [العين] فإنه من المشترك اللفظي؛ لأنها كلمة واحدة تقال لعين الماء الجارية، وتقال للذهب، وتقال للشمس، وتقال للعين الباصرة، فهذه أربعة أشياء تسمى عينًا، فهل بينها معنى جامع مشترك أم أن كل واحد منها مستقل عن الآخر؟ الجواب: كل واحد مستقل عن الآخر، فالشمس لا ترتبط مع العين الجارية بمعنى من المعاني، ولا مع العين الباصرة بمعنى من المعاني، فالاشتراك هنا لفظي فقط لا معنوي، ومثل ذلك أيضًا: لفظة [المشتري] تطلق على المبتاع وعلى الكوكب، ولفظة [سهيل] تطلق على الرجل وعلى الكوكب، فالاشتراك اللفظي تتفق فيه الألفاظ في اللفظ فقط وتختلف في المعنى. **وأما التواطؤ اللفظي** فهو اللفظ الواحد الذي يدل على أعيان متعددة لكنها بمعنى واحد. كلفظة [الإنسان] فهي كلمة واحد تطلق على زيد وتطلق على عمرو وعلى محمد، فالأعيان مختلفة لكن بينها جامع مشترك فبينهم ارتباط في المعنى وهو الإنسانية، وهكذا دلالة الحيوان على الفرس والطير؛ لأنها مشتركة في معنى واحد وهو الحيوانية. فالتواطؤ اللفظي يتفق فيه اللفظ في المعنى واللفظ معا وإن اختلفت الأعيان. فنعود الآن إلى مسألتنا: **الأسماء التي يسمى بها الخالق والمخلوق هل هي من قبيل المشترك اللفظي أو هي من قبيل المتواطئ؟** =

وحادث. ومورد التقسيم[1] مشترك بين الأقسام[2]، واللفظ المشترك كلفظ «المشتري» الواقع على المبتاع والكوكب، لا ينقسم معناه، ولكن يقال: لفظ " المشتري " يقال على كذا وعلى كذا، وأمثال هذه المقالات التي قد بسط الكلام عليها في موضعه[3].

وأصل الخطأ والغلط: توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتًا في هذا المعين وهذا المعين[4]، وليس كذلك، فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقًا كليا، بل لا يوجد إلا معينًا مختصًا، وهذه الأسماء إذا سمي الله بها كان مسماها معينًا مختصًا به، فإذا سمي بها العبد كان مسماها مختصًا به. فوجود الله وحياته لا

---

١) **القول الأول**: أنها من قبيل المشترك اللفظي، فكلمة [الوجود] تطلق على الله وعلى المخلوق، لكن لا يوجد أي ارتباط بين الإطلاقين حتى في المعنى العام الكلي، وهكذا لفظة [العلم] و[القدرة] ونحوها كلها من باب الاشتراك اللفظي، الذي لا يتفق في أصل المعنى أبدًا؛ قالوا: لأنها لو دلت على معنى عام مشترك بين الخالق والمخلوق للزم من ذلك التشبيه.

٢) **القول الثاني**: أنها من قبيل التواطؤ اللفظي، فكلمة [الوجود] يشترك فيه الخالق والمخلوق في اللفظ والمعنى، إلا أن هذا المعنى كلي عام يُقدَّر في الذهن فقط، وأما في الخارج فبحسب ما يضاف إليه، فوجود الخالق خاص به ليس كوجود المخلوق، وهكذا لفظة [العلم] و[القدرة] ونحوها كلها من باب اللفظ المتواطئ، أي: متفقة في أصل المعنى مختلفة في حقيقته وكيفيته بحسب ما تضاف إليه، فتتميَّز دلالتها بحسب الإضافة. وهذا القول الثاني هو الحق الذي لا شك فيه وهو اختيار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لأن القول بالاشتراك اللفظي مكابرة للمعقول كما سيأتي بيانه من كلام الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: "مجموع الفتاوى" (٥/ ٣٣٠)، و"التدمرية" ص ١٢٥، و"الفتوى الحموية" (ص ٥٢٤).

(١) وهي لفظة [الموجود] في هذا المثال.

(٢) وهي الواجب أو الممكن، القديم أو الحادث، فهذه الأسماء [الموجود] و[العلم] و[القدرة] ونحوها لما كانت تقبل التقسيم والتنويع دل على أنها من قبيل التواطؤ اللفظي؛ إذ هو الذي يقبل التقسيم.

(٣) **فالحاصل**: أن الألفاظ المقول فيها بالاشتراك اللفظي لا تقبل التقسيم، بخلاف الألفاظ التي هي من المتواطئ اللفظي فهي قابلة للتقسيم، ونحن إذا نظرنا إلى هذه الأسماء كلفظة [الموجود] مثلا وجدناه مما يقبل التقسيم، فهو ينقسم إلى واجب الوجود وممكن الوجود، وينقسم إلى موجود قديم وحادث، فعلى هذا فهي من قبيل المتواطئ اللفظي؛ لأنه هو الذي يقبل التقسيم، بخلاف الاشتراك اللفظي فإنه لا يقبل التقسيم ألا ترى أن كلمة [المشتري] وغيرها غير قابلة للتقسيم، وإنما يقال فيه: لفظ «المشتري» مثلا يطلق على هذا ويطلق أيضًا على هذا.

(٤) أي: أنهم توهموا أن إثبات المعنى الكلي العام هو أمر متشخصا في الخارج، فيلزم من إثباته التشبيه، وهذا خطأ؛ فإن المعنى العام ليس هو أمرا متشخصا في الخارج، بل ما هو إلا معنى ذهنيا، فمثلا الإنسانية التي يشترك فيها [زيد] و[عمرو] ليس لها وجود في الخارج، فليس ثمَّ إنسانية، وإنما أفرادها هم الموجود في الخارج

يشاركه فيها غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق؟ ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك[١]، فالمشار إليه واحد لكن بوجهين مختلفين[٢].

وبهذا ومثله يتبين لك أن المشبهة أخذوا هذا المعنى[٣] وزادوا فيه على الحق فضلوا[٤]، وأن المعطلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه. وزادوا فيه على الحق حتى ضلوا[٥]. وأن كتاب الله دل على الحق المحض الذي تعقله العقول السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف فيه.

فالنفاة أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه، ولكن أساؤوا في نفي المعاني الثابتة لله تعالى في نفس الأمر.

والمشبهة أحسنوا في إثبات الصفات، ولكن أساؤوا بزيادة التشبيه.

[توقف فهم المعاني المعبر عنها باللفظ على معرفة عينها]

واعلم أن المخاطب لا يفهم المعاني المعبَّر عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها أو ما يناسب عينها[٦]، ويكون بينها قدر مشترك ومشابهة في أصل المعنى، وإلا فلا يمكن تفهيم المخاطبين بدون هذا قط، حتى في أول تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الألفاظ المفردة، مثل تربية الصبي

---

(١) أي: زيد الذي رأيناه قبل هو هذا الحاضر المشاهد أمامنا.

(٢) أي: فكذلك الوجود الكلي وإن كان واحدًا لكن له اعتبارات: وجود الخالق، ووجود المخلوق، ولكل واحد وجود يخصه لا يشترك معه فيه غيره.

(٣) وهو الاشتراك الكلي العام.

(٤) أي: زادوا على هذا الاشتراك الكلي أن اعتقدوا أنه يقتضي التمثيل في الصفات؛ لأن الاتفاق عندهم في الأسماء والمعنى الكلي يقتضي الاتفاق في المسميات.

(٥) زادوا على نفي مماثلة الخالق للمخلوق بأن نفوا صفات الله فرارًا من التمثيل كما زعموا.

(٦) أي: أنه لا يستطيع المخاطب معرفة اللفظ إلا بأمرين:

١) أن يعرف عينه: كأن يقال للطفل: هذه [نظارة] فيسمع اللفظ مع الإشارة ويفهم معناه، فإذا أُخبر به مرة أخرى عرف معنى ذلك اللفظ.

٢) أن يعرف ما يشابه عينه: فالله تعالى أخبرنا بما في الجنة من المآكل والمشارب والملابس والمساكن، وإنما عرفنا ذلك بما يشابهها في الدنيا، وإن كانت ليست مثلها إلا أن بينهما مشابهة ولولا ذلك ما علمنا هذه الألفاظ. كما ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء. أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم بسند صحيح في "تفسيريهما" عند قوله: ﴿**وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا**﴾. فإذا علمنا ذلك فباب أسماء الله وصفاته نحن لا نعرف كيفيتها وحقيقتها؛ لأننا لم نرها بعينها، ولا رأينا ما يماثلها، إلا أننا نعرف معاني الصفات؛ لوجود قدر مشترك في المعنى الكلي العام بين مفردات تلك الألفاظ من أسماء الله وصفاته وبين أسماء المخلوقين وصفاتهم.

الذي يعلم البيان واللغة، ينطق له باللفظ المفرد ويشار له إلى معناه إن كان مشهودًا بالإحساس الظاهر أو الباطن[1]، فيقال له: لبن، خبز، أم، أب، سماء، أرض، شمس، قمر، ماء، ويشار له مع العبارة إلى كل مسمى من هذه المسميات، وإلا لم يفهم معنى اللفظ ومراد الناطق به، وليس أحد من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي، كيف وآدم أبو البشر وأول ما علمه الله تعالى أصول الأدلة السمعية وهي الأسماء كلها، وكلمه وعلمه بخطاب الوحي ما لم يعلمه بمجرد العقل.

فدلالة اللفظ على المعنى هي بواسطة دلالته على ما عناه المتكلم وأراده، وإرادته وعنايته في قلبه، فلا يعرف باللفظ ابتداء، ولكن لا يعرف المعنى بغير اللفظ حتى يعلم أولًا أن هذا المعنى المراد هو الذي يراد بذلك اللفظ ويعنى به، فإذا عرف ذلك ثم سمع اللفظ مرة ثانية، عرف المعنى المراد بلا إشارة إليه. وإن كانت الإشارة إلى ما يحس بالباطن، مثل الجوع والشبع والري والعطش والحزن والفرح، فإنه لا يعرف اسم ذلك حتى يجده من نفسه، فإذا وجده أشير له إليه، وعرف أن اسمه كذا.

والإشارة تارة تكون إلى جوع نفسه أو عطش نفسه، مثل أن يراه أنه قد جاع فيقول له: جعت، أنت جائع، فيسمع اللفظ ويعلم ما عينه بالإشارة أو ما يجري مجراها من القرائن التي تعين المراد، مثل نظر أمه إليه في حال جوعه وإدراكه بنظرها أو نحوه أنها تعني جوعه، أو يسمعهم يعبرون بذلك عن جوع غيره.

إذا عرف ذلك فالمخاطِب المتكلم إذا أراد بيان معان، فلا يخلو إما أن يكون مما أدركها المخاطب المستمع بإحساسه وشهوده، أو بمعقوله، وإما أن لا يكون كذلك. فإن كانت من القسمين الأولين لم يحتج إلا إلى معرفة اللغة، بأن يكون قد عرف معاني الألفاظ المفردة ومعنى التركيب، فإذا قيل له بعد ذلك: ﴿**أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ * وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ**﴾ [البلد: ٨ - ٩]، أو قيل له: ﴿**وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ [النحل: ٧٨] ونحو ذلك، فهم المخاطب بما أدركه بحسه، وإن كانت المعاني التي يراد تعريفه بها ليست مما أحسه وشهده بعينه، ولا بحيث صار له معقول كلي

---

(١) **الإحساس هو**: إدراك الشيء بإحدى الحواس. فإذا كان الإحساس للحس الظاهر فهو المشاهدات كقولك: الشمس مشرقة والنار محرقة. وإن كان الإحساس للحس الباطن فهو الوجدانيات كالغضب والخوف والجزع. انظر: "التعريفات" (ص١٢).

يتناولها حتى يفهم به المراد بتلك الألفاظ، بل هي مما لا يدركه بشيء من حواسه الباطنة والظاهرة، فلا بد في تعريفه من طريق القياس والتمثيل والاعتبار بما بينه وبين معقولات الأمور التي شاهدها من التشابه والتناسب، وكلما كان التمثيل أقوى، كان البيان أحسن، والفهم أكمل.

فالرسول صلوات الله وسلامه عليه لما بين لنا أمورًا لم تكن معروفة قبل ذلك، وليس في لغتهم لفظ يدل عليها بعينها، أتى بألفاظ تناسب معانيها تلك المعاني، وجعلها أسماء لها، فيكون بينها قدر مشترك، كالصلاة، والزكاة، والصوم، والإيمان، والكفر. وكذلك لما أخبرنا بأمور تتعلق بالإيمان بالله وباليوم الآخر، وهم لم يكونوا يعرفونها قبل ذلك حتى يكون لهم ألفاظ تدل عليها بعينها، أخذ من اللغة الألفاظ المناسبة لتلك بما تدل عليه من القدر المشترك بين تلك المعاني الغيبية، والمعاني الشهودية التي كانوا يعرفونها، وقرن بذلك من الإشارة ونحوها ما يعلم به حقيقة المراد، كتعليم الصبي، كما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: الناس في حجور علمائهم كالصبيان في حجور آبائهم[1].

[ما يخبر به الرسول من الأمور الغائبة نوعان]

وأما ما يخبر به الرسول من الأمور الغائبة، فقد يكون مما أدركوا نظيره بحسِّهم وعقلهم، كإخبارهم بأن الريح قد أهلكت عادًا، فإن عادًا من جنسهم والريح من جنس ريحهم، وإن كانت أشد. وكذلك غرق فرعون في البحر، وكذا بقية الأخبار عن الأمم الماضية. ولهذا كان الإخبار بذلك فيه عبرة لنا، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]. وقد يكون الذي يخبر به الرسول ما لم يدركوا مثله الموافق له في الحقيقة من كل وجه لكن في مفرداته ما يشبه مفرداتهم من بعض الوجوه. كما إذا أخبرهم عن الأمور الغيبية المتعلقة بالله واليوم الآخر، فلا بد أن يعلموا معنى مشتركًا وشبها بين مفردات

(١) صحيح:
أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٢٥٩) من طريق الحميدي عبد الله بن الزبير، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" وفضله" (١٨٨٥) من طريق يونس بن عبد الأعلى، وابن الأعرابي في "معجمه" (١٨٥١) من طريق محمد بن كثير المصيصي كلهم عن سفيان بن عيينة، قال: كان ربيعة بن أبي عبد الرحمن يومًا جالسًا فغطى رأسه، ثم اضطجع فبكى، فقيل له: ما يبكيك؟ قال: رياء ظاهر، وشهوة خفية، والناس عند علمائهم كالصبيان في حجور أمهاتهم، ما أمروهم به ائتمروا، وما نهوهم عنه انتهوا. وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات غير محمد بن كثير المصيصي فهو ضعيف إلا أنه متابع.

تلك الألفاظ وبين مفردات ما علموه في الدنيا بحسهم وعقلهم. فإذا كان ذلك المعنى الذي في الدنيا لم يشهدوه بعد، ويريد أن يجعلهم يشهدونه مشاهدة كامله ليفهموا به القدر المشترك بينه وبين المعنى الغائب، أشهدهم إياه، وأشار لهم إليه، وفعل قولًا يكون حكاية له وشبهًا به، يعلم المستمعون أن معرفتهم بالحقائق المشهودة هي الطريق التي يعرفون بها الأمور الغائبة.

فينبغي أن تعرف هذه الدرجات:

أولها: إدراك الإنسان المعاني الحسية المشاهدة.

وثانيها: عقله لمعانيها الكلية.

وثالثها: تعريف الألفاظ الدالة على تلك المعاني الحسية والعقلية. فهذه المراتب الثلاث لا بد منها في كل خطاب. فإذا أخبرنا عن الأمور الغائبة فلا بد من تعريفنا المعاني المشتركة بينها وبين الحقائق المشهودة والاشتباه الذي بينهما، وذلك بتعريفنا الأمور المشهودة. ثم إن كانت مثلها لم يحتج إلى ذكر الفارق، كما تقدم في قصص الأمم، وإن لم يكن مثلها، بيَّن ذلك بذكر الفارق، بأن يقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك. وإذا تقرر انتفاء المماثلة كانت الإضافة وحدها كافية في بيان الفارق[1]، وانتفاء التساوي لا يمنع منه وجود القدر المشترك الذي هو مدلول اللفظ المشترك، وبه صرنا نفهم الأمور الغائبة ولولا المعنى المشترك ما أمكن ذلك قط[2].

---

(١) أي: أن الإضافة كافية في نفي المماثلة، فمثلا إذا قلنا: خمر الجنة. كانت هذه الإضافة وحدها -وهي إضافة الخمر إلى الجنة- كافية في التفريق بين خمر الجنة وخمر الدنيا؛ لأن الأشياء تتميَّز دلالتها بحسب الإضافة، فكيف إذا تواردت الأدلة على نفي المماثلة، وعلى هذا فإضافة الصفات لله تعالى هذه الإضافة وحدها كافية في نفي المماثلة بينها وبين صفات المخلوق، فكيف مع وجود النصوص الكثيرة الدالة على نفي المماثلة كقوله: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾، وقوله: ﴿**أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ**﴾، وقوله: ﴿**هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا**﴾، وقوله: ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾.

(٢) أي: أن انتفاء التساوي من كل وجه لا يمنع وجود التشابه من بعض الوجوه الذي هو القدر المشترك، وهو المعنى العام الكلي الذي تشترك فيه الأشياء وبه حصل فهم الألفاظ، وهذا المعنى العام الكلي المشترك إنما هو في الذهن فقط لا في الخارج. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وكل ما نثبته من الأسماء والصفات فلا بدّ أن يدل على قدر مشترك تتواطأ فيه المسمّيات، ولولا ذلك لما فُهم الخطاب، ولكن نعلم أن ما اختص الله به، وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال أو يدور في الخيال.اهـ انظر: "التدمرية" ص ٤٢.

قوله: (وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ).

ش: لكمال قدرته. قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [البقرة: ٢٠]. ﴿**وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا**﴾ [الكهف: ٤٥]. ﴿**وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا**﴾ [فاطر: ٤٤]. ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ**﴾ [البقرة: ٢٥٥]. «**وَلَا يَؤُودُهُ**» أي: لا يُكْرِثه ولا يُثْقله ولا يُعجزه. فهذا النفي لثبوت كمال ضده، وكذلك كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسنة إنما هو لثبوت كمال ضده[(١)]، كقوله تعالى: ﴿**وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا**﴾ [الكهف: ٤٩]، لكمال عدله. ﴿**لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ**﴾ [سبأ: ٣]، لكمال علمه. وقوله تعالى: ﴿**وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ**﴾ [ق: ٣٨]، لكمال قدرته. ﴿**لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ**﴾ [البقرة: ٢٥٥] لكمال حياته وقيوميته. ﴿**لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾ [الأنعام: ١٠٣]، لكمال جلاله وعظمته وكبريائه، وإلا فالنفي الصرف لا مدح فيه[(٢)]، ألا يرى أن قول الشاعر:

قُبَيِّلَةٌ لا يغدرون بذمة ❁ ولا يظلمون الناس حبة خَرْدَلِ[(٣)]

---

(١) لأن النفي ليس بكمال، إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال؛ وذلك لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء، فضلًا عن أن يكون كمالًا.

(٢) **النفي يأتي على قسمين:**

١) **نفي صرف (خالص)**: وهو الذي لا يتضمن ثبوتا، بأن خَلُص في دلالته على العدم. مثاله: قولك لشخص: أنت لست بحجام؛ فإنه ليس من وراء ذلك إثبات. وهذا النوع ليس بوارد في الصفات المنفية عن الله؛ لأن النفي قد يكون: أ - لعدم قابلية المحل له، فلا يكون كمالًا كما لو قلت: الجدار لا يَظْلِمْ. ب - وقد يكون للعجز عن القيام به فيكون نقصًا، كما سيذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأبيات الآتية.

٢) **نفي غير محض**: وهو الذي يتضمن ثبوتا، بأن دلَّ بمعناه على ثبوت أضداد ذلك المنفي. مثاله: قولك لشخص: أنت لست ببخيل. معناه: أنت كريم. وهذا النفي هو الوارد في الصفات المنفية عن الله تعالى. انظر: "مجموع الفتاوى" (٣/ ٣٥-٨٥).

(٣) هذا البيت للشاعر النجاشي قيس بن عمرو بن مالك يهجو بني العجلان، قال قبل ذلك:

إذا الله عادى أهل لؤم ورقة ❁ فعادي بني عجلان رهطَ ابن مقبلِ

وقال بعده:

ولا يردون الماء إلا عشية ❁ إذا صدر الوراد عن كل منهل

الشاهد: أن النجاشي الشاعر لم يقصد بهذا البيت مدح بني العجلان بل أراد أن يذمهم ويصفهم بالعجز، انظر: "الشعر والشعراء" لابن قتيبة (١/ ٣٣١).

لما اقترن بنفي الغدر والظلم عنهم ما ذكره قبل هذا البيت وبعده، وتصغيرهم بقوله: «قُبَيِّلَةٌ» عُلِم أن المراد عجزهم وضعفهم، لا كمال قدرتهم. وقول الآخر:

لكـــن قـــومي وإن كـــانوا ذوي عـــددٍ ❁ ليســوا مــن الشــر في شــيء وإن هانــا[1]

لما اقترن بنفي الشر عنهم ما يدل على ذمهم، عُلِم أن المراد عجزهم وضعفهم أيضًا[2].

[منهج السلف في الأسماء والصفات: الإثبات المفصل والنفي المجمل]

ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلًا، والنفي مجملا[3]، عكس طريقة أهل الكلام المذموم: فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل، يقولون: ليس بجسم،

---

(١) هذا البيت ينسب لقريط بن أُنيف من بني العنبر من تميم، وقصته أن بعض بني شيبان أغاروا عليه، وأخذوا منه ثلاثين بعيرا، وخذله قومه، فاستنجد ببني مازن، فنهبوا بني شيبان مائة بعير، ودفعوها إليه فقال أبياته المشهورة:

لــو كنــتُ مــن مــازنٍ لــم تَســتَبِحْ إبلــي ❁ بنــو اللَّقِيطَــةِ مــن ذُهْــلِ ابــنِ شــيبانا

إلى أن قال:

لكـــن قـــومي وإن كـــانوا ذوي عـــدد ❁ ليســوا مــن الشــر في شــيء وإن هانــا

يجــزون مــن ظلــم أهــل الظلــم مغفــرة ❁ ومــن إســاءة أهــل الســوء إحســانا

يريد بذلك ذمهم ووصفهم بالعجز لا مدحهم بكمال العفو بدليل قوله بعد:

فليــت لــي بهــم قومًــا إذا ركبــوا ❁ شــنوا الإغــارة ركبانًــا وفرســانا

انظر: "تقريب التدمرية" ص٤٩.

(٢) **والحاصل أن النفي المحض لا يوصف الله تعالى به لأمور:**

١) أنه لم يأت في الكتاب ولا في السنة، بل قال تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى**﴾ [النحل:٦٠] أي: الوصف الأكمل، وهذا معدوم في النفي المحض.

٢) أن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء فكيف يكون مدحًا وكمالًا؟!.

٣) أنه لا يتضمن نقصًا ولا مدحًا إذا كان لعدم القابلية، كنفي الظلم عن الجدار.

٤) أنه قد يتضمن النقص إذا كان للعجز عن القيام به، كما لو قيل عن شخص عاجز عن الانتصار لنفسه ممن ظلمه: "إنه لا يجزي السيئة بالسيئة" فإن نفي مجازاته السيئة بمثلها ليس لكمال عفوه ولكن لعجزه عن الانتصار لنفسه حينئذ يكون نفي ذلك عنه نقصًا وذمًا لا كمالًا ومدحا. ومثل ذلك الأبيات التي ذكرها الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: "تقريب التدمرية" ص٤٨.

(٣) فـ [**الإثبات المفصل**] هو أن يتناول كل اسم أو صفة وردت في الكتاب والسنة على التعيين؛ لأن الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال فكلما كثرت وتنوعت دلالاتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر، ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السلبية كما هو =

ولا شبح[1]، ولا جثة، ولا صورة[2]،

معلوم. قال تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِير﴾.

و[الإجمال في النفي] هو أن ينفى عن الله تعالى كل ما يضاد كماله من أنواع العيوب والنقائص على سبيل العموم والشمول دون التعرض لصفة بعينها؛ لأن التفصيل في النفي يؤدي إلى النقص، بخلاف الإجمال ففيه بيان عموم كماله، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾. هذه هي طريقة الكتاب والسنة في الغالب. وقد يأتي الإثبات مجملًا وذلك على سبيل الندور مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾. وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

وقد يأتي النفي مفصلا وذلك لأمور وهي:

١) نفي ما ادعاه في حقه الكاذبون، كما في قوله: ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾، وقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾.

٢) دفع توهم نقص من كماله فيما يتعلق بهذا الأمر المعيّن، كما في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾، وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾.

٣) تهديد الكافرين في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

٤) توسيع دائرة الإثبات بإثبات أضدادها من صفات الكمال فنفى السنة والنوم إثبات لكمال حياته وإحاطة علمه وكمال قدرته، ونفي الصاحبة والولد إثبات لصمديته وعظمته. انظر: "التدمرية" ص٨، و"شرح الواسطية لابن عثيمين" (١/ ١٤٥).

(١) أي: شخص.

(٢) الصورة صفة من صفات الله الذاتية الثابتة لله عز وجل بالأحاديث الصحيحة، وهي كما يلي: ١): حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**فيأتيهم الجبار في صورته التي رأوه فيها أول مرة، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا...**». متفق عليه. ٢): حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**رأيت ربي في أحسن صورة**». رواه أحمد وغيره بسند حسن. ٣): حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «إذا قاتل أحدكم أخاه، فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته». رواه مسلم، وبنحوه حديث أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعًا**»، وفيه: «**فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعد حتى الآن**». متفق عليه. **وقد اختلف العلماء هل الضمير في (صورته) عائد على آدم أم على الله؟**

١) **القول الأول:** أن الضمير يعود إلى الله عزوجل، وفيه إثبات الصورة لله تعالى على ما يليق بجلال الله تعالى، من دون تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، ومعنى الحديث أن الله خلق آدم على صورته سبحانه ذا وجه، ويد، وسمع، وبصر، وغيرها من الصفات، ولا يلزم أن تكون الصورة كالصورة. وهذا القول هو مذهب أهل السنة والجماعة، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُمَا اللَّهُ في كتابه العظيم "بيان "تلبيس الجهمية" " في رده على الرازي أنه لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير في هذا الحديث عائد إلى الله تعالى، وأن سياق الأحاديث كلها تدل على ذلك.اهـ ورجح هذا القول العلامة ابن باز والوادعي وابن عثيمين وقال: وقد أنكر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ على من جعل الضمير عائدا على آدم، وقال: هذا تأويل الجهمية، ولأنه يفقد الحديث معناه، وأيضًا يعارضه اللفظ الآخر المفسر للضمير =

ولا لـحـم، ولا دم، ولا شخص[1]، ولا جوهر[2]،

وهو بلفظ: «**على صورة الرحمن**».اهـ هذه الرواية الصريحة في تأييد هذا القول جاءت في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «**لا تقبحوا الوجه فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن**». ولكن هذه الرواية ضعَّفها العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ وكان فيما قاله: وبهذه المناسبة أقول: لقد أساء الشيخ التويجري- رحمه الله تعالى- إلى العقيدة والسنة الصحيحة معًا بتأليفه الذي أسماه: "عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن"؛ فإن العقيدة لا تثبت إلا بالحديث الصحيح.اهـ انظر: "صحيح الأدب المفرد" (ص٣٧٤)، و"الضعيفة" (٣/ ٣١٦).

٢) **القول الثاني**: أن الضمير لا يعود إلى الله عزوجل، وإنما يعود إلى آدم ومعناه: أن الله أوجد آدم على الهيئة التي خلقه عليها، لم ينتقل في النشأة أحوالا، ولا تردد في الأرحام أطوارًا -كذريته-، بل خلقه اللهرجلًا كاملًا سويًا، بدليل قوله: «**طوله ستون ذراعًا**». قالوا: والصورة ثابتة لله تعالى بأدلة أخرى غير هذا الحديث. وهذا قول ابن خزيمة وهو قول كثير من شراح الحديث كالخطابي والقاضي عياض والنووي والقرطبي وغيرهم؛ واستدلوا بأمرين: ١- أن آدم هو أقرب مذكور، والأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور. ٢- أن عود الضمير إلى الله قد يفهم منه التمثيل، والله ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾. قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: الضمير يعود على آدم، أي: على صورة آدم عليه السلام، وقد جاء ذلك صراحة في حديث آخر لأبي هريرة بلفظ: «**خلق الله آدم عَلَى صُورَتِهِ، وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا**» متفق عليه. فإذا شتم المسلم أخاه وقال له: «**قَبَّحَ اللهُ وَجْهَكَ، وَوَجْهَ مَنْ أشبه وجهك**» شمل الشتم آدم أيضًا؛ فإن وجه المشتوم يشبه وجه آدم، والله خلق آدم على هذه الصورة التي نشاهدها في ذريته، إلا أن الفرق أن آدم خلقه الله بيده، ولم يمر بالأدوار والأطوار التي يمر بها بنوه، وإنما خلقه من تراب. قال تعالى في أول سورة المؤمنون: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ**﴾ الآية.اهـ انظر: "صحيح الأدب المفرد" (ص ٨٦).

وهذا قول الثاني غير صحيح، وقد رده شيخ الإسلام من ثلاثة وعشرون وجها، وأثبت أن الضمير يعود على الله عزوجل، وكان فيما قاله: ولكن لما انتشرت الجهمية في المائة الثالثة جعل طائفة الضمير فيه عائدًا إلى غير الله تعالى حتى نقل ذلك عن طائفة من العلماء المعروفين بالعلم والسنة في عامة أمورهم كأبي ثور وابن خزيمة وأبي الشيخ الأصبهاني وغيرهم ولذلك أَنكَر عليهم أئمة الدين وغيرهم من علمًاء السنة.اهـ انظر: "بيان تلبيس الجهمية" (٦/ ٣٧٦)، و"مجموع فتاوى ابن باز" (٦/ ٢٧٤)، و"القول المفيد" (٢/ ٣٥٩)، و"شرح السفارينية" (١/ ٢٥٢)

(١) **الشخص في اللغة**: ما شخص وارتفع وظهر. ويجوز إطلاق لفظة (شخص) على الله عز وجل، وقد وردت هذه اللفظة في صحيح السنة؛ كما في "صحيح مسلم" من حديث سعد بن عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لو رأيترجلًا مع امرأتي؛ لضربته بالسيف غير مصفح عنه. فبلغ ذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: «**أتعجبون من غيرة سعد؟ فوالله لأنا أغير منه، والله أغير مني، من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا شخص أغير من الله، ولا شخص أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك؛ بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين، ولا شخص أحب إليه المدحة من الله، من أجل ذلك؛ وعد الله الجنة**».

(٢) وهو ما قام بنفسه مما يَشْغَل حيِّزا.

ولا عرض[١]، ولا بذي لون، ولا رائحة، ولا طعم، ولا مجسة[٢]، ولا بذي حرارة، ولا برودة، ولا رطوبة، ولا يبوسة، ولا طول، ولا عرض، ولا عمق، ولا اجتماع، ولا افتراق، ولا يتحرك، ولا يسكن، ولا يتبعض، وليس بذي أبعاض وأجزاء وجوارح وأعضاء، وليس بذي جهات، ولا بذي يمين ولا شمال وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يحيط به مكان ولا يجري عليه زمان ولا يجوز عليه المماسة[٣] ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه مُتَناهٍ، ولا يوصف بمساحة، ولا ذهاب في الجهات، وليس بمحدود، ولا والد ولا مولود، ولا تحيط به الأقدار ولا تحجبه الأستار إلى آخر ما نقله أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن المعتزلة[٤].

وفي هذه الجملة حقٌّ وباطل. ويظهر ذلك لمن يعرف الكتاب والسنة. وهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال[٥] ولا كسَّاح[٦] ولا حجَّام ولا حائك[٧]! لأدَّبك على هذا الوصف وإن كنت صادقًا، وإنما تكون مادحا إذا أجملت النفي فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل. فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب.

---

(١) وهو ما قام بغيره من الأعراض التي لا ثبات لها كاللون والطعم.

(٢) أي: لا يلمس باليد، فالجسَّ هو اللمس باليد.

(٣) هذه من الألفاظ المبتدعة التي لم يرد بها كتاب ولا سنة، فيقولون: الله فوق العرش بغير مماسة، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا قول ابن كلاب، والحارث المحاسبي، وأبي العباس القلانسي، والأشعري، وابن الباقلاني، وغير واحد من هؤلاء وقد وافقهم على ذلك طوائف كثيرون من أصناف العلماء من أتباع الأئمة الأربعة وأهل الحديث والصوفية وغيرهم. فأما أئمة أهل السنة والحديث وأتباعهم فلا يطلقون لفظ الجسم نفيًا ولا إثباتًا.اهـ "درء تعارض" (٦/ ٢٨٨)، وقول أئمة السنة وهو عدم التعبير بلفظ [المماسة] لا إثباتًا؛ لأنه يدل على معنى لا يليق بالله تعالى، ولا نفيا؛ لعدم ورود ذلك في الأدلة، هذا القول هو الصحيح واختاره العلامة عبد اللطيف آل الشيخ، ومحمد بن إبراهيم آل الشيخ، وابن عثيمين، والألباني وشيخنا العلامة الحجوري وغيرهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ. انظر: "عيون الرسائل والأجوبة على المسائل" (١/ ٣٧٨)، و"موسوعة العقيدة للألباني" (٦/ ٣٤٥)، و"شرح السفارينية" (١/ ٢٣١).

(٤) انظر: "مقالات الإسلاميين" (١/ ١٣٠).

(٥) وهو من يجمع النفايات وفضلات الطعام والأزبال من الشوارع.

(٦) وهو الكناس الذي يكنس الأوساخ.

(٧) وهو الخياط الذي يخيط الثياب.

[التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية]

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة. والمعطلة يعرضون عما قاله الشارع من الأسماء والصفات، ولا يتدبرون معانيها، ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني والألفاظ هو المحكم الذي يجب اعتقاده واعتماده. وأما أهل الحق والسنة والإيمان فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتماده. والذي قاله هؤلاء إما أن يعرضوا عنه إعراضًا جُمْلِيًا، أو يبينوا حاله تفصيلًا[(١)]، ويحكم عليه بالكتاب والسنة، لا يحكم به على الكتاب والسنة.

والمقصود: أن غالب عقائدهم السلوب[(٢)]، ليس بكذا، ليس بكذا، وأما الإثبات فهو قليل، وهي أنه عالم قادر حي[(٣)]، وأكثر النفي المذكور ليس متلقى عن الكتاب والسنة، ولا عن الطرق العقلية التي سلكها غيرهم من مثبتة الصفات، فإن الله تعالى قال: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾ [الشورى: ١١]. ففي هذا الإثبات ما يقرر معنى النفي. ففهم أن المراد إنفراده سبحانه بصفات الكمال، فهو سبحانه وتعالى موصوف بما وصف به نفسه، ووصفه به رسله، ليس كمثله شيء في صفاته ولا في أسمائه ولا في أفعاله، مما أخبرنا به من صفاته، وله صفات لم يطلع عليها أحد من خلقه، كما قال رسوله الصادق صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في دعاء الكرب: «**اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي وغمي**»[(٤)]. وسيأتي التنبيه على فساد طريقتهم في الصفات إن شاء الله تعالى.

---

(١) أي: أن أهل السنة يتعاملون مع الألفاظ الكلامية بأحد أمرين:
١) الإعراض عنها إجمالًا، وعدم التعرض لها.
٢) الاستفصال فيها للتمكن من الحكم عليها بما دلَّ عليه القرآن والسنة.

(٢) جمع سلب وهو النفي.

(٣) يشير إلى الأشاعرة الذين أثبتوا سبع صفات فقط.

(٤) **حسن لغيره:**
أخرجه أحمد (٣٧١٢) وابن حبان (٩٧٢) والحاكم (١٨٧٧) وابن أبي شيبة (٢٩٩٣٠) وأبو يعلى (٥٢٩٧) وغيرهم من طريق أبي سلمة الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود به. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة أبي سلمة الجهني، وقد ظنه بعض العلماء ومنهم العلامة الألباني والوادعي رَحِمَهُمَا اللَّهُ أنه موسى بن عبد الله الجهني الثقة؛ لأنه روى أيضًا عن القاسم بن عبد الرحمن وقال ابن =

وليس قول الشيخ رحمه الله تعالى: «وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ» من النفي المذموم، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، فنبه سبحانه وتعالى في آخر الآية على دليل انتفاء العجز، وهو كمال العلم والقدرة، فإن العجز إنما ينشا **إما** من الضعف عن القيام بما يريده الفاعل، **وإما** من عدم علمه به، والله تعالى لا يعزب عنه مثقال ذرة، وهو على كل شيء قدير، وقد عُلِم ببدائة[1] العقولِ والفطر كمال قدرته وعلمه، فانتفى العجز، لما بَيَنه وبين القدرة من التضاد، ولأن العاجز لا يصلح أن يكون إلهًا، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

قوله: (وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ).

ش: هذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل كلها، كما تقدم ذكره. وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر؛ فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال[2]. ولهذا – والله أعلم – لما قال تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة:

معين: أبو سلمة الجهني، أراه موسى الجهني.اهـ "تاريخ ابن معين" (١/ ٣٣١). والصحيح أنه غيره، فالثقة وهو موسى بن عبد الله الجهني يكنى بأبي عبد الله، وأما الآخر المجهول فيكنى بأبي موسى، وهذا اختيار الحافظ المزي والذهبي وابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ومع هذا فقد تابعه عبد الرحمن بن إسحاق عند البزار (١٩٩٤) ولكن عبد الرحمن ضعيف.

وبعضهم أعل الحديث بعدم سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه، والصحيح أنه سمع منه قليلا فقد أثبت سماعه الثوري وابن المديني وابن معين في رواية والبخاري كما في "جامع التحصيل"، و"التاريخ" للبخاري (٥/ ٢٩٩).

وللحديث شاهد عن أبي موسى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كما في "عمل اليوم والليلة" لابن السني برقم (٣٣٩) عن فياض، عن عبد الله بن زبيد، عن أبي موسى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وفيه: عبد الله بن زبيد بن الحارث اليامي وهو مجهول، ولم يسمع من أبي موسى فهو منقطع. وقد صححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصحيحة" برقم (١٩٩).

(١) جمع بديهة وهي المسألة المسلمة من غير نقاش ولا جدال كقولك: السماء فوقنا.

(٢) أي: أن الإثبات وهو قول: [الله إله] يتطرق إليه احتمال المشاركة بأن يقال: [الله إله واللات أو العزى إله أيضًا]؛ لأن الإثبات المجرد لا يفيد الحصر، فلو قلت: [زيد شجاع] لا يلزم منه حصر الشجاعة في زيد، بل يوجد غيره ممن يتصف بالشجاعة، بخلاف النفي مع الإثبات فهو يفيد الحصر، فلو قلت: [لا شجاع إلا زيد]، فقد حصرت الشجاعة في زيد فقط، **قال الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والنفي المحض ليس توحيدا (لأنه تعطيل محض)، وكذلك الإثبات بدون النفي (لأنه لا يمنع المشاركة)، فلا يكون التوحيد إلا متضمنًا للنفي والإثبات. وهذا هو حقيقة التوحيد. انظر: "بدائع الفوائد" (١/ ١٣٤).

١٦٣]، قال بعده: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]. فإنه قد يخطر ببال أحد خاطر شيطاني: هب أن إلهنا واحد، فلغيرنا إله غيره، فقال تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣].

[تقدير الخبر في لا إله إلا الله]

وقد اعْتَرَض صاحب "المنتخب"[(١)] على النحويين في تقدير الخبر في لا إله إلا هو - فقالوا: تقديره: لا إله في الوجود إلا الله، فقال: يكون ذلك نفيا لوجود الإله. ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود، فكان إجراء الكلام على ظاهره والإعراض عن هذا الإضمار أولى[(٢)].

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المُرسي[(٣)] في "ري الظمآن" فقال: هذا

---

(١) هو الحسن بن صافي بن عبد الله أبو نزار البغدادي الشافعي الملقب بـ[ملك النحاة] المتوفى سنة (٥٦٨ هـ).

(٢) **قال العلامة ابن باز** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **تعلقًا على هذا الكلام**: ما قاله صاحب "المنتخب" ليس بجيد وهكذا ما قاله النحاة وأيده الشيخ أبو عبد الله المرسي من تقدير الخبر بكلمة "في الوجود" ليس بصحيح؛ لأن الآلهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة وتقدير الخبر بلفظ "في الوجود" لا يحصل به المقصود من بيان أحقية ألوهية الله سبحانه وبطلان ما سواها، لأن لقائل أن يقول: كيف تقولون "لا إله في الوجود إلا الله"؟ وقد أخبر الله سبحانه عن وجود آلهة كثيرة للمشركين، كما في قوله سبحانه: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ وقوله سبحانه: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً﴾ الآية. فلا سبيل إلى التخلُّص من هذا الاعتراض وبيان عظمة هذا الكلمة وأنها كلمة التوحيد المبطلة لآلهة المشركين وعبادتهم من دون الله، إلا بتقدير الخبر بغير ما ذكره النحاة، وهو كلمة "حق" لأنها هي التي توضح بطلان جميع الآلهة وتبين أن الإله الحق والمعبود بالحق هو الله وحده كما نبه على ذلك جمع من أهل العلم منهم أبو العباس ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم وآخرون رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ. ومن أدلة ذلك قوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ فأوضح سبحانه في هذه الآية أنه هو الحق وأن ما دعاه الناس من دونه هو الباطل، فشمل ذلك جميع الآلهة المعبودة من دون الله من البشر والملائكة والجن وسائر المخلوقات، واتضح بذلك أنه المعبود بالحق وحده، ولهذا أنكر المشركون هذه الكلمة وامتنعوا من الإقرار بها لعلمهم بأنها تبطل آلهتهم لأنهم فهموا أن المراد بها نفي الألوهية بحق عن غير الله سبحانه ولهذا قالوا جوابا لنبينا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، لما قال لهم: "قولوا، لا إله إلا الله": ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾، وقالوا وبهذا التقدير يزول جميع الإشكال ويتضح الحق المطلوب. والله ولي التوفيق.اهـ قلت: وأيضًا يلزم على التقدير بـ [الوجود] اعتقاد فاسد وهو القول بالحلول؛ فيقتضي أن الآلهة المعبودة من دون الله هي الله، ولا يخفى فساد هذا؛ وعليه فيتعين أن يكون التقدير: «لا إله حق». انظر: "تعليقات ابن باز على شرح الطحاوية" (ص١٠٩)، و"تفسير سورة البقرة" للعلامة ابن عثيمين رقم الآية (١٦٣).

(٣) **قال أحمد شاكر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هو شرف الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي =

كلام من لا يعرف لسان العرب، فإن «إله» في موضع المبتدأ على قول سيبويه[1]، وعند غيره اسم «لا»، وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدإ، وإلا فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد.

وأما قوله: إذا لم يضمر يكون نفيًا للماهية - فليس بشيء، لأن نفي الماهية هو نفي الوجود، لا تتصور الماهية إلا مع الوجود، فلا فرق بين «لا ماهية» و«لا وجود». وهذا مذهب أهل السنة[2]، خلافًا للمعتزلة، فإنهم يثبتون ماهية عارية عن الوجود، و«إلا الله» - مرفوع، بدلًا من «لا إله» لا يكون خبرًا لـ «لا»، ولا للمبتدإ. وذكر الدليل على ذلك[3].

الأندلسي، «الأديب النحوي المفسر المحدث الفقيه»، كما وصفه ياقوت. لقيه ياقوت بمصر سنة (٦٢٤ هـ)، وأخبره أن مولده سنة (٥٧٠هـ)، وذكر كثيرًا من مؤلفاته، منها: "تفسير القرآن"، سماه: "ري الظمآن في تفسير القرآن"، كبير جدًا، قصد فيه ارتباط الآي بعضها ببعض. ومما يستغرب من شأنه، ما ذكره ياقوت: أنه كانت له كتب في البلاد التي يتنقل فيها، بحيث لا يستصحب كتبًا في سفره، اكتفاء بما له من الكتب في البلد الذي يسافر إليه. وتوفي سنة (٦٥٥ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.اهـ انظر: "شرح الطحاوية" تحقيق أحمد شاكر (ص٦٥).

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر النحوي المشهور. مترجم له في "السير" (٨/ ٣٥١).

(٢) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فإن الذي عليه أهل السنة والجماعة وعامة العقلاء أن الماهيات مجعولة وأن ماهية كل شيء عين وجوده وأنه ليس وجود الشيء قدرًا زائدًا على ماهيته بل ليس في الخارج إلا الشيء الذي هو الشيء وهو عينه ونفسه وماهيته وحقيقته وليس وجوده وثبوته في الخارج زائدًا على ذلك. وقال: وحقيقة الفرق الصحيح أن الماهية هي ما يرتسم في النفس من الشيء، والوجود ما يكون في الخارج منه. وقال: وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وبين أن الصواب من ذلك أنه قد يراد بالوجود ما هو ثابت في الأعيان وبالماهية ما يتصور في الأذهان فعلى هذا فوجود الموجودات الثابت في الأعيان ليس هو ماهيتها المتصورة في الأذهان؛ لكن الله خلق الموجود الثابت في الأعيان وعلم الماهيات المتصورة في الأذهان كما أنزل بيان ذلك في أول سورة أنزلها من القرآن وقد يراد بالوجود والماهية كلاهما: ما هو متحقق في الأعيان وما هو متحقق في الأذهان فإذا أريد بهذا وهذا ما هو متحقق في الأعيان أو ما هو متصور في الأذهان فليس هما في الأعيان اثنان؛ بل هذا هو هذا. وكذلك الذهن إذا تصور شيئًا فتلك الصورة هي المثال الذي تصورها وذلك هو وجودها الذهني الذي تتصوره الأذهان؛ فهذا فصل الخطاب في هذا الباب. انظر: "مجموع الفتاوى" (٢/ ١٥٦) و(٩/ ٩٨) و(١٢/ ١١٢).

(٣) لا يصح إعراب لفظ الجلالة (الله) خبرا لأمرين:

١) أن لفظ الجلالة معرفة، و«لا» لا تعمل في المعرفة.

٢) أن الخبر الخاص لا يكون خبرا عن العام، فاسم «لا» هنا عام وهو (إله)، والخبر خاص (الله)، فلا يصح أن تقول مثلا: [الحيوان إنسان]؛ لأن في الحيوان ما ليس بإنسان، لكن يجوز العكس وهو أن يكون الخبر عامًا والمبتدأ خاصا، فيصح أن تقول: [الإنسان حيوان]؛ لأن الإنسان حيوان حقيقة، وليس في الإنسان ما ليس بحيوان. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٥).

وليس المراد هنا ذكر الإعراب، بل المراد دفع الإشكال الوارد على النحاة في ذلك، وبيان أنه من جهة المعتزلة. وهو فاسد: فإن قولهم: «في الوجود» ليس تقييدا[1]، لأن العدم ليس بشيء، قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩]، ولا يقال: ليس قوله: «غَيْره» كقوله: «إلا الله»، لأن «غيرًا» تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد «إلا». فيكون التقدير للخبر فيهما واحدًا. فلهذا ذكرت هذا الإشكال وجوابه هنا.

قوله: (قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ)

ش: قال الله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء**»[2]. فقول الشيخ: «**قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ**»، هو معنى اسمه الأول والآخر.

والعلم بثبوت هذين الوصفين مستقر في الفطر، فإن الموجودات لا بد أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته[3]، قطعًا للتسلسل[4]. فإنا نشاهد حدوث الحيوان والنبات والمعادن وحوادث الجو كالسحاب والمطر وغير ذلك، وهذه الحوادث وغيرها ليست ممتنعة، فإن الممتنع لا يوجد، ولا واجبة الوجود بنفسها، فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومة ثم وجدت، فعدمها ينفي وجوبها، ووجودها ينفي امتناعها، وما كان قابلًا للوجود والعدم لم يكن وجوده بنفسه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، يقول سبحانه: أَحَدثُوا من غير مُحْدِثٍ أم هم أَحْدَثوا أنفسَهم؟ ومعلوم

---

(١) أي: أن قولهم: لا إله في الوجود إلا الله، هذا ليس تقييدًا، بل هذا عدم، إذا المعنى ما سوى الله من الآلهات معدومة، وهذا المعنى غير صحيح؛ لأن الله أثبت وجود الآلهة الباطلة فقال: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧١٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) هذه من الألفاظ التي يطلقها المتكلمة والفلاسفة على الله، وأول من أطلقه على الله هو ابن سيناء، ومعنى واجب الوجود هو: الذي لا يتصور في العقل عدمه (الذي لم يسبق بعدم ولا يلحقه فناء)، وقيل: هو الذي يكون وجود من ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلًا. كوجود الله تعالى. وأما ممكن الوجود أو جائز الوجود فهو: الذي يتصور في العقل عدمه ووجوده (الذي سبق بعدم وجاز عليه الفناء)، ككل المخلوقات. انظر: "مجموع الفتاوى" (٩/ ٢٧٧)، و"لوامع الأنوار" (١/ ٥٧-٥٨).

(٤) **التسلسل هو**: ترتيب أمور غير متناهية. "التعريفات" للجرجاني ص ٥٧. ومعنى قطعا للتسلسل: أي إذا لم تنته الموجودات إلى الله وخالقها، لزم أن يكون كل مخلوق اكتسب وجوده من غيره، وهكذا إلى ما لا نهاية.

أن الشيء المُحدَث لا يوجد نفسه، فالممكن الذي ليس له من نفسه وجود ولا عدم لا يكون موجودًا بنفسه، بل إن حصل ما يُوجِده، وإلا كان معدومًا، وكل ما أمكن وجوده بدلًا عن عدمه، وعدمه بدلًا عن وجوده، فليس له من نفسه وجود ولا عدم لازم له.

[الصواب من طرق المتكلمين يعود إلى ما ذكر في القرآن]

وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية بأفصح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله، قال تعالى: ﴿**وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا**﴾ [الفرقان: ٣٣].

ولا نقول: لا ينفع الاستدلال بالمقدمات الخفية والأدلة الطويلة[1]: فإن الخفاء والظهور من الأمور النسبية، فربما ظهر لبعض الناس ما خفي على غيره، ويظهر للإنسان الواحد في حالٍ ما خفي عليه في حالٍ أخرى. وأيضًا فالمقدمات وإن كانت خفية فقد يسلمها بعض الناس وينازع فيما هو أجلى منها، وقد تفرح النفس بما علمته بالبحث والنظر ما لا تفرح بما علمته من الأمور الظاهرة. ولا شك أن العلم بإثبات الصانع ووجوب وجوده أمر ضروري فطري، وإن كان يحصل لبعض الناس من الشبه ما يخرجه إلى الطرق النظرية.

[إدخال المتكلمين «القديم» في أسمائه تعالى وليس هو من أسمائه الحسنى]

وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالى «القديم»، وليس هو من الأسماء الحسنى، فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره، فيقال: هذا قديم، للعتيق، وهذا حديث، للجديد. ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم، كما قال تعالى: ﴿**حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ**﴾ [يس: ٣٩]. والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد قيل للأول: قديم، وقال تعالى: ﴿**وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ**﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: متقدم في الزمان. وقال تعالى: ﴿**قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ**﴾ [الشعراء: ٧٥ - ٧٦]. فالأقدم مبالغة في القديم، ومنه: القول القديم والجديد للشافعي رحمه الله تعالى. وقال تعالى: ﴿**يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ**﴾ [هود: ٩٨]، أي: يتقدمهم. ويستعمل منه الفعل لازمًا

(١) ذكر البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أهل السنة يذكرون الطرق العقلية للرد على من قال: إن العقل يناقض النقل.

ومتعديا، كما يقال: أخذني ما قدم وما حدث، ويقال: هذا قدم هذا وهو يقدمه. ومنه سميت القدم قدما، لأنها تَقْدُم بقية بدن الإنسان.

وأما إدخال «القديم» في أسماء الله تعالى، فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام، وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف، منهم ابن حزم(١).

ولا ريب أنه إذا كان مستعملًا في نفس التقدم، فإن ما تقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره. لكن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنى. وجاء الشرع باسمه «الأول»، وهو أحسن من «القديم»؛ لأنه يشعر بأن ما بعده آيل إليه وتابع له، بخلاف القديم. والله تعالى له الأسماء الحسنى لا الحسنة(٢).

---

(١) **قال ابن حزم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومما أحدثه أهل الإسلام في أسماء الله عز وجل «القديم» وهذا لا يجوز البتة؛ لأنه لم يصح به نص البتة ولا يجوز أن يسمى الله تعالى بما لم يسم به نفسه. وقد قال تعالى: ﴿**وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ**﴾؛ فصح أن القديم من صفات المخلوقين فلا يجوز أن يسمى الله تعالى بذلك، وإنما يعرف القديم في اللغة من القدمية الزمانية، أي أن هذا الشيء أقدم من هذا بمدة محصورة، وهذا منفي عن الله عز وجل، وقد أغنى الله عز وجل عن هذه التسمية بلفظة «أول».اهـ "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية" ص ٢٠٨.

(٢) والحاصل أن اسم «القديم» لا يصح عده في جملة الأسماء الحسنى لأمرين:

١) أنه لا دليل على تسمية الله بهذا الاسم، وأسماء الله توقيفية لا مجال للعقل فيها. وأما حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**إن من أسماء الله القديم**» رواه ابن ماجه. فهو حديث ضعيف في سنده: عبد الملك بن محمد الصنعاني. وهو ضعيف جدًا.

٢) أن لفظ [القديم] يحتمل معنيين: **المعنى الأول:** المتقدم على غيره وإن كان مسبوقًا ببعض المخلوقات. وهذا المعنى ليس بكمال، وهو الذي تطلقه العرب، فالعرب تطلق القديم على المتقدم على غيره، ولم يستعملوه فيما لم يسبقه عدم، ولهذا وصف به بعض المخلوقات قال تعالى: ﴿**وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ**﴾ [يس: ٣٩] وقال تعالى: ﴿**أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ**﴾ [الشعراء: ٧٦]. **والمعنى الثاني:** الذي لم يسبق بعدم وهذا كمال مطلق. وهذا هو مراد العلماء إذا أطلقوه على الله، ومنهم الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأنه قيده بقوله: [بلا ابتداء] احترازًا من المعنى اللغوي، فإذا كان هذا الاسم يحتمل معنيين أحدهما كمال، والآخر نقص، امتنع إطلاقه على الله؛ لأن أسماء الله حسنى لا تحتمل النقص بوجه من الوجوه. ويغني عن هذا الاسم، اسم الله «الأول». فهو ثابت بالكتاب والسنة ولا يتضمن نقصًا بوجه من الوجوه. ولا بأس بإطلاق «القديم» على الله من باب الإخبار؛ لأن باب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصفات، وهو بمعنى الأول الذي ليس قبله شيء. قال الإمام ابن القيم في "بدائع الفوائد" (١/ ١٦٢): ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفيًا؛ كالقديم، والشيء، والموجود، والقائم بنفسه.اهـ وقد وصف النبي =

قوله: (لا يفنى ولا يَبيد).

ش: إقرار بدوام بقائه سبحانه وتعالى، قال عز من قائل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦ - ٢٧]، والفناء والبيد متقاربان في المعنى، والجمع بينهما في الذكر للتأكيد، وهو أيضًا مقرر ومُؤكِّد لقوله: «دائم بلا انتهاء».

قوله: (وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ)[١].

ش: هذا رد لقول القدرية والمعتزلة، فإنهم زعموا أن الله أراد الإيمان من الناس كلهم والكافر أراد الكفر[٢].

وقولهم فاسد مردود، لمخالفته الكتاب والسنة والمعقول الصحيح، وهي مسألة القدر المشهورة، وسيأتي لها زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

وسموا «قدرية»؛ لإنكارهم القدر[٣]، وكذلك تسمى الجبرية المحتجون بالقدر «قدرية» أيضًا[٤]. والتسمية على الطائفة الأولى أغلب.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ملك الله بالقدم كما في حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم؛ من الشيطان الرجيم». رواه أبو داود. وقد نبه على هذا ابن تيمية وابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ انظر: "مجموع الفتاوى" (١/ ٢٤٥)، و"صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة" ص ٢٧٦. **تنبيه:** «الدائم» ليس من أسماء الله؛ لعدم ثبوت ذلك في الأدلة، وإنما يخبر به عن الله تعالى، ويغني عنه اسم الله «الآخر».

(١) أي: لا يتم ولا يحصل إلا ما يريده الله كونًا، لا شرعًا؛ لأن ما أراده الله شرعًا قد يقع وقد لا يقع، فالإرادة الشرعية قد يعصى الله فيها، فيحصل من العباد ما لا يريده الله شرعًا.

(٢) أي أن المعتزلة زعموا أن المعاصي والكفر لم يردها الله كونًا؛ فالله تعالى أراد من الكافر الإيمان، ولكن الكافر أراد لنفسه الكفر، فغلبت إرادة العبد إراد الرب تعالى، فلم يحصل ما أراده الله، ومنشأ ضلالهم: اعتقاد التلازم بين الإرادة الكونية وبين الإرادة الشرعية، فعندهم أن كل ما أراده الله فهو محبوب له مأمور به شرعًا. فلما اعتقدوا ذلك استشكلوا أن تكون المعاصي والكفر بإرادة الله تعالى؛ لأن الله لا يحبها ولم يأمر بها، فحينئذٍ نفوا أن تكون هذه بإرادة الله وإنما هي بإرادة العبد وفعله وخلقه.

(٣) فالمعتزلة سموا قدرية؛ لأنهم نفوا تقدير الله للمعاصي والكفر، فنسبتهم إلى القدر نسبة نفي لا إثبات.

(٤) **الجبرية نوعان:**

١) **جبرية خالصة؛** الذين قالوا: ليس للعبد أيّ إرادة أو مشيئة أو اختيار في أفعاله، بل هو مجبور على فعله، فهم ينفون مشيئة العبد، ويجعلونه مجبورًا على أفعاله كالريشة في مهب الريح، **حتى قال بعضهم:** كل أفعال العبد طاعة لله، حتى الزنا وشرب الخمر والسرقة. وقد كفرهم العلماء؛ لأن قولهم يتضمن ظلم الله للكافرين حيث أدخلهم النار، ويلزم منه إبطال الرسالة، وغير ذلك، وقولهم هذا شر أقوال أهل =

[الفرق بين الإرادة والمحبة]

أما أهل السنة فيقولون: إن الله وإن كان يريد المعاصي قدرًا - فهو لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها. وهذا قول السلف قاطبة، فيقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. ولهذا اتفق الفقهاء على أن الحالف لو قال: والله لأفعلن كذا إن شاء الله - لم يحنث - إذا لم يفعله وإن كان واجبًا أو مستحبًا[1].

ولو قال: إن أحب الله - حنث - إذا كان واجبًا أو مستحبًا[2].

[أنواع الإرادة]

والمحققون من أهل السنة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة قدرية كونية خلقية، وإرادة دينية أمرية شرعية، فالإرادة الشرعية هي المتضمنة للمحبة والرضا، والكونية هي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث[3].

البدع، وقد تبنى هذا القول: الجهم بن صفوان وأتباعه.

٢) **جبرية غير خالصة**. وهم الأشاعرة والماتريدية الذين يقولون للعبد مشيئة ولكنها لا تؤثر في المقدور، فانكسار الزجاج مثلًا وقع بقدر الله لا بفعل العبد، ولذا فإثباتهم لمشيئة العبد لفظي، وإلا فهم في الحقيقة ينفون مشيئة العبد ويقولون هو مجبور على فعله إلا أنهم أرادوا التوفيق بين الجبرية الغلاة وبين القدرية المعتزلة فجاءوا بنظرية الكسب، ومآلها إلى الجبر، ومسألة الكسب عندهم هي: أن الله فاعل فعل العبد، وأن عمل العبد ليس فعلًا للعبد بل كسبًا ومع إثبات الكسب قالوا: لا تأثير لقدرة العبد في أفعاله، وسمِّيَ الجبرية: «قدرية»؛ لأنهم أثبتوا تقدر الله للموجودات وغلوا في إثبات القدر حتى نفوا مشيئة وإرادة العبد، فنسبتهم إلى القدر نسبة إثبات لا نفي، عكس المعتزلة. انظر: "منهاج السنة" (١/ ٤٥٩)، و"العقل والنقل عند ابن رشد" ص٩٩.

(١) وقد نقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتفق علمَاء المسلمين على هذه المسألة، وإنما لم يحنث؛ لأنه علق فعله بمشيئة الله وإرادته، فلما لم يفعله علمنا أن الله لم يشأه، فلا كفارة عليه. وخالف هذا الإجماع أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي وابنه أبو هاشم عبد السلام. انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ١٣١)، و"درء تعارض" (١/ ٨٣).

(٢) لأن الواجب والمستحب يحبه الله تعالى، فيحنث إذا لم يفعله، فلو قال: والله لأصلين أو لأتصدقن اليوم إن أحبَّ الله ذلك. فإن لم يفعل كان آثمًا؛ لأن الصلاة والصدقة مما يحبها الله وأرادها شرعًا، وقد علَّق فعله بمحبة الله فيحنث إذا لم يصلِّ أو يتصدق.

(٣) هذا التفريق بين الإرادتين هو الذي عليه أهل السنة والجماعة، وحاصل ذلك ما يلي:

١) أن الإرادة الكونية هي الإرادة التي أرادها الله كونا فهي متعلقة بربوبية الله وفعله وإيجاده. بخلاف الإرادة الشرعية فهي التي أرادها الله شرعًا وأمر بها عباده فهي متعلقة بالألوهية.

٢) أن الإرادة الكونية هي المشيئة. بخلاف الإرادة الشرعية فهي المحبة، فلا تعلق لها بمشيئة الله.

٣) أن الإرادة الكونية تكون فيما يحبه الله وفيما لا يحبه الله، فليس كل ما أراده الله كونًا فهو يحبه ويرضاه. =

وهذا كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]. وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما الإرادة الدينية الشرعية الأمرية، فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]. ﴿وَاللهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا * يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٧ - ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ

بخلاف الإرادة الشرعية فلا تكون إلا فيما يحبه الله، فكل ما أراده الله شرعًا فهو يحبه ويرضاه.

٤) أن الإرادة الكونية لا بد من وقوعها فكل ما أراده الله كونًا فقد وقع. بخلاف الإرادة الشرعية فقد تقع وقد لا تقع، فليس كل ما أراده الله شرعًا يقع.

وهذا التفريق نجا به أهل السنة من الوقوع في الضلال، بخلاف أهل البدع فمنشأ ضلالهم أنهم لازموا بين الإرادتين فكل ما أراده الله كونا فهو يريده شرعًا، وكل ما شرعه لعباده فهو يريده كونًا، فلازموا بين **المشيئة والمحبة**، فكل ما شاءه الله فقد أحبه، ثم افترقوا بعد أن قعَّدوا هذه القاعدة على فرقتين: فالمعتزلة نفت مشيئة الله لأعمال العباد فرارًا من نسبة إرادة الله للمعاصي ومشيئته لها؛ لأن من أفعال العباد المعاصي والفسق والكفر، وهو سبحانه وتعالى لا يحب الكفر والفسوق والعصيان، فهو لا يريده ولا يشاؤه، فيكون في ملكه ما لا يشاء، وليس لله مشيئة ولا إرادة في فعل العبد. وقابلهم الجبرية فأثبتت مشيئة الله لكل شيء فقالوا: هو يشاء كل شيء، فهو يريده ويحبه ويرضاه. قالوا ذلك فرارًا من أن يكون في ملك الله ما لا يريده ولا يشاؤه؛ لأن كل ما يقع في الكون فهو بإرادة الله وهو يحبه ويرضاه، ومن ذلك أفعال العباد، فإن الله يريدها ويشاؤها لأنه لا يمكن أن يكون في ملكه ما لا يريد فإذا كان الله يريدها فهو يحبها ويرضاها حتى ولو كانت أعمال العباد كفرًا أو فسقا فما دام أنه سبحانه يريدها وهي بمشيئته فهي محبوبة له بدليل وقوعها حتى قال قائلهم:

أصبحت منفعلا لما يختاره ❁ مني ففعلي كله طاعات

وهذا كلام باطل لأن فيه إبطال النبوة والرسالة، وإبطال الجنة والنار، وعلى قولهم هذا يكون إبليس وفرعون مطيعان لله؛ لأنهما مجبوران على ذلك، ومنشأ ضلالهم أنهم لازموا بين المشيئة والمحبة. **تنبيه:** حكى أبو المعالي الجويني أن أبا الحسن الأشعري هو أول من سوى بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية، وهكذا قال مثل ذلك ابن عقيل، وشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينتقد ذلك عليهما حيث قال: وأبو المعالي يقول: إن أبا الحسن أول من سوى بينهما، لكني رأيته في "الموجز" قد حكى قوله عن سليمان بن حرب، وعن ابن كلاب، وعن الكرابيسي، وعن داود بن علي.اهـ انظر: "منهاج السنة" (٥/ ٣٥٩).

﴿لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريده الله، أي: لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به.

وأما الإرادة الكونية فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

والفرق ثابت بين إرادة المريد أن يفعل[١]، وبين إرادته من غيره أن يفعل[٢]. فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلا فهذه الإرادة معلقة بفعله، وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلًا فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول للناس، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى[٣]، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر فقد يريد إعانة المأمور على ما أمر به وقد لا يريد ذلك، وإن كان مريدًا منه فعله.

[هل الأمر مستلزم للإرادة]

وتحقيق هذا مما يبين فصل النزاع في أمر الله تعالى: هل هو مستلزم لإرادته أم لا؟ فهو سبحانه أمر الخلق على ألسن رسله عليهم السلام بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم، ولكن منهم من أراد أن يخلق فعله[٤]، فأراد سبحانه أن يخلق ذلك الفعل ويجعله فاعلًا له. ومنهم من لم يرد أن يخلق فعله، فجهة خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرها من المخلوقات، غير جهة أمره للعبد على وجه البيان لما هو مصلحة للعبد أو مفسدة[٥]، وهو سبحانه - إذا أمر

---

(١) فهذه إرادة كونية بالنسبة لله تعالى.

(٢) وهذه إرادة شرعية بالنسبة لله تعالى.

(٣) هذه المسألة التي أشار إليها الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهي هل الأمر يستلزم الإرادة؟ **فيها ثلاثة أقوال**:

١) **قالت المعتزلة**: الأمر يستلزم الإرادة.

٢) **قالت الأشاعرة**: الأمر لا يستلزم الإرادة.

٣) **قال أهل السنة**: هذه المسألة تحتاج إلى تفصيل: فإن الإرادة إرادتان كونية وشرعية، فالإرادة الكونية لا يستلزم منها الأمر؛ فليس كل ما أراده الله كونا فقد أمر به، فالله تعالى قد أراد كونا كفر أبي لهب، والكفر غير مأمور به. وأما الإرادة الشرعية فإنها ملازمة للأمر، فكل ما أراده الله شرعًا فقد أمر به. انظر: "شفاء العليل" ص٢٨٠، و"الموافقات" (٣/ ٣٧١).

(٤) أي: يخلق الله تعالى فعل ذلك العبد الذي أمره وذلك بأن يوفِّقه ويعينه على ذلك الفعل.

(٥) **والحاصل**: أنه لا تلازم بين الإرادة الكونية وبين الإرادة الشرعية في الوجود، **بل هما على أربع أحوال**:

١) **اجتماع الإرادة الكونية والشرعية معًا**: كإيمان المؤمن وطاعة المطيع مثاله: إيمان أبي بكر الصديق =

فرعون وأبا لهب وغيرهما بالإيمان – كان قد بين لهم ما ينفعهم ويصلحهم إذا فعلوه، ولا يلزم إذا أمرهم أن يعينهم[1]، بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل وإعانتهم عليه وجه مفسدة من حيث هو فعل له[2]، فإنه يخلق ما يخلق لحكمة، ولا يلزم إذا كان الفعل المأمور

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اجتمع فيه الإرادة الكونية؛ لأنه وقع وخلقه الله، والإرادة الشرعية؛ لأن الإيمان مأمور به شرعًا.

٢) **انفراد الإرادة الكونية دون الشرعية:** ككفر الكافر ومعصية العاصي. مثاله: كفر أبي لهب. انفرد فيه الإرادة الكونية فقط؛ لأنه وقع وأوجده الله، وليس فيه إرادة شرعية؛ لأن الكفر لا يحبه الله ولم يأمر به شرعًا.

٣) **انفراد الإرادة الشرعية دون الكونية:** كإيمان الكافر وطاعة العاصي. مثاله: إيمان أبي لهب. انفرد فيه الإرادة الشرعية فقط؛ لأن الإيمان مما أمر الله به شرعا، لكن لما لم يقع الإيمان من أبي لهب علمنا أن الله لم يرده كونا، ولو أراده لوقع.

٤) **انتفاء الإرادة الكونية والشرعية معًا:** ككفر المؤمن. مثاله: كفر أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انتفت فيه الإرادتان؛ لأن الكفر لا يحبه الله ولم يأمر به شرعا، فليس مرادًا شرعًا، وهو أيضًا لم يقع من أبي بكر بل مات على الإيمان، فليس مرادًا له كونًا. وعلى هذا فبين الإرادتين عموم وخصوص وجهي: [تجتمعان في شيء وتنفرد أحداهما عن الآخرى في شيء آخر]، **فتجتمع الإرادتان** في (إيمان أبي بكر) فالله أراد منه الإيمان شرعًا وقدرا، **وتنفرد الإرادة الكونية** في (كفر أبي لهب) فإن الله أراد كفره قدرًا لا شرعًا، **وتنفرد الإرادة الشرعية** في (إيمان أبي لهب) فإن الله أراد منه الإيمان شرعًا ولكنه لم يقع منه ذلك لكونه لم يرده قدرًا ولو أراده لوقع. **وتنتفي الإرادتان** في (كفر أبي بكر) فإن الله لم يرده كونًا ولا شرعًا. **فائدة:** ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن المباح لا تتعلق به الإرادة الكونية ولا الشرعية. انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ١٨٧) و"شرح الواسطية" للهراس ص١٠٠.

(١) فالله تعالى حيث أمر أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالإيمان وأعانه ووفقه لذلك إنما كان لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى، ولما علمه الله تعالى من قلب أبي بكر أنه قابل للإيمان مستجيب لأمر الله تعالى، وعندما أمر الله أبا لهب بالإيمان لم يعنه ولم يوفقه لذلك إنما كان ذلك لحكمة يعلمها سبحانه، ولما علمه الله أن قلبه غير قابل للإيمان لكبره وفساده، والله تعالى حكيم يضع الأمور في أماكنها المناسبة لها، فوَضْعُ الإيمان في قلب أبي لهب علم الله تعالى أنه غير مناسب فلهذا لم يعنه سبحانه وتعالى.

وهناك أمر آخر وهو: أن الله تعالى خلق الهدى وجعل له طريقا وأمر الناس بسلوكه، وخلق الضلال وجعل له طريقا وحذر الناس منه، فمن سلك طريقا وصل إلى منتهاه، ﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾.

وهناك أمر آخر أيضًا وهو: أن هداية الله تعالى للعبد وإسعاده فضل منه ورحمة، وإضلاله وإبعاده عدل منه وحكمة، وهو أعلم بمواقع فضله وعدله، وهو الحكيم العليم الذي يضع الأشياء مواضعها، وهو أعلم بمن هو محل الهداية فيهديه، ومن هو محل الإضلال فيضله، وهو أحكم الحاكمين ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾.

(٢) سئل الشيخ عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ اللَّهُ فقيل له: ذكر شارح الطحاوية أن الله تعالى لو أراد كونًا إيمان جميع الناس لكان في ذلك مفسدة فما هذه المفسدة؟ فقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: المفسدة العظمى التي كانت ستحدث لو أراد الله إيمان جميع الناس هي انتفاء الابتلاء، وانتفاء الفائدة من التكاليف الشرعية، ولمَا =

به مصلحة للمأمور إذا فعله – أن يكون مصلحة للآمر[1] إذا فعله هو أو جعل المأمور فاعلًا له[2].

فأين جهة الخلق من جهة الأمر؟ فالواحد من الناس يأمر غيره وينهاه مريدا لنصحه ومبينا لما ينفعه، وإن كان مع ذلك لا يريد أن يعينه على ذلك الفعل، إذ ليس كل ما كان مصلحتي في أن آمر به غيري وأنصحه – يكون مصلحتي في أن أعاونه أنا عليه، بل قد تكون مصلحتي إرادة ما يضاده[3]. فجهة أمره لغيره نصحا غير جهة فعله لنفسه، وإذا أمكن الفرق في حق المخلوقين فهو في حق الله أولى بالإمكان.

والقدرية تضرب مثلا بمن أمر غيره بأمره، فإنه لا بد أن يفعل ما يكون المأمور أقرب إلى فعله، كالبِشْر[4] والطلاقة وتهيئة المساند والمقاعد ونحو ذلك[5].

فيقال لهم: هذا يكون على وجهين: أحدهما: أن تكون مصلحة الأمر تعود إلى الآمر، كأمر الملك جنده بما يؤيد ملكه، وأمر السيد عبده بما يصلح ملكه، وأمر الإنسان شريكه بما يصلح الأمر المشترك بينهما، ونحو ذلك.

شرع الله تعالى شرعًا ولمَا أرسل رسلًا؛ لأنه لا حاجة إذن إلى إرسال الرسل وينتفي تقسيم الناس إلى أهل جنة ونار.اهـ "فتاوى ورسائل الشيخ عبد الرزاق عفيفي – قسم العقيدة" ص ٣٦٨.

(١) الأولى أن يقال في حق الله: [حكمة للآمر] ولا يقال في حق الله: (مصلحة).

(٢) أي: أنه لا يلزم من كون الإنسان مثلا يأمر غيره بشيء فيه مصلحة للمأمور أن تكون هناك مصلحة للآمر، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومثل هذا كثير كالذي يأمر غيره بتزويج امرأة يريد أن يتزوجها، أو شراء سلعة يريد شراءها أو استئجار مكان يريد استئجاره، أو مصالحة قوم ينتفع بهم وهم أعداء الآمر يتقوون بمصالحته، ونحو ذلك، فإنه في مثل هذه الأمور لا يفعل ما يعين المأمور، وإن كان ناصحًا له بالأمر مريدًا لذلك.اهـ "منهاج السنة" (٣/ ١٧٢).

(٣) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كالرجل الذي يستشيره غيره في خطبة امرأة، يأمره أن يتزوجها، لأن ذلك مصلحة المأمور، والآمر يرى أن مصلحته في أن يتزوجها هو دونه، فجهة أمره لغيره نصحا – غير جهة فعله لنفسه.اهـ "منهاج السنة" (٣/ ١٦٩).

(٤) أي: طلاقة الوجه.

(٥) أي: أن القدرية تزعم أن الآمر بالشيء يلزمه أن يفعل كل ما يعين به المأمور من طلاقة الوجه وتهيئة المساند وغير ذلك مما يعين المأمور ويُبعد المشقة عنه. وهذا الذي تقوله القدرية ليس على إطلاقه كما سيذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الثاني: أن يكون الآمر يرى الإعانة للمأمور مصلحة له، كالأمر بالمعروف، وإذا أعان المأمور على البر والتقوى فإنه قد علم أن الله يثيبه على إعانته على الطاعة، وأنه في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه[(١)].

فأما إذا قُدِّر أن الآمر إنما أمر المأمور لمصلحة المأمور، لا لنفع يعود على الآمر من فعل المأمور، كالناصح المشير، وقُدِّر أنه إذا أعانه لم يكن ذلك مصلحة للآمر، وأن في حصول مصلحة المأمور مضرة على الآمر، مثل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى وقال لموسى عليه السلام: ﴿**إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ**﴾ [القصص: ٢٠]، فهذا مصلحته في أن يأمر موسى عليه السلام بالخروج، لا في أن يعينه على ذلك، إذ لو أعانه لضره قومه[(٢)]. ومثل هذا كثير[(٣)].

وإذا قيل: إن الله أمر العباد بما يصلحهم، لم يلزم من ذلك أن يعينهم على ما أمرهم به، لا سيما وعند القدرية لا يقدر أن يعين أحدًا على ما به يصير فاعلًا[(٤)]. وإذا عللت أفعاله بالحكمة، فهي ثابتة في نفس الأمر، وإن كنا نحن لا نعلمها. فلا يلزم إذا كان في نفس الآمر له حكمة في الأمر أن يكون في الإعانة على فعل المأمور به حكمة، بل قد تكون الحكمة تقتضي أن لا يعينه على ذلك، فإنه إذا أمكن في المخلوق أن يكون مقتضى الحكمة والمصلحة أن يأمر بأمرٍ لمصلحة المأمور، وأن تكون الحكمة والمصلحة للآمر أن لا يعينه على ذلك: فإمكان ذلك في حق الرب أولى وأحرى[(٥)].

---

(١) فهذان وجهان الآمر فيهما له مصلحة تعود عليه، إلا أن المصلحة في الوجه الأول نفع دنيوي، والمصلحة في الوجه الثاني نفع أخروي وهو الثواب.

(٢) وبهذا الوجه يتبين غلط القدرية حين قعدوا أن الآمر بالشيء يلزمه أن يفعل كل ما يعين به المأمور، فلا يطرد هذا في جميع الصور.

(٣) ومن ذلك أيضًا: قوله تعالى: ﴿**وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ**﴾ الآيات، فالله تعالى أمر المنافقين بالخروج في سبيله، فهو مراد لله شرعًا، ولكنه سبحانه لم يرده منهم كونًا؛ لحكم عظيمة ومنها: ﴿**لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ**﴾ الآية، فدلَّ هذا على أنه لا يلزم الآمر بالشيء أن يفعل كل ما يعين به المأمور.

(٤) أي: أن من معتقد القدرية أن الله لا يهدي ضالًا، ولا يضل مهتديا، بل العبد هو الذي يخلق فعل نفسه، وهم مع ذلك يقولون: لا بد لله أن يعين العبد على فعل المأمور.

(٥) **فإن قيل**: إذا كان في علم الله السابق أن أبا لهب لن يؤمن، فلماذا أمره بالإيمان؟ **الجواب**: الإرادة نوعان:

١) **إرادة حقيقية**؛ وهي التي يكون معها الرضا والطلب، وهذه هي إرادة الطاعة ممن علم الله امتثاله =

والمقصود: أنه يمكن في حق المخلوق الحكيم أن يأمر غيره بأمر ولا يعينه عليه، فالخالق أولى بإمكان ذلك في حقه مع حكمته. فمن أمره وأعانه على فعل المأمور كان ذلك المأمور به قد تعلق به خلقه وأمره إنشاء وخلقًا ومحبة[1]، فكان مرادًا بجهة الخلق ومرادا بجهة الأمر. ومن لم يعنه على فعل المأمور كان ذلك المأمور قد تعلق به أمره ولم يتعلق به خلقه[2]، لعدم الحكمة المقتضية لتعلق الخلق به، ولحصول الحكمة المقتضية لخلق ضده[3]. وخلق أحد الضدين ينافي خلق الضد الآخر[4]، فإن خلق المرض - الذي يحصل به ذُلُّ العبد لربه ودعاؤه وتوبته وتكفير خطاياه ويرق به قلبه ويذهب عنه الكبرياء والعظمة والعدوان - يضاد خلق الصحة التي لا تحصل معها هذه المصالح. ولذلك كان خلق ظلم الظالم - الذي يحصل به للمظلوم من جنس ما يحصل بالمرض - يضاد خلق عدله الذي لا يحصل به هذه المصالح، وإن كانت مصلحته هو في أن يعدل.

وتفصيل حكمة الله عز وجل في خلقه وأمره، يعجز عن معرفتها عقول البشر، والقدرية دخلوا في التعليل على طريقة فاسدة: مثلوا الله فيها بخلقه[5]، ولم يثبتوا حكمة تعود إليه[6].

للأمر. فأمْرُه تعالى لأبي بكر بالإيمان وإرادته تعالى منه الإيمان كان من هذا الباب.

٢) **إرادة لفظية**؛ وهي إرادة ما يطلبه الله بالأمر، ويرضاه ويحبه ممن علم الله أنه لا يمتثل للأمر. فأمره تعالى لأبي لهب بالإيمان كان من هذا الباب، فأمْره تعالى بالإيمان لمن لا يؤمن لأجل إقامة الحجة عليه، إذ العلم السابق ليس هو حجة الله على الناس، بل الحجة التي وضعها الله: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا**﴾.

(١) أي: اجتمعت في حقه الإرادتان: الإرادة الكونية وهذا هو المراد بقوله: "إنشاء وخلقًا". وذلك لأن الله أعانه، فإعانته تعالى تعني إيجاد الشيء وتكوينه. وهكذا اجتمع في حقه الإرادة الشرعية وهي المشار إليها بقوله: "ومحبة". فلفظ: [المحبة والرضى والأمر والدين] يراد بها الإرادة الشرعية.

(٢) أي: وجدت الإرادة الشرعية، لكونه سبحانه قد أمر به، ولكن تخلفت الإرادة الكونية، لكونه سبحانه لم يعنه، وعدم الإعانة تقتضي عدم خلق ذلك المأمور، فالله أمر أبا لهب بالإيمان، لكن اقتضت الحكمة أن يوجد الضد وهو الكفر، فهنا وجدت الإرادة الشرعية وتخلفت الإرادة الكونية للإيمان.

(٣) وهو الكفر.

(٤) فوجود الكفر من أبي لهب ينافي وجود الإيمان.

(٥) أي: أن القدرية دخلوا في الحكمة بطريقة العقل فشبهوا الله بخلقه وقاسوه على خلقه فيما يحسن ويقبح، حيث أوجبوا على ربهم سبحانه وتعالى ما أوجبوه على العبد، وحرموا عليه سبحانه ما حرموا على العبد، فما حسُن من المخلوق حسُن من الخالق، وما قبُح من المخلوق قبح من الخالق. انظر: "التحفة المهدية" (٢/ ١١٦).

(٦) هذه المسألة وهي إثبات الحكمة لله تعالى انقسم الناس فيها إلى أقسام:

١) أهل السنة والجماعة أثبتوا الحكمة لله تعالى، وهي تتضمن أمرين وهما: أ- حكمة تعود إلى الله تعالى =

قوله: (لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ)[1].

ش: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. قال في "الصحاح"[2]: توهمت الشيء: ظننته، وفهمت الشيء: علمته. فمراد الشيخ رحمه الله: أنه لا ينتهي إليه وَهْم، ولا يحيط به علم. قيل: الوهم ما يرجى كونه، أي: يظن أنه على صفة كذا، والفهم: هو ما يحصله العقل ويحيط به. والله تعالى لا يعلم كيف هو إلا هو سبحانه وتعالى، وإنما نعرفه سبحانه بصفاته، وهو أنه أحد، صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ * هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٣ - ٢٤].

قوله: (وَلَا يُشْبِهُ[3] الْأَنَامَ).

ش: هذا رد لقول المشبهة، الذين يشبهون الخالق بالمخلوق، سبحانه وتعالى، قال عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وليس المراد نفي

بمعنى أنه يحبها ويرضاها، فهو سبحانه إذا أمر بشيء فإنه يحب ويرضى فعل ذلك المأمور. ب- حكمة تعود إلى المخلوق بمعنى أنه يفرح بذلك الأمر ويتلذذ بفعل المأمورات، فالطاعة عاقبتها سعادة الدنيا والآخرة.

٢) المعتزلة أثبتوا حكمة تعود إلى المخلوق فقط وهي نفعهم والإحسان إليهم، فهي تعويض للمكلفين، ونفوا الحكمة التي تعود إلى الله تعالى؛ لأن الله لا تقوم بذاته صفة ولا فعل، والحكمة صفة من الصفات. وأيضًا هم يعتقدون أن فعل العبد ليس لله فيه مشيئة ولا إرادة ولا حكمة، بل العبد يخلق فعله.

٣) الجهمية والأشاعرة نفوا الحكمة مطلقا، فلا حكمة تعود إلى الله؛ لأن إثبات الحكمة يفضي إلى الحاجة، والله ليس له حاجة، وليس هو أيضًا متصفا بالصفات والحكمة صفة من الصفات، ولا أثبتوا حكمة تعود إلى المخلوق؛ لأن العبد مجبور على فعله. وقد أخذ بهذا القول ابن حزم ومن تبعه من الظاهرية. انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٣٦)، و"التحفة المهدية" (٢/ ١١٦).

(١) قوله: "الأوهام" جمع وهم وهي: الظنون. وقوله: "الأفهام" جمع فهم وهي: العلوم.

(٢) كتاب "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية" لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ).

(٣) في بعض النسخ: «ولا يشبهه»، وهو صحيح لكنه ليس مرادا للطحاوي، ولهذا لم يقل الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا رد لقول النصارى وغيرهم الذين يشبهون المخلوق بالخالق، ولكن الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: هذا رد لقول المشبهة الذين يشبهون الخالق بالمخلوق. فدل هذا على أن صواب العبارة: «ولا يشبه».

الصفات كما يقول أهل البدع[1] فمن كلام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الفقه الأكبر": لا يشبه شيئًا من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه. ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا. انتهى[2]

وقال نعيم بن حماد: من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه.[3] وقال إسحاق بن راهويه: من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم.[4]

وقال: علامة جهم وأصحابه، دعواهم على أهل السنة والجماعة ما أولعوا به من الكذب: أنهم مشبهة، بل هم المعطلة.[5]

---

(١) استدل أهل البدع بقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ على نفي الصفات، بحجة أننا لو أثبتنا لله سمعا وبصرا ووجها ويدا.....إلخ لمثلنا الخالق بالمخلوق؛ لأن المخلوق متصف بهذه الصفات والله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي: ليس له صفات إذا هو سبحانه لا يماثل المخلوق. وهذا من أبطل الباطل، وهم مع ذلك فتحوا بابا للملاحدة فإن سيقولون لهم: إن هذه الآية تدل على نفي ذات الله ووجود الله؛ لأن المخلوق له ذاتًا ووجودًا، وتحقيقا لهذا النفي يلزمنا نفي ذات الله ووجوده حتى لا يماثل وجود وذات المخلوق. انظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ١١٢).

(٢) "الفقه الأكبر" ص١٤-٢٤.

(٣) صحيح:

أخرجه اللالكائي في "شرح اعتقاد أهل السنة" (٩٣٦) والذهبي في "العلو" (٤٦٤) بإسناد صحيح. وقد صححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في "مختصر العلو" (٢١٧).

تنبيه: تقدم معنا أن الصواب في النفي هو نفي التمثيل لا التشبيه، لكن قد يعبر بعض السلف بنفي التشبيه كما في كلام نعيم بن حماد، ومرادهم بذلك نفي التمثيل لوجود القرينة المبينة لذلك، ومع ذلك فالصواب تركه كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فاسم «المشبهة» ليس له ذكر بذم في الكتاب والسنة، ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين؛ ولكن تكلم طائفة من السلف مثل عبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ونعيم بن حماد، وغيرهم بذم المشبهة، وبينوا المشبهة الذين ذموهم؛ أنهم الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه، فكان ذمهم لما في قولهم من مخالفة الكتاب والسنة، إذ دخلوا في التمثيل، إذ لفظ التشبيه فيه إجمال واشتراك وإيهام، بخلاف لفظ التمثيل الذي دل عليه القرآن؛ ونفى مُوجَبَه عن الله عز وجل.اهـ انظر: "تلبيس الجهمية" (١/ ٣٨٧).

(٤) صحيح:

أخرجه اللالكائي في "شرح اعتقاد أهل السنة" (٩٣٧) فقال: ذكره عبد الرحمن -يعني ابن أبي حاتم- قال: ثنا أحمد بن سلمة، قال: سمعت إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، يقول: من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم، لأنه وصف بصفاته أنما هو استسلام لأمر الله ولما سن الرسول. وهذا إسناد صحيح.

(٥) صحيح:

=

وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة.[1] فإنه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلا يسمي المثبت لها مشبهًا.

فمن أنكر أسماء الله بالكلية من غالية الزنادقة[2]، القرامطة[3] والفلاسفة، وقال: إن الله لا يقال له: عالم ولا قادر -: يزعم أن من سماه بذلك فهو مشبه، لأن الاشتراك في الاسم يوجب الاشتباه في معناه، ومن أثبت الاسم وقال: هو مجاز، كغالية الجهمية، يزعم أن من قال: إن الله عالم حقيقة، قادر حقيقة: فهو مشبه، ومن أنكر الصفات وقال: إن الله ليس له علم ولا قدرة ولا كلام ولا محبة ولا إرادة - قال لمن أثبت الصفات: إنه مشبه، وإنه: مجسم. ولهذا كتب نفاة الصفات، من الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم، كلها مشحونة بتسمية مثبتة الصفات مشبهة ومجسمة، **ويقولون في كتبهم**: إن من جملة المجسمة قومًا يقال لهم: المالكية، ينسبون إلى رجل يقال له: مالك بن أنس، وقوما يقال لهم الشافعية، ينسبون إلى رجل يقال له: محمد بن إدريس! حتى الذين يفسرون القرآن منهم، كعبد الجبار[4]، والزمخشري[5]، وغيرهما، يسمون كل من أثبت شيئًا من الصفات وقال بالرؤية - مشبهًا، وهذا الاستعمال قد غلب عند المتأخرين من غالب الطوائف.

أخرجه اللالكائي في "شرح اعتقاد أهل السنة" (٩٣٨) فقال: ذكره عبد الرحمن -يعني ابن أبي حاتم- قال: ثنا أحمد بن سلمة، قال: سمعت إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، يقول: علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل الجماعة، وما أولعوا به من الكذب، إنهم مشبهة بل هم المعطلة ولو جاز أن يقال لهم: هم المشبهة لاحتمل ذلك، وذلك أنهم يقولون: إن الرب تبارك وتعالى في كل مكان بكماله في أسفل الأرضين وأعلى السماوات على معنى واحد وكذبوا في ذلك ولزمهم الكفر. وهذا إسناد صحيح.

(١) انظر: "شرح اعتقاد أهل السنة" للالكائي برقم (٩٣٩).

(٢) الزندقة القول بأزلية العالم وأطلق على الزردشتية والمانوية وغيرهم من الثنوية وتوسع فيه فأطلق على كل شاك أو ضال أو ملحد. انظر: "المعجم الوسيط". **قال الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: طبقة الزنادقة، وهم قوم أظهروا الإسلام ومتابعة الرسل، وأبطنوا الكفر ومعاداة الله ورسوله، وهؤلاء المنافقون، وهم في الدرك الأسفل من النار. انظر: "طريق الهجرتين" (٢/ ٨٧٨).

(٣) هم أتباع حمدان بن قرمط، وهم الذين جعلوا للدين ظاهرا وباطنا، وهم من الإسماعيلية الباطنية، ينفون عن الله تعالى الأسماء والصفات، بل لا يوصف الله عندهم بنفي ولا إثبات، ونفون أمور الآخرة والمعاد، والتكاليف الشرعية عندهم لها ظاهر وهو ما فهمه المسلمون، وباطن وهو ما اكتشفوه، فالصلاة عندهم موالاة إمامهم الذي له خصائص الرب، والصوم كتمان علم باطن الشريعة عمن لم يؤمن بذلك، والحج هو السفر إلى أئمتهم. وهؤلاء كفار بإجماع المسلمين.

(٤) هو عبد الجبار بن أحمد بن خليل شيخ المعتزلة (المتوفى سنة ٤١٥ هـ). مترجم في "السير" (١٧/ ٢٤٤).

(٥) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري المعتزلي. (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ). =

ولكن المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنة المشهورين: أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات. بل مرادهم أنه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدم من كلام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه تعالى يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا. وهذا معنى قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾ [الشورى: ١١]. فنفى المِثْل وأثبت الصفة.

وسيأتي في كلام الشيخ إثبات الصفات، تنبيهًا على أنه ليس نفي التشبيه مستلزمًا لنفي الصفات.

[لا يجوز الاستدلال في العلم الإلهي بقياس تمثيل ولا بقياس شمولي]

ومما يوضح هذا[1]: أن العلم الإلهي[2] لا يجوز أن يستدل فيه بقياس يستوي فيه الأصل والفرع[3]، ولا بقياس شمولي يستوي أفراده[4]، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها. ولهذا لما سلكت طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية - لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها.

مترجم في "السير" (٢٠/ ١٥١).

(١) انظر: "درء تعارض" (١/ ٢٩).

(٢) وهو العلم الذي يتعلق بذات الإله وصفاته وأفعاله.

(٣) **القياس التمثيلي هو**: إلحاق فرع بأصل لعلة جامعة بينهما. وهذا هو القياس المعروف عند أهل الأصول. مثاله عندهم: لو قلنا إن الله مستو على العرش، فإنه مفتقر إلى العرش قياسًا على المخلوق إذا استوى على العرش، فالفرع عندهم هو استواء الله على العرش قاسوه على الأصل وهو استواء المخلوق. فوجب عندهم نفي استواء الله على العرش حتى لا يحكم عليه سبحانه بأنه مفتقر للعرش. انظر: "التوضيحات الأثرية على "التدمرية" ص١١٨.

(٤) **القياس الشمولي هو**: قياس منطقي مركب من مقدمتين مع نتيجة. أ- مقدمة صغرى وهي ما اشتملت على جزء من أفراد الكبرى. ب- مقدمة وهي عبارة عن قضية كلية يستوي تحتها أفرادها. أو يقال: هو ما حوى ثلاثة أمور قاعدة كلية، وجزئي محكوم عليه، وجزئي غير محكوم عليه ولكنه ملحق بالمحكوم عليه. مثاله عندهم: كل متصف بالصفات فهو جسم. والمقدمة الثانية الصغرى: الله متصف بالصفات. فالنتيجة = أن الله جسم أي: متكون من أجزاء وأبعاض. وبناء على ذلك يجب نفي الصفات عن الله حتى لا يكون جسم. وفي الحقيقة كما ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن قياس الشمول وقياس التمثيل كلاهما مبني على تمثيل صفات الله بصفات المخلوقين، فالنتيجة واحدة من القياسين وهي نفي صفات الله، وإنما اختلفت عباراتهم. انظر: "التوضيحات الأثرية على "التدمرية" ص١١٨.

[يستعمل في حق الله قياس الأولى]

ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى[(١)]، سواء كان تمثيلًا أو شمولًا، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠][(٢)]. مثل أن يعلم أن كل كمال للممكن أو للمحدث، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وهو ما كان كمالا للوجود غير مستلزم للعدم بوجه: فالواجب القديم أولى به. وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق والمربوب المدبر -: فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره، وهو أحق به منه. وأن كل نقص وعيب في نفسه، وهو ما تضمن سلب هذا الكمال، إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات: فإنه يجب نفيه عن الرب تعالى بطريق الأولى.

ومن أعجب العجب: أن من غلاة نفاة الصفات الذين يستدلون بهذه الآية الكريمة على نفي الصفات والأسماء، ويقولون: واجب الوجود لا يكون كذا ولا يكون كذا - ثم يقولون: أصل الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة[(٣)]، ويجعلون هذا غاية الحكمة

---

(١) قياس الأولى ضابطه: كل كمال مطلق ثبت للمخلوق وأمكن أن يتصف به الخالق؛ فالخالق أولى به من المخلوق، وكل نقص مطلق تنزه عنه المخلوق؛ فالخالق أحق بالتنزه عنه. لكن يشترط في الكمال شرطان: ١): أن يكون ذلك الكمال قد ثبت نقلا. فلا يثبت بهذا القياس صفة لله غير ثابتة في الكتاب أو صحيح السنة، فهذا القياس يعتبر موضحًا ومكملًا للأدلة، فهو من باب تكثير الأدلة، واستخدمه أهل السنة للرد على أهل البدع ومحاجتهم. ٢): أن يكون الكمال كمالًا مطلقًا لا نسبيًا. ويشترط في النقص شرط وهو: أن يكون النقص نقصًا مطلقًا كالعمى والجهل وغير ذلك مما يكون فيه النقص مطلقًا من جميع الوجوه. وأما إن كان النقص نسبيًا من بعض الوجوه كالتكبر والتعاظم فلا ينفى عن الله تعالى؛ لأنه نقص في حق المخلوق، وهو كمال في حق الله تعالى. **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وبالجملة فالكمال والنقص من الأمور النسبية والمعاني الإضافية فقد تكون الصفة كمالًا لذات ونقصًا لأخرى وهذا نحو الأكل والشرب والنكاح: كمال للمخلوق نقص للخالق وكذا التعاظم والتكبر والثناء على النفس: كمال للخالق نقص للمخلوق.اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ٧٠)، و"مفتاح دار السعادة" (٢/ ٧٦).

(٢) فهذه الآية دليل على أن قياس الأولى حجة في باب إثبات الكمال لله تعالى ونفي النقص عنه سبحانه، ولهذا **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا القياس نبوي سلفي. **وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولهذا كانت الطريقة النبوية السلفية أن يستعمل في العلوم الإلهية "قياس الأولى" كما قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾، إذ لا يدخل الخالق والمخلوق تحت قضية كلية تستوي أفرادها، ولا يتماثلان في شيء من الأشياء، بل يعلم أن كل كمال - لا نقص فيه بوجه - ثبت للمخلوق فالخالق أولى به وكل نقص وجب نفيه عن المخلوق فالخالق أولى بنفيه عنه وأمثال هذه "الأقيسة العقلية" التي من نوع الأمثال المضروبة في القرآن.اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٣٤٩).

(٣) أي: أنهم يتشبهون بصفات الله وأفعاله على قدر استطاعتهم. وهذا القول منهم فيه تناقض؛ لأنهم ينفون صفات الله، فبأيِّ شيء يتشبهون به؟!.

ونهاية الكمال الإنساني، ويوافقهم على ذلك بعض من يطلق هذه العبارة. ويروى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**تخلقوا بأخلاق الله**»[1]، فإذا كانوا ينفون الصفات، فبأي شيء يتخلق العبد على زعمهم؟! وكما أنه لا يشبه شيئًا من مخلوقاته تعالى، لا يشبهه شيء من مخلوقاته، لكن المخالف في هذا النصارى والحلولية والاتحادية لعنهم الله تعالى. ونفي مشابهة شيء من مخلوقاته له، مستلزم لنفي مشابهته لشيء من مخلوقاته. فلذلك اكتفى الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**ولا يشبه الأنام**»، والأنام: الناس. وقيل: الخلق كلهم[2]. وقيل: كل ذي روح. وقيل: الثقلان[3]. وظاهر قوله تعالى: ﴿**وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ**﴾ [الرحمن: ١٠] يشهد للأول أكثر من الباقي. والله أعلم.

قوله: (**حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ**).

ش: قال تعالى: ﴿**اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ**﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فنفي السنة والنوم دليل على كمال حياته وقيوميته. وقال تعالى: ﴿**الم * اللهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ * نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ**﴾ [آل عمران: ١ - ٣]. وقال تعالى: ﴿**وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ**﴾ [طه: ١١١]. وقال تعالى: ﴿**وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ**﴾ [الفرقان: ٥٨]. وقال تعالى: ﴿**هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**﴾ [غافر: ٦٥]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام**»، الحديث[4].

---

(١) **موضوع:**
قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا اللفظ لا يعرف عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في شيء من كتب الحديث، ولا هو معروف عن أحد من أهل العلم، بل هو من باب الموضوعات عندهم.اهـ انظر: "بيان تلبيس الجهمية" في تأسيس بدعهم الكلامية" (٦/ ٥١٨). وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: لا نعرف له أصلا في كتب السنة. وقال: أورده السيوطي في "تأييد الحقيقة العلية" (٨٩/ ١) دون عزو. وتأولوه بأن معناه اتصفوا بالصفات المحمودة وتنزهوا عن الصفات المذمومة، وليس معناه أن تأخذ من صفات القدم شيئًا.اهـ "شرح الطحاوية" ص١٢٠، و"السلسلة الضعيفة" برقم (٢٨٢٢).

(٢) وهذا ظاهر اختيار الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في "تفسيره" فإنه قال: الأنام وهم الخلائق المختلفة أنواعهم وأشكالهم وألوانهم وألسنتهم في سائر أقطارها وأرجائها.اهـ وهذا القول هو الصحيح؛ لأنه يشمل الأقوال كلها.

(٣) ذكره ابن منظور رَحِمَهُ اللَّهُ في "لسان العرب" (١٢/ ٣٧).

(٤) أخرجه مسلم (١٧٩) عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لما نفى الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ التشبيه، أشار إلى ما تقع به التفرقة بينه وبين خلقه، بما يتصف به تعالى دون خلقه: فمن ذلك: أنه حي لا يموت، لأن صفة الحياة الباقية مختصة به تعالى، دون خلقه، فإنهم يموتون. ومنه: أنه قيوم لا ينام، إذ هو مختص بعدم النوم والسنة، دون خلقه، فإنهم ينامون. وفي ذلك إشارة إلى أن نفي التشبيه ليس المراد منه نفي الصفات، بل هو سبحانه موصوف، بصفات الكمال، لكمال ذاته.

فالحي بحياة باقية لا يشبه الحي بحياة زائلة، ولهذا كانت الحياة الدنيا متاعًا ولهوًا ولعبًا وأن الدار الآخرة لهي الحيوان، فالحياة الدنيا كالمنام، والحياة الآخرة كاليقظة، ولا يقال: فهذه الحياة الآخرة كاملة، وهي للمخلوق: لأنا نقول: الحي الذي الحياة من صفات ذاته اللازمة لها، هو الذي وهب المخلوق تلك الحياة الدائمة، فهي دائمة بإدامة الله لها، لا أن الدوام وصف لازم لها لذاتها، بخلاف حياة الرب تعالى. وكذلك سائر صفاته، فصفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

واعلم أن هذين الاسمين، أعني: الحي القيوم مذكوران في القرآن معًا في ثلاث سور كما تقدم، وهما من أعظم أسماء الله الحسنى، حتى قيل: إنهما الاسم الأعظم[1]، فإنهما

---

(١) اختلف العلماء في الاسم الأعظم على أقوال كثيرة، أوصلها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أربعة عشر قولا كما في "فتح الباري" برقم (٦٤١٠)، ومن أقوى هذه الأقوال قولان:

١) أن اسم الله الأعظم هو [الحي القيوم]. وهذا ظاهر اختيار شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ واستدلوا بحديث أبي أمامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اسم الله الأعظم الذي إذا دعي به أجاب، في سور ثلاث: البقرة، وآل عمران، وطه**». رواه ابن ماجه (٣٨٥٦) وغيره بإسناد حسن، وله شاهد عند أحمد (٢٧٦١١) عن أسماء بنت يزيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وفيه عبيد الله بن أبي زياد وشهر بن حوشب وهما ضعيفان. واستدلوا بحديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ جالسًا فِي الْحَلْقَةِ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَكَعَ وَسَجَدَ فَتَشَهَّدَ، ثُمَّ قَالَ فِي دُعَائِهِ: اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ، يَا بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ، إِنِّي أَسْأَلُكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أَتَدْرُونَ بِمَا دَعَا اللهَ؟**» قَالَ: فَقَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ دَعَا اللهَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى**». أخرجه أحمد (١٢٦١١) وأبو داود (١٤٩٥) والنسائي (١٣٠٠) والترمذي (٣٥٤٤) وابن ماجه (٣٨٥٨) وغيرهم من طرق صحيحة عن أنس به. وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ برقم (١٠١).

٢) **وهو الصحيح أن اسم الله الأعظم هو لفظ الجلالة [الله] مقرونا بالنفي والإثبات [لا إله إلا الله] وهي: كلمة التوحيد**؛ لحديث أبي أمامة وأنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا السابقين، وإنما لم نقل بأن الاسم الأعظم هو [الحي القيوم]؛ لأنه لم يذكر في حديث بريدة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ رجلًا يَقُولُ: اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ. الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا =

يتضمنان إثبات صفات الكمال أكمل تضمن وأصدقه، ويدل «القيوم» على معنى الأزلية والأبدية[1] ما لا يدل عليه لفظ «القديم». ويدل أيضًا على كونه موجودًا بنفسه، وهو معنى كونه واجب الوجود. و«القيوم» أبلغ من «القيام»[2]؛ لأن الواو أقوى من الألف، ويفيد قيامه بنفسه، باتفاق المفسرين وأهل اللغة، وهو معلوم بالضرورة. وهل يفيد إقامته لغيره وقيامه عليه؟ فيه قولان، أصحهما: أنه يفيد ذلك. وهو يفيد دوام قيامه وكمال قيامه، لما فيه من المبالغة، فهو سبحانه لا يزول لا يأفل[3]، فإن الآفل قد زال قطعًا، أي: لا يغيب ولا ينقص ولا يفنى ولا يعْدَم، بل هو الدائم الباقي الذي لم يزل ولا يزال، موصوفًا بصفات الكمال. واقترانه بالحي يستلزم سائر صفات الكمال، ويدل على بقائها ودوامها، وانتفاء النقص

أَحَدٌ. فَقَالَ: «**قَدْ سَأَلَ اللهَ بِاسْمِ اللهِ الْأَعْظَمِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ**» أخرجه أحمد (٢٣٠٤١) وأبو داود (١٤٩٣) والترمذي (٣٤٧٥) وابن ماجه (٣٨٥٧) وغيرهم من طريق مالك بن مغول أخبرنا عبد الله بن بريدة عن أبيه به. وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ برقم (١٥٢). فإذا تأملنا هذه الأحاديث وجدنا أن كلمة التوحيد مذكورة فيها، وأما [الحي القيوم] فلم يذكر في حديث بريدة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومما يرجح هذا القول حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قال رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**دَعْوَةُ ذِي النُّونِ إِذْ هُوَ فِي بَطْنِ الْحُوتِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ فَإِنَّهُ لَمْ يَدْعُ بِهَا مُسْلِمٌ رَبَّهُ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلا اسْتَجَابَ لَهُ**» أخرجه أحمد (١٤٦٢) والترمذي (٣٥٠٥) من طريق يونس بن أبي إسحاق الهمداني، حدثنا إبراهيم بن محمد بن سعد، حدثني والدي محمد، عن أبيه سعد به. وهذا إسناد حسن، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ برقم (٣٧٩). وأيضًا لفظ الجلالة [الله] هو الاسم الذي تعود إليه جميع الأسماء الحسنى بخلاف [الحي القيوم]، ومما يضعف القول بأن الاسم الأعظم هو [الحي القيوم] أن الأدلة فيها أنه اسم واحد، وأما [الحي القيوم] فهما اسمان، وليسا باسم واحد، وقد رجح هذا القول ابن مندة في "كتاب التوحيد" ومال إليه القرطبي وروي عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ولم يثبت عنه، وجاء عن تلميذه أبي الشعثاء والشعبي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ ونقله السفاريني عن أكثر أهل العلم كما "لوامع الأنوار" (١/ ٣٥).

(١) الأزلي هو القدم الذي ليس له ابتداء. والأبدي هو الشيء الذي لا نهاية له. أي: استمرار الوجود في المستقبل، نسبة إلى الأبد. وجميع الموجودات باعتبار الأزلية والأبدية ثلاثة أقسام لا رابع لها:

١) **أزلي أبدي**، وهذا خاص بالله بأسمائه وصفاته.

٢) **أبدي لا أزلي**، وهذا خاص بالآخرة والجنة والنار وما فيهما، فإنها سبقت بعدم، ولا يلحقها فناء.

٣) **لا أزلي ولا أبدي**، وهي الدنيا سبقت بعدم ويلحقها زوال. انظر: "التعريفات" ص١٧.

(٢) القيام ثبت في حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، كان يقول إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل: «**اللهم لك الحمد، أنت نور السماوات والأرض، ولك الحمد، أنت قيام السماوات والأرض**». رواه البخاري (٧٤٤٢) ومسلم (٧٦٩).

(٣) أي: يذهب.

والعدم عنها أزلًا وأبدًا. ولهذا كان قوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. أعظم آية في القرآن، كما ثبت ذلك في «الصحيح»[(١)] عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

[مدار الأسماء الحسنى كلها على اسمي الحي القيوم]

فعلى هذين الاسمين مدار الأسماء الحسنى كلها، وإليهما ترجع معانيها.

فإن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال، فلا يتخلف عنها صفة منها إلا لضعف الحياة، فإذا كانت حياته تعالى أكمل حياة وأتمها، استلزم إثباتها إثبات كل كمال يضاد نفيه كمال الحياة.

وأما «القيوم» فهو متضمن كمال غناه وكمال قدرته، فإنه القائم بنفسه، فلا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه. المقيم لغيره، فلا قيام لغيره إلا بإقامته. فانتظم هذان الاسمان صفات الكمال أتم انتظام.

قوله: **(خَالِقٌ بِلا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلا مُؤْنَةٍ).**

ش: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ * مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ * إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٦ - ٥٨]. ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاء إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيد﴾ [فاطر: ١٥]. ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاء﴾ [محمد: ٣٨]. ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئًا، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئًا، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد، فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته - ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر**» الحديث. رواه مسلم[(٢)].

وقوله: «**بلا مئونة**»: بلا ثقل ولا كلفة.

(١) أخرجه مسلم (٨١٠) عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

قوله: (**مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ**).

ش: الموت صفة وجودية، خلافًا للفلاسفة ومن وافقهم[1]. قال تعالى: ﴿**الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا**﴾ [الملك: ٢]. والعدم لا يوصف بكونه مخلوقًا. وفي الحديث: «**أنه يؤتى بالموت يوم القيامة على صورة كبش أملح، فيذبح بين الجنة والنار**»[2]. وهو وإن كان عرضًا[3] فالله تعالى يقلبه عينًا، كما ورد في العمل الصالح: «**أنه يأتي صاحبه في صورة الشاب الحسن، والعمل القبيح على أقبح صورة**»[4] وورد في القرآن: «**أنه يأتي على صورة الشاب الشاحب اللون**[5]» الحديث[6] أي: قراءة القارئ. وورد في الأعمال: أنها توضع في الميزان. والأعيان هي التي تقبل الوزن دون الأعراض.

(١) الموت أمر وجودي لا عدمي؛ لأنه لو كان عدميا لما تعلَّق به الخلق كما قال تعالى: ﴿**الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ**﴾. وأما الفلاسفة فإنهم يرون أن الموت أمر عدمي وهو عدم الحياة. ومعنى ﴿**خَلَقَ الْمَوْتَ**﴾ في الآية تقديره: إزالة الحياة. تنبيه: المميت والباعث لم يثبتا من أسماء الله، ولكنه يخبر بهما عن الله، وهما من أفعاله سبحانه وتعالى.

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٣٠) ومسلم (٢٨٤٩) عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وجاء بنحوه عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه البخاري (٦٥٤٨) ومسلم (٢٨٥٠). وقوله: (كبش) أي: ذكر الغنم. و(الأملح) قيل هو الأبيض الخالص قاله ابن الأعرابي. وقال الكسائي: هو الذي فيه بياض وسواد وبياضه أكثر.

(٣) العرض هو ما كان قائمًا بغيره. بمعنى أنه شيء معنوي لا يشاهد كالصفات المعنوية العلم والعزة.

(٤) **حسن**:

أخرجه أحمد (١٨٥٣٤) وأبو داود (٤٧٥٣) وغيرهما من طرق عن أبي معاوية، قال: حدثنا الأعمش، عن منهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء بن عازب به. وهذا إسناد حسن، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي: برقم (١٤١).

(٥) أي: متغير اللون لعارض من مرض أو سفر أو نحوهما.

(٦) **حسن لغيره**:

أخرجه أحمد (٢٢٩٥٠) وابن ماجه (٣٧٨١) وغيرهما من طرق عن بشير بن مهاجر، عن ابن بريدة عن أبيه، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وفيه: «يجيء القرآن يوم القيامة كالرجل الشاحب، فيقول: أنا الذي أسهرت ليلك، وأظمأت نهارك». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف بشير بن مهاجر.

وله شاهد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥٧٦٤) فقال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال: نا يحيى بن عبد الحميد الحماني قال: نا شريك، عن عبد الله بن عيسى، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يجيء القرآن يوم القيامة كالرجل الشاحب، يقول لصاحبه: هل تعرفني؟ أنا الذي كنت أسهر ليلك، وأظمئ هواجرك، وإن كل تاجر من وراء تجارته، وأنا لك اليوم من وراء كل تاجر،... إلخ** ». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف شريك القاضي، وأما يحيى الحماني فهو وإن كان ضعيفا لكنه قد توبع، قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: =

وورد في سورة البقرة وآل عمران: أنهما يوم القيامة يظلان صاحبهما كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف[1].

وفي الصحيح: «**أن أعمال العباد تصعد إلى السماء**»[2] وسيأتي الكلام على البعث والنشور. إن شاء الله تعالى.

قوله: (مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا).

ش: أي: أن الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفًا بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل[3]. ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفًا بها، لأن

الطبراني قد صرح بأن الحماني قد تابعه يزيد بن هارون، وهو ثقة من رجال الشيخين، فإعلال الحديث بالحماني خطأ واضح، والصواب تضعيفه بشريك، وهو ابن عبد الله القاضي، وهو ضعيف لسوء حفظه. لكن الحديث حسن أو صحيح؛ لأن له شاهدًا من حديث بريدة بن الحصيب مرفوعًا بتمامه.اهـ "الصحيحة" برقم (٢٨٢٩).

(١) أخرجه مسلم (٨٠٤) عن أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وليس في "صحيح مسلم" لفظ: «يظلان». وقد أخرجه بهذا اللفظ: أحمد (٢٢٩٥٠) والحاكم (٢٠٥٧) من طريق بشير بن المهاجر، ثنا عبد الله بن بريدة، عن أبيه. وبشير بن المهاجر ضعيف. و[الغمامة والغياية]: كل شيء أظل الإنسان فوق رأسه سحابة وغيرة وغيرهما، قال العلماء: المراد أن ثوابهما يأتي كغمامتين. و[الفرقان] قطيعان وجماعتان يقال في الواحد فرق. وقوله: "صواف" جمع صافة وهي من الطيور ما يبسط أجنحتها في الهواء.

(٢) كما قال تعالى: ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ**﴾. وفي البخاري (٧٤٣٠) ومسلم (١٠١٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يصعد إلى الله إلا الطيب**».

(٣) **صفات الله تنقسم إلى قسمين ثبوتية وسلبية.**

القسم الأول: الصفات الثبوتية: وهي الصفات التي أثبتها الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة على الوجه اللائق به. **والصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين:**

١) صفات ذاتية. وهي: التي لم يزل ولا يزال متصفا بها، وهي ملازمة لذاته لا تنفك عنه أبدا. **وتنقسم إلى قسمين:**

أ- صفات ذاتية عينية. وهي: الصفات المحسوسة كالوجه واليدين والقدمين. وهي التي يسميها بعض العلماء بـ [**الصفات الخبرية**] وضابطها: ما كان مسماه في حق المخلوق أبعاضًا وأجزاء. قالوا: وإنما سميت خبرية لأنها ثبتت وعُلِمت بالخبر ولا مجال للعقل فيها، فإن عقولنا لا تدلنا على أن لله تعالى يدًا، ولكن علمنا ذلك بمجرد الخبر، بخلاف الصفات المعنوية كالحياة والعلم والقدرة، فقد دل عليها العقل. **والصواب التعبير بما عبر به شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ **بقوله: [صفات عينية]؛ مخالفة لأهل البدع في** =

صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضده. ولا يرد على هذه صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها، كالخلق والتصوير، والإماتة والإحياء، والقبض والبسط والطي، والاستواء والإتيان والمجيء، والنزول، والغضب والرضا، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا، كما قال الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول[1]. وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث

اصطلاحاتهم، ولأن بعض الصفات المعنوية لا تعلم إلا بالخبر.

ب- صفات ذاتية معنوية. وهي: ما كان دالا على معنى كالعلم والقدرة والسمع.

٢): صفات فعلية. وهي: التي تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها. وتنقسم إلى قسمين:

أولا: **صفات فعلية متعدية** كالخلق والإعطاء. ومن ذلك صفات المقابلة كالمكر والكيد والخداع. فيجب إثباتها لله على سبيل المقابلة.

ثانيا: صفات فعلية غير متعدية كالاستواء على العرش والمجيء.

قاعدة: كل صفة فعلية فهي صفة ذاتية، من جهة اتصاف الرب عز وجل بها أزلًا وأبدًا، فلم تحدث له صفة بعد أن لم يكن متصفًا بها. مثال ذلك: صفة الكلام، فإنه باعتبار أصل الصفة صفة ذاتية؛ لأن الله لم يزل ولا يزال متكلمًا وباعتبار آحاد الكلام وأفراده صفة فعلية؛ لأن الكلام متعلق بمشيئته يتكلم بما شاء متى شاء.

وليس كل صفة ذاتيه فهي فعلية، كالعلم والحياة والقدرة؛ فإن هذه الصفات لا تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، بل هي صفات ملازمة لذاته لا تنفك عنه.

القسم الثاني: الصفات السلبية (المنفية): وهي الصفات التي نفاها الله عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وكلها صفات نقص في حقه، كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب. فيجب نفيها عن الله تعالى؛ لأن الله نفاها عن نفسه، لكن يجب اعتقاد ثبوت ضدها لله على الوجه الأكمل؛ لأن النفي لا يكون كمالًا حتى يتضمن ثبوتًا.

(١) صحيح:

أخرجه الدارمي في "الرد على الجهمية" (١٠٤) والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٨٦٦) والصابوني في "عقيدة السلف" ص١٨١، واللالكائي في "شرح اعتقاد أهل السنة" (٦٦٤) من طرق صحيحة عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ. وقد صح هذا أيضًا عن شيخه ربيعة الرأي: أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" (٨٦٨) واللالكائي في "شرح اعتقاد أهل السنة" (٦٦٥) والذهبي في "العلو" (٣٥٢) من طرق عن ربيعة أنه سئل عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق.

وقد صح نحو هذا عن سفيان بن عيينة ويحيى بن يحيى، وجاء عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ولكنه ضعيف سيأتي =

الشفاعة: «**إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله**»[1].

لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلمًا بالأمس لا يقال: إنه حدث له الكلام، ولو كان غير متكلم لآفة كالصغر والخرس، ثم تكلم يقال: حدث له الكلام، فالساكت لغير آفة يسمى متكلمًا بالقوة، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلمه يسمى متكلمًا بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتبا في حال عدم مباشرته للكتابة.

[حكم الألفاظ المجملة التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في كتاب ولا سنة]

وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال: فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن - فهذا نفي صحيح. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته - فهذا نفي باطل.

وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السني للمتكلم ذلك، على ظن أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازم له. وإنما أتي السني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه.

وكذلك مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل[2].

تخريجه (ص).

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **وحاصل هذه المسألة**: أن صفات الله تعالى لا تنفك عن ذاته؛ لأن الله تعالى متصفا بصفاته أزلًا وأبدًا، وما من ذات موجودة إلا ولها صفات، وإنما أهل البدع لمَّا تصوروا ذات الله متجردة عن الصفات، احتاجوا أن يقولوا: هل الصفات زائدة على الذات أم لا؟. وأما أهل السنة فإنهم يقولون: لا ينبغي إطلاق القول في ذلك لا نفيا ولا إثباتا، فلا يقال: [الصفات زائدة على الذات]. ولا يقال: [الصفات هي الذات]؛ لما في ذلك من الإجمال، بل لا بد من التفصيل:

١) **إن أريد بقولهم**: [الصفات زائدة على الذات] أن الصفات تنفصل عنه وعن ذاته سبحانه وتعالى، فهذا باطل؛ لأن الصفات قائمة بالذات لا تنفك ولا تنفصل عنه. =

وكذلك لفظ «الغير»، فيه إجمال، فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقته له[1].

ولهذا كان أئمة السنة رحمهم الله تعالى لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه «غيره»، ولا أنه «ليس غيره»؛ لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو هو، إذ كان لفظ «الغير» فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل: فإن أريد به أن هناك ذاتًا مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها - فهذا غير صحيح، وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة - فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يفرض الذهن ذاتًا وصفة، كلا وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال. ولو لم يكن إلا صفة الوجود، فإنها لا تنفك عن الموجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتًا ووجودا، يتصور هذا وحده، وهذا وحده، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج.

وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره. هذا له معنى صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد.

والتحقيق أن يفرق بين قول القائل: «الصفات غير الذات»، وبين قوله: «صفات الله غير الله»، فإن الثاني باطل؛ لأن مسمى الله يدخل فيه صفته بخلاف مسمى الذات، فإنه لا يدخل فيه الصفات[2]؛ لأن المراد أن الصفات زائدة على ما أثبته المثبتون من الذات، والله

---

٢) **إن أريد بقولهم**: [الصفات زائدة على الذات] أن الصفات ليست هي نفس وعين الله، فهذا صحيح؛ لأن الصفات شيء والذات شيء آخر. انظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ٢٠٦).

(١) أي: أن لفظ «الغير» من الألفاظ المجملة التي يحتاج فيها إلى استفصال؛ لأنها تحتمل الحق والباطل:

١) **فقد يراد به**: ما جاز مفارقته للشيء وانفصاله عنه.

٢) **وقد يراد به**: ما ليس هو عين الشيء ونفسه.

وعلى هذا فإذا قيل: هل صفات الله غير الله؟ فالجواب: هذا يحتاج إلى تفصيل: ١- إن أراد أن صفات الله تنفصل عن ذاته سبحانه، فهذا باطل؛ لأن الصفات قائمة بذات الموصوف لا تنفصل عنه. ٢- وإن أراد أن الصفات ليست هي نفس وعين الله، فهذا صحيح؛ لأن الصفات شيء، والذات شيء آخر. انظر: "مجموع الفتاوى" (١٧/ ١٥٩).

(٢) هذا على حد تصوُّر ذاتا مجردة عن الصفات، وهذا التصور إنما يفرضه الذهن ولا يوجد في الواقع، =

تعالى هو الموصوف بالذات الموصوفة بصفاته اللازمة، ولهذا قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا زال بصفاته» ولم يقل: لا زال وصفاته ؛ لأن العطف يؤذن بالمغايرة، وكذلك قال الإمام أحمد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في "مناظرته الجهمية"[1]، لا نقول: الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره هو إله واحد سبحانه وتعالى.

وقد نبه على هذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: "مجموع الفتاوى" (١٧/ ١٥٩).

(١) هذا الكتاب "الرد على الجهمية والزنادقة" اختلف في نسبته إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى قولين:

١) أنه غير ثابت عن الإمام أحمد. وهذا اختيار الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث نصَّ على أنه موضوع على الامام أحمد. وحجتهم في ذلك ما يلي: أ- أن في سند الكتاب إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **رجلًا** مجهولًا، فقد رواه أبو بكر غلام الخلال، عن الخلال، عن الخضر بن المثنى، عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه. والحضر بن المثنى هذا مجهول. ب- أن فيه ما يخالف ماكان عليه السلف من معتقد، ولا يتسق مع ما جاء عن الامام في غيره مما صح عنه. وهذه حجة الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نفي نسبته إلى الامام أحمد. ج- أننا لا نجد لهذا الكتاب ذكرا لدى أقرب الناس إلى الامام أحمد بن حنبل ممن عاصروه وجالسوه، أو أتوا بعده مباشرة وكتبوا في الموضوع ذاته كالامام البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، وأبي سعيد الدارمي (ت ٢٨٠ هـ). وهكذا الامام أبو الحسن الأشعري قد ذكر عقيدة الامام أحمد في كتابه "مقالات الإسلاميين"، ولكنه لم يشر إلى هذا الكتاب مطلقًا، ولم يستفد منه شيئًا.

٢) أنه كتاب ثابت عن الإمام أحمد. وهذا مذهب غير واحد من العلماء حيث نقلوا عنه، وأفادوا منه، ومنهم: القاضي أبو يعلى، وأبو الوفاء بن عقيل، وابن بطة، والامام البيهقي، وابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، بل دافع الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا الكتاب فقال: قال الخلال: كتبت هذا الكتاب من خط عبد الله وكتبه عبد الله من خط أبيه. واحتج القاضي أبو يعلى في كتابه: إبطال التأويل، بما نقله منه عن أحمد، وذكر ابن عقيل في كتابه بعض ما فيه عن أحمد، ونقل منه أصحابه قديمًا وحديثًا ونقل منه البيهقي، وعزاه إلى أحمد، وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية عن أحمد، ولم يسمع من أحد من متقدمي أصحابه ولا متأخيرهم، طعن فيه، فإن قيل هذا الكتاب يرويه أبو بكر عبد العزيز غلام الخلال عن الخلال عن الخضر بن المثنى عن عبد الله بن أحمد عن أبيه، وهؤلاء كلهم أئمة معروفون إلا الخضر بن المثنى، فإنه مجهول فكيف تثبتون هذا الكتاب عن أحمد برواية مجهولة، فالجواب من وجوه. أحدها: أن الخضر هذا قد عرفه الخلال وروى عنه كما روى كلام عن أبي عبد الله عن أصحابه وأصحاب أصحابه، ولا يضر جهالة غيره له. الثاني: أن الخلال قد قال: كتبته من خط عبد الله بن أحمد وكتبه عبد الله من خط أبيه. والظاهر أن الخلال إنما رواه عن الخضر؛ لأنه أحب أن يكون متصل السند على طريق أهل النقل، وضم ذلك إلى الوجادة، والخضر كان صغيرًا حين سمعه من عبد الله، ولم يكن من المعمرين المشهورين بالعلم ولا هو من الشيوخ، وقد روى الخلال عنه غير هذا في جامعه.اهـ ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومما يدل على صحة هذا الكتاب ما ذكره القاضي أبو الحسين ابن القاضي أبي يعلى، فقال: قرأت في كتاب أبي جعفر محمد بن أحمد بن صالح بن أحمد بن حنبل، قال: قرأت على أبي صالح بن أحمد بن حنبل هذا الكتاب، وقال: هذا كتاب عمله أبي في محبسه ردًّا على من احتج بظاهر القرآن وترك ما فسره رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وما يلزم اتباعه.اهـ "اجتماع الجيوش الإسلامية" (٢/ ٢٠٩). =

فإذا قلت: «أعوذ بالله» فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدس الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه

وإذا قلت: «أعوذ بعزة الله»، فقد عذت بصفة من صفات الله تعالى، ولم تعذ بغير الله. وهذا المعنى يفهم من لفظ «الذات»، فإن «ذات» في أصل معناها لا تستعمل إلا مضافة، أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عز، ذات علم، ذات كرم، إلى غير ذلك من الصفات. فـ «ذات كذا» بمعنى صاحبة كذا: تأنيث «ذو». هذا أصل معنى الكلمة[1].

والذي يظهر -**والله أعلم**-: أن أصل الكتاب صحيح وثابت عنه، ولكن زِيد فيه بعض المسائل ليست من كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومما يدل على صحة ما ذكرناه أنه قد وجدت من الكتاب نسخة خطية في ظاهرية دمشق، ضمن مجموع رقم (١١٦)، وهي تشتمل على نص "الرد على الجهمية" فقط، وهو نصف الكتاب، وعن هذا الأصل نشر الكتاب في الشام، بتحقيق الأستاذ محمد فهر الشقفة. انظر: "حاشية سير أعلام النبلاء" ط/ الرسالة (١١/ ٢٨٧).

(١) لفظ «ذات» هي تأنيث لـ «ذو» ولا تستخدم إلا مضافة يتوصل بها إلى وصف أسماء الأجناس، ويضاف إلى الظاهر دون الضمير. قال الراغب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قد استعار أصحاب المعاني الذّات، فجعلوها عبارة عن عين الشيء، جوهرا كان أو عرضا، واستعملوها مفردة ومضافة إلى المضمر بالألف واللام، وأجروها مجرى النّفس والخاصّة، فقالوا: ذاته، ونفسه وخاصّته، وليس ذلك من كلام العرب.اهـ "مفردات غريب القرآن" (ص٣٣٣).

مسألة: هل يصح إطلاق الذات على الله تعالى؟ يصح إضافة لفظة «الذات» إلى الله عز وجل؛ كقولنا: ذات الله، أو: الذات الإلهية، لكن لا على أن «ذات» صفة له، بل ذات الشيء بمعنى نفسه أو حقيقته. **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولفظ «ذات» تأنيث «ذو» وذلك لا يستعمل إلا فيما كان مضافا إلى غيره، فهم يقولون: فلان ذو علم وقدرة، ونفس ذات علم وقدرة. وحيث جاء في القرآن أو لغة العرب لفظ «ذو» ولفظ «ذات» لم يجئ إلا مقرونا بالإضافة كقوله: ﴿**فَاتَّقُواْ اللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ**﴾ وقوله: ﴿**عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ**﴾. وقول خبيب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: وذلك في ذات الإله.... ونحو ذلك. لكن لما صار النظار يتكلمون في هذا الباب قالوا: إنه يقال إنها ذات علم وقدرة، ثم إنهم قطعوا هذا اللفظ عن الإضافة وعرفوه؛ فقالوا: «الذات» وهي لفظ مولد ليس من لفظ العرب العرباء؛ ولهذا أنكره طائفة من أهل العلم، ورد عليهم آخرون، **وفصل الخطاب**: أنها ليست من العربية العرباء بل من المولدة كلفظ «الموجود» ولفظ «الماهية» و«الكيفية» ونحو ذلك، فهذا اللفظ يقتضي وجود صفات تضاف الذات إليها فيقال: ذات علم وذات قدرة وذات كلام، والمعنى كذلك؛ فإنه لا يمكن وجود شيء قائم بنفسه في الخارج لا يتصف بصفة ثبوتية أصلًا؛ بل فرض هذا في الخارج كفرض عرض يقوم بنفسه لا بغيره.اهـ "مجموع الفتاوى" (٦/ ٩٨).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما «الذات» فقد استهوى أكثر الناس ولا سيما المتكلمين القول فيها أنها في معنى النفس والحقيقة، ويقولون: ذات الباري هي نفسه، ويعبرون بها عن وجوده وحقيقته، ويحتجون في إطلاق ذلك بقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ -في قصة إبراهيم-: «**ثلاث كذبات كلهن في ذات الله**» رواه =

[لا يتصور انفصال الصفات عن الذات بوجه من الوجوه]

فعلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه، وإن كان الذهن قد يفرض ذاتًا مجردة عن الصفات، كما يفرض المحال. وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر**»(١). وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق**»(٢). ولا يعوذ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بغير الله. وكذا قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ**

البخاري ومسلم، وقول خبيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**وذلك في ذات الإله**»، وليست هذه اللفظة إذا استقريتها في اللغة والشريعة كما زعموا؛ ولو كان كذلك لجاز أن يقال عند ذات الله: واحذر ذات الله، كما قال تعالى: ﴿**وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ**﴾ وذلك غير مسموع، ولا يقال إلا بحرف "في" الجارة، وحرف "في" للوعاء، وهو معنى مستحيل على نفس الباري تعالى، إذا قلت: "جاهدت في الله تعالى" و"أحببتك في الله تعالى" محال أن يكون هذا اللفظ حقيقة لما يدل عليه هذا الحرف من معنى الوعاء، وإنما هو على حذف المضاف أي: "في مرضاة الله وطاعته" فيكون الحرف على بابه كأنك قلت: هذا محبوب في الأعمال التي فيها مرضاة الله وطاعته، وأما أن تدع اللفظ على ظاهره فمحال، وإذا ثبت هذا فقوله: «**في ذات الله**» أو «في ذات الإله» إنما يريد في الديانة والشريعة التي هي ذات الإله، فذات وصف للديانة... إلى أن قال: ولهذا أنكر جماعة من النحاة منهم ابن برهان وغيره على الأصوليين قولهم: «الذات» وقالوا: لا مدخل للألف واللام هنا كما لا يقال: «الذو» في «ذو» وهذا إنكار صحيح، والاعتذار عنهم أن لفظة «الذات» في اصطلاحهم قد صارت عبارة عن الشيء نفسه وحقيقته وعينه، فلما استعملوها استعمال النفس والحقيقة عرفوها باللام وجردوها، ومن هنا غلطهم السهيلي فإن هذا الاستعمال والتجريد أمر اصطلاحي لا لغوي؛ فإن العرب لا تكاد تقول رأيت الشيء لعينه ونفسه، وإنما يقولون ذلك لما هو منسوب إليه ومن جهته، وهذا كـ "جنب الشيء" إذا قالوا: هذا في جنب الله. لا يريدون إلا فيما ينسب إليه من سبيله ومرضاته وطاعته، لا يريدون غير هذا البتة. فلما اصطلح المتكلمون على إطلاق الذات على النفس والحقيقة ظن من ظن أن هذا هو المراد من قوله «ثلاث كذبات في ذات الله» وقوله: «**وذلك في ذات الإله**» فغلط واستحق التغليط، بل «الذات» هنا كـ «الجنب» في قوله تعالى: ﴿**يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ**﴾ ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال هاهنا: فرطت في نفس الله وحقيقته. ويحسن أن يقال: فرط في ذات الله. كما يقال: فعل كذا في ذات الله. وقتل في ذات الله تعالى. وصبر في ذات الله. فتأمل ذلك فإنه من المباحث العزيزة الغريبة التي يثنى على مثلها الخناصر والله الموفق المعين. اهـ انظر: "بدائع الفوائد" (٢/ ٦).

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٢) عن عثمان بن أبي العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «**أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر**». وأما اللفظ الذي ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بزيادة: «**أعوذ بعزة الله**». فقد أخرجه أحمد (١٦٢٦٨) وأبو داود (٣٨٩١) والترمذي (٢٠٨٠) وغيرهم بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٠٨) عن خولة بنت حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

بك منك»[1]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ونعوذ بعظمتك أن نغتال من تحتنا**»[2]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات**»[3].

[هل الاسم عين المسمى أو غيره]

وكذلك قولهم: الاسم عين المسمى أو غيره؟[4] وطالما غلط كثير من الناس في ذلك، وجهلوا الصواب فيه: فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) صحيح:

أخرجه أحمد (٤٧٨٥) وأبو داود (٥٠٧٤) والنسائي (٥٥٢٩) وابن ماجه (٣٨٧١) وغيرهم من طريقين عن عبادة بن مسلم الفزاري، عن جبير بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم، قال: سمعت عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فذكره. بإسناد صحيح، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (٧٦٥).

(٣) ضعيف:

أخرجه الطبراني في "الدعاء" (١٠٣٦) وفي "المعجم الكبير" (١٣/ ٧٣) والخطيب في "أخلاق الراوي" (١٨٣٩) وأبو بكر المراغي في "المشيخة" (ص ٣٩٤ - ٣٩٥) من طريق محمد بن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر، قال: لما توفي أبو طالب خرج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إلى الطائف ماشيًا على قدميه، فدعاهم إلى الإسلام فلم يجيبوه، فانصرف فأتى ظل شجرة فصلى ركعتين، ثم قال: «**اللهم إليك أشكو ضعف قوتي، وقلة حيلتي، وهواني على الناس، أرحم الراحمين، أنت أرحم الراحمين، إلى من تكلني، إلى عدو يتجهمني أو إلى قريب ملكته أمري، إن لم تكن غضبان علي فلا أبالي، غير أن عافيتك أوسع لي، أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة، أن تنزل بي غضبك أو تحل علي سخطك، لك العتبى حتى ترضى، ولا حول ولا قوة إلا بك**».

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه عنعنة ابن إسحاق وهو مدلس. وقد ضعف الحديث العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الضعيفة" (٢٩٣٣).

(٤) هذه المسألة من المسائل الحادثة التي لم يعرفها السلف الأوائل من الصحابة والتابعين، ولم ينقل عنهم أنهم خاضوا فيها، كما قال ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ: ثم حدث في دهرنا هذا حماقات خاض فيها أهل الجهل والغباء، ونوكى الأمة، والرعاع، يتعب إحصاؤها ويمل تعدادها، فيها القول في اسم الشيء، أهو هو أم هو غيره.اهـ "صريح السنة" (ص١)، والذي أحدث هذه المسألة هم الجهمية للتوصل إلى القول بأن أسماء الله مخلوقة بحيث أننا إذا قلنا إن الاسم غير المسمى فمعناه أن الله تسمى بالأسماء واتصف بالصفات بعد أن لم يكن متصفا بها، فهي حادثة مخلوقة وعليه فالقرآن مخلوق. ولكن لما كان الكلام في هذا الأمر مستمرًا من أهل البدع والضلالات، اضطر أهل السنة للرد على هؤلاء، وتفنيد أقوالهم الباطلة المخالفة لكتاب الله وسنة نبيه، وبيان الحق في هذه المسألة. فالذي عليه أهل السنة أن الاسم للمسمى، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والعقل. فأما من القرآن فقوله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ الْأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا**﴾، وقال تعالى: ﴿**أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الْأَسْمَاء الْحُسْنَى**﴾. وأما من السنة فقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدًا**». متفق عليه من حديث أبي هريرة. وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا** =

قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك - فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحمن من أسماء الله تعالى ونحو ذلك - فالاسم هاهنا للمسمى، ولا يقال غيره، لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماء،

الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب». متفق عليه من حديث جبير بن مطعم. وأما من العقل: فإن الذي ينادي شخصا فيقول -مثلًا-: (يا زيد) فإنما يريد ذات الشخص الذي وضع له هذا الاسم. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما الذين يقولون: [إن الاسم للمسمى] كما يقوله أكثر أهل السنة فهؤلاء وافقوا الكتاب والسنة والمعقول -ثم ذكر هذه الأدلة-. اهـ "مجموع الفتاوى" (٦/ ٢٠٦). وقال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما القول في الاسم أهو المسمى أم غير المسمى، فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتبع، ولا قول من إمام فيستمع، فالخوض فيه شين والصمت عنه زين، وحسب امرئ من العلم به، والقول فيه، أن ينتهي إلى قول الله عز وجل ثناؤه الصادق وهو قوله: ﴿**قُلِ ادْعُواْ اللهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا**﴾ [الإسراء: ١١٠] وقوله تعالى: ﴿**وَلِلّهِ الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا**﴾ [الأعراف: ١٨٠]. اهـ "صريح السنة" (ص٢٦).

فإذا تبيَّن أن الصحيح أن الاسم للمسمى، فكيف الجواب عمن يقول: هل الاسم هو المسمى أم غيره؟

الجواب: أن هذه المسألة لا يصح الإطلاق فيها بأحد القولين، بل لا بد من التفصيل. فلا يقال إن الاسم غير المسمى كما هو رأى الجهمية والمعتزلة؛ فإنهم قالوا: أن أسماء الله غير الله، وكل ما هو غير الله فإنه مخلوق. ولا يقال إن الاسم هو عين المسمى كما هو قول الأشاعرة والماتريدية. فالصحيح أن يقال: الاسم تارة يراد به المسمى، وتارة لا يراد به إلا اللفظ فقط. فإذا قال القائل: (قال الله تعالى)، أو (استوى الله على عرشه)، أو (خلق الله السموات والأرض). فالاسم هنا [الله] يراد به المسمى أي: ذات من تسمى بهذا الاسم، ولا يمكن أن يراد به اللفظ؛ لأن هذه الأحرف ليست هي القائلة ولا هي المستوية على العرش ولا هي الخالقة، بل من تسمى بها وهو ذاته سبحانه وتعالى. وإذا قال القائل: (الله اسم عربي)، أو (الله موجود في القرآن). فالاسم هنا [الله] المراد به اللفظ بدون شك؛ لأنه لا يقال لذات الرب إنه عربي، ولا يقال هو سبحانه موجود بذاته في القرآن، بل هذا الاسم وهذه الأحرف هي التي في القرآن وهي التي يقال لها إنها عربية. وهذا حاصل ماذكره شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٦/ ١٨٥-٢١٣)، وابن القيم في "شفاء العليل" ص ٢٧٧، وتبعهما الإمام ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد نبه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (٦/ ١٨٨) أن بعض أهل السنة كالطبري واللالكائي والبغوي وغيرهم أرادوا الرد على المبتدعة حين قالوا: [الاسم غير المسمى]، فعكس هؤلاء قول المبتدعة فقالوا: [الاسم هو المسمى] فهذا وإن كان خطأ منهم، لكنهم أرادوا بلا شك أن الاسم يدل على المسمى، ولم يريدوا بذلك أن اللفظ المؤلف من الحروف هو نفس الشخص المسمى به؛ فإن هذا لا يقوله عاقل. ولهذا يقال: لو كان الاسم هو المسمى لكان من قال: "نار" احترق لسانه. ومن الناس من يظن أن هذا مرادهم ويشنع عليهم وهذا غلط عليهم؛ بل هؤلاء يقولون: اللفظ هو التسمية والاسم ليس هو اللفظ؛ بل هو المراد باللفظ؛ فإنك إذا قلت: يا زيد يا عمر فليس مرادك دعاء اللفظ؛ بل مرادك دعاء المسمى باللفظ وذكرت الاسم فصار المراد بالاسم هو المسمى.اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ١٨٧).

أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم: فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى.

والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أشار بقوله:** «**مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ**» إلى آخر كلامه، إلى الرد على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة. فإنهم قالوا: إنه تعالى صار قادرًا على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادرًا عليه، لكونه صار الفعل والكلام ممكنا بعد أن كان ممتنعًا، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي![1]

وعلى[2] ابن كلاب[3] والأشعري[4] ومن وافقهما، فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكنا له بعد أن كان ممتنعًا منه. وأما الكلام عندهم فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة، بل هو شيء واحد لازم لذاته.[5]

---

(١) وهذا القول باطل وضلال؛ إذ كيف يكون الرب تعالى غير موصوف بالكلام والفعل، بل كان الكلام والفعل ممتنعا عليه ثم انقلبا إلى الإمكان من غير حدوث شيء، ولا حصول سبب. انظر: "منهاج السنة" (١/ ١٥٦)، و"الصفدية" (٢/ ٨٩).

(٢) أي: أشار الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «ما زال بصفاته قديما قبل خلقه.. إلخ» إلى الرد على ابن كلاب والأشعري ومن وافقهما، فقوله: «وعلى ابن كلاب... إلخ» معطوف على قوله: «الرد على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة».

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن سعيد المعروف بـ[ابن كُلَّاب] المتوفى بعد سنة (٢٤٠ هـ)، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، وهو شيخ أبي الحسن الأشعري، وأصل مذهب الأشاعرة هو مأخوذ من الكلابية، لكن أبا الحسن الأشعري لما تبع ابن كلاب أشهر مذهبه وتبناه فاشتهر به. وكان يثبت سبعا من الصفات فقط، والباقي العقل لا يثبتها حسب زعمه، تقدم الكلام عليه في المقدمة (ص). انظر: "تاريخ الإسلام" (٥/ ٩٨١).

(٤) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والأشعري نسبة إلى [أشعر] قبيلة مشهورة باليمن من ولد سبأ، ولد في عام (٢٦٠هـ) وتوفي في عام (٣٢٤هـ). وفرقة الأشاعرة التي ظهرت في أوائل القرن الثالث للرد على الفلاسفة والجهمية والمعتزلة هم ينسبون إلى أبي الحسن الأشعري الذي ترك مذهب الاعتزال، وتبع ابن كلاب، وقد مر بثلاث مراحل انظرها في مقدمة الكتاب (ص).

(٥) **والحاصل من هذا:** أن هؤلاء قالوا: لو قلنا إن الله تعالى بصفاته قديم. لاستلزم من ذلك قدم العالم، فلا بد حينئذٍ أن نقول: إن الله تعالى اتصف بصفاته بعد أن لم يكن متصفًا بها. وهذا باطل وتعطيل لله تعالى ولهذا قال الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردا عليهم: «ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه.. إلخ».

[دعوى الجهمية امتناع حوادث لا أول لها]

وأصل هذا الكلام من الجهمية، فإنهم قالوا: إن دوام الحوادث ممتنع، وإنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ، لامتناع حوادث لا أول لها[1]، فيمتنع أن يكون الباري عز وجل لم

---

(١) هذه المسألة التي سيتكلم عليها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هي مسألة: تسلسل الحوادث؟ وهي مسألة لم يتكلم فيها السلف الصالح رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ لأن لفظ التسلسل لم يرد في الكتاب ولا في السنة، فيكفي أن يقال: إن الله موصوف بالصفات أزلًا وأبدًا، فهو الفعال لما يريد، ولكن مادام أن بعض أهل العلم تكلموا في هذه المسألة، فنلخص الكلام فيها بما يلي: اعلم أن التسلسل على ثلاثة أقسام:

١) **تسلسل ممتنع**؛ وهو التسلسل في الفاعلين أو المؤثرين (الخالقين) وهو أن يكون الخالق أوجده خالق آخر وهلم جرا. فهذا ممتنع باتفاق العقلاء.

٢) **تسلسل واجب**؛ وهو التسلسل في أفعال الرب سبحانه وتعالى، بمعنى أن الله موصوف بالصفات أزلًا وأبدًا، فلم تحدث له صفة لم يكن متصفًا بها.

٣) **تسلسل ممكن**؛ وهو التسلسل في المخلوقات، بمعنى أن كل مخلوق قبله مخلوق، أو كل مخلوق بعده مخلوق. فهذا التسلسل الممكن على قسمين:

القسم الأول: تسلسل الحوادث في المستقبل أي: حوادث لا نهاية لها. وقد دل القرآن والسنة على أن جنس الحوادث لا نهاية له ولا ينتهي؛ لقول الله تعالى: ﴿**أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا**﴾، ولقوله: ﴿**إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ**﴾، ولقوله: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا**﴾، وفي الصحيحين عن أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في قصة ذبح الموت وفيه: «**ثم يقول: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت**». فما في الجنة من جنس ذلك النعيم لا ينقضي ولا يزول، ويدل على ذلك اسمه تعالى «الآخر» الذي ليس بعده شيء. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والتسلسل في المستقبل جائز عند جماهير المسلمين وغيرهم من أهل الملل وغير أهل الملل، فإن نعيم الجنة وعذاب النار دائمان مع تجدد الحوادث فيهما، وإنما أنكر ذلك الجهم بن صفوان، فزعم أن الجنة والنار يفنيان، وأبو الهذيل العلاف زعم أن حركات أهل الجنة، والنار تنقطع، ويبقون في سكون دائم. وذلك أنهم لما اعتقدوا أن التسلسل في الحوادث ممتنع في الماضي، والمستقبل قالوا هذا القول الذي ضللهم به أئمة الإسلام.اهـ انظر: "منهاج السنة" (١/ ١٤٦).

القسم الثاني: تسلسل الحوادث في الماضي أي: حوادث لا أول لها أو هل للحوادث ابتداء أم لا؟. وهذه المسألة فيها ثلاثة أقوال:

١) قول الفلاسفة أن الحوادث لا أول لها جنسًا وأفرادًا. فوجود العالم كان مع وجود الله ولم يسبق وجود أحدهما وجود الآخر، **وهذه تسمى [حالة الاقتران (مجي الشيء مع الآخر)**]. ومعنى هذا أن الحوادث حدثت بلا محدث؛ لأن الحوادث عندهم ليست مسبوقة بشيء لا بربها ولا بغير ذلك. وهذا القول لا شك في بطلانه، فقد اتفق جماهير العلماء وأهل الملل الأخرى والمجوس وأصناف المشركين: مشركي العرب ومشركي الهند وغيرهم من الأمم. وجماهير أساطين الفلاسفة على بطلان هذا القول وأن هذا العالم محدَث بعد أن لم يكن.

٢) قول المعتزلة والكلابية والأشاعرة أن الحوادث لها أول وابتداء جنسا وأفرادا. فالعالم وُجد بعد أن لم يكن موجودا. **وهذه تسمى [حالة التراخي (مجي الشيء بعد الآخر بمهلة وزمن)**]. قالوا: إن الله لم يكن متصفا بالصفات لا بالفعل ولا بالقدرة ثم اتصف بها. وقد قال بهذا القول بعض أهل السنة إلا أنهم =

خالفوا المبتدعة في كونه اتصف بالصفات بعد أن لم يكن متصفًا بها، بل قالوا: إن الله متصف بالصفات منذ الأزل، لكنه لم يشأ أن يفعل ثم فعل. وهذا قول الإمام الطحاوي واختاره العلامة الألباني ومحمد أمان الجامي **رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ**. وهذا القول غير صحيح؛ لأنه يلزم منه تعطيل الخالق عن ربوبيته في الأزل حيث لم يكن خالقًا ثم خلق، ولم يكن رازقًا ثم رزق، ولم يكن... إلخ.

٣) قول جمهور السلف أن الحوادث لا أول لها جنسا فقط دون الأفراد، فجنس الحوادث أي مجموعها لا أول له بمعنى أن كل حادث قبله حادث إلى ما لا نهاية، فلا يزال الله يُوجِد خلقا وقبله خلق. وأما أفراد الحوادث وآحادها كالسماء والأرض والقلم وغيرها فهذه لها أول، ولا شك أنها محدثة لا قديمة، فهي موجودة بعد أن لم تكن. وذلك لأن الله تعالى قديم لا أول له فلم يسبق بعدم سبحانه وتعالى، وهكذا أسماؤه وصفاته وأفعاله تابعة لذاته، وعليه فإن الله خالق وفاعل منذ الأزل. **وهذه تسمى [حالة التعقيب (مجي الشيء بعد الآخر من غير مهلة وزمن)**]. وهذا القول نصره شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وحكاه عن أئمة السلف حيث قال: وهذا قول أئمة أهل الملل وأئمة السنة كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما ممن يقول بأن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء وأن كلمات الله لا نهاية لها وهي قائمة بذاته وهو متكلم بمشيئته وقدرته. وهو أيضًا قول أئمة الفلاسفة.اهـ وهذا اختيار ابن القيم وابن أبي العز والهراس والسعدي وابن عثيمين وهو الصحيح؛ ويشهد له النقل واللغة والعقل. فأما النقل واللغة فقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ**﴾. فالفاء في ﴿**فَيَكُونُ**﴾ تفيد التعقيب، فالمخلوقات والحوادث لم تكن قبل الله ولا مقارنة له، ولكن اتصافه سبحانه وتعالى بالخلق والإرادة والقدرة يستلزم وجود الأثر بعده وعقبه من غير تراخ. وأما العقل فإنه يقال: قطعته فانقطع، وكسرته فانكسر، فالانقطاع والانكسار يقعان عقب الفعل مباشرة بدون تراخ ولا اقتران. وقد اعترض بعضهم على هذا القول ببعض الاعتراضات ومنها ما يلي:

أ- أن هذا القول يتعارض مع اسم الله «الأول». والجواب عن ذلك بأن يقال: لا تعارض بينهما؛ فإننا نقول: إن جنس الحوادث والمخلوقات لم تكن قبل الله ولا مقارنة له بل هي عقبه، وكما أنكم تثبتون تسلسل الحوادث في المستقبل ولا يتنافى ذلك مع اسمه تعالى «الآخر»، فكذلك لا تنافي بين اسمه الأول وتسلسل الحوادث في الماضي، بل يلزم من أثبت التسلسل في المستقبل أن يثبته في الماضي.

ب- أن هذا القول يتعارض مع قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ**». فإنه صريح في أن الحوادث لها أول. والجواب عن ذلك بأنه لا تعارض بينهما سواء قلنا إن القلم خلق قبل العرش أو قلنا بأن العرش خلق قبل القلم وهذا هو الصحيح كما سيأتي، فإن هذه الأولية نسبية أي: من هذا العالم المشاهد الذي خُلق في ستة أيام، وليست الأولية هنا مطلقة بمعنى أن العرش هو أول المخلوقات على الإطلاق؛ لأنه كما تقدم أن جنس المخلوقات لا أول لها، وذلك لأن الله تعالى متصف بصفة الخلق أزلًا.

أن هذا القول يوافق قول الفلاسفة بقدم العالم. والجواب عن ذلك بأن هذا من التشويه لشيخ الإسلام، فإنه لما اشتهر هذا القول عنه (حوادث لا أول لها) رماه مناوئوه بذلك. والجواب عن ذلك بأن أهل السنة يفرقون بين جنس الحوادث وبين آحادها وأفرادها، فجنس المخلوقات قديم، وأفراد المخلوقات محدث كان بعد أن لم يكن، بخلاف الفلاسفة الذين يقولون: إن الحوادث قديمة بقدم الله جنسًا وأفرادًا. ثم إن الفلاسفة ينفون صفات الله، وأما أهل السنة فإنهم يثبتون الصفات، وإثباتهم للصفات هو الذي دعاهم إلى القول بأن جنس المخلوقات قديمة. وأما شيخ الإسلام فهو الذي رد على الفلاسفة ونقل عن =

يزل فاعلًا متكلمًا بمشيئته، بل يمتنع أن يكون قادرًا على ذلك، لأن القدرة على الممتنع ممتنعة! [١] وهذا فاسد، فإنه يدل على امتناع حدوث العالم[٢] وهو حادث، والحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثًا فلا بد أن يكون ممكنًا، والإمكان ليس له وقت محدود، وما من وقت يقدر إلا والإمكان ثابت فيه، وليس لإمكان الفعل وجوازه وصحته مبدأ ينتهي إليه، فيجب أنه لم يزل الفعل ممكنًا جائزًا صحيحًا، فيلزم أنه لم يزل الرب قادرًا عليه، فيلزم جواز حوادث لا نهاية لأولها.

قالت الجهمية ومن وافقهم: نحن لا نسلم أن إمكان الحوادث لا بداية له، لكن نقول، إمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا بداية له[٣]، وذلك لأن الحوادث عندنا تمتنع

جماهير العلماء وأهل الملل الأخرى فساد هذا القول وبطلانه، فكيف يقول بذلك ؟!.وقد دافع عنه تلميذه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيته ما نصه:

والله سابق كل شيء غيره	ما ربنا والخلق مقترنان
والله كان وليس شيء غيره	سبحانه جل العظيم الشان
لسنا نقول كما يقول الملحد الـ	ـزنديق صاحب منطق اليونان
بدوام هذا العام المشهود والـ	ـأرواح في أزل وليس بفان
هذي مقالات الملحدة الألـ	ـكفروا بخالق هذه الأكوان

انظر: "منهاج السنة" (١/ ١٤٦ وما بعدها)، و"مجموع الفتاوى" (٥/ ٥٦٥) و(٩/ ٢٨٠) و(١٢/ ٦٩)، و"حادي الأرواح" (ص٣٤٨)، و"شرح النونية" للهراس (١/ ١٧٤)، و"شرح السفارينية" لابن عثيمين (ص٣١٥).

(١) أي: أن الله لا يقدر على إيجاد حوادث لا أول لها، لكون هذا ممتنع، فالقدرة عليه ممتنعة.

(٢) الفلاسفة وأئمة أهل الملل وغيرهم ردوا على هؤلاء الجهمية فقالوا لهم: الدليل الذي أثبتم به حدوث العالم هو يدل على امتناع حدوث العالم، وذلك أن الحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثا، فلا بد أن يكون ممكنًا. وأنتم جعلتموه ممتنعًا، ومنعتم أن يكون الرب قادرًا عليه. فالعالم على ما قرره المتكلمون يلزم ألا يكون موجودا إذ ما كان ممتنعا لزم ألا يدخل تحت القدرة، فلا يدخل تحت القدرة إلا ما كان ممكنًا. انظر: "منهاج السنة" (١/ ١٥٨).

(٣) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فما ذكروه من الشرط: وهو أن جنس الفعل، أو جنس الحوادث - بشرط كونها مسبوقة بالعدم - لم يزل ممكنا، فإنه يتضمن الجمع بين النقيضين أيضًا، فإن كون هذا لم يزل يقتضي أنه لا بداية لإمكانه، وأن إمكانه قديم أزلي، وكونه مسبوقًا بالعدم يقتضي أن له بداية، وأنه ليس بقديم أزلي، فصار قولهم مستلزمًا أن الحوادث يجب أن يكون لها بداية، وأنه لا يجب أن يكون لها بداية. وذلك لأنهم قدروا تقديرًا ممتنعًا، والتقدير الممتنع قد يلزمه حكم ممتنع كقوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء: ٢٢]. فإن قولهم: إمكان جنس الحوادث - بشرط كونها مسبوقة =

أن تكون قديمة النوع، بل يجب حدوث نوعها ويمتنع قدم نوعها، لكن لا يجب الحدوث في وقت بعينه، فإمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا أول له، بخلاف جنس الحوادث.

فيقال لهم: هب أنكم تقولون ذلك، لكن يقال: إمكان جنس الحوادث عندكم له بداية، فإنه صار جنس الحدوث عندكم ممكنًا بعد أن لم يكن ممكنًا، وليس لهذا الإمكان وقت معين، بل ما من وقت يفرض إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم دوام الإمكان[1]، وإلا لزم انقلاب الجنس من الامتناع إلى الإمكان من غير حدوث شيء. ومعلوم أن انقلاب حقيقة جنس الحدوث أو جنس الحوادث، أو جنس الفعل، أو جنس الأحداث، أو ما أشبه هذا من العبارات – من الامتناع إلى الإمكان، هو يصير ذلك ممكنا جائزا بعد أن كان ممتنعًا من غير سبب تجدد، وهذا ممتنع في صريح العقل.

وهو أيضًا انقلاب الجنس من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي، فإن ذات جنس الحوادث عندهم تصير ممكنة بعد أن كانت ممتنعة، وهذا الانقلاب لا يختص بوقت معين، فإنه ما من وقت يقدر إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم أنه لم يزل هذا الانقلاب ممكنا، فيلزم أنه لم يزل الممتنع ممكنا! وهذا أبلغ في الامتناع من قولنا: لم يزل الحادث ممكنًا، فقد لزمهم فيما فروا إليه أبلغ مما لزمهم فيما فروا منه! فإنه يعقل كون الحادث ممكنا، ويعقل أن هذا الإمكان لم يزل، وأما كون الممتنع ممكنا فهو ممتنع في نفسه، فكيف إذا قيل: لم يزل إمكان هذا الممتنع؟! وهذا مبسوط في موضعه.

[أقوال أهل النظر في إمكانية دوام نوع الحوادث]

فالحاصل: أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا؟ أو في المستقبل فقط؟ أو الماضي فقط؟ فيه ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم:

بالعدم – لا بداية له مضمونة أن ما له بداية ليس له بداية، فإن المشروط بسبق العدم له بداية، وإن قدر أنه لا بداية له كان جمعا بين النقيضين. انظر: "منهاج السنة" (١/ ١٦٠).

(١) **وحاصل ذلك أن يقال لهم**: هل يمكن أن يخلق الله مذ كان هو الخالق؟ فإن قالوا: نعم، يمكن ذلك. فقد قالوا بحوادث لا أول لها؛ وذلك أنه لا فرق عند العقلاء بين إمكانها وبين وقوعها وحدوثها فعلًا؛ فإنه إذا أمكن ذلك فلا نستطيع نفي وقوعه. انظر: "منهاج السنة" (١/ ١٦٠).

أضعفها: قول من يقول، لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل، كقول جهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف[(١)].

وثانيها قول من يقول: يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي، كقول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم[(٢)].

والثالث: قول من يقول: يمكن دوامها في الماضي والمستقبل، كما يقوله أئمة الحديث، وهي من المسائل الكبار. ولم يقل أحد يمكن دوامها في الماضي دون المستقبل.

ولا شك أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون: إن كل ما سوى الله تعالى مخلوق كائن بعد أن لم يكن، وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم:

ومن المعلوم بالفطرة أن كون المفعول مقارنا لفاعله -لم يزل ولا يزال معه-[(٣)] ممتنع محال[(٤)]، ولما كان تسلسل الحوادث في المستقبل لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء، فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون سبحانه وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء. فإن الرب سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال، يفعل ما يشاء ويتكلم إذا يشاء. قال تعالى: ﴿**قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ**﴾ [آل عمران: ٤٠]. وقال تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقال تعالى: ﴿**ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾ [البروج: ١٥ - ١٦]. وقال تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ**﴾ [لقمان: ٢٧]. وقال تعالى: ﴿**قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا**﴾ [الكهف: ١٠٩].

---

(١) هو أبو الهذيل محمد بن الهذيل شيخ البصريين في الاعتزال. توفي (٢٢٥ هـ) مترجم له في "السير" (١٠/ ٥٤٢). وحجة هذين الرجلين: أنه إذا امتنع التسلسل في الماضي فيجب أن يكون ممتنعًا في المستقبل، بمعنى: أن ما له ابتداء فيجب أن يكون له انتهاء. إلا أن الجهم يقول: بفناء الجنة والنار. وأما أبو الهذيل فلم يصرح بالفناء المحض، بل قال بانقطاع حركات أهل الجنة والنار.

(٢) هذا قول أكثر الجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة والماتريدية.

(٣) كما تقوله الفلاسفة.

(٤) قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لأنه باتفاق العقلاء أن المفعول مسبوق بالفاعل؛ لأن المفعول نتيجة فعل الفاعل، وفعل الفاعل وصف له، ولابد أن يكون الموصوف سابقًا على الصفة، ثم المفعول بعد الصفة. يعني لما كان عندنا مفعول وفعل وفاعل، فالمفعول لا شك أنه متأخر عن فعل الفاعل، وفعل الفاعل متأخر عن الفاعل.اهـ "شرح السفارينية" لابن عثيمين (ص٣١٧).

والمثبت إنما هو الكمال الممكن الوجود، وحينئذ فإذا كان النوع دائمًا فالممكن والأكمل هو التقدم على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يقارنه بوجه من الوجوه.

وأما دوام الفعل فهو أيضًا من الكمال، فإن الفعل إذا كان صفة كمال فدوامه دوام الكمال.

قالوا[1]: والتسلسل لفظ مجمل[2]، لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ولا سنة، ليجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلى واجب وممتنع وممكن:

فالتسلسل في المؤثرين[3] محال ممتنع لذاته[4]، وهو أن يكون مؤثرون كل واحد منهم استفاد تأثيره ممن قبله لا إلى غاية.

والتسلسل الواجب: ما دل عليه العقل والشرع، من دوام أفعال الرب تعالى في الأبد، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيمًا آخر لا نفاد له، وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل، وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر، فهذا واجب في كلامه، فإنه لم يزل متكلمًا إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإن كل حي فعال، والفرق بين الحي والميت بالفعل، ولهذا قال غير واحد من السلف: الحي الفعال، وقال عثمان بن سعيد[5]: كل حي فعال، ولم يكن ربنا تعالى قط في وقت من الأوقات معطلا عن كماله، من الكلام والإرادة والفعل.

---

(١) أي: أهل السنة.

(٢) **التسلسل معناه**: ترتيب أمور غير متناهية. "التعريفات" للجرجاني. (ص٥٧).

(٣) **ويقال لها أيضًا**: التسلسل في الفاعلين. وهو أن يقال: للخالق خالق، ولهذا الخالق خالق آخر.. وهلم جرا.

(٤) أي: ممتنع باتفاق العقلاء، وقد نهى النبي عن الاسترسال في هذا التسلسل، كما في الصحيحين عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا وكذا؟ حتى يقول له: من خلق ربك؟ فإذا بلغ ذلك، فليستعذ بالله ولينته**» وفي رواية: «**فمن وجد من ذلك شيئًا، فليقل: آمنت بالله**».

(٥) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني. (توفي ٢٨٠ هـ). مترجم له في "السير" (١٣/ ٣١٩).

وأما التسلسل الممكن: فالتسلسل في مفعولاته[1] من هذا الطرف[2]، كما تتسلسل في طرف الأبد[3]، فإنه إذا لم يزل حيًا قادرًا مريدا متكلمًا، وذلك من لوازم ذاته - فالفعل ممكن له بوجوب هذه الصفات له، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدما لا أول له، فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن.

قالوا: وكل قول سوى هذا فصريح العقل يرده ويقضي ببطلانه، وكل من اعترف بأن الرب تعالى لم يزل قادرًا على الفعل لزمه أحد أمرين، لا بد له منهما: إما أن يقول بأن الفعل لم يزل ممكنًا[4]، وإما أن يقول لم يزل واقعًا، وإلا تناقض تناقضًا بينا، حيث زعم أن الرب تعالى لم يزل قادرًا على الفعل، والفعل محال ممتنع لذاته، لو أراده لم يمكن وجوده، بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدور له. وهذا قول ينقض بعضه بعضًا.

والمقصود: أن الذي دل عليه الشرع والعقل، أن كل ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن. أما كون الرب تعالى لم يزل معطلًا عن الفعل ثم فعل، فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبته، بل كلاهما يدل على نقيضه[5].

---

(١) أي: مخلوقاته.

(٢) أي: الماضي.

(٣) ويسمى هذا التسلسل بـ[التسلسل في الآثار] وهو: وجود حادث وقبله حادث وقبله حادث. وهكذا في الماضي. ووجود حادث وبعده حادث وهكذا في المستقبل. والسلف يجيزون هذا التسلسل، بل إثباته ضروري؛ لإثبات أفعال الله الاختيارية كما قال تعالى: ﴿**قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا**﴾.

(٤) وإذا كان ممكنا، فليس له وقت محدد، فكل وقت لم يزل متصفا بذلك.

(٥) ذكر العلامة الهراس رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن قول المتكلمين: إن الله لم يزل معطلًا عن الفعل مدة لا نهاية لها من الزمان قبل أن يخلق هذا العالم، ثم ابتدأ الخلق. كان هذا القول مما أعان الفلاسفة عليهم حيث أوردوا عليهم أنه يلزم حدوث شيء في ذاته اقتضى الفعل بعد أن لم يكن مقتضيًا، كأن كان عاجزا فقدر، أو كان فاقدا لآلة فوجدها، أو كان غير مريد للفعل ثم أراد الخ. فإن قالوا: إن الإرادة قديمة والقدرة موجودة في الأزل، وجميع الشرائط المعتبرة في الفعل مستكملة، فما الذي منعه من أن يفعل؟ وليس لكم أن تقولوا: إن الإرادة القديمة إنما تعلقت بالإيجاد في هذا الوقت دون غيره، فإن الأوقات كلها متساوية بالنسبة للإرادة في الأزل وليس وقت منها أولى من غيره.اهـ انظر: "شرح النونية" (١/ ٢٩٠).

وقد أورد أبو المعالي[1] في "إرشاده" وغيره من النظار على التسلسل في الماضي، فقالوا: لأنك لو قلت: لا أعطيك درهما إلا أعطيك بعده درهما، كان هذا ممكنًا، ولو قلت: لا أعطيك درهما حتى أعطيك قبله درهما، كان هذا ممتنعًا[2].

وهذا التمثيل والموازنة غير صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أعطيتك درهما إلا أعطيتك قبله درهما، فتجعل ماضيًا قبل ماض، كما جعلت هناك مستقبلا بعد

(١) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، نسبة إلى (جوين) من نواحي نيسابور. ولد سنة (٤١٩هـ) ولقب بـ [إمام الحرمين] لمجاورته لهما، وكان أبو المعالي في بداية أمره على مذهب أهل الكلام في باب الأسماء والصفات من المعتزلة والأشاعرة، وكان كثير المطالعة لكتب أبي هاشم المعتزلي، قليل المعرفة بالآثار فأثر فيه مجموع الأمرين، حتى صدرت منه هفوات عظيمة جدا، منها قوله: "إن الله يعلم الكليات لا الجزئيات"، قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذه هفوة اعتزال، هجر أبو المعالي عليها، وحلف أبو القاسم القشيري لا يكلمه، ونفي بسببها، فجاور وتعبد، وتاب – ولله الحمد – منها، كما أنه في الآخر رجح مذهب السلف في الصفات وأقره.اهـ هكذا ذكر الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره كالشوكاني أن أبا المعالي تاب ورجع إلى مذهب السلف في الصفات، وهذا القول غير صحيح؛ لأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الحقيقة تاب من مذهب تأويل الصفات إلى مذهب التفويض، وبعض العلماء يعدون التفويض من مذهب السلف، والسلف بريئون من هذا المذهب، ويدل على ذلك أنهم اعتمدوا في رجوع أبي المعالي إلى مذهب السلف، ما قاله أبو المعالي في كتابه "نهاية المطلب في دراية المذهب" (ص٤٧): وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراءِ الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى. والذي نرتضيه رأيًا، وندين الله به عقدًا: اتباعُ سلف الأمة، فالأولى الاتباع، وتركُ الابتداع.اهـ وهذا الكلام من الجويني يدل على أنه رجع عن التأويل إلى التفويض الذي يعتقد الجويني أنه مذهب السلف، **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولكن أبو المعالي وأتباعه ينفونها، ثم لهم في التأويل والتفويض قولان فأول قولي أبي المعالي التأويل كما ذكره في الإرشاد وآخرهما التفويض كما ذكره في "الرسالة النظامية" وذكر إجماع السلف على المنع من التأويل وأنه محرم.اهـ **وقال السبكي** في "طبقات الشافعية" وهو يترجم للإمام الجويني: للأشاعرة قولان مشهوران في إثبات الصفات: هل تمر على ظاهرها مع اعتقاد التنزيه، أو تؤول. والقول بالإمرار مع اعتقاد التنزيه هو المعزو إلى السلف وهو اختيار الإمام في "الرسالة النظامية" وفي مواضع من كلامه.اهـ فرجوعه معناه الرجوع عن التأويل إلى التفويض، ولا إنكار في هذا ولا في مقابله؛ فإنها مسألة اجتهادية أعني مسألة التأويل أو التفويض مع اعتقاد التنزيه.اهـ انظر: "درء تعارض" العقل والنقل" (٣/ ٣٨١)، و"سير أعلام النبلاء" (١٨/ ٤٧٢)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٥/ ١٩١).

(٢) فالمبتدعة أتوا بهذين المثالين لإثبات التسلسل في المستقبل دون الماضي، فالمثال الأول (لا أعطيك درهما إلا أعطيك بعده درهما) مثال صحيح يدل على إثبات التسلسل في المستقبل، وأما المثال الثاني (لا أعطيك درهما حتى أعطيك قبله درهما) فضربوه لإبطال التسلسل في الماضي. وسيأتي بيان بطلان هذا المثال الثاني من كلام الشارح. وقد ذكر هذا المثال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "منهاج السنة" (١/ ٤٣٥).

مستقبل. **وأما قول القائل**: لا أعطيك حتى أعطيك قبله، فهو نفي للمستقبل حتى يحصل في المستقبل ويكون قبله. فقد نفى المستقبل حتى يوجد المستقبل، وهذا ممتنع. لم ينف الماضي حتى يكون قبله ماض، فإن هذا ممكن. والعطاء المستقبل ابتداؤه من المعطي. والمستقبل الذي له ابتداء وانتهاء لا يكون قبله ما لا نهاية له، فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع[1].

[تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل]

قوله: (لَيْسَ (بعد) خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ (الْخَالِقِ) وَلَا بِإِحْدَاثِهِ الْبَرِيَّةَ اسْتَفَادَ اسْمَ (الْبَارِي)).

ش: ظاهر كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي[2]، ويأتي في كلامه ما يدل على أنه لا يمنعه في المستقبل، وهو قوله: «**والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبدًا ولا تبيدان**»، وهذا مذهب الجمهور كما تقدم. ولا شك في فساد قول من منع ذلك في الماضي والمستقبل، كما ذهب إليه الجهم وأتباعه، وقال بفناء الجنة والنار، لما يأتي من الأدلة إن شاء الله تعالى.

وأما قول من قال بجواز حوادث لا أول لها، من القائلين بحوادث لا آخر لها - فأظهر في الصحة من قول من فرق بينهما، فإنه سبحانه لم يزل حيًا، والفعل من لوازم الحياة، فلم يزل فاعلًا لما يريد، كما وصف بذلك نفسه، حيث يقول: ﴿**ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾ [البروج: ١٥ - ١٦] **والآية تدل على أمور**[3]:

أحدها: أنه تعالى يفعل بإرادته ومشيئته.

الثاني: أنه لم يزل كذلك، لأنه ساق ذلك في معرض المدح والثناء على نفسه، وأن ذلك من كماله سبحانه، ولا يجوز أن يكون عادما لهذا الكمال في وقت من الأوقات. وقد قال

---

(١) انظر: "درء تعارض العقل والنقل" (٩/ ١٧٧-١٩٠).

(٢) هذا هو ظاهر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويحتمل أنه قصد أن الله منذ خلق الخلق المعلوم لنا المشاهد لا مطلق الخلق، وهو مع هذا لا يمنع أن الله لم يزل متصفًا بصفة الخلق أزلًا، وعلى هذا الاحتمال يكون كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ موافقا لقول السلف في إثبات تسلسل الحوادث في الماضي.

(٣) انظر: "التبيان في أقسام القرآن" (ص ٩٥).

تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]. ولما كان من أوصاف كماله ونعوت جلاله لم يكن حادثًا بعد أن لم يكن.

الثالث: أنه إذا أراد شيئًا فعله، فإن «ما» موصولة عامة، أي: يفعل كل ما يريد أن يفعله، وهذا في إرادته المتعلقة بفعله[١]. وأما إرادته المتعلقة بفعل العبد[٢] فتلك لها شأن آخر: فإن أراد فعل العبد ولم يرد من نفسه أن يعينه عليه ويجعله فاعلًا لم يوجد الفعل، وإن أراده[٣] حتى يريد من نفسه[٤] أن يجعله فاعلًا. وهذه هي النكتة[٥] التي خفيت على القدرية والجبرية، وخبطوا في «مسألة القدر»؛ لغفلتهم عنها، وفرق بين إرادته أن يفعل العبد[٦] وإرادة أن يجعله فاعلًا[٧]، وسيأتي الكلام على «مسألة القدر» في موضعه إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن فعله وإرادته[٨] متلازمان، فما أراد أن يفعله فعله، وما فعله فقد أراده. بخلاف المخلوق، فإنه يريد ما لا يفعل[٩]، وقد يفعل ما لا يريد[١٠]. فما ثمَّ فعال لما يريد إلا الله وحده.

الخامس: إثبات إرادات متعددة بحسب الأفعال، وأن كل فعل له إرادة تخصه[١١]، هذا هو المعقول في الفطر، فشأنه سبحانه أنه يريد على الدوام ويفعل ما يريد.

---

(١) وهي الإرادة الكونية.

(٢) وهي الإرادة الشرعية.

(٣) أي: وإن أراده العبد.

(٤) أي: الله.

(٥) وهي تقسيم الإرادة إلى قسمين: ١- إرادة كونية. ٢- إرادة شرعية. والنكتة: هي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإمعان، من: نكت رمحه بأرض، إذا أثر فيها وسميت المسألة الدقيقة: نكتة؛ لتأثير الخواطر في استنباطها. انظر: "التعريفات" للجرجاني (ص٢٤٦).

(٦) وهي الإرادة الشرعية.

(٧) وهي الإرادة الكونية.

(٨) أي: الإرادة الكونية.

(٩) كالعاجز.

(١٠) كالمكره.

(١١) لقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شيئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُون﴾. فهذه الآية أصح آية في إثبات الإرادة المقارنة للفعل، فإن إرادة الله عند أهل السنة نوعان: ١- إرادة أزلية تتعلق بجميع المرادات. ٢- إرادة مقارنة للفعل كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شيئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُون﴾. وهذه الإرادة هي التي يقع بها الفعل: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّه أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ﴾. وهذه الإرادة الثانية المقارنة للفعل هي التي نفاها الأشاعرة، فإنهم نفوا الإرادة المقارنة للفعل، وأثبتوا إرادة واحدة قديمة أزلية قائمة =

السادس: أن كل ما صح أن تتعلق به إرادته جاز فعله[1]، فإذا أراد أن ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وأن يجيء يوم القيامة لفصل القضاء، وأن يري عباده نفسه، وأن يتجلى لهم كيف شاء، ويخاطبهم، ويضحك إليهم، وغير ذلك مما يريد سبحانه – لم يمتنع عليه فعله، فإنه تعالى فعال لما يريد. وإنما يتوقف صحة ذلك على إخبار الصادق به، فإذا أخبر وجب التصديق، وكذلك محو ما يشاء، وإثبات ما يشاء، كل يوم هو في شأن، سبحانه وتعالى.

والقول بأن الحوادث لها أول، يلزم منه التعطيل قبل ذلك، وأن الله سبحانه وتعالى لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلًا. ولا يلزم من ذلك قدم العالم، لأن كل ما سوى الله تعالى محدث ممكن الوجود، موجود بإيجاد الله تعالى له، ليس له من نفسه إلا العدم، والفقر والاحتياج وصف ذاتي لازم لكل ما سوى الله تعالى، والله تعالى واجب الوجود لذاته، غني لذاته، والغنى وصف ذاتي لازم له سبحانه وتعالى.

[اختلاف العلماء في أول هذا العالم]

وللناس قولان في هذا العالم: هل هو مخلوق من مادة أم لا؟ [2]

بالذات تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه. بمعنى: أن الإرادة الأزلية متعلقة بالأفعال المخلوقة، فأخرجوا بذلك الصفات الفعلية المتعلقة بإرادته كالمحبة والرضا والغضب؛ لأن الصفات الاختيارية في حد زعمهم ليست من الممكن. والمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد بهذه الفائدة الخامسة الرد عليهم. انظر: "جامع الرسائل والمسائل" لشيخ الإسلام (٢/ ٣٩)، و"منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة" (٢/ ٥٠٨).

(١) **قوله: "صح أن تتعلق به إرادته"** أي: من الأشياء الممكنة. فخرج بذلك: الممتنع. كأن يُوجد سبحانه إلها آخر. أو كأن يحرق نفسه سبحانه وتعالى. فهذه الأشياء لا تتعلق بها الإرادة؛ لأنها أشياء ممتنعة، وإنما إرادته سبحانه وتعالى تتعلق بالأشياء الممكنة.

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأهل الملل متفقون على أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام وخلق ذلك من مادة كانت موجودة قبل هذه السموات والأرض وهو الدخان الذي هو البخار كما قال تعالى: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**﴾ وهذا الدخان هو بخار الماء الذي كان حينئذ موجودا كما جاءت بذلك الآثار عن الصحابة والتابعين وكما عليه أهل الكتاب كما ذكر هذا كله في موضع آخر. وتلك الأيام لم تكن مقدار حركة هذه الشمس وهذا الفلك؛ فإن هذا مما خلق في تلك الأيام بل تلك الأيام مقدرة بحركة أخرى. وكذلك إذا شق الله هذه السموات وأقام القيامة وأدخل أهل الجنة الجنة قال تعالى: ﴿**وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا**﴾. وقد جاءت الآثار عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بأنه تبارك وتعالى يتجلى لعباده المؤمنين يوم الجمعة وأن أعلاهم منزلة من يرى الله تعالى كل يوم مرتين وليس في الجنة شمس ولا قمر ولا هناك حركة فلك بل ذلك الزمان مقدر بحركات كما جاء في الآثار أنهم يعرفون ذلك بأنوار تظهر من جهة العرش.اهـ واختار العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذه الأيام الستة كأيامنا هذه التي نعيشها. انظر: "مجموع الفتاوى" (٥/ ٥٦٤) و(١٨/ ٢١٥).

واختلفوا في أول هذا العالم ما هو؟ وقد قال تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**﴾ [هود: ٧].

وروى البخاري وغيره[(١)] عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال أهل اليمن لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر، فقال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله**»، وفي رواية: «**ولم يكن شيء معه**»[(٢)]، وفي رواية: «**غيره**»[(٣)]، «**وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض**»، وفي لفظ: «**ثم خلق السماوات والأرض**». فقوله: «كتب في الذكر» يعني: اللوح المحفوظ، كما قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ**﴾ [الأنبياء: ١٠٥] سمى ما يكتب في الذكر ذكرًا، كما يسمى ما يكتب في الكتاب كتابًا.

والناس في هذا الحديث على قولين:

منهم من قال: إن المقصود إخباره بأن الله كان موجودًا وحده ولم يزل كذلك دائمًا، ثم ابتدأ إحداث جميع الحوادث، فجنسها وأعيانها مسبوقة بالعدم، وأن جنس الزمان حادث لا في زمان، وأن الله صار فاعلًا بعد أن لم يكن يفعل شيئًا من الأزل إلى حين ابتداء الفعل كان الفعل ممكنًا.

والقول الثاني: المراد إخباره عن مبدأ خلق هذا العالم الموجود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع، وفي «صحيح مسلم»[(٤)] عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**قدر الله تعالى مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**».

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٧٤١٨) وابن حبان (٦١٤٢) والبيهقي (١٧٧٠١).

(٢) لم أقف عليها في شيء من مصادر الحديث، وقد نبه على ذلك العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على شرح الطحاوية. **تنبيه**: قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: وقع في بعض الكتب في هذا الحديث: «كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما عليه كان» وهي زيادة ليست في شيء من كتب الحديث نبه على ذلك العلامة تقي الدين بن تيمية.اهـ "الفتح" برقم (٧٤١٨)، وانظر "كشف الخفاء" (٢٠١١)، و"موسوعة العقيدة" للألباني (٧/ ٦٥٠).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٣١٩١).

(٤) برقم (٢٦٥٣).

فأخبر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلقه السماوات بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب تعالى كان حينئذ على الماء».

دليل صحة هذا القول الثاني من وجوه:

أحدها: أن قول أهل اليمن: «جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر»، وهو إشارة إلى حاضر مشهود موجود، والأمر هنا بمعنى المأمور، أي الذي كونه الله بأمره. وقد أجابهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن بدء هذا العالم الموجود، لا عن جنس المخلوقات، لأنهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خلق السماوات والأرض حال كون عرشه على الماء، ولم يخبرهم عن خلق العرش، وهو مخلوق قبل خلق السماوات والأرض.

وأيضًا فإنه قال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله**». وقد روي «**معه**»، وروي «**غيره**»، والمجلس كان واحدًا، فعلم أنه قال أحد الألفاظ والآخران رويا بالمعنى[1]، ولفظ "**القبل**" ثبت عنه في غير هذا الحديث. ففي صحيح مسلم[2] عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أنه كان يقول في دعائه: اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء**»، الحديث. واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما في موضع آخر، ولهذا كان كثير من أهل الحديث

(١) يريد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن يبين أن الجمع بين هذه الروايات الثلاث متعذر؛ لأن الجمع يكون فيما إذا تعددت المجالس كأن يرويه صحابيان أو أكثر. وهذا الأمر مفقود في هذا الحديث، فتعين حينئذٍ الترجيح بين الروايات بما سيأتي، **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: لكن الظاهر أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لم يقل إلا واحدة والأخريتان رويتا بالمعنى فإن المجلس كان واحدًا لم يتكرر ليقال: إنه قال كل لفظ في مجلس ولو كرر الألفاظ لذكر ذلك عمران.اهـ "الصفدية" (٢/ ٧٦). ومن العلماء من رأى الجمع بين الروايات كالحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في "الفتح" برقم (٧٤١٨) حيث قال: قوله: «**كان الله ولم يكن شيء قبله**» تقدم في بدء الخلق بلفظ: «**ولم يكن شيء غيره**»، وفي رواية أبي معاوية: «**كان الله قبل كل شيء**» وهو بمعنى «**كان الله ولا شيء معه**» وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس، والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق.اهـ وهذا الكلام من الحافظ غير صحيح، وما أحسن ما قاله ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ -فيمن زعم أن اختلاف هذه الروايات لتعدد الوقائع-: وهذا القائل لو تأمل سياق الحديث لاستحيا من هذا القول؛ فإن سياقه أنه أناخ راحلته بباب المسجد ثم تفلتت فذهب يطلبها ورسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في هذا الحديث فقال بعد ذلك: "وأيم الله وددت لو أني قعدت وتركتها" فيا سبحان الله أفي كل مرة يتفق له هذا، وبالجملة فهذه طريقة من لا تحقيق له.اهـ "حاشية ابن القيم على سنن أبي داود" (٧/ ١٤٨).

(٢) برقم (٢٧١٣).

إنما يرويه بلفظ «القبل»، كالحميدي[١] والبغوي[٢] وابن الأثير[٣]. وإذا كان كذلك لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق[٤].

وأيضًا: فإنه يقال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله**» أو «**معه**» أو «**غيره**»، «**وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء**». فأخبر عن هذه الثلاثة بالواو، و«**خلق السماوات والأرض**» روي بالواو وبثم، فظهر أن مقصوده إخباره إياهم ببدء خلق السماوات والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خلقت في ستة أيام، لا ابتداء خلق ما خلقه الله قبل ذلك، وذكر السماوات والأرض بما يدل على خلقهما، وذكر ما قبلهما بما يدل على كونه ووجوده، ولم يتعرض لابتداء خلقه له.

وأيضًا: فإنه إذا كان الحديث قد ورد بهذا وهذا، فلا يجزم بأحدهما إلا بدليل، فإذا رجح أحدهما فمن جزم بأن الرسول أراد المعنى الآخر فهو مخطئ قطعًا، ولم يأت في الكتاب ولا في السنة ما يدل على المعنى الآخر، فلا يجوز إثباته بما يظن أنه معنى الحديث، ولم يرد «**كان الله ولا شيء معه**» مجردًا، وإنما ورد على السياق المذكور، فلا يظن أن معناه الإخبار بتعطيل الرب تعالى دائمًا عن الفعل حتى خلق السماوات والأرض.

وأيضًا: فقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**كان الله ولا شيء قبله**» أو «**معه**» أو «**غيره**»، «**وكان عرشه على الماء**»، لا يصح أن يكون المعنى أنه تعالى موجود وحده لا مخلوق معه أصلًا،

---

(١) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن فُتُوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الحَمِيدي (المتوفى: ٤٨٨هـ). مترجم له في "السير" (١٩/ ١٢٠). ونقله لهذه الرواية في كتابه "الجمع بين الصحيحين" برقم (٥٥٨).

(٢) هو الإمام العلامة محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي المفسر. (المتوفى: ٥١٦ هـ). مترجم له في "السير" (١٩/ ٤٣٩). ونقله لهذه الرواية في كتابه "مصابيح السنة" برقم (٤٤٢٢).

(٣) هو العلامة القاضي أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (المتوفى: ٦٠٦ هـ). مترجم له في "السير" (٢١/ ٤٨٨). ونقله لهذه الرواية في كتابه "جامع الأصول في أحاديث الرسول" برقم (١٩٨٨).

(٤) **والحاصل من هذا**: أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يريد بهذا الكلام بيان رجحان رواية: «**قبله**» على الروايتين الأخريتين؛ لأن رواية «**قبله**» لها شواهد كثيرة في الأدلة، بخلاف رواية «**غيره**» فمع كونها ليس لها شاهد، هي أيضًا يفهم منها تعطيل الرب تعالى عن كماله. فإذا تبيَّن رجحان رواية قبله فليس في هذه الرواية تعرض لابتداء الحوادث. انظر: "مجموع الفتاوى" (١٨/ ٢١٦)، و"الجمع بين الصحيحين" برقم (٥٥٨).

لأن قوله: «**وكان عرشه على الماء**». يرد ذلك، فإن هذه الجملة وهي: «**وكان عرشه على الماء**» إما حالية، أو معطوفة، وعلى كلا التقديرين فهو مخلوق موجود في ذلك الوقت، فعلم أن المراد ولم يكن شيء من هذا العالم المشهود.

قوله: (لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبَ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقَ).

ش: يعني أن الله تعالى موصوف بأنه الرب قبل أن يوجد مربوب، وموصوف بأنه خالق قبل أن يوجد مخلوق. **قال بعض المشايخ الشارحين**: وإنما قال: له معنى الربوبية ومعنى الخالق دون الخالقية، لأن الخالق هو المخرج للشيء من العدم إلى الوجود لا غير، والرب يقتضي معاني كثيرة، وهي: الملك والحفظ والتدبير والتربية وهي تبليغ الشيء كماله بالتدريج، فلا جرم أتى بلفظ يشمل هذه المعاني، وهي الربوبية. انتهى. وفيه نظر[1]؛ لأن الخلق يكون بمعنى التقدير أيضًا[2].

قوله: (وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى بَعْدَ مَا (أَحْيَا) اسْتَحَقَّ هَذَا الِاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ.

ش: يعني: أنه سبحانه وتعالى موصوف بأنه محيي الموتى قبل إحيائهم، فكذلك يوصف بأنه خالق قبل خلقهم، إلزامًا للمعتزلة ومن قال بقولهم، كما حكينا عنهم فيما تقدم[3]. وتقدم تقرير أنه تعالى لم يزل يفعل ما يشاء.

---

(١) أي: وفي هذا الاستظهار الذي ظهر لبعض الشراح نظر؛ لأن الربوبية وإن كانت تحمل معاني كثيرة، فكذلك الخلق يأتي على معانٍ متعددة.

(٢) لقوله تعالى: ﴿**فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾ أي: أحسن المقدرين، وقال زهير يمدح رجلًا:

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ❁ ـض القوم يخلق ثم لا يفري

أي: أنت إذا قدرت أمرك قطعته وأمضيته وغيرك يُقدر ثم لا يشرع في الأمر؛ لأنه ليس بماضي العزم، وأنت مضَّاء على ما عزمت عليه. ومن معاني الخلق: إبداع الشيء من غير أصل ولا مثال سابق كقوله تعالى: ﴿**خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾ أي: أبدعها بدلالة قوله: ﴿**بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾. وهذا لا يوصف به إلا الله. ويأتي الخلق بمعنى: إيجاد الشيء من الشيء على مثال وأصل سابق (بمعنى تحويل الشيء من حالة إلى أخرى) كقوله تعالى: ﴿**خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا**﴾، وكقوله: ﴿**خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ**﴾. وهذا النوع قد يوصف به المخلوق كقوله: ﴿**وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي**﴾. انظر: "المفردات في غريب القرآن" مادة (خلق)، و"نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر" (ص ٢٨٣).

(٣) وهو أنه سبحانه وتعالى اتصف بالصفات بعد أن يكن متصفًا بها، فصار قادرًا على الفعل بعد أن لم يكن =

قوله: (ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إليه فَقِيرٌ، وَكُلُّ أمر عَلَيْهِ يَسِيرٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إلى شَيْءٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]).

ش: ذلك إشارة إلى ثبوت صفاته في الأزل قبل خلقه. والكلام على «كل» وشمولها -وشمول «كل» في كل مقام بحسب ما يحتف به من القرائن- يأتي في مسألة الكلام إن شاء الله تعالى[(١)].

قادرًا عليه. وقد تقدم الرد عليهم.

(١) لا يجوز تعليق قدرة الله بالمشيئة؛ لأن قدرته شاملة لكل شيء، فمن الخطأ أن تقول: (إن الله على ما يشاء قدير) لأمور:

١) أن الله تعالى إذا ذكر وصف نفسه بالقدرة لم يقيد ذلك بالمشيئة في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾، وقال تعالى: ﴿**وَلِلهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ فعمم تعالى في الملك والقدرة، وخص الخلق بالمشيئة؛ لأن القدرة صفة أزلية أبدية شاملة لما شاء وما لم يشأه، لكن ما شاءه سبحانه وقع وما لم يشأه لم يقع والآيات في ذلك كثيرة.

٢) أن تقييد القدرة بالمشيئة خلاف ما كان عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وأتباعه فقد قال الله عنهم: ﴿**يَوْمَ لا يُخْزِي اللهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾، ولم يقولوا: (إنك على ما تشاء قدير)، وخير الطريق طريق الأنبياء وأتباعهم فإنهم أهدى علمًا وأقوم عملًا.

٣) أن تقييد القدرة بالمشيئة يوهم اختصاصها بما يشاؤه الله تعالى فقط، لا سيما وأن ذلك التقييد يؤتى به في الغالب سابقًا حيث يقال: (على ما يشاء قدير) وتقديم المعمول يفيد الحصر كما يعلم ذلك في تقرير علمًاء البلاغة وشواهده من الكتاب والسنة واللغة، وإذا خصت قدرة الله تعالى بما يشاؤه كان ذلك نقصًا في مدلولها وقصرًا لها عن عمومها فتكون قدرة الله تعالى ناقصة حيث انحصرت فيما يشاؤه، وهذا قد يفهم منه مذهب المعتزلة، وهو أيضًا خلاف الواقع فإن قدره الله تعالى عامة فيما يشاؤه وما لم يشأه، لكن ما شأه فلابد من وقوعه، وما لم يشأه فلا يمكن وقوعه.

إشكال: فإذا تبين أن وصف الله تعالى بالقدرة لا يقيد بالمشيئة بل يطلق كما أطلقه الله تعالى لنفسه فإن ذلك لا يعارضه ما احتج به العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ على صحة هذه العبارة بقول الله تعالى: ﴿**وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاء قَدِير**﴾؟ والجواب: أن المقيد هنا بالمشيئة هو الجمع لا القدرة، والجمع فعل لا يقع إلا بالمشيئة ولذلك قيد بها، فمعنى الآية: أن الله تعالى قادر على جمعهم متى شاء وليس بعاجز عنه كما يدعيه من ينكره ويقيده بالمشيئة رد لقول المشركين الذي قال الله تعالى عنهم: ﴿**وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ * قُلِ اللهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ**﴾ فلما طلبوا الإتيان بآبائهم تحديًا وإنكارًا لما يجب الإيمان به من البعث، بين الله تعالى أن ذلك الجمع الكائن في يوم القيامة لا يقع إلا بمشيئته.

والحاصل: أن قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاء قَدِير**﴾ لا يعارض ما قررناه من قبل لأن القيد =

وقد حرفت المعتزلة المعنى المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فقالوا: إنه قادر على كل ما هو مقدور له، وأما نفس أفعال العباد فلا يقدر عليها عندهم(١)، وتنازعوا: هل يقدر على مثلها أم لا؟! ولو كان المعنى على ما قالوا لكان هذا بمنزلة أن يقال: هو عالم بكل ما يعلمه، وخالق لكل ما يخلقه، ونحو ذلك من العبارات التي لا فائدة فيها. فسلبوا صفة كمال قدرته على كل شيء.

وأما أهل السنة، فعندهم أن الله علىٰ كل شيء قدير، وكل ممكن فهو مندرج في هذا.

بالمشيئة ليس عائدًا إلى القدرة وإنما يعود إلى الجمع.

وكذلك لا يعارضه ما ثبت في "صحيح مسلم" (١٨٧) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**آخر من يدخل الجنة رجل**» فذكر الحديث وفيه أن الله تعالى قال للرجل: «**إني لا أستهزئ منك، ولكني على ما أشاء قادر**» وذلك لأن القدرة في هذا الحديث ذكرت لتقدير أمر واقع والأمر الواقع لا يكون إلا بعد المشيئة، وليس المراد بها ذكر الصفة المطلقة التي هي وصف الله تعالى أزلًا وأبدًا، ولذلك عبر عنها باسم الفاعل (قادر) دون الصفة المشبهة (قدير). وعلى هذا فإذا وقع أمر عظيم يستغرب أو يستبعد قالوا قادر على ما يشاء، يجب أن يعرف الفرق بين ذكر القدرة على إنها صفة لله تعالى فلا تقيد بالمشيئة، وبين ذكرها لتقدير أمر واقع فلا مانع من تقييدها بالمشيئة، لأن الواقع لا يقع إلا بالمشيئة، والقدرة هنا ذكرت لإثبات ذلك الواقع وتقدير وقوعه، والله سبحانه أعلم.اهـ "المناهي اللفظية" لابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٥)، وانظر "السلسلة الصحيحة" (٢٦٠١).

(١) **قال الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: وقابله طائفة أخرى، فقالوا: العباد موجدون لأفعالهم مخترعون لها بقدرهم وإرادتهم، والربّ لا يوصف بالقدرة على مقدور العبد، ولا تدخل أفعالهم تحت قدرته، كما لا يوصف العباد بمقدور الرب، ولا تدخل أفعاله تحت قدرهم، وهذا قول جمهور القدرية، وكلهم متفقون على أن اللّه سبحانه غير فاعل لأفعال العباد، واختلفوا: هل يوصف بأنه مخترعها ومحدثها، وأنه قادر عليها وخالق لها؟ فجمهورهم نفوا ذلك، ومن يقرب منهم إلى السنة أثبت كونها مقدورة للّه، وأن اللّه سبحانه قادر على أعيانها، وأن العباد أحدثوها بإقدار اللّه لهم على إحداثها، وليس معنى قدرة اللّه عليها عندهم أنه قادر على فعلها، هذا عندهم عين المحال، بل قدرته عليها إقدارهم على إحداثها، فإنما أحدثوها بقدرته وإقداره وتمكينه، وهؤلاء أقرب القدرية إلى السنة.اهـ انظر: "شفاء العليل" (١/ ١٤١)، و"درء تعارض" (١/ ٨١). **وهذه العبارة: "أن الله قادر على كل ما هو مقدور له"** تحتمل أمرين:

١) أنه قادر على كل ممكن، فإن كل ممكن هو مقدور. بمعنى أنه يقدر القادر على فعله. وهذا مذهب أهل السنة.

٢) أنه قادر على كل ما هو مقدور له، ولا يقدر على ما ليس بمقدور له، بمعنى أنه ليس على كل شيء قدير، فنفس أفعال العباد من الملائكة والجن والإنس الله لا يقدر عليها. وهذا مذهب القدرية والإمامية. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: فمذهب هؤلاء الإمامية وشيوخهم القدرية أنه ليس على كل شيء قديرًا، وأن العباد يقدرون على ما لا يقدر عليه، ولا يقدر أن يهدي ضالًا، ولا يضل مهتديًا، ولا يقيم قاعدًا باختياره...اهـ انظر: "منهاج السنة" (٢/ ٢٨٨).

وأما المحال لذاته[1]، مثل كون الشيء الواحد موجودًا معدومًا في حال واحدة، فهذه لا حقيقة له، ولا يتصور وجوده، ولا يسمى شيئًا، باتفاق العقلاء. ومن هذا الباب: خلق مثل نفسه، وإعدام نفسه وأمثال ذلك من المحال[2].

وهذا الأصل هو الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل شيء إلا من آمن أنه قادر على تلك الأشياء، ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلا من آمن بأنه على كل شيء قدير.

[المعدوم الممكن ليس بشيء في الخارج]

وإنما تنازعوا في المعدوم الممكن: هل هو شيء أم لا؟ [3]

---

(١) المحال أو الممتنع قسمان:

١) محال لذاته: وهو المنفي الذي لا يقبل الثبوت. بمعنى أنه لا يمكن وجوده في الخارج، مثل: وجود شريك مع الله، والجمع بين النقيضين ككون الشيء موجودا ومعدوما في آن واحد، وكون الشيء أبيض كله أسود كله. فهذا النوع لا يدخل في مقدور الله؛ لأنه هذا المحال لا يقبل الوجود أصلًا، ولا يسمى شيئًا، والله تعالى يقول: ﴿**وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾، فلا يدخل في مقدوره سبحانه إلا ما يسمى شيئًا. **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومن الناس من يدعي أن الممتنع لذاته مقدور، وغالب هؤلاء لا يتصور ما يقوله حق التصور، أو لا يفهم ما يريده الناس بتلك العبارة.اهـ

٢) محال لغيره: وهو الأمر المعدوم الذي يقبل الوجود، لكنه امتنع وجوده لتعلق علم الله ببقائه في العدم، كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ**﴾، فلا شك في امتناع الرجوع إلى الدنيا بعد الموت، وهذا الممتنع ليس ممتنعًا لذاته؛ لأن الله قادر على إرجاعهم إلى الدنيا، ولكن لا يمكن حصول ذلك؛ لعلم الله السابق أنه لا يحصل ذلك. ومن هذا الباب قوله: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا**﴾، وقوله: ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً**﴾، ونحو ذلك مما أخبر الله تعالى أنه لو شاء لفعله، فهذا يستلزم أن هذه الأمور ممكنة مقدورة لله، لكنه سبحانه شاء ألا يفعلها. انظر: "منهاج السنة" (٢/ ٢٨٨)، و "مجموع الفتاوى" (٨/ ٨).

(٢) وهذا المحال لذاته الذي لا يدخل في مقدور الله لا يكون من باب العجز، بل لعدم قابليته للوجود، قال المناوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فالمستحيل لا تتعلق القدرة به لا لنقص فيها بل لعدم قابليته للوجود، فلم يصلح محلًا لمتعلقها، وقول من قال هو قادر على اتخاذ ولد وإلا فهو عجز. رد بأن اتخاذه محال، وهو لا يدخل تحت القدرة فلا عجز.اهـ انظر: "اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر" (١/ ١٨٩).

(٣) اعلم أولا أن الوجود نوعان: ١- وجود علمي. وهو ما كان موجودا في الذكر والعلم فقط. ٢- وجود عيني. وهو ما كان كائنا في الخارج. فالمعدوم الممكن وجوده لا شك أنه شيء في علم الله؛ لأن الله تعالى كتبه وذكره، فهو موجود وجودًا علميًا. وبقي هل هو شيء في الخارج؟ اختلفوا على قولين:

١) أن المعدوم الممكن وجوده ليس بشيء. وهذا قول أهل السنة وطوائف من المرجئة كالأشاعرة وغيرهم، وهو قول هشام بن عمرو أحد شيوخ المعتزلة. وهذا هو الصحيح؛ للأدلة التي سيذكرها الشارح.

٢) أن المعدوم الممكن وجوده يعتبر شيئًا، وهذا قول المعتزلة والشيعة. واستدلوا بقول الله: ﴿**إِنَّ** =

والتحقيق: أن المعدوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون، ويكتبه، وقد يذكره ويخبر به، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ**﴾ [الحج: ١]، فيكون شيئًا في العلم والذكر والكتاب، لا في الخارج، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [يس: ٨٢]، قال تعالى: ﴿**وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا**﴾ [مريم: ٩]، أي: لم تكن شيئًا في الخارج وإن كان شيئًا في علمه تعالى. وقال تعالى: ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا**﴾ [الإنسان: ١].

وقوله: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١]، رد على المشبهة. وقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: ١١]، رد على المعطلة، فهو سبحانه وتعالى موصوف بصفات الكمال، وليس له فيها شبيه. فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع بصير - فليس سمعه وبصره كسمع الرب وبصره، ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيه، إذ صفات المخلوق كما يليق به، وصفات الخالق كما يليق به.

ولا تنف عن الله ما وصف به نفسه، وما وصفه به أعرف الخلق بربه وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم وأقدرهم على البيان. فإنك إن نفيت شيئًا من ذلك كنت كافرًا بما أنزل على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإذا وصفته بما وصف به نفسه فلا تشبهه بخلقه، فليس كمثله شيء، فإذا شبهته بخلقه كنت كافرًا به.

قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيها»[(١)].

وسيأتي في كلام الشيخ الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه**».

زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾، فأخبر أن الساعة شيء وهي معدومة لم تقع بعد. والجواب: أن الله إنما أخبر عن الساعة بأنها شيء يوم أن نراها؛ لقوله: ﴿**يَوْمَ ترونها**﴾، فهو إخبار عن الزلزلة الواقعة أنها شيء عظيم ليس إخبارا عن الزلزلة في هذه الحال؛ ولهذا قال: ﴿**يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ**﴾ ولو أريد به الساعة لكان المراد به أنها شيء عظيم في العلم والتقدير. فالآية دليل عليهم لا لهم، قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: فصح أن زلزلة الساعة يوم ترونها شيء عظيم، وهذا هو قولنا، ولم يقل تعالى قط أنها الآن شيء عظيم.اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (٢/ ١٥٥)، و"الفصل في الملل والأهواء والنحل" (٥/ ٢٧).

(١) **صحيح**: . أخرجه الذهبي في "العلو" (٤٦٤) بسنده صحيح.

[المثل الأعلى المتضمن إثبات الكمال هو لله وحده]

وقد وصف الله تعالى نفسه بأن له المثل الأعلى، فقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧]. فجعل سبحانه مثل السوء - المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال - لأعدائه المشركين وأوثانهم، وأخبر أن المثل الأعلى - المتضمن لإثبات الكمال كله - لله وحده. فمن سلب صفات الكمال عن الله تعالى فقد جعل له مثل السوء، ونفى عنه ما وصف به نفسه من المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق، المتضمن للأمور الوجودية، والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل - كان بها أكمل وأعلى من غيره.

ولما كانت صفات الرب سبحانه وتعالى أكثر وأكمل، كان له المثل الأعلى، وكان أحق به من كل ما سواه. بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى المطلق اثنان، لأنهما إن تكافآ من كل وجه، لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافآ، فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير.

[اختلاف عبارات المفسرين في المثل الأعلى]

واختلفت عبارات المفسرين في «المثل الأعلى». ووفق بين أقوالهم بعض من وفقه الله وهداه، فقال: «المثل الأعلى» يتضمن: الصفة العليا، وعلم العالمين بها، ووجودها العلمي، والخبر عنها وذكرها، وعبادة الرب تعالى بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكريه.

فها هنا أمور أربعة[1]:

الأول: ثبوت الصفات العليا لله سبحانه وتعالى، سواء علمها العباد أو لا، وهذا معنى قول من فسرها بالصفة.

الثاني: وجودها في العلم والشعور، وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف: إنه ما في قلوب عابديه وذاكريه، من معرفته وذكره، ومحبته وجلاله، وتعظيمه، وخوفه ورجائه، والتوكل عليه والإنابة إليه. وهذا الذي في قلوبهم من المثل الأعلى لا يشركه فيه غيره أصلًا، بل يختص به في قلوبهم، كما اختص به في ذاته. وهذا معنى قول من قال من المفسرين: إن

(١) انظر: "مختصر الصواعق" (ص١٦٦).

معناه: أهل السماوات يعظمونه ويحبونه ويعبدونه، وأهل الأرض كذلك، وإن أشرك به من أشرك، وعصاه من عصاه، وجحد صفاته من جحدها، فأهل الأرض معظمون له، مجلون، خاضعون لعظمته، مستكينون لعزته وجبروته. قال تعالى: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [الروم: ٢٦].

الثالث: ذكر صفاته والخبر عنها وتنزيهها من العيوب والنقائص والتمثيل.

الرابع: محبة الموصوف بها وتوحيده، والإخلاص له، والتوكل عليه، والإنابة إليه. وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل كان هذا الحب والإخلاص أقوى.

فعبارات السلف كلها تدور على هذه المعاني الأربعة. فمن أضل ممن يعارض بين قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى﴾ [الروم: ٢٧] وبين قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؟ ويستدل بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] على نفي الصفات ويعمى عن تمام الآية وهو قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِير﴾ [الشورى: ١١]، حتى أفضى هذا الضلال ببعضهم، وهو أحمد بن أبي دُوَاد القاضي[(١)]، إلى أن أشار على الخليفة المأمون[(٢)] أن يكتب على ستر الكعبة: ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم. حرَّف كلام الله لينفي وصفه تعالى بأنه السميع البصير[(٣)] كما قال الضال الآخر جهم بن صفوان: وددت أني أحك من المصحف قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤][(٤)] فنسأل الله العظيم السميع البصير أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، بمنه وكرمه.

---

(١) هو أبو عبد الله أحمد بن الفرج البصري ثم البغدادي. كان داعية إلى القول بخلق القرآن، وعدوا للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومحرضا للخليفة المأمون والمعتصم على محنة الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ. شاخ ورمي بالفالج وعزله المتوكل (توفي ٢٤٠ هـ). مترجم له في "السير" (١١/ ١٦٩).

(٢) هو أبو العباس عبد الله بن هارون الرشيد. (توفي ٢١٨ هـ) مترجم له في "السير" (١٠/ ٢٧٢).

(٣) لأن صفتي السمع والبصر صفتًا عينية، بخلاف صفتي العزة والحكمة فهما معنوية.

(٤) أخرج القصة البخاري في "خلق أفعال العباد" (ص٣٨)، وذكرها ابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية" (٢/ ٢٢٤)، والذهبي كما في "مختصر العلو" (١٧٠)، من طريق يحيى بن أيوب، قال: سمعت أبا نعيم البلخي، قال: كان رجل من أهل مرو صديقًا لجهم ثم قطعه وجفاه، فقيل له: لم جفوته؟ فقال: جاء منه ما لا يحتمل، قرأت يوما آية كذا، وكذا - نسيها يحيى - فقال: ما كان أظرف محمدا فاحتملتها، ثم قرأ سورة طه فلما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قال: أما والله لو وجدت سبيلا إلى حكها لحككتها من المصحف فاحتملتها، ثم قرأ سورة القصص فلما انتهى إلى ذكر موسى قال: ما هذا؟ ذكر قصة في موضع فلم يتمها، ثم ذكرها ههنا فلم يتمها، ثم رمى بالمصحف من حجره برجليه، فوثبت عليه. وهذا إسناد صحيح. وقد صححها العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مختصر العلو".

[بيان وجوه إعراب " كمثله "]

وفي إعراب كمثله – وجوه[1]:

أحدها: أن الكاف صلة[2] زيدت للتأكيد[3]، **قال أوس بن حجر:**

لـــيس كمثـــل الفتـــى زهيـــر ❁ خلـــق يوازيـــه في الفضـــائل

وقال آخر:

مـــا إن كمـــثلهم في النـــاس مـــن بشـــر[4] .....

وقال آخر:

وَقَتْلَـــى كمِثْـــلِ جـــذُوعِ النَّخيـــلْ[5] .....

---

(١) وإنما اشتغل العلماء بإعراب هذه الكلمة ﴿كَمِثْلِهِۦ﴾؛ لأن الكاف تفيد التشبيه وقد دخلت على «مثل» التي تفيد هذا المعنى أيضًا، فأشكل ذلك عليهم؛ لأن الكاف لو لم تكن زائدة لكانت بمعنى (مثل)، وهذا باطل لما يلزم عليه من إثبات المثل لله تعالى إذ يصير المعنى: (ليس مثل مثله شيء) فالمنفي مثل المثل، ويكون المثل ثابتًا، وهذا باطل لأن القصد نفي المثل لا إثباته. انظر: "شرح "العقيدة الواسطية" لابن عثيمين (١/ ٢٠٨).

(٢) **معنى صلة**: أي يتوصل به إلى غرض صحيح كتحسين الكلام وتزيينه. وبعضهم يسميه حرفا زائدا أي: زائد من حيث الإعراب فقط، وإلا فهو يفيد معنى لا يوجد بدونه. والتعبير بقولنا: «صلة» أصح من التعبير بقولنا «حرف زائد» تأدبًا مع كلام الله، قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى إنه زائد؛ تعظيما له واحتراما؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له أصلًا. وكلامه سبحانه منزه عن ذلك؛ لأن ما من حرف فيه إلا وله معنى صحيح، ومن فهم خلاف ذلك فقد وهم.اهـ انظر: "موصل الطلاب" (ص ١٦٩).

(٣) فالكاف صلة وتوكيد لنفي المثل، كأن هذه الجملة صارت جملتين (ليس كهو شيء، وليس مثله شيء) ؛ لأن التوكيد في اللغة العربية جار مجرى التكرار، قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ونفي مثل المثل نفي للمثل من باب أولى.اهـ انظر: "شرح الأصول من علم الأصول" (ص١٣٤).

(٤) صدر البيت:

سَـــعْدُ بْـــنُ زيـــد إذَا أبْصَـــرْتَ فَضْـــلَهُمُ ❁ مـــا إن كمِـــثْلِهِمِ فِـــي النَّـــاسِ مِـــنْ أحَـــدِ

هكذا هو في "تفسير الطبري" (٢١/ ٥٠٩) قال أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لم أقف على قائل هذا البيت. وقد استشهد به المؤلف على إدخال أداتي التشبيه (الكاف، ومثل) معًا على شيء واحد، فهو في معنى الشاهدين قبله.اهـ

(٥) صدر البيت:

وَقَتْلَـــىٰ كمِثْـــلِ جـــذُوعِ النَّخيـــلْ ❁ تَغَشَّـــاهُمُ مُسْـــبِلٌ مُنْهَمِـــرْ

قال أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا الشاهد من كلام أوس بن حجر التميمي، وهو شاعر جاهلي مشهور، =

فيكون «مثله» خبر [ليس]، واسمها «شيء». وهذا وجه قوي حسن، تعرف العرب معناه في لغتها، ولا يخفى عنها إذا خوطبت به، وقد جاء عن العرب أيضًا زيادة الكاف للتأكيد في قول بعضهم:

وَصَـــالِيَاتٍ كَكَمَـــا يُـــؤْثَفَيْنِ[1] .....

وقول الآخر:

فأصبحت مثل كعصف مأكولِ[2] .....

الوجه الثاني: أن الزائد «مثل» أي: ليس كهو شيء، وهذا القول بعيد؛ لأن «مثل» اسم، والقول بزيادة الحرف للتأكيد أولى من القول بزيادة الاسم.

الوجه الثالث: أنه ليس ثم زيادة أصلًا، بل هذا من باب قولهم: مثلك لا يفعل كذا، أي: أنت لا تفعله[3]، وأتى بـ «مثل» للمبالغة، وقالوا في معنى المبالغة هنا: أي: ليس لمثله مثل لو فرض المثل، فكيف ولا مثل له. وقيل غير ذلك، والأول أظهر.

أدخل فيه أداة التشبيه"الكاف" على أختها في المعنى"مثل" لاختلاف لفظهما، توكيدًا للكلام، وهو نظير ما في قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾. "تفسير الطبري" (٢١/ ٥٠٩).

(١) **قال أحمد شاكر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا بيت من عدة أبيات من مشطور الرجز، ينسبان على خطام المجاشعي. و«الصاليات»: الأثافي التي توضع عليها القدور وقد صليت النار حتى اسودت. و«يؤثفين»: يجعلن أثافي للقدر، وهي جمع أثفية، يقال أثفى القدر يثفيها: جعل لها أثافي. ومحل الشاهد قوله" كما" فإن الكاف الأولى حرف، والثانية اسم بمعنى مثل. والمعنى: لم يبق إلا حجارة منصوبة كمثل الأثافي. واستشهد به المؤلف على دخول الكاف على الكاف لتوكيد الكلام.اهـ "تفسير الطبري" (٢١/ ٥٠٩).

(٢) ذكره ابن هشام في "المغني" (ص ٢٣٨) بلفظ: البيت:

فصـــيروا مثـــل كعصـــف مَـــأْكُول .....

وهذا البيت لرؤبة بن العجاج كما ذكر العيني كما في "شرح شواهد المغني" (١/ ٥٠٣)، وذكره سيبويه إلى حميد بن الأرقط كما في "شرح شواهد المغني" (١/ ٤٠٨).

(٣) فالعرب تقيم المثل مقام النفس، فيطلقون المثل ويريدون به الذات. فأنت تقول: مثلي لا يفعل كذا. أي: أنا لا أفعل كذلك. قال تعالى ﴿**وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ**﴾ [الأحقاف:١٠] أي: على أن القرآن من عند الله، فيكون معنى الآية (ليس مثل ذات الله شيء) وإذا انتفت المماثلة في الذات انتفت المماثلة في الصفات، لأن القول في الصفات كالقول في الذات.

قوله: (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ).

ش: يعني: خلق: أي: أوجد وأنشأ وأبدع. ويأتي خلق أيضًا بمعنى: قدر. والخلق: مصدر، وهو هنا بمعنى المخلوق. وقوله: بعلمه في محل نصب على الحال، أي: خلقهم عالمًا بهم، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]. وقال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ * وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٥٩-٦٠]. وفي ذلك رد على المعتزلة.

قال الإمام عبد العزيز المكي صاحب الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجليسه[1]، في كتاب «الحيدة»[2]، الذي حكى فيه مناظرته بشرًا المريسي

---

(١) هو عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني المكي. (توفي ٢٤٠ هـ).

(٢) الحيدة بمعنى الميول والعدول. ونسبة كتاب «الحيدة» إلى هذا الإمام مختلف فيها على قولين:

١) أنه كتاب موضوع لم يصح عنه، وهذا قول الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ واحتج لذلك بأمرين: أ- ضعف إسنادها، قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لم يصح إسناد كتاب الحيدة إليه، فكأنه وضع عليه.اهـ "ميزان الاعتدال" (٢/ ٦٣٩). وقال أيضًا في ترجمة محمد بن الحسن بن أزهر: اتهمه أبو بكر الخطيب بأنه يضع الحديث. وهو الذي انفرد برواية كتاب الحيدة. رواه عنه أبو عمرو بن السماك. ويغلب على ظني أنه هو الذي وضع كتاب «الحيدة»، فإني لأستبعد وقوعها جدا.اهـ في "ميزان الاعتدال" (٣/ ٥١٧). **قلت**: قد أورد ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ قصة المناظرة مختصرة في "الإبانة" (٤٢٦) فقال: حدثنا أبو حفص عمر بن محمد بن رجاء قال: حدثنا أبو أيوب عبد الوهاب بن عمرو النزلي، قال: حدثني أبو القاسم العطاف بن مسلم، قال: حدثني الحسين بن بشر، ودبيس الصائغ، ومحمد بن فرقد، قالوا: قال لنا عبد العزيز بن يحيى المكي الكناني: أرسل لي أمير المؤمنين المأمون فأحضرني، وأحضر بشر بن غياث المريسي فدخلنا عليه. إلخ. وفيه: أبو أيوب عبد الوهاب بن عمرو النزلي، وشيخه أبو القاسم العطاف بن مسلم. وهما مجهولان، فإسناد الكتاب إلى عبد العزيز لا يصح من هذين الطريقين. ب- وجود النكارة في هذا الكتاب وذلك من وجهين: ١- أن في هذا الكتاب بعض ما يخالف عقيدة أهل السنة. ٢- أن في القصة أن المأمون أُعجب بانتصار الكناني على بشر المريسي، فكيف يرجع المأمون بعد ذلك إلى عقيدة الجهمية ويأمر بتدريسها؟!. وهذا هو وجه استبعاد الذهبي لهذه المناظرة، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ووجه استبعاد المصنف كتاب "الحيدة" أنه يشتمل على مناظرات أقيمت فيها الحجة لتصحيح مذهب أهل السنة عند المأمون وأعجبه قول صاحبها، فلو كان الأمر كذلك ما كان المأمون يرجع إلى مذهب الجهمية ويحمل الناس عليه ويعاقب على تركه ويهدد بالقتل، وَغيره كما هو معروف في أخباره وفي كتب المحنة.اهـ "لسان الميزان" (٧/ ٧١).

٢) أنه ثابت عنه. وهذا قول الخطيب كما في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٢١٢)، وشيخ الإسلام نقل منه =

عند المأمون[1] حين سأله عن علمه تعالى: فقال بشر: أقول: لا يجهل، فجعل يكرر السؤال عن صفة العلم، تقريرًا له، وبشر يقول: لا يجهل، ولا يعترف له أنه عالم بعلم، فقال الإمام عبد العزيز: نفي الجهل لا يكون صفة مدح، فإن قولي: هذه الأسطوانة لا تجهل ليس هو إثبات العلم لها، وقد مدح الله تعالى الأنبياء والملائكة والمؤمنين بالعلم، لا بنفي الجهل. فمن أثبت العلم فقد نفى الجهل، ومن نفى الجهل لم يثبت العلم، وعلى الخلق أن يثبتوا ما أثبته الله تعالى لنفسه، وينفوا ما نفاه، ويمسكوا عما أمسك عنه.

والدليل العقلي على علمه تعالى: أنه يستحيل إيجاده الأشياء مع الجهل، ولأن إيجاده الأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم تصور المراد، وتصور المراد: هو العلم بالمراد، فكان الإيجاد مستلزما للإرادة، والإرادة مستلزمة للعلم، فالإيجاد مستلزم للعلم. ولأن المخلوقات فيها من الأحكام والإتقان ما يستلزم علم الفاعل لها، لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره عن غير علم، ولأن من المخلوقات ما هو عالم، والعلم صفة كمال، ويمتنع أن لا يكون الخالق عالمًا. **وهذا له طريقان:**

أحدهما: أن يقال: نحن نعلم بالضرورة أن الخالق أكمل من المخلوق، وأن الواجب أكمل من الممكن، ونعلم ضرورة أنا لو فرضنا شيئين، **أحدهما:** عالم والآخر غير عالم - كان العالم أكمل، فلو لم يكن الخالق عالمًا لزم أن يكون الممكن أكمل منه، وهو ممتنع.

الثاني: أن يقال: كل علم في الممكنات، التي هي المخلوقات - فهو منه، ومن الممتنع أن يكون فاعل الكمال ومبدعه عاريًا منه بل هو أحق به. والله تعالى له المثل الأعلى، ولا يستوي هو والمخلوقات، لا في قياس تمثيلي، ولا في قياس شمولي، بل كل ما ثبت للمخلوق من كمال فالخالق به أحق، وكل نقص تنزه عنه مخلوق ما فتنزيه الخالق عنه أولى.

نصوصا كثيرة كما في "درء تعارض" (المجلد الثاني)، وهكذا ابن القيم في "شفاء العليل" (١/ ٤٠٢)، وابن كثير في "البداية والنهاية" (١٠/ ٣٣٧)، وابن حجر كما في "التقريب".

والذي يظهر -والله أعلم- أن أصل المناظرة ثابتة؛ لشهرتها بين العلماء، لكن ما ذكر في كتاب «الحيدة» بعضه موضوع، وفيه تكرار، وفيه بعض ما يخالف عقيدة أهل السنة.

(١) والمأمون هو أول خليفة أظهر علم المنطق، وأما من كان قبله من أسلافه من بني العباس، وقبلهم خلفاء بني أمية فلا يعرف ذلك في عصرهم. وذلك أن الجهمية استمالوه إلى تعريب كتب اليونان، وقيل: إن المأمون استخرج كتب الفلاسفة واليونان من جزيرة قبرس. انظر: "الدرر السنية" (١/ ٣٣٨)، و"السير" (١٠/ ٢٧٨).

قوله: (وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا [1]).

ش: قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ﴾ [الفرقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]. وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٢ - ٣]، وفي صحيح مسلم [2] عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**».

وقوله: (وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا [3]).

ش: يعني: أن الله سبحانه وتعالى قدر آجال الخلائق، بحيث إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون. قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]. وفي صحيح مسلم [4] عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قالت أم حبيبة زوج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ورَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: اللهم أمتعني بزوجي رسول الله، وبأبي أبي سفيان، وبأخي معاوية، قال: فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**قد سألت الله لآجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة، لن يعجل شيئًا قبل حله، ولن يؤخر شيئًا عن حله، ولو كنت سألت الله أن يعيذك من عذاب في النار وعذاب في القبر -: كان خيرًا وأفضل**».

فالمقتول ميت بأجله، فعلم الله تعالى وقدر وقضى أن هذا يموت بسبب المرض، وهذا بسبب القتل، وهذا بسبب الهدم، وهذا بسبب الحرق، وهذا بالغرق، إلى غير ذلك من

---

(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في تعريف القدر: أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين إلى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة.اهـ انظر: "الفتح" (٥٠).

(٢) برقم (٢٦٥٣).

(٣) الآجال جمع أجل: وهو الوقت المضروب المحدود في الستقبل. وشرعا: هو الوقت الذي قدِّر موت الميت فيه. أو هو نهاية العمر وانقضائه. انظر: "النهاية" لابن الأثير (١/ ٢٦).

(٤) برقم (٢٦٦٣).

الأسباب. والله سبحانه خلق الموت والحياة، وخلق سبب الموت والحياة[1]. وعند المعتزلة: المقتول مقطوع عليه أجله، ولو لم يقتل لعاش إلى أجله فكأن له أجلان![2] وهذا

(١) **قال النووي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: واعلم أن مذهب أهل الحق أن المقتول مات بأجله. **وقالت المعتزلة**: قُطِع أجله. فإن قيل: ما الحكمة في نهيها عن الدعاء بالزيادة في الأجل؛ لأنه مفروغ منه، وندبها إلى الدعاء بالاستعاذة من العذاب مع أنه مفروغ منه أيضًا كالأجل؟ **فالجواب**: أن الجميع مفروغ منه، لكن الدعاء بالنجاة من عذاب النار ومن عذاب القبر ونحوهما عبادة، وقد أمر الشرع بالعبادات. فقيل: أفلا نتكل على كتابنا وما سبق لنا من القدر؟ فقال: «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له**». وأما الدعاء بطول الأجل فليس عبادة، وكما لا يحسن ترك الصلاة والصوم والذكر اتكالًا على القدر، فكذا الدعاء بالنجاة من النار ونحوه والله أعلم.اهـ "شرح مسلم" (٢٦٦٣) **قلت**: هكذا أجاب النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن الدعاء بطول العمر ليس بعبادة، وذهب بعض العلماء إلى أنه إنما نهاها صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ عن ذلك؛ لأنه علم بالوحي أن الذين دعت لهم لن يُزاد في أعمارهم شيئًا، ولهذا أجابها بأن الآجال مضروبة. وقيل: إنما أرشدها إلى الأفضل وما هو أنفع لها. والصحيح أن يقال: نهيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لها عن الدعاء بطول العمر؛ لأنها لم تقيِّده بطاعة الله، ولهذا ذهب جماعة من العلماء إلى جواز الدعاء بطول العمر مقيدا بطاعة الله؛ لحديث أم حبيبة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ السابق، وعند الترمذي (٢٣٢٩) عن عبد الله بن بسر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن أعرابيا قال: يا رسول الله من خير الناس؟ قال: «**من طال عمره، وحسن عمله**». ونقل عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه كان يكره إذا دعي له بالبقاء. ويقول: هذا شيء قد فرغ منه. وهذا اختيار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ والعلامة ابن باز وابن عثيمين رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، وعليه يحمل تبويب الإمام البخاري في "صحيحه" [باب دعوة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لخادمه بطول العمر، وبكثرة ماله]. قال ابن الهيتمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "يجوز الدعاء بطول العمر كما دعا به صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لأنس، وقيده بعض المحققين بمن في بقائه نفع للمسلمين، فيندب له الدعاء حينئذ فإن كان نفعه قاصرًا فهو دون الأول "اهـ وذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قول عمر لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: "صدقتَ، أطال الله بقاءك"، وقال: "وبهذا احتجَّ من احتج على جواز الدعاء للرجل بطول البقاء".اهـ وذكر ابن مفلح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أول من أحدث [أطال الله بقاءك] هم الزنادقة. انظر: "زاد المعاد" (٥/ ١٣٣)، و"الآداب الشرعية" (١/ ٣٨٦)، و"الفتاوى الفقهية الكبرى" للهيتمي (٤/ ٢٨)، و"فتاوى نور على الدرب" لابن عثيمين (٧/ ٢).

(٢) هذه مسألة افتراضية: لو لم يقتل المقتول، هل يعيش أو يموت؟ فيها ثلاثة أقوال:

١) **قول المعتزلة**: أن المقتول مقطوع أجله، فلو لم يقتل لعاش إلى الأجل الثاني، وهو أجل الموت. فالقاتل قطع على المقتول أجله، وإلا كان سيعيش إلى أجله المعلوم. وهذا قول باطل، وسيأتي من كلام الشارح ما يبيِّن بطلانه.

٢) قول نفاة الأسباب من الأشاعرة وغيرهم: أن المقتول لو لم يقتل فسوف يموت. وهذا قول باطل أيضًا؛ لأن الجزم بموته ادعاء للغيب، ويوضح ذلك أن يقال: لو لم يأكل هذا ما قدِّر له من الرزق فهل يموت أم لا؟ **الجواب**: أننا لا نستطيع الجزم بأحد الأمرين؛ لأنه قد يموت وقد يرزق بشيء آخر.

٣) **قول أهل السنة**: أن المقتول إذا لم يقتل احتمل أن يعيش، ويحتمل أنه يموت في ذلك الوقت؛ لأنه لا علم لنا بالغيب، والجزم بأحد الأمرين تحكم من غير دليل. انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٥١٦).

باطل، لأنه لا يليق أن ينسب إلى الله تعالى أنه جعل له أجلًا يعلم أنه لا يعيش إليه البتة[١]، أو يجعل أجله أحد الأمرين، كفعل الجاهل بالعواقب[٢]، ووجوب القصاص والضمان على القاتل، لارتكابه المنهي عنه ومباشرته السبب المحظور[٣]. وعلى هذا يخرج قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**صلة الرحم تزيد في العمر**»[٤] أي: سبب طول العمر. وقد قدر الله أن

(١) لأن هذا من العبث، والله تعالى منزه عنه.

(٢) وهذا فيه نفي لعلم الله تعالى.

(٣) هذا رد على المعتزلة الذين قالوا: إن إيجاب القصاص والضمان على القاتل بسبب قطعه أجل المقتول. وهذا باطل؛ لأن المقتول قد مات بأجله المعلوم المكتوب له، وإنما شرع القصاص والضمان على القاتل؛ لارتكابه المنهي عنه ومباشرته السبب المحضور؛ لا لأنه قطع أجل المقتول.

(٤) **ضعيف جدًا:**

أخرجه القضاعي في "مسنده" (١٠٠) فقال: أخبرنا هبة الله بن إبراهيم الخولاني، أبنا عبد الله بن أحمد بن طالب البغدادي، ثنا محمد بن مخلد، ثنا أحمد بن نصر بن حماد بن عجلان البجلي، أنا أبي، أنا عاصم بن عمرو البجلي، عن عاصم ابن بهدلة، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلة الرحم تزيد في العمر، وصدقة السر تطفئ غضب الرب». وهذا إسناد ضعيف جدًا، فيه: نصر بن حماد البجلي وهو ضعيف جدًا، بل كذبه ابن معين.

وله شاهد عن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٩٤٣) والقضاعي في "مسنده" (١٠٢) من طريق صدقة بن عبد الله، عن الأصبغ، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**صنائع المعروف تقي مصارع السوء، وإن صدقة السر تطفئ غضب الرب، وإن صلة الرحم تزيد في العمر وتنفي الفقر**». وهذا إسناد ضعيف، فيه صدقة بن عبد الله السمين وهو شديد الضعف منكر الحديث.

وله شاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه ابن المقرئ في "معجمه" (٤٣٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٧/ ١٧٢) من طريق أحمد بن محمد بن عيسى بن داود بن عيسى بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، بالرقة حدثنا أبي محمد بن عيسى، ثنا جدي داود بن عيسى عن أبيه عيسى بن علي عن علي بن عبد الله بن عباس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن صدقة السر تطفئ غضب الرب تعالى، وإن صلة الرحم تزيد في العمر، وإن صنايع المعروف تقي مصارع السوء، وإن قول لا إله إلا الله تدفع عن قائلها تسعة وتسعين بابًا من البلاء أدناها الهم**». وهذا إسناد مظلم، فيه: أحمد بن محمد بن عيسى وأبوه وجده كلهم مجاهيل. فهذا الحديث بهذا اللفظ لا يصح، ولكن صح بمعناه حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره فليصل رحمه**». أخرجه البخاري (٥٩٨٦) ومسلم (٢٥٥٧). فقوله: (ينسأ له في أثره): قيل معناه أن يبارك الله له في عمره فيوفقه الله تعالى إلى فعل الطاعات، فيصير كمن طال عمره. وقيل هو على ظاهره، وهو أن الصلة سبب في زيادة العمر، وكل ذلك مكتوب في اللوح المحفوظ، فقد كتب فيه أن فلانا سيصل رحمه، وسيكون أجله في وقت كذا، وتغيير العمر يحصل في الصحف التي مع الملائكة، وأما اللوح المحفوظ فقد كتب فيه كل ما هو كائن إلى قيام الساعة قال الله تعالى: ﴿**يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ** =

هذا يصل رحمه فيعيش بهذا السبب إلى هذه الغاية، ولولا ذلك السبب لم يصل إلى هذه الغاية، ولكن قدر هذا السبب وقضاه، وكذلك قدر أن هذا يقطع رحمه فيعيش إلى كذا، كما قلنا في القتل وعدمه.

فإن قيل: هل يلزم من تأثير صلة الرحم في زيادة العمر ونقصانه تأثير الدعاء في ذلك أم لا؟

فالجواب: أن ذلك غير لازم، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لأم حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**قد سألت الله تعالى لآجال مضروبة**» الحديث، كما تقدم. فعلم أن الأعمار مقدرة، لم يشرع الدعاء بتغيرها[1]، بخلاف النجاة من عذاب الآخرة. فإن الدعاء مشروع له نافع فيه، ألا ترى أن الدعاء بتغيير العمر لما تضمن النفع الأخروي - شرع كما في الدعاء رواه النسائي من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق، أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي»[2]، إلى آخر الدعاء. ويؤيد هذا ما رواه الحاكم في «صحيحه»[3] من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن

﴿وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، ويؤيد صحة هذا التفسير حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند أحمد (٢٥٢٥٩) وهو في "الصحيح المسند" للإمام الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (١٦٢٩) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «وصلة الرحم وحسن الخلق وحسن الجوار يعمران الديار ويزيدان في الأعمار». وظاهر إسناده الصحة إلا أن الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ أعله كما في "العلل" (٣٥٨٠).

(١) هكذا أجاب الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ بأن الدعاء بطول العمر ليس له تأثير في الدعاء ولا يشرع أيضًا، واستدل بحديث أم حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقد تقدم أن الصحيح في حديث أم حبيبة أنه إنما نهاها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لأنها لم تقيد ذلك بطاعة الله، وإلا فالدعاء بطول العمر يؤثر كما تؤثر صلة الرحم، وكلاهما بقدر الله، فالله تعالى قد قدَّر أن فلانًا من الناس يُدعى له بطول العمر فيطول عمره بسبب الدعاء، ويدل على ذلك أدلة كثيرة، ومنها كما تقدم دعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لخادمه أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي البخاري (٧٥٥) ومسلم (٤٥٣) في قصة سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينما شكاه رجل من أهل الكوفة: اللهم إن كان عبدك هذا كاذبًا، قام رياء وسمعة، فأطل عمره، وأطل فقره، وعرضه بالفتن، وكان بعد إذا سئل يقول: شيخ كبير مفتون، أصابتني دعوة سعد، قال عبد الملك: فأنا رأيته بعد، قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر، وإنه ليتعرض للجواري في الطرق يغمزهن. وعند أحمد (٢٠٧٣٣) والترمذي (٣٦٢٩) عن أبي زيد الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: مسح رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يده على وجهي ودعا لي. وفي رواية: «**اللهم جمله، وأدم جماله**»، قال عزرة (الراوي): إنه عاش مائة وعشرين سنة وليس في رأسه إلا شعرات بيض.

(٢) **صحيح**: تقدم تخريجه ص (١١٦).

(٣) قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: إطلاق لفظة الصحيح على "المستدرك" فيه تسامح ظاهر؛ لكثرة =

النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه**»(١).

وفي الحديث رد على من يظن أن النذر سبب في دفع البلاء وحصول النعماء، وقد ثبت في الصحيحين(٢) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أنه نهى عن النذر، وقال: أنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل**».

واعلم أن الدعاء يكون مشروعا نافعًا في بعض الأشياء دون بعض، وكذلك هو. وكذلك لا يجيب الله المعتدين في الدعاء(٣). وكان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ يكره أن يدعى له بطول العمر، ويقول: هذا أمر قد فرغ منه(٤).

الأحاديث الضعيفة والمنكرة الواقعة فيه، بل وبعض الموضوعات. ولذلك تجد الحذاق من المحدثين يقولون: رواه الحاكم في "المستدرك".اهـ "شرح الطحاوية" (ص١٤٤).

(١) **حسن لغيره دون قوله: «إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه»**: أخرجه أحمد (٢٢٣٨٦) وابن ماجه (٩٠) والحاكم (١٨١٤) والطبراني (٢/ ١٠٠) من طريق سفيان، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن أبي الجعد، عن ثوبان به. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة حال عبد الله بن أبي الجعد وأيضًا لا يعرف له سماع من ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد عده الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ من الطبقة الرابعة، وهي طبقة صغار التابعين الذين جل روايتهم عن كبارهم، ثم إنه كوفي، وثوبان شامي، فيغلب على الظن أنه لم يسمع منه. وله طرق أخرى غير هذه كما ذكر ابن أبي حاتم في "العلل" (٦١٩)، ولكن رجح أبو حاتم الطريق السابقة.

وله شاهد عن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الترمذي (٢١٣٩) والبزار (٢٥٤٠) والطبراني (٦/ ٢٥١) والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٠٦٨) من طريق يحيى بن الضريس، عن أبي مودود، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر**». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبي مودود وهو فضة البصري، قال الترمذي: وأبو مودود اثنان، أحدهما: يقال له: فضة، والآخر: عبد العزيز بن أبي سليمان، أحدهما بصري والآخر مدني، وكانا في عصر واحد، وأبو مودود الذي روى الحديث اسمه فضة بصري. وهذا الذي جزم به الترمذي هو الصحيح، خلافا للطحاوي الذي جزم بأنه عبد العزيز بن أبي سليمان مولى هذيل وهو ثقة. فالحديث حسن بمجموع الطريقين إلا أن قوله: «**إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه**»، ذكرت في حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقط، فليس لها شاهد. وقد حسن الحديث بالطريقين دون الزيادة المذكورة العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيحة" برقم (١٥٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٠٨) ومسلم (١٦٣٩) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) الاعتداء في الدعاء له أنواع منها: ١- رفع الصوت به قال تعالى: ﴿**ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ**﴾. ٢- الدعاء بالشيء المستحيل كأن يجعله نبيا ونحو ذلك.

(٤) قال ابن مفلح رَحِمَهُ اللَّهُ: قال الخلال في "الأدب": أنبأنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: رأيت أبي إذا =

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١]، فقد قيل في الضمير المذكور في قوله تعالى: ﴿مِنْ عُمُرِهِ﴾ أنه بمنزلة قولهم: عندي درهم ونصفه، أي: ونصف درهم آخر، فيكون المعنى: ولا ينقص من عمر معمَّر آخر(١)، وقيل: الزيادة والنقصان في الصحف التي في أيدي الملائكة(٢)، وحمل قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۞

دعي له بالبقاء يكرهه ويقول: هذا شيء قد فرغ منه. وقال إسحاق: جئت أبا عبد الله بكتاب من خراسان فإذا عنوانه: لأبي عبد الله أبقاه الله. فأنكره وقال: أيش هذا؟. وذكر الشيخ تقي الدين أنه يكره ذلك وأنه نص عليه أحمد وغيره من الأئمة.اهـ "الآداب الشرعية" (١/ ٣٨٦).

(١) فالضمير عائد على الجنس لا على العين، فالهاء التي في قوله: (**ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمْرِهِ**) على هذا التأويل، وإن كانت في الظاهر أنها كناية عن اسم المعمر الأول، فهي كناية اسم آخر غيره، وإنما حسن ذلك لأن صاحبها لو أظهر لظهر بلفظ الأول، وذلك كقولهم: عندي ثوب ونصفه، والمعنى: ونصف الآخر. وهذا اختيار ابن جرير وابن كثير رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

(٢) فالضمير على هذا القول عائد على عين المعمَّر الأول، والزيادة أو النقصان يحصلان حقيقة في عمر الإنسان بسبب صلة الرحم أو بسبب الدعاء، وهذه الزيادة والنقصان إنما تكون في الصحف التي بأيدي الملائكة وأما ما في اللوح المحفوظ فلا يغيَّر فيه شيء، فقد كتب فيه أن فلانًا سيصل رحمه، وسيكون أجله في وقت كذا، فاللوح المحفوظ كتب فيه كل ما هو كائن إلى قيام الساعة لقوله تعالى: ﴿**يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ [الرعد: ٣٩]، ويدل على أن الزيادة تحصل حقيقة حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين «**من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره فليصل رحمه**»، وهذا القول اختاره شيخ الإسلام والسعدي، **قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: وقد يراد بالنقص النقص من العمر المكتوب كما يراد بالزيادة الزيادة في العمر المكتوب. وفي الصحيحين عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره فليصل رحمه**» وقد قال بعض الناس: إن المراد به البركة في العمر بأن يعمل في الزمن القصير ما لا يعمله غيره إلا في الكثير، قالوا: لأن الرزق والأجل مقدران مكتوبان. فيقال لهؤلاء تلك البركة. وهي الزيادة في العمل والنفع. هي أيضًا مقدرة مكتوبة وتتناول لجميع الأشياء. **والجواب المحقق**: أن الله يكتب للعبد أجلا في صحف الملائكة فإذا وصل رحمه زاد في ذلك المكتوب. وإن عمل ما يوجب النقص نقص من ذلك المكتوب. ونظير هذا ما في الترمذي وغيره عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أن آدم لما طلب من الله أن يريه صورة الأنبياء من ذريته فأراه إياهم فرأى فيهم رجلًا له بصيص فقال من هذا يا رب؟ فقال ابنك داود. قال: فكم عمره؟ قال أربعون سنة. قال: وكم عمري؟ قال: ألف سنة. قال فقد وهبت له من عمري ستين سنة. فكتب عليه كتاب وشهدت عليه الملائكة فلما حضرته الوفاة قال قد بقي من عمري ستون سنة. قالوا: وهبتها لابنك داود. فأنكر ذلك فأخرجوا الكتاب. قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**فنسي آدم فنسيت ذريته وجحد آدم فجحدت ذريته**» وروي أنه كمل لآدم عمره ولداود عمره. فهذا داود كان عمره المكتوب أربعين سنة ثم جعله ستين وهذا معنى ما روي عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: اللهم إن كنت كتبتني شقيًا فامحني واكتبني سعيدا فإنك تمحو ما تشاء وتثبت. والله سبحانه عالم بما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف كان يكون؛ فهو يعلم ما كتبه له وما يزيده إياه بعد ذلك والملائكة لا علم لهم إلا ما علمهم الله والله يعلم الأشياء قبل كونها وبعد =

﴿يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٨ - ٣٩]، على أن المحو والإثبات من الصحف التي في أيدي الملائكة، وأن قوله: ﴿وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَاب﴾ اللوح المحفوظ. ويدل على هذا الوجه سياق الآية، وهو قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَاب﴾، ثم قال: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ﴾ أي: من ذلك الكتاب، ﴿وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَاب﴾ أي: أصله، وهو اللوح المحفوظ. وقيل: يمحو الله ما يشاء من الشرائع وينسخه ويثبت ما يشاء فلا ينسخه، والسياق أدل على هذا الوجه من الوجه الأول، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَاب﴾ فأخبر تعالى أن الرسول لا يأتي بالآيات من قبل نفسه، بل من عند الله، ثم قال: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ * يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ أي: إن الشرائع لها أجل وغاية تنتهي إليها، ثم تنسخ بالشريعة الأخرى، فينسخ الله ما يشاء من الشرائع عند انقضاء الأجل، ويثبت ما يشاء. وفي الآية أقوال أخرى[1]، والله أعلم بالصواب.

قوله: (وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ).

ش: فإنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن أن لو كان كيف يكون، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]. وإن كان يعلم أنهم لا يردون، ولكن أخبر أنهم لو ردوا لعادوا، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]. وفي ذلك رد على الرافضة[2] والقدرية، والذين قالوا: إنه لا

كونها؛ فلهذا قال العلماء: إن المحو والإثبات في صحف الملائكة وأما علم الله سبحانه فلا يختلف ولا يبدو له ما لم يكن عالما به فلا محو فيه ولا إثبات.اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (١٤/ ٤٩٠)، و"فتح الباري" (٣٤٠٧).

(١) ذكر ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثمانية أقوال كما في "زاد المسير" (٢/ ٤٩٩).

(٢) هم فرقة من الشيعة، سموا بذلك لرفضهم زيد بن علي، حين قالوا له: تبرأ من أبي بكر وعمر! فقال: معاذ الله أن أتبرأ من وزيري جدي. فرفضوه، فقال: أنتم الرافضة. فالشيعي يطلق على كل من شايع عليًا وفضله على عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، فإن زاد وحط من الشيخين فهو رافضي، فإن زاد السب والطعن في الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ فهو من غلاة الرافضة، وإن اعتقد الرجعة فأشد الغلو. ويطلق عليهم الإمامية لاختيارهم اثني عشر إمامًا معصومًا من ولد علي لا يأخذون دينهم إلا منهم. ويعتقدون أن القرآن محرف ومبدل، والمعتمد عندهم مصحف فاطمة، ولا يعترفون بالسنة؛ لأن رواتها (الصحابة) كفارًا، والمعتمد عندهم أقوال أئمتهم التي هي كأقوال الله تعالى، ويعتقدون كفر الصحابة وارتدادهم عن الدين إلا سبعة فقط، وهم في الألوهية مشركون يدعون الألوهية لأئمتهم، بل يصفون الأئمة بالأسماء الحسنى، ويدعون أن أمور الآخرة بأيديهم، وهم أول من ابتدع بدعة التجسيم على يد هشام بن الحكم، ومهدي الرافضة محمد بن الحسن العسكري، يخرج فيحكم بغير شريعة نبينا، ويقتل العرب، ويحيي أبا بكر =

يعلم الشيء قبل أن يخلقه ويوجده. وهي من فروع «مسألة القدر»، وسيأتي لها زيادة بيان، إن شاء الله تعالى.

قوله: (وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ).

ش: ذكر الشيخ الأمر والنهي، بعد ذكره الخلق والقدر، إشارة إلى أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢][1].

قوله: (وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ، إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ).

ش: قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠] وقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلاَّ أَن يَشَاء اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى حكاية عن نوح عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إذ قال لقومه: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]. وقال تعالى: ﴿مَنْ يَشَإِ اللهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]. إلى غير ذلك من الأدلة على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. وكيف يكون في ملكه ما لا يشاء! ومن أضل سبيلًا وأكفر ممن يزعم أن الله شاء الإيمان من الكافر، والكافر شاء الكفر فغلبت مشيئة الكافر مشيئة الله!! تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا.

وعمر ليعذبهم، ويقيم الحد على عائشة، ومن عقائدهم: عقيدة الطينة وهي أنهم من جنس سامي فحسنات أهل السنة يجعلها الله لهم. انظر: "الشيعة والتشيع"، و"الفرق بين الفرق" و"مقالات الإسلاميين".

(١) ويحتمل أيضًا أنه ذكر ذلك للرد على من عارض بين الأمر والنهي وبين القضاء والقدر -والله أعلم-.

فإن قيل: يشكل على هذا قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، الآية. وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، الآية. وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاء الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَّا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠]. فقد ذمهم الله تعالى حيث جعلوا الشرك كائنًا منهم بمشيئة الله، وكذلك ذم إبليس حيث أضاف الإغواء إلى الله تعالى، إذ قال: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩].

قيل: قد أجيب على هذا بأجوبة، من أحسنها:

أنه أنكر عليهم ذلك لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته، وقالوا: لو كره ذلك وسخطه لما شاءه، فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فرد الله عليهم ذلك.

أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل على أمره به[(١)].

أو أنه أنكر عليهم معارضة شرعه وأمره الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره، دافعين بها لشرعه، كفعل الزنادقة، والجهال إذا أمروا أو نهوا احتجوا بالقدر[(٢)]. وقد احتج سارق على عمر رضي الله عنه بالقدر، فقال: وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره[(٣)]. يشهد لذلك قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾

---

(١) أي: أنهم أرادوا بهذا بيان صحة الشرك وعبادة غير الله، وأن الله تعالى يحب منهم ذلك وأمر به؛ لأن ما شاءه الله فهو مأمور به شرعًا وهو محبوب له سبحانه، فلازموا بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية، وقد تقدم أنه لا تلازم بينهما، بل مشيئة الله قد تكون فيما يحبه ويرضاه، وقد تكون فيما يكرهه ويأباه. **تنبيه**: تقسيم المشيئة إلى قسمين: شرعية وقدرية. هذا ليس بصحيح؛ لأن المشيئة لم ترد في الأدلة إلا في الإرادة الكونية فقط، ويدل على ذلك أيضًا أن من علَّق الحلف بها؛ فإنه لا يحنث.

(٢) أي: أنهم أرادوا معارضة الشرع بالقدر، بمعنى: كيف يقدر الله علينا الشرك وهو ينهانا عنه؟ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: القدر نؤمن به ولا نحتج به فمن احتج بالقدر فحجته داحضة ومن اعتذر بالقدر فعذره غير مقبول ولو كان الاحتجاج مقبولًا لقبل من إبليس وغيره من العصاة ولو كان القدر حجة للعباد لم يعذب أحد من الخلق لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولو كان القدر حجة لم تقطع يد سارق ولا قتل قاتل ولا أقيم حد على ذي جريمة ولا جوهد في سبيل الله ولا أمر بالمعروف ولا نهي عن المنكر.اهـ "مجموع الفتاوى" (٨/ ٢٦٤).

(٣) **قصة موضوعة**:

ذكرها الذهبي في "الميزان" (١/ ٦٢٣) من طريق حيان بن عبد الله، أبو جبلة الدارمي قال: حُدِّثنا أن الحسن قال: أتى عمر بسارق فقطعه، فقال: ما حملك على ذلك؟ قال: القدر، فضربه أربعين. وهذا إسناد ضعيف جدًا، حيان بن عبد الله كذبه الفلاس، وقد أقر أنه لم يسمعه من الحسن. والحسن البصري =

[الأنعام: ١٤٨]. فعلم أن مرادهم التكذيب، فهو من قبل الفعل، من أين له أن الله لم يقدره؟ أطلع الغيب؟!

[حديث احتجاج آدم على موسى وبيان معناه]

فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم على موسى عليهما السلام بالقدر، إذ قال له: أتلومني على أمر قد كتبه الله علي قبل أن أخلق بأربعين عامًا؟ وشهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن آدم حج موسى[(١)]، أي: غلب عليه بالحجة؟

قيل: نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة، لصحته عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولا نتلقاه بالرد والتكذيب لراويه، كما فعلت القدرية[(٢)]، ولا بالتأويلات الباردة[(٣)]. بل الصحيح أن آدم لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب، وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آحاد بنيه من المؤمنين لا يحتج بالقدر، فإنه باطل. وموسى عليه السلام كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلوم آدم على ذنب قد تاب منه وتاب الله عليه واجتباه وهداه، وإنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم بالقدر على المصيبة، لا على الخطيئة، فإن القدر

لم يدرك عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرج الحديث البخاري (٣٤٠٩) ومسلم (٢٦٥٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) فالقدرية أنكرت الحديث من أصله؛ لأنه يبطل عقيدتهم ويدلُّ دلالة واضحة على القدر السابق، وأن الله يعلم ما سيكون، قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد ردّ هذا الحديث من لم يفهمه من المعتزلة كأبي علي الجبائي ومن وافقه على ذلك وقال: لو صحّ لبطلت نبوات الأنبياء فإنّ القدر إذا كان حجّة للعاصي بطل الأمر والنهي، فإنّ العاصي بترك الأمر أو فعل النهي إذا صحت له الحجة بالقدر السابق ارتفع اللوم عنه، وهذا من ضلال فريق الاعتزال وجهلهم باللّه ورسوله وسنته، فإنّ هذا حديث صحيح متفق على صحته، لم تزل الأمة تتلقاه بالقبول من عهد نبيها قرنًا بعد قرن، وتقابله بالتصديق والتسليم، ورواه أهل الحديث في كتبهم وشهدوا به على رسول اللّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قاله وحكموا بصحته، فما لأجهل الناس بالسنة ومن عرف بعداوتها وعداوة حملتها والشهادة عليهم بأنهم مجسّمة ومشبّهة حشوية وهذا الشأن. ولم يزل أهل الكلام الباطل المذموم موكلين بردّ أحاديث رسول اللّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ التي تخالف قواعدهم الباطلة وعقائدهم الفاسدة، كما ردّوا أحاديث الرؤية وأحاديث علوّ اللّه على خلقه، وأحاديث صفاته القائمة به...إلخ. انظر: "شفاء العليل" (ص١٣). وقابل القدرية الجهمية فأثبتوا الحديث واحتجوا به على عقيدتهم الفاسدة أن العبد مجبور على أفعاله. قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: واحتج به قوم من الجبرية وهو ظاهر لهم بادئ الرأي.اهـ

(٣) **ومن هذه التأويلات الباردة**: ١- أن آدم حاج موسى لأنه أبوه، والابن لا يلوم أباه. ٢- أنه حاج موسى لأن آدم هو الأكبر سنا. ٣- أن ذنب آدم كان في شريعته، واللوم من موسى كان في شريعة آخرى. ٤- أنهما كانا في دار البرزخ، وقد انقطع التكليف. انظر: "شفاء العليل" (ص١٤)، و"البداية والنهاية" (١/ ٩٤).

يحتج به عند المصائب، لا عند المعائب. وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث[1]. فما قدر من المصائب يجب الاستسلام له، فإنه من تمام الرضى بالله ربا، وأما الذنوب فليس للعبد أن يذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب. فيتوب من المعائب، ويصبر على المصائب. قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [غافر: ٥٥]. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠].

وأما قول إبليس: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]، إنما ذم على احتجاجه بالقدر، لا على اعترافه بالمقدر وإثباته له[2]. ألم تسمع قول نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤]، ولقد أحسن القائل:

فما شئتَ كان وإن لم أشأ ❁ وما شئت إن لم تشأ لم يكن[3]

---

(١) فالحديث لا يدل على الاحتجاج بالقدر على المعاصي (المعائب)، بل هو دليل على الاحتجاج بالقدر على المصائب لا على المعايب؛ فإن موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أبعد من أن يلوم أباه على ذنب تاب منه، واجتباه ربه وهداه، وإنما لامه موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ على المصيبة وهي الإخراج من الجنة، لا على المعصية التي هي سبب الخروج (الأكل من الشجرة)، وهذه المصيبة من فعل الله، قدرها الله أزلًا أنه سيخرج من الجنة، فلما توجه اللوم على المصيبة كانت الحجة لآدم؛ لأن المصيبة لا يلام عليها الإنسان، وإنما يلام على المعاصي قبل التوبة منها. وهذا الجواب أحسن الأجوبة، واختاره شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، وزاد ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوابًا آخر وهو: أن الاحتجاج بالقدر على المعاصي جائز ولكن بعد التوبة منها، فآدم احتج بالقدر بعد أن مضى وتاب من فعله، وليس كحال الذين يحتجون على أن يبقوا في المعصية، ويستمروا عليها، فالمشركون لما قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ كذبهم الله؛ لأنهم لا يحتجون على شيء مضى ويقولون: تبنا إلى الله، ولكن يحتجون على البقاء في الشرك. انظر: "شفاء العليل" (ص١٤)، و"مجموع الفتاوى" (٢/ ١٠٨-٣٢٥) و(٣/ ١٢٣).

(٢) فالله تعالى ذمَّ إبليس لاحتجاجه على معصيته بالقدر، وأما نسبة إبليس الإغواء إلى الله فصحيح، بدليل قوله: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾.

(٣) هذا البيت للإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أخرجه اللالكائي في "شرح أصول السنة" (١٣٠٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٠٨٩٦)، وذكره ابن كثير في "البداية والنهاية" (١٠/ ٢٧٧) من طرق عن الربيع بن سليمان، قال: كنت جالسًا عند الشافعي وذكر القدر، فأنشأ يقول:

مَا شِئْتَ كَانَ وَإِنْ لَمْ أَشَأْ ❁ وَمَا شِئْتُ إِنْ لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ
خَلَقْتَ الْعِبَادَ عَلَى مَا عَلِمْتَ ❁ فَفِي الْعِلْمِ يَجْرِي الْفَتَى وَالْمُسِنْ
فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ ❁ وَمِنْهُمْ قَبِيحٌ وَمِنْهُمْ حَسَنْ
عَلَى ذَا مَنَنْتَ وَهَذَا خَذَلْتَ ❁ وَهَذَا أَعَنْتَ وَذَا لَمْ تُعِنْ =

وعن وهب بن منبه، أنه قال: نظرت في القدر فتحيرت، ثم نظرت فيه فتحيرت، ووجدت أعلم الناس بالقدر أكفهم عنه، وأجهل الناس بالقدر أنطقهم به[1].

قوله: (يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي، فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي، عَدْلًا).

ش: هذا رد على المعتزلة في قولهم بوجوب فعل الأصلح للعبد على الله، وهي مسألة الهدى والضلال[2]. قالت المعتزلة: الهدى من الله: بيان طريق الصواب، والإضلال:

وهذا إسناد صحيح، وقد صحح هذا الأثر العلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الجامع الصحيح في القدر" (ص٥١٣).

(١) **ضعيف:**

ذكره ابن عبد البر في "التمهيد" (٦/ ٦٧) فقال: وذكر الحسن بن علي الحلواني قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا أبو بكر بن عياش قال حدثنا إدريس ابن وهب بن منبه عن أبيه به. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف إدريس بن وهب.

(٢) هذه المسألة وهي **مسألة التحسين والتقبيح العقلي** تعتقد المعتزلة فيها أنه يجب على الله فعل الأصلح فيما يتعلق بشئون العباد، وإدراك الحسن والقبح عندهم بالعقل لا بالشرع، فإذا كلَّف أحدا من عباده بتكليف فامتثله فلا بد أن يثيبه على ذلك، وإذا أصاب عبدا من عبيده بأذى لا بد أن يجعل ذلك محققا لصلاحه ومنفعته، وإلا كان مُخِلا بواجبه، وهذا قبيح في التكليف، فإذا فعل الله ما يضرهم كان ظلما منه لهم. وهذا اعتقاد باطل وهو مع كونه سوء أدب مع الله تعالى مخالف لأدلة الكتاب والسنة ومذهب أهل السنة الذين يقولون: لا يجب على الله فعل الأصلح لعباده، بل إضلاله لمن شاء من عباده عدل منه سبحانه؛ لأنه القائل: ﴿**قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾، وقال تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا**﴾، فهو سبحانه صرف قلوب بعض عباده عن الهداية، وقضى عليهم بالكفر لحكمة يعلمها سبحانه، ولو كان يجب عليه فعل الأصلح لهم لما صرف قلوبهم عن الهداية والإيمان. وفي الصحيحين عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: حدثنا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وهو الصادق المصدوق وفيه: «**وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار، فيدخل النار**». **قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: واستدل له على أنه لا يجب على الله رعاية الأصلح خلافًا لمن قال به من المعتزلة؛ لأن فيه أن بعض الناس يذهب جميع عمره في طاعة الله ثم يختم له بالكفر والعياذ بالله، فيموت على ذلك فيدخل النار فلو كان يجب عليه رعاية الأصلح لم يحبط جميع عمله الصالح بكلمة الكفر التي مات عليها ولا سيما إن طال عمره وقرب موته من كفره.اهـ "الفتح" (٦٥٩٤)، ولا يعني هذا أن أهل السنة ينفون وجود المصلحة في أوامر الله ونواهيه، بل كلُّ أفعاله سبحانه وتعالى لحكمة وفيها منفعة للعباد ولا يفعل سبحانه وتعالى ما فيه سوء كما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**والخير كله في يديك، والشر ليس إليك**»، ولكن هذه المصلحة لا نوجبها على الله تعالى –كما تقوله المعتزلة–، بل رعاية الأصلح فضل من الله تعالى وإحسان منه على عباده، وأيضًا مذهب المعتزلة مبني على أصل فاسد وهو قياس الرب على خلقه وتشبيههم في أفعاله =

تسمية العبد ضالًا[1]، أو حكمه تعالى على العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه. وهذا مبني على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم. والدليل على ما قلناه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]. ولو كان الهدى بيان الطريق – لما صح هذا النفي عن نبيه، لأنه صلى الله عليه وسلم بين الطريق لمن أحب وأبغض. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣]. ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١]. ولو كان الهدى من الله البيان، وهو عام في كل نفس – لما صح التقييد بالمشيئة. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [الصافات: ٥٧]. وقوله ﴿مَنْ يَشَإِ اللهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

بحيث يحسن منه ما يحسن منهم، ويقبح منه ما يقبح منهم. وهذا الأصل فاسد مما رده عليهم سائر العقلاء، وقالوا قياس أفعال الرب على أفعال العباد من أفسد القياس، وكذلك قياس حكمته على حكمتهم، وصفاته على صفاتهم. وقد وقعت مناظرة بين أبي الحسن الأشعري وعمرو بن عبيد أحد رؤوس المعتزلة في هذه المسألة، فقد نقل أن أبا الحسن قال له: لو أن ثلاثة أحدهم عُمر وأطاع الله، والثاني عُمر وعصى الله، والثالث مات صغيرًا! فأراد أبو الحسن أن يحتج على عمرو فقال لو احتج الصغير على الله تعالى فقال إنك لم تُعمرني مثل الذي عُمر فلم تفعل بي الأصلح، فأجاب عمرو بن عبيد أن الله سيقول له إنك لو عُمرت لعصيت الله فكان الأصلح لك أن تموت وأنت صغير، قال والذي عُمر وعصى الله وهو كبير فمن الممكن أن يحتج على الله ويقول لم لم تفعل الأصلح بي فلم تمتني وأنا صغير! فبُهت عمرو بن عبيد وقيل إن هذا هو السبب الذي جعل أبا الحسن الاشعري يترك المذهب الاعتزالي وينتقل لمذهب أهل السنة وألف كتاب "الإبانة في أصول الديانة". انظر: "شفاء العليل" (ص٢٦٧)، و"لوامع الأنوار" (١/ ٣٢٩).

(١) وهذا المعتقد باطل لغةً ونقلًا، فأما اللغة فقد **قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: وليس في لغة أمة من الأمم فضلًاعن أفصح اللغات وأكملها هداه بمعنى سماه مهتديا وأضله سماه ضالًا وهل يصح أن يقال علمه إذا سماه عالما وفهمه إذا سماه فهما وكيف يصح هذا في مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ فهل فهم أحد غير القدرية المحرفة للقرآن من هذا ليس عليك تسميتهم مهتدين ولكن الله يسمي من يشاء مهتديًا وهل فهم أحد قط من قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ لا تسميه مهتديًا ولكن الله يسميه بهذا الاسم...اهـ "شفاء العليل" (ص٨٢). وأما من حيث النقل، فإن الهداية نوعان: هداية الدلالة والإرشاد، وهداية التوفيق والإلهام. وليست الهداية فقط كما زعمتم محصورة في الدلالة والبيان؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾، فهذه الهداية (التوفيق والإلهام) خاصة بالله ولهذا نفاها الله تعالى عن نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾، بخلاف هداية الدلالة والبيان فهي ثابتة له كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾. انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٧٨).

قوله: (وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ، بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ).

ش: فإنهم كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]. فمن هداه إلى الإيمان فبفضله، وله الحمد، ومن أضله فبعدله، وله الحمد. وسيأتي لهذا المعنى زيادة أيضًاح، إن شاء الله تعالى، فإن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يجمع الكلام في القدر في مكان واحد، بل فرقه، فأتيت به على ترتيبه.

قوله: (وَهُوَ مُتَعَالٍ[1] عَنِ الْأَضْدَادِ وَالانْدَادِ).

ش: الضد: المخالف، والند: المثل. فهو سبحانه لا معارض له، بل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا مثل له، كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]. ويشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ - بنفي الضد والند - إلى الرد على المعتزلة، في زعمهم أن العبد يخلق فعله.

قوله: (لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ).

ش: أي: لا يرد قضاء الله راد، ولا يعقب، أي لا يؤخر حكمه، مؤخر، ولا يغلب أمره غالب، بل هو الله الواحد القهار.

قوله: (آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ).

ش: أما الإيمان فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى. والإيقان: الاستقرار، من "يقن الماء في الحوض" إذا استقر. والتنوين في «كلا» بدل الإضافة، أي: كل كائن محدث من عند الله، أي: بقضائه وقدره وإرادته ومشيئته وتكوينه. وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه، إن شاء الله تعالى.

(١) قوله: "متعال" أي: مترفع ومتنزه.

الإيمان بنبوة محمد ﷺ

قوله: (وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى).

ش: الاصطفاء والاجتباء والارتضاء: متقارب المعنى. واعلم أن كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى. وكلما ازداد العبد تحقيقًا للعبودية ازداد كماله وعلت درجته ومن توهم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه، وأن الخروج عنها أكمل، فهو من أجهل الخلق وأضلهم[1]، قال تعالى: ﴿**وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ**﴾ [الأنبياء: ٢٦]. إلى غير ذلك من الآيات. وذكر الله نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ باسم «العبد» في أشرف المقامات، فقال في ذكر الإسراء: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ**﴾ [الإسراء: ١]. وقال تعالى: ﴿**وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ**﴾ [الجن: ١٩]. وقال تعالى: ﴿**فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى**﴾ [النجم: ١٠]. وقال تعالى: ﴿**وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا**﴾ [البقرة: ٢٣][2]. وبذلك استحق التقديم على الناس في الدنيا والآخرة. ولذلك يقول المسيح عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يوم القيامة، إذا طلبوا منه الشفاعة بعد الأنبياء عليهم السلام: «**اذهبوا إلى محمد، عبد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر**»[3].

---

(١) أراد الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ الرد على غلاة الصوفية الذين يعتقدون أن بعض الأولياء يجوز له الخروج عن العبودية لكونه بلغ درجة اليقين، التي هي في اعتقادهم أن من بلغها سقطت عنه التكاليف ويتأولون قول الله تعالى: ﴿**وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ**﴾ [الحجر:٩٩]، وهذا اعتقاد باطل، **قال الإمام ابن كثير** رَحِمَهُ اللَّهُ **-عند تفسير هذه الآية-**: [اليقين] أي: الموت، والدليل على ذلك قوله تعالى -إخبارًا عن أهل النار أنهم قالوا-: ﴿ **قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ** ﴾ ﴿ **قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ * وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ * وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ * حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ**﴾ أي: حتى جاءنا الموت. **قال:** ويُستَدَل بها على تخطئة من ذهب من الملاحدة إلى أن المراد باليقين المعرفة، فمتى وصل أحدهم إلى المعرفة سقط عنه التكليف عندهم، وهذا كفر وضلال وجهل، فإن الأنبياء عليهم السلام كانوا هم وأصحابهم أعلم الناس بالله وأعرفهم بحقوقه وصفاته، وما يستحق من التعظيم، وكانوا مع هذا أعبد وأكثر الناس عبادة ومواظبة على فعل الخيرات إلى حين الوفاة، وإنما المراد باليقين هاهنا الموت، كما قدمناه، ولله الحمد والمنة.اهـ

(٢) **فهذه أربع مقامات:** ١- مقام الإسراء. ٢- مقام الدعوة. ٣- مقام الوحي. ٤- مقام التحدي. ٥- مقام التنزيل كما قال تعالى: ﴿**تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ**﴾.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤١٠) ومسلم (١٩٣) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فحصلت له تلك المرتبة بتكميل عبوديته لله تعالى[1].

وقوله: «وإن محمدًا» بكسر الهمزة، عطفًا على قوله: «**إن الله واحد لا شريك له**»؛ لأن الكل معمول القول، أعني: قوله «**نقول في توحيد الله**».

والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر، تقرير نبوة الأنبياء بالمعجزات، لكن كثير منهم[2] لا يعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات، وقرروا ذلك بطرق مضطربة، والتزم كثير منهم إنكار خرق العادات لغير الأنبياء، حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر، ونحو ذلك.

ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح، لكن الدليل غير محصور في المعجزات، فإن النبوة إنما يدعيها أصدق الصادقين أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على أجهل الجاهلين. بل قرائن أحوالهما تُعرِب[3] عنهما، وتعرف بهما، والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما دون دعوى النبوة، فكيف بدعوى النبوة؟ وما أحسن ما قال حسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

لـــو لـــم يكـــن فيـــه آيـــات مبينـــة ❁ كانـــت بديهتـــه تأتيـــك بـــالخبر[4]

وما من أحد ادعى النبوة من الكذابين إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه - ما ظهر لمن له أدنى تمييز. فإن الرسول لا بد أن يخبر الناس بأمور ويأمرهم بأمور، ولا بد أن يفعل أمورًا يبين بها صدقه. والكاذب يظهر في نفس ما يأمر به ويخبر عنه وما يفعله ما يبين به كذبه من وجوه كثيرة. والصادق ضده. بل كل شخصين ادعيا أمرًا: أحدهما صادق والآخر كاذب - لا بد أن يظهر صدق هذا وكذب هذا ولو بعد مدة، إذ الصدق مستلزم للبر، والكذب مستلزم للفجور، كما في «الصحيحين» عن النبي

---

(١) انظر: "العبودية" لشيخ الإسلام (ص٨٠)، ومما أنشده القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومـــمـــا زادني شـــرفًا وتيهـــا ❁ وكـــدت بأخمصـــي أطـــأ الثريـــا

دخـــولي تحـــت قولـــك يـــا عبـــادي ❁ وأن صـــيرت أحمـــد لـــي نبيـــا

وقوله: «وتيها» هذا منتقد؛ لأن المؤمن لا يوصف بالتيه.

(٢) أي: المعتزلة.

(٣) أي: تظهر.

(٤) نسبه المبرد في "الفاضل" (ص١٠) لحسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونسبه الحافظ في "الإصابة" (٤/ ٧٥) لعبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق، حتى يكتب عند الله صديقًا، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب، حتى يكتب عند الله كذابًا**»[(١)]. ولهذا قال تعالى: ﴿**هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ * وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ**﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٦]. فالكهان ونحوهم، وإن كانوا أحيانًا يخبرون بشيء من الغيبيات، -ويكون صدقًا - فمعهم من الكذب والفجور ما يبين أن الذي يخبرون به ليس عن ملك، وليسوا بأنبياء ولهذا لما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لابن صياد: «**قد خبأت لك خبيئًا**»، فقال: هو الدخ - قال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اخسأ، فلن تعدو قدرك**» يعني: إنما أنت كاهن. وقد قال للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: يأتيني صادق وكاذب[(٢)].

وقال: أرى عرشًا على الماء[(٣)]، وذلك هو عرش الشيطان وبين أن الشعراء يتبعهم الغاوون، والغاوي: الذي يتبع هواه وشهوته، وإن كان ذلك مضرًا له في العاقبة.

فمن عرف الرسول وصدقه ووفاءه ومطابقة قوله لعمله - علم علما يقينًا أنه ليس بشاعر ولا كاهن.

والناس يميزون بين الصادق والكاذب بأنواع من الأدلة، حتى في المدعي للصناعات والمقالات، كمن يدعي الفلاحة والنساجة والكتابة، وعلم النحو والطب والفقه وغير ذلك.

والنبوة مشتملة على علوم وأعمال لا بد أن يتصف الرسول بها، وهي أشرف العلوم وأشرف الأعمال[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٩٤) ومسلم (٢٦٠٧) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٥٤) ومسلم (٢٩٣٠) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وقوله: "الدخ" أي: الدخان وهي لغة فيه، وقد كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أضمر له قول الله تعالى: ﴿**فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ**﴾ فقال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اخسأ فلن تعدو قدرك**» أي: لاتجاوز قدرك وقدر أمثالك من الكهان الذين يحفظون من إلقاء الشيطان كلمة واحدة من جملة كثيرة بخلاف الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فإنهم يوحي الله تعالى إليهم من علم الغيب ما يوحي فيكون واضحا كاملًا وبخلاف ما يلهمه الله الأولياء من الكرامات والله أعلم.اهـ "شرح مسلم" للنووي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٢٥) عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) النبوة محض اصطفاء الله تعالى لمن شاء الله، وليست النبوة مجرد عمل وأخلاق، قال تعالى: ﴿**اللَّهُ** =

يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾، وقال: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾، ولهذا أنكر العلماء على الإمام ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله: "إن النبوة هي العلم والعمل". وهو وإن كان لا يريد ما تريده الفلاسفة أن النبوة مكتسبة، إلا أن هذا الإطلاق لا يصح، **قال الإمام الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري مؤلف كتاب (ذم الكلام): سمعت عبد الصمد بن محمد بن محمد، سمعت أبي يقول: أنكروا على أبي حاتم بن حبان قوله: النبوة: العلم والعمل، فحكموا عليه بالزندقة، هجر، وكتب فيه إلى الخليفة، فكتب بقتله. قلت: هذه حكاية غريبة، وابن حبان فمن كبار الأئمة، ولسنا ندعي فيه العصمة من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها، قد يطلقها المسلم، ويطلقها الزنديق الفيلسوف، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن يعتذر عنه، فنقول: لم يرد حصر المبتدأ في الخبر، ونظير ذلك قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**الحج عرفة**» ومعلوم أن الحاج لا يصير بمجرد الوقوف بعرفة حاجا، بل بقي عليه فروض وواجبات، وإنما ذكر مهم الحج. وكذا هذا ذكر مهم النبوة، إذ من أكمل صفات النبي كمال العلم والعمل، فلا يكون أحد نبيا إلا بوجودهما، وليس كل من برز فيهما نبيا، لأن النبوة موهبة من الحق – تعالى –، لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها يتولد العلم اللدني والعمل الصالح. وأما الفيلسوف فيقول: النبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل، فهذا كفر، ولا يريده أبو حاتم أصلا، وحاشاه.اهـ سير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٥). **إشكال:** وأما حديث عقبة بن عامر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**لو كان من بعدي نبي، لكان عمر بن الخطاب**». رواه أحمد (١٧٤٠٥) والترمذي (٣٦٨٦)، فهو حديث ضعيف، تفرد به مشرح هاعان وهو يروي المناكير عن عقبة. وقد تابعه أبو عشانة بن يؤمن كما عند الطبراني (١٧/ ٣١٠) فهذه المتابعة من طريق ابن لهيعة وقد اضطرب في إسناده، وقد أنكره الإمام أحمد فقال: اضرب عليه؛ فإنه عندي منكر.اهـ المنتخب من علل الخلال (١٠٦). وعلى فرض تحسينه فإنه موجه عن العلماء كما قال الكلاباذي: ثم لم يخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن لو كان بعده نبي لكان أبو بكر أو علي، ولكن قال ذلك لعمر، ليعلم أن النبوة بالمشيئة والاصطفاء لا بالأسباب. وقوله: «**لو كان بعدي نبي لكان عمر**» لا يوجب أن يكون عمر أفضل من غيره؛ لأنه لم يكن نبيًا، ولو كان نبيًا كان أفضل ممن ليس بنبي، فأما إذا لم يكن نبيًا جاز أن يكون غيره أفضل منه وهو أبو بكر رضي الله تعالى عنه والله أعلم.اهـ بحر الفوائد (ص٢٨٤). **وقال المناوي**: فيه إبانة عن فضل ما جعله الله لعمر من أوصاف الأنبياء وخلال المرسلين وقرب حاله منهم وفيه إشارة إلى أن النبوة ليست باستعداد بل يجتبى إليه من يشاء فكأن النبي صلى الله عليه وسلم أشار إلى أوصاف جمعت في عمر لو كانت موجبة للرسالة لكان بها نبيًا فمن أوصافه قوته في دينه وبذله نفسه وماله في إظهار الحق وإعراضه عن الدنيا مع تمكنه منها وخص عمر مع أن أبا بكر أفضل إيذانًا بأن النبوة بالاصطفاء لا بالأسباب. "فيض القدير" (٥/ ٣٢٥). **وقول الإمام إسماعيل بن الخليل: لو كان أحمد في بني إسرائيل لكان نبيًا**. ذكره في "البداية والنهاية" (١٠/ ٣٦٩). فهذا كلام غير صحيح، ولعله أراد ذم بني إسرائيل بمسارعتهم إلى الغلو في صالحيهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات، بنوا على قبره مسجدا، وصوروا فيه تلك الصور، فأولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة**».

فكيف يشتبه الصادق فيها بالكاذب؟[1] ولا ريب أن المحققين على أن خبر الواحد والاثنين والثلاثة: قد يقترن به من القرائن ما يحصل معه العلم الضروري، كما يعرف الرجل رضى الرجل وحبه وبغضه وفرحه وحزنه وغير ذلك مما في نفسه، بأمور تظهرعلى وجهه، قد لا يمكن التعبير عنها، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاء لأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ﴾ [محمد: ٣٠] ثم قال: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]. **وقد قيل**: ما أسر أحد سريرة إلا أظهرها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه[2].

---

(١) هذا رد على أهل النظر والكلام الذين يقررون نبوة الأنبياء بالمعجزات فقط، ومن أجل ذلك أنكروا كرامات الأنبياء؛ لأنها بحد زعمهم تلتبس بمعجزات الأنبياء، وهذا باطل كما ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) **ضعيف مرفوعًا وثبت موقوفًا عن عثمان** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

جاء هذا الحديث عن جندب البجلي، وعن ابن مسعود وعثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ:

أما حديث جندب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني (٢/ ١٧١) ومن طريقه ابن الشجري في "أماليه" (٢٥٥٤) من طريق محمود بن محمد المروزي، ثنا حامد بن آدم المروزي، حدثنا الفضل بن موسى، عن محمد بن عبيد الله العرزمي، عن سلمة بن كهيل، عن جندب بن سفيان البجلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «ما أسر عبد سريرة إلا ألبسه الله رداءها إن خيرا فخير وإن شرا فشر». وفيه: محمد بن عبيد الله العرزمي وهو متروك، وحامد بن آدم المروزي قد كذب.

وأما حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: فأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٣٦) من طريق روح بن مسافر، عن زبيد، عن مرة، عن عبد الله قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أسروا ما شئتم، فوالله ما أسر عبد ولا أمة سريرة إلا ألبسه الله رداءها، خيرًا فخيرًا وشرًا فشرًا، حتى لو أن أحدكم عمل خيرًا من وراء سبعين حجابًا لأظهر الله ذلك الخير حتى يكون ثناؤه في الناس خيرًا، ولو أن أحدكم أسر شرًا من وراء سبعين حجابًا لأظهر الله ذلك الشر حتى يكون ثناؤه في الناس شرًا**». وفيه: روح بن مسافر متروك متهم بوضع الحديث. وقد تابعه محمد بن عبيد الله كما عند الشجري في أماليه (٢٥٤٣) ولكن هذه المتابعة من طريق محمد بن مروان القطان وهو متروك. وجاء موقوفًا عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كما عند أبي يوسف صاحب أبي حنيفة في "الآثار" (٨٧٥) عن أبي حنيفة، عن الهيثم، عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "أسروا ما شئتم، من أسر سريرة خير ألبسه الله رداءها، ومن أسر سريرة شر ألبسه الله رداءها". وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبي حنيفة الكوفي، وانقطاعه بين الهيثم بن حبيب وبين ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وأما حديث عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: فأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٢١٥)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١/ ٣٠٦)، والبيهقي في "الشعب" (٦٥٤٣) من طريق حفص بن سليمان، نا علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: سمعت عثمان على منبر رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من كانت له سريرة صالحة أو سيئة، أظهر الله منها رداء ما يعرف به**». وفيه: حفص بن سليمان أبو عمر البزاز، قال الحافظ ابن حجر: متروك الحديث مع إمامته في القراءة. ويدل على ضعفه أنه رواه مرة عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيد، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان به. كما عند القضاعي (٥١١).

=

فإذا كان صدق المخبر وكذبه يعلم بما يقترن من القرائن، فكيف بدعوى المدعي أنه رسول الله، كيف يخفى صدق هذا من كذبه؟ وكيف لا يتميز الصادق في ذلك من الكاذب بوجوه من الأدلة؟ ولهذا لما كانت خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تعلم من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه الصادق البار، قال لها لما جاءه الوحي: «**إني قد خشيت على نفسي**»، فقالت: كلا - والله لا يخزيك الله أبدًا، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق[1]. فهو لم يخف من تعمد الكذب، فهو يعلم من نفسه صلى الله عليه وسلم أنه لم يكذب، وإنما خاف أن يكون قد عرض له عارض سوء، وهو المقام الثاني، فذكرت خديجة ما ينفي هذا، وهو ما كان مجبولًا عليه من مكارم الأخلاق

والصحيح: أنه عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٥٦٩)، قال: حدثنا عبد الله بن نمير، عن إسماعيل بن أبي خالد قال: قال عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "من عمل عملا، كساه الله رداءه، إن خير فخير، وإن شر فشر". وهذا إسناد منقطع بين إسماعيل وبين عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد أخرجه أبو داود في "الزهد" (٩٩) والبيهقي في "الشعب" (٦٥٤٢) من طريق المعتمر بن سليمان عن إسماعيل بن أبي خالد، عن نافع بن يحيى قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: فذكره. قال البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا هو الصحيح، موقوفًا على عثمان، وقد رفعه بعض الضعفاء.اهـ قلت: ونافع بن يحيى لم أعرفه، والظاهر أنه حصل تصحيف في اسمه، فالموجود في كتب التراجم يحيى بن رافع، وهو مجهول، وقد وقع في المطبوع من "الشعب" (عن رافع عن يحيى). وقد توبع نافع بن يحيى تابعه زياد مولى بني مخزوم كما عند أبي داود في "الزهد" (١٠٠)، ولكن زياد شديد الضعف، قال ابن معين: لا شيء.

وله طريق أخرى: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٥٦٨) وأحمد في "فضائل الصحابة" (٧٧٧) عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عثمان قال: "ما من عامل يعمل عملًا إلا كساه الله رداء عمله.". وهذا إسناد ضعيف أيضًا؛ لانقطاعه بين أبي قلابة وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وله طريق أخرى: أخرجه أبو نعيم في "الزهد" (٢/ ١٧) ومسدد كما في "المطالب العالية" (٣١٧٩) والحارث بن أبي أسامة كما في "ذم الرياء في الأعمال والشهرة في اللباس والأحوال وكراهية الصفق والزفن عند سماع الذكر" للضراب (٣٨) من طريق عوف، عن معبد الجهني قال: قال عثمان: لو أن عبدا دخل بيتًا في جوف بيت فأدمن هناك عملًا يوشك الناس أن يتحدثوا به، وما من عامل يعمل إلا كساه الله رداء عمله، إن كان خيرا فخير، وإن شرًا فشر. وفيه: انقطاع بين معبد وعثمان. فالأثر عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يثبت بهذه الطرق موقوفًا عليه، وأما المرفوع فهو ضعيف، وقد ضعف الحديث المرفوع العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الضعيفة" برقم (٢٣٧).

(١) أخرجه البخاري (٣) ومسلم (١٦٠) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. **قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ**: استدلت على ما أقسمت عليه من نفي ذلك أبدا بأمر استقرائي وصفته بأصول مكارم الأخلاق؛ لأن الإحسان إما إلى الأقارب أو إلى الأجانب، وإما بالبدن أو بالمال، وإما على من يستقل بأمره، أو من لا يستقل، وذلك كله مجموع فيما وصفته به.اهـ "الفتح".

ومحاسن الشيم، وقد علم من سنة الله أن من جبله على الأخلاق المحمودة ونزهه عن الأخلاق المذمومة: فإنه لا يخزيه.

وكذلك قال النجاشي لما استخبرهم عما يخبر به واستقرأهم القرآن فقرؤوا عليه: "إن هذا والذي جاء به موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ليخرج من مشكاة واحدة"[1]. وكذلك ورقة ابن نوفل، لما أخبره النبي صلى الله عليه وسلم بما رآه، وكان ورقة قد تنصر، وكان يكتب الإنجيل بالعربية، فقالت له خديجة: أي عم، اسمع من ابن أخيك ما يقول، فأخبره النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بما رأى فقال: هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى[2].

وكذلك هرقل ملك الروم، فإن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لما كتب إليه كتابًا يدعوه فيه إلى الإسلام، طلب من كان هناك من العرب، وكان أبو سفيان قد قدم في طائفة من قريش في تجارة إلى الشام، وسألهم عن أحوال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، فسأل أبا سفيان، وأمر الباقين إن كذب أن يكذبوه، فصاروا بسكوتهم موافقين له في الأخبار، سألهم: هل كان في آبائه من ملك؟ فقالوا: لا، قال: هل قال هذا القول أحد قبله؟ فقالوا: لا، وسألهم: أهو ذو نسب فيكم؟ فقالوا: نعم، وسألهم: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فقالوا: لا، ما جربنا عليه كذبا، وسألهم: هل اتبعه ضعفاء الناس أم أشرافهم؟ فذكروا أن الضعفاء اتبعوه؟ وسألهم: هل يزيدون أم ينقصون؟ فذكروا أنهم يزيدون، وسألهم: هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطة له بعد أن يدخل فيه؟ فقالوا: لا، وسألهم: هل قاتلتموه؟ قالوا: نعم، وسألهم عن الحرب بينهم وبينه؟ فقالوا: يدال علينا مرة وندال عليه أخرى، وسألهم: هل يغدر؟ فذكروا أنه لا يغدر، وسألهم: بماذا يأمركم؟ فقالوا: يأمرنا أن نعبد الله وحده لا نشرك به شيئًا، وينهانا عما كان يعبد آباؤنا، ويأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة».

وهذه أكثر من عشر مسائل، ثم بين لهم ما في هذه المسائل من الأدلة، فقال: سألتكم هل

---

(١) حسن:

أخرجه أحمد (١٧٤٠) من طريق محمد بن إسحاق حدثني محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي عن أم سلمة به. وهذا إسناد حسن، وابن إسحاق مدلس إلا أنه قد صرح بالتحديث، فانتفت شبهة تدليسه. وقد حسن الحديث العلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصحيح المسند" (١٦٥١).

(٢) أخرجه البخاري (٣) ومسلم (١٦٠) عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا. **قوله: "الناموس"** هو جبريل عليه السلام. فالناموس هو صاحب سر الخير. والجاسوس صاحب سر الشر. "شرح المشكاة" (٢/ ٣٧٢٠).

كان في آبائه من ملك؟ فقلتم: لا، قلت: لو كان في آبائه من ملك لقلت: رجل يطلب ملك أبيه، وسألتكم هل قال هذا القول فيكم أحد قبله؟ فقلتم: لا، فقلت: لو قال هذا القول أحد قبله لقلت: رجل ائتم بقول قيل قبله، وسألتكم هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فقلتم: لا، فقلت: قد علمت أنه لم يكن ليدع الكذب على الناس ثم يذهب فيكذب على الله، وسألتكم أضعفاء الناس يتبعونه أم أشرافهم؟ فقلتم: ضعفاؤهم وهم أتباع الرسل، يعني في أول أمرهم، ثم قال: وسألتكم هل يزيدون أم ينقصون؟ فقلتم، بل يزيدون، وكذلك الإيمان حتى يتم، وسألتكم هل يرتد أحد منهم عن دينه سخطة له بعد أن يدخل فيه؟ فقلتم: لا، وكذلك الإيمان، إذا خالطت بشاشتة القلوب لا يسخطه أحد.

وهذا من أعظم علامات الصدق والحق، فإن الكذب والباطل لا بد أن ينكشف في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابه، ويمتنع عنه من لم يدخل فيه، والكذب لا يروج إلا قليلًا ثم ينكشف.

وسألتكم كيف الحرب بينكم وبينه؟ فقلتم: إنها دول، وكذلك الرسل تبتلى وتكون العاقبة لها، قال: وسألتكم هل يغدر؟ فقلتم: لا، وكذلك الرسل لا تغدر، وهو لما كان عنده من علمه بعادة الرسل وسنة الله فيهم أنه تارة ينصرهم وتارة يبتليهم وأنهم لا يغدرون - علم أن هذه علامات الرسل، وأن سنة الله في الأنبياء والمؤمنين أن يبتليهم بالسراء والضراء، لينالوا درجة الشكر والصبر.

كما في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**والذي نفسي بيده، لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيرًا له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر، فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيرًا له**»[1].

(١) أخرجه مسلم (٢٩٩٩) عن صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**عجبًا لأمر المؤمن، إن أمره كله خير، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر، فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء، صبر فكان خيرًا له**». وليس فيه هذا اللفظ: «**والذي نفسي بيده، لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيرًا له**». وهو بهذا اللفظ عند أحمد (١٢١٦٠) وأبي يعلى (٤٢١٧) والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٤٧٨) وغيرهم من طريق ثعلبة بن عاصم، عن أنس. وثعلبة بن عاصم هو أبو بحر مولى أنس بن مالك روى عنه جمع، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في "الثقات"، فهو يصلح في الشواهد، وله طريق أخرى: أخرجه أبو يعلى (٤٠١٩) من طريق محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن أنس. والأعمش لم يسمع من أنس. فالحديث صحيح بشاهده المتقدم عن صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والله تعالى قد بين في القرآن ما في إدالة[1] العدو عليهم يوم أحد من الحكمة فقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، الآيات. وقال تعالى: ﴿الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ١-٢]، الآيات. إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على سنته في خلقه وحكمته التي بهرت العقول.

قال: وسألتكم عما يأمر به؟ فذكرتم أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا، ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف والصلة، وينهاكم عما كان يعبد آباؤكم، وهذه صفة نبي، وقد كنت أعلم أن نبيًا يبعث، ولم أكن أظنه منكم، ولوددت أني أخلص إليه، ولولا ما أنا فيه من الملك لذهبت إليه، وإن يكن ما تقول حقًا فسيملك موضع قدمي هاتين. وكان المخاطب بذلك أبو سفيان بن حرب، وهو حينئذ كافر من أشد الناس بغضًا وعداوة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال أبو سفيان بن حرب: فقلت لأصحابي ونحن خروج، لقد أَمِر[2] أمر ابن أبي كبشة[3]، إنه ليعظمه ملك بني الأصفر[4]، وما زلت موقنا بأن أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سيظهر، حتى أدخل الله علي الإسلام وأنا كاره[5].

ومما ينبغي أن يعرف: أن ما يحصل في القلب بمجموع أمور، قد لا يستقل بعضها به، بل ما يحصل للإنسان - من شبع وري وشكر وفرح وغم - فأمور مجتمعة، لا يحصل ببعضها، لكن ببعضها قد يحصل بعض الأمر.

وكذلك العلم بخبر من الأخبار، فإن خبر الواحد يحصل للقلب نوع ظن، ثم الآخر يقويه، إلى أن ينتهي إلى العلم، حتى يتزايد ويقوى[6].

---

(١) الإدالة أي: الغلبة.

(٢) أي: عظُم.

(٣) يعنون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وكان من عادة العرب إذا انتقصت نسبت إلى جد غامض. واختلف الشراح في أبي كبشة من هو؟ فقيل: جد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لأمه. وقيل: أحد أجداد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من قبل أبيه. وقيل: هو أبوه من الرضاعة واسمه الحارث بن عبد العزى -زوج حليمة السعدية-، وكانت له بنت تسمى كبشة يكنى بها. "الفتح".

(٤) **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ: هم الروم ويقال إن جدهم روم بن عيص تزوج بنت ملك الحبشة فجاء لون ولده بين البياض والسواد فقيل له الأصفر حكاه بن الأنباري، وقال بن هشام في التيجان: إنما لقب الأصفر لأن جدته سارة زوج إبراهيم حلته بالذهب.اهـ "الفتح".

(٥) أخرجه البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣) عن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) القول بأن خبر الآحاد يفيد الظن هو قول جمهور الأصوليين والمتكلمين، واختاره النووي رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو قول مردود، والذي عليه جمهور السلف والمحدثين والفقهاء من أتباع الأئمة الأربعة، والظاهرية، =

وكذلك الأدلة على الصدق والكذب ونحو ذلك.

وأيضًا: فإن الله سبحانه أبقى في العالم الآثار الدالة على ما فعله بأنبيائه والمؤمنين من الكرامة، وما فعله بمكذبيهم من العقوبة، كتواتر الطوفان، وإغراق فرعون وجنوده، ولما ذكر سبحانه قصص الأنبياء نبيًا بعد نبي، في سورة الشعراء، كقصة موسى وإبراهيم ونوح ومن بعده، يقول في آخر كل قصة: ﴿**إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ**﴾ [الشعراء: ٦٧ - ٦٨].

وبالجملة: فالعلم بأنه كان في الأرض من يقول إنه رسول الله، وأن أقوامًا اتبعوهم، وأن أقوامًا خالفوهم، وأن الله نصر الرسل والمؤمنين، وجعل العاقبة لهم، وعاقب أعداءهم: هو من أظهر العلوم المتواترة وأجلاها. ونقل أخبار هذه الأمور أظهر وأوضح من نقل أخبار

ونصره الإمام ابن حزم، وشيخ الإسلام وابن القيم رحمهم الله: أن خبر الآحاد يفيد العلم إذا كان المخبر صادقًا، كما هو الحال في الأحاديث النبوية المروية من طريق تقبل روايته ولو كان آحادًا، وهذا العلم يتفاوت في القلب، فكلما زادت الطرق الصحيحة؛ فإن الخبر يزداد قوة، ويزداد الباحث طمأنينة، ولا سيما إذا احتفت به القرائن. **قال الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: خبر الواحد بحسب الدليل الدال عليه، فتارة يجزم بكذبه لقيام دليل كذبه وتارة يظن كذبه إذا كان دليل كذبه ظنيًا، وتارة يتوقف فيه فلا يترجح صدقه ولا كذبه إذا لم يقم دليل أحدهما، وتارة يترجح صدقه ولا يجزم به، وتارة يجزم بصدقه جزمًا لا يبقى معه شك، **فليس خبر واحد يفيد العلم ولا الظن**، ولا يجوز أن ينفى عن خبر الواحد مطلقًا أنه يحصل العلم، فلا وجه لإقامة الدليل على أن خبر الواحد لا يفيد العلم وإلا اجتمع النقيضان. ثم ردَّ الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على من قال إنه يفيد الظن فقال: فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة، وإجماع التابعين وإجماع أئمة الإسلام، ووافقوا به المعتزلة والجهمية والرافضة والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة، وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء، وإلا فلا يعرف لهم سلف من الأئمة بذلك، بل صرح الأئمة بخلاف قولهم، فممن نص على أن خبر الواحد يفيد العلم: مالك، والشافعي، وأصحاب أبي حنيفة، وداود بن علي وأصحابه، كأبي محمد بن حزم.... إلخ.

وهذه المسألة وهي إفادة خبر الآحاد الظن منشؤها من المعتزلة ودرجت على ألسنة بعض أهل السنة لكنهم لا يوافقونهم على عدم العمل به، بل يجب العمل به بإجماع أهل السنة ما دام ثابتا، سواء أفاد العلم وهو الصحيح، أو أفاد الظن. انظر: "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٣٥٠)، و"مختصر الصواعق" ص٥٥١، و"شرح الكوكب المنير" (٢/ ٣٤٥)، و"النكت" (١/ ٣٧٧)، و"الباعث الحثيث" ص١٩.

من مضى من الأمم من ملوك الفرس وعلماء الطب، كبقراط[١] وجالينوس[٢] وبطليموس[٣]، وسقراط[٤] وأفلاطون[٥] وأرسطو[٦] وأتباعه.

ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر من أحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم - علمنا يقينا أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه متعددة: منها: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أولئك وبقاء العاقبة لهم. ومنها: ما أحدثه الله لهم من نصرهم وإهلاك عدوهم، إذا عرف الوجه الذي حصل عليه، - كغرق فرعون وغرق قوم نوح وبقية أحوالهم - عرف صدق الرسل. ومنها: أن من عرف ما جاءت به الرسل من الشرائع وتفاصيل أحوالها، تبين له أنهم أعلم الخلق، وأنه لا يحصل مثل ذلك من كذاب جاهل، وأن فيما جاءوا به من الرحمة والمصلحة والهدى والخير ودلالة الخلق على ما ينفعهم ومنع ما يضرهم - ما يبين أنه لا يصدر إلا عن راحم بر يقصد غاية الخير والمنفعة للخلق.

ولذكر دلائل نبوة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من المعجزات وبسطها موضع آخر، وقد أفردها الناس بمصنفات، كالبيهقي[٧] وغيره[٨].

بل إنكار رسالته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ طعن في الرب تبارك وتعالى، ونسبته له إلى الظلم والسفه، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، بل جحد للرب بالكلية وإنكار.

وبيان ذلك: أنه إذا كان محمد عندهم ليس بنبي صادق، بل ملك ظالم، فقد تهيأ له أن يفتري على الله ويتقول عليه، ويستمر حتى يحلل ويحرم، ويفرض الفرائض، ويشرع

---

(١) وهو من أشهر الأطباء المتقدمين. توفي (٣٧٥ قبل الميلاد).

(٢) وهو من أشهر الأطباء اليونانيين بعد بقراط. ولد سنة (١٣٠ م).

(٣) وهو عالم مشهور صاحب المجسطي في الفلك. ولد في القرن الثاني بعد الميلاد.

(٤) وهو من علمًاء الفلسفة ولد سنة (٤٧٠ قبل الميلاد).

(٥) وهو من أشهر فلاسفة اليونان ولد سنة (٤٢٧ قبل الميلاد) من تلامذة سقراط.

(٦) وهو من أشهر فلاسفة اليونان، بل هو المعلم الأول؛ لأنه واضع التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل ولد سنة (٣٨٤ قبل الميلاد) من تلامذة أفلاطون.

(٧) هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري. (توفي ٤٥٨ هـ). مترجم له في "السير" (١٨/ ١٦٣).

(٨) كأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي (المتوفى: ٣٠١هـ)، وأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، وكإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ) وللإمام مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ كتابًا نفيسًا سماه "الصحيح المسند من دلائل النبوة".

الشرائع، وينسخ الملل، ويضرب الرقاب، ويقتل أتباع الرسل وهم أهل الحق، ويسبي نساءهم ويغنم أموالهم وديارهم، ويتم له ذلك حتى يفتح الأرض، وينسب ذلك كله إلى أمر الله له به ومحبته له، والرب تعالى يشاهده[1] وهو يفعل بأهل الحق، وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثًا وعشرين سنة، وهو مع ذلك كله يؤيده وينصره، ويعلي أمره، ويمكن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر، وأبلغ من ذلك أنه يجيب دعواته، ويهلك أعداءه، ويرفع له ذكره، هذا وهو عندهم في غاية الكذب والافتراء والظلم، فإنه لا أظلم ممن كذب على الله وأبطل شرائع أنبيائه وبدلها وقتل أولياءه، واستمرت نصرته عليهم دائمًا، والله تعالى يقره على ذلك، ولا يأخذ منه باليمين، ولا يقطع منه الوتين.

فيلزمهم أن يقولوا: لا صانع للعالم ولا مدبر، ولو كان له مدبر قدير حكيم، لأخذ على يديه ولقابله أعظم مقابلة، وجعله نكالًا للصالحين. إذ لا يليق بالملوك غير ذلك، فكيف بملك الملوك وأحكم الحاكمين؟ .

ولا ريب أن الله تعالى قد رفع له ذكره، وأظهر دعوته والشهادة له بالنبوة على رؤوس الأشهاد في سائر البلاد، ونحن لا ننكر أن كثيرًا من الكذابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يتم أمره، ولم تطل مدته، بل سلط الله عليه رسله وأتباعهم، وقطعوا دابره واستأصلوه. هذه سنة الله التي قد خلت من قبل، حتى إن الكفار يعلمون ذلك. قال تعالى: ﴿**أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ * قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُتَرَبِّصِينَ**﴾ [الطور: ٣٠-٣١]. أفلا تراه يخبر أن كماله وحكمته وقدرته تأبى أن يقر من تقول عليه بعض الأقاويل، لا بد أن يجعله عبرة لعباده كما جرت بذلك سنته في المتقولين عليه. وقال تعالى: ﴿**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ**﴾ [الشورى: ٢٤]. وهنا انتهى جواب الشرط، ثم أخبر خبرًا جازمًا غير معلق: أنه يمحو الباطل ويحق الحق. وقال تعالى: ﴿**وَمَا قَدَرُواْ اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُواْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ**﴾ [الأنعام: ٩١]. فأخبر سبحانه أن من نفى عنه الإرسال والكلام لم يقدره حق قدره.

وقد ذكروا فروقًا بين النبي والرسول[2]، **وأحسنها**: أن من نبأه الله بخبر السماء، إن أمره أن يبلغ غيره، فهو نبي رسول، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره،

(١) الأولى أن يقول: يراه.

(٢) اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ هل النبي والرسول بمعنى واحد على قولين: =

فهو نبي وليس برسول[1].

١) **أن النبي والرسول بمعنى واحد فلا فرق بينهما، فكل نبي رسول وكل رسول نبي**. عزي هذا القول إلى أبي حنيفة وأصحابه، وهو ظاهر كلام الجويني والآمدي من الأشاعرة. قال الجرجاني في "التعريفات" (ص١٤٨): وقالت المعتزلة لا فرق بينهما؛ فإنه تعالى خاطب محمدا مرة بالنبي ومرة بالرسول.اهـ

٢) **أن هناك فرق بين الرسول والنبي، فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولًا**. وهذا قول جمهور العلماء، **وهو الصحيح**. واستدلوا على التفريق بقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ**﴾، فهذه الآية تدل على التفريق بينهما؛ لأن الأصل في العطف أنه يدل على المغايرة، ويدل لذلك أيضًا حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال: يا رسول الله، أنبيا كان آدم؟ قال: «**نعم، معلم مكلم**»، أخرجه الحاكم والطبراني وابن حبان بإسناد حسن. وحديث الشفاعة الطويل وفيه: أن نوحًا أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض. فلو كان كل نبي رسول، لكان أول رسول إلى الأرض هو آدم. وهذا القول لا شك أنه هو الصحيح، وأما الجواب عن حجة أصحاب القول الأول، فيقال: إنه لا مانع أن يخاطَب الرسول بلفظ النبوة؛ لأن الرسالة نبوة وزيادة، فتارة يخاطب الرسول بلفظ النبوة، وتارة بلفظ الرسالة، كالمؤمن يخاطب تارة بلفظ الإيمان، وتارة بلفظ الإسلام. ويدل على هذا أيضًا أن الأنبياء الذين ليسوا برسل لا يذكر أحدهم أنه رسول إلى قوم كذا وكذا كأبينا آدم والخضر وزكريا ويحيى وغيرهم؛ لأن مرتبة النبوة دون الرسالة المطلقة، قال تعالى:﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ**﴾ [الحج]، فالأنبياء رسالتهم مقيدة لا مطلقة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "النبوات"(ص٢٥٥) عند هذه الآية ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ**﴾: فذكر إرسالا يعم النوعين وقد خص أحدهما بأنه رسول، فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره بتبليغ رسالته إلى من خالف الله كنوح عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. فقوله: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ**﴾ دليل على أن النبي مرسل، ولا يسمى رسول عند الإطلاق؛ لأنه لم يرسل إلى قومه بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه لأنه حق كالعالم، ولهذا قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**العلماء ورثة الأنبياء**».اهـ

[1] هذا قول جمهور العلماء، واختاره ابن أبي العز وابن حجر والسفاريني وابن عثيمين والفوزان **رَحِمَهُمُ اللَّهُ**. وهو قول ضعيف، لأن الله أخبر أن هارون نبي من الأنبياء كما قال تعالى: ﴿**وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا**﴾، ومع كون هارون نبيا فهو مأمور بالتبليغ ولهذا لامه أخوه موسى، قال تعالى عنهما: ﴿**قَالَ يَاهَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا * أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي * قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي**﴾. قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا اعتذار من هارون عند موسى في سبب تأخره عنه حيث لم يلحقه فيخبره بما كان من هذا الخطب الجسيم.اهـ ومما يدل على ضعف هذا القول حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقًا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم**». رواه مسلم، **قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ**: وفي الحديث فوائد كثيرة، من أهمها أن النبي يجب عليه أن يدعو أمته إلى الخير ويدلهم عليه، وينذرهم شر ما يعلمه لهم، ففيه رد صريح على ما ذكر في بعض كتب الكلام أن النبي من أوحي إليه، ولم يؤمر بالتبليغ!.اهـ "الصحيحة" برقم (٢٤١). وهناك أقوال أخرى في المسألة نذكر بعضا منها: =

القول الثاني: أن الرسول هو من أنزل إليه كتاب وشرع جديد، وأما النبي فهو من لم ينزل عليه كتاب وإنما أوحي إليه أن يدعو الناس إلى شريعة رسول قبله. واستدلوا بأنبياء بني إسرائيل الذين كانوا يرسلون ويؤمرون بالعمل بما في التوراة؛ كما بينه تعالى بقوله: ﴿**يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُواْ**﴾ الآية. وهذا القول أيضًا ضعيف؛ بدليل أن يوسف عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان رسولًا كما قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ اللَّهُ مِن بَعْدِهِ رَسُولًا**﴾ ومع هذا فإنه لم يأت بشرع جديد. وهكذا سليمان عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان رسولا مع أنه لم يأتي بشرع جديد. وآدم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان نبيا وجاء بشرع جديد، فكان من شريعته جواز تزويج البنت بأخيها الذي لم يولد معها، وتقريب القربان كما قال تعالى: ﴿**وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ**﴾. **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة؛ فإنّ يوسف كان على ملة إبراهيم، وداود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة؛ قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿**وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ**﴾ [غافر: ٣٤].اهـ

القول الثالث: أن الرسول يبعث إلى قوم كافرين مكذبين به معاندين له، والنبي يبعث إلى قوم مؤمنين بمن قبله، فيستمر هو في دعوتهم ويجدد لهم بعض شرائع دينهم، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ**﴾ الآية. ومما يدل على صحة هذا القول قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وَإِنَّ العلماء وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ**»، فشبه الله تعالى العلماء الذين يذكرون الناس بما خفي عليهم من أمر دينهم بالأنبياء لا بالرسل؛ لأن منزلة الأنبياء في الأمم كمنزلة العلماء في هذه الأمة. **وهذا القول اختاره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وهو الصحيح لسلامته من الاعتراضات. قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: فالأنبياء ينبئهم الله؛ فيُخبرهم بأمره، ونهيه، وخبره، وهم يُنبئون المؤمنين بهم ما أنبأهم الله به من الخبر، والأمر، والنهي، فإن أُرسلوا إلى كفار يدعونهم إلى توحيد الله، وعبادته وحده لا شريك له (أي: فهم الرسل)، ولا بُدّ أن يكذّب الرسلَ قومٌ؛ قال تعالى: ﴿**كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ**﴾ [الذاريات: ٥٢]، وقال: ﴿**مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ**﴾ [فصلت: ٤٣]؛ فإنّ الرسل تُرسَل إلى مخالفين؛ فيكذّبهم بعضهم. وقوله: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ**﴾ [الحج: ٥٢]، دليلٌ على أن النبيّ مرسل، ولا يسمى رسولًا عند الإطلاق؛ لأنّه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنّه حقّ؛ كالعالِم، ولهذا قال النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وَإِنَّ العلماء وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ**».اهـ "النبوات" (٢/ ٧١٧).

تنبيه: كون هارون عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نبي وليس برسول هو قول لبعض أهل العلم، اعتمدوا على الآية السابقة حيث وصفه الله بالنبوة في مقام الثناء والمدح، فلو كان هناك وصف أرفع منه لوصفه بذلك، وجاء في حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خرج إلى تبوك واستخلف عليًا فقال: أتخلفني في الصبيان والنساء؟ قال «**ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنه ليس نبي بعدي**». متفق عليه. وقال بعضهم إنه رسول نبي، واستدل بكلام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال في "تفسيره" : ﴿**فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ كقوله في الآية الأخرى: ﴿**إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ**﴾ أي: كل منا أرسل إليك.اهـ وكونه تعالى ثنى الرسول في آية وأفرده في آية، والمقصود به اثنان (موسى وهارون) قال صاحب الكشاف: فإن قلت: هلا ثنى الرسول كما ثنى في قوله: ﴿**إِنَّا** =

فالرسول أخص من النبي، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولًا، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها، فالنبوة جزء من الرسالة، إذ الرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف الرسل، فإنهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم، بل الأمر بالعكس. فالرسالة أعم من جهة نفسها(١)، وأخص من جهة أهلها(٢).

وإرسال الرسل من أعظم نعم الله على خلقه، وخصوصًا محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

قوله: (وَأَنَّهُ خَاتَمُ الأنبياء) (٣).

ش: قال تعالى: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**مثلي ومثل الأنبياء كمثل قصر أحسن بناؤه، وترك منه موضع لبنة، فطاف به النظار يتعجبون من حسن بنائه، إلا موضع تلك اللبنة، لا يعيبون سواها، فكنت أنا سددت موضع تلك اللبنة ختم بي البنيان وختم بي الرسل**»، أخرجاه في الصحيحين(٤).

﴿رَسُولَا رَبِّكَ﴾ في سورة طه. قلت: الرسول يكون بمعنى المرسل وبمعنى الرسالة فجعل ثم "أي في طه "بمعنى المرسل فلم يكن بد من تثنيته وجعل ههنا بمعنى الرسالة فجاز التسوية فيه.. بين الواحد والتثنية والجمع كما يفعل بالصفة بالمصادر نحو: صوم وزور والشاهد في الرسول بمعنى الرسالة قوله: لقد كذب الواشون ما فهت عندهم... بسر ولا أرسلتهم برسول. فجاز أن يوحد الرسول هنا "والمقصود اثنان موسى وهارون" لأن حكمهما لتساندهما واتفاقهما على شريعة واحدة واتحادهما لذلك وللأخوة كان حكمًا واحدًا فكأنهما رسول واحد. انتهى منه بتصرف يسير.

(١) لأنها تشمل النبوة وزيادة.

(٢) لأنها تخص المرسلين فقط ولا يدخل فيها الأنبياء.

(٣) أي: آخر الأنبياء، فـ «الخاتم» بفتح التاء بمعنى الطابع، وبكسرها بمعنى فاعل الطبع والختم، أي: هو صلوات الله وسلامه عليه آخر النبيين، لا نبي يوحي الله إليه بعده إلى قيام الساعة، خلافا لما يقوله بعض الزنادقة من مدعي النبوة: أن [الخاتم] بمعنى زينة الأنبياء. وهذا باطل ترده الأدلة التي سيذكرها الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) أخرجه البخاري (٣٥٣٥) ومسلم (٢٢٨٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أيضًا في البخاري (٣٥٣٤) ومسلم (٢٢٨٧)، وانفرد به مسلم عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واللفظ الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ليس في الصحيحين، قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: عزوه بهذا اللفظ للصحيحين وهم، وإنما هو عند ابن عساكر في تاريخ دمشق من حديث أبي هريرة، كما في الجامع الكبير للسيوطي =

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي، يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر، الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب، والعاقب الذي ليس بعده نبي**»[(١)].

وفي «صحيح مسلم» عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وإنه سيكون في أمتي ثلاثون كذابون، كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي**». الحديث[(٢)].

ولمسلم: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون**»[(٣)].

(٢/ ٢٠٣/ ١).اهـ

(١) أخرجه البخاري (٣٥٣٢) ومسلم (٢٣٥٤) عن جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أصل الحديث في مسلم برقم (٢٨٨٩)، ولكن هذه الزيادة خارج الصحيح، وهي عند أحمد (٢٢٣٩٤، ٢٢٣٩٥) وأبي داود (٤٢٥٢) وابن ماجه (٣٩٥٢) من طريقين عن أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان. وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

(٣) أخرجه مسلم (٥٢٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. **إشكال**: كيف الجواب عن كون عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سينزل في آخر الزمان، فهل يقال إنه آخر الأنبياء؟ **الجواب**: لا يقال: إن عيسى آخر الأنبياء، بل آخرهم هو محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وأما عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فنبوته سابقة لنبوة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولكنه سنزل في أخر الزمان حاكما بشريعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ وليس بالإنجيل، ومصليا إلى قبلته، فهو كأحد أمته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، بل هو أفضل هذه الأمة، قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ **حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ، وَيَفِيضُ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ**» رواه البخاري (٢٢٢٢) ومسلم (١٥٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية «**كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ فَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ؟**» قال ابن أبي ذئب: أي: أَمَّكُمْ بِكِتَابِ رَبِّكُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وأما كون عيسى بن مريم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ينزل في آخر الزمان، فيضع الجزية فلا يقبلها من أحد، ولا يقبل إلا الإسلام، فليس هذا تشريعا جديدا منه، بل هو تشريع من نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أخبرنا بأن قبول الجزية يُنسخ عند خروج عيسى، فهذا الإخبار منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بذلك يعتبر من شرعه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ونسخًا لهذا الحكم. ويدل على ذلك أن أتباع عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عند نزوله لا يسمون بـ: [النصارى]. انظر: "شرح مسلم" للنووي، و"فتح الباري".

قوله: (وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ).

ش: هو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، الإمام الذي يؤتم به، أي: يقتدون به. والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إنما بعث للاقتداء به، لقوله تعالى: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ**﴾ [آل عمران:٣١]. وكل من اتبعه واقتدى به فهو من الأتقياء.

قوله: (وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ)

ش: قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع**». رواه مسلم(١). وفي أول حديث الشفاعة: «**أنا سيد الناس يوم القيامة**»(٢). وروى مسلم والترمذي عن واثلة بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشًا من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم**»(٣).

فإن قيل: يشكل على هذا قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا تفضلوني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فأجد موسى باطشًا بساق العرش، فلا أدري هل أفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله؟**» خرجاه في الصحيحين(٤)، فكيف يجمع بين هذا وبين قوله «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**»(٥)؟.

---

(١) برقم (٢٢٧٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٤٧١٢) ومسلم (١٩٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. **فائدة:** السيادة في الأصل علو المنزلة؛ لأنها من السؤدد والشرف والجاه وما أشبه ذلك. وهذه السيادة للنبي هي مقيدة كما ترى في الأدلة (النوع الإنساني) وليست مطلقة، لأن السيادة المطلقة لا تكون إلا لله؛ لحديث عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: «اَلسَّيِّدُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى». أخرجه أبو داود (٤٨٠٦) وأحمد (١٦٣٠٧) بسند صحيح، وقد صححه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (٥٨٥). **قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:** السيد إذا أطلق عليه تعالى فهو بمعنى المالك والمولى والرب لا بالمعنى الذي يطلق على المخلوق. انظر: "بدائع الفوائد" (٣/ ٢١٣).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٢٢٧٦) والترمذي (٣٦٠٦).

(٤) أخرجه البخاري (٢٤١١) ومسلم (٢٣٧٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) **حسن لغيره:**
أخرجه أحمد (١٠٩٨٧) والترمذي (٣٦١٥) وابن ماجه (٤٣٠٨) من طريق علي بن زيد، عن أبي نضرة، =

فالجواب: أن هذا كان له سبب، فإنه كان قد قال يهودي: لا والذي اصطفى موسى على البشر، فلطمه مسلم، وقال: أتقول هذا ورسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بين أظهرنا؟ فجاء اليهودي فاشتكى من المسلم الذي لطمه، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ هذا، لأن التفضيل إذا كان على وجه الحمية والعصبية وهوى النفس كان مذمومًا، بل نفس الجهاد إذا قاتل الرجل حمية وعصبية كان مذمومًا، فإن الله حرم الفخر، وقد قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ**﴾ [الإسراء: ٥٥]. وقال تعالى: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ**﴾ [البقرة: ٢٥٣]. فعلم أن المذموم إنما هو التفضيل على وجه الفخر، أو على وجه الانتقاص بالمفضول. وعلى هذا يحمل أيضًا قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا تفضلوا بين الأنبياء**»(١)، إن كان ثابتًا، فإن هذا قد روي في نفس حديث موسى، وهو في البخاري وغيره. لكن بعض الناس يقول: إن فيه علة(٢)، بخلاف حديث موسى، فإنه صحيح لا علة فيه باتفاقهم.

وقد أجاب بعضهم بجواب آخر، وهو: أن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا تفضلوني على موسى**»، وقوله: «**لا تفضلوا بين الأنبياء**» نهي عن التفضيل الخاص، أي: لا يفضل بعض الرسل على بعض بعينه، بخلاف قوله: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**» فإنه تفضيل عام فلا يمنع منه. وهذا كما لو قيل: فلان أفضل أهل البلد، لا يصعب على أفرادهم، بخلاف ما لو قيل لأحدهم: فلان أفضل منك. ثم إني رأيت الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ قد أجاب بهذا الجواب في «شرح معاني الآثار»(٣).

عن أبي سعيد الخدري به. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان، وقد رواه مرة فجعله عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ولكن يشهد للحديث حديث أبي هريرة السابق، وقد صحح الحديث بشواهده العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيحة" برقم (١٥٧١).

(١) أخرجه البخاري (٣٤١٤) ومسلم (٢٣٧٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه البخاري (٢٤١٢) ومسلم (٢٣٧٤) عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: غمز الشارح من صحته، ولا أعلم له علة، ولم يتكلم عليه الحافظ في "الفتح".اهـ "شرح الطحاوية" ص١٦١.

(٣) وهناك أجوبة أخرى غير ما تقدم منها:

١) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا تفضلوني**» تواضعا منه.

٢) أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال ذلك قبل أن يوحى إليه أنه خير البشر.

٣) أن النهي عن التفضيل إنما هو فيما إذا كان التفضيل عائدا على النبوة والرسالة، فإن هذا منهي عنه؛ لأن =

وأما ما يروىٰ أن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ قال: «**لا تفضلوني على يونس بن متى**»[(١)]، وأن بعض الشيوخ[(٢)] قال: لا يفسر لهم هذا الحديث حتى يعطى مالًا جزيلًا، فلما أعطوه فسره بأن قرب يونس من الله وهو في بطن الحوت كقربي من الله ليلة المعراج وعدوا هذا تفسيرًا عظيمًا[(٣)]. وهذا يدل على جهلهم بكلام الله وبكلام رسوله لفظًا ومعنى، فإن هذا

الأنبياء فيها على حد واحد، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿**لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**﴾. واختار هذا القرطبي واستحسنه الشنقيطي رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

٤) أن النهي عن التفضيل إنما هو في الدنيا، وأما في الآخرة فالسيادة والتفضيل لنبينا صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ ثابت؛ لأنه جاء في الحديث مقيدا بيوم القيامة: «**أنا سيد الناس يوم القيامة**».

٥) أن النهي عن التفضيل فيما إذا كان عن طريق الرأي والتشهي والهوى.

٦) أن النهي عن التفضيل إنما هو فيما إذا كان مطلقًا من جميع الوجوه والصفات، فقد يكون لبعض الأنبياء والرسل خصيصة لا يشاركه فيها أحد، بدليل قوله: «**فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور**».

٧) أن مقام التفضيل ليس للبشر، وإنما هو إلى الله عز وجل، وعليكم الانقياد والتسليم له والإيمان به.

وأفضل الأجوبة ما ذكره الشارح أولا من أن النهي عن التفضيل إنما هو فيما إذا كان على جهة الحمية والعصبية وانتقاص المفضول مما يؤدي إلى الخصومة والفتنة، بدليل سبب ورود الحديث. انظر: "المفهم" (٦/ ٢٢٩)، و"شرح مسلم" (٢٢٧٨)، و"الفتح" (٣٤٠٨)، و"تفسير القرطبي" وابن كثير والشنقيطي عند الآية من سورة البقرة، و"لوامع الأنوار" (٢/ ٢٩٨).

(١) **لا أصل له:**

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُٱللَّهُ: وأما ما يرويه بعض الناس أنه قال: «**لا تفضلوني على يونس بن متى**» ويفسره باستواء حال صاحب المعراج وحال صاحب الحوت: فنقل باطل وتفسير باطل.اهـ "مجموع الفتاوى" (٢/ ٢٢٤)، وقال رَحِمَهُٱللَّهُ أيضًا: وقد بينا كذب هذا الحديث وبطلان التفسير.اهـ "بيان تلبيس الجهمية" (٢/ ٥٤٣)، وقال العلامة الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ: لا أعرف له أصلًا بهذا اللفظ.اهـ "شرح الطحاوية" ص١٦٢.

(٢) وهو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، قال ابن العربي رَحِمَهُٱللَّهُ: سئل أبو المعالي: هل الباري تعالى في جهة؟ فقال: لا، هو يتعالى عن ذلك. قيل له: ما الدليل عليه؟ قال: الدليل عليه قوله – عليه السلام –: «**لا تفضلوني على يونس بن متى**». فقيل له: ما وجه الدليل من هذا الخبر؟ قال: لا أقوله حتى يأخذ ضيفي هذا ألف دينار يقضي بها دينه. فقام رجلان فقالا: هي علينا. فقال: لا يتبع بها اثنين، لأنه يشق عليه. فقال واحد: هي علي. فقال: إن يونس بن متى رمى بنفسه في البحر، فالتقمه الحوت، وصار في قعر البحر في ظلمات ثلاث، ونادى: ﴿**لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ**﴾ [الأنبياء: ٨٧] كما أخبر الله عنه، ولم يكن محمد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ بأقرب من الله من يونس حين جلس على الرفرف الأخضر، وارتقى به، وصعد حتى انتهى به إلى موضع يسمع منه صرير الأقلام، وناجاه ربه بما ناجاه، وأوحى إلى عبده ما أوحى بأقرب من الله من يونس بن متى في بطن الحوت وظلمة البحر.اهـ "أحكام القرآن" (٤/ ٣٥).

(٣) لأن الأشاعرة ينفون علو الله تعالى، بل الله تعالى عندهم موجود بلا مكان، ولا يجوز عندهم السؤال بقولك: أين الله؟.

الحديث بهذا اللفظ لم يروه أحد من أهل الكتب التي يعتمد عليها، وإنما اللفظ الذي في الصحيح: «**لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى**»(١).

وفي رواية: «**من قال إني خير من يونس بن متى فقد كذب**»(٢). وهذا اللفظ يدل على العموم، لا ينبغي لأحد أن يفضل نفسه على يونس بن متى، ليس فيه نهي المسلمين أن يفضلوا محمدًا على يونس، وذلك لأن الله تعالى قد أخبر عنه أنه التقمه الحوت وهو مليم، أي: فاعل ما يلام عليه. وقال تعالى: ﴿**وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ**﴾ [الأنبياء: ٨٧]. فقد يقع في نفس بعض الناس أنه أكمل من يونس، فلا يحتاج إلى هذا المقام، إذ لا يفعل ما يلام عليه. ومن ظن هذا فقد كذب، بل كل عبد من عباد الله يقول ما قال يونس: ﴿**أَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ**﴾ [الأنبياء: ٨٧]، كما قال أول الأنبياء وآخرهم، فأولهم: آدم، قد قال: ﴿**رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ [الأعراف: ٢٣]. وآخرهم وأفضلهم وسيدهم: محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال في الحديث الصحيح، حديث الاستفتاح، من رواية علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره، بعد قوله (وجهت وجهي) إلى آخره: «**اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعًا، لا يغفر الذنوب إلا أنت**»، إلى آخر الحديث(٣)، وكذا قال موسى عليه السلام: ﴿**رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ [القصص: ١٦]. وأيضًا: فيونس صلى الله عليه وسلم لما قيل فيه: ﴿**فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ**﴾ [القلم: ٤٨]، فنهي نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن التشبه به، وأمره بالتشبه بأولي العزم حيث قيل له: ﴿**فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ**﴾ [الأحقاف: ٣٥]، فقد يقول من يقول: أنا خير من يونس: وليس للأفضل أن يفخر على من دونه، فكيف إذا لم يكن أفضل، فإن الله لا يحب كل مختال فخور، وفي «صحيح مسلم»(٤) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤١٦) ومسلم (٢٣٧٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أيضًا أخرجه البخاري (٣٣٩٥) ومسلم (٢٣٧٧)، وانفرد به البخاري (٤٦٠٣) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٠٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم (٧٧١).

(٤) أخرجه مسلم (٢٨٦٥) عن عياض بن حمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال: «**أوحي إلي أن تواضعوا، حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد**». فالله تعالى نهى أن يفخر على عموم المؤمنين، فكيف على نبي كريم؟ فلهذا قال: «**لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى**». فهذا نهي عام لكل أحد أن يتفضل ويفتخر على يونس. وقوله: «**من قال إني خير من يونس بن متى فقد كذب**»، فإنه لو قدر أنه كان أفضل، فهذا الكلام يصير نقصا، فيكون كاذبًا، وهذا لا يقوله نبي كريم، بل هو تقدير مطلق، أي: من قال هذا فهو كاذب، وإن كان لا يقوله نبي، كما قال تعالى: ﴿**لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ**﴾ [الزمر: ٦٥]، وإن كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ معصومًا من الشرك، لكن الوعد والوعيد لبيان مقادير الأعمال.

وإنما أخبر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه سيد ولد آدم، لأنا لا يمكننا أن نعلم ذلك إلا بخبره، إذ لا نبي بعده يخبرنا بعظيم قدره عند الله، كما أخبرنا هو بفضائل الأنبياء قبله، صلى الله عليهم وسلم أجمعين. ولهذا أتبعه بقوله: «**ولا فخر**»، كما جاء في رواية. وهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: أن مقام الذي أسري به إلى ربه وهو مقرب معظم مكرم - كمقام الذي ألقي في بطن الحوت وهو مليم؟! وأين المعظم المقرَّب من الممتحَن المؤدب؟! فهذا في غاية التقريب، وهذا في غاية التأديب. فانظر إلى هذا الاستدلال، لأنه بهذا المعنى المحرف للفظ لم يقله الرسول، وهل يقاوم هذا الدليل على نفي علو الله تعالى عن خلقه الأدلة الصحيحة الصريحة القطعية على علو الله تعالى على خلقه، التي تزيد على ألف دليل، كما يأتي الإشارة إليها عند قول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ «**محيط بكل شيء وفوقه**»، إن شاء الله تعالى.

قوله: (وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

ش: ثبت له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أعلى مراتب المحبة، وهي الخلة، كما صح عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا**»[(١)]. وقال: «**ولو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا، ولكن صاحبكم خليل الرحمن**»[(٢)]. والحديثان في «الصحيح» وهما يبطلان قول من قال: الخلة لإبراهيم والمحبة

(١) أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٨٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «خليل الله»، وليس فيه «خليل =

لمحمد، فإبراهيم خليل الله ومحمد حبيبه[1]. وفي «الصحيح» أيضًا: «إني أبرأ إلى كل خليل من خلته»[2]. والمحبة قد ثبتت لغيره. قال تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾ [آل عمران: ١٣٤]. ﴿**فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ**﴾ [آل عمران: ٧٦]. ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ**﴾ [البقرة: ٢٢٢]. فبطل قول من خص الخلة بإبراهيم والمحبة بمحمد، بل الخلة خاصة بهما، والمحبة عامة. وحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي رواه الترمذي الذي فيه: «**إن إبراهيم خليل الله، ألا وأنا حبيب الله ولا فخر**» لم يثبت[3].

الرحمن» كما ذكر الشارح، وجاء عن أبي سعيد عند البخاري (٤٦٦) ومسلم (٢٣٨٢).

(١) انظر: "روضة المحبين" (ص٤٩)، والعبودية لابن تيمية (ص١٠٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٨٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. **قال الإمام القرطبي** رَحِمَهُ اللَّهُ: وإنما كان ذلك (أي: لا يصلح له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن يتخذ من المخلوقين خليلًا) ؛ لأن قلبه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قد امتلأ من محبة الله وتعظيمه ومعرفته، فلا يسع لمخالة غيره.اهـ "المفهم" (٢/ ١٢٩).

(٣) **ضعيف:**

أخرجه الترمذي (٣٦١٦) من طريق زمعة بن صالح، عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس به. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف زمعة بن صالح لا سيما في روايته عن سلمة بن وهرام، قال العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ: ومما يدل على ضعف هذا الحديث أن في الصحيح «**إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا**».اهـ "الشفاعة" (١٣). **وحاصل ما ذكره الشارح هنا: أن وصف الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ لنبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بـ [حبيب رب العالمين] خطأ؛ لأن الخلة أرفع من المحبة، وبيان ذلك كما يلي:**

١) أن الخلة من الله خاصة بالخليلين إبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام، قال تعالى: ﴿**وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا**﴾ [النساء: ١٢٥] والأحاديث التي ذكرها الشارح تدل على ثبوت الخلة لنبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولا تثبت الخلة من الله لأحد غيرهما، بخلاف المحبة فهي عامة، لهما ولغيرهما كما قال تعالى: ﴿**وَاللهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾ [آل عمران: ٣٤]، ﴿**فَإِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ**﴾ [آل عمران: ٧٦]، ﴿**إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ**﴾ [البقرة:٢٢٢].

٢) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نفى أن يكون له خليل غير ربه كما تقدم، مع إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بحبه لعائشة ولأبيها، ولعمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فعلم بهذا أن الخلة أخص من مطلق المحبة، والمحبوب بها لكمالها يكون محبوبا لذاته، لا لشيء آخر، إذ المحبوب لغيره هو مؤخر في الحب عن ذلك الغير، **قال ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن كمالها لا تقبل الشركة ولا المزاحمة، لتخللها المحب، ففيها كمال التوحيد وكمال الحب؛ ولذلك لما اتخذ الله إبراهيم خليلًا، وكان إبراهيم قد سأل ربه أن يهب له ولدًا صالحًا، فوهب له إسماعيل، فأخذ هذا الولد شعبة من قلبه، فغار الخليل على قلب خليله أن يكون فيه مكان لغيره، فامتحنه به بذبحه، ليظهر سر الخلة في تقديمه محبة خليله على محبة ولده، فلما استسلم لأمر ربه، وعزم على فعله، وظهر سلطان الخلة في الإقدام على ذبح الولد إيثارًا لمحبة خليله على محبته، نسخ الله ذلك عنه، وفداه بالذبح العظيم.اهـ انظر: جلاء الأفهام (ص ٢٧٤).

والمحبة مراتب:

أولها: العلاقة، وهي تعلق القلب بالمحبوب.

والثانية: الإرادة، وهي ميل القلب إلى محبوبه وطلبه له.

الثالثة: الصبابة، وهي انصباب القلب إليه بحيث لا يملكه صاحبه، كانصباب الماء في الحدور[(١)].

الرابعة: الغرام، وهي الحب اللازم للقلب، ومنه الغريم، لملازمته، ومنه: ﴿**إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا**﴾ [الفرقان: ٦٥].

الخامسة: المودة، والود، وهي صفو المحبة وخالصها ولبها، قال تعالى: ﴿**سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا**﴾ [مريم: ٩٦].

السادسة: الشغف، وهي وصول المحبة إلى شغاف القلب[(٢)].

السابعة: العشق: وهو الحب المفرط الذي يخاف على صاحبه منه، ولكن لا يوصف به الرب تعالى ولا العبد في محبة ربه، وإن كان قد أطلقه بعضهم[(٣)]. واختلف في سبب المنع، فقيل: عدم التوقيف[(٤)]، وقيل غير ذلك. ولعل امتناع إطلاقه: أن العشق محبة مع شهوة[(٥)].

---

(١) أي: من الأعلى إلى الأسفل.

(٢) أي: غلاف القلب وهي جلدة دونه كالحجاب، ومنه قوله: ﴿**قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا**﴾.

(٣) كالصوفية.

(٤) أي: عدم وجود نص من الكتاب أو السنة يوقف عنده.

(٥) مقصود الصوفية بالعشق أن العبد أحب ربه فلم يبق في قلبه محبة لغيره، حتى استولت على قلبه، وهذه الكلمة لا تليق في محبة العبد لربه، ولا في محبة الله لعبده، والثابت لله هي صفة المحبة والخلة وهي أعظم مراتب المحبة. **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما الأولون فمنهم من قال: يوصف بالعشق فإنه المحبة التامة؛ والله يحب ويحب وروي في أثر عن عبد الواحد بن زيد أنه قال: «**لا يزال عبدي يتقرب إلي يعشقني وأعشقه**» وهذا قول بعض الصوفية. **والجمهور لا يطلقون هذا اللفظ في حق الله**؛ لأن العشق هو المحبة المفرطة الزائدة على الحد الذي ينبغي والله تعالى محبته لا نهاية لها فليست تنتهي إلى حد لا تنبغي مجاوزته. قال هؤلاء: والعشق مذموم مطلقًا لا يمدح لا في محبة الخالق ولا المخلوق لأنه المحبة المفرطة الزائدة على الحد المحمود وأيضًا فإن لفظ "العشق" إنما يستعمل في العرف في محبة الإنسان لامرأة أو صبي لا يستعمل في محبة كمحبة الأهل والمال والوطن والجاه ومحبة الأنبياء والصالحين وهو مقرون كثيرًا بالفعل المحرم: إما بمحبة امرأة أجنبية أو صبي يقترن به النظر المحرم واللمس المحرم وغير ذلك من الأفعال المحرمة. انظر: "مجموع الفتاوى" (١٠/ ١٣١)، و"روضة المحبين" ص٢٨.

الثامنة: **التَّتيُّم**، وهو بمعنى التعبد[1].

التاسعة: **التعبد**.

العاشرة: **الخلة**، وهي المحبة التي تخللت روح المحب وقلبه[2].

وقيل في ترتيبها غير ذلك. وهذا الترتيب تقريب حسن، يعرف حسنه بالتأمل في معانيه.

واعلم أن وصف الله تعالى بالمحبة والخلة هو كما يليق بجلال الله تعالى وعظمته، كسائر صفاته تعالى، وإنما يوصف الله تعالى من هذه الأنواع بالإرادة والود والمحبة والخلة، حسبما ورد النص.

وقد اختلف في تحديد[3] المحبة على أقوال، نحو ثلاثين قولًا. ولا تحد المحبة بحد أوضح منها، فالحدود لا تزيدها إلا خفاء. وهذه الأشياء الواضحة لا تحتاج إلى تحديد، كالماء والهواء والتراب والجوع والشبع ونحو ذلك[4].

قوله: (وَكُلُّ دَعْوَى النُّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَغَيٌّ وَهَوًى).

ش: لما ثبت أنه خاتم النبيين، علم أن من ادعى بعده النبوة فهو كاذب. ولا يقال: فلو جاء المدعي للنبوة بالمعجزات الخارقة والبراهين الصادقة كيف يقال بتكذيبه؟ لأنا نقول: هذا لا يتصور أن يوجد، وهو من باب فرض المحال، لأن الله تعالى لما أخبر أنه خاتم النبيين، فمن المحال أن يأتي مدع يدعي النبوة ولا يظهر إمارة كذبه في دعواه. والغي: ضد الرشاد. والهوى: عبارة عن شهوة النفس. أي: أن تلك الدعوى بسبب هوى النفس، لا عن دليل، فتكون باطلة.

---

(١) يقال تيم الله أي عبد الله فالمتيم المعبد لمحبوبه.اهـ انظر: "العبودية" (ص٤٨).

(٢) كما قال الشاعر:

قد تخللت مسلك الروح مني ❁ وبذا سمي الخليل خليلًا

انظر: "الفتح" (٣٣٤٩).

(٣) أي: تعريف.

(٤) انظر: "روضة المحبين" (ص١٩)، و"طريق الهجرتين" ص ٣٠٩.

قوله: (وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى، بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ).

الشرح: أما كونه مبعوثًا إلى عامة الجن، فقال تعالى حكاية عن قول الجن: ﴿**يَاقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ**﴾ [الأحقاف: ٣١]، الآية. وكذا سورة الجن تدل على أنه أرسل إليهم أيضًا. **قال مقاتل**[(١)]: لم يبعث الله رسولًا إلى الإنس والجن قبله[(٢)]. وهذا قول بعيد. فقد قال تعالى: ﴿**يَامَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ**﴾ [الأنعام: ١٣٠]، الآية، والرسل من الإنس فقط، وليس من الجن رسول، كذا قال مجاهد[(٣)] وغيره من السلف والخلف[(٤)].

---

(١) هو أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (المتوفى: ١٥٠هـ). مترجم له في "السير" (٧/ ٢٠١).

(٢) المنقول عن مقاتل غير ما ذكره الشارح، فقد نقل ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآية قولًا فقال: إن الله تعالى بعث إليهم رسلًا منهم، كما بعث إلى الإنس رسلًا منهم. قاله الضحاك ومقاتل وأبو سليمان، وهو ظاهر الكلام.اهـ "زاد المسير" (٢/ ٧٩).

(٣) **صحيح:**
أخرجه عبد الرزاق وابن أبي حاتم في "تفسيريهما" عند الآية من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: ليس في الجن رسل، إنما الرسل في الإنس، والنذارة في الجن، وقرأ: ﴿**فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ**﴾ [الأحقاف: ٢٩]. وهذا إسناد صحيح وابن أبي نجيح لم يسمع التفسير من مجاهد وإنما نظر في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد، قاله ابن عيينة ويحيى القطان وابن حبان، وعليه فالإسناد صحيح؛ لأن الواسطة ثقة.

(٤) وهو الصحيح؛ لأن من **شروط النبوة والرسالة في آدم وذريته: أن يكون من الإنس**. والدليل على أن النبوة لا تكون في الجن، ما ذكره ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ**﴾- إلى قوله- ﴿**رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ**﴾ [النساء: ١٦٣- ١٦٥]. وقوله تعالى عن إبراهيم: ﴿**وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ**﴾ [العنكبوت: ٢٠] والجن ليسوا من ذرية إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فحصر النبوة والكتاب بعد إبراهيم في ذريته، ولم يقل أحد من الناس: إن النبوة كانت في الجن قبل إبراهيم الخليل، ثم انقطعت عنهم ببعثته.اهـ وقال تعالى: ﴿**وَما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الأَسْوَاقِ**﴾ [الفرقان: ٢٠]، وقال: ﴿**اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ**﴾ والجن لا يدخلون في لفظ الناس. فالجن ليس فيهم رسل، وإنما فيهم نذر مبلغون عن الرسل؛ لقوله تعالى إخبارا عنهم: ﴿**وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ**﴾، فالجن يتلقون الإسلام من الأنبياء والرسل البشريين. وأما قوله تعالى: ﴿**يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ**﴾، فسيأتي الجواب عن الاستدلال بها من كلام الشارح. قوله.اهـ "زاد المسير" (٢/ ٧٩).

وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الرسل من بني آدم، ومن الجن نذر[1]. وظاهر قوله تعالى حكاية عن الجن: ﴿**إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى**﴾ [الأحقاف: ٣٠] الآية: يدل على أن موسى مرسل إليهم أيضًا[2]. والله أعلم.

وحكى ابن جرير عن الضحاك بن مزاحم: أنه زعم أن في الجن رسلًا، واحتج بهذه الآية الكريمة[3]. وفي الاستدلال بها على ذلك نظر لأنها محتملة وليست بصريحة، وهي - والله أعلم - كقوله: ﴿**يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ**﴾ [الرحمن: ٢٢] والمراد: من أحدهما[4].

---

(١) **ضعيف:**

أورده بهذا اللفظ ابن كثير في "تفسيره"، وأخرجه ابن جرير في "تفسيره" عند الآية من طريق ابن جريج، قال: **قال ابن عباس**: هم الجن الذين لقُوا قومهم، وهم رسل إلى قومهم. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه، فابن جريج لم يدرك ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قال ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ: فعلى قول ابن عباس هذا، أن من الجن رسلًا كالإنس إلى قومهم.

(٢) هذه الآية ليست نصًا في ذلك، فيحتمل أنهم سمعوا التوراة من موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثم أنذروا قومهم، أو أنهم قرءوا التوراة أو غير ذلك من الاحتمالات، وأما الجزم بكون موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أرسل إلى الجن كما أرسل محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فهذا فيه نظر؛ لكونه مخالفا لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة**». وفي رواية: «**كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى كل أحمر وأسود**». متفق عليه عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) **ضعيف جدًا:**

أخرجه ابن جرير في "تفسيره" عند الآية فقال: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا يحيى بن واضح، قال: ثنا عبيد بن سليمان، قال: سئل الضحاك عن الجن: هل كان فيهم نبي قبل أن يبعث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؟ فقال: ألم تسمع إلى قول الله: ﴿**يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي**﴾ يعني بذلك: "رسلًا من الإنس ورسلًا من الجن؟ فقالوا: بلى. وهذا إسناد ضعيف، فيه: محمد بن حميد الرازي شيخ ابن جرير منكر الحديث وقد كذِّب.

(٤) فقوله: ﴿**أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ**﴾ أي: من أحدكم وهم الإنس دون الجن، وهذا الأسلوب معروف في القرآن ومنه قوله تعالى: ﴿**لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ**﴾ أي: من إحدى القريتين. ونظير ذلك قوله: ﴿**مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ**﴾ وهما الملح والحلو ثم قال: ﴿**يَخْرُجُ مِنْهُمَا**﴾ أي: من أحدهما وهو الملح؛ لأن اللؤلؤ والمرجان لا يستخرجان إلا من الماء المالح، ونظيره أيضًا قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا**﴾. فقوله: ﴿**وَمِن كُلٍّ**﴾ أي: من أحدهما؛ لأن الحلية إنما تستخرج من الملح الأجاج. وهذا الجواب الذي أجاب به الشارح استفاده من شيخه ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في "تفسيره"، وقبله ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ وغير واحد من المفسرين. والحاصل أن الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ أشار بهذه المسألة إلى **شروط النبوة والرسالة وهي كما يلي:**

١) **أن يكون من الإنس.** فلا نبي من الملائكة ولا من الجن وإنما النبوة والرسالة تكون من البشر. والدليل =

وأما كونه مبعوثًا إلى كافة الورى، فقد قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]. وقد قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وقال تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]. أي: وأنذر من بلغه. وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ

على أن النبوة لا تكون في الملائكة، قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ فِي الأَرْضِ مَلائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاء مَلَكًا رَّسُولا﴾ [الإسراء]. وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الأَمْرُ ثُمَّ لا يُنظَرُونَ * وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رجلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام]. وأما الدليل على أنها لا تكون في الجن فقد تقدم في كلام الشارح.

٢) **أن يكون ذكرًا**. وهذا الشرط عند جمهور العلماء، فلا نبوة في النساء، وأعلى مرتبة تصل إليها النساء المؤمنات مرتبة (الصديقة) كمريم بنت عمران، خلافا لابن حزم فإنه أثبت النبوة في النساء وهذا من أقواله المنكرة الشاذة. ودليل ما ذكرناه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الأَسْوَاقِ﴾، وقال تعالى :﴿مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾. قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يخبر تعالى أنه إنما أرسل رسله من الرجال لا من النساء، وهذا قول جمهور العلماء، كما دل عليه سياق هذه الآية الكريمة أن الله تعالى لم يوح إلى امرأة من بنات بني آدم وحي تشريع.اهـ وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأبو محمد (ابن حزم) مع كثرة علمه وتبحره وما يأتي به من الفوائد العظيمة: له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يعجب منه، وهذا كقوله: إن مريم نبية وإن آسية نبية وإن أم موسى نبية. وقد ذكر القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى وأبو المعالي وغيرهم: الإجماع على أنه ليس في النساء نبية، والقرآن والسنة دلا على ذلك: كما في قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ وقوله: ﴿مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ ذكر أن غاية ما انتهت إليه أمه: الصديقية.اهـ "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٩٦). و"أضواء البيان" تفسير سورة النحل آية (٤٤). وأما الجواب عما استدل به ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أن في النساء نبية وهو قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ الآية. فقد أجاب الجمهور عنها بأن المراد بالوحي هنا الإلهام وهو الإلقاء في القلب؛ فإنه يقع حتى لبعض الحيوانات غير العاقلة كما في آية: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ...﴾ [النحل: ٦٨].

٣) **أن يكون حرًا**. فلا تكون النبوة في العبيد، ولا يعلم أن عبدًا جعله الله رسولًا قط، وذلك لأمور وهي: ١- أن الرق وصف نقص لا يليق بمقام النبوة. ٢- أن النبي يكون داعيًا آناء الليل وآناء النهار، ومع الرق لا يتيسر له ذلك. ٣- أن الناس يأنفون ويستنكفون من اتباع من اتصف بها، وأن يكون إمامًا لهم وقدوة. انظر "لوامع الأنوار" (٢/ ٢٦٥). وأما كون يوسف عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كان رقيقًا عند عزيز مصر. **فالجواب**: إنه في الأصل حر وليس برقيق، وإنما استُعبِد ظلمًا، فوصف الرق طارئ وعارض بسبب الظلم وليس هو بوصف أصلي. وأما حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**للعبد المملوك أجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك**» متفق عليه، فقوله: «**والذي نفسي بيده...إلخ**» مدرج من كلام أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كما في رواية مسلم: والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد.

﴿عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢] الآية. وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِى نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]. وقد قال تعالى: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه [خاصة] وبعثت إلى الناس عامة**» أخرجاه في الصحيحين[(١)]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا يسمع بي رجل من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار**» رواه مسلم[(٢)]. وكونه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مبعوثًا إلى الناس كافة معلوم من دين الإسلام بالضرورة.

وأما قول بعض النصارى أنه رسول إلى العرب خاصة: فظاهر البطلان، فإنهم لما صدقوا بالرسالة لزمهم تصديقه في كل ما يخبر به، وقد قال أنه رسول الله إلى الناس عامة، والرسول لا يكذب، فلزم تصديقه حتمًا، فقد أرسل رسله وبعث كتبه في أقطار الأرض إلى كسرى وقيصر والنجاشي والمقوقس وسائر ملوك الأطراف، يدعو إلى الإسلام.

وقوله: (وَكَافَّةِ الْوَرَى) في جر (كافة) نظر، فإنهم قالوا: لم تستعمل كافة في كلام العرب إلا حالًا، واختلفوا في إعرابها في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها حال من الكاف في أرسلناك وهي اسم فاعل والتاء فيها للمبالغة، أي: إلا كافا للناس عن الباطل، وقيل: هي مصدر كف، فهي بمعنى كفا أي: إلا [أن] تكف الناس كفا، ووقوع المصدر حالًا كثير[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (١٥٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مع أنه خلاف الأصل، إلا أنه يجوز وهو مذهب سيبويه والجمهور واختاره ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ فقال:

ومصدرٌ منكرٌ حالا يقع ❁ بكثرة كـ[بغتة زيد طلع]

انظر: "شرح ابن عقيل" (٢/ ٢٥٢).

الثاني: أنها حال من الناس. واعترض بأن حال المجرور لا يتقدم عليه عند الجمهور، وأجيب بأنه قد جاء عن العرب كثيرًا فوجب قبوله، وهو اختيار ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]، أي: وما أرسلناك إلا للناس كافة[2].

الثالث: أنها صفة لمصدر محذوف، أي: إرسالة كافة. واعترض بما تقدم أنها لم تستعمل إلا حالًا.

وقوله: «**بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ**». هذه أوصاف ما جاء به رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ من الدين والشرع المؤيد بالبراهين الباهرة من القرآن وسائر الأدلة. و«الضياء»: أكمل من النور، قال تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِى جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نورًا**﴾ [يونس: ٥][3].

---

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وسبق حال ما بحرف جر قد ❁ أبوا ولا أمنعه فقد ورد

قال ابن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا تقول في مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند. وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك.اهـ وما اختاره ابن مالك هو اختيار ابن جني والرضي، وهو الصحيح. انظر: "شرح ابن عقيل" (٢/ ٢٦٤).

(٢) وهذا هو الصحيح، وهو ظاهر كلام المفسرين.

(٣) **قال ابن رجب** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الضياء: هو النور الذي يحصل فيه نوع حرارة وإحراق كضياء الشمس بخلاف القمر، فإنه نور محض، فيه إشراق بغير إحراق، قال الله عز وجل: ﴿**هُوَ الَّذِى جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاء وَالْقَمَرَ نورًا**﴾ [يونس: ٥] ومن هنا وصف الله شريعة موسى بأنها ضياء، كما قال: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاء وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِين**﴾ [الأنبياء: ٤٨]، وإن كان قد ذكر أن في التوراة نورًا كما قال: ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ**﴾ [المائدة: ٤٤]، ولكن الغالب على شريعتهم الضياء لما فيها من الآصار والأغلال والأثقال. ووصف شريعة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بأنها نور لما فيها من الحنيفية السمحة، قال الله تعالى: ﴿**قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِين**﴾ [المائدة: ١٥].اهـ انظر: "جامع العلوم والحكم" برقم (٢٣).

الإيمان بأن القرآن كلام الله عز وجل

قوله: (وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ، فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ [عذابه] بِسَقَرَ حيثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦] فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرَ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] عَلِمْنَا وَأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ).

الشرح: هذه قاعدة شريفة، وأصل كبير من أصول الدين، ضل فيه طوائف كثيرة من الناس. وهذا الذي حكاه الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الحق الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة لمن تدبرهما، وشهدت به الفطرة السليمة التي لم تغير بالشبهات والشكوك والآراء الباطلة.

وقد افترق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال[1]:

أحدها: أن كلام الله هو ما يفيض على النفوس من معاني، إما من العقل الفعال[2] عند بعضهم، أو من غيره، وهذا قول الصابئة[3] والمتفلسفة.

---

(١) انظر: "منهاج السنة" (٢/ ٣٥٨).

(٢) والمراد بالعقل الفعال عندهم: هو جبريل. وقيل: هو فَلَك القمر. قال العلامة السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: العقل الفعال –وهو فلك القمر أو غيره من الأفلاك التي يعنونها- هو المُحدِث لكل ما تحته، وأن هذا العقل الفعال دائم الفيض على ما تحته على المحال المستعدة بحسب قابليتها، فيفيض الوجودات وأوصافها وأفعالها وأقوالها وآثارها. فيفسرون كلام الله على هذا الأصل الباطل، فيقولون: لما كان محمد قد اجتمعت فيه القوى الكاملة من الزكاء والذكاء والقوة العملية فاض عليه من هذا العقل ما يناسب حاله. وهو الكلام الراقي، فتلقاه وأتى به للعباد ألفاظا وخطابة ومواعظ خالية من البراهين لم تصرِّح بالحق، بل رمزت إليه، وأشارت إليه من بعيد. وأن الأنبياء -على زعمهم الفاسد- لا يمكنهم مخاطبة الجمهور إلا بهذه الطريقة: طريقة التخييل والمثال؛ لأنها أصلح للناس. اهـ "توضيح الكافية الشافية" (ص٤٥).

(٣) الصابئة مأخوذ من الصبوة، يقال: صبا الرجل إذا مال. فلما مال هؤلاء عن الحق ونهج الأنبياء قيل لهم: الصابئة. **وهم قسمان:** ١): **صابئة حنفاء** موحدون وينزهون الله عن القبائح، ويصفونه بالسلب لا بالإيجاب، كقولهم: لا يحد ولا يرى ولا يظلم ولا يجور، ويسمونه بالأسماء الحسنى مجازًا إذ ليس عندهم صفة بالحقيقة، وينسبون التدبير إلى الفلك وأجرامه. ٢): **صابئة مشركون**. وهم الذين يشركون =

وثانيها: أنه مخلوق خلقه الله منفصلًا عنه[1]، وهذا قول المعتزلة[2].

وثالثها: أنه معنى واحد قائم بذات الله، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، وإن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبريه كان توراة، وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه، كالأشعري وغيره[3].

ورابعها: أنه حروف وأصوات أزلية[4]

بالكواكب العلويات ويجعلونها أربابًا مدبرة لأمر هذا العالم. وقد تقد الكلام عنهم في مقدمة الكتاب (ص). انظر: "تفسير ابن كثير" سورة البقرة آية (٦٢)، و"الملل والنحل" (٢/ ٦٣)، و"أحكام أهل الذمة" (١/ ٢٣١).

(١) **أول من قال بخلق القرآن هو الجعد بن درهم وتبعه الجهم بن صفوان**، سنة نيف وعشرين ومائة. **قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: وأول من قال هذا القول في الإسلام الجهم بن صفوان الذي أجمع الأمة على ضلالته، فهو أول من أنكر الأسباب والطبائع، كما أنه أول من ظهر عنه القول بنفي الصفات وخلق كلام الله وإنكار رؤيته وغير ذلك، ونصوص الكتاب والسنة وكلام السلف في إبطال هذا الأصل كثيرة جدا.اهـ انظر: "جامع المسائل" لابن تيمية" (٣/ ٢٢٢). **تنبيه: ثبت عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال بخلق القرآن.** فلم يزل أبو يوسف صاحبه يناصحه ويناظره حتى تاب ورجع، وقد استتيب مرتين فتاب إلى الله، ومما يدل على ذلك هذه "العقيدة الطحاوية" التي هي على عقيدته كما ذكر الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمته. انظر: "نشر الصحيفة" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) وهذا قول الجهمية والرافضة المتأخرين والزيدية. انظر: "منهاج السنة" (٢/ ٣٥٩).

(٣) فالأشاعرة والكلابية اتفقوا على هذا المعتقد الباطل، إلا أنهم افترقوا في مسألتين: **الأولى**: أن الكلابية تقول: إن كلام الله يتكون من أربعة معاني في نفسه: الأمر والنهي والخبر والاستفهام. وخالفتهم الأشاعرة فقالوا: إن كلام الله لا يتبعض ولا يتجزأ ولا ينقسم. **الثانية**: أن الكلابية قالوا: القرآن حكاية عن كلام الله. وخالفتهم الأشاعرة فقالوا: بل هو عبارة عن كلام الله. والفرق بين الحكاية والعبارة: أن الحكاية هي: نقل عين المحكي. وأما العبارة فهي: نقل معناه. انظر: "التسعينية" (٣/ ٩٦٦).

(٤) إطلاق القول بأن كلام الله أزلي بمعنى قديم لا يصح؛ لأن فيه إجمالًا فهو يحتمل معنيين:

١) أن كلام الله تعالى قديم أزلي باعتبار نوعه، بمعنى: أن أصل صفة الكلام متصف بها الرب تعالى منذ القدم، فليس الله تعالى اتصف بالكلام بعد أن لم يكن متصفا بذلك كما تقوله الكرامية، بل لم يزل ولا يزال متصفا بالكلام أزلًا وأبدًا، فهذه الصفة باعتبار نوعها أزلية قديمة، وأما باعتبار آحاد الكلام وأفراده فهو حادث متجدد يتعلق بمشيئته كما قال تعالى: ﴿**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ**﴾ أي متجدد. فأهل السنة يقولون: [**كلام الله تعالى قديم النوع حادث الآحاد**] ومعنى قديم النوع: أن الله لم يزل ولا يزال متكلما ليس الكلام حادثًا منه بعد أن لم يكن، ومعنى حادث الآحاد: أن آحاد كلامه أي: الكلام المعين المخصوص حادث؛ لأنه متعلق بمشيئته متى شاء تكلم بما شاء كيف شاء. فهذ الإطلاق (متكلم بكلام قديم) يعني: قديم النوع حادث الآحاد لا يصلح إلا هذا المعنى على مذهب أهل السنة والجماعة، وإن كان ظاهر كلامه أنه قديم النوع والآحاد. =

مجتمعة في الأزل[1]،

٢) أن كلام الله قديم باعتبار نوعه وآحاده. فهذا الاحتمال باطل؛ لأن كلام ربنا سبحانه مع خلقه متجدد، فإنه تكلم مع موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بعد مجيئه إلى ميقات ربه كما قال تعالى: ﴿**وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ**﴾، فلا يصح أن يقال: إن كلامه تعالى مع موسى قديما، بل لم يتكلم معه إلا بعد مجيء موسى للميقات لا قبله، وهكذا أيضًا قوله تعالى لموسى: ﴿**إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ**﴾ لم يكن هذا الكلام إلا بعد أن خلق الله موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وأيضًا تكلم الله مع نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لما عرج به إلى السماء كما ذكر الله في أوائل سورة النجم. فهذه الأدلة وغيرها كثير تدل على أن أفراد كلامه تعالى متجدد؛ لأنه متعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء في أي وقت شاء كيف يشاء بلا كيف، لا يمتنع عليه شيء أراده وأن الله تعالى متصف بالأفعال الإختيارية القائمة به فهو سبحانه قد تكلم في الأزل بما شاء ويتكلم فيما لم يزل بقدرته ومشيئته بما أراد وهو الفعال لما يريد: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾، وقال تعالى: (قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) (الكهف: ١٠٩)، وقال تعالى (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (لقمان: ٢٧).

تنبيه: لا يوصف القرآن بأنه قديم؛ لأن القرآن تكلم به الله تعالى حينما أنزله على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: الوجه الثاني: أن أحدًا من السلف والأئمة لم يقل: إن القرآن قديم، وإنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته.اهـ فأهل السنة حينما يصفون صفة الكلام بالأزل والقدم، لا يعنون بذلك القرآن، ففرق بين قولنا: صفة الكلام أزلية قديمة. وبين قولنا: القرآن قديم. فالأول جائز دون الثاني. انظر: "التسعينية" (٢/ ٦١٢)، و"لوامع الأنوار" (١/ ١٣٠)، و"شرح السفارينية" لابن عثيمين (١/ ٢١٢).

(١) أي: أن كلام الله أحرف وأصوات مجتمعة في الأزل ليست متعاقبة ولا مترتبة فهو سبحانه لما قال: ﴿**حٰمٓ**﴾، تكلم بهذين الحرفين معًا، فليس [الحاء] قبل [الميم]؛ لأن كلامه قديم، فلو قلنا: إن هذه الأحرف مترتبة ومتعاقبة ومسبوقة بعضها ببعض، فالميم مثلا مسبوقا بالحاء، للزم من ذلك ألا يكون كلامه قديما؛ لأن القديم هو الذي لا يسبق بغيره، فوجب القول بأنها حروف مجتمعة في الأزل، وهذا القول يسمى بـ[الاقتران]. ويكفي في بطلان هذا القول تصوره؛ لأن هذا القول غير ممكن؛ لأنه لا بد من وجودها على سبيل التعاقب والتسلسل حرفا بعد حرف، كما أنه يستحيل أن يوجد وقتان في وقت واحد، فكذلك الحروف، غير أنه يمكن أن نجمع بين حرفين في وقت واحد في حالتين: أ- في حالة الخط. ب- إذا تكلم رجلان أو أكثر، بحيث يتكلم كل واحد بحرف، ثم ينطقون في وقت واحد. **قال ابن القيم:**

والله رب العرش قال حقيقة ❁ حم مع طه بغير قران
بل أحرف مترتبات مثل ما ❁ قد رتبت في مسمع الإنسان
وقتان في وقت محال هكذا ❁ حرفان أيضًا يوجدا في آن
من واحد متكلم بل يوجدا ❁ بالرسم أو يتكلم الرجلان
هذا هو المعقول أما الاقتران ❁ فليس معقولا لذي الأذهان =

وهذا قول طائفة من أهل الكلام ومن أهل الحديث[١].

وخامسها: أنه حروف وأصوات[٢]، لكن تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلمًا[٣]، وهذا قول الكرامية[٤] وغيرهم[٥].

وسادسها: أن كلامه يرجع إلى ما يحدثه من علمه وإرادته القائم بذاته[٦]، وهذا يقوله صاحب "المعتبر"[٧]، ويميل إليه الرازي[٨]،

انظر: "التسعينية" (٢/ ٧٣٣)، و"مجموعة الرسائل والمسائل" (٣/ ٣٣)، و"مختصر الصواعق" (٢/ ٢٩٣)، و"النونية" لابن القيم مع شروحها.

(١) هذا قول السالمية وغيرهم ممن هو من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف ومنهم كثير ممن هو ينتسب إلى مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وكثر هذا في بعض المتأخرين المنتسبين إلى أحمد بن حنبل. انظر: "مجموعة الرسائل والمسائل" (٣/ ٣٣).

(٢) **قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: هذا فيه نظر؛ لأن جمع الصوت ظاهره أن لله أصواتا متنوعة، وهذا ما لا سبيل إلى إثباته أو نفيه، والوارد عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بلفظ المفرد: «فيناديهم بصوت». ولم يرد بلفظ الجمع، فإن أراد بالجمع الآحاد، أي أنه جمعه باعتبار آحاده، أو أراد به اختلاف صفاته، فتارة يكون مناداة، وتارة يكون مناجاة، فهذا صحيح. اهـ بتصرف يسير. "التعليقات على "شرح الواسطية" للهراس" ص.

(٣) وهذا القول قريب إلى قول أهل السنة إلا أنهم سلبوا الله تعالى من أن تكون هذه الصفة أزلية، فجعلوه مسلوبًا صفات الكمال في الأزل، وأنه كان عاجزًا عن الكلام حتى حدث له قدرة عليه كالطفل، فجعلوا الكلام حادث النوع. وهم وإن لم يصرحوا بالعجز عن الكلام في الأزل فهو لازم لقولهم، وشبهتهم أنهم لو قالوا: بأن كلامه قديم للزم التسلسل. انظر: "مجموع الفتاوى" (١٢/ ١٧٤).

(٤) الكرامية هم أتباع محمد بن كرام السجستاني (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) الذين يثبتون الأسماء والصفات ولكنهم يمثلونها بالمخلوقات، فهم مجسمة، وقد أطلقوا على الله لفظ [الجسم]. وهم مرجئة في باب الإيمان يقولون: الإيمان هو الإقرار باللسان فقط.

(٥) كهشام بن الحكم وأمثاله من الشيعة. انظر: "منهاج السنة" (٢/ ٣٦١).

(٦) وهذا القول راجع إلى قول الأشاعرة أنه كلام نفساني؛ لأنه من المعلوم أنه لا مماثلة بين صفة الكلام وصفتي العلم والإرادة، بل هذه صفات ثابتة له سبحانه متغايرة وليست بمعنى صفة واحدة. فالكلام هو القول. والعلم هو إدراك المعلومات. والإرادة تقدم أنها نوعان: كونية وشرعية. ومما يدل على بطلان هذا القول (رجوع الكلام إلى الإرادة) أن الله تعالى فرق بين كلامه وإرادته، فجعل الكلام متأخرًا عن الإرادة كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾، فالإرادة واقعة قبل الكلام. انظر: "منهاج السنة" (٢/ ٣٦١).

(٧) وهو أبو البركات هبة الله بن ملكا الطبيب الفيلسوف. أشعري المعتقد، وكان يهودًا وأسلم، واسم كتابه: "المعتبر في الحكمة"، توفي سنة (٥٤٧ هـ وقيل: ٥٦٠ هـ). مترجم له في "السير" (٢٠/ ٤١٩).

(٨) وهو فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي الطبرستاني. المعروف بـ (ابن خطيب الري) أشعري المعتقد، ولد سنة (٥٤٤ هـ) كان يتوقد ذكاء، وقد ألفَّ كتبًا سماه "تأسيس التقديس" حرف فيه صفات الله، ورد عليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بكتاب "نقض تأسيس التقديس" المسمى بـ "بيان تلبيس =

في "المطالب العالية"[1].

وسابعها: أن كلامه يتضمن معنى قائمًا بذاته هو ما خلقه في غيره[2]، وهذا قول أبي منصور الماتريدي[3].

الجهمية" في تأسيس بدعهم الكلامية"، **قال الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة، والله يتولى السرائر.اهـ "السير" (٢١/ ٥٠٠).

(١) ونُسِب هذا القول إلى الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نسبه إليه ابن حزم في "الفصل" (٣/ ٤)، والحافظ في "الفتح" تحت باب (قول الله تعالى: ﴿**وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ**﴾) وقد نقلا عن الإمام أحمد أنه قال: كلام الله هو علمه لم يزل وليس بمخلوق. ونسبة هذا القول إلى الإمام أحمد غير صحيحة؛ لأن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يقل إن كلام الله هو علمه؛ لأن هذا القول باطل كما تقدم. بل إنما قال الإمام أحمد: القرآن علم من علم الله. وهذا القول صحيح لا إشكال فيه وقد قال ذلك ربنا في كتابه الكريم، قال تعالى: ﴿**عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ**﴾، فالقرآن من علم الله تعالى، وقال تعالى: ﴿**وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ**﴾ والعلم الذي جاءه هو القرآن والسنة، فالقرآن علمٌ من علم الله تعالى، وليس هو كل علم الله تعالى. انظر: "مسائل الإمام أحمد بن حنبل" (ص٢٧٠).

(٢) أي: أن القرآن قرآنان: ١- قرآن وهو الكلام النفساني القائم بذات الله، وهذا غير مخلوق. ٢- قرآن وهو الحروف الموجودة بين الناس، وهذا حادث مخلوق. وهذا الكلام في الحقيقة مقارب لمذهب الأشاعرة إلا أن الماتريدية انفردوا بأمرين:

١) أن كلام الله النفساني لا يمكن سماعه، وإنما أفهم الله تعالى موسى كلامه بحروف خلقها، وبصوت أنشأه، بخلاف الأشاعرة فإنهم قالوا: يجوز سماع كلام الله النفساني.

٢) أن الماتريدية أصرح وأجهر بالقول بخلق القرآن من الأشاعرة. انظر: "موسوعة أهل السنة" (ص٤٠٣)، و"الفروق بين الأشاعرة والماتريدية" (ص٩).

(٣) هو محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي، وهو حنفي المذهب، وأخذ مذهبه من الكلابية، الذين قاموا بالتصدي لضلالات الجهمية والمعتزلة بالطرق الكلامية، والماتريدية يوافقون الأشاعرة في كثير من الأمور **ويختلفون معهم في أمور منها**: ١): أن الماتريدية أثبتوا الأسماء لله تعالى وهي توقيفية عندهم، ولم يفرقوا بين الإخبار عن الله وبين التسمية، فأدخلوا في أسماء الله ما كان خبرا: كالذات والقديم والصانع. وأما الصفات فهم يثبتون ثمان صفات، وهي الصفات التي يثبتها الأشاعرة وزادوا صفة: التكوين. وحجتهم أن العقل يدل عليها وبقية الصفات أولوها؛ لأن العقل لم يثبتها. وفسروا صفة التكوين بتفسير غير صحيح، وهي أنها صفة أزلية قائمة بذات الله. ومعناها: إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، فجميع صفات الأفعال المتعدية ترجع عندهم إلى هذه الصفة، فلا يثبتون الصفات الفعلية، وإلا للزم قيام الحوادث بالله، أو للزم تعدد القدماء. والأشاعرة يقولون لا نحتاج إلى زيادة هذه الصفة لأنها ترجع إلى صفة الإرادة والقدرة. ٢): أن الماتريدية في مسألة القدر يوافقون أهل السنة في الجملة. ٣): أن الماتريدية في باب الإيمان مرجئة كالأشاعرة، فالإيمان عندهم مجرد تصديق القلب فقط، والعمل والإقرار خارج من اسم الإيمان. وبقية أمور الاعتقاد يوافقون الأشاعرة فمصدر التلقي عندهم هو العقل، والله تعالى يرى من غير جهة، وفي كلام الله مآل قولهم أنه مخلوق. =

وثامنها: أنه مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات[١]، وهذا قول أبي المعالي ومن تبعه[٢].

وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء[٣]، وهو يتكلم به بصوت يسمع[٤]، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة.

انظر: "الفروق بين الأشاعرة والماتريدية" (ص٩).

(١) أي: أن كلام الله تعالى مشترك بين الكلام النفسي -وهو المعنى القديم القائم بالذات- وبين الكلام اللفظي المسموع -وهو ما يخلقه الله في غيره من الأصوات-.

(٢) وبقي قول للمخالفين لأهل السنة لم يذكره الشارح وهو قول الاتحادية: فكلام الله تعالى عندهم هو كل كلام في الوجود سواء نظمه ونثره وحقه وباطله سحره وكفره، والسب والشتم والهجر والفحش وأضداده كله عين كلام الله تعالى القائم به كما قال ابن عربي:

وكل كلام في الوجود كلامه ❁ سواء علينا نثره ونظامه

وهذا المذهب مبني على أصلهم الذي أصلوه، وهو أن الله سبحانه هو عين هذا الوجود، فصفاته هي صفات الله وكلامه هو كلام الله. ولعل الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يذكر هذا القول إما لوضوح بطلانه، وإما لأن الأقوال السابقة قد قال بها بعض المسلمين، بخلاف هذا القول.

(٣) لقوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ**﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فالتكليم حصل بعد مجيء موسى فدل على أنه متعلق بمشيئته تعالى. وقال تعالى: ﴿**فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَامُوسَى**﴾.

(٤) لم يكن بين السلف خلاف في أن كلام الله تعالى بحرف وصوت، وأول من عُرِف عنه إنكار الحرف والصوت هو ابن كلاب في أثناء المائة الثالثة، **والدليل على أنه حروف** قوله تعالى: ﴿**يَا مُوسَى، إِنِّي أَنَا رَبُّكَ**﴾ [طه: ١١، ١٢]. فإن هذه الكلمات حروف وهي كلام الله. **والدليل على أنه بصوت** قوله تعالى: ﴿**وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا**﴾ [مريم: ٥٢]. وقال تعالى: ﴿**وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى**﴾. والنداء والمناجاة لا تكون إلا بصوت. وجاء عن عبد الله بن أنيس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**يحشر الله الخلائق فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان**». رواه البخاري معلقًا، واحتج به على ذلك فقال: "وإن الله -عز وجل- ينادي بصوت، يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب، فليس هذا لغير الله جل ذكره، وفي هذا دليل أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق، لأن صوت الله جل ذكره يسمع من بعد كما يسمع من قرب... ". وفي حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: بينما جبريل قاعد عند النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ سمع نقيضًا من فوقه، فرفع رأسه فقال: «**هذا باب من السماء فتح اليوم لم يفتح قط إلا اليوم، فنزل منه ملك، فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم، فسلم وقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته**». وقد ألفَّ الإمام السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابًا عظيمًا في الرد على من أنكر الحرف والصوت، **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "واستفاضت الآثار عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ والصحابة، والتابعين، ومن بعدهم من أئمة السنة، أنه سبحانه ينادي بصوت، نادى موسى، وينادي عباده =

وقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ**». إن بكسر الهمزة - عطف على قوله: «**إن الله واحد لا شريك له**» ثم قال: «**وإن محمدًا عبده المصطفى**». وكسر همزة إن في المواضع الثلاثة، لأنها معمول القول، أعني قوله في أول كلامه: «**نقول في توحيد الله**».

وقوله: «**كَلَامُ اللهِ، مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا**» رد على المعتزلة وغيرهم. فإن المعتزلة تزعم أن القرآن لم يبد منه، كما تقدم حكاية قولهم، قالوا: وإضافته إليه إضافة تشريف، كبيت الله، وناقة الله، يحرفون الكلم عن مواضعه! وقولهم باطل فإن المضاف إلى الله تعالى معان وأعيان، فإضافة الأعيان إلى الله للتشريف، وهي مخلوقة له، كبيت الله، وناقة الله، بخلاف إضافة المعاني، كعلم الله، وقدرته، وعزته، وجلاله، وكبريائه، وكلامه، وحياته، وعلوه، وقهره - فإن هذا كله من صفاته، لا يمكن أن يكون شيء من ذلك مخلوقًا[1].

يوم القيامة بصوت، ويتكلم بالوحي بصوت، ولم ينقل عن أحد من السلف أنه قال: إن الله يتكلم بلا صوت، أو بلا حرف، ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت، أو بحرف. وقال: "وليس في الأئمة والسلف من قال: إن الله لا يتكلم بصوت، بل قد ثبت عن غير واحد من السلف والأئمة أن الله يتكلم بصوت، وجاء ذلك في آثار مشهورة عن السلف والأئمة، وكان السلف والأئمة يذكرون الآثار التي فيها ذكر تكلم الله بالصوت ولا ينكرها منهم أحد.اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٢٧)، و(١٢/ ٣٠٤).

(١) والحاصل أن المضاف إلى الله تعالى قسمان:

١) إضافة أعيان. **وهي نوعان**: ١- إضافة أعيان منفصلة قائمة بنفسها مثل: ناقة الله، بيت الله. فهذا من باب إضافة المخلوق إلى خالقه. ٢- إضافة أعيان غير منفصلة عن الله بل هي قائمة بذاته سبحانه مثل: يد الله، وجه الله، ساق الله. فهذا من باب إضافة الصفة إلى الموصوف.

٢) إضافة معان (صفات) **وهي نوعان**: ١- أن تكون وصفًا قائمًا بالله تعالى كقوله تعالى: ﴿**حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ**﴾، وقولك: علم الله، وقدرة الله، وحياة الله. فهذا من باب إضافة الصفة إلى الموصوف. ٢- أن تكون وصفًا غير قائم بالله بل هو قائم بالمخلوق كإضافة الرحمة المخلوقة التي جعلها في العباد، كما جاء في الصحيحين عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**خلق الله مائة رحمة، فوضع واحدة بين خلقه وخبأ عنده مائة إلا واحدة**». فهذا من باب إضافة المخلوق إلى خالقه.

تنبيه: إضافة الروح في قوله تعالى: ﴿**وَرُوحٌ مِنْهُ**﴾ أي: روح من الله، من باب إضافة الأعيان المخلوقة إلى الله، لأن الروح قائمة بعيسى فإضافتها إلى الله من باب إضافة المخلوق إلى خالقه، تشريفا لها. وأرواح بني آدم هي عين محسوسة وليست مجرد معنى بدليل أنها ترى بالعين عندما تخرج من جسد الميت كما قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ**» رواه مسلم (٩٢٠) عن أم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا وبدليل أنها تنفخ كما في حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ**» الحديث رواه البخاري (٣٢٠٨) ومسلم (٢٦٤٣)، **وبقي هل الروح عينًا قائمة بنفسها أو هي قائمة بغيرها؟ الجواب**: هذه المسألة تحتاج إلى تفصيل على ما يلي: ١): هي قائمة بنفسها من حيث ذاتها أي أنها تفارق الجسد بعد الموت وتبقى منعمة أو معذبة وتصعد وتنزل وكما قال =

والوصف بالتكلم من أوصاف الكمال، وضده من أوصاف النقص. قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لا يُكَلِّمُهُمْ وَلا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]. فكان عباد العجل - مع كفرهم - أعرف بالله من المعتزلة، فإنهم لم يقولوا لموسى: وربك لا يتكلم أيضًا. وقال تعالى عن العجل أيضًا: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩]. فعلم أن نفي رجوع القول ونفي التكلم نقص يستدل به على عدم ألوهية العجل.

وغاية شبهتهم أنهم يقولون: يلزم منه التشبيه والتجسيم؟ (١) فيقال لهم: إذا قلنا أنه تعالى يتكلم كما يليق بجلاله انتفت شبهتهم. ألا ترى أنه تعالى قال: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ﴾ [يس: ٦٥]. فنحن نؤمن أنها تتكلم، ولا نعلم كيف تتكلم. وكذا قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]. وكذلك تسبيح الحصا (٢)

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ إِذَا مَاتَ طَائِرٌ تَعْلَقُ بِشَجَرِ الْجَنَّةِ حَتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللهُ» رواه مالك بإسناد صحيح عن كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ٢): وهي قائمة بغيرها من حيث أن الله تعالى يركبها في المخلوقات. انظر: "درء تعارض العقل والنقل" (٧/ ٢٦٥)، و"الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح" (٢/ ١٥٩)، و"الروح" لابن القيم ص١٤٤، و"القول المفيد" (١/ ٧٤).

(١) أي: يلزم من إثبات كونه سبحانه وتعالى متكلما أن يكون له آلة الكلام كالجوف والفم واللسان والشفتين، فيكون هذا تمثيلًا للخالق بالمخلوق وتجسيمًا له سبحانه، وهو منزه عن ذلك. وهذا قياس باطل؛ لأنه مبني على تمثيل الخالق بالمخلوق.

(٢) ضعيف:

أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (١١٤٦) والبزار (٤٠٤٠) والطبراني (١٢٤٤) والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٤٢) وغيرهم من طرق عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: إني انطلقت ألتمس رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في بعض حوائط المدينة، فإذا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قاعد، فأقبل إليه أبو ذر حتى سلم على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ **قال أبو ذر**: وحصيات موضوعة بين يديه، فأخذهن في يده فسبحن في يده، ثم وضعهن في الأرض فسكتن، ثم أخذهن فوضعهن في يد أبي بكر فسبحن في يده، ثم أخذهن فوضعهن في الأرض فخرسن، ثم أخذهن فوضعهن في يد عمر، فسبحن في يده، ثم أخذهن فوضعهن في الأرض فخرسن، ثم أخذهن فوضعهن في يد عثمان فسبحن، ثم أخذهن فوضعهن في الأرض فخرسن. قال الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر طرقه: والحديث مضطرب. كما في "العلل" (١١٠٤)، وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح. قال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا حديث باطل منكر.اهـ "العلل المتناهية" برقم (٣٢٥).

وله شاهد عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه خيثمة بن سليمان في حديثه (ص ١٠٦)، وابن عساكر (٣٩/ ١٢٠) =

والطعام[1]، وسلام الحجر[2]، كل ذلك بلا فم يخرج منه الصوت الصاعد من الرئة، المعتمد على مقاطع الحروف.

وإلى هذا أشار الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «**منه بدا بلا كيفية قولًا**» أي: ظهر منه ولا ندري كيفية تكلمه به. وأكد هذا المعنى بقوله: «**قولًا**»، أتى بالمصدر المعرف للحقيقة، كما أكد الله تعالى التكليم بالمصدر المثبت النافي للمجاز في قوله: ﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾ [النساء: ١٦٤] فماذا بعد الحق إلا الضلال؟! .

ولقد قال بعضهم لأبي عمرو بن العلاء[3] **- أحد القراء السبعة**: أريد أن تقرأ: (وكلم اللهَ موسى)، بنصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلم لا الله! فقال أبو عمرو: هب أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا جَاء مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ**﴾ [**الأعراف**: ١٤٣]؟! فبهت المعتزلي! [4].

وكم في الكتاب والسنة من دليل على تكليم الله تعالى لأهل الجنة وغيرهم. قال تعالى: ﴿**سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ**﴾ [يس: ٥٨]، فعن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**بينا أهل الجنة في نعيم إذ سطع لهم نور، فرفعوا أبصارهم، فإذا الرب جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة، وهو قول الله**

من طريق سعيد القافلاني عن الحسن عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ نحوه. وهذا إسناد ضعيف جدًا، سعيد القافلاني الظاهر أنه سليمان القافلاني متروك الحديث وإلا فهو غير معروف. وما وقع في المطبوع فلعله تصحيف. وله طريق أخرى: أخرجه ابن عساكر (٣٩/ ١٢٠) وابن الجوزي في "العلل المتناهية" برقم (٣٢٧) من طريق عمرو بن حماد الفراهيدي ثنا محرز القتات عن ثابت البُناني عن أنس نحوه. وفيه: عمرو بن حماد الفراهيدي وهو مجهول.

(١) أخرجه البخاري (٣٥٧٩) عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **وفيه**: فلقد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٧٧) عن جابر بن سمرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إني لأعرف حجرا بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث إني لأعرفه الآن**».

(٣) هو زبان بن العلاء بن عمار التميمي شيخ العربية وأحد القراء السبعة. توفي سنة (١٥٤ هـ) مترجم له في "السير" (٦/ ٤٠٧).

(٤) فأهل البدع حرفوا هذه الآية بنوعين من أنواع التحريف:

١) تحريف لفظي فنصب لفظ الجلالة ليكون المتكلِّم هو موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

٢) تحريف معنوي فقالوا: معنى كلم أي جرّح. بمعنى أن الله جرَّح قلب موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بالحكم والمعارف تجريحًا. انظر: "الصواعق المرسلة" (١/ ٢١٧).

تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨] **فلا يلتفتون إلى شيء مما هم فيه من النعيم، ما داموا ينظرون إليه، حتى يحتجب عنهم، وتبقى بركته ونوره عليهم في ديارهم**». رواه ابن ماجه وغيره(١). ففي هذا الحديث إثبات صفة الكلام، وإثبات الرؤية، وإثبات العلو، وكيف يصح مع هذا أن يكون كلام الرب كله معنى واحدًا، وقد قال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لا خَلاقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ وَلا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ**﴾ [آل عمران: ٧٧]، فأهانهم بترك تكليمهم، والمراد أنه لا يكلمهم تكليم تكريم، وهو الصحيح، إذ قد أخبر في الآية الأخرى أنه يقول لهم في النار: ﴿**اخْسَئُوا فِيهَا وَلا تُكَلِّمُونِ**﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، فلو كان لا يكلم عباده المؤمنين، لكانوا في ذلك هم وأعداؤه سواء، ولم يكن في تخصيص أعدائه بأنه لا يكلمهم فائدة أصلًا. وقال البخاري في "صحيحه": باب كلام الرب تبارك وتعالى مع أهل الجنة، وساق فيه عدة أحاديث. فأفضل نعيم أهل الجنة رؤية وجهه تبارك وتعالى، وتكليمه لهم. فإنكار ذلك إنكار لروح الجنة وأعلى نعيمها وأفضله الذي ما طابت لأهلها إلا به.

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿**اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ [الرعد: ١٦]، والقرآن شيء، فيكون داخلا في عموم كل فيكون مخلوقًا!! فمن أعجب العجب. وذلك: أن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالى، وإنما يخلقها العباد جميعها، لا يخلقها الله فأخرجوها من عموم كل، وأدخلوا كلام الله في عمومها، مع أنه صفة من صفاته، به(٢) تكون الأشياء المخلوقة، إذ بأمره تكون المخلوقات، قال تعالى: ﴿**وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ**﴾ [الأعراف: ٥٤]. ففرق بين الخلق والأمر(٣)، فلو كان الأمر مخلوقًا لزم

---

(١) **ضعيف:**

أخرجه ابن ماجه (١٨٤) والبزار كما في "كشف الأستار" (٢٢٥٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٧٤)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٢٠)، وغيرهم من طريق أبي عاصم العباداني، حدثنا الفضل الرقاشي، عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله به. وهذا إسناد شديد الضعف؛ لضعف أبي عاصم العباداني والفضل بن عيسى الرقاشي وهو أشد ضعفًا.

وله شاهد من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه ابن النجار في "تأريخه" كما في "اللآلئ المصنوعة" (٢/ ٣٨٣)، وفي إسناده: سليمان بن أبي كريمة قال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير.

(٢) أي: بكلامه ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾.

(٣) والأمر من كلام الله تعالى، والقرآن من أمر الله لا من خلقه كما قال تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا**﴾ [الشورى: ٥٢]، وقال: ﴿**ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ**﴾ [الطلاق: ٥]. وقد استدل بهذه الآية على =

أن يكون مخلوقًا بأمر آخر، والآخر بآخر، إلى ما لا نهاية له، فيلزم التسلسل، وهو باطل.

وطرد باطلهم: أن تكون جميع صفاته تعالى مخلوقة، كالعلم والقدرة وغيرهما، وذلك صريح الكفر، فإن علمه شيء، وقدرته شيء، وحياته شيء[1]، فيدخل ذلك في عموم كل، فيكون مخلوقًا بعد أن لم يكن، تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا.

وكيف يصح أن يكون متكلمًا بكلام يقوم بغيره؟ ولو صح ذلك للزم أن يكون ما أحدثه من الكلام في الجمادات كلامه! وكذلك أيضًا ما خلقه في الحيوانات، لا يفرق حينئذ بين نطق وأنطق. وإنما قالت الجلود: ﴿**أَنطَقَنَا اللَّهُ**﴾ [فصلت: ٢١]، ولم تقل: نطق الله، بل يلزم أن يكون متكلمًا بكل كلام خلقه في غيره، زورًا كان أو كذبا أو كفرًا أو هذيانًا!! تعالى الله عن ذلك. وقد طرد ذلك الاتحادية، **فقال ابن عربي**[2]:

وكل كلام في الوجود كلامه ❁ سواء علينا نثره ونظامه!

ولو صح أن يوصف أحد بصفة قامت بغيره، لصح أن يقال للبصير: أعمى، وللأعمى: بصير! لأن البصير قد قام وصف العمى بغيره، والأعمى قد قام وصف البصر بغيره! ولصح أن يوصف الله تعالى بالصفات التي خلقها في غيره، من الألوان والروائح والطعوم والطول والقصر ونحو ذلك.

وبمثل ذلك ألزم الإمام عبد العزيز المكي بشرًا المريسي بين يدي المأمون، بعد أن تكلم معه ملتزمًا أن لا يخرج عن نص التنزيل، وألزمه الحجة، فقال بشر: يا أمير المؤمنين، ليدع مطالبتي بنص التنزيل، ويناظرني بغيره، فإن لم يدع قوله ويرجع عنه، ويقر بخلق القرآن الساعة وإلا فدمي حلال. قال عبد العزيز: تسألني أم أسألك؟ فقال بشر: [اسأل] أنت، وطمع في فقلت له: يلزمك واحدة من ثلاث لا بد منها: إما أن تقول: إن الله خلق القرآن، وهو عندي أنا كلامه - في نفسه، أو خلقه قائمًا بذاته ونفسه، أو خلقه في غيره؟ قال: أقول: خلقه كما خلق الأشياء كلها. وحاد عن الجواب. فقال المأمون: اشرح أنت هذه المسألة، ودع بشرًا فقد

ذلك سفيان بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) بل الله جل جلاله شيء، قال تعالى: ﴿**قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ**﴾.

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الأندلسي. قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومن أردإ تواليفه كتاب "الفصوص"، فإن كان لا كفر فيه، فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة، فواغوثاه بالله!.اهـ وقد ألَّفَ البقاعي كتابًا سماه: "تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي"، توفي سنة (٦٣٨ هـ) مترجم له في "السير" (٣٣/ ٤٨).

انقطع. فقال عبد العزيز: إن قال خلق كلامه في نفسه، فهذا محال، لأن الله لا يكون محلًا للحوادث المخلوقة، ولا يكون فيه شيء مخلوق وإن قال خلقه في غيره فيلزم في النظر والقياس أن كل كلام خلقه الله في غيره فهو كلامه، فهو محال أيضًا، لأنه يلزم قائله أن يجعل كل كلام خلقه الله في غيره – هو كلام الله! وإن قال خلقه قائمًا بنفسه وذاته، فهذا محال: لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا من مريد، ولا العلم إلا من عالم، ولا يعقل كلام قائم بنفسه يتكلم بذاته. فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقًا، علم أنه صفة لله. هذا مختصر من كلام الإمام عبد العزيز في "الحيدة"[1].

وعموم «كل» في كل موضع بحسبه، ويعرف ذلك بالقرائن. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ**﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ومساكنهم شيء، ولم تدخل في عموم كل شيء دمرته الريح؟ وذلك لأن المراد تدمر كل شيء يقبل التدمير بالريح عادة وما يستحق التدمير[2]. وكذا قوله تعالى حكاية عن بلقيس: ﴿**وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ**﴾

(١) وحاصل أدلة أهل السنة على أن القرآن غير مخلوق ما يلي:

١) **قوله تعالى:** ﴿**أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ**﴾ [الأعراف: ٥٤].

٢) **قوله تعالى:** ﴿ **الرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ** ﴾ [الرحمن: ١ – ٣]. ففرق تعالى بين علمه وخلقه، فالقرآن من علمه، والإنسان خلقه، وعِلْمه تعالى غير مخلوق. وبهذا احتج الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الجهمية فيما كتبه للمتوكل في مسألة القرآن.

٣) **قوله تعالى:** ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ فكل مخلوق له حد وغاية ينتهي إليها وينفد، وكلامه سبحانه وتعالى بخلاف ذلك قال تعالى: ﴿**قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا**﴾ [الكهف: ١٠٩]. وقال تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ [لقمان: ٢٧]. فأخبر تعالى –وقوله الحق– أن كلماته غير متناهية، فلو أن البحار التي خلق الله كانت مدادًا تكتب به، والشجر الذي خلق الله أقلامًا تخط به، لنفد مداد البحور، ولفنيت الأقلام، ولم تفن كلمات الله، فدل هذا على أنه غير مخلوق.

٤) **قوله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق**». كان أحمد بن حنبل يستدل بقوله: «**بكلمات اللّه التامة**» على أن القرآن غير مخلوق، وهو أن رسول اللّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لا يستعيذ بمخلوق.

٥) **أن كلام الله صفة من صفاته وصفاته غير مخلوقة.**

٦) **إجماع السلف على أن كلام الله غير مخلوق.** قال عمرو بن في دينار (من خيار أئمة التابعين): قال: "أدركت أصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فمن دونهم منذ سبعين سنة، يقولون: الله الخالق، وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله، منه خرج وإليه يعود.

(٢) أو يقال: تدمر كل شيء أمرها الله بتدميره؛ لأن الآية مقيدة بذلك.

[النمل: ٢٣]، المراد من كل شيء يحتاج إليه الملوك، وهذا القيد يفهم من قرائن الكلام[١]. إذ مراد الهدهد أنها ملكة كاملة في أمر الملك، غير محتاجة إلى ما يكمل به أمر ملكها، ولهذا نظائر كثيرة.

والمراد من قوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، أي: كل شيء مخلوق، وكل موجود سوى الله فهو مخلوق، فدخل في هذا العموم أفعال العباد حتمًا، ولم يدخل في العموم الخالق تعالى، وصفاته ليست غيره، لأنه سبحانه وتعالى هو الموصوف بصفات الكمال، وصفاته ملازمة لذاته المقدسة، لا يتصور انفصال صفاته عنه، كما تقدم الإشارة إلى هذا المعنى عند قوله: «**ما زال قديمًا بصفاته قبل خلقه**». بل نفس ما استدلوا به يدل عليهم. فإذا كان قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] مخلوقًا، لا يصح أن يكون دليلًا.

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، فما أفسده من استدلال! فإن «جعل» إذا كان بمعنى خلق يتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ * وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠ - ٣١]، وإذا تعدى إلى مفعولين لم يكن بمعنى خلق[٢]، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]. وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩]. وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ [الزخرف: ١٩]. ونظائره كثيرة. فكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣].

وما أفسد استدلالهم بقوله تعالى: ﴿نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠]، على أن الكلام خلقه الله تعالى في الشجرة فسمعه موسى منها! وعموا عما قبل هذه الكلمة وما بعدها، فإن الله تعالى قال: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠]، والنداء هو الكلام من بعد، فسمع موسى عليه السلام النداء من حافة

(١) لأن ملك سليمان عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يكن تحت يدها.
(٢) بل بمعنى: صيَّر، واعتقد.

الوادي، ثم قال: ﴿فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠]، أي: إن النداء كان في البقعة المباركة من عند الشجرة، كما يقول سمعت كلام زيد من البيت، يكون من البيت لابتداء الغاية، لا أن البيت هو المتكلم! ولو كان الكلام مخلوقًا في الشجرة، لكانت الشجرة هي القائلة: ﴿يَامُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]. وهل قال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، غير رب العالمين؟ ولو كان هذا الكلام بدا من غير الله لكان قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤] صدقًا، إذ كل من الكلامين عندهم مخلوق قد قاله غير الله! وقد فرقوا بين الكلامين على أصولهم الفاسدة: أن ذاك كلام خلقه الله في الشجرة، وهذا كلام خلقه فرعون[(١)]!! فحرفوا وبدلوا واعتقدوا خالقًا غير الله. وسيأتي الكلام على مسألة أفعال العباد، إن شاء الله تعالى.

فإن قيل[(٢)]: فقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]. وهذا يدل على أن الرسول أحدثه، إما جبرائيل أو محمد[(٣)].

قيل: ذكر الرسول معرِّف أنه مبلِّغ عن مرسِله، لأنه لم يقل أنه قول ملك أو نبي، فعلم أنه بلغه عمن أرسله به، لا أنه أنشأه من جهة نفسه. **وأيضًا**: فالرسول في إحدى الآيتين جبريل، وفي الأخرى محمد، فإضافته إلى كل منهما تبين أن الإضافة للتبليغ، إذ لو أحدثه أحدهما امتنع أن يحدثه الآخر.

---

(١) لاعتقادهم أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى.

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٥٠).

(٣) أي: أن الأشاعرة اختلفوا من الذي عبَّر عن كلام الله ومن الذي أنشأه على أقوال:

١) أن محمدا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ هو الذي أنشأه وألَّفه: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة]، فالوحي كان ينزل عليه بالمعاني الذي هو كلام الله النفساني القائم بذاته، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كان يُعبِّر عنه بألفاظ من عنده.

٢) أن جبريل -عليه السلام- هو الذي أنشأه وألَّفه: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير]، ثم نزل به إلى محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بأمر من الله تعالى، وأبطلوا القول الأول بأنه يضاهي قول الكفار في القرآن: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾.

٣) أن الله تعالى هو الذي خلقه وأنشأه كتابةً في اللوح المحفوظ، لقوله تعالى: ﴿بل هو قرآن مجيد فى لوح محفوظ﴾، وكما قال: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾، ثم إن جبريل -عليه السلام- هو الذي أخذه من اللوح المحفوظ ونزل به إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وأبطل هؤلاء القولين السابقين بأنهما يؤيِّدان قول الطاعنين في القرآن بأنه مختلق مفترى.

وأيضًا: فقوله رسول أمين[1]، دليل على أنه لا يزيد في الكلام الذي أرسل بتبليغه ولا ينقص منه، بل هو أمين على ما أرسل به، يبلغه عن مرسله. وأيضًا: فإن الله قد كفر من جعله قول البشر، ومحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بشر، فمن جعله قول محمد، بمعنى أنه أنشأه - فقد كفر. ولا فرق بين أن يقول: إنه قول بشر، أو جني، أو ملك، والكلام كلام من قاله مبتدئًا، لا من قاله مبلغًا. ومن سمع قائلًا يقول:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل[2]

قال: هذا شعر امرئ القيس[3]، ومن سمعه يقول: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى**»[4] قال: هذا كلام الرسول، وإن سمعه يقول: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ [الفاتحة: ٢ - ٥] قال: هذا كلام الله، إن كان عنده خبر ذلك، وإلا قال: لا أدري كلام من هذا؟ ولو أنكر عليه أحد ذلك لكذبه. ولهذا من سمع من غيره نظما أو نثرا، يقول له: هذا كلام من؟ هذا كلامك أو كلام غيرك؟

وبالجملة، فأهل السنة كلهم، من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والخلف، متفقون على أن كلام الله غير مخلوق[5]. ولكن بعد ذلك تنازع المتأخرون في أن كلام الله

---

(١) أي: وصف الرسول بأنه أمين، وإلا فنص الآية: ﴿**إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ**﴾.

(٢) وتمامه: بِسقطِ اللوى بين الدخول فحومل.

(٣) هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث بن عمرو الكندي. أشعر شعراء الجاهلية، وأحد صاحب المعلقات السبع التي اجتمع عليها أهل النقد بأنها أشعر شعراء العرب. توفي سنة (٨٠) قبل الهجرة. انظر: "الأعلام" للزركلي (٢/ ١١)، و"رجال المعلقات العشر" (ص١٤).

(٤) أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٧٠٩) عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) قال الحافظ عبد الغني المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ: وأجمع أئمة السلف، والمقتدى بهم من الخلف على أنه غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر.اهـ "الاقتصاد في الاعتقاد" (ص١٣٦). **قال الإمام اللالكائي** -بعد أن نقل آثارًا عن السلف في أن القرآن كلام الله غير مخلوق-: فهؤلاء خمس مائة وخمسون نفسًا أو أكثر من التابعين وأتباع التابعين والأئمة المرضيين سوى الصحابة الخيرين على اختلاف الأعصار ومضي السنين والأعوام. وفيهم نحو من مائة إمام ممن أخذ الناس بقولهم وتدينوا بمذاهبهم، ولو اشتغلت بنقل قول المحدثين لبلغت أسماؤهم ألوفًا كثيرة، لكني اختصرت وحذفت الأسانيد للاختصار، ونقلت عن هؤلاء عصرًا بعد عصر لا ينكر عليهم منكر، ومن أنكر قولهم استتابوه أو أمروا بقتله أو نفيه أو صلبه. ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال: القرآن مخلوق جعد بن درهم في سني نيف وعشرين، ثم جهم بن صفوان، فأما جعد فقتله خالد بن عبد الله القسري، وأما جهم فقتل بمرو في خلافة هشام بن عبد الملك.اهـ "شرح السنة" (٢/ ٣٤٤).

هل هو معنى واحد قائم بالذات، أو أنه حروف وأصوات تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلمًا، أو أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء وأن نوع الكلام قديم.

وقد يطلق بعض المعتزلة على القرآن أنه غير مخلوق، ومرادهم أنه غير مختلق مفترى مكذوب، بل هو حق وصدق، ولا ريب أن هذا المعنى منتف باتفاق المسلمين.

والنزاع بين أهل القبلة[1] إنما هو في كونه مخلوقًا خلقه الله، أو هو كلامه الذي تكلم به وقام بذاته؟ وأهل السنة إنما سئلوا عن هذا، وإلا فكونه مكذوبا مفترى مما لا ينازع مسلم في بطلانه. ولا شك أن مشايخ المعتزلة وغيرهم من أهل البدع - معترفون بأن اعتقادهم في التوحيد والصفات والقدر لم يتلقوه لا عن كتاب ولا سنة، ولا عن أئمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما يزعمون أن العقل دلهم عليه، وإنما يزعمون أنهم تلقوا من الأئمة الشرائع[2].

ولو تُرك الناس على فطرهم السليمة وعقولهم المستقيمة، لم يكن بينهم نزاع، ولكن ألقى الشيطان إلى بعض الناس أغلوطة من أغاليطه[3]، فرق بها بينهم. ﴿**وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ**﴾ [البقرة: ١٧٦][4].

---

(١) أي: من صلى إلى القبلة وإن كان منهم الزنديق الذي يصرح بأن كلامه سبحانه وتعالى مخلوق، ومنهم المبتدع المتأوِّل الذي مؤدَّى كلامه القول بأنه مخلوق، ومنهم الجاهل.

(٢) وهذا سبب ضلالهم وانحرافهم أنهم اعتمدوا على عقولهم الفاسدة وأعرضوا عن الوحيين، وأهل السنة يقولون: إن العقل بمجرده ليس له إثبات شيء من العقائد والأحكام، وإنما مرجع ذلك إلى السمع الذي هو المنقول عن الله تعالى وعن رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ لأن العقل هو آلة الفهم، ومع هذا فالعقل السليم الخالي من الشبهات لا يخالف النقل الصحيح، كما بين ذلك شيخ الإسلام في كتابه: "درء تعارض" العقل والنقل"، ثم إن العقول مختلفة مضطربة فعقول الجهمية ليست كعقول المعتزلة ولا الأشاعرة، قال أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ:"واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو: [مسألة العقل]؛ فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعا للمعقول. وأما أهل السنة قالوا: الأصل في الدين الاتباع، والمعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول؛ لاستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء".اهـ "الانتصار لأصحاب الحديث" ص٧٥-٨١.

(٣) وهي: علم الكلام والمنطق. والأغلوطة أفعولة من الغلط، كالأعجوبة.

(٤) ومن شبهات أهل البدع في كون القرآن مخلوق: أن الله وصف القرآن بأنه محدث، والمحدث: المخلوق، كما قال الله: ﴿**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ**﴾ [الأنبياء: ٢] وكما قال: ﴿**وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلاَّ كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ**﴾ [الشعراء: ٥]. **والجواب عن ذلك**: بأن قوله تعالى: ﴿**مُّحْدَثٍ**﴾ أي: متجدد، فـ (محدث) في الأصل من (الحدوث) وهو كون الشيء بعد أن لم يكن، =

والذي يدل عليه كلام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء كيف شاء، وأن نوع كلامه قديم. وكذلك ظاهر كلام الإمام أبي حنيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في "الفقه الأكبر"، فإنه قال: والقرآن كلام الله في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ منزل، ولفظنا بالقرآن مخلوق[1] وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتنا

والقرآن العظيم حين كان ينزل، كان كلما نزل مه شيء كان جديدا على الناس، لم يكونوا علموه من قبل، فهو محدث بالنسبة إلى الناس، ألا تراه قال: ﴿**مَا يَأْتِيهِم**﴾؟ فهو محدث إليهم حين يأتيهم.

(١) هذه الكلمة **(لفظي بالقرآن مخلوق)** إحدى المقالات التي تستَّر بها الجهمية للقول بخلق القرآن، فإن الجهمية عند أن ظهرت بدعة القول بخلق القرآن انقسموا إلى ثلاث أقسام:

١) أتباع جهم الذين صرحوا بخلق القرآن. وقد رد عليهم أهل السنة وكفروهم قال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: القران كلام الله غير مخلوق، فمن قال: "إن القران مخلوق" فهو كافر بالله العظيم، لا تقبل شهادته، ولا يعاد إن مرض ولا يصلى عليه إن مات، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ويستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه.اهـ فلما بيَّن أهل السنة بطلان قولهم وشدوا عليهم، وفنَّدوا شبههم الزائفة –ولله الحمد والمنة– فلجئوا إلى الحيل الآتية.

٢) الواقفة. وهم الذين توقفوا فلم يقولوا: إن القرآن مخلوق، ولا غير مخلوق. بل هو كلام الله فقط. ووقفوا عند هذا الحد، قالوا: لا نتجاوز هذا الذي أخبرنا الله به في كتابه وهو أنه كلامه فقط ولم يقل: إنه غير مخلوق، فقال تعالى: ﴿**فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ**﴾. وسمي هؤلاء بالواقفة لأجل ذلك. وهذه الفرقة شرٌ من الجهمية الذين صرحوا بخلق القرآن، وذلك لأمرين: ١– أن التوقف شك وريب في أمور الدين والاعتقاد، وذلك لا يجوز لقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا**﴾. **قال الإمام الآجري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [باب ذكر النهي عن مذاهب الواقفة] قال محمد بن الحسين: وأما الذين قالوا: القرآن كلام الله ووقفوا فيه وقالوا: لا نقول: غير مخلوق، فهؤلاء عند كثير من العلماء ممن رد على من قال بخلق القرآن، قالوا: هؤلاء الواقفة: مثل من قال: القرآن مخلوق وأشر؛ لأنهم شكوا في دينهم، ونعوذ بالله ممن يشك في كلام الرب: إنه غير مخلوق وأنا أذكر ما تأدى إلينا منه ممن أنكر على الواقفة من أهل العلم... إلخ. الشريعة (١/ ٥٢٦). ٢– أن التوقف مكر من الجهمية بالمسلمين، فهم تستَّروا بالوقف ليلبسوا على المسلمين ويخدعوهم فلا يحذرهم الناس مع أنهم في الحقيقة جهمية يعتقدون خلق القرآن. ولهذا صرح أئمة الدين بأن من قال: "لا أقول القرآن غير مخلوق" فهو جهمي، بل هو أخبث من الجهمية. **فإن قيل: الواقف في مسألة القول بخلق القرآن لم يقل باطلا ولا زورا؟ فالجواب:** كما قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما سُئل هل لهم رخصة أن يقول الرجل: القرآن كلام الله، ثم يسكت؟ فقال: ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا، لأي شيء لا يتكلمون؟. قال محمد بن الحسين: معنى قول أحمد بن حنبل في هذا المعنى يقول: لم يختلف أهل الإيمان أن القرآن كلام الله تعالى؟ فلما جاء جهم بن صفوان فأحدث الكفر بقوله: القرآن مخلوق لم يسع العلماء إلا الرد عليه بأن القرآن كلام الله غير مخلوق بلا شك، ولا توقف فيه، فمن لم يقل غير مخلوق سمي واقفيًا، شاكًا في دينه.

٣) اللفظية. وهم الذين قالوا: لفظي بالقرآن مخلوق. وأول من أحدث بدعة اللفظ هو حسين الكرابيسي، =

فبدَّعه الإمام أحمد ووافقه على ذلك أكثر أهل العلم وهم نحو الخمسة والأربعين عالما. وسبب ذلك أن هذه الجملة (لفظي بالقرآن مخلوق) من الألفاظ المجملة التي تحتمل الحق والباطل؛ لأنك لا تقدر أن تفرز التلفظ من الملفوظ الذي هو كلام الله إلا في ذهنك. وقد تذرَّع بذلك الجهمية إلى القول بخلق القرآن، فكان من الواجب سد الباب على أهل البدع. وبيان وجه الإجمال في ذلك كما يلي: أن اللفظ يطلق على أحد معنيين: **المعنى الأول: اسم مفعول بمعنى ملفوظ**، فيكون معنى (لفظي بالقرآن مخلوق) أي: الملفوظ والمقروء مخلوق، وهذا المعنى باطل؛ لأن الملفوظ والمقروء هو القرآن وهو غير مخلوق. وإطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول وراد في اللغة العربية كأن تقول: أعجبني صنعك. أي: المصنوع. وأكلت ذبحك. أي: المذبوح. وهذا المعنى هو الذي أراده الجهمية بإطلاقهم لهذه العبارة، حتى قال أحمد: اللفظية جهمية. **المعنى الثاني: المصدر بمعنى اللفظ (فعل الفاعل)**، فيكون معنى (لفظي بالقرآن مخلوق) أي: حركات لساني وفعلي حين قرائتي مخلوقة. وهذا المعنى صحيح؛ لأن حركات اللسان والشفتين والصوت الذي يخرج من الفم مخلوقة. وهذا المعنى هو الذي فهمه بعض أهل الحديث كأبي حاتم الرازي وعبد الله بن سعيد الأشج ومحمد بن داود المصيصي حين قالوا ردًا على الجهمية: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة. يعنون أن القرآن غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة. ولكن لما كانت هذه العبارة مجملة ولم يقلها الصحابة ولا التابعون، كان الواجب تركها وعد الخوض فيها ولهذا خطَّأهم أهل السنة وأنكروا عليهم هذه المقالة لأمرين: **أ-** أنها مسألة مبتدعة تدرع بها المبتدعة للتوصل إلى القول بخلق القرآن، فوجب سد الباب عليهم. **ب-** أنها تحتمل الباطل، فإنك إن قلت: لفظي بالقرآن مخلوق. احتمل أن يكون المراد اسم المفعول أي: الملفوظ به وهو القرآن مخلوق وهذا هو قول الجهمية. وإن قلت: لفظي بالقرآن غير مخلوق. احتمل أن يكون المراد المصدر أي: اللفظ وهو فعل العبد غير مخلوق. وهذا قول المعتزلة القائلين بأن أفعال العباد ليست مخلوقة للعباد. ولهذا قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي. ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع. وفصَّل بعض أهل السنة في ذلك تفصيلا جليا فقالوا: كلام الله ووحيه وتنزيله بألفاظه ومعانيه غير مخلوق. وأفعال العباد وأصواتهم مخلوقة، فالصوت صوت القاري والكلام كلام الباري.

مسألة: هل ثبت أن الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق؟ لم يثبت عن البخاري ولا عن محمد بن نصر المروزي أنهما قالا هذه المقولة: [لفظي بالقرآن مخلوق]، وإنما سأله بعض التلاميذ عن اللفظ في القرآن؟ فأعرض عنه البخاري مرتين ثم سأله فقال البخاري: أفعالنا مخلوقة وألفاظنا من أفعالنا. فوقع بين الناس اختلاف - مع زحمة المكان- **فقال بعضهم**: قال لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضهم لم يقل فوقع بينهم خلاف. ونقل بعض الحساد عن البخاري أنه يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، وشنع عليه محمد بن يحيى الذهلي، فقال الذهلي: من زعم أن لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس ولا يكلم، ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل فاتهموه؛ فإنه لا يحضر مجلسه إلاّ من كان على مذهبه. حينئذ وقعت الوحشة وانقطع الناس عن مجلس البخاري إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة فإنهما فضلاًمجلس البخاري على مجلس الذهلي. وصنف الإمام البخاري كتابه "خلق أفعال العباد" فأثبت فيه أن القرآن منزل غير مخلوق، وأنه من الله بدأ وإليه يعود، وأن الله تعالى يتكلم بصوت، إلى غير ذلك مما هو معتقد أهل الحق، فتبين بذلك البيان براءة البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما نسبت إليه اللفظية النافية من الاعتقاد الباطل، وفي هذا يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هـذا الـذي نصـت عليـه أئمـة الـ ❁ إسـلام أهـل العلـم والعرفـانِ =

له مخلوقة والقرآن غير مخلوق، وما ذكره الله في القرآن حكاية عن موسى عليه السلام وغيره، من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعن فرعون وإبليس - فإن ذلك كله كلام الله إخبارًا عنهم[1]، كلام الله غير مخلوق وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق، والقرآن كلام الله لا كلامهم، وسمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى، فلما كلم موسى كلمه بكلامه الذي هو من صفاته لم يزل، وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويتكلم لا ككلامنا. انتهى.

فقوله: «**ولما كلم موسى كلمه بكلامه الذي هو من صفاته**» يُعلم منه أنه حين جاء كلمه، لا أنه لم يزل ولا يزال أزلًا وأبدًا يقول يا موسى[2]، كما يفهم ذلك من قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ**﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ففهم منه الرد على من يقول من أصحابه[3] أنه معنى واحد قائم بالنفس لا يتصور أن يسمع، وإنما يخلق الله الصوت في الهواء، كما قال أبو منصور الماتريدي وغيره.

وهو الذي قصد البخاري الرضي ❁ لكن تقاصر قاصر الأذهانِ
عن فهمه كتقاصر الأفهام عن ❁ قول الإمام الأعظم الشيباني
في اللفظ لما أن نفى الضدين ❁ عنه واهتدى للنفي ذو عرفانِ
فاللفظ يصلح مصدرا هو فعلنا ❁ كتلفظ بتلاوة القرآنِ
وكذاك يصلح نفس ملفوظ به ❁ وهو القرآن فذان محتملانِ
فلذاك أنكر أحمد الإطلاق في ❁ نفي وإثبات بلا فرقانِ

انظر: "مجموع الفتاوى" (١٢/ ١٩٧- ٣٠٦)، و(٧/ ٦٥٥)، و"مختصر الصواعق" (ص٥١٢)، و"شروح نونية ابن القيم".

(١) في فتاوى "اللجنة الدائمة" (٤/ ٦) ما نصه: الكلام إنما هو لمن بدأه، أما إن غير حروفه ونظمه مع المحافظة على معناه فينسب إليه اللفظ حروفه ونظمه، وينسب من جهة معناه إلى من تكلم به ابتداء، ومن ذلك ما أخبر الله به عن الأمم الماضية، كقوله تعالى: ﴿**وَقَالَ مُوسَى إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ**﴾ ونظمهما؛ لأنهما من الله لا من كلام موسى وفرعون؛ لأن النظم والحروف ليسا منهما، وتنسبان إلى موسى وفرعون باعتبار المعنى، فإنه كان واقعا منهما، وهذا وذاك قد علمهما الله في الأزل، وأمر بكتابتهما في اللوح المحفوظ، ثم وقع القول من موسى وفرعون بلغتهما طبق ما كان في اللوح المحفوظ، ثم تكلم الله بذلك بحروف أخرى ونظم آخر في زمن نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فنسب إلى كل منهما باعتبار. اهـ

(٢) هذا رد على من يقول إن كلام الله نوعه وآحاده قديم كالسالمية وغيرهم.

(٣) أي: من أصحاب أبي حنيفة؛ فإن كثيرا من الحنفية ماتريدية.

وقوله: «**الذي هو من صفاته لم يزل**» ردٌّ على من يقول أنه حدث له وصف الكلام بعد أن لم يكن متكلمًا[(١)].

وبالجملة: فكل ما تحتج به المعتزلة مما يدل على أنه كلام متعلق بمشيئته وقدرته، وأنه يتكلم إذا شاء، وأنه يتكلم شيئًا بعد شيء، فهو حق يجب قبوله[(٢)]. وما يقول به من يقول: إن كلام الله قائم بذاته، وأنه صفة له. والصفة لا تقوم إلا بالموصوف: فهو حق يجب قبوله والقول به[(٣)]. فيجب الأخذ بما في قول كل من الطائفتين من الصواب، والعدول عما يرده الشرع والعقل من قول كل منهما[(٤)].

فإذا قالوا لنا: فهذا يلزم أن تكون الحوادث قامت به[(٥)]. **قلنا**: هذا القول مجمل[(٦)]، ومن أنكر قبلكم قيام الحوادث بهذا المعنى به تعالى من الأئمة؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك، ونصوص الأئمة أيضًا، مع صريح العقل.

---

(١) وهو قول الكرامية.

(٢) لكن يجب التنبيه على أن المعتزلة مقصودهم من تقرير أن كلام الله يتعلق بمشيئته وقدرته التوصل إلى أن كلامه مخلوق؛ لأن كل ما تعلَّق بقدرة الله ومشيئته لزم أن تسبقه الحوادث ويكون متأخرًا عنها، فيكون مخلوقًا، فالمخلوقات كالشمس والقمر والأرض توجد بمشيئة الله وقدرته، وهي مسبوقة بغيرها من المخلوقات. وهذا اعتقاد باطل مبني على تمثيل الخالق بالمخلوق، فإذا أيقنَّا بقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ بطلت شبهتهم –ولله الحمد–. وأهل السنة مقصودهم بتعليق كلام الله بمشيئته وقدرته: إثبات كماله سبحانه وتعالى بحيث يتكلم متى شاء.

(٣) وهذا القول يقوله أهل البدع من الأشاعرة والكلابية وغيرهم ويقوله أهل السنة، إلا أن المبتدعة مقصودهم من ذلك أن كلام الله نفساني قائم بذاته لا يسمعه المخاطب، وإنما يقذف الله في روع الملك أو في قلب البشر من المعاني ما يفهم به مراد الله. ومقصود أهل السنة بهذه المقوله أن كلام الله صفة من صفاته ليس مخلوقًا منفصلًا عنه وبائنة منه هو أيضًا بحرف وصوت يسمع، يسمعه المخاطب.

(٤) فهذه العبارات التي يقولها أهل البدع لا ترد مطلقًا ولا تقبل مطلقًا؛ لأنها تحتمل الحق والباطل، فيجب التفصيل معهم في معناها ومقصودها، فيقبل الحق ويرد الباطل.

(٥) أي: أنهم يلزمون أهل السنة عند أن أثبتوا أن الله تعالى يتكلم بمشيئته متى شاء، فآحاد الكلام وأفراده متجدد، قالوا: يلزم أن تكون الحوادث قائمة بالله تعالى.

(٦) أي: يحتمل الحق والباطل: فإن أريد بنفي حلول الحوادث بالله أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو أنه لا يحدث له وصف متجدد لم يكن متصفًا به قبل ذلك. فهذا نفي صحيح. وإن أريد بنفي حلول الحادث به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء فهذا نفي باطل. وأما من حيث اللفظ فيجب التوقف فيه.

ولا شك أن الرسل الذين خاطبوا الناس وأخبروهم أن الله قال ونادى وناجى ويقول، لم يُفهِّموهم أن هذه مخلوقات منفصلة عنه، بل الذي أفهموهم إياه: أن الله نفسه هو الذي تكلم، والكلام قائم به لا بغيره، وأنه هو الذي تكلم به وقاله، كما قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في حديث الإفك: «**ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله في بوحي يتلى**»[1]. ولو كان المراد من ذلك كله خلاف مفهومه لوجب بيانه، إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

ولا يعرف في لغة ولا عقل قائل متكلم لا يقوم به القول والكلام وإنما قام الكلام بغيره، وإن زعموا أنهم فروا من ذلك حذرًا من التشبيه، فلا يثبتوا صفةً غيرَه، فإنهم إذا قالوا: يعلم لا كعلمنا، قلنا: ويتكلم لا كتكلمنا، وكذلك سائر الصفات[2].

وهل يعقل قادر لا تقوم به القدرة، أو حي لا تقوم به الحياة؟ وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر**»[3] فهل يقول

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٦١) ومسلم (٢٧٧٠).

(٢) وهذا إلزام قوي من أهل السنة لمن ينفي صفة الكلام عن الله بحجة أن إثباتها لله يستلزم تمثيل الخالق بالمخلوق، فيقال له: يلزمك ألا تثبت لله أيَّ صفة، فإما أن تنفي جميع الصفات كما صنع الجهمية والمعتزلة، وإما أن تثبت جميع الصفات الثابتة لله على ما يليق بجلاله من غير تمثيل وهذا هو الحق الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة، وأما أن تثبت بعض الصفات وتنفي البعض الآخر بحجة نفي المماثلة؛ فهذا تحكم بغير دليل وتناقض واضح؛ لأن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر.

(٣) معل:

أخرجه أحمد (١٥٤٦١) وأبو يعلى (٦٨٤٤) وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٣٧)، وأبو نعيم في "الدلائل" (١٣٧) من طرق عن جعفر بن سليمان الضبعي حدثنا أبو التياح، قال: سأل رجل عبد الرحمن بن خنبش به. وظاهر إسناده الحسن ولهذا حسنه العلامة الوادعي في "الصحيح المسند" (٨٩٣) والعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيحة" برقم (٨٤٠)، ولكن قال البخاري فيما نقله عنه الحافظ في "الإصابة" (٤/ ٢٥٤): في إسناده نظر.اهـ

وله شاهد عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤٣)، ومن طريقه أبو نعيم في "الدلائل" (١٣٨) قال حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، قال: زعم إبراهيم بن طريف عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، عن ابن مسعود، قال: كنت مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ليلة صرف إليه النفر من الجن.. فذكر نحوه. وهذا إسناد ضعيف؛ فيه أحمد ابن محمد بن يحيى بن حمزة، قال الذهبي في "الميزان": له مناكير. **قلت**: وهذا من مناكيره فإن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ليلة الجن، بل ولا أحد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كما ثبت عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مسند أحمد (٤١٤٩) بسند صحيح.

وله شاهد معضل عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال: أسري برسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فرأى =

عاقل أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عاذ بمخلوق؟ بل هذا كقوله: «**أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك**»[(١)] وكقوله: «**أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر**»[(٢)]. وكقوله: «**وأعوذ بعظمتك أن نغتال من تحتنا**»[(٣)]. كل هذه من صفات الله تعالى.

وهذه المعاني مبسوطة في مواضعها، وإنما أشير إليها هنا إشارة.

وكثير من متأخري الحنفية[(٤)] على أنه معنى واحد، والتعدد والتكثر والتجزؤ والتبعض في الحاصل في الدلالات[(٥)]، لا في المدلول[(٦)]. وهذه العبارات مخلوقة، وسميت كلام الله لدلالتها عليه[(٧)] وتأديه بها[(٨)]، فإن عبر بالعربية فهو قرآن، وإن عبر بالعبرية فهو توراة، فاختلفت العبارات لا الكلام. قالوا: وتسمى هذه العبارات كلام الله مجازًا! وهذا الكلام فاسد، فإن لازمه أن معنى قوله: ﴿**وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى**﴾ [الإسراء: ٣٢]، هو معنى قوله: ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ**﴾ [البقرة: ٤٣] ومعنى آية الكرسي هو معنى آية الدين! ومعنى سورة الإخلاص هو معنى ﴿**تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ**﴾ [المسد: ١]. وكلما تأمل الإنسان هذا القول تبين له فساده، وعلم أنه مخالف لكلام السلف. والحق: أن التوراة والإنجيل والزبور والقرآن من كلام الله حقيقة، وكلام الله تعالى لا يتناهى، فإنه لم يزل يتكلم بما شاء إذا شاء كيف شاء، ولا يزال كذلك. قال تعالى: ﴿**قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا**

عفريتًا من الجن يطلبه بشعلة من نار... فذكر نحوه. أخرجه مالك في الموطأ (١٠) وهو معضل. فالحديث لا يثبت بهذه الطرق –والله أعلم–.

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٠٢) عن عثمان بن أبي العاص الثقفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **صحيح**: تقدم تخريجه ص (١٦٢).

(٤) أي: الحنفية الماتريدية.

(٥) وهي الألفاظ والعبارات التي نقرؤها ونسمعها من القارئ، فهذه الدلالات مخلوقة؛ لأنها تتجزأ وتتبعض.

(٦) وهو الكلام النفساني القائم بذات الله الخالي من الحرف والصوت، فهذا غير مخلوق؛ لأنه معنى واحد لا يتجزأ ولا يتبعض.

(٧) فهذه العبارات والألفاظ (الدلالات) تسمى كلام الله مجازا لا حقيقة لأمرين: الأمر الأول: لدلالتها عليه أي: لكون هذه الألفاظ تدل على ما في ذات الله من الكلام النفساني الذي لا يمكن فهمه إلا بواسطة هذه الدلالات والألفاظ.

(٨) أي: لوصول الكلام النفساني القائم بالله إلينا بواسطة هذه العبارات والألفاظ، وهذا هو الأمر الثاني لكون هذه العبارات والألفاظ (الدلالات) تسمى كلام الله.

بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

ولو كان ما في المصحف عبارة عن كلام الله، وليس هو كلام الله، لما حرم على الجنب والمحدث مسه[(١)]، ولو كان ما يقرؤه القارئ ليس كلام الله لما حرم على الجنب والمحدث قراءته[(٢)].

(١) يشير الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى ما أخرجه النسائي (٤٨٥٣) وابن حبان (٦٥٥٩) من طريق سليمان عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وفيه: «**أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ**». وهذا إسناد شديد الضعف فيه: سليمان بن أرقم وهو متروك، ووقع في بعض الأسانيد سليمان بن داود وهو وهمٌ كما نص على ذلك جماعة من الحفاظ. وله شاهد عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه الدارقطني (٤٣٧) والطبراني (١٢/ ٣١٣) من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى قال: سمعت سالما يحدث عن أبيه، قال: قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا يمس القرآن إلا طاهرًا**». وهذا إسناد ضعيف لعنعنة ابن جريج وبقية رجاله محتج بهم. وله شاهد من حديث حكيم بن حزام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الدارقطني (٤٤٠)، والطبراني (٣/ ٢٠٥) من طريق سويد أبي حاتم، ثنا مطر الوراق، عن حسان بن بلال، عن حكيم بن حزام، قال: لما بعثني رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ إلى اليمن قال: «**لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر**». وهذا إسناد ضعيف لضعف سويد ومطر الوراق. وله شاهد مرسل عن عبدالله بن أبي بكر: أخرجه مالك في "الموطأ" (١/ ١٩٩) بسند صحيح عن عبدالله بن أبي بكر به مرسلًا. وقد تلقى العلماء هذا الحديث بالقبول كما ذكر ابن عبد البر وغيره، فالحديث أقل أحواله يكون حسنًا والله أعلم، وقد صححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الإرواء" (١٢٢). وما ذكره الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ من عدم جواز مس المصحف على غير طهارة مطلقًا سواء كان الحدث أكبر أو أصغر هو مذهب جمهور العلماء، فيجب عندهم ألا يمس القرآن إلا طاهر من الحدثين الأكبر والأصغر، أخذا بظاهر هذا الحديث، وهذا القول هو ترجيح شيخ الإسلام، والعلامة ابن باز، وابن عثيمين رحمه الله، والصحيح أنه لا يجوز مس المصحف لمن كان على الحدث أكبر فقط حتى يتطهر؛ للحديث السابق، وأما مع الحدث الأصغر فيستحب له الوضوء ولا يجب، والصارف للأمر («**لاَ يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلاَّ طَاهِرٌ**») من الوجوب إلى الاستحباب في الحدث الأصغر قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّمَا أُمِرْتُ بِالْوُضُوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلاةِ**» رواه أحمد وغيره وأصله في مسلم عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا. وقد صح التحرز عن مس المصحف على غير طهارة عن ابن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وسلمان الفارسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ. وهذا القول أعدل الأقوال، وفيه جمع بين الأدلة، بينما ذهب جماعة من العلماء إلى جواز مس المصحف ولو مع الحدث الأكبر، قالوا: لعدم وجود دليل صريح يدل على وجوب الطهارة لمس المصحف، قالوا: والمراد بالحديث: «**لا يمس القرآن إلا طاهر**»، يعني إلا مؤمن، لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن المسلم لا ينجس**». وهذا القول هو ترجيح ابن حزم والصنعاني والشوكاني والألباني والوادعي وشيخنا يحيى الحجوري رحمه الله.

(٢) يشير الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا تقرأ الحائض، ولا الجنب شيئًا من القرآن**» رواه الترمذي (١٣١)، وابن ماجه (٥٩٥). وإسناده ضعيف؛ فيه: إسماعيل بن =

بل كلام الله محفوظ في الصدور، مقروء بالألسن، مكتوب في المصاحف، كما قال أبو حنيفة في "الفقه الأكبر". وهو في هذه المواضع كلها حقيقة، وإذا قيل: فيه خط فلان وكتابته: فهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه مداد قد كتب به: فهم منه معنى صحيح حقيقي، **وإذا قيل**: المداد في المصحف: كانت الظرفية فيه غير الظرفية المفهومة من قول القائل: فيه السماوات والأرض، وفيه محمد وعيسى، ونحو ذلك[1]. وهذان المعنيان مغايران لمعنى قول القائل: فيه خط فلان الكاتب، وهذه المعاني الثلاثة مغايرة لمعنى قول القائل: فيه كلام الله. ومن لم يتنبه للفروق بين هذه المعاني ضل ولم يهتد للصواب. وكذلك الفرق بين القراءة التي هي فعل القارئ، والمقروء الذي هو قول الباري، من لم يهتد له فهو ضال أيضًا، ولو أن إنسانًا وجد في ورقة مكتوبًا: **(ألا كل شيء ما خلا الله باطل)**: من خط كاتب معروف. لقال: هذا من كلام لبيد[2] حقيقة، وهذا خط فلان حقيقة، وهذا كل شيء حقيقة، وهذا حِبر حقيقة، ولا تشتبه هذه الحقيقة بالأخرى.

و«القرآن» في الأصل: مصدر، فتارة يذكر ويراد به القراءة، قال تعالى: ﴿**وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا**﴾ [الإسراء: ٧٨]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**زينوا القرآن بأصواتكم**»[3]. وتارة يذكر ويراد به المقروء، قال تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ**

عياش، روايته عن غير الشاميين ضعيفةٌ، وهذا الحديث منها؛ فإن شيخه موسى بن عقبة قرشيٌ. وقد أعله أبو حاتم بالوقف كما في "العلل" لابنه برقم (١١٦). ولهذا ذهب بعض العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ إلى جواز قراءة القرآن للمحدث حدثًا أكبر كالجنب، وصحَّ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان يقرأ ورده، وهو جنب، وهو اختيار الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، واستدل بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يذكر الله على كل أحيانه. وهذا هو الصحيح وهو اختيار الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ كما في "نيل الأوطار" (١/ ٢٦٦). **وأما قراءة القرآن للمحدث حدثًا أصغر** فقد قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث الحدث الأصغر، والأفضل أن يتوضأ لها.اهـ "شرح المهذب" (٢/ ١٦٣).

(١) فالظرفية في كل موضع بحسبه، فكون المداد في المصحف هذه الظرفية تختلف عن كون السماوات والأرض وعيسى في المصحف فإن معنى ذلك: أي ذكر السماوات والأرض وعيسى والحديث عنهم في المصحف، لا أن ذاتهم موجودة في المصحف، فيكون المصحف ظرفًا له، هذا لا يفهمه عاقل.

(٢) وهو لبيد بن ربيعة بن عامر صحابي شاعر مشهور، ففي الصحيحين عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: (ألا كل شيء ما خلا الله باطل.. وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم)**».

(٣) **صحيح**:
أخرجه أحمد (١٨٤٩٤) وأبو داود (١٤٦٨) والنسائي (١٠١٥) وابن ماجه (١٣٤٢) وغيرهم من طرق =

﴿الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف**»(١). إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على كل من المعنيين المذكورين(٢). فالحقائق لها وجود عيني(٣) وذهني(٤) ولفظي(٥) ورسمي(٦)، ولكن الأعيان تعلم، ثم تذكر، ثم تكتب. فكتابتها في المصحف هي المرتبة الرابعة. وأما الكلام فإنه ليس بينه وبين المصحف واسطة، بل هو الذي يكتب بلا واسطة ولا لسان.

والفرق بين كونه في زبر الأولين، وبين كونه في رق منشور، أو في كتاب مكنون: واضح.

فقوله عن القرآن: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، أي ذِكْره ووَصْفه والإخبار عنه، كما أن محمدًا مكتوب عندهم. إذ القرآن أنزله الله على محمد، لم ينزله على غيره أصلًا، ولهذا قال في الزبر، ولم يقل في الصحف، ولا في الرق، لأن «الزبر» جمع زبور والزَّبْر هو: الكتابة والجمع، فقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦] أي: مزبور الأولين، ففي نفس اللفظ واشتقاقه ما يبين المعنى المراد، ويبين كمال بيان القرآن وخلوصه من اللبس. وهذا مثل قوله: ﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، أي: ذِكْره، بخلاف قوله. ﴿فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور: ٣] و﴿لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢]، و﴿كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٨]؛ لأن العامل في الظرف إما أن يكون من الأفعال العامة، مثل الكون والاستقرار والحصول ونحو ذلك، أو يقدر: مكتوب في كتاب، أو في رق(٧). والكتاب: تارة يذكر ويراد به محل الكتابة، وتارة يذكر

عن طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء به. وهذا إسناد صحيح، وقد صححه العلامة الوادعي في "الصحيح المسند" (١٣٠) وقد جاء عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا وهو أيضًا في "الصحيح المسند" برقم (١٤٤٢).

(١) أخرجه البخاري (٢٤١٩) ومسلم (٨١٨) عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أي: أن القرآن يطلق ويراد به أحد معنيين: ١- **المصدر الذي هو القراءة، فهو مخلوق**؛ لأن القراءة من فعل القارئ. ٢- **اسم المفعول الذي هو المقروء المسموع**، فالقرآن بهذا المعنى غير مخلوق؛ لأن المقروء هو كلام الله. انظر: "شروح نونية ابن القيم".

(٣) وهو وجود الموجودات في أنفسها وذواتها (الواقع) كوجود زيد في البيت.

(٤) وهو العلم بالحقائق في القلوب.

(٥) وهو التعبير عن الحقائق باللسان.

(٦) وهو كتابة الحقائق بالبنان.

(٧) **فعامل الظرف نوعان**: ١- **عامل عام** كموجود، وكائن، وحاصل، ومستقر. فإذا قلت: زيد في المسجد. أي: موجود وكائن ومستقر في المسجد. ٢- **عامل خاص** وهو الذي يقدَّر بحسب القرائن. فإذا قلت: =

ويراد به الكلام المكتوب. ويجب التفريق بين كتابة الكلام في الكتاب، وكتابة الأعيان الموجودة في الخارج فيه - فإن تلك إنما يكتب ذكرها. وكلما تدبر الإنسان هذا المعنى وضح له الفرق.

وحقيقة كلام الله تعالى الخارجية: هي ما يسمع منه أو من المبلِّغ عنه، فإذا سمعه السامع علمه وحفظه. فكلام الله مسموع له معلوم محفوظ، فإذا قاله السامع فهو مقروء له متلو، فإن كتبه فهو مكتوب له مرسوم. وهو حقيقة في هذه الوجوه كلها لا يصح نفيه. والمجاز يصح نفيه، فلا يجوز أن يقال: ليس في المصحف كلام الله، ولا: ما قرأ القارئ كلام الله، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. وهو لا يسمع كلام الله من الله، وإنما يسمعه من مبلغه عن الله[(١)]. والآية تدل على فساد قول من قال: إن المسموع عبارة عن كلام الله وليس هو كلام الله، فإنه تعالى قال: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولم يقل حتى يسمع ما هو عبارة عن كلام الله. والأصل الحقيقة. ومن قال: إن المكتوب في المصاحف عبارة عن كلام الله، أو حكاية كلام الله، وليس فيها كلام الله: فقد خالف الكتاب والسنة وسلف الأمة، وكفى بذلك ضلالًا[(٢)].

الذهب في القرآن أي: مذكور في القرآن لا ذات الذهب موجودة فيه. ومثل ما يكون التقدير فيه خاصا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ أي: معبود في السماوات والأرض، بدليل قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾، ولا يجوز تقدير العامل في هذه الآية عاملًا عامًا فنقول: وهو الله موجود وكائن في السماوات والأرض.

(١) وخالف في هذا بعض السالمية فقالوا: بل نسمع القرآن من الله لا من القارئ؛ لأن الصوت المسموع هو الصوت القديم الذي هو صوت الباري، وذهب جمهورهم فأنكروا ذلك، وقالوا: هذا مخالف لضرورة العقل. انظر: "منهاج السنة" (٢/ ٣٦٠-٣٦١).

(٢) هذا رد على الأشاعرة الذين يقولون القرآن هو عبارة عن كلام الله، وعلى الكلابية الذين يقولون هو حكاية عن كلام الله، ومما يدل على بطلان قولهم: قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾، فلو كان هذا القرآن حكاية أي: نقل لمثل كلام الله مطابقا له، لكان من البشر من أتى بمثل هذا القرآن، والله تعالى قد نفى ذلك. وأما الرد على من يقول إنه عبارة عن كلام الله. فإننا نرد عليهم بأن جبريل سمعه من الله تعالى مباشرة ولم يعبّر عنه. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: العبارة عن كلام الغيب يقال لمن في نفسه معنى ثم يعبر عنه غيره كما يعبر عما في نفس الأخرس من فهم مراده والذين قالوا: " القرآن عبارة عن كلام الله " قصدوا هذا وهذا باطل؛ بل القرآن العربي تكلم الله به؛ وجبريل بلغه عنه. وأما " الحكاية " فيراد بها ما يماثل الشيء كما يقال: هذا يحاكي فلانا إذا كان يأتي بمثل قوله أو عمله وهذا ممتنع في القرآن؛ فإن الله تعالى يقول: قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله الآية. وقد يقال فلان حكى فلان عنه أي بلغه عنه ونقله عنه =

وكلام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرد قول من قال أنه معنى واحد لا يتصور سماعه منه، وأن المسموع المنزل المقروء والمكتوب ليس كلام الله، وإنما هو عبارة عنه. فإن الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «**كلام الله منه بدأ**». وكذلك قال غيره من السلف، ويقولون: «**منه بدأ وإليه يعود**»(١). وإنما قالوا: منه بدأ، لأن الجهمية من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون إنه خلق الكلام في محل، فبدأ الكلام من ذلك المحل. فقال السلف: «منه بدا» أي هو المتكلم به، فمنه بدا، لا من بعض المخلوقات، كما قال تعالى: ﴿**تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ**﴾ [الزمر: ١]. ﴿**وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي**﴾ [السجدة: ١٣]. ﴿**قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ**﴾ [النحل: ١٠٢]. ومعنى قولهم: «**وإليه يعود**»: يرفع من الصدور والمصاحف، فلا يبقى في الصدور منه آية ولا في المصاحف(٢). كما جاء ذلك في عدة آثار(٣).

ويجيء في الحديث أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال فيما يحكي عن ربه ويقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم روى عن ربه وحكى عن ربه. فإذا قيل: إنه حكى عن الله بمعنى أنه بلغ عن الله فهذا صحيح.اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٥٥٢).

(١) أخرج الخلال كما في "العلو" للذهبي (٤٢١) بسند صحيح عن عمرو بن دينار رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: أدركت الناس منذ سبعين سنة أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فمن دونهم يقولون الله خالق وما سواه مخلوق إلا القرآن فإنه كلام الله منه خرج وإليه يعود. وقد جاء نحو هذا عن جماعة من السلف كسفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح وابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهم. انظر: "اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن" للضياء المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) وقيل معنى: «**إليه يعود**»: أي يعود إلى الله وصفا، بمعنى أنه لا يوصف به أحد سوى الله، فالمتكلم هو الله وهو الموصوف بالكلام. انظر: "مجموع الفتاوى" (٣/ ١٧٤).

(٣) من هذه الآثار: ما أخرجه ابن ماجه (٤٠٤٩) والحاكم (٨٤٦٠) وغيرهما من طريق أبي معاوية، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن حراش عن حذيفة بن اليمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب، حتى لا يدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة. وليسرى على كتاب الله عز وجل في ليلة، فلا يبقى في الأرض منه آية**». الحديث. وإسناده صحيح، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ برقم (٢٩٣). وصح هذا عن أبي هريرة وابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا عليهما وله حكم الرفع. وقد ردَّ هذا الحديث أبو سليمان الدمشقي كما نقله عنه ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: وردّ أبو سليمان الدمشقي صحة هذا الحديث بقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا**»؟ فيحتمل أن يكون النبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أراد بالعلم ما سوى القرآن، فإن العلم ما يزال ينقرض حتى يكون رفع القرآن آخر الأمر.اهـ "زاد المسير" (٣/ ٥١-٥٢).

وقوله: «بلا كيفية» أي: لا تعرف كيفية تكلمه به. **«قولًا»** ليس بالمجاز، **«وأنزله على رسوله وحيًا»** أي: أنزله إليه على لسان الملك، فسمعه الملك جبريل من الله[(١)]، وسمعه الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من الملك، وقرأه على الناس. قال تعالى: ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا**﴾ [الإسراء: ١٠٦]. وقال تعالى: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥]. وفي ذلك إثبات صفة العلو لله تعالى.

وقد أُورِد على ذلك: أن إنزال القرآن نظير إنزال المطر، وإنزال الحديد، وإنزال ثمانية أزواج من الأنعام[(٢)].

والجواب: أن إنزال القرآن فيه مذكور أنه إنزال من الله. قال تعالى: ﴿**حم * تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ**﴾ [غافر: ١ - ٢]. وقال تعالى: ﴿**تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ**﴾ [الزمر: ١]. وقال تعالى: ﴿**تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾ [فصلت: ٢]. وقال تعالى: ﴿**تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾ [فصلت: ٤٢]. وقال تعالى: ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ**﴾ [الدخان: ٣ - ٥]. وقال تعالى: ﴿**فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [القصص: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ**﴾ [الأنعام: ١١٤]. وقال تعالى: ﴿**قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ**﴾ [النحل: ١٠٢]. وإنزال المطر مقيد بأنه منزل من السماء. قال تعالى: ﴿**وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا**﴾ [الفرقان: ٤٨]. والسماء: العلو. وقد جاء في مكان آخر

---

(١) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومن قال: [إن جبريل أخذ القرآن من الكتاب لم يسمعه من الله] كان هذا باطلا من وجوه: منها: أن يقال إن الله سبحانه وتعالى قد كتب التوراة لموسى بيده فبنو إسرائيل أخذوا كلام الله من الكتاب الذي كتبه هو سبحانه وتعالى فيه، فإن كان محمد أخذه عن جبريل وجبريل عن الكتاب كان بنو إسرائيل أعلى من محمد بدرجة. وكذلك من قال: إنه ألقى إلى جبريل المعاني وأن جبريل عبر عنها بالكلام العربي. فقوله يستلزم أن يكون جبريل ألهمه إلهاما وهذا الإلهام يكون لآحاد المؤمنين. كما قال تعالى: ﴿**وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي**﴾ وقال: ﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ**﴾ وقد أوحى إلى سائر النبيين فيكون هذا الوحي الذي يكون لآحاد الأنبياء والمؤمنين أعلى من أخذ محمد القرآن عن جبريل؛ لأن جبريل الذي علمه لمحمد هو بمنزلة الواحد من هؤلاء.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٢/ ١٢٧) و(١٥/ ٢٢٤).

(٢) معنى هذا أن إثبات صفة العلو بالأدلة التي فيها أن القرآن منزَّل من عند الله. هذا الاستدلال من أهل السنة مردود عند أهل البدع، وحجتهم: أن إنزال القرآن هو كإنزال المطر أو الحديد أو كإنزال الثمانية الأزواج، وليست هذه الأشياء في العلو، فلا يلزم من ذلك أن يكون الله في العلو.

أنه منزل من المزن، والمزن: السحاب. وفي مكان آخر أنه منزل من المعصرات. وإنزال الحديد والأنعام مطلق، فكيف يشتبه هذا الإنزال بهذا الإنزال، وهذا الإنزال بهذا الإنزال؟![1] فالحديد إنما يكون من المعادن التي في الجبال، وهي عالية على الأرض، وقد قيل: إنه كلما كان معدنه أعلى كان حديده أجود. والأنعام تخلق بالتوالد المستلزم إنزال الذكور الماء من أصلابها إلى أرحام الإناث، ولهذا يقال: «أنزل» ولم يقل: «نزَّل»[2] ثم الأجنة تنزل من بطون الأمهات إلى وجه الأرض. ومن المعلوم أن الأنعام تعلو فحولُها إناثَها عند الوطء، وينزل ماء الفحل من علو إلى رحم الأنثى، وتلقي ولدها عند الولادة من علو إلى سفل. وعلى هذا فيحتمل قوله، ﴿**وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ**﴾ [الزمر: ٦]: وجهين: **أحدهما**: أن تكون (من) لبيان الجنس[3]. الثاني: أن تكون (من) لابتداء الغاية[4]. وهذان الوجهان يحتملان في قوله: ﴿**جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا**﴾ [الشورى: ١١][5].

وقوله: «**وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا**»: الإشارة إلى ما ذكره من التكلم به على الوجه المذكور وإنزاله، أي: هذا قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهم السلف الصالح، وأن هذا حق وصدق.

وقوله: «**وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ**»: رَدُّه على المعتزلة وغيرهم بهذا القول ظاهر. **وفي قوله**: «**بِالْحَقِيقَةِ**» رد على من قال: إنه معنى واحد

---

(١) فالإنزال في كل موضع بحسبه ولا يفسّر في جميع المواضع بمعنى واحد، فإنزال القرآن مقيّد بأنه من عند الله، فهو دليل على علوه سبحانه وتعالى، بخلاف نزول المطر فهو مقيد بنزوله من السماء لا من الله، وهكذا نزول الحديد والأنعام معناه نزولها من الأعلى إلى الأسفل.

(٢) فالفعل «نزَّل» المضعف يفيد التكثير أي: أن نزول القرآن على نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كان تدريجيا على حسب الوقائع لا دفعة واحدة، بخلاف الفعل «أنزل» فإنه لا يفيد هذا المعنى.

(٣) أي: جنس الأنعام. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا هو الظاهر، ويكون كقوله: ﴿**وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ**﴾ [الحديد: ٢٥] فتكون (من) لبيان الجنس.

(٤) أي: ابتداء مكان ومحل الأنعام. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: كقوله: ﴿**وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا**﴾ [النساء: ١] فيكون قد ذكر المحل الذي أنزلت منه وهو أصلاب الفحول. "مختصر الصواعق" (ص٤٤٢).

(٥) أي: هل المراد جعل لكم من جنسكم أزواجا فتكون (من) في الآية جنسية؟ أو المراد جعل أزواجكم من أنفسكم وذواتكم، كما جعلت حواء من نفس آدم، وكذلك تكون أزواج الأنعام مخلوقة من ذوات الذكور فتكون (من) لابتداء الغاية؟ **قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ**: والأول أظهر؛ لأنه لم يوجد الزوج من نفس الذكر إلا من آدم وحده، وأما سائر النوع فالزوج مأخوذ من الذكر والأنثى. "مختصر الصواعق" (ص٤٤٢).

قام بذات الله لم يسمع منه وإنما هو الكلام النفساني، لأنه لا يقال لمن قام به الكلام النفساني ولم يتكلم به: إن هذا كلام حقيقة، وإلا للزم أن يكون الأخرس متكلمًا[1]، ولزم أن لا يكون الذي في المصحف عند الإطلاق هو القرآن ولا كلام الله، ولكن عبارة عنه ليست هي كلام الله، كما لو أشار أخرس إلى شخص بإشارة فهم بها مقصوده، فكتب ذلك الشخص عبارته عن المعنى الذي أوحاه إليه ذلك الأخرس، فالمكتوب هو عبارة ذلك الشخص عن ذلك المعنى. وهذا المثل مطابق غاية المطابقة لما يقولونه، وإن كان الله تعالى لا يسميه أحد «أخرس»، لكن عندهم أن الملك فهم منه معنى قائمًا بنفسه، لم يسمع منه حرفًا ولا صوتًا، بل فهم معنى مجردًا، ثم عبر عنه، فهو الذي أحدث نظم القرآن وتأليفه العربي، أو أن الله خلق في بعض الأجسام كالهوى -الذي هو دون الملَك- هذه العبارة.

ويقال لمن قال إنه معنى واحد: هل سمع موسى عليه السلام جميع المعنى أو بعضه؟ فإن قال: سمعه كله، فقد زعم أنه سمع جميع كلام الله وفساد هذا ظاهر[2]. وإن قال: بعضه، فقد يتبعض. وكذلك كل من كلمه الله أو أنزل إليه شيئًا من كلامه.

ولما قال تعالى للملائكة: ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ [البقرة: ٣٠]. ولما قال لهم. ﴿**اسْجُدُواْ لآدَمَ**﴾ [البقرة: ٣٤]. **وأمثال ذلك**: هل هذا جميع كلامه أو بعضه؟ فإن قال: إنه جميعه، فهذا مكابرة، وإن قال: بعضه، فقد اعترف بتعدده.

وللناس في مسمى «الكلام» و «القول» عند الإطلاق[3] **أربعة أقوال**:

---

(١) وقد التزم ابن كلاب وأصحابه هذا فقالوا: الأخرس متكلم، وكذلك الساكت والنائم. انظر: "رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت" ص١٢٢.

(٢) وذلك لأنه يلزم منه أمران: ١- أن موسى أحاط بجميع علم الله تعالى، لأنه فهم جميع كلامه من الأزل إلى الأبد، وهذا كفر؛ لقوله تعالى: ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ**﴾. ٢- أن موسى يعلم الغيب، قال السجزي: فصار موسى عليه السلام عالمًا بكلام الله حتى لم يبق له كلام من الأزل إلى الأبد إلا وقد فهمه. وفي ذلك اشتراك مع الله في علم الغيب، وذلك كفر بالاتفاق.اهـ انظر: "رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت" ص١٦٥. وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولو جاز ذلك لصار مم فهم كلام الله عالمًا بالغيب وبما في نفس الله تعالى، وقد نفى الله تعالى ذلك بما أخبر به عن عيسى عليه السلام أنه يقول: ﴿**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ**﴾ [المائدة: ١١٦] اهـ انظر: "درء تعارض" (٢/ ٩١).

(٣) هذا القيد مهم؛ لإخراج الكلام والقول عند التقييد؛ فإنه حينئذٍ على حالين:

١) يتناول المعنى فقط دون اللفظ كقوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللهُ**﴾، فإن المراد بالقول هنا (ويقولون) المعنى فقط دون اللفظ؛ لأنهم قالوا (لولا يعذبنا الله) في نفوسهم لا بأفواههم؛ =

أحدها: أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعًا، كما يتناول لفظ الإنسان الروح والبدن معًا، وهذا قول السلف[(١)].

الثاني: اسم للفظ فقط، والمعنى ليس جزء مسماه، بل هو مدلول مسماه[(٢)]، وهذا قول جماعة من المعتزلة وغيرهم[(٣)].

الثالث: أنه اسم للمعنى فقط، وإطلاقه على اللفظ مجاز، لأنه دال عليه[(٤)]، وهذا قول ابن كلاب ومن اتبعه.

الرابع: أنه مشترك بين اللفظ والمعنى[(٥)]، وهذا قول بعض المتأخرين من الكلابية، ولهم قول خامس، يروى عن أبي الحسن، أنه مجاز في كلام الله، حقيقة في كلام الآدميين لأن حروف الآدميين تقوم بهم، فلا يكون الكلام قائمًا بغير المتكلم، بخلاف كلام الله، فإنه

بدليل أن القول مقيد بقوله: ﴿**فِي أَنفُسِهِم**﴾، ولولا هذا القيد في الآية لكان القول يتناول اللفظ والمعنى معًا. ومنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا**» ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة». رواه مسلم من حديث عمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢) يتناول اللفظ فقط دون المعنى كما يفعل النحاة حينما يدرسون مجرد الألفاظ دون المعاني؛ لبيان حركة أواخر الكلم. ومنه إذا قيل: تكلم فلان في منامه.

(١) قال شيخ الإسلام: هذا قول السلف وأئمة الفقهاء وإن كان هذا القول لا يعرف في كثير من الكتب.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٦٧).

(٢) فالمعنى هو مدلول الكلام والقول، وليس جزءا منه. فتعريف الكلام والقول عندهم هو: اسم اللفظ الدال على المعنى. فاللفظ دالا، والمعنى مدلولا عليه.

(٣) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وهو قول طائفة من المنتسبين إلى السنة، وهو قول النحاة؛ لأن صناعتهم متعلقة بالألفاظ.اهـ "مجموع الفتاوى" (٧/ ١٧٠).

(٤) أي: أن اللفظ يدل على المعنى القائم بالنفس. فالكلام والقول عندهم هو: المعنى المدلول عليه باللفظ. وهذا بناء على عقيدتهم الفاسدة أن كلام الله ليس بحرف ولا صوت؛ لأن الكلام هو المعنى القائم في نفس الله، وهذه الألفاظ والحروف هي عبارة عن كلام الله.

(٥) أي: من باب الاشتراك اللفظي الذي يكون فيه المشتركان لا تقارب بينهما في المعنى كـ [المشتري] الذي يطلق على الكوكب وعلى المبتاع، ولا تقارب بينهما في المعنى، فهكذا الكلام والقول عندهم يطلقان على اللفظ والمعنى معا، ولا علاقة بينهما سوى أنه يطلق على كل منهما كلام أو قول. فإذا أطلقوا الكلام أو القول على اللفظ وحده فهو حقيقة وإذا أطلقوهما على المعنى وحده كان حقيقة، وهذا مخالف لمذهب السلف، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: بل الكلام حقيقة في الأمرين على سبيل الجمع، فكل منهما جزء مسماه فدلالته عليهما بطريق المطابقة، ودلالته على كل واحد منهما بمفرده بطريق التضمن، وهذا قول أكثر العقلاء، فإنما استحق الاسم للفظه ومعناه، كما أن الإنسان إنما استحق اسم الإنسان لجسمه ونفسه، فمجموعهما هو الإنسان.اهـ "مختصر الصوعق" ص٥٢٩.

لا يقوم عنده بالله، فيمتنع أن يكون كلامه. وهذا مبسوط في موضعه. وأما من قال إنه معنى واحد، واستدل عليه بقول الأخطل[1]:

إن الكـــلام لفـــي الفـــؤاد وإنمـــا ❁ جعـــل اللســـان علـــى الفـــؤاد دلـــيلًا

فاستدلال فاسد[2]. ولو استدل مستدل بحديث في "الصحيحين" لقالوا هذا خبر واحد! ويكون مما اتفق العلماء على تصديقه وتلقيه بالقبول والعمل به! فكيف وهذا البيت قد قيل إنه موضوع منسوب إلى الأخطل، وليس هو في "ديوانه"[3]؟! وقيل إنما قال: (**إن البيان لفي الفؤاد**....)

وهذا أقرب إلى الصحة، وعلى تقدير صحته عنه فلا يجوز الاستدلال به، فإن النصارى قد ضلوا في معنى الكلام، وزعموا أن عيسى عليه السلام نفس كلمة الله[4] واتحد اللاهوت بالناسوت[5]! أي: شيء من الإله بشيء من الناس! أفيستدل بقول نصراني قد ضل في معنى الكلام على معنى الكلام، ويترك ما يعلم من معنى الكلام في لغة العرب؟! وأيضًا: فمعناه غير صحيح، إذ لازمه أن الأخرس يسمى متكلمًا لقيام الكلام بقلبه وإن لم ينطق به ولم يسمع منه، والكلام على ذلك مبسوط في موضعه، وإنما أشير إليه إشارة.

---

(١) هو غياث بن غوث التَّغْلِبي النصراني توفي سنة (٩٠ هـ). مترجم له في "السير" (٤/ ٥٨٩).

(٢) قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ملعون ملعون قائل هذا البيت، وملعون ملعون من جعل قول هذا النصراني حجة في دين الله عز وجل، وليس هذا من باب اللغة التي يحتج فيها بالعربي وإن كان كافرا، وإنما هي قضية عقلية، فالعقل والحس يكذبان هذا البيت، وقضية شرعية؛ فالله عز وجل أصدق من النصراني اللعين إذ يقول عز وجل ﴿**يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ**﴾، فقد أخبر عز وجل بأن من الناس من يقول بلسانه ما ليس في فؤاده، بخلاف قول الأخطل لعنه الله أن الكلام لفي الفؤاد، واللسان دليل على الفؤاد، فأما نحن فنصدق الله عز وجل ونكذب الأخطل، ولعن الله من يجعل الأخطل حجة في دينه الله وحسبنا الله ونعم الوكيل.اهـ "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (٣/ ١٢٢).

(٣) **قال الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال أبو محمد الخشاب نحوي العراق: فتَّشت شعر الأخطل المدون كثيرًا فما وجدت هذا البيت.اهـ انظر: "العلو للعلي الغفار" ص٢٦٦.

(٤) فالنصارى يعتقدون أن عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ هو نفس كلمة ﴿**كُن**﴾، وقد رد عليهم الإمام أحمد بقوله: فكان عيسى بـ ﴿**كُن**﴾ وليس عيسى هو نفس كلمة ﴿**كُن**﴾؛ فـ﴿**كُن**﴾ من الله تعالى قولا، وليس ﴿**كُن**﴾ مخلوقا وكذبت النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.اهـ "الرد على الجهمية" ص١٢٦.

(٥) اللاهوت مشتق من اسم الله تعالى، والناسوت مشتقة من الناس.

وهنا معنى عجيب، وهو: أن هذا القول له شبه قوي بقول النصارى القائلين باللاهوت والناسوت! فإنهم يقولون: كلام الله هو المعنى القائم بذات الله الذي لا يمكن سماعه، وأما النظم المسموع فمخلوق، فإفهام المعنى القديم بالنظم المخلوق[1] يشبه امتزاج اللاهوت بالناسوت الذي قالته النصارى في عيسى عليه السلام، فانظر إلى هذا الشبه ما أعجبه!.

ويرد قول من قال: بأن الكلام هو المعنى القائم بالنفس: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس**»[2] وقال: «**إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة**»[3]. واتفق العلماء على أن المصلي إذا تكلم في الصلاة عامدًا[4] لغير مصلحتها[5] بطلت صلاته. واتفقوا كلهم على أن ما يقوم بالقلب -من تصديق بأمور دنيوية وطلب- لا يبطل الصلاة، وإنما يبطلها التكلم بذلك. فعلم اتفاق المسلمين على أن هذا ليس بكلام.

وأيضًا: ففي "الصحيحين" عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها، ما لم تتكلم به أو تعمل به**»[6]. فقد أخبر أن الله عفا عن حديث النفس إلا أن تتكلم، ففرق بين حديث النفس وبين الكلام، وأخبر أنه لا يؤاخذ به حتى يتكلم به، والمراد: حتى ينطق به اللسان، باتفاق العلماء. فعلم أن هذا هو الكلام في اللغة، لأن الشارع إنما خاطبنا بلغة العرب.

---

(١) بمعنى أن الكلام النفساني القائم بالله تعالى امتزج واختلط بالكلام المخلوق الذي هو بحرف وصوت.

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **صحيح**:
أخرجه البخاري في "صحيحه" معلقا في "كتاب التوحيد" باب (٤٢) ووصله أحمد (٤١٤٥) وأبو داود (٩٢٤) من طريق عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن عبد الله به. وهذا إسناد حسن؛ لأجل عاصم ولكنه قد توبع. وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "صحيح أبي داود الأم" برقم (٨٥٧).

(٤) أخرج الناسي والجاهل فإن صلاته صحيحة؛ لحديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: وبه قال مالك وأحمد والجمهور.اهـ "شرح مسلم" برقم (٥٣٧).

(٥) أخرج ما لو كان الكلام لمصلحة الصلاة كما لو سها الإمام فقال المأموم سهوت أو زدت ركعة، فقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الأوزاعي إلى جواز ذلك؛ لحديث ذي اليدين. قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والجمهور من السلف والخلف تحريم الكلام ولو كان لمصلحة الصلاة، فإن احتاج إلى تنبيه أو إذْنٍ لداخل ونحوه، سبَّح إن كان رجلا، وصفقت إن كانت امرأة.اهـ "شرح مسلم" برقم (٥٣٧).

(٦) أخرجه البخاري (٢٥٢٨) ومسلم (١٢٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأيضًا: ففي "السنن" أن معاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: يا رسول الله، وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ فقال: «**وهل يكب الناس في النار على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم**»[1]. فبين أن الكلام إنما هو باللسان. فلفظ «القول» و«الكلام» وما تصرف منهما، من فعل ماض ومضارع وأمر واسم فاعل -: إنما يعرف في القرآن والسنة وسائر كلام العرب إذا كان لفظًا ومعنى. ولم يكن في مسمى «الكلام» نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما حصل النزاع بين المتأخرين من علماء أهل البدع، ثم انتشر.

ولا ريب أن مسمى «الكلام» و«القول» ونحوهما - ليس هو مما يحتاج فيه إلى قول شاعر، فإن هذا مما تكلم به الأولون والآخرون من أهل اللغة، وعرفوا معناه، كما عرفوا مسمى الرأس واليد والرجل ونحو ذلك.

ولا شك أن من قال: إن كلام الله معنى واحد قائم بنفسه تعالى وإن المتلو المحفوظ المكتوب المسموع من القارئ حكاية كلام الله وهو مخلوق، فقد قال بخلق القرآن في المعنى وهو لا يشعر، فإن الله تعالى يقول: ﴿**قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ**﴾ [الإسراء: ٨٨]. أفتراه سبحانه وتعالى يشير إلى ما في نفسه أو إلى المتلو المسموع؟ ولا شك أن الإشارة إنما هي إلى هذا المتلو المسموع، إذ ما في ذات الله غير مشار إليه، ولا منزل ولا متلو ولا مسموع.

وقوله: ﴿**لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ**﴾ [الإسراء: ٨٨] أفتراه سبحانه يقول: لا يأتون بمثل ما في نفسي مما لم يسمعوه ولم يعرفوه؟ وما في نفس الباري عز وجل لا حيلة إلى الوصول إليه، ولا إلى الوقوف عليه.

---

(١) صحيح:
أخرجه الترمذي (٢٦١٦) وابن ماجه (٣٩٧٣) وأحمد (٢٢٠١٦) وغيرهم من طريق معمر، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن معاذ بن جبل به. وهذا إسناد منقطع، فأبو وائل شقيق بن سلمة لم يسمع من معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ولكن لها شاهد عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الحاكم (٧٧٧٤) من طريق عمرو بن مالك الجنبي، عن فضالة بن عبيد، عن عبادة بن الصامت نحوه، وفيه: «يا معاذ، ثكلتك أمك - أو ما شاء الله أن يقول له من ذلك- وهل يكب الناس على مناخرهم في جهنم إلا ما نطقت به ألسنتهم؟!». وإسناده صحيح، وقد صححه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (٥٣٨). وقد ذكر الإمام ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ للحديث طرقا وشواهد يصح بها كما في "جامع العلوم والحكم" برقم (٢٩).

فإن قالوا: إنما أشار إلى حكاية ما في نفسه وعبارته وهو المتلو المكتوب المسموع، فأما أن يشير إلى ذاته فلا - فهذا صريح القول بأن القرآن مخلوق، بل هم في ذلك أكفر من المعتزلة، فإن حكاية الشيء بمثله وشبهه. وهذا تصريح بأن صفات الله محكية، ولو كانت هذه التلاوة حكاية لكان الناس قد أتوا بمثل كلام الله، فأين عجزهم؟! ويكون التالي - في زعمهم - قد حكى بصوت وحرف ما ليس بصوت وحرف. وليس القرآن إلا سورًا مسورة، وآيات مسطرة، في صحف مطهرة. قال تعالى: ﴿**فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ**﴾ [هود: ١٣]. ﴿**بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ الظَّالِمُونَ**﴾ [العنكبوت: ٤٩]. ﴿**فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ * مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ**﴾ [عبس: ١٣-١٤].

ويكتب لمن قرأه بكل حرف عشر حسنات. قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أما إني لا أقول (الم) حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف**»(١). وهو المحفوظ في صدور الحافظين، المسموع من ألسن التالين. قال الشيخ حافظ الدين النسفي(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ في "المنار": إن القرآن اسم للنظم(٣) والمعنى. وكذا قال غيره من أهل الأصول. وما ينسب إلى أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: أن من قرأ في الصلاة بالفارسية أجزأه - فقد رجع عنه - وقال: لا يجوز القراءة مع القدرة بغير العربية(٤). وقالوا: لو قرأ بغير العربية فإما أن يكون مجنونًا فيداوى، أو زنديقًا فيقتل، لأن الله تكلم به بهذه اللغة، والإعجاز حصل بنظمه ومعناه.

(١) صحيح موقوفًا:
أخرجه الترمذي (٢٩١٠) فقال: حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا أبو بكر الحنفي قال: حدثنا الضحاك بن عثمان، عن أيوب بن موسى، قال: سمعت محمد بن كعب القرظي يقول: سمعت عبد الله بن مسعود به. قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ: ويروى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن ابن مسعود، رواه أبو الأحوص، عن ابن مسعود، رفعه بعضهم ووقفه بعضهم عن ابن مسعود.اهـ قلت: والراجح وقفه على ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في "العلل" للدراقطني برقم (٩١٩)، وهذا الموقوف له حكم الرفع؛ لأن مثله لا يقال من قبل الرأي. انظر "الصحيحة" برقم (٣٣٢٧).

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمود أبو البركات النسفي. توفي سنة (٧٠١ هـ)، واسم كتابه "منار الأنوار" في أصول الفقه. انظر: "الجواهر المضية في طبقات الحنفية" (١/ ٢٧٠).

(٣) أي: اللفظ المسموع، فالمراد بالنظم: اللفظ.

(٤) في "البناية شرح الهداية" للعيني (٢/ ١٧٩): ويروى رجوع أبي حنيفة في أصل مسألة القراءة بالفارسية إلى قول أبي يوسف ومحمد، في عدم حجة القراءة بغير العربية، وعلى القول بالرجوع الاعتماد؛ لتنزيله منزلة الإجماع، فإن القرآن اسم للنظم والمعنى جميعًا بالإجماع.اهـ بتصرف، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: فأما القرآن فلا يقرؤه بغير العربية، سواء قدر عليها أو لم يقدر عند الجمهور، وهو الصواب الذي لا ريب فيه، بل قد قال غير واحد: إنه يمتنع أن يترجم سورة، أو ما يقوم به الإعجاز، واختلف أبو حنيفة وأصحابه =

وقوله: «**فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ**»: لا شك في تكفير من أنكر أن القرآن كلام الله، بل قال إنه كلام محمد أو غيره من الخلق، ملكًا كان أو بشرًا. وأما إذا أقر أنه كلام الله، ثم أول وحرف - فقد وافق قول من قال: ﴿**إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ**﴾ [المدثر: ٢٥] في بعض ما به كفر[(١)]، وأولئك الذين استزلهم الشيطان - وسيأتي الكلام عليه عند قول الشيخ «**ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله**» إن شاء الله تعالى.

وقوله: «**وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ**» يعني: أنه أشرف وأفصح وأصدق. قال تعالى: ﴿**وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثًا**﴾ [النساء: ٨٧] وقال تعالى: ﴿**قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ**﴾ [الإسراء: ٨٨] الآية. وقال تعالى: ﴿**قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ**﴾ [هود: ١٣] وقال تعالى: ﴿**قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ**﴾ [يونس: ٣٨]. فلما عجزوا - وهم فصحاء العرب، مع شدة العداوة - عن الإتيان بسورة مثله، تبين صدق الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه من عند الله. وإعجازه من جهة نظمه ومعناه، لا من جهة أحدهما فقط. هذا مع أنه قرآن عربي غير ذي عوج بلسان عربي مبين، أي بلغة العربية. فنفي المشابهة من حيث التكلم، ومن حيث النظم والمعنى، لا من حيث الكلمات والحروف. وإلى هذا وقعت الإشارة بالحروف المقطعة في أوائل السور، أي: أنه في أسلوب كلامهم وبلغتهم التي يتخاطبون بها. ألا ترى أنه يأتي بعد الحروف المقطعة بذكر القرآن؟ كما في قوله تعالى: ﴿**الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾ [البقرة: ١-٢]. ﴿**الم * اللهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ * نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ**﴾ [آل عمران: ١-٣] الآية. ﴿**المص * كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ**﴾ [الأعراف: ١]، الآية. ﴿**الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ**﴾ [يونس: ١]. وكذلك الباقي ينبههم أن هذا الرسول الكريم لم يأتكم بما لا تعرفونه، بل خاطبكم بلسانكم.

ولكن أهل المقالات الفاسدة يتذرعون بمثل هذا إلى نفي تكلم الله به، وسماع جبريل منه، كما يتذرعون بقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١]، إلى نفي الصفات. وفي الآية ما يرد عليهم قولهم، وهو قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِير**﴾ [الشورى: ١١] كما في قوله تعالى: ﴿**فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ**﴾ [يونس: ٣٨] ما يرد على من ينفي الحرف، فإنه قال: ﴿**فَأْتُواْ بِسُورَةٍ**﴾ [يونس: ٣٨]، ولم يقل فأتوا

في القادر على العربية.اهـ "اقتضاء الصراط" ص٢٠٣.

(١) لأن الذين قالوا: ﴿**إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ**﴾ قصدوا اللفظ والمعني، وهؤلاء المبتدعة قصدوا بقولهم: ﴿**إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ**﴾ أي: اللفظ فقط، وأما المعنى فهو من الله، فوافقوا كفار قريش في بعض الكفر.

بحرف، أو بكلمة[1]. وأقصر سورة في القرآن ثلاث آيات. ولهذا قال أبو يوسف ومحمد رَحِمَهُمَا اللَّهُ: إن أدنى ما يجزئ في الصلاة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة، لأنه لا يقع الإعجاز بدون ذلك. والله أعلم.

قوله: (وَمَنْ وَصَفَ اللهَ بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مثل قول الكفار انْزَجَرَ، عَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ).

ش: لما ذكر فيما تقدم أن القرآن كلام الله حقيقة، منه بدأ، نبه بعد ذلك على أنه تعالى بصفاته ليس كالبشر، نفيًا للتشبيه عقيب الإثبات، يعني أن الله تعالى وإن وُصِف بأنه متكلم، لكن لا يوصف بمعنى من معاني البشر التي يكون الإنسان بها متكلمًا، فإن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل، باللبن الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه. والمعطل يعبد عدمًا، والمشبه يعبد صنمًا. وسيأتي في كلام الشيخ: «**وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التنزيه**»، وكذا قوله: «**وهو بين التشبيه والتعطيل**» أي: دين الإسلام، ولا شك أن التعطيل شر من التشبيه، بما سأذكره إن شاء الله تعالى. وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيها، بل صفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

وقوله: «**فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ**» أي: من نظر بعين بصيرته فيما قاله من إثبات الوصف ونفي التشبيه ووعيد المشبه اعتبر وانزجر عن مثل قول الكفار.

(١) فتحداهم الله تعالى بأن يأتوا بـ [سورة]؛ لأنها مشتملة على أحرف وكلمات ومعانٍ، ولم يتحداهم بالإتيان بحرف أو كلمة فقط؛ لأن الإتيان بذلك يسير وسهل، وإنما حصل الإعجاز في القرآن باللفظ والمعنى.

رؤية الله عز وجل حق

قوله: (وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأهل الْجَنَّةِ، بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ. وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ (وَعَنْ أصحابه) فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ (وتفسيرُه) عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا. فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ).

ش: المخالف في الرؤية: الجهمية والمعتزلة[1] ومن تبعهم من الخوارج[2]

---

(١) وهكذا الأشاعرة فإنهم يقولون: إن الله يُرى لا في جهة. ومؤدى قولهم يرجع إلى إنكار الرؤية كما سيأتي، ولعل الشارح لم يذكرهم؛ لأنهم يثبتون الرؤية في الظاهر وحقيقة قولهم إنكار الرؤية. وقابلهم الصوفية فأثبتوا رؤية الله في الدنيا والآخرة. انظر: "مجموع الفتاوى" (٢/ ٣٣٧).

(٢) وهم كل من خرج على الإمام الحق. سموا بذلك؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وصفهم بأنهم: «**يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ**»، عندما قام رئيسهم ذو الخويصرة التميمي فطعن في قسمة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وأيضًا لأنهم يخرجون على أئمة المسلمين، وعلى جماعتهم بالاعتقاد والسيف، وهذا وصف عام لكل من سلك سبيلهم إلى يوم القيامة، فكل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى: خارجيا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان. لكن الخوارج الذين اشتهروا بهذا الاسم هم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع [الخوارج] المارقون.اهـ "مجموع الفتاوى" (٣/ ٣٤٩).

وقد اختلف العلماء في الخوارج الذين عندهم بدعة الخروج والتكفير بكبائر الذنوب، ولم يجمعوا مع ذلك كفريات أخرى، وإنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة، **والصحيح أنهم مبتدعة ضلال فساق**، وأن حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجرهم ذلك إلى: استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك. وهذا اختار جماهير الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ورجحه الإمام الشاطبي وشيخ الإسلام ومحمد بن إبراهيم آل الشيخ **رَحِمَهُمُ اللَّهُ**. انظر: "فتح الباري" (٦٩٣٠-٦٩٣٣)، و"الملل والنحل" (١/ ١١٤)، و"مقالات الإسلاميين" ص٨٨.

والإمامية[1]. وقولهم باطل مردود بالكتاب والسنة. وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة.

وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلها، وهي الغاية التي شمر إليها المشمرون، وتنافس المتنافسون، وحُرِمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مردودون.

وقد ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الأدلة قوله تعالى: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ [القيامة: ٢٢]. وهي من أظهر الأدلة. وأما من أبى إلا تحريفها بما يسميه تأويلًا[2]، فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب، أسهل من تأويلها على أرباب التأويل[3]. ولا يشاء مبطل أن يتأول النصوص ويحرفها عن مواضعها إلا وجد إلى ذلك من السبيل ما وجده متأول هذه النصوص.

وهذا الذي أفسد الدنيا والدين. وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم. وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم، وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية. فهل قتل عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[4] إلا بالتأويل الفاسد!

---

(١) وهم الروافض، سموا بذلك؛ لأنهم يعتقدون إمامة علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بعد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ نصًا ظاهرًا، وتعيينًا صادقًا، وقيل أيضًا: لاختيارهم اثني عشر إمامًا معصومًا من ولد علي لا يأخذون دينهم إلا منهم. انظر: "الشيعة والتشيع"، و"الفرق بين الفرق" و"مقالات الإسلاميين".

(٢) حيث زعم أن معناها: إلى ربها منتظرة ثوابها. وقيل: ﴿**إِلَىٰ**﴾ مفرد ﴿**آلاء**﴾ أي: نعم. والمعنى: منتظرة نعم ربها. قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومن تأول ذلك بأن المراد بـ (إلى) مفرد (الآلاء) وهي النعم، فقد أبعد هذا القائل النجعة وأبطل فيما ذهب إليه، وأين هو من قوله تعالى: ﴿**كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ**﴾ [المطففين١٥].اهـ "تفسيره" عند الآية، وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولقد هضم معنى الآية من قال: ينظرون إلى أعدائهم يعذبون، أو ينظرون إلى قصورهم وبساتينهم، أو ينظر بعضهم إلى بعض، وكل هذا عدول عن المقصود إلى غيره، وإنما المعنى ينظرون إلى وجه ربهم، ضد حال الكفار الذين هم عن ربهم لمحجوبون.اهـ "إغاثة اللهفان" (١/ ٣٢).

(٣) بمعنى أن أهل البدع حين حرفوا نصوص الصفات فتحوا الباب للفلاسفة والزنادقة في تحريف نصوص المعاد والجنة والنار وغيرها من النصوص، قالوا لهم: فكما أنه لا يراد بنصوص الصفات ظاهرها فكذلك هذه النصوص لا يراد بها ظاهرها.

(٤) سنة (٣٥ هـ) على أيدي الخوارج قيل: إنه عبد الله بن سبأ اليهودي، وكانت مدة خلافته (١٢ سنة) عن عمر ناهز (٨٢ سنة) وقيل غير ذلك.

وكذا ما جرى في يوم الجمل[(١)]، وصفين[(٢)]، ومقتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٣)]، والحرة[(٤)]؟ وهل خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وافترقت الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، إلا بالتأويل الفاسد؟!.

وإضافة النظر إلى الوجه، الذي هو محله، في هذه الآية، وتعديته بأداة «إلى» الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلاف حقيقة موضوعة صريحة في أن الله أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب جل جلاله.

فإن النظر له عدة استعمالات، بحسب صِلاته وتعديه بنفسه:

فإن عدي بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار، ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣][(٥)].

وإن عدي بـ «في» فمعناه: التفكر والاعتبار، كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإن عدي بـ «إلى» فمعناه: المعاينة بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿انظُرُواْ إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩]. فكيف إذا أضيف إلى الوجه الذي هو محل البصر؟

وروى ابن مردويه بسنده إلى ابن عمر، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] قال: «من البهاء والحسن» ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] قال: «في وجه الله عز وجل»[(٦)].

---

(١) وهو اليوم الذي جرت فيه معركة بين جيش علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبين جيش طلحة والزبير وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وكان سنة (٣٦ هـ) في البصرة.

(٢) وهو موضع بقرب الرَّقة على شاطئ الفرات جرت فيه معركة بين جيش علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبين جيش معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان سنة (٣٧ هـ).

(٣) سنة (٦١ هـ) في شهر محرم لعشر خلون منه في كربلاء قرب الكوفة، عندما لقي الجيش الذي جهزه عبيد الله بن زياد لملاقاة الحسين بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أي: حرة واقم –شرقي المدينة– وهذه الوقعة عندما أبى كثير من أهل المدينة أن يبايعوا يزيد بن معاوية، فأرسل يزيد بن معاوية سنة (٦٣ هـ) إلى المدينة جيشًا بقيادة مسلم بن عقبة المري الذي كان يسميه السلف مسرف بن عقبة، لأنه قتل عددًا كبيرًا من أهل المدينة ونُهبت الأموال، واستبيحت الفروج.

(٥) ومثله قوله تعالى عن ملكة سبأ: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾.

(٦) **ضعيف جدًا:**

أخرجه ابن مردويه في "تفسيره" كما في "حادي الأرواح" (ص٢٩٦) وكما في "الفتح" (٧٤٣٤) وهكذا أخرجه ابن جرير في "تفسيره" عند الآية والحاكم (٣٨٨٠) والدارقطني في "الرؤية" (١٧٤) وغيرهم =

وعن الحسن قال: نظرت إلى ربها فنُضِّرت بنوره[1]. وقال أبو صالح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] قال: تنظر إلى وجه ربها عز وجل[2]. وقال عكرمة: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]، قال: من النعيم، ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] قال: تنظر إلى ربها نظرا[3]. ثم حكى عن ابن عباس مثله[4]. وهذا قول كل مفسر من أهل السنة والحديث[5].

من طريق ثوير بن أبي فاختة، عن ابن عمر به. وهذا إسناد شديد الضعف؛ فيه: ثوير بن فاختة وهو واهي الحديث.

(١) ضعيف:

أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٤٧٩)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٣٧٧) والآجري في "الشريعة" (٥٨٥) واللالكائي في "شرح أصول السنة" (٨٠٠) والدارقطني في "الرؤية" (٢١٧) وغيرهم من طريق المبارك بن فضالة، عن الحسن البصري. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف المبارك ابن فضالة وهو مدلس وقد عنعن.

(٢) ضعيف:

ذكره ابن القيم في "حادي الأرواح" (ص٢٩٦) وفي سنده: أبو صالح باذام مولى أم هانىء بنت أبي طالب وهو ضعيف ولم يسمع من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وله طريق أخرى: أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٤٧٩) والآجري في "الشريعة" (٥٨٤) من طريق سلمة بن سابور، عن عطية، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] يعني حسنها ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] قال: نظرت إلى الخالق عز وجل. وفيه سلمة بن سابور ضعفه ابن معين. وعطية العوفي ضعيف.

وله طريق ثالثة: أخرجه اللالكائي في "شرح أصول السنة" (٧٩٩) من طريق حصين بن مخارق عن عبد الصمد، عن أبيه، عن ابن عباس، في قوله عز وجل ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] قال: "مسرورة إلى ربها ناظرة قال: تنظر إلى ربها". وهذا إسناد شديد ضعيف؛ فيه حصين بن مخارق بن ورقاء الكوفي قال الدارقطني: يضع الحديث.

(٣) صحيح:

أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٤٨١) وابن خزيمة في "التوحيد" (٣٧٧) والآجري في "الشريعة" (٥٨٦) واللالكائي في "شرح أصول السنة" (٨٠٣) والدارقطني في "الرؤية" (٢١٧) وغيرهم من طريق علي بن الحسن بن شقيق قال: نا الحسين بن واقد أنا يزيد النحوي، عن عكرمة به. وهذا إسناد صحيح.

(٤) لم أقف على رواية عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد تقدم أثر ابن عباس من غير طريق عكرمة وهو ضعيف.

(٥) صح عن مجاهد بن جبر رَحِمَهُ اللَّهُ كما عند ابن جرير في "تفسيره" عند الآية من طريقين عن منصور عن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال في تفسير ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ قال: تنتظر الثواب من ربها. قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: ولمجاهد قولان في التفسير مهجوران هذا أحدهما، والآخر في قول الله عز وجل: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾.اهـ "التمهيد" (٧/ ١٥٧). قلت: الأثر الآخر هو ما أخرجه ابن جرير في "تفسيره" =

وقال تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]. قال الطبري: قال علي بن أبي طالب وأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: هو النظر إلى وجه الله عز وجل[(١)].

وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فالحسنى: الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ والصحابة من بعده، كما روى مسلم في "صحيحه" عن صهيب، قال: قرأ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعدا يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يثقل موازيننا ويبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئًا أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة**»[(٢)]. ورواه غيره بأسانيد متعددة

(١٧/ ٥٢٩) وابن أبي شيبة (٣٢٣٠٩) والآجري في "الشريعة" (١١٠١) وغيرهم من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد في قوله (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا) قال: يُجْلسه معه على عرشه. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم. فهذا التفسير منكر مخالف للأدلة ولتفسير الصحابة رضي الله عنهم، ولم يثبت ذلك عنه، بل قد ثبت عن مجاهد أنه فسَّر الآية بالشفاعة العظمى، وقد عدَّ الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ هذا التفسير للمقام المحمود من أعظم ما أنكر عليه في التفسير كما في "الميزان".

(١) **ضعيف:**

أما أثر علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فلم أجده عند الطبري وإنما أخرجه ابن مردويه كما في "الدر المنثور" (٤/ ٣٥٨) من طريق الحارث الأعور عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى﴾ قال: يعني الجنة والزيادة يعني النظر إلى الله تعالى. والحارث الأعور كذاب.

وأما أثر أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فأخرجه الطبري في "تفسيره" عند تفسير الآية فقال: حدثني أحمد بن سهيل الواسطي، قال: ثنا قرة بن عيسى، قال: ثنا النضر بن عربي عن جده، عن أنس فذكره. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف شيخ الطبري وهو أحمد بن سهيل قال الحاكم: في حديثه بعض المناكير.

وله طريق أخرى: أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (١٢٢٦) واللالكائي في "شرح أصول السنة" (٨١٣) وابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٨٦٤٥) من طريق شريك، عن أبي اليقظان، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في قوله عز وجل ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ قال: «يظهر لهم الرب عز وجل يوم القيامة في كل جمعة». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف شريك القاضي، وشيخه عثمان بن عمير أبي اليقظان أيضًا ضعيف.

(٢) هذا اللفظ الذي ذكره الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ هو لفظ أحمد (١٨٩٤١) والترمذي (٣١٠٥) وابن ماجه (١٨٧) وأخرجه مسلم (١٨١) بلفظ «**إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئًا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل**». وفي رواية: ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]. وهذا الحديث من جملة الأحاديث التي انتقدها الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ على الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكن قد دافع عن الحديث شيخ الإسلام كما في "بيان تلبيس الجهمية" =

وألفاظ أخر، معناها أن الزيادة: النظر إلى وجه الله عز وجل. وكذلك فسرها الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. روى ابن جرير ذلك عن جماعة، منهم: أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]، وحذيفة[2]، وأبو موسى الأشعري[3]، وابن عباس[4]، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٨/ ٨٩)، وابن القيم في "حادي الأرواح" (ص ٣٠٥)، والألباني في "ظلال الجنة في تخريج السنة" (ص ٢٠٦)، وانظر: "رؤية الله" للدارقطني (١٥٣) و"الإلزامات والتتبع" برقم (٧٨).

(١) ضعيف:

أخرجه ابن جرير في "تفسيره" عند الآية وابن أبي عاصم في "السنة" (٤٧٢) وابن خزيمة في "التوحيد" (٣٧١) والدارقطني في "الرؤية" (١٩٢) من طريق أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن أبي بكر الصديق: (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة) قال: النظر إلى وجه ربهم. وهذا إسناد ضعيف؛ لعنعنة أبي إسحاق السبيعي وهو مدلس، وعامر بن سعد روايته عن أبي الصديق مرسلة. وقد رواه بعضهم فذكر الواسطة بين عامر بن سعد وأبي بكر، وهو سعيد بن نمران وهو مجهول، ورواه بعضهم عن عامر بن سعد من قوله، وقد رجح الدارقطني في "العلل" (٧٣) الطريق الأولى، فقال: المحفوظ من ذلك قول إسرائيل ومن تابعه، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن أبي بكر.اهـ ورواه ابن أبي حاتم في "العلل" (٧٣) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر الصديق به. لكن قال أبو حاتم عقبه: هذا حديث ليس له أصل؛ منكر.اهـ

(٢) ضعيف:

أخرجه ابن جرير في "تفسيره" عند الآية وابن أبي عاصم في "السنة" (٤٧١) وابن خزيمة في "التوحيد" (٣٧٣) والدارقطني في "الرؤية" (٢٠٢) وغيرهم من طريق أبي إسحاق، عن مسلم بن نذير السعدي، عن حذيفة به. وهذا إسناد ضعيف؛ لعنعنة أبي إسحاق السبيعي وهو مدلس، وقد رواه على أوجه مختلفة، ومسلم بن نذير، قال فيه أبو حاتم: لا بأس به. وقال الذهبي: صالح. وقال الحافظ ابن حجر: مقبول.

(٣) ضعيف جدًا:

أخرجه ابن جرير في "تفسيره" عند الآية وابن أبي عاصم في "السنة" (٤٧١) وابن خزيمة في "التوحيد" (٣٧٨) والدارقطني في "الرؤية" (٤٤) وغيرهم من طريق أبي بكر الهذلي قال: سمعت أبا تميمة الهجيمي، يحدث عن أبي موسى الأشعري به. وهذا إسناد شديد الضعف؛ فيه: أبو بكر الهذلي واسمه: سلمى بن عبد الله وهو متروك. وقد تابعه أبان بن أبي عياش كما عند ابن جرير والدارقطني فرواه بالإسناد السابق مرفوعًا. وأبان متروك. قال فيه شعبة: لأن أشرب من بول حماري أحب إلي من أن أقول: حدثني أبان، ولأن يزني الرجل، خير من أن يروى من أبان.

(٤) محتمل للتحسين:

لم أجده عند ابن جرير في "تفسيره" ولكن قال السيوطي في "الدر المنثور" (٤٧١): وأخرج ابن مردويه والبيهقي في "الأسماء والصفات" من طريق عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَى﴾ قال: قول لا إله إلا الله والحسنى الجنة والزيادة النظر إلى وجهه الكريم.

وله طريق أخرى: أخرجه اللالكائي في "شرح اعتقاد أهل السنة" (٧٨٧) من طريق الحسين بن علي بن مهران الفسوي، قال: حدثنا عامر بن الفرات، عن أسباط بن نصر، عن إسماعيل السدي، عن أبي مالك، وأبي صالح، عن ابن عباس. وهذا إسناد ضعيف؛ للجهالة عامر بن الفرات، وأسباط بن نصر ضعيف. =

وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]. احتج الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبري[(١)] وغيره عن المزني عن الشافعي. وقال الحاكم: حدثنا الأصم حدثنا الربيع بن سليمان قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول الله عز وجل: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]؟ فقال الشافعي: لما أن حجب هؤلاء في السخط، كان في هذا دليل على أن أولياءه يرونه في الرضا[(٢)].

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وبقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. فالآيتان دليل عليهم.

أما الآية الأولى: فالاستدلال منها على ثبوت رؤيته من وجوه[(٣)]:

أحدها: أنه لا يظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه في وقته أن يسأل ما لا يجوز عليه، بل هو عندهم من أعظم المحال.

الثاني: أن الله لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله، وقال: ﴿إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولم يقل: إني لا أرى، أو لا تجوز رؤيتي، أو لست بمرئي. والفرق بين الجوابين ظاهر. ألا ترى أن من كان في كمه حجر فظنه رجل طعامًا فقال: أطعمنيه، **فالجواب الصحيح**: أنه لا يؤكل، أما إذا كان طعامًا صح أن يقال: إنك لن تأكله.

فلا بأس بتحسين الحديث من الطريقين والله أعلم.

فائدة: جاء تفسير الزيادة بالنظر إلى وجه الله عن كعب بن عجرة وأبي بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وهي أحاديث ضعيف، لكن ثبت ذلك عن الحسن البصري وعبد الرحمن بن أبي ليلي وقتادة **رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ**، كما عند ابن جرير في "تفسيره" واللالكائي في "شرح اعتقاد أهل السنة".

(١) هكذا وقع في المطبوع ووقع في "حادي الأرواح" (ص ٢٠١): الطبراني.

(٢) **صحيح**:

أخرجه اللالكائي في "شرح اعتقاد أهل السنة" (٨٠٩) والبيهقي في "المناقب" (١/ ٤١٩) وابن عساكر في "تاريخه" (٥١/ ٣١٣) وغيرهم من طرق صحيحة عن الشافعي.

فائدة: جاء الاستدلال بهذه الآية على رؤية الله عن الحسن البصري وإبراهيم الصائغ ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل والحسين بن الفضل كما عند ابن جرير في "تفسيره" واللالكائي في "شرح اعتقاد أهل السنة"، والآجري في "الشريعة".

(٣) انظر: "حادي الأرواح" (ص ١٩٧).

وهذا يدل على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار، لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى. يوضحه:

الوجه الرابع: وهو قوله: ﴿**وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي**﴾ [الأعراف: ١٤٣]. فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت للتجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خلق من ضعف؟ .

الخامس: أن الله سبحانه قادر على أن يجعل الجبل مستقرا، وذلك ممكن، وقد علق به الرؤية[(١)]، ولو كانت محالًا لكان نظير أن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام. والكل عندهم سواء[(٢)].

السادس: قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا**﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فإذا جاز أن يتجلى للجبل الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لرسله وأوليائه في دار كرامته؟ ولكن الله تعالى أعلم موسى عليه السلام أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار، فالبشر أضعف.

السابع: أن الله كلم موسى وناداه وناجاه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه بغير واسطة فرؤيته أولى بالجواز. ولهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا بإنكار كلامه، وقد جمعوا بينهما.

وأما دعواهم تأييد النفي بـ «لن»، وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة[(٣)]، ففاسد، فإنها لو قيدت بالتأبيد لا يدل على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت؟ قال تعالى:

---

(١) وتعليق الشيء بالأمر الممكن يدل على إمكانه، فلو كانت الرؤية مستحيلة لما علقها بشيء ممكن؛ لأن الشيء المستحيل لا يعلق بالأمر الممكن، بل يعلق بالأمر المستحيل كأن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل، أو أشرب، أو أنام، ونحو ذلك مما هو مستحيل في حق الله تعالى.

(٢) أي: أن رؤية الله والأكل والشرب والنوم عند المعطلة سواء وهي ممتنعة في حق الله، فجعلوا الكمال والنقص كله منتف عن الله، وسووا بينهما، وهذا من أعظم الضلال.

(٣) وممن ذهب إلى أنها تفيد التأبيد الزمخشري كما في "أنموذجه" وغيّر العبارة في "كشافه" فقال: إنها تفيد تأكيد النفي. وهذا من تلبساته العجيبة فإن مراده بالتأكيد هو التأبيد، والحامل له على أنها تفيد التأبيد هو اعتقاده الفاسد في نفي الرؤية. **قال البلقيني رَحِمَهُ اللَّهُ**: استخرجت من كتاب الكشاف للزمخشري اعتزالًا بالمناقيش. أي: بالإبر؛ لأنها شيء مخفي، ومنها أنه قال في قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ**﴾ [آل عمران:١٨٥] **قال الزمخشري تعليقًا عليها**: أي فوز أعظم من الجنة؟! قال البلقيني: وقصده من ذلك إنكار رؤية الله في الآخرة؛ لأن رؤية الله أعظم فوز، وأعظم نعيم يعطاه أهل الجنة، فهذا من الأشياء الخفية، فهو يريد أن يقرر أن المؤمنين لا يرون ربهم يوم القيامة. انظر: "شرح =

﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، مع قوله: ﴿وَنَادَوْا يَامَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠][(١)].

فثبت أن«لن» لا تقتضي النفي المؤبد. قال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى:

ومـــن رأى النفـــي بلـــن مؤبـــدا ❁ فقولـــه اردد وســـواه فاعضـــدا[(٢)]

وأما الآية الثانية: فالاستدلال بها على الرؤية من وجه حسن لطيف، وهو: أن الله تعالى إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال فلا يمدح به، وإنما يمدح الرب تعالى بالنفي إذا تضمن أمرًا وجوديًا، كمدحه بنفي السنة والنوم، المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة، ونفي اللغوب والإعياء، المتضمن كمال القدرة، ونفي الشريك والصاحبة والولد والظهير، المتضمن كمال ربوبيته وإلهيته وقهره، ونفي الأكل والشرب المتضمن كمال صمديته وغناه، ونفي الشفاعة عنده إلا بإذنه المتضمن كمال توحده وغناه عن خلقه، ونفي الظلم، المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه، ونفي النسيان وعزوب شيء عن علمه، المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفي المثل، المتضمن لكمال ذاته وصفاته. ولهذا لم يتمدح بعدم محض لم يتضمن أمرًا ثبوتيا، فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فإن المعنى: أنه يرى ولا يدرك ولا يحاط به، فقوله: ﴿لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل

قطر الندى" بحاشية شيخنا أبي بلال الحضرمي (١/ ١٦٢)، و"دروس في العقيدة" للراجحي (٤/ ١٠).

(١) ومثله قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾، ولو كانت «لن» تفيد التأبيد لما قُيِّد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾. وأما تأبيد النفي في قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ فلأمر خارجي لا من مقتضيات لن، فلم يستفد التأبيد من مجرد كلمة لن، وإنما لأدلة أخرى وهي أن الخلق مستحيل على غير الله، ولقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**قال الله عز وجل: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا ذرة أو ليخلقوا حبة أو شعيرة**». ومثلها قوله تعالى: ﴿وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ فإن خلف الوعد ممتنع منه عز وجل، ويدل على ذلك بقاء التأبيد في هاتين الآيتين ولو أتي بدلها بـ «لا». انظر: "شرح قطر الندى" بحاشية شيخنا أبي بلال الحضرمي (١/ ١٦٢).

(٢) لفظه في "الكافية الشافية" (٣/ ١٥١٥): فقوله اردد، وخلافه اعضدا.

شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلَّا﴾ [الشعراء: ٦١]، فلم ينف موسى الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه[(١)]، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك، كما يُعلم ولا يحاط به علما، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية، كما ذكرت أقوالهم في تفسير الآية. بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه.

وأما الأحاديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، الدالة على الرؤية فمتواترة، رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن.

فمنها: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن ناسًا قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟**» قالوا: لا يا رسول الله، قال: «**هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟**» قالوا: لا، قال: «**فإنكم ترونه كذلك**» الحديث، أخرجاه في "الصحيحين" بطوله[(٢)].

وحديث أبي سعيد الخدري أيضًا في "الصحيحين" نظيره[(٣)]. وحديث جرير بن عبد الله البجلي، قال: كنا جلوسًا مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة، فقال: «**إنكم سترون ربكم عيانًا، كما ترون هذا، لا تضامون[(٤)] في رؤيته**» الحديث أخرجاه

---

(١) فبينهما عموم وخصوص وجهي (يجتمعان في شيء وينفرد كل واحد منهما عن الآخر في شيء آخر):
١) **فتوجد الرؤية والإدراك معًا** فيما إذا كان الرائي مدركًا ومحيطًا للمرئي من جميع جوانبه، كرؤية الله تعالى لخلقه.
٢) **وتوجد الرؤية فقط دون الإدراك** كما في رؤية فرعون وقومه لموسى ومن معه، كما في قوله: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلَّا﴾ أي: لسنا بمدركين لأن الله تعالى وعده بذلك فقال: ﴿لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾.
٣) **ويوجد الإدراك فقط** دون الرؤية في الشيء الذي ليس من صفاته الرؤية، كالغرق الذي أدرك فرعون كما في قوله: ﴿حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ﴾، فوجد الإدراك من الغرق لفرعون ولكنه لا يرى فرعون، لكونه مما لا يوصف بالرؤية، ومثله الأعمى الذي يدرك ما في يده ولا يراه.

(٢) أخرجه البخاري (٨٠٦) ومسلم (١٨٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٣٩) ومسلم (١٨٣).

(٤) قوله: (لا تضامون) يجوز فتح التاء وتشديد الميم مأخوذ من الضَّم وهو الزحام أي: لا ينضم بعضكم إلى بعض ولا يقول أرنيه بل كل ينفرد برؤيته. ويجوز ضم التاء وتخفيف الميم مأخوذ من الضيم وهو الظلم يعني لا ينالكم ظلم بأن يرى بعضكم دون بعض بل تستوون كلكم في رؤيته تعالى. وأما رواية: =

في "الصحيحين"[1]. وحديث صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدم، رواه مسلم وغيره. وحديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**جنتان من فضة، آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب، آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن يروا ربهم تبارك وتعالى إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن**» أخرجاه في "الصحيحين"[2] ومن حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**وليلقين الله أحدكم يوم يلقاه، وليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له، فليقولن: ألم أبعث إليك رسولًا فيبلغك؟ فيقول: بلى يا رب، فيقول: ألم أعطك مالًا وأفضل عليك؟ فيقول، بلى يا رب**». أخرجه البخاري في "صحيحه"[3].

وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابيًا. ومن أحاط بها معرفة يقطع بأن الرسول قالها، ولولا أني التزمت الاختصار لسقت ما في الباب من الأحاديث.

ومن أراد الوقوف عليها فليواظب سماع الأحاديث النبوية، فإن فيها مع إثبات الرؤية أنه يكلم من شاء إذا شاء، وأنه يأتي لفصل القضاء يوم القيامة، وأنه فوق العالم، وأنه يناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب، وأنه يتجلى لعباده، وأنه يضحك، إلى غير ذلك من الصفات التي سماعها على الجهمية بمنزلة الصواعق.

وكيف تعلم أصول دين الإسلام من غير كتاب الله وسنة رسوله؟ وكيف يفسر كتاب الله بغير ما فسره به رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحاب رسوله، الذين نزل القرآن بلغتهم؟ وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار**». وفي رواية: «**من**

تضارون أي: لا يلحقكم ضرر في رؤية الله بل كل واحد يراه من مكانه.

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٥) ومسلم (٦٣٣) **وزيادة «عيانا» انفرد بها البخاري، وهي زيادة صحيحة المعنى شاذة السند:** فأما صحة معنى فواضح؛ لأن المعنى ترون الله بأعينكم وهي صريحة في الرد على حرف أدلة الرؤيا وتأولها على خلاف ظاهرها ولعل الشارح ذكرها لأجل ذلك، ولكنها من حيث السند شاذة شذَّ بها أبو شهاب عبد ربه بن نافع الكناني وهو صدوق وقد تابعه بعض الرواة خارج الصحيح إلا أنه خالفه أكثر من ستين راويا رووا الحديث بدون هذه الزيادة. **قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:** ذكر شيخ الإسلام الهروي في كتابه "الفاروق" أن زيد بن أبي أنيسة رواه أيضًا عن إسماعيل بهذا اللفظ وساقه من رواية أكثر من ستين نفسا عن إسماعيل بلفظ واحد (يعني بدون هذه الزيادة).اهـ "الفتح" (٧٤٣٧)، **وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ:** ولذلك لم تطمئن النفس لصحة هذه عيانا لتفرد أبي شهاب بها فهي منكرة أو شاذه على الأقل.اهـ "ظلال الجنة" (١/ ٢٠١).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٧٨) ومسلم (١٨٠).

(٣) أخرجه البخاري (١٤١٣) بهذا اللفظ وهو في مسلم (١٠١٦).

قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»[(١)]. وسئل أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن قوله تعالى: ﴿**وَفَاكِهَةً وَأَبًّا**﴾ [عبس: ٣١]. ما الأب؟ فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟ [(٢)].

وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيها لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه. وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة؟ ومن قال: يرى لا في جهة، فليراجع عقله!![(٣)] فإما أن يكون مكابرا لعقله وفي عقله شيء، وإلا فإذا قال يرى لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة.

ولهذا ألزم المعتزلة من نفى العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تعقل رؤية بغير جهة[(٤)].

---

(١) ضعيف:

أخرجه أبو داود (٣٦٥٢) والترمذي (٢٩٥١) وغيرهما من طرق عن عبد الأعلى أبي عامر الثعلبي عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس به. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عبد الأعلى بل روايته عن سعيد بن جبير منكرة كما قال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، ويدل على ضعف روايته أنه رواه مرة مرفوعًا ومرة موقوفًا كما عند ابن جرير في "تفسيره" (١/ ٧٨) إلا أنه من طريق شيخ ابن جرير وهو عبد بن حميد وقد كذب، وقد ضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الضعيفة" برقم (١٧٨٣).

(٢) حسن:

أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص ٣٧٥) وابن أبي شيبة (٣٠٧٣١) من طريق إبراهيم التيمي، أن أبا بكر الصديق فذكره. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين إبراهيم وأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وله طريق أخرى عند ابن أبي شيبة (٣٠٧٢٧) من طريق الشعبي عن أبي بكر. والشعبي أيضًا لم يسمع من أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وله طريق ثالثة عند سعيد بن منصور في "تفسيره" (٣٩) من طريق ابن أبي مليكة عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهو أيضًا منقطع، فابن أبي مليكة لم يسمع من أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وله طريق رابعة أخرجه مسدد كما في "المطالب العالية" (٣٥١٢) من طريق أبي معمر عبد الله بن سخبرة عن أبي بكر. وروايته عن أبي بكر مرسلة. فالأثر حسن على أقل الأحوال بمجموع هذه الطرق.

فائدة: قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن نقل نحو هذا الأثر عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وهذا كله محمول على أنهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إنما أرادا استكشاف علم كيفية الأب، وإلا فكونه نبتا من الأرض ظاهر لا يجهل كقوله تعالى: ﴿**فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا * وَعِنَبًا وَقَضْبًا**﴾.اهـ"تفسير ابن كثير" (١/ ١٣)

(٣) هذا رد من الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ على الأشاعرة الذين أثبتوا الرؤية وقالوا: إن الله يرى لا في جهة، وسيأتي الرد عليهم من كلام الشارح، وقال بعضهم: إنها رؤية بالقلب (رؤية العلم واليقين)، وهذا باطل؛ لأن العلم واليقين حاصل للأبرار في الدنيا وسيحصل للفجار في الآخرة.

(٤) أي: أن الأشاعرة حين أن نفوا علو الله بذاته على جميع خلقه، ألزمهم المعتزلة أن ينفوا الرؤية؛ لأن هذا =

وإنما لم نره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمس إذا حدق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها، لا لامتناع في ذات المرئي، بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قوى الآدميين حتى أطاقوا رؤيته. ولهذا لما تجلى الله للجبل، ﴿خَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، بأنه لا يراك حي إلا مات، ولا يابس إلا تدهده، ولهذا كان البشر يعجزون عن رؤية الملك في صورته، إلا من أيده الله كما أيد نبينا، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨]. قال غير واحد من السلف: لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا عليهم ملكًا لجعلناه في صورة بشر، وحينئذ يشتبه عليهم: هل هو بشر أو ملك؟ ومن تمام نعمة الله علينا أن بعث فينا رسولًا منا.

وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه. لكن قول من أثبت موجودًا يرى لا في جهة[(١)]، أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجودًا قائمًا بنفسه لا يرى ولا في جهة[(٢)].

ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمرًا وجوديا أو أمرًا عدميا؟ [(٣)] فإن أراد بها أمرًا وجوديا كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى،

من التناقض كيف يرى الله لا في جهة؛ لأن من لوازم رؤية الله تعالى أن يكون الله في جهة من الرائي وهذا هو الذي دل عليه الشرع والنظر وأجمع عليه السلف أن الله تعالى يرى في جهة الله العلو وهي جهة عدمية لا تحيط بها المخلوقات. فمن السنة حديث «**إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر**». ومعلوم أن رؤية الله إذا كانت مثل رؤية الشمس والقمر، وجب أن يرى الله في جهة من الرائي وهي جهة العلو، فإنها لو لم تكن كذلك لأخبرنا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ برؤية مطلقة بدون أن يقيدها بالشمس والقمر. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: كون الله يرى بجهة من الرائي ثبت بإجماع السلف والأئمة.اهـ انظر: "بيان تلبيس الجهمية" (٤/ ٤٤٤) و"الفتاوى" (١٦/ ٨٤).

(١) وهم الأشاعرة.

(٢) وهم المعتزلة؛ لأن إمكان الرؤية لا تستحيل في حق الموجود بخلاف المعدوم.

(٣) **فالجهة جهتان:**

١) جهة وجودية وهي المكان الذي يحيط به الجهات الست. وهذه جهة مخلوقة.

٢) جهة عدمية وهي المكان الخالي الذي لا وجود فيه لمخلوق، بل هي وراء جميع المخلوقات، ولا تحيط به الجهات الست. وهي جهة غير مخلوقة. **قال العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: الله في العلو ولا يحيط به هذا العلو. "القول المفيد" (٢/ ٥٤٣).

وهذه المقدمة ممنوعة[١]، ولا دليل على إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر[٢]. وإن أردت بالجهة أمرًا عدميًا، فالمقدمة الثانية ممنوعة[٣]، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من قول فلان؟! وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول، ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقلة، الذين تخيرهم النقاد، فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده، بل نقلوا نظمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان، بل يتعلمونه بمعانيه. ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه وما يظنه دين الله ولم يتلق ذلك من الكتاب والسنة فهو مأثوم وإن أصاب[٤]، ومن أخذ من الكتاب والسنة فهو مأجور وإن أخطأ، لكن إن أصاب يضاعف أجره[٥].

وقوله: «**وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأهل الْجَنَّةِ**» تخصيص أهل الجنة بالذكر، يفهم منه نفي الرؤية عن غيرهم. ولا شك في رؤية أهل الجنة لربهم في الجنة، وكذلك يرونه في المحشر قبل دخولهم الجنة، كما ثبت ذلك في "الصحيحين" عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. ويدل عليه قوله تعالى: ﴿**تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ**﴾ [الأحزاب: ٤٤][٦].

---

(١) لأن كل ما كان في جهة مخلوقة فإنه يرى إذا انتفت الموانع.

(٢) وإلا للزم التسلسل بحيث يكون هذا العالم في عالم آخر، وهكذا إلى ما لا نهاية له.

(٣) وهي كل ما ليس في شيء معدوم لا يرى. وهذا غير صحيح؛ لأن الله يرى في الجهة العدمية وهي جهة العلو.

(٤) وقد جاء في ذلك حديث أخرجه أبو داود (٣٦٥٢) والترمذي (٢٩٥٢) من طريق سهيل بن مهران، أخي حزم القطعي قال: حدثنا أبو عمران الجوني، عن جندب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ**». وهذا حديث ضعيف؛ لضعف سهيل بن مهران.

(٥) لحديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ، فله أجر**» رواه مسلم.

(٦) فرؤية المؤمنين لربهم في عرصات القيامة وفي الجنة ثابتة بلا خلاف بين أهل السنة للأدلة السابقة ومنها هذه الآية التي ذكرها الشارح ﴿**تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ**﴾ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: اللقاء إذا قرن بالتحية فهو من الرؤية. وقال ابن بطة: سمعت أبا عمر الزاهد اللغوي يقول: سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبا يقول في قوله: ﴿ **وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا * تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ**﴾ أجمع أهل اللغة أن =

واختلف في رؤية أهل المحشر على ثلاثة أقوال[1]:

أحدها: أنه لا يراه إلا المؤمنون[2].

الثاني: يراه أهل الموقف، مؤمنهم وكافرهم، ثم يحتجب عن الكفار ولا يرونه بعد ذلك[3].

اللقاء هاهنا لا يكون إلا معاينة ونظرة بالأبصار.اهـ "مجموع الفتاوى" (٦/ ٤٨٨)، وقال ابن القيم: وحسبك بهذا الاسناد صحة.اهـ "حادي الأرواح" (ص٣٤٠).

(١) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والذي عليه جمهور السلف أن من جحد رؤية الله في الدار الآخرة فهو كافر؛ فإن كان ممن لم يبلغه العلم في ذلك عرف ذلك كما يعرف من لم تبلغه شرائع الإسلام فإن أصر على الجحود بعد بلوغ العلم له فهو كافر. قال أحمد بن حنبل: من زعم أن الله لا يرى في الآخرة فقد كفر وكذب بالقرآن ورد على الله تعالى أمره يستتاب فإن تاب وإلا قتل.

فأما "مسألة رؤية الكفار" فأول ما انتشر الكلام فيها وتنازع الناس فيها – فيما بلغنا – بعد ثلاثمائة سنة من الهجرة وأمسك عن الكلام في هذا قوم من العلماء وتكلم فيها آخرون فاختلفوا فيها على " ثلاثة أقوال " مع أني ما علمت أن أولئك المختلفين فيها تلاعنوا ولا تهاجروا فيها؛ إذ في الفرق الثلاثة قوم فيهم فضل وهم أصحاب سنة. فهذه "المسألة" ليست من المهمات التي ينبغي كثرة الكلام فيها وإيقاع ذلك إلى العامة والخاصة حتى يبقى شعارًا ويوجب تفريق القلوب وتشتت الأهواء. وليست هذه "المسألة" فيما علمت مما يوجب المهاجرة والمقاطعة؛ فإن الذين تكلموا فيها قبلنا عامتهم أهل سنة واتباع وقد اختلف فيها من لم يتهاجروا ويتقاطعوا.اهـ "مجموع الفتاوى" (٦/ ٤٨٥– ٥٠٢).

(٢) وهذا قول أكثر العلماء المتأخرين وعليه يدل عموم كلام المتقدمين وعليه جمهور أصحاب الإمام أحمد وغيرهم. واستدلوا بما يلي:

١) قوله تعالى: ﴿**كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ**﴾ فإنه يعم حجبهم عن ربهم في جميع ذلك اليوم، فلو قيل: إنه يحجبهم في حال دون حال لكان تخصيصًا للفظ بغير موجب، ولكان فيه تسوية بينهم وبين المؤمنين؛ فإن "الرؤية" لا تكون دائمة للمؤمنين، والكلام خرج مخرج بيان عقوبتهم بالحجب وجزائهم به؛ فلا يجوز أن يساويهم المؤمنون في عقاب ولا جزاء سواه؛ فعلم أن الكافر محجوب على الإطلاق، بخلاف المؤمن وإذا كانوا في عرصة القيامة محجوبين، فمعلوم أنهم في النار أعظم حجبا وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿**وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا**﴾ وقال: ﴿**وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ**﴾ وإطلاق وصفهم بالعمى ينافي "الرؤية" التي هي أفضل أنواع الرؤية.

٢) أن رؤيته سبحانه وتعالى هي أعلى مراتب النعيم، والكفار لا نعيم لهم في الآخرة.

٣) أن عامة الأحاديث الواردة في "الرؤية" لم تنص إلا على رؤية المؤمنين، ولا نعلم دليلًا صريحًا يدل على رؤية الكافر لربهم، وهذا هو ظاهر القرآن وما نقل عن السلف الكرام.

(٣) أي: أن الكفار يرونه رؤية تعريف وتعذيب – كاللص إذا رأى السلطان – ثم يحتجب عنهم ليعظم عذابهم ويشتد عقابهم، ورؤية المؤمنين لربهم رؤية رحمة ونعيم. وهذا قول أبي الحسن بن سالم وأصحابه وقول غيرهم؛ وهم في الأصول منتسبون إلى الإمام أحمد بن حنبل وإلى سهل بن عبد الله التستري. واستدلوا بما يلي: =

الثالث: يراه مع المؤمنين المنافقون دون بقية الكفار[1].

١) الأدلة التي فيها ذكر لقاء الله تعالى وهي كثيرة ومنها: قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلاقِيهِ**﴾، وقوله: ﴿**وَاعْلَمُواْ أَنَّكُم مُّلَاقُوهُ**﴾، واللقاء يدل على الرؤية والمعاينة. قال الإمام ابن القيم: أجمع أهل اللسان على أن اللقاء متى نسب إلى الحي السليم من العمى والمانع اقتضى المعاينة والرؤية.اهـ "حادي الأرواح" (ص٢٨٨).

٢) روى مسلم في "صحيحه" عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: «**هل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة، ليست في سحابة؟**» قالوا: لا، قال: «**فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر، ليس في سحابة؟**» قالوا: لا، قال: «**فوالذي نفسي بيده لا تضارون في رؤية ربكم، إلا كما تضارون في رؤية أحدهما، قال: فيلقى العبد، فيقول: أي فل ألم أكرمك، وأسودك، وأزوجك، وأسخر لك الخيل والإبل، وأذرك ترأس وتربع؟ فيقول: بلى، قال: فيقول: أفظننت أنك ملاقي؟ فيقول: لا، فيقول: فإني أنساك كما نسيتني**».

٣) حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ما منكم أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان**». متفق عليه، فمن جاز تكليمه جاز رؤيته.

(١) وهذا قول جماعة من أهل السنة ومنهم أبو بكر بن خزيمة، واستدلوا بحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن ناسًا قالوا لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟**» قالوا: لا يا رسول الله، قال: «**هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟**» قالوا: لا يا رسول الله، قال: «**فإنكم ترونه، كذلك يجمع الله الناس يوم القيامة فيقول: من كان يعبد شيئًا فليتبعه، فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها، فيأتيهم الله تبارك وتعالى في صورة غير صورته التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ بالله منك، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنا عرفناه، فيأتيهم الله تعالى في صورته التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا فيتبعونه**». فقوله: «**فيأتيهم الله تعالى في صورته التي يعرفون**» دليل على أنهم قد رأوه في أرض المحشر، ولفظ حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أصرح فإنه قال: «**حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله تعالى من بر وفاجر أتاهم رب العالمين سبحانه وتعالى في أدنى صورة من التي رأوه فيها قال: فما تنتظرون؟ تتبع كل أمة ما كانت تعبد**». متفق عليه.

والصحيح من هذه الأقوال هو القول الثاني؛ لأن رؤية المنافقين لربهم ثابتة بنص حديث أبي هريرة وأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فبقي رؤية الكفار لم يأت في الأدلة ما ينفي ذلك صريحًا، وأما قوله تعالى: ﴿**كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ**﴾، فهذه الآية دليل على رؤيتهم لله في أول الأمر ثم يحجبون عنه؛ لأن الحجب يكون بعد الرؤية، فهذا الحجب بعد المحاسبة؛ فإنه قد يقال: حجبتُ فلانا عني، وإن كان قد تقدم الحجب نوع رؤية؛ وهذا حجب عام متصل، وبهذا الحجب يحصل الفرق بينهم وبين المؤمنين؛ فإنه سبحانه وتعالى يتجلى للمؤمنين في عرصات القيامة بعد أن يحجب الكفار كما دلت عليه الأحاديث المتقدمة، ثم يتجلى لهم في الجنة عموما وخصوصًا دائمًا أبدًا سرمدًا. **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: ثم إن هذا النوع من "الرؤية" الذي هو عام للخلائق قد يكون نوعًا ضعيفًا ليس من جنس "الرؤية" التي يختص بها المؤمنون؛ فإن "الرؤية" أنواع متباينة تباينا عظيمًا لا يكاد ينضبط طرفاها.اهـ وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: فقد دلت الأحاديث الصحيحة =

وكذلك الخلاف في تكليمه لأهل الموقف[1].

واتفقت الأمة على أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه[2]، ولم يتنازعوا في ذلك إلا في نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خاصة: منهم من نفى رؤيته بالعين، ومنهم من أثبتها له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وحكى القاضي عياض في كتابه "الشفا"[3] اختلاف الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ومن بعدهم في رؤيته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإنكار عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن يكون صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ رأى ربه بعين رأسه، وأنها قالت لمسروق حين سألها: هل رأى محمد ربه؟ فقالت: لقد قف شعري مما قلت، ثم قالت: من حدثك أن محمدًا رأى ربه فقد كذب[4].

ثم قال: وقال جماعة بقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهو المشهور عن ابن مسعود[5] وأبي هريرة[6] واختلف عنه، وقال بإنكار هذا وامتناع رؤيته في الدنيا جماعة من

الصريحة على أن المنافقين يرونه تعالى في عرصات القيامة بل والكفار أيضًا كما في الصحيحين من حديث التجلي يوم القيامة.اهـ وهذا القول هو اختاره شيخ الإسلام وابن القيم والهراس رَحِمَهُمُ اللَّهُ. انظر "مجموع الفتاوى" (٣/ ٣٩٠)، و"حادي الأرواح" (ص٢٨٨)، و"شرح الواسطية" للهراس (ص٢٠١).

(١) والصحيح أن الله تعالى يكلِّم المؤمنين كلام رحمة ونعيم، ويكلم الكفار كلام سخط وعذاب؛ لحديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ما منكم أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان**». متفق عليه وغير ذلك من الأدلة.

(٢) وقد نقل الإجماع شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٢/ ٣٣٥)، و(٦/ ٥١٠) وابن كثير في "تفسيره" لسورة النجم؛ لما رواه مسلم عن بعض أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت**». وخالف بعض الصوفية فزعموا أن الله يُرى في الدنيا عيانا في حال اليقضة، والصوفية لا يعتد بهم في الإجماع.

(٣) كتاب "الشفا بتعريف حقوق المصطفى"، للقاضي عياض بن موسى الأندلسي (توفي سنة ٥٠٤ هـ) مترجم له في "السير" (٢٠/ ٢١٢). وكتاب الشفا يعتبر من أحسن ما ألف في هذا الباب حتى قيل:

كلهم قد حاول الدواء ولكن ❁ ما أتى بالشفا إلا عياض

(٤) أخرجه البخاري (٤٨٥٥) ومسلم (١٧٧).

(٥) استنبط العلماء قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مما أخرجه البخاري (٤٨٥٦) ومسلم (١٧٤) عن زر بن حبيش في قول الله عز وجل: ﴿**فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ**﴾ [النجم: ٩] قال: أخبرني ابن مسعود أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ رأى جبريل له ستمائة جناح.

(٦) استنبط العلماء قول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مما أخرجه مسلم (١٧٥) عن أبي هريرة ﴿**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ**﴾ [النجم: ١٣] قال: «**رأى جبريل**».

المحدثين والفقهاء والمتكلمين[(١)].

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ رأى ربه بعينه[(٢)].

وروى عطاء عنه: أنه رآه بقلبه[(٣)].

(١) بل نقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ الإجماع على أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لم ير ربه بعيني رأسه في الدنيا، وإنما حصل الخلاف من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيره في رؤية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لربه بفؤاده لا بعيني رأسه. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عندما سئل عن رؤية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ربه عز وجل، هل كانت بعين رأسه أم بقلبه؟ فأجاب: أما رؤية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ربه بعين رأسه في الدنيا فهذا لم يثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولا عن أحد من الصحابة، ولا عن أحد من الأئمة المشهورين، لا أحمد بن حنبل ولا غيره. ولكن الذي ثبت عن الصحابة - كأبي ذر وابن عباس وغيرهما - والأئمة كأحمد بن حنبل وغيره أنه يقال: رآه بفؤاده.اهـ وقال: أما رؤيته بالعين ليلة المعراج أو غيرها، فقد تدبرنا عامة ما صنفه المسلمون في هذه المسألة وما نقلوا فيها قريبًا من مئة مصنف، فلم نجد أحدًا روى بإسناد ثابت - لا عن صاحب ولا إمام - أنه رآه بعين رأسه. والله أعلم.اهـ وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد حكى عثمان بن سعيد الدارمي، في كتاب "الرد" له، إجماع الصحابة على أنه لم ير ربه ليلة المعراج، وبعضهم استثنى ابن عباس من ذلك، وشيخنا يقول: ليس ذلك بخلاف في الحقيقة. فإن ابن عباس لم يقل: رآه بعيني رأسه، وعليه اعتمد أحمد في إحدى الروايتين حيث قال: "أنه رآه عز وجل" ولم يقل بعيني رأسه.اهـ وقال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يصح في ذلك شيء عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقول البغوي في "تفسيره" وذهب جماعة إلى أنه رآه بعينه وهو قول أنس والحسن وعكرمة فيه نظر والله أعلم.اهـ "جامع المسائل" (١/ ١٠٥)، و"مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٠٧)، و"اجتماع الجيوش الإسلامية" (٢/ ٤٨)، "تفسير ابن كثير" لسورة النجم آية (١٣)، وقد ذكر القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في المفهم (١/ ٤٠٢) أن جماعة توقفوا في هذه المسألة، ثم صحح القرطبي هذا القول، وهذا القول غير صحيح، وهو ناتج عن النقولات الضعيفة عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أو عن عدم معرفة محل الخلاف.

(٢) **ضعيف منكر:**

أخرجه الطبراني (١٢/ ٩٠) وفي "الأوسط" (٥٧٦١) من طريق جمهور بن منصور، ثنا إسماعيل بن مجالد، عن مجالد، عن الشعبي، عن ابن عباس قال: "رأى محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ربه عز وجل مرتين: مرة ببصره، ومرة بفؤاده". وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة جمهور بن منصور، ولضعف مجالد بن سعيد. وله طريق أخرى: أخرجه ابن شاهين في سننه كما في "إبطال التأويلات" لابن الفراء (٩٨) من طريق عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس: رأى محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ربه عز وجل، بعينيه مرتين. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين الضحاك وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فلا يصح هذا الأثر عن ابن عباس لمخالفته للرواية الصحيحة عنه أنه رآه بقلبه وفؤاده لا ببصره وعينه، قال شيخ الإسلام: لم أجد في أحاديث عن ابن عباس أنه كان يقول رآه بعينه إلا من طريق شاذة من رواية ضعيف لا يحتج بها منفردًا يناقضها من ذلك الوجه ما هو أثبت منها فكيف إذا خالف الروايات المشهورة.اهـ "بيان تلبيس الجهمية" (٧/ ٢٥٠)، وقال: الألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة أو مقيدة بالفؤاد تارة يقول: رأى محمد ربه وتارة يقول رآه محمد؛ ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه.اهـ "مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٠٩).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٦) من طريقين: ١- عن عطاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «**رآه بقلبه**». ٢- عن أبي العالية، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: ﴿**مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى**﴾ [النجم: ١١] ﴿**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً** =

ثم ذكر أقوالا وفوائد، ثم قال: وأما وجوبه لنبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ والقول بأنه رآه بعينه فليس فيه قاطع ولا نص، والمعول فيه على آية النجم، والتنازع فيها مأثور، والاحتمال لها ممكن[1].

وهذا القول الذي قاله القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ هو الحق، فإن الرؤية في الدنيا ممكنة، إذ لو لم تكن ممكنة، لما سألها موسى عليه السلام، لكن لم يرد نص بأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ رأى ربه بعين رأسه، بل ورد ما يدل على نفي الرؤية، وهو ما رواه مسلم في "صحيحه"، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سألت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ هل رأيت ربك؟ فقال: «**نور أنى أراه**». وفي رواية: «**رأيت نورًا**»[2].

أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣] قال: «**رآه بفؤاده مرتين**».

(١) تقدم التنبيه على أنه لا خلاف بين السلف والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لم ير ربه بعيني رأسه قط في هذه الدنيا، وإنما ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه أثبت رؤية القلب لا رؤية العين، وجاء عند ابن خزيمة في "التوحيد" (٤٢٩) من طريق هشيم، قال: حدثنا منصور، عن الحكم، عن يزيد بن شريك، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى**﴾ قال: رآه بقلبه ولم يره بعينيه. وهذا إسناد حسن. فهذان صحابيان فسرا الآية برؤية الله تعالى بالقلب، وقد خالفهم عامة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وفسروا الآية برؤية جبريل عليه السلام ونقلوا هذا التفسير عن المعصوم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فوجوب القول بهذا التفسير الصحيح للآية ولا يجوز القول بخلافه. **بقي هل نثبت للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ رؤية القلب والفؤاد لربه؟** ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن الإمام أحمد رواية أنه أثبت رؤية القلب. والصحيح عدم إثبات ذلك؛ لأنه لا دليل عليها، فلم يرد بها حديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ولا عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإنما ورد ثبوت ذلك عن ابن عباس وأبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد علمت أن مستندهما في هذا القول هو قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى**﴾ [النجم: ١٣] وهذه الآية قد جاء تفسيرها عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بأنها رؤيته لجبريل عليه السلام لا رؤيته لربه تعالى، فإذا بطل ما استدلا بها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فلا وجه للقول بثبوت رؤية القلب، إلا أن يحمل كلامهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا برؤية القلب أي: زيادة العلم واليقين والإيمان، فهذا لا شكَّ فيه ولا إشكال، فإنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ رآى من الآيات في المعراج ما ازداد به إيمانًا وعلمًا ويقينًا –والله أعلم–. **تنبيه:** قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: وليس قول ابن عباس: "إنه رآه" مناقضا لهذا، ولا قوله: (رآه بفؤاده)، وقد صح عنه أنه قال: «**رأيت ربي تبارك وتعالى**» ولكن لم يكن هذا في الإسراء، ولكن كان في المدينة لما احتبس عنهم في صلاة الصبح، ثم أخبرهم عن رؤية ربه تبارك وتعالى تلك الليلة في منامه، وعلى هذا بنى الإمام أحمد رحمه الله تعالى، وقال: نعم رآه حقًا، فإن رؤيا الأنبياء حق ولا بد، ولكن لم يقل أحمد رحمه الله تعالى: إنه رآه بعيني رأسه يقظة، ومن حكى عنه ذلك فقد وهم عليه، ولكن قال مرة: رآه، ومرة قال: رآه بفؤاده، فحكيت عنه روايتان، وحكيت عنه الثالثة من تصرف بعض أصحابه: أنه رآه بعيني رأسه، وهذه نصوص أحمد موجودة، ليس فيها ذلك.اهـ "بيان تلبيس الجهمية" (٧/ ١٥٧)، و"زايد المعاد" (٣/ ٣٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٨) ورواية: «نور أنى أراه» معلة؛ فإنها من طريق يزيد بن إبراهيم التستري روايته عن =

وقد روى مسلم[1] أيضًا عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قام فينا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بخمس كلمات، فقال: «**إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور -وفي رواية: النار-[2] لو كشفه[3] لأحرقت سبحات وجهه[4] ما انتهى إليه بصره من خلقه**». فيكون - والله أعلم - معنى قوله لأبي ذر «**رأيت نورًا**»: أنه رأى الحجاب، ومعنى قوله: «**نور أنى أراه**»: النور الذي هو الحجاب يمنع من رؤيته، فأنى أراه؟ أي فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته؟ فهذا صريح في نفي الرؤية[5]. والله أعلم.

قتادة متكلم فيها، وقد خالفه هشام الدستوائي وهمام بن يحيى فروياه عن قتادة بلفظ: «**رأيت نورًا**». وهذا هو الصحيح، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت شيخ الإسلام أحمد بن تيمية يقول في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ «**نور أنى أراه**»: معناه كان ثم نور وحال دون رؤيته نور فأنى أراه؟.اهـ "مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٠٧). وهذا النور الذي رآه هو نور الحجاب وهو مخلوق، فإن النور نوعان: ١- نور الحجاب وهو مخلوق وهو الذي رآه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. ٢- نور الله الذي هو صفة من صفاته وهو غير مخلوق. قال تعالى: ﴿**وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا**﴾، وقال: ﴿**اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾.

(١) برقم (١٧٩).

(٢) **قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ**: تردد الراوي في لفظ «النار» و«النور» لا يمنع ذلك، فإن مثل هذه النار الصافية التي كلم بها موسى (أن بورك من في النار ومن حولها) يقال لها: نار. ونور كما سمى الله نار المصباح (مثل نوره كمشكاة فيها مصباح) نورًا. بخلاف النار المظلمة كنار جهنم، فتلك لا تسمى نورًا. فالأقسام ثلاثة: [إشراق بلا إحراق] وهو النور المحض كالقمر. و[إحراق بلا إشراق] وهي النار المظلمة. و[ما هو نار ونور] كالشمس ونار المصابيح التي في الدنيا توصف بالأمرين.اهـ "مجموع الفتاوى" (٦/ ٣٨٧).

(٣) أي: الحجاب المخلوق؛ لأنه لو كان صفة لما جاز انفكاكه وانفصاله عن الرب تعالى، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: إن النور الذي هو حجاب الرب تعالى يراد به الحجاب الأدنى إليه وهو لو كشف لم يقم له شيء، وكشف الحجاب بينهم وبينه فهو الحجاب المخلوق. وأما أنوار الذات الذي يحجب عن إدراكها فذاك صفة للذات لا تفارق ذات الرب جل جلاله، ولو كشف ذلك الحجاب لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره من خلقه.اهـ "التبيان" (ص٢٥٧).

(٤) أي: نور وجهه وجلاله وبهائه.

(٥) أي: هذا صريح في نفي رؤيته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لربه بعينيه في الدنيا، وإنما احتاج الشارح للجمع بين رواية: «**رأيت نورًا**»، وبين رواية: «**نور أنى أراه**»، لأن ظاهر الرواية الأولى إثبات الرؤية، وظاهر الرواية الثانية نفي الرؤية مطلقًا أي: لا يمكن رؤية الله لا في الدنيا ولا في الآخرة؛ لأنه نور فكيف يرى؟!. ولهذا أعل الحديث الإمام ابن الوزير فقال: حديث معل متكلم فيه عند أكثر أئمة الحديث، وقال أحمد بن حنبل: ما زلت منكرًا له. وقال ابن خزيمة: في القلب من صحة هذا الحديث شيء.اهـ "إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد" (ص١٧٠)، وقد تقدم أن رواية: «نور =

وحكى عثمان بن سعيد الدارمي[1] اتفاق الصحابة على ذلك، ونحن إلى تقرير رؤيته لجبريل أحوج منا إلى تقرير رؤيته لربه تعالى، وإن كانت رؤية الرب تعالى أعظم وأعلى، فإن النبوة لا يتوقف ثبوتها عليها ألبتة[2].

وقوله: «**بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ**» هذا لكمال عظمته وبهائه - سبحانه وتعالى، لا تدركه الأبصار ولا تحيط به، كما يعلم ولا يحاط به علما. قال تعالى: ﴿**لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ**﴾ [الأنعام: ١٠٣]. وقال تعالى: ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا**﴾ [طه: ١١٠].

وقوله: «**وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ**» إلى أن قال: «**لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا**» أي كما فعلت المعتزلة بنصوص الكتاب والسنة في الرؤية، وذلك تحريف لكلام الله وكلام رسوله عن مواضعه. فالتأويل الصحيح هو الذي يوافق ما جاءت به السنة، والفاسد المخالف له. فكل تأويل لم يدل عليه دليل من السياق، ولا معه قرينة تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المبين الهادي بكلامه، إذ لو قصده لحف بالكلام قرائن تدل على المعنى المخالف لظاهره، حتى لا يوقع السامع في اللبس والخطأ، فإن الله أنزل كلامه بيانًا وهدى، فإذا أراد به خلاف ظاهره، ولم يحف به قرائن تدل على المعنى الذي

أنى أراه»، رواية ضعيفة، وعلى فرض ثبوتها فهي محمولة على نفي الرؤية في الدنيا، لوجود الحجاب المانع من رؤية الله في الدنيا، فإذا كان يوم القيامة كشفه الله تعالى وأمكن للعباد رؤيته جل جلاله، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام وابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ. **فائدة:** رؤية الله تعالى في المنام جائزة بإجماع العلماء؛ لحديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد وغيره وفيه: «**رأيت ربي في أحسن صورة**». **قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:** الإنسان قد يرى ربه في المنام، ويخاطبه. فهذا حق في الرؤيا، ولا يجوز أن يعتقد أن الله في نفسه، مثل ما رأى في المنام؛ فإن سائر ما يرى في المنام لا يجب أن يكون مماثلًا، ولكن لا بد أن تكون الصورة التي رآه فيها مناسبة ومشابهة لاعتقاده في ربه، فإن كان إيمانه واعتقاده حقًا، أُتي من الصور وسمع من الكلام ما يناسب ذلك، وإلا كان بالعكس. وقد حُكي عن طائفة من المعتزلة وغيرهم، إنكار رؤية الله، والنقل بذلك متواتر عمن رأى ربه في المنام. وليس في رؤية الله في المنام نقص ولا عيب يتعلق به سبحانه وتعالى، وإنما ذلك بحسب حال الرائي، وصحة إيمانه وفساده، واستقامة حاله وانحرافه.اهـ **وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:** ومن رأى الله عز وجل في المنام فإنه يراه في صورة من الصور بحسب حال الرائي إن كان صالحا رآه في صورة حسنة؛ ولهذا رآه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أحسن صورة.اهـ انظر: "شرح مسلم" (٢٢٦٨)، و"بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٣٢٦)، و"مجموع الفتاوى" (٥/ ٢٥١).

(١) كما في كتابه الرد على الجهمية (ص١٢٤).

(٢) فليس من شروط النبوة رؤية النبي لربه تعالى، وإنما النبوة متوقفة على رؤية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لجبريل عليه السلام.

يتبادر غيره إلى فهم كل أحد، لم يكن بيانًا ولا هدى. فالتأويل إخبار بمراد المتكلم لا إنشاء.

وفي هذا الموضع يغلط كثير من الناس، فإن المقصود فهم مراد المتكلم بكلامه، فإذا قيل: معنى اللفظ كذا وكذا، كان إخبارًا بالذي عناه المتكلم، فإن لم يكن الخبر مطابقًا كان كذبا على المتكلم.

ويعرف مراد المتكلم بطرق متعددة:

منها: أن يصرح بإرادة ذلك المعنى.

ومنها: أن يستعمل اللفظ الذي له معنى ظاهر بالوضع، ولا يبين بقرينة تصحب الكلام أنه لم يرد ذلك المعنى، فكيف إذا حف بكلامه ما يدل على أنه إنما أراد حقيقته وما وضع له، كقوله: ﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾ [النساء: ١٦٤]. «**وإنكم ترون ربكم عيانًا كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب**»[(١)]. فهذا مما يقطع به السامع له بمراد المتكلم، فإذا أخبر عن مراده بما دل عليه حقيقة لفظه الذي وضع له مع القرائن المؤكدة، كان صادقًا في إخباره. وأما إذا تأول الكلام بما لا يدل عليه ولا اقترن به ما يدل عليه، فإخباره بأن هذا مراده كذب عليه، وهو تأويل بالرأي، وتوهم بالهوى.

وحقيقة الأمر: أن قول القائل[(٢)]: نحمله على كذا، أو: نتأوله بكذا، إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ عما وضع له، فإن منازعه[(٣)] لما احتج عليه به ولم يمكنه دفع وروده، دفع معناه، وقال: أحمله على خلاف ظاهره.

فإن قيل: بل للحمل معنى آخر، لم تذكروه، وهو: أن اللفظ لما استحال أن يراد به حقيقته وظاهره[(٤)]، ولا يمكن تعطيله، استدللنا بوروده وعدم إرادة ظاهره على أن مجازه هو المراد، فحملناه عليه دلالة لا ابتداء.

قيل: فهذا المعنى هو الإخبار عن المتكلم أنه أراده، وهو إما صدق وإما كذب، كما تقدم، ومن الممتنع أن يريد خلاف حقيقته وظاهره ولا يبين للسامع المعنى الذي أراده، بل

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٥) ومسلم (٦٣٣) وزيادة «عيانا» تقدم بيان شذوذها (ص).

(٢) وهو المبتدع.

(٣) وهو السني.

(٤) فالقرينة عند أهل البدع لصرف اللفظ عن ظاهره هي استحالة ذلك في حق الله، ودلهم على ذلك العقل.

يقرن بكلامه ما يؤكد إرادة الحقيقة، ونحن لا نمنع أن المتكلم قد يريد بكلامه خلاف ظاهره، إذا قصد التعمية على السامع حيث يسوغ ذلك، ولكن المنكر أن يريد بكلامه خلاف حقيقته وظاهره إذا قصد البيان والأيضًاح وإفهام مراده! كيف والمتكلم يؤكد كلامه بما ينفي المجاز، ويكرره غير مرة، ويضرب له الأمثال[1].

وقوله: «**فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، **وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ**». أي: سلم لنصوص الكتاب والسنة، ولم يعترض عليها بالشكوك والشبه والتأويلات الفاسدة، أو بقوله: العقل يشهد بضد ما دل عليه النقل! والعقل أصل النقل!! فإذا عارضه قدمنا العقل!! وهذا لا يكون قط. لكن إذا جاء ما يوهم مثل ذلك، فإن كان النقل صحيحًا فذلك الذي يدعى أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حقق النظر لظهر ذلك. وإن كان النقل غير صحيح فلا يصلح للمعارضة، فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح ونقل صحيح أبدًا. ويعارض كلام من يقول ذلك بنظيره، فيقال: إذا تعارض العقل[2] والنقل وجب تقديم النقل، لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع النقيضين، وتقديم العقل ممتنع[3]، لأن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، ولو أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضا للنقل، لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجبًا عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه. وهذا بين واضح، فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته، وأن خبره

---

(١) كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته**»، **قال ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: الأصل في الكلام هو الحقيقة والظاهر، فمن عدل به عن حقيقته وظاهره أخرجه عن هذا الأصل، فاحتاج مدعي ذلك إلى دليل يسوغ له إخراجه عن أصله فعليه أربعة أمور لا تتم دعواه إلا بها: **الأمر الأول**: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي تأوله في ذلك التركيب الذي وقع فيه، وإلا كان كاذبًا على اللغة. **الأمر الثاني**: تعيين ذلك المعنى؛ فإنه إذا أخرج اللفظ عن حقيقته قد يكون له معانٍ، فتعيين ذلك المعنى يحتاج إلى دليل. **الأمر الثالث**: إقامة الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره؛ فإن دليل المُدَّعي للحقيقة والظاهر قائم فلا يجوز العدول عنه إلا بدليل صارف يكون أقوى منه. **الأمر الرابع**: الجواب عن المعارض؛ فإن مدعي الحقيقة قد أقام الدليل العقلي والسمعي على إرادة الحقيقة.اهـ "مختصر الصواعق" (ص ٤٧).

(٢) أي: العقل الناقص قاصر الفهم.

(٣) لأنه يوجب تكذيب الرسول، وهذا كفر صريح. انظر: "درء التعارض" (١/ ٨٠).

مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون العقل دليلًا صحيحًا، وإذا لم يكن دليلًا صحيحًا لم يجز أن يتبع بحال، فضلًا عن أن يقدم، فصار تقديم العقل على النقل قدحًا في العقل[1].

فالواجب كمال التسليم للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولًا، أو يحمله شبهة أو شكا، أو يقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فيوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما وحد المرسل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل.

فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسِل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا يحاكم إلى غيره، ولا يرضى بحكم غيره، ولا يقف تنفيذ أمره وتصديق خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه وذوي مذهبه وطائفته ومن يعظمه، فإن أذنوا له نفَّذه وقبِل خبره، وإلا فإن طلب السلامة فوضه إليهم وأعرض عن أمره وخبره، وإلا حرفه عن مواضعه، وسمى تحريفه تأويلًا وحملًا، فقال: نؤوله ونحمله. فلأن يلقى العبد ربه بكل ذنب - ما خلا الإشراك بالله - خير له من أن يلقاه بهذه الحال.

بل إذا بلغه الحديث الصحيح يعد نفسه كأنه سمعه من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فهل يسوغ أن يؤخر قبوله والعمل به حتى يعرضه على رأي فلان وكلامه ومذهبه؟! بل كان الفرض المبادرة إلى امتثاله، من غير التفات إلى سواه، ولا يستشكل قوله لمخالفته رأي فلان، بل تستشكل الآراء لقوله، ولا يعارض نصه بقياس، بل تهدر الأقيسة، وتلغى لنصوصه، ولا يحرف كلامه عن حقيقته، لخيال يسميه أصحابه معقولًا، نعم هو مجهول[2]، وعن الصواب معزول! ولا يوقف قبول قوله على موافقة فلان دون فلان، كائنا من كان.

---

(١) وما أحسن تلك الأبيات التي فيها ذكر المناظرة بين العقل والعلم:

علمُ العليم وعقلُ العاقل اختلفا ❁ مَنْ ذا الذي منهما قد أحرز الشرفَا

فالعلمُ قال: أنا أحرزتُ غايتهُ ❁ والعقلُ قال: أنا الرحمنُ بي عُرِفَا

فأفصح العلم إفصاحًا وقال له ❁ بأيِّنا الرحمنُ في قرآنه اتَّصفا؟؟

فبان للعقل أن العلم سيِّدهُ ❁ فقبَّلَ العقلُ رأسَ العلم وانصرفا

(٢) لأن كل ما خالف الحق فهو مجهول.

قال الإمام أحمد: حدثنا أنس بن عياض، حدثنا أبو حازم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: لقد جلست أنا وأخي مجلسا ما أحب أن لي به حُمْر النَّعَم، أقبلت أنا وأخي، وإذا مشيخة من أصحاب رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم، فجلسنا حَجْرةً[1]، إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ مغضبا، قد احمر وجهه، يرميهم بالتراب، ويقول: «**مهلًا يا قوم! بهذا أهلكت الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضًا، بل يصدق بعضه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه**»[2].

ولا شك أن الله قد حرم القول عليه بغير علم، قال تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف: ٣٣]. وقال تعالى: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾ [الإسراء: ٣٦]. فعلى العبد أن يجعل ما بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل خالفه أو وافقه لكون ذلك الكلام مجملًا لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده لكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو بتكذيبه – فإنه يمسك عنه، ولا يتكلم إلا بعلم، والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول.

وقد يكون علم عن غير الرسول، لكن في الأمور الدنيوية، مثل الطب والحساب والفلاحة، وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية، فهذه العلم فيها ما أخذ عن الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ لا غير.

---

(١) أي: ناحية منفردين.

(٢) **حسن**: أخرجه أحمد (٦٧٠٢) وابن ماجه (٨٥) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وهذا إسناد حسن، وهو في "الصحيحة" للعلامة الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ برقم (٤٧٩).

التسليم والاستسلام

قوله: (وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالْاسْتِسْلَامِ).

ش: هذا من باب الاستعارة، إذ القدم الحسي لا تثبت إلا على ظهر شيء. أي لا يثبت إسلام من لم يسلم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه. روى البخاري عن الإمام محمد بن شهاب الزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: من الله الرسالة، ومن الرسول البلاغ، وعلينا التسليم[1]. وهذا كلام جامع نافع.

وما أحسن المثل المضروب للنقل مع العقل[2]، وهو: أن العقل مع النقل كالعامي المقلد مع العالم المجتهد، بل هو دون ذلك بكثير، فإن العامي يمكنه أن يصير عالمًا، ولا يمكن للعالم أن يصير نبيًا رسولًا، فإذا عرف العامي المقلد عالمًا، فدل عليه عاميًا آخر. ثم اختلف المفتي والدال، فإن المستفتي يجب عليه قبول قول المفتي، دون الدال، فلو قال الدال: الصواب معي دون المفتي، لأني أنا الأصل في علمك بأنه مفت، فإذا قدمت قوله على قولي قدحت في الأصل الذي به عرفت أنه مفت، فلزم القدح في فرعه! فيقول له المستفتي: أنت لما شهدت له بأنه مفت، ودللت عليه، شهدت له بوجوب تقليده دونك، فموافقتي لك في هذا العلم المعين، لا تستلزم موافقتك في كل مسألة، وخطؤك فيما خالفت

---

(١) صحيح:
أخرجه البخاري في "صحيحه" معلقا بصيغة الجزم في الباب (٤٦) من "كتاب التوحيد"، قبل الحديث رقم (٧٥٣٠)، وأخرجه الحميدي في "النوادر" كما في "فتح الباري" ومن طريق الحميدي أخرجه الخلال في "السنة" (١٠٠١)، والخطيب في "الجامع" (١٣٣٣) عن سفيان بن عيينة، قال رجل للزهري: يا أبا بكر قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ «**ليس منا من شق الجيوب**» ما معناه؟ فقال الزهري: "من الله العلم وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم". وهذا إسناد صحيح.
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الأدب" كما في "فتح الباري" والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٥٢٠) وابن حبان (١٨٦) وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٦٩) وابن عبد البر في "التمهيد" (٦/ ١٤) من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري؛ بعد أن حدث بحديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**... » قال الأوزاعي: فسألت الزهري عنه: ما هذا؟ فقال: "من الله العلم، وعلى رسول الله البلاغ، وعلينا التسليم، أمروا أحاديث رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كما جاءت". وفيه عنعنة الوليد بن مسلم.
(٢) انظر: "الصواعق المرسلة" (٣/ ٨٠٨).

فيه المفتي الذي هو أعلم منك، لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفت، هذا مع علمه أن ذلك المفتي قد يخطئ.

والعاقل يعلم أن الرسول معصوم في خبره عن الله تعالى، لا يجوز عليه الخطأ، فيجب عليه التسليم له والانقياد لأمره، وقد علمنا بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: هذا القرآن الذي تلقيه علينا، والحكمة التي جئتنا بها، قد تضمن كل منهما أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا، فلو قبلنا جميع ما تقوله -مع أن عقولنا تناقض ذلك- لكان قدحًا في ما علمنا به صدقك، فنحن نعتقد موجب الأقوال المناقضة لما ظهر من كلامك، وكلامك نعرض عنه، لا نتلقى منه هديًا ولا علمًا، لم يكن مثل هذا الرجل مؤمنًا بما جاء به الرسول، ولم يرض منه الرسول بهذا، بل يعلم أن هذا لو ساغ لأمكن كل أحد أن لا يؤمن بشيء مما جاء به الرسول، إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة، والشياطين لا تزال تلقي الوساوس في النفوس، فيمكن كل أحد أن يقول مثل هذا في كل ما أخبر به الرسول وما أمر به!! وقد قال تعالى: ﴿**وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ**﴾ [النور: ٥٤]. وقال: ﴿**فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِين**﴾ [النحل: ٣٥]. وقال تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللّهُ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء**﴾ [إبراهيم: ٤]. ﴿**قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِين**﴾ [المائدة: ١٥]. ﴿**حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ**﴾ [الدخان: ١ - ٢]. ﴿**تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِين**﴾ [يوسف: ١]. ﴿**مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُون**﴾ [يوسف: ١١١]. ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**﴾ [النحل: ٨٩]. ونظائر ذلك كثيرة في القرآن.

فأمر الإيمان بالله واليوم الآخر: إما أن يكون الرسول تكلم فيه بما يدل على الحق أم لا؟ الثاني باطل، وإن كان قد تكلم على الحق بألفاظ مجملة محتملة، فما بلغ البلاغ المبين، وقد شهد له خير القرون بالبلاغ، وأشهد الله عليهم في الموقف الأعظم، فمن يدعي أنه في أصول الدين لم يبلغ البلاغ المبين، فقد افترى عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

قوله: (فَمَنْ رَامَ[1] عِلْمَ مَا حُظِرَ[2] عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ[3] عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ).

ش: هذا تقرير للكلام الأول، وزيادة تحذير أن يتكلم في أصول الدين - بل وفي غيرها - بغير علم. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ * كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٣ - ٤]. وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الحج: ٨ - ٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]. وقال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

وعن أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلًا﴾** [الزخرف: ٥٨]». رواه الترمذي، وقال: حديث حسن[4].

---

(١) أي: طلب وقصد.

(٢) أي: منع.

(٣) أي: مطلبه.

(٤) **حسن:**

أخرجه الترمذي (٣٢٥٣) وأحمد (٢٢١٦٤) وابن ماجه (٤٨) وغيرهم من طريق حجاج بن دينار، عن أبي غالب، عن أبي أمامة به. وهذا إسناد حسن.

وله طريق أخرى: أخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" كما في "تفسير ابن كثير" (٧/ ٢١٦) عن حميد بن عياش الرملي، عن مؤمل، عن حماد، عن ابن مخزوم، عن القاسم أبي عبد الرحمن الشامي، عن أبي أمامة -قال حماد: لا أدري رفعه، أم لا؟ - قال: ما ضلت أمة بعد نبيها إلا كان أول ضلالها التكذيب بالقدر، وما ضلت أمة بعد نبيها إلا أعطوا الجدل، ثم قرأ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾. وفيه: مؤمل ابن إسماعيل البصري وهو ضعيف. وقد حسن الحديث العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (٤٧٩).

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم**». خرجاه في "الصحيحين"[1].

ولا شك أن من لم يسلم للرسول نقص توحيده، فإنه يقول برأيه وهواه، أو يقلد ذا رأي وهوى بغير هدى من الله، فينقص من توحيده بقدر خروجه عما جاء به الرسول، فإنه قد اتخذه في ذلك إلهًا غير الله. قال تعالى: ﴿**أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ**﴾ [الجاثية: ٢٣]. أي: عبد ما تهواه نفسه. وإنما دخل الفساد في العالم من ثلاث فرق، كما قال عبد الله بن المبارك[2] رحمة الله عليه:

رأيت الذنوب تميت القلوب ❁ وقد يورث الذل إدمانها
وترك الذنوب حياة القلوب ❁ وخير لنفسك عصيانها
وهل أفسد الدين إلا الملوك ❁ وأحبار سوء ورهبانها[3]

فالملوك الجائرة يعترضون على الشريعة بالسياسات الجائرة، ويعارضونها بها، ويقدمونها على حكم الله ورسوله.

وأحبار السوء، وهم العلماء الخارجون عن الشريعة بآرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله، وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده، وتقييد ما أطلقه، ونحو ذلك.

والرهبان وهم جهال المتصوفة، المعترضون على حقائق الإيمان والشرع، بالأذواق والمواجيد والخيالات والكشوفات الباطلة الشيطانية، المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرعه على لسان نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، والتعوض عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان وحظوظ النفس. فقال الأولون[4]: إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة! وقال الآخرون[5]: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل! وقال أصحاب الذوق: إذا تعارض الذوق والكشف، وظاهر الشرع قدمنا الذوق والكشف.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٧) ومسلم (٢٦٦٨).
(٢) وهو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي. توفي سنة (١٨١ هـ) مترجم له في "السير" (٨/ ٣٧٨).
(٣) انظر: "تاريخ ابن عساكر" (٣٢/ ٤٦٧).
(٤) وهم الملوك.
(٥) وهم علمًاء السوء.

ومن كلام أبي حامد الغزالي[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الذي سماه "إحياء علوم الدين"[2]، وهو من أجل كتبه، أو أجلها: "فإن قلت: فعلم الجدل[3] والكلام مذموم كعلم النجوم[4] أو هو مباح أو مندوب إليه؟ فاعلم أن للناس في هذا غلوا وإسرافا في أطراف. فمن قائل: إنه بدعة وحرام، وإن العبد أن يلقى الله بكل ذنب سوى الشرك خير له من أن يلقاه بالكلام. **ومن قائل**[5]: إنه فرض، إما على الكفاية، وإما على الأعيان، وإنه أفضل الأعمال وأعلى القربات، فإنه تحقيق لعلم التوحيد ونضال عن دين الله". **قال**: "وإلى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان وجميع أئمة الحديث من السلف". وساق الألفاظ عن هؤلاء. قال: "وقد اتفق أهل الحديث من السلف على هذا. لا ينحصر ما نقل عنهم من التشديدات فيه، قالوا: ما سكت عنه الصحابة - مع أنهم أعرف بالحقائق وأفصح بترتيب الألفاظ من غيرهم - إلا لما يتولد منه من الشر. ولذلك قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**هلك المتنطعون**»[6]. أي المتعمقون في البحث والاستقصاء. واحتجوا أيضًا بأن ذلك لو كان من الدين لكان أهم ما يأمر به رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ ويعلم طريقه ويثني على أربابه".

---

(١) وهو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي. ابتلع الفلسفة من كلام ابن سينا ولم يستطع أن يتقيَّأها، ولهذا يقال: (أبو حامد أمرضه الشفا)، وأخذ مادته الكلامية من كلام شيخه الجويني. مترجم له في "السير" (١٩/ ٣٢٢).

(٢) وهو في الحقيقة: [إماتة علوم الدين]، فقد شحنه بالأحاديث الباطلة، وطامات الصوفية، وبلايا الفلاسفة، وانحرافات الزهاد، وتمجيد الزنادقة كابن الحلاج وابن بسطام وغيرهما، قال عنه الطرطوشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهو - لعمرو الله - أشبه بإماتة علوم الدين، شحن كتابه بالكذب على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فلا أعلم كتابا على وجه بسيط الأرض أكثر كذبا على الرسول منه.اهـ "السير" (١٩/ ٤٩٥) وقد رد على الغزالي أبو بكر الحسن بن سكر في مجلد سماه: إحياء ميت الأحياء في الرد على كتاب الإحياء. وقد أمر السلطان ابن تاشفين بإحراق تواليف الشيخ أبي حامد، وتوعد بالقتل من كتمها. وقد تكلم ابن تيمية والذهبي وغيرهما. انظر: "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٥٥٢)، و"السير" (٢٠/ ١٢٤).

(٣) وهو علم يبحث عن الطرق التي يقتدر بها على إبرام أي وضع أُريد، ونقض أي وضع كان. مأخوذ من الجدل الذي هو: أحد أجزاء مباحث المنطق لكنه خص بالعلوم الدينية. "أبجد العلوم" (ص٣٥٥).

(٤) وهو علم يعرف به الاستدلال إلى حوادث عالم الكون، والفساد بالتشكيلات الفلكية. "كشف الظنون" (٢/ ١٩٣٠).

(٥) وهم أهل الكلام.

(٦) أخرجه مسلم (٢٦٧٠) عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ثم ذكر بقية استدلالهم، ثم ذكر استدلال الفريق الآخر. **إلى أن قال**: "فإن قلت: فما المختار عندك[1]؟ فأجاب بالتفصيل، فقال: فيه منفعة، وفيه مضرة، فهو في وقت الانتفاع حلال أو مندوب أو واجب، كما يقتضيه الحال. وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحله حرام". قال: "فأما مضرته، فإثارة الشبهات، وتحريف العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم، وذلك مما يحصل بالابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص. فهذا ضرره في اعتقاد الحق، وله ضرر في تأكيد اعتقاد البدعة، وتثبيتها في صدورهم، بحيث تنبعث دواعيهم ويشتد حرصهم على الإصرار عليه، ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدل". قال: "وأما منفعته، فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه وهيهات فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخبيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف". قال: "وهذا إذا سمعته من محدث أو حشْوي[2] ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا، فاسمع هذا ممن خَبَر الكلام، ثم قاله بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل

---

(١) أي: عند الغزالي لا عند أهل السنة.

(٢) هذه اللفظة أطلقها المبتدعة على أهل السنة؛ لأنهم يثبتون الصفات، وقد اختلف في ضبط هذه اللفظة، فقال الإسنوي: اختلف في الحشوية، فقيل بإسكان الشين، لأن منهم المجسمة، والجسم محشو، والمشهور أنه بفتحها، نسبة إلى الحشا، لأنهم كانوا يجلسون أمام الحسن البصري في حلقته فوجد كلامهم رديئا فقال ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة، أي جانبها، والجانب يسمى حشا ومنه الأحشاء لجوانب البطن.اهـ نهاية السول شرح منهاج الوصول (ص١٤٧)، وهكذا ضبطها بالوجهين الزركشي والبرماوي وغيرهما، وقد انتقد ابن الصلاح وغيره الفتح، **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أول من عرف أنه تكلم في الإسلام بهذا اللفظ: عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة؛ فقيههم وعابدهم، فإنه ذكر له عن ابن عمر شيء يخالف قوله، فقال: كان ابن عمر حشويًا؛ نسبه إلى الحشو، وهم العامة والجمهور. وكذلك تسميهم الفلاسفة كما سماهم صاحب هذا الكتاب - يعني الرازي - . والمعتزلة ونحوهم يسمونهم الحشوية. والمعتزلة تعني بذلك كل من قال بالصفات وأثبت القدر. وأخذ ذلك عنها متأخرو الرافضة، فسموا هم الجمهور بهذا الاسم. وأخذ ذلك عنهم القرامطة الباطنية فسموا بذلك كل من اعتقد صحة ظاهر الشريعة؛ فمن قال عندهم بموجب الصلوات الخمس، والزكاة المفروضة، وصوم رمضان، وحج البيت، وتحريم الفواحش والمظالم والشرك ونحو ذلك، سموه حشويا؛ كما رأينا ذلك مذكورا في مصنفاتهم. والفلاسفة تسمي من أقر بالمعاد الجسمي والنعيم الحسي حشويا. وأخذ ذلك عن المعتزلة تلامذتهم من الأشعرية فسموا من أقر بما ينكرونه من الصفات، ومن يذم ما دخلوا فيه من بدع أهل الكلام والجهمية والإرجاء حشويا. ومنهم أخذ ذلك هذا المصنف -الرازي-.اهـ "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٢٤٤)، **وقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما قول القائل: "حشوية" فهذا اللفظ ليس له مسمى معروف لا في الشرع ولا في اللغة ولا في العرف العام؛ ولكن يذكر أن أول من تكلم بهذا اللفظ عمرو بن عبيد. وقال: كان عبد الله بن عمر حشويًا. وأصل ذلك: أن كل طائفة قالت قولا تخالف به الجمهور والعامة ينسب إلى أنه قول الحشوية أي الذين هم حشو في الناس ليسوا من المتأهلين عندهم؛ فالمعتزلة تسمي من أثبت القدر حشويا والجهمية يسمون مثبتة الصفات حشوية...اهـ "مجموع الفتاوى" (١٢/ ١٧٦).

فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخر سوى نوع الكلام، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود. ولعمري لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف وأيضًاح لبعض الأمور، ولكن على الندور". انتهى ما نقلته عن الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

وكلام مثله في ذلك حجة بالغة، والسلف لم يكرهوه لمجرد كونه اصطلاحًا جديدًا على معان صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظ لعلوم صحيحة، ولا كرهوا أيضًا الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق. ومن ذلك: مخالفتها للكتاب والسنة وما فيه من علوم صحيحة، فقد وعروا الطريق إلى تحصيلها، وأطالوا الكلام في إثباتها مع قلة نفعها، فهي لحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل[2].

وأحسن ما عندهم فهو في القرآن أصح تقريرًا، وأحسن تفسيرًا، فليس عندهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد. **كما قيل:**

لـولا التنـافس في الـدنيا لمـا وضـعت ❁ كتـب التنـاظر لا المغنـي ولا العمـد[3]

يحللـــون بـــزعم مـــنهم عقـــدا ❁ وبالـــذي وضـــعوه زادت العقـــد

فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه الشبه والشكوك، والفاضل الذكي الذي يعلم أن الشبه والشكوك زادت بذلك.

ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله وكلام رسوله، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين. بل الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقله، ويعرف برهانه ودليله إما العقلي وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالته على هذا وهذا، ويجعل أقوال الناس التي توافقه وتخالفه متشابهة مجملة.

---

(١) انظر: "إحياء علوم الدين" (١/ ٩٤-٩٧)، و"درء تعارض" (٧/ ١٥٧)، و"الصواعق المرسلة" (٤/ ١٢٧٣).

(٢) هذه الجملة وردت في حديث عائشة المعروف بحديث أم زرع، أخرجه البخاري (٥١٨٩) ومسلم (٢٤٤٨)، قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال أبو عبيد وسائر أهل الغريب والشراح: المراد بالغث المهزول، وقولها: "على رأس جبل وعر" أي: صعب الوصول إليه، فالمعنى أنه قليل الخير من أوجه منها: كونه كلحم الجمل لا كلحم الضأن، ومنها أنه مع ذلك غث مهزول ردئ، ومنها أنه صعب التناول لا يوصل إليه إلا بمشقة شديدة هكذا فسره الجمهور.اهـ "شرح مسلم".

(٣) كلاهما كتابان لعبد الجبار بن أحمد المعتزلي، أحدهما المغني في أبواب التوحيد والعدل، والثاني عمدة الأدلة.

فيقال لأصحابها: هذه الألفاظ تحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قُبِل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد.

وهذا مثل لفظ «المركب»[(١)] و«الجسم»[(٢)] و«المتحيز»[(٣)] و«الجوهر»[(٤)] و«الجهة»[(٥)] و«الحيز»[(٦)] و«العرض»[(٧)]، ونحو ذلك.

(١) لفظ التركيب لم يرد في الكتاب ولا في السنة فيتوقف في لفظه، ويستفصل في معناه:
١) إن أريد بلفظ [التركيب] ما كان متفرقًا فاجتمع، فهذا لا يجوز في حق الله تعالى ولا يوصف الله به.
٢) وإن أريد بلفظ [التركيب] ما تركب من الذات والصفات كمسمى: الحي العالم القادر، فهذا وإن سلمنا أنه تركيب فنفيه عن الله باطل. انظر: "التدمرية" (ص٤٠)، و"مختصر الصواعق" (ص١٤١).

(٢) لفظ الجسم لم يرد في الكتاب ولا في السنة فيتوقف فيه، ويستفصل في معناه:
١) إن أريد بـ[الجسم] الشيء القائم بنفسه المتصف بما يليق بالله تعالى فهذا المعنى حق؛ لأن أهل السنة يؤمنون بأن الله تعالى ذات موصوف بالصفات اللائقة به سبحانه.
٢) وإن أريد بـ [الجسم] المكون من أجزاء وأعضاء ولحم ودم وما أشبه ذلك، فهذا المعنى باطل غير صحيح؛ لأنه يلزم أن يكون الله مخلوق وحادث وهذا أمر مستحيل. انظر: "التدمرية" (ص٥٣)، و"شرح الواسطية" لابن عثيمين (١/ ٣٧٩).

(٣) لفظ التحيز لم يرد في الكتاب ولا في السنة فيتوقف فيه، ويستفصل في معناه:
١) إن أريد بـ[التحيز] أن الله تعالى تحوزه المخلوقات أي تحيط به، فهذا المعنى باطل؛ فالله أعظم وأكبر من ذلك، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض، وقد قال الله تعالى: ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾ [الزمر:٦٧]، فكيف يقال: إن المخلوقات تحيط به -تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا-.
٢) وإن أريد بـ[التحيز] بأنه منحاز عن المخلوقات، أي: مباين لها، منفصل عنها، ليس حالًا فيها، فهو سبحانه كما قال أئمة السنة: فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه، فهذا حق يثبت لله تعالى. انظر: "التدمرية" (ص٦٧)، و"منهاج السنة" (٢/ ٣٥٠)، و"شرح السفارينية" لابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص١٢١).

(٤) لفظ الجوهر لم يرد في الكتاب ولا في السنة فيتوقف فيه، ويستفصل في معناه:
١) إن أريد بـ[الجوهر] أن الله تعالى ذات قائم بنفسه سبحانه، فهذا المعنى حق.
٢) وإن أريد بـ[الجوهر] الذات التي تتركب منها الأجسام، فهذا المعنى باطل.

(٥) لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسنة إثباتًا ولا نفيًا، ويُعني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء، فنتوقف في لفظ الجهة، ونستفصل في معناه:
١) إن أريد بـ[الجهة] جهة وجودية تحيط بها المخلوقات، فهذا المعنى باطل؛ لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته.
٢) وإن أريد بـ[الجهة] جهة العلو التي لا تحيط بها المخلوقات وهي ما فوق جميع المخلوقات، فهذا المعنى حق؛ لأن الله في العلو ولا يحيط به هذا العلو، ولا شيء من خلقه. انظر: "التدمرية" (ص٦٦)، و"بيان تلبيس الجهمية" (٤/ ٤٤٤) و"الفتاوى" (١٦/ ٨٤)، و"القواعد المثلى" (ص).

(٦) لفظ [الحيز] يقال فيه ما قيل في لفظ [التحيز].

(٧) لفظ [العرض] لفظ مجمل لم يرد في القرآن ولا في السنة لا نفيا ولا إثباتا، فيتوقف في هذا اللفظ، =

فإن هذه الألفاظ لم تأت في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل الاصطلاح، بل ولا في اللغة، بل هم يختصون بالتعبير بها عن معان لم يعبر غيرهم عنها بها، فتفسر تلك المعاني بعبارات أخر، وينظر ما دل عليه القرآن من الأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل.

مثال ذلك، في «التركيب» فقد صار له معان:

أحدها. التركيب من متباينين فأكثر، ويسمى: تركيب مزج، كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع[1] والأعضاء ونحو ذلك، وهذا المعنى منفي عن الله سبحانه وتعالى، ولا يلزم من وصف الله تعالى بالعلو ونحوه من صفات الكمال، أن يكون مركبا بهذا المعنى المذكور.

والثاني: تركيب الجوار، كمصراعي الباب ونحو ذلك[2]، ولا يلزم أيضًا من ثبوت صفاته تعالى إثبات هذا التركيب.

الثالث: التركيب من الأجزاء المتماثلة، وتسمى: الجواهر المفردة[3].

ويستفصل في معناه:

١) إن أريد بـ[العرض] ما يعرض للإنسان من آفة أو مرض كالحزن والندم والخوف ونحو ذلك، فإن هذا المعنى نفيه عن الله صحيح؛ لأن الله منزه عن ذلك؛ لأنها صفات نقص لا لكونها أعراضًا.

٢) إن أريد بـ [العرض] ما أثبته الله لنفسه في كتابه وفي سنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من الصفات كالغضب والفرح والرضا ونحوها، فنفي هذا المعنى عن الله تعالى بحجة أنها أعراض باطل؛ لأن الله تعالى متصف بالصفات على ما يليق بجلاله، وأيضًا فإن الصفات الإلهية ليست كلها أعراضًا، بل بعضها أعراض (معان) كالفرح، والغضب، والرضى، وبعضها ليست أعراضًا (أعيان) كاليد، والوجه، والقدم، والساق، فهذه صفات ملازمة للذاته لا تنفك عنه. انظر: "مجموع الفتاوى" (٥/ ٢١٥)، و"مختصر الصواعق" (ص ٤٧٣).

(١) وهي التي يزعم الطبيعيون القدماء أن من هذه الطبائع الأربع تتركب سائر الموجودات، وهذه الطبائع الأربع هي: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة. هكذا ذكره ابن القيم في كتابه "الروح" (ص١٧٦) والبغدادي في الفرق بين الفرق (ص٢٦٩)، وذكر الهراس والأشعري أنها: الهواء والماء والتراب والنار. كما في "شرح النونية" (١/ ٦٠)، و"رسالة إلى أهل الثغر" (ص٨٩). انظر: "كشف الظنون" (٢/ ١٥٢٦).

(٢) وهو: ما يمكن افتراق أحدهما عن الآخر. ويقال له تركيب: المجاورة، كتركيب السقف على البنيان، والجسر على النهر. انظر: "شرح النونية" للهراس (٢/ ٢٦).

(٣) وهو الجزء الذي لا يتجزأ ولا يحس ولا يرى ولا يتميز عنه جانب عن جانب، ولا يقبل الانقسام، وتتألف الأجسام من أفراده بانظمام بعضها إلى بعض.

الرابع: التركيب من الهُيولى[1] والصورة[2]، كالخاتم مثلًا، هيولاه: الفضة، وصورته معروفة.

وأهل الكلام[3] قالوا: إن الجسم يكون مركبا من الجواهر المفردة، ولهم كلام في ذلك يطول، ولا فائدة فيه، وهو أنه: هل يمكن التركيب من جزءين، أو من أربعة، أو من ستة، أو من ثمانية، أو ستة عشر؟ وليس هذا التركيب لازمًا لثبوت صفاته تعالى وعلوه على خلقه. والحق أن الجسم غير مركب من هذه الأشياء، وإنما قولهم مجرد دعوى، وهذا مبسوط في موضعه.

الخامس: التركيب من الذات والصفات، هم سموه «تركيبًا» لينفوا به صفات الرب تعالى، وهذا اصطلاح منهم لا يعرف في اللغة، ولا في استعمال الشارع، فلسنا نوافقهم على هذه التسمية ولا كرامة. ولئن سموا إثبات الصفات تركيبًا، فنقول لهم: العبرة للمعاني لا للألفاظ، سموه ما شئتم، ولا يترتب على التسمية بدون المعنى حكم! فلو اصطلح على تسمية اللبن خمرا، لم يحرم بهذه التسمية.

السادس: التركيب من الماهية ووجودها، وهذا يفرضه الذهن أنهما غيران، وأما في الخارج، هل يمكن ذات مجردة عن وجودها، ووجودها مجرد عنها؟ هذا محال. فترى أهل الكلام يقولون: هل ذات الرب وجوده أم غير وجوده؟ ولهم في ذلك خبط كثير. وأمثلهم طريقة رأي الوقف والشك في ذلك. وكم زال بالاستفسار والتفصيل كثير من الأضاليل والأباطيل.

وسبب الضلال الإعراض عن تدبر كلام الله وكلام رسوله، والاشتغال بكلام اليونان والآراء المختلفة. وإنما سمي هؤلاء: أهل الكلام، لأنهم لم يفيدوا علمًا لم يكن معروفًا، وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد، وهو ما يضربونه من القياس لأيضًاح ما علم بالحس، وإن

---

(١) الهيولى –بضم الياء مخففة أو مشددة– ويقال له: المادة والعنصر والطينة. وهي: مادة الشيء التي يصنع منها كالخشب للكرسي والحديد للمسمار والقطن للملابس القطنية. وعند القدماء: مادة ليس لها شكل ولا صورة معينة قابلة للتشكيل والتصوير في شتى الصور وهي التي صنع الله تعالى منها أجزاء العالم المادية والتخطيط المبدئي للصورة أو التمثال والقطن. انظر: "المعجم الوسيط".

(٢) ويقال لها الشكل والهيئة والصيغة.وهي: هيئة الشيء وشكله التي يتصور العنصر بها. انظر: "مفاتيح العلوم" (ص ١٥٨).

(٣) وهم جمهور المعتزلة والأشاعرة.

كان هذا القياس وأمثاله ينتفع به في موضع آخر، ومع من ينكر الحس. وكل من قال برأيه وذوقه وسياسته – مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول – فقد ضاهى إبليس، حيث لم يسلم لأمر ربه، بل قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]. وقال تعالى: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]. وقال تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. أقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا نبيه ويرضوا بحكمه ويسلموا تسليمًا.

قوله: (فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالانكَارِ، مُوَسْوِسًا تَائِهًا، شكا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا).

ش: يتذبذب: يضطرب ويتردد. وهذه الحالة التي وصفها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حال كل من عدل عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام المذموم، أو أراد أن يجمع بينه وبين الكتاب والسنة، وعند التعارض يتأول النص ويرده إلى الرأي والآراء المختلفة، فيئول أمره إلى الحيرة والضلال والشك، كما قال ابن رشد الحفيد[1]، وهو من أعلم الناس بمذاهب الفلاسفة ومقالاتهم، في كتابه "تهافت التهافت": "ومن الذي قال في الإلهيات شيئًا يعتد به؟ ". وكذلك الآمدي[2]، أفضل أهل زمانه، واقف في المسائل الكبار حائر. وكذلك الغزالي رحمه الله، انتهى آخر أمره إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق وأقبل على أحاديث الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، فمات والبخاري على صدره. وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، قال في كتابه الذي صنفه في "أقسام اللذات":

نهايـــة إقـــدام العقـــول عقـــال ❁ وغايـــة ســـعي العـــالمين ضـــلال

(١) وهو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الفيلسوف، وقد اعتنى بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، وكان يلقب بـ[ابن رشد الحفيد] (المتوفى: ٥٩٥هـ)، لقب بذلك تمييزا له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد (المتوفى سنة ٥٢٠). مترجم له في "السير" (٢١/ ٣٠٧).

(٢) وهو أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١ هـ). قال الذهبي في "الميزان" (٢/ ٢٤٠): قد نفى من دمشق لسوء اعتقاده، وصح عنه أنه كان يترك الصلاة، نسأل الله العافية. وكان من الأذكياء.اهـ وهو مترجم له في "السير" (٢٢/ ٣٦٤).

وأرواحنا في وحشة من جسومنا ❁ وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ❁ سوى أن جمعنا فيه: قيل وقالوا
فكم قد رأينا من رجال ودولة ❁ فبادوا جميعًا مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علت شرفاتها ❁ رجال فزالوا والجبال جبال[1]

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. ثم قال: "ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي".

وكذلك قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني[2]، أنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، حيث قال:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها ❁ وسيَّرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعا كف حائر ❁ على ذقن أو قارعا سن نادم[3]

وكذلك قال أبو المعالي الجويني: "يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به". وقال عند موته: "لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي، -أو قال- على عقيدة عجائز نيسابور"[4].

---

(١) انظر: عيون الأنباء في "طبقات الأطباء" (ص٤٦٨).

(٢) وهو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ)، من فلاسفة الإسلام. كان إماما في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة. ويلقب بالأفضل. قال ياقوت في وصفه: (الفيلسوف المتكلم، صاحب التصانيف، كان وافر الفضل، كامل العقل، ولولا تخبطه في الاعتقاد ومبالغته في نصرة مذاهب الفلاسفة والذب عنهم لكان هو الإمام). وهو صاحب كتاب "الملل والنحل". مترجم له في "السير" (٢٠/ ٢٨٦).

(٣) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام (ص٧)، وقد رد عليه محمد بن إسماعيل الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

لعلك أهملت الطواف بمعهد الـ ❁ ـرسول ومن والاه من كل عالم
فما حار من يُهدَىٰ بهدي محمدٍ ❁ ولست تراه قارعا سن نادم

انظر: "ديوان الصنعاني" (ص٣٤٥).

(٤) انظر: "منهاج السنة" (٥/ ٢٦٩) و"سير أعلام النبلاء" (١٨/ ٤٧٤)، قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلت: هذا =

وكذلك قال شمس الدين الخسروشاهي[1] -وكان من أجل تلامذة فخر الدين الرازي- لبعض الفضلاء، وقد دخل عليه يومًا، فقال: ما تعتقد؟ قال: ما يعتقده المسلمون، فقال: وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به؟ أو كما قال، فقال: نعم، فقال: أشكر الله على هذه النعمة، لكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى أخْضل لحيته.

ولابن أبي الحديد[2] الفاضل المشهور بالعراق:

فيـــك يـــا أغلوطـــةَ[3] الفكِـــر ❁ حـــار أمـــري وانقضـــى عمـــري
ســـافَرتْ فيـــك العقـــول فمـــا ❁ ربحـــــت إلا أذى الســـــفر
فلحـــى الله الأُلـــى زعمـــوا ❁ أنـــك المعـــروف بـــالنظر
كـــذبوا، إنَّ الـــذي ذكـــروا ❁ خـــارج عـــن قـــوةِ البشـــر

وقال الخونجي[4] عند موته: "ما عرفت مما حصلته شيئًا سوى أن الممكن يفتقر إلى المرجح[5]"، ثم قال: "الافتقار وصف سلبي، أموت وما عرفت شيئًا".

وقال آخر[6]: "أضطجع على فراشي وأضع الملحفة على وجهي، وأقابل بين حجج هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي منها شيء".

معنى قول بعض الأئمة: عليكم بدين العجائز، يعني أنهن مؤمنات بالله على فطرة الإسلام، لم يدرين ما علم الكلام.اهـ "مختصر العلو" (ص٢٧٥).

(١) وهو عبد الحميد بن عيسى الخُسْرَوشاه، نسبة إلى قرية بمرو، التبريزي المتكلم. توفي سنة (٦٥٢ هـ) "الطبقات" للسبكي (٨/ ١٦١).

(٢) هو أبو حامد، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، عالم بالأدب، شيعي من أعيان المعتزلة. توفي سنة (٦٥٥ هـ). انظر: "الأعلام" (٣/ ٢٨٩).

(٣) هذا خطاب لله تعالى، والأغلوطة هي ما يغالط به من المسائل. وإطلاق هذا اللفظ على الله باطل، ولهذا قال الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إطـــلاق أغلوطـــة عليـــه كمـــا ❁ قـــد قلتَـــه لا يصـــح في النظـــر
فلـــيس في الـــذكر مـــا ذكـــرت ولا ❁ روي لنـــا في الصـــحيح في الأثـــر

انظر: "ديوان الصنعاني" (ص٢٠٠).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن ناماور بن عبد الملك المتكلم، فراسي الأصل. توفي سنة (٦٤٦ هـ). مترجم في "السير" (٢٣/ ٢٢٨).

(٥) الممكن هو المخلوق الذي يمكن وجوده أو عدمه، فيحتاج إلى مرجح أي: سبب في وجوده أو في عدمه.

(٦) هو محمد بن سالم بن واصل الحموي كما في "درء التعارض" (١/ ١٦٥).

ومن يصل إلى مثل هذه الحال إن لم يتداركه الله برحمته وإلا تزندق، كما قال أبو يوسف: "من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب"[(١)]. وقال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام"[(٢)]. وقال: "لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلمًا يقوله، ولأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه - ما خلا الشرك بالله - خير له من أن يبتلى بالكلام"[(٣)]. انتهى.

وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز، فيقر بما أقروا به ويعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التي كان يقطع بها، ثم تبين له فسادها، أو لم يتبين له صحتها، فيكونون في نهاياتهم - إذا سلموا من العذاب - بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب.

والدواء النافع لمثل هذا المرض، ما كان طبيب القلوب صلوات الله وسلامه عليه يقوله - إذا قام من الليل يفتتح صلاته: «**اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم**». خرجه مسلم[(٤)]. توسل صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ إلى ربه بربوبية جبريل وميكائيل وإسرافيل أن يهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إذ حياة القلب بالهداية. وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الثلاثة بالحياة: فجبريل موكل بالوحي الذي هو سبب حياة القلوب، وميكائيل بالقطر الذي هو

(١) تقدم تخريجه ص(٧١).

(٢) تقدم تخريجه ص(٧٢).

(٣) صحيح:
أخرجه ابن أبي حاتم في "آداب الشافعي" (ص١٣٧)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٩/ ١١١) والبيهقي في "المناقب" (١/ ٤٥٨) واللالكائي في "شرح أصول السنة" (٣٠١) وغيرهم من طريق يونس بن عبد الأعلى قال: قال لي الشافعي فذكره. وهذا إسناد صحيح.

(٤) برقم (٧٧٠) وهو من طريق عكرمة بن عمار حدثنا يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به. وقد أعله أبو الفضل بن الشهيد في علل الأحاديث (ص٨٢)، بأن رواية عكرمة بن عمار عن يحيى وهو مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير كما قال يحيى القطان وأحمد بن حنبل.اهـ لكن قد يقال: إن مسلمًا قد انتقى هذا الحديث من أحاديثه ولهذا أخرجه في "صحيحه" والله أعلم.

سبب حياة الأبدان وسائر الحيوان، وإسرافيل بالنفخ في الصور الذي هو سبب حياة العالم وعود الأرواح إلى أجسادها. فالتوسل إلى الله سبحانه بربوبية هذه الأرواح العظيمة الموكلة بالحياة، له تأثير عظيم في حصول المطلوب. والله المستعان.

قوله: (وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأهل دَارِ السَّلَامِ لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ [1]، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ [2]، إِذْ كَانَ تأويل الرُّؤْيَةِ -وَتأويل كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إلى الرُّبُوبِيَّةِ- بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ، وَلُزُومَ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ (الْمُسْلِمِينَ).

ش: يشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الرد على المعتزلة ومن يقول بقولهم في نفي الرؤية، وعلى من يشبه الله بشيء من مخلوقاته. فإن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر**»، الحديث: أدخل «كاف» التشبيه على «ما» المصدرية أو الموصولة بـ «ترون» التي تنحل مع صلتها إلى المصدر الذي هو الرؤية، فيكون التشبيه في الرؤية لا في المرئي.

وهذا بين واضح في أن المراد إثبات الرؤية وتحقيقها، ودفع الاحتمالات عنها. وماذا بعد هذا البيان وهذا الأيضَاح؟! فإذا سلط التأويل على مثل هذا النص، كيف يستدل بنص من النصوص؟! وهل يحتمل هذا النص أن يكون معناه: إنكم تعلمون ربكم كما تعلمون القمر ليلة البدر؟! ويستشهد لهذا التأويل الفاسد بقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ**﴾ [الفيل: ١]. ونحو ذلك مما استعمل فيه «رأى» التي من أفعال القلوب!! ولا شك أن رأى تارة تكون بصرية، وتارة تكون قلبية[3]، وتارة تكون من رؤيا الحلم، وغير ذلك[4]، ولكن ما يخلو الكلام من قرينة تخلص أحد معانيه من الباقي. وإلا لو أخلى المتكلم كلامه من القرينة المخلصة لأحد المعاني لكان مجمِلًا ملغِزًا، لا مبينًا موضحًا. وأي بيان وقرينة فوق قوله: «**ترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب**» ؟ فهل مثل هذا مما يتعلق برؤية البصر، أو برؤية القلب؟ وهل يخفى مثل هذا إلا على من أعمى الله قلبه؟!

(١) أي: توهم الصفات على كيفية معينة، وهذا تمثيل للخالق بالمخلوق.
(٢) أي: حرفها وصرفها عن ظاهرها.
(٣) لكن «رأى» البصرية تنصب مفعولا واحدًا بخلاف «رأى» القلبية فإنها تنصب مفعولين.
(٤) كـ «رأى» التي من الرأي تقول: رأى أبو حنيفة حل النبيذ.

فإن قالوا: ألجأنا إلى هذا التأويل، حكم العقل بأن رؤيته تعالى محال لا يتصور إمكانها! فالجواب: أن هذه دعوى منكم، خالفكم فيها أكثر العقلاء، وليس في العقل ما يحيلها، بل لو عرض على العقل موجود قائم بنفسه لا يمكن رؤيته لحكم بأن هذا محال.

وقوله: «**لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ**»، أي توهم أن الله تعالى يرى على صفة كذا، فيتوهم تشبيها، ثم بعد هذا التوهم - إن أثبت ما توهمه من الوصف - فهو مشبه، وإن نفى الرؤية من أصلها لأجل ذلك التوهم - فهو جاحد معطل. بل الواجب دفع ذلك الوهم وحده، ولا يعم بنفيه الحق والباطل، فينفيهما ردا على من أثبت الباطل، بل الواجب رد الباطل وإثبات الحق.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «**ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه**» فإن هؤلاء المعتزلة يزعمون أنهم ينزهون الله بهذا النفي! وهل يكون التنزيه بنفي صفة الكمال؟ فإن نفي الرؤية ليس بصفة كمال، إذ المعدوم لا يرى، وإنما الكمال في إثبات الرؤية ونفي إدراك الرائي له إدراك إحاطة، كما في العلم، فإن نفي العلم به ليس بكمال، وإنما الكمال في إثبات العلم ونفي الإحاطة به علما. فهو سبحانه لا يحاط به رؤية، كما لا يحاط به علمًا.

وقوله: «**أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ**» أي: ادعى أنه فهم لها تأويلًا يخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المحرفون على النصوص، وقالوا: نحن نتأول ما يخالف قولنا، فسموا التحريف تأويلًا، تزيينا له وزخرفة ليقبل، وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل، قال تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا**﴾ [الأنعام: ١١٢]. والعبرة للمعاني لا للألفاظ. فكم من باطل قد أقيم عليه دليل مزخرف عورض به دليل الحق. وكلامه هنا نظير قوله فيما تقدم: «**لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا**». ثم أكد هذا المعنى بقوله: «**إِذْ كَانَ تأويل الرُّؤْيَةِ -وَتأويل كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلى الرُّبُوبِيَّةِ- بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ، وَلُزُومَ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ (الْمُسْلِمِينَ)** »: ومراده ترك التأويل الذي يسمونه تأويلًا، وهو تحريف. ولكن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تأدب وجادل بالتي هي أحسن، كما أمر الله تعالى بقوله: ﴿**وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾ [النحل: ١٢٥]. وليس مراده ترك كل ما يسمى تأويلًا، ولا ترك شيء من الظواهر لبعض الناس لدليل راجح من الكتاب

والسنة. وإنما مراده ترك التأويلات الفاسدة المبتدعة، المخالفة لمذهب السلف، التي يدل الكتاب والسنة على فسادها، وترك القول على الله بلا علم.

فمن التأويلات الفاسدة، تأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وأنه لم يكلم موسى تكليمًا، ولم يتخذ إبراهيم خليلًا![1].

ثم قد صار لفظ «التأويل» مستعملًا في غير معناه الأصلي.

فالتأويل في كتاب الله وسنة رسوله: هو الحقيقة التي يئول إليها الكلام[2]. فتأويل الخبر: هو عين المخبر به، وتأويل الأمر نفس الفعل المأمور به. كما قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول في ركوعه: «**سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي**» يتأول القرآن[3]. وقال تعالى: ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ**﴾ [الأعراف: ٥٣]. ومنه تأويل الرؤيا، وتأويل العمل، كقوله: ﴿**هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ**﴾ [يوسف: ١٠٠]. وقوله: ﴿**وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ**﴾ [يوسف: ٦]. وقوله: ﴿**ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾ [النساء: ٥٩]. وقوله: ﴿**سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا**﴾ [الكهف: ٧٨]، إلى قوله: ﴿**ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا**﴾ [الكهف: ٨٢]، فمن ينكر وقوع مثل هذا التأويل، والعلم بما تعلق بالأمر والنهي منه؟

وأما ما كان خبرا، كالإخبار عن الله واليوم الآخر، فهذا قد لا يعلم تأويله، الذي هو حقيقته، إذ كانت لا تعلم بمجرد الإخبار، فإن المُخبِر إن لم يكن قد تصور المخبَر به، أو ما يعرفه قبل ذلك، لم يعرف حقيقته، التي هي تأويله، بمجرد الإخبار. وهذا هو التأويل الذي

---

(١) أولت المعطلة الخلة في قوله تعالى: واتخذ الله إبراهيم خليلا فقالوا: خليلا أي: فقيرا. وهذا تأويل باطل؛ لأنه حينئذ لا معنى لتخصيص إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بالخلة؛ لأن الفقر والاحتياج لازم لجميع الخلق لزوما ذاتيا لا يمكن الانفكاك عنه، حتى عبدة الأوثان وغيرهم من المشركين والملحدين يدخلون في هذا الوصف، ولهذا قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وكذاك قالوا ما له من خلقه ❁ أحد يكون خليله النساني
وخليله المحتاج عندهم وفي ❁ ذا الوصف يدخل عابد الأوثان
فالكل مفتقر إليه لذاته ❁ في أسر قبضته ذليل عان

انظر: "شرح النونية" للهراس (١/ ٢١٧).

(٢) مشتق من [آل] بمعنى رجع.

(٣) أخرجه البخاري (٨١٧) ومسلم (٤٨٤).

لا يعلمه إلا الله[1]. لكن لا يلزم من نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنى الذي قصد المخاطِب إفهام المخاطَب إياه، فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها، وما أنزل آية إلا وهو يحب أن يعلم ما عنى بها، وإن كان من تأويله ما لا يعلمه إلا الله. فهذا معنى التأويل في الكتاب والسنة وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويل موافقًا للظاهر أو مخالفًا له.

والتأويل في كلام كثير من المفسرين، كابن جرير ونحوه، يريدون به تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف[2]، وهذا اصطلاح معروف. وهذا التأويل كالتفسير، يحمد حقه، ويرد باطله.

وقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ [آل عمران: ٧]، الآية - فيها قراءتان:

قراءة من يقف على قوله ﴿**إِلاَّ اللَّهُ**﴾.

وقراءة من لا يقف عندها، وكلتا القراءتين حق.

ويراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله. ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويله.

ولا يريد من وقف على قوله ﴿**إِلاَّ اللَّهُ**﴾ أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى[3]، فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل على رسوله كلامًا لا يعلم معناه جميع الأمة ولا الرسول، ويكون الراسخون في العلم لا حظ لهم في معرفة معناها سوى قولهم: ﴿**آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا**﴾ [آل عمران: ٧]. وهذا القدر يقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عوام المؤمنين في ذلك. وقد قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله[4].

---

(١) أي: كيفية صفاته سبحانه وتعالى، وحقيقة ما في الدار الآخرة ووقت الساعة.

(٢) والمخالف لظاهره قليل ولا يكون إلا بدليل وقرينة كقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾ [النحل: ٩٨]؛ فإن ظاهر اللفظ إذا فرغت من القراءة، والمراد إذا أردت أن تقرأ؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كان يستعيذ إذا أراد أن يقرأ لا إذا فرغ من القراءة.

(٣) كما تقوله المفوضة.

(٤) **صحيح:**

أخرجه ابن جرير في "تفسيره" عند الآية عن عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس أنه قال: أنا ممن يعلم تأويله. وهذا إسناد صحيح.

ولقد صدق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ دعا له وقال: «**اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل**». رواه البخاري وغيره[1].

ودعاؤه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لا يرد[2]. قال مجاهد: "عرضت المصحف على ابن عباس، من أوله إلى آخره، أقفه عند كل آية وأسأله عنها"[3]. وقد تواترت النقول عنه أنه تكلم في جميع معاني القرآن، ولم يقل عن آية: إنها من المتشابه الذي لا يعلم أحد تأويله إلا الله.

وقول الأصحاب[4] **رحمهم الله في الأصول**: إن المتشابه الحروف المقطعة في أوائل السور[5]، ويروى هذا عن ابن عباس[6]. مع أن هذه الحروف قد تكلم في معناها أكثر الناس،

---

(١) صحيح:
أخرجه بهذا اللفظ ابن أبي شيبة (٣٢٨٨٧) وأحمد (٢٣٩٧) وابن حبان (٧٠٥٥) وغيرهم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. وهذا إسناد صحيح، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (٦٩٧)، وأخرج أوله (**اللهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**): البخاري برقم (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧) بلفظ: «**اللهُمَّ فَقِّهْهُ**».

(٢) وهذا غير صحيح، بل بعض دعائه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يستجب له فيه؛ لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى كما جاء في "صحيح مسلم" (٢٨٩٠) عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**سألت ربي ثلاثًا، فأعطاني ثنتين ومنعني واحدة، سألت ربي: أن لا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها، وسألته أن لا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها**». وهكذا عندما دعا على النفر من قريش فأنزل الله تعالى: ﴿**لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ**﴾. انظر: "دلائل النبوة" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٢٠٤).

(٣) صحيح:
أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٩١٧) وغيره من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد. وهذا إسناد صحيح، وابن أبي نجيح أخذ التفسير عن مجاهد بواسطة القاسم بن أبي بزة، وهو ثقة. وقد أخرجه ابن سعد (٦/ ١٩) من طريق الفضل بن ميمون قال: سمعت مجاهدًا يقول: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين عرضة. وهذا منكر، الفضل بن ميمون مجهول وقد خالف الثقات، ولهذا قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: وجاء عنه أنه قرأ القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة، والذي صح عنه أنه قال: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات أقفه عند كل آية أسأله فيم نزلت؟ وكيف كانت؟.اهـ "معرفة القراء" (ص٣٧).

(٤) أي: الحنفية.

(٥) وهو قول جمهور السلف والخلف، وإنما جيء بها لبيان إعجاز القرآن، وهذا اختيار شيخ الإسلام وابن القيم والذهبي وابن كثير وابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(٦) ذكره ابن الجوزي في "زاد المسير" (١/ ٢٥) ولم يذكر إسناده.

فإن كان معناها معروفًا، فقد عرف معنى المتشابه، وإن لم يكن معروفًا، وهي المتشابه، كان ما سواها معلوم المعنى، وهذا المطلوب[1].

وأيضًا فإن الله قال: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. وهذه الحروف ليست آيات عند جمهور العادين[2].

والتأويل في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك. وهذا هو التأويل الذي يتنازع الناس فيه في كثير من الأمور الخبرية والطلبية. فالتأويل الصحيح منه: الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد[3]، وهذا مبسوط في موضعه. وذكر في "التبصرة" أن نصير بن يحيى البلخي روى عن عمر بن إسماعيل بن حماد بن أبي يحيى بن محمد بن الحسن رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: أنه سئل عن الآيات والأخبار التي فيها من صفات الله تعالى ما يؤدي ظاهره إلى التشبيه؟ فقال: نمرها كما جاءت، ونؤمن بها، ولا نقول: كيف وكيف[4].

ويجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه، وأن من فهم ذلك منه فهو لقصور فهمه ونقص علمه، وإذا كان قد قيل في قول بعض الناس[5]:

وكم من عائب قولًا صحيحًا ❁ وآفته من الفهم السقيم

---

(١) وهو أن آيات الصفات ليست من المتشابه، بل قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ ولا أهل العلم والإيمان جميعهم.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٢٨٥).

(٢) أي: جزء آية وليست آية بكاملها، وعدها الكوفيون آية.

(٣) وهو في الحقيقة تحريف؛ لأنه لم يدل عليه دليل ولا قرينة، وإنما سماه أهل البدع تأويلًا ليقبل ويروج فرارًا من التحريف الذي ذمه الله وعابه على اليهود.

(٤) عمر بن إسماعيل بن حماد لم نجد له ترجمة، ولكن جاء هذا عن جماعة من السلف ومرادهم بهذا أنه يجب علينا أن نُمِر آيات الصفات على ظاهرها بدون تحريف لها كما يفعله أهل البدع، وليس المراد بذلك تفويض معاني الصفات، فإن السلف بريئون من هذا المذهب، وقد تواترت الأقوال عنهم بإثبات المعاني لهذه النصوص إجمالًا أحيانًا، وتفصيلًا أحيانًا، وتفويضهم الكيفية إلى علم الله عز وجل، وقد أخطأ بعض العلماء كالنووي والبغوي وابن قدامة وغيرهم في فهم هذه العبارة، فتجدهم يعزون إلى السلف تفويض معاني الصفات، وهذا غلط كبير.

(٥) قائل البيت المتنبي كما في "ديوانه" (ص٢١٦).

وقيل[1]:

علي نحت القوافي من أماكنها ❁ وما علي إذا لم تفهم البقر

فكيف يقال في قول الله، الذي هو أصدق الكلام وأحسن الحديث، وهو الكتاب الذي ﴿**أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾ [هود: ١]. إن حقيقة قولهم إن ظاهر القرآن والحديث هو الكفر والضلال، وإنه ليس فيه بيان لما يصلح من الاعتقاد، ولا فيه بيان التوحيد والتنزيه؟! هذا حقيقة قول المتأولين.

والحق أن ما دل عليه القرآن فهو حق، وما كان باطلًا لم يدل عليه. والمنازعون يدعون دلالته على الباطل الذي يتعين صرفه!.

فيقال لهم: هذا الباب الذي فتحتموه، وإن كنتم تزعمون أنكم تنتصرون به على إخوانكم المؤمنين في مواضع قليلة حقيقة، فقد فتحتم عليكم بابًا لأنواع المشركين والمبتدعين، لا تقدرون على سده، فإنكم إذا سوغتم[2] صرف القرآن عن دلالته المفهومة بغير دليل شرعي، فما الضابط فيما يسوغ تأويله وما لا يسوغ؟ فإن قلتم: ما دل القاطع العقلي على استحالته تأولناه، وإلا أقررناه! قيل لكم: وبأي عقل نزن القاطع العقلي؟ فإن القرمطي الباطني يزعم قيام القواطع على بطلان ظواهر الشرع! ويزعم الفيلسوف قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد! ويزعم المعتزلي قيام القواطع على امتناع رؤية الله تعالى، وعلى امتناع قيام علم أو كلام أو رحمة به تعالى!! وباب التأويلات التي يدعي أصحابها وجوبها بالمعقولات أعظم من أن تنحصر في هذا المقام[3].

ويلزم حينئذ محذوران عظيمان:

أحدهما: أن لا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنة حتى نبحث قبل ذلك بحوثا طويلة عريضة في إمكان ذلك بالعقل! وكل طائفة من المختلفين في الكتاب يدعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه، فيؤول الأمر إلى الحيرة.

المحذور الثاني: أن القلوب تنحل عن الجزم بشيء تعتقده مما أخبر به الرسول. إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة

---

(١) قائل البيت البحتري كما في "ديوانه" (ص٩٥٥) ولفظه: علي نحت القوافي من مقاطعها.

(٢) أي: جوزتم.

(٣) انظر: "الفتوى الحموية الكبرى" (ص٢٧٢)، و"الصواعق المرسلة" (١/ ٢٢٠).

والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد، وخاصة النبي هي الإنباء، والقرآن هو النبأ العظيم. ولهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنة للاعتضاد لا للاعتماد، إن وافقت ما ادعوا أن العقل دل عليه، وإن خالفته أولوه! وهذا فتح باب الزندقة، نسأل الله العافية.

قوله: (وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ[1] النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التنزيه).

ش: النفي والتشبيه مرضان من أمراض القلوب، فإن أمراض القلوب نوعان: مرض شبهة، ومرض شهوة، وكلاهما مذكور في القرآن، قال تعالى: ﴿**فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ**﴾ [الأحزاب: ٣٢]. فهذا مرض الشهوة، وقال تعالى: ﴿**فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا**﴾ [البقرة: ١٠]. وقال تعالى: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ**﴾ [التوبة: ١٢٥]، فهذا مرض الشبهة، وهو أردأ من مرض الشهوة، إذ مرض الشهوة يرجى له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشبهة لا شفاء له إن لم يتداركه الله برحمته.

والشبهة التي في مسألة الصفات نفيها وتشبيهها، وشبهة النفي أردأ من شبهة التشبيه، فإن شبهة النفي رد وتكذيب لما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وشبهة التشبيه غلو ومجاوزة للحد فيما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ. وتشبيه الله بخلقه كفر فإن الله تعالى يقول: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١]، ونفي الصفات كفر، فإن الله تعالى يقول: ﴿**وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: ١١]. وهذا أحد نوعي التشبيه، فإن التشبيه نوعان: تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا الذي يتعب أهل الكلام في رده وإبطاله، وأهله في الناس أقل من النوع الثاني، الذين هم أهل تشبيه المخلوق بالخالق، كعباد المسيح، وعزير، والشمس والقمر، والأصنام، والملائكة، والنار، والماء، والعجل، والقبور، والجن، وغير ذلك. وهؤلاء هم الذين أرسلت لهم الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له.

قوله: (فإن رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ).

ش: يشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى تنزيه الرب تعالى بالذي هو وصفه كما وصف نفسه نفيا وإثباتًا. وكلام الشيخ مأخوذ من معنى سورة الإخلاص. فقوله: «موصوف بصفات

(١) أي: يجتنب.

الوحدانية» مأخوذ من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. وقوله: «منعوت بنعوت الفردانية» من قوله تعالى: ﴿اللهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٢-٣]. وقوله: «ليس في معناه أحد من البرية» من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]. وهو أيضًا مؤكد لما تقدم من إثبات الصفات ونفي التشبيه. والوصف والنعت مترادفان[(١)]، وقيل: متقاربان. فالوصف للذات، والنعت للفعل، وكذلك الوحدانية والفردانية. وقيل في الفرق بينهما: إن الوحدانية للذات، والفردانية للصفات، فهو تعالى متوحد في ذاته، متفرد بصفاته. وهذا المعنى حق ولم ينازع فيه أحد، ولكن في اللفظ نوع تكرير. وللشيخ نظير هذا التكرير في مواضع من العقيدة، وهو بالخطب والأدعية أشبه منه بالعقائد[(٢)]، والتسجيع[(٣)] بالخطب أليق[(٤)]. و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. أكمل في التنزيه من قوله: «ليس في معناه أحد من البرية».

قوله: (وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ[(٥)]، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ).

حاشية: أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقدمة، وهي: أن الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ **ثلاثة أقوال**: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بين ما أثبت بها فهو ثابت، وما نفي بها فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي. ولهذا كان

(١) وهو الصحيح.

(٢) تكرار الكلمات في الخطب أشد لانتباه السامع، وفي الأدعية يعتبر من الإلحاح في الدعاء.

(٣) السجع هو: توافق الفاصلتين في الحرف الأخير من النثر. "جواهر البلاغة" (ص٣٣٠).

(٤) إذا لم يكن فيه تكلفا، وأما مع التكلف فمذموم، وكأن الشارح ينتقد الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سجعه في هذا المتن، ولعل الذي حمله على السجع تسهيل حفظه للطلاب.

(٥) نقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن عثمان بن سعيد الدارمي أن أول من نفى الحد عن الله هو الجهم بن صفوان. فكان يجب على الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما سيذكر الشارح اجتناب هذا اللفظ المجمل إلا أن الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مراده بنفي الحد عن الله أي: أن العباد لا يحيطون بالله علمًا فلا يستطيعون أن يحدونه، قال الله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾. أو أن المراد نفي معرفة العباد لكيفية الصفات. وهذا المعنى صحيح وهو مخالف لما قصده الجهمية. انظر: "بيان تلبيس الجهمية" (٣/ ٦٨٦) و(٥/ ١٨١).

النفاة ينفون بها حقًا وباطلا، ويذكرون عن مثبتيها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلًا، مخالفًا لقول السلف، ولما دل عليه الكتاب والميزان. ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفيًا ولا إثباتًا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه. والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني. وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحًا قُبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة، إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك[(١)].

والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد الرد بهذا الكلام على المشبهة، كداود الجواربي[(٢)] وأمثاله القائلين: إن الله جسم، وإنه جثة وأعضاء وغير ذلك، تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا[(٣)].

فالمعنى الذي أراده الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من النفي الذي ذكره هنا حق، لكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقًا وباطلًا، فيحتاج إلى بيان ذلك. وهو: أن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون لله حدًا، وأنهم لا يحدون شيئًا من صفاته[(٤)].

---

(١) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه، إذا احتيج إلي ذلك وكانت المعاني صحيحة، كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة، وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه.اهـ "درء التعارض" (١/ ٤٣).

(٢) وهو رأس في الرفض والتجسم. قال ابن حزم: وكان داود الجواربي من كبار متكلميهم يزعم أن ربه لحم ودم على صورة الإنسان.اهـ "الفصل" (٤/ ١٣٩).

(٣) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد قيل: أول من قال في الإسلام أن القديم جسم هو هشام بن الحكم كما أن أول من أظهر في الإسلام نفي الجسم هو الجهم بن صفوان.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٣/ ١٥٤)، و"منهاج السنة" (٢/ ٢١٧).

(٤) فهذان معنيان صحيحان: **الأول**: نفي الإحاطة بالله علمًا، أي: أن السلف لا يجعلون لله حدًا معينًا يدركه العباد ويحيطون به. الثاني: نفي العلم بكيفية الصفات، فالسلف لا يحدون صفاته أي: لا يكيفونها بعقولهم. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقوله: **(بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد)** نفى به إحاطة علم الخلق به، وأن يحدوه أو يصفون على ما هو عليه، إلا بما أخبر عن نفسه، ليبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته، كما قال الشافعي في خطبة الرسالة: (الحمد الله الذي هو كما وصف به نفسه، وفوق ما يصفه به خلقه) ولهذا قال أحمد: (لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية) فنفى أن يدرك له حد أو =

قال أبو داود الطيالسي: كان سفيان وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة – لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون، يروون الحديث ولا يقولون: كيف؟ وإذا سئلوا قالوا بالأثر[1]. وسيأتي في كلام الشيخ: «**وقد أعجز خلقه عن الإحاطة به**». فعلم أن مراده أن الله يتعالى عن أن يحيط أحد بحده، لا أن المعنى أنه متميز عن خلقه منفصل عنهم مباين لهم. سئل عبد الله بن المبارك: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه على العرش، بائن من خلقه، قيل: بحد؟ قال: بحد، انتهى[2].

ومن المعلوم: أن الحد يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حال في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه. فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلًا، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته. وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتف بلا منازعة بين أهل السنة[3].

قال أبو القاسم القشيري[4] في رسالته: سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي، سمعت منصور بن عبد الله، سمعت أبا الحسن العنبري، سمعت سهل بن عبد الله التستري يقول،

غاية، وهذا أصح القولين في تفسير الإدراك.اهـ "درء التعارض" (٢/ ٣٣)، وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أراد أحمد بنفي الحد: نفي حد يدركه العباد ويحدونه.اهـ "مختصر الصواعق" (ص٤٣٨).

(١) أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" (٩٠١) فقال: أخبرنا الفقيه أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني، أنا أبو محمد بن حيان، ثنا إسحاق بن أحمد الفارسي، ثنا حفص بن عمر المهرقاني، ثنا أبو داود فذكره. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة إسحاق بن أحمد.

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢١٦) والدارمي في النقض على المريسي (١/ ٢٢٤) والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٩٠٢) من طريقين عن علي بن الحسن، يقول: سألت عبد الله بن المبارك فذكره. وهذا إسناد صحيح، **قال ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد صح عنه صحة قريبة من التواتر.اهـ "اجتماع الجيوش الإسلامية" (٢/ ٢١٣).

(٣) فنفي الحد عن الله تعالى من الألفاظ المجملة التي تحتمل الحق والباطل:

١) فالمعنى الحق هو: نفي الإحاطة بالله تعالى علمًا. أو نفي العلم بكيفية صفاته. أو نفي أن يحده العباد ويصفونه من ذات أنفسهم. فهذه المعاني لا خلاف بين السلف في نفيها عن الله تعالى إلا أن السلف لم يثبت عنهم التلفظ بنفي الحد عن الله تعالى؛ لأنها من الألفاظ المجملة.

٢) والمعنى الباطل هو: نفي أن يكون الله بائن من خلقه منفصل عنهم. فهذا لا يجوز نفيه عن الله، ولهذا أثبته السلف كابن المبارك وأحمد وإسحاق بن راهويه وعليه إجماع السلف.

(٤) هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك الخرساني الصوفي المفسر توفي سنة (٤٦٥ هـ) مترجم له في "السير" (١٨/ ٢٢٧).

وقد سئل عن ذات الله فقال: ذات الله موصوفة بالعلم، غير مدركة بالإحاطة، ولا مرئية بالأبصار في دار الدنيا، وهي موجودة بحقائق الإيمان، من غير حد ولا إحاطة ولا حلول، وتراه العيون في العقبى، ظاهرًا في ملكه وقدرته، وقد حجب[1] الخلق عن معرفة كنه ذاته، ودلهم عليه بآياته، فالقلوب تعرفه، والعيون لا تدركه، ينظر إليه المؤمن بالأبصار، من غير إحاطة ولا إدراك نهاية[2].

وأما لفظ «الأركان» و«الأعضاء» و«الأدوات» فيتسلط بها النفاة على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه. قال أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "الفقه الأكبر": له يد ووجه ونفس، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته ونعمته، لأن فيه إبطال الصفة. انتهى[3]

وهذا الذي قاله الإمام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثابت بالأدلة القاطعة، قال تعالى: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ [ص: ٧٥]. ﴿**وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾ [الزمر: ٦٧]. وقال تعالى: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ**﴾ [القصص: ٨٨]. ﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ**﴾ [الرحمن: ٢٧]. وقال تعالى: ﴿**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ**﴾ [المائدة: ١١٦].

---

(١) صفة الحجْب والاحتجاب من صفات الله تعالى الثابتة في الكتاب والسنة: قال تعالى: ﴿**كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ**﴾. وقال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ**﴾. وعند أبي داود عن أبي مريم الأزدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**من ولاه الله عز وجل شيئًا من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم، احتجب الله دون حاجته وخلته وفقره**». وعن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**جنتان من فضة آنيتهما، وما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتهما، وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن**». رواه مسلم. وأما الحجاب فهو مخلوق وليس من صفات الله وهو مخلوق من نور لحديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قام فينا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بخمس كلمات، فقال: «**إن الله عز وجل لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور – وفي رواية: النار – لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**». رواه مسلم. فقوله: لو كشفه أي لوكشف الحجاب، فهو يدل على أنه شيء منفصل عن الله؛ لأن الصفات لا تنفصل عن الذات. وحرف المبتدعة ذلك فقالوا: الحجاب، هو عدم خلق الرؤية. انظر: "تلبيس الجهمية" (٨/ ٧٩).

(٢) وإسناد هذا الأثر شديد الضعف؛ فيه أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي شيخ البيهقي صوفي متهم بوضع الأحاديث للصوفية.

(٣) انظر: الفقه الأكبر (ص ٢٧).

وقال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]. وقال تعالى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]. وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨] (١). وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في حديث الشفاعة لما يأتي الناس آدم فيقولون له: «**خلقك الله بيده وأسجد لك ملائكته وعلمك أسماء كل شيء**»، الحديث(٢). ولا يصح تأويل من قال: إن المراد باليد القدرة، فإن قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] (ص: ٧٥). لا يصح أن يكون معناه بقدرتي مع تثنية اليد(٣)، ولو صح ذلك لقال إبليس: وأنا أيضًا خلقتني بقدرتك، فلا فضل له علي بذلك. فإبليس - مع كفره - كان أعرف بربه من الجهمية(٤). ولا دليل لهم في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ

---

(١) وهذه الأدلة فيها ذكر النفْس لله تعالى، وهل النفْس من صفات الله أم هي ذاته؟ فيه خلاف بين العلماء:

١) أن النفس هي ذات الله المتصفة بالصفات، وليست النفس مجرد صفة من الصفات. وهذا مذهب جمهور العلماء. واستدلوا بالأدلة التي ذكرها الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ فقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ ليس معناه أن الله كتب على صفة النفس الرحمة، وهكذا قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾، ليس معناه ولا أعلم ما في صفة نفسك. وهكذا بقية الأدلة. واختار هذا القول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وخطَّأ القول الآتي ذكره.

٢) أن النفس صفة من صفات الله تعالى. وهذا ظاهر صنيع عبد الغني المقدسي في كتابه "الاقتصاد في الاعتقاد" (ص١٢٣)، والإمام ابن خزيمة وقع في كلامه ما يدل على هذا القول، وبعض كلامه يدل على القول الأول. انظر: "مجموع الفتاوى" (٩/ ٢٩٢)

وأما صفة [النفَس] بمعنى التنفيس، فهي صفة فعلية لله عز وجل بالسنة الصحيحة. فقد أخرج الإمام أحمد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**ألا إن الإيمان يمان، والحكمة يمانية، وأجد نفس ربكم من قبل اليمن**». أي: أجد تنفيس ربكم عنكم من جهة اليمن؛ لأن الله جل وعز نصرهم بهم، وأيدهم برجالهم، وجاء في السنة لعبد الله بن أحمد عن أبي بن كعب، قال: «**لا تسبوا الريح فإنها من نفس الرحمن**». أي: من تنفيس الله بها عن المكروبين، وتفريجه عن الملهوفين. فالنفَس فيه اسم مصدر ينفس تنفيسًا، مثل فرّج يفرج تفريجًا وفَرَجًا. هكذا قال أهل اللغة، كما في "النهاية" و"القاموس" و"مقاييس اللغة". اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ٣٩٨).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٧٦) ومسلم (١٩٣) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) فالتثنية تمنع المجاز؛ لأن لفظ التثنية لم يعرف استعماله قط إلا في اليد الحقيقة، بخلاف المفرد والجمع فإنه قد يستعمل لفظهما في المجاز، على أن الأصل في الكلام الحقيقة ودعوى المجاز مخالف للأصل. انظر: "شرح الواسطية" للهراس (ص ١١٦)، و"مختصر الصواعق" (ص ٣٩١).

(٤) وأيضًا صح عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: خلق الله أربعة أشياء بيده: العرش، وآدم، والقلم، وجنة عدن، ثم قال لسائر خلقه: كن فكان. رواه الحاكم (٣٢٤٤) والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٦٩٣) واللالكائي في "شرح اعتقاد أهل السنة" (٧٣٠) بإسناد صحيح. فتخصيص هذه الأربعة الأشياء بالذكر مع مشاركتها لبقية المخلوقات في وقوعها بالقدرة دال على اختصاصها بأمر زائد. وأيضًا؛ فلفظ اليدين بالتثنية لم يعرف استعماله إلا في اليد الحقيقية، ولم يرد قط بمعنى القدرة أو النعمة؛ فإنه لا يسوغ أن =

﴿يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١]. لأنه تعالى جمع الأيدي لما أضافها إلى ضمير الجمع، ليتناسب الجمعان، فاللفظان للدلالة على الملك والعظمة. ولم يقل: «أيدي» مضاف إلى ضمير المفرد، ولا «يدينا» بتثنية اليد مضافة إلى ضمير الجمع. فلم يكن قوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ : نظير قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[(١)].

وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن ربه عز وجل: «**حجابه النور، ولو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»[(٢)].

ولكن لا يقال لهذه الصفات إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان، لأن الركن جزء الماهية[(٣)]، والله تعالى هو الأحد الصمد، لا يتجزأ - سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية، تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ**﴾[(٤)] [الحجر: ٩١]. والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع. وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة. وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى، ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى. فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة

يقال: خلقه الله بقدرتين أو بنعمتين. على أنه لا يجوز إطلاق اليدين بمعنى النعمة أو القدرة أو غيرهما إلا في حق من اتصف باليدين على الحقيقة، ولذلك لا يقال: للريح يد، ولا للماء يد.

(١) **والحاصل**: أن هناك فروق بين الآيتين كما يلي:

١) أن قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ أضاف الخلق إليه سبحانه ثم عداه بالباء، فهذا السياق يأبى حمله على القدرة، بخلاف الآية الأخرى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١] فإنه أضاف الفعل إلى الأيدي ولم يضفها إليه، فلو كان المراد أن الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده لكان لفظ الآية: (خلقنا لهم بأيدينا أنعامًا).

٢) أنه في الآية الأولى ثنى الأيدي، بخلاف الآية الأخرى فإنه جمعها.

٣) أنه في الآية الأولى أدخل عليها الباء التي تدخل على قولك: كتبت بالقلم، ومثل هذا النص صريح لا يحتمل المجاز بوجه، بخلاف الآية الثانية فلم يعديها بالباء، فإن عدي الفعل بالباء دل على مباشرة اليد، وإن لم يعد بالباء لم يدل على المباشرة.

فهذه ثلاثة فروق تبطل إلحاق أحد الموضعين بالآخر، ويتضمن التسوية بينهما عدم مزية أبينا آدم على الأنعام، وهذا من أبطل الباطل وأعظم العقوق للأب، إذ ساوى المعطل بينه وبين إبليس والأنعام في الخلق باليدين.اهـ "مختصر الصواعق" (ص٣٩٤)، و"التدمرية" (ص٧٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٩) عن أبي موسى بي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أي: جزء الشيء.

(٤) أي: جعلوا القرآن أجزاء متفرقة، بعضه شعر، وبعضه سحر، وبعضه كهانة، وقيل: معنى عضين: إيمانهم ببعض الكتاب وكفرهم ببعض، ومما يؤيد أن معنى عضين التفريق، قول رؤبة: وليس دين الله بالعضين.

من الاحتمالات الفاسدة، فكذلك يجب أن لا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفيا ولا إثباتًا، لئلا يُثبَت معنى فاسد، أو ينفى معنى صحيح. وكل هذه الألفاظ المجملة عرضة للمحق والمبطل.

وأما لفظ «الجهة»، فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقًا، والله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك. وإن أريد بالجهة أمر عدمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده. فإذا قيل: «إنه في جهة» بهذا الاعتبار، فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم حيث انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع، عال عليه.

ونفاة لفظ «الجهة» الذين يريدون بذلك نفي العلو، يذكرون من أدلتهم: أن الجهات كلها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأن من قال: إنه في جهة يلزمه القول بقدم شيء من العالم، أو أنه كان مستغنيًا عن الجهة ثم صار فيها. وهذه الألفاظ ونحوها إنما تدل على أنه ليس في شيء من المخلوقات، سواء سمي جهة أو لم يسم، وهذا حق. ولكن الجهة ليست أمرًا وجوديا، بل أمر اعتباري، ولا شك أن الجهات لا نهاية لها، وما لا يوجد فيما لا نهاية له فليس بموجود.

وقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ**» هو حق، باعتبار أنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء وفوقه.

وهذا المعنى هو الذي أراده الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لما يأتي في كلامه: «**أنه تعالى محيط بكل شيء وفوقه**». فإذا جمع بين كلاميه، وهو قوله: «**لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ**» وقوله: «**محيط بكل شيء وفوقه**» عُلم أن مراده أن الله تعالى لا يحويه شيء، ولا يحيط به شيء، كما يكون لغيره من المخلوقات، وأنه تعالى هو المحيط بكل شيء، العالي عن كل شيء.

لكن بقي في كلامه شيئان:

أحدهما: أن إطلاق مثل هذا اللفظ - مع ما فيه من الإجمال والاحتمال - كان تركه أولى، وإلَّا تُسلِّط عليه، وأُلزم بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية ونفي جهة العلو، وإن

أجيب عنه بما تقدم، من أنه إنما نفى أن يحويه شيء من مخلوقاته، فالاعتصام بالألفاظ الشرعية أولى.

الثاني: أن قوله: «**كسائر المبتدعات**» يفهم منه أنه ما من مُبتَدع[١] إلا وهو محويٌّ[٢]، وفي هذا نظر. فإنه إن أراد أنه محوي بأمر وجودي[٣]، فممنوع، فإن العالم ليس في عالم آخر، وإلا لزم التسلسل[٤]، وإن أراد أمرًا عدميًا، فليس كل مبتدَع في العدم، بل منها ما هو داخل في غيره، كالسماوات والأرض في الكرسي[٥]، ونحو ذلك[٦]، ومنها ما هو منتهى المخلوقات، كالعرش[٧]. فسطح العالم ليس في غيره من المخلوقات، قطعًا للتسلسل، كما تقدم.

ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال: بأن «سائر» بمعنى البقية، لا بمعنى الجميع، وهذا أصل معناها، ومنه «السؤر»، وهو ما يبقيه الشارب في الإناء[٨]. فيكون مراده غالبَ المخلوقات، لا جميعها، إذ «السائر» على الغالب أدل منه على الجميع، فيكون المعنى: أن الله تعالى غير محوي - كما يكون أكثر المخلوقات محويا، بل هو غير محوي - بشيء،

---

(١) أي: مخلوق.

(٢) أي: محاط به.

(٣) أي: مخلوق آخر.

(٤) أي: التسلسل في المؤثرين والفاعلين وهو أن يكون هذا العالم داخل عالم آخر، وذاك العالم في عالم آخر.... وهلم جرا.

(٥) كأنه يشير إلى قوله تعالى: وسع كرسيه السماوات والأرض، ولكن لا دلالة في الآية على أن السموات والأرض مخلوقة في الكرسي، وإنما معنى الآية: بيان عظم كرسيه وأنه ملأ السماوات والأرض.

(٦) كالنجوم مثلا هي مخلوقة في السماء، فبطل كون كل مخلوق في العدم.

(٧) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: «**فإذا سألتم الله فسلوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة، وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمن، ومنه تفجر أنهار الجنة**». رواه البخاري (٧٤٢٣). انظر: "درء التعارض" (٦/ ٣٣٠).

(٨) كلمة «سائر» تأتي بمعنى الباقي وهذا أمر متفق عليه، وإنما اختلفوا هل تأتي بمعنى الجميع؟ أنكر ذلك بعضهم ومنهم ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ، وأجاز بعضهم ذلك كأبي علي الفارسي والجوهري وابن جني وغيرهم، قالوا: هو مأخوذ من السور أي: حيطان البلد الذي يحيط به، ومنه قول الشاعر:

أَلْـــزِمَ العَـــالَمونَ حُبَّـــكَ طَـــرًّ ❁ فهْـــوَ فَـــرضٌ في ســـائِرِ الأَدْيـــانِ

والصحيح: أنها قد تأتي بمعنى الجميع بحسب سياق الكلام، فإذا ذكر المتكلم بعض الأفراد ثم أتى بكلمة «سائر» فهي بمعنى الباقي تقول مثلا: أعط محمدًا وخالدًا وسائر الطلاب. وأما إذا تذكر شيئًا من الأفراد فهي بمعنى الجميع تقول مثلًا: أعط سائر الطلاب أي: جميعهم. انظر: "تاج العروس" (١١/ ٤٨٥).

تعالى الله عن ذلك[1]. ولا نظن بالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه ممن يقول أن الله تعالى ليس داخل العالم ولا خارجه بنفي النقيضين، كما ظنه بعض الشارحين، بل مراده: أن الله تعالى منزه عن أن يحيط به شيء من مخلوقاته، وأن يكون مفتقرا إلى شيء منها، العرش أو غيره.

وفي ثبوت هذا الكلام[2] عن الإمام أبي حنيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ نظر، فإن أضداده قد شنعوا عليه بأشياء أهون منه، فلو سمعوا مثل هذا الكلام لشاع عنهم تشنيعهم عليه به، وقد نقل أبو مطيع البلخي عنه إثبات العلو، كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى[3]. وظاهر هذا الكلام يقتضي نفيه، ولم يرد بمثله كتاب ولا سنة، فلذلك قلت: إن في ثبوته عن الإمام نظرًا، وإن الأولى التوقف في إطلاقه، فإن الكلام بمثله خطر، بخلاف الكلام بما ورد عن الشارع، كالاستواء والنزول ونحو ذلك. ومن ظن من الجهال أنه «**إذا نزل إلى سماء الدنيا**» كما أخبر الصادق صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ[4]، يكون العرش فوقه، ويكون محصورًا بين طبقتين من العالم. فقوله مخالف لإجماع السلف، مخالف للكتاب والسنة[5].

---

(١) لكن ظاهر كلام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يأبى حمل كلمة «سائر» على الباقي، فإنه لم يذكر بعض الأفراد ثم قال بعدها: وسائر المبتدعات. فعلى التفصيل المتقدم الذي ذكرناه لا يمكن حمل كلامه على ما ذكره الشارح –والله أعلم–.

(٢) أي: أن الله تعالى ليس داخل العالم ولا خارجه.

(٣) لكن أبو مطيع البلخي وهو الحكم بن عبد الله بم مسلمة الخرساني صاحب أبي حنيفة متروك. وهو جهمي مرجئ.

(٤) أخرجه البخاري (٧٤٩٤) ومسلم (٧٥٨) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٥) هذه اللوازم التي يفرضها أهل البدع إنما هي بسبب تمثيلهم الخالق بالمخلوق، وإلا فلوا اعتقدوا هذه الصفة كما يليق بجلاله سبحانه وتعالى بدون تمثيل لما حصلت عليهم هذه الاشكالات، وهذه المسألة وهي: **هل يلزم من نزول الرب تعالى أن يخلوا منه العرش؟** اختلف أهل الحديث فيها على **ثلاثة أقوال**:

١) منهم من ينكر أن يقال: يخلو، أو لا يخلو، بل يجب التوقف في ذلك. وهذا قول الحافظ عبد الغني المقدسي وكثير من أهل الحديث كما قال شيخ الإسلام، واختاره العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢) ومنهم من يقول: بل يخلو منه العرش. وهذا القول ضعيف، بل الجزم بخلو العرش لم يبلغنا إلا عن طائفة قليلة من السلف. كما ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣) وذهب جمهور أهل الحديث إلى أنه لا يخلو منه العرش. **قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: وهو المأثور عن الأئمة المعروفين بالسنة، ولم ينقل عن أحد منهم بإسناد صحيح ولا ضعيف أن العرش يخلو منه. وذكر أنه قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وحماد بن زيد والدارمي وغيرهم. وقال: وهو الصواب وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها ـ: إنه لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه، مع دنوه ونزوله إلى السماء الدنيا، ولا يكون العرش فوقه. وكذلك يوم القيامة كما جاء به الكتاب والسنة، وليس نزوله كنزول أجسام بني آدم من السطح إلى الأرض، بحيث يبقى السقف فوقهم، بل الله منزه عن ذلك.اهـ =

وهذا القول الذي رجحه شيخ الإسلام هو الصواب لما فيه من الجمع بين النصوص التي تثبت الاستواء لله تبارك وتعالى على الوجه اللائق به وأنه سبحانه مستو على عرشه بائن من خلقه، مع الحديث المثبت للنزول. فالله عز وجل مستو على عرشه بائن من خلقه، وينزل كيف شاء، ولا يشبه نزوله سبحانه نزول المخلوقين، وهو اختيار العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره، والقول بالتوقف يفتح بابا لأهل البدع في نفي صفة الاستواء على العرش، بل الواجب اثبات جميع الصفات على ما يليق بجلاله، فكما أن نزوله لا ينافي علوه، فهو عال في دنوه، كذلك استواؤه لا ينافي نزوله إلى سماء الدنيا. وقد ذكر الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مختصر العلو" (ص١٩٢) عن إسحاق بن راهوية قال: دخلت على ابن طاهر فقال: ما هذه الأحاديث؟ ترووون أن الله ينزل إلى السماء الدنيا؟ قلت: نعم، رواها الثقات الذين يروون الأحكام، فقال: ينزل ويدع عرشه؟ فقلت: يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش؟ قال: نعم. قلت: فلم تتكلم في هذا؟. وسئل **الشيخ ابن عثيمين** في "الفتاوى" (ص٦٥): هل السماء الثانية فما فوقها تكون فوقه إذا نزل إلى السماء الدنيا؟ **الجواب**: لا، ونجزم بهذا لأننا لو قلنا بإمكان ذلك لبطلت صفة العلو، وصفة العلو لازمة لله وهي صفة ذاتية لا تنتفي عن الله ولا يمكن أن يكون شيء فوقه حينئذ يبقى الإنسان منبهتا كيف ينزل إلى السماء الدنيا ولا تقله ولا تكون السموات الأخرى فوقه هل يمكن هذا؟!. الجواب: إذا كنت منبهتا من هذا فإنما تنبهت إذا قست صفات الخالق بصفات المخلوق، صحيح أن المخلوق إذا نزل إلى المصباح صار السطح فوقه وصار سطح المصباح يقله، لكن الخالق لا يمكن أن يقاس بخلقه، فلا تقل: كيف؟ ولم؟ فإذا هذان السؤالان: هل السماء تقله؟ الجواب: لا؛ لأنك إن فرضت هذا لزم أن يكون الله محتاجا إلى السماء، والله تعالى غني عن كل شيء، وكل شيء محتاج إليه. والسؤال الثاني: - هل تكون السموات فوقه ما عدا السماء الدنيا؟ **الجواب**: لا؛ لأنك لو فرضت ذلك لزم انتفاء صفة العلو لله مع أن العلو من صفات الله الذاتية التي لا ينفك عنها، فالسؤال هذا من أصله بدعة، كما قال مالك للذي سأله عن الاستواء كيف استوى؟ قال "السؤال عنه بدعة" يعني لأنه ما سأل الصحابة عنه، فأنت الآن ابتدعت في دين الله حيث سألت عن أمر ديني ما سأل عنه الصحابة وهم أفضل منك، وأحرص منك على العلم بصفات الله، لكن مع ذلك لو قال: أنا يساورني القلق أخشى أن أعتقد بصفات الله ما لا يجوز، فبينوا لي وأنقذوني، فحينئذ نبين له؛ لأن الإنسان قد يبتلى بمثل هذه الأمور ويأتيه الشيطان ويوسوس له، ويقول كيف؟ وكيف؟ حتى يؤدي به إلى أحد محذورين: إما التمثيل، وإما التعطيل، فإذا جاءنا يسأل ويقول: أنقذوني ما زال هذا يتردد في خاطري، ما يكفيني أن تقولوا: بدعة. كيف أذهب ما في خاطري وقلبي نقول نبين لك.اهـ "مجموع الفتاوى" (١/ ٢٠٤- ٢٠٧).

ومن الشبهات التي يوردها أهل البدع على هذه الصفة بسبب اعتقادهم التمثيل: هل يقال نزوله يكون بحركة وانتقال؟ والجواب: أن لفظ الحركة والانتقال من الألفاظ التي يجب عدم إطلاقها لا نفيًا ولا إثباتًا، فيسعنا ما وسع السلف فيها وفي غيرها، فإن الانتقال يراد به انتقال الجسم والعرض من مكان هو محتاج إليه إلى مكان آخر يحتاج إليه، وهو يمتنع إثباته للرب تعالى، وكذلك الحركة إذا أريد بها هذا المعنى امتنع إثباتها لله تعالى، وقد يراد بالحركة والانتقال حركة الفاعل من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلًا أو العكس، فهذا المعنى حق في نفسه إذ لا يعقل كون الفاعل فاعلا إلا به، فنفيه عن الفاعل نفي لحقيقة الفعل وتعطيل له. قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أما الذين نفوا الحركة والانتقال، فإن نفوا ما هو من خصائص المخلوق فقد أصابوا ولكن أخطئوا في ظنهم أن ذلك لازم ما أثبته لنفسه، وأما الذين أمسكوا عن الأمرين وقالوا: لا نقول يتحرك وينتقل، ولا ننفي ذلك عنه، فهم أسعد بالصواب والاتباع.....اهـ =

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني: سمعت الأستاذ أبا منصور بن حمشاذ - بعد روايته حديث النزول - يقول: سئل أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟ فقال: ينزل بلا كيف. انتهى[1].

وإنما توقف من توقف في نفي ذلك، لضعف علمه بمعاني الكتاب والسنة وأقوال السلف، ولذلك ينكر بعضهم أن يكون فوق العرش، بل يقول: لا مباين، ولا محايث، لا داخل العالم ولا خارجه، فيصفونه بصفة العدم والممتنع، ولا يصفونه بما وصف به نفسه من العلو والاستواء على العرش، ويقول بعضهم بحلوله في كل موجود[2]، أو يقول: هو وجود كل موجود[3] ونحو ذلك، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوًا كبيرًا.

وسيأتي لإثبات صفة العلو لله تعالى زيادة بيان، عند الكلام على قول الشيخ رحمه الله: «**محيط بكل شيء وفوقه**» إن شاء الله تعالى.

"مختصر الصواعق" (ص٤٧٢)، و"مجموع الفتاوى" (٥/ ٥٧٨).

(١) أخرجه الصابوني في "عقيدة السلف" (ص٤٤) وفي إسناده انقطاع بين أبي منصور وهو محمد بن عبد الله وبين أبي حنيفة.

(٢) هذا قول الحلولية.

(٣) هذا قول الاتحادية.

الإيمان بالإسراء والمعراج

قوله: (وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى، ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم:١١]. فصلى الله عليه وسلم في الْآخِرَةِ وَالْأُولَى).

ش: «المعراج»: مِفْعال، من العروج، أي الآلة التي يُعرج فيها، أي: يُصعد، وهو بمنزلة السُّلم، لكن لا نعلم كيف هو، وحكمه كحكم غيره من المغيبات، نؤمن به ولا نشتغل بكيفيته[(١)].

وقوله: «**وقد أسري بالنبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ **وعرج بشخصه في اليقظة**»: اختلف الناس في الإسراء[(٢)]:

فقيل: كان الإسراء بروحه ولم يفقد جسده، نقله ابن إسحاق[(٣)] عن عائشة[(٤)] ومعاوية[(٥)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ونقل عن الحسن البصري نحوه[(٦)].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: الإسراء مأخوذ من «السري» وهو: سير الليل. تقول: أسرى وسرى إذا سار ليلًا. هذا قول الأكثر، **وقال الحوفي**: أسرى سار ليلًا. وسرى سار نهارًا. **وقيل**: أسرى سار من أول الليل، وسرى سار من آخره، وهذا أقرب.اهـ وشرعًا: سير جبريل بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من مكة إلى بيت المقدس. انظر: "فتح الباري" (٣٨٨٦).

(٢) انظر: "زاد المعاد" (٣/ ٣٦).

(٣) هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار القرشي المطلبي الأخباري، صاحب "السير"ة. مترجم له في "السير" (٧/ ٣٣).

(٤) ضعيف:
أخرجه ابن إسحاق في "السيرة" (ص٢٩٥) ومن طريقه ابن جرير في "تفسيره" لسورة الإسراء. قال ابن إسحاق: حدثني بعض آل أبي بكر عن عائشة إنها كانت تقول: ما فقد جسد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ولكن الله عز وجل أسرى بروحه. وهذا إسناد ضعيف؛ لإبهام شيخ ابن إسحاق. وفي إسناد الطبري محمد بن حميد الرازي وقد كذب.

(٥) ضعيف:
أخرجه ابن إسحاق كما في "السيرة" لابن هشام (٢/ ٢٤٥) ومن طريقه ابن جرير في "تفسيره" لسورة الإسراء قال ابن إسحاق: حدثني يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس أن معاوية بن ابي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان إذا سئل عن مسرى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: كانت رؤيا من الله تعالى صادقة. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين يعقوب بن عتبة ومعاوية فيعقوب من الطبقة السادسة الذين عاصروا صغار التابعين، فلم يلق أحدا من الصحابة. وفي إسناد الطبري محمد بن حميد الرازي وقد كذب.

(٦) لم أقف عليه، وإنما أخرج ابن إسحاق كما في "السيرة" لابن هشام (٢/ ٢٤٣) ومن طريقه ابن جرير =

لكن ينبغي أن يعرف الفرق بين أن يقال: كان الإسراء مناما، وبين أن يقال: كان بروحه دون جسده، وبينهما فرق عظيم. فعائشة ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يقولا: كان مناما، وإنما قالا: أسري بروحه ولم يفقد جسده[1]، وفرق ما بين الأمرين؛ إذ ما يراه النائم قد يكون أمثالًا مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة، فيرى كأنه قد عرج به إلى السماء، وذهب به إلى مكة، وروحه لم تصعد ولم تذهب، وإنما ملك الرؤيا[2] ضرب له المثال[3]. فما أرادا أن الإسراء مناما، وإنما أرادا أن الروح ذاتها أسري بها، ففارقت الجسد ثم عادت إليه، ويجعلان هذا من خصائصه، فإن غيره لا تنال ذات روحه الصعود الكامل إلى السماء إلا بعد الموت[4].

وقيل: كان الإسراء مرتين، مرة يقظةً، ومرة منامًا. وأصحاب هذا القول كأنهم أرادوا الجمع بين حديث شريك[5] وقوله: «**ثم استيقظت**»[6] وبين سائر الروايات. وكذلك منهم

في "تفسيره" لسورة الإسراء قال ابن إسحاق: وحدثت عن الحسن أنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. فذكر حديث المعراج وليس فيه موضع الشاهد الذي أشار إليه الشارح. وهذا الإسناد ضعيف؛ لإبهام شيخ ابن إسحاق، وجاء تسميته عند ابن جرير: عمرو بن عبد الرحمن. ولكنه من طريق محمد بن حميد الرازي وقد كذب.

(١) هذا على فرض ثبوت ذلك عنهما، وقد تقدم أن في سنديهما ضعف، وأيضًا ظاهر أثر معاوية أنه يقول كانت رؤية صادقة.

(٢) القول بأن للرؤيا ملكا موكلا بذلك يحتاج إلى دليل وإن كان هذا الأمر ليس ببعيد، إلا أن هذه الأمور الغيبية توقيفية، قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا مثل الأول في المعنى، غير أنه زاد فيه قضية المَلَك، ويحتاج في ذلك إلى توقيف من الشرع، إذ يجوز أن يخلق الله تعالى تلك التمثيلات من غير مَلَك.اهـ المفهم (٦/ ٧)، ويدل على ما ذكره القرطبي حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان**». متفق عليه.

(٣) ما ذكره الشارح من أن الرؤيا هي أمثال تضرب للنائم هو الصحيح وهو الذي قرره شيخ الإسلام والقرطبي رَحِمَهُمَا اللَّهُ، قال القرطبي: قد تقرر أن الذي يرى في المنام أمثلة للمرئيات لا أنفسها، غير أن تلك الأمثلة تارة تقع مطابقة، وتارة يقع معناها، فمن الأول: رؤياه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عائشة وفيه: «**فإذا هي أنت**» فأخبر أنه رأى في اليقظة ما رآه في نومه بعينه. ومن الثاني: رؤيا البقر التي تنحر، والمقصود بالثاني التنبيه على معاني تلك الأمور.اهـ "فتح الباري" (٦٩٩٣)، و"مجموع الفتاوى" (١٣/ ٧٦)، و"بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٧٢)، و"منهاج السنة" (٥/ ٣٧٨)، و"الروح" (ص٢٩).

(٤) **قال العلامة الألباني** رَحِمَهُ اللَّهُ: لم يصح ذلك عنهما، فنحن في غنية عن هذا التأويل.

(٥) هو شريك بن عبد الله بن أبي نَمِر. قال الحافظ: صدوق يخطئ. وقد أخطأ شريك في رواية حديث الإسراء اثني عشر خطأ، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: فهذه أكثر من عشرة مواضع في هذا الحديث لم أرها مجموعة في كلام أحد ممن تقدم، وقد بينت في كل واحد إشكال من استشكله والجواب عنه إن أمكن وبالله التوفيق، وقد جزم ابن القيم في "الهدي" بأن في رواية شريك عشرة أوهام، لكن عدَّ مخالفته لمحال الأنبياء أربعة منها، وأنا جعلتها واحدة، فعلى طريقته تزيد العدة ثلاثة وبالله التوفيق.اهـ "الفتح" (٧٥١٧).

(٦) أخرجه البخاري (٧٥١٧) ولفظه: «**واستيقظ وهو في مسجد الحرام**» وهذه الرواية من طريق شريك بن =

من قال: بل كان مرتين، مرة قبل الوحي، ومرة بعده. ومنهم من قال: بل ثلاث مرات، مرة قبل الوحي، ومرتين بعده. وكلما اشتبه عليهم لفظ زادوا مرة، للتوفيق! [١] وهذا يفعله ضعفاء أهل الحديث، وإلا فالذي عليه أئمة النقل: أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة، بعد البعثة، قبل الهجرة بسنة، وقيل: بسنة وشهرين، ذكره ابن عبد البر [٢].

قال شمس الدين ابن القيم [٣]: يا عجبًا لهؤلاء الذين زعموا أنه كان مرارًا! كيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة تفرض عليهم الصلوات خمسين، ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمسًا، فيقول: «**أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي**»، ثم يعيدها في المرة الثانية إلى خمسين، ثم يحطها إلى خمس؟! [٤] وقد غلط الحفاظ شريكًا في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه، ثم قال: "فقدم وأخر وزاد ونقص" [٥]. ولم يسرد الحديث. وأجاد رحمه الله. انتهى كلام الشيخ شمس الدين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

عبد الله وهو وهم منه، ومما يضعف القول بأنه كان منامًا، أنه لو كان منامًا لما أنكرته قريش وأكبرته؛ لأنها لا تنكر المنامات. وقد تكلف بعضهم توجيه هذه الرواية، ولا حاجة لذلك إذا تبيَّن ضعفها، **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال القرطبي: يحتمل أن يكون استيقاظًا من نومة نامها بعد الإسراء؛ لأن إسراءه لم يكن طول ليلته، وإنما كان في بعضها. ويحتمل أن يكون المعنى: أفقْتُ مما كنت فيه مما خامر باطنه من مشاهدة الملأ الأعلى؛ لقوله تعالى: ﴿**لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ**﴾ فلم يرجع إلى حال بشريته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ إلا وهو بالمسجد الحرام.اهـ "الفتح" (٧٥١٧).

(١) حتى زعم بعض الصوفية أن المعراج وقع له صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ ثلاثين مرة، وقال بعضهم: أربعة وثلاثين مرة. انظر: "لوامع الأنوار" (٢/ ٢٨٩).

(٢) أجمع العلماء على أن المعراج كان قبل الهجرة، ثم اختلفوا في تحديد السنة والشهر واليوم على أقوال، ولم يصح من ذلك شيء، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد اختلف في وقت المعراج فقيل: كان قبل المبعث وهو شاذ إلا إن حمل على أنه وقع حينئذ في المنام كما تقدم، وذهب الأكثر إلى أنه كان بعد المبعث، ثم اختلفوا فقيل: قبل الهجرة بسنة قاله بن سعد وغيره وبه جزم النووي وبالغ ابن حزم فنقل الإجماع فيه وهو مردود؛ فإن في ذلك اختلافًا كثيرًا يزيد على عشرة أقوال...إلخ اهـ "الفتح" (٣٨٨٧).

(٣) هذا الموضع الوحيد الذي صرح الشارح فيه بالنقل عن شيخه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكلامه في الزاد (٣/ ٣٨).

(٤) **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وما أظن أحدًا ممن قال بالتعدد يلتزم إعادة مثل ذلك.اهـ "الفتح" (٤٨٥٥)، و"لوامع الأنوار" (٢/ ٢٨٩).

(٥) أخرجه مسلم (١٦٢).

وكان من حديث الإسراء: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أسري بجسده في اليقظة، على الصحيح، من المسجد الحرام[1] إلى المسجد الأقصى، راكبًا على البراق[2]، صحبة جبريل عليه السلام، فنزل هناك، صلى بالأنبياء إمامًا[3]، وربط البراق بحلقة باب المسجد. وقد قيل: إنه نزل بيت لحم وصلى فيه، ولا يصح عنه ذلك ألبتة. ثم عرج به من بيت المقدس تلك الليلة إلى السماء الدنيا، فاستفتح له جبريل، ففُتح لهما، فرأى هناك آدم أبا البشر،

(١) هذا هو الصحيح أنه أسري به من المسجد الحرام عند الحطيم، وأما ما جاء أنه أسري به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من داره من بيت أم هانئ، أو أنه أسري به من شعب أبي طالب فكل ذلك غير صحيح، فإنه مع ضعف الروايات فإنها منكرة مخالفة لظاهر القرآن وصريح السنة، فأما الرواية التي فيها أنه أسري به من بيت أم هانئ فهو حديث موضوع، رواه الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٥٣٢) بسنده عن أم هانئ بنت أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: بات رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ليلة أسري به في بيتي ففقدته من الليل، فامتنع مني النوم مخافة أن يكون عرض له بعض قريش، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن جبريل أتاني فأخذ بيدي فأخرجني، فإذا على البيت دابة دون البغل**» الحديث بطوله، وهو بهذه الزيادة موضوع في إسناده: عبد الأعلى بن أبي المساور الزهري، وهو متروك وقد كذبه ابن معين. وله طريق أخرى: أخرجه ابن جرير في "تفسيره" لأول سورة الإسراء (١٤/ ٤١٤) وذكره ابن هشام في "السيرة" (٢/ ٣٦) وهو حديث موضوع منكر في إسناده: محمد بن السائب الكلبي وهو كذاب، وهو القائل: كل ما حدثتكم به عن أبي صالح فهو كذب. وأما الرواية الثانية أنه أسري به من شعب أبي طالب فهي عند ابن سعد في "الطبقات" (١/ ١٦٦) من طريق محمد بن عمر الواقدي وهو متروك وقد كذب. وقد ذكرت هذه المسألة بتوسع في كتابي: "المناهل العذبة في بيان أن مضاعفة الصلاة بمائة ألف صلاة خاصة بمسجد الكعبة" (ص٥٧).

(٢) جاء وصفه في الحديث: وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار، ودون البغل، يضع حافره عند منتهى طرفه. أخرجه البخاري (٣٢٠٧) ومسلم (١٦٢).

(٣) ظاهر كلام الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ أنه صلى بالأنبياء قبل العروج به إلى السماء، وهذا خلاف الصواب، **والصحيح أن صلاته بالأنبياء كان بعد العروج**، وأما قبل العروج فصلى ركعتين منفردًا؛ لحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين وفيه: «**فربطته بالحلقة التي يربط به الأنبياء**»، قال: «**ثم دخلت المسجد، فصليت فيه ركعتين، ثم خرجت فجاءني جبريل**». وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم أنه قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بعد لقائه بالأنبياء: «**فحانت الصلاة فأممتهم**»، وهذا هو اختيار الإمام ابن كثير وابن عثيمين رَحِمَهُمَا اللَّهُ، **قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ**: ثم هبط إلى بيت المقدس وهبط معه الأنبياء فصلى بهم فيه لما حانت الصلاة، ويحتمل أنها الصبح من يومئذ، ومن الناس من يزعم أنه أمهم في السماء، والذي تظاهرت به الروايات أنه ببيت المقدس، ولكن في بعضها أنه كان أول دخوله إليه. والظاهر أنه بعد رجوعه إليه لأنه لما مر بهم في منازلهم جعل يسأل عنهم جبريل واحدًا واحدًا، وهو يخبره بهم، وهذا هو اللائق، لأنه كان أولًا مطلوبًا إلى الجناب العلوي ليفرض عليه وعلى أمته ما يشاء الله تعالى، ثم لما فرغ من الذي أريد به، اجتمع به هو وإخوانه من النبيين ثم أظهر شرفه وفضله عليهم بتقديمه في الإمامة، وذلك عن إشارة جبريل عليه السلام له في ذلك.اهـ "تفسير ابن كثير" (٥/ ٤٠).

فسلم عليه، فرحب به ورد عليه السلام، وأقر بنبوته، ثم عُرج به إلى السماء الثانية. فاستفتح له، فرأى فيها يحيى بن زكريا وعيسى ابن مريم، فلقيهما، فسلم عليهما، فردا عليه السلام، ورحبًا به، وأقرا بنبوته ثم عرج به إلى السماء الثالثة، فرأى فيها يوسف، فسلم عليه فرد عليه السلام ورحب به وأقر بنبوته، ثم عرج به إلى السماء الرابعة، فرأى فيها إدريس، فسلم عليه ورحب به وأقر بنبوته، ثم عرج به إلى السماء الخامسة، فرأى فيها هارون بن عمران، فسلم عليه ورحب به وأقر بنبوته، ثم عرج به إلى السماء السادسة، فلقي فيها موسى فسلم عليه ورحب به وأقر بنبوته، فلما جاوزه بكى موسى، فقيل له: ما يبكيك؟ قال: أبكي لأن غلامًا بعث بعدي يدخل الجنة من أمته أكثر مما يدخلها من أمتي، ثم عرج به إلى السماء السابعة، فلقي فيها إبراهيم، فسلم عليه ورحب به وأقر بنبوته[1]، ثم رفع إلى سدرة المنتهى، ثم رفع له البيت المعمور، ثم عرج به إلى الجبار، جل جلاله وتقدست أسماؤه، فدنا منه حتى كان قاب قوسين أو أدنى[2]، فأوحى إلى عبده ما أوحى، وفرض عليه خمسين صلاة، فرجع

---

(١) ولقاؤه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بالأنبياء كان بأرواحهم التي مثلت في أجسادهم؛ لأن أجساد الأنبياء في قبورهم إلا عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فلقيه بروحه وجسده لأنه رفع إلى السماء حيا، **قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ**: رأى أرواحهم مصورة في صور أبدانهم. وقد قال بعض الناس: لعله رأى نفس الأجساد المدفونة في القبور؛ وهذا ليس بشيء.اهـ وبنحو ذلك أجاب ابن الجوزي وابن التين وابن القيم وغيرهم. **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد استشكل رؤية الأنبياء في السماوات مع أن أجسادهم مستقرة في قبورهم بالأرض وأجيب بأن أرواحهم تشكلت بصور أجسادهم.اهـ "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٢٨)، والروح (ص٤٤)، وكشف المشكل (١/ ٣٥٨)، و"الفتح" (٣٨٨٧).

(٢) **هذه الزيادة: «ثم عرج به إلى الجبار، جل جلاله وتقدست أسماؤه، فدنا منه حتى كان قاب قوسين أو أدنى»**. هي من أوهام شريك بن عبد الله، والذي في الروايات الأخرى: «**ثم ذهب بي إلى السدرة المنتهى، فأوحى الله إلي ما أوحى**». وهذا هو اللفظ الصحيح؛ لأن المراد بقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى**﴾: إنما هو جبريل وليس الله جل جلاله، فقد جاء في الصحيحين عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال عن قول الله تعالى ﴿**فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى * فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى**﴾ [النجم: ١٠] قال: «**رأى جبريل، له ستمائة جناح**»، وفي الصحيحين عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قوله ﴿**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى**﴾ [النجم: ٩] قالت: «**ذاك جبريل كان يأتيه في صورة الرجل، وإنه أتاه هذه المرة في صورته التي هي صورته فسد الأفق**». **قال الخطابي** رَحِمَهُ اللَّهُ: إن الذي وقع في هذه الرواية من نسبة التدلي للجبار عز وجل مخالف لعامة السلف والعلماء وأهل التفسير من تقدم منهم ومن تأخر. وقد روي هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك فلم يذكر فيه هذه الألفاظ الشنيعة وذلك مما يقوي الظن أنها صادرة من جهة شريك.اهـ وقال عبد الحق في "الجمع بين الصحيحين": زاد فيه يعني شريكا زيادة مجهولة وأتى فيه بألفاظ غير معروفة وقد روى الإسراء جماعة من الحفاظ فلم يأت أحد منهم بما =

حتى مر على موسى، فقال: بم أمرت؟ قال: بخمسين صلاة، فقال: إن أمتك لا تطيق ذلك، ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك، فالتفت إلى جبرائيل كأنه يستشيره في ذلك، فأشار أن نعم إن شئت، فعلا به جبريل حتى أتى به إلى الجبار تبارك وتعالى وهو في مكانه - هذا لفظ البخاري في "صحيحه" وفي بعض الطرق - فوضع عنه عشرًا، ثم نزل حتى مر بموسى، فأخبره، فقال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف، فلم يزل يتردد بين موسى وبين الله تبارك وتعالى، حتى جعلها خمسًا، فأمره موسى بالرجوع وسؤال التخفيف، فقال: قد استحييت من ربي، ولكن أرضى وأسلم، فلما نفذ، نادى مناد: «**قد أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي**».

وقد تقدم ذكر اختلاف الصحابة في رؤيته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ربه عز وجل بعين رأسه، وأن الصحيح أنه رآه بقلبه(١)، ولم يره بعين رأسه، وقوله: ﴿**مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى**﴾ [النجم: ١١]، ﴿**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى**﴾ [النجم: ١٣]، صح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن هذا المرئي جبريل، رآه مرتين على صورته التي خلق عليها(٢).

أتى به شريك وشريك ليس بالحافظ وسبق إلى ذلك أبو محمد بن حزم فيما حكاه الحافظ أبو الفضل بن طاهر في جزء جمعه سماه "الانتصار لأيامى الأمصار" فنقل فيه عن الحميدي عن ابن حزم قال: لم نجد للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئًا لا يحتمل مخرجًا إلا حديثين ثم غلبه في تخريجه الوهم مع إتقانهما وصحة معرفتهما فذكر هذا الحديث وقال: فيه ألفاظ معجمة والآفة من شريك من ذلك قوله: «**إن الجبار دنا فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى**» وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تقول إن الذي دنى فتدلى جبريل.اهـ "الفتح" (٧٥١٧). **وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ**: الدنو المذكور في هذا السياق هو من رواية شريك بن عبد الله بن أبي نمر الذي غلطه الحفاظ في ألفاظ من حديث الإسراء، كما ذكر المؤلف آنفًا، ومن ذلك هذا اللفظ كما بينه الحافظ ابن كثير في تفسير الإسراء، ومن قبله البيهقي في "الأسماء والصفات" (ص ٤٤٠-٤٤٢).اهـ

(١) قد تقدم أن إثبات الرؤية القلبية يحتاج إلى دليل، ولم يثبت ذلك إلا عن ابن عباس وأبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فإن كان المراد بذلك زيادة الإيمان واليقين فهذا واضح وإن كان المراد أمرًا زائدًا على ذلك، فلا نثبته إلا بدليل.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٣٥) ومسلم (١٧٧) عن مسروق، قال: كنت متكئا عند عائشة، فقالت: يا أبا عائشة، ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية، قلت: ما هن؟ قالت: من زعم أن محمدا صلى الله عليه وسلم رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية، قال: وكنت متكئًا فجلست، فقلت: يا أم المؤمنين، أنظريني، ولا تعجليني، ألم يقل الله عز وجل: ﴿**وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ**﴾ [التكوير: ٢٣]، ﴿**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى**﴾ [النجم: ١٣]؟ فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: «**إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين،** =

وأما قوله تعالى في «سورة النجم»: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨]، فهو غير الدنو والتدلي المذكورين في قصة الإسراء[١]، فإن الذي في «سورة النجم» هو دنو جبريل وتدليه، كما قالت عائشة[٢] وابن مسعود[٣] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فإنه قال: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى * ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٥-٨]. فالضمائر كلها راجعة إلى هذا المعلِّم الشديد القوي، وأما الدنو والتدلي الذي في «حديث الإسراء»، فذلك صريح في أنه دنو الرب تعالى وتدليه. وأما الذي في «سورة النجم»: أنه رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى، فهذا هو جبريل، رآه مرتين، مرة في الأرض[٤]، ومرة عند سدرة المنتهى.

ومما يدل على أن الإسراء بجسده[٥] في اليقظة، قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١]. والعبد عبارة عن مجموع الجسد والروح، كما أن الإنسان اسم لمجموع الجسد والروح، هذا هو المعروف عند الإطلاق، وهو الصحيح. فيكون الإسراء بهذا المجموع، ولا يمتنع ذلك عقلا، ولو جاز استبعاد صعود البشر لجاز استبعاد نزول الملائكة، وذلك يؤدي إلى إنكار النبوة وهو كفر[٦].

رأيته منهبطًا من السماء سادًا عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض»، فقالت: أو لم تسمع أن الله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، أو لم تسمع أن الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١]؟.

(١) قد تقدم أن ذلك من أوهام شريك بن عبد الله بن أبي نمر.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٣٥) ومسلم (١٧٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٣٢) ومسلم (١٧٤).

(٤) في وادي مكة بعد أن نزل من غار حراء، كما في البخاري (٤٩٢٢) ومسلم (١٦١) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**جاورت بحراء شهرًا، فلما قضيت جواري نزلت فاستبطنت بطن الوادي، فنوديت فنظرت أمامي وخلفي، وعن يميني، وعن شمالي، فلم أر أحدا، ثم نوديت فنظرت فلم أرَ أحدًا، ثم نوديت فرفعت رأسي، فإذا هو على العرش في الهواء - يعني جبريل عليه السلام - فأخذتني رجفة شديدة، فأتيت خديجة، فقلت: دثروني، فدثروني، فصبوا علي ماء، فأنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنذِرْ * وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾** [المدثر: ٢].

(٥) أي: وروحه، خلافا لمن زعم أنه كان بروحه دون جسده.

(٦) وأيضًا قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى﴾ يدل على أنه كان يقظة بروحه وجسده؛ لأن التسبيح لا يكون إلا في الأمور العظام، فلو كان مناما لما أتى بهذه اللفظة، قال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ: التسبيح إنما يكون عند الأمور العظام، ولو كان مناما لم يكن فيه كبير شيء، ولما بادرت قريش الى إنكاره، ولا ارتد جماعة من ضعفاء من أسلم، ولأن العبد عبارة عن مجموع من الروح والجسد، ولو كان منامًا لم يقل بعبده بل =

فإن قيل: فما الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدس أولًا؟

فالجواب - والله أعلم -: أنه كان ذلك إظهارًا لصدق دعوى الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ المعراج حين سألته قريش عن نعت بيت المقدس فنعته لهم[1] وأخبرهم عن عيرهم[2] التي مر عليها في طريقه، ولو كان عروجه إلى السماء من مكة لما حصل ذلك، إذ لا يمكن اطلاعهم على ما في السماء لو أخبرهم عنه، وقد اطلعوا على بيت المقدس، فأخبرهم بنعته.

وفي «حديث المعراج» دليل على ثبوت صفة العلو لله تعالى من وجوه، لمن تدبره، وبالله التوفيق.

بروح عبده، وليس العقل ما يحيل ذلك أيضًا، ولأنه حمل على البراق والروح لا تحمل، وإنما يحمل البدن.اهـ انظر "الآية الكبرى في شرح قصة الاسراء" (ص٢٠).

(١) جاء في البخاري (٣٨٨٦) ومسلم (١٧٠) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**لما كذبتني قريش، قمت في الحجر، فجلا الله لي بيت المقدس، فطفقت أخبرهم عن آياته، وأنا أنظر إليه**». وفي مسلم (١٧٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لقد رأيتني في الحجر وقريش تسألني عن مسراي، فسألتني عن أشياء من بيت المقدس لم أثبتها، فكربت كربة ما كربت مثله قط**»، قال: "**فرفعه الله لي أنظر إليه، ما يسألوني عن شيء إلا أنبأتهم به**». وعند أحمد (٢٨١٩) بسند صحيح عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**فذهبت أنعت فما زلت أنعت حتى التبس علي بعض النعت**» قال: «**فجيء بالمسجد وأنا أنظر حتى وضع دون دار عقال أو عقيل فنعته، وأنا أنظر إليه**» قال: «**وكان مع هذا نعت لم أحفظه**» قال: فقال القوم: أما النعت فوالله لقد أصاب.

(٢) جاء عند أحمد (٣٥٤٦) وغيره بسند حسن عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: أسري بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إلى بيت المقدس، ثم جاء من ليلته، فحدثهم بمسيره، وبعلامة بيت المقدس، وبعيرهم.

الإيمان بالحوض

قوله: (وَالْحَوْضُ -الَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ- حَقٌّ).

ش: الأحاديث الواردة في ذكر الحوض[(١)] تبلغ حد التواتر، رواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابيًا، ولقد استقصى طرقها شيخنا الشيخ عماد الدين بن كثير، تغمده الله برحمته، في آخر تاريخه الكبير، المسمى بـ "البداية والنهاية". فمنها: ما رواه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن قدر حوضي كما بين أيلة إلى صنعاء من اليمن[(٢)]، وإن فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء[(٣)]**»[(٤)].

(١) **الحوض لغة**: الجمع يقال حاض الماء يحوضه إذا جمعه، ويطلق على مجتمع الماء. وشرعا: حوض الماء النازل من الكوثر في عرصات القيامة للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

(٢) وجاء في بعض الأحاديث: «**مسيرة شهر**»، وفي بعضها: «**كما بين أيلة إلى الجحفة**»، وفي بعضها: «**كما بين صنعاء إلى المدينة**»، وفي بعضها: «**ما بين عمان إلى أيلة**»، وفي بعضها: «**من أيلة إلى عدن**». قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ظن بعض القاصرين أن الاختلاف في قدر الحوض اضطراب، وليس كذلك، ثم نقل كلام عياض أن هذا من اختلاف التقدير لأن ذلك لم يقع في حديث واحد فيعد اضطرابا من الرواة وإنما جاء في أحاديث مختلفة عن غير واحد من الصحابة سمعوه في مواطن مختلفة وكان النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يضرب في كل منها مثلًا لبعد أقطار الحوض وسعته بما يسنح له من العبارة ويقرب ذلك للعلم ببعد ما بين البلاد النائية بعضها من بعض لا على إرادة المسافة المحققة. زاد القرطبي فقال: وليس اختلافا بل كلها تفيد أنه كبير متسع متباعد الجوانب ثم قال ولعل ذكره للجهات المختلفة بحسب من حضره ممن يعرف تلك الجهة فيخاطب كل قوم بالجهة التي يعرفونها. وتعقب هذا الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: وفيه نظر من جهة أن ضرب المثل والتقدير إنما يكون فيما يتقارب وأما هذا الاختلاف المتباعد الذي يزيد تارة على ثلاثين يوما وينقص إلى ثلاثة أيام فلا. وأجاب النووي بأنه ليس في ذكر المسافة القليلة ما يدفع المسافة الكثيرة فالأكثر ثابت بالحديث الصحيح فلا معارضة **وحاصله** أنه يشير إلى أنه أخبر أولا بالمسافة اليسيرة ثم أعلم بالمسافة الطويلة فأخبره بها كأن الله تفضل عليه باتساعه شيئًا بعد شيء فيكون الاعتماد على ما يدل على أطولها مسافة وتقدم قول من جمع الاختلاف بتفاوت الطول والعرض ورده بما في حديث عبد الله بن عمرو زواياه سواء. وجمع غيره بين الاختلافين الأولين باختلاف السير البطيء وهو سير الأثقال والسير السريع وهو سير الراكب المخف. **قال الحافظ**: **وهو أولى ما يجمع به**....، وإذا تقرر ذلك رجع جميع المختلف إلى أنه لاختلاف السير البطيء والسير السريع.اهـ انظر: "الفتح" (٦٥٧٩).

(٣) أي: في الكثرة والعدد، وفي البريق واللمعان أيضًا ودليل الأول قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لآنيته أكثر من عدد نجوم السماء وكواكبها**». ودليل الثاني: قوله: «**ألا في الليلة المظلمة المصحية**». رواه مسلم (٢٣٠٠) عن أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٨٠) ومسلم (٢٣٠٣).

وعنه أيضًا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**ليردن علي ناس من أصحابي، حتى إذا عرفتهم اختلجوا**[1] **دوني، فأقول: أصيحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك**». رواه مسلم[2].

وروى الإمام أحمد عن أنس بن مالك، قال: أغفى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إغفاة، فرفع رأسه مبتسمًا، إما قال لهم، وإما قالوا له: لم ضحكت؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إنه أنزلت علي آنفًا سورة، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾** [الكوثر: ١]، حتى ختمها، ثم قال لهم: «**هل تدرون ما الكوثر؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**هو نهر أعطانيه ربي عز وجل في الجنة، عليه خير كثير، ترد عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد الكواكب، يختلج العبد منهم، فأقول: يا رب إنه من أمتي، فيقال لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**». ورواه مسلم[3]، ولفظه: «**هو نهر وعدنيه ربي، عليه خير كثير، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة**»، والباقي مثله.

ومعنى ذلك أنه يشخب فيه ميزابان من ذلك الكوثر إلى الحوض[4]، والحوض في العرصات قبل الصراط، لأنه يُختلج عنه، ويمنع منه أقوام قد ارتدوا على أعقابهم، ومثل هؤلاء لا يجاوزون الصراط. وروى البخاري ومسلم عن جندب بن عبد الله البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**أنا فرطكم على الحوض**»[5].

والفرَط: الذي يسبق إلى الماء[6].

وروى البخاري عن سهل بن سعد الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إني فرطكم على الحوض، من مر علي شرب، ومن شرب لم يظمأ**

---

(١) أي: اقتطعوا.

(٢) برقم (٢٣٠٤) وأخرجه البخاري (٦٥٨٢).

(٣) أخرجه أحمد (١١٩٩٦) ومسلم (٤٠٠).

(٤) كما جاء في مسلم (٢٣٠١) عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وفيه: «**يغت فيه ميزابان يمدانه من الجنة، أحدهما من ذهب، والآخر من ورق**». قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: الكوثر نهر داخل الجنة، ويأتي وماؤه يصب في الحوض، ويطلق على الحوض كوثر لكونه يمد منه.اهـ "الفتح" (١١/ ٤٦٦).

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٨٩) ومسلم (٢٢٨٩).

(٦) الفرط والفارط هو الذي يتقدم الواردين ليصلح لهم الحياض والدلاء ونحوها من أمور الاستقاء. فمعنى: «**فرطكم على الحوض**» أي: سابقكم إليه كالمهيئ له.

أبدًا، ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفونني، ثم يحال بيني وبينهم». قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عياش [وأنا أحدثهم هذا] فقال: هكذا سمعت من سهل؟ فقلت: نعم. فقال: أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته وهو يزيد: فأقول: «**إنهم من أمتي فقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فقال: سحقًا سحقًا لمن غير بعدي**». سحقًا: أي بعدًا[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٨٣-٦٥٨٤) ومسلم (٢٢٩٠). **وقد اختُلف في المراد بالذين يذادون عن حوض النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على أقوال:**

[**أحدها**]: أن المراد به المنافقون والمرتدون، فيجوز أن يحشروا بالْغُرّة والتحجيل، فيناديهم النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ للسِّيما التي عليهم، فيقال: ليس هؤلاء مما وُعِدت بهم، إن هؤلاء بَدَّلوا بعدك، أي لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم.

[**والثاني**]: أن المراد من كان في زمن النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ثم ارتدّ بعده، فيناديهم النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإن لم يكن عليهم سيما الوضوء؛ لما كان يعرفه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في حياته من إسلامهم، فيقال: ارتدُّوا بعدك.

[**والثالث**]: أن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد، وأصحاب البِدَع الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام، وعلى هذا القول لا يُقْطَع لهؤلاء الذين يُذادون بالنار، بل يجوز أن يذادوا عقوبةً لهم، ثم يرحمهم الله سبحانه وتعالى، فيدخلهم الجنة بغير عذاب، قال أصحاب هذا القول: ولا يمتنع أن يكون لهم غُرّة وتحجيل، ويَحْتَمِل أن يكون كانوا في زمن النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وبعده، لكن عَرَفَهم بالسيما. وقال الإمام الحافظ أبو عُمَر بن عبد البر: كلُّ مَن أحدث في الدين، فهو من المطرودين عن الحوض، كالخوارج، والروافض، وسائر أصحاب الأهواء، قال: وكذلك الظَّلَمة المسرفون في الْجَوْر، وطَمْس الحقّ، والمعلنون بالكبائر، قال: وكلُّ هؤلاء يُخاف عليهم أن يكونوا ممن عُنُوا بهذا الخبر. **وقال القرطبي** رَحِمَهُ اللَّهُ: (فمن بدل أو غير أو ابتدع في دين الله ما لا يرضاه الله ولم يأذن به الله فهو من المطرودين عن الحوض المبتعدين منه المسودي الوجوه، وأشدهم طردًا وإبعادًا من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم، كالخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلهم مبدلون ومبتدعون، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم وطمس الحق وقتل أهله وإذلالهم، والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصي، وجماعة أهل الزيغ والأهواء والبدع، كل يخاف عليهم أن يكونوا عنوا بالآية، والخبر كما بينا.اهـ **وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ**: قال الفربري ذكر عن أبي عبد الله البخاري عن قبيصة قال هم الذين ارتدوا على عهد أبي بكر فقاتلهم أبو بكر يعني حتى قتلوا وماتوا على الكفر وقد وصله الإسماعيلي من وجه آخر عن قبيصة وقال الخطابي لم يرتد من الصحابة أحد وإنما ارتد قوم من جفاة الاعراب ممن لانصرة له في الدين وذلك لا يوجب قدحًا في الصحابة المشهورين ويدل قوله أصيحابي بالتصغير على قلة عددهم. وقال بن التين يحتمل أن يكونوا منافقين أو من مرتكبي الكبائر، وقيل: هم قوم من جفاة الأعراب دخلوا في الإسلام رغبة ورهبة، **وقال الداودي**: لا يمتنع دخول أصحاب الكبائر والبدع في ذلك. اهـ ويدل لما ذكروه حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال لكعب بن عجرة: «**أعاذك الله من إمارة السفهاء**»، قال: وما إمارة السفهاء؟، قال: «**أمراء يكونون بعدي، لا يقتدون بهديي، ولا يستنون بسنتي،** =

والذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صفة الحوض: أنه حوض عظيم، ومورد كريم، يمد من شراب الجنة، من نهر الكوثر، الذي هو أشد بياضًا من اللبن[١]، وأبرد من الثلج[٢]، وأحلى من العسل[٣]، وأطيب ريحا من المسك[٤]، وهو في غاية الاتساع، عرضه وطوله سواء، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر[٥].

وفي بعض الأحاديث: أنه كلما شُرب منه وهو في زيادة واتساع، وأنه ينبت في حال[٦] من المسك والرضراض من اللؤلؤ قضبان الذهب، ويثمر ألوان الجواهر[٧]، فسبحان الخالق الذي لا يعجزه شيء.

وقد ورد في أحاديث: «**إن لكل نبي حوضا**»[٨]، وإن حوض نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

فمن صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فأولئك ليسوا مني، ولست منهم، ولا يردوا علي حوضي، ومن لم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، فأولئك مني وأنا منهم، وسيردوا علي حوضي».
أخرجه أحمد (١٤٤٤١) بسند حسن، وهو في "الصحيح المسند" (٢٤٥).

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٣٠٠) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبرقم (٢٣٠١) عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) كما عند أحمد (٥٩١٣) بسند حسن عن سعيد بن جبير يذكر عن ابن عباس، في الكوثر؟ فقلت: سمعته يقول: قال ابن عباس: هذا الخير الكثير، فقال محارب: سبحان الله، ما أقل ما يسقط لابن عباس قول، سمعت ابن عمر يقول: لما أنزلت إنا أعطيناك الكوثر قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**هو نهر في الجنة، حافتاه من ذهب، يجري على جنادل الدر والياقوت، شرابه أحلى من العسل، وأشد بياضا من اللبن، وأبرد من الثلج، وأطيب من ريح المسك**» قال: صدق ابن عباس هذا والله الخير الكثير. وقوله: «**على جنادل الدر**» أي: أحجار الدر. الحصاة التي هي تحت الماء هي الدر والياقوت.

(٣) أخرجه مسلم برقم (٢٣٠٠) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبرقم (٢٣٠١) عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٧٩) ومسلم (٢٢٩٢) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٧٩) ومسلم (٢٢٩٢) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفيه: «**حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء**».

(٦) الحال: الطين الأسود.

(٧) **ضعيف جدًا**:
أخرجه أحمد (٣٧٨٧) والبزار (١٥٣٤) وغيرهما من طريق عثمان بن عمير، عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود، عن ابن مسعود. وفيه: عثمان بن عمير وهو متروك.

(٨) **ضعيف**:
جاء هذا الحديث عن أربعة من الصحابة: عن سمرة بن جندب، وأبي سعيد الخدري، وابن عباس، وأبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
١): فأما حديث سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فله طريقان:
الطريق الأولى: عن الحسن البصري. أخرجه الترمذي (٢٤٤٣) وابن أبي عاصم في "السنة" (٧٣٤) =

والطبراني (٧/ ٢١٢) وفي "الشاميين" (٢٦٤٧) والأصبهاني في "الحجة في بيان المحجة" (٢٩٣) والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٤) من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، قال: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: «**إن لكل نبي حوضًا وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة، وإني أرجو أن أكون أكثرهم واردة**». وهذا إسناد ضعيف فيه ثلاث علل: أولًا: الانقطاعه بين الحسن وسمرة. فالحسن البصري لم يسمع من سمرة إلا حديثًا واحدًا وهو حديث العقيقة. الثانية: ضعف سعيد بن بشير، لاسيما في روايته عن قتادة، قال ابن نمير: سعيد بن بشير منكر الحديث، ليس بشئ، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات. الثالثة: أن الصحيح فيه الإرسال، فإن الذي وصله سعيد بن بشير وهو ضعيف، وقد خالفه ثلاثة من الرواة الثقات فرووه عن الحسن مرسلًا وهم:

١- أشعث بن عبد الملك. كما ذكر الترمذي.

٢- هشام بن حسان. كما عند ابن المبارك في "الزهد" (٢/ ١٢١) وفي جزء من "أحاديث أبي عمر السلمي عن شيوخه" برقم (١٠٣٧)، وابن منده في "الفوائد" (٢٤).

٣- حزم بن أبي حزم. كما في "الأهوال لابن أبي الدنيا" برقم (٤).

وهذا هو المحفوظ عن الحسن البصري، والرواية الموصولة منكرة، وقد رجح المرسل الترمذي فقال عقب الحديث: هذا حديث غريب، وقد روى الأشعث بن عبد الملك، هذا الحديث عن الحسن، عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ مرسلًا، ولم يذكر فيه عن سمرة وهو أصح.اهـ

الطريق الثانية: عن خبيب بن سليمان بن سمرة. أخرجه الطبراني (٧/ ٢٥٩) فقال: حدثنا موسى بن هارون، ثنا مروان بن جعفر السمري، ثنا محمد بن إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة، ثنا جعفر بن سعد بن سمرة، عن خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه، عن سمرة أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ قال: «**إن الأنبياء يتباهون أيهم أكثر أصحابًا من أمته، فأرجو أن أكون يومئذ أكثرهم كلهم واردة، فإنه كل رجل منهم يومئذ قائم على حوض ملآن، معه عصا، يدعو من عرف من أمته، ولكل أمة سيماء يعرفهم بها نبيهم**». وهذا إسناد شديد الضعف لا يصلح في الشواهد والمتابعات، فيه: محمد بن إبراهيم بن خبيب، وجعفر بن سعد بن سمرة وهما ضعيفان، وخبيب بن سليمان بن سمرة وأبوه مجهولان.

٢) وأما حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: فأخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٣٣٩) وعنه ابن ماجه (٤٣٠١) وابن أبي عاصم في "السنة" (٧٢٣)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٤٥) واللالكائي في "السنة" (٢١١٨) وابن أبي الدنيا في "الأهوال" برقم (٢) من طرق عن زكرياء بن أبي زائدة، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ قال: «**إن لي حوضًا، طوله ما بين مكة وبيت المقدس، أبيض مثل اللبن، آنيته عدد النجوم، فكل نبي يدعو أمته، ولكل نبي حوض، فمنهم من يأتيه الفئام من الناس، ومنهم من تأتيه العصبة، ومنهم من يأتيه النفر، ومنهم من يأتيه الرجلان، ومنهم من لا يأتيه أحد، فيقال له: هل بلغت؟ وإني أكثر الأنبياء تبعًا يوم القيامة**». وهذا إسناد ضعيف لا يصلح في الشواهد والمتابعات؛ لضعف عطية العَوْفي وهو مدلس وقد عنعن، قال ابن حبان في "الضعفاء": سمع من أبي سعيد أحاديث، فلما مات جعل يجالس الكلبي يحضر بصفته، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ كذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي. قال: لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب.اهـ قلت: وقد روى هذا الحديث بألفاظ مختلفة فتارة يرويه كما تقدم، وتارة يرويه بلفظ: «**إن لي حوضًا، طوله ما بين الكعبة إلى بيت المقدس، أبيض من اللبن، آنيته عدد النجوم، وإني لأكثر الأنبياء تبعا** =

أعظمها وأحلاها وأكثرها واردًا. جعلنا الله منهم بفضله وكرمه[1].

قال العلامة أبو عبد الله القرطبي رحمه الله تعالى في "التذكرة"[2]: واختلف في الميزان والحوض: أيهما يكون قبل الآخر؟ فقيل: الميزان، **وقيل**: الحوض. قال أبو الحسن

يوم القيامة». وليس فيه موضع الشاهد.

٣) وأما حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فأخرجه ابن أبي الدنيا في "الأهوال" رقم (٣) وابن مردويه كما في "تفسير ابن كثير" (٣/ ٢١٧) من طريق العباس بن محمد ثنا الحسين بن محمد المَرُّوْذي ثنا محصن بن عقبة اليمامي عن الزبير بن شبيب عن عثمان بن حاضر عن ابن عباس قال: سئل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن الوقوف بين يدي رب العالمين: هل فيه ماء؟ فقال: «**إي والذي نفسي بيده، إنّ فيه الماء. إنّ أولياء الله ليردون حياض الأنبياء ويبعث الله سبعين ألف ملك في أيديهم العصي من نار يذودون الكفار عن حياض الأنبياء**». وهذا حديث ضعيف لا يصلح في الشواهد والمتابعات، وقد ضعفه ابن كثير بقوله: وهذا حديث غريب من هذا الوجه، وليس هو في شيء من الكتب الستة.اهـ "النهاية" (١/ ٤١٢). قلت: في إسناده محصن بن عقبة اليمامي والزبير بن شبيب، **قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ**: لم أجد من ترجمهما.اهـ "الصحيحة" برقم (١٥٨٩).

٤): وأما حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فأخرجه القضاعي في "مسنده" (١٠٣٦) من طريق مخلد بن عبد الواحد، عن علي بن زيد بن جدعان، وعطاء بن أبي ميمونة، عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن لكل شيء قلبًا، وإن قلب القرآن**»... الحديث بطوله إلى أن قال: «**ولا يحتاج إلى حوض من حياض الأنبياء حتى يدخل الجنة وهو ريان**». **قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ**: وهذا إسناد موضوع؛ المتهم به مخلد هذا؛ قال ابن حبان: "منكر الحديث جدآ. ثم ساق له بهذا السند حديثا أشار إليه بقوله: "بذاك الخبر الطويل الباطل في فضل السور، فما أدري من وضعه إن لم يكن مخلد افتراه؟!".اهـ "الضعيفة" (٥٨٧٠)، فإذا تبين لك أن الراجح في هذه الطريق أنها من مراسيل الحسن، فاعلم أن **مراسيل الحسن** وصفها جماعة من العلماء كأحمد بن حنبل والذهبي والعراقي والسخاوي بأنها من أضعف المراسيل أي: أنها لا تصلح في الشواهد والمتابعات، واختار هذا من المعاصرين الألباني والوادعي رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وعلى القول الآخر بأن مراسيل الحسن تقبل في الشواهد فإنك كما ترى كل الطرق والشواهد الأخرى شديدة الضعف لا تصلح للاستشهاد بها. ومن حسن الحديث من العلماء كالعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره، فإنما حسنوه ظنا منهم أن طريق الحسن البصري تتقوى بالموصول عن سمرة بن جندب، وهذا خطأ واضح؛ لأنه قد تقدم أنها طريق واحدة أخطأ فيها سعيد بن بشير فجعلها موصولة وهي في الحقيقة مرسلة، فهي طريق واحدة مرسلة عن الحسن البصري.

(١) وحوضه موجود الآن؛ لحديث عن عقبة بن عامر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوما فصلى على أهل أحد صلاته على الميت، ثم انصرف إلى المنبر فقال: «**إني فرط لكم، وأنا شهيد عليكم، وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن**». أخرجه البخاري (٦٥٩٠) ومسلم (٢٢٩٦). عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوضي**». قال القاضي قال أكثر العلماء المراد منبره بعينه الذي كان في الدنيا قال وهذا هو الأظهر.

(٢) انظر: "التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة" (ص٧٠٣).

القابسي[1]: والصحيح أن الحوض قبل. **قال القرطبي**: والمعنى يقتضيه، فإن الناس يخرجون عطاشا من قبورهم، كما تقدم فيقدم قبل الميزان والصراط. قال أبو حامد الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب "كشف علم الآخرة"[2]: حكى بعض السلف من أهل التصنيف، أن الحوض يورد بعد الصراط، وهو غلط من قائله[3].

قال القرطبي: هو كما قال، ثم قال القرطبي: ولا يخطر ببالك أنه في هذه الأرض، بل في الأرض المبدلة، أرض بيضاء[4] كالفضة، لم يسفك فيها دم، ولم يظلم على ظهرها أحد قط[5]، تظهر لنزول الجبار جل جلاله لفصل القضاء. انتهى[6].

---

(١) هو الإمام الحافظ الفقيه عالم المغرب أبو الحسن علي بن خلف المعافري القروي المالكي توفي سنة (٤٠٣ هـ) مترجم في "السير" (١٧/ ١٥٨).

(٢) انظر: "الدرة الفاخرة في كشف علم الآخرة" (ص٧٨).

(٣) لأنه ليس بعد المرور على الصراط إلا الجنة، فكيف يعبر الصراط ثم يذاد عن الحوض، ولعل قائل هذا استدل بما أخرجه الترمذي (٢٤٣٣) وأحمد (١٢٨٢٥) بإسناد صحيح عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سألت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أن يشفع لي يوم القيامة، فقال: «**أنا فاعل**» قال: قلت: يا رسول الله فأين أطلبك؟ قال: «**اطلبني أول ما تطلبني على الصراط**». قال: قلت: فإن لم ألقك على الصراط؟ قال: «**فاطلبني عند الميزان**». قلت: فإن لم ألقك عند الميزان؟ قال: «**فاطلبني عند الحوض فإني لا أخطئ هذه الثلاث المواطن**». وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي برقم (٣١). وهذا الحديث لم يرد لبيان ترتيب هذه المواضع وإنما ورد لبيان الأماكن المهمة التي يلتقي فيها الناس، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والمقصود أن ظاهر هذا الحديث يقتضي أن الحوض بعد الصراط، وكذلك الميزان أيضًا، وهذا لا أعلم به قائلا، اللهم إلا أن يكون ذلك حوضًا ثانيًا لا يذاد عنه أحد، والله سبحانه وتعالى أعلم.اهـ "النهاية في الفتن والملاحم" (١/ ٤١٣)، وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: استشكل كون الحوض بعد الصراط بما سيأتي في بعض أحاديث هذا الباب أن جماعة يدفعون عن الحوض بعد أن يكادوا يردون ويذهب بهم إلى النار، ووجه الإشكال: أن الذي يمر على الصراط إلى أن يصل إلى الحوض يكون قد نجا من النار فكيف يرد إليها؟ ويمكن أن يحمل على أنهم يقربون من الحوض بحيث يرونه ويرون النار فيدفعون إلى النار قبل أن يخلصوا من بقية الصراط.اهـ "الفتح" (١١/ ٤٦٦).

(٤) كما جاء في البخاري (٦٥٢١) ومسلم (٢٧٩٠) عن سهل بن سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء، كقرصة النقي، ليس فيها علم لأحد**».

(٥) كما جاء عند الطبري في "تفسيره" لسورة إبراهيم رقم الآية (٤٨) من طريق شعبة والحاكم (٨٧٠٠) من طريق إسرائيل كلاهما عن أبي إسحاق، قال: سمعت عمرو بن ميمون، يحدث، عن عبد الله بن مسعود، في قوله عز وجل: ﴿**يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ**﴾ قال: «**أرض بيضاء نقية لم يسفك فيها دم ولم يعمل فيها بخطيئة يسمعهم الداعي وينفذهم البصر حفاة عراة كما خلقوا حتى يلجمهم العرق**». وهذا إسناد صحيح وهو موقوف له حكم الرفع؛ لأن مثله لا يقال بالرأي، وقد رواه جرير بن أيوب عن إبي إسحاق بهذا الإسناد مرفوعًا كما عند البزار (١٨٥٩) ورفعه منكر؛ فإن جرير بن أيوب متروك وقد خالفه شعبة وإسرائيل فروياه موقوفًا كما تقدم، ولهذا قال البزار عقبه: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي إسحاق، عن عمرو، عن عبد الله مرفوعًا إلا جرير بن أيوب، وجرير فليس بالقوي.

(٦) انظر: "التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة" (ص٧٠٦).

فقاتل الله المنكرين لوجود الحوض[1]، وأخلِق بهم أن يحال بينهم وبين وروده يوم العطش الأكبر[2].

(١) وهم الخوارج وبعض المعتزلة. قال القرطبي في المفهم تبعًا للقاضي عياض: مما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بالحوض المصرح باسمه وصفته وشرابه في الأحاديث الصحيحة الشهيرة التي يحصل بمجموعها العلم القطعي، إذ روي ذلك عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من الصحابة نيف على الثلاثين، منهم في الصحيحين ما ينيف على العشرين، وفي غيرهما بقية ذلك مما صح نقله واشتهرت رواته، ثم رواته عن الصحابة المذكورين من التابعين أمثالهم، ومن بعدهم أضعاف أضعافهم، وهلم جرا، وأجمع على إثباته السلف، وأهل السنة من الخلف، وأنكرت ذلك طائفة من المبتدعة، وأحالوه على ظاهره، وغلوا في تأويله، من غير استحالة عقلية ولا عادية تلزم من حمله على ظاهره وحقيقته، ولا حاجة تدعو إلى تأويله، فخرق من حرفه إجماع السلف، وفارق مذهب أئمة الخلف.اهـ انظر: "الفتح" (١١/ ٤٦٧).

(٢) عن عبد الله بن بريدة الأسلمي قال: شك عبيد الله بن زياد في الحوض فأرسل إلى أبي برزة الأسلمي فأتاه فقال له جلساء عبيد الله: إنما أرسل إليك الأمير ليسألك عن الحوض هل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئًا؟ قال: نعم. سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يذكره «**فمن كذب به فلا سقاه الله منه**». أخرجه أحمد وأبو داود. انظر: "الفتح" (١١/ ٤٦٧).

الإيمان بالشفاعة

قوله: (وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ).

ش: الشفاعة[1] أنواع: منها ما هو متفق عليه بين الأمة، ومنها ما خالف فيه المعتزلة ونحوهم من أهل البدع.

النوع الأول: الشفاعة الأولى، وهي العظمى، الخاصة بنبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين، صلوات الله عليهم أجمعين[2]. في "الصحيحين" وغيرهما عن جماعة من الصحابة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين، أحاديث الشفاعة.

منها: عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: أتي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بلحم، فدفع إليه منها الذراع، وكانت تعجبه، فنهس منها نهسة، ثم قال: «**أنا سيد الناس يوم القيامة، وهل**

---

(١) **والشفاعة لغة**: مأخوذة من الشفْع وهو الزوج، ضد الوتر، قال الله تعالى: ﴿**وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ**﴾ [الفجر: ٣]، وذلك أن الطالب وتر، فإذا كان معه آخر صار شفعًا. **وشرعًا**: هي التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة. فمثال الأول: شفاعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، فهذا التوسط في جلب خير، ومثال الثاني: شفاعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فيمن دخل النار أن يخرج منها، وهذا في دفع ضرر.

والشفاعة تنقسم إلى قسمين:

١) الشفاعة المثبتة (الشرعية) وهي نوعان: ١- الشفاعة في الدنيا بين الناس، إذا كانت في أمر مباح، ولم تضر أحدًا. ٢- أنواع الشفاعات التي تكون في الآخرة، ويأتي بيانها، ولا بد أن تطلب من الله، وتكون فيمن تقبل فيه الشفاعة، وهو الموحد. **وضابطها**: هي ما اجتمع فيها ثلاثة شروط: **الأول**: إذن الله بالشفاعة، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿**مَذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ**﴾ [البقرة:٢٥٥]، فمن شفع بغير إذن الله فإنه لا تنفعه الشفاعة، ولا تعتبر شفاعة شرعية. **الثاني**: رضى الله عن الشافع. ودليل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿**وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شيئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى**﴾[النجم: ٢٦] وقال تعالى: ﴿**يَوْمَئِذٍ لا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِىَ لَهُ قَوْلًا**﴾ [طه: ١٠٩]. **الثالث**: رضى الله عن المشفوع له، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى**﴾ [الأنبياء:٢٨] أي: لمن رضيه الله عز وجل.

٢) **الشفاعة المنفية** (الغير شرعية) ومنها: ١- الشفاعة في أمور الدنيا، إذا كانت في أمر محرم، أو ضرت الغير. ٢- الشفاعة في أهل الشرك: ﴿**فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ**﴾ [المدثر: ٤٨]. ٣- الشفاعة التي يعتقدها المشركون في آلهتهم، وهي التي تطلب من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله قال تعالى: ﴿**وَلا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ**﴾ [الزخرف: ٨٦]. انظر: "فتح العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد" (٢/ ٥٨).

(٢) وهي لأهل الموقف يشفع نبينا إلى ربنا لفصل القضاء.

تدرون لم ذلك؟ يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد [واحد يسمعهم الداعي وينفذهم البصر وتدنو الشمس فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون]، فيقول بعض الناس لبعض: ألا ترون ما أنتم فيه؟ ألا ترون ما قد بلغكم؟ ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم؟ فيقول بعض الناس لبعض: أبوكم آدم، فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم، أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول آدم: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه نهاني عن الشجرة فعصيت، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى نوح، فيأتون نوحًا، فيقولون: يا نوح، أنت أول الرسل إلى أهل الأرض، وسماك الله عبدًا شكورًا، فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول نوح: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه كانت لي دعوة دعوت بها على قومي، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى إبراهيم، فيأتون إبراهيم، فيقولون: يا إبراهيم، أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وذكر كذباته، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى موسى، فيأتون موسى: فيقولون: يا موسى، أنت رسول الله، اصطفاك الله برسالاته وبتكليمه على الناس، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم موسى: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قتلت نفسًا لم أومر بقتلها، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى عيسى، فيأتون عيسى، فيقولون: يا عيسى أنت رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، قال: هكذا هو، وكلمت الناس في المهد، فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم عيسى: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، ولم يذكر له ذنبًا، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فيأتوني، فيقولون: يا محمد، أنت رسول الله، وخاتم الأنبياء، غفر الله لك ذنبك، ما تقدم منه وما تأخر، فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فأقوم، فآتي تحت العرش، فأقع ساجدًا لربي عز وجل، ثم يفتح الله علي ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه على أحد قبلي، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، سل تعطه، اشفع

تشفع، فأقول: يا رب أمتي أمتي، يا رب أمتي أمتي، يا رب أمتي أمتي، فيقول: أدخل من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سواه من الأبواب، ثم قال: والذي نفسي بيده، لما بين مصراعين من مصاريع الجنة كما بين مكة وهجر، أو كما بين مكة وبصرى». أخرجاه في "الصحيحين" بمعناه، واللفظ للإمام أحمد[1].

والعجب كل العجب، من إيراد الأئمة لهذا الحديث من أكثر طرقه، لا يذكرون أمر الشفاعة الأولى، في مأتى الرب سبحانه وتعالى لفصل القضاء، كما ورد هذا في حديث الصور، فإنه المقصود في هذا المقام، ومقتضى سياق أول الحديث، فإن الناس إنما يستشفعون إلى آدم فمن بعده من الأنبياء في أن يفصل بين الناس ويستريحوا من مقامهم، كما دلت عليه سياقاته من سائر طرقه، فإذا وصلوا إلى الجزاء إنما يذكرون الشفاعة في عصاة الأمة وإخراجهم من النار. وكان مقصود السلف - في الاقتصار على هذا المقدار من الحديث - هو الرد على الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة، الذين أنكروا خروج أحد من النار بعد دخولها، فيذكرون هذا القدر من الحديث الذي فيه النص الصريح في الرد عليهم، فيما ذهبوا إليه من البدعة المخالفة للأحاديث[2].

وقد جاء التصريح بذلك في حديث الصور، ولولا خوف الإطالة لسقته بطوله، لكن من مضمونه: أنهم يأتون آدم ثم نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم يأتون رسول الله محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فيذهب فيسجد تحت العرش في مكان يقال له: الفحص، فيقول الله: ما شأنك؟ وهو أعلم، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**فأقول: يا رب، وعدتني الشفاعة، فشفعني، في خلقك، فاقض بينهم، فيقول سبحانه وتعالى: شفعتك، أنا آتيكم فأقضي بينهم، قال: فأرجع فأقف مع الناس**».

ثم ذكر انشقاق السماوات، وتنزل الملائكة في الغمام، ثم يجيء الرب سبحانه وتعالى لفصل القضاء، والكروبيون[3] والملائكة المقربون يسبحون بأنواع التسبيح، قال: «**فيضع**

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧١٢) ومسلم (١٩٤) وأحمد (٩٦٢٣).

(٢) انظر: "النهاية في الفتن والملاحم" (١/ ٣٧١).

(٣) بفتح الكاف وضم الراء مخففة أي: المقربون. مأخوذ من كرِب بمعنى قرب. ومنهم حملة العرش. وقد جاءت هذه التسمية عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولكنها ضعيفة.

الله كرسيه حيث شاء من أرضه، ثم يقول: إني أنصت لكم منذ خلقتكم إلى يومكم هذا أسمع أقوالكم، وأرى أعمالكم، فأنصتوا إلي، فإنما هي أعمالكم وصحفكم تقرأ عليكم، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه».

إلى أن قال: «**فإذا أفضى أهل الجنة إلى الجنة، قالوا: من يشفع لنا إلى ربنا فندخل الجنة؟ فيقولون: من أحق بذلك من أبيكم، إنه خلقه الله بيده، ونفخ فيه روحه، وكلمه قبلا**[1]**، فيأتون آدم، فيطلبون ذلك إليه، وذكر نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم محمدًا** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ».

إلى أن قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**فآتي الجنة، فآخذ بحلقة الباب، ثم أستفتح، فيفتح لي، فأحيي ويرحب بي، فإذا دخلت الجنة فنظرت إلى ربي عز وجل خررت له ساجدًا، فيأذن لي من حمده وتمجيده بشيء ما أذن به لأحد من خلقه، ثم يقول الله لي: ارفع يا محمد، واشفع تشفع، وسل تعطه، فإذا رفعت رأسي، قال الله - وهو أعلم -: ما شأنك؟ فأقول: يا رب، وعدتني الشفاعة، فشفعني في أهل الجنة يدخلون الجنة، فيقول الله عز وجل: قد شفعتك، وأذنت لهم في دخول الجنة**». الحديث. رواه الأئمة: ابن جرير في "تفسيره"، والطبراني، وأبو يعلى الموصلي، والبيهقي وغيرهم[2].

---

(١) أي: مقابلة من غير واسطة ملك.

(٢) **ضعيف:**

أخرجه الطبري في "تفسيره" (٤/ ٢٦٦)، وابن أبي الدنيا في "الأهوال" (٥٥) والطبراني في "الأحاديث الطوال" (٣٦)، وأبو يعلى كما في "النهاية في الفتن والملاحم" (١/ ٢٧٠)، وأبو الشيخ في "العظمة" (٣٨٦)، والبيهقي في "البعث والنشور" (٦٠٩) وغيرهم من طريق إسماعيل بن رافع أبو رافع الأنصاري، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن محمد بن كعب القرظي، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ووقع في بعض الطرق: عن إسماعيل عن محمد عن أبي هريرة. وفي بعضها: عن إسماعيل بن رافع عن محمد بن يزيد عن أبي هريرة. وكل هذه الطرق المختلفة المضطربة مدارها على إسماعيل بن رافع وهو شديد الضعف، وهذا الاضطراب بسببه، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: ومداره على إسماعيل بن رافع واضطرب في سنده مع ضعفه، فرواه عن محمد بن كعب القرظي تارة بلا واسطة، وتارة بواسطة رجل مبهم، ومحمد عن أبي هريرة تارة بلا واسطة، وتارة بواسطة رجل من الأنصار مبهم أيضًا.اهـ "الفتح" (١١/ ٣٦٨). وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا حديث مشهور، وهو غريب جدًا، ولبعضه شواهد في الأحاديث المتفرقة، وفي بعض ألفاظه نكارة، تفرد به إسماعيل بن رافع قاص أهل المدينة، وقد اختلف فيه، فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه، ونص على نكارة حديثه غير واحد من الأئمة، كأحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، وعمرو بن علي الفلاس، ومنهم من قال فيه هو متروك، وقال ابن عدي: =

النوع الثاني والثالث من الشفاعة: شفاعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة[(١)]، وفي أقوام آخرين قد أمر بهم إلى النار أن لا يدخلونها[(٢)].

أحاديثه كلها فيها نظر، إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء، قلت:
وقد اختلف عليه في إسناد هذا الحديث على وجوه كثيرة قد أفردتها في جزء على حدة، وأما سياقه فغريب جدًا، ويقال: إنه جمعه من أحاديث كثيرة، وجعله سياقًا واحدًا فأنكر عليه بسبب ذلك، وسمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول: إنه رأى للوليد بن مسلم مصنفا قد جمعه، كالشواهد لبعض مفردات هذا الحديث، فالله أعلم.اهـ "تفسير ابن كثير" (٣/ ٢٥٧). وقد ضعفه العلامة الألباني في تعليقه على "الطحاوية" (ص ٢٣٢)، والعلامة الوادعي في تعليقه على "تفسير ابن كثير" سورة الأنعام.

(١) هذه الشفاعة ذكرها الإمام ابن كثير وغيره وهي: شفاعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم وهم أهل الأعراف، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة، جاء في ذلك أحاديث **ولكنها ضعيفة** كما في كتاب "الشفاعة" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ، فليس لهذه الشفاعة دليل صحيح، لكننا نعتقد أن أهل الأعراف مآلهم إلى الجنة كما هو ظاهر الآيات التي في سورة الأعراف، وأيضًا كما أن الله تعالى يخرج من النار قوما لم يعملوا خيرا قط، فهؤلاء من باب أولى أن تنالهم رحمة الله فلا يدخلون النار أصلا، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي**»، ودليل ثالث: أنه جاء في الحديث أنه يفضل في الجنة فضلًا فينشئ الله لها خلقا، فهؤلاء أيضًا من باب أولى.

(٢) هذه الشفاعة جاءت فيها أحاديث صريحة، ولكنها ضعيفة، حتى **قال الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا النوع لم أقف إلى الآن على حديث يدل عليه، وأكثر الأحاديث صريحة في أن الشفاعة في أهل التوحيد من أرباب الكبائر إنما تكون بعد دخولهم النار، وأما أن يشفع فيهم قبل الدخول فلا يدخلون فلم أظفر فيه بنص.اهـ "حاشية ابن القيم على سنن أبي داود" (١٣/ ٧٧). قلت: ليس هناك أدلة صريحة ولكن هناك أدلة عامة تدل على ثبوت هذه الشفاعة ومن ذلك ما **قاله العلامة ابن عثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: "وهذه قد يستدل لها بقول الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيئًا، إِلَّا شَفَّعَهُمُ اللهُ فِيهِ**» أخرجه مسلم برقم (٩٤٨) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فإن هذه شفاعة قبل أن يدخل النار، فيشفعهم الله في ذلك"اهـ "القول المفيد". وحديث: «**ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَقُولُونَ: اللهُمَّ سَلِّمْ، سَلِّمْ**» أخرجه مسلم برقم (١٨٣) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فتحل الشفاعة قبل الورود على جهنم. وحديث: «**صِغَارُهُمْ دَعَامِيصُ الْجَنَّةِ يَتَلَقَّى أَحَدُهُمْ أَبَاهُ - أَوْ قَالَ أَبَوَيْهِ -، فَيَأْخُذُ بِثَوْبِهِ، أَوْ قَالَ بِيَدِهِ، كَمَا آخُذُ أَنَا بِصَنِفَةِ ثَوْبِكَ هَذَا، فَلَا يَنْتَهِي - أَوْ قَالَ فَلَا يَنْتَهِي - حَتَّى يُدْخِلَهُ اللهُ وَأَبَاهُ الْجَنَّةَ**» أخرجه مسلم برقم (٢٦٣٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهكذا الشهيد يشفع لأهل بيته، وغير ذلك من الأدلة، وما قيل من أن الشفاعة في قوم استحقوا النار ألا يدخلوها ليس عليها دليل، فيه نظر فقد نص عليها جماعة من أهل العلم، بل عد شيخ الإسلام: إنكارها من أقوال الوعيدية من الخوارج والمعتزلة فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: "وإنما يخالف هذا الوعيدية من الخوارج والمعتزلة ونحوهم الذين يقولون: من استحق المدح لم يستحق الثواب، حتى يقولون: إن من دخل النار لا يخرج منها بل يخلد فيها، وينكرون شفاعة محمد في أهل الكبائر قبل الدخول وبعده وينكرون خروج أحد من النار وقد تواترت السنن عن النبي بخروج من يخرج من النار حتى يقول الله: «**أخرجوا من النار** =

النوع الرابع: شفاعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم[(١)].

وقد وافقت المعتزلة هذه الشفاعة خاصة[(٢)]، وخالفوا فيما عداها من المقامات، مع تواتر الأحاديث فيها.

النوع الخامس: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب، ويحسن أن يستشهد لهذا النوع بحديث عكاشة بن محصن، حين دعا له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن يجعله من السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والحديث مخرج في "الصحيحين"[(٣)].

النوع السادس: الشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقه، كشفاعته في عمه أبي طالب أن يخفف عنه عذابه[(٤)]. ثم قال القرطبي في "التذكرة" بعد ذكر هذا النوع: فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿**فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ**﴾ [المدثر: ٤٨].

من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»، وبشفاعة النبي لأهل الكبائر من أمته"اهـ "الفتاوى الكبرى" (٦/ ٦٦٢).

(١) وهذه تؤخذ من دعاء المؤمنين بعضهم لبعض كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أبي سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد أن مات: «**اللهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ**». أخرجه مسلم برقم (٩٢٠) عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. والدعاء شفاعة، ودعا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لأبي عامر الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد أن استشهد فقال: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعُبَيْدٍ أَبِي عَامِرٍ**» ثُمَّ قَالَ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَوْقَ كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِكَ مِنَ النَّاسِ**» أخرجه البخاري برقم (٤٣٢٣) ومسلم (٢٤٩٨) عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وجاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَرْفَعُ الدَّرَجَةَ لِلْعَبْدِ الصَّالِحِ فِي الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَنَّى لِي هَذِهِ؟ فَيَقُولُ: بِاسْتِغْفَارِ وَلَدِكَ لَكَ**». وفي رواية البزار والبيهقي والبغوي: «**بِدُعَاءِ وَلَدِكَ لَكَ**». وهذا يدل على أن هذه الشفاعة عامة وليست خاصة بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خلافا لما ذكره العلامة الفوزان.

(٢) **قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ**: وأما الوعيدية من الخوارج والمعتزلة فزعموا أن الشفاعة إنما هي للمؤمنين خاصة في رفع بعض الدرجات وبعضهم أنكر الشفاعة مطلقا.اهـ "الفتاوى" (١/ ٣١٤).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٦٥٤١) ومسلم برقم (٢٢٠) عن ابن عباس، وأخرج البخاري برقم (٤٧١٢) ومسلم برقم (١٩٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: «**ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ سَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَقُولُ: أُمَّتِي يَا رَبِّ، أُمَّتِي يَا رَبِّ، أُمَّتِي يَا رَبِّ، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ مِنَ البَابِ الأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الأَبْوَابِ**».

(٤) أخرجه البخاري برقم (٣٨٨٣) ومسلم برقم (٢٠٩) عن العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قيل له: لا تنفعه في الخروج من النار، كما تنفع عصاة الموحدين، الذين يخرجون منها ويدخلون الجنة[(١)].

النوع السابع: شفاعته أن يؤذن لجميع المؤمنين في دخول الجنة، كما تقدم. وفي "صحيح مسلم" عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**أنا أول شفيع في الجنة**»[(٢)].

النوع الثامن: شفاعته في أهل الكبائر من أمته، ممن دخل النار، فيخرجون منها، وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث[(٣)]. وقد خفي علم ذلك على الخوارج والمعتزلة، فخالفوا في ذلك، جهلًا منهم بصحة الأحاديث، وعنادا ممن علم ذلك واستمر على بدعته. وهذه الشفاعة تشاركه فيها الملائكة والنبيون والمؤمنون أيضًا. وهذه الشفاعة تتكرر منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أربع مرات. ومن أحاديث هذا النوع، حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

---

(١) انظر: "التذكرة" للقرطبي ص٦٠٨، فلا تعارض بين هذه الشفاعة في عمه الذي مات على الكفر وبين قول الله تعالى: ﴿**فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ**﴾[المدثر: ٤٨]، وقوله: ﴿**يَوْمَئِذٍ لا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا**﴾ [طه:١٠٩]، لأن هذه الشفاعة حالة خاصة بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فلا أحد يشفع في كافر أبدًا إلا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في عمه فقط دون غيره، وأيضًا مع ذلك هي شفاعة في تخفيف العذاب فقط، لا في الإخراج من النار. **قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ**: وكانت هذه الشفاعة خاصة بالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن يشفع لعمه أبي طالب؛ لأنه لا يمكن الشفاعة لمشرك، حيث، من شرط الشفاعة أن يرضى الله عن المشفوع له؛ إلا في هذه المسألة فقط، وهي ليست شفاعة كاملة أيضًا، فلم تكن شفاعة في أن يخرج أبو طالب من النار بل كانت شفاعة في أن يخفف عنه، ولا شك أن الخروج هذه عن سائر الشفاعات حكمة، وكانت الحكمة من تلك الشفاعة شكرًا له على ما قدم من حماية الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، والذب عنه، فهو مصدق للرسول، لكن فاته شيء واحد وهو القبول والإذعان، وإلا فهو مصدق يعلن على الملأ أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ صادق لكنه -نسأل الله العافية- لم يقبل ولم يذعن.اهـ انظر: "شرح العقيدة السفارينية" (١/ ٤٨٨)، و"القول المفيد".

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٩٧). وأشار الله تعالى إلى ذلك بقوله: ﴿**وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾ [الزمر: ٧٣] فقوله: ﴿**وَفُتِحَتْ**﴾ بالواو يدل على أن هناك شيء محذوف، والتقدير والله أعلم أي: وحصل ما حصل من الشفاعة، وفتحت الأبواب، أما النار؛ فقال الله فيها: ﴿**وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾ [الزمر: ٧١]، بدون ذكر الواو، لأن أبواب النار مفتحة. انظر: "القول المفيد" (١/ ٣٣٣).

(٣) وقد أجمع عليها الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وأهل السنة قاطبة، وبدعوا من أنكرها، وصاحوا به من كل جانب ونادوا عليه بالضلال. "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٠٩).

قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**». رواه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ. (١)

وروى البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «كتاب التوحيد»: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا معبد بن هلال العنزي، قال: اجتمعنا ناس من أهل البصرة، فذهبنا إلى أنس بن مالك، وذهبنا معنا بثابت البناني إليه، يسأله لنا عن حديث الشفاعة، فإذا هو في قصره، فوافقناه يصلي الضحى، فاستأذنا، فأذن لنا وهو قاعد على فراشه، فقلنا لثابت: لا تسأله عن شيء أول من حديث الشفاعة، فقال: يا أبا حمزة، هؤلاء إخوانك من أهل البصرة، جاؤوك يسألونك عن حديث الشفاعة، فقال: حدثنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إذا كان يوم القيامة، ماج الناس بعضهم في بعض، فيأتون آدم، فيقولون: اشفع لنا إلى ربك، فيقول: لست لها ولكن عليكم بإبراهيم، فإنه خليل الرحمن، فيأتون إبراهيم، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بموسى، فإنه كليم الله، فيأتون موسى، فيقول: لست لها، لكن عليكم بعيسى، فإنه روح الله وكلمته، فيأتون عيسى، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بمحمد** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، **فيأتوني، فأقول: أنا لها، فأستأذن على ربي فيؤذن لي، ويلهمني محامد أحمده بها، لا تحضرني الآن، فأحمده بتلك المحامد، وأخر له ساجدًا، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، واشفع تشفع، وسل تعط، فأقول: يا رب أمتي أمتي، فيقال: انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان، فأنطلق فأفعل، ثم أعود فأحمده بتلك المحامد، ثم أخر له ساجدًا، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، واشفع تشفع، وسل تعط، فأقول: يا رب أمتي أمتي، فيقال: انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة أو خردلة من إيمان، فأنطلق فأفعل، ثم أعود بتلك المحامد، ثم أخر له ساجدًا، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع، فأقول: يا رب، أمتي أمتي، فيقول: انطلق فأخرج من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان، فأخرجه من النار، فأنطلق فأفعل**». قال: فلما خرجنا من عند أنس، قلت لبعض أصحابنا لو مررنا بالحسن، وهو متوار

(١) صحيح:
أخرجه أحمد (١٣٢٢٢) وأبو داود (٤٧٣٩) والترمذي (٢٤٣٥) وغيرهم من طرق صحيحة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقد حرف الشيعة هذا الحديث فدسوا فيه زيادة باطلة غيرت معنى الحديث، فرووه بلفظ: «**ليستْ شفاعتي لأهل الكبائرمن أمّتي**» كما في كتاب "العقد الثمين" الذي يلقن به أبناء الشيعة العقيدة المعتزلية، فهذه الزيادة: (ليست)، من تحريفات المعتزلة الشيعة.

في منزل أبي خليفة، فحدثناه بما حدثنا به أنس بن مالك، فأتيناه، فسلمنا عليه، فأذن لنا، فقلنا له: يا أبا سعيد، جئناك من عند أخيك أنس بن مالك، فلم نر مثل ما حدثنا في الشفاعة، فقال: هيه؟ فحدثاه بالحديث، فانتهى إلى هذا الموضع، فقال: هيه؟ فقلنا لم يزد لنا على هذا، فقال: لقد حدثني وهو جميع[1] منذ عشرين سنة، فما أدري، أنسي أم كره أن تتكلوا؟ فقلنا: يا أبا سعيد، فحدثنا، فضحك وقال: خلق الإنسان عجولا! ما ذكرته إلا وأنا أريد أن أحدثكم، حديثي كما حدثكم به، قال: «**ثم أعود الرابعة، فأحمده بتلك المحامد، ثم أخر له ساجدًا، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأقول: يا رب، ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي، وكبريائي وعظمتي، لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله**». وهكذا رواه مسلم[2].

وروى الحافظ أبو يعلى عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء**»[3]. وفي "الصحيح" من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا قال: «**فيقول الله تعالى: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار، فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط**» الحديث[4].

---

(١) أي: مجتمع وهو الرجل الذي بلغ أشده، أراد أنه كان شابا حين حدثه بذلك.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥١٠) ومسلم (١٩٣).

(٣) **موضوع:**
أخرجه ابن ماجه (٤٣١٣) والبزار (٣٧٢) والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٦٧) وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٦١) وغيرهم من طريق عنبسة بن عبد الرحمن، عن علاق بن أبي مسلم، عن أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان به. وهذا إسناد شديد الضعف، آفته عنبسة بن عبد الرحمن وهو متروك، واتهمه أبو حاتم بالوضع، وعلاق بن مسلم مجهول لم يرو عنه إلا عنبسة. وقد حكم عليه بالوضع العلامة الألباني في "الضعيفة" (١٩٧٨)، والوادعي في "الشفاعة" (ص١٣٠).

(٤) أخرجه البخاري (٧٤٣٩) ومسلم (١٨٣). وقوله: «**لم يعملوا خيرًا قط**» هذه الزيادة أعلها بعض الأئمة كعبد الحق الأشبيلي وغيره كما في "الفتح" (٧٤٣٩)؛ لأن هناك من الرواة الثقات من لم يزدها وهم أكثر وأرجح، وعلى فرض ثبوتها فقد وجهها العلماء، فقال إمام الأئمة ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ: هذه اللفظة لم يعملوا خيرا قط من الجنس الذي تقول العرب: ينفى الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام، فمعنى هذه اللفظة على هذا الأصل، لم يعملوا خيرا قط، على الكمال والتمام، لا على ما أوجب عليه وأمر به، وقد بينت هذا المعنى في مواضع من كتبي.اهـ "التوحيد" (٦١٥)، فمعنى الحديث: لم يعملوا خيرا زائدا على أصل التوحيد أو لم يعملوا كبير عمل، ويؤيد ما ذكره ابن خزيمة أحاديث كثيرة منها: =

ثم إن الناس في الشفاعة على ثلاثة أقوال[1]:

فالمشركون والنصارى والمبتدعون من الغلاة في المشايخ وغيرهم: يجعلون شفاعة من يعظمونه عند الله كالشفاعة المعروفة في الدنيا[2]. والمعتزلة والخوارج أنكروا شفاعة

---

١) حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**كان رجل ممن كان قبلكم لم يعمل خيرا قط إلا التوحيد، فلما احتضر قال لأهله: انظروا إذا أنا مت أن يحرقوه**» الحديث. أخرجه أحمد (٨٠٤٠)، وجاء عن ابن مسعود موقوفًا عند أحمد (٣٧٨٥). **قال ابن عبد البر**: روي من حديث أبي رافع عن أبي هريرة في هذا الحديث أنه قال قال رجل لم يعمل خيرًا قط إلا التوحيد وهذه اللفظة إن صحت رفعت الإشكال في إيمان هذا الرجل وإن لم تصح من جهة النقل فهي صحيحة من جهة المعنى والأصول كلها تعضدها والنظر يوجبها لأنه محال غير جائز أن يغفر للذين يموتون وهم كفار لأن الله عز وجل قد أخبر أنه لا يغفر أن يشرك به لمن مات كافرا وهذا ما لا مدفع له ولا خلاف فيه بين أهل القبلة وفي هذا الأصل ما يدلك على أن قوله في هذا الحديث لم يعمل حسنة قط أو لم يعمل خيرا قط لم يعذبه إلا ما عدا التوحيد من الحسنات والخير وهذا سائغ في لسان العرب جائز في لغتها أن يؤتى بلفظ الكل والمراد البعض.اهـ "التمهيد" (١٨/ ٤٠).

٢) حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين في قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفسا وفيه: «**قالت ملائكة العذاب: إنه لم يعمل خيرًا قط**». مع أنه جاء تائبًا مقبلًا بقلبه إلى الله، وهاجر من أرض السوء وبحث عن العالم الصالح وسأله وغير ذلك من الأعمال الصالحة.

(١) انظر: "الصفدية" (٢/ ٢٩٠).

(٢) هذا القياس من أفسد الأقيسة، وهو يتضمن التسوية بين الخالق والمخلوق، مع ثبوت الفرق العظيم، عقلًا ونقلا وفطرة، من وجوه متعددة منها: ١): أن الملوك إنما احتاجوا للوساطة بينهم وبين رعاياهم، لأنهم لا يعلمون أحوالهم، فيحتاج من يعلمهم بأحوالهم. ٢): أن الملوك قد لا يكون في قلوبهم رحمة لصاحب الحاجة، فيحتاج من يستعطفه عليهم ويسترحمه لهم. ٣): أن الملوك يحتاجون إلى الشفعاء والوزراء، ويخافون منهم، فيقضون حوائج من توسطوا لهم، مراعاة لهم، ومداراة لخواطرهم. ٤): أن الملوك فقراء، قد يمنعون لما يخشون من الفقر، فيحتاجون إلى من يرغبهم في الخير ويمنيهم بالرزق والعطاء من الله. ٥): أن الملوك يتضجرون من كثرة سؤال رعاياهم ومتطلباتهم، فيحتاجون إلى الوسائط والشفعاء الذين يخففون عليه مطالب وحاجات الرعية. وأما الرب تعالى فهو الذي أحاط علمه بظواهر الأمور وبواطنها، الذي لا يحتاج من يخبره بأحوال رعيته وعباده، وهو تعالى أرحم الراحمين، وأجود الأجودين، لا يحتاج إلى أحد من خلقه يجعله راحمًا لعباده، بل هو أرحم بهم من أنفسهم ووالديهم، وهو الذي يحثهم ويدعوهم إلى الأسباب التي ينالون بها رحمته، وهو يريد من مصالحهم ما لا يريدونه لأنفسهم، وهو الغني، الذي له الغنى التام المطلق، الذي لو اجتمع الخلق من أولهم وآخرهم في صعيد واحد فسألوه، فأعطى كلا منهم ما سأل وتمنى، لم ينقصوا من غناه شيئًا، ولم ينقصوا مما عنده، إلا كما ينقص البحر إذا غمس فيه المخيط، وجميع الشفعاء يخافونه، فلا يشفع منهم أحد إلا بإذنه، وله الشفاعة كلها. فبهذه الفروق يعلم جهل المشركين به، وسفههم العظيم، وشدة جراءتهم عليه. انظر: "القول السديد" و "إعانة المستفيد" تحت باب الشفاعة.

نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وغيره في أهل الكبائر. وأما أهل السنة والجماعة، فيقرون بشفاعة نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أهل الكبائر، وشفاعة غيره، لكن لا يشفع أحد حتى يأذن الله له ويحد له حدًا، كما في الحديث الصحيح، حديث الشفاعة: «**إنهم يأتون آدم، ثم نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، فيقول لهم عيسى عليه السلام: اذهبوا إلى محمد، فإنه عبد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيأتوني، فأذهب، فإذا رأيت ربي خررت له ساجدًا، فأحمد ربي بمحامد يفتحها علي، لا أحسنها الآن، فيقول: أي محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع، واشفع تشفع، فأقول: ربي أمتي، فيحد لي حدًا، فأدخلهم الجنة، ثم أنطلق فأسجد، فيحد لي حدًا ذكرها ثلاث مرات**»[1].

وأما الاستشفاع بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وغيره في الدنيا إلى الله تعالى في الدعاء، ففيه تفصيل:

فإن الداعي تارة يقول: بحق نبيك أو بحق فلان، يقسم على الله بأحد من مخلوقاته، فهذا محذور من وجهين:

أحدهما: أنه أقسم بغير الله.

والثاني: اعتقاده أن لأحد على الله حقًا. ولا يجوز الحلف بغير الله، وليس لأحد على الله حق إلا ما أحقه على نفسه، كقوله تعالى: ﴿**وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الروم: ٤٧]. وكذلك ما ثبت في "الصحيحين" من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لمعاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو رديفه: «**يا معاذ، أتدري ما حق الله على عباده؟**» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟**» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**حقهم عليه أن لا يعذبهم**»[2]. فهذا حق وجب بكلماته التامة ووعده الصادق، لا أن العبد نفسه مستحق على الله شيئًا كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، وحقهم الواجب بوعده هو أن لا يعذبهم، وترك تعذيبهم معنى لا يصلح أن يقسم به، ولا أن يسأل بسببه ويتوسل به، لأن السبب هو ما نصبه الله سببًا. وكذلك الحديث الذي في "المسند" من حديث أبي سعيد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، في

(١) أخرجه البخاري (٤٧١٢) ومسلم (١٩٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري (٢٨٥٦) ومسلم (٣٠).

قول الماشي إلى الصلاة: «**أسألك بحق ممشاي هذا، وبحق السائلين عليك**»[1]، فهذا حق السائلين، هو أوجبه على نفسه، فهو الذي أحق للسائلين أن يجيبهم، وللعابدين أن يثيبهم، ولقد أحسن القائل:

ما للعباد عليه حق واجب ❁ كلا ولا سعي لديه ضائع

إن عذبوا فبعدله، أو نعموا ❁ فبفضله وهو الكريم الواسع

فإن قيل: فأي فرق بين قول الداعي: «بحق السائلين عليك» وبين قوله: «بحق نبيك» أو نحو ذلك؟

فالجواب: أن معنى قوله: «بحق السائلين عليك» أنك وعدت السائلين بالإجابة، وأنا من جملة السائلين، فأجب دعائي، بخلاف قوله: بحق فلان - فإن فلانًا وإن كان له حق على الله بوعده الصادق - فلا مناسبة بين ذلك وبين إجابة دعاء هذا السائل. فكأنه يقول: لكون فلان من عبادك الصالحين أجب دعائي! وأي مناسبة في هذا وأي ملازمة؟ وإنما هذا من الاعتداء في الدعاء! وقد قال تعالى: ﴿**ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ**﴾ [**الأعراف: ٥٥**]. وهذا ونحوه من الأدعية المبتدعة، ولم ينقل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولا عن الصحابة، ولا عن التابعين، ولا عن أحد من الأئمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإنما يوجد مثل هذا في الحروز والهياكل[2] التي يكتب بها الجهال والطرقية. والدعاء من أفضل العبادات، والعبادات مبناها على السنة والاتباع، لا على الهوى والابتداع[3].

---

(١) **ضعيف:**

أخرجه أحمد (١١١٥٦) وابن ماجه (٧٧٨) وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٨٥) وغيرهما من طريق فضيل بن مرزوق، عن عطية عن أبي سعيد الخدري به. وهذا إسناد شديد الضعف، فيه فضيل بن مرزوق وعطية العوفي وهما ضعيفان، وقد أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٨١٢) عن وكيع بن الجراح، عن فضيل به موقوفًا. قال أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في "العلل" (٢٠٤٨): الموقوف أشبه.اهـ

وله شاهد من حديث بلال بن رباح رَحِمَهُ اللَّهُ: أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٨٤) من طريق الوازع بن نافع العقيلي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله، عن بلال مؤذن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نحوه. وفيه الوازع بن نافع منكر الحديث. قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: حديث ضعيف، أحد رواته الوازع بن نافع العقيلي، وهو متفق على ضعفه وأنه منكر الحديث.اهـ "الأذكار" (ص٨٠) فلا يصلح هذا الحديث أن يكون شاهدا لما تقدم.

(٢) جمع هيكل وهو: الضخم من كل شيء. والمراد به هنا الأبنية الضخمة التي يشيدها أهل الشرك من القباب والمشاهد والأضرحة.

(٣) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: إن كان الحق الذي سأل به سببا لإجابة السؤال حسن السؤال به كالحق =

وإن كان مراده الإقسام على الله، فذلك محذور أيضًا، لأن الإقسام بالمخلوق على المخلوق لا يجوز، فكيف على الخالق؟! [1] وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من حلف بغير الله فقد أشرك**»[2]. ولهذا قال أبو حنيفة وصاحباه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: يكره أن يقول الداعي: أسألك

الذي يجب لعابديه وسائليه. وأما إذا قال السائل: بحق فلان وفلان فأولئك إذا كان لهم عند الله حق أن لا يعذبهم وأن يكرمهم بثوابه ويرفع درجاتهم - كما وعدهم بذلك وأوجبه على نفسه - فليس في استحقاق أولئك ما استحقوه من كرامة الله ما يكون سببًا لمطلوب هذا السائل فإن ذلك استحق ما استحقه بما يسره الله له من الإيمان والطاعة. وهذا لا يستحق ما استحقه ذلك. فليس في إكرام الله لذلك سبب يقتضي إجابة هذا.اهـ انظر: "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" ص (١١٨).

(١) **قالت "اللجنة الدائمة"** (١/ ٥٠٠): إذا سأل العبد ربه حاجته مقسمًا بوليه أو نبيه أو بحق نبيه أو أوليائه بأن يقول: (اللهم إني أسألك كذا بوليك فلان أو بحق نبيك فلان)، فهذا لا يجوز، فإن القسم بالمخلوق على المخلوق ممنوع، وهو على الله الخالق أشد منعًا، ثم لا حق لمخلوق على الخالق بمجرد طاعته له سبحانه حتى يقسم به على الله أو يتوسل به. هذا هو الذي تشهد له الأدلة، وهو الذي تصان به العقيدة الإسلامية وتسد به ذرائع الشرك.اهـ

(٢) **صحيح:**

أخرجه الترمذي (١٥٣٥) والحاكم (٤٥) وكذا أخرجه أبو داود (٣٢٥١) وأحمد (٦٠٧٢) والبيهقي (١٩٨٢٩) عن الحسن بن عبيد الله عن سعد بن عبيدة أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَمِعَ رجلًا يَقُولُ: لَا وَالكَعْبَةِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَا يُحْلَفُ بِغَيْرِ اللهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ**». قال البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا مما لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر.اهـ قلت: وقد عُلِمت الواسطة بينهما وهو رجل يقال له: محمد الكندي كما عند أحمد (٦٠٧٣) ومحمد الكندي مجهول الحال، وبقية رجاله ثقات. وانظر "العلل" للدارقطني (٣١٣٣) و"أحاديث معلة" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (٢٦٨). وله طريق أخرى: عند أحمد (٥٣٤٦) فقال: حدثنا عتاب حدثنا عبد الله أخبرنا موسى بن عقبة عن سالم عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من حلف بغير الله**...» فقال فيه قولًا شديدًا. وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين إلا عتاب وهو ابن زياد الخرساني وهو ثقة، وقوله: فقال فيه قولا شديدا، كأنه يشير إلى قوله: «**فقد أشرك**» كما ذكر العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، وفي الباب أحاديث كثيرة تشهد له منها حديث قتيلة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخرجه النسائي (٣٧٧٣) وكذلك أحمد (٢٧٠٩٣) والحاكم (٧٨١٥) وغيرهم من طريقين عن معبد بن خالد، عن عبد الله بن يسار عن قتيلة بنت صيفي، امرأة من جهينة قالت: إن حبرا جاء إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: إنكم تشركون تقولون ما شاء الله وشئت وتقولون والكعبة، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**قولوا: ما شاء الله ثم شئت، وقولوا ورب الكعبة**». وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (١٦٣٨)، وقد وُجد اختلاف في سند الحديث، فمعبد بن خالد يروه عن عبد الله بن يسار عن قتيلة، ومنصور بن المعتمر رواه عن عبد الله بن يسار عن حذيفة بلفظ مختصر كما تقدم ص، ورجح البخاري رواية منصور؛ لأنه أرجح وأقوى من معبد بن خالد، والذي يظهر -والله أعلم- أنهما حديثان عن صحابيين؛ لأن سياق حديث قتيلة أطول من حديث حديفة، =

بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام، والمشعر الحرام، ونحو ذلك حتى كره أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما أن يقول الرجل: اللهم إني أسألك بمعقد العز من عرشك[1]، ولم يكرهه أبو يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما بلغه الأثر فيه[2]. وتارة يقول: بجاه فلان

وفيه مغايرة يسيرة له. وهذا ظاهر صنيع العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصحيحة" برقم (١٣٦-١٣٧). انظر "العلل الكبير" للترمذي (٤٥٨)، وقد صححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الإرواء" برقم (٢٥٦١).

(١) قال ابن الأثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أي بالخصال التي استحق بها العرش العز، أو بمواضع انعقادها منه. وحقيقة معناه: بعز عرشك.اهـ "النهاية" (٣/ ٢٧٠)، وفي "الدرر السنية في الأجوبة النجدية" (١/ ٥١٣): لا يخفى أن هذا ليس من الأدعية المشروعة؛ ولذلك، اختلف الناس فيه، فكره أبو حنيفة المسألة بمعقد العز، وأجازها صاحبه أبو يوسف، لأنه قد يراد بهذه الكلمة المحل، أي محل المعقد وزمانه، كمذهب، يطلق على محل الذهاب وزمانه؛ وربما أريد بها المفعول، كمركوب، ويكون هنا اسم مصدر، من: عقد يعقد عقدًا، والاسم: معقد؛ ويكون صفة ذات؛ ولهذا قال أبو يوسف: معقد العز هو الله؛ وأما أبو حنيفة، فنظر إلى أن اللفظ، محتمل لمعان متعددة، فلذلك كره المسألة به.اهـ

(٢) **موضوع:**

أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٢/ ١٤٢) و البيهقي في الدعوات كما في "تنزيه الشريعة" (٩٢) من طريق عمر بن هارون البلخي عن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم عن ابن مسعود عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**اثنتا عشرة ركعة تصليهن من ليل أو نهار وتتشهد بين كل ركعتين فإذا تشهدت في آخر صلاتك فاثن على الله عزوجل وصل على النبي** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، **فاقرأ وأنت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات، وآية الكرسي سبع مرات، وقل لا إله إلا الله وحده لا شرك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير عشر مرات، ثم قل: اللهم إني أسألك بمعاقد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك واسمك الأعظم وحدك الأعلى وكلماتك التامة، ثم سل حاجتك، ثم ارفع رأسك، ثم سلم يمينًا وشمالًا، ولا تعلموها السفهاء فأنتم تدعون بها فيستجاب**». قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا حديث موضوع بلا شك، وإسناده كما ترى وفي إسناده عمر بن هارون، قال يحيى: كذاب، وقال ابن حبان: يروي عن الثقاة المعضلات ويدعى شيوخًا لم يرهم، وقد صح عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ النهى عن القراءة في السجود.اهـ **وقال العراقي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وداود بن أبي عاصم لم يدرك ابن مسعود، ولا يعرف له عنه رواية، والظاهرأن ذكر ابن مسعود فيه وهم من بعض رواته، وإنما هو عن داود بن أبي عاصم عن عروة بن مسعود مرسلًا، فجعل بعض رواته مكان عروة عبد الله فوقع الوهم، ومع ذلك فهو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة في نهيه عن القراءة في الركوع والسجود.اهـ قال ابن عراق رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وله طريق آخر أخرجه ابن عساكر من حديث أبي هريرة. وفيه الحسن بن يحيى الخشني. **قال الذهبي في المغني**: تركوه. وقال في الكاشف: وهاه جماعة. وقال دحيم وغيره: لا بأس به.اهـ انظر: "تنزيه الشريعة" (٢/ ١١٢). **قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: لكن الأثر المشار إليه باطل لا يصح، فلا يحتج به، وإن كان قول القائل: أسألك بمعاقد العز من عرشك يعود إلى التوسل بصفة من صفات الله عز وجل، فهو توسل مشروع بأدلة أخرى كما سبق، تغني عن هذا الحديث الموضوع.اهـ"التوسل" (ص٤٨).

عندك، يقول: نتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك. ومراده أن فلانًا عندك ذو وجاهة وشرف ومنزلة فأجب دعاءنا.

وهذا أيضًا محذور، فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه في حياة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمنون على دعائه، كما في الاستسقاء وغيره. فلما مات صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – لما خرجوا يستسقون –: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا[1]. معناه بدعائه هو ربه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أنا نقسم عليك به، أو نسألك بجاهه عندك، إذ لو كان ذلك مرادًا لكان جاه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أعظم وأعظم من جاه العباس.

وتارة يقول: باتباعي لرسولك ومحبتي له وإيماني به وسائر أنبيائك ورسلك وتصديقي لهم، ونحو ذلك. فهذا من أحسن ما يكون في الدعاء والتوسل والاستشفاع[2].

فلفظ التوسل بالشخص والتوجه به فيه إجمال، غلط بسببه من لم يفهم معناه: فإن أريد به التسبب به لكونه داعيًا وشافعًا، وهذا في حياته يكون، أو لكون الداعي محبًا له، مطيعًا لأمره، مقتديا به، وذلك أهل للمحبة والطاعة والاقتداء، فيكون التوسل إما بدعاء الوسيلة وشفاعته، وإما بمحبة السائل واتباعه، أو يراد به الإقسام به والتوسل بذاته، فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه[3].

وكذلك السؤال بالشيء، قد يراد به التسبب به، لكونه سببًا في حصول المطلوب، وقد يراد به الإقسام به.

ومن الأول: حديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، وهو حديث مشهور في "الصحيحين"[4] وغيرهما، فإن الصخرة انطبقت عليهم، فتوسلوا إلى الله بذكر أعمالهم

---

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: ولفظ (التوسل) قد يراد به ثلاثة أمور، يراد به أمران متفق عليهما بين المسلمين: **أحدهما**: هو أصل الإيمان والإسلام، وهو التوسل بالإيمان به وبطاعته. **والثاني**: دعاؤه وشفاعته، وهذا أيضًا نافع يتوسل به من دعا له وشفع فيه باتفاق المسلمين. ومن أنكر التوسل به بأحد هذين المعنيين فهو كافر مرتد يستتاب، فإن تاب وإلا قتل مرتدًا.اهـ "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" (ص١٦).

(٣) انظر: "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٣١٩).

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٧٢) ومسلم (٢٧٤٣) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الصالحة الخالصة، وكل واحد منهم يقول: فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون. فهؤلاء: دعوا الله بصالح الأعمال، لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل به العبد إلى الله، ويتوجه به إليه، ويسأله به، لأنه وعد أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله.

فالحاصل: أن الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر، فإن الشفيع عند البشر كما أنه شافع للطالب شفعه في الطلب، بمعنى أنه صار شفعًا فيه بعد أن كان وترًا، فهو أيضًا قد شفع المشفوع إليه، وبشفاعته صار فاعلًا للمطلوب، فقد شفع الطالب والمطلوب منه[1]، والله تعالى وتر، لا يشفعه أحد، فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، فالأمر كله إليه، فلا شريك له بوجه. فسيد الشفعاء يوم القيامة إذا سجد وحمد الله تعالى فقال له الله: «**ارفع رأسك، وقل يسمع، واسأل تعطه، واشفع تشفع**»، فيُحد له حدًا فيدخلهم الجنة، فالأمر كله لله. كما قال تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ**﴾ [آل عمران: ١٥٤]. وقال تعالى: ﴿**لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ**﴾ [آل عمران: ١٢٨]. وقال تعالى: ﴿**أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ**﴾ [الأعراف: ٥٤]، فإذا كان لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه لمن يشاء، ولكن يكرم الشفيع بقبول شفاعته[2]، كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان نبيه ما يشاء**»[3]. وفي "الصحيح" أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**يا بني عبد مناف، لا أملك لكم من الله شيئًا، يا صفية يا عمة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لا أملك لك من الله شيئًا، يا عباس عم رسول الله، لا أملك لك من الله شيئًا**»[4]. وفي "الصحيح" أيضًا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء، أو شاة لها يعار، أو رقاع تخفق، فيقول: أغثني أغثني، فأقول: قد أبلغتك، لا أملك لك من الله من شيء**»[5].

---

(١) لأن المطلوب حصل بسبب شفاعته، فهو شفع الطالب وذلك أن الطالب وتر، فإذا كان معه آخر صار شفعًا، وشفع المطلوب منه لأنه حصل بسببه.

(٢) فالحكمة من الشفاعة مع أن الله قادر على أن يغفر لهم بلا شفاعة: **الأول**: إكرام الشافع وذلك من وجهين: ١): بقبول شفاعته. ٢): بظهور جاهه وشرفه عند الله تعالى. **الثاني**: نفع المشفوع له.

(٣) أخرجه البخاري (١٤٣٢) ومسلم (٢٦٢٧) عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري (٢٧٥٣) ومسلم (٢٠٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه البخاري (٣٠٧٣) ومسلم (١٨٣١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإذا كان سيد الخلق وأفضل الشفعاء يقول لأخص الناس به: «**لا أملك لكم من الله من شيء**» فما الظن بغيره؟ وإذا دعاه الداعي، وشفع عنده الشفيع، فسمع الدعاء، وقبل الشفاعة، لم يكن هذا هو المؤثر فيه كما يؤثر المخلوق في المخلوق، فإنه سبحانه وتعالى هو الذي جعل هذا يدعو ويشفع، وهو الخالق لأفعال العباد، فهو الذي وفق العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه. وهذا مستقيم على أصول أهل السنة المؤمنين بالقدر، وأن الله خالق كل شيء.

الإيمان بالميثاق

قوله: (وَالْمِيثَاقُ[1] الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدم وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ).

ش: قال تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ**﴾ [الأعراف: ١٧٢] أخبر سبحانه أنه استخرج ذرية بني آدم من أصلابهم شاهدين على أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم وأنه لا إله إلا هو. وقد وردت أحاديث في أخذ الذرية من صلب آدم عليه السلام، وتمييزهم إلى أصحاب اليمين وإلى أصحاب الشمال، وفي بعضها الإشهاد عليهم بأن الله ربهم:

فمنها: ما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم عليه السلام بنعمان - يعني: عرفة، فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرها بين يديه، ثم كلمهم قبلا، قال:** ﴿**أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا**﴾ إلى قوله: ﴿**الْمُبْطِلُونَ**﴾ [الأعراف: ١٧٢]». ورواه النسائي أيضًا، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والحاكم في "المستدرك"، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه[2].

---

(١) الميثاق لغة: العهد. وشرعا هو: عقد مؤكد بيمين وعهد. "النهاية" (٥/ ١٥١).

(٢) **صحيح موقوفًا:**

أخرجه أحمد (٢٤٥٥) والنسائي في "الكبرى" (١١١٩١) وابن جرير في "تفسيره" عند الآية من طريق جرير بن حازم عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به مرفوعًا. وهذا إسناد ظاهره الصحة إلا أن الراجح فيه الوقف، فقد رواه موقوفًا: ١- حماد بن زيد كما عند ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٢٦). ٢- عبد الوارث بن سعيد. ٣- إسماعيل بن علية. ٤- ربيعة بن كلثوم. كما عند ابن جرير في "تفسيره". أربعتهم عن كلثوم بن جبر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به موقوفًا. وقد تابع كلثومًا على وقفه ثلاثة من الرواة وهم: ١- حبيب بن أبي ثابت. ٢- عطاء بن السائب. ٣- علي بن بذيمة. كما عند ابن جرير، ثلاثتهم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به موقوفًا. وتابع أيضًا سعيد بن جبير على وقفه أبو جمرة الضبعي فرواه عن ابن عباس موقوفًا كما عند ابن جرير. فالراجح في هذا الحديث الوقف، وقد أعلَّ المرفوع ابن مندة وابن كثير رَحِمَهُمَا اللَّهُ، ورجحا رواية الوقف، قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ بعد سياق طرقه موقوفًا: فهذا أكثر وأثبت، والله أعلم.اهـ وهذا اختيار العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ كما في كتابه "أحاديث معلة" برقم (١٩٨). **قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ:** ولكن ذلك لا يعني أن الحديث لا يصح مرفوعًا، وذلك لأن الموقوف في حكم المرفوع، لسببين: **الأول**: أنه في تفسير القرآن، وما كان كذلك فهو في حكم المرفوع. **الآخر**: أن له شواهد مرفوعة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن جمع من الصحابة، =

وروى الإمام أحمد أيضًا عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه سئل عن هذه الآية، فقال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سئل عنها، فقال: «**إن الله خلق آدم عليه السلام، ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية، قال: خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون. ثم مسح ظهره، فاستخرج منه ذرية قال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون**» فقال رجل: يا رسول الله، ففيم العمل؟ قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**[إن الله عز وجل] إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخل به الجنة، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار، حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخل به النار**». ورواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن أبي حاتم، وابن جرير، وابن حبان في "صحيحه"[1].

وهم: عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو، وأبو هريرة، وأبو أمامة، وهشام بن حكيم أو عبد الرحمن بن قتادة السلمي على خلاف عنهما، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبو الدرداء، وأبو موسى، وهي إن كان غالبها لا تخلوا أسانيدها من مقال، فإن بعضها يقوي بعضا، بل قال الشيخ صالح المقبلي في "الأبحاث المسددة": ولا يبعد دعوى التواتر المعنوي في الأحاديث والروايات في ذلك.اهـ، ولاسيما وقد تلقاها أو تلقى ما اتفقت عليه من إخراج الذرية من ظهر آدم وإشهادهم على أنفسهم، السلف الصالح من الصحابة والتابعين دون اختلاف بينهم.اهـ "الصحيحة" برقم (١٦٢٣). **قلت**: ما قاله العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ من كون أثر ابن عباس له حكم الرفع صحيح؛ لأن مثله لا يقال من قبيل الرأي، إلا أنني أنبه على أمرين في كلامه: الأول: قول العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا الأثر له حكم الرفع؛ لأنه في تفسير القرآن. هذا الكلام فيه نظر، فإن الذي عليه المحققون من أهل الحديث كابن الصلاح وغيره أن تفسير الصحابي الذي له حكم الرفع إنما هو ما كان يتعلق بسبب النزول فقط، وأما ما عداه كتفسير الآية وبيان معناها فلا يكون له حكم الرفع، ورجح هذا العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: تفسير الصحابي في غير أسباب النزول يحتمل أخذه من معنى آية أو من اللغة العربية. وقال: لأن الصحابي يجوز أن يفسر بحسب اجتهاده. "تدريب الراوي" (١/٢١٦)، و"السير" الحثيث" ص٩٤. **الثاني**: قول العلامة الألباني إن له شواهد كثيرة هو كما قال، إلا أن في أثر ابن عباس زيادة لا توجد في غيره من الأحاديث والآثار وهي تحديد مكان هذا الميثاق الذي أخذه الله وأنه "بنعمان - يعني: عرفة". فهذا التحديد غير صحيح، فإن ظاهر الآثار الأخرى أن الله أخذ هذا الميثاق قبل هبوط آدم إلى الدنيا، ولعل هذه الزيادة مما أخذها ابن عباس عن كعب الأحبار والله أعلم.

(١) ضعيف السند ومتنه صحيح بشواهده:

أخرجه أحمد (٣١١) وأبو داود (٤٧٠٣) والترمذي (٣٠٧٥) وابن حبان (٦١٦٦) والحاكم (٧٤) وغيرهم من طريق مالك، عن زيد بن أنيسة، أن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، أخبره عن مسلم بن يسار الجهني عن عمر بن الخطاب به. وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

١) جهالة مسلم بن يسار، فقد تفرد بالرواية عنه عبد الحميد بن عبد الرحمن ولم يوثقه معتبر، فهو مجهول عين. =

وروى الترمذي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لما خلق الله آدم مسح على ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة[1] هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة، وجعل بين عيني كل إنسان منهم وبيصا من نور، ثم عرضهم على آدم، فقال: أي رب، من هؤلاء؟ قال: هؤلاء ذريتك، فرأى رجلًا منهم، فأعجبه وبيص[2] ما بين عينيه، فقال: أي رب، من هذا؟ قال: هذا رجل من آخر الأمم من ذريتك يقال له: داود، قال: رب، كم عمره؟ قال: ستون سنة، قال: أي رب، زده من عمري أربعين سنة، فلما انقضى عمر آدم، جاء ملك الموت، قال: أولم يبق من عمري أربعون سنة؟ قال: أولم تعطها ابنك داود؟ قال: فجحد[3] فجحدت ذريته، ونسي آدم، فنسيت ذريته، وخطئ آدم، فخطئت ذريته**». ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. ورواه الحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه[4].

---

٢) انقطاعه بين مسلم بن يسار وعمر بن الخطاب؛ فإن مسلمًا لم يدرك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الترمذي عقب الحديث: مسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلًا.اهـ **قلت**: أخرجه بذكر الواسطة أبو داود (٤٧٠٤) من طريق عمر بن جعثم القرشي، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٠١) والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٨٨٧) من طريق يزيد بن سنان، وعند الطحاوي (٣٨٨٨) أيضًا من طريق أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد، ثلاثتهم عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة، قال: كنت عند عمر بن الخطاب بهذا الحديث. فذكروا الواسطة بين مسلم بن يسار وعمر وهو نعيم بن ربيعة وهو مجهول تفرد بالرواية عنه مسلم بن يسار. وهذه الرواية بذكر الواسطة أرجح كما ذكر أبو حاتم والدارقطني في "العلل" (٢٣٥) والمزي في "تهذيب الكمال" ترجمة مسلم بن يسار، قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: الظاهر أن الإمام مالكًا إنما أسقط ذكر نعيم بن ربيعة عمدًا لما جهل حال نعيم بن ربيعة ولم يعرفه فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث ولذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم ولهذا يرسل كثيرًا من المرفوعات ويقطع كثيرًا من الموصولات والله أعلم.اهـ "تفسير ابن كثير" عند الآية (٣/ ٤٥٤).
ومع ضعف إسناده إلا أن متن الحديث له شواهد كثيرة تدل عليه كما سيأتي.

(١) النسمة: النفس والروح. وكل دابة فيها روح فهي نسمة، وإنما يريد الناس. "النهاية" (٥/ ٤٩).

(٢) أي: بريق ولمعان.

(٣) أي: جحود نسيان، لا جحود إنكار كما يدل عليه سياق الحديث.

(٤) **حسن**:
أخرجه الترمذي (٣٠٧٦) والحاكم (٣٢٥٧) وابن حبان (٨٨٩٢) من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهذا إسناد حسن، وهشام بن سعد وإن كان فيه ضعف إلا أنه أثبت الناس في زيد بن أسلم كما قال أبو داود وغيره. ولهذا حسنه العلامة الوادعي في "الصحيح المسند" (١٤٠٨). وللحديث طرق أخرى يصح بها كما عند ابن أبي عاصم في "السنة" (٢٠٥-٢٠٦).

وروى الإمام أحمد أيضًا عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة: أرأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء، أكنت مفتديا به؟ قال: فيقول: نعم، قال: فيقول: قد أردت منك أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئًا فأبيت إلا أن تشرك بي شيئًا**». وأخرجاه في "الصحيحين" أيضًا[1].

وفي ذلك أحاديث أخر أيضًا كلها دالة على أن الله استخرج ذرية آدم من صلبه، وميز بين أهل النار وأهل الجنة.

ومن هنا قال من قال: إن الأرواح مخلوقة قبل الأجساد[2].

---

(١) أخرجه أحمد (١٢٢٨٩) والبخاري (٣٣٣٤) ومسلم (٢٨٠٥).

(٢) وهو قول محمد بن نصر المروزي وأبي محمد ابن حزم **رَحِمَهُمُ اللَّهُ**. واستدلوا بما يلي:

١) قول اللّه تعالى: ﴿**ولَقَدْ خَلَقْناكُمْ ثُمَّ صَوَّرْناكُمْ ثُمَّ قُلْنا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا**﴾ فقد تضمنت الآية أن خلق الروح مقدم على أمر اللّه للملائكة بالسجود لآدم؛ لقوله: ﴿**ثُمَّ**﴾ التي هي للترتيب والمهلة، ومن المعلوم قطعًا أن أبداننا حادثة بعد ذلك، فعلم أن المراد بقوله: ﴿**خَلَقْناكُمْ**﴾ أي: الأرواح.

٢) قوله سبحانه: ﴿**وإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وأَشْهَدَهُمْ عَلى أَنْفُسِهِمْ أَ لَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلى**﴾ وهذا الاستنطاق والإشهاد إنما كان لأرواحنا؛ إذ لم تكن الأبدان والأجساد حينئذ موجودة، **وهذا قول مرجوح، والصحيح قول جمهور أهل العلم أن الأرواح خلقت بعد خلق الأجساد**

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام وابن القيم والسفاريني وابن باز **رَحِمَهُمُ اللَّهُ** واستدلوا بما يلي:

١) قال تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وأُنْثى**﴾ وهذا خطاب للإنسان الذي هو روح وبدن فدل على أن جملته مخلوقة بعد خلق الأبوين.

٢) قال تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وبَثَّ مِنْهُما رِجالًا كَثِيرًا ونِساءً**﴾، وهذا صريح في أن خلق جملة النوع الإنساني بعد خلق أصله.

٣) حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن خلق ابن آدم يجمع في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح**». متفق عليه. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: فالملك وحده يرسل إليه، فينفخ فيه، فإذا نفخ فيه كان ذلك سبب حدوث الروح فيه، ولم يقل: [يرسل الملك إليه بالروح فيدخلها في بدنه]، وإنما أرسل إليه الملك فأحدث فيه الروح بنفخته فيه، لا أن اللّه سبحانه أرسل إليه الروح التي كانت موجودة قبل ذلك بالزمان الطويل مع الملك، ففرق بين أن يرسل إليه الملك لينفخ فيه الروح، وبين أن يرسل إليه روح مخلوقة قائمة بنفسها مع الملك، وتأمل ما دل عليه النص من هذين المعنيين وباللّه التوفيق.اهـ

٤) حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**لما صور الله آدم في الجنة تركه ما شاء الله أن يتركه، فجعل إبليس يطيف به، ينظر ما هو، فلما رآه أجوف عرف أنه خلق خلقًا لا يتمالك**». فدل هذا =

وهذه الآثار لا تدل على سبق الأرواح الأجساد سبقًا مستقرًا ثابتًا، وغايتها أن تدل على أن بارئها وفاطرها سبحانه صور النسمة وقدر خلقها وأجلها وعملها، واستخرج تلك الصور من مادتها، ثم أعادها إليها، وقدر خروج كل فرد من أفرادها في وقته المقدر له، ولا

على أن الله تعالى خلق جسد آدم قبل روحه، فهكذا هو خلق ذريته خلق أجسادهم ثم أرواحهم، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن خلق أبي البشر وأصلهم كان هكذا، فإن اللّه سبحانه أرسل جبريل فقبض قبضة من الأرض ثم خمرها حتى صارت طينا، ثم صوره، ثم نفخ فيه الروح بعد أن صوره، فلما دخلت الروح فيه صار لحمًا ودمًا حيًا ناطقًا.اهـ

١) والجواب عن الدليل الأول الذي استدلوا به أن يقال: إن معنى الآية على خلاف ما ذكره ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد ذكر ابن جرير وابن كثير رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ أن الآية في سياق ذكر آدم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فالمراد بقوله: ﴿**خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ**﴾ أي: بخلقنا وتصويرنا لأصلكم وأبيكم آدم، وهذا كثير في القرآن أن يخاطب الله الحاضرين بأفعال تضاف إليهم وهي إنما كانت لأسلافهم، فقد خاطب الله اليهود الموجودين في زمن رسول الله والمراد أسلافهم وأجدادهم الذين مضوا. قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما استدلال أبي محمد بن حزم بقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ**﴾ فما أليق هذا الاستدلال بظاهريته لترتيب الأمر بالسجود لآدم على خلقنا وتصويرنا، والخطاب للجملة المركبة من البدن والروح وذلك متأخر عن خلق آدم، ولهذا قال ابن عباس: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ**﴾ يعني آدم ﴿**ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ**﴾ لذريته. والقرآن يفسر بعضه بعضا، ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ**﴾ فأوقع الخلق ﴿**مِن تُرَابٍ**﴾ عليهم وهو لأبيهم آدم؛ إذ هو أصلهم واللّه سبحانه يخاطب الموجودين، والمراد آباؤهم كقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ**﴾ وقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ**﴾ الآية وقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا**﴾ وقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ**﴾، وهو كثير في القرآن يخاطبهم والمراد به آباؤهم فهكذا قوله: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ**﴾ وقد يستطرد سبحانه من ذكر الشخص إلى ذكر النوع كقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ. ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ**﴾ فالمخلوق ﴿**مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ**﴾ آدم والمجعول ﴿**نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ**﴾ ذريته.اهـ وعلى هذا فالآية: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ**﴾ في بيان خلق آدم، وإنما أطلق على آدم لفظ الجمع؛ لأنه أبو البشر فوجوده أصل وجودهم، فكان خلقه وتصويره كأنه خلق للجميع. وأما الجواب عن الدليل الثاني وهو قوله: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ**﴾ فجوابه سيأتي من كلام الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي نقله من الروح لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: "الروح" (ص١٥٦)، و"لوامع الأنوار" (٢/ ٤٠)، و"حاشية ابن باز على الطحاوية". **تنبيه**: عزى بعضهم القول الأول إلى إسحاق بن راهويه، لقوله: أجمع أهل العلم أنها الأرواح قبل الأجساد. والظاهر والله أعلم أن مراده أن أخذ الميثاق كان للأرواح دون الأجساد، وهذا هو الصحيح، وليس مراده أن الأرواح استقر خلقها وبقيت على ذلك الحال كما ذكر ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

يدل على أنها خلقت خلقًا مستقرًا واستمرت موجودة ناطقة كلها في موضع واحد ثم يرسل منها إلى الأبدان جملة بعد جملة، كما قاله ابن حزم.

فهذا لا تدل الآثار عليه، نعم، الرب سبحانه يخلق منها جملة بعد جملة، كما قاله على الوجه الذي سبق به التقدير أولًا، فيجيء الخلق الخارجي مطابقًا للتقدير السابق، كشأنه سبحانه في جميع مخلوقاته، فإنه قدر لها أقدارًا وآجالًا، وصفات وهيئات، ثم أبرزها إلى الوجود مطابقة لذلك التقدير السابق.

فالآثار المروية في ذلك إنما تدل على القدر السابق، وبعضها يدل على أنه سبحانه استخرج أمثالهم وصورهم وميز أهل السعادة من أهل الشقاوة.

وأما الإشهاد عليهم هناك، فإنما هو في حديثين موقوفين على ابن عباس[1] وابن عمرو[2] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ومن ثم قال قائلون من السلف والخلف: إن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فطرتهم على التوحيد، كما تقدم في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[3].

---

(١) تقدم تخريجه ص(٣٦١).

(٢) **صحيح:**

أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم في تفسيريهما عند الآية، واللالكائي في "أصول السنة" (٩٩٣) من طرق عن منصور، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ**﴾ قال: أخذهم كما يأخذ المشط من الرأس. وهذا إسناد صحيح. وقد روي مرفوعًا كما عند ابن جرير، لكن رجح الموقوف ابن جرير وابن كثير رَحِمَهُمَا اللَّهُ، قال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: ولا أعلمه صحيحًا؛ لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري، فوقفوه على عبد الله بن عمرو، ولم يرفعوه، ولم يذكروا في الحديث هذا الحرف الذي ذكره أحمد بن أبي طيبة عنه.اهـ **تنبيه:** وقع في المطبوع عبد الله بن عمر وهو خطأ.

(٣) وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**كل مولود يولد على الفطرة**» الحديث أخرجه البخاري (١٣٨٥) ومسلم (٢٦٥٨).

ومعنى قوله ﴿شَهِدْنَا﴾: أي قالوا: بلى شهدنا أنك ربنا. وهذا قول ابن عباس[1] وأبي بن كعب[2].

(١) حسن لغيره:

أخرجه ابن جرير في "تفسيره" عند الآية من طريق الضحاك عن ابن عباس قال في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾: خلق الله آدم، ثم أخرج ذريته من ظهره، فكلمهم الله وأنطقهم، فقال: ألست بربكم؟ قالوا: بلى، ثم أعادهم في صلبه، فليس أحد من الخلق إلا قد تكلم فقال: "ربي الله"، وإن القيامة لن تقوم حتى يولد من كان يومئذ أشهد على نفسه. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه. فالضحاك بن مزاحم لم يلق ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وله طريق أخرى: أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم في تفسيريهما عند الآية واللالكائي في "أصول السنة" (٩٩٢) والبيهقي في القضاء والقدر (٦٨) من طريق أبي صالح كاتب الليث، حدثني معاوية بن صالح، عن علي ابن أبي طلحة، عن ابن عباس: قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ قال: إن الله خلق آدم ثم أخرج ذريته من صلبه مثل الذر فقال لهم: من ربكم؟ قالوا الله ربنا، ثم أعادهم في صلبه حتى يولد كل من أخذ ميثاقه، لا يزاد فيهم ولا ينقص منهم إلى أن تقوم الساعة. وهذا إسناد ضعيف، فيه: أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف، وعلي بن بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) صحيح:

أخرجه الحاكم (٣٢٥٥) وابن جرير في "تفسيره" عند الآية من طريق أبي جعفر عيسى بن عبد الله بن ماهان، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في قوله عز وجل ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ﴾ إلى قوله تعالى ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣] قال: "جمعهم له يومئذ جميعًا ما هو كائن إلى يوم القيامة، فجعلهم أرواحًا، ثم صورهم، واستنطقهم، فتكلموا، وأخذ عليهم العهد والميثاق، وأشهدهم على أنفسهم، ألست بربكم؟ قالوا: بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة، إنا كنا عن هذا غافلين، أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل، وكنا ذرية من بعدهم، أفتهلكنا بما فعل المبطلون، قال: فإني أشهد عليكم السماوات السبع والأرضين السبع، وأشهد عليكم أباكم آدم أن تقولوا يوم القيامة لم نعلم، أو تقولوا إنا كنا عن هذا غافلين، فلا تشركوا بي شيئًا، فإني أرسل إليكم رسلي، يذكرونكم عهدي وميثاقي، وأنزل عليكم كتبي، فقالوا: نشهد أنك ربنا، وإلهنا لا رب لنا غيرك، ولا إله لنا غيرك، ورفع لهم أبوهم آدم فنظر إليهم، فرأى فيهم الغني والفقير وحسن الصورة، وغير ذلك، فقال: رب لو سويت بين عبادك فقال: إني أحب أن أشكر، ورأى فيهم الأنبياء مثل السرج، وخصوا بميثاق آخر بالرسالة والنبوة فذلك قوله عز وجل ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧] الآية. وهو قوله تعالى ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] وذلك قوله ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النُّذُرِ الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٦] وقوله ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] وهو قوله ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِن بَعْدِهِ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِن قَبْلُ﴾ كان في علمه بما أقروا به، من يكذب به ومن يصدق به، فكان روح عيسى من تلك الأرواح التي أخذ عليها الميثاق في زمن آدم فأرسل ذلك الروح إلى مريم حين ﴿انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا =

وقال ابن عباس أيضًا: أشهد بعضهم على بعض. وقيل: شهدنا من قول الملائكة، والوقف على قوله بلى. وهذا قول مجاهد والضحاك[1] والسدي[2]، **وقال السدي أيضًا**: هو خبر من الله تعالى عن نفسه وملائكته أنهم شهدوا على إقرار بني آدم. والأول أظهر، وما عداه احتمال لا دليل عليه، وإنما يشهد ظاهر الآية للأول.

شَرْقِيًّا ۞ فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سويًا ﴾ [مريم:١٦- ١٧] إلى قوله ﴿**مَّقْضِيًّا**﴾ [مريم: ٢١] فحملته قال: حملت الذي خاطبها وهو روح عيسى عليه السلام. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبي جعفر الرازي، ولكنه متابع، تابعه سليمان التيمي وهو ثقة فرواه عن الربيع بن أنس عن أبي العالية، عن أبي بن كعب نحوه. كما عند عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٢١٢٣٢)، وهذه المتابعة من طريق شيخ عبد الله بن أحمد وهو محمد بن يعقوب الربالي وهو مجهول حال، لكنه متابع أيضًا، تابعه يحيى بن حبيب بن عربي وهو ثقة، كما عند ابن بطة في "الإبانة"(١٣٣٩). فالأثر صحيح دون الفقرة الأخيرة منه وهي قوله: "فكان روح عيسى من تلك الأرواح التي أخذ عليها الميثاق في زمن آدم فأرسل ذلك الروح إلى مريم". فإنها منكرة، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا في غاية الغرابة والنكارة وكأنه إسرائيلي.اهـ "تفسير بن كثير" (٥/ ١٩٤)، **وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: ومما ينكر من هذا الحديث قوله فكان روح عيسى من تلك الأرواح التي أخذ عليها الميثاق فأرسل ذلك الروح إلى مريم حين انتبذت من أهلها مكانًا شرقيًا فدخل في فيها ومعلوم إن الروح الذى أرسل إلى مريم ليس هو روح المسيح بل ذلك الروح نفخ فيها فحملت بالمسيح قال تعالى ﴿**فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سويًا ۞ قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ۞ قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا**﴾ فروح المسيح لا يخاطبها عن نفسه بهذه المخاطبة قطعًا.اهـ "الروح" (ص ١٦٢).

(١) **حسن:**
أخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" عند الآية من طريق الأجلح، عن الضحاك قال: إن الله أخرج من ظهر آدم يوم خلقه ما يكون إلى يوم القيامة، فأخرجهم مثل الذر ثم قال: ألست بربكم قالوا: بلى، قالت الملائكة: شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين... إلى قوله: المبطلون. وهذا إسناد حسن؛ والأجلح بن عبد الله مختلف فيه، والعلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحسن حديثه؛ لأن من تكلم فيه فلسوء مذهبه في التشيع، وإلا فهو صدوق، وهذا اختيار الحافظ في "التقريب"، والذهبي في "من تكلم فيه وهو موثق"، وقد حسن العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصحيحة" برقم (١٣٩) حديثًا من طريقه.

(٢) **ضعيف:** أخرجه ابن جرير في "تفسيره" عند الآية من طريق أسباط بن نصر وهو ضعيف.

واعلم أن من المفسرين من لم يذكر سوى القول بأن الله استخرج ذرية آدم من ظهره وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، كالثعلبي[1] والبغوي[2] وغيرهما[3].

(١) وهو أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري. توفي سنة (٤٢٧هـ). مترجم له في "السير" (١٧/ ٤٣٥). قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: و"الثعلبي" هو في نفسه كان فيه خير ودين، وكان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع.اهـ "الفتاوى" (١٣/ ٣٥٤). **وقال ابن كثير** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وكان كثير الحديث، واسع السماع؛ ولهذا يوجد في كتبه من الغرائب شيء كثير.اهـ "البداية والنهاية" (١٢/ ٥٠).

(٢) وهو محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي. توفي سنة (٤٢٧هـ). **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والبغوي تفسيره مختصر من الثعلبي لكنه صان تفسيره من الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة.اهـ "الفتاوى" (١٣/ ٣٥٤).

(٣) هذا هو القول الأول في هذه الآية وهو: أن الله أخرج ذرية آدم من ظهر آدم وظهور ذريته، وأشهدهم على أنفسهم بلسان المقال: ﴿**أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ**﴾، أي: شهد بنو آدم بعضهم على بعض. ثم أرسل الله الرسل مذكرين لهم بهذا الميثاق الذي أخذه عليهم بعدما صاروا ناسين له غير ذاكرين لشيء منه، فكان إخبار الرسل به محصلًا لليقين بوجوده. وهذا مذهب أهل السنة والحديث والمفسرين والسلف الصالح، وتقدم أنه ثبت هذا عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو وأبي بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ. **قال الشوكاني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا هو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه ولا المصير إلى غيره لثبوته مرفوعًا إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وموقوفًا على غيره من الصحابة ولا ملجئ للمصير إلى المجاز، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل.اهـ واستدلوا بظاهر القرآن والأحاديث التي ذكرها الشارح وهي صريحة في ذلك. وعلى هذا فمعنى قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ**﴾ أي: أن الله أخرج ذرية آدم بعضهم من ظهور بعض على نحو ما يتولد الأبناء من الآباء في الترتيب، فاستغنى عن ذكر ظهر آدم لما علم أنهم كلهم بنوه، وأخرجوا من ظهره. كما ذكر هذا البغوي في معالم التنزيل. ومعنى قوله تعالى: ﴿**وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ**﴾أي: أشهد بعضهم على بعض بالاعتراف بالتوحيد إشهادًا حقيقيًا لا مجرد فطرتهم على ذلك. ومعنى قوله تعالى: ﴿**شَهِدْنَا**﴾أي: شهد بنو آدم بعضهم على بعض، كما قال بعض السلف. وهذه الشهادة بلسان المقال لا بلسان الحال (أي: أن حالهم شهد واعترف بالتوحيد) ؛ لأنه نسب الشهادة إلى قولهم، ولم يقيدها بشيء. قال الجرجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ليس بين قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله مسح ظهر آدم فأخرج من ذريته**» وبين الآية اختلاف بحمد الله؛ لأنه عز وجل إذا أخذهم من ظهر آدم فقد أخذهم من ظهور ذريته، لأن ذرية آدم لذريته، بعضهم من بعض وقوله تعالى: ﴿**أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هذا غافِلِينَ**﴾ أي: عن الميثاق المأخوذ عليهم، فإذا قالوا ذلك كانت الملائكة شهودا عليهم بأخذ الميثاق. قال: وفي هذا دليل على التفسير الذي جاءت به الرواية من أن الله تعالى قال للملائكة: اشهدوا، فقالوا: ﴿**شَهِدْنَا**﴾. قال: وزعم بعض أهل العلم أن الميثاق إنما أخذ على الأرواح دون الأجساد، لأن الأرواح هي التي تعقل وتفهم، ولها الثواب وعليها العقاب، والأجساد أموات لا تعقل ولا تفهم، قال: وكان إسحاق بن راهويه يذهب إلى هذا المعنى، وذكر أنه قول أبي هريرة، قال إسحاق: وأجمع أهل العلم أنها الأرواح قبل الأجساد استنطقهم وأشهدهم.اهـ وقد صح هذا عن الحسن البصري وعن عطاء، قال عطاء رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أخرجهم من ظهر آدم حتى أخذ عليهم الميثاق، =

ومنهم من لم يذكره، بل ذكر أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها الله فيهم، كالزمخشري وغيره[1]، ومنهم من ذكر القولين،

ثم ردّهم في صلبه. أخرجه ابن جرير. ورجح هذا القول الشنقيطي والحافظ حكمي والألباني رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وهو الصحيح. وهؤلاء الذين قالوا بهذا القول اختلفوا في مسائل منها:

١) **س**: هل أخرج الله من ظهر آدم أرواح بيني آدم وأجسادهم أم الأرواح فقط؟ القول الأول: أن الله أخرج أرواحهم وأجسادهم؛ لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة، وجعل بين عيني كل إنسان منهم وبيصا من نور**»، وفيه: «**فرأيرجلًا منهم فأعجبه وبيص ما بين عينيه**». فظاهر الحديث أنهم رجال بأرواحهم وأجسادهم حيث رأى عيونهم. القول الثاني: أن الله أخرج أرواحهم فقط شكلها في صور أجسادهم، وهذا اختيار إسحاق بن راهويه ونقل إجماع أهل العلم عليه.

٢) **س**: أين ذهبت الأرواح بعد ذلك؟ أكثر العلماء على أن الأرواح بعد هذا الميثاق أعادها الله إلى صلب آبائهم، لما ثبت عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا عليه وفيه: ثم أعادهم في صلبه. وقد تقدم أنه ثابت عنه، وجاء مرفوعًا عن أبي أمامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند ابن بطة في "الإبانة"(٢٢٧) من طريق حجاج بن أرطاة، عن الوليد بن أبي مالك، عن القاسم عن أبي أمامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وفيه: «**ثم ردهم في صلب آدم**». وفيه حجاج بن أرطأة وفيه ضعف، وقد توبع متابعة قاصرة، تابعه بشر بن نمير وهو متروك عند الدارمي في الرد على الجهمية (٤٢)، وتابعه أيضًا جعفر بن الزبير وهو متروك عند الطبراني (٨/ ٢٤٢). وجاء مرفوعًا عن أبي موسى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند البزار (٣٠٣٢)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٠٣) من طريق روح بن المسيب، عن يزيد بن أبان الرقاشي، عن غنيم بن قيس، عن أبي موسى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وفيه: «**ثم ردهم في صلب آدم**». وفيه روح بن المسيب ويزيد بن أبان ضعيفان، قال ابن عدي في ترجمة روح: يروي عن ثابت ويزيد الرقاشي أحاديث غير محفوظة. ومن العلماء من قال: بل بقيت هذه الأرواح موجودة عن الله يرسل كل روح إلى بدنه عندما يُخلق كما ذكر ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد تقدم الكلام على مسألة خلق الروح قبل الأجساد.

٣) **س**: ما هو مكان أخذ الميثاق؟ القول الأول: أنه كان في الأرض في عرفة؛ لما ثبت عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم عليه السلام بنعمان - يعني: عرفة. القول الثاني: أنه كان بعد خلق آدم قبل أن يهبط إلى الأرض؛ لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لما خلق الله آدم مسح على ظهره**». وهذا هو الصحيح وهو الذي تدل عليه الأحاديث والآثار الكثيرة، وما جاء عن ابن عباس فتقدم التنبيه على أنه تفرد به، ويحتمل أنه أخذه عن كعب الأحبار أو الإسرائيليات.

٤) **س**: هل الأنبياء داخلون في هذا الميثاق؟ الأنبياء داخلون في هذا الميثاق لحديث أبي هريرة وفيه أن آدم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ رأى وبيص نبي الله داود عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بين عينيه فأعجبه.

(١) وهذا هو القول الثاني في هذه الآية: أن معنى أخذ الله تعالى ذرية بني آدم من ظهورهم هو إيجاد قرن منهم بعد قرن، وإنشاء قوم بعد آخرين، فيكون معنى قوله تعالى: ﴿**وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ**﴾، أي: بما ركّب فيهم من دلائل وحدانيته وبما نصب لهم من الأدلة القاطعة بأنه ربهم وخالقهم المستحق للعبادة وحده دون غيره، فقامت هذه الأدلة مقام الإشهاد فصاروا كأنهم قالوا: بلى. وإن لم يكن هناك قول باللسان. فهذه الآية مطابقة لقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**كل مولود يولد على الفطرة**»، ولقوله تعالى: ﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا**﴾. قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: و لما =

كانت هذه الآية ونظيرها في سورة مدنية، خاطب بالتذكير بهذا الميثاق فيها أهل الكتاب، فإنه ميثاق أخذه عليهم بالإيمان به وبرسله، ولما كانت هذه آية الأعراف في سورة مكية، ذكر فيها الميثاق والإشهاد العام لجميع المكلفين ممن أقر بربوبيته ووحدانيته وبطلان الشرك، وهو ميثاق وإشهاد تقوم به عليهم الحجة، وينقطع به العذر، وتحل به العقوبة ويستحق بمخالفته الإهلاك، فلا بد أن يكونوا ذاكرين له عارفين به، وذلك ما فطرهم عليه من الإقرار بربوبيته وأن فاطرهم ربهم، وأنهم مخلوقون مربوبون، ثم أرسل إليهم رسله يذكرونهم بما في فطرهم وعقولهم، ويعرفونهم حقه عليهم، وأمره ونهيه ووعده ووعيده. ونظم الآية إنما يدل على هذا من وجوه متعددة. وسيأتي ذكر هذه الوجوه مع الإجابة عنها في كلام الشارح. وهذا قول المعتزلة، كما قال القرطبي، وقال الرازي: وهو قول أصحاب النظر وأرباب المعقولات.اهـ وقال بهذا القول من أئمة السنة ابن القيم وابن كثير وابن أبي العز ومن المتأخرين العلامة السعدي وابن عثيمين **رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ**. قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد عزَّ علي كثيرًا أن يتبعهم في ذلك مثل ابن القيم وابن كثير، خلافا للمعهود منهم من الرد على المبتدعة ما هو هو دون ذلك من التأويل. والعصمة لله وحده.اهـ "الصحيحة" (١٦٢٣)، وقال حافظ الحكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ليس بين التفسيرين منافاة ولا مضادة ولا معارضة، فإن هذه المواثيق كلها ثابتة بالكتاب والسنة.

الأول: الميثاق الذي أخذه الله تعالى عليهم حين أخرجهم من ظهر أبيهم آدم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وأشهدهم على أنفسهم ﴿**أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ**﴾ الآيات. وهو الذي قاله جمهور المفسرين **رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ** في هذه الآيات، وهو نص الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما.

الميثاق الثاني: ميثاق الفطرة وهو أنه تبارك وتعالى فطرهم شاهدين بما أخذه عليهم في الميثاق الأول كما قال تعالى: ﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ**﴾ [الروم: ٣٠] الآية وهو الثابت في حديث أبي هريرة وعياض بن حمار والأسود بن سريع رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وغيرها من الأحاديث في الصحيحين وغيرهما.

الميثاق الثالث: هو ما جاءت به الرسل وأنزلت به الكتب تجديدًا للميثاق الأول وتذكيرًا به ﴿**رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا**﴾ [النساء: ١٦٥] فمن أدرك هذا الميثاق وهو باق على فطرته التي هي شاهدة بما ثبت في الميثاق الأول فإنه يقبل ذلك من أول مرة ولا يتوقف؛ لأنه جاء موافقا لما في فطرته وما جبله الله عليه فيزداد بذلك يقينه ويقوى إيمانه فلا يتلعثم ولا يتردد ومن أدركه وقد تغيرت فطرته عما جبله الله عليه من الإقرار بما ثبت في الميثاق الأول بأن كان قد اجتالته الشياطين عن دينه وهوده أبواه أو نصراه أو مجساه فهذا إن تداركه الله تعالى برحمته فرجع إلى فطرته وصدق بما جاءت به الرسل ونزلت به الكتب نفعه الميثاق الأول والثاني، وإن كذب بهذا الميثاق كان مكذبا بالأول فلم ينفعه إقراره به يوم أخذه الله عليه حيث قال ﴿**بَلَىٰ**﴾ جوابا لقوله تعالى: ﴿**أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ**﴾ وقامت عليه حجة الله وغلبت عليه الشقوة وحق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من مكرم إن الله يفعل ما يشاء. ومن لم يدرك هذا الميثاق بأن مات صغيرا قبل التكليف مات على الميثاق الأول على الفطرة.اهـ

تنبيه: هناك فرق بين قول المعتزلة الذين نفوا وجود إخراج الله تعالى للذرية؛ لأنه مخالف لأصولهم وهو نفي القدر. وبين قول بعض أهل السنة الذين فسروا الآية بالفطرة والإشهاد الحالي لا المقالي، فإنهم يثبتون ما دلت عليه الأحاديث من إخراج الله تعالى للذرية وتمييز أهل الجنة من أهل النار.

كالواحدي[1] والرازي[2] والقرطبي[3] وغيرهم، لكن نسب الرازي القول الأول إلى أهل السنة، والثاني إلى المعتزلة.

ولا ريب أن الآية لا تدل على القول الأول، أعني أن الأخذ كان من ظهر آدم، وإنما فيها أن الأخذ من ظهور بني آدم، وإنما ذكر الأخذ من ظهر آدم والإشهاد عليهم هناك في بعض الأحاديث، وفي بعضها الأخذ والقضاء بأن بعضهم إلى الجنة وبعضهم إلى النار، كما في حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي بعضها الأخذ وإراءة آدم إياهم من غير قضاء ولا إشهاد، كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والذي فيه الإشهاد - على الصفة التي قالها أهل القول الأول - موقوف على ابن عباس وعمرو، وتكلم فيه أهل الحديث، ولم يخرجه أحد من أهل الصحيح غير الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" والحاكم معروف تساهله رَحِمَهُ اللَّهُ[4].

والذي فيه القضاء بأن بعضهم إلى الجنة وبعضهم إلى النار دليل على «مسألة القدر». وذلك شواهده كثيرة، ولا نزاع فيه بين أهل السنة، وإنما يخالف فيه القدرية المبطلون المبتدعون.

وأما الأول: فالنزاع فيه بين أهل السنة من السلف والخلف، ولولا ما التزمته من الاختصار لبسطت الأحاديث الواردة في ذلك، وما قيل من الكلام عليها، وما ذكر فيها من المعاني المعقولة ودلالة ألفاظ الآية الكريمة.

---

(١) وهو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي توفي سنة (٤٦٨هـ). مترجم له في "السير" (١٨/ ٣٣٩). قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: و"الواحدي" كان أبصر منه (يعني الثعلبي) بالعربية؛ لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف.اهـ "الفتاوى" (١٣/ ٣٥٤).

(٢) انظر: "مفاتيح الغيب" المسمى بـ[التفسير الكبير] (١٥/ ٣٩٧).

(٣) انظر: "الجامع لأحكام القرآن" (٧/ ٣١٤).

(٤) وهذا الاعتراض من الشارح غير صحيح؛ لأن ما صح عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في تفسير الآية ولم يخالفهم فيه أحد يجب قبوله واعتباره، فهم أعرف منا بكتاب الله والقرآن نزل بلغتهم وفي عصرهم. وأما كون الحاكم انفرد بإخراج أثر أبي بن كعب دون أصحاب الصحيح، فهذا لا يعني ضعفه، فإن أصحاب الصحيح لم يلتزموا إخراج جميع ما صح من الأحاديث والآثار، فكم هي الأحاديث والآثار الصحيحة التي لم يخرجها أحد من أهل الصحيح؟. وأما كون الحاكم متساهل، فنعم الأمر كما ذكر الشارح أنه متساهل في التصحيح، لكننا لم نعتمد على تصحيحه، بل حكمنا على الآثار بالصحة بعد الفحص والتأمل في أسانيدها، فزال هذا الإشكال ولله الحمد.

قال القرطبي: وهذه الآية مشكلة، وقد تكلم العلماء في تأويلها، فنذكر ما ذكروه من ذلك، حسب ما وقفنا عليه. فقال قوم: معنى الآية: أن الله أخرج من ظهر بني آدم بعضهم من بعض، قالوا ومعنى ﴿**أَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ**﴾ [الأعراف: ١٧٢]، دلهم على توحيده، لأن كل بالغ يعلم ضرورة أن له ربا واحدًا. ﴿**أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ**﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي: قال، فقام ذلك مقام الإشهاد عليهم، كما قال تعالى في السماوات والأرض: ﴿**قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**﴾ [فصلت: ١١]، ذهب إلى هذا القفال[(١)] وأطنب[(٢)]. **وقيل**: إنه سبحانه وتعالى أخرج الأرواح قبل خلق الأجساد، وإنه جعل فيها من المعرفة ما علمت به ما خاطبها. ثم ذكر القرطبي بعد ذلك الأحاديث الواردة في ذلك، إلى آخر كلامه.

وأقوى ما يشهد لصحة القول الأول: حديث أنس المخرج في "الصحيحين" الذي فيه: «**قد أردت منك ما هو أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئًا فأبيت إلا أن تشرك بي**». ولكن قد روي من طريق أخرى: «**قد سألتك أقل من ذلك وأيسر فلم تفعل، فيرد إلى النار**»[(٣)]. وليس فيه: في ظهر آدم. وليس في الرواية الأولى إخراجهم من ظهر آدم على الصفة التي ذكرها أصحاب القول الأول.

بل القول الأول متضمن لأمرين عجيبين:

أحدهما: كون الناس تكلموا حينئذ وأقروا بالإيمان وأنه بهذا تقوم الحجة عليهم يوم القيامة[(٤)].

---

(١) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي. مترجم له في "السير" (١٦/ ٢٨٣).

(٢) أي: أطال القال في هذه المسألة.

(٣) صحيح:
أخرجه أحمد (١٣١٦٢) وأبو يعلى (٣٤٩٧) وابن حبان (٧٣٥٠) وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس به. وهذا إسناد صحيح، وهو في "الصحيحة" للعلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ برقم (٣٠٠٨).

(٤) هذا ليس بصحيح؛ فإن أصحاب القول الأول يقولون: إن الحجة لا تقوم إلا بإرسال الرسل كما قال تعالى: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا**﴾، وقال: ﴿**رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ**﴾، فالله تعالى لم يكتف بهذا الميثاق في تعذيب الناس، بل الحجة قائمة بإرسال الرسل مذكرين للناس بذلك الميثاق، وأما الإشهاد بمفرده فلا يكون حجة على الناس وهم لا يذكرونه، فما جاءت الرسل مذكرة للناس الميثاق قامت عليهم الحجة، وهذا الاعتراض الذي ذكره الشارح تبعا لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وارد أيضًا على من يقول: إن الميثاق هو الفطرة وما ركبه الله فيهم من دلائل وحدانيته، فهل يكون هذا الميثاق بهذا المعنى حجة على الناس؟! لا شك أن الجواب لا؛ لأن الله أخبر أن الحجة قائمة على الناس ببعثة الرسل.

والثاني: أن الآية دلت على ذلك، والآية لا تدل عليه لوجوه[١]:

أحدها: أنه قال: ﴿**مِن بَنِي آدَمَ**﴾، ولم يقل: من آدم.

الثاني: أنه قال: ﴿**مِن ظُهُورِهِمْ**﴾، ولم يقل: «من ظهره»[٢]، وهذا بدل بعض[٣]، أو بدل اشتمال[٤]، وهو أحسن[٥].

الثالث: أنه قال: ﴿**ذُرِّيَّتَهُمْ**﴾ ولم يقل: «ذريته».

الرابع: أنه قال: ﴿**وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ**﴾، ولا بد أن يكون الشاهد ذاكرًا لما شهد به، وهو إنما يذكر شهادته بعد خروجه إلى هذه الدار - كما تأتي الإشارة إلى ذلك - لا يذكر شهادة قبله[٦].

الخامس: أنه سبحانه أخبر أن حكمة هذا الإشهاد إقامة للحجة عليهم، لئلا يقولوا يوم القيامة: ﴿**إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ**﴾ [الأعراف: ١٧٢]، والحجة إنما قامت عليهم بالرسل والفطرة

---

(١) هذه الأوجه نقلها الشارح من كلام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الروح" (ص ١٦٧)، وقد رد العلامة الألباني على ابن القيم بقوله: قد أفاض جدًا في تفسير الآية وتأويلها تأويلًا ينافي ظاهرها، بل ويعطل دلالتها أشبه ما يكون بصنيع المعطلة لآيات وأحاديث الصفات حين يتأولونها، وهذا خلاف مذهب ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي تعلمناه منه ومن شيخه ابن تيمية، فلا أدري لماذا خرج عنه هنا لاسيما وقد نقل (ص ١٦٣) عن ابن الأنباري أنه قال: "مذهب أهل الحديث وكبراء أهل العلم في هذه الآية أن الله أخرج ذرية آدم من صلبه وصلب أولاده وهم في صور الذر فأخذ عليهم الميثاق أنه خالقهم وأنهم مصنوعون، فاعترفوا بذلك وقبلوا، وذلك بعد أن ركب فيهم عقولًا عرفوا بها ما عرض عليهم كما جعل للجبل عقلًا حين خوطب، وكما فعل ذلك للبعير لما سجد، والنخلة حتى سمعت وانقادت حين دعيت".اهـ "الصحيحة" برقم (١٦٢٣).

(٢) هذا الاختلاف يسير ويمكن الجمع بينهما كما قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مذهب أهل الحديث وكبراء أهل العلم في هذه الآية أن الله أخرج ذرية آدم من صلبه وأصلاب أولاده.اهـ قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفي كلام ابن الأنباري إشارة لطيفة إلى طريقة الجمع بين الآية والحديث.اهـ وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنما قال: ﴿**مِنْ ظُهُورِهِمْ**﴾ ولم يقل: [من ظهر آدم]؛ لأنه أخرج بعضهم من ظهور بعض، فاستغنى عن ذكر ظهر آدم لأنه قد علم أنهم بنوه، وقد أُخرجوا من ظهره.اهـ "زاد المسير" (٢/ ١٦٧)، و"الروح" (ص١٦٣).

(٣) وهو قول الزمخشري.

(٤) وهو قول أبي البقاء.

(٥) بل الصحيح أنه بدل بعض من كل؛ لأن الظهر بعض الإنسان. قال السمين الحلبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهو كقولك: ضربت زيدًا ظهرَه، وقطعتُه يدَه، لا يُعْرِب أحد هذا بدلَ اشتمال.اهـ "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" (٥/ ٥١١).

(٦) لكن قد جاءت الرسل مذكرة لنا بهذا الميثاق وهذه الشهادة، فيجب علينا تصديقهم؛ لأن قولهم حق.

التي فطروا عليها، كما قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥][(١)].

السادس: تذكيرهم بذلك، لئلا يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ومعلوم أنهم غافلون عن الإخراج لهم من صلب آدم كلهم وإشهادهم جميعًا ذلك الوقت، فهذا لا يذكره أحد منهم[(٢)].

السابع: قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُواْ إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، فذكر حكمتين في هذا الإشهاد؛ لئلا يدعوا الغفلة، أو يدعوا التقليد، فالغافل لا شعور له، والمقلد متبع في تقليده لغيره. ولا تترتب هاتان الحكمتان إلا على ما قامت به الحجة من الرسل والفطرة.

الثامن: قوله: ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، أي لو عذبهم بجحودهم وشركهم لقالوا ذلك، وهو سبحانه إنما يهلكهم بمخالفة رسله وتكذيبهم، وقد أخبر سبحانه أنه لم يكن ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون، وإنما يهلكهم بعد الإعذار والإنذار بإرسال الرسل.

التاسع: أنه سبحانه أشهد كل واحد على نفسه أنه ربه وخالقه، واحتج عليه بهذا في غير موضع من كتابه، كقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، فهذه هي الحجة التي أشهدهم على أنفسهم بمضمونها، وذكرتهم بها رسله، بقولهم: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

العاشر: أنه جعل هذا آية، وهي الدلالة الواضحة البينة المستلزمة لمدلولها بحيث لا يتخلف عنها المدلول وهذا شأن آيات الرب تعالى، فإنها أدلة معينة على مطلوب معين مستلزمة للعلم به فقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٤]، وإنما ذلك بالفطرة التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، فما من مولود إلا يولد على الفطرة، لا يولد مولود على غير هذه الفطرة، هذا أمر مفروغ منه، لا يتبدل ولا يتغير. وقد تقدمت الإشارة إلى هذا. والله أعلم.

---

(١) تقدم الرد على هذا الإشكال، فإن الميثاق القديم والفطرة ليست هي الحجة على الناس، فلا على قولهم ولا على قولنا تقوم الحجة، وإنما الحجة قائمة بإرسال الرسل.

(٢) وحتى الفطرة لولا إخبار الله والرسل لنا بها لكنا عنها غافلين، ولهذا قال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فإنه قال فيها: حتى نبعث رسولًا، ولم يقل حتى نخلق عقولًا، وننصب أدلة، ونركز فطرة.اهـ "أضواء البيان" (٢/ ٤٣).

وقد تفطن لهذا ابن عطية[1] وغيره، ولكن هابوا مخالفة ظاهر تلك الأحاديث التي فيها التصريح بأن الله أخرجهم وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم. وكذلك حكى القولين الشيخ أبو منصور الماتريدي في "شرح التأويلات" ورجح القول الثاني، وتكلم عليه ومال إليه.

ولا شك أن الإقرار بالربوبية أمر فطري، والشرك حادث طارئ، والأبناء تقلدوه عن الآباء، فإذا احتجوا يوم القيامة بأن الآباء أشركوا ونحن جرينا على عادتهم كما يجري الناس على عادة آبائهم في المطاعم والملابس والمساكن، يقال لهم: أنتم كنتم معترفين بالصانع، مقرين بأن الله ربكم لا شريك له، وقد شهدتم بذلك على أنفسكم، فإن شهادة المرء على نفسه هي إقراره بالشيء ليس إلا، قال الله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ**﴾ [النساء: ١٣٥]. وليس المراد أن يقول: أشهد على نفسي بكذا، بل من أقر بشيء فقد شهد على نفسه به، فلم عدلتم عن هذه المعرفة والإقرار الذي شهدتم به على أنفسكم إلى الشرك؟ بل عدلتم عن المعلوم المتيقن إلى ما لا يعلم له حقيقة، تقليدا لمن لا حجة معه، بخلاف اتباعهم في العادات الدنيوية، فإن تلك لم يكن عندكم ما يعلم به فسادها، وفيه مصلحة لكم، بخلاف الشرك، فإنه كان عندكم من المعرفة والشهادة على أنفسكم ما يبين فساده وعدولكم فيه عن الصواب.

فإن الدين الذي يأخذه الصبي عن أبويه هو: دين التربية والعادة، وهو لأجل مصلحة الدنيا، فإن الطفل لا بد له من كافل، وأحق الناس به أبواه، ولهذا جاءت الشريعة بأن الطفل مع أبويه على دينهما في أحكام الدنيا الظاهرة[2]، وهذا الدين لا يعاقبه الله عليه -على

---

(١) هو أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عطية. مترجم له في "السير" (١٩/ ٥٨٧).

(٢) فلا يغسلون ولا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عندما سئل عن أطفال المشركين فقال: «**هم من آبائهم**»، فإن أسلم أحد الأبوين فيلحق الولد بالمسلم منها، وإن تفرق الأبوان حكم للولد بحكم من هو في يده: فإن كان في يد الأب الكافر مثلًا فحكمه حكمه، وإن كان في يد الأم المسلمة حكم بإسلامه، وأما في الآخرة فاختلف العلماء في ذلك اختلافًا كثيرًا أوصلها ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ إلى عشرة أقوال كما في دار الهجرتين وفي أحكام أهل الذمة، والصحيح قول جمهور السلف أنهم يمتحنون ويختبرون؛ لحديث الأسود بن سريع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**أربعة يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع شيئًا، ورجل أحمق، ورجل هرم، ورجل مات في فترة، فأما الأصم فيقول: رب، لقد جاء الإسلام وما أسمع شيئًا، وأما الأحمق فيقول: رب، لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفوني بالبعر، وأما الهرم فيقول: رب، لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئًا، وأما الذي مات في الفترة فيقول: رب، ما أتاني لك رسول، فيأخذ مواثيقهم ليطيعنه، فيرسل إليهم أن ادخلوا النار، قال: فوالذي نفس محمد بيده، لو دخلوها لكانت عليهم بردًا وسلامًا**». رواه أحمد. وهذا القول اختاره شيخ =

الصحيح- حتى يبلغ ويعقل وتقوم عليه الحجة، وحينئذ فعليه أن يتبع دين العلم والعقل، وهو الذي يعلم بعقله هو أنه دين صحيح، فإن كان آباؤه مهتدين، كيوسف الصديق مع آبائه، قال: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨]، وقال ليعقوب بنوه: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وإن كان الآباء مخالفين الرسل، كان عليه أن يتبع الرسل، كما قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا﴾ [العنكبوت: ٨] الآية. فمن اتبع دين آبائه بغير بصيرة وعلم، بل يعدل عن الحق المعلوم إليه، فهذا اتبع هواه، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وهذه حال كثير من الناس من الذين ولدوا على الإسلام، يتبع أحدهم أباه فيما كان عليه من اعتقاد ومذهب، وإن كان خطًا ليس هو فيه على بصيرة، بل هو من مسلمة الدار، لا مسلمة الاختيار، وهذا إذا قيل له في قبره: من ربك؟ قال؟ هاه هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته.

فليتأمل اللبيب هذا المحل، ولينصح نفسه، وليقم معه، ولينظر من أي الفريقين هو؟ والله الموفق، فإن توحيد الربوبية لا يحتاج إلى دليل، فإنه مركوز في الفطر. وأقرب ما ينظر فيه المرء أمر نفسه لما كان نطفة، وقد خرج من بين الصلب والترائب، والترائب: عظام الصدر، ثم صارت تلك النطفة في قرار مكين، في ظلمات ثلاث[1]، وانقطع عنها تدبير الأبوين وسائر الخلائق، ولو كانت موضوعة على لوح أو طبق، واجتمع حكماء العالم على أن يصوروا منها شيئًا لم يقدروا. ومحال توهم عمل الطبائع فيها، لأنها موات عاجزة، ولا توصف بحياة، ولن يتأتى من الموات فعل وتدبير، فإذا تفكر في ذلك وانتقال هذه النطفة من حال إلى حال، علم بذلك توحيد الربوبية، فانتقل منه إلى توحيد الإلهية. فإنه إذا علم بالعقل أن له ربا أوجده، كيف يليق به أن يعبد غيره؟ وكلما تفكر وتدبر ازداد يقينًا وتوحيدًا، والله الموفق، لا رب غيره، ولا إله سواه.

الإسلام وابن القيم وابن كثير وغيرهم. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا أجود ما قيل في أطفال المشركين وعليه تتنزل جميع الأحاديث.اهـ "مجموع الفتاوى" (٤/ ٢٤٧).

(١) ظلمة البطن، والرحم، والمشيمة.

الإيمان بعلم الله عز وجل

قوله: (وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النار، جملة واحدة، فلا يزداد فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ. وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ).

ش: قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ [الأنفال: ٧٥]. ﴿**وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا**﴾ [الأحزاب: ٤٠]. فالله تعالى موصوف بأنه بكل شيء عليم أزلًا وأبدًا، لم يتقدم علمه بالأشياء جهالة. ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا**﴾ [مريم: ٦٤]. وعن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فقعد وقعدنا حوله، ومعه مخصرة، فنكس رأسه فجعل ينكت بمخصرته ثم قال: «**ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة**»، قال: فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل؟ فقال: «**من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل [أهل] السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة**». ثم قال: اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة، ثم قرأ: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى**﴾ [الليل: ٥ - ١٠]» خرجاه في "الصحيحين"[(١)].

(١) أخرجه البخاري (٤٩٤٩) ومسلم (٢٦٤٧).

قوله: (وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ).

ش: تقدم حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له»، وعن زهير عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «جاء سراقة بن مالك بن جعشم، فقال: يا رسول الله، بين لنا ديننا كأنا خلقنا الآن، فيم العمل اليوم؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير، أم فيما يستقبل؟ قال: «**لا، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير**»، قال: ففيم العمل؟ قال زهير: ثم تكلم أبو الزبير بشيء لم أفهمه، فسألت. ما قال؟ فقال: «**اعملوا فكل ميسر**». رواه مسلم[(١)].

وعن سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة**». خرجاه في "الصحيحين"[(٢)] وزاد البخاري: «**وإنما الأعمال بالخواتيم**»[(٣)].

وفي "الصحيحين" أيضًا عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: حدثنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وهو الصادق المصدوق -: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة[(٤)]، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل [إليه] الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: يكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد[(٥)]**،

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٩٨) ومسلم (١١٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٠٧) وقد أعل هذه الزيادة الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ وذلك أنه لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي حازم غير أبي غسان وحده، تفرد بها دون أصحابه، وقد روى هذا الحديث جماعة نحوٌ من عشرة عن أبي حازم، فلم يذكرها أحد منهم عنه، منهم: يعقوب بن عبد الرحمن القاريّ، وعبد العزيز بن أبي حازم، وسعيد بن عبد الرحمن الْجُمحي، والجرّاح بن موسى الأسدي، وغيرهم. انظر: "التتبع" (ص٢٠١).

(٤) زيادة: «نطفة» ليست في الصحيحين بل ولا في الأمهات، وإنما هي عند أبي عوانة في "مستخرجه" كما ذكر الحافظ في "الفتح" (٦٥٩٤)، وهي زيادة من بعض الرواة ظن أن الأربعين الأولى كلها نطفة، من مفهوم الحديث، وهذا ليس بصحيح.

(٥) ظاهر هذا الحديث أن هذا التقدير يكون في نهاية الأربعين الثالثة، وقد جاء في حديث آخر أنه يكون في ابتداء الأربعين الثانية كما في مسلم (٢٦٤٤) عن حذيفة بن أسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يبلغ به النبي =

فوالذي لا إله غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»[1].

والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وكذلك الآثار عن السلف. قال أبو عمر بن عبد البر في "التمهيد": قد أكثر الناس من تخريج الآثار في هذا الباب، وأكثر المتكلمون من الكلام فيه، وأهل السنة مجتمعون على الإيمان بهذه الآثار واعتقادها وترك المجادلة فيها، وبالله العصمة والتوفيق[2].

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين، أو خمسة وأربعين ليلة، فيقول: يا رب أشقي أو سعيد؟ فيكتبان، فيقول: أي رب أذكر أو أنثى؟ فيكتبان، ويكتب عمله وأثره وأجله ورزقه، ثم تطوى الصحف، فلا يزاد فيها ولا ينقص**». قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: قد بسط ابن الصلاح في "فتاويه" الجواب عن ذلك فقال ما ملخصه: أعرض البخاري عن حديث حذيفة بن أسيد إما لكونه من رواية أبي الطفيل عنه، وإما لكونه لم يره ملتئما مع حديث بن مسعود، وحديث بن مسعود لا شك في صحته، وأما مسلم فأخرجهما معا، فاحتجنا إلى وجه الجمع بينهما بأن يحمل إرسال الملك على التعدد، فمرة في ابتداء الأربعين الثانية، وأخرى في انتهاء الأربعين الثالثة لنفخ الروح. قال القاضي عياض: واتفق العلماء على أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر.اهـ "الفتح" (٦٥٩٤)، وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: فما تصنعون بحديث حذيفة بن أسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي رواه مسلم في "صحيحه" – ثم ذكره–؟ قيل: نتلقاه بالقبول والتصديق وترك التحريف، ولا ينافي ما ذكرناه، إذ غاية ما فيه أن التقدير وقع بعد الأربعين الأولى، وحديث ابن مسعود يدل على أنه وقع بعد الأربعين الثالثة، وكلاهما حق قاله الصادق، وهذا تقدير بعد تقدير، فالأول تقدير عند انتقال النطفة إلى أول أطوار التخليق التي هي أول مراتب الإنسان، وأما قبل ذلك فلم يتعلق بها التخليق، والتقدير الثاني عند كمال خلقه ونفخ الروح، فذلك تقدير عند أول خلقه وتصويره، وهذا تقدير عقد تمام خلقه وتصويره، وهذا أحسن من جواب من قال: إن المراد بهذه الأربعين التي في حديث حذيفة الأربعين الثالثة، وهذا بعيدجدًا من لفظ الحديث، ولفظه يأباه كل الإباء فتأمله.اهـ "التبيان" (ص٣٤٥).

(١) أخرجه البخاري (٦٥٩٤) ومسلم (٢٦٤٣).

(٢) انظر: "التمهيد" (٦/ ١٢).

الإيمان بالقضاء والقدر

وقوله: (وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً، فإن اللهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]. فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ).

ش: أصل القدر سر الله في خلقه، وهو كونه أوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيا، وأضل وهدى. قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: القدر سر الله فلا تكشفه[1].

(١) ضعيف جدًا:

أخرجه الآجري في "الشريعة" (٤٢٢) وابن بطة في "الإبانة"(١٥٨٣) من طريق أبي بكر بن أبي داود قال: نا أيوب شيخ لنا قال: نا إسماعيل بن عمرو البجلي قال: حدثنا عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده قال: أتى رجل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: أخبرني عن القدر؟ قال: «طريق مظلم، فلا تسلكه» قال: أخبرني عن القدر؟ قال: «بحر عميق فلا تلجه» قال: أخبرني عن القدر؟ قال: «سر الله فلا تكلفه». وهذا إسناد شديد الضعف، فيه: عبد الملك بن هارون بن عنترة وهو متروك وقد كذب، قال الحاكم: روى، عَن أبيه أحاديث موضوعة. وقال ابن عدي: وَعَبد الملك بْن هارون لَهُ أحاديث غرائب، عَنْ أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ عَن الصحابة مِمَّا لا يُتَابِعُهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ. وفيه أيضًا: أيوب شيخ أبي بكر بن أبي داود مهمل لا يعرف من هو. وإسماعيل بن عمرو البجلي ضعيف أيضًا.

وله طريق أخرى عند اللالكائي في "أصول السنة" (١١٢٣) من طريق موسى بن الحسن الجلاجلي قال: ثنا عبد الله بن بكر السهمي قال: ثنا أبو بكر عبد الرحمن رفع الحديث إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهذا إسناد ضعيف، فيه أبو بكر عبد الرحمن لا يدرى من هو، وروايته عن علي معضلة.

وله طريق ثالثة: عند ابن عساكر (٤٢/ ٥١٢) من طريق شريك بن عبد الله عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن علي. وهذا إسناد شديد الضعف، فيه شريك النخعي وهو ضعيف لسوء حفظه، وأبو إسحاق السبيعي مدلس وقد عنعن، والحارث الأعور متهم بالكذب. فهذه الطرق الثلاثة شديدة الضعف لا يتقوى الأثر بها.

وقد روي الأثر مرفوعًا عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٩/ ١٣) من طريق يحيى بن أبي أنيسة، حدثنا عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**القدر سر الله من تكلم به يسأله عنه يوم القيامة، ومن لم يتكلم به لم يسأل عنه**». وفيه: يحيى بن أبي أنيسة وهو متروك وقد كذب. =

والنزاع بين الناس في «مسألة القدر» مشهور.

والذي عليه أهل السنة والجماعة: أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأن الله تعالى خالق أفعال العباد. قال تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ [القمر: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا**﴾ [الفرقان: ٢]. وأن الله تعالى يريد الكفر من الكافر ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يحبه، فيشاؤه كونًا، ولا يرضاه دينًا.

وخالف في ذلك القدرية والمعتزلة، وزعموا: أن الله شاء الإيمان من الكافر، ولكن الكافر شاء الكفر، فروا إلى هذا لئلا يقولوا: شاء الكفر من الكافر وعذبه عليه! ولكن صاروا كالمستجير من الرمضاء بالنار! . فإنهم هربوا من شيء فوقعوا فيما هو شر منه! فإنه يلزمهم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله تعالى، فإن الله قد شاء الإيمان منه - على قولهم - والكافر شاء الكفر، فوقعت مشيئة الكافر دون مشيئة الله تعالى!! وهذا من أقبح الاعتقاد، وهو قول لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل.

روى اللالكائي، من حديث بقية عن الأوزاعي، حدثنا العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي، عن ابن عباس قال: قيل لابن عباس: إن رجلًا قدم علينا يكذب بالقدر، فقال: دلوني عليه، وهو يومئذ أعمى، فقالوا له: ما تصنع به؟ فقال: والذي نفسي بيده، لئن استمكنت منه لأعضن أنفه حتى أقطعه، ولئن وقعت رقبته بيدي لأدقنها، فإني سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**كأني بنساء بني فهم يطفن بالخزرج، تصطك أليتهن مشْرِكَات**»، وهذا أول شرك في الإسلام، والذي نفسي بيده لا ينتهي بهم سوء رأيهم حتى يخرجوا الله من أن يقدر الخير، كما أخرجوه من أن يقدر الشر[(١)].

وجاء عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه اللالكائي في "أصول السنة" (١١٢٢) من طريق الهيثم بن جميل عن أبي بكر عمران القصير عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا تكلموا بشيء من القدر، فإنه سر الله فلا تفشو سر الله**». وفيه: الهيثم بن جميل قال الحافظ ابن حجر: ثقة من أصحاب الحديث وكأنه ترك فتغير. وعمران القصير ضعيف. فلا يثبت الأثر مرفوعًا ولا موقوفًا.

(١) ضعيف:

أخرجه اللالكائي في "أصول السنة" (١١١٦) وأحمد (٣٠٥٤) وابن أبي عاصم في "السنة" (٧٩) والفريابي في "القدر" (٤١٥) والآجري في "الشريعة" (٥٤٠) من طريق بقية بن الوليد به. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف العلاج بن الحجاج، ومحمد بن عبيد المكي ضعيف أيضًا وبينه وبين ابن عباس، مجاهد، قال بقية بن الوليد: ولقيت العلاء بن الحجاج، فحدثني عن محمد بن عبيد، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. =

قوله: «**وهذا أول شرك في الإسلام**» إلى آخره، من كلام ابن عباس. وهذا يوافق **قوله:** «القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبه توحيده»[1].

ولكن قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "لئن استمكنت منه لأعضن أنفه حتى أقطعه، ولئن وقعت رقبته بيدي لأدقنها". له طرق أخرى يصح بها منها: ما أخرجه الفريابي في "القدر" (٢٦٧) ومن طريقه الآجري في "الشريعة" (٤٥٤) وأخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٢/ ٤٢١) واللالكائي (١١٦٣) من طريقين عن أبي هاشم عن مجاهد عن عبد الله بن عباس قال: لو رأيت أحدهم لأخذت بشعره يعني القدرية قال شعبة: فحدثت به أبا بشر قال: سمعت مجاهدًا يقول واحتفز: ذكروا عند ابن عباس فتحفز وقال: لو رأيت أحدهم لعضضت أنفه. وهذا إسناد صحيح. وقد صححه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "القدر" (ص٤٩٦).

وأخرج عبد الله بن أحمد في "السنة" (٤٢١) والفريابي في "القدر" (٢٦٤) ومن طريقه الآجري في "الشريعة" (٤٥٢) من طريق يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن طاوس أنه سأل ابن عباس عن الذين يقولون في القدر؟ فقال ابن عباس: أروني بعضهم، قال: قلنا صانع ماذا؟ قال: إذا أجعل يدي في رأسه ثم أدق عنقه. وهذا إسناد حسن. وقد حسنه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "القدر" (ص٤٩٧).

(١) محتمل للتحسين:

هذا الأثر روي مرفوعًا وموقوفًا، فأما الموقوف عن ابن عباس فله طريقان يثبت بهما:

الطريق الأولى: عن عمر بن محمد بن زيد العمري. وقد اختلف عليه:

١) فرواه سفيان الثوري عن عمر بن محمد بن زيد، عن رجل، عن ابن عباس به. أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٩٢٥) واللألكائي في "أصول السنة" (١١١٢). وهذا إسناد ضعيف؛ لإبهام الرواي عن ابن عباس، وبقية رجاله ثقات. وقد جاء تسمية هذا الرجل المبهم بأنه إسماعيل بن رافع وهو ابن عويمر المدني وهو ضعيف، أخرجه ابن بطة في "الإبانة"(١٦١٨) من طريق عبد الله بن زاذان عن عمر بن محمد بن زيد العمري، عن إسماعيل بن رافع، شيخ من أهل المدينة، عن ابن عباس. وعبد الله بن زاذان لم أقف له على ترجمة.

٢) وخالف سفيان الثوري: إسماعيل بن عياش فرواه عن عمر بن محمد بن زيد العمري، وإسماعيل بن رافع، وعبد الرحمن بن عمرو، يرفعونه إلى عبد الله بن عباس. كما عند الآجري في "الشريعة" (٢/ ٨٧٦) وابن بطة في "الإبانة"(١٦١٩). وإسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، فروايته عن عمر بن محمد بن زيد العمري، وإسماعيل بن رافع المدني ضعيفة؛ لأنهما مدنيان، ورواية إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي مقبولة؛ لأنه شامي إلا أن الحديث منقطع على كل حال؛ لأن هؤلاء الثلاثة ليست لهم رواية عن ابن عباس. والراجح هي الطريق الأولى.

الطريق الثانية: عن الزهري عن ابن عباس. رواه عنه راويان:

١) يونس بن يزيد. كما عند ابن بطة (١٦٢٤) ويونس بن يزيد ثقة إلا أن في روايته عن الزهرى وهما قليلًا كما قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، ومن وهمه في هذا الأثر أنه رواه مرة كما تقدم، ومرة رواه عن الزهري من قوله كما عند ابن بطة (١٨٠٠).

٢) الأوزاعي. كما عند الفريابي في "القدر" (٢٠٥) ومن طريقه الآجري في "الشريعة" (٤٥٦)، إلا أنه من طريق الوليد بن مسلم وهو يدلس عن الأوزاعي تدليس التسوية، فقد أخرجه اللألكائي (١٢٢٤) =

وروى عمر بن الهيثم قال: خرجنا في سفينة، وصحبنا فيها قدري ومجوسي، فقال القدري للمجوسي: أسلم، قال المجوسي: حتى يريد الله فقال القدري: إن الله يريد، ولكن الشيطان لا يريد! قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطان، فكان ما أراد الشيطان! هذا شيطان قوي!! وفي رواية أنه قال: فأنا مع أقواهما!! .[1]

فقال: أخبرنا الحسن بن عثمان قال: أخبرنا أحمد بن حمدان، قال: ثنا بشر، قال معاوية: ثنا أبو إسحاق، عن الأوزاعي، قال: ثنا بعض أصحابنا عن الزهري، عن ابن عباس. وهذا الإسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين الزهري وابن عباس، ولإبهام شيخ الأوزاعي. وقد خالف الوليد بن مسلم وأبا إسحاق: المراجم بن العوام فرواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس. كما عند العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٤٥) والمراجم بن العوام هكذا جاء تسميته عند العقيلي ولم أجده في كتب التراجم بهذا الاسم، وإنما ذكره ابن حبان في الثقات بـ[المزاحم] وهو مجهول الحال. وقد ضعف روايته هذه العقيلي.

فلا بأس بتحسين الأثر بالطريقين: الطريق الأولى في سندها رجل مبهم يريه عن ابن عباس. والطريق الثانية فيها انقطاع بين الزهري وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأما المرفوع فقد جاء عن ابن عباس وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأما حديث ابن عباس فله طريقان:

الطريق الأولى: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣٥٧٣) فقال: حدثنا خير بن عرفة قال: نا هانئ بن المتوكل الإسكندراني قال: نا أبو ربيعة سليمان بن ربيعة، عن أبي حازم، عن ابن عباس مرفوعًا: «**إن القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وآمن بالقدر فقد استمسك بالعروة الوثقى، ومن لم يؤمن بالقدر كان ناقضًا للتوحيد**». قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا إسناد منكر؛ هانئ بن المتوكل: ضعيف أو أشد؛ قال ابن حبان: "كان تدخل عليه المناكير وكثرت؛ فلا يجوز الاحتجاج به في حال".اهـ"الضعيفة" برقم (٧١٥٠)، و(٤٠٧٢).

الطريق الثانية: أخرجه الطوسي في "مستخرجه على جامع الترمذي" (١٦٧٠) فقال: حدثنا القاسم بن محمد بن عباد البصري، قال: حدثنا أبو مسلم الدلال مولى لأبي عمرو بن العلاء وكان من خيار المسلمين وكان كثيرا ما يغزو ويحج، قال: حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**القدر نظام التوحيد فمن وحد الله وكذب بالقدر كان نقضه للتوحيد تكذيبه بالقدر**». وفيه: أبو مسلم الدلال لم أقف له على ترجمة.

وأما حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فأخرجه ابن الجوزي في "العلل" المتناهية (٢٣٤) من طريق محمد بن معاذ بن عباد قال: نا المزاحم بن العوام عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الإيمان بالقدر نظام التوحيد**». قال ابن الجوزي: وهذا لا يصح عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ومحمد بن معاذ في حديثه وهم.اهـ قلت: ومزاحم بن العوام مجهول الحال. وقد ضعفه الألباني في "الضعيفة" برقم (٢٢٤٤).

(١) صحيح:

أخرجه الفريابي في "القدر" (٣٥٩) ومن طريقه الآجري في "الشريعة" (٥٦٠) وابن بطة في "الإبانة" (١٩١٣) من طريق أبي حفص عمرو بن علي قال: حدثنا معاذ بن معاذ، قال: أخبرني عمر بن الهيثم =

ووقف أعرابي على حلقة فيها عمرو بن عبيد[1]، فقال: يا هؤلاء إن ناقتي سرقت فادعوا الله أن يردها علي، فقال عمرو بن عبيد: اللهم إنك لم ترد أن تسرق ناقته فسرقت، فارددها عليه! فقال الأعرابي: لا حاجة لي في دعائك! قال: ولم؟ قال: أخاف - كما أراد أن لا تسرق فسرقت - أن يريد ردها فلا ترد!! .[2]

وقال رجل لأبي عصام القسطلاني: أرأيت إن منعني الهدى وأوردني الضلال ثم عذبني، أيكون منصفا؟ فقال له أبو عصام: إن يكن الهدى شيئًا هو له فله أن يعطيه من يشاء ويمنعه من يشاء.[3]

فذكره. وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

(١) **قال الإمام الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ الْمُعْتَزِلِيُّ، بْنُ بَابٍ أَبُو عُثْمَانَ الْبَصْرِيُّ الزَّاهِدُ الْعَابِدُ رَأْسُ الْمُعْتَزِلَةِ. وعن عَاصِمٌ الأَحْوَلُ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى قَتَادَةَ فَذَكَرَ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ فَوَقَعَ فِيهِ، فَقُلْتُ: أَلا أَرَى العلماء يَقَعُ بَعْضُهُمْ فِي بعض؟ فقال: يا أحول، أو ما تَدْرِي أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ابْتَدَعَ بِدْعَةً فَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُذَكِّرَهُ حَتَّى يَحْذَرَ، فَجِئْتُ مِنْ عِنْدِ قَتَادَةَ وَأَنَا مُغْتَمٌّ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ نُسُكِ عَمْرٍو وَهَدْيِهِ، فَنِمْتُ فَرَأَيْتُهُ وَالْمُصْحَفُ فِي حِجْرِهِ وَهُوَ يَحُكُّ آيَةً، فَقُلْتُ لَهُ: سُبْحَانَ اللهِ! تَحُكُّ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللهِ! قَالَ: إني سوف أعيدها. فتركه حَتَّى حَكَّهَا، فَقُلْتُ: أَعِدْهَا، قَالَ: لا أَسْتَطِيعُ. وَقَالَ ابْنُ عُلَيَّةَ: أَوَّلُ مَنَ تَكَلَّمَ فِي الاعْتِزَالِ وَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ الْغَزَّالُ، فَدَخَلَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، فَأُعْجِبَ بِهِ وَزَوَّجَهُ أُخْتَهُ، وَقَالَ لَهَا: زَوَّجْتُكِ بِرَجُلٍ مَا يَصْلُحُ إِلا أَنْ يَكُونَ خَلِيفَةً. وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ: مَا جَالَسْتُ عمرًا إِلا مَرَّةً فَتَكَلَّمَ وَطَوَّلَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ نَزَلَ مَلَكٌ مِنَ السَّمَاءِ مَا زَادَكُمْ عَلَى هَذَا. وقَدْ كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ يُعَظِّمُ عَمْرَو بْنَ عبيد ويثني عليه ويقول:

كُلُّكُمْ يَمْشِي رُوَيْدٌ ❁ كُلُّكُمْ يَطْلُبُ صَيْدْ

غَيْرَ عَمْرِو بْنِ عُبَيْد.اهـ انظر: "تاريخ الإسلام" (٣/ ٩٤١). و"السير" (٦/ ١٠٤).

(٢) **ضعيف:**

أخرجه ابن بطة في "الإبانة"(١٩١٤) فقال: حدثنا أبو يوسف يعقوب بن يوسف قال: حدثنا أبو عبيد سعيد بن الحسن الرجاني القاضي قال: حدثنا أحمد بن أصرم المزني، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن موسى بن المغيرة قال: حدثنا أبو صالح، فذكره. وفيه: أبو جعفر محمد بن موسى لا توجد له ترجمة، وأبو صالح لا يدرى من هو.

(٣) **ضعيف:**

أخرجه ابن بطة في "الإبانة"(١٩١٤) فقال: حدثنا أبو يوسف يعقوب بن يوسف قال: حدثنا أبو عبيد سعيد بن الحسن الرجاني القاضي قال: حدثنا أحمد بن أصرم المزني، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن موسى بن المغيرة قال: حدثنا أبو صالح قال: قال رجل من القدرية لأبي عصام العسقلاني فذكره. وفيه: أبو جعفر محمد بن موسى لا توجد له ترجمة، وأبو صالح لا يدرى من هو. ولكن ذكر العلامة الألباني في هذا الموضع قصة أخرى فقال: دخل عبد الجبار الهمداني أحد شيوخ المعتزلة على الصاحب ابن عباد وعند أبو إسحاق الإسفراييني أحد أئمة السنة فلما رأى الأستاذ قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء، فقال الأستاذ فورًا: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء، فقال القاضي: أيشاء ربنا أن يعصى؟ قال الأستاذ: أيعصي =

وأما الأدلة من الكتاب والسنة: فقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]. ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿مَنْ يَشَإِ اللهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]. وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

ومنشأ الضلال[(١)]: من التسوية بين المشيئة والإرادة، وبين المحبة والرضا، فسوى بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقدره، فيكون محبوبًا مرضيا. وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له، فليست مقدرة ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه. وقد دل على الفرق بين المشيئة والمحبة الكتاب والسنة والفطرة الصحيحة. أما نصوص المشيئة والإرادة من الكتاب، فقد تقدم ذكر بعضها. وأما نصوص المحبة والرضا، فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]. ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]. وقال تعالى عقيب ما نهى عنه من الشرك والظلم والفواحش والكبر: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]. وفي "الصحيح" عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله كره لكم ثلاثًا: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال**»[(٢)]. وفي "المسند": «**إن الله يحب أن يؤخذ برخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته**»[(٣)].

ربنا قهرا؟ فقال القاضي: أرأيت أن منعني الهدى وقضى علي بالردى أحسن إلي أم أساء؟ فقال الأستاذ: إن منعك ما هو لك فقد أساء وإن منعك ما هو له فهو يختص برحمته من يشاء، فبهت القاضي عبد الجبار، وفي "تاريخ الطبري" (٨/ ١٢٥) أن عيلان قال لميمون بن مهران بحضرة هشام بن عبد الملك الذي أتى به ليناقشه: أشاء الله أن يعصى؟ فقال له ميمون: أفعصي كارها. انظر: "طبقات الشافعية" للسبكي (٤/ ٢٦١).

(١) انظر: "مدارج السالكين" (١/ ٢٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٧٧) ومسلم (٥٩٣) عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانفرد به مسلم (١٧١٥) أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **حسن:**

أخرجه أحمد (٥٨٧٣) وابن خزيمة (٢٠٢٧) وابن حبان (٢٧٤٢) وغيرهم من طرق عن حرب بن قيس عن نافع عن ابن عمر. ورجاله كلهم ثقات إلا حرب بن قيس فقد روى عنه ثقتان، وقال عمارة بن غزية: كان رضا، فلا بأس بتحسين حديثه لاسيما وله شاهد عن ابن عباس أخرجه الطبراني (١١/ ٣٢٣) فقال: =

وكان من دعائه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك**»[1]. فتأمل ذكر استعاذته بصفة الرضا من صفة السخط، وبفعل المعافاة من فعل العقوبة. فالأول[2] للصفة، والثاني[3]: لأثرها المرتب عليها، ثم ربط ذلك كله بذاته سبحانه، وأن ذلك كله راجع إليه وحده لا إلى غيره، فما أعوذ منه واقع بمشيئتك وإرادتك، وما أعوذ به من رضاك ومعافاتك هو بمشيئتك وإرادتك، إن شئت أن ترضى عن عبدك وتعافيه، وإن شئت أن تغضب عليه وتعاقبه، فإعاذتي مما أكره ومنعه أن يحل بي، هي بمشيئتك أيضًا، فالمحبوب والمكروه كله بقضائك ومشيئتك، فعياذي بك منك، وعياذي بحولك وقوتك ورحمتك مما يكون بحولك وقوتك وعدلك وحكمتك، فلا أستعيذ بغيرك من غيرك ولا أستعيذ بك من شيء صادر عن غير مشيئتك، بل هو منك. فلا يعلم ما في هذه الكلمات من التوحيد والمعارف والعبودية، إلا الراسخون في العلم بالله ومعرفته ومعرفة عبوديته.

فإن قيل[4]: كيف يريد الله أمرًا ولا يرضاه ولا يحبه؟ وكيف يشاؤه ويكونه؟ وكيف يجتمع إرادته له وبغضه وكراهته؟

قيل: هذا السؤال هو الذي افترق الناس لأجله فرقًا، وتباينت طرقهم وأقوالهم. فاعلم أن المراد نوعان: مراد لنفسه، ومراد لغيره.

فالمراد لنفسه، مطلوب محبوب لذاته وما فيه من الخير، فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد. والمراد لغيره، قد لا يكون مقصودا للمريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر إلى ذاته، وإن كان وسيلة إلى مقصوده ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث

حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا الحسين بن محمد الذراع، ثنا حصين ابن نمير، ثنا هشام بن حسان، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «**إن الله عز وجل يحب أن يؤتى رخصه كما يحب أن يؤتى عزائمه**». وإسناده صحيح. قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وجملة القول أن الحديث صحيح بلفظيه المتقدمين: «**كما يكره أن تؤتى معصيته**»، «**كما يحب أن تؤتى عزائمه**». وأما إنكار شيخ الإسلام ابن تيمية اللفظ الثانى فى أول "كتاب الإيمان" فمما لا يلتفت إليه بعد وروده من عدة طرق بعضها صحيح كما سلف.اهـ "الإرواء" (٥٦٤).

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) وهي السخط.

(٣) وهي العقوبة.

(٤) انظر: "مدارج السالكين" (٢/ ١٩٠).

قضاؤه وإيصاله إلى مراده. فيجتمع فيه الأمران: بغضه وإرادته. ولا يتنافيان لاختلاف متعلقهما. وهذا كالدواء الكريه، إذا علم المتناول له أن فيه شفاءه، وقطع العضو المتآكل، إذا علم أن في قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقة، إذا علم أنها توصل إلى مراده ومحبوبه. بل العاقل يكتفي في إيثار هذا المكروه وإرادته بالظن الغالب، وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف ممن لا يخفى عليه خافية. فهو سبحانه يكره الشيء، ولا ينافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سببًا إلى أمر هو أحب إليه من فوته.

من ذلك: أنه خلق إبليس، الذي هو مادة لفساد الأديان والأعمال والاعتقادات والإرادات، وهو سبب لشقاوة كثير من العباد، وعملهم بما يغضب الرب سبحانه تبارك وتعالى وهو الساعي في وقوع خلاف ما يحبه الله ويرضاه. ومع هذا فهو وسيلة إلى محاب كثيرة للرب تعالى ترتبت على خلقه، ووجودها أحب إليه من عدمها.

منها: أنه تظهر للعباد قدرة الرب تعالى على خلق المتضادات المتقابلات، فخلق هذه الذات، التي هي أخبث الذوات وشرها، وهي سبب كل شر، في مقابلة ذات جبريل، التي هي من أشرف الذوات وأطهرها وأزكاها، وهي مادة كل خير، فتبارك خالق هذا وهذا. كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والداء والدواء، والحياة والموت، والحسن والقبيح، والخير والشر. وذلك أدل دليل على كمال قدرته وعزته وملكه وسلطانه، فإنه خلق هذه المتضادات، وقابل بعضها ببعض، وجعلها محال تصرفه وتدبيره. فخلو الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمته وكمال تصرفه وتدبير مملكته.

ومنها: ظهور آثار أسمائه القهرية، مثل: القهار، والمنتقم، والعدل، والضار، والشديد العقاب، والسريع الحساب، وذي البطش الشديد، والخافض، والمذل[1]. فإن هذه الأسماء

---

(١) اسم [الخافض] و[المذل] لم يثبت في الأدلة تسمية الله بهما، وإنما ورد ذلك حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في سرد الأسماء الحسنى، وقد أخرجه الترمذي (٣٥٠٧) وابن حبان (٨٠٨) وغيرهما من طرق عن الوليد بن مسلم قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهذا حديث ضعيف؛ فالوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية ولم يصرح بالتحديث إلا عن شيخه فقط. وقد حكم الإئمة والحفاظ على روايته بالإدراج والاضطراب، ويدل على ذلك أن الحديث أصله في الصحيحين بدون ذكر سرد الأسماء كما تقدم، وقد ذكر الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ أن الوليد بن مسلم رواه عن بعض أهل العلم الذين جمعوها من القرآن. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى" (٦/ ٣٨٣): "تعيينها ليس من كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ باتفاق أهل المعرفة بحديثه"، وقال قبل ذلك (ص٣٧٩): "إن الوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين، كما جاء مفسرًا في بعض طرق =

والأفعال كمال، لا بد من وجود متعلقها، ولو كان الجن والإنس على طبيعة الملائكة لم يظهر أثر هذه الأسماء.

ومنها: ظهور آثار أسمائه المتضمنة لحلمه وعفوه ومغفرته وستره وتجاوزه عن حقه وعتقه لمن شاء من عبيده، فلولا خلق ما يكرهه من الأسباب المفضية إلى ظهور آثار هذه الأسماء لتعطلت هذه الحكم والفوائد. وقد أشار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إلى هذا بقوله: «**لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ويستغفرون فيغفر لهم**»(١).

ومنها: ظهور آثار أسماء الحكمة والخبرة، فإنه الحكيم الخبير، الذي يضع الأشياء مواضعها، وينزلها منازلها اللائقة بها، فلا يضع الشيء في غير موضعه، ولا ينزله غير منزلته التي يقتضيها كمال علمه وحكمته وخبرته. فهو أعلم حيث يجعل رسالاته، وأعلم بمن

حديثه".اهـ وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١١/ ٢١٥ ط السلفية): "ليست العلة عند الشيخين (البخاري ومسلم)، تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه والاضطراب، وتدليسه واحتمال الإدراج".اهـ، لكن يوصف الله تعالى بأنه: الخافض والمذل، وبهذا نعلم أن هناك **فرق بين الأسماء والصفات**، والفرق بينهما من وجوه وهي:

١) الأسماء أعلام للذات الإلهية، بخلاف الصفات فهي نعوت للذات.

٢) الأسماء يشتق منها الصفات، بخلاف الصفات فلا يشتق منها الأسماء، فنشتق من أسماء الله الرحيم والقادر والعظيم، صفات الرحمة والقدرة والعظمة، ولا نشتق من صفات الإرادة والمجيء والمكر، اسم المريد والجائي والماكر.

٣) الأسماء لا تشتق من أفعال الله، بخلاف الصفات فهي تشتق من أفعاله سبحانه وتعالى، فلا نشتق من كونه يحب ويكره ويغضب، اسم المحب والكاره والغاضب، ولكننا نشتق من أفعاله هذه الصفات، فنثبت له صفة المحبة والكره والغضب ونحوها من تلك الأفعال.

٤) نداء أسماء الله جائز، بخلاف نداء الصفة فهو كفر. فيجوز أن يُدعى الله بأسمائه، فنقول: يا رحيم ارحمنا، يا كريم أكرمنا، ويا لطيف الطف بنا، ولكن لا ندعو صفاته فنقول: يا رحمة الله ارحمينا، أو: يا كرم الله أو: يا لطف الله؛ لأن الصفة ليست هي الموصوف، فالرحمة ليست هي الله، بل هي صفة لله، وكذلك العزة، وغيرها؛ فهذه صفات لله، وليست هي الله.

٥) الأسماء يجوز التعبيد بها، بخلاف الصفة فلا يجوز التعبيد بها. فيجوز التعبيد بأسماء الله، فتقول: عبد الكريم، وعبد الرحمن، وعبد العزيز، ولا يجوز التعبيد بصفاته، فلا تقول: عبد العزة، ولا عبد الرحمة، ولا عبد العظمة.

تنبيه: تشترك الأسماء والصفات في جواز الاستعاذة بها والحلف بها. انظر: "منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة" ص ٩٤.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء بنحوه عن أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "صحيح مسلم" برقم (٢٧٤٨).

يصلح لقبولها ويشكره على انتهائها إليه، وأعلم بمن لا يصلح لذلك. فلو قدر عدم الأسباب المكروهة، لتعطلت حكم كثيرة، ولفاتت مصالح عديدة، ولو عطلت تلك الأسباب لما فيها من الشر، لتعطل الخير الذي هو أعظم من الشر الذي في تلك الأسباب، وهذا كالشمس والمطر والرياح، التي فيها من المصالح ما هو أضعاف أضعاف ما يحصل بها من الشر.

ومنها: حصول العبودية المتنوعة التي لولا خلق إبليس لما حصلت، فإن عبودية الجهاد من أحب أنواع العبودية إليه سبحانه. ولو كان الناس كلهم مؤمنين لتعطلت هذه العبودية وتوابعها من الموالاة لله سبحانه وتعالى والمعاداة فيه، وعبودية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعبودية الصبر ومخالفة الهوى وإيثار محاب الله تعالى، وعبودية التوبة والاستغفار، وعبودية الاستعاذة بالله أن يجيره من عدوه ويعصمه من كيده وأذاه. إلى غير ذلك من الحكم التي تعجز العقول عن إدراكها.

فإن قيل: فهل كان يمكن وجود تلك الحكم بدون هذه الأسباب؟ فهذا سؤال فاسد! وهو فرض وجود الملزوم بدون لازمه، كفرض وجود الابن بدون الأب. والحركة بدون المتحرك، والتوبة بدون التائب.

فإن قيل: فإذا كانت هذه الأسباب مرادة لما تفضي إليه من الحكم، فهل تكون مرضية محبوبة من هذا الوجه، أم هي مسخوطة من جميع الوجوه؟ هذا السؤال يرد **على وجهين**:

أحدهما: من جهة الرب تعالى، وهل يكون محبًا لها من جهة إفضائها إلى محبوبه، وإن كان يبغضها لذاتها؟

والثاني: من جهة العبد، وهو أنه هل يسوغ له الرضا بها من تلك الجهة أيضًا؟ فهذا سؤال له شأن.

فاعلم أن الشر كله يرجع إلى العدم، أعني عدم الخير وأسبابه المفضية إليه، وهو من هذه الجهة شر، وأما من جهة وجوده المحض فلا شر فيه. مثاله: أن النفوس الشريرة وجودها خير من حيث هي موجودة، وإنما حصل لها الشر بقطع مادة الخير عنها، فإنها خلقت في الأصل متحركة، فإن أعينت بالعلم وإلهام الخير تحركت به، وإن تركت تحركت بطبعها إلى خلافه. وحركتها من حيث هي حركة: خير، وإنما تكون شرًا بالإضافة، لا من حيث هي حركة، والشر كله ظلم، وهو وضع الشيء في غير محله، فلو وضع في موضعه لم

يكن شرًا، فعلم أن جهة الشر فيه نسبية إضافية. ولهذا كانت العقوبات الموضوعة في محالها خيرًا في نفسها، وإن كانت شرًا بالنسبة إلى المحل الذي حلت به، لما أحدثت فيه من الألم الذي كانت الطبيعة قابلة لضده من اللذة مستعدة له، فصار ذلك الألم شرًا بالنسبة إليها، وهو خير بالنسبة إلى الفاعل حيث وضعه في موضعه، فإنه سبحانه لم يخلق شرًا محضًا من جميع الوجوه والاعتبارات، فإن حكمته تأبى ذلك. فلا يمكن في جناب الحق تعالى أن يريد شيئًا يكون فسادًا من كل وجه، لا مصلحة في خلقه بوجه ما، هذا من أبين المحال، فإنه سبحانه الخير كله بيديه، والشر ليس إليه[1]، بل كل ما إليه فخير، والشر إنما حصل لعدم هذه الإضافة والنسبة إليه، فلو كان إليه لم يكن شرًا، فتأمله. فانقطاع نسبته إليه هو الذي صيره شرًا.

فإن قيل: لم تنقطع نسبته إليه خلقًا ومشيئة؟ قيل: هو من هذه الجهة ليس بشر، فإن وجوده هو المنسوب إليه، وهو من هذه الجهة ليس بشر، والشر الذي فيه من عدم إمداده بالخير وأسبابه، والعدم ليس بشيء، حتى ينسب إلى من بيده الخير.

فإن أردت مزيد أيضًاح لذلك، فاعلم أن أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد[2]، والإعداد[3]، والإمداد[4]. فإيجاد هذا خير، وهو إلى الله، وكذلك إعداده وإمداده، فإن لم يحدث فيه إعداد ولا إمداد حصل فيه الشر بسبب هذا العدم الذي ليس إلى الفاعل، وإنما إليه ضده.

فإن قيل: هلا أمده إذا أوجده؟ قيل: ما اقتضت الحكمة إيجاده وإمداده، وإنما اقتضت إيجاده وترك إمداده. فإيجاده خير، والشر وقع من عدم إمداده.

---

(١) يشير الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى حديث علي بن أبي طالب وفيه: «**والخير كله في يديك، والشر ليس إليك**» رواه مسلم (٧٧١) والحاصل أن إثبات الشر في القدر إنما هو بالإضافة إلى العبد، وأما بالإضافة إلى الرب سبحانه وتعالى، فكله خير وحكمة. مثاله: قطع يد السارق، هذا القدر شر للسارق، ولكنه خير ورحمة من الله سبحانه، فهو خير للسارق وغيره، خير للسارق بإسقاط العقوبة عنه يوم القيامة، وخير لغيره لحفظ الأموال. فالشر نسبي؛ والأصل أن الشر لا ينسب إلى الله، فلا ينسب إليه الشر لا فعلًا ولا تقديرًا ولا حكمًا، بل الشر في مفعولات الله لا في فعله، ففعله كله خير وحكمة، فتقدير الله لهذه الشرور له حكمة عظيمة. انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٩٤).

(٢) أي: الخلق.

(٣) أي: التهيئة.

(٤) أي: إمداده بالخير والعلم.

فإن قيل: فهلا أمد الموجودات كلها؟ فهذا سؤال فاسد، يظن مورده أن التسوية بين الموجودات أبلغ في الحكمة! وهذا عين الجهل! بل الحكمة في هذا التفاوت العظيم الذي بين الأشياء، وليس في خلق كل نوع منها تفاوت، فكل نوع منها ليس في خلقه تفاوت، والتفاوت إنما وقع لأمور عدمية لم يتعلق بها الخلق، وإلا فليس في الخلق من تفاوت. فإن اعتاص عليك هذا، ولم تفهمه حق الفهم، فراجع قول القائل[1]:

إذا لم تستطع شيئًا فدعه ❁ وجاوزه إلى ما تستطيع

فإن قيل: كيف يرضى لعبده شيئًا ولا يعينه عليه؟

قيل: لأن إعانته عليه قد تستلزم فوات محبوب له أعظم من حصول تلك الطاعة التي رضيها له، وقد يكون وقوع تلك الطاعة منه يتضمن مفسدة هي أكره إليه سبحانه من محبته لتلك الطاعة. وقد أشار تعالى إلى ذلك في قوله: ﴿**وَلَوْ أَرَادُواْ الْخُرُوجَ لأَعَدُّواْ لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ**﴾ [التوبة: ٤٦]. الآيتين. فأخبر سبحانه أنه كره انبعاثهم إلى الغزو مع رسوله، وهو طاعة، فلما كرهه منهم ثبطهم عنه، ثم ذكر سبحانه بعض المفاسد التي تترتب على خروجهم مع رسوله، فقال: ﴿**لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً**﴾ [التوبة: ٤٧]، أي: فسادًا وشرًا، ﴿**وَلأَوْضَعُواْ خِلالَكُمْ**﴾ [التوبة: ٤٧]، أي: سعوا بينكم بالفساد والشر، ﴿**يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ**﴾ [التوبة: ٤٧]، أي: قابلون منهم مستجيبون لهم، فيتولد من سعي هؤلاء وقبول هؤلاء من الشر ما هو أعظم من مصلحة خروجهم، فاقتضت الحكمة والرحمة أن أقعدهم عنه. فاجعل هذا المثال أصلًا، وقس عليه[2].

وأما الوجه الثاني، وهو الذي من جهة العبد: فهو أيضًا ممكن، بل واقع. فإن العبد يسخط الفسوق والمعاصي ويكرهها، من حيث هي فعل العبد، واقعة بكسبه وإرادته واختياره، ويرضى بعلم الله وكتابه ومشيئته وإرادته وأمره الكوني، فيرضى بما من الله ويسخط ما هو منه. فهذا مسلك طائفة من أهل العرفان. وطائفة أخرى كرهتها مطلقًا،

---

(١) وهو الفارس المغوار الصحابي عمرو بن معديكرب الزبيدي، قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وشعره هَذَا من مذهبات القصائد، أوله:

أمن ريحانة الداعي السميعُ ❁ يُؤَرِّقُني وَأَصْحَابِي هُجُوعُ

انظر: الاستيعاب (٣/ ١٢٠٤).

(٢) وقد تقدم الجواب عن هذا الإشكال في (ص) فراجعه فإنه مهم.

وقولهم يرجع إلى هذا القول، لأن إطلاقهم الكراهة لا يريدون به شموله لعلم الرب وكتابته ومشيئته. وسر المسألة: أن الذي إلى الرب منها غير مكروه، والذي إلى العبد مكروه.

فإن قيل: ليس إلى العبد شيء منها. قيل: هذا هو الجبر الباطل الذي لا يمكن صاحبه التخلص من هذا المقام الضيق، والقدري المنكر أقرب إلى التخلص منه من الجبري[1].

وأهل السنة المتوسطون بين القدرية والجبرية أسعد بالتخلص من الفريقين.

فإن قيل: كيف يتأتى الندم والتوبة مع شهود الحكمة في التقدير، ومع شهود القيومية والمشيئة النافذة؟ قيل: هذا هو الذي أوقع من عميت بصيرته في شهود الأمر على خلاف ما هو عليه، فرأى تلك الأفعال طاعات، لموافقته فيها المشيئة والقدر، وقال: إن عصيت أمره فقد أطعت إرادته! وفي ذلك قيل[2]:

أصبحت منفعلًا لما تختاره ❁ مني ففعلي كله طاعات!

وهؤلاء أعمى الخلق بصائر، وأجهلهم بالله وأحكامه الدينية والكونية[3]، فإن الطاعة هي موافقة الأمر الديني الشرعي، لا موافقة القدر والمشيئة، ولو كان موافقة القدر طاعة لكان إبليس من أعظم المطيعين له، ولكان قوم نوح وهود وصالح ولوط وشعيب وقوم فرعون – كلهم مطيعين! وهذا غاية الجهل.

---

(١) فمذهب الجبرية أشد كفرا وضلالا من القدرية.

(٢) نسبه شيخ الإسلام في "الفتاوى" (٨/ ٢٥٧) لابن إسرائيل.

(٣) فـ[حكم الله] نوعان:

١) حكم الله الكوني (القدري) وهو: المتعلق بربوبية الله وخلقه الذي لا يعصى فيه، ولا يخرج عنه أحد. كقوله: ﴿**قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ**﴾، وكما في قول أخي يوسف: ﴿**فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ**﴾[يوسف:٨٠].

٢) حكم الله الديني (الشرعي) وهو المتعلق بألوهيته وشرعه الذي يخالفه الكفار والفجار، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ**﴾ [الشورى: ١٠]، وقال: ﴿**ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ**﴾. وبعضهم يزيد نوعا آخر:

٣) حكم الله الجزائي وهو جزاء الله وعقوبته للمخالفين، كما في قوله تعالى: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾ [البقرة:١١٣]. وقد ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصلا نافعا فيما ينقسم إلى كوني وشرعي فقال: انقسام القضاء والحكم والإرادة والكتابة والأمر والإذن والجعل والكلمات والبعث والإرسال والتحريم والانتباه إلى كوني متعلق بخلقه وإلى ديني متعلق بأمره.اهـ انظر: "شفاء العليل" (ص ٢٨٠).

لكن إذا شهد العبد عجز نفسه، ونفوذ الأقدار فيه، وكمال فقره إلى ربه، وعدم استغنائه عن عصمته وحفظه طرفة عين، كان بالله في هذه الحال لا بنفسه، فوقوع الذنب منه لا يتأتى في هذه الحال ألبتة، فإن عليه حصنًا حصينا من، «فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي»[(١)]، فلا يتصور منه الذنب في هذه الحال، فإذا حجب عن هذا المشهد وبقي بنفسه، استولى عليه حكم النفس، فهنالك نصبت عليه الشباك والأشراك[(٢)]، وأرسِلت عليه الصيادون، فإذا انقشع عنه ضباب[(٣)] ذلك الوجود الطبعي، فهنالك يحضره الندم والتوبة والإنابة، فإنه كان في المعصية محجوبًا بنفسه عن ربه، فلما فارق ذلك الوجود صار في وجود آخر، فبقي بربه لا بنفسه.

فإن قيل: إذا كان الكفر بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضى بقضاء الله، فكيف ننكره ونكرهه؟!

فالجواب: أن يقال أولًا: نحن غير مأمورين بالرضا بكل ما يقضيه الله ويقدره، ولم يرد بذلك كتاب ولا سنة، بل من المقضي ما يرضى به، ومنه ما يسخط ويمقت، كما لا يرضى به القاضي لأقضيته سبحانه، بل من القضاء ما يسخط، كما أن من الأعيان المقضية ما يغضب عليه ويمقت ويلعن ويذم.

ويقال ثانيًا: هنا أمران: قضاء الله، وهو فعل قائم بذات الله تعالى. ومقضي: وهو المفعول المنفصل عنه. فالقضاء كله خير وعدل وحكمة، نرضى به كله. والمقضي قسمان: منه ما يرضى به، ومنه ما لا يرضى به[(٤)].

ويقال ثالثًا: القضاء له وجهان:

---

(١) كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: «**فإذا أحببته: كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها**». أخرجه البخاري (٦٥٠٢).

(٢) جمع شرك وهو الحبال.

(٣) وهي السحابة.

(٤) **قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:**

فلذاك نرضى بالقضاء ونسخط الـ ❁ مقضي حين يكون بالعصيان

وقال السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَلَيْسَ وَاجِبًا علىٰ العَبْد الرِّضَا ❁ بِكُل مقضي وَلَكِن بالقضا

انظر: "الكافية الشافية" ص ٧١٤، و"العقيدة السفارينية" ص ٦٧.

أحدهما: تعلقه بالرب تعالى ونسبته إليه، فمن هذا الوجه يرضى به.

والوجه الثاني: تعلقه بالعبد ونسبته إليه، فمن هذا الوجه ينقسم إلى ما يرضى به وإلى ما لا يرضى به. مثال ذلك: قتل النفس، له اعتباران: فمن حيث قدره الله وقضاه وكتبه وشاءه وجعله أجلًا للمقتول ونهاية لعمره - يرضى به، ومن حيث صدر من القاتل وباشره وكسبه وأقدم عليه باختياره وعصى الله بفعله - نسخطه ولا نرضى به.

وقوله: «**وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلان**»: إلى آخره. **التعمق**: هو المبالغة في طلب الشيء. **والمعنى**: أن المبالغة في طلب القدر والغوص في الكلام فيه ذريعة الخذلان. **الذريعة**: الوسيلة. والذريعة والدرجة والسلم - متقارب المعنى، وكذلك الخذلان والحرمان والطغيان متقارب المعنى أيضًا، لكن الخذلان في مقابلة النصر، والحرمان في مقابلة الظفر. والطغيان في مقابلة الاستقامة.

وقوله: «**فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً**»: عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «جاء ناس من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به؟ قال: وقد وجدتموه؟ [قالوا: نعم]، قال: ذلك صريح الإيمان». رواه مسلم[1]، الإشارة بقوله: «**ذلك صريح الإيمان**» إلى تعاظمهم أن يتكلموا به. ولمسلم أيضًا عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سئل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن الوسوسة؟ فقال: «**تلك محض الإيمان**»[2]. وهو بمعنى حديث أبي هريرة، فإن وسوسة النفس أو مدافعة وسواسها بمنزلة المحادثة الكائنة بين اثنين، فمدافعة الوسوسة الشيطانية واستعظامها صريح الإيمان ومحض الإيمان. هذه طريقة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين لهم بإحسان. ثم خلف من بعدهم خلف، سودوا الأوراق بتلك الوساوس، التي هي شكوك وشبه، بل وسودوا القلوب، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق، ولذلك أطنب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في ذم الخوض في الكلام في القدر والفحص عنه.

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم**»[3]. وقال الإمام أحمد حدثنا أبو معاوية حدثنا داود بن أبي هند عن عمرو

---

(١) برقم (١٣٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٥٧) ومسلم (٢٦٦٨). وقوله: (الألد) شديد الخصومة مأخوذ من لديدي الوادي =

بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: خرج رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال: فكأنما تفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، قال: فقال لهم: «**ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكم**». قال: فما غبطت نفسي بمجلس فيه رسول الله لم أشهده، بما غبطت نفسي بذلك المجلس، أني لم أشهده. ورواه ابن ماجه أيضًا(١).

وقال تعالى: ﴿**فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا**﴾ [التوبة: ٦٩]، الخلاق: النصيب، قال تعالى: ﴿**وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ**﴾ [البقرة: ٢٠٠]، أي: استمتعتم بنصيبكم كما استمتع الذين من قبلكم بنصيبهم وخضتم كالذي خاضوا، أي: كالخوض الذي خاضوه، أو كالفوج أو الصنف أو الجيل الذي خاضوا. وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلاق وبين الخوض، لأن فساد الدين إما في العمل وإما في الاعتقاد، فالأول من جهة الشهوات، والثاني من جهة الشبهات.

وروى البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**لتأخذن أمتي مآخذ القرون قبلها شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع**»، قالوا: فارس والروم؟ قال: «**فمن الناس إلا أولئك**»(٢). وعن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية كان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقوا على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة**». قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**». رواه الترمذي(٣).

وهما جانباه لأنه كلما احتج عليه بحجة أخذ في جانب آخر (الخصم) الحاذق بالخصومة والمذموم هو الخصومة بالباطل في رفع حق أو إثبات باطل.

(١) **حسن:**
أخرجه أحمد (٦٦٦٨) وابن ماجه (٨٥) من طريق أبي معاوية به. وإسناده حسن.

(٢) أخرجه البخاري (٧٣١٩) وجاء بنحوه عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه البخاري (٣٤٥٦) ومسلم (٢٦٦٩).

(٣) **حسن لغيره:**
أخرجه الترمذي (٢٦٤١) وابن وضاح في "البدع والنهي عنها" (٢٥٠) والمروزي في "السنة" (٥٩) والطبراني في "الكبير" (١٣/ ٣٠) والحاكم (٤٤٤) وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن زياد الأفريقي عن عبد الله بن يزيد المعافري عن عبد الله بن عمرو به. ورجاله ثقات غير عبد الرحمن الأفريقي فهو =

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**». رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح[(١)].

وعن معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة - يعني: الأهواء - كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»[(٢)].

ضعيف. ولكن للحديث شواهد كثيرة، فقوله: «**ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل**» يشهد له حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدم في البخاري، وبنحوه عن أبي سعيد في الصحيحين، وقوله: «**حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية كان في أمتي من يصنع ذلك**». يشهد لها حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه الحاكم (٨٤٠٤) والبزار كما في "كشف الأستار" (٣٢٨٥) وغيرهما عن أبي أويس عبد الله بن عبد الله المدني، عن ثور بن يزيد، عن عكرمة، عن ابن عباس نحوه وفيه: «**وحتى لو أن أحدهم جامع أمه لفعلتم**». وفيه أبو أويس ضعيف، وقد صححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيحة" برقم (١٣٤٨). وقوله: «**وإن بني إسرائيل تفرقوا على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة**». يشهد لها حديث أبي هريرة ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الآتي ذكرهما. وقوله: «قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**». يشهد لها حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤٨٨٦) وبحشل في "تاريخ واسط" (١/ ١٩٦) والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٦٢) عن وهب بن بقية قال: نا عبد الله بن سفيان عن يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك به. قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا عبد الله بن سفيان" وقال العقيلي: "عبد الله بن سفيان الخزاعي واسطي، عن يحيى بن سعيد ولا يتابع على حديثه، ثم ساق له هذا الحديث فقال عقبه: ليس له من حديث يحيى بن سعيد أصل، وإنما يعرف هذا الحديث من حديث الأفريقي". وذكره الذهبي في "الميزان" في ترجمته مما أنكر عليه. فهذه الزيادة: «**ما أنا عليه وأصحابي**» ضعيفة الإسناد كما ترى وهي مما تفرد بها عبد الرحمن الأفريقي، ولكن معناها صحيح، يشهد لها قوله في الحديث الآتي: «**كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**» فالفرقة الناجية هي الجماعة وهي من كان على مثل ما كان عليه الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، فلا بأس بتحسين هذه الجملة بهذا الشاهد -والله أعلم- وقد صحح الحديث ودافع عنه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيحة" برقم (٢٠٤).

(١) **صحيح بشواهده:**

أخرجه أبو داود (٤٥٩٦) وابن ماجه (٣٩٩١) والترمذي (٢٦٤٠) وأحمد (٨٣٩٦) وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة به. وإسناده حسن رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن عمرو ابن علقمة فهو حسن الحديث، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (١٣١٧). وقد جاء هذا الحديث عن جماعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) **صحيح بشواهده:**

أخرجه أحمد (١٦٩٣٧) وأبو داود (٤٥٩٧) والدارمي (٢٥٦٠) والحاكم (٤٤٣) والطبراني في "الكبير" =

وأكبر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الأمة: «مسألة القدر». وقد اتسع الكلام فيها غاية الاتساع.

وقوله: (**فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ**): اعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله – على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع. ولهذا لم يحك الله سبحانه عن أمة نبي صدقت بنبيها وآمنت بما جاء به، أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به ونهاها عنه وبلغها عن ربها، ولو فعلت ذلك لما كانت مؤمنة بنبيها، بل انقادت وسلمت وأذعنت، وما عرفت من الحكمة عرفته، وما خفي عنها لم تتوقف في انقيادها وتسليمها على معرفته، ولا جعلت ذلك من شأنها، وكان رسولها أعظم عندها من أن تسأله عن ذلك، كما في "الإنجيل": "يا بني إسرائيل لا تقولوا: لم أمر ربنا؟ ولكن قولوا: بم أمر ربنا"[1]، ولهذا

(١٩/ ٣٧٦) وغيرهم عن صفوان بن عمرو السكسكي قال: حدثني أزهر بن عبد الله الهوزني الحرازي عن أبي عامر عبد الله بن لحي عن معاوية بن أبي سفيان به. ورجاله كلهم ثقات غير أزهر الحرازي روى عنه جمع ولم يوثقه غير ابن حبان والعجلي، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق تكلموا فيه للنصب. وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الميزان": تابعي حسن الحديث، لكنه ناصبي، ينال من علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وله شاهد عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٣) وابن أبي عاصم في "السنة" (٦٤) والضياء المقدسي في "المختارة" (٢٤٩٩) من طريقين عن الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثنا قتادة عن أنس بن مالك به. ورجاله كلهم ثقات رجال الصحيحين، والوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية لكنه قد صرح بالتحديث عن شيخه وشيخ شيخه، وقتادة مدلس أيضًا وقد اختلف في قبول عنعنته فبعض العلماء قبل عنعنته وإن لم يكن الراوي عنه شعبة لكثرة ما روى ما لم ينص أحد على انتقادها، وعلى كل فهو في الشواهد وقد رواه عن أنس غيره، منهم: زياد بن عبد الله النميري، أخرجه أحمد (١٢٢٠٨) فقال: حدثنا وكيع عن عبد العزيز يعني الماجشون عن صدقة بن يسار عن النميري عن أنس بن مالك نحوه. ورجاله كلهم ثقات رجال الصحيحين غير زياد بن عبد الله النميري فهو ضعيف، وفيه انقطاع، فعبد العزيز بن الماجشون لم يسمع من صدقة بن يسار، فقد توفي صدقة سنة مائة واثنين وثلاثين، وتوفي عبد العزيز سنة مائتين وأربعة وستين، فبينهما أكثر من مائة واثنين وثلاثين سنة، ولكن للحديث طرق أخرى عن أنس ذكرها العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصحيحة" (٢٠٤).

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الاعتماد على نقل أهل الكتاب أو نقل من نقل عنهم لا يجوز باتفاق المسلمين؛ لأن في الصحيح عنه أنه قال: «**إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه**»، وفي المسند وسنن النسائي أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ رأى بيد عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ورقة من التوراة فقال: «**أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب لقد جئتكم بها بيضاء نقية لو كان موسى حيًا ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم**».اهـ "الرد على البكري" (١/ ١٥٩).

كان سلف هذه الأمة، التي هي أكمل الأمم عقولًا ومعارف وعلومًا - لا تسأل نبيها: لم أمر الله بكذا؟ ولم نهى عن كذا؟ ولم قدر كذا؟ ولم فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضاد للإيمان والاستسلام، وأن قدم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم. فأول مراتب تعظيم الأمر التصديق به، ثم العزم الجازم على امتثاله، ثم المسارعة إليه والمبادرة به القواطع والموانع، ثم بذل الجهد والنصح في الإتيان به على أكمل الوجوه، ثم فعله لكونه مأمورًا، بحيث لا يتوقف الإتيان به على معرفة حكمته - فإن ظهرت له فعله وإلا عطله، فإن هذا ينافي الانقياد، ويقدح في الامتثال.

قال القرطبي ناقلًا عن ابن عبد البر: فمن سأل مستفهمًا راغبًا في العلم ونفي الجهل عن نفسه، باحثًا عن معنى يجب الوقوف في الديانة عليه. فلا بأس به، فشفاء العي السؤال. ومن سأل متعنتًا غير متفقه ولا متعلم، فهو الذي لا يحل قليل سؤاله ولا كثيره. قال ابن العربي: الذي ينبغي للعالم أن يشتغل به هو بسط الأدلة، وأيضًاح سبل النظرة، وتحصيل مقدمات الاجتهاد، وإعداد الآلة المعينة على الاستمداد. قال: فإذا عرضت نازلة، أتيت من بابها، ونشدت من مظانها، والله يفتح وجه الصواب فيها. انتهى[(١)].

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**». رواه الترمذي وغيره[(٢)].

---

(١) انظر: "تفسير القرطبي" (٦/ ٣٣٣) سورة المائدة آية (١٠١).

(٢) ضعيف:
هذا الحديث مما اختلف في وصله وإرساله، فقد رواه الزهري واختلف عليه، فمنهم من رواه عن الزهري، عن علي بن حسين، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مرسلًا، ومنهم من رواه عن الزهري، عن علي بن حسين، عن أبيه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ موصولًا، فأما من رواه موصولا فهم:
١) مالك بن أنس وهو إمام ثقة. وقد اختلف عليه فمنهم من رواه عنه موصولًا وهما: ١- خالد بن عبد الرحمن الخراساني كما عند العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٩) وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٦٧). ٢- موسى بن داود الضبي كما ذكر ابن عبد البر في "التمهيد" (٩/ ١٩٥). ومنهم من رواه عن مالك مرسلًا كما في الموطأ (٢/ ٩٠٣) والعلل للدارقطني (٣١٠). وهذا هو الصحيح عن مالك، قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: وهما -يعني خالدا وموسى- جميعًا لا بأس بهما، إلا أنهما ليس بالحجة على جماعة رواة الموطأ الذين لم يقولوا فيه عن أبيه.اهـ
٢) عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف. كما عند أحمد (١٧٣٧) وقد اختلف عليه فمنهم من رواه عنه مرسلًا. وهو الصحيح كما عند البيهقي في "الشعب" (١٠٣١٥). وقد رجح البيهقي من رواه عن العمري مرسلًا.
٣) عبيد الله بن عمر العمري وهو ثقة كما عند الطبراني في "الأوسط" (٨٤٠٢) لكنه من طريق قزعة بن سويد وهو ضعيف.
=

ولا شك في تكفير من رد حكم الكتاب، ولكن من تأول حكم الكتاب لشبهة عرضت له، بين له الصواب ليرجع إليه، فالله سبحانه وتعالى لا يسأل عما يفعل، لكمال حكمته ورحمته وعدله، لا لمجرد قهره وقدرته، كما يقول جهم وأتباعه[1]. وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قول الشيخ: «**وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ**».

قوله: (فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، لأن الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ).

ش: الإشارة بقوله: «فهذا». إلى ما تقدم ذكره، مما يجب اعتقاده والعمل به، مما جاءت به الشريعة. وقوله: «**وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ**»: أي: علم ما جاء به الرسول جملة وتفصيلًا، نفيًا وإثباتًا. **ويعني بـ [العلم المفقود]:** علم القدر الذي طواه الله عن أنامه،

وأما من رواه عن الزهري عن علي بن الحسين مرسلًا بدون ذكر [أبيه] فهم:
١) مالك بن أنس. كما في الموطأ (٢/ ٩٠٣).
٢) معمر بن راشد وهو ثقة ثبت. كما في جامعه (٢٠٦١٧).
٣) زياد بن سعد وهو ثقة ثبت، قال ابن عيينة: كان أثبت أصحاب الزهري. كما في "الإيمان" (٤٥) لمحمد بن يحيى العدني.
٤) يونس بن يزيد وهو ثقة. كما عند ابن وهب في جامعه (٢٩٧).
٥) إبراهيم بن سعد وهو ثقة حجة. كما ذكر ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (١٢).
٦) الأوزاعي وهو ثقة. كما ذكر الدارقطني في "العلل" (٣١٥٨).
٧) شعيب بن خالد وهو صدوق. كما ذكر الدارقطني في "العلل" (٣١٥٨).
وغير هؤلاء كثير ممن روى الحديث مرسلًا، ولا شك أن الصحيح في هذا الحديث الإرسال، وبعض العلماء حسن الحديث بما أخرجه الترمذي (٢٣١٧) وابن ماجه (٣٩٧٦) من طريق قرة بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا. وهذا لا يصلح أن يكون شاهد للمرسل؛ لأن كل من رواه مرفوعًا فقد أخطأ، وقرة صدوق له مناكير، وهذا منها، قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقال بعضهم: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ. ولا يصح، إلا عن علي بن حسين، عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.اهـ "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٢٠)، وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما أكثر الأئمة، فقالوا: ليس هو بمحفوظ بهذا الإسناد وإنما هو محفوظ عن الزهري، عن علي بن حسين، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، كذلك رواه الثقات، عن الزهري...، وممن قال: إنه لا يصح إلا عن علي بن حسين مرسلًا الإمام أحمد، ويحيى بن معين، والبخاري، والدارقطني، وقد خلط الضعفاء في إسناده على الزهري تخليطا فاحشا، والصحيح فيه المرسل، وقد روي عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ من وجوه أخر وكلها ضعيفة.اهـ "جامع العلوم والحكم" رقم الحديث (١٢).

(١) وهم نفاة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

ونهاهم عن مرامه. **ويعني بـ [العلم الموجود]**: علم الشريعة، أصولها وفروعها، فمن أنكر شيئًا مما جاء به الرسول كان من الكافرين، ومن ادعى علم الغيب كان من الكافرين. قال تعالى: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ**﴾ [الجن: ٢٦]، الآية. وقال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ [لقمان: ٣٤]. ولا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمها، ولا من جهلنا انتفاء حكمته. ألا ترى أن خفاء حكمة الله علينا في خلق الحيات والعقارب والفأر والحشرات، التي لا يعلم منها إلا المضرة، لم ينف أن يكون الله تعالى خالقًا لها، ولا يلزم أن لا يكون فيها حكمة خفيت علينا، لأن عدم العلم لا يكون علما بالمعدوم.

الإيمان باللوح والقلم

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ[1] وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ[2]).

ش: قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١ - ٢٢]، وروى الحافظ أبو القاسم الطبراني بسنده إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إن الله خلق لوحا محفوظًا، من درة بيضاء، صفحاتها ياقوتة حمراء، قلمه نور وكتابه نور، لله فيه كل يوم ستون وثلاثمائة لحظة، يخلق ويرزق ويميت ويحيي، ويعز ويذل، ويفعل ما يشاؤه**»[3].

(١) اللوح هو: كل صفيحة عريضة خشبًا كانت أو عظمًا أو غيرهما وما يكتب فيه من خشب ونحوه.

(٢) أي: كتب.

(٣) **ضعيف:**

أخرجه الطبراني (١٢/ ٧٢) ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٠٥) فقال: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا منجاب بن الحارث، ثنا إبراهيم بن يوسف، ثنا زياد بن عبد الله، عن ليث، عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم، وزياد بن عبد الله البكائي قال فيه الحافظ في التقريب: صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعا كذبه. ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة تكلم فيه بعضهم.

وله طريق أخرى: أخرجه أبو الشيخ في "العظمة" (٢/ ٤٩٦) حدثنا الوليد بن أبان، حدثنا عبد الله بن يونس، حدثنا محمد بن المتوكل، حدثنا سفيان بن عيينة، عن أبي حمزة، عن الضحاك، عن ابن عباس مرفوعًا نحوه. وهذا إسناد شديد الضعف؛ فيه أبو حمزة الثمالي وهو ثابت بن أبي صفية ضعيف رافضي، وقد روى هذا الحديث تارة مرفوعًا وتارة موقوفًا كما سيأتي.

وله شاهد عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه أبو الشيخ في "العظمة" (٢/ ٤٩٠) حدثنا أحمد بن محمد البغدادي، حدثنا سعيد بن محمد بن ثواب، قال: حدثني بكر بن عيسى السكوني، قال: حدثني محمد بن عثمان الحراني، عن مالك بن دينار، عن الحسن، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا نحوه. وفيه: محمد بن عثمان الحراني قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: وقيل: الحداني وبالراء أصح. عن مالك بن دينار بخبر باطل. **قال الأزدي**: متروك الحديث والخبر: لله لوح من در وياقوت قلمه النور فيه يخلق ويرزق ويعز ويذل.اهـ "لسان الميزان". وقد روي هذا الحديث عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا وهو أصح، وله عنه ثلاث طرق:

الطريق الأولى: أخرجه الطبراني (١٠/ ٢٦٠) ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٣٢٥) من طريق عبد الله بن الوليد العجلي، حدثني بكير بن شهاب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «لوددت أن عندير جلًا من أهل القدر فوجأت رأسه» قالوا: ولم ذاك؟ قال: «لأن الله تعالى خلق لوحًا محفوظًا من درة بيضاء، دفتاه ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، وعرضه ما بين السماء والأرض، ينظر فيه كل يوم ستين وثلاثمائة نظرة، يخلق بكل نظرة، ويحيي ويميت، ويعز ويذل، ويفعل ما يشاء». وهذا إسناد ضعيف، لضعف بكير بن شهاب الكوفي، قال أبو حاتم: "شيخ". وذكره ابن حبان في "الثقات". =

اللوح المذكور هو الذي كتب الله مقادير الخلائق فيه، والقلم المذكور هو الذي خلقه الله وكتب به في اللوح المذكور المقادير، كما في "سنن أبي داود" عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: يا رب، وما أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة**»[1].

وقال ابن حجر: مقبول. قال الذهبي: "عراقيّ صدوق". والظاهر أنه ضعيف، فقول أبي حاتم: شيخ. أي: يصلح في الشواهد، قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: قوله ـ يعني أبا حاتم ـ: (شيخ)، ليس هو عبارة جرح، ولكنها أيضًا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنّه ليس بحجّة.اهـ فالأصل أن صاحبها ضعيف يصلح في الشواهد والمتابعات، ولهذا ذكرها ابن أبي حاتم في المرتبة الثالثة ممن يكتب حديثه وينظر فيه.

الطريق الثانية: أخرجه الحاكم (٣٧٧١) وأبو الشيخ في "العظمة" (٢/ ٤٩٢) والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٨٢٨) من طرق عن أبي حمزة الثمالي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نحوه. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبي حمزة، وبعضهم تكلم فيه بشدة.

الطريق الثالثة: أخرجه أبو الشيخ في "العظمة" (٢/ ٦٢١) حدثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم حدثنا محمد بن أحمد بن البراء، حدثنا عبد المنعم بن إدريس بن سنان، عن أبيه، عن وهب بن منبه، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: "أول شيء خلق الله عز وجل العرش من نور، ثم الكرسي، ثم لوحًا محفوظًا من درة بيضاء، دفتاه من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، ينظر الله عز وجل فيه كل يوم ثلثمائة وستين نظرة، يخلق في كل نظرة، ويحيي ويميت، ويعز ويذل، ويرفع أقوامًا، ويخفض أقوامًا، ويفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، وخلق قلما من نور، طوله خمسمائة عام، وعرضه خمسمائة عام قبل أن يخلق الخلق، وقال للقلم: اكتب، قال القلم: وما أكتب يا رب؟، قال: اكتب علمي في خلقي إلى أن تقوم الساعة، فجرى القلم بما هو كائن في علم الله إلى يوم القيامة، إن كتاب ذلك العلم على الله يسير هين، وسن القلم مشقوقة، ينبع منه المداد". وهذا إسناد شديد الضعف، فيه: عبد المنعم بن إدريس بن سنان، قال أحمد بن حنبل: يكذب على وهب. وقال ابن المديني وأبو داود والنسائي: ليس بثقة. **وقال البخاري**: عبد المنعم ذاهب الحديث. **وقال الدارقطني**: هو وأبوه متروكان. فالظاهر أن الأثر لا يصح مرفوعًا ولا موقوفًا، وبعضهم حسنه موقوفًا بالطريقين الأولى والثانية، والظاهر أن أبا حمزة الثمالي لا يصلح حتى في الشواهد، وعلى فرض تحسينه، هل له حكم الرفع، قال بعضهم: إن له حكم الرفع؛ لأن مثله لا يقال من قبيل الرأي، وقال بعضهم: ليس له حكم الرفع؛ لأن من شرط قول الصحابي الذي له حكم الرفع ألا يكون ممن يأخذ من الإسرائيليات، وابن عباس قد نص جماعة من العلماء كالمزي وابن كثير أنه كان يأخذ من الإسرائيليات عن كعب الأحبار وغيره، كما في "تفسير ابن كثير" لسورة طه رقم الآية (٤٠). والذي يظهر لي -والله أعلم- أن الأصل فيما يرويه ابن عباس من أمور الغيب أن لها حكم الرفع، فقد اعتمد الأئمة أقواله في العقيدة وجعلوها من قبيل المرفوع كما في قوله: الكرسي موضع القدمين. هذا هو الأصل، لكن قد نخرج عن هذا الأصل فيما إذا كان الأثر يلوح عليه أمارات أخبار بني إسرائيل كما هو الظاهر في هذا الأثر، لا سيما وقد رأيت أن تحسينه بالطريقين فيه نظر.

(١) **صحيح بشواهده**:

أخرجه أبو داود (٤٧٠٠) ومن طريقه البيهقي (٢٠٨٧٥) والطبراني في "مسند الشاميين" (٥٩) وأبو نعيم =

في "الحلية" (٥/ ٢٤٨) كلهم من طريق يحيى بن حسان عن الوليد بن رباح عن إبراهيم بن أبي عبلة عن أبي حفصة عن عبادة به. هكذا رواه يحيى بن حسان فقال: [الوليد بن رباح] وهو خطأ والصواب: [رباح بن الوليد]، قال الحافظ المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: روى مروان بن محمد، عن هذا الرجل فسمَّاه [رباح بن الوليد] وهو الصواب فيما قاله أبو داود وغيره.اهـ. قلت: وهذا الإسناد ضعيف؛ لجهالة حال أبي حفصة واسمه: حبيش بن شريح، وبقية رجاله ثقات، ولكن قد اختُلف في إسناد الحديث، قال الحافظ المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وروى هذا الحديث سلمة بن شبيب، عن مروان بن محمد، عن رباح بن الوليد، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي يزيد، عن عبادة بن الصامت. ورَواهُ محمود بن خالد، عن مروان بن محمد، عن رباح بن الوليد بن يزيد بن نمران الذماري، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عبد العزيز الأزديِّ، عن عبادة بن الصامت.اهـ من "تحفة الأشراف" (٤/ ٢٤٦)، وقال في "تهذيب الكمال": وقد اختلف في إسناده فقيل: عن إبراهيم ابن أَبي عبلة، عَن أَبِي حفصة، عن عبادة، وقيل: عن إبراهيم، عَن أَبِي يزيد، عن عبادة، وقيل: عن إبراهيم، عَن أَبِي عَبْدِ الْعَزِيزِ الأردني، عن عبادة.اهـ. قلت: فيحيى بن حسان، خالفه: مروان بن محمد الطاطري وهو ثقة، واختلف عليه: ١- فرواه سلمة بن شبيب عنه، فسماه: [أبا يزيد] كما في "تحفة الأشراف". ٢- ورواه محمود بن خالد فسماه: [أبا عبد العزيز الأُرْدُنِّي] كما عند ابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٢) وذكره المزي في "تهذيب الكمال"، وسماه في رواية الطبراني في "مسند الشاميين" (٥٨) [أبو يزيد الأردني] ووقع في المطبوع: [الأزدي] وهو تصحيف، كما في "تهذيب الكمال". ولعل هذا هو الصواب في رواية مروان بن محمد الطاطري أنه: [أبو يزيد الأردني] وأبو يزيد الأردني مجهول، وعلى كل حال، فالإسناد ضعيف بسبب جهالة الراوي، سواء قلنا إنه: [أبو حفصة] أو [أبو يزيد]. ولكن الحديث له طرق وشواهد يصح بها، فله أربع طرق أخرى عن عبادة بن الصامت رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الطريق الأولى: أخرجه أحمد (٢٢٧٠٥) وابن أبي شيبة (٣٧٠٧٢) ومن طريقه الفريابي في "القدر" (٧٢) والآجري في "الشريعة" (١٨٠) وابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٧) والطبراني في "مسند الشاميين" (١٩٤٩) من طرق عن معاوية بن صالح عن أيوب بن زياد عن عبادة بن الوليد بن عبادة عن أبيه عن عبادة بن الصامت به. ورجاله محتج بهم إلا أيوب بن زياد الحمصي، فقد روى عنه ثلاثة وذكره ابن حبان في "الثقات"، وحسن حديثه ابن المديني، كما في "لسان الميزان".

الطريق الثانية: أخرجه الفريابي في "القدر" (٤٢٥) ومن طريقه الآجري في "الشريعة" (٤٣٩) وابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٤) من طريق محمد بن المصفى حدثنا بقية بن الوليد حدثني معاوية بن سعيد، حدثني عبد الله بن السائب، عن عطاء بن أبي رباح عن الوليد بن عبادة عن أبيه. وهذا إسناد حسن، ومعاوية بن سعيد المصري، روى عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في "الثقات"، فهو حسن الحديث، وبقية رجاله معروفون محتج بهم، وبقية بن الوليد ومحمد بن المصفى قد صرحا بالتحديث.

الطريق الثالثة: أخرجه أحمد (٢٢٧٠٧) عن موسى بن داود الضبي، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٣) عن مروان بن محمد الدمشقي، قالا: حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، أن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه. وخالفهما عبد الله بن وهب كما في كتابه "القدر" (٢٧) فرواه عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبادة بن الصامت. فأسقط من الإسناد [الوليد بن عبادة]، وعبد الله بن وهب أحفظ لحديث ابن لهيعة مع ضعفه.

الطريق الرابعة: أخرجه الطيالسي (٥٧٨) ومن طريقه الترمذي (٢١٥٥) وابن أبي عاصم في "السنة" (٢١٥٥) من طريق عبد الواحد بن سليم، عن عطاء بن أبي رباح، قال: حدثني الوليد بن عبادة بن =

واختلف العلماء: هل القلم أول المخلوقات، أو العرش[1]؟

على قولين، ذكرهما الحافظ أبو العلاء الهمذاني[2]، **أصحهما**: أن العرش قبل القلم، لما ثبت في "الصحيح"[3] من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء**».

الصامت عن أبيه. وفيه: عبد الواحد بن سليم المالكي وهو شديد الضعف، قال البخاري: فيه نظر. وله شاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه أبو يعلى (٢٣٢٩) فقال: حدثنا أحمد بن جميل المروزي، حدثنا عبد الله بن المبارك، أخبرنا رباح بن زيد، عن عمر بن حبيب، عن القاسم بن أبي بزة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه يحدث أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن أول شيء خلقه الله القلم وأمره فكتب كل شيء**». وهذا إسناد ظاهر الصحة إلا أن رفعه شاذ، والراجح أنه موقوف على ابن عباس كما بيَّن ذلك العلامة الوادعي في "أحاديث معلة" (٢١١).

وله شاهد عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٦) والآجري في "الشريعة" (٣٣٩-٣٤٠) من طريق بقية، حدثني أرطاة بن المنذر، عن مجاهد بن جبير، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**أول ما خلق الله تعالى القلم، فأخذه بيمينه وكلتا يديه يمين. قال: فكتب الدنيا وما يكون فيها من عمل معمول بر أو فجور، رطب أو يابس، فأحصاه عنده في الذكر. فقال: اقرأوا إن شئتم: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾** [الجاثية: ٢٩]، **فهل تكون النسخة إلا من شيء قد فرغ منه**». وهذا إسناد ضعيف، بقية بن الوليد يدلس تدليس تسوية وقد صرح بالتحديث عن شيخه فقط، ولم يصرح به عن شيخ شيخه، ثم إن مجاهدًا لم يسمعه من ابن عمر، فقد جاء عند الآجري أنه قال: عن مجاهد بن جبر أنه بلغه عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فالحديث صحيح بطرقه وشواهده.

(١) انظر: "التبيان في أقسام القرآن" (ص ٢٠٧).

(٢) وهو الحافظ المقرء العلامة شيخ الإسلام الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل العطار، شيخ همذان توفي سنة (٥٩٦ هـ). مترجم له في "السير" (٢١/ ٤٠). وقد اقتصر الشارح على القول الصحيح، و**القول الآخر في هذه المسألة**: أن القلم مخلوق قبل العرش. واستدلوا بالحديث الذي ذكره الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى القَلَمُ**». واختار هذا القول ابن جرير وابن الجوزي والألباني، قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وفيه رد على من يقول بأن العرش هو أول مخلوق، ولا نص في ذلك عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإنما يقول به من قاله كابن تيمية وغيره - استنباطًا واجتهادًا - فالأخذ بهذا الحديث - وفي معناه أحاديث أخرى - أولى لأنه نص في المسألة، ولا اجتهاد في مورد النص كما هو معلوم. وتأويله بأن القلم مخلوق بعد العرش باطل، لأنه يصح مثل هذا التأويل لو كان هناك نص قاطع على أن العرش أول المخلوقات كلها ومنها القلم، أما ومثل هذا النص مفقود، فلا يجوز هذا التأويل.اهـ "الصحيحة" برقم (١٣٣).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٣).

فهذا صريح أن التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند أول خلق القلم، بحديث عبادة هذا[1]. ولا يخلو قوله: «**أول ما خلق الله القلم**»، إلخ - إما أن يكون جملة أو جملتين.

فإن كان جملة، وهو الصحيح، كان معناه: أنه عند أول خلقه قال له: «اكتب»، كما في اللفظ: «**أولَ ما خلق الله القلمَ قال له: اكتب**» بنصب «أول» و«القلم»[2].

وإن كان جملتين، وهو مروي برفع «أول» و«القلم»[3]، فيتعين حمله على أنه أول المخلوقات من هذا العالم، فيتفق الحديثان، إذ حديث عبد الله بن عمرو صريح في أن

---

(١) وهذا القول هو قول جمهور العلماء، ورجحه شيخ الإسلام وابن القيم وابن عثيمين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وهو الصحيح، **قال الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والنـــاس مختلفـــون في القلـــم الـــذي ❁ كتـــب القضـــاء بـــه مـــن الـــديان
هـــل كـــان قبـــل العـــرش أو هـــو بعـــده ❁ قـــولان عنـــد أبـــي العـــلا الهمـــذاني
والحـــق أن العـــرش قبـــل لأنـــه ❁ قبـــل الكتابـــة كـــان ذا أركـــان
وكتابـــة القلـــم الشـــريف تعقبـــت ❁ إيجـــاده مـــن غيـــر فصـــل زمـــان

انظر: "الكافية الشافية" ص٢٨٠.

(٢) وهذه الرواية تسمى رواية الظرفية، بنصب «أول» على أنه ظرف، والعامل فيه: «قال»، وبنصب «القلم» كذلك على أنه مفعول به لـ «خلق»، فعلى هذه الرواية تكون جملة واحدة مركبة من فعل وفاعل ومفعول به، وظرف (مفعول فيه). **ويكون معنى الحديث**: أن الله أول ما خلق القلم أمره بالكتابة، فليس فيه تعرض للأولية المطلقة أصلًا، وعلى هذه الرواية لا دلالة فيه على أن القلم مخلوق قبل العرش، واختار هذه الرواية شيخ الإسلام وابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

(٣) أي: برفع «أول» على أنه مبتدأ، وخبره كلمة «القلم» وهو مرفوع كذلك، فهذه الجملة الأولى وهو جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر. والجملة الثانية فعلية وهي قوله: «خلق الله»، فهما جملتان، ويكون معنى الحديث: إن الله أول ما خلق الله هو القلم. وعلى هذه الرواية حصل الاشكال، ولكن قد وجهها العلماء بأن الأولية هنا نسبية، وليست مطلقة، والمعنى: أن أول المخلوقات من هذا العالم المشاهد هو القلم، أو أول قلم خلقه الله من الأقلام هو القلم الذي أمره الله بالكتابة. قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: على الرفع: هل المراد أن أول المخلوقات كلها هو القلم؟ الجواب: لا؛ لأننا لو قلنا: إن القلم أول المخلوقات، وإنه أمر بالكتابة عندما خلق، لكنا نعلم ابتداء خلق الله للأشياء، وأن أول بدء خلق الله كان قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، ونحن نعلم أن الله عز وجل خلق أشياء قبل هذه المدة بأزمنة لا يعلمها إلا الله عز وجل؛ لأن الله عز وجل لم يزل ولا يزال خالقًا، وعلى هذا؛ فيكون: إن أول ما خلق الله القلم يحتاج إلى تأويل ليطابق ما علم بالضرورة من أن الله تعالى له مخلوقات قبل هذا الزمن. قال أهل العلم: وتأويله: إن المعنى: أن أول ما خلق الله القلم بالنسبة لما نشاهده فقط من المخلوقات؛ كالسماوات والأرض... فهي أولية نسبية.اهـ "القول المفيد" (٢/ ٤٢٠).

العرش سابق على التقدير، والتقدير مقارن لخلق القلم. وفي اللفظ الآخر: «**لما خلق الله القلم قال له: اكتب**».

فهذا القلم أول الأقلام وأفضلها وأجلها. وقد قال غير واحد من أهل التفسير: إنه القلم الذي أقسم الله به في قوله تعالى: ﴿**ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ**﴾ [القلم:١، ٢].

والقلم الثاني: قلم الوحي: وهو الذي يكتب به وحي الله إلى أنبيائه ورسله، وأصحاب هذا القلم هم: الحكام على العالم. والأقلام كلها خدم لأقلامهم(١).

وقد رفع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لله ليلة أسري به إلى مستوى يسمع فيه صريف الأقلام(٢)، فهذه الأقلام هي التي تكتب ما يوحيه الله تبارك وتعالى من الأمور التي يدبر بها أمر العالم العلوي والسفلي(٣).

---

(١) هكذا ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ "في التبيان" (ص٢٠٨)، وهذا يحتاج إلى دليل من الكتاب والسنة.

(٢) كما في البخاري (٣٤٩) ومسلم (١٦٣) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، و(صريف الأقلام) صوتها حين الكتابة أي أسمع صوت ما تكتبه الملائكة من قضاء الله ووحيه وتدبيره.

(٣) **أنواع التقديرات الإلهية التي جاءت في الأدلة خمسة وهي:**

١) **التقدير العام الأزلي** وهو الذي في اللوح المحفوظ (لا يتغير ولا يتبدل). **ودليله:** ﴿يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد:٣٩]. وحديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**كَتَبَ الله مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**». رواه مسلم.

٢) **التقدير البشري** وهو الحاصل حينما أخذ الله الميثاق على ذرية آدم. **ودليله:** قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ**﴾ [الأعراف:١٧٢]. وقد تقدمت أدلة هذا الميثاق.

٣) **التقدير العمري** وهو الذي كُتب على ابن آدم وهو في بطن أمه. **ودليله:** حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَنَا رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، قَالَ: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ الله مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ**» متفق عليه.

٤) **التقدير السنوي** وهو الذي يقدره الله في ليلة القدر من كل سنة. **ودليله:** قوله تعالى: ﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ** ﴾ [الدخان:٤-٥].

٥) **التقدير اليومي** وهو الوارد في قوله: ﴿ **كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ** ﴾ [الرحمن:٢٩]. انظر: "شفاء العليل" (ص٦).

قوله: (فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ، لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ -لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا- لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ. جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

ش: تقدم حديث جابر عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: جاء سراقة بن مالك بن جعشم، فقال: يا رسول الله، بين لنا ديننا كأنا خلقنا الآن، فيم العمل اليوم؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير؟ أم فيما يستقبل؟ قال: «**لا، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير**»[(١)].

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كنت خلف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يومًا، فقال: «**يا غلام ألا أعلمك كلمات؟ احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام، وجفت الصحف**». رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح[(٢)].

وفي رواية غير الترمذي: «**احفظ الله تجده أمامك، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسرًا**»[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٨).

(٢) **حسن:**
أخرجه الترمذي (٢٥١٦) وأحمد (٢٦٦٩) وغيرهما من طرق عن الليث بن سعد، عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن عبد الله بن عباس به. ورجاله كلهم ثقات إلا قيس بن الحجاج، فقد قال فيه أبو حاتم: إنه صالح، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، ولكنه متابع، تابعه يزيد بن أبي حبيب وهو ثقة كما عند الفريابي في "القدر" (١٥٧) ومن طريقه الآجري في "الشريعة" (٤١٢) إلا أنه من طريق أبي عبد السلام الشامي ولم أعرفه. وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس يحسن بها كما ذكر الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في "جامع العلوم والحكم" (١٩)، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (٦٨٥)

(٣) **حسن:** تقدم تخريجه في الإسناد السابق وهو ضمن الحديث السابق في بعض ألفاظه، وله شواهد كثيرة بمعناه.

وقد جاءت «الأقلام» في هذه الأحاديث وغيرها مجموعة، فدل ذلك على أن للمقادير أقلامًا غير القلم الأول، الذي تقدم ذكره مع اللوح المحفوظ.

والذي دلت عليه السنة أن الأقلام أربعة، وهذا التقسيم غير التقسيم المقدم ذكره:

القلم الأول: العام الشامل لجميع المخلوقات، وهو الذي تقدم ذكره مع اللوح.

القلم الثاني: حين خلق آدم، وهو قلم عام أيضًا، لكن لبني آدم، ورد في هذا آيات تدل على أن الله قدر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم، عقيب خلق أبيهم(١).

القلم الثالث: حين يرسل الملك إلى الجنين في بطن أمه، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: يكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد. كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة(٢).

القلم الرابع: الموضوع على العبد عند بلوغه، الذي بأيدي الكرام الكاتبين، الذين يكتبون ما يفعله بنو آدم، كما ورد ذلك في الكتاب والسنة(٣).

وإذا علم العبد أن كلا من عند الله، فالواجب إفراده سبحانه بالخشية والتقوى. قال تعالى: ﴿**فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ**﴾ [المائدة: ٤٤]. ﴿**وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾ [البقرة: ٤٠]. ﴿**وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ**﴾ [البقرة: ٤١]. ﴿**وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ**﴾ [النور: ٥٢]. ﴿**هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ**﴾ [المدثر: ٥٦]، ونظائر هذا المعنى في القرآن كثيرة. ولا بد لكل عبد أن يتقي أشياء، فإنه لا يعيش وحده، ولو كان ملكًا مطاعًا فلا بد أن يتقي أشياء يراعي بها رعيته. فحينئذ فلا بد لكل إنسان أن يتقي، فإن لم يتق الله اتقى المخلوق، والخلق لا

---

(١) واستدلوا له بأدلة الميثاق التي تقدم ذكرها، وإن كانت الأدلة ليست صريحة في ذكر القلم.

(٢) منها حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه البخاري (٦٥٩٤) ومسلم (٢٦٤٣).

(٣) أما الكتاب فكما قال تعالى: ﴿**وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ * كِرَامًا كَاتِبِينَ**﴾، وأما السنة فحديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ**». وهو حديث حسن لغيره: أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) والترمذي (١٤٢٣) وابن ماجه (٤٤٠٢) وأحمد (٩٤٠) وغيرهم من طرق ثابتة عن علي مرفوعًا. ولكن رجح الأئمة وقفه على علي بن أبي طالب، كما في "العلل" للدارقطني برقم (٢٩١) و(٣٥٤)، وهذا الموقوف له حكم الرفع، وله شاهد أيضًا عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أخرجه أحمد (٢٤٦٩٤) وأبو داود (٤٣٩٨) والنسائي (٣٤٣٢) وابن ماجه (٢٠٤١) من طريق حماد بن سلمة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود عن عائشة به. وظاهر هذا الإسناد الصحة، لكن قال الإمام أحمد: في رواية حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان تخليط كثير. وقد صحح الحديث العلامة الألباني في "الإرواء" (٢٩٧).

يتفق حبهم كلهم وبغضهم، بل الذي يريده هذا يبغضه هذا، فلا يمكن إرضاؤهم كلهم، كما قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "رضا الناس غاية لا تدرك، فعليك بالأمر الذي يصلحك فالزمه، ودع ما سواه فلا تعانه"[(١)]. فإرضاء الخلق لا مقدور ولا مأمور، وإرضاء الخالق مقدور ومأمور.

وأيضًا فالمخلوق لا يغني عنه من الله شيئًا، فإذا اتقى العبد ربه، كفاه مئونة الناس. كما كتبت عائشة إلى معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، روي مرفوعًا، وروي موقوفًا عليها: «**من أرضى الله بسخط الناس، رضي الله عنه وأرضى عنه الناس، ومن أرضى الناس بسخط الله، عاد حامده من الناس له ذاما**»[(٢)]. فمن أرضى الله كفاه مؤنة الناس ورضي عنه، ثم فيما بعد يرضون، إذ العاقبة للتقوى، ويحبه الله فيحبه الناس. كما في "الصحيحين" عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إذا أحب الله العبد نادى: يا جبريل، إني أحب فلانًا فأحبه، فيحبه جبريل، ثم ينادي جبريل في السماء: إن الله يحب فلانًا فأحبوه، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القبول في الأرض**»، وقال في البغض مثل ذلك[(٣)].

(١) صحيح:
أخرجه الآبري في مناقب الشافعي (٥٣) والبيهقي في "المناقب" (٢/ ١٧٣-١٩٨) عن يونس بن عبد الأعلى قال لي الشافعي: يا أبا موسى رضى الناس غايةٌ لا تدرك، ما أقوله لك إلا نصحًا، ليس إلى السلامة من الناس سبيل، فانظر ما فيه صلاح نفسك فالزمه، ودع الناس وما هم فيه. هذا لفظ الآبري، ولفظ البيهقي: يا أبا موسى، لو جهدت كل الجهد على أن ترضى الناس كلهم فلا سبيل إليه، فإذا كان كذلك فأخلص عملك ونيتك لله عز وجل. وإسناده صحيح.

(٢) صحيح موقوفًا:
أخرجه ابن حبان (٢٧٦) والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٩٩) (٥٠٠) وابن عساكر (٥٤/ ٢٠) من طرق عن عبد الرحمن المحاربي عن عثمان بن واقد العمري عن أبيه عن محمد بن المنكدر عن عروة عن عائشة مرفوعًا. وهذه الطريق المرفوعة خطأ، والصحيح في الحديث أنه موقوف على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قال الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ - بعد أن ذكر الخلاف في رفعه ووقفه-: ورفعه لا يثبت.اهـ "العلل" برقم (٣٥٢٤)، وقال العقيلي رَحِمَهُ اللَّهُ: ولا يصح في الباب مسندًا، وهو موقوف من قول عائشة.اهـ "الضعفاء" (٣/ ٣٤٣)، وهكذا رجح الموقوف أبو حاتم وأبو زرعة كما في "العلل" (١٨٠٠) والبخاري كما في "العلل الكبير" (٦١٦)، وقد أخرج الموقوف الترمذي (٢٤١٤) وأبو داود في "الزهد" (٣١٥) وأحمد في "الزهد" (٩١٠) وغيرهم من طرق صحيحة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: مَنْ أَسْخَطَ النَّاسَ بِرِضَى اللهِ، كَفَاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ النَّاسَ، وَمَنْ أَسْخَطَ اللهَ بِرِضَى النَّاسِ وَكَّلَهُ اللهُ إِلَى النَّاسِ. وصحح الحديث مرفوعًا وموقوفًا العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيحة" برقم (٢٣١١).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٠٩) ومسلم (٢٦٣٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا أن مسلمًا انفرد بذكر البغض أي: =

فقد بين أنه لا بد لكل مخلوق من أن يتقي: إما المخلوق، وإما الخالق. وتقوى المخلوق ضررها راجح على نفعها من وجوه كثيرة، وتقوى الله هي التي يحصل بها سعادة الدنيا والآخرة، فهو سبحانه أهل للتقوى، وهو أيضًا أهل للمغفرة، فإنه هو الذي يغفر الذنوب، لا يقدر مخلوق على أن يغفر الذنوب ويجير من عذابها غيره، وهو الذي يجير ولا يجار عليه. قال بعض السلف[1]: ما احتاج تقي قط، لقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ**﴾ [الطلاق: ٢-٣]، فقد ضمن الله للمتقين أن يجعل لهم مخرجًا مما يضيق على الناس، وأن يرزقهم من حيث لا يحتسبون، فإذا لم يحصل ذلك دل على أن في التقوى خللًا، فليستغفر الله وليتب إليه، ثم قال تعالى: ﴿**وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ**﴾ [الطلاق: ٣]، أي: فهو كافيه، لا يحوجه إلى غيره.

وقد ظن بعض الناس أن التوكل ينافي الاكتساب وتعاطي الأسباب، وأن الأمور إذا كانت مقدرة فلا حاجة إلى الأسباب![2] وهذا فاسد، فإن الاكتساب: منه فرض، ومنه

قوله: «**وإذا أبغض عبدًا دعا جبريل فيقول: إني أبغض فلانًا فأبغضه، قال فيبغضه جبريل، ثم ينادي في أهل السماء إن الله يبغض فلانًا فأبغضوه، قال: فيبغضونه، ثم توضع له البغضاء في الأرض**».

(١) انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٥٢٦).

(٢) هذه المسألة وهي: هل الأخذ بالأسباب ينافي التوكل؟ افترق الناس فيها إلى ثلاث فرق:

١) قوم ينفون الأسباب، ويعلقون الأمر بالقدر، ونسوا أن الأسباب من القدر، فقالوا: الإحراق ليس بالنار، وإنما يحصل عند النار (أي: نزل القدر عند ملامسة النار)، والارتواء ليس بالماء، لكن حصل عند الماء وهكذا. حتى قال قائلهم:

جرىٰ قلم القضاء بما يكونُ ❁ فسيَّان التحرك والسكونُ

جنونٌ منك أن تسعىٰ لرزقٍ ❁ ويرزق في غيابته الجنين

وهذا مذهب القدرية الجبرية، وهو فاسد شرعًا، وعقلًا. قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وبالجملة: فليس إسقاط الأسباب من التوحيد، بل القيام بها واعتبارها وإنزالها في منازلها التي أنزلها الله فيها هو محض التوحيد والعبودية، والقول بإسقاط الأسباب هو توحيد القدرية الجبرية، أتباع جهم بن صفوان في الجبر. انظر: "مدارج السالكين" (٣/ ٤٥٩).

٢) قوم يثبتون الأسباب، لكن لا يأخذون بها، حتى لا يلتفت القلب إليها، وهذا مذهب الصوفية، وفيه طعن في الشرع.

٣) قوم يأخذون بالأسباب الصحيحة، ولا يعتمدون عليها، بل اعتمادهم على الله وحده. وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، وهو الموافق للشرع والعقل، قال تعالى: ﴿**فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ**﴾، وقوله: ﴿**فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ**﴾ وقوله: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ**﴾. **والقاعدة في باب الأسباب كما قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الالتفات إلى =

مستحب، ومنه مباح، ومنه مكروه، ومنه حرام[1]، كما قد عرف في موضعه. وقد كان النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ أفضل المتوكلين، يلبس لأمة الحرب[2]، ويمشي في الأسواق للاكتساب، حتى قال الكافرون: ﴿**مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ**﴾ [الفرقان: ٧]. ولهذا تجد كثيرًا ممن يرى الاكتساب ينافي التوكل يرزقون على يد من يعطيهم، إما صدقة، وإما هدية، وقد يكون ذلك من مكاس[3]، أو والي شرطة، أو نحو ذلك، وهذا مبسوط في موضعه، لا يسعه هذا المختصر. وقد تقدمت الإشارة إلى بعض الأقوال التي في تفسير قوله تعالى: ﴿**يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ [الرعد: ٣٩].

وأما قوله تعالى: ﴿**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾ [الرحمن: ٢٩] قال البغوي: قال مقاتل: نزلت في اليهود حين قالوا: إن الله لا يقضي يوم السبت شيئًا![4]. **قال المفسرون**: من شأنه أنه يحيي ويميت، ويرزق، ويعز قومًا ويذل آخرين، ويشفي مريضا، ويفك عانيًا، ويفرج مكروبًا، ويجيب داعيًا، ويعطي سائلًا، ويغفر ذنبًا، إلى ما لا يحصى من أفعاله وإحداثه في خلقه ما يشاء[5].

الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب المأمور بها قدح في الشرع. انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٥٢٨)، و"مدارج السالكين" (٢/ ١٢٠)، و"مهاج السنة" (٥/ ٣٦١)، و"إعلام الموقعين" (٢/ ٢٩٨).

(١) يكون الاكتساب واجبًا: مثل الرجل المحتاج إلى نفقته على نفسه أو عياله أو قضاء دينه وهو قادر على الكسب؛ بحيث لا يشغله ذلك عما أوجبه الله عليه، فهذا يجب عليه الكسب باتفاق العلماء، وإذا تركه كان عاصيا آثمًا. ويكون الاكتساب مستحبًا: فيمن يريد أن يتصدق بصدقة مستحبة. انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٥٣٦).

(٢) أي: أداة الحرب كالدرع والسلاح. "النهاية في غريب الحديث" (٤/ ٢٢٠).

(٣) المكسُ: الضَّريبَةُ الَّتِي يأخذُها الماكِسُ، وَهُوَ العَشَّارُ. "النهاية في غريب الحديث" (٤/ ٣٤٩).

(٤) انظر: "تفسير البغوي" (٧/ ٤٤٦)، و"تفسير مقاتل" (٤/ ١٩٨).

(٥) جاء في ذلك حديث مرفوع أخرجه ابن ماجه (٢٠٢) و"السنة" لابن أبي عاصم (٣٠١) وابن حبان (٦٨٩) من طريق هشام بن عمار، حدثنا الوزير بن صبيح، حدثنا يونس بن حلبس، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ في قوله تعالى: ﴿**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾ قال: «**من شأنه أن يغفر ذنبًا، ويفرج كربًا، ويرفع قومًا، ويخفض آخرين**». وقد أعله الدارقطني رَحِمَهُٱللَّهُ بالوقف، وهو كما قال، ولهذا علقه البخاري في "صحيحه" في تفسير سورة الرحمن من قول أبي الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.انظر: "العلل" (١٠٩٣)، وقد تقدم نحو هذا عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا موقوفًا في صفة اللوح المحفوظ.

قوله: (وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ).

ش: هذا بناء على ما تقدم من أن المقدور كائن لا محالة، ولقد أحسن القائل:

ما قضى الله كائن لا محاله ❁ والشقي الجهول من لام حاله

والقائل الآخر:

اقنع بما ترزق يا ذا الفتى ❁ فليس ينسى ربنا نمله

إن أقبل الدهر فقم قائمًا ❁ وإن تولى مدبرا نم له

قوله: (وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ، وَلَا مُعَقِّبٌ وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ وَلَا نَاقِصٌ وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وأَرْضِهِ).

ش: هذا بناء على ما تقدم من أن الله تعالى قد سبق علمه بالكائنات، وأنه قدر مقاديرها قبل خلقها، كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء**»(١). فيعلم أن الله قد علم أن الأشياء تصير موجودة لأوقاتها، على ما اقتضته حكمته البالغة فكانت كما علم. فإن حصول المخلوقات على ما فيها من غرائب الحكم لا يتصور إيجادها إلا من عالم قد سبق علمه على إيجادها. قال تعالى: ﴿**أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ [الملك: ١٤](٢). وأنكر غلاة المعتزلة أن الله كان عالمًا في الأزل، وقالوا: إن الله تعالى لا يعلم أفعال العباد حتى يفعلوا! تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا. قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: "ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خصموا، وإن أنكروا كفروا"(٣). فالله تعالى يعلم أن هذا مستطيع يفعل

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) **قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ**: وهذا من أبلغ التقرير، فإن الخالق لا بد أن يعلم مخلوقه، والصانع يعلم مصنوعه، وإذا كنتم مقرين بأنه خالقكم وخالق صدوركم وما تضمنته، فكيف تخفى عليه وهي خلقه؟ وهذا التقرير مما يصعب على القدرية فهمه، فإنه لم يخلق عندهم ما في الصدور، فلم يكن في الآية على أصولهم دليل على علمه بها، ولهذا طرد غلاة القوم ذلك ونفوا علمه فأكفرهم السلف قاطبة.اهـ "الصواعق المرسلة" (٢/ ٤٩١-٤٩٢).

(٣) أول من ابتدع بدعة القدر، رجل من أهل البصرة، يقال له: [سيسويه] من أبناء المجوس، وتلقاه عنه معبد الجهني، وغالب البدع من اليهود. "مجموع الفتاوى" (٧/ ٣٨٤). وهؤلاء قد كفرهم الصحابة =

ما استطاعه فيثيبه، وهذا مستطيع لا يفعل ما استطاعه فيعذبه، فإنما يعذبه لأنه لا يفعل مع القدرة، وقد علم الله ذلك منه، ومن لا يستطيع لا يأمره ولا يعذبه على ما لم يستطعه.

وإذا قيل: فيلزم أن يكون العبد قادرًا على تغيير علم الله، لأن الله علم أنه لا يفعل، فإذا قدر على الفعل قدر على تغيير علم الله.

قيل: هذه مغالطة، وذلك أن مجرد مقدرته على الفعل لا تستلزم تغيير العلم[1]، وإنما يظن من يظن تغيير العلم إذا وقع الفعل، ولو وقع الفعل لكان المعلوم وقوعَه لا عدم وقوعه، فيمتنع أن يحصل وقوع الفعل مع علم الله بعدم وقوعه، بل إن وقع كان الله قد علم أنه يقع، وإن لم يقع كان الله قد علم أنه لا يقع. ونحن لا نعلم علم الله إلا بما يظهر، وعلم الله مطابق للواقع، فيمتنع أن يقع شيء يستلزم تغيير العلم، بل أي شيء وقع كان هو المعلوم، والعبد الذي لم يفعل لم يأت بما يغير العلم، بل هو قادر على فعل لم يقع، ولو وقع لكان الله قد علم أنه يقع، لا أنه لا يقع.

كابن عمر وابن عباس، وعبادة، وأبي بن كعب، وابن مسعود، وحذيفة، وزيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وقد ذكر الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ أنهم انقرضوا، ومراده أي: انقرض مذهبهم، ولا يمنع من وجود بعض أفرادهم، **قال العلامة سليمان بن عبد الله** رَحِمَهُ اللَّهُ**:** وهذا المذهب قد ترك اليوم، فلا يعرف من ينسب إليه من المتأخرين من أهل البدع المشهورين. **قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ**: وقد قال كثير من أئمة السلف: ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خصموا، وإن جحدوه فقد كفروا، يريدون أن من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد، وأن الله تعالى قسمهم قبل خلقهم إلى شقي وسعيد، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ، فقد كذب بالقرآن، فيكفر بذلك، وإن أقروا بذلك، وأنكروا أن الله خلق أفعال عباده، وشاءها، وأرادها منهم إرادة كونية قدرية، فقد خصموا، لأن ما أقروا به حجة عليهم فيما أنكروه. وفي تكفير هؤلاء نزاع مشهور بين العلماء. وأما من أنكر العلم القديم، فنص الشافعي وأحمد على تكفيره، وكذلك غيرهما من أئمة الإسلام.اهـ انظر: تيسير العزيز الحميد (ص ٥٩٩)، و"جامع العلوم والحكم" رقم الحديث (٢) (١/ ١٠٣). ومن غلو عمرو بن عبيد المعتزلي الضال في القدر أنه قال: إِنْ كَانَ ﴿**تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ**﴾ [المسد: ١] في اللوح المحفوظ فمالله عَلَى ابْنِ آدَمَ حُجَّةٌ. وقال أيضًا -لما ذكر له حديث ابن مسعود حدثني الصادق المصدوق (وقد رواه الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ) - فَقَالَ: لَوْ سَمِعْتُ الأَعْمَشَ يَقُولُ هَذَا لَكَذَّبْتُهُ، وَلَوْ سَمِعْتُهُ مِنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ لَمَا صَدَّقْتُهُ، وَلَوْ سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُهُ مَا قَبِلْتُهُ، وَلَوْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ هذا لردته، وَلَوْ سَمِعْتُ اللهَ يَقُولُ لَقُلْتُ لَهُ: لَيْسَ على هذا أخذت ميثاقنا. قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا من أقبح الكفر، لعنه الله إن كان قال هذا. وإذا كان مكذوبا عليه فعلى من كذبه عليه ما يستحق. انظر: "تاريخ الإسلام" (٣/ ٩٤١)، و"البداية والنهاية" (١٠/ ٨٥).

(١) لأن مجرد القدرة لا يلزم منها الإيجاد.

وإذا قيل: فمع عدم وقوعه يعلم الله أنه لا يقع، فلو قدر العبد على وقوعه قدر على تغيير العلم؟ قيل: ليس الأمر كذلك، بل العبد يقدر على وقوعه وهو لم يوقعه، ولو أوقعه لم يكن المعلوم إلا وقوعه، فمقدور العبد إذا وقع لم يكن المعلوم إلا وقوعه. وهؤلاء فرضوا وقوعه مع العلم بعدم وقوعه! وهو فرض محال. وذلك بمنزلة من يقول: افرض وقوعه مع عدم وقوعه! وهو جمع بين النقيضين.

فإن قيل: فإذا كان وقوعه مع علم الرب بعدم وقوعه محالًا لم يكن مقدورًا؟ قيل: لفظ «المحال» مجمل[(١)]، وهذا ليس محالًا لعدم استطاعته له ولا لعجزه عنه ولا لامتناعه في نفسه، بل هو ممكن مقدور مستطاع، ولكن إذا وقع كان الله عالمًا بأنه سيقع، وإذا لم يقع كان عالمًا بأنه لا يقع، فإذا فرض وقوعه مع انتفاء لازم الوقوع[(٢)] صار محالًا من جهة إثبات الملزوم[(٣)] بدون لازمه. وكل الأشياء بهذا الاعتبار هي محال![(٤)].

ومما يلزم هؤلاء: أن لا يبقى أحد قادرًا على شيء، لا الرب، ولا الخلق، فإن الرب إذا علم من نفسه أنه سيفعل كذا لا يلزم من علمه ذلك انتفاء قدرته على تركه، وكذلك إذا علم من نفسه أنه لا يفعله لا يلزم منه انتفاء قدرته على فعله، فكذلك ما قدره من أفعال عباده. والله تعالى أعلم.

قوله: (وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ. وَالِاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. **وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾** [الأحزاب: ٣٨]).

ش: الإشارة إلى ما تقدم من الإيمان بالقدر وسبق علمه بالكائنات قبل خلقها. قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في جواب السائل عن الإيمان: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله**

(١) فهو قسمان:
١) محال لذاته: وهو المنفي الذي لا يقبل الثبوت. بمعنى أنه لا يمكن وجوده في الخارج، مثل: وجود شريك مع الله.
٢) محال لغيره: وهو الأمر المعدوم الذي يقبل الوجود، لكنه امتنع وجوده لتعلق علم الله ببقائه في العدم، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾.
(٢) وهو علم الله تعالى بأنه لا يقع.
(٣) وهو وقوع الفعل.
(٤) لأن فيها إثبات الملزوم بدون اللازم.

واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره». وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في آخر الحديث: «**يا عمر أتدري من السائل؟**» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «**فإنه جبريل، أتاكم يعلمكم دينكم**». رواه مسلم(١).

وقوله: «**وَالِاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ**» أي: لا يتم التوحيد والاعتراف بالربوبية إلا بالإيمان بصفاته تعالى، فإن من زعم خالقًا غير الله فقد أشرك، فكيف بمن يزعم أن كل أحد يخلق فعله؟! ولهذا كانت القدرية مجوس هذه الأمة(٢)، وأحاديثهم في السنن. روى أبو داود عن ابن عمر، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**»(٣). وروى أبو داود أيضًا عن حذيفة بن

---

(١) برقم (٨) عن عمر بن الحطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه أخرجه البخاري (٥٠) ومسلم (٩).

(٢) **قال الخطابي** رَحِمَهُ اللَّهُ: إنما جعلهم مجوسًا؛ لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين وهما: [النور والظلمة] يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة فصاروا ثانوية، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله عز وجل، والشر إلى غيره. والله سبحانه خالق الخير والشر، لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته. وخلقه الشر شرًا في الحكمة كخلقه الخير خيرًا، فالأمران معًا مضافان إليه خلقًا وايجادًا، وإلى الفاعلين لهما من عباده فعلًا واكتسابًا.اهـ "معالم السنن" (٤/ ٣١٧).

(٣) **حسن لغيره:**

أخرجه أبو داود (٤٦٩١) والحاكم (٢٨٦) والبيهقي (٢٠٨٦٩) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر به. وهذا إسناد ضعيف؛ لأنه منقطع، فإن أبا حازم لم يسمع من ابن عمر، وقد اختلف في إسناده على أوجه مختلفة كما في "العلل" للدارقطني (٢٩٨٣) ورجح الدارقطني وقفه على ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ولكن للحديث شواهد يحسن بها، فمن أحسنها:

شاهد عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤٢٠٥) فقال: حدثنا علي بن عبد الله الفرغاني قال: نا هارون بن موسى الفروي قال: نا أبو ضمرة أنس بن عياض، عن حميد، عن أنس قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**القدرية، والمرجئة، مجوس هذه الأمة، فإن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**». وهذا إسناد حسن، قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: الإسناد جيد وليس فيه ما يمكن أن يعل به من علة من تلك العلل التي سبقت الإشارة إليها، اللهم إلا ما قيل في حميد - وهو ابن أبي حميد الطويل - من التدليس عن أنس، لكن ذكر غير واحد من الأئمة أنه سمعه من ثابت عن أنس، فلا يضر تدليسه، كما أشار إلى ذلك الحافظ العلائي وغيره. ولعل هذا هو السر في كثرة أحاديثه في "الصحيحين" عن أنس معنعنة.اهـ "الصحيحة" برقم (٢٧٤٨).

وشاهد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الفريابي في "القدر" (٢٣٣) من طريق سليمان التيمي عن مكحول عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن لكل أمة مجوسا وإن مجوس هذه الأمة القدرية، فإن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم**». وهذا إسناد ضعيف؛ وفيه انقطاع بين مكحول =

اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر، من مات منهم فلا تشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلا تعودوهم، وهم شيعة الدجال، وحق على الله أن يلحقهم بالدجال**»(١).

وروى أبو داود أيضًا عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم**»(٢).

وروى الترمذي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**صنفان من بني آدم ليس لهم في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية**»(٣). لكن كل أحاديث

وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد رواه سليمان تارة عن رجل عن مكحول به.

(١) **حسن لغيره دون قوله: «وهم شيعة الدجال إلخ»:**

أخرجه أبو داود (٤٦٩٢) وابن أبي عاصم في "السنة" (٣٢٩) والبيهقي (٢٠٨٧٠) وابن بطة في "الإبانة"(١٥١٣) من طريق الثوري، عن عمر، مولى غفرة، عن رجل، عن حذيفة به. وهذا إسناد ضعيف فيه علتان:

١- الراوي عن حذيفة رجل مبهم. وقد جاء تسميته بأنه عطاء بن يسار وهو ثقة كما عند البزار (٢٩٣٧) إلا أنه من طريق أبي معشر السندي وهو ضعيف، ولهذا قال البزار عقبه: وهذا الكلام قد روي عن حذيفة، من غير هذا الوجه، ولا نعلم أحدًا وصله، وسمى الرجل الذي بين عمر بن عبد الله مولى غفرة، وبين حذيفة إلا أبو معشر، وإنما يرويه غير أبي معشر، عن عمر، عن رجل، عن حذيفة.اهـ

٢- ضعف عمر مولى غفرة وهو ابن عبد الله المدني وقد اضطرب في إسناده فتارة يرويه عن ابن عمر مباشرة، وتارة عن نافع عن ابن عمر، وتارة عن رجل عن حذيفة مرفوعًا، وتارة عن رجل عن حذيفة موقوفًا كما عند الفريابي في "القدر" (٢٣٧). والظاهر أنه عن حذيفة لا عن ابن عمر، كما أشار إلى ذلك الدارقطني في "العلل" (٢٩٨٣) وقال البيهقي في "القضاء والقدر" (٤١١) بعد أن أخرج حديثه عن ابن عمر: والمشهور عن عمر مولى غفرة، عن رجل من الأنصار، عن حذيفة.اهـ ولكن يشهد لأوله الحديث المتقدم عن ابن عمر وأنس وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأما زيادة: «**وهم شِيعةُ الدَّجَّال، وحَقٌّ على الله أن يُلحِقَهم بالدَّجَّال**» فهي ضعيفة؛ لأنه لا شاهد لها، وقد حسن الحديث العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، وإنما أورده في "الضعيفة" (٥٧١٤) لأجل هذه الزيادة.

(٢) **ضعيف:**

أخرجه أبو داود (٤٧١٠) وأحمد (٢٠٦) وابن حبان (٧٩) والحاكم (٢٨٦) وأبو يعلى (٢٤٥) والبيهقي (٢٠٨٧٣) والفريابي في "القدر" (٢٢٧) وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢١٨) وغيرهم من طريق عن حكيم بن شريك الهذلي، عن يحيى بن ميمون الحضرمي، عن ربيعة الجرشي، عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب به. قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا حديث لا يصح وقد رواه الدارقطني من طرق كلها يدور على يحيى بن ميمون وقد كذبوه.اهـ قلت: يحيى بن ميمون حسن الحديث، وثقه الدارقطني وقال النسائي: ليس به بأس. ولكن علة الحديث هو حكيم بن شريك الهذلي وهو مجهول.

(٣) **ضعيف جدًا:**

=

أخرجه الترمذي (٢١٤٩) وابن ماجه (٦٢) وابن حميد في "المنتخب" (٥٧٩) وابن أبي عاصم في "السنة" (٩٤٦) وغيرهم من طريق علي بن نزار، عن نزار، عن عكرمة، عن ابن عباس به. وهذا إسناد ضعيف جدًا، فيه: علي بن نزار قال ابن معين وابن عدي: ليس حديثه بشيء، وقال الأزدي: ضعيف جدًا. وأبوه نزار ذكره ابن حبان في "المجروحين" وقال: يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به. وقال ابن عدي في "الكامل" : هذا الحديث أحد ما أنكر على علي بن نزار وعلى والده.اهـ وقد رواه نزار عن عكرمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما عند الفريابي في "القدر" (٢٣١) ومن طريقه الآجري في "الشريعة" (٣٠٩). وقد جاء الحديث عند الترمذي مقرونًا مع علي بن نزار بالقاسم بن حبيب. وهكذا أخرجه ابن بطة في "الإبانة"(١٢٣٢) والقاسم هذا قال فيه يحيى بن معين: لا شيء. وتابعه أيضًا سلام بن أبي عمرة كما عند الترمذي (٢١٤٩) وابن أبي عاصم في "السنة" (٣٤٥) والطبراني (١١/ ٢٦٢) واللالكائي في "شرح أصول السنة" (١١٥٦) وسلام هذا قال فيه ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال الأزدي: واهي الحديث، وذكره ابن حبان في "المجروحين" وقال: يروي عن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وهو الذي روى عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا "صنفان.. "، وذكر الحديث. وله طريق أخرى: أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢٤١) من طريق النضر بن سلمة قال نا أيبن محمد بن بكر أبو روح قال نا محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. قال ابن الجوزي: هذا لا يصح عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فإن النضر بن سلمة ليس بشيء. قال الدارقطني: متروك وقال ابن حبان: يسرق الحديث لا تحل الرواية عنه إلا للاعتبار.

وله شاهد عن واثلة بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٦٢٥) من طريق محمد بن محصن، عن الأوزاعي، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**صنفان من هذه الأمة لا تنالهما شفاعتي: المرجئة، والقدرية**». وفي سنده: محمد بن محصن العكاشي كذاب.

وله شاهد عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥٥٨٧) فقال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال: نا عبد الله بن عمر بن أبان قال: نا عمرو بن القاسم بن حبيب التمار، عن ابن أبي ليلى، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية**». وهذا إسناد شديد الضعف، فيه: عمرو بن قاسم بن حبيب التمار منكر الحديث. وابن أبي ليلى وعطية العوفي ضعيفان.

وله طريق أخرى: أخرجه ابن بطة في "الإبانة"(١٥٣٧) حدثني أبو يوسف يعقوب بن يوسف قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد المروزي قال: حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا جعفر، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الشامي، قال: حدثنا بقية، عن الهقل بن زياد، عن دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب، المرجئة والقدرية، وقتالهم أحب إلي من قتال الروم وفارس والديلم**». وفيه: محمد بن إبراهيم الشامي كذاب، وبقية بن الوليد مدلس وقد عنعن، ورواية دراج عن أبي الهيثم ضعيفة.

وله شاهد عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥٨١٧) فقال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال: ثنا القاسم بن العلاء البجلي قال: ثنا شريك، عن بحر السقاء، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي: المرجئة، والقدرية**». وهذا إسناد =

القدرية المرفوعة ضعيفة. وإنما يصح الموقوف منها: فعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: "القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبه توحيده"(١). وهذا لأن الإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بعلم الله القديم وما أظهر من علمه بخطابه وكتابه مقادير الخلائق. وقد ضل في هذا الموضع خلائق من المشركين والصابئين والفلاسفة وغيرهم، ممن ينكر علمه بالجزئيات أو بغير ذلك، فإن ذلك كله مما يدخل في التكذيب بالقدر.

وأما قدرة الله على كل شيء فهو الذي يكذب به القدرية جملة، حيث جعلوه لم يخلق أفعال العباد، فأخرجوها عن قدرته وخلقه.

والقدر، الذي لا ريب في دلالة الكتاب والسنة والإجماع عليه، وأن الذي جحدوه هم القدرية المحضة بلا نزاع: هو ما قدره الله من مقادير العباد. وعامة ما يوجد من كلام

شديد الضعف، فيه: بحر بن كنيز الباهلي السقاء وهو متروك.

وله طريق أخرى: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦٠٦٥) فقال: حدثنا محمد بن يونس العصفري قال: ثنا قرين بن سهل بن قرين قال: حدثني أبي قال: ثنا محمد بن أبي ذئب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**صنفان من أمتي ليس لهم في الإسلام نصيب المرجئة، والقدرية**». وهذا إسناد ضعيف جدًا، فيه: قرين بن سهل. قال الأزدي: كذاب. وأبوه لا شيء.

وله شاهد عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه ابن بطة في "الإبانة" (١٢٢٠) من طريق علي بن بحر قال: حدثنا إسماعيل بن داود عن أبي عمران عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي، أو لا يدخلون في شفاعتي: المرجئة والقدرية**». وهذا إسناد شديد الضعف، فيه إسماعيل بن داود بن مخراق الجوزي قال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جدا.

وله طريق أخرى: أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٥٤) حدثنا محمد، ثنا محمد، ثنا محمد بن أسلم، ثنا عبد الحكم بن ميسرة، ثنا سعيد بن بشير – صاحب قتادة – عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي يوم القيامة المرجئة والقدرية**». وفيه: عبد الحكم بن ميسرة ضعيف. وسعيد بن بشير ضعيف.

وله شاهد عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه ابن بطة في "الإبانة" (١٥٣٦) وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٥٠٤) وغيرهما من طريق بقية، عن محمد بن عبد الرحمن القشيري، عن فطر بن خليفة، عن عبد الرحمن بن سابط الجمحي، عن أبي بكر الصديق قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**صنفان من أمتي لا يدخلون الجنة، ولا تنالهم شفاعتي: المرجئة، والقدرية**». وفيه: بقية بن الوليد مدلس وقد عنعن، ومحمد بن عبد الرحمن القشيري منكر الحديث وهذا مما أنكر عليه.

(١) **محتمل للتحسين**: تقدم تخريجه ص(٣٨٣).

الصحابة والأئمة في ذم القدرية يعني به هؤلاء[1]، كقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما قيل له: يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف: أخبرهم أني منهم بريء وأنهم مني براء[2].

والقدر، الذي هو التقدير المطابق للعلم: **يتضمن أصولا عظيمة:**

أحدها: أنه عالم بالأمور المقدرة قبل كونها، فيثبت علمه القديم، وفي ذلك الرد على من ينكر علمه القديم[3].

الثاني: أن التقدير يتضمن مقادير المخلوقات، ومقاديرها هي صفاتها المعينة المختصة بها، فإن الله قد جعل لكل شيء قدرا، قال تعالى: ﴿**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا**﴾ [الفرقان: ٢]. فالخلق يتضمن التقدير، تقدير الشيء في نفسه، بأن يجعل له قدر، وتقديره قبل وجوده. فإذا كان قد كتب لكل مخلوق قدره الذي يخصه في كميته وكيفيته، كان ذلك أبلغ في العلم بالأمور الجزئية المعينة، خلافًا لمن أنكر ذلك وقال: إنه يعلم الكليات دون الجزئيات! فالقدر يتضمن العلم القديم والعلم بالجزئيات.

الثالث: أنه يتضمن أنه أخبر بذلك وأظهره قبل وجود المخلوقات إخبارًا مفصلًا، فيقضي أنه يمكن أن يعلم العباد الأمور قبل وجودها علما مفصلًا، فيدل ذلك بطريق التنبيه على أن الخالق أولى بهذا العلم، فإنه كان يعلم عباده بذلك فكيف لا يعلمه هو؟!

الرابع: أنه يتضمن أنه مختار لما يفعله، محدث له بمشيئته وإرادته، ليس لازمًا لذاته[4]

الخامس: أنه يدل على حدوث هذا المقدور، وأنه كان بعد أن لم يكن، فإنه يقدره ثم يخلقه.

---

(١) أي: القدرية الغلاة الذين نفوا علم الله السابق وقد تقدم أنه قد كفرهم سبعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٨) قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: قوله: «أنف» هو بضم الهمزة والنون، أي: مستأنف، لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه، وهذا القول قول غلاتهم وليس قول جميع القدرية، وكذب قائله وضل وافترى عافانا الله وسائر المسلمين.اهـ "شرح مسلم".

(٣) أي: أن الله يعلم بالأشياء قبل وقوعها (أزلًا)، جملة وتفصيلا، يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون. فقولنا: [يعلم ما كان] أي: في الماضي، [وما يكون] أي: في المستقبل، [وما لم يكن لو كان كيف يكون] أي: الممتنع، قال تعالى: ﴿**وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ**﴾، ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا**﴾، ﴿**وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَهُمْ مُعْرِضُونَ**﴾، وعلم الله سابق على الكتابة؛ لأنه من صفاته.

(٤) القول بأن العالم لازم لله أزلًا وأبدًا هو قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم، وأنه مقارن لله في الوجود. **قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ**: والمشهور عن القائلين بقدم العالم أنه لا صانع له؛ فينكرون الصانع جل جلاله. وقد ذكر أهل المقالات أن أول من قال من الفلاسفة بقدم العالم "أرسطو".اهـ "مجموع الفتاوى" (٥/ ٥٣٩).

قوله: (فَوَيلٌ لِمَنْ صَارَ للهِ تَعَالَى فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا).

ش: اعلم أن القلب له حياة وموت، ومرض وشفاء، وذلك أعظم مما للبدن. قال تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]. أي: كان ميتًا بالكفر فأحييناه بالإيمان. فالقلب الصحيح الحي إذا عرض عليه الباطل والقبائح نفر منها بطبعه وأبغضها ولم يلتفت إليها، بخلاف القلب الميت، فإنه لا يفرق بين الحسن والقبيح، كما قال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "هلك من لم يكن له قلب يعرف به المعروف والمنكر"[(١)].

وكذلك القلب المريض بالشهوة، فإنه لضعفه يميل إلى ما يعرض له من ذلك بحسب قوة المرض وضعفه[(٢)].

ومرض القلب نوعان، كما تقدم: مرض شهوة، ومرض شبهة، وأردؤهما مرض الشبهة، وأردأ الشبه ما كان من أمر القدر. وقد يمرض القلب ويشتد مرضه ولا يشعر به صاحبه، لاشتغاله وانصرافه عن معرفة صحته وأسبابها، بل قد يموت وصاحبه لا يشعر بموته، وعلامة ذلك أنه لا تؤلمه جراحات القبائح، ولا يوجعه جهله بالحق وعقائده الباطلة. فإن القلب إذا كان فيه حياة تألم بورود القبيح عليه، وتألم بجهله بالحق بحسب حياته،: (**وما لجرح بميت إيلام**[(٣)]).

(١) صحيح:
أخرجه الطبراني (٩/ ١٠٧) ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ١٣٥) من طريقين عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: جاء عتريس بن عرقوب الشيباني إلى عبد الله، فقال: هلك من لم يأمر بالمعروف وينه عن المنكر، فقال: «**بل هلك من لم يعرف قلبه المعروف وينكر قلبه المنكر**». وهذا إسناد صحيح.

(٢) انظر: "إغاثة اللهفان" (١/ ٢١).

(٣) هذا عجز بيت للمتنبي يمدح به علي بن أحمد المري الخرساني وصدر البيت:
مَنْ يَهُنْ يسهلِ الهوان عليه ❁ ما لجرح بميت إيلام
انظر: "ديوان المتنبي" (١/ ١٤٩).

وقد يشعر بمرضه، ولكن يشتد عليه تحمل مرارة الدواء والصبر عليها، فيؤثر بقاء ألمه على مشقة الدواء فإن دواءه في مخالفة الهوى، وذلك أصعب شيء على النفس، وليس له أنفع منه.

وتارة يوطن نفسه على الصبر، ثم ينفسخ عزمه ولا يستمر معه، لضعف علمه وبصيرته وصبره، كمن دخل في طريق مَخُوف مفضٍ إلى غاية الأمن، وهو يعلم أنه إن صبر عليه انقضى الخوف وأعقبه الأمن، فهو محتاج إلى قوة صبر وقوة يقين بما يصير إليه، ومتى ضعف صبره ويقينه رجع من الطريق ولم يتحمل مشقتها، ولا سيما إن عدم الرفيق واستوحش من الوحدة وجعل يقول: أين ذهب الناس فلي أسوة بهم! وهذه حال أكثر الخلق، وهي التي أهلكتهم. فالبصير الصادق لا يستوحش من قلة الرفيق ولا من فقده، إذا استشعر قلبه مرافقة الرعيل الأول: ﴿**الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاء وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا**﴾ [النساء: ٦٩].

وما أحسن ما قال أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة – في كتاب "الحوادث والبدع"[(١)]: حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة، فالمراد لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك به قليلًا والمخالف له كثيرًا، لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولا ننظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم. وعن الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: "السنة – والذي لا إله إلا هو – بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها رحمكم الله، فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيما مضى، وهم أقل الناس فيما بقي، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع في بدعهم، وصبروا على سنتهم حتى لقوا ربهم، فكذلك فكونوا"[(٢)].

---

(١) (ص١٦) واسم كتابه: "الباعث على إنكار البدع والحوادث"، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة. أصله من القدس، ومولده في دمشق، وبها منشأه ووفاته. ولُقب أبا شامة، لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه الأيسر. توفي سنة: (٦٦٥هـ). انظر: "الأعلام" للزركلي (٣/ ٢٩٩).

(٢) **ضعيف:**

أخرجه الدارمي (٢٢٢) والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٧٤٣) من طريق أبي أسامة عن شريك عن المبارك بن فضالة عن الحسن البصري به. وهذا إسناد ضعيف؛ فيه: المبارك بن فضالة ضعيف وهو مدلس وقد عنعن. **تنبيه**: سقط عن المروزي "شريك" من الإسناد.

وعلامة مرض القلب عدوله عن الأغذية النافعة الموافقة، إلى الأغذية الضارة، وعدوله عن دوائه النافع، إلى دوائه الضار.

فهاهنا أربعة أشياء: غذاء نافع، ودواء شاف، وغذاء ضار، ودواء مهلك. فالقلب الصحيح يؤثر النافع الشافي، على الضار المؤذي، والقلب المريض بضد ذلك[1].

وأنفع الأغذية غذاء الإيمان، وأنفع الأدوية دواء القرآن، وكل منهما فيه الغذاء والدواء، فمن طلب الشفاء في غير الكتاب والسنة فهو من أجهل الجاهلين وأضل الضالين، فإن الله تعالى يقول: ﴿**قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاء وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُوْلَئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ**﴾ [فصلت: ٤٤]. وقال تعالى: ﴿**وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا**﴾ [الإسراء: ٨٢]. و﴿**مَنِ**﴾ في قوله: ﴿**مِنَ الْقُرْآنِ**﴾ لبيان الجنس، لا للتبعيض. وقال تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاء لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [يونس: ٥٧].

فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية، وأدواء الدنيا والآخرة، وما كل أحد يؤهل للاستشفاء به. وإذا أحسن العليل التداوي به، ووضعه على دائه بصدق وإيمان وقبول تام واعتقاد جازم واستيفاء شروطه: لم يقاوم الداء أبدًا. وكيف تقاوم الأدواء كلام رب الأرض والسماء، الذي لو نزل على الجبال لصدعها، أو على الأرض لقطعها؟! فما من مرض من أمراض القلوب والأبدان إلا وفي القرآن سبيل الدلالة على دوائه وسببه والحمية منه، لمن رزقه الله فهما في كتابه[2].

وقوله: «**لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا**»: أي: طلب بوهمه في البحث عن الغيب سرًا مكتوما، إذ القدر سر الله في خلقه، فهو يروم ببحثه الاطلاع على الغيب، وقد قال تعالى: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا**﴾ [الجن: ٢٦] إلى آخر السورة.

وقوله: «**وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ**»: أي: في القدر: «**أَفَّاكًا**»: كذابًا. «**أَثِيمًا**»: أي مأثومًا.

---

(١) انظر: "إغاثة اللهفان" (١/ ٧٠).

(٢) انظر: "زاد المعاد" (٤/ ٣٢٢-٣٢٣).

الإيمان بالعرش والكرسي

وقوله: (وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ).

ش: كما بين تعالى في كتابه، قال تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]. ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥]. ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد:٢]، في غير ما آية من القرآن[(١)]: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦]. ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦]. ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧]. ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]. ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥]. وفي دعاء الكرب المروي في "الصحيح": «**لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا هو رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السماوات ورب الأرض رب العرش الكريم**»[(٢)].

---

(١) في سبعة مواضع من القرآن: ١- في الأعراف: إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا. ٢- في يونس: إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ. ٣- في الرعد: اللهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ. ٤- في طه: الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى. ٥- في الفرقان: الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا. ٦- في السجدة: اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ. ٧- في الحديد: هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٤٥) ومسلم (٢٧٣٠) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فهذه الأدلة تدل على صفة الاستواء على العرش، وهي صفة فعلية تليق بجلال الله تعالى، **ومعنى الاستواء: ١- العلو. ٢-الارتفاع. ٣- الصعود. ٤- الاستقرار.** قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَلَهُمْ عِبَارَاتٌ عَلَيهَا أَرْبَعٌ ❁ قَدْ حُصِّلَتْ لِلفَارِسِ الطَّعَّانِ
وَهِيَ اسْتَقَرَ وَقَدْ عَلَا وَكَذلِكَ ارْ ❁ تَفَعَ الَّذِي مَا فِيهِ مِنْ نُكْرَانِ
وَكَذَاكَ قَدْ صَعِدَ الَّذِي هُوَ رابِعٌ ❁ وَأَبُو عُبَيْدَةَ صَاحِبُ الشَّيبَانِي
يَخْتَارُ هَذَا القَوْلَ فِي تَفْسِيرِهِ ❁ أَدْرَى مِنَ الجَهْمِيِّ بِالقُرْآنِ

والاستواء يرد في اللغة العربية على أربعة وجوه: مطلق، ومقيد بالى، ومقيد بعلى، ومقيد بالواو:

١) **فإذا كان مطلقًا فالمراد به الكمال**، كما قال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾[القصص: الآية ١٤]، أي كمل. =

٢) **وإذا ورد مقرونًا بـ (إلى) صار معناه: الانتهاء إلى الشيء في كمال**، كقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ**﴾ [فصلت: الآية ١١].

٣) **وإذا كان مقيدًا بـ (على) كان معناه العلو والاستقرار**، كالآيات التي سبق أن ذكرناها في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾ [الرعد: الآية ٢].

٤) **وإذا اقترن بالواو صار معناه المساواة** كقولهم: استوى الماء والخشبة: أي ساوى الماء الخشبة. ذكر هذه المعاني ابن القيم في "النونية". **وقد فسر أهل التعطيل الاستواء بـ [الاستيلاء]**، واحتجوا يقول الأخطل النصراني:

قد استوى بشر على العراق ❁ من غير سيف ولا دم مهراق

ونرد عليهم بما يلي:

١): أن قولهم خلاف ظاهر النصوص وخلاف طريقة السلف وليس عليه دليل صحيح. قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن هذا تفسير لكلام الله بالرأي المجرد الذي لم يذهب إليه صاحب ولا تابع، ولا قاله إمام من أئمة المسلمين، ولا أحد من أهل التفسير الذين يحكون أقوال السلف. وإحداث القول في تفسير كتاب الله الذي كان السلف والأئمة على خلافه **يستلزم أحد أمرين**: إما أن يكون خطأ في نفسه، أو تكون أقوال السلف المخالفة له خطأ، ولا يشك عاقل أنه أولى بالغلط والخطأ من قول السلف. وأيضا أن هذا اللفظ قد اطرد في القرآن والسنة حيث ورد بلفظ الاستواء دون الاستيلاء، ولو كان معناه استولى لكان استعماله في أكثر مورده كذلك، فإذا جاء موضع أو موضعان بلفظ استوى حمل على معنى استولى لأنه المألوف المعهود، وأما أن يأتي إلى لفظ قد اطرد استعماله في جميع موارده على معنى واحد، فيدعي صرفه في الجميع إلى معنى لم يعهد استعماله فيه ففي غاية الفساد، ولم يقصده ويفعله من قصد البيان، هذا لو لم يكن في السياق ما يأتي حمله على غير معناه الذي اطرد استعماله فيه، فكيف وفي السياق ما يأبى ذلك.اهـ

٢): أنه لا يعرف في اللغة العربية هذا المعنى. قال ابن الأعرابي – وقد سئل: هل يصح أن يكون (استوى) بمعنى استولى؟ – فقال: لا تعرف العرب ذلك. وهو من أكابر أئمة اللغة.

٣): أن الاستيلاء ليس خاصًا بالعرش، بل على جميع ملكه.

٤): أنه يلزم عليه لوازم باطلة مثل: أ- أنّ العرش لم يكن ملكًا لله ثم استولى عليه بعد. ب- أن الله له مغالب ومضاد فاستولى عليه الرب بقهر منه، وهذا منتف عن الله. ج- أن الاستيلاء يأتي بعد عدم تمكن وقدرة وعدم سيطرة، والله تعالى لم يزل ولا يزال هو المسيطر والمهيمن الغالب القهار. قال ابن القيم: قال الحطابي: وزعم بعضهم أن الاستواء هاهنا بمعنى الاستيلاء، ونزع فيه إلى بيت مجهول لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله، ولو كان الاستواء هاهنا بمعنى الاستيلاء لكان الكلام عديم الفائدة، لأن الله تعالى قد أحاط علمه وقدرته بكل شيء وكل قطر وبقعة من السماوات والأرضين وتحت العرش، فما معنى تخصيصه العرش بالذكر، ثم إن الاستيلاء إنما يتحقق معناه عند المنع من الشيء، فإذا وقع الظفر به قيل استولى عليه، فأي منع كان هناك حتى يوصف بالاستيلاء بعده؟ هذا لفظه وهو من أئمة اللغة.اهـ

والجواب عن بيت الأخطل النصراني أن يقال: ١): أن هذا البيت محرف وصوابه: بشر قد استولى على العراق. **٢): أنه لا يعرف قائله**، قال ابن الجوزي في "زاد المسير" (٣/ ٢١٢): "قال ابن فارس: هذا البيت لا يعرف قائله"؟ وقال ابن القيم: "هذا البيت ليس من شعر العرب"، "مختصر الصواعق" (٣/ ١٢٧)، وقال أيضًا: "هو غير معروف في شيء من دواوين العرب وأشعارهم التي يرجع إليها" "مختصر الصواعق" (٢/ ١٣٦). قال ابن تيمية: ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة =

وروى الإمام أحمد في حديث الأوعال عن العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**هل تدرون كم بين السماء والأرض؟ قال: قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة سنة، وكثف[1] كل سماء مسيرة خمسمائة سنة، وفوق السماء السابعة بحر بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال[2] بين ركبهن وأظلافهن كما بين السماء والأرض، ثم فوق ذلك العرش بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، والله فوق ذلك، ليس يخفى عليه من أعمال بني آدم شيء**». ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه[3].

أنكروه، وقالوا إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة.اهـ ٣): **أنه لا حجة إلا ما دلَّ عليه الكتاب والسنة**. قال ابن تيمية: وقد علم أنه لو احتج بحديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لاحتاج إلى صحته، فكيف ببيت من الشعر لا يعرف إسناده، وقد طعن فيه أئمة اللغة.اهـ انظر: "مختصر الصواعق" (ص٣٧٣)، و"الفتاوى" (٥/ ١٤٤-١٤٩). **مسألة: هل يكفَّر من فسّر الاستواء بالاستيلاء؟** ثبت بإسناد صحيح عن أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة أنه قال: «من لم يقر بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته، فهو كافر بربه يستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه، وألقي على بعض المزابل حيث لا يتأذى المسلمون، والمعاهدون بنتن ريح جيفته، وكان ماله فيئا لا يرثه أحد من المسلمين، إذ المسلم لا يرث الكافر كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ».اهـ "عقيدة السلف" (ص٢٨).

(١) أي: غلظ.

(٢) جمع وَعْل وهو: تَيْس الْجَبَل. والمراد هنا ملائكة على صورة الأوعال. كما في النهاية لابن الأثير.

(٣) **ضعيف:**

أخرجه أحمد (١٧٧٠) وأبو داود (٤٧٢٣) والترمذي (٣٣٢٠) وابن ماجه (١٩٣) وغيرهم من طرق عن سماك، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب به. وهذا إسناد ضعيف، فيه: عبد الله بن عميرة مجهول، وقال الإمام البخاري: ولا يعلم له سماع من الأحنف. قلت: وقد اضطرب في إسناد الحديث، فتارة رواه كما تقدم، وتارة رواه عن العباس مباشرة بدون ذكر [الأحنف] كما عند أحمد (١٧٧٠)، وتارة رواه موقوفًا كما عند الحاكم (٣٤٢٩). وهو مع ضعف إسناده فهو منكر المتن؛ لأن فيه تشبيه الملائكة الكرام بالتيوس الوحشية الجبلية، ولهذا فقد أنكر هذا الحديث جماعة العلماء، منهم ابن العربي وقال: إن خبر الأوعال متلقف من الإسرائيليات. وضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الضعيفة" برقم (١٢٤٧). ولكن لبعض فقراته شواهد منها:

ما أخرجه الدارمي في "الرد على الجهمية" (٨١) وابن خزيمة في "التوحيد" (١٧٨) وأبو الشيخ في "العظمة" (٢/ ٦٨٨) والطبراني (٨٩٨٧) وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة، عن عاصم ابن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ما بين سماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمس مئة عام، وبين كل سماء مسيرة خمس مئة عام، وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمس مئة عام، والعرش فوق السماء، والله تبارك وتعالى فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه. وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات إلا عاصم بن بهدلة فهو حسن الحديث، والأثر له حكم الرفع. قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا الحديث موقوف على ابن =

وروى أبو داود وغيره، بسنده إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من حديث الأطيط[1] أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن عرشه على سماواته كهاكذا، وقال بأصابعه، مثل القبة**» الحديث[2]. وفي "صحيح البخاري" عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إذا سألتم**

مسعود، لكنه من الأشياء التي لا مجال للرأي فيها، فيكون له حكم الرفع، لأن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات.اهـ

ويشهد له أيضًا حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه أحمد (٨٨٢٨) والترمذي (٣٢٩٨) والبزار (٩٥٥٩) وغيرهم عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بينما نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ جالس وأصحابه إذ أتى عليهم سحاب، فقال نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**هل تدرون ما هذا؟**» فقالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**هذا العنان هذه روايا الأرض يسوقه الله تبارك وتعالى إلى قوم لا يشكرونه ولا يدعونه**» ثم قال: «**هل تدرون ما فوقكم**»؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**فإنها الرقيع، سقف محفوظ، وموج مكفوف**»، ثم قال: «**هل تدرون كم بينكم وبينها؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**بينكم وبينها مسيرة خمس مائة سنة**». ثم قال: «**هل تدرون ما فوق ذلك؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**فإن فوق ذلك سماءين، ما بينهما مسيرة خمسمائة عام**» حتى عد سبع سماوات، ما بين كل سماءين ما بين السماء والأرض، ثم قال: «**هل تدرون ما فوق ذلك؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**فإن فوق ذلك العرش وبينه وبين السماء بعد ما بين السماءين**». ثم قال: «**هل تدرون ما الذي تحتكم**»؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**فإنها الأرض**». ثم قال: «**هل تدرون ما الذي تحت ذلك**»؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**فإن تحتها أرضا أخرى، بينهما مسيرة خمس مائة سنة**» حتى عد سبع أرضين، بين كل أرضين مسيرة خمس مائة سنة. ثم قال: «**والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله**». ثم قرأ ﴿**هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ [الحديد: ٣]. وهذا إسناد ضعيف؛ لأن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، وفيه نكارة وهو قوله: «**والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله**». قال الجوزقاني رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا حديث باطل.اهـ الأباطيل (١/ ٢٠٢). وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، والحسن لم يسمع من أبي هريرة، وقيل له: من أين تحدث هذه الأحاديث؟ فقال: من كتاب عندنا سمعته من رجل. وكان الحسن يروي عن الضعفاء، وقد روى هذا الحديث أبو جعفر الرازي عن قتادة عن الحسن. قال أحمد: بن حنبل: أبو جعفر مضطرب الحديث يروي أبو جعفر عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال:"**والذي نفسي بيده لو دليتم أحدكم بحبل إلى الأرض السابعة لقدم على ربه عز وجل ثم تلى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾**".اهـ العلل المتناهية (١/ ١٣). وقد ذكر الإمام ابن كثير خلافا في سنده ثم ذكر أن المحفوظ فيه الإرسال، ثم قال: في إسناده نظر، وفي متنه غرابة ونكارة.اهـ "تفسير ابن كثير" لسورة الحديد رقم الآية (٣).

(١) الأطيط هو: صَوْتُ الْأَقْتَابِ. وقوله: «وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ أَطِيطَ الرَّحْلِ». يَعْنِي كُوَر النَّاقة، أَيْ أَنَّهُ لَيَعْجِز عَنْ حَمْله وعَظَمَتِه، إِذْ كَانَ مَعْلُومًا أَنَ أَطِيطَ الرَّحل بالراكب إنما يكون لقوّة مافوقه وَعَجْزِهِ عَنِ احْتِمَالِهِ. "النهاية" (١/ ٥٤).

(٢) ضعيف: =

الله الجنة فاسألوه الفردوس، فإنه أعلى الجنة، وأوسط الجنة، وفوقه عرش الرحمن»[(١)].

يروى «وفوقه» بالنصب على الظرفية، وبالرفع على الابتداء، أي: وسقفه.

وذهب طائفة من أهل الكلام إلى أن العرش فلَكٌ[(٢)] مستدير من جميع جوانبه محيط بالعالم من كل جهة، وربما سموه: الفلك الأطلس، والفلك التاسع! وهذا ليس بصحيح[(٣)]؛ لأنه قد ثبت في الشرع أن له قوائم تحمله الملائكة، كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**فإن الناس يصعقون، فأكون أول من يفيق، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور**»[(٤)].

أخرجه أبو داود (٤٧٢٦) والطبراني (١٥٤٧) وابن أبي عاصم في "السنة" (٥٧٥) وابن خزيمة في "التوحيد" (١٧٥) وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده فذكر الحديث وفي آخره: «**وَيْحَكَ تَدْرِي مَا اللهُ؟ إِنَّ عَرْشَهُ عَلَى سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ لَهَكَذَا مِثْلُ الْقُبَّةِ، وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّاكِبِ**». وهذا إسناد ضعيف وهذا إسناد ضعيف فيه علتان: **الأولى**: محمد بن إسحاق مدلس وقد عنعن. **والثانية**: جبير بن محمد مجهول حال، وقد أنكر عليه هذا الحديث، قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌجدًا فَرْدٌ وَابْنُ إِسْحَاقَ حُجَّةٌ فِي الْمَغَازِي إِذَا أَسْنَدَ وَلَهُ مَنَاكِيرُ وَعَجَائِبُ فَاللهُ أَعْلَمُ أَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ هَذَا أَمْ لَا؟، وَاللهُ عزوجل لَيْسَ كمثله شَيْء، ثمَّ لفظ الأطيط لم يَأْتِ بِهِ نَص ثَابت. وقال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ صَنَّفَ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ عَسَاكِرَ الدِّمَشْقِيُّ جُزْءًا فِي الرَّدِّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ سَمَّاهُ بِـ "بَيَانِ الْوَهْمِ وَالتَّخْلِيطِ الْوَاقِعِ فِي حَدِيثِ الْأَطِيطِ"، وقال: وَأَغْرَبُ مِنْ هَذَا حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ فِي صِفَةِ الْعَرْشِ. وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: ضعيف الإسناد، ولا يصح في أطيط العرش حديث. انظر: "العلو" برقم (٧٣) "تفسير ابن كثير" آية الكرسي، "البداية والنهاية" (١/ ١٨) "شرح الطحاوية" بتعليق العلامة الألباني ص٢٧٨.

(١) أخرجه البخاري (٧٤٢٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الفلك: جسم كرِّي يحيط به سطحان: ظاهري وباطني، وهما متوازيان مركزهما واحد. "التعريفات" (ص١٦٩).

(٣) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: فقد تبين بهذه الأحاديث أنه أعلى المخلوقات وسقفها وأنه مقبب، وأن له قوائم، ولم يثبت بدليل يعتمد عليه أن [العرش] فلك من الأفلاك المستديرة الكروية الشكل؛ لا بدليل شرعي. ولا بدليل عقلي.اهـ **وقال** رَحِمَهُ اللَّهُ: العرش مقبب، ولم يثبت أنه مستدير مطلقًا، بل ثبت أنه فوق الأفلاك، وأن له قوائم، فيجب أن يعلم أن العالم العلوي والسفلي بالنسبة إلى الخالق جل وعلا في غاية الصغر.اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٩٥)، و"مجموع الفتاوى" (٥/ ١٥١)، و"الرسالة العرشية" ص١٣.

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٩٨) ومسلم (٢٣٧٤) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانفرد به مسلم (٢٣٧٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء المسند (٢١٢٧٨) في حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: «**والذي نفسي بيده إن لها –يعني آية الكرسي– لسانًا وشفتين تقدس الملك عند ساق العرش**». فأثبت أن للعرش ساقًا، مما يدل على أنه حقيقي.

والعرش في اللغة: عبارة عن السرير الذي للملك، كما قال تعالى عن بلقيس: ﴿**وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ**﴾ [النمل: ٢٣]. وليس هو فلكا، ولا تفهم منه العرب ذلك، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، فهو: سرير ذو قوائم تحمله الملائكة، وهو كالقبة على العالم، وهو سقف المخلوقات. فمن شعر أمية بن أبي الصلت[(١)]:

مجـــدوا الله فهـــو للمجـــد أهـــلٌ ❁ ربُّنـــا في الســـماء أمســـى كبيـــرا

بالبنـــاء العـــالي الـــذي بهـــر النـــ ❁ ـــاس وســـوى فـــوق الســـماء ســـريرا

شـــرجعا لا ينالـــه بصـــر العـــ ❁ ـــين تـــرى حولـــه الملائـــك صـــورا[(٢)]

الصور هنا: جمع: أصْوَر، وهو: المائل العنق لنظره إلى العلو. والشرجع: هو العالي المنيف. والسرير: هو العرش في اللغة.

ومن شعر عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي عرض به عن القراءة لامرأته حين اتهمته بجاريته:

شـــهدت بـــأن وعـــد الله حـــق ❁ وأن النـــار مثـــوى الكافرينـــا

وأن العـــرش فـــوق المـــاء طـــاف ❁ وفـــوق العـــرش رب العالمينـــا

وتحملـــه ملائكـــة شـــداد ❁ ملائكـــة الإلـــه مســـومينا

ذكره ابن عبد البر وغيره من الأئمة[(٣)].

---

(١) وهو أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي، شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف. قدم دمشق قبل الإسلام. وكان مطلعًا على الكتب القديمة، وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية. وعاد أمية من الشام، يريد الإسلام، فعلم بمقتل أهل بدر وفيهم ابنا خال له، فامتنع. وأقام في الطائف إلى أن مات. وهو أول من جعل في أول الكتب: باسمك اللهم. فكتبتها قريش. انظر: "الأعلام" للزركلي (٢/ ٢٣). وجاء في البخاري (٣٨٤١) ومسلم (٢٢٥٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم**». وفي مسلم (٢٢٥٥) عن الشريد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ردفت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يوما، فقال: «**هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شيء؟**» قلت: نعم، قال: «**هيه**» فأنشدته بيتًا، فقال: «**هيه**» ثم أنشدته بيتًا، فقال: «**هيه**» حتى أنشدته مائة بيت.

(٢) ذكرها ابن عساكر في "تأريخه" (٩/ ٢٧٧)، وابن كثير في "البداية والنهاية" (١/ ١٣) بدون إسناد.

(٣) **ضعيف**:

هذه القصة لها عدة طرق:

الطريق الأولى: أخرجه ابن أبي الدنيا في "الإشراف في منازل الأشراف" (٢٣٩) وفي النفقة على العيال (٥٧٢)، ومن طريقه ابن عساكر (٢٨/ ١١٤) من طريق الوليد بن شجاع بن الوليد السكوني، قال: =

حدثني عبد الله بن وهب، عن عبد الرحمن بن سلمان، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي قال: أن امرأة ابن رواحة رأته على جارية له، فقالت له وهي تكلمه: وعلى فراشي أيضًا، فقام يجاحدها، فقالت له: فاقرأ آية من القرآن، فإني أعلم أنك لا تقرأ القرآن وأنت جنب. فذكر لها الأبيات. وهذا إسناد ضعيف؛ فابن الهاد لم يسمع من أحد من الصحابة، فكيف بروايته لقصة حدثت في عهد النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قبل استشهاد عبد الله بن رواحة، فهو معضل. وعبد الرحمن بن سلمان الحجري مختلف فيه وثقه ابن يونس، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث. وقال الحافظ ابن حجر: لا بأس به.

الطريق الثانية: أخرجه ابن عساكر (٢٨/ ١١٤) من طريقين عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، عن الثقة: أن عبد الله بن رواحة الأنصاري كانت له جارية، فاتّهمته امرأته أن يكون أصابها، فقالت: إنّك الآن جنب منها، فأنكر ذلك، فقالت: وإن كنت صادقًا فاقرأ القرآن، وقد عهدته لا يقرأ القرآن وهو جنب، فذكر لها الأبيات، فقالت: آمنت بالله وكذّبت البصر، فأتى ابن رواحة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فحدثه، فضحك رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ولم يغيّر عليه. قال شيخنا يحيى حفظه الله: الثقة هذا ما ندري من هو؟ لكن وثقه ابن الماجشون، وابن الماجشون عدلٌ فلا بأس بذلك.اهـ

الطريق الثالثة: أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (٨٢) حدثنا سعيد بن أبي مريم المصري، أنبأ يحيى بن أيوب، حدثني عمارة بن غزية، عن قدامة بن إبراهيم بن محمد بن حاطب، أنه حدثه أن عبد الله بن رواحة فذكر القصة بدون ذكر إخباره للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ. وهذا إسناد ضعيف؛ فيه: قدامة بن إبراهيم بن محمد بن حاطب. وهو مجهول. ولم يدرك عبد الله بن رواحة.

الطريق الرابعة: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٥٤٧) وابن أبي الدنيا في النفقة على العيال (٥٧٣)، وابن عساكر (٢٨/ ١١٣) من طريق أسامة بن زيد الليثي عن نافع قال: كانت لعبد الله بن رواحة جارية، فكان يكاتم امرأته غشيانها، قال: فوقع عليها ذات يوم، فجاء إلى امرأته فاتهمته أن يكون وقع عليها، فأنكر ذلك. فقالت له: اقرأ إذا القرآن، فقال:

شـــهدت بـــإذن الله أن محمـــدًا ❁ رسـول الـذي فـوق السـماوات مـن عـل

وأن أبـــا يحيـــىٰ ويحيـــىٰ كلاهمـــا ❁ لـــه عمـــل في دينـــه متقبـــل

فقالت: أولى لك. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين نافع مولى ابن عمر وابن رواحة.

الطريق الخامسة: أخرجه ابن أبي الدنيا في النفقة على العيال (٥٧١) حدثنا محمد بن بكار، حدثنا حفص بن عمر، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي قال: أن عبد الله بن رواحة أصاب من جارية له فدرت به امرأته وأخذت شفرة ثم أتته فوافقته حتى قام منها قالت: أفعلتها يا ابن رواحة؟ قال: ما فعلت شيئًا قالت: لتقرأن قرآنا أو لأبعجنك بها؟ قال: ففكرت في قراءة القرآن وأنا جنب فهبت ذلك وهي امرأة غيرى وبيدها شفرة ولا آمنها فقلت:

وفينـــا رســـول الله يتلـــو كتابـــه ❁ إذا انشـق مشـهور مـن الصـبح سـاطع

يبيـــت يجـــافي جنبـــه عـــن فراشـــه ❁ إذا اســـتثقلت بالمشـــركين المضـــاجع

أرانـــا الهـــدىٰ بعـــد العمـــىٰ فقلوبنـــا ❁ بـــه موقنـــات أن مـــا قـــال واقـــع

=

وروى أبو داود عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله عز وجل من حملة العرش، إن ما بين أذنيه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام**»(١).

قال: فألقت السكين وقالت: آمنت بالله وكذبت البصر قال: فأتيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فأخبرته بذلك قال: فضحك وأعجبه ما صنعت. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين الشعبي وابن رواحة.

الطريق السادسة: أخرجه الدارقطني (٤٣٢) وابن عساكر (٢٨/ ١١٦) من طريق زمعة بن صالح، عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة مولى ابن عبّاس قال: كان ابن رواحة مضطجعا إلى جنب امرأته، فقام إلى جارية له في ناحية الحجرة فوقع عليها، وفزعت امرأته فلم تجده في مضجعه فقامت وخرجت فرأته على جاريته، فرجعت إلى البيت فأخذت الشفرة ثم خرجت، وفرغ فقام فلقيها تحمل الشفرة، فقال: مهيم؟، فقالت: مهيم لو أدركتك حيث رأيتك لوجأت بين كتفيك بهذه الشفرة، قال: وأين رأيتني؟، قالت: رأيتك على الجارية، فقال: ما رأيتني، «وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب»، قالت: فاقرأ فقال:

أتانا رسول الله يتلو كتابه ❁ كما لاح مشهور من الفجر ساطع

أتى بالهدى بعد العمى فقلوبنا ❁ به موقنات أن ما قال واقع

يبيت يجافي جنبه عن فراشه ❁ إذا استثقلت بالمشركين المضاجع

فقالت: آمنت بالله وكذبت البصر ثم غدا على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فأخبره فضحك حتى رأيت نواجذه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف زمعة بن صالح، ولانقطاعه بين عكرمة وابن رواحة.

الطريق السابعة: أخرجه ابن عساكر (٢٨/ ١١٥) من طريق عون بن محمد عن أبيه، عن الهيثم بن عدي فذكر القصة. وفيه: الهيثم بن عدي متروك وقد كذبه ابن معين.

هذا ما وقفت عليه من طرق هذه القصة، وقد حسن القصة بهذه الطرق بعض العلماء؛ بحجة أن الانقطاع إذا كان من جهة الصحابي فلا بأس بالاستشهاد به، فقد أشار أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن إرسال الحديث من أئمة التابعين كان معتادًا بينهم متعارفًا. "جامع التحصيل" ص٩٥. وأيضًا هذه الأبيات موجودة في ديوان ابن رواحة، فهذا يؤكد لنا صحتها، ولهذا قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: وقصته مع زوجته في حين وقع على أمته مشهورة، رويناها من وجوه صحاح.اهـ الاستيعاب (٣/ ٩٠٠). فهذه الشهرة مما يؤكد لنا صحة أصل القصة، وهذا اختيار شيخنا العلامة يحيى الحجوري كما في أسئلة أبي رواحة الشعرية (ص٤٢)، وبعض العلماء ضعَّف القصة؛ لنكارتها، ووجه النكارة فيها من وجوه:

١- ظاهر القصة أن عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دلَّس على زوجته! وكيف يقرأ شعرا موهما أنه قرآن.

٢- كيف لا تعرف زوجته القرآن وإن كانت لا تحفظ القرآن، فإنها عربية تميِّز القرآن من الشعر.

٣- أن القصة فيها اختلاف في ألفاظها وسياقها وأبياتها.

(١) صحيح:

أخرجه أبو داود (٤٧٢٧) وإبراهيم بن طهمان في "مشيخته" (٢١) من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله به. وهذا إسناد صحيح وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي برقم (٢٤٨).

ورواه ابن أبي حاتم ولفظه: «**مخفق الطير سبعمائة عام**»[(١)].

وأما من حرف كلام الله[(٢)]، وجعل العرش عبارة عن المُلْك، كيف يصنع بقوله تعالى: ﴿**وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ**﴾ [الحاقة: ١٧]. وقوله: ﴿**وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**﴾ [هود: ٧]. أيقول: ويحمل ملكه يومئذ ثمانية؟! وكان ملكه على الماء! ويكون موسى عليه السلام آخذًا من قوائم الملك؟! هل يقول هذا عاقل يدري ما يقول؟![(٣)].

وأما الكرسي فقال تعالى: ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ**﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقد قيل: هو العرش[(٤)]، والصحيح أنه غيره[(٥)]، نقل ذلك عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيره. روى ابن أبي شيبة في كتاب "صفة العرش"، والحاكم في "مستدركه"، وقال: إنه على شرط الشيخين ولم يخرجاه، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ**﴾ [البقرة: ٢٥٥] أنه قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى[(٦)].

---

(١) **صحيح**:
أخرجه ابن أبي حاتم كما عند ابن كثير في "تفسيره" لسورة الحاقة رقم الآية (١٧)، بالطريق المتقدم ولفظه: «**أذن لي أن أحدثكم عن ملك من حملة العرش بعد ما بين شحمة أذنه وعنقه مخفق الطير سبعمائة عام**». قال ابن كثير: وهذا إسناد جيد رجاله كلهم ثقات.

(٢) وهم الجهمية وغيرهم من المعطلة الذين ينفون صفة الاستواء.

(٣) **والعرش مخلوق منفصل عن الله**، وليس هو صفة من صفاته، وإنما الصفة هي الاستواء، وقد نص شيخ الإسلام وابن كثير وغير واحد من العلماء على أن العرش أعظم المخلوقات؛ لحديث جويرية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وفيه: «**سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ**». أخرجه مسلم (٢٧٢٦)، ولو كان شيء أعظم من العرش لذكره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. انظر: "الاستقامة" (٢/ ٢١٤)، و"تفسير ابن كثير" سورة يونس رقم الآية (٣).

(٤) جاء هذا عن الحسن البصري، أخرجه ابن جرير في "تفسيره" لآية الكرسي فقال: حدثنا المثنى، قال: حدثنا إسحاق، قال: حدثنا أبو زهير، عن جويبر، عن الضحاك، قال: كان الحسن يقول: الكرسي هو العرش. وهذا إسناد ضعيف جدًا، فيه جويبر بن سعيد وهو متروك.

(٥) وهو قول أكثر العلماء وهو الصحيح، ورجحه القرطبي وابن كثير، قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: وقال الحسن بن أبي الحسن: الكرسي هو العرش نفسه، وهذا ليس بمرضي، والذي تقتضيه الأحاديث أن الكرسي مخلوق بين يدي العرش والعرش أعظم منه.اهـ **وقال ابن كثير** رَحِمَهُ اللَّهُ: والصحيح أن الكرسي غير العرش، والعرش أكبر منه، كما دلت على ذلك الآثار والأخبار.اهـ **وقال**: روي عن الحسن البصري أنه كان يقول: الكرسي هو العرش، وهذا لا يصحّ عن الحسن، بل الصحيح عنه وعن غيره من الصحابة والتابعين أنه غيره.اهـ انظر: "تفسير القرطبي" (٣/ ٢٧٨)، و"تفسير ابن كثير" (١/ ٥٢١)، والبداية والنهاية (١/ ١٤)، و"مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٨٥).

(٦) **صحيح**:
أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٥٨٦) وابن خزيمة في "التوحيد" (١/ ٢٤٨) وأبو الشيخ في =

وقد روي مرفوعًا[1]، والصواب أنه موقوف على ابن عباس.

وقال السدي: السماوات والأرض في جوف الكرسي والكرسي بين يدي العرش[2].

وقال ابن جرير: قال أبو ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض**»[3].

"العظمة" (٢/ ٥٨٢) وغيرهم من طريق عن سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به. وهذا إسناد صحيح، وله حكم الرفع؛ لأن مثله لا يقال من قبيل الرأي.

وجاء عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «**الكرسي موضع القدمين، له أطيط كأطيط الرحل**».

أخرجه الطبري في "تفسيره" عند آية الكرسي وأبو الشيخ في "العظمة" (٢/ ٦٢٧) والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٨٥٩) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثني أبي قال: سمعت محمد بن جحادة، عن سلمة بن كهيل، عن عمارة بن عمير، عن أبي موسى الأشعري به. وفيه انقطاع بين عمارة بن عمير وأبي موسى الأشعري. **قال العلامة الألباني** رَحِمَهُ اللَّهُ: وإسناده صحيح إن كان عمارة بن عمير سمع من أبي موسى، فإنه يروي عنه بواسطة ابنه إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، ولكنه موقوف، ولا يصح في الأطيط حديث مرفوع.اهـ "الضعيفة" (٩٠٦).

(١) ضعيف:

أخرجه الخطيب في "تاريخه" (٩/ ٢٥٢) وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٦) من طريق شجاع بن مخلد حدثنا أبو عاصم عن سفيان عن عمار الدهني عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به مرفوعًا. وهذا إسناد حسن، شجاع بن مخلد قال فيه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: صدوق وهم في حديث واحد رفعه-يعني هذا الحديث-، وهو موقوف فذكره بسببه العقيلي.اهـ **قال ابن الجوزي** رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا الحديث وهم شجاع بن مخلد في رفعه فقد رواه أبو مسلم الكجي وأحمد بن منصور الرمادي كلاهما عن أبي عاصم فلم يرفعاه ورواه عبد الرحمن بن مهدي ووكيع كلاهما عن سفيان فلم يرفعاه بل وقفاه على ابن عباس وهو الصحيح وكان ابن عباس يفسر معنى الكرسي وأنه موضع قدمي الجالس ليخرجه عن قول من يقول إن الكرسي بمعنى العلم قال الضحاك الكرسي الذي يوضع تحت العرش يضع عليه الملوك أقدامهم.اهـ وهكذا ضعف المرفوع ابن كثير والذهبي رَحِمَهُمَا اللَّهُ. وجاء مرفوعًا أيضًا عن أبي هريرة وأبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فأما حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فأخرجه ابن مردويه كما في "تفسير ابن كثير" عند آية الكرسي من طريق الحكم بن ظهير الفزاري الكوفي، عن السدي، عن أبيه، عن أبي هريرة به مرفوعًا. قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: ولا يصح.اهـ **قلت**: في سنده الحكم بن ظهير الفزاري وهو متروك وقد اتهم بالكذب. تنبيه: وقع في المطبوع: الحاكم بن ظهير، وهو خطأ والصواب الحكم كما ذكر العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأما حديث أبي ذر رَحِمَهُ اللَّهُ: فأخرجه أبو الشيخ في "العظمة" (٢/ ٥٨٧) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبي ذر به مرفوعًا. وهذا إسناد ضعيف، فيه علتان: ١): عبد الرحمن بن زيد ضعيف. ٢): الانقطاع بين عبد الرحمن وأبي ذر، فهو لم يدركه.

(٢) ضعيف:

أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير في "تفسيره" ما عند الآية من طريق موسى بن هارون، قال: ثنا عمرو، قال: ثنا أسباط، عن السدي. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أسباط بن نصر.

(٣) ضعيف:

أخرجه ابن جرير في تفسير آية الكرسي، وأبو الشيخ في "العظمة" (٢/ ٥٨٧) من طريقين عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبي ذر به. وهذا إسناد ضعيف، فيه علتان: ١): عبد الرحمن بن زيد ضعيف. ٢): =

وقيل: كرسيه: علمه، وينسب إلى ابن عباس[1]. والمحفوظ عنه ما رواه ابن أبي شيبة، كما تقدم. ومن قال غير ذلك فليس له دليل إلا مجرد الظن. والظاهر أنه من جراب الكلام

الانقطاع بين عبد الرحمن وأبي ذر، فهو لم يدركه. وللحديث ثلاث طرق واهية لا يصلح الاستشهاد بها منها:

١) ما أخرجه أبو الشيخ في "العظمة" (٢/ ٦٤٨) والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٨٦٢) من طريق إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني، ثنا أبي، عن جدي، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر نحوه. وفيه: إبراهيم بن هشام وهو كذاب.

٢) ما أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" (٨٦١) من طريق يحيى بن سعيد السعدي البصري، ثنا عبد الملك بن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير الليثي، عن أبي ذر نحوه. وفيه: يحيى بن سعيد قال ابن حبان: يروي المقلوبات والملزقات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. وقال ابن عَدِي: يعرف بهذا الحديث وهو منكر من هذا الطريق. وقد أنكره الذهبي أيضًا في العلو (ص١١٥).

٣) ما أخرجه ابن مردويه كما في "تفسير ابن كثير" لآية الكرسي (١/ ٥٢٠) فقال: أخبرنا سليمان بن أحمد، أخبرنا عبد الله بن وهيب المقري، أخبرنا محمد بن أبي السري العسقلاني، أخبرنا محمد بن عبد الله التميمي، عن القاسم بن محمد الثقفي، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر الغفاري. وهذا إسناد ضعيف جدًا، فيه ثلاث علل: ١- عبد الله بن وهيب قال الهيثمي في المجمع (٢/ ٤٧): لا أعرفه. ٢- محمد بن أبي السري ضعيف. ٣- القاسم بن محمد مجهول. فهذه الطرق لا يصلح الاستشهاد بها؛ لشدة ضعفها، خلافا لما فعله العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصحيحة" (١٠٩).

(١) ضعيف:

أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم في تفسيريهما عند آية الكرسي، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٢٣٣) من طريق مطرف، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به. وهذا إسناد ضعيف؛ فيه ثلاث علل:

١) رواية جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير متكلم فيها، قال ابن مندة: ليس بالقوي في سعيد بن جبير. ولهذا أنكر عليه هذه الرواية كما في "الميزان" (١/ ٤١٧).

٢) أن المحفوظ عن ابن عباس تفسير الكرسي بموضع القدمين، وبهذا أعله الذهبي وغيره.

٣) اضطراب جعفر بن أبي المغيرة في هذا الأثر فقد رواه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. كما تقدم، ورواه مرة أخرى عن سعيد بن جبير من قوله كما في "تفسير الثوري" (ص٧١) و"تغليق التعليق" (٤/ ١٨٥). وهذا لا يصح أيضًا عن سعيد بن جبير، بل هو من أوهام جعفر هذا، قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وروى أبو بكر الهذلي وغيره، عن سعيد بن جبير من قوله: قال الكرسي موضع القدمين. انظر: "الميزان" (١/ ٤١٧) و"الفتح" (٨/ ١٩٩).

تنبيه: جاء تفسير الكرسي بالعلم مرفوعًا ولا يصح، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأخرجه العقيلي من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن بن عباس عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وهو عند الطبراني في كتاب السنة من هذا الوجه مرفوعًا، وكذا رويناه في فوائد أبي الحسن علي بن عمر الحربي مرفوعًا. والموقوف أشبه. وقال العقيلي: إن رفعه خطأ. ثم هذا التفسير غريب.اهـ و"الفتح" (٨/ ١٩٩)، و"تغليق التعليق" (٤/ ١٨٥).

المذموم، كما قيل في العرش. وإنما هو - كما قال غير واحد من السلف: بين يدي العرش كالمرقاة إليه[1].

قوله: (وَهُوَ جَلَّ وَعَلا مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ. مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ).

ش: أما قوله: وهو مستغن عن العرش وما دونه. فقال تعالى: ﴿**فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ**﴾ [آل عمران: ٩٧]. وقال تعالى: ﴿**وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾ [فاطر: ١٥]. وإنما قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الكلام هنا، لأنه لما ذكر العرش والكرسي، ذكر بعد ذلك غناه سبحانه عن العرش وما دون العرش، ليبين أن خلقه للعرش واستواءه عليه، ليس لحاجته إليه، بل له في ذلك حكمة اقتضته، وكون العالي فوق السافل، لا يلزم أن يكون السافل حاويا للعالي، محيطًا به، حاملًا له، ولا أن يكون الأعلى مفتقرًا إليه. فانظر إلى السماء، كيف هي فوق الأرض وليست مفتقرة إليها؟ فالرب تعالى أعظم شأنا وأجل من أن يلزم من علوه ذلك، بل لوازم علوه من خصائصه، وهي حمله بقدرته للسافل، وفقرُ السافل، وغناه هو سبحانه عن السافل، وإحاطته عز وجل به، فهو فوق العرش مع حمله بقدرته للعرش وحملته، وغناه عن العرش، وفقر العرش إليه، وإحاطته بالعرش، وعدم إحاطة العرش به، وحصره للعرش، وعدم حصر العرش له. وهذه اللوازم منتفية عن المخلوق.

ونفاة العلو، أهل التعطيل، لو فصلوا بهذا التفصيل، لهدوا إلى سواء السبيل، وعلموا مطابقة العقل للتنزيل، ولسلكوا خلف الدليل، ولكن فارقوا الدليل، فضلوا عن سواء السبيل. والأمر في ذلك كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سئل عن قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾ [الأعراف: ٥٤] وغيرها: كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم والكيف مجهول[2]. ويروى هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفًا ومرفوعا إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ[3].

---

(١) أي: أن العرش أعلى من الكرسي.

(٢) **صحيح**: تقدم تخرجه (ص).

(٣) **ضعيف**:

أما المرفوع فلم أقف عليه، وإنما ذكره شيخ الإسلام فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا موقوفًا ومرفوعًا، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه.اهـ "الفتاوى" (٥/ ٣٦٥). =

وأما قوله: «**مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ**»: وفي بعض النسخ: «**محيط بكل شيء فوقه**»، بغير واو من قوله: «**فوقه**»، والنسخة الأولى هي الصحيحة، ومعناها: أنه تعالى محيط بكل شيء وفوق كل شيء. ومعنى الثانية: أنه محيط بكل شيء فوق العرش. وهذه - والله أعلم - إما أن يكون أسقطها بعض النساخ سهوا، ثم استنسخ بعض الناس من تلك النسخة، أو أن بعض المحرفين الضالين أسقطها قصدًا للفساد، وإنكارًا لصفة الفوقية! وإلا فقد قام الدليل على أن العرش فوق المخلوقات وليس فوقه شيء من المخلوقات[1]، فلا يبقى لقوله: «**محيط بكل شيء فوق العرش**» - والحالة هذه -: معنى! إذ ليس فوق العرش من المخلوقات ما يحاط به، فتعين ثبوت الواو. ويكون المعنى: أنه سبحانه محيط بكل شيء، وفوق كل شيء.

أما كونه محيطًا بكل شيء، فقال تعالى: ﴿**وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ**﴾ [البروج: ٢٠]. ﴿**أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ**﴾ [فصلت: ٥٤]. ﴿**وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا**﴾ [النساء: ١٢٦]. وليس المراد من إحاطته بخلقه أنه كالفلك، وأن المخلوقات داخل ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا. وإنما المراد: إحاطة عظمة وسعة وعلم وقدرة، وأنها بالنسبة إلى عظمته كالخردلة. كما رُوي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: "ما

وأما الموقوف: فأخرجه الصابوني في "عقيدة السلف" ص١٨٠، واللالكائي في "شرح اعتقاد أهل السنة" (٦٦٣)، وابن بطة في "الإبانة" (١٢٠) من طرق عن أبي كنانة محمد بن أشرس الأنصاري قال: ثنا أبو عمير الحنفي، عن قرة بن خالد، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة في قوله ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه:٥]، قالت أم سلمة: الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول والإقرار به إيمان والجحود به كفر. وفي إسناده محمد بن أشرس أبو كنانة وهو متهم في الحديث، وأبو المغيرة الحنفي مجهول. انظر: "مختصر العلو" ص ١٤١.

(١) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: والعرش فوق جميع المخلوقات وهو سقف جنة عدن التي هي أعلى الجنة كما ثبت في الصحيحين عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ، فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَى الجَنَّةِ وفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ**». انظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٩٥). قلت: ويدل لذلك أيضًا أثر ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي تقدم وفيه: «**وَالعَرْشُ فَوْقَ المَاءِ، وَاللهُ فَوْقَ العَرْشِ**»، لكن استثنى بعض العلماء من هذا الكتاب الذي عند الله كما ما جاء في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «**لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْخَلْقَ، كَتَبَ فِي كِتَابِهِ، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي**» أخرجه البخاري برقم (٣١٩٤) ومسلم برقم (٢٧٥١). وهذا الكتاب كما قال بعض العلماء: غير اللوح المحفوظ. انظر: "فتح الوهاب في إثبات أن العرش سقف المخلوقات وأن فوق العرش كتاب" لأخينا الشيخ عدنان المصقري، بتقديم شيخنا يحيى الحجوري حفظه الله.

السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن في يد الرحمن، إلا كخردلة في يد أحدكم"[(١)].

ومن المعلوم - ولله المثل الأعلى -: أن الواحد منا إذا كان عنده خردلة، إن شاء قبضها وأحاطت قبضته بها، وإن شاء جعلها تحته، وهو في الحالين مباين لها، عال عليها فوقها من جميع الوجوه، فكيف بالعظيم الذي لا يحيط بعظمته وصفُ واصف. فلو شاء لقبض السماوات والأرض اليوم، وفعل بها كما يفعل بها يوم القيامة، فإنه لا يتجدد به إذ ذاك قدرة ليس عليها الآن، فكيف يستبعد العقل مع ذلك أنه يدنو سبحانه من بعض أجزاء العالم وهو على عرشه فوق سماواته؟ أو يُدنِي إليه من يشاء من خلقه؟ فمن نفى ذلك لم يقدُرْه حق قدره. وفي حديث أبي رزين المشهور الذي رواه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في رؤية الرب تعالى: فقال له أبو رزين: كيف يسعنا - يا رسول الله - وهو واحد ونحن جميع؟ فقال: «**سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله: هذا القمر، آية من آيات الله، كلكم يراه مخليًا به، والله أكبر من ذلك**»[(٢)]، وإذ قد تبين أنه أعظم وأكبر من كل شيء. فهذا يزيل كل إشكال، ويبطل كل خيال.

(١) **حسن:**
أخرجه ابن جرير في تفسير سورة الزمر رقم الآية (٦٧) وعبد الله بن أحمد في السنة (١٠٩٠) من طريق معاذ بن هشام، قال: ثني أبي، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس به. وهذا إسناد حسن.

(٢) **ضعيف:**
أخرجه أبو داود الطيالسي (١١٩٠) وأحمد (١٦١٨٦) وأبو داود (٤٧٣١) وابن ماجه (١٨٠) وابن حبان (٦١٤٠) والدارمي في "الرد على الجهمية" (١٧٦) وابن أبي عاصم في "السنة" (٤٥٩) وابن خزيمة في "التوحيد" (٣٥٩) والآجري في "الشريعة" (٦٠٥) وغيرهم من طرق عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حدس، عن عمه أبي رزين به. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة وكيع بن حدس، ولانقطاعه بين يعلى بن عطاء ووكيع، قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: ذكرنا عند وكيع بن الجراح أحاديث يعلى بن عطاء عن وكيع بن حدس، فقلت: هذا يروى عنه خمسة أحاديث، فجعل يذكر ذلك قال أبي: لم يسمعها، هذه أحاديث معروفة لم يسمعها.اهـ "العلل" (٢/ ١٦٢).
وله طريق أخرى لا يصلح الاستشهاد بها: أخرجه عبد الله بن أحمد في "زوائد المسند" (١٦٢٠٦) وابن أبي عاصم في "السنة" (٥٢٤) وابن خزيمة في "التوحيد" (٣٨٢) وغيرهم من طريق عبد الرحمن بن عياش السمعي الأنصاري القبائي، من بني عمرو بن عوف، عن دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق العقيلي، عن أبيه، وقيل عن جده عن عمه لقيط بن عامر نحوه مطولًا. وهذا إسناد ضعيف جدًا، مسلسل بالمجاهيل، فعبد الرحمن بن عياش، ودلهم بن الأسود، وأبوه وجده، كلهم مجهولون. وبعض ألفاظ الحديث منكرة، ولهذا قال ابن كثير في "البداية والنهاية" (٥/ ٩٧): هذا حديث غريب جدًا، وألفاظه في بعضها نكارة.اهـ فالحديث ضعيف، وتحسين العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ له =

وأما كونه فوق المخلوقات، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨ و ٦١]. ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في حديث الأوعال المتقدم ذكره: «**والعرش فوق ذلك، والله فوق ذلك كله**»(١). وقد أنشد عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شعره المذكور بين يدي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وأقره على ما قال: وضحك منه(٢). وكذا أنشده حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه قوله:

شهدت بإذن الله أن محمدًا ❁ رسولُ الذي فوق السماوات من عَلْ
وأن أبا يحيى ويحيى(٣) كلاهما ❁ له عمل من ربه متقبل
وأن الذي عادى اليهودُ ابنَ مريم ❁ رسولٌ أتى من عند ذي العرش مرسل
وأن أخا الأحقاف(٤) إذ قام فيهم ❁ يجاهد في ذات الإله ويعدل

فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وأنا أشهد**»(٥). وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «**لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي**» وفي رواية: «**تغلب غضبي**» رواه البخاري وغيره(٦). وروى ابن ماجه عن جابر يرفعه، قال: «**بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور، فرفعوا إليه رءوسهم، فإذا الجبار جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنة، سلام عليكم، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ﴾** [يس: ٥٨]. فينظر إليهم، وينظرون إليه، فلا يلتفتون

في "الصحيحة" (٢٨١٠) فيه نظر كما ترى والله أعلم.

(١) **ضعيف**: تقدم تخريجه ص(٤٢٧).

(٢) **ضعيف**: تقدم تخريجه ص(٤٣٠).

(٣) أبو يحيى هو زكريا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ويحيى هو ولده عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(٤) هو هود عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(٥) **حسن لغيره**:
أخرجه ابن سعد في "الطبقات" كما في "العلو" للذهبي (٨٢) ومن طريقه ابن عساكر (١٢/ ٤٠٧) والأزرقي في أخبار مكة (١/ ١٢٨) من طريقين عن عبد الملك بن عمير قال: جاء حسان ابن ثابت إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فذكرها. وهذا إسناد منقطع، فعبد الملك بن عمير لم يسمع من حسان.
وله طريق أخرى: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٥٤٠) وأبو يعلى (٢٦٥٣) ومن طريقه ابن عساكر (١٢/ ٤٠٧) وغيرهم من طريق عبدة بن سليمان عن أبي حيان التيمي، عن حبيب بن أبي ثابت، قال: أنشد حسان بن ثابت فذكرها. وفيه انقطاع أيضًا بين حبيب وحسان.

(٦) أخرجه البخاري (٧٤٢٢) ومسلم (٢٧٥١).

إلى شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه»[(١)]. وروى مسلم عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في تفسير قوله تعالى: ﴿**هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ**﴾ [الحديد: ٣] بقوله: «**أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**»[(٢)]. والمراد بالظهور هنا: العلو. ومنه قوله تعالى: ﴿**فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ**﴾ [الكهف: ٩٧] أي يعلوه. فهذه الأسماء الأربعة متقابلة: اسمان منها لأزلية الرب سبحانه وتعالى وأبديته، واسمان لعلوه وقربه.

وروى أبو داود عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده، قال: أتى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أعرابي، فقال: يا رسول الله، جهدت الأنفس ونهكت الأموال، أو هلكت، فاستسق لنا، فإنا نستشفع بك إلى الله، ونستشفع بالله عليك، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ويحك! أتدري ما تقول؟**» وسبح رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فما زال يسبح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «**ويحك! إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، ويحك! أتدري ما الله؟ إن الله فوق عرشه، وعرشه فوق سماواته، وقال بأصابعه! مثل القبة، وإنه ليئط به أطيط الرحل الجديد بالراكب**»[(٣)]. وفي قصة سعد بن معاذ يوم بني قريظة، لما حكم فيهم أن تقتل مقاتلتهم وتسبى ذراريهم، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبع سماوات**». وهو حديث صحيح، أخرجه الأموي في "مغازيه"، وأصله في "الصحيحين"[(٤)].

---

(١) **ضعيف**: تقدم تخريجه ص(٢٤٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧١٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **ضعيف**: تقدم تخريجه ص(٤٢٨).

(٤) **صحيح دون قوله: «من فوق سبع سماوات»**:
أخرجه البخاري (٣٠٤٣) ومسلم (١٧٦٨) من طريق شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «**لقد حكمت فيهم بحكم الملك**»، وليس فيه زيادة: «**من فوق سبع سماوات**»، وهذه الزيادة زادها محمد بن صالح التمار وهو صدوق إلا أنه خالف شعبة في سند الحديث وفي لفظه، فقد أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٣٢٥) والنسائي (٥٩٠٥) والحاكم (٢٥٧٠) من طريق محمد بن صالح، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، أن سعدا فذكره وفيه: «**حكمت فيهم بحكم الله الذي حكم به فوق سبع سموات**». ورواية شعبة أصح كما ذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٩١) وأبو حاتم كما في "العلل" لولده (٩٧١) والدارقطني في "العلل" (٦٠٥).

وروى البخاري عن زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها كانت تفخر على أزواج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وتقول: زوجكن أهاليكن، وزوجني الله من فوق سبع سماوات[(١)]. وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه مر بعجوز فاستوقفته، فوقف معها يحدثها، فقال رجل: يا أمير المؤمنين، حبست الناس بسبب هذه العجوز؟ فقال: ويلك! أتدري من هذه؟ هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سماوات، هذه خولة التي أنزل الله فيها: ﴿**قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ**﴾ [المجادلة: ١] أخرجه الدارمي[(٢)].

وروى عكرمة عن ابن عباس، في قوله: ﴿**ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَائِلِهِمْ**﴾ [الأعراف: ١٧] قال: ولم يستطع أن يقول من فوقهم، لأنه قد علم أن الله سبحانه من فوقهم[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٢٠) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **ضعيف:**
أخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" لسورة المجادلة والدرامي في "الرد على الجهمية" (٧٩) ومن طريقه الذهبي في العلو (١٦٩) من طريق موسى بن إسماعيل، قال: ثنا جرير بن حازم قال: سمعت أبا يزيد يعني المدني، قال: لقيت امرأة عمر، يقال لها: خولة بنت ثعلبة - وهو يسير مع الناس - فاستوقفته، فوقف لها ودنا منها وأصغى إليها رأسه، حتى قضت حاجتها وانصرفت، فقال له رجل: يا أمير المؤمنين، حبست رجالات قريش على هذه العجوز؟، فقال: ويلك وهل تدري من هذه؟ قال: لا. قال: «**هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سموات، هذه خولة بنت ثعلبة، والله لو لم تنصرف عني إلى الليل ما انصرفت عنها حتى تقضي حاجتها، إلا أن تحضر صلاة فأصليها، ثم أرجع إليها حتى تقضي حاجتها**».
وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين أبي يزيد المدني وعمر، قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا إسناد صالح، فيه انقطاع، أبو يزيد لم يلحق عمر.اهـ
وله طريق أخرى: أخرجه الدولابي في "الكنى" (١٣٠٥) واللألكائي في "شرح اعتقاد أهل السنة" (٦٩٠) من طريق الأصمعي، قال: ثنا أبو عكرمة، عن الحسن الجفري، عن أبي معمر، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس نحوه. وفي إسناده من لم أعرفهم.
وله طريق أخرى: أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٤٥) من طريق محمد بن العلاء: حدثنا أبو أسامة، قال: حدثنا عبد الله بن كهف القشيري، قال: حدثنا أبي، عن ثمامة بن حزن نحوه. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة عبد الله بن كهف وأبوه.
وله طريق أخرى: أخرجه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (٢/ ٣٩٤) فقال: حدثنا هارون بن عمر قال: حدثنا علي بن الحسن قال: حدثنا خليد بن دعلج، عن قتادة نحوه. وهذا إسناد ضعيف جدًا، فيه علي الحسن الشامي وخليد بن دعلج وهما ضعيفان، وقتادة لم يدرك عمر.

(٣) **ضعيف:**
أخرجه اللألكائي في "شرح اعتقاد أهل السنة" (٦٦١) وابن قدامة في "العلو" (٦٣) من طريق عبد الله بن محمد بن زياد قال: ثنا ابن شيرويه، قال: ثنا إسحاق بن راهويه، قال: أخبرنا إبراهيم بن الحكم بن أبان، =

ومن سمع أحاديث الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وكلام السلف، وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر[1].

ولا ريب أن الله سبحانه لما خلق الخلق، لم يخلقهم في ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك، فإنه الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، فتعين أنه خلقهم خارجا عن ذاته، ولو لم يتصف سبحانه بفوقية الذات، مع أنه قائم بنفسه غير مخالط للعالم، لكان متصفًا بضد ذلك، لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده، وضد الفوقية: السفول، وهو مذموم على الإطلاق، لأنه مستقر إبليس وأتباعه وجنوده[2].

فإن قيل: لا نسلم أنه قابل للفوقية حتى يلزم من نفيها ثبوت ضدها؟

قيل: لو لم يكن قابلًا للعلو والفوقية لم يكن له حقيقة قائمة بنفسها[3]، فمتى أقررتم بأنه ذات قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، وأنه موجود في الخارج، ليس وجوده ذهنيا فقط، بل وجوده خارج الأذهان قطعًا، وقد علم العقلاء كلهم بالضرورة أن ما كان وجوده كذلك فهو: إما داخل العالم وإما خارج عنه، وإنكار ذلك إنكار ما هو أجلى وأظهر الأمور البديهيات[4] الضرورية بلا ريب، فلا يستدل على ذلك بدليل إلا كان العلم بالمباينة أظهر منه، وأوضح وأبين. وإذا كان صفة العلو والفوقية صفة كمال، لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصا، ولا يوجب محذورًا، ولا يخالف كتابًا ولا سنة ولا إجماعًا، فنفي حقيقته يكون عين الباطل والمحال الذي لا تأتي به شريعة أصلًا. فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده وتصديق رسله، والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله -: إلا بذلك؟ فكيف إذا انضم إلى ذلك شهادة العقول السليمة، والفطر المستقيمة.

عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس به. وهذا إسناد ضعيف؛ فيه: إبراهيم بن الحكم العدني وهو شديد الضعف. ولكنه متابع تابعه: حفص بن عمر العدني وهو ضعيف كما عند ابن جرير في "تفسيره" عند الآية من طريق سعد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري قال: ثنا حفص بن عمر، ثنا الحكم بن أبان، به إلا أنه قال: "ولم يقل من فوقهم لأن الرحمة تنزل من فوقهم".

(١) انظر: "مختصر الصواعق" (ص٤٣٣).

(٢) كما قال تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**﴾. انظر: "مختصر الصواعق" (ص٤٣٩).

(٣) أي: بل كان شيئًا خياليًا.

(٤) هي الأمور التي لا يتوقف حصولها على نظر وكسب. "التعريفات" (ص٤٣).

والنصوص الواردة المتنوعة المحكمة على علو الله على خلقه، وكونه فوق عباده، التي تقرب من عشرين نوعًا[1]:

أحدها: التصريح بالفوقية مقرونا بأداة «من» المعينة للفوقية بالذات، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

الثاني: ذكرها مجردة عن الأداة[2]، كقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨].

الثالث: التصريح بالعروج إليه نحو: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «فيعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم»[3].

الرابع: التصريح بالصعود إليه. كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

الخامس: التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه، كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]. وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

السادس: التصريح بالعلو المطلق الدال على جميع مراتب العلو، ذاتًا وقدرًا وشرفًا، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]. ﴿إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١].

السابع: التصريح بتنزيل الكتاب منه، كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]. ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ٢]. ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ٢]. ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. ﴿حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ١ - ٥]

الثامن: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب إليه من بعض، كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ﴾ [الأنبياء: ١٩]. ففرق بين «من له» عمومًا وبين «من عنده» من ملائكته وعبيده خصوصًا، وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في الكتاب الذي كتبه الرب تعالى على نفسه: «**أنه عنده فوق العرش**».

---

(١) انظر: "شرح نونية ابن القيم" (١/ ١٩٩)، و"مختصر الصواعق" (ص٤٣٣).

(٢) والفرق بين ما كان مقرونًا بأداة «من» وبين المجرد عنها، أن المقرون بها نص في العلو لا يحتمل غيرها، بخلاف المجرد فإنه يحتمل غير ذلك كما لو قلت: الذهب فوق الفضة أي: أثمن وأغلا.

(٣) أخرجه البخاري (٥٥٥) ومسلم (٦٣٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

التاسع: التصريح بأنه تعالى في السماء، وهذا عند المفسرين من أهل السنة على أحد وجهين:

إما أن تكون «في» بمعنى «على»[(١)]. وإما أن يراد بـ [السماء] العلو[(٢)]. لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز الحمل على غيره.

العاشر: التصريح بالاستواء مقرونا بأداة «على» مختصا بالعرش، الذي هو أعلى المخلوقات، مصاحبا في الأكثر لأداة «ثم» الدالة على الترتيب والمهلة.

الحادي عشر: التصريح برفع الأيدي إلى الله تعالى، كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفرًا**»[(٣)].

---

(١) أي: إذا كان المراد بالسماء هنا: السماء المبنية المعروفة، فتكون «في» ليست للظرفية، وإنما هي بمعنى «على»، وهو من باب تناوب الحروف وهو وارد في القرآن كقوله تعالى: ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾ أي: على جذوع النخل، وقال أيضًا: ﴿**فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا**﴾ أي: على مناكبها.

(٢) أي: ليس المراد بالسماء هنا: السماء المبنية، وإنما المراد بها العلو، فإن كلما علاك فقد سماك، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً**﴾ أي: من السحاب؛ لأن المطر ينزل من السحاب لا من السماء لقوله: ﴿**وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**﴾، وقيل منه: ﴿**فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ**﴾ أي: السقف. فمعنى الآية: ﴿**مَّن فِي السَّمَاءِ**﴾ أي: من في العلو، فإن الله في العلو، ولا يحيط به هذا العلو كما تقدم.

(٣) **حسن لغيره:**

روي الحديث عن سلمان الفارسي وجابر بن عبد الله وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

أما حديث سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فروي مرفوعًا وموقوفًا، والموقوف أصح، أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠١٧١) ووكيع في "الزهد" (٥٠٤) والبيهقي في "الأسماء والصفات" (١٥٦) وغيرهم من طرق عن أبي عثمان النهدي عن سلمان به موقوفًا. وإسناده صحيح، وهذا الموقوف له حكم الرفع، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا لا يضر؛ لأنه إذا كان موقوفًا على سلمان فمثل هذا الكلام لا يقال إلا توقيفًا.اهـ "بيان تلبيس الجهمية" (٤/ ٥٠٣).

وأما حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فأخرجه أبو يعلى (١٨٦٧) والطبراني في "المعجم الأوسط" (٤٥٩١) وابن عدي في "الكامل" (٨/ ٤٨٥) من طريق يوسف بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله تعالى حيي كريم يستحيي من عبده أن يرفع إليه يديه فيردهما صفرًا ليس فيهما شيء**». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف يوسف بن محمد بن المنكدر.

وأما حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فأخرجه الحاكم (١٨٣٢) من طريق بشر بن الوليد القاضي، ثنا عامر بن يساف، عن حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري قال: حدثني أنس بن مالك قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله رحيم حيي كريم يستحي من عبده أن يرفع إليه يديه، ثم لا يضع فيهما خيرًا**». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عامر بن يساف.

والقول بأن العلو قبلة الدعاء فقط - باطل بالضرورة والفطرة، وهذا يجده من نفسه كل داع، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

الثاني عشر: التصريح بنزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى سفل.

الثالث عشر: الإشارة إليه حسًا إلى العلو، كما أشار إليه من هو أعلم بربه وبما يجب له ويمتنع عليه من جميع البشر، لما كان بالمجمع الأعظم الذي لم يجتمع لأحد مثله، في اليوم الأعظم، في المكان الأعظم، قال لهم: «**أنتم مسئولون عني، فماذا أنتم قائلون؟**» قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فرفع أصبعه الكريمة إلى السماء رافعا لها إلى من هو فوقها وفوق كل شيء، قائلًا: «**اللهم اشهد**»[1]. فكأنا نشاهد تلك الأصبع الكريمة وهي مرفوعة إلى الله، وذلك اللسان الكريم وهو يقول لمن رفع أصبعه إليه: اللهم اشهد، ونشهد أنه بلغ البلاغ المبين، وأدى رسالة ربه كما أمر، ونصح أمته غاية النصيحة، فلا يحتاج مع بيانه وتبليغه وكشفه وأيضًاحه إلى تنطع المتنطعين، وحذلقة المتحذلقين! والحمد لله رب العالمين.

الرابع عشر: التصريح بلفظ «الأين» كقول أعلم الخلق به، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم بيانًا عن المعنى الصحيح، بلفظ لا يوهم باطلًا بوجه: «أين الله»[2]، في غير موضع.

الخامس عشر: شهادته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لمن قال إن ربه في السماء بالإيمان.

السادس عشر: إخباره تعالى عن فرعون أنه رام[3] الصعود إلى السماء، ليطلع إلى إله موسى فيكذبه فيما أخبره من أنه سبحانه فوق السماوات، فقال: ﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ**﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧].

فمن نفى العلو من الجهمية فهو فرعوني، ومن أثبته فهو موسوي محمدي.

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أي: طلَب.

السابع عشر: إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه تردد بين موسى عليه السلام وبين ربه ليلة المعراج بسبب تخفيف الصلاة، فيصعد إلى ربه ثم يعود إلى موسى عدة مرار[(١)].

الثامن عشر: النصوص الدالة على رؤية أهل الجنة له تعالى، من الكتاب والسنة، وإخبار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنهم يرونه كرؤية الشمس والقمر ليلة البدر ليس دونه سحاب، فلا يرونه إلا من فوقهم، كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**بينا أهل الجنة في نعيمهم، إذ سطع لهم نور، فرفعوا رءوسهم، فإذا الجبار جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنة، سلام عليكم، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨] ثم يتوارى عنهم، وتبقى رحمته وبركته عليهم في ديارهم**». رواه الإمام أحمد في المسند، وغيره، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٢)].

ولا يتم إنكار الفوقية إلا بإنكار الرؤية. ولهذا طرد الجهمية النفيين[(٣)]، وصدَّق أهلُ السنة بالأمرين معًا، وأقروا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفى العلو[(٤)] مذبذبا بين ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء! وهذه الأنواع من الأدلة لو بسطت أفرادها لبلغت نحو ألف دليل[(٥)]، فعلى المتأول أن يجيب عن ذلك كله! وهيهات له بجواب صحيح عن بعض ذلك!

وكلام السلف في إثبات صفة العلو كثير جدًا: فمنه: ما روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه "الفاروق"[(٦)]، بسنده إلى أبي مطيع البلخي: أنه سأل أبا حنيفة عمن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؟ فقال: قد كفر، لأن الله يقول: الرحمن على العرش استوى [طه: ٥] وعرشه فوق سبع سماوات، قلت: فإن قال: إنه على العرش، ولكن يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر، لأنه أنكر أنه في

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٧) ومسلم (١٦٢) عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **ضعيف**: تقدم تخريجه ص(٢٤٢).

(٣) أي: نفي الفوقية والرؤية.

(٤) وهم الأشاعرة.

(٥) بل بلغت ألفي دليل، كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

يـــا قومنـــا والله إن لقولنـــا ❁ ألفـــا تـــدل عليـــه بـــل ألفـــان

عقـلًا ونقـلا مـع صـريح الفطـرة الـــ ❁ أولـــى وذوق حـــلاوة القـــرآن

انظر: "نونية ابن القيم" (ص٩٧).

(٦) وهذا الكتاب مفقود، نقل منه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ ثم فقد الكتاب بعد ذلك.

السماء، فمن أنكر أنه في السماء فقد كفر. وزاد غيره: لأن الله في أعلى عليين، وهو يدعى من أعلى، لا من أسفل. انتهى[(١)]

ولا يلتفت إلى من أنكر ذلك ممن ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة، فقد انتسب إليه طوائف معتزلة وغيرهم، مخالفون له في كثير من اعتقاداته. وقد ينتسب إلى مالك والشافعي وأحمد من يخالفهم في بعض اعتقاداتهم. وقصة أبي يوسف في استتابة لبشر المريسي، لما أنكر أن يكون الله عز وجل فوق العرش -: مشهورة. رواها عبد الرحمن بن أبي حاتم وغيره[(٢)].

ومن تأول «فوق» بأنه خير من عباده وأفضل منهم، وأنه خير من العرش وأفضل منه[(٣)]، كما يقال: الأمير فوق الوزير، والدينار فوق الدرهم -: فذلك مما تنفر عنه العقول السليمة، وتشمئز منه القلوب الصحيحة! فإن قول القائل ابتداء: الله خير من عباده، وخير من عرشه: من جنس قوله: الثلج بارد، والنار حارة، والشمس أضوأ من السراج، والسماء أعلى من سقف الدار، والجبل أثقل من الحصى، ورسول الله أفضل من فلان اليهودي، والسماء فوق الأرض!! وليس في ذلك تمجيد ولا تعظيم ولا مدح، بل هو من أرذل الكلام وأسمجه وأهجنه! فكيف يليق بكلام الله، الذي لو اجتمع الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لما أتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا؟! بل في ذلك تنقص، كما قيل في المثل السائر[(٤)]:

---

(١) هذا الإسناد ضعيف؛ فيه أبو مطيع البلخي الحكم بن عبد الله متروك، وقد نقل هذا الكلام شيخ الإسلام في مواضع من كتبه منها: "الفتوى الحموية" (ص٣٢١)، وابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية" (٢/ ١٣٩)، والذهبي في "العلو" (ص١٣٤).

(٢) **ضعيف:**
أخرجه ابن أبي حاتم كما في "العلو" للذهبي (٤٠٨) وفي "العرش" (١٧٧) فقال: حدثنا الحسن بن علي بن مهران حدثنا بشار بن موسى الخفاف قال جاء بشر بن الوليد الكندي إلى القاضي أبي يوسف فقال له تنهاني عن الكلام وبشر المريسي وعلي الأحول وفلان يتكلمون قال وما يقولون قال يقولون الله في كل مكان فقال أبو يوسف علي بهم فانتهوا إليهم وقد قام بشر فجيء بعلي الأحول وبالآخر شيخ فقال أبو يوسف ونظر إلى الشيخ لو أن فيك موضع أدب لأوقعتك فأمر به إلى الحبس وضرب الأحول وطوف به. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف بشار بن موسى الخفاف، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة.

(٣) أي: أن الفوقية هنا أمر معنوي لا حسي.

(٤) منسوبة لأبي دُلَفٍ البُنْدَنيجيّ، كما في "تتمة اليتيمة" (٥/ ٢٩٩).

ألـم تـر أن السـيف يـنقص قـدره ❁ إذا قيـل إن السـيف أمضـى مـن العصـا[1]

ولو قال قائل: الجوهر[2] فوق قشر البصل وقشر السمك! لضحك منه العقلاء، للتفاوت الذي بينهما، فإن التفاوت الذي بين الخالق والمخلوق أعظم وأعظم. بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك، بأن كان احتجاجًا على مبطل، كما في قول يوسف الصديق عليه السلام: ﴿**أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾ [يوسف: ٣٩]. وقوله تعالى: ﴿**آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾ [النمل: ٥٩]. ﴿**وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**﴾ [طه: ٧٣].

وإنما يثبت هذا المعنى من الفوقية في ضمن ثبوت «الفوقية» المطلقة من كل وجه، فله سبحانه وتعالى فوقية القهر[3]، وفوقية القدر[4]، وفوقية الذات[5]. ومن أثبت البعض ونفى البعض فقد تنقص. وعلوه تعالى مطلق من كل الوجوه.

فإن قالوا: بل علو المكانة[6] لا المكان؟ فالمكانة: تأنيث المكان، والمنزلة: تأنيث المنزل، فلفظ «المكانة والمنزلة» تستعمل في المكانات النفسانية والروحانية[7]، كما يستعمل لفظ «المكان والمنزل» في الأمكنة الجسمانية[8]، فإذا قيل: لك في قلوبنا منزلة، ومنزلة فلان في قلوبنا وفي نفوسنا أعظم من منزلة فلان، كما جاء في الأثر: «إذا أحب أحدكم أن يعرف كيف منزلته عند الله، فلينظر كيف منزلة الله في قلبه، فإن الله ينزل العبد من نفسه حيث أنزله العبد من قلبه»[9]. فقوله: «**منزلة الله في قلبه**»: هو ما يكون في قلبه من معرفة الله

---

(١) انظر: "مختصر الصواعق" (ص٣٨٣).

(٢) هو كل ما يستخرج منه شيء ينتفع به والنفيس الذي تتخذ منه الفصوص ونحوها. "المعجم الوسيط".

(٣) أي: الغلبة والتذليل والتصرف بكل ما سواه كما قال تعالى:﴿**وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ**﴾، وهذا لا ينكره أحد ينتسب للإسلام.

(٤) أي: المكانة، وهذا لا ينكره أحد ينتسب للإسلام، والمراد به كمال صفات الله، كما قال تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى**﴾.

(٥) وهذا هو الذي أنكره بعض المنتسبين للإسلام، ويجعلون كل علو مضاف إلى الله هو علو الصفة.

(٦) أي: المنزلة.

(٧) أي: المعنوية التي محلها القلب.

(٨) أي: المحسوسة والمشاهدة.

(٩) **ضعيف:**

أخرجه أبو يعلى (١٨٦٥) والطبراني في "الدعاء" (١٨٩١) والحاكم (١٨٢٠) والبزار كما في "كشف الأستار" (٣٠٦٤) من طريق بشر بن المفضل، حدثنا عمر بن عبد الله، مولى غفرة قال: سمعت أيوب بن خالد بن صفوان يقول: قال جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خرج علينا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: «**يا أيها** =

ومحبته وتعظيمه وغير ذلك، فإذا عرف أن «المكانة والمنزلة»: تأنيث المكان والمنزل، والمؤنث فرع على المذكر في اللفظ والمعنى، وتابع له، فعلو المثل[1] الذي يكون في الذهن يتبع علو الحقيقة[2]، إذا كان مطابقًا كان حقًا، وإلا كان باطلًا.

فإن قيل: المراد علوه في القلوب، وأنه أعلى في القلوب من كل شيء. قيل: وكذلك هو، وهذا العلو مطابق لعلوه في نفسه على كل شيء، فإن لم يكن عاليًا بنفسه على كل شيء، كان علوه في القلوب غير مطابق، كمن جعل ما ليس بأعلى أعلى.

وعلوه سبحانه وتعالى كما هو ثابت بالسمع، ثابت بالعقل والفطرة، أما ثبوته بالعقل، فمن وجوه:

أحدها: العلم البديهي القاطع بأن كل موجودين، إما أن يكون أحدهما ساريًا[3] في الآخر قائمًا به كالصفات، وإما أن يكون قائمًا بنفسه بائنًا من الآخر.

الثاني: أنه لما خلق العالم، فإما أن يكون خلقه في ذاته أو خارجا عن ذاته، والأول باطل: أما أولًا: فبالاتفاق، وأما ثانيًا: فلأنه يلزم أن يكون محلًا للخسائس والقاذورات تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا. والثاني يقتضي كون العالم واقعًا خارج ذاته، فيكون منفصلًا، فتعينت المباينة، لأن القول بأنه غير متصل بالعالم وغير منفصل عنه غير معقول.

الثالث: أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه: يقتضي نفي وجوده بالكلية، لأنه غير معقول: فيكون موجودًا إما داخله وإما خارجه. والأول باطل فتعين الثاني، فلزمت المباينة.

وأما ثبوته بالفطرة، فإن الخلق جميعًا بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلو بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى. وذكر محمد بن طاهر

الناس، إن لله سرايا من الملائكة تحل وتقف على مجالس الذكر في الأرض، فارتعوا في رياض الجنة»، قالوا: وأين رياض الجنة يا رسول الله؟ قال: «**مجالس الذكر، فاغدوا، وروحوا في ذكر الله، وذكروه بأنفسكم، من كان يحب أن يعلم منزلته عند الله فلينظر كيف منزلة الله عنده، فإن الله ينزل العبد منه حيث أنزله من نفسه**». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عمر بن عبد الله مولى غفرة، وقد أنكر عليه هذا الحديث، كما ذكر الذهبي في "الميزان"، وأيوب بن خالد بن صفوان فيه لين. وقد ضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الضعيفة" برقم (٥٤٢٧).

(١) أي: المكانة والمنزلة.

(٢) أي: علو الذات.

(٣) أي: مخالطًا.

المقدسي أن الشيخ أبا جعفر الهمذاني[1] حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين، وهو يتكلم في نفي صفة العلو، ويقول: كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان! فقال الشيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا؟ فإنه ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا؟ قال: فلطم أبو المعالي على رأسه ونزل! وأظنه قال: وبكى! وقال: حيرني الهمذاني حيرني![2] أراد الشيخ أن هذا أمر فطر الله عليه عباده، من غير أن يتلقوه من المعلمين، يجدون في قلوبهم طلبًا ضروريًا يتوجه إلى الله ويطلبه في العلو.

وقد اعترض على الدليل العقلي بإنكار بداهته، لأنه أنكره جمهور العقلاء[3]، فلو كان بديهيا لما كان مختلفا فيه بين العقلاء، بل هو قضية وهمية خيالية.

والجواب عن هذا الاعتراض مبسوط في موضعه[4]، ولكن أشير إليه هنا إشارة مختصرة، وهو أن يقال: إن العقل إن قبل قولكم فهو لقولنا أقبل، وإن رد العقل قولنا فهو لقولكم أعظم ردا، فإن كان قولنا باطلًا في العقل، فقولكم أبطل، وإن كان قولكم حقًا مقبولا في العقل، فقولنا أولى أن يكون مقبولا في العقل. فإن دعوى الضرورة مشتركة.

---

(١) هو الشيخ الحافظ الزاهد محمد بن الحسن بن محمد. مترجم له في "السير" (٣/ ٥٨٧).

(٢) **صحيح:**
أخرجه الذهبي في "العلو" (٥٨٢) فقال: قال أبو منصور بن الوليد الحافظ في رسالة له إلى الزنجاني: أنبأنا عبد القادر الحافظ بحران، أنبأنا الحافظ أبو العلاء، أنبأنا أبو جعفر بن أبي علي الحافظ فقال:
سمعت أبا المعالي الجويني وقد سئل عن قوله ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾؟ فقال: "كان الله ولا عرش -وجعل يتخبط في الكلام- فقلت: قد علمنا ما أشرت إليه، فهل عندك للضرورات من حيلة؟ فقال: ما نريد بهذا القول وما تعني بهذه الإشارة؟ فقلت: ما قال عارف قط يا رباه إلا قبل أن يتحرك لسانه، قام من باطنه قصد لا يلتفت يمنة ولا يسرة يقصد الفوق، فهل لهذا القصد الضروري عند من حيلة؟ فنبئنا نتخلص من الفوق والتحت، وبكيت وبكى الخلق، فضرب الأستاذ بكمه على السرير وصاح: يا للحيرة، وخرق ما كان عليه وانخلع، وصارت قيامة في المسجد، ونزل، ولم يجبني إلا: يا حبيبي الحيرة الحيرة، والدهشة الدهشة". فسمعت بعد ذلك أصحابه يقولون: سمعناه يقول: حيرني الهمداني. قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وإسناد هذه القصة صحيح مسلسل بالحفاظ.اهـ "مختصر العلو" (٣٣٧).

(٣) أي: المعطلة.

(٤) انظر: "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٥٤).

فإنا نقول: نعلم بالضرورة بطلان قولكم، وأنتم تقولون كذلك، فإذا قلتم: تلك الضرورة التي تحكم ببطلان قولنا هي من حكم الوهم لا من حكم العقل، قابلناكم بنظير قولكم، وعامة فطر الناس، - ليسوا منكم ولا منا - يوافقونا على هذا، فإن كان حكم فطر بني آدم مقبولًا ترجحنا عليكم، وإن كان مردودا غير مقبول بطل قولكم بالكلية، فإنكم إنما بنيتم قولكم على ما تدعون أنه مقدمات معلومة بالفطرة الآدمية، وبطلت عقلياتنا أيضًا، وكان السمع الذي جاءت به الأنبياء معنا لا معكم، فنحن مختصون بالسمع دونكم، والعقل مشترك بيننا وبينكم.

فإن قلتم: أكثر العقلاء يقولون بقولنا؟ قيل: ليس الأمر كذلك، فإن الذين يصرحون بأن صانع العالم ليس فوق العالم وليس فوق العالم شيء موجود، وأنه لا مباين للعالم ولا حال في العالم -: طائفة من النظار، وأول من عرف عنه ذلك في الإسلام جهم بن صفوان وأتباعه.

واعترض على الدليل الفطري: أن ذلك إنما كان لكون السماء قبلة للدعاء، كما أن الكعبة قبلة للصلاة، ثم هو منقوض بوضع الجبهة على الأرض مع أنه ليس في جهة الأرض؟ وأجيب على هذا الاعتراض من وجوه:

أحدها: أن قولكم: إن السماء قبلة للدعاء - لم يقله أحد من سلف الأمة، ولا أنزل الله به من سلطان، وهذا من الأمور الشرعية الدينية، فلا يجوز أن يخفى على جميع سلف الأمة وعلمائها.

الثاني: أن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة، فإنه يستحب للداعي أن يستقبل القبلة، وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يستقبل القبلة في دعائه في مواطن كثيرة[1]، فمن قال إن للدعاء قبلة غير قبلة الصلاة، أو إن له قبلتين: إحداهما الكعبة والأخرى السماء -: فقد ابتدع في الدين، وخالف جماعة المسلمين.

(١) كما في الاستسقاء، ويوم بدر، وعندما وضع عليه المشركون سلا الجزور وهو يصلي عند البيت.

الثالث: أن القبلة: هي ما يستقبله العابد بوجهه، كما تستقبل الكعبة في الصلاة والدعاء، والذكر والذبح[(١)]، وكما يوجه المحتضر والمدفون[(٢)]، ولذلك سميت «وجهة». والاستقبال خلاف الاستدبار، فالاستقبال بالوجه، والاستدبار بالدبر، فأما ما حاذاه الإنسان برأسه أو يديه أو جنبه فهذا لا يسمى قبلة، لا حقيقة ولا مجازًا، فلو كانت السماء قبلة الدعاء لكان المشروع أن يوجه الداعي وجهه إليها، وهذا لم يشرع، والموضع الذي ترفع اليد إليه لا يسمى «قبلة»، لا حقيقة ولا مجازًا، ولأن القبلة في الدعاء أمر شرعي تتبع فيه الشرائع، ولم تأمر الرسل أن الداعي يستقبل السماء بوجهه، بل نهوا عن ذلك[(٣)]. ومعلوم أن التوجه بالقلب، واللجأ والطلب الذي يجده الداعي من نفسه أمر فطري، يفعله المسلم والكافر والعالم والجاهل، وأكثر ما يفعله المضطر والمستغيث بالله، كما فطر على أنه إذا مسه الضر يدعو الله، مع أن أمر القبلة مما يقبل النسخ والتحويل، كما تحولت القبلة من الصخرة إلى الكعبة.

وأمر التوجه في الدعاء إلى الجهة العلوية مركوز في الفطر، والمستقبل للكعبة يعلم أن الله تعالى ليس هناك، بخلاف الداعي، فإنه يتوجه إلى ربه وخالقه، ويرجو الرحمة أن تنزل من عنده.

وأما النقض بوضع الجبهة فما أفسده من نقض، فإن واضع الجبهة إنما قصده الخضوع لمن فوقه بالذل له، لا بأن يميل إليه إذ هو تحته! هذا لا يخطر في قلب ساجد. لكن يحكى

---

(١) لم يثبت ذلك عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإنما **ثبت** عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بسند صحيح أنه كان يفعل ذلك كما عند البيهقي في "السنن" (١٩١٧٣) وبوب الإمام البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ في "سننه": [باب السنة أن يستقبل بالذبيحة القبلة].

(٢) وعلى ذلك عمل المسلمين، وأما حديث: «**قبلتكم أحياءً وأمواتًا**»، فهو حديث ضعيف. انظر: "أحكام الجنائز" (ص١٥١).

(٣) أما الرسل الأولون فالله أعلم بذلك، وأما نبينا فقد نهانا عن ذلك في الصلاة كما جاء في "مسلم" (٤٢٨) عن جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة، أو لا ترجع إليهم**». وبنحوه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم (٤٢٩)، وهو في البخاري (٧٥٠) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: فيه النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك وقد نقل الإجماع في النهي عن ذلك قال القاضي عياض واختلفوا في كراهة رفع البصر إلى السماء في الدعاء في غير الصلاة فكرهه شريح وآخرون وجوزه الأكثرون وقالوا لأن السماء قبلة الدعاء كما أن الكعبة قبلة الصلاة ولا ينكر رفع الأبصار إليها كما لا يكره رفع اليد قال الله تعالى وفي السماء رزقكم وما توعدون.اهـ "شرح مسلم".

عن بشر المريسي أنه سمع وهو يقول في سجوده: سبحان ربي الأسفل!! [1] تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوًا كبيرًا. وإن من أفضى به النفي إلى هذه الحال حري أن يتزندق، إن لم يتداركه الله برحمته، وبعيد من مثله الصلاح، قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]. فمن لم يطلب الاهتداء من مظانه[2] يعاقب بالحرمان. نسأل الله العفو والعافية.

وقوله: «**وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ**»: أي: لا يحيطون به علمًا ولا رؤية، ولا غير ذلك من وجوه الإحاطة، بل هو سبحانه محيط بكل شيء، ولا يحيط به شيء.

(١) وهو ثابت عنه كما في "العرش" للذهبي (٢١٢-٢٤٦) و"العلو" (٥٣٨) من طرق عنه. وذكره ابن تيمية في "بيان تلبيس الجهمية" (٢/ ٥٤٣)، وابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية" (٢/ ٢٦٦).

(٢) وهي الكتاب والسنة.

إثبات صفة الكلام لله عز وجل

قوله: (وَنَقُولُ: إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا، إِيمَانًا وَتَصْدِيقًا وَتَسْلِيمًا).

ش: قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. الخلة: كمال المحبة. وأنكرت الجهمية حقيقة المحبة من الجانبين(١)، زعمًا منهم أن المحبة لا تكون إلا لمناسبة بين المحب والمحبوب، وأنه لا مناسبة بين القديم والمحدَث توجب المحبة! (٢) وكذلك أنكروا حقيقة التكليم، كما تقدم، وكان أول من ابتدع هذا في الإسلام هو الجعد بن درهم(٣)، في أوائل المائة الثانية فضحى به

(١) أي: من جانب الخالق ومن جانب المخلوق، فلا يُحِبُّ الله أحدًا، ولا يُحَبُّ من قبل المخلوقين، هذا قول الجهمية والمعتزلة، ولم يمكنهم تكذيب النصوص المتكاثرة في إثبات المحبة من الجانبين، فأولوا نصوص محبة العباد له على محبة طاعته وعبادته، وأولوا نصوص محبته لهم بإحسانه إليهم، وإعطائهم الثواب، ونحو ذلك من التأويلات الفاسدة، المصادمة لأدلة الكتاب والسنة الكثيرة في إثبات المحبة من الجانبين. انظر: "التنبيهات السنية" (ص٤٦).

(٢) لفظة [المناسبة] من الألفاظ المجملة التي لم ترد في الأدلة ولا في كلام السلف، فيحتاج السني إلى الاستفصال في معناها:

١) إن أردتم بـ [المناسبة] معنى القرابة كما يقال: هذا نسيب فلان. إذا كان بينهما قرابة مستندة إلى الولادة. فهذا وإن كان ثابتًا في حق المخلوق؛ لأنه يحب أقاربه، لكن الله تعالى منزه عن ذلك.

٢) وإن أردتم بـ [المناسبة] المماثلة كما يقال: هذا يناسب هذا. أي: يماثله. فهذا باطل في حق الله قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. وهذا قد يريده الجهمية لنفي محبة الله، فيقولون: إن المحبة لا تكون إلا من متماثلين، أي: لا بد من وجود مناسبة بين الخالق والمخلوق، وهذا باطل غير صحيح، فإن العبد يحب المال والسيارة والبيت والأكل وغير ذلك مما هي ليست من جنسه.

٣) وإن أردتم بـ [المناسبة] الموافقة في معنى من المعاني. الذي ضدها المخالفة. فالمناسبة بهذا المعنى ثابتة لمحبة الله تعالى لأوليائه، فإن الله تعالى يحب العبد الذي يوافقه في إتيان ما أمر به واجتناب ما نهى عنه، والعكس من ذلك، فإن الله يبغض من خالفه بفعل ما نهى عنه وترك ما أمر به. انظر: "منهاج السنة" (٥/ ٤٠٠)، و"مجموع الفتاوى" (٦/ ١١٤)، و"شرح الواسطية" لابن عثيمين (١/ ٢٤٧).

(٣) انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٣٥٧). والجعد بن درهم هو شيخ الجهم بن صفوان، مبتدع ضال، قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هو أول من ابتدع بأن الله ما اتخذ إبراهيم خليلًا، ولا كلم موسى، وأن ذلك لا يجوز على الله. قال المدائني: كان زنديقا. ثم لم يلبث الجعد أن صلب.اهـ قال ابن عساكر وغيره: وقد أخذ الجعد بدعته عن بيان بن سمعان، وأخذها بيان عن طالوت ابن أخت لبيد بن أعصم، زوج ابنته، وأخذها =

خالد بن عبد الله القسري أمير العراق والمشرق بواسط[1]، خطب الناس يوم الأضحى فقال: أيها الناس ضحوا، تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، ثم نزل فذبحه[2]. وكان ذلك بفتوى أهل زمانه من علماء التابعين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فجزاه الله عن الدين وأهله خيرًا.

وأخذ هذا المذهب عن الجعد الجهم بن صفوان، فأظهره وناظر عليه، وإليه أضيف قول «الجهمية». فقتله سلم بن أحوز أمير خراسان بها[3]، ثم انتقل ذلك إلى المعتزلة أتباع

لبيد بن أعصم الساحر الذي سحر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن يهودي باليمن.اهـ انظر: "البداية والنهاية" (٩/ ٣٨٢)، و"السير" (٥/ ٤٣٣).

(١) هو أبو الهيثم خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز البجلي، القسري، الدمشقي، أمير العراقين لهشام، وولي قبل ذلك مكة للوليد بن عبد الملك، ثم لسليمان. وكانرجلًا ناصبيًا بغيضًا ظلومًا يقع في علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال القاضي ابن خلكان: كان يتهم في دينه، بنى لأمه كنيسة تتعبد فيها. "السير" (٥/ ٤٢٥).

(٢) **ضعيفة الإسناد:**

أخرجه البخاري في "خلق أفعال العباد" (٣) والدارمي في "الرد على الجهمية" (١٣) وأبو بكر الخلال في "السنة" (١٦٩٠) والآجري في "الشريعة" (٦٩٤) واللألكائي في "شرح السنة" (٥١٢) والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٥٦٣) والذهبي في "العلو" (٣٦٠) والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ٤١٨) وغيرهم من طريق عبد الرحمن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب، عن أبيه، عن جده، حبيب بن أبي حبيب فذكر القصة. وهذا إسناد ضعيف؛ فإن عبد الرحمن بن محمد بن حبيب وأبوه مجهولان.

وله طريق أخرى: أخرجه ابن أبي حاتم كما في "العلو" للذهبي (٣٦١) من طريق عيسى بن أبي عمران الرملي حدثنا أيوب بن سويد عن السري بن يحيى قال خطبنا خالد القسري فذكر القصة. وهذا إسناد ضعيف؛ فيه عيسى بن أبي عمران قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بالرملة، فنظر أبي في حديثه، فقال: حديثه يدل على أنه غير صدوق، فتركت الرواية عنه. وفيه: أيوب بن سويد الرملي وهو ضعيف. فالقصة ضعيفة بهذين الطريقين، إلا أن القصة مشهورة في كتب التواريخ و"السير"، حتى قال ابن كثير: وقد ذكر هذا غير واحد من الحفاظ منهم البخاري وابن أبي حاتم والبيهقي وعبد الله بن أحمد.اهـ وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

ولأجل ذا ضحىٰ بجعد خالد القـ ... ـسري يوم ذبائح القربان

إذ قال إبراهيم ليس خليله ... كلا ولا موسىٰ الكليم الداني

شكر الضحية كل صاحب سنة ... لله درك من أخي قربان

انظر: "البداية والنهاية" (٩/ ٣٨٢)، و"الكافية الشافية" (ص٧).

(٣) أمير خرسان هو نصر بن سيار، والذي باشر قتل الجهم هو سلم بن أحوز، وكان سلم أمير شرطة خراسان لسيار، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: كان يقضي في عسكر الحارث بن سريج الخارج على أمراء خراسان فقبض عليه نصر بن سيار فقال: له: استبقني فقال: لو ملأت هذا الملاءة كواكب وأنزلت إلي عيسى بن مريم ما نجوت والله لو كنت في بطني لشققت بطني حتى أقتلك، وَلا تقوم علينا مع اليمانية =

عمرو بن عبيد، وظهر قولهم في أثناء خلافة المأمون، حتى امتحن أئمة الإسلام، ودعوهم إلى الموافقة لهم على ذلك.

وأصل هذا مأخوذ عن المشركين والصابئة، وهم ينكرون أن يكون إبراهيم خليلًا وموسى كليما، لأن الخلة هي كمال المحبة المستغرقة للمحب، كما قيل:

قد تخللت مسلك الروح مني ❁ ولذا سمي الخليل خليلًا

ولكن محبته وخلته كما يليق به تعالى، كسائر صفاته. ويشهد لما دلت عليه الآية الكريمة ما ثبت في الصحيح عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا، ولكن صاحبكم خليل الله**»، يعني نفسه. وفي رواية: «**إني أبرأ إلى كل خليل من خلته، ولو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا**». وفي رواية: «**إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا**»[(١)]. فبين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه لا يصلح له أن يتخذ من المخلوقين خليلًا، وأنه لو أمكن ذلك لكان أحق الناس به أبو بكر الصديق. مع أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قد وصف نفسه بأنه يحب أشخاصًا، كقوله لمعاذ: «**والله إني لأحبك**»[(٢)]. وكذلك قوله للأنصار[(٣)]، وكان زيد بن حارثة حب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وابنه أسامة حبه[(٤)]، وأمثال ذلك، وقال له

أكثر مما قمت وأمر بقتله. "لسان الميزان" (٢/ ٥٠٠).

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٤) ومسلم (٢٣٨٢) عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نحوه انفرد به البخاري (٤٦٧)، وانفرد به مسلم عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم (٢٣٨٣)، وعن جندب برقم (٥٣٢).

(٢) **صحيح:**
أخرجه أحمد (٢٢١١٩) وأبو داود (١٥٢٢) والنسائي (١٣٠٣) وغيرهم من طريق أبي عبد الرحمن الحبلي، عن الصنابحي، عن معاذ بن جبل. وهذا إسناد صحيح، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (١١٠٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٨٥) ومسلم (٢٥٠٨) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**اللهم أنتم من أحب الناس إلي، اللهم أنتم من أحب الناس إلي يعني الأنصار**».

(٤) أخرجه البخاري (٣٧٣٠) ومسلم (٢٤٢٦) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: بعث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بعثا، وأمر عليهم أسامة بن زيد، فطعن الناس في إمرته، فقام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فقال: «**إن تطعنوا في إمرته، فقد كنتم تطعنون في إمرة أبيه من قبل، وايم الله إن كان لخليقًا للإمرة، وإن كان لمن أحب الناس إلي، وإن هذا لمن أحب الناس إلي بعده**».

عمرو بن العاص: «أي الناس أحب إليك؟ قال: «**عائشة**»، قال: فمن الرجال؟ قال: «**أبوها**»[(١)].

فعلم أن الخلة أخص من مطلق المحبة، والمحبوب بها لكمالها يكون محبًا لذاته، لا لشيء آخر، إذ المحبوب لغيره هو مؤخر في الحب عن ذلك الغير، ومن كمالها لا تقبل الشركة ولا المزاحمة، لتخللها المحب، ففيها كمال التوحيد وكمال الحب. ولذلك لما اتخذ الله إبراهيم خليلًا، وكان إبراهيم قد سأل ربه أن يهب له ولدا صالحًا، فوهب له إسماعيل، فأخذ هذا الولد شعبة من قلبه، فغار الخليل[(٢)] على قلب خليله أن يكون فيه مكان لغيره، فامتحنه به بذبحه، ليظهر سر الخلة في تقديمه محبة خليله على محبة ولده، فلما استسلم لأمر ربه، وعزم على فعله، فظهر سلطان الخلة في الإقدام على ذبح الولد إيثارا لمحبة خليله على محبته، نسخ الله ذلك عنه، وفداه بالذبح العظيم، لأن المصلحة في الذبح كانت ناشئة من العزم وتوطين النفس على ما أمِر، فلما حصلت هذه المصلحة عاد الذبح نفسه مفسدة، فنسخ في حقه، وصارت الذبائح والقرابين من الهدايا والضحايا سنة في أتباعه إلى يوم القيامة[(٣)].

وكما أن منزلة الخلة الثابتة لإبراهيم صلوات الله عليه قد شاركه فيها نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كما تقدم، كذلك منزلة التكليم الثابتة لموسى صلوات الله عليه قد شاركه فيها نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، كما ثبت ذلك في حديث الإسراء.

وهنا سؤال مشهور، وهو: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أفضل من إبراهيم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فكيف طلب له من الصلاة مثل ما لإبراهيم، مع أن المشبه به أصله أن يكون فوق المشبه؟ وكيف الجمع بين هذين الأمرين المتنافيين؟

وقد أجاب عنه العلماء بأجوبة عديدة، يضيق هذا المكان عن بسطها[(٤)].

وأحسنها: أن آل إبراهيم فيهم الأنبياء الذين ليس في آل محمد مثلهم، فإذا طلب للنبي صلى الله عليه وسلم ولآله من الصلاة مثل ما لإبراهيم وآله وفيهم الأنبياء، حصل لآل

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦٢) ومسلم (٢٣٨٤).

(٢) أي: الله. والأولى اجتناب هذا التعبير، وإنما يقال: ابتلى الله إبراهيم بذبح ابنه؛ لأن ما ذكره الشارح يحتاج إلى دليل.

(٣) انظر: "جلاء الأفهام" (ص٢٧٤).

(٤) انظر: "جلاء الأفهام" (ص٢٧٨)، و"القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع" (ص٩٣).

محمد ما يليق بهم لأنهم لا يبلغون مراتب الأنبياء، وتبقى الزيادة التي للأنبياء وفيهم إبراهيم لمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فيحصل له من المزية ما لم يحصل لغيره.

وأحسن من هذا: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من آل إبراهيم، بل هو أفضل آل إبراهيم، فيكون قولنا: «**كما صليت على آل إبراهيم**» متناولًا الصلاة عليه وعلى سائر النبيين من ذرية إبراهيم وهو متناول لإبراهيم أيضًا[1]. كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾ [آل عمران: ٣٣]. فإبراهيم وعمران دخلا في آل إبراهيم وآل عمران، وكما في قوله تعالى: ﴿**إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ**﴾ [القمر: ٣٤]. فإن لوطًا داخل في آل لوط، وكما في قوله تعالى: ﴿**إِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ**﴾ [البقرة: ٤٩] وقوله: ﴿**أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**﴾ [غافر: ٤٦] فإن فرعون داخل في آل فرعون. ولهذا - والله أعلم - أكثر روايات حديث الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إنما فيها: «**كما صليت على آل إبراهيم**». وفي كثير منها: «**كما صليت على إبراهيم**» ولم يرد: «**كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم**» إلا في قليل من الروايات[2]، وما ذلك إلا لأن في قوله: «**كما صليت على إبراهيم**»، يدخل آله تبعا. وفي قوله: «**كما صليت على آل إبراهيم**»، هو داخل في آل إبراهيم. وكذلك لما جاء أبو أوفى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بصدقته إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ دعا له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وقال: «**اللهم صلِّ على آل أبي أوفى**»[3]، فعلى رواية من روى: «**كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم**» لا يدخل فيهم لإفراده بالذكر[4].

ولما كان بيت إبراهيم عليه السلام أشرف بيوت العالم على الإطلاق، خصهم الله بخصائص:

منها: أنه جعل فيه النبوة والكتاب، فلم يأت بعد إبراهيم نبي إلا من أهل بيته.

ومنها: أنه سبحانه جعلهم أئمة يهدون بأمره إلى يوم القيامة، فكل من دخل الجنة من أولياء الله بعدهم فإنما دخل من طريقهم وبدعوتهم.

---

(١) فتكون الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مرتين: مرة على الانفراد، ومرة تبعا لآل إبراهيم.

(٢) لكنه لا مطعن في هذه الرواية فهي في "صحيح البخاري" برقم (٣٣٧٠).

(٣) أخرجه البخاري (١٤٩٧) ومسلم (١٠٧٨).

(٤) هذان جوابان، وأحسن منهما أن يقال: إن الكاف هنا للتعليل وليست للتشبيه، كما في قوله تعالى: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ**﴾ وفي قوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ**﴾.

ومنها: أنه سبحانه اتخذ منهم الخليلين، كما تقدم ذكره.

ومنها: أنه جعل صاحب هذا البيت إمامًا للناس. قال تعالى: ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ [البقرة: ١٢٤].

ومنها: أنه أجرى على يديه بناء بيته الذي جعله قيامًا للناس ومثابة للناس وأمنا، وجعله قبلة لهم وحجا، فكان ظهور هذا البيت من أهل هذا البيت الأكرمين.

ومنها: أنه أمر عباده أن يصلوا على أهل البيت. إلى غير ذلك من الخصائص.

الإيمان بالملائكة، والنبيين والكتب السماوية

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ).

ش: هذه الأمور من أركان الإيمان، قال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] الآيات. وقال تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] الآية.

فجعل الله سبحانه وتعالى الإيمان هو الإيمان بهذه الجملة، وسمى من آمن بهذه الجملة مؤمنين، كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة، بقوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، في الحديث المتفق على صحته، حديث جبريل وسؤاله للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن الإيمان، فقال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[(١)]. فهذه الأصول التي اتفقت عليها الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم وسلامه، ولم يؤمن بها حقيقة الإيمان إلا أتباع الرسل.

وأما أعداؤهم ومن سلك سبيلهم من الفلاسفة وأهل البدع، فهم متفاوتون في جحدها وإنكارها، وأعظم الناس لها إنكارًا الفلاسفة المسمون عند من يعظمهم بالحكماء، فإن من علم حقيقة قولهم علم أنهم لم يؤمنوا بالله ولا رسله ولا كتبه ولا ملائكته ولا باليوم الآخر، فإن مذهبهم أن الله سبحانه وجود مجرد لا ماهية له ولا حقيقة، فلا يعلم الجزئيات بأعيانها، وكل موجود في الخارج فهو جزئي، ولا يفعل عندهم بقدرته ومشيئته، وإنما العالم عندهم لازم له أزلًا وأبدًا[(٢)]، وإن سموه مفعولًا له فمصانعة ومصالحة للمسلمين في اللفظ، وليس

(١) أخرجه مسلم (٨) عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) هذا هو القول بقِدَم العالم، أي: أن العالم مقارن لله في الوجود أزلًا وأبدًا، وعليه فليس العالم مفعولا لله؛ لأن الفاعل لابد أن يتقدم على فعله. فالعالم عندهم حدث من غير صانع له. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد ذكر أهل المقالات أن أول من قال من الفلاسفة بقدم العالم "أرسطو".اهـ "مجموع الفتاوى" (٥/ ٥٣٩).

عندهم بمفعول ولا مخلوق ولا مقدور عليه، وينفون عنه سمعه وبصره وسائر صفاته! فهذا إيمانهم بالله.

وأما كتبه عندهم، فإنهم لا يصفونه بالكلام، فلا تكلم ولا يتكلم، ولا قال ولا يقول، والقرآن عندهم فيض فاض من العقل الفعال على قلب بشر زاكي النفس طاهر، متميز عن النوع الإنساني بثلاث خصائص: قوة الإدراك وسرعته، لينال العلم أعظم مما يناله غيره! وقوة النفس، ليؤثر بها في هيولى[1] العالم بقلب صورة إلى صورة! وقوة التخييل، ليخيل بها القوى العقلية في أشكال محسوسة، وهي الملائكة عندهم! وليس في الخارج ذات منفصلة تصعد وتنزل وتذهب وتجيء وترى وتخاطب الرسول، وإنما ذلك عندهم أمور ذهنية لا وجود لها في الأعيان.

وأما اليوم الآخر، فهم أشد الناس تكذيبًا به وإنكارا له، وعندهم أن هذا العالم لا يخرب، ولا تنشق السماوات ولا تنفطر، ولا تنكدر النجوم، ولا تكوَّر الشمس والقمر، ولا يقوم الناس من قبورهم ويبعثون إلى جنة ونار! كل هذا عندهم أمثال مضروبة لتفهيم العوام، لا حقيقة لها في الخارج، كما يفهم منها أتباع الرسل. فهذا إيمان هذه الطائفة - الذليلة الحقيرة - بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. وهذه هي أصول الدين الخمسة.

وقد أبدلتها المعتزلة بأصولهم الخمسة التي هدموا بها كثيرًا من الدين: فإنهم بنوا أصل دينهم على الجسم والعرض، الذي هو الموصوف والصفة عندهم، واحتجوا بالصفات التي هي الأعراض، على حدوث الموصوف الذي هو الجسم، وتكلموا في التوحيد على هذا الأصل، فنفوا عن الله كل صفة، تشبيها بالصفات الموجودة في الموصوفات التي هي الأجسام[2]، ثم تكلموا بعد ذلك في أفعاله التي هي القدر، وسموا ذلك «العدل»[3]، ثم

---

(١) وهي أصل الشيء.

(٢) هذا هو الأصل الأول من أصول المعتزلة الخمسة وهو التوحيد، ومعناه عندهم: نفي الصفات؛ فإن أثبات صفات قديمة لله، يلزم منه تعدد آلهة بقدر تلك الصفات، ولهذا قال واصل بن عطاء المعتزلي: إن من أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين.اهـ والمعتزلة تأثروا بالفلاسفة في نفيهم للصفات. انظر: "الملل والنحل" (١/ ٤٦).

(٣) هذا هو الأصل الثاني من أصول المعتزلة الخمسة وهو العدل، ومعناه عندهم: أن الله لم يقدر ولم يخلق أفعال العباد؛ لأنه لو كان هو الخالق لها لما جاز له أن يعذبهم، فكيف يعذبهم على شيء خلقه وقدره فيهم، هذا ظلم لهم، فالعدل إذن نفي خلق الله لأفعال العباد، **قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: لفظ «العدل»، جعلته =

تكلموا في النبوة والشرائع والأمر والنهي والوعد والوعيد[١]، وهي مسائل الأسماء والأحكام، التي هي المنزلة بين المنزلتين[٢]، ومسألة إنفاذ الوعيد، ثم تكلموا في إلزام الغير بذلك، الذي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمنوه جواز الخروج على الأئمة بالقتال[٣]. فهذه أصولهم الخمسة[٤]، التي وضعوها بإزاء أصول الدين الخمسة التي بعث بها الرسول.

والرافضة المتأخرون، جعلوا الأصول أربعة: التوحيد، والعدل[٥]، والنبوة[٦]، والإمامة[٧].

وأصول أهل السنة والجماعة تابعة لما جاء به الرسول.

وأصل الدين: الإيمان بما جاء به الرسول، كما تقدم بيان ذلك، ولهذا كانت الآيتان من آخر سورة البقرة - لما تضمنتا هذا الأصل -: لهما شأن عظيم ليس لغيرهما، ففي "الصحيحين" عن أبي مسعود عقبة بن عمرو، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه**»[٨].

القدرية اسمًا لإنكار قدرة الرب على أفعال العباد وخلقه لها ومشيئته، فجعلوا إخراجها عن قدرته ومشيئته هو العدل.اهـ "مختصر الصواعق" (ص١٤٣).

(١) هذا هو الأصل الثالث من أصول المعتزلة الخمسة وهو الوعد والوعيد، ومعناه عندهم: يجب على الله إثابة المطيع على طاعته تنفيذًا لوعده، ويجب على الله أن يعاقب العاصي تنفيذًا لوعيده.

(٢) هذا هو الأصل الرابع من أصول المعتزلة الخمسة وهو المنزلة بين المنزلتين، ومعناه عندهم: أن فاعل الكبيرة خارج عن الإيمان بكبيرته، ولكنه لم يدخل في الكفر، بل بقي في منزلة بين منزلتين (الإيمان والكفر)، فلا يقال هو مؤمن، ولا يقال: هو كافر. وهو في الآخرة مخلد في النار.

(٣) هذا هو الأصل الخامس من أصول المعتزلة الخمسة وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومعناه عندهم: وجوب اتباع هذه الأصول؛ لأنها من المعروف، ومخالفة الأصول منكر، ويدخل فيه الخروج على حكام المسلمين؛ لأنهم لم يدينوا الله بعقيدتهم الفاسدة.

(٤) جمعها بعضهم بقوله:

أصولهم في العدل والتوحيد ❁ والأمر بالمعروف والوعيد
ومنزلة لصاحب الكبيرة ❁ معلّق والخلد في الأخيرة

(٥) ومعناهما كما تقدم عند المعتزلة.

(٦) أي: أن النبوة إنما هي لبعض أفرادهم.

(٧) أي: أن الإمامة لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولذريته من بعده بنص من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولهذا يسمونه بـ[الوصي]، وكل إمام من غير ذرية علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإمامته باطلة.

(٨) أخرجه البخاري (٤٠٠٨) ومسلم (٨٠٧).

وفي "صحيح مسلم" عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: بينا جبريل قاعد عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سمع نقيضًا[1] من فوقه، فرفع رأسه، فقال: «**هذا باب من السماء فتح اليوم، لم يفتح قط إلا اليوم، فنزل منه ملك، فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض، لم ينزل قط إلا اليوم، فسلم، وقال: أبشر بنورين أوتيتهما، لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أوتيته**»[2].

وقال أبو طالب المكي[3]: أركان الإيمان سبعة، يعني هذه الخمسة، والإيمان بالقدر والإيمان بالجنة والنار. وهذا حق، والأدلة عليه ثابتة محكمة قطعية. وقد تقدمت الإشارة إلى دليل التوحيد والرسالة[4].

وأما الملائكة فهم الموكلون بالسماوات والأرض، فكل حركة في العالم فهي ناشئة عن الملائكة، كما قال تعالى: ﴿**فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا**﴾ [النازعات: ٥]. ﴿**فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا**﴾ [الذاريات: ٤]. وهم الملائكة عند أهل الإيمان وأتباع الرسل، وأما المكذبون بالرسل المنكرون للصانع فيقولون: هي النجوم.

وقد دل الكتاب والسنة على أصناف الملائكة[5]، وأنها موكلة بأصناف المخلوقات، وأنه سبحانه وكل بالجبال ملائكة، ووكل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكل بالرحم ملائكة تدبر أمر النطفة حتى يتم خلقها، ثم وكل بالعبد ملائكة لحفظ ما يعمله وإحصائه وكتابته، ووكل بالموت ملائكة، ووكل بالسؤال في القبر ملائكة، ووكل بالأفلاك ملائكة يحركونها، ووكل بالشمس والقمر ملائكة، ووكل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعمارتها ملائكة، ووكل بالجنة وعمارتها وغراسها وعمل آلاتها ملائكة.

---

(١) أي: صوتا كصوت الباب إذا فتح.

(٢) أخرجه مسلم (٨٠٦).

(٣) وهو محمد بن علي بن عطية الزاهد شيخ الصوفية، له مصنفات في التوحيد والتصوف، وله بعض التخليطات منها قوله: ليس على المخلوقين أضر من الخالق. فبدعوه وهجروه، فبطل الوعظ. مترجم له في "السير" (١٦/ ٥٣٦).

(٤) انظر: "الإيمان الكبير" (ص١٧٤)، و"مجموع الفتاوى" (٧/ ٣٣٢).

(٥) انظر: "إغاثة اللهفان" (٢/ ١٢٥).

فالملائكة أعظم جنود الله: **ومنهم**: ﴿وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفًا[1] * فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا * وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا * فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا * فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا﴾.

ومنهم: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا * وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا * وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا * فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا * فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾.

ومنهم: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا * فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا * فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾.

ومعنى جمع التأنيث في ذلك كله: الفرق والطوائف والجماعات، التي مفردها: «فرقة» و«طائفة» و«جماعة»[2].

ومنهم: ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، وملائكة قد وكلوا بحمل العرش، وملائكة قد وكلوا بعمارة السماوات بالصلاة والتسبيح والتقديس، إلى غير ذلك من أصناف الملائكة التي لا يحصيها إلا الله تعالى.

---

(١) هذا قول لبعض المفسرين، وذهب جمهور المفسير وهو اختار ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن المرسلات هي الريح، كما قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧] ويدل لذلك أن الله عطف عليها بالفاء العاصفات وهي الرياح. واختار ابن جرير وابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ أنها تعم الأمرين معًا. انظر: "التبيان" (ص١٤٢).

(٢) إنما احتاج الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى هذا التوجيه؛ لأنه لا يجوز وصف الملائكة بالأنوثة؛ بل هذا من أقوال المشركين الذين ذمهم الله وأنكر عليهم، فقال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩]. وقال: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا الْمَلائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلا تَذَكَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ﴾ [الصافات: ١٤٩-١٥٦]. وبقي هنا سؤال وهو هل يقال إن الملائكة ذكور؟

١) أنهم يوصفون بالذكورية؛ لحديث سمرة بن جندب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في البخاري وفيه: «**فانطلقنا، فأتينا على رجل كريه المرآة، كأكره ما أنت راءرجلًا مرآة، وإذا عنده نار يحشها ويسعى حولها**» قال: «**قلت لهما: ما هذا؟**» الحديث قال في آخره: «**وأما الرجل الكريه المرآة، الذي عند النار يحشها ويسعى حولها، فإنه مالك خازن جهنم**». **ومما رُجِّح به هذا القول ما يلي: ١-** أن الله أنكر على المشركين وصف الملائكة بالإناث فقط، فدل على جواز وصفهم بالذكورية. **٢-** أن الملائكة تتشكل في صورة الرجال، كما قدم جبريل عليه السلام إلى نبينا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ في صورة شاب شديد بياض الثياب، وهكذا ضيوف إبراهيم، والملائكة في بدر وغيرها من الغزوات كلهم على صفة ذكور. ورجح هذا القول العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢) التوقف وعدم وصفهم بالذكورية؛ لأنه لم يأت في ذلك دليل. واختاره الحليمي والعلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولفظ الملك يشعر بأنه رسول منفذ لأمر مرسله، فليس لهم من الأمر شيء، بل الأمر كله للواحد القهار، وهم ينفذون أمره: " ﴿لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [النحل: ٥٠]. فهم عباد مكرمون، منهم الصافون، ومنهم المسبحون، ليس منهم إلا له مقام معلوم، ولا يتخطاه، وهو على عمل قد أمر به، لا يقصر عنه ولا يتعداه، وأعلاهم الذين عنده: ﴿لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ * يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩ - ٢٠].

ورؤساؤهم الأملاك الثلاثة: جبريل وميكائيل وإسرافيل، الموكلون بالحياة، فجبريل موكل بالوحي الذي به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل موكل بالقطر الذي به حياة الأرض والنبات والحيوان[(١)]، وإسرافيل موكل بالنفخ في الصور[(٢)] الذي به حياة الخلق بعد مماتهم.

فهم رسل الله في خلقه وأمره، وسفراؤه بينه وبين عباده، ينزلون الأمر من عنده في أقطار العالم، ويصعدون إليه بالأمر، «**قد أطت السماوات بهم، وحق لها أن تئط، ما فيها موضع**

---

(١) **جاء تسمية الملك الموكل بالقطر بأنه ميكائيل** عند أحمد (٢٤٨٣) والترمذي من طريق بكير بن شهاب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس وفيه: أن اليهود قالوا للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: أخبرنا من صاحبك؟ قال: «**جبريل عليه السلام**»، قالوا: جبريل ذاك الذي ينزل بالحرب والقتال والعذاب عدونا، لو قلت: ميكائيل الذي ينزل بالرحمة والنبات والقطر، لكان فأنزل الله عز وجل: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧] إلى آخر الآية. وفيه: بكير بن شهاب وهو ضعيف. ولهذه الجملة شاهد عن ابن عباس عند الطبراني (١١/ ٣٧٩) وأبو الشيخ في "العظمة" (٢٩١) والبيهقي في "الشعب" (١٥٥) من طريق محمد بن عمران بن أبي ليلى ثني أبي عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مِقْسَم عن ابن عباس وفيه: على أي شيء ميكائيل؟ قال: على النبات والقطر. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. وقد حسن الحديث العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" "من أسباب النزول" (٢٠).

(٢) **جاء تسمية الملك الموكل بالنفخ في الصور بأنه إسرافيل** في حديث الصور الطويل عن أبي هريرة وفيه: «**إن الله عز وجل لما فرغ من خلق السموات والأرض خلق الصور، فأعطاه إسرافيل، فهو واضعه على فيه شاخص ببصره إلى العرش ينتظر متى يؤمر**». وقد تقدم بيان ضعف الحديث، وأن مداره على إسماعيل بن رافع وهو ضعيف وقد اضطرب في سنده الحديث. وجاء في ذلك أحاديث ضعيفة، ولكن قد أجمع العلماء على ذلك، **قال القرطبي** رَحِمَهُ اللَّهُ: قال علمَاؤنا: والأمم مجمعون على أن الذي ينفخ في الصور إسرافيل عليه السلام.اهـ "التذكرة" (ص٤٨٨)، ونقل الإجماع أيضًا الحليمي شيخ البيهقي كما في "الفتح" (١١/ ٣٦٨). **والصور هو قرن ينفخ فيه** كما فسره بذلك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كما في حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد (٦٥٠٧) وأبي داود (٤٧٤٢) والترمذي (٢٤٣٠) وهو في "الصحيح المسند" (٨٠٩).

أربع أصابع إلا وملك قائم أو راكع أو ساجد لله»[1]، ويدخل البيت المعمور

(١) **حسن لغيره:**

أخرجه أحمد (٢١٥١٦) والترمذي (٢٣١٢) وابن ماجه (٤١٩٠) والحاكم (٣٨٨٣) والبيهقي (١٣٣٣٧) وغيرهم من طريق إسرائيل، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن مورق العجلي، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، أطت السماء وحق لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا عليه ملك ساجد. لو علمتم ما أعلم، لضحكتم قليلًا ولبكيتم كثيرًا، ولا تلذذتم بالنساء على الفرشات، ولخرجتم على، أو إلى، الصعدات تجأرون إلى الله**». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف إبراهيم بن المهاجر، ومورق العجلي لم يسمع من أبي ذر، وقد روي موقوفًا وهو الراجح، فقد أخرجه وكيع في "الزهد" (٣٣) عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد قال: قال أبو ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أطت السماء، وحق لها أن تئط، ما فيها موضع شبر إلا وفيه ملك ساجد، ولو تعلمون ما أعلم، ما تلذذتم مع نسائكم على الفرشات، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون وتبكون**». قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: والموقوف أشبه.اهـ **قلت**: وهو كما قال، فقد أخرجه الحاكم (٨٧٢٤) من طريق شعبة، عن يونس بن خباب، عن مجاهد، عن أبي ذر موقوفًا بلفظ: «**لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلًا ولبكيتم كثيرًا، ولما ساغ لكم الطعام ولا الشراب، ولما نمتم على الفرش ولهجرتم النساء، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون وتبكون ولوددت أن الله خلقني شجرة تعضد**». وفيه يونس بن خباب وهو رافضي ضعيف.

وله شاهد عن حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه ابن أبي حاتم كما في "تفسير بن كثير" (٤/ ١٩٩) والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٢٥٠) والطحاوي في "مشكل الآثار" (١١٣٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن صفوان بن محرز عن حكيم بن حزام مرفوعًا نحوه. وظاهر إسناده الحسن؛ لأجل عبد الوهاب بن عطاء الخفاف قال فيه الحافظ في التقريب: صدوق ربما أخطأ أنكروا عليه حديثًا في العباس يقال دلسه عن ثور. وقدخالفه يزيد بن أبي زريع فرواه عن سعيد عن قتادة مرسلًا. أخرجه ابن أبي حاتم كما في "تفسير ابن كثير". ويزيد أوثق من عبد الوهاب، قال أحمد بن حنبل: كل شيء رواه يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة فلا تبالي أن لا تسمعه من أحد، سماعه من سعيد قديم، و كان يأخذ الحديث بنية. وقال أبو داود: يزيد أثبت الناس في سعيد. فالمرسل أرجح وهو ظاهر صنيع ابن كثير في "تفسيره".

وله شاهد عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني (٢/ ١٨٤) وفي "الأوسط" (٣٥٦٨) من طريق عروة بن مروان قال: نا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم الجزري عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ما في السماوات السبع موضع قدم ولا شبر ولا كف إلا وفيه ملك قائم أو ملك راكع أو ملك ساجد، فإذا كان يوم القيامة قالوا جميعًا: سبحانك ما عبدناك حق عبادتك، إلا أنا لم نشرك بك شيئًا**». ورجاله ثقات غير عروة بن مروان العراقي فقد قال فيه الدارقطني: كان أميًا ليس بالقوي في الحديث. وقال الحافظ ابن حجر في حديث هذا أحد رجال سنده: "رجاله لا بأس بهم". فلا بأس بتحسين حديثه؛ لأن قول العلماء ليس بالقوي قد يريدون بها نفي كمال القوة، وقد نقلت بعض الكلام عن الأئمة في بيان ذلك كما كتابي "قطف الثمر في خلاصة علم الحديث والأثر" (ص٣١٥). =

منهم كل يوم سبعون ألفًا لا يعودون إليه آخر ما عليهم[1].

والقرآن مملوء بذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم، فتارة يقرن الله تعالى اسمه باسمهم، وصلاته بصلاتهم، ويضيفهم إليه في مواضع التشريف.

وتارة يذكر حفهم بالعرش وحملهم له، وبراءتهم من الذنوب، وتارة يصفهم بالإكرام والكرم، والتقريب والعلو والطهارة والقوة والإخلاص. قال تعالى: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]. ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الأحزاب: ٤٣]. ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٧]. ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥] ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. ﴿فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]. ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١١]. ﴿كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٦]. ﴿يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ٢١]. ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الأَعْلَى﴾ [الصافات: ٨].

وكذلك الأحاديث النبوية طافحة بذكرهم. فلهذا كان الإيمان بالملائكة أحد الأصول الخمسة التي هي أركان الإيمان.

وله شاهد عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أخرجه ابن جرير في "تفسيره" لسورة الصافات (١٦٥) والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٢٥٣) والدولابي في "الكنى" (١٨٢٤) وأبو الشيخ في "العظمة" (٥٠٨) وغيرهم من طريق أبي معاذ الفضل بن خالد، قال: ثنا عبيد بن سليمان، قال: سمعت الضحاك بن مزاحم يقول قوله: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ * وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾: كان مسروق بن الأجدع، يروي عن عائشة أنها قالت: قال نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ما في السماء الدنيا موضع قدم إلا عليه ملك ساجد أو قائم**»، فذلك قول الله: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ * وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ * وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾. وفيه: الفضل بن خالد وهو مجهول حال.

وله شاهد عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا: أخرجه ابن جرير في "تفسيره" لسورة الصافات (١٦٥) والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٢٥٤) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، قال: قال عبد الله: إن من السموات لسماء ما فيها موضع شبر إلا وعليه جبهة ملك أو قدمه قائما؛ قال: ثم قرأ: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ * وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾. وهذا إسناد صحيح. قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وهو في حكم المرفوع.اهـ وله شواهد أخرى، فالحديث حسن بشواهده، وهو في "الصحيحة" (١٠٥٩)، و"الصحيح المسند" (٤٨٠).

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٧) ومسلم (١٦٤) عن مالك بن صعصعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد تكلم الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر، وينسب إلى أهل السنة تفضيل صالحي البشر والأنبياء فقط على الملائكة[١]، وإلى المعتزلة تفضيل الملائكة[٢].

وأتباع الأشعري على قولين: منهم من يفضل الأنبياء والأولياء، ومنهم من يقف ولا يقطع في ذلك قولًا. وحكي عن بعضهم ميلهم إلى تفضيل الملائكة. وحكي ذلك عن غيرهم من أهل السنة وبعض الصوفية.

وقالت الشيعة: إن جميع الأئمة أفضل من جميع الملائكة. ومن الناس من فصل تفصيلًا آخر. ولم يقل أحد ممن له قول يؤثر إن الملائكة أفضل من بعض الأنبياء دون بعض. وكنت ترددت في الكلام على هذه المسألة، لقلة ثمرتها، وأنها قريب مما لا يعني، و «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»[٣]. والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يتعرض إلى هذه المسألة بنفي ولا إثبات، ولعله يكون قد ترك الكلام فيها قصدا، فإن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه وقف في الجواب عنها على ما ذكره في "مآل الفتاوى"[٤]، فإنه ذكر مسائل لم يقطع أبو حنيفة فيها بجواب، وعد منها: التفضيل بين الملائكة والأنبياء.

فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبيين، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل، فإن هذا لو كان من الواجبات لبين لنا نصًا. وقد قال تعالى: ﴿**ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣]. ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا**﴾ [مريم: ٦٤].

وفي "الصحيح"[٥]: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودًا فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء - رحمة بكم غير نسيان - فلا تسألوا عنها**»[٦].

---

(١) **وهذا القول هو الصواب**، وهذا التفضيل إنما هو باعتبار كمال النهاية فقط لا البداية، **قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: صالحي البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار البداية، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى منزهون عما يلابسه بنو آدم مستغرقون في عبادة الرب، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر. وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة فيصير صالحو البشر أكمل من حال الملائكة. قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل وتتفق أدلة الفريقين ويصالح كل منهم على حقه.اهـ "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٤٣)، و "بدائع الفوائد" (٣/ ١٦٣).

(٢) وهو اختيار ابن حزم كما في "الدرة" (ص٢٢٢).

(٣) **ضعيف**: تقدم تخريجه ص(٣٩٩).

(٤) وهو كتاب: "الملتقط" في الفتاوى الحنفية، للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني، السمرقندي. انظر: "كشف الضنون" (٢/ ١٥٧٤).

(٥) هذا وهم من الشارح، فهذا الحديث ليس في الصحيح، ويحتمل أن تكون العبارة: وفي الحديث الصحيح.

(٦) **حسن لغيره**: =

فالسكوت عن الكلام في هذه المسألة نفيا وإثباتًا - والحالة هذه - أولى.

ولا يقال: إن هذه المسألة نظير غيرها من المسائل المستنبطة من الكتاب والسنة، لأن الأدلة هنا متكافئة، على ما أشير إليه، إن شاء الله تعالى. وحملني على بسط الكلام هنا: أن بعض الجاهلين يسيئون الأدب بقولهم: كان الملك خادمًا للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ[1]! أو:

أخرجه ابن المقرئ في "معجمه" (٤٧١) والحاكم (٧١١٤) والدارقطني (٤٣٩٦) وابن بطة في "الإبانة" (٣١٤) من طريق داود بن أبي هند، عن مكحول، عن أبي ثعلبة الخشني به. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين مكحول وأبي ثعلبة، فهو لم يسمع منه كما قال أبو مسهر الدمشقي وأبو نعيم الحافظ، وقد اختلف في رفع الحديث ووقفه، لكن رجح الدارقطني في "العلل" (١١٧٠) المرفوع، فقال: والأشبه بالصواب مرفوعًا، وهو أشهر.اهـ

وله شاهد عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه البزار (٤٠٨٧) والحاكم (٣٤١٩) والطبراني في "الشاميين" (٢١٠٢) والدارقطني (٢٠٦٦) والبيهقي (١٩٧٢٤) وغيرهم من طريق عاصم بن رجاء بن حيوة، عن أبيه، عن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾** [مريم: ٦٤]». وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه فإن رجاء بن حيوة لم يسمع من أبي الدرداء.

وله شاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا: أخرجه أبو داود (٣٨٠٠) والحاكم (٧١١٣) من طريق الفضل بن دكين، حدثنا محمد بن شريك المكي، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس، قال: «**كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقذرًا**» فبعث الله تعالى نبيه، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأنزل كتابه، وأحل حلاله، وحرم حرامه، فما أحل فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو " وتلا: ﴿**قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا**﴾ إلى آخر الآية. وهذا إسناد صحيح. وله طرق وشواهد بعضها شديدة الضعف، فالحديث حسن لغيره بهذه الشواهد. وهو في "الصحيحة" للعلامة الألباني برقم (٢٢٥٦). انظر "جامع العلوم والحكم" (٣٠).

(١) قيل لأبي نواس: ما رأيت أوقحَ منك، ما تركت خمرًا ولا طردًا ولا غزلًا ولا مديحًا ولا معنى إلا قلت فيه شيئًا، وهذا علي بن موسى الرضا -يعني ابن جعفر الصادق- في عصرك لم تقل فيه شيئًا!، فقال: والله ما تركت ذلك إلا إعظامًا له، وليس قدْر مثلي أن يقول في مثله، ثم أنشدني بعد ساعة:

قيل لي أنت أوحد الناس طرًا ❁ في فنون من المقال النبيه
لك من جيد القريض مديح ❁ يثمر الدر في يدي مجتنيه
فعلام تركت مدح ابن موسى ❁ والخصال التي تجمعن فيه
قلت لا أستطيع مدح إمام ❁ كان جبريل خادمًا لأبيه

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يسوغ إطلاق هذا الأخير إلا بتوقيف، بل كان جبريل معلم نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.اهـ انظر: "السير" (٩/ ٣٨٩)، و"تاريخ الإسلام" (٥/ ١٢٨).

إن بعض الملائكة خدام بني آدم!! يعنون الملائكة الموكلين بالبشر، ونحو ذلك من الألفاظ المخالفة للشرع، المجانبة للأدب.

والتفضيل إذا كان على وجه التنقص أو الحمية والعصبية للجنس -: لا شك في رده، وليس هذه [البقرة: ٢٥٣] الآية. وقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ**﴾ [الإسراء: ٥٥]. وقد تقدم الكلام في ذلك عند قول الشيخ: «**وسيد المرسلين**»، يعني النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

والمعتبر رجحان الدليل، ولا يهجر القول لأن بعض أهل الأهواء وافق عليه، بعد أن تكون المسألة مختلفا فيها بين أهل السنة. وقد كان أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول أولًا بتفضيل الملائكة على البشر، ثم قال بعكسه، والظاهر أن القول بالتوقف أحد أقواله. والأدلة في هذه المسألة من الجانبين إنما تدل على الفضل، لا على الأفضلية، ولا نزاع في ذلك.

وللشيخ تاج الدين الفزاري رَحِمَهُ اللَّهُ[1] مصنف سماه "الإشارة في البشارة" في تفضيل البشر على الملك[2]، قال في آخره: اعلم أن هذه المسألة من بدع علم الكلام، التي لم يتكلم فيها الصدر الأول من الأمة، ولا من بعدهم من أعلام الأئمة[3]، ولا يتوقف عليها أصل من أصول العقائد، ولا يتعلق بها من الأمور الدينية كثير من المقاصد. ولهذا خلا عنها طائفة من مصنفات هذا الشأن، وامتنع من الكلام فيها جماعة من الأعيان، وكل متكلم فيها من علماء الظاهر بعلمه، لم يخل كلامه عن ضعف واضطراب. انتهى.

فمما استدل به على تفضيل الأنبياء على الملائكة: أن الله أمر الملائكة أن يسجدوا لآدم، وذلك دليل على تفضيله عليهم، ولذلك امتنع إبليس واستكبر وقال، ﴿**أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ**﴾ [الإسراء: ٦٢].

---

(١) هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء المعروف بالفِرْكاح، فقيه أهل الشام كان إمامًا مدققًا نظَّارًا. انظر: "طبقات الشافعية" للسبكي (٨/ ١٦٣).

(٢) هذا الإطلاق فيه نظر، بل لا بد من التقييد بقولنا: "تفضيل **صالحي** البشر". فإن من البشر من هم شر البرية.

(٣) هذا فيه نظر؛ فإن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: وكنت أحسب أن القول فيها محدث حتى رأيتها أثرية سلفية صحابية، فانبعثت الهمة إلى تحقيق القول فيها، فقلنا حينئذ بما قاله السلف.اهـ "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٦١).

قال الآخرون: إن سجود الملائكة كان امتثالًا لأمر ربهم، وعبادة وانقيادًا وطاعةً له، وتكريمًا لآدم وتعظيمًا، ولا يلزم من ذلك الأفضلية، كما لم يلزم من سجود يعقوب لابنه عليهما السلام تفضيل ابنه عليه، ولا تفضيل الكعبة على بني آدم بسجودهم إليها امتثالًا لأمر ربهم[(١)]. وأما امتناع إبليس، فإنه عارض النص برأيه وقياسه الفاسد بأنه خير منه، وهذه المقدمة الصغرى[(٢)]، والكبرى محذوفة، تقديرها: والفاضل لا يسجد للمفضول! وكلتا المقدمتين فاسدة:

أما الأولى: فإن التراب يفوق النار في أكثر صفاته، ولهذا خان إبليس عنصره، فأبى واستكبر، فإن من صفات النار طلب العلو والخفة والطيش والرعونة[(٣)]، وإفساد ما تصل إليه ومحقه وإهلاكه وإحراقه، ونفع آدم عنصره، في التوبة والاستكانة، والانقياد والاستسلام لأمر الله، والاعتراف وطلب المغفرة، فإن من صفات التراب الثبات والسكون والرصانة، والتواضع والخضوع والخشوع والتذلل، وما دنا منه ينبت ويزكو، وينمو ويبارك فيه، ضد النار.

وأما المقدمة الثانية، - وهي: أن الفاضل لا يسجد للمفضول -: فباطلة، فإن السجود طاعة لله وامتثال لأمره، ولو أمر الله عباده أن يسجدوا لحجر لوجب عليهم الامتثال والمبادرة، ولا يدل ذلك على أن المسجود له أفضل من الساجد، وإن كان فيه تكريمه وتعظيمه، وإنما يدل على فضله. قالوا: وقد يكون قوله: ﴿**هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ**﴾ [الإسراء: ٦٢] بعد طرده لامتناعه عن السجود له، لا قبله، فينتفي الاستدلال به.

ومنه: أن الملائكة لهم عقول[(٤)] وليست لهم شهوات، والأنبياء لهم عقول وشهوات، فلما نهوا أنفسهم عن الهوى، ومنعوها عما تميل إليه الطباع، كانوا بذلك أفضل.

---

(١) وهذا الاعتراض فيه نظر؛ لأننا عندما نتوجه للكعبة نسجد لله تعالى ولا نسجد للكعبة، فالكعبة قبلة للسجود.

(٢) وهي قول إبليس: أنا أفضل من آدم، والنتيجة هي: لا يسجد الفاضل للمفضول.

(٣) أي: الحمق.

(٤) **قال العلامة ابن عثيمين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا قال قائل: هل للملائكة عقول؟ نقولك هل لك عقل؟ ما يسأل عن هذا إلا رجل مجنون، فقد قال الله تعالى: ﴿**لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ**﴾ [التحريم: ٦]، فهل يثني عليهم هذا الثناء وليس لهم عقول؟! ﴿**يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ**﴾ [الأنبياء: ٢٠]، أنقول: هؤلاء ليس لهم عقول؟! يأتمرون بأمر الله، ويفعلون ما أمر الله به ويبلغون الوحي، ونقول: ليس لهم عقول؟! أحق من يوصف بعدم العقل من قال: إنه لا عقول لهم!!.اهـ =

وقال الآخرون: يجوز أن يقع من الملائكة من مداومة الطاعة وتحمل العبادة وترك الونى[(١)] والفتور فيها ما يفي بتجنب الأنبياء شهواتهم، مع طول مدة عبادة الملائكة.

ومنه: أن الله تعالى جعل الملائكة رسلا إلى الأنبياء، وسفراء بينه وبينهم[(٢)]. وهذا الكلام قد اعتل به من قال: إن الملائكة أفضل، واستدلالهم به أقوى، فإن الأنبياء المرسلين، إن ثبت تفضيلهم على المرسل إليهم بالرسالة، ثبت تفضيل الرسل من الملائكة إليهم عليهم، فإن الرسول الملكي يكون رسولًا إلى الرسول البشري.

ومنه: قوله تعالى: ﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا**﴾ [البقرة: ٣١] الآيات.

قال الآخرون: وهذا دليل على الفضل لا على التفضيل، وآدم والملائكة لا يعلمون إلا ما علمهم الله، وليس الخضر أفضل من موسى، بكونه علم ما لم يعلمه موسى، وقد سافر موسى وفتاه في طلب العلم إلى الخضر، وتزود لذلك، وطلب موسى منه العلم صريحًا، وقال له الخضر: إنك على علم من علم الله، إلى آخر كلامه[(٣)]. ولا الهدهد أفضل من سليمان عليه السلام، بكونه أحاط بما لم يحط به سليمان علما[(٤)].

ومنه: قوله تعالى: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ [ص: ٧٥].

قال الآخرون: هذا دليل الفضل لا الأفضلية، وإلا لزم تفضيله على محمد صلى الله عليه وسلم. فإن قلتم: هو من ذريته؟ فمن ذريته البر والفاجر، بل يوم القيامة إذا قيل لآدم: «**ابعث من ذريتك بعثًا إلى النار، يبعث من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين إلى النار، وواحدا إلى الجنة**»[(٥)]. فما بال هذا التفضيل سرى إلى هذا الواحد من الألف فقط.

ومنه: قول عبد الله بن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما خلق الله خلقًا أكرم عليه من محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، الحديث[(٦)]، فالشأن في ثبوته وإن صح عنه فالشأن في ثبوته في نفسه، فإنه يحتمل أن يكون من الإسرائيليات.

انظر: "شرح الواسطية" (١/ ٦٤).

(١) أي: الضعف والفتور.

(٢) أي: فالذي يكون واسطة أدنى من المرسل إليه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٠١) ومسلم (٢٣٨٠) عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) فالحاصل: أن المفضول إذا تميَّز بصفة عن الفاضل، فإن هذا لا يدل على أفضليته مطلقا.

(٥) أخرجه البخاري (٤٧٤١) ومسلم (٢٢٢) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) صحيح: =

ومنه: حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إن الملائكة قالت: يا ربنا، أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبسون، ونحن نسبح بحمدك، ولا نأكل ولا نشرب ولا نلهو، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة؟ قال: لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له: كن فكان**». أخرجه الطبراني[(١)].

وأخرجه عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل عن عروة بن رويم، أنه قال: أخبرني الأنصاري، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ «**أن الملائكة قالوا**»، الحديث، وفيه: «**وينامون ويستريحون، فقال الله تعالى: لا، فأعادوا القول ثلاث مرات، كل ذلك يقول: لا**»[(٢)].

أخرجه الطبراني (١٣/ ١٦٧) والحاكم (٨٦٩٨) وابن المبارك في "الزهد" (٢/ ١١٨) والحارث في مسنده كما في "بغية الباحث" (٩٣٥) والبيهقي في "الشعب" (١٤٨) وغيرهم من طريق محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، عن بشر بن شغاف، قال: قال عبد الله بن سلام: «إن أكرم خليقة الله على الله أبو القاسم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ»، قالوا: رحمك الله الملائكة؟، فقال: «إن أكرم خليقة الله على الله أبو القاسم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ». وهذا إسناد صحيح، وليس له حكم الرفع، لاحتمال كون عبد الله بن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حدث به من بعض الكتب الإسرائيلية التي هو من أعلم الناس بها، لكونه كان يهوديا ثم أسلم.

(١) **ضعيف جدًا**:

أخرجه الطبراني (١٣/ ٦٥٨) من طريق أحمد بن محمد بن صدقة البغدادي حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي حدثنا حجاج بن محمد حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو به. وهذا إسناد شديد الضعف، فيه: إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي وهو كذاب متروك.

وله طريق أخرى: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦١٧٣) من طريق طلحة بن زيد، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو. وفيه: طلحة بن زيد وهو كذاب.

وله طريق ثالثة: أخرجه الدارمي في الرد على المريسي (٣٧) فقال: حدثناه عبد الله بن صالح، حدثني الليث، حدثني هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن عبد الله بن عمرو بن العاص فذكره موقوفًا. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عبد الله بن صالح كاتب الليث. وقد اختلف في هذا الإسناد، فروي من قول عطاء بن يسار وروي من قول زيد بن أسلم، ولكن الظاهر أن الطريق المذكورة أرجح، فإن هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم. وله طرق أخرى وشواهد شديدة الضعف، وهو مع ضعفه منكر المتن كما سيذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) **ضعيف**:

أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (١٠٦٥) فقال حدثنا الهيثم بن خارجة، نا عثمان بن علاق وهو عثمان بن حصن بن علاق، قال: سمعت عروة بن رويم يقول: أخبرني الأنصاري، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**أن الملائكة قالوا: ربنا خلقتنا وخلقت بني آدم فجعلتهم يأكلون الطعام ويشربون الشراب ويلبسون الثياب ويأتون النساء ويركبون الدواب وينامون ويستريحون، ولم تجعل لنا من ذلك شيئًا، فاجعل لهم الدنيا، واجعل لنا الآخرة، فقال الله، عز وجل: لا، فأعادوا القول ثلاث مرات** =

والشأن في ثبوتهما، فإن في سندهما مقالًا، وفي متنهما شيئًا[1]، فكيف يظن بالملائكة الاعتراض على الله تعالى مرات عديدة؟ وقد أخبر الله تعالى عنهم أنهم ﴿**لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ**﴾ [الأنبياء: ٢٧] وهل يظن بهم أنهم بأحوالهم متشوفون إلى ما سواها من شهوات بني آدم؟ والنوم أخو الموت[2]، فكيف يغبطونهم به؟ وكيف يظن بهم أنهم يغبطونهم باللهو، وهو من الباطل؟ قالوا: بل الأمر بالعكس، فإن إبليس إنما وسوس إلى آدم ودلاه بغرور، إذ أطمعه [الأعراف: ٢٠]. فدل أن أفضلية الملك أمر معلوم مستقر في الفطرة، يشهد لذلك قوله تعالى، حكاية عن النسوة اللاتي قطعن أيديهن عند رؤية يوسف وقلن: ﴿**حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ**﴾ [يوسف: ٣١]. وقال تعالى: ﴿**قُل لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ**﴾ [الأنعام: ٥٠].

قال الأولون: إن هذا إنما كان لما هو مركوز في النفوس: أن الملائكة خلق جميل عظيم، مقتدر على الأفعال الهائلة، خصوصا العرب، فإن الملائكة كانوا في نفوسهم من العظمة بحيث قالوا إن الملائكة بنات الله، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا.

ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾ [آل عمران: ٣٣].

كل ذلك يقول: لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي ونفخت فيه من روحي كمن قلت له كن فكان»، وهذا إسناد ضعيف؛ لعدم معرفة الأنصاري، فلا يدرى أهو صحابي، أو هو تابعي، فإن كان تابعيًا فلا ندري ما حاله، وقد جاء تسميته الأنصاري بأنه جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما عند الطبراني في "الشاميين" (٥٢١) والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٦٨٨)، من طريق هشام بن عمار، ثنا عثمان بن علاق، قال: سمعت عروة بن رويم يحدث، عن جابر بن عبد الله، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وهشام بن عمار متكلم فيه، وعروة بن رويم لم يسمع من جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقد ضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "تعليقاته على الطحاوية" (ص ٣٠٦) وكان فيما قاله: وجملة القول أن حديث ابن رويم هذا ضعيف؛ لجهالة الأنصاري، واضطراب الروايتين الأخيرتين في تعيينه، فأولاهما تقول أنه أنس، والأخرى تقول: أنه جابر، ولا يصلح عندي تقويته بحديث عبد الله بن صالح لاحتمال أنه مما أدخل عليه، قال ابن حبان: "كان في نفسه صدوقا، إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له، كان بينه وبينه عداوة، كان يضع الحديث على شيخ أبي صالح ويكتبه بخط يشبه عبد الله، ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به! ". هذا، ويحتمل أن يكون أصل الحديث من الإسرائيليات التي كان يحدث بها بعض الذين أسلموا من أهل الكتاب، ثم أخطأ بعض الرواة فرفعه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كما صنعوا بقصة هاروت وماروت. والله أعلم.اهـ

(١) أي: نكارة.

(٢) أي: وهو نقص.

قال الآخرون: قد يذكر «العالمون»، ولا يقصد به العموم المطلق، بل في كل مكان بحسبه، كما في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]. ﴿قَالُوا أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [الحجر: ٧٠]. ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]. ﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢].

ومنه: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧]. والبرية: مشتقة من البَرء، بمعنى الخلق، فثبت أن صالحي البشر خير الخلق.

قال الآخرون: إنما صاروا خير البرية لكونهم آمنوا وعملوا الصالحات، والملائكة في هذا الوصف أكمل، فإنهم لا يسأمون ولا يفترون، فلا يلزم أن يكونوا خيرًا من الملائكة. هذا على قراءة من قرأ «البريئة»، بالهمز وعلى قراءة من قرأ بالياء، إن قلنا: إنها مخففة من الهمزة، وإن قلنا: إنها نسبة إلى البرى وهو التراب، كما قاله الفراء[(١)] فيما نقله عنه الجوهري في الصحاح -: يكون المعنى: أنهم خير من خلق من التراب[(٢)]، فلا عموم فيها إذا لغير من خلق من التراب.

قال الأولون: إنما تكلمنا في تفضيل صالحي البشر إذا كملوا، ووصلوا إلى غايتهم وأقصى نهايتهم، وذلك إنما يكون إذا دخلوا الجنة، ونالوا الزلفى، وسكنوا الدرجات العلا، وحباهم الرحمن بمزيد قربه، وتجلى لهم ليستمتعوا بالنظر إلى وجهه الكريم.

وقال الآخرون: الشأن في أنهم هل صاروا إلى حالة يفوقون فيها الملائكة أو يساوونهم فيها؟ فإن كان قد ثبت أنهم يصيرون إلى حال يفوقون فيها الملائكة سلم المدعى، وإلا فلا.

ومما استدل به على تفضيل الملائكة على البشر: قوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]. وقد ثبت من طريق اللغة أن مثل هذا الكلام يدل على أن المعطوف أفضل من المعطوف عليه، لأنه لا يجوز أن يقال: لن

---

(١) وهو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة. واشتهر بالفراء، ولم يعمل في صناعة الفراء، فقيل: لأنه كان يفري الكلام. ولما مات وجد «كتاب سيبويه» تحت رأسه، فقيل: إنه كان يتتبع خطأه ويتعمد مخالفته. توفي سنة (٢٠٧هـ). مترجم له في "السير" (١٠/ ١١٨).

(٢) **قال الشوكاني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: البرية: الخليقة. قرأ الجمهور: «البرية» بغير همز في الموضعين وقرأ نافع وابن ذكوان فيهما بالهمز. قال الفراء: إن أخذت البرية من البراء وهو التراب لم تدخل الملائكة تحت هذا اللفظ، وإن أخذتها من بريت القلم، أي: قدرته دخلت الملائكة.اهـ "فتح القدير" (٥/ ٥٨١).

يستنكف الوزير أن يكون خادما للملك، ولا الشرطي أو الحارس! وإنما يقال: لن يستنكف الشرطي أن يكون خادمًا للملك ولا الوزير. ففي مثل هذا التركيب يترقى من الأدنى إلى الأعلى، فإذا ثبت تفضيلهم على عيسى عليه السلام ثبت في حق غيره، إذ لم يقل أحد إنهم أفضل من بعض الأنبياء دون بعض.

أجاب الآخرون بأجوبة، أحسنها، أو من أحسنها: أنه لا نزاع في فضل قوة الملك وقدرته وشدته وعظم خلقه، وفي العبودية خضوع وذل وانقياد، وعيسى عليه السلام لا يستنكف عنها ولا من هو أقدر منه وأقوى وأعظم خلقًا، ولا يلزم من مثل هذا التركيب الأفضلية المطلقة من كل وجه.

ومنه: قوله تعالى: ﴿**قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ اللهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ**﴾ [الأنعام: ٥٠]. ومثل هذا يقال بمعنى: إني لو قلت ذلك لادعيت فوق منزلتي، ولست ممن يدعي ذلك.

أجاب الآخرون: إن الكفار كانوا قد قالوا: ﴿**مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى الأَسْوَاقِ**﴾ [الفرقان: ٧]. فأمر أن يقول لهم: إني بشر مثلكم أحتاج إلى ما يحتاج إليه البشر من الاكتساب والأكل والشرب، لست من الملائكة الذين لم يجعل الله لهم حاجة إلى الطعام والشراب، فلا يلزم حينئذ الأفضلية المطلقة.

ومنه ما روى مسلم بإسناده، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير**»[(١)]. ومعلوم أن قوة البشر لا تداني قوة الملك ولا تقاربها. **قال الآخرون**. الظاهر أن المراد المؤمن من البشر – والله أعلم – فلا تدخل الملائكة في هذا العموم.

ومنه ما ثبت في "الصحيح" عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال فيما يروي عن ربه عز وجل، قال: يقول الله تعالى: «**أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم**»، الحديث[(٢)]. وهذا نص في الأفضلية.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري (٧٤٠٥) ومسلم (٢٦٧٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الآخرون: يحتمل أن يكون المراد خيرًا منه للمذكور لا الخيرية المطلقة[1].

ومنه ما رواه ابن خزيمة، بسنده في "كتاب التوحيد" عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**بينا أنا جالس إذ جاء جبريل، فوكز بين كتفي، فقمت إلى شجرة مثل وكري الطير، فقعد في إحداهما، وقعدت في الأخرى، فسمت وارتفعت حتى سدت الخافقين، وأنا أقلب بصري، ولو شئت أن أمس السماء مسيت، فنظرت إلى جبريل كأنه حلس لاطئ، فعرفت فضل علمه بالله علي**»[2]. **قال الآخرون**: في سنده مقال فلا نسلم الاحتجاج به إلا بعد ثبوته. وحاصل الكلام: أن هذه المسألة من فضول المسائل. ولهذا لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول، وتوقف أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الجواب عنها، كما تقدم. والله أعلم بالصواب.

---

(١) أي: ملأ الملائكة خير من أولائك القوم فقط، وليس من جميع البشر. انظر: "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٩٠)، و"الفتح" (٧٤٠٥).

(٢) **ضعيف**:

أخرجه المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٨٨٣) وابن خزيمة في "التوحيد" (٤٣٣) والطبراني في "الأوسط" (٦٢١٤) والبيهقي في "الشعب" (١٥٣) وغيرهم من طريق الحارث بن عبيد الإيادي، عن أبي عمران الجوني، عن أنس بن مالك. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف الحارث بن عبيد، قال ابن كثير: قلت: الحارث بن عبيد هذا أخرج له مسلم في "صحيحه" إلا أنّ ابن معين ضعفه وقال: ليس هو بشيء، **وقال الإمام أحمد**: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حبان: كثر وهمه فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. فهذا الحديث من غرائب رواياته فإن فيه نكارة وغرابة ألفاظ وسياقًا عجيبًا ولعله منام والله أعلم.اهـ "تفسير ابن كثير" (٧/ ٤١٣) قلت: وهو مع ضعفه فقد خولف، خالفه حماد بن سلمة فرواه عن أبي عمران عن محمد بن عمير بن عطارد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مرسلًا. كما عند ابن المبارك في "الزهد" (٢٢٠) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٤٨) والمرسل أرجح كما جزم بذلك الأئمة ومنهم: البخاري كما في "التاريخ الكبير" (١/ ١٩٤) وأبو حاتم وأبو زرعة كما في "العلل" لابن أبي حاتم (٢٧١٣) وغيرهم، وهو إرساله ضعيف؛ لجهالة محمد بن عمير بن عطارد، قال أبو نعيم: ومحمد بن عمير بن عطارد يعد في الصحابة، ولا يصح له صحبة. وقد ضعفه العلامة الألباني في "الضعيفة" (٥٤٤٤).

تنبيه: أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٦٢١) والطبراني في "الأوسط" (٤٦٧٩) وابن أبي الدنيا في "الرقة والبكاء" (٤١٤) من طريق عبد الكريم الجزري، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ليلة أسري بي مررت على جبريل في الملأ الأعلى كالحلس البالي من خشية الله عز وجل**». وهذا إسناد صحيح وهو في "الصحيحة" (٢٢٨٩).

وأما الأنبياء والمرسلون، فعلينا الإيمان بمن سمى الله تعالى في كتابه من رسله، والإيمان بأن الله تعالى أرسل رسلا سواهم وأنبياء، لا يعلم أسماءهم وعددهم إلا الله تعالى الذي أرسلهم[1].

(١) جاء في القرآن تسمية بعض الأنبياء وهم خمسة وعشرون نبيًا، جمعهم الشاعر بقوله: وهم:

حتمٌ علىٰ كلِ ذي التكليفِ معرفةٌ ❁ بأنبياءٍ علىٰ التفضيلِ قد عُلِمُوا
في تلك حُجَّتُنا منهم ثمانيةٌ ❁ من بعد عشرٍ ويبقىٰ سبعةٌ وهُمُوا
إدريسُ هودٌ شعيبٌ صالحٌ وكذا ❁ ذو الكِفلِ آدمُ بالمختارِ قد خُتِمُوا

فقوله: «في تلك حجتنا» يعني الشاعر قوله تعالى في سورة الأنعام (٨٣-٨٦): ﴿ **وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ * وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ * وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ** ﴾ فهؤلاء ثمانية عشر نبيًا، وبقي سبعة أنبياء ذكرهم في البيت الثاني.

وعدد الرسل ثلاثمائة وخمسة عشر رسولًا؛ لحديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنرجلًا قال: يا رسول الله، أنبيا كان آدم؟ قال: «**نعم، معلم مكلم**» قال: كم بينه وبين نوح؟ قال: «**عشر قرون**» قال: كم بين نوح وإبراهيم؟ قال: «**عشر قرون**» قالوا: يا رسول الله، كم كانت الرسل؟ قال: «**ثلاث مائة وخمس عشرة جمًا غفيرًا**». أخرجه الحاكم (٣٠٣٩) والطبراني (٨/ ١١٨) وابن حبان (٦١٩٠) من طريق أبي توبة الربيع بن نافع الحلبي، ثنا معاوية بن سلام، حدثني زيد بن سلام، أنه سمع أبا سلام، يقول: حدثني أبو أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكره. وهذا إسناد حسن، وهو في "الصحيح المسند" (٤٨٠) وفي "الصحيحة" (٢٦٦٨). وأولهم نوح وآخرهم محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. **تنبيه**: جاء في رواية في هذا الحديث: «**ثلاث مائة وثلاثة عشر**»، بدل «**ثلاث مائة وخمس عشرة**» والظاهر أن هذه الرواية خطأ، والصواب هو ما تقدم.

وأما عدد الأنبياء فقد جاء في بعض الأدلة أنهم (١٢٤٠٠٠) نبيا، جاء ذلك في حديث أبي أمامة السابق وفيه: قلت: يا رسول الله، كم وفى عدة الأنبياء؟ قال: «**مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا الرسل من ذلك ثلاث مائة وخمسة عشر جمًا غفيرًا**». أخرجه أحمد (٢٢٢٨٨) والطبراني (٨/ ٢١٧) من طريق معان بن رفاعة، حدثني علي بن يزيد، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة به. وهذا إسناد شديد الضعف؛ فيه علي بن يزيد الألهاني وهو شديد الضعف، وقد خالفه الثقات كما تقدم فرووه بدون ذكر عدد الأنبياء، وفيه أيضًا: معان بن رفاعة وهو ضعيف. وجاء عن أبي ذر وله طريقان:

الطريق الأولى: أخرجه ابن حبان (٣٦١) والآجري في الأربعين (٤٠) وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ١٦٦) وابن عساكر (٢٣/ ٢٧٤) من طريق إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني حدثني أبي عن جدي عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر. وفيه: إبراهيم بن هشام بن يحيى وهو كذاب.

الطريق الثانية: أخرجه الحاكم (٤١٦٦) من طريق يحيى بن سعيد السعدي البصري، ثنا عبد الملك بن جريج، عن عبيد بن عمير الليثي، عن أبي ذر. وفيه: يحيى بن سعيد السعدي وهو ضعيف، قال ابن عدي: يعرف بهذا الحديث وهو منكر من هذا الطريق. وقد اضطرب في إسناده فرواه كما تقدم، ورواه مرة أخرى عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير الليثي عن أبي ذر. كما عند ابن عساكر =

فعلينا الإيمان بهم جملة لأنه لم يأت في عددهم نص. وقد قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وعلينا الإيمان بأنهم بلغوا جميع ما أرسلوا به على ما أمرهم الله به، وأنهم بينوه بيانًا لا يسع أحدًا ممن أرسلوا إليه جهله، ولا يحل له خلافه. قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]. ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢].

وأما أولو العزم من الرسل[(١)]. فقد قيل فيهم أقوال أحسنها: ما نقله البغوي وغيره عن ابن عباس[(٢)] وقتادة[(٣)]: أنهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى ومحمد، صلوات الله وسلامه

(٢٣/ ٢٧٦). **والحاصل أنه لا يثبت في عدد الأنبياء بالتحديد حديث عن النبي، ولكن من المعلوم أن الأنبياء أكثر من الرسل**؛ لقتل اليهود العديد منهم كما قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾. وأما ما جاء عند الطيالسي عن ابن مسعود: كانت بنو إسرائيل في اليوم تقتل ثلاث مئة نبي، ثم يقيمون سوق بقلهم من آخر النهار. فقد **قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: وهذا إسناد صحيح؛ إن كان الطيالسي قد ثبت السند إليه به؛ فإنه ليس في "مسنده" المطبوع، وهو المفروض؛ لأنه ليس من شرطه؛ فإنه موقوف على ابن مسعود. فإن صح عنه؛ فهو من الإسرائيليات الباطلة التي يكذبها العقل والنقل: أما العقل؛ فإنه من غير المعقول أن يتوفر هذا العدد الكبير من الأنبياء في وقت واحد وبلد واحد، ويتمكن اليهود من ذبحهم ذبح النعاج قبل انتهاء النهار، وفي آخره يقيمون سوقهم! هذا من أبطل الباطل. وأما النقل؛ فهو قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي... " الحديث؛ متفق عليه، وهو مخرج في "الإرواء" (٢٤٧٣). فهذا صريح في أن أنبياء بني إسرائيل كان يخلف بعضهم بعضًا، ويأتي أحدهم بعد الآخر؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾؛ أي: متواترين واحدًا بعد واحد. نعم؛ ذلك لا ينفي أن يرسل الله أكثر من رسول - بله نبي - واحد في وقت واحد لحكمة يعلمها؛ مثل هارون مع موسى، وقوله في أصحاب القرية: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾.وأما بعث مثل ذاك العدد الضخم من الأنبياء في زمن واحد؛ فليس من سنة الله تبارك وتعالى.اهـ "الضعيفة" (١١/ ٨١٣).

(١) أي: المذكورون في قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾.

(٢) **ضعيف:**

أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه كما في "الدر المنثور" (٧/ ٤٥٤) وابن الجوزي في "زاد المسير" (٤/ ١١٤) من طريق الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس قال: أولو العزم من الرسل النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى. وهذا إسناد ضعيف؛ فإن الضحاك لم يسمع من ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) **ضعيف:** =

عليهم. قال: وهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]. وفي قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣][(١)].

أخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" (٢٨٦٢) من طريق معمر عن قتادة في قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ قال: «نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى صلوات الله عليهم». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف رواية معمر بن راشد عن قتادة، **قال الإمام ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: وقال الدارقطني في "العلل": معمر سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش. وقال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد.اهـ "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٩٨).

(١) اختلف العلماء في المراد بأولي العزم من الرسل في هذه الآية الكريمة قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾. على تسعة أقوال ذكرها ابن الجوزي في "زاد المسير"، وأشهرها قولان وهما:

١) **أن كل رسول هو من أولي العزم**، ولكنهم يتفاوتون في العزم فأعظمهم عزما هم الخمسة، ومعنى أولي العزم أي: أولي الصبر والمصابرة والجلد والتجلد في دين الله – عز وجل –، فهم أهل عزم قوي في مواجهة أعداء الله وأهل صبر ومصابرة. وعلى هذا فتكون [من] في قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ بيانية جنسية وليست تبعيضية. وصح هذا القول عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، فقد أخرج ابن جرير في "تفسيره" عند الآية بسند صحيح عنه أنه قال: كلّ الرسل كانوا أولي عزم لم يتخذ الله رسولا إلا كان ذا عزم، فاصبر كما صبروا.

٢) **أن أولي العزم من الرسل خمسة**، وعلى هذا فتكون [من] في قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ تبعيضية. وهؤلاء الخمسة هم المذكورون في سورة الأحزاب وسورة الشورى، قال الله عز وجل في سورة الأحزاب: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾. وقال تعالى في سورة الشورى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاء وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيب﴾. ومما يرجح هذا القول حديث الشفاعة الطويل وفيه أن هؤلاء الخمسة هم الذين يرجع الناس إليهم يوم القيامة ليشفعوا لهم إلى الله قال: فيأتون آدم ثم يأتون نوحا ثم إبراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ. وإنما أخرجنا آدم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ لقوله: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ وآدم ليس برسول، فبقي الخمسة لأنهم مرسلون، ولقوله تعالى: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾. **وهذا القول اختاره شيخ الإسلام وابن القيم وابن كثير والشنقيطي وابن عثيمين**. قال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: واعلم أن القول بأن المراد بأولي العزم جميع الرسل عليهم الصلاة والسلام، وأن لفظة [من]، في قوله: ﴿مِّنَ الرُّسُلِ﴾ بيانية يظهر أنه خلاف التحقيق، كما دل على ذلك بعض الآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾، فأمر الله جل وعلا نبيه في آية القلم هذه بالصبر، ونهاه عن أن يكون مثل يونس، لأنه هو صاحب الحوت وكقوله: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ =

وأما الإيمان بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فتصديقه واتباع ما جاء به من الشرائع إجمالًا وتفصيلًا.

وأما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين، فنؤمن بما سمى الله تعالى منها في كتابه، من التوراة والإنجيل والزبور، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتبًا أنزلها على أنبيائه، لا يعرف أسماءها وعددها إلا الله تعالى.

وأما الإيمان بالقرآن، فالإقرار به، واتباع ما فيه، وذلك أمر زائد على الإيمان بغيره من الكتب[1]. فعلينا الإيمان بأن الكتب المنزلة على رسل الله أتتهم من عند الله، وأنها حق وهدى ونور وبيان وشفاء. قال تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]. ﴿الم * اللهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ١ -٤]. ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الله تكلم بها، وأنها نزلت من عنده. وفي ذلك إثبات صفة الكلام والعلو[2].

وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٢١٣]. ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [سبأ: ٦]. ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاء لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]. ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاء﴾ [فصلت: ٤٤]. ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨]. وأمثال ذلك كثيرة في القرآن.

﴿لَهُ عَزْمًا﴾ فآية القلم، وآية طه المذكورتان كلتاهما تدل على أن أولي العزم من الرسل الذين أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بأن يصبر كصبرهم ليسوا جميع الرسل والعلم عند الله تعالى.اهـ انظر: في "أضواء البيان" (٧/ ٢٤١).

(١) لأن الكتب المتقدمة منسوخة بهذا القرآن؛ قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾، قال ابن كثير بعد أن ساق أقوال العلماء في كلمة ﴿مُهَيْمِنًا﴾: وهذه الأقوال كلها متقاربة المعنى، فإن اسم المهيمن يتضمن هذا كله، فهو أمين وشاهد وحاكم على كل كتاب قبله، جعل الله هذا الكتاب العظيم الذي أنزله آخر الكتب وخاتمها وأشملها وأعظمها وأكملها حيث جمع فيه محاسن ما قبله، وزاده من الكمالات، ما ليس في غيره، فلهذا جعله شاهدا وأمينا وحاكما عليها كلها وتكفل تعالى بحفظه بنفسه الكريمة، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].اهـ "تفسير ابن كثير" (٣/ ١١٦).

(٢) لأن هذه الكتب منزلة من عند الله تعالى، والنزول يكون من أعلى إلى أسفل.

تسمية أهل القبلة بالمسلمين

قوله: (وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ (غَيرَ مُكَذِّبِينَ)).

ش: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما لنا وعليه ما علينا**»[1]. ويشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الكلام إلى أن الإسلام والإيمان واحد، وأن المسلم لا يخرج من الإسلام بارتكاب الذنب[2] ما لم يستحله.

والمراد بقوله: «**أَهْلَ قِبْلَتِنَا**»، من يدعي الإسلام ويستقبل الكعبة وإن كان من أهل الأهواء، أو من أهل المعاصي، ما لم يكذب بشيء مما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وسيأتي الكلام على هذين المعنيين عند قول الشيخ: «**وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ**». وعند قوله: «**وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ**».

(١) أخرجه البخاري (٣٩٣) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أي: ما دون الشرك والكفر كما سيأتي التنبيه عليه في موضعه.

حرمة الخوض في الله عز وجل ودينه وقرآنه

قوله: (وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ).

ش: يشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الكف عن كلام المتكلمين الباطل، وذم علمهم، فإنهم يتكلمون في الإله بغير علم وغير سلطان أتاهم. ﴿**إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى**﴾ [النجم: ٢٣]. وعن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنه قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه. وقال بعضهم: "الحق سبحانه يقول: من ألزمتُه القيامَ مع أسمائي وصفاتي ألزمته الأدب، ومن كشفت له حقيقة ذاتي ألزمته العطب، فاختر الأدب أو العطب". ويشهد لهذا: أنه سبحانه لما كشف للجبل عن ذاته ساخ الجبل وتدكدك ولم يثبت على عظمة الذات. قال الشبلي[1]: الانبساط بالقول مع الحق ترك الأدب[2].

وقوله: «**وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ**»: **معناه**: لا نخاصم أهل الحق بإلقاء شبهات أهل الأهواء عليهم، التماسًا لامترائهم وميلهم، لأنه في معنى الدعاء إلى الباطل، وتلبيس الحق، وإفساد دين الإسلام.

قوله: (وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ).

ش: فقوله: «**وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ**»، يحتمل أنه أراد: أنا لا نقول فيه كما قال أهل الزيغ واختلفوا، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق، بل نقول: إنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، إلى آخر كلامه[3].

---

(١) وهو أبو بكر الشبلي: دلف بن جحدر، اشتهر بكنيته واختلف في اسمه ونسبه من كبار صوفية العراق في النصف الأول من القرن الرابع الهجري، توفي ببغداد سنة ٣٣٤ هـ. مترجم له في "السير" (١٥/ ٣٦٧).

(٢) انظر: "المدارج" (٢/ ٣٥٧).

(٣) وهذا الاحتمال هو الظاهر من كلام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ويحتمل أنه أراد: أنا لا نجادل في القراءة الثابتة، بل نقرؤه بكل ما ثبت وصح. وكل من المعنيين حق. يشهد بصحة المعنى الثاني، ما روي[1] عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: سمعت رجلًا قرأ آية سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقرأ خلافها، فأخذت بيده، فانطلقت به إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الكراهة، وقال: «**كلاكما محسن، لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**» رواه مسلم[2].

نهى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع صاحبه من الحق، لأن كلا القارئين كان محسنًا فيما قرأه، وعلل ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا. ولهذا قال حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أدرك هذه الأمة لا تختلف كما اختلفت الأمم قبلهم**»[3]. فجمع الناس على حرف واحد اجتماعًا سائغًا وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة[4]، ولم يكن في ذلك تركٌ لواجب، ولا فعل لمحظور، إذ كانت قراءة القرآن على سبعة أحرف جائزة لا واجبة، رخصة من الله تعالى، وقد جعل الاختيار إليهم في أي حرف اختاروه، كما أن ترتيب السور لم يكن واجبا عليهم

---

(١) **قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ**: ومن الغريب تصدير الشارح إياه بقوله: "روي" المشعر بضعفه في اصطلاح المحدثين! وهذا أمر تساهل فيه أكثر المتأخرين كما نبه عليه النووي وغيره.اهـ "تعليقه على الطحاوية" (ص٣١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٧٦) ولم يروه مسلم.

(٣) أخرجه البخاري (٤٩٨٧).

(٤) لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبدا ويد الله على الجماعة**». أخرجه الحاكم (٣٩٩) بإسناد صحيح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (٦٠٣)، وجاء في المصاحف لأبي داود (ص ٩٦) بإسناد صحيح عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: والله ما فعل الذي فعل –يعني عثمان– في المصاحف إلا عن ملأ منا جميعا، قال: نرى أن نجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة، ولا يكون اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت. قال علي: والله لو وليت لفعلت مثل الذي فعل. وفي الصحاحف لأبي داود (ص ٦٨) بإسناد صحيح عن مصعب بن سعد قال: "أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف، فأعجبهم ذلك، وقال: لم ينكر ذلك منهم أحد". وفيه أيضًا (ص١٠٤) بإسناد صحيح، عن كثير بن أفلح قال: لما أراد عثمان أن يكتب المصاحف، جمع له اثني عشر رجلًا من قريش والأنصار.

(٥) هذا قول جمهور العلماء أن ترتيب بعض السور اجتهادي وليس بتوقيفي، واختاره شيخ الإسلام وابن كثير وابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ لما جاء في "صحيح مسلم" (٧٧٢) عن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه صلّى مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ذات ليلة، فقرأ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران. وروى البخاري تعليقًا (١/ ١٥٤) عن الأحنف: أنه قرأ في الأولى بالكهف، وفي الثانية بيوسف أو يونس، =

ولهذا كان ترتيب مصحف عبد الله على غير ترتيب المصحف العثماني، وكذلك مصحف غيره. وأما ترتيب آيات السور فهو ترتيب منصوص عليه(١)، فلم يكن لهم أن يقدموا آية على آية، بخلاف السور، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إن لم تجتمع على حرف واحد، جمعهم الصحابة عليه. هذا قول جمهور السلف من العلماء والقراء. قاله ابن جرير وغيره(٢).

ومنهم من يقول: إن الترخص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام، لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولًا، فلما تذللت ألسنتهم بالقراءة، وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيرا عليهم، وهو أوفق لهم -: أجمعوا على الحرف الذي كان في العرضة الأخيرة.

وذهب طوائف من الفقهاء وأهل الكلام إلى أن المصحف يشتمل على الأحرف السبعة لأنه لا يجوز أن يهمل شيء من الأحرف السبعة. وقد اتفقوا على نقل المصحف العثماني. وترك ما سواه. وقد تقدمت الإشارة إلى الجواب، وهو: أن ذلك كان جائزًا لا واجبًا، أو أنه صار منسوخًا(٣).

وذكر أن صلى مع عمر بن الخطاب الصبح بهما. انظر: المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣/ ٨٢)، ومقدمة "تفسير ابن كثير" (١/ ٣٠)، و"أصول التفسير" لابن عثيمين (ص١٨).

(١) لحديث عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قلت لعثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا**﴾ [البقرة: ٢٣٤] قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها؟ أو تدعها؟ قال: «**يا ابن أخي لا أغير شيئًا منه من مكانه**». رواه البخاري (٤٥٣٠)، وأما حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كان إذا أنزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب عنده يقول: «**ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا**». رواه أحمد (٣٩٩) وغيره، وهو ضعيف؛ لجهالة يزيد الفارسي، وفي متنه نكارة. ولكن يغني عنه الحديث الأول، فهو يدل على أن ترتيب الآيات في السورة توقيفي ثابت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فيما نقل من قراءته بالتواتر، فهو واجب، وتحرم مخالفته، فلا يجوز أن يقرأ: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾ بدلًا من: ﴿**الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾. وهذا اختيار ابن كثير وابن عثيمين رَحِمَهُمَا اللَّهُ. انظر: مقدمة "تفسير ابن كثير" (١/ ٣٠)، و"أصول التفسير" لابن عثيمين (ص١٨).

(٢) انظر: "تفسير الطبري" (١/ ٦٤).

(٣) **قال ابن الجزري** رَحِمَهُ اللَّهُ: وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على جبرائيل - عليه السلام - متضمنة لها لم تترك حرفًا منها. وهذا القول هو الذي يظهر صوابه؛ لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه =

وأما من قال عن ابن مسعود: إنه كان يجوز القراءة بالمعنى! فقد كذب عليه، وإنما قال: قد نظرت إلى القراء فرأيت قراءتهم متقاربة، وإنما هو كقول أحدكم: هلم، وأقبل، وتعال، فاقرءوا كما علمتم. أو كما قال[1].

وتشهد له... إلى أن قال: ولا شك أن القرآن نسخ منه وغير فيه في العرضة الأخيرة.اهـ "النشر في القراءات العشر" (١/ ٣١).

(١) صحيح:

أخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" (١٢٩٣) والطبري في "تفسيره" (١/ ٥٠) والطبراني (٩/ ١٣٨) والبيهقي (٣٩٩١) من طرق عن الأعمش قال: سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله بن مسعود. وهذا إسناد صحيح. وهذا الأثر كما ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يدل على أن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان يُجيز قراءة القرآن بالمعنى، فإن هذا من الكذب عليه؛ لأنه لم يقل ذلك، ولا يفهم من كلامه أيضًا، وإنما أراد ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إقرار الأحرف التي نزل بها القرآن، وعدم الاختلاف في القراءة ما دامت واردة عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولا حجة لهم في قول ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: نزل القرآن على سبعة أحرف، إنما هو كقول أحدكم: هلم وتعال وأقبل؛ لأن هذا الحديث يوجب أن القراءات المأثورة المنقولة بالأسانيد الصحاح عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ إذا اختلفت ألفاظها، واتفقت معانيها، كان ذلك فيها بمنزلة الخلاف في هلم، وتعال، وأقبل، فأما ما لم يقرأ به النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه وتابعوهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فإنه من أورد حرفا منه في القرآن بُهِت ومال وخرج من مذهب الصواب.اهـ "تفسير القرطبي" (١٩/ ٤٢)، **وقال ابن الجزري**: وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآنًا، فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلًا، والمجترئ على ذلك مجترئ على عظيم وضال ضلالًا بعيدًا فيعزر ويمنع بالحبس ونحوه، ولا يخلى ذل ضلالة ولا يحل للمتمكن من ذلك إمهاله.اهـ منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص٢٠)، وقد ذكر الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن واصل بن عطاء المعتزلي كان يقرأ القرآن بالمعنى، قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا جهل.اهـ "السير" (٥/ ٤٦٥)، **ومما استدل به من قال بجواز القراءة بالمعنى**: حديث عن أبي بن كعب، قال: قرأت آية، وقرأ ابن مسعود خلافها، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال: "بلى" فقال ابن مسعود: ألم تقرئنيها كذا وكذا؟ فقال: "بلى، كلاكما محسن مجمل" قال: فقلت له: فضرب صدري، فقال: "يا أبي بن كعب، إني أقرئت القرآن، فقلت: على حرفين، فقال: على حرفين، أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: على ثلاثة، فقلت: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: غفورًا رحيمًا، أو قلت: سميعًا عليمًا، أو عليمًا سميعًا فالله كذلك، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب. أخرجه أحمد (٢١١٤٩) وأبو داود (١٤٧٧) وغيرهما من طريق همام بن يحيى، عن قتادة، عن يحيى بن يعمر، عن سليمان بن صرد، عن أبي بن كعب به. وظاهر إسناده الصحة، ولهذا صححه العلامة الألباني في "الصحيحة" (٨٤٣) والعلامة الوادعي في "الصحيح المسند" (٤٦٨)، إلا أنه منقطع، فقتادة لم يسمع من يحيى بن يعمر شيئًا كما قال الإمام أحمد، ويدل على ضعف الحديث أن مسلمًا أخرج الحديث في "صحيحه" برقم (٨٢٠) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن جده، عن أبي بن كعب. وبرقم (٨٢١) من طريق شعبة، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أبي بن كعب. بدون هذه الزيادة التي في آخره. وعلى فرض ثبوتها فليس فيها دلالة على ما =

والله تعالى قد أمرنا أن لا نجادل أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم، فكيف بمناظرة أهل القبلة؟ فإن أهل القبلة من حيث الجملة خير من أهل الكتاب، فلا يجوز أن يناظر من لم يظلم منهم إلا بالتي هي أحسن، وليس إذا أخطأ يقال: إنه كافر، قبل أن تقام عليه الحجة التي حكم الرسول بكفر من تركها. والله تعالى قد عفا لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان. ولهذا ذم السلف أهل الأهواء، وذكروا أن آخر أمرهم السيف[1].

وسيأتي لهذا المعنى زيادة بيان، إن شاء الله تعالى، عند قول الشيخ: «**وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا**».

وقوله: «**وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ**»: قد تقدم الكلام على هذا المعنى عند قوله: «**وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا**».

وقوله: «**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ**»: هو جبريل عليه السلام، سمي روحًا لأنه حامل الوحي الذي به حياة القلوب إلى الرسل من البشر صلوات الله عليهم أجمعين، وهو أمين حق أمين، صلوات الله عليه. قال تعالى: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥]. وقال تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ**﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١] وهذا وصف جبريل. بخلاف قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ**﴾ [الحاقة: ٤٠ - ٤١] الآيات. فإن الرسول هنا هو محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

وقوله: «**فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ**»: تصريح بتعليم جبريل إياه، إبطالًا لتوهم القرامطة وغيرهم أنه تصوره في نفسه إلهامًا.

ذكروا، قال صاحب "عون المعبود" (٤/ ٢٤٦): وهذا يفيد أنه كما رخص للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في اللغات السبع، كذلك رخص له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في رؤوس الآيات بما يناسب المقام من أسماء الله تعالى من غير تقييد ببعض، ولكن لا يجوز هذا التغير والتبدل لكل أحد، ولم يرخص في ذلك عمومًا، بل لا بد أن يقتصر في القراءة على ما ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وعليه أكثر الأئمة من السلف والخلف والله أعلم.اهـ.

(١) **قال أبو قلابة الجرمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما ابتدع قوم بدعة إلا استحلوا السيف». أخرجه عبد الرزاق (١٨٦٦٠) والدارمي (١٠٠) واللالكائي في "شرح إعتقاد السنة" (٢٤٧) من طريق أيوب بن أبي تميمة عن أبي قلابة. وهذا إسناد صحيح.

وقوله: «**وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ**»: تنبيه على أن من قال بخلق القرآن فقد خالف جماعة المسلمين، فإن سلف الأمة كلهم متفقون على أن القرآن كلام الله بالحقيقة غير مخلوق، بل قوله: «**وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ**»، مُجرى على إطلاقه: أنا لا نخالف جماعة المسلمين في جميع ما اتفقوا عليه فإن خلافهم زيغ وضلال وبدعة[1].

(١) قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وذلك أن هذه الفرق إنما تصير فرقا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية، لأن الكليات تقتضي عددًا من الجزئيات غير قليل، وشاذها في الغالب أن لا يختص بمحل دون محل ولا بباب دون باب. ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات، فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة، كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضًا، وأما الجزئي فبخلاف ذلك، بل يعد وقوع ذلك من المبتدع له كالزلة والفلتة، وإن كانت زلة العالم مما يهدم الدين.اهـ "الاعتصام" (٢/ ٧١٢).

عدم تكفير أهل القبلة بذنب

قوله: (وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ[1]، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ[2]. وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ).

ش: أراد بأهل القبلة الذين تقدم ذكرهم في قوله: «**وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ**»، يشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الرد على الخوارج القائلين بالتكفير بكل ذنب[3].

واعلم - رحمك الله وإيانا -: أن باب التكفير وعدم التكفير، باب عظمت الفتنة والمحنة فيه، وكثر فيه الافتراق، وتشتتت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه دلائلهم. فالناس فيه، في جنس تكفير أهل المقالات والعقائد الفاسدة، المخالفة للحق الذي بعث الله به رسوله في نفس الأمر، أو المخالفة لذلك في اعتقادهم، على طرفين ووسط، من جنس الاختلاف في تكفير أهل الكبائر العملية.

فطائفة تقول[4]: لا نكفر من أهل القبلة أحدًا، فتنفي التكفير نفيًا عامًا، مع العلم بأن في أهل القبلة المنافقين، الذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى بالكتاب والسنة والإجماع، وفيهم من قد يظهر بعض ذلك[5] حيث يمكنهم، وهم يتظاهرون بالشهادتين.

وأيضًا: فلا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات الظاهرة المتواترة، والمحرمات الظاهرة المتواترة، ونحو ذلك، فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا قتل

---

(١) أي: ما دون الكفر والشرك؛ لأن من الذنوب ما هي مكفرة، فالصواب أن يقول: ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بكل ذنب.

(٢) لا يكفي هذا القيد عن القيد الذي ذكرناه (ما دون الكفر والشرك) ؛ لأن ظاهر كلامه أننا لا نكفر أحدًا إلا بالاستحلال فقط، وهذا ليس بصحيح، فقد يكفر الشخص ببعض الأعمال الكفرية وإن لم يكن مستحلًا لها.

(٣) اختلف الخوارج في تكفير أهل المعاصي فمنهم كما قال الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ من يكفر بكل ذنب بكبائر الذنوب وصغائرها، ومنهم من يكفر بالكبائر فقط دون الصغائر، وهذا هو المشهور عندهم. انظر: "مقالات الإسلاميين" (٨٦)، "الملل والنحل" (١/ ١١٥).

(٤) وهم المرجئة.

(٥) أي: النفاق.

كافرًا مرتدًا. والنفاق والردة مظنتهما البدع والفجور، كما ذكره الخلال[1] في كتاب "السنة"، بسنده إلى محمد بن سيرين، أنه قال: إن أسرع الناس ردة أهل الأهواء، وكان يرى هذه الآية نزلت فيهم: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ**﴾ [الأنعام: ٦٨][2].

ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأنا لا نكفر أحدًا بذنب[3]، بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما تفعله الخوارج. وفرْقٌ بين النفي العام[4]، ونفي العموم[5]. والواجب إنما هو نفي العموم، مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب.

ولهذا - والله أعلم - قيده الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «**مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ**»[6]. وفي قوله: «**مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ**» إشارة إلى أن مراده من هذا النفي العام لكل ذنب، الذنوب العملية لا العلمية[7].

---

(١) هو العلامة الحافظ الفقيه أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي. من كبار الحنابلة. قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: جامع علم أحمد ومرتبه. توفي سنة (٣١١هـ). مترجم له في "السير" (١٤/ ٢٩٧).

(٢) **صحيح:**
كتاب السنة للخلال مفقود كثير منه، ولكن الأثر أخرجه الفريابي في "القدر" (٣٦٢) ومن طريقه الآجري في "الشريعة" (٤٧٤) من طريقين عن معاذ بن معاذ حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين. وهذا إسناد صحيح.

(٣) لأن هذا الاطلاق هو قول المرجئة.

(٤) وهو قولنا: لا نكفر أحدا بذنب. فهذا نفي عام للتكفير. وهو قول المرجئة.

(٥) وهو قولنا: لا نكفر أحدًا بكل ذنب. فهذا نفي لعموم الذنوب، فليس جميع الذنوب يكفر بها الإنسان. وهذا قول أهل السنة، خلافا للخوارج.

(٦) وقد تقدم أن هذا القيد لا يكفي أيضًا؛ لأن الاستحلال أحد المكفرات، وهناك مكفرات أخرى غيره. والاستحلال هو: جعل الشيء المحرم شرعًا حلالًا. **وهو نوعان:**

١) **استحلال اعتقادي (قلبي):** وهو أن يعتقد الشيء المحرم كالزنا حلالًا. فهذا كفر بالاجماع وإن لم يفعل ذلك الشيء المحرم.

٢) **استحلال عملي (بالجوارح):** وهو فعل الشيء المحرم دون اعتقاد حلِّه، كفعل أكثر المسلمين للمعاصي؛ فإن كل مذنب مستحل لذنبه عمليا، فهذا فسق وليس بكفر. انظر: "الصارم المسلول" (ص٥٢١)، و"تعليق الألباني على متن الطحاوية" (ص٤٠).

(٧) فالشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ حمل كلام الطحاوي «**ما لم يستحله**» على الاستحلال العملي الذي يكون في الأعمال فقط، دون اعتقاد في القلب التي هي الذنوب العلمية، ومن هنا حصل للشارح الإشكال الآتي، ولهذا احتاج الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما سيأتي أن يضمن كلام الطحاوي: كلمة [يعتقده]، وأما إذا حملنا كلام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الاستحلال الاعتقادي فلا إشكال، ولا نحتاج إلى التضمين.

وفيه إشكال فإن الشارع لم يكتفِ من المكلف في العمليات بمجرد العمل دون العلم، ولا في العلميات بمجرد العلم دون العمل، وليس العمل مقصورًا على عمل الجوارح، بل أعمال القلوب أصلٌ لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تبعٌ. إلا أن يضمن قوله: «**يستحله**» بمعنى: يعتقده، أو نحو ذلك.

وقوله: «**وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ**»: . . . إلى آخر كلامه، رد على المرجئة، فإنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنبٌ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. فهؤلاء في طرف، والخوارج في طرف، فإنهم يقولون نكفر المسلم بكل ذنب، أو بكل ذنب كبير[(١)]، وكذلك المعتزلة الذين يقولون يحبط إيمانه كله بالكبيرة، فلا يبقى معه شيء من الإيمان. لكن الخوارج يقولون: يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر! والمعتزلة يقولون: يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر، وهذه المنزلة بين المنزلتين!! وبقولهم بخروجه من الإيمان أوجبوا له الخلود في النار! . وطوائف من أهل الكلام والفقه والحديث لا يقولون ذلك في الأعمال[(٢)]، لكن في الاعتقادات البدعية، وإن كان صاحبها متأولا[(٣)]، فيقولون: يكفر كل من

---

(١) يشير الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الخلاف بين الخوارج في التكفير فمنهم من يكفر بالصغائر والكبائر، ومنهم من يكفر بالكبائر فقط.

(٢) أي: لا يكفرون بالمعاصي التي دون الكفر، فهؤلاء يوافقون أهل السنة في باب الأعمال، وأما في باب الاعتقادات البدعية، فإنهم يكفرون المبتدع ولو وجد عنده مانع من موانع الكفر، وهذا مخالف لقول أهل السنة وهو أن موانع التكفير كالتأويل وغيره يمنع من الحكم بالكفر سواء كان في باب الأعمال أو في باب الاعتقاد، ثم إن **البدع نوعان**: ١- بدع مكفرة كالتجهم والرفض. ٢- بدع غير مكفرة كبعض اعتقادات الأشاعرة.

(٣) وهذا مذهب باطل مخالف لمذهب أهل السنة، الذين يقولون: إن الإنسان إذا فعل الكفر لفهم غير صحيح فهمه من آية أو حديث، فلا يكفر؛ لأنه يظن أن عنده دليلًا على ذلك فهذا هو التأويل. والمراد بالتأويل هنا: التأويل السائغ الذي له وجه في العلم واللغة العربية؛ **لأن التأويل نوعان**:

١) **تأويل له مسوِّغ في اللغة العربية**، كتأويل صفة اليد بالنعمة، ونحوها من تأويلات الأشاعرة لصفات الله. فهذا لا يوجب الكفر بإجماع العلماء، كأن يكون سببه قصور في فهم الأدلة الشرعية، أو استند إلى شبه صرفته عن اتباع الحق دون تعمد للمخالفة أو المعارضة أو التكذيب أو الرد أو العناد **قال العلامة ابن عثيمين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لأن هذا هو الذي أداه إليه اجتهاده فلا نكفِّره، إلا إذا تضمن هذا التأويل نقصًا لله عزّ وجل، فإن تضمن نقصًا فإنه يكفر؛ لأن إثباته ما يستلزم النقص هو سب لله عزّ وجل، وعيب له، وسب الله تعالى وعيبه كفر.اهـ

٢) **تأويل لا مسوِّغ له في اللغة العربية**، فهذا حكمه الكفر؛ لأنه إذا لم يكن له مسوغ صار في الحقيقة تكذيبًا، **قال العلامة ابن عثيمين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مثال ذلك: لو قال في قوله تعالى: ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾ =

قال هذا القول، لا يفرقون بين المجتهد المخطئ وغيره، أو يقولون: يكفر كل مبتدع[(١)].

وهؤلاء يدخل عليهم في هذا الإثبات العام أمور عظيمة، فإن النصوص المتواترة قد دلت على أنه يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان[(٢)]، ونصوص الوعد[(٣)] التي يحتج بها هؤلاء تعارض نصوص الوعيد[(٤)] التي يحتج بها أولئك.

والكلام في الوعيد مبسوط في موضعه. وسيأتي بعضه عند الكلام على قول الشيخ: «**وأهل الكبائر في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون**».

[المائدة: ٦٤]: المراد بيديه السماوات والأرض، فهو كفر؛ لأنه لا مسوغ له في اللغة العربية، لكن إن قال: المراد باليد النعمة أو القوة فلا يكفر؛ لأن اليد في اللغة تطلق بمعنى النعمة. انظر: "مجموع الفتاوى" (٧/ ٦١٩)، و(١٢/ ١٨٠)، و"الشرح الممتع" (١٤/ ٤١٣).

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المتأوِّل الذي قصده متابعة الرسول لا يكفر، بل ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفَّر المخطئين فيها، وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع، الذين يبتدعون بدعة ويكفّرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية، ووقع ذلك في كثير من اتباع الأئمة، كبعض أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وقد يسلكون في التكفير ذلك؛ فمنهم من يكفّر أهل البدع مطلقا، ثم يجعل كل من خرج عمّا هو عليه من أهل البدع، وهذا بعينه قول الخوارج والمعتزلة والجهمية، وهذا القول أيضًا يوجد في طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة، وليس هو قول الأئمة الأربعة ولا غيرهم، وليس فيهم من كفّر كل مبتدع، بل النقولات الصريحة عنهم تناقض ذلك، ولكن قد ينقل عن أحدهم أنه كفر من قال بعض الأقوال، ويكون مقصوده أن هذا القول كفر ليُحذر، ولا يلزم إذا كان القول كفرًا أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل؛ فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين، كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه، وذلك له شروط وموانع.اهـ "منهاج السنة" (٥/ ٢٣٩).

(٢) أي: سواء كانت عنده مخالفات عملية أو اعتقادية غير مكفرة، فإن الأدلة تدل على أنه لا يكفر بها، ولا يخلد صاحبها في النار؛ لأن الحكم بخروجه من النار يدل على أن معه أصل الإيمان وليس بكافر، إذا الكافر هو المخلد في النار، فالشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرد بها الكلام على جميع الطوائف المتقدمة المخالفة لأهل السنة سواء في الأمور العملية أو الاعتقادية.

(٣) وهي: الأدلة التي تتضمن الإخبار عن إيصال النفع إلى العبد كالوعد بالجنة، أو تتضمن الإخبار عن دفع ضرر عنه كالأمان من دخول النار، وهذه النصوص هي التي يتمسك بها المرجئة لتصحيح مذهبهم.

(٤) وهي: الأدلة التي تتضمن الإخبار عن إيصال الضرر إلى العبد كالوعيد بالنار، أو تتضمن الإخبار عن تفويت نفع عنه كتحريم الجنة عليه، وهذه النصوص هي التي يتمسك بها المعتزلة والخوارج لتصحيح مذهبهم.

والمقصود هنا: أن البدع هي من هذا الجنس[(١)]، فإن الرجل يكون مؤمنًا باطنًا وظاهرا، لكن تأول تأويلًا أخطأ فيه، إما مجتهدًا وإما مفرطًا مذنبًا، فلا يقال إن إيمانه حبطَ بمجرد ذلك، إلا أن يدل على ذلك دليل شرعي، بل هذا من جنس قول الخوارج والمعتزلة، ولا نقول: لا يكفر، بل العدل هو الوسط، وهو: أن الأقوال الباطلة المبتدعة المحرمة المتضمنة نفي ما أثبته الرسول، أو إثبات ما نفاه، أو الأمر بما نهى عنه، أو النهي عما أمر به -: يقال فيها الحق، ويثبت لها الوعيد الذي دلت عليه النصوص، ويبين أنها كفر، ويقال: من قالها فهو كافر، ونحو ذلك، كما يذكر من الوعيد في الظلم في النفوس والأموال[(٢)]، وكما قد قال كثير من أهل السنة المشاهير بتكفير من قال بخلق القرآن، وأن الله لا يرى في الآخرة، ولا يعلم الأشياء قبل وقوعها. وعن أبي يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنه قال: ناظرت أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مدة، حتى اتفق رأيي ورأيه: أن من قال بخلق القرآن فهو كافر[(٣)].

وأما الشخص المعين، إذا قيل: هل تشهدون أنه من أهل الوعيد وأنه كافر؟ فهذا لا نشهد عليه إلا بأمر تجوز معه الشهادة، فإنه من أعظم البغي أن يشهد على معين أن الله لا يغفر له ولا يرحمه بل يخلده في النار، فإن هذا حكم الكافر بعد الموت. ولهذا ذكر أبو داود في «سننه» في كتاب الأدب: "باب النهي عن البغي"، وذكر فيه عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**كان رجلان في بني إسرائيل متواخيين، فكان أحدهما يذنب، والآخر مجتهد في العبادة، فكان لا يزال المجتهد يرى الآخر على الذنب، فيقول: أقصر، فوجده يومًا على ذنب، فقال له: أقصر. فقال: خلني وربي، أبعثت علي رقيبا؟ فقال: والله لا يغفر الله لك، أو لا يدخلك الجنة، فقبض أرواحهما، فاجتمعا عند رب العالمين، فقال لهذا المجتهد: أكنت بي عالمًا؟ أو كنت على ما في يدي قادرًا؟ وقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتي، وقال للآخر: اذهبوا به إلى النار**». قال أبو هريرة: والذي نفسي بيده، لتكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته. وهو حديث حسن[(٤)].

---

(١) أي: من جنس الأعمال، خلافًا لمن فرق بين الأعمال والاعتقادات (البدع) كما تقدم.

(٢) الظلم في النفوس كالقتل، والأموال كالسرقة.

(٣) **صحيح**:
أخرجه ابن أبي حاتم الحافظ كما في «العلو» (٤٠٩) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٥٥١) من طريقين عن أبي يوسف القاضي قال: كلمت أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة جرداء في أن القرآن مخلوق أم لا؟ فاتفق رأيه ورأيي على أن من قال: القرآن مخلوق، فهو كافر.

(٤) **حسن**:

=

ولأن الشخص المعين يمكن أن يكون مجتهدًا مخطئًا مغفورًا له، أو يمكن أن يكون ممن لم يبلغه ما وراء ذلك من النصوص، ويمكن أن يكون له إيمان عظيم وحسنات أوجبت له رحمة الله، كما غفر للذي قال: إذا مت فاسحقوني ثم ذروني، ثم غفر الله له لخشيته[1]، وكان يظن أن الله لا يقدر على جمعه وإعادته، أو شك في ذلك[2].

أخرجه أبو داود (٤٩٠١) وأحمد (٨٢٩٢) وابن حبان (٥٧١٢) وغيرهم من طرق عن عكرمة ابن عمار حدَّثني ضَمْضَمُ بن جوس، قال: قال أبو هريرة فذكره. وهذا إسناد حسن؛ لأجل عكرمة بن عمار، وقد حسنه العلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (١٣٠٢).

(١) يشير إلى حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**أَسْرَفَ رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أَوْصَى بَنِيهِ فَقَالَ: إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اسْحَقُونِي، ثُمَّ اذْرُونِي فِي الرِّيحِ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ بِهِ أَحَدًا، قَالَ فَفَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ، فَقَالَ لِلْأَرْضِ: أَدِّي مَا أَخَذْتِ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ لَهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَ: خَشْيَتُكَ، يَا رَبِّ - أَوْ قَالَ مَخَافَتُكَ - فَغَفَرَ لَهُ بِذَلِكَ**». أخرجه البخاري (٣٤٨١) ومسلم (٢٧٥٦)، وهو في البخاري (٣٤٧٨) ومسلم (٢٧٥٧) عن أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وانفرد به البخاري (٣٤٧٩) عن حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ

(٢) هذا أحد الأجوبة عن الإشكال الوارد في الحديث، وهو أن قول هذا الرجل، ظاهر في الشكّ في قدرة الله تعالى على البعث والإحياء، والشك في ذلك كُفر، فكيف غفر الله له؟ هناك عدة أجوبة وهي:

١) ما قاله الإمام الخطابي بأنه لم ينكر البعث، وإنما جهل، فظن أنه إذا فعل به ذلك لا يعاد فلا يعذب، وقد ظهر إيمانه باعترافه بأنه إنما فعل ذلك من خشية الله، **وهذا أحسن الأقوال وهو اختيار ابن قتيبة وشيخ الإسلام رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.**

٢) أن الرجل قال ذلك في حال دهشته وغلبة الخوف عليه حتى ذهب بعقله لما يقول، ولم يقله قاصدًا لحقيقة معناه، بل في حالة كان فيها كالغافل والذاهب والناسي، الذي لا يؤاخذ بما يصدر منه، وهو كقول الآخر الذي غلب عليه الفرح حين وجد راحلته: «**اللهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ**» فلم يكفر بذلك الدهش والغلبة والسهو. قال التوربشتيّ: وهذا أسلم الوجوه، واختار هذا الطيبي والقاري والحافظ ابن حجر وغيرهم.

٣) أن معنى [قدَر] في قوله: «**فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي**» ليس من القدرة والإستطاعة، بل هي على أحد معنيين: ١- التضييق، أي: لئن ضيَّق الله عليَّ وبالغ في محاسبتي وجزائي على ذنوبي، كقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ**﴾ [الطلاق: ٧]، وهذا قول ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ٢- أو أنها من التقدير والقضاء، أي: لئن كان سبق في قدر الله وقضائه أن يعذب كل ذي جرم على جرمه؛ ليعذبني الله على إجرامي وذنوبي. وقد أنكر هذا التفسير شيخ الإسلام قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومن تأول قوله: «**لئن قدر الله علي**» بمعنى: [قضى] أو بمعنى: [ضيَّق]، فقد أبعد النجعة وحرف الكلم عن مواضعه فإنه إنما أمر بتحريقه وتفريقه لئلا يجمع ويعاد.اهـ "مجموع الفتاوى" (١١/ ٤١٠).

٤) أن الرجل كان في زمن الفترة، فلم تبلغه شرائط الإيمان، ولا تكليف قبل ورود الشرع على المذهب الصحيح؛ لقوله تعالى: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا**﴾ [الإسراء: ١٥].

٥) أنه كان في شرعهم جواز المغفرة للكافر، وهذا أبعد الأقوال كما قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: =

لكن هذا التوقف في أمر الآخرة[1] لا يمنعنا أن نعاقبه في الدنيا، لمنع بدعته، وأن نستتيبه، فإن تاب وإلا قتلناه.

ثم إذا كان القول في نفسه كفرًا قيل: إنه كفر والقائل له يكفر بشروط وانتفاء موانع[2]، ولا يكون ذلك إلا إذا صار منافقًا زنديقًا. فلا يتصور أن يكفر أحد من أهل القبلة المظهرين الإسلام إلا من يكون منافقًا زنديقًا. وكتاب الله يبين ذلك، فإن الله صنف الخلق فيه ثلاثة أصناف: صنف: كفار من المشركين ومن أهل الكتاب، وهم الذين لا يقرون بالشهادتين. وصنف: مؤمنون باطنًا وظاهرًا. وصنف أقروا به ظاهرًا لا باطنًا. وهذه الأقسام الثلاثة مذكورة في أول «سورة البقرة». وكل من ثبت أنه كافر في نفس الأمر وكان مقرا بالشهادتين. فإنه لا يكون إلا زنديقًا، والزنديق هو المنافق[3].

"فتح الباري" (٣٤٧٩)، و"مرقاة المفاتيح" (٢٣٦٩)، و"البحر الثجاج" (٢٧٥٦).

(١) وهو الحكم عليه بالخلود في النار والخروج من الإيمان.

(٢) **شروط التكفير** هي: ١): **البلوغ**. ٢): **العقل**. ٣): **الاختيار**. ٤): **العلم**. ٥): **القصد**. ٦): **عدم التأويل**.
وموانع التكفير هي: ١): **الصغر**. ٢): **زوال العقل**. ٣): **الإكراه**. ٤): **الجهل**. ٥): **الخطأ**. ٦): **التأويل**.
فلا يجوز تكفير المعين إلا بعد توافر شروط التكفير فيه، وانتفاء الموانع عنه. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والدليل على هذا الأصل: الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٤٨٩)، فليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه، كما ذكر شيخ الإسلام، كما في "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ١٦٥)، وهذه الشروط السابقة في التكفير من اجتماع الشروط وانتفاء الموانع إنما هو في حق المسلم؛ لأن من **القواعد** في هذا الباب: أن **من ثبت إسلامه بيقين، فلا يزال عنه الإيمان إلا بيقين**. كما ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٤٦٦)، وأما من كان كافرا منتسبا إلى غير الإسلام فهذا يحكم له بالكفر ويعامل معاملة الكفار في الدنيا، وأما في الآخرة فقد قال الإمام ابن القيم: الواجب على العبد أن يعتقد أن كل من دان بدين غير دين الإسلام فهو كافر وأن الله سبحانه وتعالى لا يعذب أحدا إلا بعد قيام الحجة عليه بالرسول هذا في الجملة والتعيين موكول إلى علم الله وحكمه هذا في أحكام الثواب والعقاب، وأما في أحكام الدنيا فهي جارية على ظاهر الأمر.اهـ انظر: "طريق الهجرتين" ص ٤١٣، ومما ينبه عليه أن التكفير لا يكون بأمر محتمل، بل لا بد أن يكون بأمر صريح، فالأقوال والأعمال المحتملة، التي قد تعني الكفر، وقد لا تعنيه، فلا يحل المبادرة إلى التكفير بها؛ لأنها أوصاف غير منضبطة. **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فإن التكفير لا يكون بأمر محتمل. انظر: "الصارم المسلول" (ص٥١٧).

(٣) النفاق هو: إظهار الإسلام وإبطان الكفر. فإن أظهر نفاقه فهو زنديق. وقد يطلق الفقهاء لفظ [**الزنديق**] على المنافق **قال الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: طبقة الزنادقة، وهم قوم أظهروا الإسلام ومتابعة الرسل، وأبطنوا الكفر ومعاداة الله ورسوله، وهؤلاء المنافقون، وهم في الدرك الأسفل من النار.اهـ انظر: "طريق الهجرتين" (٢/ ٨٧٨)، و"جامع العلوم والحكم" رقم الحديث (٤٨).

وهنا يظهر غلط الطرفين، فإنه من كفَّر كلَّ من قال القول المبتدع في الباطن، يلزمه أن يكفِّر أقوامًا ليسوا في الباطن منافقين، بل هم في الباطن يحبون الله ورسوله ويؤمنون بالله ورسوله وإن كانوا مذنبين، كما ثبت في "صحيح البخاري"، عن أسلم مولى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن عمر: أن رجلًا كان على عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كان اسمه: عبد الله، وكان يلقب: حمارا، وكان يضحك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قد جلده من الشراب، فأتي به يومًا، فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه! ما أكثر ما يؤتى به! فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا تلعنه، فإنه يحب الله ورسوله**»[1] وهذا أمر متيقن به في طوائف كثيرة وأئمة في العلم والدين، وفيهم بعض مقالات الجهمية أو المرجئة أو القدرية أو الشيعة أو الخوارج. ولكن الأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين بجملة تلك البدعة، بل بفرع منها. ولهذا انتحل أهل هذه الأهواء لطوائف من السلف المشاهير.

فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضًا، ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون[2].

ولكن بقي هنا إشكال يرد على كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو: أن الشارع قد سمى بعض الذنوب كفرًا، قال الله: ﴿**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾ [المائدة: ٤٤]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**». متفق عليه من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[3]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»[4]. و«**إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر - فقد باء بها أحدهما**». متفق عليهما من حديث

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٠).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وأجمع الصحابة وسائر أئمة المسلمين على أنه ليس كل من قال قولا أخطأ فيه أنه يكفر بذلك وإن كان قوله مخالفا للسنة فتكفير كل مخطئ خلاف الإجماع.اهـ وأخرج اللالكائي في "شرح إعتقاد السنة" (٣٠٢) وابن بطة في "الإبانة" (٦٦٥) من طريق حسن بن عبد العزيز الجروي قال: كان الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ينهى النهي الشديد عن الكلام في الأهواء ويقول: أحدهم إذا خالفه صاحبه قال: كفرت، إنما يقال فيه: أخطأت. وسنده صحيح، وقد علق الإمام ابن بطة على هذا الأثر فقال: فأهل الأهواء في تكفير بعضهم لبعض مصيبون؛ لأن اختلافهم في شرائع شرعتها أهواؤهم، وديانات استحسنتها آراؤهم، فتفرقت بهم الأهواء، وشتت بهم الآراء، وحل بهم البلاء، وحرموا البصيرة والتوفيق، فزلت أقدامهم عن محجة الطريق، فالمخطئ منهم زنديق، والمصيب على غير أصل ولا تحقيق.اهـ

(٣) أخرجه البخاري (٤٨) ومسلم (٦٤).

(٤) أخرجه البخاري (٦١٦٦) ومسلم (٦٦) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وجاء عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند =

ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[1]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها. إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**». متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[2]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتوبة معروضة بعد**»[3]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**بين المسلم وبين الكفر ترك الصلاة**». رواه مسلم عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[4]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من أتى كاهنا فصدقه، أو أتى امرأة في دبرها، فقد كفر بما أنزل على محمد**»[5].

البخاري (١٧٤١) ومسلم (١٦٧٩)، وعن جرير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (١٢١) ومسلم (٦٥)، وانفرد به البخاري (١٧٣٩) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) أخرجه البخاري (٦١٠٤) ومسلم (٦٠)، وانفرد به البخاري (٦١٠٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤) ومسلم (٥٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم (٨٢). وظاهر كلام الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ أن ترك الصلاة ليس كفرا مخرجا من الملة، وهو قول مرجوح.

(٥) **صحيح دون قوله: «من أتى امرأة في دبرها»:**

أخرجه أبو داود (٣٩٠٤) والترمذي (١٣٥) والنسائي في "الكبرى" (٨٩٦٧) وابن ماجه (٦٣٩) وأحمد (٩٢٩٠) وغيرهم من طريق حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة به. وفيه علتان: الأولى: حكيم الأثرم أنكر عليه هذا الحديث، فضعف الحديث البخاري والنسائي وأبو علي النيسابوري وغيرهم كما في "الفتح". الثانية: الانقطاع بين أبي تميمة طريف بن مجالد وأبي هريرة، قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا حديث لا يتابع عليه ولا يعرف لأبي تميمة سماع من أبي هريرة. ولكن الجملة الأولى من الحديث وهي قوله: «**من أتى كاهنا فصدقه، فقد كفر بما أنزل على محمد**» لها طريق أخرى وشواهد كثيرة يصح بها الحديث: فأما الطريق الأخرى فهو ما أخرجه أحمد (٩٥٣٦) والحاكم (١٥) والبيهقي (١٦٤٩٦) من طريق عوف عن خلاس بن عمرو عن أبي هريرة، وعن الحسن مرسلًا. وهذا إسناد ضعيف للانقطاع الحاصل بين خلاس وأبي هريرة، ورجاله كلهم ثقات، وأما مرسل الحسن فهو صحيح الإسناد. **تنبيه:** وقع في في رواية الحاكم زيادة: [محمد بن سيرين] مقرونًا بخلاس بن عمرو، والصواب بدون هذه الزيادة؛ لأن الحاكم رواه من طريق الحارث بن أسامة، وليست هذه الزيادة موجودة في "مسنده" كما في "الأرواء" (٢٠٠٦)، قال العلامة الوادعي –بعد أن ذكر طريق الحاكم–: لكني لا اعتمد على تفردات الحاكم لكثرة أوهامه.اهـ قلت: لعل هذا الوهم من قبل أحمد بن مهران الأصبهاني فهو مجهول حال.

وأما شواهد الحديث، فله شاهد عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه البزار كما في "كشف الأستار" =

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من حلف بغير الله فقد كفر**». رواه الحاكم بهذا اللفظ[1].

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ثنتان في أمتي هما كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت**»[2]. ونظائر ذلك كثيرة.

(٣٠٤٥) فقال: حدثنا عقبة بن سنان ثنا غسان بن مضر ثنا سعيد بن يزيد عن أبي نضرة عن جابر به. وهذا إسناد حسن، رجاله كله ثقات من رجال "التهذيب" إلا عقبة بن سنان وهو ابن عقبة الهدادي ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ونقل عن أبيه أنه قال: صدوق.

وله شاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه البزار كما في "كشف الأستار" (٣٠٤٤) فقال: حدثنا محمد بن مرزوق ثنا شيبان ثنا أبو حمزة العطار عن الحسن عن عمران بن حصين به. وفيه علتان، الأولى: الانقطاع بين الحسن البصري وعمران، فعامة العلماء على أنه لم يسمع منه. والثانية: ضعف أبي حمزة العطار واسمه: إسحاق بن الربيع، وبعضهم حسن حديثه قال الحافظ في "التقريب": صدوق تكلم فيه للقدر.

وله شاهد عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا عليه: أخرجه أبو يعلى (٥٤٠٨) والبزار كما في "كشف الأستار" (٢٠٦٧) من طرق عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا. وفيه: عنعنة أبي إسحاق السبيعي، وأما هبيرة بن يريم فقد قال فيه الحافظ: لا بأس به، وقد عيب بالتشيع. وله طريق أخرى: عند البزار كما في "كشف الأستار" (٢٠٦٧) والطبراني (١٠٠٠٥) من طريقين عن الأعمش عن إبراهيم عن همام عند البزار وعن علقمة عند الطبراني كلاهما عن ابن مسعود موقوفًا. وهذا إسناد صحيح، وله حكم الرفع؛ لأن مثله لا يقال بالرأي كما قال الحافظ في "الفتح" (٥٧٥٧)، وقد روي عن ابن مسعود مرفوعًا، ولكن بيَّن الإمام الدارقطني في "العلل" (٨٨٣) (٩٢٢) أنه غير محفوظ، وأن الصحيح هو الموقوف. انظر: "الإرواء" (٢٠٠٦) و"الصحيحة" للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ (٣٣٨٧). وأما الجملة الثانية وهي قوله: «**من أتى امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد**». فليس لها شاهد بهذا اللفظ، فهذه ضعيفة، ولكن جاء عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا عليه أنه قال: إتيان النساء والرجال في أدبارهن كفر. أخرجه النسائي في "الكبرى" (٨٩٦٩). وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، وجاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه سئل عن الرجل يأتي المرأة في دبرها قال: «**ذلك الكفر**». أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٩٥٥) وهو صحيح. وجاء عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: وهل يفعل ذلك إلا كافر. أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٠٧٣) وأحمد (٦٩٦٨) بسند صحيح. والظاهر أن هذه الموقوفات لا يتقوى بها المرفوع؛ لأن الموقوف الذي ليس له حكم الرفع، لا يقوي المرفوع الضعيف؛ وهذا ظاهر كلام العلائي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لاحتمال أن يكون الصحابي قال ذلك باجتهاده، إذ لو كان عنده مرفوعًا لرفعه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وراجع لهذه المسألة كتابي "قطف الثمر في خلاصة علم الحديث والأثر" (ص٢٢١).

(١) **صحيح**: تقدم تخريجه ص(٣٥٦).

(٢) أخرجه مسلم (٦٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والجواب: أن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفرًا ينقل عن الملة بالكلية[1]، كما قالت الخوارج، إذ لو كفر كفرًا ينقل عن الملة لكان مرتدا يقتل على كل حال، ولا يقبل عفو ولي القصاص، ولا تجري الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر! وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام.

ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود مع الكافرين، كما قالت المعتزلة. فإن قولهم باطل أيضًا، إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين، قال تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى**﴾ [البقرة: ١٧٨] إلى أن قال: ﴿**فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ**﴾ [البقرة: ١٧٨]. فلم يخرج القاتل من الذين آمنوا، وجعله أخا لولي القصاص، والمراد أخوة الدين بلا ريب. وقال تعالى: ﴿**وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا**﴾ [الحجرات: ٩] إلى أن قال: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ**﴾ [الحجرات: ١٠]. ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد.

وقد ثبت في "الصحيح" عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**من كانت عنده لأخيه اليوم مظلمة من عرض أو شيء فليتحلله منه اليوم، قبل أن لا يكون درهم ولا دينار، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه، ثم ألقي في النار**». أخرجاه في "الصحيحين"[2].

فثبت أن الظالم يكون له حسنات يستوفي المظلوم منها حقه. وكذلك ثبت في الصحيح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**ما تعدون المفلس فيكم؟**» قالوا: المفلس فينا من لا له درهم ولا دينار، قال: «**المفلس من يأتي يوم القيامة وله حسنات أمثال الجبال، قد شتم هذا، وأخذ مال هذا، وسفك دم هذا، وقذف هذا، وضرب هذا، فيقتص هذا من حسناته،**

---

(١) أي: كفر أصغر، أو كفر دون كفر، كما صح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه سئل عن قوله: ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾ قال: هي به كفر، وليس كفرًا بالله وملائكته وكتبه ورسله. رواه ابن جرير في "تفسيره" عند الآية.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٣٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يخرجه مسلم، فعزو الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ الحديث إلى صحيح مسلم وهَمٌ، تبع فيه شيخ الإسلام ابن تيمية في "منهاج السنة" (٣/ ٣٩٧) فإن هذا الكلام منقول منه.

وهذا من حسناته، فإذا فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار». رواه مسلم[1].

وقد قال تعالى: ﴿**إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ**﴾ [هود: ١١٤]. فدل ذلك على أنه في حال إساءته يعمل حسنات تمحو سيئاته. وهذا مبسوط في موضعه[2].

والمعتزلة موافقون للخوارج هنا في حكم الآخرة، فإنهم وافقوهم على أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار، لكن قالت الخوارج. نسميه كافرًا، وقالت المعتزلة: نسميه فاسقًا، فالخلاف بينهم لفظي فقط.

وأهل السنة أيضًا متفقون على أنه يستحق الوعيد المرتب على ذلك الذنب، كما وردت به النصوص. لا كما يقوله المرجئة من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، ولا ينفع مع الكفر طاعة! وإذا اجتمعت نصوص الوعد التي استدلت بها المرجئة، ونصوص الوعيد التي استدلت بها الخوارج والمعتزلة -: تبين لك فساد القولين! ولا فائدة في كلام هؤلاء سوى أنك تستفيد من كلام كل طائفة فساد مذهب الطائفة الأخرى.

ثم بعد هذا الاتفاق بين أهل السنة اختلفوا خلافًا لفظيًا، لا يترتب عليه فساد[3]، وهو: أنه هل يكون الكفر على مراتب، كفرًا دون كفر؟ كما اختلفوا: هل يكون الإيمان على مراتب، إيمانًا دون إيمان؟ وهذا اختلاف نشأ من اختلافهم في مسمى «الإيمان»: هل هو قول وعمل يزيد وينقص، أم لا؟ بعد اتفاقهم على أن من سماه الله تعالى ورسوله كافرًا نسميه كافرًا، إذ من الممتنع أن يسمي الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافرًا، ويسمي رسوله من تقدم ذكره كافرًا - ولا نطلق عليهما اسم «الكفر». ولكن من قال[4]: إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، قال: هو كفر عملي لا اعتقادي، والكفر عنده على مراتب، كفر دون كفر، كالإيمان عنده.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٨١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) "منهاج السنة" (٣/ ٣٩٦)، و"مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٠٧)، (٢٠/ ٩٢).

(٣) هذا الكلام غير صحيح، فالخلاف بين أهل السنة وأبي حنيفة خلاف معنوي كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

(٤) وهم أهل السنة.

ومن قال[1]: إن الإيمان هو التصديق، ولا يدخل العمل في مسمى الإيمان، والكفر هو الجحود، ولا يزيدان ولا ينقصان[2]، قال: هو كفر مجازي غير حقيقي، إذ الكفر الحقيقي هو الذي ينقل عن الملة. وكذلك يقول في تسمية بعض الأعمال بالإيمان، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] أي صلاتكم إلى بيت المقدس، إنها سميت إيمانًا مجازًا[3]، لتوقف صحتها عن الإيمان، أو لدلالتها على الإيمان، إذ هي[4] دالة على كون مؤديها مؤمنًا. ولهذا يحكم بإسلام الكافر إذا صلى صلاتنا[5]. فليس بين فقهاء الأمة نزاع في أصحاب الذنوب، إذا كانوا مقرين باطنًا وظاهرا بما جاء به الرسول وما تواتر عنهم أنهم من أهل الوعيد. ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة. ولكن أردأ ما في ذلك التعصب من بعضهم، وإلزامه لمن يخالف قوله بما لا

(١) وهم المرجئة.

(٢) وهذا القول قول مبتدع مخالف لقول أهل السنة، خلافا لما سيذكره الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فالإيمان عند السنة ليس هو مجرد التصديق، والأعمال داخلة في مسمى الإيمان، وهو يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وله مراتب وشعب، هذا الذي أجمع عليه السلف ودلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة، قال سفيان الثوري: خالفنا المرجئة في ثلاث: نحن نقول: الإيمان قول وعمل، وهم يقولون: قول بلا عمل، ونحن نقول: يزيد وينقص، وهم يقولون: لا يزيد ولا ينقص، ونحن نقول: نحن مؤمنون بالإقرار، وهم يقولون: نحن مؤمنون عند الله. "شرح السنة" (١/ ٤١).

(٣) هذا الكلام غير صحيح؛ لأن الأصل في الكلام الحقيقة، فإن الصلاة داخلة في مسمى الإيمان بالله حقيقة، ولهذا كانت الصلاة كالإيمان لا تدخلها النيابة بحال، فلا يصلي أحد عن أحد الفرض، لا لعذر ولا لغير عذر كما لا يؤمن أحد عنه، ولا تسقط الصلاة بحال كما لا يسقط الإيمان. كما ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فالقول بالمجاز قول باطل، فإن المجاز لا وجود له في اللغة العربية ولا في القرآن، بل كل لفظ فهو حقيقة فيما استعمل فيه بقرينته، وهذا قول أبي إسحاق الإسفرائيني المتوفى سنة (٤١٨هـ)، وهو أول من قال بإنكار المجاز. ونصر هذا القول شيخ الإسلام وتلميذه الإمام ابن القيم وسماه طاغوتا، فقال: [فصل في كسر الطاغوت الذي وضعته الجهمية، لتعطيل حقائق الأسماء والصفات، وهو طاغوت المجاز]. واختاره العلامة الشنقيطي في رسالته: "منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز". انظر: "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٤٣٩).

(٤) أي: الأعمال.

(٥) هذا الكلام غير صحيح؛ فليست الأعمال دليلا على وجود الإيمان في قلب صاحبها مطلقا، فإن المنافق يصلي كصلاتنا ويصوم ويحج و...، وهو مع ذلك ليس في قلبه ذرة إيمان، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه ،وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له؛ لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح. "مجموع الفتاوى" (٧/ ٦٤٤).

يلزمه، والتشنيع عليه![1] وإذا كنا مأمورين بالعدل في مجادلة الكافرين، وأن يجادلوا بالتي هي أحسن، فكيف لا يعدل بعضنا على بعض في مثل هذا الخلاف؟! قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨] الآية.

وهنا أمر يجب أن يتفطن له، وهو: أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفرًا ينقل عن الملة، وقد يكون معصية: كبيرة أو صغيرة، ويكون كفرًا: إما مجازيًا، وإما كفرًا أصغر، على القولين المذكورين. وذلك بحسب حال الحاكم: فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب، وأنه مخير فيه، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله[2]: فهذا كفر أكبر[3]. وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا عاص، ويسمى كافرًا كفرًا مجازيًا، أو كفرًا أصغر. وإن جهل حكم الله فيها، مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه، فهذا مخطئ، له أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور[4].

وأراد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ»، مخالفة المرجئة. وشبهتهم كانت قد وقعت لبعض الأولين، فاتفق الصحابة على قتلهم إن لم يتوبوا من ذلك. فإن قدامة بن مظعون شرب الخمر بعد تحريمها هو وطائفة، وتأولوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ إِذَا مَا اتَّقَواْ وَّآمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ﴾ [المائدة: ٩٣] الآية. فلما ذكروا ذلك لعمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، اتفق هو وعلي بن أبي طالب وسائر الصحابة على أنهم إن اعترفوا بالتحريم جلدوا، وإن أصروا على

---

(١) لكن ليس من التعصب رد خطأ أبي حنيفة في هذه المسألة، والإنكار عليه بالحق.

(٢) أو اعتقد أن حكم غير ما أنزل الله أحسن من حكم الله وأفضل.

(٣) لقوله: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلهِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] وقال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:٨]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد:٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥ – ٦٦].

(٤) انظر: "منهاج السنة" (٥/ ١٣١)، و"مدارج السالكين" (١/ ٣٤٦)، و"مجموع الفتاوى" لابن عثيمين (٢/ ١٤٤-١٤٧).

استحلالها قتلوا. وقال عمر لقدامة: أخطأت استك الحفرة[1]، أما إنك لو اتقيت وآمنت وعملت الصالحات لم تشرب الخمر[2].

وذلك أن هذه الآية نزلت بسبب أن الله سبحانه لما حرم الخمر، وكان تحريمها بعد وقعة أحد، قال بعض الصحابة: فكيف بأصحابنا الذين ماتوا وهم يشربون الخمر؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية[3]، بين فيها أن من طعم الشيء في الحال التي لم يحرم فيها فلا جناح عليه إذا كان من المؤمنين المتقين المصلحين، كما كان من أمر استقبال بيت المقدس. ثم إن أولئك الذين فعلوا ذلك ندموا وعلموا أنهم أخطأوا وأيسوا من التوبة. فكتب عمر إلى

---

(١) أي: لم تصب موضع الحاجة.

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٠١١) مختصرة دون ذكر القصة، وهي عند عبد الرزاق (١٧٠٧٦) وابن شبة في "تاريخ المدينة" (٣/ ٨٤٢) والبيهقي (١٧٥١٦) من طريق معمر عن الزهري: أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة، وكان أبوه قد شهد بدرًا، أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استعمل قدامة بن مظعون على البحرين، وهو خال حفصة وعبد الله بن عمر، فقدم الجارود سيد عبد القيس على عمر فقال: يا أمير المؤمنين إن قدامة شرب فسكر، وإني رأيت حدًا من حدود الله حقًا علي أن أرفعه إليك، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من شهد معك؟ قال: أبو هريرة، فدعًا أبا هريرة فقال: بم تشهد؟ فقال: لم أره شرب، ولكني رأيته سكران يقيء، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لقد تنطعت في الشهادة، قال: ثم كتب إلى قدامة أن يقدم عليه من البحرين، فقدم فقام إليه الجارود فقال: أقم على هذا كتاب الله، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخصم أنت أم شهيد؟ قال: بل شهيد، قال: فقد أديت الشهادة، فصمت الجارود حتى غدا على عمر فقال: أقم على هذا حد الله، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما أراك إلا خصما، وما شهد معك إلا رجل، فقال الجارود: إني أنشدك الله، فقال عمر: لتمسكن لسانك أو لأسوءنك، فقال أبو هريرة: إن كنت تشك في شهادتنا فأرسل إلى ابنة الوليد فاسألها، وهي امرأة قدامة، فأرسل عمر إلى هند بنت الوليد ينشدها، فأقامت الشهادة على زوجها، فقال عمر لقدامة: إني حادك، فقال: لو شربت كما يقولون ما كان لكم تجلدوني، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لم؟ قال قدامة: قال الله عز وجل: ﴿**لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ**﴾ [المائدة: ٩٣]، الآية، قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخطأت التأويل، إن اتقيت الله اجتنبت ما حرم الله عليك، قال: ثم أقبل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الناس فقال: ماذا ترون في جلد قدامة، قالوا: لا نرى أن تجلده ما كان مريضًا، فسكت عن ذلك أياما ثم أصبح يومًا وقد عزم على جلده فقال لأصحابه: ما ترون في جلد قدامة، فقال القوم: ما نرى أن تجلده ما دام وجعا، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لأن يلقى الله عز وجل تحت السياط أحب إلي من أن يلقاه وهو في عنقي، ائتوني بسوط تام، فأمر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقدامة فجلد فغاضب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قدامة فهجره، فحج وحج قدامة معه مغاضبا له، فلما قفلا من حجهما ونزل عمر بالسقيا واستيقظ عمر من نومه فقال: عجلوا علي بقدامة فأتوني به، فوالله إني لأرى أن آتيا أتاني فقال: سالم قدامة فإني أخوك، فعجلوا إلي به، فلما أتوه أبى أن يأتي، فأمر به عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إن أبى أن يجر إليه، حتى كلمه واستغفر له، وكان ذلك أول صلحهما. وهذا إسناد صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٦٤) ومسلم (١٩٨٠) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قدامة يقول له: ﴿حم * تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [غافر: ١ - ٣]. ما أدري أي ذنبيك أعظم؟ استحلالك المحرم أولًا؟ أم يأسك من رحمة الله ثانيًا؟ وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو متفق عليه بين أئمة الإسلام.

قوله: (وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلا نَشْهَدُ لَهُم بالجنة، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقَنِّطُهُمْ).

ش: وعلى المؤمن أن يعتقد هذا الذي قاله الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حق نفسه وفي حق غيره. قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]. وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. وقال تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]. ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]. ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]. ومدح أهل الخوف، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لا يُشْرِكُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ * أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧ - ٦١].

وفي "المسند" و"الترمذي" عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، قالت: قلت: يا رسول الله، ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، أهو الذي يزني ويشرب الخمر ويسرق؟ قال: «**لا، يا ابنة الصديق، ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه**»(١).

(١) **ضعيف:**

هذا الحديث مداره على عبد الرحمن بن سعيد بن وهب وقد اختلف عليه: فرواه مالك بن مغول وهو ثقة ثبت عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب الهمداني، عن عائشة به. كما عند أحمد (٢٥٧٠٥) والترمذي (٣١٧٥) وابن ماجه (٤١٩٨) والطبري في "تفسيره" عند الآية وابن بطة في "الإبانة" (١١٧٥) والبيهقي في "الشعب" (٧٤٧)، وخالفه عمرو بن قيس الملائي وهو ثقة متقن فرواه عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب الهمداني، عن أبي حازم، عن أبي هريرة. والمحفوظ هي الطريق الأولى كما قال الدارقطني في "العلل" (٢٢١٦) ؛ لأنه قد روي الحديث عن عمرو الملائي عن عبد الرحمن بن سعيد عن عائشة. وإسناد الطريق الأولى ضعيف؛ لانقطاعه، فعبد الرحمن بن سعيد لم يدرك عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا. انظر "أحاديث معلة" للعلامة الوادعي برقم (٤٥٢). ومن حسن الحديث جعل الطريق الثانية شاهدة للطريق الأولى وهذا خطأ؛ لأن الطريق الثانية تعتبر وهما من الراوي.

وله طريق أخرى: أخرجه أبو يعلى (٤٩١٧) من طريق جرير، عن ليث، عن رجل، عن عائشة. وهذا إسناد =

قال الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عملوا - والله - بالطاعات، واجتهدوا فيها، وخافوا أن ترد عليهم، إن المؤمن جمع إحسانًا وخشية، والمنافق جمع إساءة وأمنا[1]. انتهى.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أُوْلَـئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللّهِ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨]. فتأمل كيف جعل رجاءهم مع إيمانهم بهذه الطاعات؟ فالرجاء إنما يكون مع الإتيان بالأسباب التي اقتضتها حكمة الله تعالى، شرعه وقدره وثوابه وكرامته. ولو أن رجلًا له أرض يؤمل أن يعود عليه من مغلها ما ينفعه، فأهملها ولم يحرثها ولم يبذرها، ورجا أنه يأتي من مَغَلِّها[2] مثل ما يأتي من حرَث وزرع وتعاهد الأرض -: لعدَّه الناس من أسفه السفهاء! وكذا لو رجا وحسن ظنه أن يجيئه ولد من غير جماع! أو يصير أعلم أهل زمانه من غير طلب العلم وحرص تام! وأمثال ذلك. فكذلك من حسن ظنه وقوي رجاؤه في الفوز بالدرجات العلى والنعيم المقيم، من غير طاعة ولا تقرب إلى الله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه.

ومما ينبغي أن يعلم أن من رجا شيئًا استلزم رجاؤه أمورًا:

أحدها: محبة ما يرجوه.

الثاني: خوفه من فواته.

الثالث: سعيه في تحصيله بحسب الإمكان.

شديد الضعف؛ لضعف ليث بن أبي سليم وقد اضطرب في إسناده، فتارة يرويه عن رجل كما تقدم، وتارة عن مغيث، عن رجل من أهل مكة، عن عائشة. وتارة عن العوام بن حوشب عن عائشة. كما عند الطبري في "تفسيره" عند الآية. فالحديث لا يتقوى بهذه الطريق والله أعلم.

(١) **صحيح دون أوله «عملوا بالطاعات، واجتهدوا فيها، وخافوا أن ترد عليهم»:**

أخرج أوله البغوي في "تفسيره" عند الآية، وقد ذكر إسناده في مقدمة الكتاب فقال: حدثني أبو القاسم الحسن بن محمد بن عبد الله بن المكتب حدثني أبو الحسن محمد بن أحمد بن الصلت المعروف بابن شنبوذ المقرئ أثنا سعيد بن محمد ثنا المستهل بن واصل عن أبي صالح عن عمرو بن عبيد عن الحسن بن أبي الحسن البصري. وهذا إسناد شديد الضعف؛ فيه عمرو بن عبيد المعتزلي وهو متروك.

وأخرج آخره الطبري في "تفسيره" وابن المبارك في "الزهد" (٩٨٥) من طريقين عن إسماعيل بن علية، عن يونس، عن الحسن أنه كان يقول: إن المؤمن جمع إحسانا وشفقة، وإن المنافق جمع إساءة وأمنا، ثم تلا الحسن: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لا يُشْرِكُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾، وهذا إسناد صحيح.

(٢) أي: نتاجها.

وأما رجاء لا يقارنه شيء من ذلك، فهو من باب الأماني، والرجاء شيء والأماني شيء آخر[1].

فكل راج خائف، والسائر على الطريق إذا خاف أسرع السير، مخافة الفوات[2].

وقال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦]. فالمشرك لا ترجى له المغفرة؛ لأن الله نفى عنه المغفرة، وما سواه من الذنوب في مشيئة الله، إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه.

وفي "معجم الطبراني": «**عند الله يوم القيامة ثلاثة دواوين: ديوان لا يغفر الله منه شيئًا، وهو الشرك بالله، ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾** [النساء: ٤٨] **وديوان لا يترك الله منه شيئًا، وهو مظالم العباد بعضهم بعضًا. وديوان لا يعبأ الله به، وهو ظلم العبد نفسه بينه وبين ربه**»[3].

---

(١) قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والفرق بين [الرجاء] وبين [التمني]: أن التمني يكون مع الكسل، ولا يسلك بصاحبه طريق الجد والاجتهاد. و[الرجاء] يكون مع بذل الجهد وحسن التوكل. فالأول كحال من يتمنى أن يكون له أرض يبذرها ويأخذ زرعها. والثاني كحال من يشق أرضه ويفلحها ويبذرها. ويرجو طلوع الزرع. ولهذا أجمع العارفون على أن الرجاء لا يصح إلا مع العمل. انظر: "المدارج" (٢/ ٣٧).

(٢) انظر: "الجواب الكافي" (ص٣٩).

(٣) **ضعيف:**

لم يخرجه الطبراني بهذا اللفظ كما ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإنما هو بهذا اللفظ عند أحمد (٢٦٠٣١) والحاكم (٨٧١٧) والبيهقي في "الشعب" (٧٠٦٩) من طريق صدقة بن موسى، قال: حدثنا أبو عمران الجوني، عن يزيد بن بابنوس، عن عائشة به. وفيه: صدقة بن موسى الدقيقي وهو ضعيف، ويزيد بن بابنوس قال فيه ابن عدي: أحاديثه مشاهير. وقال الدارقطني: لا بأس به. وقال أبو حاتم: مجهول. وقال أبو داود: كان شيعيًا. وقال الحافظ في التقريب: مقبول. أي: لين الحديث.

وله شاهد من حديث سلمان الفارسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٦١٣١) و"المعجم الصغير" (١٠٢) من طريقين عن أبي الربيع عبيد الله بن محمد الحارثي، حدثنا يزيد بن سفيان بن عبيد الله بن رواحة البصري، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ذَنْبٌ لَا يُغْفَرُ، وَذَنْبٌ لَا يُتْرَكُ، وَذَنْبٌ يُغْفَرُ، فَأَمَّا الذَّنْبُ الَّذِي لَا يُغْفَرُ فَالْإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَأَمَّا الذَّنْبُ الَّذِي لَا يُتْرَكُ فَظُلْمُ الْعِبَادِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَأَمَّا الذَّنْبُ الَّذِي يُغْفَرُ فَذَنْبُ الْعَبْدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَى**».

وفي إسناده: يزيد بن سفيان، قال الذهبي في "الميزان": له نسخة منكرة. تكلم فيه ابن حبان. فمن مناكيره: عن التيمي، عن أبي عثمان النهدي عن سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: ذنب لا يغفر وذنب لا يترك وذنب يغفر، فذكره، قال ابن حبان: روى عن سليمان التيمي نسخة مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد لكثرة خطئه ومخالفة الثقات في الروايات. وقال العقيلي في "الضعفاء": يزيد بن سفيان أبو خالد بصري عن التيمي لا يعرف بالنقل، وَلا يتابع على حديثه. =

وقد اختلفت عبارات العلماء في الفرق بين الكبائر والصغائر، وستأتي الإشارة إلى ذلك عند قول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وأهل الكبائر من أمة محمد في النار لا يخلدون**».

ولكن ثم أمر ينبغي التفطن له، وهو: أن الكبيرة قد يقترن بها من الحياء والخوف والاستعظام لها ما يلحقها بالصغائر، وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء وعدم المبالاة وترك الخوف والاستهانة بها ما يلحقها بالكبائر(١).

وهذا أمر مرجعه إلى ما يقوم بالقلب، وهو قدر زائد على مجرد الفعل، والإنسان يعرف ذلك من نفسه وغيره.

وأيضًا: فإنه قد يعفى لصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفى لغيره، فإن فاعل السيئات تسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب، عرفت بالاستقراء من الكتاب والسنة(٢):

السبب الأول: التوبة، قال تعالى: ﴿**إِلَّا مَن تَابَ**﴾ [مريم: ٦٠، والفرقان ٧٠]. ﴿**إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ**﴾ [البقرة: ١٦٠].

والتوبة النصوح، وهي الخالصة، لا يختص بها ذنب دون ذنب، لكن هل تتوقف صحتها على أن تكون عامة؟ حتى لو تاب من ذنب وأصر على آخر لا تقبل؟ والصحيح أنها تقبل(٣). وهل يجب الإسلام ما قبله من الشرك وغيره من الذنوب وإن لم يتب منها؟ أم لا بد

وله شاهد من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وله طريقان: **الطريق الأولى**: أخرجه البزار (٦٤٩٣) فقال: حدثنا أحمد بن مالك القشيري، حدثنا زائدة بن أبي الرقاد، عن زياد النميري، عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الظُّلْمُ ثَلاثَةٌ فَظُلْمٌ لَا يَغْفِرُهُ اللهُ وظلم يغفره الله وَظُلْمٌ لا يَتْرُكُهُ اللهُ فَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لا يَغْفِرُهُ اللهُ فَالشِّرْكُ، وَقال اللهُ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي يَغْفِرُهُ اللهُ فَظُلْمُ الْعِبَادِ لأَنْفُسِهِمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لا يَتْرُكُهُ اللهُ فَظُلْمُ الْعِبَادِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا حَتَّى يَدِينَ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ**». **وفيه**: زائدة بن أبي الرقاد منكر الحديث، وزياد النميري ضعيف.

الطريق الثانية: أخرجه الطيالسي (٢٢٢٣) من طريق الربيع بن صبيح عن يزيد بن أبان الرقاشي، عن أنس نحوه. وهذا إسناد شديد الضعف؛ وفيه يزيد بن أبان متروك، والربيع فيه ضعف.

وجاء عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وهو شديد الضعف أيضًا، فالحديث لا يتقوى بهذه الشواهد لشدة ضعفها.

(١) أخرجه ابن جرير (٩٢٠٧) وابن أبي حاتم (٥٢١٧) عن أبي حذيفة زيد بن أبي الزرقاء قال حدثنا شبل بن عباد عن قيس بن سعد عن سعيد بن جبير أنرجلًا قال لابن عباس: كم الكبائر؟ أسبع هي؟ قال: إلى سبعمائة أقرب منها إلى سبع، غير أنه لا كبيرة مع استغفار، ولا صغيرة مع إصرار. وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات.

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٧/ ٤٨٧-٥٠١).

(٣) هذه المسألة التي أشار إليها الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ هي: **هل تصح التوبة من ذنب مع الإصرار على غيره؟**

١) **القول الأول: أن التوبة لا تصح مع الإصرار على غيره**، بل لا بد من التوبة من جميع الذنوب. قال =

شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وذهب طائفة من أهل الكلام كأبي هاشم إلى أن التوبة لا تصح من قبيح مع الإصرار على الآخر، قالوا: لأن الباعث على التوبة إن لم يكن من خشية الله لم يكن توبة صحيحة، والخشية مانعة من جميع الذنوب لا من بعضها.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٣١٩). وعزي هذا القول رواية عن الإمام أحمد بن حنبل، ورده شيخ الإسلام، فقال: وحكى القاضي أبو يعلى وابن عقيل هذا رواية عن أحمد لأن المروذي نقل عنه أنه سئل عمن تاب من الفاحشة وقال: لو مرضت لم أعد لكن لا يدع النظر. فقال أحمد: أي توبة هذه. والمعروف عن أحمد وسائر الأئمة هو القول بصحة التوبة، وأحمد في هذه المسألة إنما أراد أن هذه ليست توبة عامة يحصل بسببها من التائبين توبة مطلقا، لم يرد أن ذنب هذا كذنب المصر على الكبائر؛ فإن نصوصه المتواترة عنه، وأقواله الثابتة تنافي ذلك، وحمل كلام الإمام على ما يصدق بعضه بعضًا أولى من حمله على التناقض لا سيما إذا كان القول الآخر مبتدعًا لم يعرف عن أحد من السلف، وأحمد يقول: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام وكان في المحنة يقول: كيف أقول ما لم يقل؟ واتباع أحمد للسنة والآثار وقوة رغبته في ذلك وكراهته لخلافه من الأمور المتواترة عنه يعرفها من يعرف حاله من الخاصة والعامة.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٣١٩).

٢) **القول الثاني: أن التوبة من بعض الذنوب مع الإصرار على ذنوب أخرى مقبولة صحيحة.** وهذا قول أهل السنة سلفًا وخلفًا، ورجحه النووي وحكى عليه الإجماع، وشيخ الإسلام وابن أبي العز وابن عثيمين وغيرهم. **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: التوبة تصح من ذنب مع الإصرار على ذنب آخر إذا كان المقتضي للتوبة من أحدهما أقوى من المقتضي للتوبة من الآخر أو كان المانع من أحدهما أشد وهذا هو القول المعروف عند السلف والخلف،... والمعروف عن أحمد وسائر الأئمة هو القول بصحة التوبة.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٣١٩). **وقال ابن عثيمين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والصحيح أنها تصح من ذنب مع الإصرار على غيره؛ لكن لا يستحق اسم التائبين على سبيل الإطلاق؛ فلا يستحق وصف التائب، ولا يدخل في مدح التائبين؛ لأن توبته مقيدة من هذا الذنب المعين.اهـ تفسير ابن عثيمين (٢/ ٢٠٠). **وفصل ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة فقال: فصل وهل تصح التوبة من ذنب مع الإصرار على غيره؟** فيه قولان لأهل العلم، وهما روايتان عن الإمام أحمد، ولم يطلع على الخلاف من حكى الإجماع على صحتها، كالنووي وغيره. والمسألة مشكلة، ولها غور، ويحتاج الجزم بأحد القولين إلى دليل يحصل به الجزم،... وسر المسألة، أن التوبة هل تتبعض، كالمعصية، فيكون تائبا من وجه دون وجه، كالإيمان والإسلام؟ والراجح تبعضها، فإنها كما تتفاضل في كيفيتها كذلك تفاضل في كميتها، ولو أتى العبد بفرض وترك فرضًا آخر لاستحق العقوبة على ما تركه دون ما فعله، فهكذا إذا تاب من ذنب وأصر على آخر، لأن التوبة فرض من الذنبين، فقد أدى أحد الفرضين وترك الآخر، فلا يكون ما ترك موجبًا لبطلان ما فعل، كمن ترك الحج وأتى بالصلاة والصيام والزكاة. **والذي عندي في هذه المسألة**: أن التوبة لا تصح من ذنب، مع الإصرار على آخر من نوعه، وأما التوبة من ذنب، مع مباشرة آخر لا تعلق له به، ولا هو من نوعه فتصح، كما إذا تاب من الربا، ولم يتب من شرب الخمر مثلًا، فإن توبته من الربا صحيحة، وأما إذا تاب من ربا الفضل، ولم يتب من ربا النسيئة وأصر عليه، أو بالعكس، أو تاب من تناول الحشيشة وأصر على شرب الخمر، أو بالعكس فهذا لا تصح توبته، وهو كمن يتوب عن الزنا بامرأة، وهو مصر على الزنا بغيرها غير تائب منها، أو تاب من شرب عصير العنب المسكر، وهو مصر على شرب غيره من الأشربة المسكرة، فهذا في الحقيقة لم يتب من الذنب، وإنما عدل عن نوع منه إلى نوع آخر، بخلاف من عدل عن معصية إلى معصية أخرى غيرها في الجنس، إما لأن وزرها أخف، وإما لغلبة دواعي الطبع إليها، وقهر =

مع الإسلام من التوبة من غير الشرك؟ حتى لو أسلم وهو مصر على الزنا وشرب الخمر مثلا، هل يؤاخذ بما كان منه في كفره من الزنا وشرب الخمر؟ أم لا بد أن يتوب من ذلك الذنب مع إسلامه؟ أو يتوب توبة عامة من كل ذنب؟ وهذا هو الأصح: أنه لا بد من التوبة مع الإسلام(١)، وكون التوبة سببًا لغفران الذنوب وعدم المؤاخذة بها - مما لا خلاف فيه بين الأمة، وليس شيء. يكون سببًا لغفران جميع الذنوب إلا التوبة، قال تعالى: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ**

سلطان شهوتها له، وإما لأن أسبابها حاضرة لديه عتيدة، لا يحتاج إلى استدعائها، بخلاف معصية يحتاج إلى استدعاء أسبابها، وإما لاستحواذ قرنائه وخلطائه عليه، فلا يدعونه يتوب منها، وله بينهم حظوة بها وجاه، فلا تطاوعه نفسه على إفساد جاهه بالتوبة فمثل هذا إذا تاب من قتل النفس، وسرقة أموال المعصومين، وأكل أموال اليتامى، ولم يتب من شرب الخمر والفاحشة صحت توبته مما تاب منه، ولم يؤاخذ به، وبقي مؤاخذًا بما هو مصر عليه، والله أعلم.اهـ "مدارج السالكين" (١/ ٢٨٤).

(١) وهذا هو الصحيح، وهو اختيار شيخ الإسلام، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من له ذنوب فتاب من بعضها دون بعض فإن التوبة إنما تقتضي مغفرة ما تاب منه ما لم يتب منه فهو باق فيه على حكم مَنْ لم يتب لا على حكم مَنْ تاب وما علمت في هذا نزاعًا إلا في الكافر إذا أسلم فإن إسلامه يتضمن التوبة من الكفر فيغفر له بالإسلام الكفر الذي تاب منه؟ **وهل تغفر له الذنوب التي فعلها في حال الكفر ولم يتب منها في الإسلام؟** هذا فيه قولان معروفان:

١) **أحدهما: يغفر له الجميع** لإطلاق قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: "الإسلام يهدم ما كان قبله" رواه مسلم مع قوله تعالى: ﴿**قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ**﴾ [الأنفال: ٣٨].

٢) **والقول الثاني: إنه لا يستحق أن يغفر له بالإسلام إلا ما تاب منه** فإذا أسلم وهو مُصر على كبائر دون الكفر فحكمه في ذلك حكم أمثاله من أهل الكبائر وهذا القول هو الذي تدل عليه الأصول والنصوص فإن في الصحيحين: أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال له حكيم بن حزام: يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية؟ فقال: "مَنْ أحسن منكم في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخر" فقد دلّ هذا النص على أنه إنما ترفع المؤاخذة بالأعمال التي فعلت في حال الجاهلية عمَنْ أحسن لا عمَنْ لا يحسن وإن لم يحسن أخذ بالأول والآخر ومن لم يتب منه فلم يحسن وقوله تعالى: ﴿**قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ**﴾ [الأنفال: ٣٨] يدل على أن المنتهي عن شيء يغفر له ما قد سلف منه لا يدل على أن المنتهي عن شيء يغفر له ما سلف من غيره وذلك لأن قول القائل لغيره إن انتهيت غفرت لك ما تقدم ونحو ذلك يفهم منه عند الإطلاق إنك إن انتهيت عن هذا الأمر غفر لك ما تقدم وإذا انتهيت عن شيء غفر لك ما تقدم منه كما يفهم مثل ذلك في قوله إن تبت لا يفهم منه إنك بالانتهاء عن ذنب يغفر لك ما تقدم من غيره. وأما قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: "الإسلام يهدم ما قبله" وفي رواية "يَجُبُّ ما كان قبله" فهذا قاله لما أسلم عمرو بن العاص وطلب أن يغفر له ما تقدم من ذنبه فقال له: "يا عمرو أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله وأن التوبة تهدم ما كان قبلها وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها" ومعلوم أن التوبة إنما توجب مغفرة ما تاب منه لا توجب التوبة غفران جميع الذنوب.اهـ انظر: "الفتاوى الكبرى" (٥/ ٧٣).

﴿الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣] وهذا لمن تاب، ولهذا قال: ﴿لَا تَقْنَطُوا﴾ [الزمر: ٥٣] وقال بعدها: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٤] الآية.

السبب الثاني: الاستغفار، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]. لكن الاستغفار تارة يذكر وحده، وتارة يقرن بالتوبة، فإن ذكر وحده دخل معه التوبة، كما إذا ذكرت التوبة وحدها شملت الاستغفار. فالتوبة تتضمن الاستغفار، والاستغفار يتضمن التوبة، وكل واحد منهما يدخل في مسمى الآخر عند الإطلاق، وأما عند اقتران إحدى اللفظتين بالأخرى، فالاستغفار: طلب وقاية شر ما مضى، والتوبة: الرجوع وطلب وقاية شر ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله.

ونظير هذا: الفقير والمسكين، إذا ذكر أحد اللفظين شمل الآخر، وإذا ذكرًا معًا كان لكل منهما معنى. قال تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩]. ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]. ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لُّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. لا خلاف أن كل واحد من الاسمين في هذه الآيات لما أفرد شمل المُقلَّ والمُعْدِم[(١)]، ولما قرن أحدهما بالآخر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] الآية -: كان المراد بأحدهما المُقلّ، والآخر المعدم، على خلاف فيه.

وكذلك: الإثم والعدوان[(٢)]، والبر والتقوى[(٣)]، والفسوق والعصيان[(٤)].

ويقرب من هذا المعنى: الكفر والنفاق، فإن الكفر أعم[(٥)]، فإذا ذكر الكفر شمل النفاق، وإن ذكرًا معًا كان لكل منهما معنى. وكذلك الإيمان والإسلام، على ما يأتي الكلام فيه، إن شاء الله تعالى.

---

(١) فالمقل: من عنده زاد لكنه لا يكفيه. وهو المسكين الذي قال الله تعالى عنه في القرآن: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾. والمعدم: من لا يوجد معه شيء. وهو الفقير الذي قال للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: أعلى أفقر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابتيها - يريد الحرتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي. متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) فالإثم: التجرِّي على المعاصي. والعدوان: التعدي على الخلق.

(٣) فالبر: فعل الطاعات. والتقوى: اجتناب المعاصي. "الإيمان" (ص١٣٥)، و"شرح السفارينية" للعثيمين (١/ ٦٤).

(٤) فالفسوق هو ارتكاب كبائر الذنوب، والمعصية هي ارتكاب صغائر الذنوب. وقد تقدمت هذه المسألة (ص).

(٥) فكل كفر نفاق، وليس كل نفاق كفر، فبينهما عموم وخصوص مطلق.

السبب الثالث: الحسنات: فإن الحسنة بعشر أمثالها والسيئة بمثلها، فالويل لمن غلبت آحاده أعشاره وقال تعالى: ﴿**إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ**﴾ [هود: ١١٤]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وأتبع السيئة الحسنة تمحها**»(١).

(١) **حسن لغيره**:

أخرجه أحمد (٢١٣٥٤) والترمذي (١٩٨٧) والبزار (٤٠٢٢) والحاكم (١٧٨) من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن أبي ذر. وقد اختلف في إسناده فمنهم من جعله من مسند معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومنهم من جعله من مسند أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو الأصح كما ذكر الترمذي، ومع ذلك فقد رجَّح الدارقطني في "العلل" (٩٨٧) أن الصحيح في الحديث أنه عن ميمون بن أبي شبيب مرسلًا. وهو كما قال.

وله طريق أخرى: أخرجه أحمد (٢١٤٨٧) والطبراني في "الدعاء" (١٤٩٩) والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٢٠٢) وغيرهم من طرق عن شمر بن عطية، عن أشياخ من التيم، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قلت: يا رسول الله أوصني، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اتقِ الله، وإذا عملت سيئة فأتبعها حسنة تمحها**» قال: قلت: يا رسول الله أمن الحسنات لا إله إلا الله قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من أفضل الحسنات**». وقد روي الحديث بغير هذا الإسناد، ولكن رجح الدارقطني هذه الطريق كما في "العلل" (١١٢٦). وهذا الإسناد ضعيف؛ لضعف شمر بن عطية، وإبهام شيوخه في هذا الإسناد.

وله طريق أخرى: أخرجه أحمد (٢١٥٧٣) من طريق ابن لهيعة، حدثنا دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي ذر، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: "ستة أيام، ثم اعقل يا أبا ذر ما أقول لك بعد " فلما كان اليوم السابع، قال: "أوصيك بتقوى الله في سر أمرك وعلانيته، وإذا أسأت فأحسن، ولا تسألن أحدا شيئًا وإن سقط سوطك، ولا تقبض أمانة، ولا تقض بين اثنين. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة، ودراج بن سمعان روايته عن أبي الهيثم ضعيف، وأبو الهيثم ليست له رواية عن أبي ذر.

وله شاهد عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٦/ ٥٥) فقال: حدثنا علي بن إبراهيم بن أحمد بن حمويه قراءة عليه قال حدثنا الحسن بن رشيق قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن حفص بن عمر البصري قال حدثنا عبيد الله بن محمد بن عائشة قال حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك قال بعث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ معاذ بن جبل إلى اليمن فقال يا معاذ اتق الله وخالق الناس بخلق حسن وإذا عملت سيئة فأتبعها حسنة قال قلت يا رسول الله لا إله إلا الله من الحسنات قال هي أكبر الحسنات. وظاهر إسناده الحسن إلا أن ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ قال: إسناده فيه نظر. كما في "جامع العلوم والحكم" (١٨). وله طريق أخرى عند ابن عساكر (٦١/ ٣١٤) من طريق جعفر بن سليمان الضبعي عن ثابت عن أنس قال أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) رجل يريد سفرًا فقال أوصني فقال اتق الله حيث ما كنت واتبع السيئة الحسنة وخالق الناس بخلق حسن فلما ودعه قال زودك الله التقوى وجنبك الردى وغفر لك ذنبك ووجهك للخير حيث ما توجهت.

قال ابن المديني: جعفر يعني ابن سليمان فأكثر عن ثابت، وكتب مراسيل. وكان فيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.اهـ "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٩١). فالحديث حسن بمجموع طرقه وشواهده، وهو في "الصحيحة" للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (١٣٧٣).

السبب الرابع: المصائب الدنيوية قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب، ولا غم ولا هم ولا حزن، حتى الشوكة يشاكها إلا كفر بها من خطاياه**»(١). وفي "المسند": أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿**مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾ [النساء: ١٢٣] قال أبو بكر: يا رسول الله، نزلت قاصمة الظهر، وأينا لم يعمل سوءا؟ فقال: «**يا أبا بكر، ألست تنصب؟ ألست تحزن؟ ألست يصيبك اللأواء؟ فذلك ما تجزون به**»(٢). فالمصائب نفسها، مكفرة، وبالصبر عليها يثاب العبد، وبالتسخط يأثم. فالصبر والتسخط أمر آخر غير المصيبة، فالمصيبة من فعل الله لا من فعل العبد، وهي جزاء من الله للعبد على ذنبه، ويكفر ذنبه بها، وإنما يثاب المرء ويأثم على فعله، والصبر والسخط من فعله، وإن كان الثواب

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤١) ومسلم (٢٥٧٣) عن أبي سعيد وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) **حسن لغيره:**

أخرجه أحمد (٦٨) وأبو يعلى (٩٨) وابن حبان (٢٩٢٦) والحاكم (٤٤٥٠) وابن جرير وابن أبي حاتم في تفسيريهما عند الآية من سورة النساء (١٢٣) والبيهقي (٦٥٣٦) وغيرهم من طريق عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي بكر بن أبي زهير الثقفي عن أبي بكر الصديق. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين أبي بكر بن أبي زهير وبين أبي بكر الصديق. وأبو بكر هذا قال بعضهم إنه مجهول، وقال ابن حبان: أبو بكر بن أبي زهير هذا أبوه من الصحابة.

وله طريق أخرى: أخرجه ابن جرير في "تفسيره" عند الآية من طريق الأعمش، عن مسلم قال: قال أبو بكر: يا رسول الله، ما أشد هذه الآية: ﴿**مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾؟ قال: يا أبا بكر، إن المصيبة في الدنيا جزاء. وهذا إسناد ضعيف؛ لأنقطاعه بين مسلم بن صبيح وأبي بكر، فإنه لم يسمعه منه وإنما سمعه من مسروق الأجدع، فقد أخرجه ابن مردويه كما في "تفسير ابن كثير" عند الآية من وجه آخر عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن أبي بكر به. ومسروق وإن كان ثقة إلا أنه لم يسمع من أبي بكر، فعلة هذه الطريق هي الانقطاع.

وله طريق أخرى: أخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" والترمذي (٣٠٣٩) من طريق موسى بن عبيدة، أخبرني مولى ابن سباع قال: سمعت عبد الله بن عمر يحدث عن أبي بكر يعني الصديق نحوه. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف موسى بن عبيدة الربذي، ولجهالة مولى ابن السباع.

وله شاهد عن عطاء بن أبي رباح مرسلًا: أخرجه ابن جرير من طريقين عن عطاء بن أبي رباح قال: لما نزلت قال أبو بكر: جاءت قاصمة الظهر! فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: إنما هي المصيبات في الدنيا. فالحديث حسن بهذه الطرق، ويشهد له ما أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٥٧٤) من طريق محمد بن قيس بن مخرمة عن أبي هريرة، قال: لما نزلت: ﴿**مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾ [النساء: ١٢٣] بلغت من المسلمين مبلغًا شديدًا، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**قاربوا، وسددوا، ففي كل ما يصاب به المسلم كفارة، حتى النكبة ينكبها، أو الشوكة يشاكها**». ولكن قد أعله أبو الفضل الشهيد بالانقطاع بين محمد بن قيس وبين أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: "علل أحاديث صحيح مسلم" (ص ٧٧).

والأجر قد يحصل بغير عمل من العبد، بل هدية من الغير، أو فضلا من الله من غير سبب، قال تعالى: ﴿**وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [النساء: ٤٠]. فنفس المرض جزاء وكفارة لما تقدم[١].

وكثيرًا ما يفهم من الأجر غفران الذنوب، وليس ذلك مدلوله، وإنما يكون من لازمه.

السبب الخامس: عذاب القبر. ويأتي الكلام عليه، إن شاء الله تعالى.

السبب السادس: دعاء المؤمنين واستغفارهم في الحياة وبعد الممات.

السبب السابع: ما يهدى إليه بعد الموت من ثواب صدقة أو قراءة[٢] أو حج، ونحو ذلك، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

السبب الثامن: أهوال يوم القيامة وشدائده.

السبب التاسع: ما ثبت في "الصحيحين": «**أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة**»[٣].

---

(١) هذا الذي ذكره ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المصائب تكفِّر السيئات وترفع الدرجات هو الذي ذكر الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعزاه إلى الجمهور، فقال: وفيه (أي: الحديث) تكفير الخطايا بالأمراض، والأسقام، ومصائب الدنيا، وهمومها، وإن قَلّت مشقتها، وفيه رفع الدرجات بهذه الأمور، وزيادة الحسنات، وهذا هو الصحيح الذي عليه جماهير العلماء، وحَكَى القاضي عياض عن بعضهم أنها تكفّر الخطايا فقط، ولا ترفع درجة، ولا تكتب حسنة، قال: ورُوي نحوه عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: الوجع لا يُكتب به أجر، لكن تكفّر به الخطايا فقط، واعتَمَد على الأحاديث التي فيها تكفير الخطايا، ولم تبلغه الأحاديث التي ذكرها مسلم المصرِّحة برفع الدرجات، وكتْب الحسنات.اهـ "شرح مسلم" (٢٥٧٢). **والصحيح أن الثواب والجزاء إنما يكون على صبره واحتسابه لتلك المصيبة**، كما رجح ذلك شيخ الإسلام وتلميذه الإمام ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ أن ثواب المصائب والأمراض هو تكفير الخطايا فقط، إلا إذا كانت سببا لعمل صالح كالصبر والرضى والتوبة والاستغفار فإنه حينئذ يثاب على ما تولد منها. قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما الاسقام والمصائب فإن ثوابها تكفير الخطايا؛ ولهذا قال تعالى: ﴿**وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ**﴾ والنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ إنما قال في المصائب: «**كَفَّرَ اللهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ**» فالطاعات ترفع الدرجات، والمصائب تحط السيئات، (وما جاء في بعض الأدلة من حصول الحسنات بسبب المصائب) فلا ينافي هذا ما قدمناه من أن المصائب مكفرات لا غير؛ لأن حصول الحسنة إنما هو بصبره الاختيارى عليها وهو عمل منه. انظر: "عدة الصابرين" (ص٨٦)، ولشيخ الإسلام كلام بنحو هذا في "مجموع الفتاوى" (١٤/ ٢٥٥)، وهو ظاهر اختيار الإمام الطحاوي، فإنه جعل الأمراض في حق من لا ذنب له كالأنبياء رفعة لهم في الدرجات، ومن له ذنوب فهي في حقه تكفير للسيئات. انظر: "شرح مشكل الآثار" (٥/ ٤٧٥).

(٢) سيأتي الكلام على هذه المسألة بتوسع (ص).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٣٥) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ولم يخرجه مسلم.

السبب العاشر: شفاعة الشافعين، كما تقدم عند ذكر الشفاعة وأقسامها.

السبب الحادي عشر: عفو أرحم الراحمين للذنوب من غير شفاعة، كما قال تعالى: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾ [النساء: ٤٨] فإن كان ممن لم يشأ الله أن يغفر له لعظم جرمه، فلا بد من دخوله إلى الكير، ليخلص طيب إيمانه من خبثًا معاصيه، فلا يبقى في النار من في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، بل من قال: لا إله إلا الله، كما تقدم من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1].

وإذا كان الأمر كذلك، امتنع القطع لأحد معين من الأمة، غير من شهد له الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بالجنة، ولكن نرجو للمحسنين، ونخاف عليهم.

(١) أخرجه البخاري (٧٤١٠) ومسلم (١٩٣).

الأمن والإياس

قوله: (وَالْأَمْنُ وَالْإِيَاسُ يَنْقُلان عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ [1]، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ).

ش: يجب أن يكون العبد خائفا راجيًا، فإن الخوف المحمود الصادق: ما حال بين صاحبه وبين محارم الله، فإذا تجاوز ذلك خيف منه اليأس والقنوط[2]. والرجاء المحمود: رجاءُ رجل عمل بطاعة الله على نور من الله، فهو راج لثوابه، أو رجل أذنب ذنبًا ثم تاب منه إلى الله، فهو راج لمغفرته. قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أُوْلَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللّهِ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [البقرة: ٢١٨].

أما إذا كان الرجل متماديًا في التفريط والخطايا، يرجو رحمة الله بلا عمل، فهذا هو الغرور والتمني والرجاء الكاذب[3]. قال: أبو علي الروذباري[4] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الخوف والرجاء كجناحي الطائر، إذا استويا استوى الطير وتم طيرانه، وإذا نقص أحدهما وقع فيه النقص، وإذا ذهبا صار الطائر في حد الموت[5].

وقد مدح الله أهل الخوف والرجاء بقوله: ﴿**أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ**﴾ [الزمر: ٩] الآية. وقال: " ﴿**تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾ [السجدة: ١٦] الآية. فالرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان أمنًا، والخوف

---

(١) الأصل أن الأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله كبيرة من كبائر الذنوب، وقد يكونان كفرا أكبر منافيان لأصل التوحيد ومخرجان من الملة: إذا اعتقد الآمن من مكر الله أن الله تعالى لا يقدر أن يعذبه ولا يستطيع أن يعاقبه، وإذا اعتقد القانط من رحمة الله أن الله لا يقدر أن يغفر له ولا يستطيع أن يرحمه، فهذا كفر بالله تعالى؛ لأن فيه وصف لله تعالى بالعجز. فإذا لم يصاحب الإنسان هذا الاعتقاد فهما كبيرة من الكبائر منافيان لكمال التوحيد الواجب.

(٢) **قال الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والخوف المحمود الصادق: ما حال بين صاحبه وبين محارم الله عز وجل، فإذا تجاوز ذلك خيف منه اليأس والقنوط، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: الخوف المحمود ما حجزك عن محارم الله.اهـ "مدراج السالكين" (١/ ٥١٠)، وانظر: "مجموع رسائل ابن رجب" (٤/ ١١٢).

(٣) انظر: "مدارج السالكين" (٢/ ٣٧).

(٤) هو أحمد بن محمد بن القاسم بن منصور شيخ الصوفية. مترجم له في "السير" (١٤/ ٥٣٥).

(٥) "مدارج السالكين" (٢/ ٣٧).

يستلزم الرجاء، ولولا ذلك لكان قنوطًا ويأسا. وكل أحد إذا خفته هربت منه، إلا الله تعالى، فإنك إذا خفته هربت إليه، فالخائف هارب من ربه إلى ربه.

وقال صاحب "منازل السائرين" رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الرجاء أضعف منازل المريد[1]. وفي كلامه نظر[2]، بل الرجاء والخوف على الوجه المذكور من أشرف منازل المريد. وفي "الصحيح" عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: يقول الله عز وجل: «**أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي ما شاء**»[3] وفي "صحيح مسلم" عن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يقول قبل موته بثلاث: «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه**»[4]، ولهذا قيل: إن العبد ينبغي أن يكون رجاؤه في مرضه أرجح من خوفه، بخلاف زمن الصحة، فإنه يكون خوفه أرجح من رجائه[5].

---

(١) المريد عند الصوفية: هو التلميذ المحب لشيخه المستسلم له. ومن قواعدهم: كن بين يدي الشيخ كالميت بين يدي المغسل. لا تعترض فتنطرد، واسمع إلى ما يقول الشعراني:

مريدي تمسك بي وكن بي واثقا ❁ أحميك في الدنيا ويوم القيامة

فقالوا: أيا هذا تركت صلاتك ❁ وما علموا أني أصلي بمكة

انظر: "الفيوضات القادرية" (ص١٩٤).

(٢) **قال ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **شيخ الإسلام حبيب إلينا. والحق أحب إلينا منه**. وكل من عدا المعصوم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فمأخوذ من قوله ومتروك، ونحن نحمل كلامه على أحسن محامله. ثم نبين ما فيه...، فأما قوله: الرجاء أضعف منازل المريدين فليس كذلك، بل هو من أجل منازلهم، وأعلاها وأشرفها. وعليه وعلى الحب والخوف مدار السير إلى الله. وقد مدح الله تعالى أهله، وأثنى عليهم. فقال: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا**﴾ [الأحزاب: ٢١].اهـ "مدارج السالكين" (٢/ ٣٨-٤٢).

(٣) **صحيح:**
لم يخرجه صاحبا الصحيح بهذا اللفظ، وهذا وهمٌ من الشارح، فالحديث باللفظ الذي ذكره أخرجه أحمد (١٦٠١٦) وابن حبان (٦٣٣) والحاكم (٧٦٠٣) وغيرهم من طريق حيان أبو النضر، عن واثلة بن الأسقع. وهذا إسناد صحيح، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١١٩٧).

(٤) أخرجه مسلم (٢٨٧٧).

(٥) هذه المسألة التي أشار الشارح إليها وهي: **ما هو الأفضل للعبد، تغليب الخوف أم الرجاء؟** اختلف العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ هل الأفضل أن يغلب العبد جانب الرجاء، أم جانب الخوف على أقوال:

١) **القول الأول**: يغلب جانب الخوف على جانب الرجاء مطلقًا، ليرتدع عن المعاصي. **قال الإمام ابن رجب** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهو يحكى عن الفضيل وأبي سليمان الداراني.

٢) **القول الثاني**: يغلب جانب الخوف في حال الصحة؛ لأن الصحة مدعاة للفساد، ويغلب جانب الرجاء في حال المرض، لأن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ**» قالوا: لأنه إذا غلب في حالة المرض جانب الخوف فربما يدفعه ذلك إلى القنوط من رحمة الله. =

وقال بعضهم: من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق[1]، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري[2].

٣) **القول الثالث**: يوازن بين مقام الخوف والرجاء، كما قيل: هما كجناحي الطائر، وهذا قول أكثر السلف، وهو ظاهر تبويب الإمام البخاري، **قال الإمام ابن رجب** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فأما الخوف والرجاء فأكثر السلف على أنهما يستويان، لا يرجح أحدهما على الآخر، قاله مطرف والحسن وأحمد وغيرهم. واختار هذا القول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ **وقال**: وينبغي أن يكون خوفه ورجاؤه واحدًا، فأيهما غلب هلك صاحبه، ونص عليه الإمام أحمد، لأن من غلب خوفه رجاءه، وقع في نوع من اليأس، ومن غلب رجاؤه، وقع في نوع من الأمن.اهـ **وقال الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أكمل الأحوال: اعتدال الرجاء والخوف، وغلبة الحب، فالمحبة هي المركب. والرجاء حاد، والخوف سائق، والله الموصل بمنه وكرمه **وهذا القول هو الصحيح، فالأصل الذي يكون عليه العبد أن يوازن بين الخوف والرجاء كجناحي الطائر**، وقد حكى الحافظ ابن حجر الاتفاق على استحباب التسوية بينهما في حال الصحة، لكن قد يعرض للعبد بعض الأحوال يحتاج فيها إلى أن يغلب جانبا من الجوانب، كما إذا أراد الوقوع في المعصية فيغلب جانب الخوف ليردعها عن الوقوع فيها، فإذا وقع في المعصية فيغلب جانب الرجاء ليدفع بنفسه إلى التوبة، وهكذا عند الموت يغلب جانب الرجاء لحديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، يَقُولُ: «**لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ**». وبهذا الترجيح يظهر لك أنه لا تنافي بين أقوال السلف في هذه المسألة؛ لأن كل واحد نظر إلى حالة من الأحوال. **قال العلامة ابن عثيمين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والذي أرى أن الإنسان يجب أن يعامل حاله بما يقتضيه الحال وأن أقرب الأقوال في ذلك أنه إذا عمل خيرًا فليغلب جانب الرجاء، فإذا همّ بسيئة فليغلب جانب الخوف، هذا أحسن ما أراه في هذه المسالة الخطيرة العظيمة. **وقال أيضًا**: والذي عندي في هذه المسألة أن هذا يختلف باختلاف الأحوال، وأنه إذا خاف إذا غلب جانب الخوف أن يقنط من رحمة الله وجب عليه أن يرد ويقابل ذلك بجانب الرجاء، وإذا خاف إذا غلب جانب الرجاء أن يأمن مكر الله فليرد ويغلب جانب الخوف، والإنسان في الحقيقة طبيب نفسه إذا كان قلبه حيًا. انظر: "الفتاوى الكبرى" (٥/ ٣٥٩)، و"مدارج السالكين" (١/ ٥١٣)، و"فتح الباري" (٦٤٦٩)، و"مجموع رسائل ابن رجب" (٤/ ١٠٩)، و"مجموع فتاوى ابن عثيمين" (١/ ١٠١)، و"شروح "كتاب التوحيد".

(١) وهذا حال غلاة الصوفية الذي يقول أحدهم: لا نعبد الله خوفا من ناره، ولا طمعا في جنته، ولكن حبا في ذاته، وهؤلاء زنادقة، وبيان ذلك كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وذلك لأن الحب المجرد تنبسط النفوس فيه حتى تتوسع في أهوائها إذا لم يزعها وازع الخشية لله حتى قالت اليهود والنصارى ﴿**نَحْنُ أَبْنَاء اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ**﴾ ويوجد في مدعي المحبة من مخالفة الشريعة ما لا يوجد في أهل الخشية ولهذا قرن الخشية بها في قوله: ﴿**هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظ**﴾، ﴿**مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَن بِالْغَيْبِ وَجَاء بِقَلْبٍ مُّنِيب**﴾، ﴿**ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُود**﴾. وكان المشايخ المصنفون في السنة يذكرون في عقائدهم مجانبة من يكثر دعوى المحبة والخوض فيها من غير خشية لما في ذلك من الفساد الذي وقع فيه طوائف من المتصوفة.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٨١).

(٢) لأن الخوف وحده إذا استرسل فيه العبد ساء ظنه بربه وقنط من رحمته ويئس من روحه، وصار خارجيًا حروريًا ينظر إلى أدلة الوعيد فقط، حتى يبلغ به الحد إلى تكفير المسلمين بالمعاصي، وقد قال تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُون**﴾ [يوسف: ٨٧] وقال: ﴿**وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّون**﴾ [الحجر: ٥٦].

ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ[1]، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد[2]. ولقد أحسن محمود الوراق[3] في قوله:

لـو قـد رأيـت الصـغير مـن عمـل الخـ ... ـــير ثوابـا عجبـت مـن كبـره

أو قـد رأيـت الحقيـر مـن عمـل الشـ ... ـــر جـزاء أشـفقت مـن حـذره

(١) لأن الرجاء وحده إذا استرسل فيه العبد تجرأ على معاصي الله وأمن مكر الله، وصار مرجئًا ينظر إلى أدلة الوعد فقط، فيعمل الكبائر والموبقات وهو يعتقد أنه من أكمل الناس إيمانًا، وقد قال الله تعالى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]. انظر: "معارج القبول" (٢/ ٤٣٨).

(٢) **قال ابن رجب** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد علم أن العبادة إنما تبنى على ثلاثة أصوال: الخوف والرجاء والمحبة. وكل منهما فرض لازم، والجمع بين الثلاثة حتم واجب، فلهذا كان السلف يذمون من تعبد بواحد منها وأهمل الآخرين.اهـ استنشاق نسيم الأنس وهو ضمن "مجموع رسائله" (٣/ ٢٩٢).

(٣) هو محمود بن الحسن. قال الذهبي: بغدادي، خير، شاعر، مجود، سائر النظم في المواعظ.اهـ مترجم له في "السير" (١١/ ٤٦١).

ما يخرج به المسلم من الإيمان

قوله: (وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ[1]).

ش: يشير الشيخ إلى الرد على الخوارج والمعتزلة في قوله بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة. وفيه تقرير لما قال أولًا: «**إنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحله**». وتقدم الكلام على هذا المعنى.

(١) هذا الكلام فيه حصر الكفر في الجحود فقط، وهذا الكلام غير صحيح، وهو موافق لمذهب المرجئة، ولهذا علق العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الموضع بقوله: هذا الحصر فيه نظر، فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطق بهما، فإن كان ينطق بهما دخل في الإسلام بالتوبة مما أوجب كفره، وقد يخرج من الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة بينها أهل العلم في باب حكم المرتد من ذلك: طعنه في الإسلام أو في النبي صلى الله عليه وسلم، أو استهزاؤه بالله ورسوله أو بكتابه، أو بشيء من شرعه سبحانه لقوله تعالى: ﴿**قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**﴾ [التوبة:٦٦]. ومن ذلك: عبادته للأصنام أو الأوثان، أو دعوته الأموات والاستغاثة بهم، وطلبه منهم المدد والعون ونحو ذلك؛ لأن هذا يناقض قول: لا إله إلا الله التي تدل على أن العبادة حق لله وحده، ومنها: الدعاء والاستغاثة والركوع والسجود والذبح والنذر ونحو ذلك، فمن صرف منها شيئًا لغير الله من الأصنام والأوثان والملائكة والجن وأصحاب القبور وغيرهم من المخلوقين فقد أشرك بالله، ولم يحقق قول: لا إله إلا الله، وهذه المسائل كلها تخرجه من الإسلام بإجماع أهل العلم، وهي ليست من مسائل الجحود، وأدلتها معلومة من الكتاب والسنة، وهناك مسائل أخرى كثيرة يكفر بها المسلم وهي لا تسمى جحودًا، وقد ذكرها العلماء في باب حكم المرتد، فراجعها إن شئت، وبالله التوفيق.اهـ "تعليقات ابن باز على متن الطحاوية" (ص٣٤).

تعريف الإيمان

قوله: (وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ [1]. وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ. وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ [2] سَوَاءٌ [3]، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازَمَةِ الْأَوْلَى [4]).

ش: اختلف الناس فيما يقع عليه اسم «الإيمان»، اختلافًا كثيرًا: فذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وسائر أهل الحديث،

---

(١) **وبقي عليه أن يقول: وعمل بالجوارح والأركان. ليوافق تعريف أهل السنة والجماعة**، إلا أن الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ مشى في مسألة الإيمان على مذهب مرجئة الفقهاء أبي حنيفة وغيره، وهم يخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان، ولهذا اقتصروا في تعريف الإيمان على الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان. وهذه عقيدة باطلة مردودة، وقد نبه على هذا الخطأ العلامة ابن باز والألباني رَحِمَهُمَا اللَّهُ وسيأتي الكلام على ذلك في الشرح.

(٢) أي: في أصل الإيمان.

(٣) أي: أن الناس في أصل الإيمان وهو التصديق سواء. وهذا باطل موافق لمذهب المرجئة، **والصحيح الذي تدل عليه الأدلة أن الإيمان ليس واحدًا؛ لأنه قول واعتقاد وعمل**، فكيف يكون واحدًا؟!، وهو أيضًا يزيد وينقص، **وأهله فيه ليسوا بسواء، بل هم متفاوتون في العمل والاعتقاد**، فإيمان آحاد الناس ليس كإيمان جبريل، ولا كإيمان الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولا كإيمان أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي لو وزن إيمانه بإيمان الأمة لرجح إيمانه عليهم جميعا، ولهذا **قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ**: وقد عرفت أن الصواب فيه أنه متفاوت في أصله وأن إيمان الصالح ليس كإيمان الفاجر.اهـ **وقال العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ**: قوله "والإيمان واحد وأهله في أصله سواء" هذا فيه نظر، بل هو باطل، فليس أَهْل الإيمان فيه سواء بل هم متفاوتون تفاوتًا عظيمًا، فليس إيمان الرسل كإيمان غيرهم، كما أنه ليس إيمان الخلفاء الراشدين وبقية الصحابة مثل إيمان غيرهم، وهكذا ليس إيمان المؤمنين كإيمان الفاسقين، وهذا التفاوت بحسب ما في القلب من العلم بالله وأسمائه وصفاته، وما شرعه لعباده، وهو قول أَهْل السُّنَّة والجماعة خلافًا للمرجئة ومن قال بقولهم.اهـ وبنحو هذا قال العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ، ومن أحسن من تكلم على مسألة الإيمان شيخ الإسلام في كتابه: "الإيمان". انظر: "التعليقات الأثرية على العقيدة الطحاوية لأئمة الدعوة السلفية" (ص٣٧).

(٤) وهذا من تناقض الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ، فإن هذه الأمور من الإيمان، فإذا تفاضلوا فيها، فإنهم يتفاضلون في "الإيمان"، فليس أهله فيه سواء.

وأهل المدينة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ[1]، وأهل الظاهر[2]، وجماعة من المتكلمين[3]: إلى أنه تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان.

وذهب كثير من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان[4].

ومنهم من يقول: إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي[5]، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويروى عن أبي حنيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[6].

---

(١) وكل هذه آثار صحيحة ثابتة عن أصحابها، وقد ذكر أئمة السنة هذه الآثار عن هؤلاء الأئمة وعن غيرهم من الصحابة والتابعين وأئمة الدين بأسانيد ثابتة عنهم، وبوبوا لذلك أبوابًا مستقلة في كتبهم فمنهم: الإمام أبو داود في "مسائل الإمام أحمد" (ص٣٦٤) بوب بابا فقال: [باب الإيمان] ثم ساق آثارا عن الإمام أحمد ومالك وابن عيينة وغيرهم. وبوب الآجري في "الشريعة" (٢/ ٦١١) فقال: [باب القول بأن الإيمان تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح لا يكون مؤمنًا، إلا أن تجتمع فيه هذه الخصال الثلاث]، ثم ساق الأدلة على ذلك من القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وبوب اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (٤/ ٩١١) بابا فقال: [سياق ما روي عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ في أن الإيمان تلفظ باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح]. ثم ساق الأدلة على ذلك من القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والعلماء. وبوب الإمام ابن بطة في كتابه "الإبانة" (٢/ ٧٦٠) فقال: [باب بيان الإيمان وفرضه وأنه تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح والحركات، لا يكون العبد مؤمنًا إلا بهذه الثلاث]. ثم ساق أدلة ذلك من القرآن والسنة وآثار الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وكان مما قاله الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة بالآخر.اهـ "شرح أصول أهل السنة" (٥/ ٩٥٦).

(٢) قال ابن جزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وجدنا الناس في تفسير لفظة «الإيمان» قد افترقوا على أربعة أقوال: فقال أهل الحق: الإيمان اسم واقع على ثلاثة معان: **أحدها**: العقد بالقلب. **والآخر**: النطق باللسان. **والثالث**: عمل بجميع الطاعات -فرضها ونفلها- واجتناب المحرمات.

وقالت طائفة - مخطئة -: إن الإيمان اسم واقع على معنيين، وهما: العقد بالقلب، والنطق باللسان فقط، وأن أعمال الطاعات، واجتناب المحرمات: إنما هي شرائع الإيمان، وليست إيمانًا، وهذه مقالة - وإن كانت فاسدة - فصاحبها لا يكفر.اهـ "المحلى" (١٢/ ٨).

(٣) وهو أحد قولي الإمام أبي الحسن الأشعري، وقوله الآخر وافق فيه المرجئة الجهمية، وهذا القول هو أيضًا قول المعتزلة والخوارج، إلا أن المعتزلة والخوارج وإن وافقوا أهل السنة في تعريف الإيمان إلا أنهم فارقوهم في أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ولا يتجزأ، فإذا ذهب بعضه ذهب كله، بخلاف أهل السنة فإنهم يعتقدون أن الإيمان إذا ذهب بعضه بقي البعض الآخر، فالمسلم قد يجمع بين الإيمان والمعاصي. انظر: "مجموع الفتاوى" (٧/ ٥٠٩).

(٤) هذا مذهب مرجئة الفقهاء الذين أخرجه الأعمال فقط عن مسمى الإيمان.

(٥) أي: أن الإقرار باللسان ليس من الإيمان وإنما هو شرط زائد للإيمان؛ لإجراء الأحكام فقط، فمن صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه فهو مؤمن فيما بينه وبينه الله.

(٦) وهو قول الأشاعرة، فالإيمان عند الماتريدية والأشاعرة هو التصديق بالقلب فقط. انظر: "عمدة القاري" (١/ ١٠٣).

وذهب الكرَّامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط! فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملو الإيمان، ولكنهم يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به! وقولهم ظاهر الفساد.

وذهب الجهم بن صفوان وأبو الحسين الصالحي أحد رؤساء القدرية - إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب! وهذا القول أظهر فسادا مما قبله! فإن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام، ولم يؤمنوا بهما، ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿**لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاء إِلاَّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ**﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى: ﴿**وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ**﴾ [النمل: ١٤]. وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين به، بل كافرين به، معادين له، وكذلك أبو طالب عنده يكون مؤمنًا، فإنه قال:

ولقد علمت بأن دين محمد ❁ من خير أديان البرية دينًا

لولا الملامة أو حذار مسبة ❁ لوجدتني سمحا بذاك مبينًا[1]

---

(١) أصل هذه القصة: أن سادات من قريش جاءوا إلى أبي طالب فقالوا له: يا أبا طالب إن لك سنا وشرفا ومنزلة فينا. وإنا قد استنهيناك من ابن أخيك فلم تنهه، وإنا والله لا نصبر على هذا، من شتم آباءنا، وتسفيه أحلامنا، وعيب آلهتنا، حتى تكفه عنا، أو ننازله وإياك في ذلك، حتى يهلك أحد الفريقين. فعظم على أبي طالب هذا الوعيد والتهديد الشديد، فبعث إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وقال له: يا ابن أخي إن قومك قد جاءوني، فقالوا لي كذا وكذا، فأبق عليّ وعلى نفسك، ولا تحملني من الأمر ما لا أطيق، فظن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن عمه خاذله، وأنه ضعف عن نصرته، فقال: يا عم! والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر- حتى يظهره الله أو أهلك فيه- ما تركته، ثم استعير وبكى، وقام، فلما ولى ناداه أبو طالب فلما أقبل قال له: اذهب يا ابن أخي فقل ما أحببت، فو الله لا أسلمك لشيء أبدا، وأنشد هذه القصيدة:

وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ ❁ حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا

فَامْضِ لِأَمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاضَةٌ ❁ أَبْشِرْ وَقِرَّ بِذَاكَ مِنْكَ عُيُونَا

وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحِي ❁ فَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ قَبْلَ أَمِينَا

وَعَرَضْتَ دِينًا قَدْ عَرَفْتُ بِأَنَّهُ ❁ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

لَوْلَا الْمَلَامَةُ أَوْ حِذَارِي سُبَّةً ❁ لَوَجَدْتَنِي سَمْحًا بِذَاكَ مُبِينَا

ذكر هذه القصة ابن إسحاق في "السير والمغازي" (ص ١٥٥)، ومن طريقه البيهقي في "الدلائل" =

بل إبليس يكون عند الجهم مؤمنًا كامل الإيمان! فإنه لم يجهل ربه، بل هو عارف به، ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦]. ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]. ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢][(١)]. والكفر عند الجهم هو الجهل بالرب تعالى، ولا أحد أجهل منه بربه! فإنه جعله الوجود المطلق[(٢)]، وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل أكبر من هذا، فيكون كافرًا بشهادته على نفسه! .

وبين هذه المذاهب مذاهب أخر، بتفاصيل وقيود، أعرضت عن ذكرها اختصارًا، ذكر هذه المذاهب أبو المعين النسفي[(٣)] في "تبصرة الأدلة"[(٤)] وغيره.

(٢/ ١٨٨)، وابن كثير في "البداية والنهاية" (٣/ ٥٦) من طريق ابن إسحاق عن يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس وذكر القصة. وهذا إسناد ضعيف، لأن يعقوب بن عتبة وإن كان ثقة إلا أن الحافظ ابن حجر ذكره في التقريب من الطبقة السادسة وهم الذين عاصروا صغار التابعين، فروايته لهذه القصة معضلة. **قال شيخنا العلامة يحيى الحجوري** وفقه الله: هذه القصة معضلة، يرويها يعقوب بن عقبة وهو من أتباع التابعين، فلم تثبت، وقد ذهب بعض المخرفين إلى إثبات إسلام أبي طالبٍ بناءً على هذه القصيدة؟!، هذا ولو صحت الأبيات لكانت دالةً على عدم إسلامه، لأنه قال:

لَـــوْلَا الْمَلَامَـــةُ أَوْ حِـــذَارِي سُـــبَّةٌ ❁ لَوَجَـــدْتَنِي سَـــمْحًا بِـــذَاكَ مُبِينَـــا

معناه: أنه لم تسمح نفسه أن يتبع دين محمدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حذار الملامة، وحذرًا من مسبة قريش وعلى ذلك مات، مات على الكفر، كما في الصحيحين من حديث المسيب بن حزن وفيه: فكان آخر كلامه أن قال: هو على ملة عبد المطلب وأبى أن يقول لا إله إلا الله. الحديث. فعبد المطلب مات كافرًا. وفي البخاري ومسلم أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال له العباس: يا رسول الله ماذا أغنيت عن عمك فقد كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «**هو في ضحضاحٍ من نار، ولو لا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**».اهـ انظر: "أسئلة أبي رَوَاحة الحديثية والشعرية" (ص٤).

(١) انظر: "المحلى" (١٢/ ٩).

(٢) أي: الوجود الذي لا يُنعت بنعت يوجب تميُّزه عن غيره، قال شيخ الإسلام: ليس فيه اسم ولا صفة ولا يُرى ولا يُشهد ولا يتميز فيه شيء عن شيء، ولا يقال فيه ربٌّ ولا عبد ولا قديمٌ ولا مُحْدَث ولا خالق ولا مخلوق ولا حي ولا عليم ولا قدير ولا غير ذلك فإن كل هذه الأمور فيها تخصيص وتقييد بموجود دون موجود. اهـ باختصار انظر: "الرد على الشاذلي" (ص١٦٢).

(٣) هو أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد بن مكحول بن الفضل المكحولي، قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: الإمام، الزاهد.اهـ وهو على عقيدة الماتريدية. توفي سنة (٥٠٨هـ) وعمره سبعون سنة. مترجم له في "تاريخ الإسلام" (٣٥/ ١٤٢).

(٤) قال عنه حاجي خليفة: "تبصرة الأدلة في الكلام" مجلد ضخم. جمع فيه: ما جلَّ من الدلائل في المسائل الاعتقادية، وبين ما كان عليه مشايخ أهل السنة، وأبطل مذاهب خصومهم، معرضا عن الاشتغال بإيراد ما دق من الدلائل، سالكًا طريقة التوسط في العبارة، بين الإطناب والإشارة، فجاء كتابًا مفيدًا إلى الغاية، ومن نظر فيه علم أن (متن العقائد) لعمر النسفي، كالفهرس لهذا الكتاب.اهـ "كشف =

وحاصل الكل يرجع إلى أن الإيمان: إما أن يكون ما يقوم بالقلب واللسان وسائر الجوارح، كما ذهب إليه جمهور السلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم رحمهم الله، كما تقدم، أو بالقلب واللسان دون الجوارح، كما ذكره الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ. أو باللسان وحده، كما تقدم ذكره عن الكرامية. أو بالقلب وحده، وهو إما المعرفة، كما قاله الجهم، أو التصديق كما قاله أبو منصور الماتريدي رحمه الله. وفساد قول الكرامية والجهم بن صفوان ظاهر.

والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة - اختلاف صوري[1]؛ فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب[2]، أو جزءًا من الإيمان[3]، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه: نزاع لفظي، لا يترتب عليه فساد اعتقاد[4]. والقائلون بتكفير تارك الصلاة، ضموا إلى

الظنون" (١/ ٣٣٧).

(١) **الاختلاف الصوري هو**: الاختلاف في الألفاظ مع اتحاد المعنى والحكم. ويسمى الاختلاف اللفظي، ويقابله **الاختلاف المعنوي (الحقيقي)** وهو: الاختلاف في المعنى الذي يترتب عليه اختلاف الحكم.

(٢) وهذا قول مرجئة الفقهاء الذين يقولون: إن الأعمال ليست من الإيمان، ولكنها من لوازمه.

(٣) وهذا قول أهل السنة.

(٤) هذا الكلام غير صحيح، وقد أخذه الشارح من شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه ذكر نحو هذا الكلام كما في "الإيمان" (ص٣٠٨) **فإنه قال: ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحدًا من مرجئة الفقهاء بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد**، فإن كثيرًا من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لا سيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم وإلى ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سببًا لخطأ عظيم في العقائد والأعمال، فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء...اهـ، **ومن أول من انتقد وبيَّن أن الخلاف ليس لفظيًا بل هو حقيقي هو الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو الحق الذي لا شك فيه، فالخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة خلاف حقيقي معنوي، يترتب عليه أحكامًا كثير**، وهذا الذي يدل عليه كلام السلف الصالح الذين ذموا المرجئة ذمًا شديدًا، وردوا عليهم، وبينوا بطلان قولهم، ومخالفتهم للأدلة فلو كان الخلاف لفظيًا، لما فعلوا ذلك، ومنشأ الالتباس على الحنفية وبعض العلماء الذين قالوا إن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة خلافًا لفظيًا وليس بحقيقي، أن هؤلاء المرجئة، مع قولهم بإخراج العمل من الإيمان، ونفي الزيادة والنقصان عنه، ومنع الاستثناء فيه، إلا أنهم كانوا مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار ثم يخرجهم بالشفاعة كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك وعلى أنه لا بد في "الإيمان" أن يتكلم بلسانه. وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للذم والعقاب. **قال العلامة المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: "يكفي لإنكار القول أنه مخالف للأدلة كما يأتي، وأنه قد يسمعه من يقتدي بأبي حنيفة ولا يعلم قوله: أن أهل المعاصي يعذبون =

فيغتر بذلك، وقد يبلغ بعضهم قولاه معًا فلا يلتفتون إلى الثاني بل يقولون: رأس الأمر الإيمان، فإذا كان إيمان الفجار مساويًا لإيمان الأنبياء والملائكة ففيم العذاب، وقد دلت النصوص على أن المؤمنين لا يعذبون؟! ويحملهم ذلك على التهاون بالعمل، يقول أحدهم: لم أعذب نفسي في الدنيا بما لا يزيد في إيماني شيئًا، حسبي أن إيماني مساو لإيمان جبريل ومحمد عليهما السلام! ويحملهم ذلك على احتقار الملائكة والأنبياء والصديقين، قائلين: أعظم ما عندهم الإيمان، وأفجر الفجار مساو لهم فيه! وإذا كان أبو حنيفة كما يقول الكوثري يرى أن الإيمان هو الاعتقاد القلبي الجازم، وأنه لا يزيد ولا ينقص، فقد يبلغ هذا بعض الناس فيقول: إذا كنت لا أصير مؤمنًا إلا بأن يكون يقيني مساويًا ليقين جبريل ومحمد عليهما السلام فهذا ما لا يكون، ففيم إذا أعذب نفسي بالأعمال فأجمع عليها عذاب الدنيا وعذاب الآخرة؟ وبعد فيكفي مبررًا لإنكار ذاك القول مخالفته للنصوص الشرعية"اهـ انظر: "القائد إلى تصحيح العقائد" (وهو القسم الرابع من كتاب "التنكيل بما تأنيب الكوثري من الأباطيل" (ص ٢٢٤). و"مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام (١٣/ ٣٨- ٣٩) **وقال العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:** ليس الخلاف بينهم وبين أَهْل السُّنَّة فيه لفظيًا، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أَهْل السُّنَّة وكلام المرجئة.اهـ "تعليقاته على الطحاوية" (ص٤٨)، **وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:** "هذا مذهب الحنفية والماتريدية، خلافًا للسلف وجماهير الأئمة كمالك، والشافعي، وأحمد، والأوزاعي، وغيرهم، فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق: العمل بالأركان وليس الخلاف بين المذهبين اختلافًا صوريًا كما ذهب إليه الشارح رحمه الله تعالى، بحجة أنهم جميعا اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحًا، فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان، لاتفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته بالطاعة، ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك، وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها، ولكن الحنفية أصروا على القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان، وتكلفوا في تأويلها تكلفًا ظاهرًا، بل باطلًا، ذكر الشارح نموذجًا منها. بل حكى عن أبي المعين النفسي أنه طعن في صحة حديث: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**». مع احتجاج كل أئمة الحديث به ومنهم البخاري ومسلم في "صحيحيهما" وهو مخرج في "الصحيحة" (١٧٦٩) وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم! ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صوريًا، وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: إيماني كإيمان أبي بكر الصديق! بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام! كيف وهم بناءًا على مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم- مهما كان فاسقًا فاجرًا- أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، بل يقول أنا مؤمن حقًا والله عز وجل يقول: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا**﴾. ﴿**وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا**﴾. وبناءًا على ذلك كله اشتطوا في تعصبهم فذكروا أن من استثنى في إيمانه فقد كفر! وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية! وتسامح بعضهم- زعموا- فأجاز ذلك دون العكس، وعلل ذلك بقوله: تنزيلًا لها منزلة أهل الكتاب! وأعرف شخصًا من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية فأبي قائلًا:... لولا أنك شافعي! فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي؟".اهـ انظر: "تعليق الألباني على متن الطحاوية" (ص٦٢).

مسألة: من هو مؤسس المرجئة؟ اختلف العلماء في أول من أسس هذا المذهب -أي أفصح عنه وأعلنه =

هذا الأصل أدلة أخرى، وإلا فقد نفى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهب، ولم يوجب ذلك زوال اسم الإيمان عنهم بالكلية، اتفاقًا[1].

ولا خلاف بين أهل السنة أن الله تعالى أراد من العباد القول والعمل، وأعني بالقول: التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وهذا الذي يعنى به عند إطلاق قولهم: «**الإيمان قول وعمل**». لكن هذا المطلوب من العباد: هل يشمله اسم «الإيمان»[2]؟ أم الإيمان أحدهما،

ودعا إليه وإلا فبذوره متقدمة-:

١) **فقيل هو: ذر بن عبد الله الهمداني**: وهو تابعي متعبد، توفى قبل نهاية القرن الأول، روى حديثه الجماعة. قال إسحاق ابن إبراهيم: " قلت لأبى عبد الله - يعنى الإمام احمد -: أول من تكلم فى الإيمان من هو؟ قال: يقولون: أول من تكلم فيه ذر ". هكذا نقل الذهبي فى "الميزان".

٢) **وقيل**: إن أول من أحدثه **حماد ابن أبي سليمان**، المتوفى سنة (١٢٠هـ)، شيخ أبي حنيفة، وتلميذ إبراهيم النخعى، ثم تبعه أهل الكوفة وغيرهم. وذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية. ولا شك أن حمادًا كان مرجئًا، وأنه كان معاصرا لذر، بل هو من تلامذته، فلعل ذر بن عبد الله تكلم بذلك ولكن لم يشتهر هذا القول إلا عن حماد بن أبي سليمان وعنه أخذ أبو حنيفة ومن بعده. وعلى هذا فمرجئة الفقهاء أقدم من مرجئة الجهمية.

مسألة: ما هو سبب نشأة الخلاف في "الإيمان"؟ سبب نشأتها يرجع إلى بدعة الخوارج في تكفير مرتكب الكبيرة والحكم بخلوده يوم القيامة في نار جهنم، فإن هذه البدعة جرت وراءها بدعًا، وبيان ذلك أن الخوارج لما قالوا ببدعتهم احتجوا لها بنصوص الوعيد والتهديد، وأهملوا ما يقابلها من نصوص الرجاء والثواب والمغفرة، فقابلتهم طائفة ببدعة أخرى فقالت: إن المعاصي ليس لها تأثير في "الإيمان" فالإيمان لا يضر معه ذنب كما أن الكفر لا ينفع معه طاعة، واحتجوا لقولهم هذا بنصوص الوعد والرجاء، وأهملوا نصوص الوعيد كلها فقابلوا بدعة الخوارج ببدعة مثلها. فجاءت المعتزلة وتوسطوا في الأمر حسب ظنهم فقالوا: إن مرتكب الكبيرة يخرج من الإيمان لكنه لا يدخل في الكفر بل يكون في منزلة بين المنزلتين، أي بين منزلة الكفر ومنزلة الإيمان في الدنيا فأحدثوا بذلك بدعة ثالثة مع موافقتهم للخوارج في الحكم عليه بالخلود في النار. فالمرجئة جعلوه في منزلة الإيمان الكامل، والخوارج جعلوه في منزلة الكفر الكامل والمعتزلة لم يجعلوه لا في الكفر ولا في "الإيمان" ، فهذه ثلاث بدع. **والحقيقة أن هذه البدع الثلاث عائدة إلى اعتقاد الجميع أي الخوارج والمعتزلة والمرجئة أنه لا يجتمع مع الإيمان شيء من شعب الكفر أو شعب النفاق فإن وجد شيء من ذلك انتفى الإيمان كله عند الجميع**. انظر: "زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه" (ص٤٢٥- ٤٢٩).

(١) أي: عند أهل السنة والمرجئة، وأما الخوارج والمعتزلة، فإنهم يسلبون عن صاحب الكبيرة اسم الإيمان بالكلية، وقابلهم المرجئة فأعطوه اسم الإيمان المطلق (الكامل)، وكلا القولين باطل، والذي عليه أهل السنة أن صاحب الكبيرة مؤمن ناقص الإيمان، أو نقول: مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يسلب عنه مطلق "الإيمان" (أصله) كما تقوله المعتزلة والخوارج، ولا يُعطى الإيمان المطلق (كمال الإيمان) كما تقوله المرجئة.

(٢) هذا قول أهل السنة.

وهو القول وحده، والعمل مغاير له لا يشمله اسم «الإيمان» عند إفراده بالذكر، وإن أطلق عليهما كان مجازًا[1]؟ هذا محل النزاع.

وقد أجمعوا على أنه لو صدق بقلبه وأقر بلسانه، وامتنع عن العمل بجوارحه: أنه عاص لله ورسوله، مستحق الوعيد، لكن فيمن يقول: إن الأعمال غير داخلة في مسمى «الإيمان» من قال: لما كان «الإيمان» شيئًا واحدًا فإيماني كإيمان أبي بكر الصديق وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا! بل قال: كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم السلام!! وهذا غلو منه[2]. فإن الكفر مع الإيمان كالعمى مع البصر، ولا شك أن البصراء يختلفون في قوة البصر وضعفه، فمنهم الأخفش[3] والأعشى[4]، ومن يرى الخط الثخين، دون الدقيق إلا بزجاجة ونحوها، ومن يرى عن قرب زائد على العادة، وآخر بضده.

ولهذا - والله أعلم - قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأهله في أصله سواء**»، يشير إلى أن التساوي إنما هو في أصله، ولا يلزم منه التساوي من كل وجه، بل تفاوت نور «**لا إله إلا الله**» في قلوب أهلها لا يحصيه إلا الله تعالى[5]: فمن الناس من نورها في قلبه كالشمس، ومنهم من نورها في قلبه كالكوكب الدُّري، وآخر كالمشعل العظيم، وآخر كالسراج المضيء، وآخر كالسراج الضعيف. ولهذا تظهر الأنوار يوم القيامة بأيمانهم وبين أيديهم على هذا المقدار، بحسب ما في قلوبهم من نور الإيمان والتوحيد علمًا وعملًا، وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعظم أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوته، بحيث إنه ربما وصل إلى حال لا يصادف شهوة ولا شبهة ولا ذنبًا إلا أحرقه، وهذه حال الصادق في توحيده، فسماء إيمانه قد حرست بالرجوم من كل سارق. ومن عرف هذا عرف معنى قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله**»[6]، وقوله: «**لا يدخل النار من قال: لا إله إلا الله**»[7]، وما جاء من هذا النوع من الأحاديث التي أشكلت على كثير

---

(١) هذا قول المرجئة.

(٢) لكن هذا لم ينشأ عن الغلو، وإنما نشأ من إخراج الأعمال عن مسمى الإيمان.

(٣) وهو من كان يبصر في الليل دون النهار.

(٤) وهو من كان يبصر بالنهار دون الليل.

(٥) انظر: "مدارج السالكين" (١/ ٣٣٨).

(٦) أخرجه البخاري (٤٢٥) ومسلم (٣٣) عن عتبان بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) بنحوه حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**فإن حق الله على العباد أن يعبدوا الله،** =

من الناس، حتى ظنها بعضهم منسوخة[1]، وظنها بعضهم قبل ورود الأوامر والنواهي[2]، وحملها بعضهم على نار المشركين والكفار[3]، وأول بعضهم الدخول بالخلود[4]، ونحو ذلك[5].

والشارع صلوات الله وسلامه عليه لم يجعل ذلك حاصلًا بمجرد قول اللسان فقط، فإن هذا من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فإن المنافقين يقولونها بألسنتهم، وهم تحت الجاحدين في الدرك الأسفل من النار، فإن الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب.

وتأمل حديث البطاقة[6] التي توضع في كفة، ويقابلها تسعة وتسعون سجلًا، كل سجل منها مد البصر، فتثقل البطاقة، وتطيش السجلات، فلا يعذب صاحبها.

ولا يشركوا به شيئًا، وحق العباد على الله عز وجل أن لا يعذب من لا يشرك به شيئًا». أخرجه البخاري (٢٨٥٦) ومسلم (٣٠).

(١) وهذا غير صحيح؛ لأن هذه الأحاديث أخبار، والأخبار لا يدخلها النسخ، لكن لعل مرادهم بـ النسخ البيان والأيضًاح، كما ذكر ابن رجب، قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهؤلاء منهم من يقول في هذه الأحاديث: إنها منسوخة، ومنهم من يقول: هي محكمة، ولكن ضم إليها شرائط، ويلتفت هذا إلى أن الزيادة على النص هل هي نسخ أم لا؟ والخلاف في ذلك بين الأصوليين مشهور. وقد صرح الثوري وغيره بأنها منسوخة، وأنه نسخها الفرائض والحدود، وقد يكون مرادهم بـ «النسخ» البيان والأيضًاح؛ فإن السلف كانوا يطلقون «النسخ» على مثل ذلك كثيرًا، ويكون مقصودهم أن آيات الفرائض والحدود تبين بها توقف دخول الجنة والنجاة من النار على فعل الفرائض، واجتناب المحارم، فصارت تلك النصوص منسوخة، أي مبينة مفسرة، ونصوص الفرائض والحدود ناسخة أي: مفسرة لمعنى تلك، موضحة لها.اهـ "كلمة التوحيد لابن رجب" (ص٢٠).

(٢) قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد ذهب طائفة إلى أن هذه الأحاديث المذكورة أولًا وما في معناها كانت قبل نزول الفرائض والحدود، منهم: الزهري والثوري وغيرهما، وهذا بعيد جدًا؛ فإن كثيرا منها كان بالمدينة بعد نزول الفرائض والحدود، وفي بعضها أنه كان في غزوة تبوك، وهي في آخر حياة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.اهـ "كلمة التوحيد لابن رجب" (ص١٩).

(٣) وهذا أيضًا غير صحيح؛ لأنه لا دليل على هذا التفصيل.

(٤) وهذا أيضًا فيه نظر؛ لأن هذا التأويل وإن صح في أصحاب الكبائر، فإنه لا يستقيم على غيرهم من المؤمنين الخلص الذين لا يدخلون النار أبدًا.

(٥) انظر: "شرح مسلم" (٢٦)، و"فتح الباري" (٦٤٤٥)، و"مدارج السالكين" (١/ ٣٣٨)، و"كلمة الإخلاص" (ص٢١)، و"فتح المجيد" (ص٩٧)، و"معارج القبول" (٢/ ٤٢٨).

(٦) **صحيح:**
أخرجه أحمد (٦٩٩٤) والترمذي (٢٦٣٩) وابن ماجه (٤٣٠٠) وغيرهم من طرق عن ليث بن سعد عن عامر بن يحيى، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص. وهذا إسناد صحيح =

ومعلوم أن كل موحد له مثل هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار. وتأمل ما قام بقلب قاتل المائة[1] من حقائق الإيمان، التي لم تشغله عند السياق عن السير إلى القرية، وحملته وهو في تلك الحال أن جعل ينوء بصدره وهو يعالج سكرات الموت.

وتأمل ما قام بقلب البغيِّ[2] من الإيمان، حين نزعت موقها[3] وسقت الكلب من الركية[4]، فغفر لها.

وهكذا العقل أيضًا، فإنه يقبل التفاضل، وأهله في أصله سواء، مستوون في أنهم عقلاء غير مجانين، وبعضهم أعقل من بعض.

وكذلك الإيجاب والتحريم، فيكون إيجاب دون إيجاب، وتحريم دون تحريم. هذا هو الصحيح، وإن كان بعضهم قد طرد ذلك في العقل والوجوب[5].

وأما زيادة الإيمان من جهة الإجمال والتفصيل -: فمعلوم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله، ولا يجب على كل أحد من الإيمان المفصل مما أخبر به الرسول ما يجب على من بلغه خبره، كما في حق النجاشي وأمثاله.

وأما الزيادة بالعمل والتصديق، المستلزم لعمل القلب والجوارح: فهو أكمل من التصديق الذي لا يستلزمه، فالعلم الذي يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذي لا يعمل به،

رجاله كلهم ثقات، وقد صححه العلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (٧٨٧).

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٠) ومسلم (٢٧٦٦) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٦٧) ومسلم (٢٢٤٥) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) هو ما يلبس فوق الخف.

(٤) وهي البئر.

(٥) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولهذا ذهب جمهور الفقهاء إلى تفاضل أنواع الإيجاب والتحريم، وقالوا: إن إيجاب أحد الفعلين قد يكون أبلغ من إيجاب الآخر، وتحريمه أشد من تحريم الآخر، فهذا أعظم إيجابًا، وهذا أعظم تحريمًا، ولكن طائفة من أهل الكلام نازعوا في ذلك كابن عقيل وغيره، فقالوا: التفاضل ليس في نفي الإيجاب والتحريم، لكن في متعلق ذلك، وهو كثرة الثواب والعقاب، والجمهور يقولون: بل التفاضل في الأمرين، والتفاضل في المسببات دليل على التفاضل في الأسباب، وكون أحد الفعلين ثوابه أعظم وعقابه أعظم: دليل على أن الأمر به والنهي عنه أوكد، وكون أحد الأمرين والنهيين مخصوصًا بالتوكيد دون الثاني مما لا يستريب فيه عاقل، ولو تساويًا من كل وجه لامتنع الاختصاص بتوكيد أو غيره من أسباب الترجيح، فإن التسوية والتفضيل متضادان، وجمهور أئمة الفقهاء على التفاضل في الإيجاب والتحريم. "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٥٩). وأوضح من هذا قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الإيمان الكبير" (ص٣١٨): "ولهذا كان العقل يقبل التفاضل، والإيجاب والتحريم يقبل التفاضل، فيكون إيجاب أقوى من إيجاب، وتحريم أقوى من تحريم".اهـ

فإذا لم يحصل اللازم[1] دل على ضعف الملزوم[2]. ولهذا قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ليس المخبر كالمعاين**»[3]، وموسى عليه السلام لما أخبر أن قومه عبدوا العجل لم يلق الألواح، فلما رآهم قد عبدوه ألقاها، وليس ذلك لشك موسى في خبر الله، لكن المخبَر[4] وإن جزم بصدق المخبِر[5]، فقد لا يتصور المخبَر به في نفسه، كما يتصوره إذ عاينه، كما قال إبراهيم الخليل صلوات الله عليه: ﴿**رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي**﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وأيضًا: فمن وجب عليه الحج والزكاة مثلا، يجب عليه من الإيمان أن يعلم ما أُمِر به، ويؤمن بأن الله أوجبه ما لا يجب على غيره إلا مجملًا، وهذا يجب عليه فيه الإيمان المفصل.

وكذلك الرجل أول ما يسلم، إنما يجب عليه الإقرار المجمل، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها، فلم يتساو الناس فيما أمروا به من الإيمان.

ولا شك أن من قام بقلبه التصديق الجازم، الذي لا يقوى على معارضته شهوة ولا شبهة -: لا تقع معه معصية، ولولا ما حصل له من الشهوة والشبهة أو إحداهما لما عصى، بل يشتغل قلبه ذلك الوقت بما يواقعه من المعصية، فيغيب عنه التصديق والوعيد فيعصي. ولهذا - والله أعلم - قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»،

---

(١) أي: الأعمال.

(٢) أي: التصديق.

(٣) **صحيح**:
أخرجه أحمد (١٨٤٢) والبزار (٥٠٦٢) وابن حبان (٦٢١٣) والحاكم (٣٢٥٠) وغيرهم من طريق أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**ليس الخبر كالمعاينة، قال الله لموسى: إن قومك صنعوا كذا وكذا، فلما يبال، فلما عاين ألقى الألواح**». وهذا إسناد صحيح، وقد صححه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند"، وفي "أحاديث معلة" برقم (٢٣٣)، قال العسكري رَحِمَهُ اللَّهُ: وطعن بعض الملحدين في حديث موسى عليه السلام فقال: لم يصدق ما أخبره ربه، وليس في هذا ما يدل على أنه لم يصدق أو شك فيما أخبره، ولكن للعيان روعة هي أنكأ للقلب وأبعث لهلعة من المسموع، قال: ومن هذا قول إبراهيم عليه السلام ﴿**وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي**﴾ أي بيقين النظر، لأن للمشاهدة والمعاينة حالًا ليست لغيره.اهـ "المقاصد الحسنة" (ص٥٥٩).

(٤) وهو موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(٥) وهو الله عز وجل.

الحديث[1]. فهو حين يزني يغيب عنه تصديقه بحرمة الزنا، وإن بقي أصل التصديق في قلبه، ثم يعاوده. فإن المتقين كما وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَواْ إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ**﴾ [الأعراف: ٢٠١] قال ليث عن مجاهد: هو الرجل يهم بالذنب فيذكر الله فيدعه[2]. والشهوة والغضب مبدأ السيئات، فإذا أبصر رجع. ثم قال تعالى: ﴿**وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ**﴾ أي: وإخوان الشياطين تمدهم الشياطين في الغي ثم لا يقصرون. قال ابن عباس: لا الإنس تقصر عن السيئات، ولا الشياطين تمسك عنهم[3]. فإذا لم يبصر يبقى قلبه في عمى، والشيطان يمده في غيه، وإن كان التصديق في قلبه لم يكذب، فذلك النور والإبصار، وتلك الخشية والخوف تخرج من قلبه. وهذا كما أن الإنسان يُغْمض عينيه فلا يرى، وإن لم يكن أعمى، فكذلك القلب، بما يغشاه من رين الذنوب، لا يبصر الحق وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر. وجاء هذا المعنى مرفوعًا إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: أنه قال: «**إذا زنى العبد نزع منه الإيمان، فإن تاب أعيد إليه**»[4].

وإذا كان النزاع في هذه المسألة بين أهل السنة نزاعا لفظيًا، فلا محذور فيه سوى ما يحصل من عدوان إحدى الطائفتين على الأخرى والافتراق بسبب ذلك، وأن يصير ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام المذموم من أهل الإرجاء ونحوهم، وإلى ظهور الفسق

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **ضعيف:**
ذكره الواحدي في "الوسيط" (٢/ ٤٣٨) والثعلبي في "الكشف والبيان" (١٢/ ٦٣٧)، من طريق ليث عن مجاهد فذكره. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم.

(٣) **ضعيف:**
أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم في "تفسيريهما" عند الآية من طريق عبد الله بن صالح قال: حدثني معاوية، عن علي، عن ابن عباس. وهذا إسناد ضعيف فيه علتان: ١): عبد الله بن صالح هو كاتب الليث ضعيف. ٢): علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس.

(٤) **صحيح:**
أخرجه أبو داود (٤٦٩٠) والحاكم (٥٦) والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٥٣٦) وابن بطة في "الإبانة" (٩٧٦) واللالكائي في "شرح أصول السنة" (١٨٦٤) والبيهقي في "الشعب" (٤٩٧٩) وغيرهم من طريق سعيد بن أبي مريم، أنا نافع بن يزيد، قال: حدثني ابن الهاد، أن سعيد بن أبي سعيد المقبري حدثه، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان كان عليه كالظلة، فإذا انقطع رجع إليه الإيمان**». وهذا إسناد صحيح، وقد صححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيحة" برقم (٥٠٩).

والمعاصي، بأن يقول: أنا مؤمن مسلم حقًا كامل الإيمان والإسلام ولي من أولياء الله! فلا يبالي بما يكون منه من المعاصي. وبهذا المعنى قالت المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله! وهذا باطل قطعًا.

فالإمام أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نظر إلى حقيقة «الإيمان» لغة مع أدلة من كلام الشارع. وبقية الأئمة رَحِمَهُمُ اللَّهُ نظروا إلى حقيقته في عرف الشارع، فإن الشارع ضم إلى التصديق أوصافًا وشرائط، كما في الصلاة والصوم والحج ونحو ذلك.

فمن أدلة الأصحاب لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ على أن «الإيمان» في اللغة عبارة عن التصديق، قال تعالى خبرًا عن إخوة يوسف: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧] أي: بمصدق لنا، ومنهم من ادعى إجماع أهل اللغة على ذلك[(١)]، ثم هذا المعنى اللغوي، وهو التصديق بالقلب، هو الواجب على العبد حقًا لله، وهو أن يصدق الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فيما جاء به من عند الله، فمن صدق الرسول فيما جاء به من عند الله فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى، والإقرار شرط إجراء أحكام الإسلام في الدنيا، هذا على أحد القولين، كما تقدم، ولأنه ضد الكفر، وهو التكذيب والجحود، وهما يكونان بالقلب، فكذا ما يضادهما[(٢)].

---

(١) الذي نقل الإجماع هو القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه "التمهيد"، قال شيخ الإسلام رادا عليه: فيقال له: من نقل هذا الإجماع؟ ومن أين يعلم هذا الإجماع؟ وفي أي كتاب ذكر هذا الإجماع؟. ويقال له: أتعني بأهل اللغة نقلتها كأبي عمرو والأصمعي والخليل ونحوهم؛ أو المتكلمين بها؟ فإن عنيت الأول؛ فهؤلاء لا ينقلون كل ما كان قبل الإسلام بإسناد وإنما ينقلون ما سمعوه من العرب في زمانهم وما سمعوه في دواوين الشعر وكلام العرب وغير ذلك بالإسناد ولا نعلم فيما نقلوه لفظ الإيمان فضلًاعن أن يكونوا أجمعوا عليه. وإن عنيت المتكلمين بهذا اللفظ قبل الإسلام؛ فهؤلاء لم نشهدهم ولا نقل لنا أحد عنهم ذلك، وأيضًا أنه لا يعرف عن هؤلاء جميعهم أنهم قالوا: الإيمان في اللغة هو التصديق؛ بل ولا عن بعضهم وإن قدر أنه قاله واحد أو اثنان؛ فليس هذا إجماعًا.اهـ "الإيمان" (ص١٠٢)، و"مجموع الفتاوى" (٧/ ١٢١).

(٢) هذا حجة من عرَّف الإيمان بالتصديق فقط. وهو أن الإيمان ضده الكفر، والكفر هو التكذيب، والتكذيب محله القلب، فهكذا الإيمان محله القلب؛ لأنه ضد الكفر، والذي يكون في القلب هو التصديق، لا الأعمال؛ لأن الأعمال محلها الجوارح. وهذا قول الجهمية، وهو قول باطل مردود؛ لأن الله يقول عن كفار قريش: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ﴾ أي: بقلوبهم ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ﴾ أي: بألسنتهم. وقال عن فرعون: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا﴾ أي: بألسنتهم ﴿وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ فبين الله أنهم كفروا بألسنتهم مع أن قلوبهم مصدقة بالحق، وسمى الله ذلك جحودًا، واليهود كانوا يصدقون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بقلوبهم كما جاء ذلك في أحاديث كثيرة ومع ذلك كفرهم الله ورسوله.

وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] يدل على أن القلب هو موضع الإيمان، لا اللسان، ولأنه لو كان مركبًا من قول وعمل، لزال كله بزوال جزئه[١]، ولأن العمل قد عُطف على الإيمان، والعطف يقتضي المغايرة، قال تعالى: ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، في مواضع من القرآن.

وقد اعترض على استدلالهم[٢] بأن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق - بمنع بين التصديق والإيمان، وهب أن الأمر يصح في موضع، فلِمَ قلتم إنه يوجب الترادف مطلقًا؟ وكذلك اعتُرض على دعوى الترادف بين الإسلام والإيمان.

ومما يدل على عدم الترادف: أنه يقال للمخبِر إذا صدَّقته[٣]: صدَّقه، ولا يقال: آمنه، ولا آمن به، بل يقال: آمن له، كما قال تعالى: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]. ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ﴾ [يونس: ٨٣].

وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١] ففرَّق بين المعدَّى باللام والمعدَّى باللام، فالأول يقال للمخبَر به[٤]، والثاني للمخبِر[٥].

---

(١) هذا ليس بلازم، وإنما التزم ذلك الخوارج والمعتزلة، وهو باطل؛ لأن ذهاب الجزء لا يستلزم زوال الكل، كما تقول: ذهبت يد زيد في المعركة. ولا يعني هذا ذهاب زيد كله. **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه؛ ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له؛ لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح كما قال أبو هريرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن القلب ملك والأعضاء جنوده فإن طاب الملك طابت جنوده وإذا خبث الملك خبثت جنوده وفي الصحيحين عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب**». ولهذا ظن طوائف من الناس أن الإيمان إنما هو في القلب خاصة وما على الجوارح ليس داخلًا في مسماه ولكن هو من ثمراته ونتائجه الدالة عليه حتى آل الأمر بغلاتهم - كجهم وأتباعه - إلى أن قالوا: يمكن أن يصدق بقلبه ولا يظهر بلسانه إلا كلمة الكفر مع قدرته على إظهارها فيكون الذي في القلب إيمانا نافعا له في الآخرة....إلخ. اهـ "مجموع الفتاوى" (٧/ ٦٤٤).

(٢) انظر: "الإيمان" لابن تيمية (ص٢٢٦-٢٢٧).

(٣) في المطبوع (صدق) والتصويب من كتاب "الإيمان".

(٤) فالتعدية بالباء تكون للمخبَر به، فيقال فيما بلَّغ جبريل عليه السلام النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ من الوحي آمن به.

(٥) فالتعدية باللام تكون للمخبِر، كقوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ أي: أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يصدِّق المؤمنين فيما يخبرونه.

ولا يرد كونه يجوز أن يقال: ما أنت بمصدِّق لنا، لأن دخول اللام لتقوية العامل[(١)]، كما إذا تقدم المعمول[(٢)]، أو كان العامل اسم فاعل، أو مصدرا[(٣)]، على ما عرف في موضعه[(٤)].

فالحاصل: أنه لا يقال قط: قد آمنتُه، ولا صدقتُ له، إنما يقال. آمنت له، كما يقال: أقررت له. فكان تفسيره بـ «أقررت» أقربَ من تفسيره بـ «صدَّقتُ»، مع الفرق بينهما، لأن الفرق بينهما ثابت في المعنى، فإن كل مخبِر عن مشاهدة أو غيب، يقال له في اللغة: صدقتَ، كما يقال له: كذبتَ. فمن قال: السماء فوقنا، قيل له: صدقت.

وأما لفظ «الإيمان» فلا يستعمل إلا في الخبر عن الغائب، فيقال لمن قال: طلعت الشمس: صدقناه، ولا يقال: آمنَّا له، فإن فيه أصل معنى الأمن، والائتمان إنما يكون في الخبر عن الغائب، فالأمر الغائب هو الذي يؤتمن عليه المخبِر. ولهذا لم يأت في القرآن وغيره لفظ «آمن له» إلا في هذا النوع. ولأنه لم يقابَل لفظ «الإيمان» قط بالتكذيب كما

---

(١) وهو اسم الفاعل؛ فإن اسم الفاعل أضعف من الفعل فيحتاج إلى تقويته باللام، وليست هذه اللام فيه أصلية، ومنه: ﴿**وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ**﴾ مع أن الفعل «غاض» يتعدى بنفسه، تقول: غظته، لكن لما كان اسم فاعل احتاج إلى تقويته باللام، وهكذا يقال في الفعل «صدَّق»، فإنه يتعدى بنفسه فإنك تقول: صدقته. لكن في اسم الفاعل (مصدِّق) يحتاج إلى اللام التي تقويه، وهذا بخلاف الفعل «آمن»، فاللام الداخلة على معمولها أصلية، فظهر بهذا الفرق بين الفعل «آمن» وبين «صدق».

(٢) كقوله تعالى: ﴿**وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ**﴾ حيث قدم المعمول (لربهم) فدخلت عليه اللام.

(٣) كقولك: "أحببت الشيخ حبَّ الولد لأبيه". فإن الفعل «أحبَّ» يتعدى بنفسه تقول: "أحبَّ الولد أباه"، لكن لما كان في المثال السابق مصدرا (حبَّ)، دخلت عليه اللام لتقويته.

(٤) **والحاصل**: أن اللام تزاد على ما يتعدى بنفسه لتقوية العامل الذي ضعف عن العمل بأحد سببين وهما:

١) **أن يقع العامل متأخرا، فتقوِّيه باللام** كقوله تعالى: ﴿**وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ**﴾، وقوله تعالى: ﴿**إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**﴾، مع أنك تقول: عبَّرت رؤياه، وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ**﴾ وإنما يقال: غظته، لا يقال: غظت له. ومثله كثير.

٢) **أن يكون العامل فرعًا في العمل إما لكونه اسم فاعل** كقوله تعالى: ﴿**مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ**﴾ [البقرة: ٩١] وإما لكونه صيغة مبالغة كقوله تعالى: ﴿**فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾ [البروج: ١٦] أو مصدرا "أحببت الشيخ حبَّ الولد لأبيه". ونحو ذلك فيقال: فلان يعبد الله ويخافه ويتقيه، ثم إذا ذُكِر باسم الفاعل قيل: هو عابد لربه متق لربه خائف لربه، وكذلك تقول: فلان يرهب الله ثم تقول: هو راهب لربه. فقول القائل: (ما أنت بمصدق لنا) أَدخَل فيه اللام؛ لكونه اسم فاعل، وإلا فإنما يقال: صدَّقتُه، لا يقال: صدقتُ له، ولو ذكروا الفعل لقالوا: ما صدقتنا. وهذا بخلاف لفظ الإيمان، فإنه تعدى إلى الضمير باللام دائمًا؛ لا يقال: آمنته قط، وإنما يقال: آمنت له كما يقال: أقررت له؛ فكان تفسيره بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق مع أن بينهما فرقًا.

يقابل لفظ «التصديق»، وإنما يقابَل بالكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق ولكن لا أتبعك، بل أعاديك وأبغضك وأخالفك -: لكان كفره أعظم، فعُلم أن الإيمان ليس هو التصديق فقط، ولا الكفر هو التكذيب فقط، بل إذا كان الكفر يكون تكذيبًا، ويكون مخالفة ومعاداة بلا تكذيب. فكذلك الإيمان، يكون تصديقًا وموافقة وانقيادًا، ولا يكفي مجرد التصديق، فيكون الإسلام جزء مسمى الإيمان.

ولو سلِّم الترادف، فالتصديق يكون بالأفعال أيضًا. كما ثبت في «الصحيح» عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**العينان تزنيان، وزناهما النظر، والأذن تزني، وزناها السمع**» إلى أن قال: «**والفرج يصدق ذلك ويكذبه**»[(١)].

وقال الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكنه ما وقر في الصدر وصدقته الأعمال[(٢)]. ولو كان تصديقًا فهو تصديق مخصوص، كما في الصلاة ونحوها كما قد تقدم[(٣)]، وليس هذا نقلا للفظ ولا تغييرًا له، فإن الله لم يأمرنا بإيمان مطلق، بل بإيمان خاص، وصفه وبيَّنه. فالتصديق الذي هو الإيمان، أدنى أحواله أن يكون نوعا من التصديق العام، فلا يكون مطابقًا له في العموم والخصوص، من غير تغيير للبيان ولا قلبه، بل يكون «الإيمان» في كلام الشارع مؤلفًا من العام والخاص، كالإنسان الموصوف بأنه حيوان ناطق[(٤)]. أو لأن التصديق التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح، فإن هذه من لوازم الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٣) ومسلم (٢٦٥٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: فجعل التصديق عمل الفرج لا ما يتمنى القلب، والتكذيب تركه لذلك وهذا صريح في أن التصديق لا يصح إلا بالعمل.اهـ "الصلاة" (ص٥٠).

(٢) **حسن:**
أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٩٨٨) فقال: حدثنا عفان قال: حدثنا جعفر بن سليمان قال: حدثنا زكريا قال: سمعت الحسن يقول: إن الإيمان ليس بالتحلي، ولا بالتمني، إنما الإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل. وهذا إسناد حسن، وقد روي مرفوعًا ولا يصح، انظر: "الضعيفة" برقم (١٠٩٨).

(٣) أي: أن الصلاة في اللغة الدعاء، ولكن المراد بها في الشرع قدر زائد على هذا المعنى.

(٤) أي: أن لفظ «حيوان» عام يشمل الإنسان وغيره، لكن قولنا: ناطق هذا خاص، لكون الإنسان هو الموصوف بالنطق من الحيوانات، فالإنسان على هذا مؤلف من خاص وعام.

(٥) **قال حافظ الحكمي** رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن هنا يتبين لك أن من قال من أهل السنة في "الإيمان": هو التصديق على ظاهر اللغة، أنهم إنما عنوا التصديق الإذعاني المستلزم للانقياد ظاهرًا وباطنًا بلا شك، لم يعنوا مجرد التصديق فإن إبليس لم يكذب في أمر الله تعالى له بالسجود وإنما أبى عن الانقياد كفرًا واستكبارًا، واليهود =

ونقول: إن هذه اللوازم تدخل في مسمى اللفظ تارة، وتخرج عنه أخرى، أو إن اللفظ باق على معناه في اللغة، ولكن الشارع زاد فيه أحكامًا، أو أن يكون الشارع استعمله في معناه المجازي، فهو حقيقة شرعية، مجاز لغوي، أو أن يكون قد نقله الشارع[1]. وهذه أقوال لمن سلك هذه الطريق.

وقالوا: إن الرسول قد وقَفَنا على معاني الإيمان، وعلمنا من مراده علما ضروريًا أن من قيل إنه صدَّق ولم يتكلم بلسانه بالإيمان، مع قدرته على ذلك، ولا صلى، ولا صام، ولا أحب الله ورسوله، ولا خاف الله بل كان مبغضا للرسول، معاديًا له يقاتله: أن هذا ليس بمؤمن.

كما علمنا أنه رتَّب الفوز والفلاح على التكلم بالشهادتين مع الإخلاص والعمل بمقتضاهما. فقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**»[2]. وقال أيضًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الحياء شعبة من الإيمان**»[3]. وقال أيضًا: «**أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا**»[4].

كانوا يعتقدون صدق الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ولم يتبعوه، وفرعون كان يعتقد صدق موسى ولم ينقد، بل جحد بآيات الله ظلما وعلوا.اهـ "معارج القبول" (٢/ ٥٩٤).

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: والتحقيق أن الشارع لم ينقلها ولم يغيرها، ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة، كما يستعمل نظائرها، كقوله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ**﴾ [آل عمران: ٩٧]، فذكر حجا خاصًا، وهو حج البيت، وكذلك قوله: ﴿**فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ**﴾ [البقرة: ١٥٨] فلم يكن لفظ الحج متناولًا لكل قصد، بل لقصد مخصوص دل عليه اللفظ نفسه من غير تغيير اللغة.اهـ "الإيمان" (ص٢٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (٩) ومسلم (٣٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) هو قطعة من الحديث السابق.

(٤) **صحيح**:
أخرجه أحمد (٧٤٠٢) وابن أبي شيبة (٣١٠٠٦) وأبو داود (٤٦٨٢) والترمذي (١١٦٢) وغيرهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به. وظاهر إسناده الحسن، ولهذا حسنه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (١٣٢٧)، ولكن سئل عنه أبو حاتم كما في "العلل" لولده (٢٢٩٦) فقال: وسألت أبي عن حديث؛ رواه محمد بن إسحاق، عن الحارث بن عبد الرحيم بن أبي ذباب، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ «أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا». ورواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. قال أبي: حديث الحارث أشبه، ومحمد بن عمرو لزم الطريق.اهـ "أحاديث معلة" (٤٦٩)، قلت: أخرجه من الطريق الراجحة البخاري في "التاريخ" (٢/ ٢٧١) والمروزي في "تعظيم الصلاة" (٤٥٥) والبيهقي في "الشعب" (٧٦١٤) من طريق محمد بن إسحاق، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن أبي سلمة، عن عائشة. وفيه عنعنة ابن إسحاق، فهو مدلس وقد عنعن. لكن له طريق أخرى: أخرجه ابن أبي =

وقال أيضًا: «**البذاذة من الإيمان**»[1].

فإذا[2] كان الإيمان أصلًا له شعب متعددة، وكل شعبة منها تسمى: إيمانًا، فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والصوم والحج، والأعمال الباطنة، كالحياء والتوكل والخشية من الله والإنابة إليه، حتى تنتهي هذه الشعب إلى إماطة الأذى عن الطريق، فإنه من شعب الإيمان. وهذه الشُّعب، منها ما يزول الإيمان بزوالها [إجماعا]، كشعبة الشهادة، ومنها ما لا يزول بزوالها، كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتًا عظيمًا، منها ما يقرب من شعبة الشهادة، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى. وكما أن شعب الإيمان إيمان، فكذا شعب الكفر كفر، فالحكم بما أنزل الله – مثلا من شعب الإيمان، والحكم بغير ما أنزل الله كفر. وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**». رواه مسلم[3]. وفي لفظ: «**ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**»[4]. وروى الترمذي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «من أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله –: فقد استكمل الإيمان»[5]. ومعناه – والله أعلم – أن الحب والبغض أصل حركة القلب، وبذل المال

شيبة (٢٥٨٢٨) وأحمد (٢٤٢٠٤) والترمذي (٢٦١٢) والنسائي في "الكبرى" (٩١٠٩) من طريق خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عائشة. وهذا إسناد منقطع، قال الترمذي: ولا نعرف لأبي قلابة سماعا من عائشة.

وله شاهد عن جابر: أخرجه البزار كما في "كشف الأستار" (٣٤) والمروزي في "تعظيم الصلاة" (٤٥٦) وابن أبي الدنيا في مداراة الناس (٧٩) من طريقين عن محمد بن المنكدر، عن جابر. وهذا إسناد صحيح. وله شواهد ذكر بعضها العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيحة" (٢٨٤).

(١) **صحيح**:
أخرجه أحمد (٢٤٠٠٩) وابن ماجه (٤١١٨) والحاكم (١٨) والبيهقي في "الشعب" (٥٧٦٢) من طريق عبد الله بن أبي أمامة الحارثي عن أبيه به. وهذا إسناد حسن، وقد حسنه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيحة" (٣٤١).

(٢) انظر: "كتاب الصلاة" لابن القيم (ص٥٥).

(٣) أخرجه مسلم (٤٩) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم (٥٠) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) **حسن**:
أخرجه أبو داود (٤٦٨١) والطبراني (٧٦١٣) وغيرهما من طرق عن يحيى بن الحارث الذماري عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة به. وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات إلا القاسم بن عبد الرحمن مختلف فيه، والراجح تحسين حديثه ما لم يتفرد بما ينكر عليه، كما رجح ذلك العلامة الألباني =

ومنعه هو كمال ذلك، فإن المال آخر المتعلقات بالنفس، والبدن متوسط بين القلب والمال، فمن كان أول أمره وآخره كله لله، كان الله إلهه في كل شيء، فلم يكن فيه شيء من الشرك، وهو إرادة غير الله وقصده ورجاؤه، فيكون مستكمل الإيمان. إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على قوة الإيمان وضعفه بحسب العمل[1].

ويأتي في كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شأن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: «وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان». فسمى حب الصحابة إيمانًا، وبغضهم كفرًا.

وما أعجب ما أجاب به أبو المعين النسفي وغيره، عن استدلالهم بحديث شعب الإيمان المذكور، وهو: أن الراوي قال: «**بضع وستون أو بضع وسبعون**»، فقد شهد الراوي

رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وله شاهد من حديث معاذ بن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وله طريقان: الأولى: أخرجه أحمد (١٥٦٣٨) والترمذي (٢٥٢١) والحاكم (٢٦٩٤) من طريق أبي مرحوم عبد الرحيم بن ميمون، عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني، عن أبيه، أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «من أعطى لله، ومنع لله، وأحب لله، وأبغض لله، وأنكح لله، فقد استكمل إيمانه». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عبد الرحيم بن ميمون، وسهل بن معاذ.

الطريق الثانية: أخرجه أحمد (١٥٦١٧) والطبراني (٢٠/ ١٨٨) من طريق ابن لهيعة، عن زبان، عن سهل بن معاذ، عن أبيه، عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**من أعطى لله تعالى، ومنع لله تعالى، وأحب لله تعالى، وأبغض لله تعالى، وأنكح لله تعالى فقد استكمل إيمانه**». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة، وزبان بن فايد وسهل بن معاذ. وقد صححه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصحيحة" برقم (٣٨٠).

(١) **مسألة: هل الأعمال شرط في "الإيمان" ؟ وهل هو شرط صحة أو شرط كمال؟** القول بأن الأعمال شرط لصحة الإيمان أو لكماله، هذه من الألفاظ المبتدعة التي لم يتكلم بها السلف، وإنما قال السلف: الأعمال من الإيمان، وأما هذه الألفاظ فهي مجملة يقصد بها أهل البدع مقاصد سيئة، فالخوارج والمعتزلة جعلوا جميع الأعمال شرط صحة في "الإيمان" ليكفروا صاحب الكبيرة من المسلمين، وقابلهم المرجئة فجعلوا جميع الأعمال شرط كمال في "الإيمان" ، بل غلاة المرجئة لا يدخلون الأعمال من أصلها في "الإيمان" . **وتوسط أهل السنة فقالوا: لا نبُتُّ القول في ذلك مطلقًا ولا ننفيه، بل لابد من التفصيل فنقول: الأعمال مجموعها وجنسها ركن في الإيمان، وأما مفردات الأعمال فتختلف بحسب العمل، فمن الأعمال ما يزول بتركه الإيمان من أصله كالصلاة، ومن الأعمال ما يزول بتركه كمال الإيمان الواجب مثل بر الوالدين، ومنها ما يزول بتركه كمال الإيمان المستحب كإماطة الأذىٰ عن الطريق**، كلٌ بحسب ما دلت عليه الأدلة. وهذا التعبير بـ[الركنية] أدق من تعبير بعض العلماء كالعلامة ابن باز وابن عثيمين بـ[الشرطية]، حيث قالوا: إن جنس الأعمال شرط في الإيمان، وهذا التعبير قد يُعترض به علينا بأن الشرط خارج عن المشروط (ماهية الشيء)، فكيف تقررون بأن العمل من الإيمان، ثم تقولون: إن العمل شرط في الإيمان؟!. انظر: "شرح السفارينية" لابن عثيمين (١/ ٤٠٢).

بغفلة نفسه حيث شك فقال: «**بضع وستون أو بضع وسبعون**»[1]، ولا يظن برسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ الشك في ذلك! وأن هذا الحديث مخالف للكتاب.

فطعن فيه بغفلة الراوي ومخالفته الكتاب. فانظر إلى هذا الطعن ما أعجبه! فإن تردد الراوي بين الستين والسبعين لا يلزم منه عدم ضبطه، مع أن البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ إنما رواه: بضع وستون من غير شك.

وأما الطعن بمخالفة الكتاب، فأين في الكتاب ما يدل على خلافه؟! وإنما فيه ما يدل على وفاقه، وإنما هذا الطعن من ثمرة شؤم التقليد والتعصب.

وقالوا أيضًا: وهنا أصل آخر، وهو: أن القول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام. والعمل قسمان: عمل القلب، وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح. فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم ينفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في اعتبارها وكونها نافعة، وإذا بقي تصديق القلب وزال الباقي فهذا موضع المعركة!![2]

ولا شك أنه يلزم من عدم طاعة الجوارح عدم طاعة القلب، إذ لو أطاع القلب وانقاد، لأطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعة القلب وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة. قال صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ: «**إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد،**

---

(١) وقد رجح العلامة الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ رواية «بضع وسبعون» كما في "الصحيحة" (١٧٦٩).

(٢) هذا الكلام مأخوذ من كلام ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ في "كتاب الصلاة" (ص٥٦) وهذه تتمته: وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصِّدق، فهذا موضعُ المعركة بين المرجئة وأهل السُّنة، فأهلُ السُّنة مجمعون على زوالِ الإيمان، وأنَّه لا ينفع التَّصديق مع انتفاءِ عملِ القلب، وهو محبَّته وانقياده كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتَقدون صدقَ الرَّسول، بل ويقرُّون به سرًّا وجهرًا ويقولون: ليس بكاذب، ولكن لا نتَّبعه، ولا نؤمن به. وإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب، فغير مستنكرٍ أَنْ يزولَ بزوالِ أعظم أعمالِ الجوارح، ولا سيَّما إذا كان ملزومًا لعدم محبَّة القلب وانقياده الذي هو ملزومٌ لعدم التَّصديق الجازم كما تقدَّم تقريره، فإنَّه يلزم من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح، إذْ لو أطاع القلب وانقاد، أطاعت الجوارح، وانقادت، ويلزمُ من عدم طاعته وانقياده عدم التّصديق المستلزم للطَّاعة، وهو حقيقة الإيمان، فإن الإيمان ليس مجرَّد التَّصديق كما تقدَّم بيانه، وإنَّما هو التَّصديق المستلزِم للطَّاعة والانقياد، وهكذا الهدى ليس هو مجرَّد معرفة الحقِّ وتبيُّنه، بل هو معرفته المستلزمة لاتِّباعه، والعمل بموجبه، وإنْ سمِّي الأوَّل هدى، فليس هو الهدى التّامّ المستلزم للاهتداء، كما أَنَّ اعتقاد التَّصديق، وإنْ سُمِّي تصديقًا، فليس هو التصديق المستلزم للإيمان، فعليك بمراجعة هذا الأصل ومراعاته.اهـ

وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب»[1]. فمن صلح قلبه صلح جسده قطعًا، بخلاف العكس. وأما كونه يلزم من زوال جزئه زوال كله، فإن أريد أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعة كما كانت، فمسلم، ولكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء، فيزول عنه الكمال فقط[2].

والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة والآثار السلفية كثيرة جدًا: منها: قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا**﴾ [الأنفال: ٢]. ﴿**وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى**﴾ [مريم: ٧٦]. ﴿**وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا**﴾ [المدثر: ٣١]. ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ**﴾ [الفتح: ٤]. ﴿**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وكيف يقال في هذه الآية والتي قبلها إن الزيادة باعتبار زيادة المؤمَن به؟ فهل في قول الناس: ﴿**قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ**﴾ زيادة مشروع؟ وهل في إنزال السكينة على قلوب المؤمنين زيادة مشروع؟ وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين مرجعهم من الحديبية ليزدادوا طمأنينة ويقينًا، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿**هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ**﴾ [آل عمران: ١٦٧]. وقال تعالى: ﴿**وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ**﴾ [التوبة: ١٢٤ - ١٢٥].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩) عن النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قال ابن أبي العز في كتابه "الاتباع" (ص٥٨): والقول بأن الكل ينتفي بانتفاء جزئه مغلطة، فإن أراد به قائله انتفاء المجموع فهذا غلط؛ فإن من قطعت يده مثلًا لم يخرج عن كونه إنسانًا، ولا انتفى وجوده، وإن كانت يده جزء منه. وإن أراد به انتفاء الهيئة الاجتماعية، فمسلَّم. وهذا هو الذي يعنونه بقولهم: انتفت صفة الكمال، ويشهد لهذا قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ**﴾ [الأنفال:٢] وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ «**لا إيمان لمن لا أمانة له**» وأمثال ذلك في الكتاب والسنة كثيرة، والمنفي في مثل هذا صفة الكمال، فينفي صحة الإيمان المطلق، لا مطلق الإيمان. وإن أراد به انتفاء الاسم كما ينتفي العشرة بانتفاء جزئها، وإن كان المجموع لم ينتفِ فهو غلط أيضًا؛ فإن الإيمان من أسماء الأجناس، واسم الجنس لم ينتفِ بانتفاء بعض المسمى، بخلاف العشرة فإنها اسم لعدد خاص، وإنما نظيرها انتفاء الإيمان بجحود بعض ما جاء به الرسول. فإن الإيمان اسم خاص له، فظهر بهذا أن قوله: «**والكل ينتفي بانتفاء جزئه بالاتفاق**» غلط.اهـ

وأما ما رواه الفقيه أبو الليث السمرقندي[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في "تفسيره"[2] عند هذه الآية، فقال: حدثنا محمد بن الفضل وأبو القاسم الساباذي، قالا: حدثنا فارس بن مردويه، قال: حدثنا محمد بن الفضل العابد، قال: حدثنا يحيى بن عيسى، قال: حدثنا أبو مطيع، عن حماد بن سلمة عن ابن المهزم، عن أبي هريرة، قال: جاء وفد ثقيف إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، فقالوا: يا رسول الله، الإيمان يزيد وينقص؟ فقال: «**لا، الإيمان مكمل في القلب، زيادته ونقصانه كفر**»[3]. فقد سئل شيخنا الشيخ عماد الدين بن كثير رحمه الله تعالى عن هذا الحديث؟ فأجاب: بأن الإسناد من أبي ليث إلى أبي مطيع مجهولون لا يعرفون في شيء من كتب التواريخ المشهورة. وأما أبو مطيع، فهو: الحكم بن عبد الله بن مسلمة البلخي، ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي الفلاس، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم. وأما أبو المهزم، الراوي عن أبي هريرة، وقد تصحف على الكاتب، واسمه: يزيد بن سفيان، فقد ضعفه أيضًا، غير واحد، وتركه شعبة بن الحجاج، وقال النسائي: متروك، وقد اتهمه شعبة بالوضع، حيث قال: لو أعطوه فلسين لحدثهم بسبعين حديثًا!.

وقد وصف النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ النساء بنقصان العقل والدين[4]. وقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس**

---

(١) هو أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الإمام، الفقيه، المحدث، الزاهد. لقب بإمام الهدى لفضله وصلاحه. المتوفى سنة: (٣٧٣هـ) مترجم له في "السير" (١٦/ ٣٢٢).

(٢) واسمه: "بحر العلوم" (٢/ ٩٩).

(٣) **موضوع**:
أخرجه الجوزقاني في "الأباطيل" (١/ ١٤٤) وابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ١٣٠) قال الجوزقاني: هذا حديث موضوع باطل لا أصل له، وهو من موضوعات أبي مطيع.اهـ وقال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع بلا شك وهومن وضع أبي مطيع واسمه الحكم بن عبد الله. قال أحمد بن حنبل: لا ينبغى أن يروى عنه شيء، **وقال يحيى**: ليس بشئ، وقال أبو حاتم الرازي: كان أبو مطيع مرجئا كذابا. قال المقنف: وقلت في هذا الحديث أبو المهزم وقد سبق أنه كذاب وقد سرق هذا الحديث من أبي مطيع.اهـ وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا الحديث مخالف للآيات الكثيرة المصرحة بزيادة الإيمان كقوله تعالى: ﴿.. **لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ..**﴾ [الفتح: ٤] فكفى بهذا دليلًا على بطلان مثل هذا الحديث وإن قال بمعناه جماعة.اهـ في "الضعيفة" برقم (٤٦٤).

(٤) وهو قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من** =

أجمعين»[1]. والمراد نفي الكمال، ونظائره كثيرة، وحديث شعب الإيمان[2]، وحديث الشفاعة، وأنه يخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان[3]. فكيف يقال بعد هذا: إن إيمان أهل السماوات والأرض سواء؟! وإنما التفاضل بينهم بمعان أخر غير الإيمان؟!

وكلام الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في هذا المعنى كثير أيضًا:

منه: قول أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد هو أم ينتقص[4].

وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول لأصحابه: هلموا نزدد إيمانًا، فيذكرون الله عز وجل[5].

إحداكن». أخرجه البخاري (٣٠٤) ومسلم (٨٠) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانفرد به مسلم عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا برقم (٧٩) وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم (٨٠). وهذا أصرح حديث نص على نقصان الإيمان، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: والصحابة قد ثبت عنهم أن الإيمان يزيد وينقص وهو قول أئمة السنة وكان ابن المبارك يقول: هو يتفاضل ويتزايد ويمسك عن لفظ ينقص وعن مالك في كونه لا ينقص روايتان والقرآن قد نطق بالزيادة في غير موضع ودلت النصوص على نقصه كقوله: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**» ونحو ذلك لكن لم يعرف هذا اللفظ إلا في قوله في النساء: «**ناقصات عقل ودين**» وجعل من نقصان دينها أنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي وبهذا استدل غير واحد على أنه ينقص.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٥١).

(١) أخرجه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**». أخرجه البخاري (٩) ومسلم (٣٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤١٠) ومسلم (١٩٣).

(٤) **ضعيف**:

أخرجه اللالكائي في "شرح أصول السنة" (١٧١٠) من طريق يزيد، قال: نا جرير بن عثمان، قال: سمعت أشياخنا، أو بعض أشياخنا، أن أبا الدرداء، قال: «إن من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أمزداد هو أم منتقص؟ وإن من فقه الرجل أن يعلم نزغات الشيطان أنى تأتيه؟». وفيه جهالة مشايخ حريز بن عثمان، لكن قد قال أبو داود: شيوخ حريز كلهم ثقات. لكن بقي هل ثبت سماعهم من أبي الدرداء؟. وقد جاء في بعض الطرق تسمية الواسطة بين حريز وبين أبي الدرداء وهو الحارث بن مخمر. أخرجه البيهقي في "الشعب" (٥٣). لكن روايته الحارث عن أبي الدرداء مرسلة.

(٥) **ضعيف**:

أخرجه ابن أبي شيبة (ص ١٧٧) وابن بطة في "الإبانة"(١١٣٤) والبيهقي في "الشعب" (٣٦) من طريق محمد بن طلحة، عن زبيد، عن ذر قال: كان عمر بن الخطاب يقول لأصحابه فذكره. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين ذر بن عبد الله المرهبي وبين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه لم يدركه.

وكان ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول في دعائه: اللهم زدنا إيمانًا ويقينا وفقها[1].

وكان معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول لرجل: اجلس بنا نؤمن ساعة[2]. ومثله عن عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[3].

(١) **حسن:**

أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٧٩٧) والخلال في "السنة" (١١٢٠) والآجري في "الشريعة" (٢١٨) وابن بطة في "الإبانة"(١١٣٢) والبيهقي في "الشعب" (٤٥) من طريق شريك عن هلال بن حميد عن عبد الله بن عكيم قال: سمعت ابن مسعود. وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات غير شريك بن عبد الله بن أبي نمر، وهو حسن الحديث.

(٢) **صحيح:**

أخرجه البخاري معلقا قبل حديث (٨) ووصله ابن أبي شيبة في "الإيمان" (١٠٥) وعبد الله بن أحمد في "السنة" (٧٩٦) وابن بطة في "الإبانة"(١١٣٥) واللالكائي في "شرح أصول السنة" (١٧٠٧) والبيهقي في "الشعب" (٤٣) وغيرهم من طريق جامع بن شداد، عن الأسود بن هلال، قال: قال معاذ. وهذا إسناد صحيح.

(٣) **حسن لغيره:**

له خمسة طرق وهي كما يلي: الطريق الأولى: أخرجه ابن أبي شيبة في "الإيمان" (١١٦) من طريق أبي أسامة، عن موسى بن مسلم، نا ابن سابط، قال: كان عبد الله بن رواحة يأخذ بيد النفر من أصحابه فيقول: «تعالوا فلنؤمن ساعة، تعالوا فلنذكر الله ولتزدادوا إيمانًا، تعالوا نذكر الله بطاعته، لعله يذكرنا بمغفرته». وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه فعبد الرحمن بن سابط لم يدرك ابن رواحه.

الطريق الثانية: أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (١٣٩٥) ومن طريقه ابن بطة في "الإبانة"(١١٣٧) من طريق سعيد بن عبد العزيز، عن بلال بن سعد، أن أبا الدرداء قال: كان ابن رواحة يأخذ بيدي ويقول: «تعال نؤمن ساعة، إن القلب أسرع تقلبا من القدر إذا استجمعت غليانًا». وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه، فبلال بن سعد لم يسمع من أبي الدرداء.

الطريق الثالثة: أخرجه اللالكائي في "شرح أصول السنة" (١٧٠٨) من طريق عبد الكريم بن الهيثم، قال: نا أبو اليمان، قال: نا صفوان، عن شريح بن عبيد، أن عبد الله بن رواحة فذكره. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه فشريح بن عبيد لم يدرك ابن رواحه.

الطريق الرابعة: أخرجه أحمد (١٣٧٩٦) من طريق عبد الصمد، حدثنا عمارة، عن زياد النميري، عن أنس بن مالك، قال: كان عبد الله بن رواحة إذا لقي الرجل من أصحابه، يقول: تعال نؤمن بربنا ساعة، فقال ذات يوم لرجل، فغضب الرجل، فجاء إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: يا رسول الله، ألا ترى إلى ابن رواحة يرغب عن إيمانك إلى إيمان ساعة؟ فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يرحم الله ابن رواحة، إنه يحب المجالس التي تتباهى بها الملائكة**». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عمارة بن زاذان، وزياد بن عبد الله النميرى.

الطريق الخامسة: أخرجه البيهقي في "الشعب" (٤٩) من طريق أحمد بن يونس، حدثنا شيخ أهل المدينة، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، أن عبد الله بن رواحة قال لصاحب له: "تعال حتى نؤمن ساعة". قال: أولسنا بمؤمنين؟ قال: "بلى، ولكنا نذكر الله فنزداد إيمانًا". وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه فعطاء بن يسار لم يدرك ابن رواحه، ولإبهام شيخ أحمد بن يونس. فالأثر حسن بمجموع هذه الطرق.

وصح عن عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان: إنصاف من نفسه، والإنفاق من إقتار، وبذل السلام للعالَم، ذكره البخاري رحمه الله في "صحيحه"[1]. وفي هذا المقدار كفاية وبالله التوفيق.

وأما كون عطف العمل على الإيمان يقتضي المغايرة، فلا يكون العمل داخلا في مسمى الإيمان: فلا شك أن الإيمان تارة يذكر مطلقًا عن العمل وعن الإسلام، وتارة يقرن بالعمل الصالح، وتارة يقرن بالإسلام. فالمطلق مستلزم للأعمال، قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ**﴾ [الأنفال:٢] الآية. ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا**﴾ [الحجرات:١٥] الآية. ﴿**وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِالله والنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاء**﴾ [المائدة: ٨٢][2] وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»، الحديث[3]. «**لا تؤمنوا حتى تحابوا**»[4]. «**من غشنا فليس منا**»[5]. «**من حمل علينا السلاح فليس منا**»[6].

---

(١) **صحيح:**
أخرجه البخاري معلقا قبل حديث (٢٨) ووصله عبد الرزاق (٢٠٣٤٠) وابن أبي شيبة في "الإيمان" (١٣١) والخلال في "السنة" (١٦١٥) واللالكائي في "شرح أصول السنة" (١٦٩٨) والبيهقي في "الشعب" (٤٨) وغيرهم من طريق أبي إسحاق، عن صلة بن زفر، عن عمار بن ياسر. وهذا إسناد صحيح، وقد روي مرفوعًا ولا يصح. انظر: "تغليق التعليق" (٢/ ٣٦).

(٢) والترك يعتبر من الأعمال كما قال المسلمون من المهاجرين والأنصار حنيما كانوا يبنون المسجد مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ:

لئن قعدنا والنبي يعمل ❁ لذاك منا العمل المضلل

انظر: "أضواء البيان" (٦/ ٤٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم (٥٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه مسلم (١٠١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) أخرجه البخاري (٧٠٧٠) ومسلم (٩٨) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وجاء عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه البخاري (٧٠٧١) ومسلم (١٠٠)، وانفرد به مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١٠١)، وعن سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٩٩) بلفظ: «**من سل علينا السيف فليس منا**».

وما أبعد قول من قال: إن معنى قوله: «**فليس منا**» أي فليس مثلنا[(١)]! فليت شعري فمن لم يغش يكون مثل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه؟ [(٢)].

أما[(٣)] إذا عطف عليه العمل الصالح، فاعلم أن عطف الشيء على الشيء يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذكر لهما، والمغايرة على مراتب:

أعلاها: أن يكونا متباينين، ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزءًا منه، ولا بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿**خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾ [الأنعام: ١]. ﴿**وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ**﴾ [آل عمران: ٣]. وهذا هو الغالب.

ويليه: أن يكون بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ٤٢]. ﴿**وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ**﴾ [المائدة: ٩٢].

الثالث: عطف بعض الشيء عليه، كقوله تعالى: ﴿**حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى**﴾ [البقرة: ٢٣٨]. ﴿**مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ**﴾ [البقرة: ٩٨]، ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ**﴾ [الأحزاب: ٧].

وفي مثل هذا وجهان:

أحدهما: أن يكون داخلا في الأول، فيكون مذكورًا مرتين[(٤)].

والثاني: أن عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخلًا فيه هنا، وإن كان داخلًا فيه منفردًا، كما قيل مثل ذلك في لفظ الفقراء والمساكين ونحوهما، تتنوع دلالته بالإفراد والاقتران.

---

(١) نسبه أبو عبيد القاسم بن سلام لسفيان بن عيينة كما في كتابه "الإيمان" (ص٨٥)، ونسبه أحمد بن حنبل لمسعر وعبد الكريم بن أبي أمية. كما في "مسائل حرب" (٢/ ٩٦٥).

(٢) قال حرب: قيل لأحمد: ما معنى حديث النبي «مَنْ غَشَّنا فَلَيْسَ مِنّا»؟ فلم يجب فيه. قيل: فإن قومًا قالوا: من غشنا فليس مثلنا. فأنكره، وقال: هذا تفسير مسعر، وعبد الكريم أبي أمية، كلام المرجئة، قال أحمد: وبلغ عبد الرحمن بن مهدي فأنكره، وقال: لو أنرجلًا عمل بكل حسنة أكان يكون مثل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؟ !. انظر: "مسائل حرب" (٢/ ٩٦٥)، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وكذلك الأحاديث التي فيها البراءة، فهي مثل قوله: "من فعل كذا وكذا فليس منا". لا نرى شيئًا منها يكون معناه التبرؤ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من ملته. إنما مذهبه عندنا أنه ليس من المطيعين لنا، ولا من المقتدين بنا، ولا من المحافظين على شرائعنا وهذه النعوت وما أشبهها.اهـ "الإيمان" (ص٨٥).

(٣) انظر: "الإيمان" لابن تيمية (ص١٣٨).

(٤) للاهتمام به.

الرابع: عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالى: ﴿**غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ**﴾ [غافر: ٣]. وقد جاء في الشعر العطف لاختلاف اللفظ فقط، كقوله:

فألفى قولها كذبًا ومينًا(١)

ومن الناس من زعم أن في القرآن من ذلك قوله تعالى: ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**﴾ [المائدة: ٤٨]. والكلام على ذلك معروف في موضعه(٢).

فإذا كان العطف في الكلام يكون على هذه الوجوه، نظرنا في كلام الشارع كيف ورد فيه «الإيمان» فوجدناه إذا أطلق يراد به ما يراد بلفظ البر، والتقوى، والدين، ودين الإسلام.

ذُكِر في أسباب النزول أنهم سألوا عن الإيمان؟ فأنزل الله هذه الآية: ﴿**لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**﴾ [البقرة: ١٧٧] الآيات.

قال محمد بن نصر: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، والملائي، قالا: حدثنا المسعودي، عن القاسم، قال: جاء رجل إلى أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فسأله عن الإيمان؟ فقرأ: ﴿**لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ**﴾ [البقرة: ١٧٧] إلى آخر الآية، فقال الرجل: ليس عن هذا سألتك، فقال: جاء رجل إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فسأله عن الذي سألتني عنه، فقرأ عليه الذي قرأت عليك، فقال له الذي قلت لي، فلما أبى أن يرضى، قال: «**إن المؤمن الذي إذا عمل الحسنة سرته ورجا ثوابها، وإذا عمل السيئة ساءته وخاف عقابها**»(٣).

وكذلك أجاب جماعة من السلف بهذا الجواب.

---

(١) عجز بيت لعدي بن زيد العبادي، وصدره: فقدَّمت الأديم لراهشَيْه.... وألفى قولها كذبا ومينا (المين هو الكذب). انظر: "الشعر والشعراء" (١/ ٢٢١).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا غلط، مثل هذا لا يجيء في القرآن ولا في كلام فصيح.اهـ "الإيمان" لابن تيمية (ص١٤٢)، وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: ولهذا قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَ مِنْهاجًا**﴾ [المائدة: ٤٨]، **قال**: سبيلًا وسنة، وهذا التفسير يحتاج إلى تفسير، فالسبيل: الطريق، وهي: المنهاج. والسنة والشرعة، وهي تفاصيل الطريق وحزوناته وكيفية المسير فيه وأوقات المسير، وعلى هذا فقوله: سبيلًا وسنة، يكون السبيل المنهاج، والسنة الشرعة. فالمقدم في الآية للمؤخر في التفسير. وفي لفظ آخر: سنة وسبيلًا، فيكون المقدم للمقدم والمؤخر للتالي.اهـ "شفاء العليل" (ص٨١).

(٣) **حسن لغيره**:
أخرجه المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٤٠٨) وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه، فإن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله لم يدرك أبا ذر. وفيه أيضًا المسعودي وهو عبد الرحمن بن عبد الله اختلط قبل موته. وله طريق أخرى: أخرجه عبد الرزاق (٢١٠٢٧) وابن أبي حاتم في "تفسيره" عند الآية والخلال في "السنة" (١١٩٧) والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٤٠٩) من طريق عن عبد الكريم الجزري، عن =

وفي "الصحيح" قوله لوفد عبد القيس: «**آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا الخمس من المغنم**»(١).

ومعلوم أنه لم يُرد أن هذه الأعمال تكون إيمانًا بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في مواضع أنه لا بد من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان. وأي دليل على أن الأعمال داخلة في مسمى «الإيمان» فوق هذا الدليل؟ فإنه فسر الإيمان بالأعمال ولم يذكر التصديق، للعلم بأن هذه الأعمال لا تفيد مع الجحود.

وفي "المسند" عن أنس، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «**الإسلام علانية، والإيمان في القلب**»(٢).

وفي هذا الحديث دليل على المغايرة بين الإسلام والإيمان ويؤيده قوله في حديث سؤالات جبريل، في معنى الإسلام والإيمان وقد قال فيه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»(٣). فجعل الدين هو الإسلام والإيمان والإحسان، فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة. لكن هو درجات ثلاثة: مسلم، ثم مؤمن، ثم محسن. والمراد بالإيمان ما ذُكر مع الإسلام قطعًا، كما أنه أريد بالإحسان ما ذُكر مع الإيمان والإسلام. لا أن الإحسان يكون مجردًا عن الإيمان، هذا محال. وهذا كما قال تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾

مجاهد، أن أبا ذر. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين مجاهد وأبي ذر.

وله شاهد عن أبي أمامة: أخرجه أحمد (٢٢١٥٩) والحارث بن أبي أسامة كما في "بغية الباحث" (١١) والطبراني (٨/ ١١٧)، وابن منده في "الإيمان" (١٠٨٨) والحاكم (٣٣) وغيرهم من طريق يحيى بن أبي كثير، عن يزيد، عن زيد بن سلام، عن جده ممطور، عن أبي أمامة، أن رجلًا، سأل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: ما الإيمان؟ قال: «**إذا سرتك حسنتك وساءتك سيئتك فأنت مؤمن**». وهذا إسناد صحيح، وهو في "الصحيح المسند" (٤٨٩) و"الصحيحة" (٥٥٠).

(١) أخرجه البخاري (١٩٧٩) ومسلم (١٧) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) **ضعيف**:

أخرجه أحمد (١٢٣٨١) وابن أبي شيبة في "الإيمان" (٦) وأبو يعلى (٢٩٢٣) والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٥٠)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٥٣) وغيرهم من طرق عن علي بن مسعدة حدثنا قتادة، عن أنس به. وهذا إسناد ضعيف، تفرد به علي بن مسعدة وهو ضعيف، قال البخاري: فيه نظر.

(٣) أخرجه البخاري (٥٠) ومسلم (٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانفرد به مسلم (٨) عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[فاطر: ٣٢]. والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه، فإنه معرض للوعيد.

وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع التصديق بالقلب، لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن فإنه معرض للوعيد.

فأما الإحسان فهو أعم من جهة نفسه[١] وأخص من جهة أهله[٢]، والإيمان أعم من جهة نفسه[٣] وأخص من جهة أهله من الإسلام[٤]. فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين. وهذا كالرسالة والنبوة، فالنبوة داخلة في الرسالة، والرسالة أعم من جهة نفسها وأخص من جهة أهلها، فكل رسول نبي، ولا ينعكس.

وقد صار الناس في مسمى «الإسلام» **على ثلاثة أقوال**:

- فطائفة جعلت الإسلام هو الكلمة[٥].

- وطائفة أجابوا بما أجاب به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حين سئل عن الإسلام والإيمان، حيث فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة[٦].

---

(١) لأنه شامل للإسلام والإيمان.

(٢) فأهله هم خُلَّص المؤمنين، فليس كل مؤمن محسنا، بل كل محسن مؤمن مسلم.

(٣) لأنه شامل للإسلام.

(٤) فأهله هم خُلَّص المسلمين، فليس كل مسلم مؤمنا، بل كل مؤمن مسلم.

(٥) **قال ابن رجب** رَحِمَهُ اللَّهُ: قالت طائفة: الإسلام: كلمة الشهادتين، والإيمان العمل. وهذا مروي عن الزهري وابن أبي ذئب، وهو رواية عن أحمد، وهي المذهب عند القاضي أبي يعلى وغيره من أصحابه.اهـ "فتح الباري" (١/ ١٢٧)، و"الإيمان" لابن تيمية (ص ٣٢٤).

(٦) هذا عند اجتماعهما، وأما عند الانفراد فإنه يشمل أحدهما الآخر، فالإسلام والإيمان إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا. **قال شيخ الإسلام**: وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة في غير موضع، وهو المأثور عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان.اهـ وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد حكى هذا القول أبو بكر الإسماعيلي عن كثير من أهل السنة والجماعة، وروي عن أبي بكر بن أبي شيبة ما يدل عليه، وهو أقرب الأقوال في هذه المسألة وأشبهها بالنصوص والله أعلم. والقول بالفرق بين الإسلام والإيمان مروي عن: الحسن، وابن سيرين، وشريك، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين، ومؤمل ابن إهاب، وحكى عن مالك أيضًا، وقد سبق حكايته عن قتادة، وداود بن أبي هند، والزهري، وابن أبي ذئب، وحماد بن زيد، وأحمد، وأبي خيثمة وكذلك حكاه أبو بكر بن السمعاني عن أهل السنة والجماعة جملة.اهـ "فتح الباري" (١/ ١٢٩)، و"الإيمان" لابن تيمية (ص٣٢٤).

- وطائفة جعلوا الإسلام مرادفا للإيمان[1]، وجعلوا معنى قول الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة**»، الحديث: شعائر الإسلام. والأصل عدم التقدير، مع أنهم قالوا: إن الإيمان هو التصديق بالقلب، ثم قالوا الإسلام والإيمان شيء واحد، فيكون الإسلام هو التصديق! وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة، وإنما هو الانقياد والطاعة، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم لك أسلمت وبك آمنت**»[2]. وفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة[3]. فليس لنا إذا جمعنا بينهما أن نجيب بغير ما أجاب به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

وأما إذا أُفرد اسم الإيمان فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أُفرد الإسلام فقد يكون مع الإسلام مؤمنًا بلا نزاع، وهذا هو الواجب، وهل يكون مسلمًا ولا يقال له مؤمن؟ وقد تقدم الكلام فيه.

وكذلك هل يستلزم الإسلام الإيمان؟ فيه النزاع المذكور[4]. وإنما وعد الله بالجنة في القرآن وبالنجاة من النار باسم «الإيمان»، كما قال تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ**﴾ [يونس: ٦٣]، وقال تعالى: ﴿**سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ**﴾ [الحديد: ٢١].

---

(١) وهو قول المعتزلة والخوارج، وطائفة من أهل الحديث والسنة وحكاه محمد بن نصر عن جمهورهم، وليس كذلك، قاله ابن تيمية. وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: حكاية ابن نصر المروزي وابن عبد البر عن الأكثرين التسوية بينهما غير جيد؛ بل قد قيل: إن السلف لم يرو عنهم غير التفريق، والله أعلم.اهـ وحكي هذا عن البخاري والمزني قال ابن عبد البر: الذي عليه جماعة أهل الفقه والنظر أن الإيمان والإسلام سواء بدليل ما ذكرنا من كتاب الله عز وجل قوله فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين وعلى القول بأن الإيمان هو الإسلام جمهور أصحابنا وغيرهم من الشافعيين والمالكيين وهو قول داود وأصحابه وأكثر أهل السنة والنظر المتبعين للسلف والأثر، "التمهيد" (٩/ ٢٥٠). "فتح الباري" (١/ ١٣٠)، و"الإيمان" لابن تيمية (ص٣٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (١١٢٠) ومسلم (٧٦٩) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أي: بإدخال القدر في "الإيمان" بالله، وإلا فهي ستة أركان كما في حديث جبريل الطويل.

(٤) والصحيح التفصيل: فإن أريد بالإسلام هنا الإسلام المستحق صاحبه لوعد الله، وهو الذي يثاب صاحبه على أعماله، فنعم الإسلام بهذا المعنى يستلزم الإيمان، فإن المسلم الذي وعده الله بالجنة لا بد أن يكون معه أصل الإيمان، فما من مسلم إلا وهو مؤمن، وأما إن أريد أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر، فلا، بل هذا لا يعرف عن أحد من السلف. "الإيمان" لابن تيمية (ص٢٨٧-٢٨٨).

وأما اسم «الإسلام» مجردًا فما علق به في القرآن دخول الجنة[1]، لكنه فرضه وأخبر أنه دينه الذي لا يقبل من أحد سواه، وبه بعث النبيين، ﴿**وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ**﴾ [آل عمران: ٨٥].

فالحاصل: أن حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر، فمثل الإسلام من الإيمان، كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرى، فشهادة الرسالة غير شهادة الوحدانية، فهما شيئان في الأعيان وإحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم، كشيء واحد. كذلك الإسلام والإيمان، لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه، ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه.

ونظائر ذلك في كلام الله ورسوله وفي كلام الناس كثيرة، أعني في الإفراد والاقتران.

منها: لفظ الكفر والنفاق، فالكفر إذا ذكر مفردًا في وعيد الآخرة دخل فيه المنافقون، كقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ [المائدة: ٥]. ونظائره كثيرة. وإذا قُرن بينهما كان الكافر من أظهر كفره، والمنافق من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه.

وكذلك لفظ البر والتقوى، ولفظ الإثم والعدوان، ولفظ التوبة والاستغفار، ولفظ الفقير والمسكين، وأمثال ذلك.

ويشهد للفرق بين الإسلام والإيمان، قوله تعالى: ﴿**قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا**﴾ [الحجرات: ١٤] إلى آخر السورة.

وقد اعترض على هذا بأن معنى الآية: ﴿**قُولُوا أَسْلَمْنَا**﴾ [الحجرات: ١٤]: انقدنا بظواهرنا، فهم منافقون في الحقيقة، وهذا أحد قولي المفسرين في هذه الآية الكريمة. وأجيب بالقول الآخر، ورجح، وهو أنهم ليسوا بمؤمنين كاملي الإيمان، لا أنهم منافقون، كما نفى الإيمان عن القاتل، والزاني، والسارق، ومن لا أمانة له. ويؤيد هذا سباق الآية وسياقها، فإن السورة من أولها إلى هنا في النهي عن المعاصي، وأحكام بعض العصاة، ونحو ذلك، وليس فيها ذكر المنافقين. ثم قال بعد ذلك: ﴿**وَإِنْ تُطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا**﴾ [الحجرات: ١٤] ولو كانوا منافقين ما نفعتهم الطاعة، ثم قال: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ**

(١) لكنه جاء في السنة ومنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة**». أخرجه البخاري (٣٠٦٢) ومسلم (١١١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥] الآية، يعني - والله أعلم - أن المؤمنين الكاملي الإيمان، هم هؤلاء، لا أنتم، بل أنتم منتف عنكم الإيمان الكامل. يؤيد هذا: أنه أمرهم، أو أذن لهم، أن يقولوا: أسلمنا، والمنافق لا يقال له ذلك، ولو كانوا منافقين لنفى عنهم الإسلام، كما نفى عنهم الإيمان، ونهاهم أن يمنوا بإسلامهم، فأثبت لهم إسلامًا، ونهاهم أن يمنوا به على رسوله، ولو لم يكن إسلامًا صحيحًا لقال: لم تسلموا، بل أنتم كاذبون، كما كذبهم في قولهم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]. والله أعلم بالصواب[(١)].

وينتفي بعد هذا التقدير والتفصيل دعوى الترادف، وتشنيعُ من ألزم بأن الإسلام لو كان هو الأمور الظاهرة لكان ينبغي أن لا يقبل ذلك[(٢)]، ولا يقبل إيمان المخلص! وهذا ظاهر الفساد، فإنه قد تقدم تنظير الإيمان والإسلام بالشهادتين وغيرهما، وأن حالة الاقتران غير حالة الانفراد. فانظر إلى كلمة الشهادة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله**»، الحديث[(٣)]، فلو قالوا: «**لا إله إلا الله**»، وأنكروا الرسالة: ما كانوا يستحقون العصمة، بل لا بد أن يقولوا: «لا إله إلا الله» قائمين بحقها، ولا يكون قائمًا بـ «لا إله إلا الله» حقَّ القيام، إلا من صدق هذا الرسول في كل ما جاء به. فتضمنت التوحيد، وإذا ضممت شهادة «أن لا إله إلا الله» إلى شهادة «أن محمدًا رسول الله»، كان المراد من شهادة أن لا إله إلا الله إثبات التوحيد، ومن شهادة أن محمدًا رسول الله إثبات الرسالة. كذلك الإسلام والإيمان: إذا قرن أحدهما بالآخر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم لك أسلمت وبك آمنت**»[(٤)]: كان المراد من أحدهما غير المراد من الآخر. وكما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الإسلام علانية، والإيمان في**

---

(١) وهذا الذي رجحه ابن أبي العز هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم رَحِمَهُمُ اللَّهُ. انظر: "الإيمان" (ص١٢٦)، و"بدائع الفوائد" (٤/ ١٧).

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾، فالله تعالى لم يذكر في الآية سوى الإسلام، ولم يذكر الإيمان، وهذا الاعتراض غير صحيح؛ لأن الإسلام إذا أفرد دخل فيه الإيمان.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٩٩) ومسلم (٢٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وانفرد به البخاري (٣٩٢) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانفرد به مسلم (٢١) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه البخاري (١١٢٠) ومسلم (٧٦٩) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

القلب»[1]. وإذا انفرد أحدهما شمَل معنى الآخر وحكمه، وكما في الفقير والمسكين ونظائره، فإن لفظي الفقير والمسكين إذا اجتمعا، افترقا، فهل يقال في قوله تعالى: ﴿**إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ**﴾ [المائدة: ٨٩]- أنه يُعطى المقلُّ دون المعدم، أو بالعكس؟ وكذا في قوله تعالى: ﴿**وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾ [البقرة: ٢٧١].

ويندفع أيضًا تشنيع من قال: ما حكم من آمن ولم يسلم؟ أو أسلم ولم يؤمن؟ في الدنيا والآخرة؟ فمن أثبت لأحدهما حكما ليس بثابت للآخر ظهر بطلان قوله.

ويقال له في مقابلة تشنيعه: أنت تقول: المسلم هو المؤمن، والله تعالى يقول: ﴿**إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ**﴾ [الأحزاب: ٣٥] فجعلهما غَيْرَيْن، وقد قيل لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: ما لك عن فلان والله إني لأراه مؤمنًا؟ قال: «أو مسلمًا»[2]، قالها ثلاثًا، فأثبت له الإسلام وتوقف في اسم الإيمان، فمن قال: هما سواء - كان مخالفًا، والواجب ردُّ موارد النِّزاع إلى الله ورسوله. وقد يتراءى في بعض النصوص معارضة، ولا معارضة بحمد الله تعالى، ولكن الشأن في التوفيق، وبالله التوفيق.

وأما الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿**فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**﴾ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦] على ترادف الإسلام والإيمان، فلا حجة فيه؛ لأن البيت المخرَج كانوا موصوفين بالإسلام والإيمان، ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفهما[3].

والظاهر: أن هذه المعارضات لم تثبت عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإنما هي من الأصحاب، فإن غالبها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفة! وقد حكى الطحاوي حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيد، وأن حماد بن زيد لما روى له حديث: أيّ الإسلام أفضل؟ إلى آخره[4]،

---

(١) **ضعيف**: تقدم تخريجه ص(٥٤٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧) ومسلم (١٥٠) عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) فامرأة لوط لم تكن مؤمنة ولم تكن من الناجين المخرجين فلم تدخل في قوله: ﴿**فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ ولما كانت من أهل البيت المسلمين في الظاهر وممن وجد فيه قال تعالى: ﴿**فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ**﴾. وبهذا تظهر حكمة القرآن حيث ذكر الإيمان لما أخبر بالإخراج وذكر الإسلام لما أخبر بالوجود. انظر: "مجموع الفتاوى" (٧/ ٤٧٣-٤٧٤).

(٤) **ضعيف**:
وتمام الحديث قال رجل: يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: «**أن يسلم قلبك لله، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك**»، قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: «**الإيمان**»، قال: وما الإيمان؟ قال: «**أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت**»، قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: «**الهجرة**»، قال: وما =

قال له: ألا تراه يقول: أي الإسلام أفضل، قال: «**الإيمان**»، ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان؟ فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ قال: بما أجيبه؟ وهو يحدثني بهذا عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ[1].

ومن ثمرات هذا الاختلاف: مسألة الاستثناء في الإيمان[2]، وهو أن يقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله. والناس فيه على ثلاثة أقوال: طرفان ووسط، منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجيزه باعتبار ويمنعه باعتبار، وهذا أصح الأقوال.

أما من يوجبه[3] فلهم مأخذان:

أحدهما: أن الإيمان هو ما مات الإنسان عليه، والإنسان إنما يكون عند الله مؤمنًا أو كافرًا باعتبار الموافاة[4] وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به[5]،

الهجرة؟ قال: «**أن تهجر السوء**»، قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: «**الجهاد**»، قال: وما الجهاد؟ قال: «**أن تقاتل الكفار إذا لقيتهم**»، قال: فأي الجهاد أفضل؟ قال: «**من عقر جواده وأهريق دمه**»، قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ثم عملان هما من أفضل الأعمال إلا من عمل بمثلهما: حجة مبرورة، أو عمرة**».

هذا الحديث مداره على أيوب بن أبي تميمة السختياني، وقد اختلف عليه:

١) فرواه معمر بن راشد عنه (أيوب) عن أبي قلابة، عن عمرو بن عبسة. كما عند عبد الرزاق (٢٠١٠٧) ومن طريقه أحمد (١٧٠٢٧) وعبد بن حميد كما في "المنتخب" (٣٠١) وغيرهم.

٢) وخالفه سفيان الثوري وحماد بن زيد وحماد بن سلمة فرووه عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل، من أهل الشام، عن أبيه. ورواية سفيان الثوري عند الحارث بن أبي أسامة كما في "بغية الباحث" (١٣)، ورواية حماد بن زيد عند المروزي كما في "تعظيم قدر الصلاة" (٣٩٢)، ورواية حماد بن سلمة عند ابن عبد البر في "التمهيد" (٩/ ٢٤٦). قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: هذا الرجل يسمى؟ قال: لا، وليس هذا الحديث عند أهل الشام. "العلل" (٩٩٨). فالصحيح ما رواه الثوري والحمادان كما قال أبو حاتم، وعليه فالحديث ضعيف؛ لإبهام شيخ أبي قلابة. وظاهر كلام أبي حاتم إعلال الحديث وأنه لا يعرف عن أهل الشام.

(١) **قصة ضعيفة**:

ذكرها ابن عبد البر في "التمهيد" (٩/ ٢٤٦) من طريق مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن زيد. ومؤمل بن إسماعيل ضعيف.

(٢) انظر: "الإيمان" لابن تيمية (ص٣٣٤)، و"مجموع الفتاوى" (٧/ ٤٢٩).

(٣) وهم الكلابية والأشاعرة.

(٤) مقصودهم بالموافاة: أن العبد يأتي موافيًا به بأن يبقى عليه إلى الوفاة، فيكون متصفًا به إلى آخر حياته، فالإيمان لا يكون نافعًا معتبرًا منجيًا لصاحبه إلا إذا مات عليه. فلهذا أوجبوا الاستثناء في "الإيمان"؛ لأن الإنسان قد لا يموت على هذا الإيمان ولا يثبت عليه إلى الوفاة.

(٥) أي: أن العبرة بالمآل لا بالحال.

والإيمان الذي يتعقبه الكفر فيموت صاحبه كافرًا -: ليس بإيمان، كالصلاة التي أفسدها صاحبها قبل الكمال، والصيام الذي يفطر صاحبه قبل الغروب، وهذا مأخذ كثير من الكلابية وغيرهم، وعند هؤلاء أن الله يحب في الأزل من كان كافرًا إذا علم منه أنه يموت مؤمنًا، فالصحابة ما زالوا محبوبين قبل إسلامهم، وإبليس ومن ارتد عن دينه ما زال الله يبغضه وإن كان لم يكفر بعد[1]! وليس هذا قول السلف، ولا كان يعلل بهذا من يستثني من السلف في إيمانه[2]، وهو فاسد؛ فإن الله تعالى قال: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ**﴾ [آل عمران: ٣١] فأخبر أنهم يحبهم إن اتبعوا الرسول، فاتباع الرسول شرط المحبة، والمشروط[3] يتأخر عن الشرط[4]، وغير ذلك من الأدلة.

ثم صار إلى هذا القول طائفة غَلَوا فيه، حتى صار الرجل منهم يستثني في الأعمال الصالحة، يقول: صليت إن شاء الله! ونحو ذلك، يعني القبول. ثم صار كثير منهم يستثنون في كل شيء، فيقول أحدهم: هذا ثوب إن شاء الله! هذا حبل إن شاء الله! فإذا قيل لهم: هذا لا شك فيه؟ يقولون: نعم، لكن إذا شاء الله أن يغيره غيره!![5]

---

(١) ومأخذ الكلابية والأشاعرة كما ذكر شيخ الإسلام أنهم يقولون: محبة الله ورضاه وسخطه وبغضه قديم. فهم لما نفوا الصفات الفعلية وجعلوها كلها أزلية قديمة، قالوا بهذا القول الذي ذكره الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنهم. "الإيمان" (ص٣٣٥).

(٢) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما الموافاة، فما علمت أحدًا من السلف علل بها الاستثناء، ولكن كثير من المتأخرين يعلل بها، من أصحاب الحديث من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم، كما يعلل بها نظارهم كأبي الحسن الأشعري وأكثر أصحابه، لكن ليس هذا قول سلف أصحاب الحديث.اهـ وقال أيضًا: فهؤلاء لما اشتهر عندهم عن السلف أنهم يستثنون في "الإيمان"، ورأوا أن هذا لا يمكن إلا إذا جعل الإيمان هو ما يموت العبد عليه، وهو ما يوافي به العبد ربه، ظنوا أن الإيمان عند السلف هو هذا، فصاروا يحكون هذا عن السلف، وهذا القول لم يقل به أحد عن السلف، ولكن هؤلاء حكوه عنهم بحسب ظنهم، لما رأوا أن قولهم لا يتوجه إلا على هذا الأصل. "الإيمان" (ص ٣٣٩- ٣٤١).

(٣) وهي المحبة.

(٤) وهو الاتباع.

(٥) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما الاستثناء في الماضي المعلوم المتيقن: مثل قوله هذه شجرة إن شاء الله أو هذا إنسان إن شاء الله أو السماء فوقنا إن شاء الله. أو لا إله إلا الله إن شاء الله. أو محمد رسول الله إن شاء الله. أو الامتناع من أن يقول محمد رسول الله قطعًا. وأن يقول: هذه شجرة قطعًا فهذه بدعة مخالفة للعقل والدين. ولم يبلغنا عن أحد من أهل الإسلام إلا عن طائفة من المنتسبين إلى الشيخ أبي عمرو بن مرزوق ولم يكن الشيخ يقول بذلك ولا عقلاء أصحابه. ولكن حدثني بعض الخبيرين أنه بعد موته تنازع صاحبان له: حازم وعبد الملك فابتدع حازم هذه البدعة في الاستثناء في الأمور الماضية المقطوع بها. وترك القطع بذلك. وخالفه عبد الملك في ذلك موافقة لجماعة المسلمين وأئمة الدين.اهـ "مجموع =

المأخذ الثاني: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله وترك ما نهاه عنه كله، فإذا قال الرجل: أنا مؤمن، بهذا الاعتبار: فقد شهد لنفسه أنه من الأبرار المتقين، القائمين بجميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه، فيكون من أولياء الله المقربين! وهذا مع تزكية الإنسان لنفسه، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة، لكان ينبغي أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال.

وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون، وإن جوزوا ترك الاستثناء، بمعنى آخر، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. ويحتجون أيضًا بجواز الاستثناء فيما لا شك فيه، كما قال تعالى: ﴿**لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ**﴾ [الفتح: ٢٧]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حين وقف على المقابر: «**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»[(١)]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أيضًا: «**إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله**»[(٢)]. ونظائر هذا.

وأما من يحرمه[(٣)]، فكل من جعل الإيمان شيئًا واحدًا، فيقول: أنا أعلم أني مؤمن، كما أعلم أني تكلمت بالشهادتين، فقولي: أنا مؤمن، كقولي: أنا مسلم، فمن استثنى في إيمانه فهو شاك فيه، وسموا الذين يستثنون في إيمانهم الشكاكة. وأجابوا عن الاستثناء الذي في قوله تعالى: ﴿**لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ**﴾ [الفتح: ٢٧]، بأنه يعود إلى الأمن والخوف، فأما الدخول فلا شك فيه! وقيل: لتدخلن جميعكم أو بعضكم، لأنه علم أن بعضهم يموت.

وفي كلا الجوابين نظر: فإنهم وقعوا فيما فروا منه، فأما الأمن والخوف فقد أخبر أنهم يدخلون آمنين، مع علمه بذلك، فلا شك في الدخول، ولا في الأمن، ولا في دخول الجميع أو البعض، فإن الله قد علم من يدخل فلا شك فيه أيضًا، فكان قول: ﴿**إِن شَاء اللَّهُ**﴾ [الفتح: ٢٧] هنا تحقيقًا للدخول، كما يقول الرجل فيما عزم على شيء أن يفعله لا محالة: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، لا يقولها لشك في إرادته وعزمه، ولكن إنما لا يحنث الحالف في مثل هذه اليمين لأنه لا يجزم بحصول مراده.

الفتاوى" (٨/ ٤٢١).

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبرقم (٩٧٤) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وبرقم (٩٧٥) عن بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (١١١٠) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) وهم المرجئة (الجهمية والماتريدية والحنفية) والخوارج والمعتزلة. "مجموع الفتاوى" (٧/ ٤٢٩).

وأجيب بجواب آخر لا بأس به، وهو: أنه قال ذلك تعليمًا لنا كيف نستثني إذا أخبرنا عن مستقبل. وفي كون هذا المعنى مرادًا من النص - نظر فإنه ما سيق الكلام له إلا أن يكون مرادًا من إشارة النص[(١)].

وأجاب الزمخشري بجوابين آخرين باطلين، وهما: أن يكون الملك قد قاله، فأثبت قرآنًا! أو أن الرسول قاله!! [(٢)] فعند هذا المسكين يكون من القرآن ما هو غير كلام الله! فيدخل في وعيد من قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]. نسأل الله العافية.

وأما من يجوز الاستثناء وتركه، فهم أسعد بالدليل من الفريقين، وخير الأمور أوسطها: فإن أراد المستثني الشك في أصل إيمانه منع من الاستثناء، وهذا مما لا خلاف فيه. وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم الله في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢-٤]. فالاستثناء حينئذ جائز[(٣)].

وكذلك من استثنى وأراد عدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقا للأمر بمشيئة الله، لا شكا في إيمانه[(٤)]. وهذا القول في القوة كما ترى[(٥)].

---

(١) إشارة النص عند الأصوليين هي: دلالة اللفظ على معنى غير مقصود من سياقه، لكنه لازم لما يفهم من عبارة النص.

(٢) "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل" (٤/ ٣٤٥).

(٣) لكن لمَّا كان ترك الاستثناء شعارًا للمرجئة، ومتضمنًا لتزكية النفس والثناء عليها وهذا منهي عنه شرعًا، كان الأولى هو لزوم الاستثناء، وأن لا يترك الاستثناء إلا إذا بيَّن المقصود والمراد. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يقول: أنا مؤمن بلا استثناء إذا أراد ذلك- أي أصل الإيمان- لكن ينبغي أن يقرن كلامه بما يبين أنه لم يرد الإيمان المطلق، ولهذا كان أحمد يكره أن يجيب على المطلق بلا استثناء يقدمه.اهـ "الإيمان" (ص٣٥٠).

(٤) وإنما تبركا.

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما مذهب سلف أصحاب الحديث كابن مسعود وأصحابه والثوري وابن عيينة وأكثر علمَاء الكوفة ويحيى بن سعيد القطان فيما يرويه عن علمَاء أهل البصرة، وأحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة، فكانوا يستثنون في الإيمان، وهذا متواتر عنهم. انظر: "الإيمان" (ص٣٤١)، **وقال**: والمأثور عن الصحابة وأئمة التابعين وجمهور السلف، وهو مذهب أهل الحديث وهو المنسوب إلى أهل السنة أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأنه يجوز الاستثناء فيه.اهـ "مجموع الفتاوى" (٧/ ٥٠٥).

والحاصل أن مأخذ السلف في الاستثناء في الإيمان، ما يلي: =

قوله: «**وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ **مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ**»: يشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذلك إلى الرد على الجهمية والمعطلة والمعتزلة والرافضة، القائلين بأن الأخبار قسمان:

متواتر وآحاد، فالمتواتر - وإن كان قطعي السند - لكنه غير قطعي الدلالة، فإن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين!! ولهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات! قالوا: والآحاد لا تفيد العلم، ولا يحتج بها من جهة طريقها، ولا من جهة متنها! فسدوا على القلوب معرفة الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرسول، وأحالوا الناس على قضايا وهمية، ومقدمات خيالية، سموها قواطع عقلية، وبراهين يقينية!! وهي في التحقيق ﴿**كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ * أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ**﴾ [النور: ٣٩ - ٤٠].

ومن العجب أنهم قدموها على نصوص الوحي، وعزلوا لأجلها النصوص، فأقفرت[(١)] قلوبهم من الاهتداء بالنصوص، ولم يظفروا بالعقول الصحيحة المؤيدة بالفطرة السليمة والنصوص النبوية. ولو حكموا نصوص الوحي لفازوا بالمعقول الصحيح، الموافق للفطرة السليمة.

بل كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته، وما ظنه معقولًا: فما وافقه قال: إنه مُحكم، وقبِلَه واحتج به!! وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم رده، وسمى رده تفويضا! أو حرفه، وسمى تحريفه تأويلًا!! فلذلك اشتد إنكار أهل السنة عليهم.

وطريق أهل السنة: أن لا يعدلوا عن النص الصحيح، ولا يعارضوه بمعقول، ولا قول فلان، كما أشار إليه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وكما قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سمعت الحميدي يقول:

---

١) أن الإيمان المطلق شامل لكل ما أمر الله به والبعد عن كل ما ينهى عنه، ولا يدعي أحد أنه جاء بذلك كله على التمام والكمال.

٢) أن الإيمان النافع هو المتقبل عند الله تعالى.

٣) أن الإنسان لا يدري بماذا يختم له، فيستثني باعتبار عدم علمه بالعاقبة.

٤) البعد عن تزكية النفس، وليس هناك تزكية لها أعظم من التزكية بالإيمان.

٥) أن الاستثناء يكون في الأمور المتيقنة غير المشكوك فيها كما جاء بذلك القرآن والسنة، تعليقا للأمر بمشيئة الله وتبركا به سبحانه.

(١) أي: خلت.

كنا عند الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأتاه رجل فسأله عن مسألة، فقال قضى فيها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كذا وكذا، فقال الرجل للشافعي: ما تقول أنت؟! فقال: سبحان الله! تراني في كنيسة![1] تراني في بيعة![2] ترى على وسطي زنارًا؟![3] أقول لك: قضى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وأنت تقول: ما تقول أنت؟![4]

ونظائر ذلك في كلام السلف كثير.

وقال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول عملًا به وتصديقًا له -: يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر. ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع، كخبر عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**إنما الأعمال بالنيات**»[5]، وخبر ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «**نهى عن بيع الولاء وهبته**»[6]، وخبر أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها**»[7]، وكقوله: «**يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب**»[8]، وأمثال ذلك. وهو نظير خبر الذي أتى مسجد قباء وأخبر أن القبلة تحولت إلى الكعبة. فاستداروا إليها[9].

---

(١) وهي معبد النصارى.

(٢) وهي معبد اليهود.

(٣) وهي ما يلبسه القسيس من النصارى. قال الجرجاني: الزنار: هو خيط غليظ بقدر الإصبع من الإبريسم يشد على الوسط. "التعريفات" (ص١١٥).

(٤) **صحيح**:
أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٩/ ١٠٦) وفي "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٢٤) والبيهقي في "المناقب" (١/ ٤٧٤) من طريق الحميدي، قال: كنت بمصر، فحدث محمد بن إدريس الشافعي. وهذا إسناد صحيح.

(٥) أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧).

(٦) أخرجه البخاري (٢٥٣٥) ومسلم (١٥٠٦).

(٧) أخرجه البخاري (٥١١٠) ومسلم (١٤٠٨).

(٨) أخرجه البخاري (٢٦٤٥) ومسلم (١٤٤٧) عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وعن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا عند البخاري برقم (٦١٥٦) ومسلم برقم (١٤٤٥).

(٩) أخرجه البخاري (٤٠٣) ومسلم (٥٢٦) عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا. وأخرجه البخاري (٣٩٩) ومسلم (٥٢٥) عن البراء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وانفرد به مسلم (٥٢٧) عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يرسل رسله آحادا، ويرسل كتبه مع الآحاد، ولم يكن المرسل إليهم يقولون لا نقبله لأنه خبر واحد! وقد قال تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ**﴾ [التوبة: ٣٣]. فلا بد أن يحفظ الله حججه وبيناته على خلقه، لئلا تبطل حججه وبيناته.

ولهذا فضح الله من كذب على رسوله في حياته وبعد وفاته، وبين حاله للناس. قال سفيان بن عيينة: ما ستر الله أحدًا يكذب في الحديث[(١)]. وقال عبد الله بن المبارك: لو هم رجل في السَّحَرِ أن يكذب في الحديث، لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب[(٢)].

وخبر الواحد وإن كان يحتمل الصدق والكذب - ولكن التفريق بين صحيح الأخبار وسقيمها لا يناله أحد إلا بعد أن يكون معظم أوقاته مشتغلا بالحديث، والبحث عن سيرة الرواة، ليقف على أحوالهم وأقوالهم، وشدة حذرهم من الطغيان والزلل، وكانوا بحيث لو قتلوا لم يسامحوا أحدًا في كلمة يتقولها على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك. وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نقل إليهم، فهم يَزَكُ[(٣)] الإسلام وعصابة الإيمان، وهم نقاد الأخبار، وصيارفة الأحاديث[(٤)]. فإذا وقف المرء على هذا من شأنهم، وعرف حالهم، وخبر صدقهم وورعهم وأمانتهم -: ظهر له العلم فيما نقلوه ورووه.

---

(١) **حسن:**
أخرجه الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص ٣١٨) فقال: حدثني عبد الله بن علي بن مهدي، ثنا محمد بن عبيد الله بن بسطام، ثنا أبو سعيد الحداد، عن سفيان بن سعيد الثوري قال: «ما هم أحد يكذب في الحديث فيستر عليه». وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٤٦) ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٢٩) قال حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال حدثنا جمهور بن منصور قال حدثنا أبو الحارث الزبيدي قال سمعت سفيان يقول: ما ستر الله عزوجل أحدًا يكذب في الحديث. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة جمهور بن منصور. ولم أعرف أبا الحارث الزبيدي.

(٢) ذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" (٢٩) فقال: وقد روينا عن ابن المبارك أنه قال: فذكره. ولم يذكر إسناده.

(٣) كلمة فارسية بمعنى طلائع الجيش. وفي نسخة: تُرُك -بضمتين- جمع «تريكة» بفتح التاء وكسر الراء، وهي بيضة الحديد للرأس. يريد أنهم دروع الإسلام وحفظته. قاله أحمد شاكر في "تعليقه على شرح الطحاوية" (ص٣٤٢).

(٤) يعني أئمة العلل والحديث، قيل لعبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: إنك تقول للشيء: هذا صحيح، وهذا لم يثبت، فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد، فأريته دراهمك، فقال: هذا جيد، وهذا بهرج، أكنت تسأل، عن من ذلك، أو تسلم له الأمر؟ قال: بل أسلم له الأمر، قال: فهذا كذلك، لطول المجالسة والمناظرة والخبرة. "تدريب الراوي" (١/ ٢٩٦).

ومن له عقل ومعرفة يعلم أن أهل الحديث لهم من العلم بأحوال نبيهم وسيرته وأخباره، ما ليس لغيرهم به شعور، فضلًا أن يكون معلومًا لهم أو مظنونًا. كما أن النحاة عندهم من أخبار سيبويه والخليل[1] وأقوالهما ما ليس عند غيرهم، وعند الأطباء من كلام بقراط وجالينوس ما ليس عند غيرهم، وكل ذي صنعة هو أخبر بها من غيره، فلو سألت البقال عن أمر العِطْر، أو العطار عن البز، ونحو ذلك!! لعُدَّ ذلك جهلًا كثيرًا.

ولكن النفاة قد جعلوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] مستندًا لهم في رد الأحاديث الصحيحة، فكلما جاءهم حديث يخالف قواعدهم وآراءهم، وما وضعته خواطرهم وأفكارهم - ردوه بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، تلبيسًا منهم وتدليسًا على من هو أعمى قلبا منهم، وتحريفًا لمعنى الآي عن مواضعه.

ففهموا من أخبار الصفات ما لم يُرِدْه الله ولا رسوله، ولا فهمه أحد من أئمة الإسلام، أنه يقتضي إثباتها التمثيل بما للمخلوقين! ثم استدلوا على بطلان ذلك بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] تحريفًا للنصين!![2] ويصنفون الكتب، ويقولون: هذا أصول دين الإسلام الذي أمر الله به وجاء من عنده، ويقرءون كثيرًا من القرآن ويفوضون معناه إلى الله تعالى، من غير تدبر لمعناه الذي بينه الرسول، وأخبر أنه معناه الذي أراده الله.

وقد ذم الله تعالى أهل الكتاب الأول على هذه الصفات الثلاث[3]، وقصَّ ذلك علينا من خبرهم لنعتبر وننزجر عن مثل طريقتهم. فقال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥] إلى أن قال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]. والأماني: التلاوة المجردة، ثم قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]. فذمهم على نسبة ما كتبوه إلى الله، وعلى اكتسابهم بذلك، فكلا الوصفين ذميم: أن

---

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري. وهو عربي الأصل من أزْد عُمان. لغوي ومعجمي ومنشئ علم العروض. توفي سنة (١٧٠هـ). مترجم له في "السير" (٧/ ٤٢٩).

(٢) أي: النص الذي فيه ذِكْر الصفة، والنص الآخر الذي فيه نفي المماثلة وهو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

(٣) وهي: القراءة، ثم التحريف، ثم نسبة ذلك إلى الله.

ينسب إلى الله ما ليس من عنده، وأن يأخذ بذلك عوضا من الدنيا مالًا أو رياسة. نسأل الله تعالى أن يعصمنا من الزلل، في القول والعمل، بمنه وكرمه.

ويشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «**من الشرع والبيان**»: إلى أن ما صح عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ نوعان: شرع ابتدائي[(١)]، وبيان لما شرعه الله في كتابه العزيز[(٢)]، وجميع ذلك حق واجب الاتباع.

وقوله: «**وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالِفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازِمَةِ الْأَوْلَى**»: وفي بعض النسخ: «**بالخشية والتقى**» بدل قوله: «**بالحقيقة**». ففي العبارة الأولى يشير إلى أن الكل مشتركون في أصل التصديق، ولكن التصديق يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت، كما تقدم نظيره بقوة البصر وضعفه. وفي العبارة الأخرى يشير إلى أن التفاوت بين المؤمنين بأعمال القلوب، وأما التصديق فلا تفاوت فيه. والمعنى الأول أظهر قوة، والله أعلم بالصواب.

قوله: (وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ).

ش: قوله: (وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ): قال تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ**﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]. **الولي**: من «الولاية» بفتح الواو، التي هي ضد العداوة، وقد قرأ حمزة: ﴿**مَا لَكُمْ مِنْ وَلايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ**﴾ [الأنفال: ٧٢] بكسرالواو، والباقون بفتحها. وقيل: هما لغتان. وقيل: بالفتح النصرة، وبالكسر الإمارة. قال الزجاج[(٣)]: وجاز الكسر، لأن في تولي [بعض] القوم بعضًا جنسا من الصناعة والعمل، وكل ما كان كذلك مكسور، مثل: «الخياطة» ونحوها.

---

(١) أي: لم يأت التنصيص عليه في القرآن كإثبات صفة الضحك، وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها.

(٢) هذا النوع الثاني وهو: بيان السنة للقرآن كتفصيل ما أجمله القرآن، أو تقييد مطلقه، أو تخصيص عمومه. وبقي نوع ثالث للسنة مع القرآن وهو أن تكون موافقة للقرآن من كل وجه؛ فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتظافرها. وذلك كتحريم الزنا والربا والعقوق ونحوها. انظر: "إعلام الموقعين" (٤/ ٨٤).

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج. عالم بالنحو واللغة. كان في فتوته يخرط الزجاج =

فالمؤمنون أولياء الله، والله تعالى وليهم، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، الآية. وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]. ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١] الآية. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُوْلَـئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٤] إلى آخر السورة، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥، ٥٦].

فهذه النصوص كلها ثبت فيها موالاة المؤمنين بعضهم لبعض، وأنهم أولياء الله، وأن الله وليهم ومولاهم. فالله يتولى عباده المؤمنين، فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له وليًا فقد بارزه بالمحاربة. وهذه الولاية من رحمته وإحسانه، ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجته إليه، قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]. فالله تعالى ليس له ولي من الذل، بل لله العزة جميعًا، خلاف الملوك وغيرهم ممن يتولاه لذله وحاجته إلى ولي ينصره.

والولاية أيضًا نظير الإيمان، فيكون مراد الشيخ: أن أهلها في أصلها سواء، وتكون كاملة وناقصة: فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ * لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ لا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [يونس: ٦٢-٦٤] فـ ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٣]، منصوب على أنه صفة «أولياء الله»، أو بدل منه، أو بإضمار «أمدح»، أو مرفوع بإضمار «هم»، أو خبر ثان لـ «إن»، وأجيز فيه الجر، بدلًا من ضمير «عليهم». وعلى هذه الوجوه كلها فالولاية لمن كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون، وهم أهل الوعد المذكور في الآيات الثلاث[1].

ومال إلى النحو فعلمه المبرد. ولد ومات في بغداد. توفي سنة (٣١١ هـ). مترجم له في "السير" (١٤/ ٣٦٠).

(١) وهي قوله: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ * لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

وهي[1] **عبارة عن موافقة الولي الحميد في محابه ومساخطه**، ليست بكثرة صوم ولا صلاة، ولا تملُّق ولا رياضة[2]. وقيل: ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ مبتدأ، والخبر: ﴿**لَهُمُ الْبُشْرَى**﴾ [يونس: ٦٤]، وهو بعيد، لقطع الجملة عما قبلها، وانتثار نظم الآية.

ويجتمع في المؤمن ولاية من وجه، وعداوة من وجه، كما قد يكون فيه كفر[3] وإيمان، وشرك[4] وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق[5] وإيمان. وإن كان في هذا الأصل نزاع لفظي بين أهل السنة[6]، ونزاع معنوي بينهم وبين أهل البدع، كما تقدم في الإيمان. ولكن موافقة الشارع في اللفظ والمعنى - أولى من موافقته في المعنى وحده، قال تعالى: ﴿**وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ**﴾ [يوسف: ١٠٦][7]. وقال تعالى: ﴿**قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا**﴾ [الحجرات: ١٤] الآية. وقد تقدم الكلام على هذه الآية، وأنهم ليسوا منافقين على أصح القولين. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر**». وفي رواية «**وإذا ائتمن خان**» بدل: «**وإذا وعد أخلف**». أخرجاه في "الصحيحين"[8]. وحديث «شعب الإيمان» تقدم[9]. وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»[10].

---

(١) أي: تعريف الولاية.

(٢) وهذه من مصطلحات الصوفية، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: منزلة الرياضة هي: تمرين النفس على الصدق والإخلاص.اهـ "مدارج السالكين" (١/ ٤٧٢)، وقال الجرجاني رَحِمَهُ اللَّهُ: الرياضة: عبارة عن تهذيب الأخلاق النفسية؛ فإن تهذيبها تمحيصها عن خلطات الطبع ونزعاته.اهـ "التعريفات" (ص١١٣).

(٣) أي: كفر عملي لا اعتقادي.

(٤) أي: شرك لفظي.

(٥) أي: نفاق عملي.

(٦) يقصد بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء، وقد تقدم أن الاختلاف معنوي حقيقي، وليس لفظيا.

(٧) ومعنى الآية: أن إيمانهم بالله هو الإيمان بالربوبية، وشركهم هو في العبادة (الألوهية). جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في معنى الآية: "تسألهم من خلقهم؟ ومن خلق السموات والأرض؟ فيقولون: الله فذلك إيمانهم وهم يعبدون غيره". أخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" عن سماك، عن عكرمة، وأخرجه ابن جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير كلاهما عن ابن عباس. وفي الإسناد الأول رواية سماك عن عكرمة وهي مضطربة، وفي الثاني عطاء بن السائب مختلط، فلا بأس بتحسين الأثر من الطريقين.

(٨) أخرجه البخاري (٣٤) ومسلم (٥٨) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٩) وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**». أخرجه البخاري (٩) ومسلم (٣٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٠) أخرجه البخاري (٧٤١٠) ومسلم (١٩٣).

فعلم أن من كان معه من الإيمان أقل القليل لم يخلَّد في النار، وإن كان معه كثير من النفاق[(١)]، فهو يعذَّب في النار على قدر ما معه من ذلك، ثم يخرج من النار.

فالطاعات من شعب الإيمان، والمعاصي من شعب الكفر، وإن كان رأس شعب الكفر الجحود، ورأس شعب الإيمان التصديق[(٢)].

وأما ما يُروى مرفوعًا إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**ما من جماعة اجتمعت إلا وفيهم ولي لله، لا هم يدرون به، ولا هو يدري بنفسه**»[(٣)] -: فلا أصل له، وهو كلام باطل، فإن الجماعة قد يكونون كفارًا، وقد يكونون فساقًا يموتون على الفسق.

وأما أولياء الله الكاملون فهم الموصوفون في قوله تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ * لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ**﴾ [يونس: ٦٢ - ٦٤] الآية.

والتقوى هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ**﴾ إلى قوله: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**﴾ [البقرة: ١٧٧]. وهم[(٤)] قسمان: مقتصدون، ومقربون.

فالمقتصدون: الذين يتقربون إلى الله بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح. والسابقون: الذين يتقربون إلى الله بالنوافل بعد الفرائض. كما في "صحيح البخاري" عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يقول الله تعالى: من عادى لي وليًا فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل، حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته**»[(٥)].

---

(١) أي: النفاق العملي.

(٢) تقدم التنبيه على أن الكفر ليس هو الجحود فحسب، وأن الإيمان ليس هو مجرد التصديق.

(٣) **موضوع**:
قال شيخ الإسلام: من الأكاذيب، ليس في شيء من دواوين الإسلام، وكيف والجماعة قد يكونون كفارًا أو فساقًا يموتون على ذلك.اهـ "مجموع الفتاوى" (١١/ ٦٠).

(٤) أي: المتقون. انظر: "مجموع الفتاوى" (١١/ ٦١).

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) بلفظ: «**فقد آذنته بالحرب**». وانظر الصحيحة للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ برقم =

والولي: خلاف العدو، وهو مشتق من الوَلْي[1] وهو الدنو والتقرب، فولي الله: هو من والى الله بموافقته محبوباته، والتقرب إليه بمرضاته، وهؤلاء كما قال الله تعالى فيهم: ﴿**وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ**﴾ [الطلاق: ٢-٣] قال أبو ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لما نزلت الآية، قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يا أبا ذر، لو عمل الناس بهذه الآية لكفتهم**»[2]، فالمتقون يجعل الله لهم مخرجا مما ضاق على الناس، ويرزقهم من حيث لا يحتسبون، فيدفع الله عنهم المضار، ويجلب لهم المنافع، ويعطيهم الله أشياء يطول شرحها، من المكاشفات والتأثيرات[3].

قوله: (**وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ**): أي أكرم المؤمنين هو الأطوع لله والأتبع للقرآن، وهو الأتقى، والأتقى هو الأكرم، قال تعالى: ﴿**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾ [الحجرات: ١٣]. وفي "السنن"[4] عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض -: إلا بالتقوى، الناس من آدم، وآدم من تراب**»[5]. وبهذا الدليل يظهر ضعف تنازعهم في مسألة الفقير الصابر والغني الشاكر، وترجيح أحدهما على الآخر[6]، وأن التحقيق أن

(١٦٤٠)، وقد شرحه الشوكاني في رسالة بعنوان "قطر الولي على حديث الولي".

(١) في نسخة "الولاء" وهو تحريف.

(٢) **ضعيف**:
أخرجه أحمد (٢١٥٥١) والنسائي في "الكبرى" (١١٥٣٩) وابن ماجه (٤٢٢٠) وابن حبان (٦٦٦٩) والحاكم (٣٨١٩) وغيرهم من طرق عن كهمس بن الحسن، عن أبي السليل ضريب بن نقير عن أبي ذر. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه فإن أبا السليل لم يدرك أبا ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهو في كتاب "أحاديث معلة" للعلامة الوادعي برقم (١٠٨).

(٣) وهذه نوع من أنواع الكرامات.

(٤) هذا وهم من الشارح تبع فيه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كما في "الفتاوى" (٧/ ٦٨٦) فإن هذا الحديث ليس في السنن كما سيأتي في تخريج الحديث، قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا وهم؛ فإنه لم يروه أحد منهم.اهـ "تحقيق شرح الطحاوية" (ص ٣٦١).

(٥) **صحيح**:
أخرجه أحمد (٢٣٤٨٩) وابن عساكر في "معجمه" (٢/ ٨٣٤) من طريق إسماعيل بن إبراهيم ثنا سعيد الجريري عن أبي نضرة، حدثني من سمع خطبة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في وسط أيام التشريق فقال. فذكر الحديث. وهذا إسناد صحيح، والجريري قد سمع منه إسماعيل بن علية قبل الاختلاط، وقد صححه العلامة الوادعي في "الصحيح المسند" (١٥٢٣).

(٦) انظر: عدة الصابرين لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ.

التفضيل لا يرجع إلى ذات الفقر والغنى، وإنما يرجع إلى الأعمال والأحوال والحقائق، فالمسألة فاسدة في نفسها. فإن التفضيل عند الله بالتقوى وحقائق الإيمان، لا بفقر ولا غنى. ولهذا - والله أعلم - قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الغنى والفقر مطيتان، لا أبالي أيهما ركبت[1].

والفقر والغنى ابتلاء من الله تعالى لعبده، كما قال تعالى: ﴿**فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ**﴾ [الفجر: ١٥] الآية. فإن استوى الفقير الصابر والغني الشاكر - في التقوى، استويا في الدرجة، وإن فضل أحدهما فيها فهو الأفضل عند الله، فإن الفقر والغنى لا يوزنان، وإنما يوزن الصبر والشكر[2].

ومنهم من أحال المسألة من وجه آخر: وهو أن الإيمان نصف صبر ونصف شكر، فكل منهما لا بد له من صبر وشكر. وإنما أخذ الناس فرعًا من الصبر وفرعًا من الشكر،

---

(١) لم أجده عن عمر، وإنما جاء عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: حبذا المكروهان: الموت والفقر، وأيم الله ما هو إلا الغنى والفقر، وما أبالي بأيتهما ابتليت؛ لأن حق الله في كل واحد منهما واجب: إن كان الغنى، إن فيه للعطف، وإن كان الفقر، إن فيه للصبر. ومدراه على المسعودي وقد اختلف عليه، فمنهم من رواه عن المسعودي، عن علي بن بذيمة، عن قيس بن حبتر، عن ابن مسعود. وهم:
١) ابن المبارك كما في "الزهد" (٥٦٦)، ومن طريقه ابن عساكر (٣٣/ ١٧٠).
٢) عاصم بن علي كما عند الطبراني (٩/ ٩٢)، ومن طريقه أبو نعيم كما في "الحلية" (١/ ١٣٢).
٣) جعفر بن عون كما في "الشعب" للبيهقي (٩٥٠٢)، ومن طريقه ابن عساكر (٣٣/ ١٨٢).
٤) يزيد بن هارون كما في "إصلاح المال" لابن أبي الدنيا (٤٩٤).
وخالفهم وكيع فرواه عن المسعودي، عن علي بن بذيمة، عن قيس بن حبتر، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود. فزاد في إسناده أبا عبيدة بين قيس وابن مسعود. كما في "الزهد" لأبي داود (١٦٥). والصحيح هي الطريق الأولى بدون زيادة أبي عبيدة، لكثرة من رواه كذلك، لا سيما وقد روي الأثر عن وكيع كرواية الجماعة بدون الزيادة كما عند ابن عساكر (٣٣/ ١٧١). وإسناد الأثر صحيح؛ فإن الجريري وإن اختلط فرواية جعفر بن عون عنه كانت قبل اختلاطه، وقيس بن حبتر قد صرح بالسماع من ابن مسعود.

(٢) وهذا اختيار شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ أن العبرة بالتقوى، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: **والتحقيق أن يقال: - أفضلهما أتقاهما لله تعالى** فإن فرض استواؤهما في التقوى استويا في الفضل فإن الله تعالى لم يفضل بالفقر ولا بالغنى كما لم يفضل بالعافية ولا بالبلاء وإنما فضل بالتقوى كما قال تعالى: ﴿**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾ وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا فضل لعربي على عجمي ولا فضل لعجمي على عربي إلا بالتقوى، الناس من آدم، وآدم من تراب**»، وقال: وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن مسائل عديدة من مسائل التفضيل فأجاب فيها بالتفصيل الشافي فمنها: أنه سئل عن تفضيل الغني الشاكر على الفقير الصابر أو العكس؟ فأجاب بما يشفي الصدور فقال: "أفضلهما أتقاهما لله تعالى فإن استويا في التقوى استويا في الدرجة".اهـ "مجموع الفتاوى" (١١/ ١٩٥)، و"بدائع الفوائد" (٣/ ١٦٢).

وأخذوا في الترجيح، فجردوا غنيًا منفقًا متصدقًا باذلًا ماله في وجوب القرب شاكرًا لله عليه، وفقيرًا متفرغا لطاعة الله ولأداء العبادات صابرًا على فقره. وحينئذ يقال: إن أكملهما أطوعهما وأتبعهما، فإن تساويا تساوت درجتهما. والله أعلم. ولو صح التجريد، لصح أن يقال: أيما أفضل معافى شاكر، أو مريض صابر؟ ومطاع شاكر، أو مهان صابر؟ أو آمن شاكر، أو خائف صابر؟ ونحو ذلك.

قوله: (وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِيمَانُ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، مِنَ اللهِ تَعَالَى).

ش: تقدم أن هذه الخصال هي أصول الدين، وبها أجاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في حديث جبريل المشهور المتفق على صحته[1]، حين جاء إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على صورة رجل أعرابي، وسأله عن الإسلام؟ فقال: «**أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلًا**». وسأله عن الإيمان؟ فقال: «**أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر، خيره وشره**». وسأله عن الإحسان؟ فقال: «**أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**». وقد ثبت كذلك في "الصحيح" عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: أنه كان يقرأ في ركعتي الفجر تارة بسورتي الإخلاص[2]: ﴿**قُلْ يَاأَيُّهَا الْكَافِرُونَ**﴾ [الكافرون: ١] و﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص: ١][3]. وتارة بآيتي الإيمان والإسلام: التي في سورة البقرة: ﴿**قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا**﴾ [البقرة: ١٣٦]، والتي في آل عمران: ﴿**قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ**﴾ [آل عمران: ٦٤] الآية[4]. وفسر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الإيمان في حديث وفد عبد

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠) ومسلم (٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانفرد به مسلم (٨) عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) سميت سورة الكافرون بالإخلاص؛ لأنها تخلِّص صاحبها من الشرك في الألوهية، لمن قرأها عالمًا بها وعاملًا بما تضمنته من التوحيد.

(٣) أخرجه مسلم (٧٢٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم (٧٢٧) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهذا اللفظ بقراءة آية ﴿**قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ**﴾ [آل عمران: ٦٤] في الركعة الثانية هو من طريق أبي خالد الأحمر، وخالفه جماعة من الرواة ومنهم: مروان بن معاوية الفزاري وعيسى بن يونس كما في "صحيح مسلم" فجعلوا القراءة في الركعة الثانية قوله تعالى: ﴿**آمَنَّا بِاللهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ**﴾ [آل عمران: ٥٢]، وهذه الرواية أرجح من الأولى وقد وافقهما على هذه الرواية بعض الرواة خارج الصحيح.

القيس، المتفق على صحته، حيث قال لهم: «**آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم**»[1]. ومعلوم أنه لم يُرد أن هذه الأعمال تكون إيمانًا بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في غير موضع أنه لا بد من إيمان القلب. فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان، وقد تقدم الكلام على هذا.

والكتاب والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، وهذا أكثر من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان بين معناه الكتاب والسنة. فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ**﴾ [الأنفال: ٢] الآية. وقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا**﴾ [الحجرات: ١٥] الآية. وقوله تعالى: ﴿**فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ [النساء: ٦٥]، فنَفْيُ الإيمان حتى توجد هذه الغاية[2] دلَّ على أن هذه الغاية فرض على الناس، فمن تركها كان من أهل الوعيد، لم يكن قد أتى بالإيمان الواجب، الذي وُعِد أهله بدخول الجنة بلا عذاب. ولا يقال إنَّ بين تفسير النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الإيمان في حديث جبريل وتفسيره إياه في حديث وفد عبد القيس معارضة؛ لأنه فسَّر الإيمان في حديث جبريل بعد تفسير الإسلام، فكان المعنى أنه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر مع الأعمال التي ذكرها في تفسير الإسلام، كما أن الإحسان متضمن للإيمان الذي قدم تفسيره قبل ذكره. بخلاف حديث وفد عبد القيس، لأنه فسره ابتداء، لم يتقدم قبله تفسير الإسلام. ولكن هذا الجواب لا يتأتى على ما ذكره الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من تفسير الإيمان[3]، فحديث وفد عبد القيس مشكل عليه.

ومما يسأل عنه[4]: أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من الخصال الخمس التي أجاب بها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في حديث جبريل المذكور، فلم قال إن

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٧٩) ومسلم (١٧) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) وهي: تحكيم الرسول فيما شجر بينهم.

(٣) حيث أفرد الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ الإيمان فقال: والإيمان: هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر، خيره وشره، وحلوه ومره، من الله تعالى.

(٤) انظر: "الإيمان" لابن تيمية (ص ٢٤٥).

الإسلام هذه الخصال الخمس؟ وقد أجاب بعض الناس بأن هذه أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيامه بها يتم استسلامه، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده.

والتحقيق: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقًا، الذي يجب لله عبادة محضة على الأعيان، فيجب على كل من كان قادرًا عليه، ليعبد الله بها مخلصًا له الدين، وهذه هي الخمس، وما سوى ذلك فإنما يجب بأسباب ومصالح، فلا يعلم وجوبها جميع الناس، بل إما أن يكون فرضًا على الكفاية كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وما يتبع ذلك من إمارة، وحكم، وفتيا، وإقراء، وتحديث، وغير ذلك.

وإما أن يجب بسبب حق الآدميين، فيختص به من وجب له وعليه، وقد يسقط بإسقاطه، من قضاء الديون، ورد الأمانات والمغصوب، والإنصاف من المظالم، من الدماء والأموال والأعراض، وحقوق الزوجة والأولاد، وصلة الأرحام، ونحو ذلك، فإن الواجب من ذلك على زيد غير الواجب على عمرو. بخلاف صوم رمضان وحج البيت والصلوات الخمس والزكاة، فإن الزكاة وإن كانت حقًا ماليًا فإنها واجبة لله، والأصناف الثمانية مصارفها، ولهذا وجبت فيها النية، ولم يَجُز أن يفعلها الغير بلا إذنه، ولم تطلب من الكفار، وحقوق العباد لا يشترط لها النية، ولو أداها غيره عنه بغير إذنه برئت ذمته، ويطالب بها الكفار[1]. وما يجب حقًا لله تعالى، كالكفارات، هو بسبب من العبد، وفيها معنى العقوبة، ولهذا كان التكليف شرطًا في الزكاة، فلا تجب على الصغير والمجنون عند أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى، على ما عرف في موضعه[2].

---

(١) **وهذه قاعدة مفيدة**، فكل حق لله أي غُلِّب فيه الحق لله بحيث لا يحصل المقصود منه بصورة فعله، ولا يكون إلا عبادة فالنية فيه شرط لصحته ولحصول الثواب به كالصلاة. وكل حق للعباد أي غُلِّب فيه الحق للعباد ويحصل المقصود منه بصورة فعله، وقد يكون عادة أو عبادة، فالنية فيه ليست شرطا لصحته، وإنما هي شرط لحصول الثواب به كقضاء الديون وما يقصد تركه كإزالة النجاسة من الثوب أو البدن. انظر: "شرح منظومة القواعد الفقهية" للسعدي (ص٩).

(٢) والصحيح أن الزكاة مع كونها متعلقة بذمة المكلف فيشترط فيها النية، فهي كذلك واجبة في عين المال فتلزم الصبي والمجنون؛ لأنها حكم وضعي رتب على وجود شرط وهو بلوغ النصاب، كما قال تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا**﴾ [التوبة: ١٠٣]. فالمدار على المال لا على المتمول.، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حين بعث معاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن: «**أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم**»، فجعل محل الزكاة المال. وقال أبو بكر الصديق لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إن الزكاة حق المال. وهذا قول جمهور العلماء واختاره العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر: "شرح المهذب" (٥/ ٣٣١)، و"الشرح الممتع" (٦/ ٢٢).

وقوله: «**وَالْقَدَرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، مِنَ اللهِ تَعَالَى**»: تقدم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في حديث جبريل: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**»، وقال تعالى: ﴿**قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلاَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا**﴾ [التوبة: ٥١]. وقال تعالى: ﴿**إِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ فَمَالِ هَؤُلاءِ الْقَوْمِ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا * مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ**﴾ [النساء: ٧٨ - ٧٩] الآية.

فإن قيل: فكيف الجمع بين قوله: ﴿**كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللهِ**﴾ وبين قوله: ﴿**فَمِن نَّفْسِكَ**﴾؟

قيل: قوله: ﴿**كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللهِ**﴾ [النساء: ٧٨]: الخصب والجدب، والنصر والهزيمة، كلها من عند الله، وقوله: ﴿**فَمِن نَّفْسِكَ**﴾ [النساء: ٧٩]: أي: ما أصابك من سيئة من الله فبذنب نفسك عقوبة لك، كما قال تعالى: ﴿**وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ**﴾ [الشورى: ٣٠][(١)]. يدل على ذلك ما روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنه قرأ: ﴿**وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ**﴾ [النساء: ٧٩]، وأنا كتبتها عليك[(٢)].

والمراد بالحسنة هنا النعمة، وبالسيئة البلية، في أصح الأقوال. وقد قيل: الحسنة الطاعة، والسيئة المعصية[(٣)]. وقيل: الحسنة ما أصابه يوم بدر، والسيئة ما أصابه يوم أحد. والقول الأول شامل لمعنى القول الثالث. والمعنى الثاني ليس مرادًا دون الأول قطعًا،

---

(١) فالآية الأولى تدل على أن المقدر لهذا الشيء هو الله، والآية الثانية تبيِّن سببه وهو أنه منهم (بسبب ذنوبهم)، **فنُسِب إلى الله خلقًا وتقديرًا، ونُسِب إليهم سببًا وتكسبًا**.

(٢) **ضعيف جدًا**:

أخرجه ابن وهب في "تفسيره" (٢٥٣) وابن المنذر في "تفسيره" (٢٠٢٩) والآجري في "الشريعة" (٤٩٨) وابن بطة في "الإبانة" (١٧٤٤) وغيرهم من طريق عبد الوهاب بن مجاهد قال: سمعت أبي يقول: إن ابن عباس كان يقرأ قوله عز وجل: ﴿**ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأنا كتبتها عليك**﴾: **قال مجاهد**: وكذلك في قراءة أبي، وابن مسعود. وهذا إسناد شديد الضعف، فيه علتان: الأولى: ضعف عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر. قال الحافظ ابن حجر في التقريب: متروك وقد كذبه الثوري. قال البخاري: قال وكيع: يقولون لم يسمع من أبيه. الثانية: الانقطاع بين مجاهد وابن مسعود وأبي بن كعب، قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد أثبتها بعض أهل الزيغ من القرآن، والحديث بذلك عن ابن مسعود وأبي منقطع؛ لأن مجاهدًا لم يرِ عبد الله ولا أُبيًا.اهـ "تفسير القرطبي" عند الآية.

(٣) هذا تفسير غير صحيح؛ لأنه يوافق قول المعتزلة بأن السيئات ليست بتقدير الله ولا خلقها، بل هي مخلوقة للعبد.

ولكن لا منافاة بين أن تكون سيئة العمل[١] وسيئة الجزاء[٢] من نفسه، مع أن الجميع مقدَّر، فإن المعصية الثانية قد تكون عقوبة الأولى، فتكون من سيئات الجزاء، مع أنها من سيئات العمل[٣]، والحسنة الثانية قد تكون من ثواب الأولى، كما دل على ذلك الكتاب والسنة[٤].

وليس للقدرية أن يحتجوا بقوله تعالى: ﴿**فَمِن نَّفْسِكَ**﴾، فإنهم يقولون: إن فعل العبد - حسنة كان أو سيئة - فهو منه لا من الله! والقرآن قد فرق بينهما، وهم لا يفرقون، ولأنه قال تعالى: ﴿**كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللهِ**﴾ فجعل الحسنات من عند الله، كما جعل السيئات من عند الله، وهم لا يقولون بذلك في الأعمال، بل في الجزاء[٥]. وقوله بعد هذا: ﴿**مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ**﴾ و﴿**مِن سَيِّئَةٍ**﴾، مثل قوله: ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ**﴾ و﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ**﴾.

وفرَّق سبحانه وتعالى بين الحسنات التي هي النعم، وبين السيئات التي هي المصائب، فجعل هذه من الله، وهذه من نفس الإنسان، لأن الحسنة مضافةٌ إلى الله، إذْ هو أحسن بها من كل وجه، فما من وجه من أوجهها إلَّا وهو يقتضي الإضافة إليه، وأما السيئة، فهو إنما يخلقها لحكمة، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه، فإن الرب لا يفعل سيئةً قط، بل فعله كله حسن وخير[٦].

ولهذا كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول في الاستفتاح: «**والخير كله بيديك، والشر ليس إليك**»[٧]. أي: فإنك لا تخلق شرًا محضًا، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة، هو باعتبارها

---

(١) أي: سيئة الذنب.

(٢) أي: سيئة العقوبة.

(٣) كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار**». فالكذب معصية (وهي سيئة العمل)، تولَّد منها سيئة الجزاء (وهي سيئة الفجور) عقوبة على السيئة الأولى، فالفجور من السيئات التي هي في نفس الوقت عقوبة وجزاء ما ارتكبه العبد من سيئة الكذب، والجميع بقدر الله تعالى.

(٤) كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا * وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا * وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا**﴾، فهذه الحسنات هي جزاء للحسنة الأولى وهي امتثال ما وُعِظ به العبد، وأما من السنة فقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة**» فالصدق حسنة، تولَّد منها حسنة أخرى وهي البر، جزاء له على الحسنة الأولى.

(٥) أي: أن المعتزلة يقولون بالثواب والعقاب على الأعمال هي من الله تعالى جزاء لأعمالهم التي خلقوها هم، ولم يخلقها الله.

(٦) "مجموع الفتاوى" (١٤/ ٢٦٥).

(٧) أخرجه مسلم (٧٧١) عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

خير، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس، فهذا شر جزئيٌّ إضافيٌّ، فأما شر كلي، أو شر مطلق -: فالرب سبحانه وتعالى منزه عنه. وهذا هو الشر الذي ليس إليه[1].

ولهذا[2] لا يضاف الشر إليه مفردًا قط، بل **إما** أن يدخل في عموم المخلوقات، كقوله تعالى: ﴿**اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ [الزمر: ٦٢] ﴿**كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ**﴾ [النساء: ٧٨] **وإما** أن يضاف إلى السبب[3]، كقوله: ﴿**مِن شَرِّ مَا خَلَقَ**﴾ [الفلق: ٢][4] **وإما** أن يحذف فاعله، كقول الجن: ﴿**وَأَنَّا لا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا**﴾ [الجن: ١٠].

وليس إذا خلق ما يتأذى به بعض الحيوان لا يكون فيه حكمة، بل لله من الرحمة والحكمة ما لا يقدر قدره إلا الله تعالى، وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شر جزئي بالإضافة يكون شرًا كليًا عامًا، بل الأمور العامة الكلية لا تكون إلا خيرًا أو مصلحة للعباد، كالمطر العام، وكإرسال رسول عام.

وهذا مما يقتضي أنه لا يجوز أن يؤيد كذابا عليه[5] بالمعجزات التي أيَّد بها الصادقين، فإن هذا شر عام للناس، يضلهم، فيفسد عليهم دينهم ودنياهم وأخراهم.

---

(١) وهناك أقوال أخرى في توجيه الحديث، قال النوويّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا مما يجب تأويله؛ لأن مذهب أهل الحق أن كل المحدثات فعل الله تعالى وخلقه، سواء خيرها وشرّها، وحينئذ يجب تأويله، وفيه للعلمًاء خمسة أقوال:

١) معناه أنه لا يتقرب به إليك، قاله الخليل بن أحمد، والنضر بن شُميل، وإسحاق ابن راهويه، ويحيى بن معين، وأبو بكر بن خزيمة، والأزهريّ، وغيرهم.

٢) حكاه الشيخ أبو حامد، عن المزنيّ، وقاله غيره أيضًا: معناه: لا يضاف إليك على انفراده، لا يقال: يا خالق القردة والخنازير، ويا رب الشر، ونحو هذا، وإن كان خالق كل شيء، ورب كل شيء، وحينئذ يدخل الشر في العموم.

٣) معناه: والشر لا يصعد إليك، إنما يصعد الكلم الطيب، والعمل الصالح.

٤) معناه: والشر ليس شرًّا بالنسبة إليه، فإنك خلقته بحكمة بالغة، وإنما هو شر بالنسبة إلى المخلوقين.

٥) حكاه الخطابيّ أنه كقولك: فلان إلى بني فلان إذا كان عِدَاده فيهم، أو صَفُّوه إليهم.اهـ انظر: "شرح مسلم" (٧٧١).

(٢) "مجموع الفتاوى" (١٤/ ٢٦٦).

(٣) أي: من قام به الشر.

(٤) أي: من شر كل مخلوق فيه شر.

(٥) كمدعي النبوة.

وليس هذا كالملك الظالم والعدو، فإن الملك الظالم لا بد أن يدفع الله به من الشر أكثر من ظلمه، وقد قيل: ستون سنة بإمام ظالم خير من ليلة واحدة بلا إمام[1]، وإذا قُدِّر كثرةُ ظلمِه، فذاك خير في الدين، كالمصائب، تكون كفارة لذنوبهم، ويثابون على الصبر عليه، ويرجعون فيه إلى الله، ويستغفرونه ويتوبون إليه، وكذلك ما يسلط عليهم من العدو. ولهذا قد يُمكِّن الله كثيرًا من الملوك الظالمين مدة، وأما المتنبئون الكذابون فلا يطيل تمكينهم، بل لا بد أن يهلكهم، لأن فسادهم عام في الدين والدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿**ولو تقول علينا بعض الأقاويل - لأخذنا منه باليمين - ثم لقطعنا منه الوتين**﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٦].

وفي قوله: ﴿**فَمِن نَّفْسِكَ**﴾ من الفوائد[2]: أن العبد لا يطمئن إلى نفسه ولا يسكن إليها، فإن الشر كامن فيها، لا يجيء إلَّا منها، ولا يشتغل بملام الناس ولا ذمهم إذا أساءوا إليه، فإن ذلك من السيئات التي أصابته، وهي إنما أصابته بذنوبه، فيرجع إلى الذنوب، ويستعيذ بالله من شر نفسه وسيئات عمله، ويسأل الله أن يعينه على طاعته. فبذلك يحصل له كل خير، ويندفع عنه كل شر.

ولهذا كان أنفع الدعاء وأعظمه وأحكمه دعاء الفاتحة: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ**﴾ [الفاتحة: ٦-٧]. فإنه إذا هداه هذا الصراط أعانه على طاعته وترك معصيته، فلم يصبه شر، لا في الدنيا ولا في الآخرة.

لكن الذنوب هي لوازم نفس الإنسان، وهو محتاج إلى الهدى كل لحظة، وهو إلى الهدى أحوج منه إلى الطعام والشراب. ليس كما يقوله بعض المفسرين: إنه قد هداه! فلماذا يسأل الهدى؟! وإن المراد التثبيت، أو مزيد الهداية! بل العبد محتاج إلى أن يعلمه الله ما يفعله من تفاصيل أحواله، وإلى ما يتركه من تفاصيل الأمور، في كل يوم، وإلى أن يلهمه أن يعمل ذلك. فإنه لا يكفي مجرد علمه إن لم يجعله مريدًا للعمل بما يعلمه، وإلا كان العلم حجة عليه، ولم يكن مهتديًا. والعبد محتاج إلى أن يجعله الله قادرًا على العمل بتلك الإرادة الصالحة، فإن المجهول لنا من الحق أضعاف المعلوم، وما لا نريد فعله تهاونًا

---

(١) "مجموع الفتاوى" (١٤/ ٢٦٨)، وجاء حديث أثر عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال لابنه: يا بني إمام عادل خير من مطر وابل، وأسد حطوم خير من إمام ظلوم، وإمام ظلوم غشوم خير من فتنة تدوم، يا بني مزاحمة الأحمق خير من مصافحته، يا بني زلة الرجال عظم يجبر، وزلة النساء لا تبقي ولا تذر الصواب الرجل واللسان. أخرجه ابن عساكر (٤٦/ ١٨٤)، وهو ضعيف.

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (١٤/ ٢٢٧).

وكسلًا مثل ما نريده أو أكثر منه أو دونه، وما لا نقدر عليه مما نريده كذلك، وما نعرف جملته ولا نهتدي لتفاصيله فأمر يفوت الحصر، ونحن محتاجون إلى الهداية التامة، فمن كملت له هذه الأمور كان سؤاله سؤال تثبيت، وهي آخر الرتب[1].

وبعد ذلك كله هدايةٌ أخرى، وهي الهداية إلى طريق الجنة في الآخرة. ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء في كل صلاة، لفرط حاجتهم إليه، فليسوا إلى شيء أحوج منهم إلى هذا الدعاء. فيجب أن يعلم أن الله بفضل رحمته جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير، المانعة من الشر، فقد بين القرآن أن السيئات من النفس، وإن كانت بقدر الله، وأن الحسنات كلها من الله تعالى.

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يُشكر سبحانه، وأن يستغفره العبد من ذنوبه، وألا يتوكل إلا عليه وحده، فلا يأتي بالحسنات إلا هو. فأوجب ذلك توحيده، والتوكل عليه وحده، والشكر له وحده، والاستغفار من الذنوب.

وهذه الأمور كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يجمعها في الصلاة، كما ثبت عنه في "الصحيح": أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول: «**ربنا لك الحمد، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه**»[2]. «**ملء السماوات، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد**». فهذا حمد، وهو شكر لله تعالى، وبيان أن حمده أحق ما قاله العبد، ثم يقول بعد ذلك: «**لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد**»[3].

وهذا تحقيقٌ لوحدانيته، لتوحيد الربوبية، خلقًا وقدرًا، وبداية وهداية، هو المعطي المانع، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، ولتوحيد الإلهية، شرعًا وأمرًا ونهيًا، وإن العباد وإن كانوا يعطَون جدًا: ملكًا وعظمة وبختًا ورياسة، في الظاهر، أو في الباطن[4]،

---

(١) وهي مرتبة الأنبياء.

(٢) أخرجه البخاري (٧٩٩) عن رفاعة بن رافع الزرقي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كنا يومًا نصلي وراء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فلما رفع رأسه من الركعة قال: سمع الله لمن حمده، قال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، فلما انصرف، قال: «**من المتكلم**» قال: أنا، قال: «**رأيت بضعة وثلاثين ملكًا يبتدرونها أيهم يكتبها أول**».

(٣) أخرجه مسلم (٤٧٧) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) نبه العلامة الجامي رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرحه على الطحاوية" أن هذه العبارة وهي أن يعطى الملك في الباطن =

كأصحاب المكاشفات والتصرفات الخارقة، فلا ينفع ذا الجد منك الجد، أي لا ينجِّيه ولا يخلِّصه، ولهذا قال: «**لا ينفعه منك**»، ولم يقل ولا ينفعه عندك؛ لأنه لو قيل ذلك أوهم أنه لا يتقرب به إليك، لكن قد لا يضره.

فتضمن هذا الكلام تحقيق التوحيد، وتحقيق قوله: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ [الفاتحة: ٥] فإنه لو قدر أن شيئًا من الأسباب يكون مستقلًا بالمطلوب[(١)]، وإنما يكون بمشيئة الله وتيسيره -: لكان الواجب أن لا يرجى إلا الله، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يسأل إلا هو، ولا يستغاث إلا به، ولا يستعان إلا هو، فله الحمد وإليه المشتكى، وهو المستعان، وبه المستغاث، ولا حول ولا قوة إلا به. فكيف وليس شيء من الأسباب مستقلًا بمطلوب، بل لا بد من انضمام أسباب أخر إليه، ولا بد أيضًا من صرف الموانع والمعارضات عنه، حتى يحصل المقصود، فكل سبب فله شريك، وله ضد[(٢)]، فإن لم يعاونه شريكه، ولم ينصرف عنه ضده -: لم تحصل مشيئته.

والمطر وحده لا يُنبت النبات إلا بما ينضم إليه من الهواء والتراب وغير ذلك، ثم الزرع لا يتم حتى تصرف عنه الآفات المفسدة له، والطعام والشراب لا يُغذِّي إلا بما جعل في البدن من الأعضاء والقوى، ومجموع ذلك لا يفيد إن لم تصرف عنه المفسدات.

والمخلوق الذي يعطيك أو ينصرك، فهو - مع أن الله يجعل فيه الإرادة والقوة والفعل -: فلا يتم ما يفعله إلا بأسباب كثيرة، خارجة عن قدرته، تعاونه على مطلوبه، ولو كان ملكًا مطاعًا، ولا بد أن يصرف عن الأسباب المتعاونة ما يعارضها ويمانعها، فلا يتم المطلوب إلا بوجود المقتضي وعدم المانع.

وكل سبب معين فإنما هو جزء من المقتضي، فليس في الوجود شيء واحد هو مقتض تام، وإن سمي مقتضيًا، وسمي سائر ما يعينه شروطًا - فهذا نزاع لفظي[(٣)]. وأما أن يكون في المخلوقات علة تامة[(٤)] تستلزم معلولها فهذا باطل.

من عبارات الصوفية، التي معناها أن يكون الولي له تصرف في الكون، وهذا كفر والعياذ بالله.

(١) أي: يستقل بنفسه دون الله، وهذا لا يمكن أبدا.

(٢) أي: معارض.

(٣) أي: مجرد تسمية فقط أنه مقتضٍ تام، وإلا ففي الحقيقة لا يستقل بنفسه، بل لا بد لهذا السبب من توافر الشروط الأخرى وانتفاء الموانع عنه.

(٤) وهذا من اصطلاحات الفلاسفة، والعلة التامة عندهم هي: ما يجب وجود المعلول عندها، وقيل: العلة =

ومن عرَف هذا حق المعرفة انفتح له باب توحيد الله، وعلم أنه لا يستحق أن يُسأل غيرُه، فضلًا عن أن يُعبدَ غيره، ولا يُتوكل على غيره، ولا يرجى غيره[1].

قوله: (وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاءُوا بِهِ).

ش: الإشارة بذلك إلى ما تقدم، مما يجب الإيمان به تفصيلًا، **وقوله: «لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ»** إلى آخر كلامه - أي: لا نفرق بينهم بأن نؤمن ببعض ونكفر ببعض، بل نؤمن بهم ونصدقهم كلهم، فإن من آمن ببعض وكفر ببعض، كافر بالكل. قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠ - ١٥١]. فإن المعنى الذي لأجله آمن بمن آمن منهم - موجود في الذي لم يؤمن به، وذلك الرسول الذي آمن به قد جاء بتصديق بقية المرسلين، فإذا لم يؤمن ببعض المرسلين كان كافرًا بمن في زعمه أنه مؤمن به، لأن ذلك الرسول قد جاء بتصديق المرسلين كلهم، فكان كافرًا حقًا، وهو يظن أنه مؤمن، فكان من الأخسرين أعمالًا، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا.

التامة جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء، وقيل: هي تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء، بمعنى أنه لا يكون وراءه شيء يتوقف عليه. "التعريفات" (ص١٥٤).

(١) انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ١٦٦-١٦٨).

أهل الكبائر من المؤمنين لا يُخلَّدون في النار

قوله: (وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ، إذا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ، وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ. وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكَرَتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ. اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ).

حاشية: فقوله: «وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ، إذا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ»: ردٌّ لقول الخوارج والمعتزلة، القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار. لكن الخوارج تقول بتكفيرهم، والمعتزلة بخروجهم عن الإيمان، لا بدخولهم في الكفر، بل لهم منزلة بين منزلتين، كما تقدم عند الكلام على قول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله**».

وقوله: «**وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ**»: تخصيصه أمة محمد، يفهم منه أن أهل الكبائر من أمة غير محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قبل نسخ تلك الشرائع به، حكمهم مخالف لأهل الكبائر من أمة محمد. وفي ذاك نظر؛ فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أخبر أنه: «**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»[(١)]. ولم يخص أمته بذلك، بل ذكر الإيمان مطلقًا، فتأمله. وليس في بعض النسخ ذكر الأمة[(٢)].

وقوله: «**فِي النَّارِ**»: - معمول لقوله: «**لَا يُخَلَّدُونَ**»: وإنما قدمه لأجل السجعة، لا أن يكون «**فِي النَّارِ**» خبرًا لقوله: «**وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ**»، كما ظنه بعض الشارحين.

(١) أخرجه البخاري (٧٤١٠) ومسلم (١٩٣).

(٢) وهذا هو الصواب، وقد ذكر الألباني أنها لم ترد هذه الزيادة في المخطوطات الثلاث، ولا في بعض النسخ المطبوعة، فحذفها أصح. انظر: "تعليقات الألباني على متن الطحاوية" (٤٣).

واختلف العلماء في الكبائر على أقوال:

فقيل: سبع[1].

وقيل: سبع عشرة.

وقيل: ما اتفقت الشرائع على تحريمه.

وقيل: ما يسد باب المعرفة بالله.

وقيل: ذهاب الأموال والأبدان.

وقيل: سميت كبائر بالنسبة والإضافة إلى ما دونها.

وقيل: لا تعلم أصلًا. أو: أنها أخفيت كليلة القدر.

وقيل: إنها إلى السبعين أقرب.

وقيل: كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة.

وقيل: إنها ما يترتب عليها حد أو توعد عليها بالنار، أو اللعنة، أو الغضب، وهذا أمثل الأقوال[2].

---

(١) واحتجوا بقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ**» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «**الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصِنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ**» متفق عليه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي هذا الاستدلال نظر؛ إذ ليس في الحديث ما يدل على الحصر، **قال الإمام النووي** رَحِمَهُ اللَّهُ: "قال العلماء **رَحِمَهُمُ اللَّهُ** ولا انحصار للكبائر في عدد مذكور وقد جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه سئل عن الكبائر: أسبع هي ؟ فقال: «**هي إلى سبعين**». ويروى: «**إلى سبعمائة أقرب**». وأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الكبائر سبع**» فالمراد به: من الكبائر سبع؛ فإن هذه الصيغة وإن كانت للعموم فهي مخصوصة بلا شك، وإنما وقع الاقتصار على هذه السبع، وفي الرواية الأخرى ثلاث، وفي الأخرى أربع؛ لكونها من أفحش الكبائر مع كثرة وقوعها لا سيما فيما كانت عليه الجاهلية، ولم يذكر في بعضها ما ذكر في الأخرى وهذا مصرح بما ذكرته من أن المراد البعض، وقد جاء بعد هذا من الكبائر شتم الرجل والديه، وجاء في النميمة، وعدم الاستبراء من البول أنهما من الكبائر وجاء في غير مسلم من الكبائر اليمين الغموس واستحلال بيت الله الحرام"اهـ "شرح مسلم" (٨٨).

(٢) وهذا القول هو الصحيح أن ضابط الكبيرة هي: **كل ما يترتب عليها حد في الدنيا كالقتل والزنا والسرقة، أو تُوعِّد عليها بالنار، أو بتحريم الجنة عليه، أو بالغضب، أو بلعن فاعله، أو بالتبرؤ منه، أو بنفي "الإيمان" عنه كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ:** «والله لا يؤمن» **أو بقوله:** «ليس منا». وقد رجح هذا شيخ الإسلام والذهبي. انظر: "مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام (١١/ ٦٥٠-٦٥٨) و"الكبائر" للذهبي (ص٨).

واختلفت عبارات السلف في تعريف الصغائر:

منهم من قال: الصغيرة ما دون الحدَّين: حد الدنيا وحد الآخرة.

ومنهم من قال: كل ذنب لم يختم بلعنة أو غضب أو نار.

ومنهم من قال: الصغيرة ما ليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة، والمراد بالوعيد: الوعيد الخاص بالنار أو اللعنة أو الغضب، فإن الوعيد الخاص في الآخرة كالعقوبة الخاصة في الدنيا، أعني المقدرة، فالتعزير في الدنيا نظير الوعيد بغير النار أو اللعنة أو الغضب.

وهذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره، فإنه يدخل فيه كل ما ثبت بالنص أنه كبيرة، كالشرك، والقتل، والزنا، والسحر، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات، ونحو ذلك، كالفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وعقوق الوالدين، واليمين الغموس، وشهادة الزور، وأمثال ذلك.

وترجيح هذا القول من وجوه:

أحدها: أنه هو المأثور عن السلف، كابن عباس[(١)]، وابن عيينة، وابن حنبل[(٢)]، وغيرهم.

الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿**إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا**﴾ [النساء: ٣١]. فلا يستحق هذا الوعد الكريم من أوعد بغضب الله ولعنته وناره، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر.

---

(١) **حسن لغيره:**
أخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٥٢١٥) فقال: حدثنا علي بن حرب الموصلي، ثنا ابن فضيل، عن أشعث، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: كل ما وعد الله عليه النار كبيرة. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أشعث بن سوار.
ولكن له طريق أخرى: أخرجه ابن جرير في "تفسيره" لسورة النساء آية (٣١) والبيهقي في "الشعب" (٢٨٦) من طريقين عن عبد الله بن صالح قال، حدثني معاوية، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قوله:﴿**إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ**﴾ قال:الكبائر: كل ذنب ختمه الله بنار، أو غضب، أو لعنة، أو عذاب. وهذا إسناد ضعيف؛ فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث ضعيف، وعلي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس. فالأثر حسن بمجموع الطريقين.
(٢) انظر: "العدة في أصول الفقه" (٣/ ٩٤٦).

الثالث: أن هذا الضابط مرجعه إلى ما ذكره الله ورسوله من الذنوب، فهو حد متلقى من خطاب الشارع.

الرابع: أن هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر، بخلاف تلك الأقوال.

فإن من قال: سبع، أو سبع عشرة، أو إلى السبعين أقرب -: مجرد دعوى.

ومن قال: ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه -: يقتضي أن شرب الخمر، والفرار من الزحف، والتزوج ببعض المحارم، والمحرم بالرضاعة والصهرية، ونحو ذلك - ليس من الكبائر! وأن الحبة من مال اليتيم، والسرقة لها، والكذبة الواحدة الخفيفة، ونحو ذلك -: من الكبائر! وهذا فاسد.

ومن قال: ما سد باب المعرفة بالله، أو ذهاب الأموال والأبدان -: يقتضي أن شرب الخمر، وأكل الخنزير والميتة والدم، وقذف المحصنات - ليس من الكبائر! وهذا فاسد.

ومن قال: إنها سميت كبائر بالنسبة إلى ما دونها، أو كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة -: يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إلى صغائر وكبائر! وهذا فاسد، لأنه خلاف النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر.

ومن قال: إنها لا تعلم أصلًا، أو إنها مبهمة -: فإنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها، فلا يمنع أن يكون قد علمها غيره. والله أعلم.

وقوله: «**وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ**»؛ لأن التوبة لا خلاف أنها تمحو الذنوب، وإنما الخلاف في غير التائب[1].

---

(١) أي: الخلاف بين أهل السنة وبين المعتزلة والخوارج الذين يحملون قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ على التائب، وهذا غير صحيح؛ لأمرين:

١) أنها لو كانت في حق التائب لدخل الشرك في المغفرة كما قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا * إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا**﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٧٠].

٢) أنها لو كانت في حق التائب لما قيدت المغفرة بما دون الشرك بالمشيئة؛ فإن التائب من الذنب ولو كان شركا مغفور له. **قال الإمام الشوكاني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما ما يزعمه جماعة من المفسرين من تقييد هذه الآية بالتوبة وأنها لا تغفر إلا ذنوب التائبين وزعموا أنهم قالوا ذلك للجمع بين الآيات. فهو جمع بين الضب والنون، وبين الملاح والحادي، وعلى نفسها براقش تجني، ولو كانت هذه البشارة العظيمة مقيدة بالتوبة لم يكن لها كثير موقع، فإن التوبة من المشرك يغفر الله بها ما فعله من الشرك بإجماع المسلمين، وقد قال: ﴿**إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾، فلو كانت التوبة قيدًا في =

وقوله: «**بعد أن لقوا الله تعالى عارفين**[1]» لو قال: «**مؤمنين**»، بدل قوله: «**عارفين**»، كان أولى، لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو كافر. وإنما اكتفى بالمعرفة وحدها الجهم، وقوله مردود باطل، كما تقدم. فإن إبليس عارف بربه، ﴿**قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ**﴾ [الحجر: ٣٦]. ﴿**قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ**﴾ [ص: ٨٣-٨٤]. وكذلك فرعون وأكثر الكافرين. قال تعالى: ﴿**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**﴾ [لقمان: ٢٥]. ﴿**قُل لِمَنِ الأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ للهِ**﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٥]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

وكأن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد المعرفة الكاملة المستلزمة للاهتداء، التي يشير إليها أهل الطريقة[2]، وحاشا أولئك أن يكونوا من أهل الكبائر، بل هم سادة الناس وخاصتهم.

وقوله: «**وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ**»: إلى آخر كلامه - فصَّل الله تعالى بين الشرك وغيره لأن الشرك أكبر الكبائر، كما قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ[3]، وأخبر الله تعالى أن الشرك غير مغفور، وعلَّق غفران ما دونه بالمشيئة، والجائز يعلق بالمشيئة دون الممتنع، ولو كان الكل سواء لما كان للتفصيل معنى. ولأنه علق هذا الغفران بالمشيئة، وغفران الكبائر والصغائر بعد التوبة مقطوع به، غير معلق بالمشيئة، كما قال تعالى: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ [الزمر: ٥٣]. فوجب أن يكون الغفران المعلق بالمشيئة هو غفران الذنوب سوى الشرك بالله قبل التوبة[4].

وقوله: «**وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ**»: فيه مؤاخذة لطيفة، كما تقدم[5].

وقوله: «**اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَى الْإِسْلَامِ**»: وفي نسخة: «**مسكنا على الإسلام حتى نلقاك به**» روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه "الفاروق"، بسنده عن

المغفرة لم يكن للتنصيص على الشرك فائدة. انظر: "فتح القدير" (٤/ ٥٣٩)، و"فتح العزيز الحميد بشرح كتاب التوحيد" (١/ ٢٤٥).

(١) العارف من اصطلاحات الصوفية.

(٢) وهم الصوفية يريدون طريقة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه والتابعين لهم بإحسان.

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٥٤) ومسلم (٨٧) عن أبي بكرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: "مجموع الفتاوى" (٤/ ٤٧٥)، و"مدارج السالكين" (١/ ٣٩٤).

(٥) وذلك أن الصواب أن يقول: «ذلك أن الله مولى المؤمنين»؛ لأن المعرفة لا تكفي في حصول الإيمان.

أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كان من دعاء رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**يا ولي الإسلام وأهله، مسِّكْنِي بالإسلام حتى ألقاك عليه**»(١). ومناسبة ختم الكلام المتقدم بهذا الدعاء ظاهرة. وبمثل هذا الدعاء دعا يوسف الصديق صلوات الله عليه، حيث قال: ﴿**رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ**﴾ [يوسف: ١٠١]. وبه دعا السحرة الذين كانوا أول من آمن بموسى صلوات الله على نبينا وعليه، حيث قالوا: ﴿**رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ**﴾ [**الأعراف**: ١٢٦]. ومن استدل بهاتين الآيتين على جواز تمني الموت فلا دليل له فيه، فإن الدعاء إنما هو بالموت على الإسلام، لا بمطلق الموت، ولا بالموت الآن، والفرق ظاهر.

(١) **ضعيف**:
أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦٦١) والمقدسي في "المختارة" (٢٢٩٠) وأبو يعلى كما في " المطالب العالية" (٢٩٦٥) والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١/ ٢٣٧) ومن طريقه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٨٢) والبيهقي في "الدعوات الكبير" (٢٥٤) من طريق أبي الواصل عبد الحميد بن واصل، عن أنس بن مالك. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبي واصل، وقد أنكر عليه هذا الحديث كما في "لسان الميزان" .

مذهب أهل السُنة في الصلاة خلف المسلمين والصلاة على موتاهم

قوله: (وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ القِبلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ).

ش: قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**صلوا خلف كل بر وفاجر**»(١). رواه مكحول عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الدارقطني، قال: مكحول لم يلق أبا هريرة. وفي إسناده معاوية بن صالح، متكلم فيه، وقد احتج به مسلم في "صحيحه". وخرَّج له الدارقطني أيضًا وأبو داود، عن مكحول، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الصلاة واجبة عليكم مع كل مسلم، بر أو فاجر، وإن هو عمل بالكبائر، والجهاد واجب عليكم مع كل أمير، بر أو فاجر، وإن عمل الكبائر**»(٢).

وفي "صحيح البخاري": أن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يصلي خلف الحجاج بن يوسف الثقفي(٣)،

---

(١) **ضعيف:**
أخرجه الدارقطني (١٧٦٨) ومن طريقه البيهقي (٦٨٣٢) من طريق معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن أبي هريرة أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**صلوا خلف كل بر وفاجر، وصلوا على كل بر وفاجر، وجاهدوا مع كل بر وفاجر**». وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين مكحول وأبي هريرة، ومعاوية بن صالح بن حدير صدوق، قال الداقطني: مكحول لم يسمع من أبي هريرة ومن دونه ثقات.اهـ وقد روي هذا الحديث عن جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وابن مسعود، وابن عمر، وأبي الدرداء، وواثلة ابن الأسقع، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولم يثبت منها شيء، قال ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٤٢١): «قال العقيلي: وليس في هذا المتن إسناد يثبت. وقال الدارقطني: ليس فيها ما يثبت إسناده. وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث: «**صلوا خلف كل بر وفاجر**» ؟ فقال: ما سمعنا بهذا».اهـ

(٢) **ضعيف:**
أخرجه أبو داود (٢٥٣٣) والطبراني في "الشاميين" (١٥١٢)، والبيهقي (٥٣٠٠) من طريق معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن أبي هريرة. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين مكحول وأبي هريرة. وقد تقدم أنه لم يثبت في الباب شيء.

(٣) أخرجه البخاري (١٦٦٣) عن سالم بن عبد الله، أن عبد الملك بن مروان، كتب إلى الحجاج أن يأتم بعبد الله بن عمر في الحج، فلما كان يوم عرفة، جاء ابن عمر رضي الله عنهما وأنا معه حين زاغت الشمس أو زالت، فصاح عند فسطاطه أين هذا؟ فخرج إليه فقال ابن عمر: «الرواح» فقال: الآن، قال: «نعم»، قال: أنظرني أفيض علي ماء، فنزل ابن عمر رضي الله عنهما حتى خرج، فسار بيني وبين أبي فقلت: إن كنت تريد أن تصيب السنة اليوم فاقصر الخطبة وعجل الوقوف فقال ابن عمر «صدق». **قال** =

وكذا أنس بن مالك[1]، وكان الحجاج فاسقًا ظالمًا.

وفي "صحيحه" أيضًا، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم**»[2].

وعن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**صلوا خلف من قال لا إله إلا الله، وصلوا على من مات من أهل لا إله إلا الله**». أخرجه الدارقطني من طرق، وضعفها[3].

اعلم -رحمك الله وإيانا-: أنه يجوز للرجل أن يصلي خلف من لم يعلم منه بدعةً ولا فسقًا، باتفاق الأئمة، وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه، فيقول: ماذا تعتقد؟![4]؛ بل يصلي خلف المستور الحال[5].

العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢/ ٨٤/ ٢): حدثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن عمير بن هانىء قال: " شهدت ابن عمر والحجاج محاصر ابن الزبير، فكان منزل ابن عمر بينهما فكان ربما حضر الصلاة مع هؤلاء، وربما حضر الصلاة مع هؤلاء ". قلت: وهذا سند صحيح على شرط الستة. وأخرجه البيهقي (٣/ ١٢٢) من طريق سعيد بن عبد العزيز عن عمير بن هانىء أتم منه. ورواه الشافعي (١/ ١٣٠): أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن ابن عمر اعتزل بمنى في قتال ابن الزبير، والحجاج بمنى، فصلى مع الحجاج. ورواه ابن سعد (٤/ ١/ ١١٠) من طريق جابر - وهو الجعفي - عن نافع نحوه. ثم أخرج عن زيد بن أسلم أن ابن عمر كان في زمان الفتنة لا يأتي أمير إلا صلى خلفه، وأدى إليه زكاة ماله. وسنده صحيح. وأخرج عن سيف المازني قال: " كان ابن عمر يقول: لا أقاتل في الفتنة، وأصلي وراء من غلب ". وإسناده صحيح، إلى سيف، وأما هو فأورده ابن أبي حاتم (٢/ ١/ ٢٧٤). ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.اهـ "الإرواء" (٥٢٥).

(١) لعله يعني حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينما جاءوا فشكوا إليه ما يلقونه من الحجاج، فقال: «**اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه، حتى تلقوا ربكم**» سمعته من نبيكم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. أخرجه البخاري (٧٠٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **ضعيف جدًا:**

أخرجه الدارقطني (١٧٦١) والطبراني (١٢/ ٤٤٧) وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٣٢٠) وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٠١) وغيرهم من طرق عن ابن عمر. قال ابن حبان "المجروحين" (٢/ ١٠٢): وليس هذا من حديث رسول الله، ولا من حديث ابن عمر، ولا من حديث نافع، ولا من حديث مالك.اهـ وانظر طرق الحديث مع بيان ضعفها في "تنقيح التحقيق" (٢/ ١٩) و"العلل المتناهية" (٢/ ٤٢٢) و"الإرواء" (٥٢٧).

(٤) بل قد يصل هذا إلى حد البدعة كما ذكر شيخ الإسلام. انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٣/ ٣٥١).

(٥) **قال ابن حزم** رَحِمَهُ اللَّهُ: فإن صلى خلف من يظنُّه مسلمًا، ثم علم أنه كافر أو أنه عابث أو أنه لم يبلغ - =

ولو صلى خلف مبتدع الصلاة خلف المبتدع والفاسق يدعو إلى بدعته، أو فاسق ظاهر الفسق[(١)]، وهو الإمام الراتب الذي لا يمكنه الصلاة إلا خلفه، كإمام الجمعة والعيدين، والإمام في صلاة الحج بعرفة، ونحو ذلك -: فإن المأموم يصلي خلفه، عند عامة السلف والخلف[(٢)].

ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر، فهو مبتدع عند أكثر العلماء. والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها، فإن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ولا يعيدون، كما كان عبد الله بن عمر يصلي خلف الحجاج بن يوسف، وكذلك أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما تقدم، وكذلك عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره يصلون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان يشرب الخمر، حتى إنه صلى بهم الصبح مرة أربعا، ثم قال: أزيدكم؟! فقال له ابن مسعود: ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة!! [(٣)]

وفي "الصحيح": أن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما حصر صلى بالناس شخص، فسأل سائل عثمان: إنك إمام عامة[(٤)]، وهذا الذي صلى بالناس إمام فتنة[(٥)]؟ فقال: يا ابن أخي، إن

فصلاته تامة؛ لأنه لم يكلفه الله تعالى معرفة ما في قلوب الناس، وإنما كلفنا ظاهر أمرهم فأمرنا إذا حضرت الصلاة أن يؤمنا بعضنا في ظاهر أمره، فمن فعل ذلك فقد صلَّى كما أُمِر.اهـ "المحلى" (٤١٢).

(١) أي: بشرط ألا تصل بدعته وفسقه إلى حد الكفر الأكبر المخرج من الإسلام، فإن بلغ ذلك، فلا تجوز الصلاة خلفه، والصلاة خلفه حينئذ باطلة، وعليه الإعادة.

(٢) **قال ابن حزم** رَحِمَهُ اللَّهُ: وهو قول الصحابة كلهم دون خلاف من أحد منهم، وجميع فقهاء التابعين كلهم دون خلاف من أحد منهم، وأكثر من بعدهم وجمهور اصحاب الحديث، وهو قول أحمد والشافعي وأبي حنيفة وداود وغيرهم، وخلاف هذا القول بدعة محدثة.اهـ "الفصل" (٤/ ١٣٥).

(٣) **صحيح:**
أصل القصة في "صحيح مسلم" (١٧٠٧)، وأما اللفظ الذي ذكره الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ فأخرجه عمر بن شبة كما في "الاستيعاب" لابن عبد البر (٤/ ١١٥)، و"أسد الغابة" (٥/ ٤٦٩)، و"تهذيب الكمال" (٣١/ ٥٧) من طريق هارون بن معروف قال: حدثنا ضمرة بن ربيعة عن عبد الله بن شوذب فذكر القصة. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه، فإن عبد الله بن شوذب من كبار أتباع التابعين ولم يدرك القصة. وله طريق أخرى: أخرجه ابن عساكر (٦٣/ ٢٤١) من طريق يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن عبد الله الداناج عن حضين بن المنذر. وهذا إسناد صحيح، سعيد بن أبي عروبة وإن كان قد اختلط لكن سماع يزيد بن هارون منه صحيح، وحضين بن المنذر من كبار التابعين.

(٤) أي: إمام جماعة عامة؛ لأنه الإمام الأعظم.

(٥) أي: رئيس فتنة وهو عبد الرحمن بن عديس البلوي وهو الذي أتى بأهل مصر على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الصلاة من أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسنوا فأحسن معهم، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم[(١)].

والفاسق والمبتدع صلاته في نفسها صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته[(٢)]، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب.

ومن ذلك: أن من أظهر بدعة وفجورًا لا يرتَّب إمامًا للمسلمين، فإنه يستحق التعزير حتى يتوب، فإذا أمكن هجره حتى يتوب كان حسنًا، وإذا كان بعض الناس إذا ترك الصلاة خلفه وصلى خلف غيره أثَّر ذلك في إنكار المنكر حتى يتوب أو يُعزل أو ينتهي الناس عن مثل ذنبه -: فمثل هذا إذا ترك الصلاة خلفه كان في ذلك مصلحة شرعية، ولم تفُت المأموم جمعة ولا جماعة.

وأما إذا كان ترك الصلاة خلفه يفوت المأموم الجمعة والجماعة، فهنا لا يترك الصلاة خلفه إلا مبتدع مخالف للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وكذلك إذا كان الإمام قد رتَّبه ولاة الأمور، ليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية، فهنا لا يترك الصلاة خلفه، بل الصلاة خلفه أفضل[(٣)]، فإذا أمكن الإنسان[(٤)] أن لا يقدِّم مظهرا للمنكر في الإمامة، وجب عليه ذلك، لكن إذا ولاه غيره[(٥)]، ولم يمكنه صرفه عن الإمامة، أو كان لا يتمكن من صرفه عن الإمامة إلا بشر أعظم ضررًا من ضرر ما أظهر من المنكر -: فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بحصول أعظمهما، فإن الشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان. فتفويت الجمع والجماعات أعظم فسادًا من الاقتداء فيهما بالإمام الفاجر، لا سيما إذا كان التخلف عنها لا يدفع فجورًا، فيبقى تعطيل المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥) وبوب عليه الإمام البخاري في "صحيحه" فقال: باب إمامة المفتون والمبتدع.

(٢) ومن القواعد المقررة: أنَّ من صحَّتْ صلاته، صحَّتْ إمامته إلا ما خصَّه الدليل.

(٣) من حيث كون ذلك طاعة لولي الأمر.

(٤) أي: ولي الأمر.

(٥) أي: غير ولي الأمر.

وأما إذا أمكن فعلُ الجمعة والجماعة خلف البر، فهذا أولى من فعلها خلف الفاجر. وحينئذ، فإذا صلى خلف الفاجر من غير عذر، فهو موضع اجتهاد العلماء: منهم من قال. يعيد، ومنهم من قال: لا يعيد[١]. وموضع بسط ذلك في كتب الفروع.

وأما الإمام إذا نسي أو أخطأ، ولم يعلم المأمومُ بحاله، فلا إعادة على المأموم، للحديث المتقدم. وقد صلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره وهو جنب ناسيًا للجنابة. فأعاد الصلاة، ولم يأمر المأمومين بالإعادة[٢]. ولو علم بعد فراغه أن إمامه كان على غير طهارة، أعاد عند أبي حنيفة، خلافًا لمالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه[٣]. وكذلك لو فعل الإمام ما لا يسوغ عند المأموم[٤]. وفيه تفاصيل موضعها كتب الفروع. ولو علم أن إمامه يصلي على غير وضوء فليس له أن يصلي خلفه، لأنه لاعبٌ، وليس بمصلٍّ.

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأمير الحرب، وعامل الصدقة -: يطاع في مواضع الاجتهاد، المطاعون في مواضع الاجتهاد وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف، ومفسدة الفرقة والاختلاف، أعظم من أمر المسائل الجزئية[٥]. ولهذا لم يَجُزْ للحكام أن ينقض بعضهم حكم بعض[٦].

---

(١) وهذا هو الصحيح؛ لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم**». أخرجه البخاري، ولأن الصلاة في نفسها صحيحة وما ذكر من ترك الإنكار هو أمر منفصل عن الصلاة، ورجح هذا العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر: "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (٢٣/ ٣٤٤).

(٢) **صحيح**:
أخرجه عبد الرزاق (٣٦٤٨) من طريق معمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب، صلى بالناس وهو جنب فأعاد، ولم يبلغنا أن الناس أعادوا. ورواية معمر عن هشام فيها ضعف.
وله طريق أخرى: أخرجه ابن الجعد في "مسنده" (٣٧٣) وابن أبي شيبة (٣٧٣) من طريقين عن إبراهيم النخعي فذكر القصة. وإبراهيم لم يدرك القصة.
وله طريق أخرى: أخرجه الداقطني (١٣٧١) ومن طريقه البيهقي (٤٠٧٣) من طريق عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن ابن المنكدر عن الشريد الثقفي فذكر القصة. وسنده صحيح.

(٣) وقول الجمهور هو الصحيح؛ لحديث أبي هريرة المتقدم. انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٣/ ٣٥٢).

(٤) كما لو مسَّ الإمام ذكره بدون حائل، ولم يتوضأ، لاعتقاده أنه لا ينقض الوضوء، والمأموم يرى أنه من نواقض الوضوء، فجمهور العلماء على صحة صلاة المأموم؛ للحديث المتقدم. انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٣/ ٣٥٢).

(٥) ويدل على ذلك ما جاء عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا صلَّى خلف عثمان بن عفان بمنى فأكمل الصلاة خلفه، وأنكر عليه فقيل له في ذلك فقال: الخلاف شر. انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٤٣٦).

(٦) الصحيح أنه لا يجوز له نقض حكم الإمام الأول.

والصواب المقطوع به صحة صلاة بعض هؤلاء خلف بعض. يروى عن أبي يوسف: أنه لمَّا حج مع هارون الرشيد، فاحتجم الخليفة، وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ، وصلى بالناس، فقيل لأبي يوسف: أصليت خلفه؟ قال: سبحان الله! أمير المؤمنين. يريد بذلك أن ترك الصلاة خلف ولاة الأمور من فعل أهل البدع. وحديث أبي هريرة، الذي رواه البخاري، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم**»[1] -: نص صحيح صريح في أن الإمام إذا أخطأ فخطؤه عليه، لا على المأموم. والمجتهد غايته أنه أخطأ بترك واجب اعتقد أنه ليس واجبًا، أو فعل محظورا اعتقد أنه ليس محظورًا. ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يخالف هذا الحديث الصريح الصحيح بعد أن يبلغه، وهو حجة على من يطلق من الحنفية والشافعية والحنبلية أن الإمام إذا ترك ما يعتقد المأموم وجوبه لم يصح اقتداؤه به!! فإن الاجتماع والائتلاف مما يجب رعايته وترك الخلاف المفضي إلى الفساد[2].

وقوله: «**وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ**»: أي: ونرى الصلاة على من مات من الأبرار والفجار، وإن كان يستثنى من هذا العموم البغاة وقطاع الطريق، وكذا قاتل نفسه، خلافًا لأبي يوسف[3]، لا الشهيد، خلافًا لمالك والشافعي رَحِمَهُمَا اللَّهُ[4]، على ما عرف في موضعه.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٤).

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٣/ ٣٧١).

(٣) وأبي حنيفة فإنه قال: لا يصلى على البغاة، ولا المحاربين؛ لأنهم باينوا أهل الإسلام، وأشبهوا أهل دار الحرب. **والصحيح أنه يجب على عموم الناس أن يصلوا على مرتكب الكبائر من المسلمين كمن قتل نفسه، والغال، وقطاع الطريق، ولكن للإمام ومن له شأن من أهل العلم والفضل ترك الصلاة عليه لعصيانه، على سبيل الزجر لغيره من أهل الكبائر**، كما في حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ. رواه مسلم، **وإذا ترك الصلاة عليه فإنه يدعو له بظهر الغيب ليجمع بين مصلحة الزجر، وبين الدعاء له؛ لأنه من المسلمين الذين يستحقون الشفاعة**. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن امتنع من الصلاة على أحدهم - أي: الغال والقاتل والمدين - زجرًا لأمثاله عن مثل فعله كان حسنًا، ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن ليجمع بين المصلحتين: كان أولى من تفويت إحداهما.اهـ "مجموع الفتاوى" (٢٤/ ٢٨٦). انظر: "المغني" (٢/ ٤١٧).

(٤) ذهب جمهور العلماء إلى المنع من الصلاة على شهيد المعركة؛ لحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لم يصل على شهداء أحد. رواه البخاري، ولأن المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة له، والشهيد يشفع لغيره. وأما حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خرج يوما، فصلى على أهل أحد صلاته على الميت. متفق عليه فالمراد بالصلاة هنا الدعاء، قال النووي =

لكن الشيخ إنما ساق هذا الكلام لبيان أنا لا نترك الصلاة على من مات من أهل البدع والفجور، لا للعموم الكلي.

ولكن المظهرون للإسلام قسمان: إما مؤمن، وإما منافق، فمن علم نفاقه لم تَجُزْ الصلاة عليه والاستغفار له، ومن لم يعلم ذلك منه صلي عليه. فإذا علم شخص نفاق شخص لم يصل هو عليه، وصلى عليه من لم يعلم نفاقه، وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يصلي على من لم يصل عليه حذيفة[1]؛ لأنه كان في غزوة تبوك قد عرف المنافقين[2]، وقد نهى الله سبحانه وتعالى رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن الصلاة على المنافقين، وأخبر أنه لا يغفر لهم باستغفاره، وعلل ذلك بكفرهم بالله ورسوله[3]، فمن كان مؤمنًا بالله ورسوله لم ينه عن الصلاة عليه، ولو كان له من الذنوب الاعتقادية البدعية أو العملية أو الفجورية ما له، بل قد أمره الله تعالى بالاستغفار للمؤمنين، فقال تعالى: ﴿**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ**

رَحِمَهُ اللَّهُ: المراد بالصلاة هنا الدعاء. وأما كونه [مثل الذي على الميت] فمعناه: أنه دعا لهم بمثل الدعاء الذي كانت عادته أن يدعو به للموتى.اهـ "المجموع" (٥/ ٢٦٥). فإن صلي على الشهيد فلا مانع من ذلك وإن كان الأفضل تركه؛ لأن غالب فعله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ترك الصلاة على الشهداء، ودليل الجواز حديث شداد بن الهاد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ أعرابيًّا أسلم، ثم قتل في المعركة، فصلى عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. رواه النسائي. ورجح هذا القول ابن حزم وابن القيم، والعلامة الألباني رَحِمَهُمَا اللَّهُ. انظر: "المجموع" (٥/ ٢٦٤)، و"المغني" (٣/ ٤٦٧).

(١) أخرج البزار كما في "كشف الأستار" (٨٣١) من طريق الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: دعي عمر لجنازة فخرج فيها أو يريدها فتعلقت به فقلت: اجلس يا أمير المؤمنين؛ فإنه من أولئك. فقال: نشدتك بالله أنا منهم؟ قال: لا، ولا أبرئ أحدا بعدك. وإسناد حسن، وهو في "الصحيح المسند" (٢٩٤).

(٢) ولهذا كان يقال له: صاحب سر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، كما في البخاري (٣٧٤٢-٣٧٤٣) ومسلم (٢٨٩١).

(٣) قال تعالى: ﴿**وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ**﴾، جاء في سبب نزولها ما أخرجه البخاري (١٢٦٩) ومسلم (٢٧٧٤) عن ابن عمر، قال: لما توفي عبد الله بن أبي ابن سلول جاء ابنه عبد الله بن عبد الله إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه، فأعطاه ثم سأله أن يصلي عليه؟ فقام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ليصلي عليه، فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: يا رسول الله أتصلي عليه وقد نهاك الله أن تصلي عليه؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إنما خيرني الله فقال: استغفر لهم أو لا تستغفر لهم، إن تستغفر لهم سبعين مرة، وسأزيده على سبعين» قال: إنه منافق، فصلى عليه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فأنزل الله عز وجل: ﴿**وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ**﴾ [التوبة: ٨٤].

﴿وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]. فأمره سبحانه بالتوحيد والاستغفار لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات، فالتوحيد أصل الدين، والاستغفار له وللمؤمنين كماله. فالدعاء لهم بالمغفرة والرحمة وسائر الخيرات، إما واجب وإما مستحب، وهو على نوعين: عام وخاص، أما العام فظاهر، كما في هذه الآية، وأما الدعاء الخاص، فالصلاة على الميت، فما من مؤمن يموت إلا وقد أمر المؤمنون أن يصلوا عليه صلاة الجنازة، وهم مأمورون في صلاتهم عليه أن يدعوا له، كما روى أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء**»[(١)].

قوله: (وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا[(٢)]).

ش: يريد: أنا لا نقول عن أحد معين من أهل القبلة إنه من أهل الجنة أو من أهل النار، إلا من أخبر الصادق صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه من أهل الجنة كالعشرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وإن كنا نقول: إنه لا بد أن يدخل النار من أهل الكبائر من يشاء الله إدخاله النار، ثم يخرج منها بشفاعة الشافعين، ولكنا نقف في الشخص المعين، فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم، لأن حقيقته باطنة، وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء.

وللسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال[(٣)]:

أحدها: أن لا يُشْهَد لأحدٍ إلا للأنبياء، وهذا ينقل عن محمد بن الحنفية، والأوزاعي.

والثاني: أنه يشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه النص، وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث[(٤)].

---

(١) **حسن**:
أخرجه أبو داود (٣١٩٩) وابن ماجه (١٤٩٧) وابن حبان (٣٠٧٧) والبيهقي (٦٩٦٤) من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة. وهذا إسناد حسن، ومحمد بن إسحاق قد صرح بالتحديث عند ابن حبان فانتفت شبهة تدليسه.

(٢) تنقسم الشهادة بالجنة أو بالنار إلى قسمين:
١) **الشهادة العامة** وهي: المعلقة بالوصف. مثل أن نشهد لكل مؤمن بأنه في الجنة، أو لكل كافر بأنه في النار أو نحو ذلك من الأوصاف التي جعلها الشارع سببًا لدخول الجنة أو النار.
٢) **الشهادة الخاصة** وهي: المعلقة بشخص. مثل أن نشهد لشخص معين بأنه في الجنة أو لشخص معين بأنه في النار، فهذه الشهادة الخاصة اختلف فيها السلف على ثلاثة أقوال كما سيذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) انظر: "منهاج السنة" (٥/ ٢٩٥).

(٤) وهو الصحيح وعليه الأئمة المحققون كشيخ الإسلام وقبله ابن حزم، ورجحه ابن عثيمين وابن باز =

والثالث: أنه يُشهد بالجنة لهؤلاء ولمن شهد له المؤمنون، كما في "الصحيحين": أنه مر بجنازة، فأثنوا عليها بخير، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وجبت**»، ومر بأخرى، فأثني عليها بشر، فقال: «**وجبت**». وفي رواية كرر: «**وجبت**» ثلاث مرات، فقال عمر: يا رسول الله، ما وجبت؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**هذا أثنيتم عليه خيرًا وجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرًا وجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض**»[(١)]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**توشكون أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار**»، قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «**بالثناء الحسن والثناء السيئ**»[(٢)]. فأخبر أن ذلك مما يعلم به أهل الجنة وأهل النار[(٣)].

رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ لحديث أم العلاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت حينما توفي عثمان بن مظعون: رحمة الله عليك أبا السائب، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله، فقال لي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**وما يدريك أن الله أكرمه؟**»، فقلت: لا أدري بأبي أنت وأمي يا رسول الله، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «أما عثمان فقد جاءه والله اليقين، وإني لأرجو له الخير، والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل به»، قالت: فوالله لا أزكي أحدا بعده أبدا، وأحزنني ذلك، قالت: فنمت، فأريت لعثمان عينا تجري، فجئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبرته، فقال: «ذاك عمله». أخرجه البخاري (٢٦٨٧). وجاء في مسلم (٢٦٦٢) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: دعي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إلى جنازة صبي من الأنصار، فقلت: يا رسول الله طوبى لهذا، عصفور من عصافير الجنة لم يعمل السوء ولم يدركه، قال: «أو غير ذلك، يا عائشة إن الله خلق للجنة أهلا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم». **تنبيه**: ورد حديث أم العلاء بلفظ: «والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي». وهذا اللفظ في البخاري وقد أعله بعض العلماء، والصحيح في لفظه كما تقدم: «ما يفعل به». وأما قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ**﴾، فهذه الآية في سورة الأحقاف وهي سورة مكية، فكان هذا قبل نزول قوله تعالى: ﴿**لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ**﴾، وسورة الفتح مدنية بلا خلاف، وهذا اختيار ابن جرير وابن كثير في تفسيريهما، وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد ثبت أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «أنا أول من يدخل الجنة» وغير ذلك من الأخبار الصريحة في معناه، فيحتمل أن يحمل الإثبات في ذلك على العلم المجمل، والنفي على الإحاطة من حيث التفصيل.اهـ "الفتح" (١٢٤١).

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٧) ومسلم (٩٤٩) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **صحيح**:
أخرجه البزار (١١٣٤) من طريق الحسن بن عرفة، قال: نا شجاع بن الوليد، قال: نا هاشم بن هاشم، عن عامر بن سعد، عن أبيه. وهذا إسناد صحيح، وهو في "الصحيح المسند" (٣٧٧).
وله شاهد من حديث أبي زهير الثقفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨١١٥) وأحمد (١٥٤٣٩) وابن ماجه (٤٢٢١) وابن حبان (٧٣٨٤) والحاكم (٤١٣) والبيهقي (٢٠٣٩٠) من طريق نافع بن عمر الجمحي، عن أمية بن صفوان، عن أبي بكر بن أبي زهير الثقفي عن أبيه. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة أبي بكر بن أبي زهير. وبقية رجاله محتج بهم.

(٣) **والصحيح هو القول الثاني**، وأما حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي استدل به أصحاب القول الثالث، فهو محمول على الرجاء وحسن الظن بمن أثني عليه خيرًا، وعلى الخوف والشفقة على من أثني عليه شرًا، =

قوله: (وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى).

ش: لأنا قد أمرنا بالحكم بالظاهر، ونهينا عن الظن واتباع ما ليس لنا به علم. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾ [الحجرات: ١١] الآية. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات:

على أنه ليس في الحديث أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ شهدوا لأحدهما بالجنة والآخر بالنار، وإنما أثنوا عليهما فقط، وإنما جاء الجزم من رسول الله، ويدل على هذا أن الحديث محمول على الرجاء فقط دون الجزم، حديث سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي فيه: «**يوشك أن تعرفوا أهل الجنة من أهل النار**». وذهب بعض العلماء كما ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أنه يشهد بالجنة لمن شهد له الاستفاضة، وعليه يحمل حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان أبو ثور يقول: "أشهد أن أحمد بن حنبل في الجنة". وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في عمر بن عبد العزيز: مع أن قلبي منشرح للشهادة لعمر أنه من أهل الجنة.اهـ "السير" (٥/ ١٤٤). **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: وقال طائفة: بل من استفشى من بين الناس إيمانه وتقواه واتفق المسلمون على الثناء عليه كعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وسفيان الثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني ومعروف الكرخي وعبد الله بن المبارك - رضي الله عنهم - وغيرهم. شهدنا لهم بالجنة. واستدلوا بحديث أنس. انظر: "مجموع الفتاوى" (١١/ ٥١٨) و(١٨/ ٣١٣)، و"المستدرك على الفتاوى" (١/ ١٣٤)، و"شرح السفارينية" لابن عثيمين (١/ ٦٠٩).

تنبيه: الكافر المتيقن كفره إذا أقيمت عليه الحجة ومات على الكفر فيقطع له بالنار؛ كما جزم الذهبي وغيره على داود الجواربي وأبي العلا المعري بأنهما في النار؛ لما رواه مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي، ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار**». ولحديث: «**حيثما مررت بقبر مشرك فبشره بالنار**». وهو في "الصحيحة" برقم (١٨)، واستدل العلماء لذلك أيضًا بالأدلة العامة التي فيها الحكم بالنار عموما على من مات على الكفر بالله، فإنه ينزَّل حكمها على المعين إذا وجدت فيه الأوصاف والأسباب والشروط التي علق الله الحكم بها؛ لأن الحكم المعلق بعلة أو وصف أو سبب أو شرط مع انتفاء موانعه، يوجد بوجودها وينتفي بانتفائها. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: فإن نصوص "الوعيد" التي في الكتاب والسنة ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٣٧٢)، وهكذا استدلوا بالأدلة التي حكم الله فيها بالنار على بعض الأشخاص كأبي لهب وأبي طالب وعمرو بن لحي وغيرهم، فإنه يستدل بها على أن من مات على كفره بعد بلوغ الحجة عليه فهو في النار، ولا يقال إن هذه الأدلة خاصة بهم، لأن الله ورسوله حكم عليهم بذلك لوجود سببه ومقتضاه. انظر: "صيحة إنذار بالقطع للكافر المعين إذا مات على الكفر المتيقن بالنار". للشيخ سعيد بن دعاس رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٢] الآية. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] الآية[(١)].

(١) ولقول عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "إن أناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرا، أمناه، وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه، ولم نصدقه، وإن قال: إن سريرته حسنة". أخرجه البخاري (٢٦٤١).

عصمة دماء المسلمين

قوله: (وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ).

ش: في "الصحيح" عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «**لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة**»[1].

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨) ومسلم (١٦٧٦) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وجوب السمع والطاعة بالمعروف لولاة الأمور، وتحريم الخروج عليهم

قوله: (وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ).

ش: قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. وفي "الصحيح" عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني**»(١).

وعن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: إن خليلي أوصاني: «**أن أسمع وأطيع وإن كان عبدًا حبشيًا مجدع الأطراف**»(٢).

وعند البخاري: «**ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة**»(٣).

وفي "الصحيحين" أيضًا: «**على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»(٤). وعن حذيفة بن اليمان قال: كان

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٥٧) ومسلم (١٨٣٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٣٧) وقوله: «**مجدع الأطراف**»: أي مُقَطَّع الاطراف، والْجَدْعُ -بالدال المهملة-: القطع، والْمُجَدَّع أردأ العبيد؛ لخسته، وقلة قيمته ومنفعته، ونفرة الناس منه، وفي هذا الحثّ على طاعة ولاة الأمور ما لم تكن معصيةً. فإن قيل: كيف يكون العبد إمامًا، وشرط الإمام أن يكون حُرًّا قرشيًّا، سَلِيم الأطراف؟ **فالجواب**: من وجهين: **أحدهما**: إن هذه الشروط وغيرها إنما تُشْتَرط فيمن تُعقَد له الإمامة باختيار أهل الحلّ والعقد، وأما مَن قَهَر الناس؛ لشوكته، وقوة بأسه وأعوانه، واستولى عليهم، وانتصب إمامًا، فإن أحكامه تنفُذُ، وتجب طاعته، وتحرم مخالفته في غير معصية، عبدًا كان أو حُرًّا، أو فاسقًا بشرط أن يكون مسلمًا.

الجواب الثاني: أنه ليس في الحديث أنه يكون إمامًا، بل هو محمول على من يُفَوِّض إليه الإمام أمرًا من الأمور، أو استيفاء حقّ، أو نحو ذلك.اهـ "شرح مسلم".

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٣) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقوله: «**رأسه زبيبة**» إنما شبه رأس الحَبَشي بالزبيبة لتجمعها، ولكون شعره أسود. وقيل شبهه بذلك لِصِغَر رأسه، وذلك معروف في الحبشة، وقيل لقصر شعر رأسه وتفلفله، وهو تمثيل في الحقارة وبشاعة الصورة، وعدم الاعتداد بها.

(٤) أخرجه البخاري (٧١٤٤) ومسلم (١٨٣٩) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الناس يسألون رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «**نعم**»، فقلت: هل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «**نعم، وفيه دخن**[1]»، قال: قلت: وما دخنه؟ قال: «**قوم يستنون بغير سنتي، ويهتدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر**[2]»، فقلت: هل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «**نعم: دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها**»، فقلت: يا رسول الله، صفهم لنا؟ قال: «**نعم، قوم من جلدتنا، يتكلمون بألسنتنا**»، قلت: يا رسول الله، فما ترى إذا أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعة المسلمين، وإمامهم**». فقلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «**فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض على أصل شجرة، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك**[3]»[4].

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات، فميتة جاهلية**»[5]. وفي رواية: «**فقد خلع ربقة**[6] الإسلام من عنقه»[7].

---

(١) الدخن مأخوذ من الدخان أي: ليس خيرًا خالصًا بل فيه ما يشوبه ويكدره.

(٢) أي: ترى منهم أشياء موافقة للشرع وأشياء مخالفة له.

(٣) أي: حتى ولو كان الاعتزال بالعض على أصل شجرة والعض هو الأخذ بالأسنان والشد عليها والمراد المبالغة في الاعتزال.

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٠٦) ومسلم (١٨٤٧).

(٥) أخرجه البخاري (٧٠٥٤) ومسلم (١٨٤٩).

(٦) قال ابن الأثير: الربقة في الأصل: عروة في حبل تجعل في عنق البهيمة أو يدها تمسكها، فاستعارها للإسلام، يعني ما يشد به المسلم نفسه من عرى الإسلام، أي: حدوده وأحكامه وأوامره ونواهيه.اهـ "النهاية" (٢/ ١٩٠).

(٧) **صحيح:**
أخرجه أحمد (١٧١٧٠) والترمذي (٢٨٦٣) وابن خزيمة (٩٣٠) والحاكم (١٥٣٤) والبيهقي (٢٠٣٩٠) وغيرهم من طريق يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، أن أبا سلام، حدثه أن الحارث الأشعري، حدثه أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن الله أمر يحيى بن زكريا**» فذكر الحديث وفيه: «**وأنا آمركم بخمس الله أمرني بهن، السمع والطاعة والجهاد والهجرة والجماعة، فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه إلا أن يرجع**». وهذا إسناد صحيح، وهو في "الصحيح المسند" (٢٨٥).

وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**»(١).

وعن عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**»، فقلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف عند ذلك؟ قال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه وال، فرآه يأتي شيئًا من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدًا من طاعة**»(٢).

فقد دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر، ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله تعالى: ﴿**أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ [النساء: ٥٩] كيف قال: ﴿**وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ**﴾، ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم؟ لأن أولي الأمر لا يفردون بالطاعة، بل يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله. وأعاد الفعل مع الرسول لأن من يطع الرسول فقد أطاع الله، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في ذلك، وأما ولي الأمر فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله(٣).

وأما لزوم طاعتهم وإن جارُوا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم(٤)، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل. قال تعالى: ﴿**وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ**﴾ [الشورى: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿**أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنْفُسِكُمْ**﴾ [آل عمران: ١٦٥] وقال تعالى: ﴿**مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ**﴾ [النساء: ٧٩]. وقال تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ نُوَلِّي**

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٣). وقوله: «**فاقتلوا الآخر منهما**» قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا محمول على ما إذا لم يندفع إلا بقتله.اهـ "شرح مسلم".

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٥).

(٣) انظر: "إعلام الموقعين" (١/ ١٠)، وقد نقل الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ خلاف السلف **رَحِمَهُمُ اللَّهُ** في المراد بـ﴿**وَأُوْلِي الأَمْرِ**﴾ في الآية، والصحيح أنهم العلماء والأمراء.

(٤) انظر: "الحسبة" ص٩٤.

﴿بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]. فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم، فليتركوا الظلم.

وعن مالك بن دينار: أنه جاء في بعض كتب الله: أنا الله مالك الملك، قلوب الملوك بيدي، فمن أطاعني جعلتهم عليه رحمة، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة، فلا تشغلوا أنفسكم بسب الملوك، لكن توبوا أعطفهم عليكم[(١)].

(١) **حسن:**
أخرجه ابن أبي الدنيا في "التوبة" (١٠٣) وأبو القاسم الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٧٩٢) وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ١٧٢) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، قال: حدثني صالح المري، عن مالك بن دينار به. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف صالح بن بشير المري.
وله طريق أخرى: أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٧٧) من طريق أحمد بن يحيى الحلواني، قال: ثنا سعيد بن سليمان، عن موسى بن خلف، قال: ثنا مالك بن دينار. وهذا إسناد حسن.

وجوب اتباع الكتاب والسُنة، وتجنب الشذوذ والفُرْقة

قوله: (وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةِ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ).

ش: السنة: طريقة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، والجماعة: جماعة المسلمين، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين[1]. فاتباعهم هدى، وخلافهم ضلال.

قال الله تعالى لنبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [آل عمران: ٣١]. وقال تعالى: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا**﴾ [النساء: ١١٥].

وقال تعالى: ﴿**قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ**﴾ [النور: ٥٤]. وقال تعالى: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وقال تعالى: ﴿**وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ [آل عمران: ١٠٥]. وقال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وثبت في "السنن" الحديث الذي صححه الترمذي، عن العرباض بن سارية، قال: وعظنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع؟ فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «**أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي**

---

(١) قال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لعمرو بن ميمون الأودي: أتدري ما الجماعة؟ قلت: لا. قال: إن جمهور الجماعة الذين فارقوا الجماعة، الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك. أخرجه اللالكائي في "أصول السنة" (١٦٠) وابن عساكر (٤٦/ ٤٠٩) من طريق الأوزاعي عن حسان بن عطية عن عبد الرحمن بن سابط عن عمرو بن ميمون به. وهذا إسناد صحيح. قال نعيم بن حماد يعني: إذا فسدت الجماعة، فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن يفسُدوا وإن كنت وحدك، فإنك أنت الجماعة حينئذٍ. أخرجه البيهقي في "المدخل" (٩١٠) ومن طريقه ابن عساكر (٤٦/ ٤٠٩). وما أحسن ما قال أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة في كتاب الحوادث والبدع: "حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك به قليلًا والمخالف كثيرا، لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولي من عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه، ولا نظر إلى كثرة أهل البدع بعدهم. انظر: "الباعث على إنكار البدع والحوادث" (ص٢٢).

وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»[(١)]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة، يعني الأهواء، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**»[(٢)]. وفي رواية: قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[(٣)].

فبين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين، إلا أهل السنة والجماعة. وما أحسن قول عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيث قال: من كان منكم مستنا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، كانوا أفضل هذه الأمة، أبرها قلوبًا، وأعمقها علمًا وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم، فإنهم كانوا على الهدي المستقيم[(٤)]. وسيأتي لهذا المعنى

---

(١) **حسن:**
أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦) وابن ماجه (٤٢) و أحمد (١٧١٤٥) وغيرهم من طريق عبد الرحمن بن عمرو السلمي، عن العرباض بن سارية. وهذا إسناد حسن، وقد حسنه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (٩٢١).

(٢) **صحيح بشواهده:** تقدم تخريجه ص(٣٩٧).

(٣) **حسن لغيره:** تقدم تخريجه ص(٣٩٦).

(٤) **حسن:**
أخرجه الهروي في "ذم الكلام" (١٣٦) وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" وفضله" (١٨١٠) من طريقين عن سلام بن مسكين، عن قتادة قال: قال ابن مسعود. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين قتادة وابن مسعود.
وله طريق أخرى: أخرجه أبو داود في "الزهد" (١٣٢) والطبراني (٩/ ١٥٢) واللالكائي في "أصول السنة" (١٣٠) وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ١٣٦) من طريق الأعمش، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الأحوص، قال: سمعت عبد الله بن مسعود، يقول: إن الأمر يؤول إلى آخره، وإن أملك الأعمال به خواتمه، وإنكم في خواتم الأعمال، ألا فلا يقلدن رجل منكم دينهرجلًا إن آمن آمن، وإن كفر كفر، فإن كنتم لابد فاعلين فببعض من قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة. وهذا إسناد صحيح.
وله طريق أخرى: أخرجه البيهقي (٢٠٣٤٩) من طريق أبي الأحوص القاضي ثنا محمد بن كثير المصيصي ثنا الأوزاعي حدثني عبدة بن أبي لبابة أن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ألا لا يقلدن رجل رجلًا دينه، فإن آمن آمن، وإن كفر كفر، فإن كان مقلدًا – لا محالة – فليقلد الميت، ويترك الحي، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن كثير المصيصي الصنعاني، ولانقطاعه بين عبدة وابن مسعود.
=

زيادة بيان إن شاء الله تعالى، عند قول الشيخ: «**ونرى الجماعة حقًا وصوابًا، والفرقة زيغًا وعذابًا**».

وجاء عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٣٠٥) حدثنا محمد بن أحمد بن محمد، ثنا أحمد بن موسى بن إسحاق، ثنا موسى بن سفيان، ثنا عبد الله بن الجهم، ثنا عمرو بن أبي قيس، عن أبي سفيان، عن عمر بن نبهان، عن الحسن، عن عبد الله بن عمر، قال: «من كان مستنا فليستن بمن قد مات، أولئك أصحاب محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كانوا خير هذه الأمة، أبرها قلوبا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ونقل دينه، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم فهم أصحاب محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، كانوا على الهدى المستقيم» والله رب الكعبة. يا ابن آدم، صاحب الدنيا ببدنك، وفارقها بقلبك وهمك، فإنك موقوف على عملك، فخذ مما في يديك لما بين يديك عند الموت يأتيك الخير". وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عمر بن نبهان العبدي، وعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد ربه الشيباني فيه جهالة.

حب أهل العدل، وبغض أهل الفجور

قوله: (وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ).

ش: وهذا من كمال الإيمان وتمام العبودية، فإن العبادة تتضمن كمال المحبة ونهايتها، وكمال الذل ونهايته. فمحبة رسل الله وأنبيائه وعباده المؤمنين من محبة الله، وإن كانت المحبة التي لله لا يستحقها غيره، فغير الله يحب في الله، لا مع الله، فإن المحب يحب ما يحب محبوبه، ويبغض ما يبغض، ويوالي من يواليه، ويعادي من يعاديه، ويرضى لرضائه، ويغضب لغضبه، ويأمر بما يأمر به، وينهى عما ينهى عنه، فهو موافق لمحبوبه في كل حال.

والله تعالى يحب المحسنين، ويحب المتقين، ويحب التوابين، ويحب المتطهرين، ونحن نحب من أحبه الله.

والله لا يحب الخائنين، ولا يحب المفسدين، ولا يحب المستكبرين، ونحن لا نحبهم أيضًا، ونبغضهم، موافقة له سبحانه وتعالى.

وفي "الصحيحين" عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يلقى في النار**»[1].

فالمحبة التامة مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه، وولايته وعداوته. ومن المعلوم أن من أحب الله المحبة الواجبة فلا بد أن يبغض أعداءه، ولا بد أن يحب ما يحبه من جهادهم، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنيَانٌ مَّرْصُوص**﴾ [الصف: ٤].

والحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوبًا من وجه مبغوضًا من وجه، والحكم للغالب. وكذلك حكم العبد عند الله، فإن الله قد يحب الشيء من وجه ويكرهه من وجه آخر، كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فيما يروي عن ربه عز وجل: «**وما ترددت في شيء**

(١) أخرجه البخاري (٦) ومسلم (٤٣) عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت، وأنا أكره مساءته، ولا بد له منه»[(١)]. فبيَّن أنه يتردد[(٢)]، لأن التردد تعارض إرادتين، وهو سبحانه يحب ما يحب عبده المؤمن، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت فهو يكرهه، كما قال: وأنا أكره مساءته، وهو سبحانه قضى بالموت فهو يريد كونه، فسمى ذلك ترددًا، ثم بين أنه لا بد من وقوع ذلك، إذ هو يفضي إلى ما هو أحب منه.

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) فـ[**التردد**] صفة من صفات الله تليق بجلاله ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾، **والتردد نوعان**:

١) **تردد يتعلق الفاعل** وهو الصادر عن الجهل بعواقب الأمور، فهذا ممتنع في حق الله تعالى ولا يوصف الله تعالى به، وإنما يوصف بذلك المخلوق.

٢) **تردد يتعلق بالمفعول** وهو الذي يكون الشيء فيه مرادًا من وجه ومكروها من وجه آخر، فهو متعلق بمصلحة الغير لا للجهل بعواقب الأمور، فهذا هو الثابت في حق الله، لأن الله تعالى عالم بما تقتضيه الحكمة، وإنما يتردد في قبض العبد المؤمن لرحمته به سبحانه كما ورد في الحديث.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد رد هذا الكلام طائفة وقالوا: إن الله لا يوصف بالتردد وإنما يتردد من لا يعلم عواقب الأمور والله أعلم بالعواقب. وربما قال بعضهم: إن الله يعامل معاملة المتردد. والتحقيق: أن كلام رسوله حق وليس أحد أعلم بالله من رسوله ولا أنصح للأمة منه ولا أفصح ولا أحسن بيانًا منه فإذا كان كذلك كان المتحذلق والمنكر عليه من أضل الناس؛ وأجهلهم وأسوئهم أدبا بل يجب تأديبه وتعزيره ويجب أن يصان كلام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن الظنون الباطلة؛ والاعتقادات الفاسدة ولكن المتردد منا وإن كان تردده في الأمر لأجل كونه ما يعلم عاقبة الأمور لا يكون ما وصف الله به نفسه بمنزلة ما يوصف به الواحد منا فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ثم هذا باطل؛ فإن الواحد منا يتردد تارة لعدم العلم بالعواقب وتارة لما في الفعلين من المصالح والمفاسد فيريد الفعل لما فيه من المصلحة ويكرهه لما فيه من المفسدة لا لجهله منه بالشيء الواحد الذي يحب من وجه ويكره من وجه.. إلى أن قال: فالرب مريد لموته لما سبق به قضاؤه وهو مع ذلك كاره لمساءة عبده؛ وهي المساءة التي تحصل له بالموت فصار الموت مرادا للحق من وجه مكروها له من وجه وهذا حقيقة التردد وهو: أن يكون الشيء الواحد مرادا من وجه مكروها من وجه وإن كان لا بد من ترجح أحد الجانبين كما ترجح إرادة الموت.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٨/ ١٢٩-١٣١)، وبنحو هذا ذكر العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في "لقاء الباب المفتوح" (٥٩/ ١٣).

تفويض العلم فيما خفي على العبد إلى الله

قوله: (وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ، فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ).

ش: تقدم في كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه.

ومن تكلم بغير علم فإنما يتبع هواه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]. وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ ۝٣ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٣ - ٤]. وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقد أمر الله نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أن يرد علم ما لم يعلم إليه، فقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الكهف: ٢٦]. ﴿قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ [الكهف: ٢٢]. وقد قال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لما سئل عن أطفال المشركين: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»(١).

وقال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: اتهموا الرأي في الدين، فلو رأيتني يوم أبي جندل، فلقد رأيتني وإني لأرد أمر رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ برأي، فأجتهد ولا آلو، وذلك يوم أبي جندل، والكتاب يكتب، وقال: اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم قال: اكتب باسمك اللهم، فرضي رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وكتب وأبيت، فقال: «**يا عمر تراني قد رضيت وتأبى**»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٣) ومسلم (٢٦٦٠) عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وجاء عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أخرجه البخاري (١٣٨٤) ومسلم (٢٦٥٩).

(٢) **ضعيف بهذا اللفظ:**

أخرجه البزار (١٤٨) والدولابي في "الكنى" (١٥١٧) وابن الأعرابي في "معجمه" (١١٠٨) والقطيعي في "جزء الألف دينار" (٣٠٣) واللالكائي في "أصول السنة" (٢٠٨) والمقدسي في "المختارة" (٢١٩) وأبو يعلى كما في "مسند الفاروق" لابن كثير (٦٨٣) من طريق يونس بن عبيد الله العُمَيري أبو عبد الرحمن، ثنا مبارك بن فضالة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف المبارك بن فضالة، وهو وإن كان مدلسًا إلا أنه قد صرح بالتحديث في بعض الطرق. وأصل القصة في الصحيحين بغير هذا اللفظ، فقد أخرجه البخاري (٣١٨١) ومسلم (١٧٨٥) عن سهل بن =

وقال أيضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: السنة ما سنه الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، لا تجعلوا خطأ الرأي سنة للأمة[1].

وقال أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟ أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني، إن قلت في آية من كتاب الله برأيي، أو بما لا أعلم[2].

حنيف أنه قال: أيها الناس، اتهموا أنفسكم، لقد كنا مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يوم الحديبية ولو نرى قتالا لقاتلنا، وذلك في الصلح الذي كان بين رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وبين المشركين، فجاء عمر بن الخطاب، فأتى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: يا رسول الله، ألسنا على حق وهم على باطل؟ قال: «**بلى**»، قال: أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار؟ قال: «**بلى**»، قال: ففيم نعطي الدنية في ديننا، ونرجع، ولما يحكم الله بيننا وبينهم، فقال: «**يا ابن الخطاب، إني رسول الله ولن يضيعني الله أبدًا**»، قال: فانطلق عمر فلم يصبر متغيظًا، فأتى أبا بكر، فقال: يا أبا بكر ألسنا على حق وهم على باطل؟ قال: بلى، قال: أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار؟ قال: بلى، قال: فعلام نعطي الدنية في ديننا، ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم؟ فقال: يا ابن الخطاب، إنه رسول الله ولن يضيعه الله أبدًا، قال: فنزل القرآن على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بالفتح، فأرسل إلى عمر، فأقرأه إياه، فقال: يا رسول الله، أو فتح هو؟ قال: «**نعم**»، فطابت نفسه ورجع. وهذا لفظ مسلم، وفي رواية: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ لَرَدَدْتُهُ، وَمَا وَضَعْنَا سُيُوفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا إِلَى أَمْرٍ يُفْظِعُنَا، إِلَّا أَسْهَلْنَ بِنَا إِلَى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ، غَيْرَ هَذَا الأَمْرِ».

(١) ضعيف:

أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٢٠١٤) من طريق ابن وهب أخبرني ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، قال: قال عمر بن الخطاب. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة.

(٢) حسن لغيره:

له طرق كثيرة عن أبي بكر وكلها مرسلة لكن يقوي بعضها بعضًا، وهي كالآتي:

١) أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (٨٢٤) وابن أبي شيبة (٣٠٧٣١) من طريق العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي أن أبا بكر سئل عن ﴿**وَفَاكِهَةً وَأَبًّا**﴾، فقال: أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين التيمي وأبي بكر.

٢) وأخرجه ابن منصور في "تفسيره" (٣٩) ومن طريقه البيهقي في "المدخل" (٧٩٢) عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة عن أبي بكر. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين ابن أبي مليكة وأبي بكر.

٣) وأخرجه مسدد كما في "المطالب العالية" (٣٥١٢) وأخرجه الطبري في "تفسيره" (١/ ٧٨) وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (١٥٦١) عن أبي معمر عبد الله بن سخبرة الأزدي عن أبي بكر. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين أبي معمر وأبي بكر.

٤) وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٧٢٧) من طريق الحسن بن عمر، ويقال: ابن عمرو، عن الشعبي. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين الشعبي وأبي بكر.

٥) وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٢٠٨٢) من طريق علي بن زيد بن جدعان، عن القاسم بن محمد عن أبي بكر الصديق. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف علي بن جدعان، ولانقطاعه بين القاسم وأبي بكر. =

وذكر الحسن بن علي الحلواني، حدثنا عارم، حدثنا حماد بن زيد، عن سعيد بن أبي صدقة، عن ابن سيرين قال: لم يكن أحد أهيب لما لا يعلم من أبي بكر، ولم يكن بعد أبي بكر أهيب لما لا يعلم من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإن أبا بكر نزلت به قضية، فلم يجد في كتاب الله منها أصلًا، ولا في السنة أثرا، فاجتهد برأيه، ثم قال: هذا رأيي، فإن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطًا فمني، وأستغفر الله[1].

٦) وأخرجه البيهقي في "المدخل" (٧٩١) عن ابن وهب، أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن أبي بكر. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين الزهري وأبي بكر.

٧) وأخرجه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (١/ ٣٣٦) والبزار (٢٥٧) وأبو عوانة في "مستخرجه" (٩٠٤) والبيهقي في "المدخل" (٧٩٣) من طريق مالك بن مغول عن أبي حصين عن مجاهد عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه لما نزل عذرها قبل أبو بكر رأسها فقالت: ألا عذرتني؟ فقال: أي سماء تظلني أو أي أرض تقلني إن قلت ما لا أعلم. وظاهر إسناده الصحة، إلا أنه اختلف في إسناده ورجح الدارقطني أنه عن أبي حصين عن مجاهد مرسلًا. كما في "العلل" (٥٨).

(١) **ضعيف**:

أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ١٣٢) وابن عساكر (٣٠/ ٣٢٧) وذكره ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (١٥٥٥) من طريق حماد بن زيد به. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين ابن سيرين وأبي بكر. لكن جاء عن أبي بكر أنه قال: إني قد رأيت في الكلالة رأيًا، فإن كان صوابًا فمن الله وحده لا شريك له، وإن يك خطأ فمني ومن الشيطان، والله منه بريء: أراه ما خلا الولد والوالد. فلما استخلف عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: إني لأستحيي من الله أن أرد شيئًا قاله أبو بكر. أخرجه الطبري في "تفسيره" (٨٧٤٥)، والدارمي (٣٠١٥) والبيهقي (١٢٢٦٣) من طريق عاصم عن الشعبي عن أبي بكر. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين الشعبي وأبي بكر.

من مذهب أهل السُنة: المسح على الخُفين

قوله: (وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ).

ش: تواترت السنة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بالمسح على الخفين وبغسل الرجلين، والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة[1]، فيقال لهم: الذين نقلوا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الوضوء قولًا وفعلًا، والذين تعلموا الوضوء منه وتوضئوا على عهده وهو يراهم ويُقرُّهم، ونقلوه إلى من بعدهم، أكثر عددًا من الذين نقلوا لفظ هذه الآية. فإن جميع المسلمين كانوا يتوضئون على عهده، ولم يتعلموا الوضوء إلا منه، فإن هذا العمل لم يكن معهودًا عندهم في الجاهلية، وهم قد رأوه يتوضأ ما لا يحصي عدده إلا الله تعالى،

(١) الرافضة خالفوا أهل الإسلام في هذه المسألة من ثلاثة أوجه:

١) **لا يرون المسح على الخفين**؛ لأنه في حد زعمهم يخالف آية الوضوء.

٢) **لا يرون غسل القدمين وإنما يرون المسح عليهما**؛ ويحتجون بقراءة الجر في قوله: ﴿**وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**﴾.

٣) **يرون المسح على ظهر القدمين من الأعلى**؛ لأن الكعب عندهم هو العظم الناتئ في أعلى القدم مجتمع الساق والقدم عند معقد الشراك. وسيأتي الرد عليهم وبيان جهلهم وضلالهم. انظر: "منهاج السنة" (١/ ١٦٧)، و(٤/ ١٧٠).

تنبيه: عزى بعضهم إلى الإمام ابن جرير الطبري القول بجواز المسح على القدمين كما تقوله الشيعة، وهذا خطأ كبير على هذا الإمام النحرير، فإن القائل بذلك هو ابن جرير الطبري الرافضي **فهما اثنان**: **الأول**: هو الإمام الحافظ المفسر محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري. **والثاني**: هو الرافضي الخبيث محمد بن جرير بن رستم أبي جعفر الطبري. وقد التبس هذا على الإمام الذهبي، كما قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ: فلم يعلم بأن في الرافضة من شاركه في الاسم واسم الأب والكنية والنسبة، وإنما يفترقان في اسم الجد فقط، فالرافضي اسم جده: [رستم]، والإمام المشهور اسم جده: [يزيد] ولعل ما حكى عن محمد بن جرير الطبري من الاكتفاء في الوضوء بمسح الرجلين، إنما هو عن هذا الرافضي فإنه مذهب الشيعة والله أعلم.اهـ انظر: "ذيل "ميزان الاعتدال". وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر مذهب الشيعة في إنكار غسل الرجلين: وحكي عن ابن جرير أنه مخير بين الأمرين، وهذه الحكاية عن ابن جرير غلط بيِّن، وهذه كتبه، وتفسيره كله يكذب هذا النقل عليه، وإنما دخلت الشبهة؛ لأن ابن جرير القائل بهذه المقالة رجل آخر من الشيعة، يوافقه في اسمه واسم أبيه، وقد رأيت له مؤلفات في أصول مذهب الشيعة، وفروعهم.اهـ "تهذيب السنن" (١/ ١٤٢).

ونقلوا عنه ذكر غَسْل الرجلين في ما شاء الله من الحديث، حتى نقلوا عنه من غير وجه، في كتب الصحيح وغيرها، أنه قال: «**ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار**»[(١)].

مع أن الفرض إذا كان مسح ظاهر القدم، كان غَسْل الجميع كلْفة لا تدعو إليها الطباع، كما تدعو الطباع إلى طلب الرياسة والمال، فلو جاز الطعن في تواتر صفة الوضوء، لكان في نقل لفظ آية الوضوء أقرب إلى الجواز.

وإذا قالوا: لفظ الآية ثبت بالتواتر الذي لا يمكن فيه الكذب ولا الخطأ، فثبوت التواتر في نقل الوضوء عنه أولى وأكمل، ولفظ الآية لا يخالف ما تواتر من السنة، فإن المسح كما يطلق ويراد به الإصابة[(٢)] كذلك يطلق ويراد به الإسالة[(٣)]، كما تقول العرب: تمسَّحتُ للصلاة[(٤)]، وفي الآية ما يدل على أنه لم يرد بمسح الرجلين المسح الذي هو قسيم الغَسل[(٥)]،

---

(١) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فمن توضأ كما تتوضأ المبتدعة – فلم يغسل باطن قدميه ولا عقبه بل مسح ظهرهما – فالويل لعقبه وباطن قدميه من النار.اهـ "مجموع الفتاوى" (٢١/ ١٢٨)، والحديث الذي ذكره الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ «**ويل للأعقاب من النار**» أخرجه البخاري (٦٠) ومسلم (٢٤١) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وجاء أيضًا عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (١٦٥) ومسلم (٢٤٢)، وأما زيادة: «**وبطون الأقدام**» فهي خارج الصحيح: أخرجه أحمد (١٧٧١٠) والحارق في "مسنده" (٧٩) وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤٨٤) وابن خزيمة (١٦٣) والطحاوي في "شرح المعاني" (١٩٥) والدارقطني (٣١٦) والحاكم (٥٨٠) وغيرهم من طريق حيوة بن شريح، عن عقبة بن مسلم، قال: سمعت عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي. وهذا إسناد صحيح.

(٢) أي: تصبب الشيء اليسير من الماء وهو بمعنى المسح.

(٣) أي: إسالة الكثير من الماء وهو بمعنى الغسل. قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن لفظ المسح مشترك، يطلق بمعنى المسح ويطلق بمعنى الغسل، قال الهروي: أخبرنا الأزهري أخبرنا أبو بكر محمد بن عثمان بن سعيد الداري عن أبي حاتم عن أبي زيد الأنصاري قال: المسح في كلام العرب يكون غسلا ويكون مسحا، ومنه يقال: للرجل إذا توضأ فغسل أعضاءه: قد تمسح، ويقال: مسح الله ما بك إذا غسلك وطهرك من الذنوب، فإذا ثبت بالنقل عن العرب أن المسح يكون بمعنى الغسل فترجح قول من قال: إن المراد بقراءة الخفض الغسل، بقراءة النصب التي لا احتمال فيها، وبكثرة الأحاديث الثابتة بالغسل، والتوعد على ترك غسلها في أخبار صحاح لا تحصى كثرة أخرجها الأئمة.اهـ "تفسير القرطبي" (٦/ ٩٢).

(٤) أي: توضأت للصلاة، فالعرب تطلق على الوضوء مسحا؛ قال شيخ الإسلام: فتسمي الوضوء كله مسحا ولكن من عادة العرب وغيرهم إذا كان الاسم عامًا تحته نوعان: خصوا أحد نوعيه باسم خاص. وأبقوا الاسم العام للنوع الآخر كما في لفظ الدابة فإنه عام للإنسان وغيره من الدواب لكن للإنسان اسم يخصه فصاروا يطلقونه على غيره. وكذلك لفظ المؤمن يتناول من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله؛ ومن آمن بالجبت والطاغوت: فصار لهذا النوع اسم يخصه وهو الكافر.اهـ "مجموع الفتاوى" (٢١/ ١٣٢).

(٥) أي: الإصابة (المسح).

بل المسح الذي الغَسل قسم منه[١]، فإنه قال: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ولم يقل: إلى الكعاب، كما قال: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ فدل على أنه ليس في كل رجل كعب واحد[٢]، كما في كل يد مرفق واحد، بل في كل رجل كعبان، فيكون تعالى قد أمر بالمسح إلى العظمين الناتئين، وهذا هو الغَسل، فإن من يمسح المسح الخاص[٣] يجعل المسح لظهور القدمين، وجعل الكعبين في الآية غايةً يردُّ قولهم. فدعواهم أن الفرض مسح الرجلين إلى الكعبين، اللذين هما مجتمع الساق والقدم عند معقد الشراك مردود بالكتاب والسنة[٤].

وفي الآية قراءتان مشهورتان: النصب والخفض، وتوجيه إعرابهما مبسوط في موضعه[٥].

وقراءة النصب[٦] نصٌ في وجوب الغَسل، لأن العطف على المحل إنما يكون

---

(١) وهو الإسالة (الغسل).

(٢) وهذا نظير قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] فإنه لما كان لكل إنسان قلب واحد أتى به على صيغة الجمع، بخلاف آية الوضوء فإن الكعبين وردا بصيغة التثنية ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾؛ فدل على أن في كل رجل كعبين اثنين. "أحكام القرآن" لابن العربي (٢/ ٧٤).

(٣) أي: الإصابة (المسح).

(٤) ومن ذلك ما جاء في حديث النعمان بن بشير في "سنن أبي داود" (٦٦٢) وعلقه البخاري، قال: فكان أحدنا يلزق كعبه بكعب صاحبه، ومنكبه بمنكبه، وهذا الذي عليه أئمة اللغة، ولا يعرفون ما ذكره الشيعة، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما مسح القدمين مع ظهورهما جميعا فلم ينقله أحد عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وهو مخالف للكتاب والسنة.اهـ "مجموع الفتاوى" (٢١/ ١٢٨).

(٥) قراءة النصب سيأتي الكلام عنها، وأما قراءة الجر فعطفا على مسح الرأس (برءوسِكم)، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر، **وهي محمولة على ثلاثة معان:**

١) **أن المراد بمسح الرجلين الغسل الخفيف**؛ فإنه يطلق عليه مسحًا. قال أبو علي الفارسي: العرب تسمي خفيف الغسل مسحًا. وقد صح عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: الوضوء مسحتان وغسلتان. أخرجه عبد الرزاق.

٢) **أن المراد بمسح الرجلين في حال لبس الخفين**، فتكون الآية نصت على الغسل بقراءة النصب، ونصت على المسح على الخفين بقراءة الجر.

٣) **أنَّ قراءة الجرِّ إنما هي للمجاورة**، وهو مشهور عند العرب في أشعارهم، وكلامهم، ومنه قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود:٢٦].

(٦) أي: نصب ﴿**وأرجلَكم**﴾ عطفًا على المغسولات ﴿**فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكم**﴾، وهذه هي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص، وهذه القارءة هي الأشهر وقد جاءت السنة مبينة للقرآن. انظر: "زاد المسير" (١/ ٥٢١)، قال شيخ الإسلام: فمن قرأ بالنصب فإنه معطوف على الوجه واليدين والمعنى: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برءوسكم.اهـ "مجموع الفتاوى" (٢١/ ١٢٩).

إذا كان المعنى واحدًا[1]، كقوله:

فلسنا بالجبال ولا الحديدًا[2]

وليس معنى: مسحت برأسي ورجلي، هو معنى: مسحت رأسي ورجلي، بل ذكر الباء يفيد معنى زائدًا على مجرد المسح، وهو إلصاق شيء من الماء بالرأس، فتعين العطف على قوله: ﴿**وَأَيْدِيكُمْ**﴾ فالسنة المتواترة تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن، فإن الرسول بين للناس لفظ القرآن ومعناه. كما قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن: عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا معناها[3].

وفي ذكر المسح في الرجلين تنبيه على قلة الصب في الرجلين، فإن السَّرَف يعتاد فيهما كثيرًا. والمسألة معروفة، والكلام عليها في كتب الفروع.

---

(١) يريد الشارح أن يبيِّن أنه لا يجوز عطف ﴿**أَرْجُلَكُمْ**﴾ على محل ﴿**برءوسكم**﴾؛ لأن من شروط العطف على المحل أن يكون المعنى واحدًا، والمعنى في مسح الرأس يختلف عن الرجلين كما سيأتي.

(٢) هذا عجز بيت لعقيبة بن هبيرة الأسدي، وصدره: مُعاوِيَ إننا بشرٌ فأسجح.

والشاهد منه: أن «الحديدا» معطوف على محل «بالجبال»، والمعنى: فلسنا الجبالَ ولا الحديدا، فالباء الداخلة على «الجبال» زائدة، فهي مجرورة لفظا منصوبة محلا، ولما كان المعنى واحدًا جاز عطف «الحديد» على محل «الجبال»، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: فإن الباء هنا مؤكدة، فلو حذفت لم يختل المعنى. والباء في آية الطهارة إذا حذفت اختل المعنى فلم يجز أن يكون العطف على محل المجرور بها، بل على لفظ المجرور بها أو ما قبله.اهـ "مجموع الفتاوى" (٢١/ ١٣٠).

(٣) **صحيح دون تسمية الصحابة**:

أخرجه الطبري في "تفسيره" (١/ ٨٠) من طريق جرير بن عبد الحميد، وأحمد (٢٣٤٨٢) من طريق محمد بن فضيل، وابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٢١٢) من طريق حماد بن زيد، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٤٥١) من طريق سفيان، و(١٤٥٢) من طريق همام بن يحيى، خمستهم عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي. وهذا إسناد صحيح، وعطاء بن السائب وإن كان قد اختلط إلا أن رواية حماد بن زيد وسفيان وهمام بن يحيى كانت قبل الاختلاط، بقي تسمية الصحابة الثلاثة: عثمان وابن مسعود وأبي بن كعب، ضعيف كما ذكر الدارقطني، قال الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ: ورواه صالح بن عبد الله الترمذي، عن يحيى بن كثير أبي النضر، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن قال: حدثني الذين كانوا يقرئونا عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب. فسمى هؤلاء الثلاثة ولم يسمهم سواه، والأول أشبه بالصواب.اهـ "العلل" (٢٨٤).

الحج والجهاد مع الأئمة برهم وفاجرهم

قوله: (وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا).

ش: يشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الرد على الرافضة، حيث قالوا: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج الرضا من آل محمد، وينادي مناد من السماء: اتبعوه!! وبطلان هذا القول أظهر من أن يستدل عليه بدليل. وهم شرطوا في الإمام أن يكون معصومًا، اشتراطًا، من غير دليل! بل في "صحيح مسلم" عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: سمعت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**» قال: قلت: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئًا من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدًا من طاعته**»[1].

وقد تقدم بعض نظائر هذا الحديث في الإمامة. ولم يقل: إن الإمام يجب أن يكون معصومًا. والرافضة أخسر الناس صفقة في هذه المسألة، لأنهم جعلوا الإمام المعصومَ هو الإمام المعدوم، الذي لم ينفعهم في دين ولا دنيا!! فإنهم يدعون أن الإمام المنتظر، محمد بن الحسن العسكري[2]،

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٥).

(٢) هو أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم العلوي الحسيني، خاتم الاثني عشر إمامًا للشيعة. وهو منتظر الرافضة الذي يزعمون أنه المهدي. وأنه صاحب الزمان، وأنه الخلف الحجة. وهو صاحب السرداب بسامراء، ولهم أربعمائة وخمسون سنة وهم ينتظرون ظهوره. ويدعون أنه دخل سردابًا في البيت الذي لوالده وأمه تنظر إليه، فلم يخرج منه وإلى الآن. فدخل السرداب وعدم وهو ابن تسع سنين. قال الذهبي: وأما أبو محمد بن حزم فقال: إن أباه الحسن مات عن غير عقب. وثبت جمهور الرافضة على أن للحسن ابنا أخفاه. وممن قال: إن الحسن العسكري لم يعقب: محمد بن جرير الطبري ويحيى بن صاعد، وناهيك بهما معرفة، وثقة. وفي الجملة جهل الرافضة ما عليه مزيد. اللهم أمتنا على حب محمد وآل محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، والذي يعتقده الرافضة في هذا المنتظر لو اعتقده المسلم في علي بل في النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، لما جاز =

الذي دخل السرداب[1] في زعمهم، سنة ستين ومائتين، أو قريبًا من ذلك بسامرَّا![2] وقد يقيمون هناك دابة، إما بغلة وإما فرسا، ليركبها إذا خرج! ويقيمون هناك في أوقات عيَّنوا فيها من ينادي عليه بالخروج. يا مولانا، اخرج! يا مولانا، اخرج! ويشهرون السلاح، ولا أحد هناك يقاتلهم! إلى غير ذلك من الأمور التي يضحك عليهم فيها العقلاء!![3]

وقوله: «**مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ**»؛ لأن الحج والجهاد فرضان يتعلقان بالسفر، فلا بد من سائس يسوس الناس فيهما، ويقاوِمُ العدو، وهذا المعنى كما يحصل بالإمام البر **يحصل** بالإمام الفاجر.

له ذلك ولا أقر عليه. قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى فإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله**» صلوات الله عليه وسلامه. فإنهم يعتقدون فيه وفي آبائه أن كل واحد منهم يعلم علم الأولين والآخرين، وما كان وما يكون، ولا يقع منه خطأ قط، وأنه معصوم من الخطأ والسهو. نسأل الله العفو والعافية، ونعوذ بالله من الاحتجاج بالكذب ورد الصدق، كما هو دأب الشيعة.اهـ "تاريخ الإسلام" (٦/ ٣٩٨)، و"السير" (١٣/ ١١٩).

(١) السرداب هو بناء تحت الأرض.

(٢) سامراء أو سر من رأى هي: بلدة على نهر دجلة، فوق بغداد بثلاثين فرسخًا، بين بغداد وتكريت، وقد خربت ولم يبق فيها إلا سرداب الشيعة حيث ينتظر الشيعة خروج مهديهم منه. "معجم البلدان" (٣/ ١٧٣).

(٣) **قال ابن كثير** رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما ما يعتقدونه بسرداب سامرا فذاك هوس في الرءوس، وهذيان في النفوس، لا حقيقة له ولا عين ولا أثر.اهـ "البداية والنهاية" (١/ ١٧٧)، وما أحسن قول القائل فيهم:

مـــا آن للســـرداب أن يلـــد الـــذي ❁ كلفتمـــوه بجهلكـــم مـــا آنـــا

فعلـــى عقـــولكم العفـــاء فـــإنكم ❁ ثلثـــتم العنقـــاء والغيلانـــا

انظر: "المنار المنيف" ص ١٥٢.

الإيمان بالكرام الكاتبين وملك الموت

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ).

ش: قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ * كِرَامًا كَاتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢]. وقال تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ * مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٧ - ١٨]. وقال تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾ [الرعد: ١١]. وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]. وقال تعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس: ٢١].

وفي "الصحيح" عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر، فيصعد إليه الذين كانوا فيكم، فيسألهم - وهو أعلم بهم -: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: أتيناهم وهم يصلون، وفارقناهم وهم يصلون**»[(١)]. وفي الحديث الآخر: «**إن معكم من لا يفارقكم إلا عند الخلاء وعند الجماع، فاستحيوهم، وأكرموهم**»[(٢)] جاء في التفسير: اثنان عن اليمين وعن الشمال، يكتبان الأعمال، صاحب اليمين يكتب الحسنات، وصاحب الشمال يكتب السيئات، وملكان آخران يحفظانه ويحرسانه، واحد من ورائه، وواحد أمامه، فهو بين أربعة أملاك بالنهار، وأربعة آخرين بالليل بدلًا، حافظان وكاتبان.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٢٣) ومسلم (٦٣٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) **ضعيف:**
أخرجه الترمذي (٢٨٠٠) وابن ثرثال في "جزئه" (١٨٢) وابن منده في "فوائده" (٣٠) من طريق ليث بن أبي سليم، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إياكم والتعري فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم وأكرموهم**». وهذا إسناد ضعيف؛ فيه ليث ابن أبي سليم وهو ضعيف مختلط، وقد أخرجه البيهقي في "الشعب" (٧٣٤٥) من طريق الحسن بن أبي جعفر عن ليث عن محمد بن عمرو، عن أبيه، عن زيد بن ثابت. وفيه ليث بن أبي سليم ضعيف، والحسن بن أبي جعفر ضعيف، بل قال البخاري: "منكر الحديث". وقد ضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ في "الإرواء" (٦٤) و"الضعيفة" (٢٣٠٠).

وقال عكرمة عن ابن عباس: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾ [الرعد: ١١] قال: ملائكة يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، فإذا جاء قدر الله خلوا عنه[(١)].

وروى مسلم والإمام أحمد عن عبد الله، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن، وقرينه من الملائكة**» قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: «**وإياي، لكن الله أعانني عليه فأسلمَ، فلا يأمرني إلا بخير**»[(٢)] الرواية بفتح الميم من «**فأسلمَ**»، ومن رواه «**فأسلمُ**» برفع الميم - فقد حرَّف لفظه[(٣)]. ومعنى «**فأسلمَ**»، أي: فاستسلم وانقاد لي، في أصح القولين[(٤)]، ولهذا قال: «**فلا يأمرني إلا بخير**»، ومن قال: إن الشيطان صار مؤمنًا - فقد حرف معناه،

---

(١) **ضعيف:**
أخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" (١٣٥٩) وابن جرير (١٦/ ٣٧١) وابن أبي حاتم في "تفسيره" عند الآية (١٢١٩٦)، من طريق إسرائيل عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف رواية سماك عن عكرمة خاصة.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨١٤) وأحمد (٣٦٤٨) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) هذا غير صحيح، بل الحديث مروي بالوجهين وهما روايتان مشهورتان وإنما اختلفوا في الأرجح منهما كما ذكر القاضي عياض والنووي، وقد رجَّح الخطابي رواية الرفع ومعناها: أسلمُ أنا من شره وفتنته. قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: رويناه بالضم والفتح فمن ضم رد ذلك إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أي: فأسلم أنا منه. ومن فتح رده إلى القرين، أي: أسلم من الإسلام.اهـ "مشارق الأنوار" (٢/ ٢١٨).

(٤) رواية الفتح أرجح من رواية الضم كما قال القاضي عياض والنووي وابن حبان وغيرهم؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**فلا يأمرني إلا بخير**»، **ثم اختلفوا في منعاه على قولين:**

١) «**فأسلمَ**» **أي: استسلم وانقاد.** وقد جاء هكذا في غير "صحيح مسلم": «فاستسلم». ورجح هذا المعنى الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تبعا لشيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: قوله في الرواية الأخرى: «**فلا يأمرني إلا بخير**» دلَّ على أنه لم يبق يأمره بالشر، وهذا إسلامه. وإن كان ذلك كناية عن خضوعه وذلته لا عن إيمانه بالله، كما يقهر الرجل عدوه الظاهر ويأسره، وقد عرف العدو المقهور أن ذلك القاهر يعرف ما يشير به عليه من الشر. فلا يقبله بل يعاقبه على ذلك فيحتاج لانقهاره معه إلى أنه لا يشير عليه إلا بخير لذلته وعجزه لا لصلاحه ودينه؛ ولهذا قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إلا أن الله أعانني عليه فلا يأمرني إلا بخير**». انظر: "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٥٢٣)، و"منهاج السنة" (٨/ ٢٧١).

٢) «**فأسلمَ**» **أي: دخل في الإسلام.** وهذا اختيار الإمام ابن خزيمة والنووي وبه جزم ابن حبان، قال ابن خزيمة: ولو كان على الكفر، لم يأمر بخير. وقال ابن حبان: في هذا الخبر دليل على أن شيطان المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أسلم حتى لم يأمره إلا بخير، لا أنه كان يسلم منه وإن كان كافرًا.اهـ وهذا القول هو الصحيح، لما جاء في مسلم (٢٨١٥)، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خرج من =

فإن الشيطان لا يكون مؤمنًا[1].

ومعنى: ﴿**يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ**﴾ [الرعد: ١١] قيل: حفظهم له من أمر الله، أي الله أمرهم بذلك، يشهد لذلك قراءة من قرأ: ﴿**يحفظونه بأمر الله**﴾[2].

ثم قد ثبت بالنصوص المذكورة أن الملائكة تكتب القول والفعل. وكذلك النية، لأنها فعل القلب، فدخلت في عموم ﴿**يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ**﴾ [الانفطار: ١٢]. ويشهد لذلك قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**قال الله عز وجل: إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها عليه سيئة، وإذا هم عبدي بحسنة فلم يعملها فاكتبوها له حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشرًا**»[3]، وقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**قالت الملائكة: ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة - وهو أبصر به - فقال: ارقبوه، فإن عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها فاكتبوها له حسنة، إنما تركها من جراي**» خرجاهما في "الصحيحين" واللفظ لمسلم[4].

عندها ليلًا، قالت: فغرت عليه، فجاء فرأى ما أصنع، فقال: «**ما لك؟ يا عائشة أغرت؟**» فقلت: وما لي لا يغار مثلي على مثلك؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أقد جاءك شيطانك**» قالت: يا رسول الله أو معي شيطان؟ قال: «**نعم**» قلت: ومع كل إنسان؟ قال: «**نعم**» قلت: ومعك؟ يا رسول الله قال: «**نعم، ولكن ربي أعانني عليه حتى أسلم**». وأصرح من ذلك ما جاء في رواية البيهقي في "الدلائل" بسند ظاهره الصحة في الحديث المتقدم عن ابن مسعود بلفظ: «**ولكن الله أعانني بإسلامه، أو أعانني عليه حتى أسلم**». قال البيهقي: قوله في هذه الرواية: «**ولكن الله أعانني بإسلامه**» إن كان هو الأصل يؤكد قول من زعم أن قوله: «**فأسلم**» من الإسلام، دون السلامة، وكأن شعبة أو من دونه شك فيه. وذهب محمد بن إسحاق بن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أنه من الإسلام، واستدل بقوله: "**فلا يأمرني إلا بخير**"، قال: ولو كان على الكفر لم يأمر بخير. وزعم أبو سليمان الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ أن الرواة يروون، فأسلم من الإسلام إلا سفيان بن عيينة. فإنه كان يقول: فأسلم: أي أجد السلامة منه. وقال: إن الشيطان لا يسلم قط.اهـ انظر: "مشارق الأنوار" (٢/ ٢١٨)، "شرح مسلم" (٢٨١٥).

(١) هذا الاعتراض فيه نظر؛ لأن الحديث ورد بلفظ الجن فقال: «قرينه من الجن»، ولم يقل: قرينه من الشيطان، والجن فيهم المؤمن والكافر كما ذكر الله ذلك عنهم في سورة الجن، فمن آمن منهم لم يسم شيطانًا.

(٢) وهي قراءة علي، وابن عباس، وعكرمة، وزيد بن علي، وجعفر بن محمد، كما في البحر المحيط (٦/ ٣٦١)، قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: وبه قال الحسن، ومجاهد، وعكرمة. قال اللغويون: والباء تقوم مقام «مِنْ»، وحروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض.اهـ "دفع إيهام الاضطراب" (٢/ ٤٨٦).

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٠١) ومسلم (١٢٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) لم يخرجه البخاري وإنما انفرد به مسلم (١٢٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ).

ش: قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة: ١١]، ولا تُعارِض هذه الآية قولَه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، وقولَه تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢]؛ لأن ملك الموت يتولى قبضها واستخراجها، ثم يأخذها منه ملائكة الرحمة أو ملائكة العذاب، ويتولونها بعده، كل ذلك بإذن الله وقضائه وقدره، وحكمه وأمره، فصحت إضافة التوفي إلى كل بحسبه(١).

وقد اختلف في حقيقة النفس ما هي؟ وهل هي جزء من أجزاء البدن(٢)؟ أو عرَض من أعراضه(٣)؟ أو جسم مساكن له مودع فيه(٤)؟ أو جوهر مجرد(٥)؟ وهل هي الروح أو غيرها؟ وهل الأمَّارة، واللوَّامة، والمطمئنة - نفس واحدة، أم هي ثلاثة أنفس؟ وهل تموت الروح، أو الموت للبدن وحده؟ وهذه المسألة تحتمل مجلدًا، ولكن أشير إلى الكلام عليها مختصرًا، إن شاء الله تعالى(٦):

فقيل(٧): الروح قديمة، وقد أجمعت الرسل على أنها محدَثة مخلوقة مصنوعة مربوبة مدبَّرة. وهذا معلوم بالضرورة من دينهم، أن العالم محدث، ومضى على هذا الصحابة والتابعون، حتى نبغت نابغة ممن قصر فهمه في الكتاب والسنة، فزعم أنها قديمة(٨)، واحتج

---

(١) فإسناده جل وعلا التوفي إلى نفسه؛ لأن ملك الموت لا يقدر أن يقبض روح أحد إلا بإذنه ومشيئته تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾، وأسنده لملك الموت لأنه هو المأمور بقبض الأرواح، وأسنده للملائكة لأن ملك الموت له أعوان من الملائكة تحت رئاسته، يفعلون بأمره وينزعون الروح إلى الحلقوم، فيأخذها ملك الموت. "دفع إيهام الاضطراب" (ص١٨٤).

(٢) أي: محسوسة.

(٣) أي: صفة من صفات البدن.

(٤) أي: في البدن.

(٥) أي: قائم بنفسه مجرد عن البدن.

(٦) ومن أحسن من تكلم على هذه المسائل الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "الروح"، ومنه لخص الشارح الكلام الآتي.

(٧) انظر: "الروح" (ص ١٤٤).

(٨) وهم صنفان: =

بأنها من أمر الله، وأمره غير مخلوق![1] وبأن الله أضافها إليه بقوله: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥] وبقوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، كما أضاف إليه علمَه وقدرتَه وسمعَه وبصرَه ويدَه. وتوقف آخرون[2].

واتفق أهل السنة والجماعة أنها مخلوقة. وممن نقل الإجماع على ذلك: محمد بن نصر المروزي[3]، وابن قتيبة[4] وغيرهما[5].

ومن الأدلة على أن الروح مخلوقة، قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] فهذا عام لا تخصيص فيه بوجه ما، ولا يدخل في ذلك صفات الله تعالى، فإنها داخلةٌ في مسمى اسمه. فالله تعالى هو الإله الموصوف بصفات الكمال، فعلمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره وجميع صفاته – داخل في مسمى اسمه فهو سبحانه بذاته وصفاته الخالق، وما سواه مخلوق، ومعلوم قطعًا أن الروح ليس هي الله، ولا صفةً من صفاته، وإنما هي من مصنوعاته.

ومنها قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الدهر: ١]. وقوله تعالى لزكريا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩]. والإنسان اسم لروحه

---

(١) صنف من الصابئة الفلاسفة يقولون: هي قديمة أزلية لكن ليست من ذات الرب.

(٢) وصنف من زنادقة هذه الأمة وضلالها من المتصوفة والمتكلمة والمحدثة يزعمون أنها من ذات الله. وهؤلاء أشر قولا من أولئك وهؤلاء جعلوا الآدمي نصفين: نصف لاهوت وهو روحه. ونصف ناسوت وهو جسده: نصفه رب ونصفه عبد. وقد كفر الله النصارى بنحو من هذا القول في المسيح فكيف بمن يعم ذلك في كل أحد؟.اهـ "مجموع الفتاوى" (٤/ ٢٢١).

(١) لأن الله قال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، ففرَّق بين خلقه وأمره، قالوا: والروح من أمر الله.

(٢) أي: فقالوا: لا نقول مخلوقة ولا غير مخلوقة.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي. إمام في الفقه والحديث. كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة فمن بعدهم في الأحكام. ولد ببغداد. ونشأ بنيسابور، ورحل رحلة طويلة استوطن بعدها سمرقند وتوفى بها سنة (٢٩٤هـ). مترجم له في "السير" (١٤/ ٣٣).

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. ولد ببغداد وسكن الكوفة. ثم ولي قضاء الدينور مدة، فنسب إليها. وتوفي ببغداد سنة (٢٧٦هـ)، مترجم له في "السير" (١٣/ ٢٩٦).

(٥) انظر: "الحجة في بيان المحجة" (١/ ٥٠٦)، والاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة (ص٦٦)، و"مجموع الفتاوى" (٤/ ٢١٦).

وجسده، والخطاب لزكريا، لروحه وبدنه، والروح توصف بالوفاة والقبض والإمساك والإرسال، وهذا شأن المخلوق المحدَث[1].

وأما احتجاجهم بقوله: ﴿مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]فليس المراد هنا بالأمر الطلب، بل المراد به المأمور، والمصدر يذكر ويراد به اسم المفعول، وهذا معلوم مشهور[2].

وأما استدلالهم بإضافتها إليه بقوله: ﴿مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩] فينبغي أن يعلم أن المضاف إلى الله تعالى نوعان:

صفات لا تقوم بأنفسها، كالعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر، فهذه إضافة صفة إلى الموصوف بها، فعلمه وكلامه وقدرته وحياته صفات له، وكذا وجهه ويده سبحانه.

---

(١) ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿**واللَّهُ خَلَقَكُمْ وما تَعْمَلُونَ**﴾ وقوله تعالى: ﴿**ولَقَدْ خَلَقْناكُمْ ثُمَّ صَوَّرْناكُمْ ثُمَّ قُلْنا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ**﴾ وهذا الإخبار إنما يتناول أرواحنا كما يقول الجمهور، وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف**» أخرجه البخاري (٣٣٣٦) ومسلم (٢٦٣٨) والجنود المجندة لا تكون إلا مخلوقة، وغيرها من الأدلة التي أوصلها ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ إلى اثني عشر دليلًا، كما في كتاب "الروح" (ص ١٤٦).

(٢) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وهو عرف مستعمل في لغة العرب، وفي القرآن منه كثير كقوله تعالى: ﴿**أَتَى أَمْرُ اللَّهِ**﴾ أي: مأموره الذي قدره وقضاه، وقال له: كن فيكون. وكذلك قوله تعالى: ﴿**فَما أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جاءَ أَمْرُ رَبِّكَ**﴾ أي: مأموره الذي أمر به من إهلاكهم، وكذلك الخلق يستعمل بمعنى المخلوق كثيرًا كقوله تعالى: ﴿**هَذَا خَلْقُ اللَّهِ**﴾، فليس في قوله تعالى ﴿**قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي**﴾ ما يدل على أنها قديمة غير مخلوقة بوجه ما.اهـ "الروح" (ص ١٥٠). وهناك جواب آخر ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وهو أن تكون لفظة (من) في الآية ﴿**قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي**﴾ لابتداء الغاية أي: ابتدأت هذه الروح المخلوقة من الله، لأنها كوِّنت بالأمر وصدرت عنه، وهذا معنى جواب الإمام أحمد في قوله. ﴿**وَرُوحٌ مِّنْهُ**﴾ حيث قال: (وروح منه) أي: من أمره كان الروح منه، واستدل الإمام أحمد على هذا التفسير بقوله: ﴿**وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ**﴾ والذي في السموات والأرض ليس بعضا من الله وإنما وقع بأمر الله وصدر منه، ونظير هذا أيضًا قوله. ﴿**وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ**﴾. فإذا كانت المسخرات والنعم من الله ولم تكن بعض ذاته بل منه صدرت لم يجب أن يكون معنى قوله في المسيح. ﴿**رُوحٌ مِّنْهُ**﴾. أنها بعض ذات الله. ومعلوم أن قوله: ﴿**وَرُوحٌ مِّنْهُ**﴾ أبلغ من قوله: ﴿**الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي**﴾ فإذا كان قوله: ﴿**وَرُوحٌ مِّنْهُ**﴾ لا يمنع أن يكون مخلوقًا، ولا يوجب أن يكون بعضا له فقوله: ﴿**الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي**﴾ أولى بأن لا يمنع أن يكون مخلوقًا ولا يوجب أن يكون ذلك بعضًا له بل ولا بعضًا من أمره. "مجموع الفتاوى" (٤/ ٢٢٨).

والثاني: إضافة أعيان منفصلة عنه، كالبيت والناقة والعبد والرسول والروح، فهذه إضافة مخلوق إلى خالقه، لكنها إضافة تقتضي تخصيصًا وتشريفًا، يتميز بها المضاف عن غيره[(١)].

واختلف في الروح: هل هي مخلوقة قبل الجسد أم بعده؟[(٢)] وقد تقدم عند ذكر الميثاق الإشارة إلى ذلك.

واختلف في الروح: ما هي؟[(٣)] قيل: هي جسم، وقيل: عرض، وقيل: لا ندري ما الروح، أجوهر أم عرض؟ وقيل: ليس الروح شيئًا أكثر من اعتدال الطبائع الأربع[(٤)]، وقيل: هي الدم الصافي الخالص من الكدر والعفونات، وقيل: هي الحرارة الغريزية، وهي الحياة، وقيل: هو جوهر بسيط منبث في العالم كله من الحيوان، على جهة الإعمال له والتدبير، وهي على ما وصفت من الانبساط في العالم، غير منقسمة الذات والبنية، وأنها في كل حيوان العالم بمعنى واحد لا غير، **وقيل**: النفس هي النسيم الداخل والخارج بالتنفس[(٥)]، وقيل غير ذلك[(٦)].

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا الأصل الذي ذكرناه من الفرق فيما يضاف إلى الله بين صفاته وبين مملوكاته أصل عظيم ضل فيه كثير من أهل الأرض من أهل الملل كلهم.اهـ "الجواب الصحيح" (٢/ ١٦١).

(٢) انظر: "الروح" (ص ١٥٦).

(٣) انظر: "الروح" (ص ١٧٥).

(٤) وهي: الصفراء، والبلغم، والدم، والسوداء.

(٥) أي: الهواء.

(٦) وقد أطال الإمام ابن القيم في بيان حقيقة الروح وأقوال الناس فيها، وما أحسن ما قاله الإمام الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفي هذه الآية ﴿**قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي**﴾ ما يزجر الخائضين في شأن الروح المتكلفين لبيان ما هيئته وأيضًاح حقيقته أبلغ زجر، ويردعهم أعظم ردع، وقد أطالوا المقال في هذا البحث بما لا يتم له المقام، وغالبه بل كله من الفضول الذي لا يأتي بنفع في دين ولا دنيا. وقد حكى بعض المحققين أن أقوال المختلفين في الروح بلغت إلى ثمانية عشر ومائة قول، فانظر إلى هذا الفضول الفارغ والتعب العاطل عن النفع، بعد أن علموا أن الله سبحانه قد استأثر بعلمه، ولم يطلع عليه أنبياءه، ولا أذن لهم بالسؤال عنه ولا البحث عن حقيقته، فضلًاعن أممهم المقتدين بهم، فيا لله العجب حيث تبلغ أقوال أهل الفضول إلى هذا الحد الذي لم تبلغه ولا بعضه في غير هذه المسألة مما أذن الله بالكلام فيه، ولم يستأثر بعلمه. ثم ختم سبحانه هذه الآية بقوله سبحانه: وما أوتيتم من العلم إلا قليلًا أي: أن علمكم الذي علمكم الله، ليس إلا المقدار القليل بالنسبة إلى علم الخالق سبحانه، وإن أوتي حظًا من العلم وافرًا، بل علم الأنبياء عليهم السلام ليس هو بالنسبة إلى علم الله سبحانه إلا كما يأخذ الطائر في منقاره من البحر، كما في حديث موسى والخضر عليهما السلام.اهـ "فتح القدير" (٣/ ٣٠٢).

وللناس في مسمى الإنسان: هل هو الروح فقط، أو البدن فقط، أو مجموعهما، أو كل منهما؟ [1] وهذه الأقوال الأربعة لهم في كلامه: هل هو اللفظ، أو المعنى فقط، أو هما، أو كل منهما؟ فالخلاف بينهم في الناطق ونطقه.

والحق: أن الإنسان اسم لهما، وقد يطلق على أحدهما بقرينه، وكذلك الكلام.

والذي يدل عليه الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأدلة العقل: أن النفس جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس، وهو جسم نورَّاني [2] علوي، خفيف حي متحرك، ينفذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريان الماء في الورد، وسريان الدهن في الزيتون، والنار في الفحم. فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف، بقي ذلك الجسم اللطيف ساريًا في هذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار، من الحس والحركة الإرادية، وإذا فسدت هذه [3]، بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها، وخرجت عن قبول تلك الآثار، فارق الروح البدن، وانفصل إلى عالم الأرواح.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا**﴾ [الزمر: ٤٢] الآية، ففيها الإخبار بتوفيها وإمساكها وإرسالها. وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ**﴾ [الأنعام: ٩٣] ففيها بسط الملائكة أيديهم لتناولها، ووصفها بالإخراج والخروج، والإخبار بعذابها ذلك اليوم، والإخبار عن مجيئها إلى ربها. وقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ**﴾ [الأنعام: ٦٠] الآية، ففيها الإخبار بتوفي النفس بالليل، وبعثها إلى أجسادها بالنهار، وتوفي الملائكة لها عند الموت. وقوله تعالى: ﴿**يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً * فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَادْخُلِي جَنَّتِي**﴾ [الفجر: ٢٧ - ٣٠] ففيها وصفها بالرجوع والدخول والرضا. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الروح إذا قبض تبعه البصر**» [4]. ففيه وصفه بالقبض، وأن البصر يراه. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في حديث بلال: «**قبض أرواحكم حين شاء وردها عليكم حين شاء**» [5].

---

(١) انظر: "الروح" (ص ١٧٨).

(٢) كون الروح جسم نورَّاني يحتاج إلى دليل.

(٣) أي: الروح.

(٤) أخرجه مسلم (٩٢٠) عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) أخرجه البخاري (٥٩٥) عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما غلبت عينا بلال فنام عن الأذان وكانوا في سفر، =

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة**»[1].

وسيأتي في الكلام على عذاب القبر أدلة كثيرة من خطاب ملك الموت لها، وأنها تخرج تسيل كما تسيل القطرة من فيّ السقاء، وأنها تصعد ويوجد منها [من المؤمن] كأطيب ريح، ومن الكافر كأنتن ريح، إلى غير ذلك من الصفات. وعلى ذلك أجمع السلف ودل العقل، وليس مع من خالف سوى الظنون الكاذبة، والشبه الفاسدة، التي لا يعارض بها ما دل عليه نصوص الوحي والأدلة العقلية.

وأما اختلاف الناس في مسمى النفس والروح: هل هما متغايران، أو مسماهما واحد؟[2]

فالتحقيق: أن النفس تطلق على أمور، وكذلك الروح، فيتحد مدلولهما تارة، ويختلف تارة.

فالنفس تطلق على الروح[3]، ولكن غالب ما يسمى نفسًا إذا كانت متصلة بالبدن، وأما إذا أخذت مجردة فتسمية الروح أغلب عليها. ويطلق على الدم، ففي الحديث: «**ما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء إذا مات فيه**»[4].

فاستيقظ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وقد طلع حاجب الشمس، فقال: «**يا بلال، أين ما قلت؟**» قال: ما ألقيت علي نومة مثلها قط، قال: «**إن الله قبض أرواحكم حين شاء، وردها عليكم حين شاء، يا بلال، قم فأذن بالناس بالصلاة**» فتوضأ، فلما ارتفعت الشمس وابياضت، قام فصلى.

(١) صحيح:

أخرجه أحمد (١٥٧٧٨) فقال: حدثنا محمد بن إدريس الشافعي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، أنه أخبره أن أباه كعب بن مالك كان يحدث: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنما نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله تبارك وتعالى إلى جسده يوم يبعثه**». وهذا إسناد صحيح، **وفيه لطيفة إسنادية اجتمع فيه رواية الأئمة الثلاثة**. وقد اختلف في إسناد الحديث على الزهري بما لا يقدح في صحته، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: فالحديث إن كان لعبد الرحمن عن أبيه كعب كما قال مالك ومن معه فظاهر، وإن كان لعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب عن جده كما قال شعيب ومن معه، فنهايته أن يكون مرسلًا من هذا الطريق وموصولًا من الأخرى، والذين وصلوه ليسوا بدون الذين أرسلوه قدرًا ولا عددًا، فالحديث من صحاح الأحاديث، وإنما لم يخرجه صاحبا الصحيح لهذه العلة والله أعلم.اهـ "الروح" (ص٩٤).

(٢) انظر: "الروح" (ص ٢١٧).

(٣) كقوله تعالى ﴿**يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ**﴾، وقوله تعالى ﴿**وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى**﴾، وقوله تعالى ﴿**إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ**﴾. انظر: "الروح" (ص٢١٧).

(٤) لا أصل له:

ليس هذا بحديث وإنما هو من كلام الفقهاء كإبراهيم النخعي وغيره، وقد نبه على هذا العلامة الألباني في =

والنفس: العين، يقال: أصابت فلانًا نفس، أي عين[1].

والنفس: الذات، كقوله تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] ﴿لَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] ونحو ذلك.

وأما الروح فلا يطلق على البدن، لا بانفراده، ولا مع النفس. وتطلق الروح على القرآن، وعلى جبريل، ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]. ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]. ويطلق الروح على الهواء المتردد في بدن الإنسان أيضًا[2].

وأما ما يؤيد الله به أولياءه، فهي روح أخرى، كما قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]. وكذلك القوى التي في البدن، فإنها أيضًا تسمى أرواحًا، فيقال: الروح الباصر، والروح السامع، والروح الشام.

وتطلق الروح على أخص من هذا كله، وهو: قوة المعرفة بالله، والإنابة إليه ومحبته وانبعاث الهمة إلى طلبه وإرادته. ونسبة هذه الروح إلى الروح، كنسبة الروح إلى البدن، فللعلم روح، وللإحسان روح، وللمحبة روح، وللتوكل روح، وللصدق روح.

والناس متفاوتون في هذه الأرواح: فمن الناس من تغلب عليه هذه الأرواح فيصير روحانيا[3]، ومنهم من يفقدها أو أكثرها فيصير أرضيا بهيميا[4].

"حاشيته على شرح الطحاوية" (ص٣٩٤) فقال: لا أعرف له أصلًا وإنما هو من كلام الفقهاء.

(١) هذا كلام الجوهري في الصحاح، وقد اعترض عليه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: ليس كما قال بل النفس ها هنا الروح ونسبة الإضافة إلى العين توسع لأنها تكون بواسطة النظر المصيب والذي أصابه إنما هو نفس العائن كما تقدم.اهـ "الروح" (ص٢١٧).

(٢) **قال ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سميت الروح روحًا؛ لأن بها حياة البدن، وسميت نفسًا إما من الشيء النفيس لنفاستها وشرفها، وإما من تنفس الشيء إذا خرج، فلكثرة خروجها ودخولها في البدن سميت نفسا، ومنه: النفَس بالتحريك فإن العبد كلما نام خرجت منه، فإذا استيقظ رجعت إليه، فإذا مات خرجت خروجًا كليًا، فإذا دفن عادت إليه، فإذا سئل خرجت، فإذا بعث رجعت إليه. فالفرق بين النفس والروح فرق بالصفات لا فرق بالذات.اهـ "الروح" (ص٢١٨).

(٣) أي: معتنيًا بروحه التي بها السعادة الحقيقية، غير مبالٍ بنعيم وراحة بدنه وجسده، وهذا شأن المؤمن الصالح، وإنما سمي روحيا تشبيها له بالملائكة، قال ابن شميل: والروحانيون أرواح ليست لها أجسام، هكذا يقال؛ قال: ولا يقال لشيء من الخلق روحاني إلا للأرواح التي لا أجساد لها مثل الملائكة والجن وما أشبههما، وأما ذوات الأجسام فلا يقال لهم روحانيون. قال الأزهري: وهذا القول في الروحانيين هو الصحيح المعتمد.اهـ "لسان العرب" (٢/ ٤٦٣).

(٤) أي: معتنيا بنعيم بدنه لا يفكر إلا في بطنه وفرجه، وهذا شأن الفاجر العاصي فهو أشبه ما يكون بالبهائم.

وقد وقع في كلام كثير من الناس أن لابن آدم ثلاثة أنفس: مطمئنة، ولوامة، وأمارة، قالوا: وإن منهم من تغلب عليه هذه، ومنهم من تغلب عليه هذه، كما قال تعالى: ﴿**يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ**﴾ [الفجر: ٢٧]. ﴿**وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ**﴾ [القيامة: ٢]. ﴿**إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ**﴾ [يوسف: ٥٣].

والتحقيق: أنها نفس واحدة، لها صفات، فهي أمارة بالسوء، فإذا عارضها الإيمان صارت لوامة، تفعل الذنب ثم تلوم صاحبها، وتلوم بين الفعل والترك[(١)]، فإذا قوي الإيمان صارت مطمئنة[(٢)]. ولهذا قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن**»[(٣)]. مع قوله: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**» الحديث[(٤)].

واختلف الناس: هل تموت الروح أم لا؟[(٥)]

فقالت طائفة: تموت، لأنها نفس، وكل نفس ذائقة الموت، وقد قال تعالى: ﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾ [القصص: ٨٨]. وقال تعالى ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾ [القصص: ٨٨] قالوا: وإذا كانت الملائكة تموت، فالنفوس البشرية أولى بالموت.

وقال آخرون: لا تموت الأرواح، فإنها خلقت للبقاء، وإنما تموت الأبدان. قالوا: وقد دل على ذلك الأحاديث الدالة على نعيم الأرواح وعذابها بعد المفارقة إلى أن يرجعها الله في أجسادها.

والصواب أن يقال: موت النفوس هو مفارقتها لأجسادها وخروجها منها، فإن أريد بموتها هذا القدر، فهي ذائقة الموت، وإن أريد أنها تعدم وتفنى بالكلية، فهي لا تموت بهذا الاعتبار، بل هي باقية بعد خلقها في نعيم أو في عذاب، كما سيأتي إن شاء الله تعالى[(١)].

---

(١) انظر: "الروح" (ص٣٤).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: ويقال النفوس ثلاثة أنواع: وهي "النفس الأمارة بالسوء" التي يغلب عليها اتباع هواها بفعل الذنوب والمعاصي. و "النفس اللوامة" وهي التي تذنب وتتوب فعنها خير وشر لكن إذا فعلت الشر تابت وأنابت فتسمى لوامة؛ لأنها تلوم صاحبها على الذنوب، ولأنها تتلوم أي تتردد بين الخير والشر. و " النفس المطمئنة " وهي التي تحب الخير والحسنات وتريده وتبغض الشر والسيئات وتكره ذلك وقد صار ذلك لها خلقًا وعادة وملكة. فهذه صفات وأحوال لذات واحدة وإلا فالنفس التي لكل إنسان هي نفس واحدة وهذا أمر يجده الإنسان من نفسه.اهـ "مجموع الفتاوى" (٩/ ٢٩٤).

(٣) **حسن لغيره**: تقدم تخرجه (ص).

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أي: بين فعل الطاعات وترك المعاصي والمنكرات.

وقد أخبر سبحانه أن أهل الجنة ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] وتلك الموتة هي مفارقة الروح للجسد. وأما قول أهل النار: ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١] وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] فالمراد: أنهم كانوا أمواتًا وهم نطف في أصلاب آبائهم وفي أرحام أمهاتهم، ثم أحياهم بعد ذلك، ثم أماتهم، ثم يحييهم يوم النشور، وليس في ذلك إماتة أرواحهم قبل يوم القيامة، وإلا كانت ثلاث موتات.

وصعق الأرواح عند النفخ في الصور لا يلزم منه موتها(٢)، فإن الناس يصعقون يوم القيامة إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، وليس ذلك بموت. وسيأتي ذكر ذلك، إن شاء الله تعالى. وكذلك صعق موسى عليه السلام لم يكن موتًا، والذي يدل عليه أن نفخة الصعق -والله أعلم- موت كل من لم يذق الموت قبلها من الخلائق، وأما من ذاق الموت، أو لم يكتب عليه الموت من الحور والولدان وغيرهم، فلا تدل الآية على أنه يموت موتة ثانية. والله أعلم(٣).

---

(١) وهذا الجواب الذي ذكره الشارح وهو اختيار ابن القيم وقبله شيخ الإسلام حيث قال: والأرواح مخلوقة بلا شك وهي لا تعدم ولا تفنى؛ ولكن موتها مفارقة الأبدان وعند النفخة الثانية تعاد الأرواح إلى الأبدان.اهـ وقال: بل قد ثبت في الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة أن الروح تبقى بعد فراق البدن وأنها منعمة أو معذبة.اهـ "مجموع الفتاوى" (٤/ ٢٧٩-٢٨٣)، قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ثمانيـــة حكـــم البقـــاء يعمهـــا ❁ مـــن الخلـــق والبـــاقون في حَيِّـــزِ العَـــدَمْ

هـــي العـــرش والكرســـي، نـــار وجنـــة ❁ وعَجْـــبٌ وأرواح كـــذا اللـــوحُ والقَلَـــم

انظر: "توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية" (١/ ٩٦).

(٢) يشير الشيخ إلى مسألة وهو في الحقيقة إشكال على ما تقدم تقريره من أن الروح لا تفنى بل هي باقية بعد مفارقتها للبدن، فإن قيل فعند النفخ في الصور هل تبقى الأرواح حية كما هي أو تموت ثم تحيا؟ وأجاب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن الروح تبقى حية ولا تموت؛ لأن صعق الأرواح عند النفخ في الصور لا يلزم منه موت الروح لما سيأتي بيانه.

(٣) وحاصل جواب الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن **الصعق له معنيان**:

١) **فيطلق ويراد به الموت** وهذا في حق من كتب الله عليه الموت بنفخة الصعق ممن لم يذق الموت قبلها من الخلائق.

٢) **ويطلق الصعق ويراد به الغشيان والإغماء فقط** كما صعق موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عندما تجلى الرب جل جلاله للجبل. ولهذا إذا جاء الله يوم القيامة لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره يصعق الناس أي: يغشى عليهم فقط إلا موسى فإنه قد غُشيَ عليه في الدنيا فجوزي يوم القيامة بما حصل له في الدنيا، ولهذا قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «فأكون أول من يفيق». وسيأتي مزيد أيضًاح لهذا في موضعه بإذن الله.

الإيمان بعذاب القبر ونعيمه، والفتنة الحاصلة فيه

قوله: (وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ، عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ. وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ[1]).

ش: قال تعالى: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ * النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥ - ٤٦][2]. وقال تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ * يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ * وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الطور: ٤٥ - ٤٧]. وهذا يحتمل أن يراد به عذابهم بالقتل وغيره في الدنيا، وأن يراد به عذابهم في البرزخ، وهو أظهر، لأن كثيرًا منهم مات ولم يعذب في الدنيا، أو المراد أعم من ذلك[3].

وعن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقعد وقعدنا حوله، كأن على رءوسنا الطير[4]، وهو يُلحَد له، فقال: «**أعوذ بالله من عذاب القبر**»، ثلاث مرات، ثم قال: «**إن العبد المؤمن إذا كان في إقبال من**

---

(١) جاء بنحو ذلك حديث رواه الترمذي (٢٤٦٠) من طريق عبيد الله بن الوليد الوصافي، عن عطية، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إنما القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار**». وهذا حديث شديد الضعف؛ فيه عبيد الله بن الوليد الوصافي وهو متروك. وعطية العوفي ضعيف ويدلس بعض الأحاديث التي سمعها من الكلبي الكذاب ويرويها عن أبي سعيد، فيظن بعض من لم يعرف أنه أبو سعيد الخدري وإنما أراد أبا سعيد الكلبي الذي كناه العوفي بذلك.وله شاهد من حديث أبي هريرة: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٦١٣) من طريق محمد بن أيوب بن سويد، نا أبي، نا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به. وفيه: محمد بن أيوب بن سويد الرملي، قال الدارقطني: متروك، وأبوه يعتبر به. وقال أبو زرعة: رأيته قد أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة.

(٢) وهذه الآية من أصح الأدلة على عذاب القبر، قال ابن القيم عند هذه الآية: فذكر عذاب الدارين ذكرا صريحا لا يحتمل غيره.اهـ "الروح" (ص٧٥).

(٣) والصحيح كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد يقال وهو أظهر: أن من مات منهم عذب في البرزخ، ومن بقي منهم عذب في الدنيا بالقتل وغيره، فهو وعيد بعذابهم في الدنيا وفي البرزخ.اهـ "الروح" (ص٧٥).

(٤) كناية عن السكون وعدم الحركة، لأن الطائر لا يكون إلا على شيء ساكن لا يتحرك.

الآخرة وانقطاع من الدنيا، نزلت إليه الملائكة، كأن على وجوههم الشمس، معهم كفن من أكفان الجنة، وحنوط[1] من حنوط الجنة، فجلسوا منه مد البصر، ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه، فيقول: يا أيتها النفس الطيبة، اخرجي إلى مغفرة من الله ورضوان، قال: فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من في السقاء، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين، حتى يأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفن وذلك الحنوط، ويخرج منها كأطيب نفحة مسك وجدت على وجه الأرض»، قال: «فيصعدون بها، فلا يمرون بها، يعني على ملأ من الملائكة، إلا قالوا: ما هذه الروح الطيبة؟ فيقولون: فلان بن فلان، بأحسن أسمائه التي كانوا يسمونه بها في الدنيا، حتى ينتهوا بها إلى السماء، فيستفتحون له، فيفتح له، فيشيعه من كل سماء مقربوها، إلى السماء التي تليها، حتى ينتهى بها إلى السماء السابعة، فيقول الله عز وجل: اكتبوا كتاب عبدي في عليين، وأعيدوه إلى الأرض، فإني منها خلقتهم، وفيها أعيدهم، ومنها أخرجهم تارة أخرى». قال: «فتعاد روحه في جسده، فيأتيه ملكان، فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول ربي الله، فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: ديني الإسلام، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله، فيقولان له: ما علمك؟ فيقول: قرأت كتاب الله فآمنت به وصدقت، فينادي مناد من السماء: أن صدق عبدي، فأفرشوه[2] من الجنة، وافتحوا له بابًا إلى الجنة»، قال: «فيأتيه من روحها وطيبها، ويفسح له في قبره مد بصره»، قال: «ويأتيه رجل حسن الوجه، حسن الثياب، طيب الريح، فيقول: أبشر بالذي يسرك هذا يومك الذي كنت توعد، فيقول له: من أنت؟ فوجهك الوجه الذي يجيء بالخير، فيقول: أنا عملك الصالح، فيقول: يا رب، أقم الساعة حتى أرجع إلى أهلي ومالي».

قال: «وإن العبد الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة، نزل إليه من السماء ملائكة سود الوجوه، معهم المسوح، فيجلسون منه مد البصر، ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه، فيقول: أيتها النفس الخبيثة، اخرجي إلى سخط من الله وغضب»، قال: «فتتفرق في جسده، فينتزعها كما ينتزع السَّفُّود[3] من الصوف المبلول،

(١) هو ما يخلط من الطيب لأكفان الموتى وأجسامهم خاصة.

(٢) أي: اجعلوا له فراشا من فرش الجنة.

(٣) السفود: ضبط بفتح السين، وتشديد الفاء: حديدة يشوى بها اللحم. والحديث كناية عن تمزيق جسم =

فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين، حتى يجعلوها في تلك المسوح[(١)]، ويخرج منها كأنتن ريح خبيثة وجدت على وجه الأرض، فيصعدون بها، فلا يمرون بها على ملأ من الملائكة إلا قالوا: ما هذا الروح الخبيث؟ فيقولون: فلان بن فلان بأقبح أسمائه التي كانوا يسمونه بها في الدنيا، حتى ينتهى بها إلى السماء الدنيا، فيستفتح له، فلا يفتح له، ثم قرأ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿**لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ**﴾ [الأعراف: ٤٠] **فيقول الله عز وجل: اكتبوا كتابه في سجين، في الأرض السفلى، فتطرح روحه طرحا، ثم قرأ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾** [الحج: ٣١]. **فتعاد روحه في جسده، ويأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هاه هاه، لا أدري، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم، فيقول: هاه هاه، لا أدري، فينادي مناد من السماء: أن كذب، فأفرشوه من النار، وافتحوا له بابًا إلى النار، فيأتيه من حرها وسمومها[(٢)]، ويضيق عليه قبره، حتى تختلف أضلاعه، ويأتيه رجل قبيح الوجه، قبيح الثياب منتن الريح، فيقول: أبشر بالذي يسوءك، هذا يومك الذي كنت توعد، فيقول: من أنت، فوجهك الوجه يجيء بالشر، فيقول: أنا عملك الخبيث، فيقول رب لا تقم الساعة»**. رواه الإمام أحمد وأبو داود، وروى النسائي، وابن ماجه أوله، ورواه الحاكم وأبو عوانة الإسفراييني في "صحيحيهما" وابن حبان[(٣)].

الميت وصعوبة خروج روحه، فكما يبقى في الحديدة عندما يشوى بها اللحم بقية من اللحم محروق، كذلك يحصل عندما تجذب الحديدة من الصوف المبلول.

(١) لباس خشن. قال النووي: هو ثوب من الشعر غليظ معروف.

(٢) الريح الحارة.

(٣) **حسن:**

أخرجه أحمد (١٨٥٣٤) وأبو داود (٤٧٥٣) والنسائي في "الكبرى" (٢١٣٩) وابن ماجه (١٥٤٩) والحاكم (١٠٧) وأبو عوانة (٢/ ٤٥٧) من طريق المنهال، عن زاذان، عن البراء بن عازب به. وهذا إسناد حسن. وقد أُعِلَّ الحديث العلماء بثلاث علل وهي كالآتي:

العلة الأولى: أعله ابن حبان بقوله: خبر الأعمش عن المنهال بن عمرو عن زاذان عن البراء سمعه الأعمش عن الحسن بن عمارة عن المنهال بن عمرو وزاذان لم يسمعه من البراء فلذلك لم أخرجه.اهـ صحيح ابن حبان (٣١١٧). ومن هنا تعلم وهم الشارح ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ حيث عزاه إلى ابن حبان، فإنه لم يخرجه في "صحيحه" كما ترى. وهذه علة باطلة، **وجوابها من وجهين:**

١- أن زاذان قد صرَّح بسماعه من البراء كما في سنن أبي داود وغيره، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذه العلة باطلة؛ فإن أبا عوانة الاسفرائيني رواه في "صحيحه" بإسناده وقال: عن أبى عمرو زاذان الكندى قال: =

وذهب إلى موجب هذا الحديث جميع أهل السنة والحديث، وله شواهد من "الصحيح". فذكر البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن سعيد عن قتادة عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه، إنه ليسمع قرع نعالهم، فيأتيه ملكان، فيقعدانه، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل، محمد**

سمعت البراء بن عازب. وقال الحافظ أبو عبد الله بن منده: هذا إسناد متصل مشهور رواه جماعة عن البراء.اهـ

٢- أن زاذان قد تابعه جماعة من الرواة، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن ابن منده رواه عن الأصم حدثنا الصنعاني أخبرنا أبو النضر عيسى بن المسيب عن عدي بن ثابت عن البراء فذكره. فهذا عدي بن ثابت قد تابع زاذان. قال ابن منده: ورواه أحمد بن حنبل ومحمود بن غيلان وغيرهما عن أبي النضر. ورواه بن منده أيضًا من طريق محمد بن سلمة عن خصيف الجزري عن مجاهد عن البراء. قال أبو موسى الأصبهاني: هذا حديث حسن مشهور بالمنهال عن زاذان وصححه أبو نعيم والحاكم وغيرهما.اهـ

العلة الثانية: أعله ابن حبان أيضًا بأن الأعمش لم يسمعه من المنهال، وإنما سمعه من الحسن بن عمارة عن المنهال. **وقد رد هذه العلة ابن القيم بقوله**: وأما العلة الثانية وهي أن بين الأعمش فيه وبين المنهال الحسن بن عمارة فجوابها أنه قد رواه عن المنهال جماعة كما قاله بن عدي فرواه عبد الرزاق عن معمر عن يونس بن حباب عن ورواه حماد بن سلمة عن يونس عن المنهال فبطلت العلة من جهة الحسن بن عمارة ولم يضر دخول الحسن شيئًا.اهـ

العلة الثالثة: أعله ابن حزم بضعف المنهال بن عمرو، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولم أعلم أحدًا طعن في هذا الحديث إلا أبا حاتم البستي وابن حزم، ومجموع ما ذكراه ثلاث، إحداها: ضعف المنهال. والثانية: أن الأعمش لم يسمعه من المنهال. والثالثة: أن زاذان لم يسمعه من البراء. وهذه علل واهية جدا. فأما المنهال بن عمرو فروى له البخاري في "صحيحه" وقال يحيى بن معين والنسائي: المنهال ثقة. **وقال الدارقطني**: صدوق. وذكره بن حبان في الثقات. والذي اعتمده أبو محمد بن حزم في تضعيفه أن ابن أبي حاتم حكى عن شعبة أنه تركه وحكاه أحمد عن شعبة. وهذا لو لم نذكر سبب تركه لم يكن موجبًا لتضعيفه؛ لأن مجرد ترك شعبة له لا يدل على ضعفه، فكيف وقد قال ابن أبي حاتم: إنما تركه شعبة لأنه سمع في داره صوت قراءة بالتطريب. وروى عن شعبة قال: أتيت منزل المنهال، فسمعت صوت الطبور فرجعت. فهذا سبب جرحه، ومعلوم أن شيئًا من هذا لا يقدح في روايته؛ لأن غايته أن يكون عالمًا به مختارًا له، ولعله متأول فيه، فكيف وقد يمكن أن لا يكون ذلك بحضوره ولا إذنه ولا علمه. وبالجملة فلا يرد حديث الثقات بهذا وأمثاله.

وأما ما ظنه أبو محمد بن حزم من معارضة هذا الحديث لقوله تعالى: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ**﴾ الآية وأنهما حياتان وموتتان لا غير؟! فجوابه: أنه ليس في الحديث أنه يحيا حياة مستقرة في قبره، والحياتان المذكورتان في الآية هما اللتان ذكرا في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ**﴾، وهاتان حياتان مستقرتان، وأما رد الروح إليه في البرزخ للسؤال فرد عارض لا يتصل به حياة بعد حياة ثالثة، فلا معارضة بين الحديث والقرآن بوجه من الوجوه، وبالله التوفيق.اهـ "تهذيب السنن" (١٣/ ٦٣- ٦٦).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؟ **فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقول له: انظر إلى مقعدك من النار أبدلك الله به مقعدًا من الجنة، فيراهما جميعًا**»، قال قتادة: وروي لنا أنه يفسح له في قبره، وذكر الحديث[(١)]. وفي "الصحيحين" عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مر بقبرين، فقال: «**إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة، فدعا بجريدة رطبة، فشقها نصفين، وقال: لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا**»[(٢)]. وفي "صحيح أبي حاتم" عن أبي هريرة، قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إذا قبر الميت، أو الإنسان أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما المنكر، وللآخر: النكير**» وذكر الحديث. . . إلخ[(٣)].

وقد تواترت الأخبار عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلًا[(٤)]،

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٧٤) ومسلم (٢٨٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٨) ومسلم (٢٩٢).

(٣) **حسن:**
أخرجه ابن حبان (٣١١٧) والترمذي (١٠٧١) وابن أبي عاصم في "السنة" (٨٦٤) والآجري في "الشريعة" (٨٥٨) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إذا قبر الميت - أو قال: أحدكم - أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير**» الحديث. وهذا إسناد حسن؛ لأجل عبد الرحمن بن إسحاق العامري، قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وإسناده جيد، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وفي ابن إسحاق وهو العامري القرشي مولاهم كلام لا يضر.اهـ الصحيحة (١٣٩١). وقد ورد تسمية الملكين بمنكر ونكير في حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل كما عند الطبري في تهذيب الآثار (٧٢٣) والبيهقي في "الشعب" (٣٩١) إلا أن هذه الزيادة منكرة؛ لأنها من طريق عيسى بن المسيب، وهو ضعيف، وقد خالفه الثقات فلم يزيدوها في حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تنبيه: أنكر المعتزلة تسمية الملكين بهذين الاسمين (منكر ونكير)، وهذا الإنكار باطل؛ لأنه مخالف للأدلة، والنكارة تأتي بسبب عدم معرفة الإنسان لهما كما قال الله عن إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿**إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ**﴾. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وقال كثير من المعتزلة: لا يجوز تسمية ملائكة الله بمنكر ونكير. وإنما المنكر ما يبدو من تلجلجه إذا سئل، والنكير تقريع الملكين له.اهـ "الروح" (ص٥٨).

(٤) ومما لم يذكره الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ من أدلة عذاب القبر أو نعيمه: قوله تعالى: ﴿**وَلَو ترى إِذْ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَات الْمَوْت وَالْمَلَائِكَة باسطو أَيْديهم أخرجُوا أَنفسكُم الْيَوْم تُجْزونَ عَذَاب الْهون بِمَا كُنْتُم** =

﴿تقولُونَ على الله غير الحق وكنتم عَن اياته تستكبرون﴾، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا خطاب لهم عند الموت قطعًا، وقد أخبرت الملائكة وهم الصادقون أنهم حينئذ يجزون عذاب الهون، ولو تأخر عنهم ذلك إلى انقضاء الدنيا لما صح أن يقال لهم اليوم تجزون.اهـ ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾، فإن الملائكة تعذبهم وتضربهم عند قبض أرواحهم وهذا من عذاب البرزخ لأنهم قد فارقوا الحياة، وقوله: تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفي الاحتجاج بها شيء؛ لأن هذا عذاب في الدنيا يستدعى به رجوعهم عن الكفر، ولم يكن هذا ما يخفي على حبر الأمة وترجمان القرآن، لكن من فقهه في القرآن ودقة فهمه فيه فهم منها عذاب القبر، فإنه سبحانه أخبر أن له فيهم عذابين: أدنى وأكبر، فأخبر أنه يذيقهم بعض الأدنى ليرجعوا، فدلَّ على أنه بقي لهم من الأدنى بقية يعذبون بها بعد عذاب الدنيا، ولهذا قال: ﴿مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى﴾ ولم يقل: ولنذيقنهم العذاب الأدنى. فتأمله.اهـ وقوله: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾، فأخبر أنهم عذبوا مرتين قبل عذاب القيامة: مرة في الدنيا، ومرة في البرزخ. وقوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾، وقد جاء تفسير المعيشة الضنكا بعذاب القبر، وقوله: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾، فأخبر أن دخولهم النار كان عقب موتهم، ولهذا أتى بحرف العطف الفاء الذي يفيد التعقيب فقال: ﴿فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾، وقوله: ﴿يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً * فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد قال غير واحد من الصحابة والتابعين أن هذا يقال لها عند خروجها من الدنيا يبشرها الملك بذلك، ولا ينافي ذلك قول من قال: إن هذا يقال لها في الآخرة، فإنه يقال لها عند الموت وعند البعث.اهـ "الروح" (ص ٩٣)، وقوله: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾. إلى آخر الآيات وهي واضحة في عذاب البرزخ ونعيمه. فهذه عشرة آيات مع الآيتين اللتين ذكرهما الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول الباب تدل على عذاب القبر أو نعيمه، وفيه ردٌ على من زعم أنه لم يذكر في القرآن الكريم وإنما ذكر في السنة، ولو فرضنا عدم ذكر ذلك في القرآن فإن السنة وحيٌ يجب الإيمان بها، فكيف وقد دل القرآن على ذلك وتواترت الأحاديث في بيان ذلك، ومن ذلك: حديث سمرة بن جندب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الذي رواه البخاري في الرؤيا التي رآها النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وأنه كان مع جبريل وميكائل عندما مروا على أصحاب الكبائر وهم يعذبون، وحديث زيد بن ثابت وأنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي قال: «**لولا أن لا تدافنوا، لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه**». رواه مسلم، وفي الصحيحين عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك، حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة**». وغيرها من الأحاديث الكثيرة، وقد أنكر العقلانيون والمعتزلة عذاب القبر وحرفوا هذه الأدلة بأنها في عذاب الآخرة، **وحجة الملاحدة والزنادقة المنكرين لعذاب القبر**: استبعاد ذلك عقلًا فإن سعة القبر وضيقه، وكونه حفرة من حفر النار أو روضة من رياض الجنة، وكون الميت يجلس ويقعد فيه مما تستبعده العقول وتأباه، **والجواب أن يقال**: إن أمور الآخرة وأحوال البرزخ تختلف تمامًا عن أمور الدنيا، وسيأتي من كلام الشارح ما يبطل هذا الاستبعاد العقلي، ومن شبهات أهل البدع في =

وسؤال الملكين[1]، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمان به، ولا نتكلم في كيفيته، إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته، لكونه لا عهد له به في هذه الدار، والشرع لا يأتي بما تحيله

إنكار عذاب القبر قوله تعالى: ﴿**قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا**﴾، **والرد عليهم من وجهين:**

١) **أنهم سموه مرقدا بالنسبة لما هم قادمون عليه من العذاب الشديد يوم القيامة**، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**مِن مَّرْقَدِنَا**﴾ يعنون قبورهم التي كانوا يعتقدون في الدار الدنيا أنهم لا يبعثون منها، فلما عاينوا ما كذبوا به في محشرهم ﴿**قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا**﴾ وهذا لا ينفي عذابهم في قبورهم، لأنه بالنسبة إلى ما بعده في الشدة كالرقاد.اهـ ويدل لذلك قول الكافر عندما يعاين عذابه الذي الآخرة: «**فيقول رب لا تقم الساعة**».

٢) **وذكر العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوابا آخر وهو أن المرقد اسم لمحل رقاد الإنسان**، ولا يلزم من ذلك أن ينام، كما تقول مثلًا: هذا مرقدي وتضطجع فيه ولا تنام. اللقاء الشهري (١١/ ٣٧).

(١) سؤال الملكين للميت عن ربه ودينه ونبيه. هي الفتنة، وهي ثابتة بالكتاب والسنة. قال الله تعالى: ﴿**يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ**﴾ [إبراهيم: ٢٧]. جاء في الصحيحين عن البراء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن هذه الآية نزلت في عذاب القبر، فيقال له: من ربك؟ فيقول: ربي الله، ونبيي محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ. والفتنة غير عذاب القبر؛ لأن العذاب إنما يكون لمن يستحقه، بخلاف الفتنة وهي السؤال فهي تكون لجميع الناس **إلا من استثناهم الدليل وهم:**

١) **الأنبياء**؛ لحديث عائشة عند أحمد (٢٥٠٨٩) بسند صحيح وفيه قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**فأما فتنة القبر: فبي تفتنون، وعني تسألون**». فالأنبياء يُسأل عنهم؛ فإنه يقال للميت: من نبيك؟ فهم مسئول عنهم، وليسوا بمسؤولين، ولهذا قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إنه أوحي إليَّ أنكم تفتنون في قبوركم**»، والخطاب للأمة المرسل إليهم؛ فلا يكون الرسول داخلًا فيهم.

٢) **الشهداء الذين قتلوا في سبيل الله**؛ لما رواه النسائي (٢٠٥٣) بسند حسن عن رجل من أصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، أنرجلًا قال: يا رسول الله، ما بال المؤمنين يفتنون في قبورهم إلا الشهيد؟ قال: «**كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة**»، فشهداء المعركة لا يسألون؛ لظهور صدق إيمانهم بجهادهم وبذل أرواحهم انتصارًا لدين الله، وهذا من أكبر الأدلة على صدق إيمانه.

٣) **المرابطون في سبيل الله**؛ لحديث سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات؛ جرى عليه عمله الذي كان يعمله، وأجري عليه رزقه، وأمن الفتان**». رواه مسلم.

فهؤلاء الذين دلَّت الأحاديث على استثنائهم، وزاد بعضهم أصنافا وهم:

١- **الصديقون**؛ قياسا على الشهداء، قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا كان الشهيد لا يفتن فالصديق أجل خطرًا وأعظم أجرًا أن لا يفتن، لأنه مقدم ذكره في التنزيل على الشهداء، وقد صح في المرابط الذي هو دون الشهيد أنه لا يفتن، فكيف بمن هو أعلى رتبة منه ومن الشهيد.اهـ "الروح" (ص٨١)، وقال ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما الصديقون؛ فلا يسألون؛ لأن مرتبة الصديقين أعلى من مرتبة الشهداء؛ فإذا كان الشهداء لا يسألون؛ فالصديقون من باب أولى، ولأن الصديق على وصفه مصدَّق وصادق؛ فهو قد علم صدقه؛ فلا حاجة إلى اختباره؛ لأن الاختبار لمن يُشَك فيه؛ هل هو صادق أو كاذب، أما إذا كان صادقًا؛ فلا حاجة تدعو لسؤاله، وذهب بعض العلماء إلى أنهم يسألون؛ لعموم الأدلة، والله أعلم.اهـ "شرح الواسطية" =

العقول، ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول. فإن عود الروح إلى الجسد ليس على الوجه المعهود في الدنيا، بل تعاد الروح إليه إعادةً غير الإعادة المألوفة في الدنيا.

فالروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق، **متغايرة الأحكام**:

أحدها: تعلقها به في بطن الأم جنينًا.

الثاني: تعلقها به بعد خروجه إلى وجه الأرض.

الثالث: تعلقها به في حال النوم، فلها به تعلق من وجه، ومفارقة من وجه.

الرابع: تعلقها به في البرزخ، فإنها وإن فارقته وتجردت عنه، فإنها لم تفارقه فراقًا كليا بحيث لا يبقى لها إليه التفات ألبتة، فإنه ورد ردها إليه وقت سلام المسلم[1]، وورد أنه يسمع خَفْق نعالهم حين يولون عنه[2]. وهذا الرد إعادة خاصة لا يوجب حياة البدن قبل يوم القيامة.

(٢/ ١١٠). **والصحيح أن الصديقين يفتنون في قبورهم**؛ لعدم وجود دليل يدل على استثنائهم، ولا يكفي مجرد القياس في مسائل العقيدة والإيمان، بل لا بد من وجود دليل صحيح صريح، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والأحاديث الصحيحة ترد هذا القول، وتبين أن الصديق يسأل في قبره كما يسأل غيره، وهذا عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ رأس الصديقين، وقد قال للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لما أخبره عن سؤال الملك في قبره فقال: وأنا على مثل حالتي هذه؟ فقال: «**نعم**» وذكر الحديث.اهـ قلت: ولا يلزم من هذه الخاصية التي اختص بها الشهيد أن يشاركه الصديق في حكمها، وإن كان أعلى منه رتبة، فخواص الشهداء قد تنتفي عمن هو أفضل منهم، وإن كان أعلى منهم درجة.

٢- **من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة**؛ لحديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر**». رواه أحمد (٦٥٨٢)، **والصحيح فيمن مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة أنه يفتن في قبره**؛ لضعف هذا الحديث كما بينته في رسالتي المسماه: "اللمعة في بيان ضعف حديث فضل من مات يوم الجمعة"، وأنت إذا نظرت إلى من استثناهم الله تعالى من فتنة القبر وجدت أن ذلك يعود إلى أعمال عظيمة قاموا بها تدل على صدق إيمانهم وأنهم محِّصوا بسببها في الدنيا فأغنى ذلك عن سؤالهم واختبارهم في البرزخ، بخلاف من مات يوم الجمعة فإنه لم يقدم شيئًا مما ذكر، فمجرد موته في هذا اليوم لا يقتضي استثناءه من الفتنة - والله أعلم-.

(١) لكن هذا من خصوصيات النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كما جاء عند ابن حبان وغيره عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ يُبَلِّغُونِي عَنْ أُمَّتِي السَّلَامَ**». **وقال** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ما مِنْ أَحَدٍ يُسلِّمُ عليَّ إلا ردَّ اللهُ عليَّ رُوحي حتى أردَّ عليه السَّلامَ**». وما جاء في بعض الأحاديث أن هذا عام في جميع أمته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فهي ضعيفة.

(٢) كما جاء في حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: قال نبي الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن العبد، إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه، إنه ليسمع قرع نعالهم**». أخرجه مسلم. وهذا من الواضع التي ورد بها =

الخامس: تعلقها به يوم بعث الأجساد، وهو أكمل أنواع تعلقها بالبدن، ولا نسبة لما قبله من أنواع التعلق إليه، إذ هو تعلق لا يقبل البدن معه موتًا ولا نومًا ولا فسادًا، فالنوم أخو الموت. فتأمل هذا يُزيحُ عنك إشكالات كثيرة.

وليس السؤال في القبر للروح وحدها، كما قال ابن حزم وغيره[(١)]، وأفسد منه قول من قال: إنه للبدن بلا روح! والأحاديث الصحيحة ترد القولين[(٢)].

وكذلك عذاب القبر يكون للنفس والبدن جميعًا، باتفاق أهل السنة والجماعة، تنعم النفس وتعذب مفردة عن البدن ومتصلة به[(٣)].

واعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه، قبر أو لم يقبر، أكلته السباع أو احترق حتى صار رمادًا ونسف في الهواء، أو صلب أو غرق في البحر - وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى المقبور[(٤)].

وما ورد من إجلاسه واختلاف أضلاعه ونحو ذلك فيجب أن يفهم عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مراده من غير غلو ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله، ولا يقصر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان، فكم حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله. بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، وهو أصل كل خطًا في الفروع والأصول، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد. والله المستعان[(٥)].

فالحاصل: أن الدور ثلاثة: دار الدنيا، ودار البرزخ[(٦)]، ودار القرار. وقد جعل الله لكل دار أحكامًا تخصها، وركب هذا الإنسان من بدن ونفس، وجعل أحكام الدنيا على الأبدان،

الدليل على سماع الموتى وهو كما ترى في وقت مخصوص.

(١) كابن ميسرة، انظر: "الفصل في الملل والنحل" (٤/ ٥٦).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: الأحاديث الصحيحة المتواترة تدل على عود الروح إلى البدن وقت السؤال وسؤال البدن بلا روح قول قاله طائفة من الناس وأنكره الجمهور، وقابلهم آخرون فقالوا: السؤال للروح بلا بدن وهذا قاله ابن مرة وابن حزم، وكلاهما غلط والأحاديث الصحيحة ترده، ولو كان ذلك على الروح فقط لم يكن للقبر بالروح اختصاص. "الروح" (ص٥٠).

(٣) قاله شيخ الإسلام. انظر: "مجموع الفتاوى" (٤/ ٢٨٢) و"الروح" (ص٥١).

(٤) انظر: "الروح" (ص٥٨).

(٥) انظر: "الروح" (ص٦٣).

(٦) البرزخ في الأصل أنه الفاصل بين الشيئين كقوله: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لا =

والأرواح تبع لها، وجعل أحكام البرزخ على الأرواح، والأبدان تبع لها، فإذا جاء يوم حشر الأجساد وقيام الناس من قبورهم -صار الحكم والنعيم والعذاب على الأرواح والأجساد جميعًا. فإذا تأملت هذا المعنى حق التأمل، ظهر لك أن كون القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار مطابق للعقل، وأنه حق لا مرية فيه، وبذلك يتميز المؤمنون بالغيب من غيرهم[1].

ويجب أن يعلم أن النار التي في القبر والنعيم ليس من جنس نار الدنيا ولا نعيمها، وإن كان الله تعالى يحمي عليه التراب والحجارة التي فوقه وتحته حتى يكون أعظم حرًا من جمر الدنيا، ولو مسها أهل الدنيا لم يحسُّوا بها. بل أعجب من هذا أن الرجلين يدفن أحدهما إلى جنب صاحبه، وهذا في حفرة من النار، وهذا في روضة من رياض الجنة، لا يصل من هذا إلى جاره شيء من حر ناره، ولا من هذا إلى جاره شيء من نعيمه. وقدرة الله أوسع من ذلك وأعجب، ولكن النفوس مولعة بالتكذيب بما لم تُحِط به علمًا. وقد أرانا الله في هذه الدار من عجائب قدرته ما هو أبلغ من هذا بكثير. وإذا شاء الله أن يُطلِع على ذلك بعض عباده أطلعه وغيَّبه عن غيره، ولو أطلع الله على ذلك العباد كلهم لزالت حكمة التكليف والإيمان بالغيب، ولما تدافن الناس، كما في "الصحيح" عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر ما أسمع**»[2]. ولما كانت هذه الحكمة منتفية في حق البهائم سمعت ذلك وأدركته.

وللناس في سؤال منكر ونكير: هل هو خاص بهذه الأمة أم لا ثلاثة أقوال: الثالث التوقف، وهو قول جماعة، منهم أبو عمر بن عبد البر، فقال: وفي حديث زيد بن ثابت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**إن هذه الأمة تبتلى في قبورها**» منهم من يرويه «تُسأل»، وعلى هذا اللفظ يحتمل أن تكون هذه الأمة قد خصت بذلك، وهذا أمر لا يقطع به، ويظهر عدم الاختصاص، والله أعلم[3].

يَبْغِيَانِ﴾، فسميت دار البرزخ بذلك؛ لأنها فاصلة بين الدار الدنيا والدار الآخرة.

(١) انظر: "الروح" (ص٦٣).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٨٦٧) عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبرقم (٢٨٦٨) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) هذه المسألة التي ذكرها الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ **وهي: سؤال منكر ونكير هل هو مختص بهذه الأمة أو يكون لها ولغيرها؟ ذكر فيها ثلاثة أقوال:**

١) أن **السؤال خاص بهذه الأمة فقط**، والأمم السابقة لا تفتن في قبورها. واستدلوا بقوله =

وكذلك اختلف في سؤال الأطفال أيضًا[1].

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن هذه الأمة تبتلى في قبورها**»، وبقوله: «**أوحي إلي أنكم تفتنون في قبوركم**»، وهذا ظاهر في الاختصاص بهذه الأمة، قالوا: ويدل عليه قول الملكين له: ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول المؤمن: أشهد أنه عبد اللّه ورسوله، فهذا خاص بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وقوله في الحديث الآخر: «**إنكم بي تمتحنون وعنّي تسألون**».

٢) **التوقف فلا يقطع بشيء من ذلك**. وهذا اختيار ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ كما ذكر الشارح.

٣) **أن السؤال عام لهذه الأمة ولغيرها من الأمم**. وهذا قول عبد الحق الأشبيلي والقرطبي، وهو الصحيح واختاره الإمام ابن القيم وابن أبي العز والسفاريني وابن عثيمين وغيرهم، واستدلوا بما يلي: ١- حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: دخل علي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وعندي امرأة من اليهود، وهي تقول: هل شعرت أنكم تفتنون في القبور؟ قالت: فارتاع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وقال: «**إنما تفتن يهود**» قالت عائشة: فلبثنا ليالي، ثم قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**هل شعرت أنه أوحي إلي أنكم تفتنون في القبور؟**» قالت عائشة: فسمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، بعد يستعيذ من عذاب القبر. فهذا صريح في أن اليهود تفتن في قبورها وهم من الأمم الماضية. وأيضًا سؤال اليهودية عن الفتنة يدل على أن عندهم علم بذلك، وأنهم هم يفتنون في قبورهم. ٢- حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: بينما النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في حائط لبني النجار، على بغلة له ونحن معه، إذ حادت به فكادت تلقيه، وإذا أقبر ستة أو خمسة أو أربعة - قال: كذا كان يقول الجريري - فقال: «**من يعرف أصحاب هذه الأقبر؟**» فقال رجل: أنا، قال: فمتى مات هؤلاء؟ " قال: ماتوا في الإشراك، فقال: «**إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فلولا أن لا تدافنوا، لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه**». رواه مسلم. قال السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ: والذي يظهر: أنّ عذاب القبر إنما يكون بعد السّؤال والله الموفق.اهـ قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: وهل تسأل الأمم السابقة؟ ذهب بعض العلماء -وهو الصحيح- إلى أنهم يسألون؛ لأنه إذا كانتا هذه الأمة -وهي أشرف الأمم- تسأل، فمن دونها من باب أولى.اهـ وأما الجواب عما استدل به أصحاب القول الأول فإنه لا يدل هذا على اختصاص السؤال بهذه الأمة دون سائر الأمم، فإن قوله: «إن هذه الأمة» إما أن يراد به أمة الناس كما قال تعالى: ﴿**وما مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ ولا طائِرٍ يَطِيرُ بِجَناحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثالُكُمْ**﴾ وكل جنس من أجناس الحيوان يسمى أمة، وفي الحديث: «**لو لا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها**»، وفيه أيضًا حديث النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الذي قرصته نملة فأمر بقرية النمل فأحرقت فأوحى اللّه إليه من أجل أن قرصتك نملة واحدة أحرقت أمة من الأمم تسبّح اللّه. وإن كان المراد به أمته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الذي بعث فيهم لم يكن فيه ما ينفي سؤال غيرهم من الأمم. بل قد يكون ذكرهم إخبارا بأنهم مسئولون في قبورهم وأن ذلك لا يختص بمن قبلهم لفضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم. و كذلك قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أوحي إليّ أنّكم تفتنون في قبوركم**». انظر: "الروح" (ص٨٦)، و"البحور الزاخرة" (١/ ١٩٨)، و"شرح الواسطية" لابن عثيمين (٢/ ١١٣).

(١) **وحاصل الكلام على هذه المسألة**: هل الفتنة تشمل غير المكلف كالصبي والمجنون؟

١) **القول الأول**: قول جمهور أهل السنة أن الأطفال والمجانين يفتنون في قبورهم، وذلك أن الله سبحانه يكمل لهم عقولهم ليعرفوا بذلك منزلتهم، ويلهمون الجواب عما يسألون عنه. وذلك لما يلي: ١- مشروعية الصلاة عليهم، والدعاء لهم، وسؤال اللّه أن يقيهم عذاب القبر وفتنة القبر فقد صح عند مالك في موطئه عن =

وهل يدوم عذاب القبر أو ينقطع؟ جوابه أنه نوعان:

منه ما هو دائم، كما قال تعالى: ﴿**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ**﴾ [غافر: ٤٦]. وكذلك في حديث البراء بن عازب في قصة الكافر: «**ثم يفتح له باب إلى النار فينظر إلى مقعده فيها حتى تقوم الساعة**»، رواه الإمام أحمد في بعض طرقه[(١)].

أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه صلَّى على جنازة صبي فسمع من دعائه: «**اللهم قه عذاب القبر**». ٢- أنهم يمتحنون يوم القيامة فلا يمنع ذلك أن يمتحنوا في القبور، وهذا ما تقتضيه ظواهر الأخبار. والدليل على أن الله تعالى يكمل لهم عقولهم ما جاء عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: ذكر فتان القبور، فقال عمر: أترد علينا عقولنا يا رسول الله؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**نعم، كهيئتكم اليوم**» فقال عمر: بفيه الحجر. رواه أحمد وهو حسن لغيره. وهذا اختيار شيخ الإسلام والقرطبي وقيده الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ بالصبي المميز. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا القول موافق لقول من قال: إنهم يمتحنون في الآخرة وإنهم مكلفون يوم القيامة كما هو قول أكثر أهل العلم وأهل السنة من أهل الحديث والكلام وهو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة واختاره وهو مقتضى نصوص الإمام أحمد والله أعلم.اهـ "مجموع الفتاوى" (٤/ ٢٧٧). **وقال أيضًا**: وهذا الاختلاف في امتحانهم في البرزخ يشبه الاختلاف في امتحانهم في العرصة، وقول من يقول بامتحانهم أقرب إلى النصوص والقياس من قول من يقول: يعاقبون بلا امتحان.اهـ "جامع المسائل" (٣/ ٢٣٩).

٢) **القول الثاني**: قول القاضي وابن عقيل أن الأطفال والمجانين لا يفتنون في قبورهم، فالسؤال إنما يكون لمن عقل الرسول والمرسل فيسأل: هل آمن بالرسول وأطاعه أم لا؟ فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فأما الطفل الذي لا تمييز له بوجه ما فكيف يقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟! ولو رد إليه عقله في القبر فإنه لا يسأل عما لم يتمكن من معرفته والعلم به، ولا فائدة في هذا السؤال، وهذا بخلاف امتحانهم في الآخرة، فإن اللّه سبحانه يرسل إليهم رسولًا ويأمرهم بطاعة أمره وعقولهم معهم فمن أطاعه منهم نجا، ومن عصاه أدخله النار، فذلك امتحان بأمر يأمرهم به يفعلونه ذلك الوقت لا أنه سؤال عن أمر مضى لهم في الدنيا من طاعة أو عصيان كسؤال الملكين في القبر. واستدلوا بحديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**رفع القلم عن ثلاث**»، وهذا استدلال غير صحيح فإن هذا إنما هو في سقوط التكليف عنهم في حال الحياة، وأما حال الممات تخالف حال الحياة. قالوا: وأما حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فليس المراد بعذاب القبر فيه عقوبة الطفل على ترك طاعة أو فعل معصية، فإن اللّه لا يعذب أحدًا بلا ذنب عمله، بل عذاب القبر قد يراد به الألم الذي يحصل للميت بسبب غيره، وإن لم يكن عقوبة على عمل عمله، ومنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه**». أي: يتألم بذلك ويتوجع منه، لا أنه يعاقب بذنب الحي ﴿**ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى**﴾. قالوا: وأما المجنون إذا جن بعد البلوغ فإنه يفتن في قبره على ما علمه وعلى ما كان عليه بعد البلوغ. والصحيح هو القول الأول -والله أعلم-. انظر: "الروح" (ص٨٧)، و"التذكرة" (ص٣٧٧)، و"الفتح" (١٣٧٤)، (٣/ ٢٤٠).

(١) **حسن**: تقدم تخريجه ص(٦٢٧).

والنوع الثاني: أنه مدة ثم ينقطع، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفت جرائمهم، فيعذب بحسب جرمه، ثم يخفف عنه، كما تقدم ذكره في الممحصات العشر.

وقد اختلف في مستقر الأرواح ما بين الموت إلى قيام الساعة[١]:

فقيل: أرواح المؤمنين في الجنة، وأرواح الكافرين في النار[٢].

وقيل: إن أرواح المؤمنين بفناء[٣] الجنة على بابها، يأتيهم من روحها ونعيمها ورزقها[٤].

وقيل: على أفنية قبورهم[٥].

وقال مالك: بلغني أن الروح مرسلة، تذهب حيث شاءت[٦].

وقالت طائفة: بل أرواح المؤمنين عند الله عز وجل، ولم يزيدوا على ذلك[٧].

---

(١) انظر: "الروح" (ص٩٠).

(٢) لقوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ** ﴾، وغيرها من الآيات التي فيها الإخبار عن المؤمنين بأنهم في الجنة وأن الكفار في النار.

(٣) الفناء هو المتسع أمام الدار وما امتد من جوانبها. مختار الصحاح.

(٤) لحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الشهداء على بارق نهر بباب الجنة في قبة خضراء يخرج عليهم رزقهم من الجنة بكرة وعشية**» أخرجه أحمد بإسناد حسن، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا لا ينافي كونهم في الجنة؛ فإن ذلك النهر من الجنة، ورزقهم يخرج عليهم من الجنة، فهم في الجنة وإن لم يصيروا إلى مقاعدهم منها.اهـ "الروح" (ص٩٩)، وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: وكأن الشهداء أقسام: منهم من تسرح أرواحهم في الجنة، ومنهم من يكون على هذا النهر بباب الجنة، وقد يحتمل أن يكون منتهى سيرهم إلى هذا النهر، فيجتمعون هنالك، ويغدى عليهم برزقهم هناك ويراح، والله أعلم.اهـ "تفسير ابن كثير" سورة آل عمران آية (١٦٩)، (٢/ ١٤٤).

(٥) لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال له: هذا مقعدك حتى يبعثك الله إلى يوم القيامة**»، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ رادًا عليهم: إن أراد أن هذا أمر لازم لها، لا تفارق أفنية القبور أبدا، فهذا خطأ ترده نصوص الكتاب والسنة من وجوه كثيرة، وإن أراد أنها تكون على أفنية القبور وقتا، أو لها إشراف على قبورها وهي في مقرها، فهذا حق ولكن لا يقال مستقرها أفنية القبور، وقد ذهب إلى هذا المذهب جماعة منهم أبو عمر بن عبد البر.اهـ "الروح" (ص١٠٠).

(٦) ذكره ابن رجب كما في "أهوال القبور" (١١٧) فقال: وخرجه ابن أبي الدنيا عن خالد بن خداش قال: سمعت مالكا يقول ذلك. وخالد بن خداش صدوق.

(٧) **قال ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما قول من قال أرواح المؤمنين عند الله تعالى ولم يزد على ذلك فإنه تأدب مع لفظ القرآن حيث يقول الله عز وجل: ﴿**بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ**﴾، هم في الجنة؛ فإن الجنة عند سدرة المنتهي، والجنة عند الله، وكأن قائله رأى أن هذه العبارة أسلم وأوفق، وقد أخبر الله سبحانه أن =

وقيل: إن أرواح المؤمنين بالجابية من دمشق، وأرواح الكافرين ببرهوت بئر بحضرموت![1]

وقال كعب: أرواح المؤمنين في عليين في السماء السابعة، وأرواح الكافرين في سجين في الأرض السابعة تحت خد إبليس![2]

وقيل: أرواح المؤمنين ببئر زمزم، وأرواح الكافرين ببئر برهوت[3].

وقيل: أرواح المؤمنين عن يمين آدم، وأرواح الكفار عن شماله[4].

أرواح الشهداء عنده، وأخبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنها تسرح في اللجنة حيث شاءت.اهـ "الروح" (ص١٠٤-١٠٦).

(١) **قال ابن الأثير**: برهوت: بئر عميقة بحضرموت لا يستطاع النزول إلى قعرها. "النهاية" (١/ ١٢٢) وقد ثبت عند الفاكهي في "أخبار مكة" (١١٠٦) والطبراني (١١/ ٩٨) من طريق الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الجزار قال: ثنا مسكين بن بكير قال: ثنا محمد بن المهاجر، عن إبراهيم بن أبي حرة، عن مجاهد، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم، وفيه طعام من الطعم، وشفاء من السقم، وشر ماء على وجه الأرض ماء بوادي برهوت بحضرموت، عليه كرجل الجراد من الهوام، يصبح يتدفق، ويمسي لا بلال فيه**». وسنده صحيح، لكن ليس في الحديث أن أرواح الكفار في بئر برهوت، فهذا القول لا يوجد دليل يدل عليه.

(٢) ذكره ابن رجب كما في "أهوال القبور" (١١٢) من طريق الأعمش عن شمر بن عطية عن هلال بن يساف. ورجاله ثقات إلا أن كعبا كان راوية الإسرائيليات. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا قول قد قاله جماعة من السلف والخلف، ويدل عليه قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم الرفيق الأعلى**» وقد تقدم حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن الميت إذا خرجت روحه عرج بها إلى السماء حتى ينتهي بها إلى السماء السابعة التي فيها الله عز وجل، ولكن هذا لا يدل على استقرارها هناك، بل يصعد بها إلى هناك للعرض على ربها فيقضي فيها أمره، ويكتب كتابه: من أهل عليين أو من أهل سجين، ثم تعود إلى القبر للمسألة، ثم ترجع إلى مقرها التي أودعت فيه فأرواح المؤمنين في عليين بحسب منازلهم وأرواح الكفار في سجين بحسب منازلهم.اهـ "الروح" (ص١٠٧).

(٣) **قال ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما قول من قال: إن أرواح المؤمنين تجتمع ببئر زمزم، فلا دليل على هذا القول من كتاب ولا سنة يجب التسليم لها، ولا قول صاحب يوثق به، وليس بصحيح؛ فإن تلك البئر لا تسع أرواح المؤمنين جميعهم، وهو مخالف لما ثبت به السنة الصريحة من أن نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة، وبالجملة فهذا من أبطل الأقوال وأفسدها، وهو أفسد من قول من قال أنها بالجابية؛ فإن ذلك مكان متسع فضاء بخلاف البئر الضيقة.اهـ "الروح" (ص١٠٨).

(٤) لحديث المعراج الذي في الصحيحين عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: «**فلما علونا السماء الدنيا، فإذا رجل عن يمينه أسودة، وعن يساره أسودة، قال: فإذا نظر قبل يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماله بكى، قال: فقال مرحبًا بالنبي الصالح، والابن الصالح**». قال: «**قلت: يا جبريل، من هذا؟ قال: هذا آدم** عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، **وهذه الأسودة عن يمينه، وعن شماله نسم بنيه، فأهل اليمين أهل الجنة، والأسودة التي عن شماله أهل النار، فإذا نظر قبل يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماله بكى**». قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما =

وقال ابن حزم وغيره: مستقرها حيث كانت قبل خلق أجسادها[١].

وقال أبو عمر بن عبد البر: أرواح الشهداء في الجنة، وأرواح عامة المؤمنين على أفنية قبورهم[٢].

وعن ابن شهاب أنه قال: بلغني أن أرواح الشهداء كطير خضر معلقة بالعرش، تغدو وتروح إلى رياض الجنة، تأتي ربها كل يوم تُسلِّم عليه[٣].

وقالت فرقة: مستقرها العدم المحض[٤]. وهذا قول من يقول: إن النفس عرض من أعراض البدن[٥]، كحياته وإدراكه! وقولهم مخالف للكتاب والسنة.

وقالت فرقة: مستقرها بعد الموت أبدان أخر تناسب أخلاقها وصفاتها التي اكتسبتها في حال حياتها، فتصير كل روح إلى بدن حيوان يشاكل تلك الروح! وهذا قول التناسخية منكري المعاد، وهو قول خارج عن أهل الإسلام كلهم[٦]. ويضيق هذا المختصر عن بسط أدلة هذه الأقوال والكلام عليها.

قول من قال: إن أرواح المؤمنين عن يمين آدم وأرواح الكفار عن يساره، فلعمر والله لقد قال قولا يؤيده الحديث الصحيح وهو حديث الإسراء فإن النبي رآهم كذلك، ولكن لا يدل على تعادلهم في اليمين والشمال بل يكون هؤلاء عن يمينه في العلو والسعة وهؤلاء عن يساره في السفل والسجن. فإن قيل: فإذا كانت أرواح أهل السعاده عن يمين آدم وآدم في السماء الدنيا، وقد ثبت أن أرواح الشهداء في ظل العرش والعرش فوق السماء السابعة فكيف تكون عن يمينه وكيف يراها النبي هناك في السماء الدنيا؟ **فالجواب من وجوه**: أحدها أنه لا يمتنع كونها عن يمينه في جهة العلو كما كانت أرواح الأشقياء عن يساره في جهة السفل. الثاني أنه غير ممتنع أن تعرض على النبي في سماء الدنيا وإن كان مستقرها فوق ذلك. الثالث أنه لم يخبر أنه رأى أرواح السعداء جميعا هناك بل قال: فإذا عن يمينه أسودة وعن يساره أسودة، ومعلوم قطعًا أن روح إبراهيم وموسى فوق ذلك في السماء السادسة والسابعة وكذلك الرفيق الأعلى أرواحهم فوق ذلك وأرواح السعداء بعضها أعلى من بعض بحسب منازلهم كما أن أرواح الأشياء بعضها أسفل من بعض بحسب منازلهم والله أعلم.اهـ "الروح" (ص١٠٩).

(١) انظر: الفصل في "الملل والنحل" (٤/ ٥٧) **قال ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فهذا بناء منه على مذهبه الذي اختاره وهو أن الأرواح مخلوقة قبل الأجساد.اهـ

(٢) انظر: "التمهيد" (١٤/ ١٠٩) و(٢٠/ ٢٤٠).

(٣) ذكره ابن القيم في "الروح" (ص٩٢) فقال: وذكر معاوية بن صالح عن سعيد بن سويد أنه سأل ابن شهاب عن أرواح المؤمنين فقال بلغنى أن أرواح الشهداء فذكره. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف سعيد بن سويد قال البخاري: لا يتابع في حديثه. كما في "لسان الميزان" . وهو مع ذلك بلاغ عن الزهري، فلا يعتمد على مثل هذه البلاغات.

(٤) أي: ليس لها مكان.

(٥) أي: صفة من صفات البدن كالعلم والقدرة فإذا فارقت الروح البدن عدمت.

(٦) قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما من زعم أن الأرواح تنقل إلى أجساد أخر فهو قول أصحاب التناسخ، وهو =

ويتلخص من أدلتها: أن الأرواح في البرزخ متفاوتة أعظم تفاوت.

فمنها: أرواح في أعلى عليين، في الملأ الأعلى، وهي أرواح الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وهم متفاوتون في منازلهم.

ومنها: أرواح في حواصل[1] طير خضر، تسرح في الجنة حيث شاءت، وهي أرواح بعض الشهداء، لا كلهم، بل من الشهداء من تحبس روحه عن دخول الجنة لدين عليه. كما في "المسند" عن عبد الله بن جحش: أن رجلًا جاء إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: يا رسول الله: ما لي إن قتلت في سبيل الله؟ قال: «**الجنة**»، فلما ولى، قال: «**إلا الدين، سارني به جبريل آنفًا**»[2].

ومن الأرواح من يكون محبوسا على باب الجنة، كما في الحديث الذي قال فيه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**رأيت صاحبكم محبوسًا على باب الجنة**»[3].

كفر عند جميع أهل الإسلام.اهـ "المحلى" (١/ ٤٥).

(١) الحوصلة من الطير كالمعِدة للإنسان. القاموس.

(٢) **صحيح لغيره**:

أخرجه أحمد (١٧٢٥٤) من طريق محمد بن عمرو، عن أبي كثير، مولى الهلاليين، عن محمد بن عبد الله بن جحش، عن أبيه. وهذا إسناد حسن؛ لأجل محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، لكنه قد توبع تابعه العلاء بن عبد الرحمن عند النسائي (٤٦٨٤) ومحمد بن أبي يحيى الأسلمي عند الطبراني (١٩/ ٢٤٨) فروياه عن أبي كثير، عن محمد بن عبد الله بن جحش وكانت له صحبة فذكر نحوه. وهذا إسناد حسن، وهذا الاختلاف في صحابي الحديث لا يضر، فإن محمدًا بن عبد الله بن جحش وأباه من الصحابة، والصحابة كلهم عدول، لكن الذي يظهر أن الحديث عن الابن محمد لا عن أبيه عبد الله؛ لأن محمد بن عمرو كما تقدم فيه ضعف، وقد خالفه ثقتان، فروايتهما أرجح. وللحديث شواهد منها: حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أنه قام فيهم فذكر لهم أن الجهاد في سبيل الله، والإيمان بالله أفضل الأعمال، فقام رجل، فقال: يا رسول الله، أرأيت إن قتلت في سبيل الله، تكفر عني خطاياي؟ فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**نعم، إن قتلت في سبيل الله، وأنت صابر محتسب، مقبل غير مدبر**»، ثم قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**كيف قلت؟**» قال: أرأيت إن قتلت في سبيل الله أتكفر عني خطاياي؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**نعم، وأنت صابر محتسب، مقبل غير مدبر، إلا الدين، فإن جبريل عليه السلام قال لي ذلك**». رواه مسلم (١٨٨٥).

(٣) **صحيح**:

أخرجه أحمد (٢٠١٢٤) والحاكم (٢٢١٣) والطبراني (٧/ ١٧٩) والبيهقي (١١٤١٠) وغيرهم من طرق عن عن إسماعيل يعني ابن أبي خالد، قال: سمعت الشعبي، يحدث عن سمرة بن جندب فذكره. ورجاله ثقات وسماع الشعبي من سمرة بن جندب محتمل، فقد ولد الشعبي في حدود سنة عشرين، بينما توفي سمرة سنة ثمان وخمسين، وكانا جميعًا بالعراق فلا يبعد سماعه منه، إلا أن أبا حاتم شكك في سماع =

ومنهم من يكون محبوسًا في قبره، ومنهم من يكون محبوسًا في الأرض، ومنها أرواح في تنور الزناة والزواني، وأرواح في نهر الدم تسبح فيه وتلقم الحجارة، كل ذلك تشهد له السنة[1]، والله أعلم.

وأما الحياة التي اختص بها الشهيد وامتاز بها عن غيره، في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ**﴾ [آل عمران: ١٦٩] وقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاء وَلَكِن لَّا تَشْعُرُونَ**﴾ [البقرة: ١٥٤] فهي: أن الله تعالى جعل أرواحهم في أجواف طير خضر. كما في حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لما أصيب إخوانكم - يعني يوم أحد - جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر، ترد أنهار الجنة، وتأكل من ثمارها، وتأوي إلى قناديل من ذهب مذللة في ظل العرش**» الحديث، رواه الإمام أحمد وأبو داود[2]، وبمعناه

الشعبي من سمرة بن جندب فقال: كما في "المراسيل" (٥٩٤): لا أدري سمع الشعبي من سمرة أم لا، لأنه أدخل بينه وبينه رجلا.اهـ وبيَّن في "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٠٣) الواسطة بأنه سمعان بن مشنج، وهو صدوق. لكن قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٠٤) بعد أن ذكر هذه الطريق: ولا نعلم لسمعان سماعًا من سمرة، ولا للشعبي من سمعان.اهـ وقد جاء عند الطيالسي (٩٣٢) تصريح الشعبي بالسماع من سمرة، والذي يظهر أنه خطأ. ولكن للحديث شواهد منها: ما أخرجه أحمد (٢٠٠٧٧) والبيهقي (٢٠٥٠٠) وغيرهما من طريق حماد بن سلمة، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن رجل من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نحوه. وهذا إسناد صحيح، والجريري وإن كان قد اختلط إلا أن رواية حماد بن سلمة عنه كانت قبل الاختلاط.

وله شاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه البزار (٥١٤٤) والطبراني (١٢/ ١٠) من طريقين عن حبان بن علي، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس نحوه. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف حبان بن علي العنزي. ويشهد له حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه**». أخرجه أحمد (١٠٥٩٩) والترمذي (١٠٧٨) وابن ماجه (٢٤١٣) وهو صحيح.

(١) كما جاء في حديث سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "صحيح البخاري" (٧٠٤٧).

(٢) **صحيح لغيره:**

أخرجه أحمد (٢٣٨٨) وابن أبي شيبة (١٩٦٧٨) والبزار (٤٩٩٣) وابن المبارك في "الجهاد" (٦٢) وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير عن ابن عباس. وقد اختلف في هذا الإسناد، فقد رواه عبد الله بن إدريس عن محمد بن إسحاق وزاد في إسناده "سعيد بن جبير" بين أبي الزبير وابن عباس، وخالفه أكثر الرواة فرووه عن محمد بن إسحاق بدون ذكر سعيد ابن جبير، وهذا أرجح كما أشار إلى ذلك الدارقطني في "أطراف الغرائب" (٣/ ١٨٧)، وعلى كل حال فإنه لا يضر هذا الاختلاف؛ لأن أبا الزبير قد روى عن ابن عباس مباشرة بدون واسطة، وروى عنه أيضًا =

في حديث ابن مسعود، رواه مسلم[1].

فإنهم لما بذلوا أبدانهم لله عز وجل حتى أتلفها أعداؤه فيه، أعاضهم منها في البرزخ أبدانا خيرًا منها، تكون فيها إلى يوم القيامة، ويكون تنعمها بواسطة تلك الأبدان، أكمل من تنعُّم الأرواح المجردة عنها.

ولهذا كانت نسمة المؤمن في صورة طير، أو كطير، ونسمة الشهيد في جوف طير. وتأمل لفظ الحديثين، ففي "الموطأ" أن كعب بن مالك كان يحدث أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**إن نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة، حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه**»[2]. فقوله: «**نسمة المؤمن**» تعم الشهيد وغيره، ثم خص الشهيد بأن قال: «**هي في جوف طير خضر**»، ومعلوم أنها إذا كانت في جوف طير صدق عليها أنها طير، فتدخل في عموم الحديث الآخر بهذا الاعتبار، فنصيبهم من النعيم في البرزخ أكمل من نصيب غيرهم من الأموات على فرشهم، وإن كان الميت أعلى درجة من كثير منهم، فله نعيم يختص به لا يشاركه فيه من هو دونه، والله أعلم.

وحرم الله على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، كما روي في "السنن"[3].

بواسطة سعيد بن جبير وسماعه ثابت منهما جميعًا فالحمد لله، وأما عنعنة محمد بن إسحاق في بعض طرقه فلا يضر أيضًا فقد صرح بالتحديث في بعض طرق الحديث فأمنا بذلك من شر تدليسه، وبقيت علة أخرى وهي عنعنة أبي الزبير، لكنه قد توبع، فقد رواه ابن المبارك في "الجهاد" (٦٢) بالإسناد السابق وقال فيه: عن أبي الزبير المكي، وغيره، عن ابن عباس. وتابعه أيضًا أبو صالح باذام وهو ضعيف كما عند ابن زمنين في "تفسيره" (١/ ٣٣٣)، وتابعه أيضًا سعيد بن جبير كما عند ابن كثير في "تفسيره" (٢/ ١٤٣). ويشهد للحديث ما رواه مسلم من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما سيشير إليه الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر: "الصحيح المسند من أسباب النزول" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٦٢).

(١) أخرجه مسلم (١٨٨٧).

(٢) **صحيح**: تقدم تخريجه ص(٦٢١).

(٣) **صحيح**:

أخرجه أحمد (١٦١٦٢) وأبو داود (١٠٤٧) والنسائي (١٣٧٤) وابن ماجه (١٠٨٥) وابن أبي شيبة (٨٧٨٩) وغيرهم من طرق عن حسين بن علي الجعفي، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أبي أوس به. وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، إلا أن الحديث وإن جاء مقيدا في بعض طرقه بأنه ابن جابر، فقد جاء في بعض المصادر غير مقيد، واختلف في تعيينه، فذهب الدارقطني وغيره إلى أنه ابن جابر الثقة، وعليه فالإسناد صحيح وهذا اختيار الإمام ابن القيم والعلامة الألباني كما في "صحيح أبي داود الأم" برقم (٩٦٢)، وذهب البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة وأبو داود وابن حبان إلى أنه ابن تميم الضعيف، وعليه فالإسناد ضعيف. وهذا اختيار العلامة الوادعي في =

وأما الشهداء فقد شوهد منهم بعد مُدَدٍ من دفنه كما هو لم يتغيَّر[1]، فيحتمل بقاؤه كذلك في تربته إلى يوم محشره، ويحتمل أنه يبلى مع طول المدة، والله أعلم. وكأنه - والله أعلم - كلما كانت الشهادة أكمل، والشهيد أفضل، كان بقاء جسده أطول[2].

"تعقباته على المستدرك" (١/ ٤٠٤)، ذكر هذا الخلاف ابن رجب في "شرح العلل" (٢/ ٨١٨)، وابن القيم في "جلاء الأفهام" (ص ٨١) ودافع عنه وذكر له شواهد كثيرة.

وله شاهد أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه ابن ماجه (١٦٣٧) من طريق عبد الله بن وهب، عن عمرو ابن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أيمن، عن عبادة بن نسي عن أبي الدرداء نحوه. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين زيد بن أيمن وبين عبادة بن نسي، وعبادة أيضًا لم يسمع من أبي الدرداء.

وله شاهد مرسل عن الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: أخرجه إسماعيل القاضي في فضل "الصلاة" (٢٣) فقال: حدثنا سليمان بن حرب قال: ثنا جرير بن حازم قال: سمعت الحسن، يقول: قال: رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا تأكل الأرض جسد من كلمه روح القدس**». وهذا إسناد صحيح مرسل.

(١) كما حصل لوالد جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقد أخرج البخاري (١٣٥١) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: «فأصبحنا، فكان أول قتيل ودفن معه آخر في قبر، ثم لم تطب نفسي أن أتركه مع الآخر، فاستخرجته بعد ستة أشهر، فإذا هو كيوم وضعته هنيَّة غير أذنه.

(٢) قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: ليس هناك دليل في الشرع يخبرنا أن أجساد الشهداء لا تفنى كأجساد الأنبياء، عندنا نص أن الله عز وجل حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، مثل هذا النص بالنسبة للشهداء لا يوجد إطلاقًا، لكن الذي وقع أن في "التاريخ" الإسلامي الأول بسبب حفريات اكتشفوا جثث بعض الشهداء كما هي، هذا صحيح وقع.

لكن هذا لا يعطينا قاعدة أولًا: أن كل شهيد لا يبلى جسده، بل قد وجدت بعض الأجساد لغير شهداء، وهذا كما قلت آنفًا بيجوز تكون إما الأمر يعود إلى طبيعة الأرض، أو أن الله عز وجل العليم بأحوال الموتى فقد يكرم بعضهم بأن يبقي جسده كما كان في... حياته، تكون كرامةً من الله لذاك الإنسان سواء كان شهيدًا أو كان صالحًا غير شهيد، لكن ما يجوز أن نأخذ من ذلك قاعدة، فلا نقول على الله ما لا نعلم، نقول: إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، أما غير الأنبياء فلا دليل معنا بأن أجسادهم تبقى.اهـ "موسوعة العقيدة" (٨/ ١٥٢-١٥٣)، وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: أما غير الأنبياء فليس بمؤكد لا بالنسبة للشهداء ولا لغيرهم لكن قد يُكرم الإنسان فيبقى جسمه لا تأكله الأرض.اهـ "فتاوى نور على الدرب" (٩/ ٢).

الإيمان بيوم القيامة وما فيه من المشاهد

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ، وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ).

ش: الإيمان بالمعاد مما دل عليه الكتاب والسنة، والعقل والفطرة السليمة. فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه العزيز، وأقام الدليل عليه، ورد على منكريه في غالب سور القرآن.

وذلك: أن الأنبياء عليهم السلام كلهم متفقون على الإيمان بالله، فإن الإقرار بالرب عام في بني آدم، وهو فطريّ، كلهم يقر بالرب، إلا من عاند، كفرعون، بخلاف الإيمان باليوم الآخر، فإن منكريه كثيرون، ومحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لما كان خاتم الأنبياء، وكان قد بعث هو والساعة كهاتين[(١)]، وكان هو الحاشر المقفي[(٢)] - بيَّن تفصيل الآخرة بيانًا لا يوجد في شيء من كتب الأنبياء. ولهذا ظن طائفة من المتفلسفة ونحوهم، أنه لم يفصح بمعاد الأبدان إلا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وجعلوا هذه حجة لهم في أنه من باب التخييل والخطاب الجمهوري.

والقرآن بيَّن معاد النفس عند الموت، ومعاد البدن عند القيامة الكبرى في غير موضع. وهؤلاء ينكرون القيامة الكبرى، وينكرون معاد الأبدان، ويقول من يقول منهم: إنه لم يخبر به إلا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على طريق التخييل! وهذا كذب، فإن القيامة الكبرى هي معروفة عند الأنبياء، من آدم إلى نوح، إلى إبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم عليهم السلام.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٤) ومسلم (٢٩٥١) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه البخاري (٤٩٣٦) ومسلم (٢٩٥٠) عن سهل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانفرد به البخاري (٦٥٠٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانفرد به مسلم عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم (٨٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٣٢) ومسلم (٢٣٥٤) عن جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: «**وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على عقبي، وأنا العاقب الذي ليس بعده أحد**» وجاء عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يسمي لنا نفسه أسماء، فقال: «**أنا محمد، وأحمد، والمقفي، والحاشر، ونبي التوبة، ونبي الرحمة**» أخرجه مسلم (٢٣٥٥). والمقفي هو بمعنى العاقب.

وقد أخبر الله بها من حين أهبط آدم، فقال تعالى: ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ * قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٤ - ٢٥]. ولما قال إبليس اللعين: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ * قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ * إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ [ص: ٧٩ - ٨١].

وأما نوح عليه السلام فقال: ﴿وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا * ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٧ - ١٨].

وقال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]. إلى آخر القصة. وقال: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]. وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] الآية.

وأما موسى عليه السلام، فقال الله تعالى لما ناجاه: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى * فَلا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى﴾ [طه: ١٥ - ١٦].

بل مؤمن آل فرعون كان يعلم المعاد، وإنما آمن بموسى، قال تعالى حكاية عنه: ﴿وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ * يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُمْ مِنَ اللهِ مِنْ عَاصِمٍ وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [غافر: ٣٢-٣٣]، إلى قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]، إلى قوله: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]. وقال موسى: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وقد أخبر الله في «قصة البقرة»: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣].

وقد أخبر الله أنه أرسل الرسل مبشرين ومنذرين، في آيات من القرآن، وأخبر عن أهل النار أنهم إذا قال لهم خزنتها: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١]. وهذا اعتراف من أصناف الكفار الداخلين جهنم أن الرسل أنذرتهم لقاء يومهم هذا. فجميع الرسل أنذروا بما أنذر به خاتمهم، من عقوبات المذنبين في الدنيا والآخرة. فعامَّة سور القرآن التي فيها ذكر الوعد والوعيد، يذكر ذلك فيها: في الدنيا والآخرة.

وأمر نبيه أن يُقسِم به على المعاد، فقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣] الآيات، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ

﴿لَحَقٌّ وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٣]. وقال تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٧].

وأخبر عن اقترابها، فقال: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]. ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١]. ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ * لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾ [المعارج: ١ - ٢] إلى أن قال: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦].

وذمَّ المكذبين بالمعاد، فقال: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَاء اللّهِ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ [يونس: ٤٥]. ﴿أَلَا إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ [الشورى: ١٨]. ﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦]. ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لا يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: ٣٨]، إلى أن قال: ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَاذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٩]. ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لآتِيَةٌ لاَّ رَيْبَ فِيهَا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [غافر: ٥٩]. ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا * ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء:٩٧- ٩٩]. ﴿وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا * أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا * يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٩، ٥٢].

فتأمل[1] ما أجيبوا به عن كل سؤال على التفصيل: فإنهم قالوا أولًا: ﴿أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٤٩] فقيل لهم في جواب هذا السؤال: إن كنتم تزعمون أنه لا خالق لكم ولا رب لكم، فهلا كنتم خلقًا لا يفنيه الموت، كالحجارة والحديد وما هو أكبر في صدوركم من ذلك؟! فإن قلتم: كنا خلقًا على هذه الصفة التي لا تقبل البقاء - فما الذي يحول بين خالقكم ومنشئكم وبين إعادتكم خلقًا جديدًا؟!.

وللحجة تقدير آخر، وهو: لو كنتم من حجارة أو حديد أو خلق أكبر منهما، فإنه قادر على أن يفنيكم ويحيل ذواتكم، وينقلها من حال إلى حال، ومن يقدر على التصرف في هذه الأجسام، مع شدتها وصلابتها، بالإفناء والإحالة - فما الذي يعجزه فيما دونها؟ ثم أخبر

(١) انظر: "الصواعق المرسلة" (٢/ ٤٧٨).

أنهم يسألون سؤالًا آخر بقولهم: ﴿مَن يُعِيدُنَا﴾ إذا استحالت أجسامنا وفنيت فأجابهم بقوله ﴿قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء:٥١]. فلما أخذتهم الحجة، ولزمهم حكمها، انتقلوا إلى سؤال آخر يتعللون به بعلل المنقطع[١]، وهو قولهم: ﴿مَتَى هُوَ﴾؟ فأجيبوا بقوله: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [الإسراء: ٥١].

ومن هذا قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] إلى آخر السورة. فلو رام أعلم البشر وأفصحهم وأقدرهم على البيان، أن يأتي بأحسن من هذه الحجة، أو بمثلها بألفاظ تشابه هذه الألفاظ في الإيجاز ووضع الأدلة وصحة البرهان لما قَدَر. فإنه سبحانه افتتح هذه الحجة بسؤال أورده ملحدٌ، اقتضى جوابًا، فكان في قوله: ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ [يس: ٧٩] ما وفَّى بالجواب، وأقام الحجة وأزال الشبهة لما أراد سبحانه من تأكيد الحجة وزيادة تقريرها فقال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩]، فاحتج بالإبداء على الإعادة، وبالنشأة الأولى على النشأة الأخرى. إذ كل عاقل يعلم ضروريًا أن من قدر على هذه قدر على هذه، وأنه لو كان عاجزا عن الثانية[٢] لكان عن الأولى[٣] أعجز وأعجز، ولمَّا كان الخلق[٤] يستلزم قدرة الخالق على المخلوق، وعلمه بتفاصيل خلقه أتبع ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]. فهو عليم بتفاصيل الخلق الأول وجزئياته، ومواده وصورته، فكذلك الثاني[٥]. فإذا كان تامَّ العلم، كامل القدرة، كيف يتعذر عليه أن يحيي العظام وهي رميم؟

ثم أكَّد الأمر بحجة قاهرة، وبرهان ظاهر، يتضمن جوابًا عن سؤال ملحد آخر يقول: العظام إذا صارت رميمًا عادت طبيعتها باردة يابسة[٦]، والحياة لا بد أن تكون مادتها وحاملها طبيعته حارة رطبة بما يدل على أمر البعث، ففيه الدليل والجواب معًا، فقال: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس: ٨٠]. فأخبر سبحانه بإخراج هذا العنصر، الذي هو في غاية الحرارة واليبوسة، من الشجر الأخضر الممتلئ

(١) أي: منقطع عن الجواب.
(٢) وهي الإعادة.
(٣) وهي البداءة.
(٤) أي: صفة الخلق.
(٥) أي: الإعادة.
(٦) أي: أنها لا تقبل الانقلاب.

بالرطوبة والبرودة، فالذي يخرج الشيء من ضده، وتنقاد له مواد المخلوقات وعناصرها، ولا تستعصي عليه، هو الذي يفعل ما أنكره الملحد ودفعه، من إحياء العظام وهي رميم.

ثم أكد هذا بأخذ الدلالة من الشيء الأجل الأعظم، على الأيسر الأصغر، فإن كل عاقل يعلم أن من قدر على العظيم الجليل فهو على ما دونه بكثير أقدر وأقدر، فمن قدر على حمل قنطار فهو على حمل أوقية أشد اقتدارًا، فقال: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١] فأخبر أن الذي أبدع السماوات والأرض، على جلالتهما، وعظم شأنهما، وكبر أجسامهما، وسعتهما، وعجيب خلقهما، أقدر على أن يحيي عظامًا قد صارت رميمًا، فيردها إلى حالتها الأولى[1]. كما قال في موضع آخر: ﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُون﴾ [غافر: ٥٧]. وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الأحقاف: ٣٣]. ثم أكَّد سبحانه ذلك وبينه ببيان آخر، وهو أنه ليس فعله بمنزلة غيره، الذي يفعل بالآلات والكلفة، والتعب والمشقة، ولا يمكنه الاستقلال بالفعل، بل لا بد معه من آلة ومعين، بل يكفي في خلقه لما يريد أن يخلقه ويكونه نفس إرادته، وقوله للمكوَّن: «كن»، فإذا هو كائن كما شاءه وأراده.

ثم ختم هذه الحجة بإخباره أن ملكوت كل شيء بيده، فيتصرف فيه بفعله وقوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُون﴾ [يس: ٨٣].

ومن هذا قوله سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى * أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى * فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنثَى * أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٣٦ - ٤٠]. فاحتج سبحانه على أنه لا يتركه مهملًا عن الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وأن حكمته وقدرته تأبى ذلك أشد الإباء، كما قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُون﴾ [المؤمنون: ١١٥]، إلى آخر السورة. فإن من نقَله من النطفة إلى العلقة، ثم إلى المضغة، ثم شقَّ سمعه وبصره، وركَّب فيه الحواس والقوى، والعظام والمنافع، والأعصاب والرباطات[2] التي هي أشده، وأحكم خلقه غاية الإحكام، وأخرجه على هذا الشكل والصورة، التي هي أتم الصور وأحسن الأشكال كيف يعجز عن

(١) وهي الحياة.

(٢) جمع رباط وهو الفؤاد، سمي بذلك؛ لأن الجسم رُبِط به. "لسان العرب" (٧/ ٣٠٣).

إعادته وإنشائه مرة ثانية؟ أم كيف تقتضي حكمته وعنايته أن يتركه سدى؟ فلا يليق ذلك بحكمته، ولا تعجز عنه قدرته.

فانظر إلى هذا الاحتجاج العجيب، بالقول الوجيز، الذي لا يكون أوجز منه، والبيان الجليل، الذي لا يتوهم أوضح منه، ومأخذه القريب، الذي لا تقع الظنون على أقرب منه[1].

وكم في القرآن من مثل هذا الاحتجاج، كما في قوله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ**﴾ [الحج: ٥] إلى أن قال: ﴿**وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ**﴾ [الحج: ٧]. وقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ**﴾ [المؤمنون: ١٢] إلى أن قال: ﴿**ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ**﴾ [المؤمنون: ١٦]. وذكر قصة أصحاب الكهف، وكيف أبقاهم موتى ثلاثمائة سنة شمسية، وهي ثلاثمائة وتسع سنين قمرية، وقال فيها: ﴿**وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا**﴾ [الكهف: ٢١].

والقائلون[2] بأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، لهم في المعاد خبْط واضطراب. وهم فيه على قولين: منهم من يقول: تُعدم الجواهر ثم تعاد. ومنهم من يقول: تفرَّق الأجزاء ثم تُجمع. فأُورِد عليهم الإنسان الذي يأكله حيوان، وذلك الحيوان أكله إنسان، فإن أعيدت تلك الأجزاء من هذا، لم تُعدْ من هذا؟ وأُورد عليهم: أن الإنسان يتحلل دائمًا، فماذا الذي يعاد؟ أهو الذي كان وقت الموت؟ فإن قيل بذلك، لزم أن يعاد على صورة ضعيفة، وهو خلاف ما جاءت به النصوص[3]، وإن كان غير ذلك، فليس بعض الأبدان بأولى من بعض! فادعى بعضهم أن في الإنسان أجزاء أصلية لا تتحلل، ولا يكون فيها شيء من ذلك الحيوان الذي أكله الثاني! والعقلاء يعلمون أن بدن الإنسان نفسه كله يتحلل، ليس فيه شيء باق[4]، فصار ما ذكروه في المعاد مما قوى شبهة المتفلسفة في إنكار معاد

---

(١) انظر: "الصواعق المرسلة" (٢/ ٤٨٠).

(٢) وهم المعتزلة والأشاعرة وغيرهم من أهل الكلام.

(٣) كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع**» أخرجه البخاري (٦٥٥١) ومسلم (٢٨٥٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآخر: «**ضرس الكافر، أو ناب الكافر، مثل أحد وغلظ جلده مسيرة ثلاث**» أخرجه مسلم (٢٨٥١).

(٤) أي: إلا عجب الذنب فإنه يبقى كما سيأتي بيان ذلك.

(٥) انظر: "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٢٤٦).

والقول الذي عليه السلف وجمهور العقلاء: أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال، فتستحيل ترابًا، ثم ينشئها الله نشأة أخرى، كما استحال[1] في النشأة الأولى: فإنه كان نطفة، ثم صار علقة، ثم صار مضغة، ثم صار عظامًا ولحما، ثم أنشأه خلقًا سويا. كذلك الإعادة: يعيده الله بعد أن يبلى كله إلا عجْب الذنَب[2]، كما ثبت في "الصحيح" عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «**كل ابن آدم يبلى إلا عجب الذنب، منه خلق ابن آدم، ومنه يركب**»[3]. وفي حديث آخر: «**إن الأرض تمطر مطرًا كمني الرجال، ينبتون في القبور كما ينبت النبات**»[4].

فالنشأتان[5] نوعان تحت جنس، يتفقان ويتماثلان من وجه، ويفترقان ويتنوعان من وجه[6]. والمعاد هو الأول بعينه، وإن كان بين لوازم الإعادة ولوازم البداءة فرق، فعجب

---

(١) أي: تحوَّل.

(٢) **قال النووي**: قوله: (عَجْب الذنَب) هو بفتح العين وإسكان الجيم أي: العظم اللطيف الذي في أسفل الصلب، وهو رأس العصعص. ويقال له: "عجم" بالميم، وهو أول ما يخلق من الآدمي، وهو الذي يبقى منه ليعاد تركيب الخلق عليه.اهـ "شرح مسلم" (٢٩٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (٤٩٣٥) ومسلم (٢٩٥٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) **ضعيف**:

أخرجه نعيم بن حماد في الفتن (١٦٥٧) وابن أبي شيبة (٣٨٧٩٢) والطبراني (٩/ ٣٥٤) والحاكم (٨٥١٩) والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣١٤) وغيرهم من طريق سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، حدثه عن أبي الزعراء، عن عبد الله بن مسعود موقوفًا في ضمن حديث الشفاعة الطويل. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبي الزعراء وهو عبد الله بن هانئ قال البخاري: عبد الله بن هانئ أبو الزعراء الكندي كوفي سمع ابن مسعود، سمع منه سلمة بن كهيل روى عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الشفاعة: «... **ثم يقوم نبيكم رابعهم**». والمعروف عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أنا أول شافع**». ولا يتابع في حديثه.اهـ والبخاري يشير إلى هذا الحديث.

وله شاهد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديث الصور الطويل أخرجه البيهقي في "البعث والنشور" (٦٠٩) وغيره، وفيه: «**ثم ينزل الله عليكم ماء من تحت العرش كمني الرجال**». لكنه من طريق إسماعيل بن رافع أبو رافع الأنصاري، وهو شديد الضعف، وقد اضطراب في إسناده، وقد تقدم بيان ضعفه ونكارته. فالحديث لا يثبت بهذا اللفظ لكن جاء في "صحيح مسلم" (٢٩٤٠) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا وفيه: «**ثم يرسل الله – أو قال ينزل الله – مطرا كأنه الطل أو الظل – نعمان الشاك – فتنبت منه أجساد الناس**». قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: قال العلماء: الأصح الطل وهو الموافق للحديث الآخر أنه كمني الرجال.اهـ "شرح مسلم".

(٥) أي: بدء الخلق وإعادته.

(٦) فمن حيث التسمية كلاهما يقال لهما: خلق وإنشاء، ويفترقان في كون الخلق الأول إنشاء من العدم، =

الذنب هو الذي يبقى، وأما سائره فيستحيل، فيعاد من المادة التي استحال إليها. ومعلوم أن من رأى شخصا وهو صغير، ثم رآه وقد صار شيخًا، علم أن هذا هو ذاك، مع أنه دائمًا في تحلُّل واستحالة. وكذلك سائر الحيوان والنبات، فمن رأى شجرة وهي صغيرة، ثم رآها كبيرة، قال: هذه تلك. وليست صفة تلك النشأة الثانية مماثلة لصفة هذه النشأة، حتى يقال إن الصفات هي المغيرة، لا سيما أهل الجنة إذا دخلوها فإنهم يدخلونها على صورة آدم، طوله ستون ذراعا، كما ثبت في "الصحيحين" وغيرهما(١)، ورُوي: أن عرضه سبعة أذرع(٢). وتلك نشأةٌ باقيةٌ غير معرضة للآفات، وهذه النشأة فانية معرضة للآفات(٣).

وقوله: «**وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ**»: قال تعالى: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ [الفاتحة: ٣]. ﴿**يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ**﴾ [النور: ٢٥]. والدِّين: الجزاء، يقال: كما تدين تُدان، أي كما تُجازِي تُجازَى، وقال تعالى: ﴿**جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [السجدة: ١٧] و﴿**جَزَاءً وِفَاقًا**﴾ [النبأ: ٢٦]. ﴿**مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ**﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ﴿**مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ * وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [النمل: ٩٠]. ﴿**مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلاَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [القصص: ٨٤]. وأمثال ذلك.

بخلاف الثاني فإنه إعادة، قال تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾، فكلاهما هيِّن ويسير عليه سبحانه ولكنه قال: ﴿**وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾ أي: باعتبار ما هو متقرر في نفوس المخاطبين أن الإعادة أيسر من البداءة، وإلا فكلاهما في قدرة الله سواء، وهذا نظير قوله: ﴿**لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ**﴾.

(١) أخرجه البخاري (٣٣٢٧) ومسلم (٢٨٣٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: «**أخلاقهم على خلق رجل واحد على صورة أبيهم آدم ستون ذراعًا في السماء**».

(٢) **ضعيف**:
أخرجه أحمد (١٠٩١٣) والبزار (٧٨٤٤) وغيرهما من طريق علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**كان طول آدم ستين ذراعًا في سبعة أذرع عرضًا**». وهذا إسناد ضعيف؛ تفرد به علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف. وهذا الحديث وإن كان ضعيف السند إلا أن المعنى يقتضيه؛ قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: ولا يخفى التناسب الذي بين هذا الطول والعرض؛ فإنه لو زاد أحدهما على الآخر فات الاعتدال وتناسب الخلقة، يصير طولا مع دقة، أو غلظًا مع قصر، وكلاهما غير مناسب والله أعلم.اهـ "حادي الأرواح" (ص١٥٤).

(٣) انظر: "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٢٤٨-٢٦٠).

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فيما يروي عن ربه عز وجل، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**»(١).

وسيأتي لذلك زيادة بيان عن قريب، إن شاء الله تعالى.

وقوله: «**وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ، وَالْعِقَابِ**»: قال تعالى: ﴿**فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ * وَانشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ * وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ * يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لا تَخْفَى مِنكُمْ خَافِيَةٌ**﴾ [الحاقة: ١٥ - ١٨] إلى آخر السورة. ﴿**يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلاقِيهِ * فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا * وَيَنقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا * وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ * فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا * وَيَصْلَى سَعِيرًا * إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا * إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ * بَلَى إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا**﴾ [الانشقاق: ٦ - ١٥]. ﴿**وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ**﴾ [الكهف: ٤٨]. ﴿**وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا**﴾ [الكهف: ٤٩]. ﴿**يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ**﴾ [إبراهيم: ٤٨]، إلى آخر السورة. ﴿**رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ**﴾ [غافر: ١٥]، الآية إلى قوله: ﴿**إِنَّ اللَّهِ سَرِيعُ الْحِسَابِ**﴾ [غافر: ١٧]. ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ١٨١].

وروى البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في "صحيحه"، عن عائشة، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك**»، فقلت: يا رسول الله، أليس قد قال الله تعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا**﴾ [الانشقاق: ٧ - ٨]، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إنما ذلك العرض، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذب**»(٢). يعني أنه لو ناقش في حسابه لعبيده لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولكنه تعالى يعفو ويصفح. وسيأتي لذلك زيادة بيان، إن شاء الله تعالى(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣) ومسلم (٢٨٧٦).

(٣) فائدة في صفة أخذ الكتاب: المؤمن يأخذ كتابه بيمينه كما قال تعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ**﴾ الآيات. وأما الكافر فمنهم من يأخذ كتابه بشماله؛ لقوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ**﴾، ومنهم =

وفي "الصحيح" عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «**إن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى آخذ بقائمة العرش، فلا أدري أفاق قبلي، أم جوزي بصعقة يوم الطور؟**»[(١)]. وهذا صعق في موقف القيامة، إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، فحينئذ يصعق الخلائق كلهم[(٢)].

من يأخذ كتبه من وراء ظهره كما قال تعالى: ﴿**وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ**﴾، وجمع بعض العلماء بين الآيتين بجمع حسن فقال: الكافر يأخذ كتابه بشماله من وراء ظهره، **وأما أصحاب الكبائر من المسلمين فاختلفوا فيهم:**

١) فذهب ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أنه يأخذ كتابه من وراء ظهره؛ لقوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ**﴾. فالكافر يأخذ كتابه بشماله، وأصحاب الكبائر بأيمانهم من وراء ظهورهم.

٢) وذهب أكثر السلف إلى أنه يأخذ كتابه بيمينه؛ لدخوله في قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ**﴾، وهذا اختيار العلامة ابن باز وابن عثيمين وهو الصحيح؛ لأن الآيات التي فيها الأخذ بالشمال ظاهرها أنها في الكفار لقوله: ﴿**إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ**﴾ إلى آخر الآيات، والآيات التي فيها الأخذ من وراء الظهر ظاهر أيضًا كذلك في الكفار لقوله: ﴿**إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ**﴾، فلم يبق إلا أنهم يأخذون كتبهم بأيمانهم وإن كانوا يتفاوتون في الأخذ على قدر أعمالهم.

قال السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد جزم الماوردي بأن المشهور أن الفاسق الذي مات على فسقه دون توبة يأخذ كتابه بيمينه ثم حكى قولا بالوقوف قال: ولا قائل بأنه يأخذه بشماله. وقال يوسف بن عمرو من المالكية: اختلف في عصاة الموحدين، فقيل: يأخذون كتبهم بأيمانهم، وقيل بشمائلهم، وعلى القول بأنهم يأخذونها بأيمانهم قيل: يأخذونها قبل الدخول في النار فيكون ذلك علامة على عدم خلودهم فيها، وقيل يأخذونها بعد الخروج منها، والله أعلم.اهـ انظر: "لوامع الأنوار" (٢/ ١٨٣)، و"المحلى" رقم المسألة (٣٥).

(١) أخرجه البخاري (٣٣٩٨) ومسلم (٢٣٧٤) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الصعق: هو أن يُغشَى على الإنسان من صوت شديد يسمعه، وربما مات منه، ثم استعمل في الموت كثيرا. كما في النهاية لابن الأثير (٣/ ٣١-٣٢). **والصعق يقع مرتين:**

١) **عند النفخ في الصور** كما قال تعالى: ﴿**وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ**﴾ [الزمر: ٦٨]، والمراد بهذا الصعق: موت من كان حيًا في ذلك الوقت إلا من شاء الله.

٢) **عند مجيء الرب تعالى للفصل بين العباد** كما في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى آخذ بقائمة العرش، فلا أدري أفاق قبلي، أم جوزي بصعقة يوم الطور؟**»، وليس المراد به هنا الموت، وإنما هو الغشيان فقط وذلك لأمور: **١-** قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في الحديث: «**فأكون أول من يفيق**»، والإفاقة معناها الإفاقة من غشي لا من موت. **٢-** أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تردد في إفاقة موسى من هذا الغشيان، هل أفاق قبله أم جوزي بالغشيان والصعق يوم الطور في الدنيا عندما سأل ربه الرؤية، فلو كان المراد بالصعق هنا الموت لما تردد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في ذلك؛ لأنه يعلم أن موسى قد مات. **٣-** أن هذا الصعق قد جاء مقيدًا بـ«يوم القيامة»، ففي بعض روايات البخاري: «**فإن الناس يصعقون يوم القيامة**». وأما الصعق المذكور في الآية فهو في الدنيا. **٤-** أن هذا =

فإن قيل[1]: كيف تصنعون بقوله في الحديث: «**إن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فأجد موسى باطشًا بقائمة العرش**»[2]؟

قيل: لا ريب أن هذا اللفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكال. ولكنه دخل فيه على الراوي حديث في حديث، فركَّب بين اللفظين، فجاء هذان الحديثان هكذا: أحدهما: «**إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق**»، كما تقدم، والثاني: «**أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة**»[3]، فدخل على الراوي هذا الحديث في الآخر.

وممن نبَّه على هذا أبو الحجاج المزي[4]، وبعده الشيخ شمس الدين بن القيم[5]، وشيخنا الشيخ عماد الدين ابن كثير[6]، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

الصعق يحصل لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كما في رواية البخاري: «**فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأصعق معهم**». فهذا يدل على أنها صعقة غشيان في موقف القيامة؛ لأن صعقة الموت عند النفخ في الصور لا يكون معهم الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، لأنه قد مات قبل ذلك، والساعة لا تقوم إلا على شرار الخلق. ٥- قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فهذا صعق في موقف القيامة إذا جاء الله تعالى لفصل القضاء وأشرقت الأرض بنوره فحينئذ تصعق الخلائق كلهم قال تعالى: ﴿**فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ**﴾، ولو كان هذا الصعق موتًا لكانت موتة أخرى.اهـ وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا كما سيأتي بيانه يقتضي أن هذا الصعق يكون في عرصات القيامة، وهو صعق آخر غير المذكور في القرآن، وكأن سبب هذا الصعق في هذا الحديث لتجلي الرب تعالى، إذا جاء لفصل القضاء، فيصعق الناس، كما خر موسى صعقًا يوم الطور، والله تعالى أعلم.اهـ وقد نبه على هذا أيضًا القرطبي انظر: "الروح" (ص٣٥)، و"النهاية في الفتن والملاحم" (١/ ٣١٣).

(١) انظر: "الروح" (ص٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٩٨) ومسلم (٢٣٧٤) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وانفرد به مسلم (٢٣٧٣) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. ووجه الإشكال في الحديث هو قوله: «**فأكون أول من تنشق عنه الأرض**» فإن هذا يكون عند البعث من القبور، وتقدم معنا أن هذا الصعق يكون عند مجيء الرب.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٧٨) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) هو يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف ابن الزكي الكلبي المزي، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: أحفظ من رأيت أربعة: ابن دقيق العيد، والدمياطي، وابن تيمية، والمزي، فابن دقيق العيد أفقههم في الحديث، والدمياطي أعرفهم بالأنساب، وابن تيمية أحفظهم للمتون، والمزي أعرفهم بالرجال.اهـ ولد بظاهر حلب، ونشأ بالمزة (من ضواحي دمشق) وتوفي في دمشق سنة (٧٤٢هـ). مترجم له في "الأعلام" للزركلي (٨/ ٢٣٦).

(٥) انظر: "الروح" (ص٣٥).

(٦) انظر: "النهاية في الفتن والملاحم" (١/ ٣١٣).

وكذلك اشتبه على بعض الرواة، فقال: «**فلا أدري أفاق قبلي أم كان ممن استثنى الله عز وجل؟**»[(١)] والمحفوظ الذي تواطأت عليه الروايات الصحيحة هو الأول[(٢)]، وعليه المعنى الصحيح، فإن الصعق يوم القيامة لتجلي الله لعباده إذا جاء لفصل القضاء، فموسى عليه السلام إن كان لم يصعق معهم، فيكون قد جوزي بصعقة يوم تجلى ربه للجبل فجعله دكًا، فجعلت صعقة هذا التجلي عوضا عن صعقة الخلائق لتجلي الرب يوم القيامة. فتأمل هذا المعنى العظيم ولا تهمله.

وروى الإمام أحمد، والترمذي، وأبو بكر ابن أبي الدنيا، عن الحسن، قال: سمعت أبا موسى الأشعري يقول: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات، فعرضتان جدال ومعاذير، وعرضة تطاير الصحف، فمن أوتي كتابه بيمينه، وحوسب حسابا يسيرا، دخل الجنة، ومن أوتي كتابه بشماله، دخل النار**»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤١١) ومسلم (٢٣٧٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ووجه الاشتباه هو قوله: «**أم كان ممن استثنى الله عز وجل؟**» فإن ظاهره أن هذا في نفخة الصعق الذي يموت فيها من شاء الله، فإن الذين استثناهم الله إنما هم مستثنون من صعقة النفخة لا من صعقة يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿**وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ**﴾ [الزمر: ٦٨]، وليس الأمر كذلك فإن هذه الصعقة المذكورة في الحديث صعقة الغشيان كما تقدم بيانه؛ فإنها هي التي جوزي بها موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: وظاهر حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يدل على أن هذه الصعقة إنما هي بعد النفخة الثانية نفخة البعث، ونص القرآن يقتضي أن ذلك الاستثناء إنما هو بعد نفخة الصعق، ولما كان هذا قال بعض العلماء: يحتمل أن يكون موسى ممن لم يمت من الأنبياء. وهذا باطل.اهـ "الروح" (ص٣٥)، و"المفهم" (٦/ ٢٣٣).

(٢) وهي قوله: «**فلا أدري أفاق قبلي، أم جوزي بصعقة يوم الطور؟**». **قال ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: فظن بعض الرواة أن هذه الصعقة هي صعقة النفخة، وأن موسى داخل فيمن استثنى منها، وهذا لا يلتئم على مساق الحديث قطعًا؛ فإن الإفاقة حينئذ هي إفاقة البعث، فكيف يقول: «**لا أدرى أبعث قبلى أم جوزى بصعقة الطور**» فتأمله.اهـ "الروح" (ص٣٧).

(٣) **حسن لغيره:**
أخرجه أحمد (١٩٧١٥) والترمذي (٢٤٢٥) وابن أبي الدنيا في "الأهوال" (٢٨٠) وابن ماجه (٤٢٧٧) والبزار (٣٠٧٣) وغيرهم من طريق علي بن علي بن رفاعة عن الحسن به. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين الحسن البصري وأبي موسى الأشعري، وقد اختلف في إسناده على علي بن علي بن رفاعة: ١- فرواه بعضهم عنه كما تقدم مرفوعًا. ٢- ورواه بعضهم عنه موقوفًا كما عند ابن أبي الدنيا في الأهوال (٢٨٠) وابن جرير في "تفسيره" (٢٣/ ٥٨٤) وابن المبارك في "الزهد" (٢/ ١١٧) واللالكائي في "أصول السنة" (٢٢٣٠). ٣- ورواه بعضهم عنه عن الحسن عن أبي هريرة. كما عند الترمذي (٢٤٢٥). ٤- ورواه بعضهم عنه عن الحسن عن عامر بن عبد قيس موقوفًا. كما عند أبي نعيم في =

وقد روى ابن أبي الدنيا عن ابن المبارك: أنه أنشد في ذلك شعرًا:

وَطَارَتِ الصُّحُفُ فِي الْأَيْدِي مُنَشَّرَة ❁ فِيهَا السَّرَائِرُ وَالْأَخْبَارُ تُطَّلَعُ
فَكَيْفَ سَهْوُكَ وَالْأَنْبَاءُ وَاقِعَة ❁ عَمَّا قَلِيلٍ، وَلَا تَدْرِي بِمَا تَقَعُ
أَفِي الْجِنَانِ وَفَوْزٍ لَا انْقِطَاعَ لَهُ ❁ أَمِ الْجَحِيمِ فَلَا تُبْقِي وَلَا تَدَعُ
تَهْوِي بِسَاكِنِهَا طَوْرًا وَتَرْفَعُهُمْ ❁ إِذَا رَجَوْا مَخْرَجًا مِنْ غَمِّهَا قُمِعُوا
طَالَ الْبُكَاءُ فَلَمْ يُرْحَمْ تَضَرُّعُهُمْ ❁ فِيهَا، وَلَا رِقَّةٌ تُغْنِي وَلَا جَزَعُ
لِيَنْفَعِ الْعِلْمُ قَبْلَ الْمَوْتِ عَالِمَه ❁ قَدْ سَالَ قَوْمٌ بِهَا الرُّجْعَى فَمَا رَجَعُوا

وقوله: «**وَالصِّرَاطِ**»: أي: ونؤمن بالصراط، وهو جسر على جهنم، إذا انتهى الناس بعد مفارقتهم مكان الموقف إلى الظلمة التي دون الصراط، كما قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سئل: أين الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات؟ فقال: «**هم في الظلمة دون الجسر**»(١). وفي هذا الموضع يفترق المنافقون عن المؤمنين، ويتخلفون عنهم، ويسبقهم المؤمنون، ويحال بينهم بسور يمنعهم من الوصول إليهم(٢).

"الحلية" (٢/ ٩٤). وقد أشار الدارقطني في "العلل" (١٣٣١) إلى هذا الخلاف ثم رجَّح الموقوف. وقال الترمذي: ولا يصح هذا الحديث من قبل أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، وقد رواه بعضهم عن علي بن علي، وهو الرفاعي، عن الحسن، عن أبي موسى، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. اهـ

وجاء عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا من طريق أخرى: أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٢٣/ ٥٨٤) والبيهقي في "البعث والنشور" (٣٦٣) من طريقين عن سليم بن حيان، عن مروان الأصفر، عن أبي وائل، عن عبد الله قال: يعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات: عرضتان معاذير وخصومات، والعرضة الثالثة تطير الصحف في الأيدي. وهذا إسناد صحيح.

وجاء عن قتادة واختلف عليه: فرواه معمر عن قتادة من قوله كما عند عبد الرزاق في "تفسيره" (٣٣١٠) وابن جرير (٢٣/ ٢٣١)، وخالفه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مرسلًا. كما عند ابن جرير (٢٣/ ٢٣١) وهذا أصح؛ لأن رواية معمر عن قتادة فيها ضعف، وسعيد بن أبي عروبة كان من أثبت الناس في قتادة، فلا بأس بتحسين الحديث لا سيما وقد صح عن ابن مسعود موقوفًا عليه بإسناد صحيح، وله حكم الرفع؛ لأن مثل هذا لا يقال بالرأي.

(١) أخرجه مسلم (٣١٥) عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ: «**على الصراط**»، أخرجه مسلم (٢٧٩١).

(٢) أشار الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ إلى الآيات التي في سورة الحديد، ومما يوضِّح صفة الصراط ومرور الناس عليه حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: قيل: يا رسول الله، وما الجسر؟ قال: " دَحْضٌ مَزِلَّةٌ، فيه خطَاطيف وكَلاليب وحَسَكٌ تكون بنجد فيها شُوَيْكَةٌ يقال لها السعدان، فيمر المؤمنون كطرف العين، وكالبرق، وكالريح، وكالطير، وكأجاويد الخيل والركاب، فناج مسلم، ومخدوش مرسل، ومكدوس في =

وروى البيهقي بسنده، عن مسروق، عن عبد الله، قال: «**يجمع الله الناس يوم القيامة، إلى أن قال: فيعطون نورهم على قدر أعمالهم، وقال: فمنهم من يعطى نوره مثل الجبل بين يديه، ومنهم من يعطى نوره فوق ذلك، ومنهم من يعطى نوره مثل النخلة بيمينه، ومنهم من يعطى دون ذلك بيمينه، حتى يكون آخر ذلك من يعطى نوره على إبهام قدمه، يضيء مرة ويطفأ مرة، إذا أضاء قدم قدمه، وإذا طفئ قام**[(١)]»، قال: «**فيمر ويمرون على الصراط، والصراط كحد السيف، دحض، مزلة، فيقال لهم: امضوا على قدر نوركم، فمنهم من يمر كانقضاض الكوكب، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالطِّرف**[(٢)]، **ومنهم من يمر كشد الرجل، يرمل رمَلًا، فيمرون على قدر أعمالهم، حتى يمر الذي نوره على إبهام قدمه، تَخِرُّ يدٌ، وتعْلقُ يدٌ، وتَخِرُّ رجلٌ، وتعلْق رجل، وتصيب جوانبه النار، فيخلصون، فإذا خلصوا قالوا: الحمد لله الذي نجَّانا منكِ بعد أن أرانا، لقد أعطانا الله ما لم يعط أحدًا**»، الحديث[(٣)].

واختلف المفسرون في المراد بالورود المذكور في قوله تعالى: ﴿**وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾ [مريم: ٧١]، ما هو؟[(٤)] والأظهر والأقوى أنه المرور على الصراط، قال تعالى: ﴿**ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا**﴾ [مريم: ٧٢]. وفي "الصحيح" أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ،

نار جهنم. قال أبو سعيد: بلغني أن الجسر أدق من الشعرة، وأحد من السيف. رواه مسلم.

(١) أخرجه مسلم (٣١٥) عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ: «**على الصراط**»، أخرجه مسلم (٢٧٩١).

(٢) أي: الفرَس. "مقاييس اللغة" (٣/ ٤٤٨).

(٣) **حسن**:
أخرجه المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٢٧٨) والحاكم (٣٤٢٤) والبيهقي في "البعث والنشور" (٣٩٩) من طريق المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود. وهذا إسناد حسن، وقد روي مرفوعًا: أخرجه ابن أبي الدنيا في "صفة الجنة" (٣١) وعبد الله بن أحمد في "السنة" (١٢٠٣) والطبراني (٩/ ٣٥٧) والحاكم (٨٧٥١) والبيهقي في "البعث والنشور" (٤٢٥)، ورجح الدارقطني في "العلل" (٨٥٤) المرفوع بعد أن ذكر خلافًا كثيرًا في إسناد فقال: والصحيح حديث أبي خالد الدالاني، وزيد بن أبي أنيسة، عن المنهال، عن أبي عبيدة، عن مسروق، عن عبد الله مرفوعًا.اهـ

(٤) قال الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: اختلف العلماء في المراد بورود النار في هذه الآية الكريمة على أقوال:
١) أن المراد بالورود الدخول، ولكن الله يصرف أذاها عن عباده المتقين عند ذلك الدخول.
٢) أن المراد بورود النار المذكور: الجواز على الصراط؛ لأنه جسر منصوب على متن جهنم.
٣) أن الورود المذكور هو الإشراف عليها والقرب منها.
٤) أن حظ المؤمنين من ذلك الورود هو حر الحمى في دار الدنيا.اهـ "أضواء البيان" (٣/ ٤٧٧).

قال: «**والذي نفسي بيده، لا يلج النار أحد بايع تحت الشجرة**»، قالت حفصة: فقلت: يا رسول الله، أليس الله يقول: ﴿**وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا**﴾ [مريم: ٧١] فقال: «**ألم تسمعيه قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾** [مريم: ٧٢]»[(١)]. أشار صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إلى أن ورود النار لا يستلزم دخولها[(٢)]، وأن النجاة من الشر لا تستلزم حصوله، بل يستلزم انعقاد سببه، فمن طلبه عدوه ليهلكوه ولم يتمكنوا منه، يقال: نجاه الله منهم[(٣)]. ولهذا قال تعالى: ﴿**وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا**﴾ [هود: ٥٨] ﴿**فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا**﴾ [هود: ٦٦]. ﴿**وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا**﴾ [هود: ٩٤]. ولم يكن العذاب أصابهم، ولكن أصاب غيرهم، ولولا ما خصهم الله به من أسباب النجاة لأصابهم ما أصاب أولئك.

وكذلك حال الوارد في النار، يمرون فوقها على الصراط، ثم ينجي الله الذين اتقوا ويذر الظالمين فيها جثيا. فقد بين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في حديث جابر[(٤)] المذكور: أن الورود هو الورود على الصراط[(٥)].

وروى الحافظ أبو نصر الوائلي[(٦)]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**عَلِّم الناس سنتي وإن كرهوا ذلك، وإن أحببت أن لا توقف على الصراط طرفة عين حتى تدخل الجنة، فلا تحدثن في دين الله حدثًا برأيك**» أورده القرطبي[(٧)].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩٦) عن أم مبشر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) لأنه يطلق الورود ويراد به المرور على الشيء وإن لم يدخل فيه؛ كما قال تعالى: ﴿**وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ**﴾. أي: مرَّ عليها، لا أنه دخل فيها، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا**﴾.

(٣) أي: مع انقاد أسباب الهلاك وهو طلبهم إياه.

(٤) ليس الحديث حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإنما رواه جابر عن أم مبشر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) انظر: "درء التعارض" (٧/ ٥١).

(٦) هو أبو نصر السجزي عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلي - نسبة إلى قرية بسجستان يقال لها: وائل-، البكري، السجستاني، قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: الإمام، العالم، الحافظ، المجود، شيخ السنة، أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم، شيخ الحرم، ومصنف (الإبانة الكبرى) في أن القرآن غير مخلوق، وهو مجلد كبير، دال على سعة علم الرجل بفن الأثر.اهـ "السير" (١٧/ ٦٥٤).

(٧) **ضعيف:**
أخرجه أبو نصر الوائلي في كتاب "الإبانة" كما في "التذكرة للقرطبي" (ص٧٦٥)، و"النهاية" لابن كثير (٢/ ١١٦)، وأبو طاهر في "الأربعين البلدانية" (ص١٥٦) وابن الجوزي في "الموضوعات" (٥١٣) (١/ ٢٦٤)، والخطيب في "تأريخه" (١٦١٤) من طريق زكريا بن يحيى أبو السكين عن عبد الله بن صالح اليماني، حدثني أبو همام القرشي، عن سليمان بن المغيرة، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن =

شهاب، عن أبي هريرة به. وفيه: عبد الله بن صالح اليماني لم أجد له ترجمة. وقد أعله ابن الجوزي بقوله: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، وقد غطى بعض الرواة عواره؛ بأن قال حدثنا أبو همام القرشي، وهذا عندي من أعظم الخطأ أن يهرج بكذاب. واسمه محمد بن مجيب، قال يحيى بن معين: كذاب عدوالله. وقال أبو حاتم الرازي: ذاهب الحديث.اهـ هكذا ذكر ابن الجوزي رَحِمَهُٱللَّهُ أن أبا همام القرشي هو محمد بن مجيب، وتبعه العلامة الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ في "الضعيفة" برقم (٢٦٥) ولهذا حكما عليه بالوضع، لكن الظاهر -والله أعلم- أن أبا همام القرشي هو محمد بن مُحَبَّب وهو ثقة، وليس هو محمد بن مجيب؛ لأمرين:

١) أن محمد بن مجيب ثقفي كوفي، لا قرشي، بخلاف محمد بن محبب فهو قرشي.

٢) أن محمد بن مجيب لم يُذكر بكنية في ترجمته، بخلاف محمد بن محبب فهو المكني بأبي همام.

وله طريق أخرى: أخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ١٩٦) من طريق أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب المقرئ، وأخرجه أبو نعيم من طريق أخرى كما ذكر السيوطي في "اللالئ المصنوعة" (١/ ٢٠٣) من طريق عبد الله بن محمد بن جعفر كلاهما عن محمد بن عبد الرحيم بن شبيب عن محمد بن قدامة المصيصي عن جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: «**تعلم القرآن، وعلمه الناس، ولا تزال كذلك حتى يأتيك الموت، فإذا أتاك الموت وأنت كذلك حجت الملائكة إلى قبرك كما يحج المؤمنون إلى بيت الله الحرام**». قال ابن عراق الكناني كما في "تنزيه الشريعة" (١/ ٢٦٨): محمد بن عبد الرحيم بن أبي شبيب، لم أقف له على ترجمة، وشيخ أبي نعيم عبد الله بن جعفر أظنه القزويني وهو وضاع كما مر في المقدمة والله أعلم.اهـ **قال العلامة الألباني** رَحِمَهُٱللَّهُ: وهو بهذا اللفظ أشد نكارة عندي من الأول؛ لما فيه من ذكر الحج إلى القبر؛ فإنه تعبير مبتدع لا أصل له في الشرع، ولم يرد فيه إطلاق الحج إلى شيء مما يزار إلا إلى بيت الله الحرام، وإنما يطلق الحج إلى القبور، المبتدعة الذين يغالون في تعظيم القبور مثل شد الرحال إليها والبيات عندها والطواف حولها، والدعاء والتضرع لديها ونحوذلك مما هو من شعائر الحج حتى لقد ألف بعضهم كتابًا سماه "مناسك حج المشاهد والقبور"! على ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه، وهذا ضلال كبير لا يشك مسلم شم رائحة التوحيد الخالص في كونه أكره شيء إليه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، فكيف يعقل إذن أن ينطق عليه السلام بهذه الكلمة: "حجت الملائكة إلى قبرك كما يحج المؤمنون إلى بيت الله الحرام"؟! اللهم إن القلب يشهد أن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ ما صدر منه حرف من هذا، فقبح الله من وضعه. وأنا أتهم به ابن شبيب هذا، فإن رجال إسناده كلهم ثقات غيره، أما عبد الله ابن محمد بن جعفر شيخ أبي نعيم فهو أبو الشيخ ابن حبان الحافظ الثقة صاحب كتاب "طبقات الأصبهانيين" وله ترجمة في "تذكرة الحفاظ" للذهبي (٣/ ١٤٧- ١٤٩) و"شذرات الذهب" (٣/ ٦٩) وغيرهما. وأما سائر الرواة فكلهم ثقات معروفون من رجال "التهذيب" غير ابن شبيب فهو المتهم به، ولم أجد له ترجمة إلا في "طبقات الأصبهانيين" (ص٢٣٤) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، فهو مجهول، والحمل عليه عندي في هذا الحديث، ولم يعرفه ابن عراق فقال في "تنزيه الشريعة" (١/ ١١٥ / ٢): ولم أقف له على ترجمة، وشيخ أبي نعيم عبد الله بن محمد بن جعفر أظنه القزويني وهو وضاع كما مر في المقدمة. كذا قال والصواب أنه أبو الشيخ كما ذكرنا، فإن أبا نعيم يكثر عنه في "الحلية" وغيرها ولوكان هو هذا الكذاب لنسبه تمييزا بينهما فتأمل. ثم استدركت فقلت: بل ليس هو القزويني يقينا، لأن أبا نعيم لم يدركه، فقد ولد بعد وفاته بإحدى وعشرين سنة كما سيأتي بيانه تحت الحديث (٥٢٩١).اهـ "الضعيفة" (٢٦٥).

وروى أبو بكر بن أحمد بن سليمان النجَّاد[1]، عن يعلى بن منية، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**تقول النار للمؤمن يوم القيامة: جز يا مؤمن، فقد أطفأ نورك لهبي**»[2].

وقوله: «**وَالْمِيزَانِ**»: أي: ونؤمن بالميزان. قال تعالى: ﴿**وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ**﴾ [الأنبياء: ٤٧]. وقال تعالى: ﴿**فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ**﴾ [المؤمنون: ١٠٢ - ١٠٣]. **قال القرطبي**[3]: قال العلماء: إذا انقضى الحساب كان بعده وزن الأعمال، لأن الوزن للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة، فإن المحاسبة لتقرير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها ليكون الجزاء بحسبها. قال: وقوله تعالى: ﴿**وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾ [الأنبياء: ٤٧]. يحتمل أن يكون ثم موازين متعددة توزن فيها الأعمال، ويحتمل أن يكون المراد الموزونات، فجمع باعتبار تنوع الأعمال الموزونة. والله أعلم[4].

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل البغدادي، الحنبلي، النجاد. قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: الإمام، المحدث، الحافظ، الفقيه، المفتي، شيخ العراق.اهـ "السير" (١٥/ ٥٠٢).

(٢) **ضعيف جدًا**:

أخرجه الطبراني (٢٢/ ٢٥٨) وأبو تمام في "الفوائد" (٩٦٠) وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٣٢٩) والبيهقي في "الشعب" (٣٦٩) وابن عدي في "الكامل" (٨/ ١٣٠) من طريق منصور بن عمار حدثنا بشير بن طلحة الجذامي بن دريك عن يعلى بن منية. وهذا إسناد ضعيف؛ فيه ثلاث علل:

١) الانقطاع بين خالد بن دريك وبين يعلى بن منية.

٢) ضعف منصور بن عمار وهو الواعظ أبو السري. قال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: منكر الحديث. وقال الدارقطني: يروي عن ضعفاء أحاديث لا يتابع عليها. وقد أنكر عليه هذا الحديث كما في ترجمته من "الكامل" لابن عدي و"الميزان" للذهبي.

٣) الاضطراب في سند الحديث الحاصل من ضعف منصور بن عمار فقد رواه على أوجه مختلفة، وهذا يدل على ضعفه. انظر: "الضعيفة" برقم (٣٤١٣).

(٣) انظر: "التذكرة" (ص٧١٥- ٧٣٤).

(٤) **اختلف العلماء هل هو ميزان واحد أو متعدد؟**

١) **أنها موازين متعددة بحسب الأمم أو الأفراد أو الأعمال**؛ لأنه لم يرد في القرآن إلا مجموعًا، وأما إفراده في بعض الأحاديث كحديث: «**كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان**». فباعتبار الجنس.

٢) **أنه ميزان واحد لجميع الأمم**، ولجميع الأعمال؛ لأنه ورد في الأحاديث مفردًا، وأما جمعه في القرآن =

والذي دلت عليه السنة: أن ميزان الأعمال له كفتان حسيتان مشاهدتان[(١)]. روى الإمام أحمد، من حديث أبي عبد الرحمن الحُبُلي، قال سمعت عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله سيختص رجلًا من أمتي على رءوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلا، كل سجل مد البصر، ثم يقول له: أتنكر من هذا شيئًا أظلمتك كتبتي الحافظون؟ قال: لا، يا رب، فيقول: ألك عذر أو حسنة؟ فيبهت الرجل، فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنة واحدة، لا ظلم اليوم عليك، فتخرج له بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، فيقول أحضروه، فيقول: يا رب، وما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقال: إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، قال: فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، ولا يثقل شيء بسم الله الرحمن الرحيم**». وهكذا روى الترمذي، وابن ماجه، وابن أبي الدنيا، من حديث الليث، زاد الترمذي: «**ولا يثقل مع اسم الله شيء**»[(٢)].

وفي سياق آخر: «**توضع الموازين يوم القيامة، فيؤتى بالرجل فيوضع في كفة**»، الحديث[(٣)].

فباعتبار الموزونات وهي الأعمال والأشخاص والصحائف، قال ابن الجوزي: إذا كان الميزان واحدًا، فما المعنى بذكر الموازين؟ **فالجواب**: أنه لما كانت أعمال الخلائق توزن وزنة بعد وزنة، سميت موازين.اهـ "دفع إيهام الاضطراب" (٣/ ١٩٢)، **وهذا هو الصحيح** وهو اختيار السفاريني وابن عثيمين في "الواسطية" وفي "اللمعة" قال: وكلا الأمرين محتمل والله أعلم.اهـ انظر: "لوامع الأنوار" (٢/ ١٨٦)، و"شرح الواسطية" لابن عثيمين (٢/ ١٣٩)، و"شرح لمعة الاعتقاد" (ص٥٥).

(١) خلافًا للمعتزلة الذي أنكروا حقيقة الميزان وقالوا: المراد به شيء معنوي ليس شيئًا محسوسًا حقيقيًا، بل هو أمر معنوي وهو: العدل. وهذا القول باطل مخالف للنصوص وإجماع السلف، ولأننا إذا قلنا: إن المراد بالميزان: العدل؛ فلا حاجة إلى أن نعبر بالميزان؛ بل نعبر بالعدل؛ لأنه أحب إلى النفس من كلمة (ميزان)، ولهذا قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ**﴾ [النحل: ٩٠]. قاله ابن عثيمين. انظر: "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٠٢)، "لوامع الأنوار" (٢/ ١٨٥)، و"شرح الواسطية" (٢/ ١٣٩).

(٢) **صحيح**:
أخرجه أحمد (٦٩٩٤) والترمذي (٢٦٣٩) وابن ماجه (٤٣٠٠) وغيرهم من طرق عن ليث بن سعد عن عامر بن يحيى، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص به. وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وقد صححه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (٧٨٧)، وأما رواية الكتاب: «**ولا يثقل شيء بسم الله الرحمن الرحيم**» قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: فهي رواية لأحمد، وهي شاذة.اهـ "تعليقات الألباني على شرح الطحاوية" (ص ٤١٨).

(٣) **ضعيف بهذا اللفظ**: =

وفي هذا السياق فائدة جليلة، وهي أن العامل يوزن مع عمله، ويشهد له ما روى البخاري عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة، لا يزن عند الله جناح بعوضة**»، وقال: «**اقرءوا إن شئتم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾** [الكهف: ١٠٥]»[(١)].

وروى الإمام أحمد، عن ابن مسعود: أنه كان يجني سواكا من الأراك، وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تكفؤه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**مم تضحكون؟**» قالوا: يا نبي الله، من دقة ساقيه، فقال: «**والذي نفسي بيده، لهما أثقل في الميزان من أحد**»[(٢)].

وقد وردت الأحاديث أيضًا بوزن الأعمال أنفسها، كما في "صحيح مسلم"، عن أبي مالك الأشعري، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان**» الحديث[(٣)].

أخرجه أحمد (٧٠٦٦) وذكر إسناده الترمذي عقب حديث (٢٦٣٩) ولم يسق متنه، من طريق ابن لهيعة، عن عامر بن يحيى، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**توضع الموازين يوم القيامة، فيؤتى بالرجل، فيوضع في كفة، فيوضع ما أحصي عليه، فتمايل به الميزان، فيبعث به إلى النار، فإذا أدبر به إذا صائح يصيح من عند الرحمن، يقول: لا تعجلوا، لا تعجلوا، فإنه قد بقي له، فيؤتى ببطاقة فيها: لا إله إلا الله، فتوضع مع الرجل في كفة، حتى يميل به الميزان**». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة، ولهذا قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا السياق فيه غرابة، وفيه فائدة جليلة، وهو أن العامل يوزن مع عمله.اهـ "النهاية" (٢/ ٢٤).

(١) أخرجه البخاري (٤٧٢٩) ومسلم (٢٧٨٥).

(٢) **حسن:**
أخرجه أحمد (٣٩٩١) وأبو يعلى (٥٣١٠) والطبراني (٩/ ٧٨) وغيرهم من طرق عن حماد، عن عاصم، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود به. وهذا إسناد حسن، وقد حسنه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (٨٣٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٣) من طريق أبي سلام ممطور الحبشي عن أبي مالك الأشعري. وقد أعله الحفاظ كالدارقطني وأبي الفضل بن الشهيد وغيرهما بالانقطاع بين أبي سلام وأبي مالك الأشعري، ولكن هذه العلة لا تقدح في صحة الحديث فقد وُصِل بإسناد صحيح آخر عند أبي عوانة في "مستخرجه" (٦٠١) عن أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري. انظر: "علل الأحاديث في صحيح مسلم" لابن الشهيد (ص ٤٥)، و"التتبع" (ص١٩٨).

وفي "الصحيحين"، وهو خاتمة كتاب البخاري، قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**كلمتان خفيفتان على اللسان، حبيبتان إلى الرحمن، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**»(١).

وروى الحافظ أبو بكر البيهقي، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**يؤتى بابن آدم يوم القيامة، فيوقف بين كفتي الميزان، ويوكل به ملك، فإن ثقل ميزانه، نادى الملك بصوت يسمع الخلائق: سعد فلان سعادة لا يشقى بعدها أبدًا، وإن خف ميزانه، نادى الملك بصوت يسمع الخلائق: شقي فلان شقاوة لا يسعد بعدها أبدًا**»(٢).

فلا يُلتفت إلى ملحد معاند يقول: الأعمال أعراضٌ(٣) لا تقبل الوزن، وإنما يقبل الوزن الأجسام!! فإن الله يقلب الأعراض أجساما، كما تقدم، وكما روى الإمام أحمد، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**يؤتى بالموت كبشا أغثر(٤)، فيوقف بين الجنة والنار، فيقال، يا أهل الجنة، فيشرئبون وينظرون، ويقال: يا أهل النار، فيشرئبون وينظرون، ويرون أن قد جاء الفرج، فيذبح، ويقال: خلود لا موت**». ورواه البخاري بمعناه(٥). فثبت وزن الأعمال والعامل وصحائف الأعمال(٦)، وثبت أن الميزان له كفتان(٧). والله تعالى أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦٣) ومسلم (٢٦٩٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **ضعيف جدًا**:
أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في "بغية الباحث" (١١٢٥) والبزار (٦٩٤٢) واللالكائي في "شرح أصول السنة" (٢٢٠٥) وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ١٧٤) وغيرهم من طريق داود بن المحبر، ثنا صالح المري، عن جعفر بن زيد عن أنس بن مالك به. وهذا إسناد شديد الضعف، فيه داود بن المحبر وهو متروك. وصالح المري ضعيف.

(٣) أي: معاني وصفات لا تقوم بنفسها.

(٤) أي: ليس بأحمر ولا أسود ولا أبيض. وفي "النهاية" (٣/ ٣٤٢): هو الكدر اللون كالأغبر والأربد.

(٥) أخرجه أحمد (٩٤٤٩)، وأخرجه البخاري (٤٧٣٠) ومسلم (٢٨٤٩) عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) هذا اختيار ابن كثير وحافظ الحكمي وهو الصحيح؛ جمعا بين الأدلة التي جاءت بوزن الجميع. وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: ولكن عند التأمل نجد أن أكثر النصوص تدل على أن الذي يوزن هو العمل، ويخص بعض الناس، فتوزن صحائف أعماله، أو يوزن هو نفسه. وأما ما ورد في حديث ابن مسعود وحديث صاحب البطاقة؛ فقد يكون هذا أمرًا يخص الله به من يشاء من عباده.اهـ انظر: "تفسير بن كثير" (٣/ ٣٥١)، و"شرح الواسطية" لابن عثيمين (٢/ ١٤٣)، و"معارج القبول" (٢/ ٨٤٨).

(٧) إحداهما للحسنات، والأخرى للسيئات، وسَعَة الكفتين عظيمة جدًا؛ لحديث عبد الله بن عمرو =

فعلينا الإيمان بالغيب، كما أخبرنا الصادق صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من غير زيادة ولا نقصان.

ويا خيبة من ينفي وضع الموازين القسط ليوم القيامة كما أخبر الشارع، لخفاء الحكمة عليه، ويقدح في النصوص بقوله: لا يحتاج إلى الميزان إلا البقال والفوَّال!! وما أحراه بأن يكون من الذين لا يقيم الله لهم يوم القيامة وزنًا. ولو لم يكن من الحكمة في وزن الأعمال إلا ظهور عدله سبحانه لجميع عباده، فلا أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين[1]. فكيف ووراء ذلك من الحكم ما لا اطلاع لنا عليه. فتأمل قول الملائكة، لما قال الله لهم: ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿**وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [الإسراء: ٨٥].

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ نَبِيَّ اللهِ نُوحًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ لِابْنِهِ: إِنِّي قَاصٌّ عَلَيْكَ الْوَصِيَّةَ: آمُرُكَ بِاثْنَتَيْنِ، وَأَنْهَاكَ عَنِ اثْنَتَيْنِ، آمُرُكَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ، لَوْ وُضِعَتْ فِي كِفَّةٍ، وَوُضِعَتْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فِي كِفَّةٍ، رَجَحَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَلَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ، كُنَّ حَلْقَةً مُبْهَمَةً، قَصَمَتْهُنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» أخرجه أحمد (٦٥٨٣) والبخاري في "الأدب المفرد" (٥٤٨) عن سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن الصقعب ابن زهير، عن زيد بن أسلم، قال حماد، أظنه عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو به. وهذا إسناد صحيح، الصقعب بن زهير روى عنه جمع، ووثقه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالمشهور، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين، وقد صححه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (٨٠١). وصح عن سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: يوضع الميزان يوم القيامة، فلو وضع فيه السماوات والأرض لوسعت. أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (١٣٥٧) والآجري في "الشريعة" (٨٩٥) بإسناد صحيح، وروي مرفوعًا ولا يصح، وللميزان لسان (أي: شوكة تبيّن رجحان إحدى الكفتين) جاء ذلك عن ابن عباس والحسن ولم يصح عنهما، ولكن أجمع العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ على ذلك.

(١) ولأجل ذلك قال العلماء: إن الكافر يوزن يوم القيامة، وإن لم يكن لهم وزن ولا مقدار؛ لحديث: «**إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة، لا يزن عند الله جناح بعوضة**»، وقال: «اقرءوا إن شئتم: ﴿**فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا**﴾، فيوزنون لا وزن من له حسنات وسيئات؛ فإنهم لا حسنة لهم يوم القيامة، وإنما يوزنون لحكم عظيمة، ومنها:

١) إظهار عدل الله تعالى.

٢) بيان دركاتهم في النار.

٣) فضحهم على رءوس الأشهاد. وهذا اختيار شيخ الإسلام وابن كثير رَحِمَهُمَا اللَّهُ. انظر: "النهاية" (٢/ ٣٦).

وقد تقدم عند ذكر الحوض كلام القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أن الحوض قبل الميزان، والصراط بعد الميزان. ففي "الصحيحين": «**أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة**»[(١)].

وجعل القرطبي في "التذكرة"[(٢)] هذه القنطرة صراطًا ثانيًا للمؤمنين خاصة، وليس يسقط منه أحد في النار، والله تعالى أعلم[(٣)].

(١) أخرجه البخاري (٦٥٣٥) عن أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولم يخرجه مسلم، فعزو الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ للحديث لمسلم وهم.

(٢) انظر: "التذكرة" (ص٧٦٧).

(٣) فالقنطرة جسر بعد الصراط مما يلي الجنة، وليس من الصراط كما ذكر القرطبي وابن كثير رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ؛ لثلاثة أمور:

١) **أنه ليس فيها أوصاف الصراط** من كونه أدق من الشعرة وأحد من السيف، ومدحضة مزلة.

٢) **أنه لا يسقط من القنطرة أحد.**

٣) **أنه لا يقف فيها إلا المؤمنون فقط**. انظر: "النهاية" (٢/ ١٢١)، و"الفتح" (٦٥٣٥).

خلق الجنة والنار وبقاؤهما

وقوله: (وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا (قَدْ) فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ).

ش: أما قوله أن: «**الْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ**»، فاتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل على ذلك أهل السنة، حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية[(١)]، فأنكرت ذلك، وقالت: بل ينشئهما الله يوم القيامة!! وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعة لما يفعله الله، وأنه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا!! وقاسوه على خلقه في أفعالهم، فهم مشبهة في الأفعال[(٢)]، ودخل التجهم فيهم، فصاروا مع ذلك معطلة[(٣)]! وقالوا: خلْق الجنة قبل الجزاء عبثٌ؛ لأنها تصير معطلة مدةً متطاولة!! فردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للرب تعالى، وحرفوا النصوص عن مواضعها، وضللوا وبدعوا من خالف شريعتهم.

فمن نصوص الكتاب: قوله تعالى عن الجنة: ﴿**أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ**﴾ [آل عمران: ١٣٣]. ﴿**أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ**﴾ [الحديد: ٢١]. وعن النار: ﴿**أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ**﴾ [آل عمران: ١٣١]. ﴿**إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا * لِلطَّاغِينَ مَآبًا**﴾ [النبأ: ٢١ - ٢٢]. وقال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى * عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى**﴾ [النجم: ١٣ - ١٥]. وقد رأى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سدرة المنتهى، ورأى عندها جنة المأوى. كما في "الصحيحين"، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في قصة الإسراء، وفي آخره: «**ثم انطلق بي جبرائيل، حتى أتى سدرة المنتهى، فغشيها ألوان لا أدري ما هي، قال: ثم دخلت الجنة، فإذا هي جنابذ[(٤)] اللؤلؤ، وإذا ترابها المسك**»[(٥)]. وفي

---

(١) والخوارج أيضًا كما ذكر ابن حزم في "الفصل" (٤/ ٦٨)، وانظر: "حادي الأرواح" (ص١١).

(٢) حيث شبهوا أفعال الله بأفعال خلقه، فما حسُن فعله من الخلق وجب على الله فعله، وما قبُح فعله من الخلق حرُم فعله على الله تعالى.

(٣) أي: معطلة في الصفات.

(٤) جمع جنبذة وهي القبة.

(٥) أخرجه البخاري (٣٣٤٢) ومسلم (١٦٣) عن أنس بن مالك، قال: كان أبو ذر، يحدث، أن رسول الله =

"الصحيحين" من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة**»(١).

وتقدم حديث البراء بن عازب، وفيه: «**ينادي مناد من السماء: أن صدق عبدي، فافرشوه من الجنة، وافتحوا له بابًا إلى الجنة، قال: فيأتيه من روحها وطيبها**»(٢). وتقدم حديث أنس بمعنى حديث البراء.

وفي "صحيح مسلم"، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: خسفت الشمس على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فذكرت الحديث، وفيه: وقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**رأيت في مقامي هذا كل شيء وعدتم به، حتى لقد رأيتني آخذُ قطفا من الجنة حين رأيتموني أقدم ولقد رأيت جهنم يحطم بعضها بعضًا حين رأيتموني تأخرت**»(٣).

وفي "الصحيحين"، واللفظ للبخاري، عن عبد الله ابن عباس، قال: انخسفت الشمس على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فذكر الحديث، وفيه: فقالوا: يا رسول الله رأيناك تناولت شيئًا في مقامك، ثم رأيناك تكعكعت(٤)؟ فقال: «**إني رأيت الجنة، وتناولت عنقودًا، ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ورأيت النار، فلم أر منظرًا كاليوم قط أفظع، ورأيت أكثر أهلها النساء**»، قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «**بكفرهن**»، قيل: أيكفرن بالله؟ قال: «**يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله، ثم رأت منك شيئًا، قالت: ما رأيت خيرًا قط!!** »(٥).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

(١) أخرجه البخاري (١٣٧٩) ومسلم (٢٨٦٦).

(٢) **حسن**: تقدم تخريجه ص(٦٢٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٢١٢) ومسلم (٩٠١).

(٤) أي: تأخرت إلى الوراء.

(٥) أخرجه البخاري (٥١٩٧) ومسلم (٩٠٧).

وفي "صحيح مسلم" من حديث أنس: «**وأيم الذي نفسي بيده، لو رأيتم ما رأيت، لضحكتم قليلًا وبكيتم كثيرًا**». قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: «**رأيت الجنة والنار**»[(١)].

وفي "الموطأ" و "السنن"، من حديث كعب ابن مالك، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إنما نسمة المؤمن طير يعلق في شجر الجنة، حتى يرجعها الله إلى جسده يوم القيامة**»[(٢)]. وهذا صريح في دخول الروح الجنة قبل يوم القيامة.

وفي "صحيح مسلم" و"السنن" و"المسند" من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**لما خلق الله الجنة والنار، أرسل جبريل إلى الجنة، فقال: اذهب فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، فذهب فنظر إليها وإلى ما أعد الله لأهلها فيها، فرجع فقال: وعزتك، لا يسمع بها أحد إلا دخلها، فأمر بالجنة، فحفت بالمكاره، فقال: ارجع فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، قال: فنظر إليها، ثم رجع فقال: وعزتك، لقد خشيت أن لا يدخلها أحد، قال: ثم أرسله إلى النار، قال: اذهب فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، قال: فنظر إليها، فإذا هي يركب بعضها بعضًا، ثم رجع فقال: وعزتك، لا يدخلها أحد سمع بها، فأمر بها فحفت بالشهوات، ثم قال: اذهب فانظر إلى ما أعددت لأهلها فيها، فذهب فنظر إليها، فرجع فقال: وعزتك، لقد خشيت أن لا ينجو منها أحد إلا دخلها**»[(٣)]. ونظائر ذلك في السنة كثيرة.

وأما على قول من قال: إن الجنة الموعود بها هي الجنة التي كان فيها آدم ثم أخرج منها[(٤)]، فالقول بوجودها الآن ظاهر، والخلاف في ذلك معروف.

---

(١) أخرجه مسلم (٤٢٦).

(٢) **صحيح**: تقدم تخريجه ص(٦٢١).

(٣) **حسن**:
أخرجه أبو داود (٤٧٤٤) والنسائي (٣٧٦٣) والترمذي (٢٥٦٠) وأحمد (٨٣٩٨) ولم يخرجه ابن ماجه، من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وهذا إسناد حسن، وقد حسنه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" (١٤٠٠). **تنبيه**: عزو الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ الحديث لمسلم وهم، قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وعزو المؤلف لمسلم خطأ، وإنما له (٢٨٢٢) منه: «**حفت الجنة... وحفت النار بالشهوات**» وهذا رواه البخاري أيضًا (٦٤٨٧).اهـ"تعليقات الألباني على شرح الطحاوية" (ص ٤٢٢).

(٤) وهذا هو الصحيح وهو قول جمهور أهل السنة؛ لحديث الشفاعة وفيه قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يجمع الله تبارك وتعالى الناس، فيقوم المؤمنون حتى تزلف لهم الجنة، فيأتون آدم، فيقولون: يا أبانا،** =

وأما شبهة من قال: إنها لم تخلق بعد، وهي: أنها لو كانت مخلوقة الآن لوجب اضطرارًا أن تُفنى يوم القيامة وأن يُهلك كل من فيها ويموت، لقوله تعالى: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾ [القصص: ٨٨]. و﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وقد روى الترمذي في "جامعه"، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لقيت إبراهيم ليلة أسري بي، فقال: يا محمد، أقرئ أمتك مني السلام، وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة، عذبة الماء، وأنها قيعان**[1]**، وأن غراسها سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر**»، قال: هذا حديث حسن غريب[2].

استفتح لنا الجنة، فيقول: وهل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة أبيكم آدم». أخرجه البخاري (٤٧١٢) ومسلم (١٩٥) واللفظ له عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: «**احتج آدم وموسى، فقال موسى: يا آدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، فقال له آدم: أنت موسى، اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده، أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة**». أخرجه البخاري (٦٦١٤) ومسلم (٢٦٥٢)، وهناك قول آخر بأنها جنة أخرى ليست جنة الخلد التي جعلها دار جزاء للمؤمنين، ثم اختلفوا: فقال بعضهم: إنها في السماء؛ لأنه أهبطهما منها. وقال بعضهم: إنها في الأرض. وهناك قول آخر بالتوقف في المسألة. انظر: "حادي الأرواح" (ص٢٢).

(١) جمع قاع، وهو الأرض المستوية الخالية من الشجر.

(٢) **ضعيف**:

أخرجه الترمذي (٣٤٦٢) والطبراني (١٠/ ١٧٣) وفي "الأوسط" (٤١٧٠) وغيرهما من طريق سيار بن حاتم قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود. وهذا إسناد ضعيف جدًا؛ فيه سيار بن حاتم العنزي وهو ضعيف، وعبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة الواسطي شديد الضعف، ومع ذلك اختلف في إسناده، قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ: وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سيار بن حاتم، عن عبد الواحد ابن زياد، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله ابن مسعود، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**لقيت إبراهيم**»؟ قال أبي: هكذا رواه سيار، وغيره يقول: عن القاسم، عن أبيه؛ وهذا الصحيح مرسل. قلت لهما: الوهم ممن تراه؟ قال أبي: من سيار. وقال أبو زرعة: لا أدري؛ إما من سيار، وإما من عبدالواحد؛ رواه جماعة عن عبد الواحد، فلم يقولوا: عن أبيه.اهـ "العلل" (٢٠٠٥).

وله شاهد عن أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه أحمد (٢٣٥٥٢) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر، أخبره عن سالم بن عبد الله، أخبرني أبو أيوب الأنصاري: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ليلة أسري به مر على إبراهيم، فقال: من معك يا جبريل؟ قال: هذا محمد، فقال له إبراهيم: مر أمتك فليكثروا من غراس الجنة، فإن تربتها طيبة، وأرضها واسعة قال: وما غراس الجنة؟ قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة عبد الله بن عبد الرحمن، تفرد بالرواية عنه أبو صخر حميد بن زياد ولم يوثقه سوى ابن حبان.

وله شاهد عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه الطبراني (١٢/ ٣٦٤) من طريق عقبة بن علي، عن عبد الله بن =

وفيه أيضًا من حديث أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «**من قال سبحان الله وبحمده، غرست له نخلة في الجنة**»، قال: هذا حديث حسن صحيح[(١)]، قالوا: فلو كانت مخلوقة مفروغًا منها لم تكن قيعانًا، ولم يكن لهذا الغراس معنى. قالوا: وكذا قوله تعالى عن امرأة فرعون أنها قالت: ﴿**رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ**﴾ [التحريم: ١١].

فالجواب: إنكم إن أردتم بقولكم إنها الآن معدومة بمنزلة النفخ في الصور وقيام الناس من القبور، فهذا باطل، يرده ما تقدم من الأدلة وأمثالها مما لم يذكر، وإن أردتم أنها لم يُكمل خلْق جميع ما أعد الله فيها لأهلها، وأنها لا يزال الله يحدث فيها شيئًا بعد شيء، وإذا دخلها المؤمنون أحدث الله فيها عند دخولهم أمورًا أُخر - فهذا حق لا يمكن رده[(٢)]، وأدلتكم هذه إنما تدل على هذا القدر[(٣)].

عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أكثروا من غرس الجنة فإنه عذب ماؤها طيب ترابها، فأكثروا من غراسها، لا حول ولا قوة إلا بالله**». وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عبد الله بن عمر العمري، وعقبة بن علي قال فيه العقيلي: لا يتابع على حديثه وربما حدث بالمنكر عن الثقات.

(١) **حسن لغيره**:
أخرجه الترمذي (٣٤٦٤) والنسائي في "الكبرى" (١٠٥٩٤) وابن أبي شيبة (٣٠٠٢٩) وأبو يعلى (٢٢٣٣) والطبراني في "الصغير" (٢٨٧) والحاكم (١٨٤٧) من طريق حجاج الصواف، عن أبي الزبير، عن جابر به. وهذا إسناد ضعيف؛ لعنعنة أبي الزبير وهو مدلس.
وله شاهد عن معاذ بن أنس الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه أحمد (١٥٦٤٥) من طريق ابن لهيعة، وأخرجه أبو داود (١٤٥٣) من طريق يحيي بن أيوب، وأخرجه الطبراني (٢٠/ ١٩٨) من طريق رشدين بن سعد كلهم عن زبان، عن سهل، عن أبيه. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف زبان بن فائد، وسهل بن معاذ ضعيف لاسيما في رواية زبان عنه.
وله شاهد عن أبي هريرة: أخرجه ابن ماجه (٣٨٠٧) والحاكم (١٨٨٧) من طريق حماد بن سلمة، عن أبي سنان، عن عثمان بن أبي سودة، عن أبي هريرة. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبي سنان واسمه عيسى بن سنان القسملي.
وله شاهد عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرجه البزار (٢٤٦٨) من طريق يونس بن الحارث، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف يونس بن الحارث الثقفي، ومما يدل على ضعفه أنه رواه كما في مصنف بن أبي شيبة (٣٠٠٥١) عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو موقوفًا. فأسقط من إسناده راويا بين عمرو بن شعيب وعبد الله بن عمرو، وجعله موقوفًا.
(٢) وهذا كالأرض فإن الله يحدث فيها شيئًا بعد شيء.
(٣) انظر: "حادي الأرواح" (ص ٤٥)، والفصل في "الملل والنحل" (٤/ ٦٨).

وأما احتجاجكم بقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، فأتيتم من سوء فهمكم معنى الآية، واحتجاجكم بها على عدم وجود الجنة والنار الآن - نظير احتجاج إخوانكم[١] على فنائهما وخرابهما وموت أهلهما!! فلم تُوَفَّقوا أنتم ولا إخوانكم لفهم معنى الآية، وإنما وُفِّق لذلك أئمة الإسلام. فمن كلامهم: أن المراد ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ مما كتب الله عليه الفناء والهلاك ﴿هَالِكٍ﴾، والجنة والنار خلقتا للبقاء لا للفناء، وكذلك العرش، فإنه سقف الجنة. وقيل: المراد إلا ملكه. وقيل: إلا ما أريد به وجهه. وقيل: إن الله تعالى أنزل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، فقالت الملائكة: هلك أهل الأرض، وطمعوا في البقاء، فأخبر تعالى عن أهل السماء والأرض أنهم يموتون، فقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، لأنه حي لا يموت، فأيقنت الملائكة عند ذلك بالموت[٢]. وإنما قالوا ذلك توفيقًا بينها وبين النصوص المحكمة، الدالة على بقاء الجنة، وعلى بقاء النار أيضًا، على ما يذكر عن قريب، إن شاء الله تعالى.

وقوله: «**لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ**»: هذا قول جمهور الأئمة من السلف والخلف. وقال ببقاء الجنة وبفناء النار جماعة من السلف والخلف[٣]، والقولان مذكوران في كثير من كتب التفسير وغيرها.

وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطلة، وليس له سلف قط، لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، ولا من أهل السنة. وأنكره عليه عامة أهل السنة، وكفَّروه به، وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض. وهذا قاله لأصله الفاسد الذي اعتقده، وهو امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث! وهو عمدة أهل الكلام المذموم، التي استدلوا بها على حدوث الأجسام، وحدوث ما لم يَخْلُ من الحوادث،

---

(١) وهم الجهمية.

(٢) ذكر هذا الخبر القرطبي في "تفسيره" (١٧/ ١٦٥) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بدون إسناد.

(٣) هذا كلام منقول من كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في "حادي الأرواح" (ص٣٤٨) وقد علق العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الموضع بقوله: لم يثبت القول بفناء النار عن أحد من السلف، وإنما هي آثار واهية لا تقوم بها حجة، وبعض أحاديثه موضوعة، لو صحت لم تدل على الفناء المزعوم، وإنما على بقاء النار، وخروج الموحدين منها، وقد كنت خرجت بعض ذلك في "الضعيفة" برقم "٦٠٦ و٧٠٧". ثم وقفت على رسالة مخطوطة في مكتبة المكتب الإسلامي للعلامة الأمير الصنعاني في هذه المسألة الخطيرة رد فيها على ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، فعلقت عليها وخرجت أحاديثها وقدمت لها بمقدمة ضافية، وقد طبعت بعناية المكتب الإسلامي.اهـ "تحقيق شرح الطحاوية" (ص٤٢٤).

وجعلوا ذلك عمدتهم في حدوث العالم. فرأى الجهم أن ما يمنع من حوادث لا أول لها في الماضي، يمنعه في المستقبل!! فدوام الفعل عنده على الرب في المستقبل ممتنع، كما هو ممتنع عنده عليه في الماضي!! وأبو الهذيل العلَّاف شيخُ المعتزلة، وافقه على هذا الأصل، لكن قال: إن هذا يقتضي فناء الحركات، فقال بفناء حركات أهل الجنة والنار، حتى يصيروا في سكون دائم، لا يقدر أحد منهم على حركة!! [1] وقد تقدم الإشارة إلى اختلاف الناس في تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل، وهي مسألة دوام فاعلية الرب تعالى، وهو لم يزل ربا قادرًا فعالًا لما يريد، فإنه لم يزل حيًا عليمًا قديرًا. ومن المحال أن يكون الفعل ممتنعًا عليه لذاته، ثم ينقلب فيصير ممكنا لذاته، من غير تجدد شيء[2]، وليس للأول حدٌّ محدود حتى يصير الفعل ممكنا له عند ذلك الحد، ويكون قبله ممتنعًا عليه. فهذا القول تصوره كافٍ في الجزم بفساده.

فأما أبدية الجنة، وأنها لا تفنى ولا تبيد، فهذا مما يعلم بالضرورة أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أخبر به، قال تعالى: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ عَطَاء غَيْرَ مَجْذُوذ**﴾ [هود: ١٠٨] أي غير مقطوع[3]، ولا ينافي ذلك قوله: ﴿**إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ**﴾ [هود: ١٠٨].

---

(١) قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لو كان ما قاله أبو الهذيل صحيحا، لكان أهل الجنة في عذاب واصب، وفي صفة المخدور والمفلوج (مشلول) ومن أخذه الكابوس (ضغطة تحصل للنائم) ومن سقي البنج، وهذا في غاية النكد والشقاء، ونعوذ بالله من هذا الحال.اهـ "الفصل" (٤/ ٧٠).

(٢) أي: سبب.

(٣) **قال ابن كثير** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قوله: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ**﴾ قال الإمام أبو جعفر بن جرير: من عادة العرب إذا أرادت أن تصف الشيء بالدوام أبدا قالت: هذا دائم دوام السموات والأرض، وكذلك يقولون: هو باق ما اختلف الليل والنهار، وما سمر أبناء سمير، وما لألأت العير بأذنابها، يعنون بذلك كله أبدا، فخاطبهم جل ثناؤه بما يتعارفونه بينهم فقال: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ**﴾. قلت (ابن كثير): ويحتمل أن المراد بـ﴿**ما دامت السموات والأرض**﴾ الجنس؛ لأنه لا بد في عالم الآخرة من سموات وأرض، كما قال تعالى: ﴿**يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ**﴾ [إبراهيم: ٤٨]. ولهذا قال الحسن البصري في قوله: ﴿**مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ**﴾ قال: يقول: سماء غير هذه السماء وأرض غير هذه فما دامت تلك السماء وتلك الأرض.اهـ "تفسير ابن كثير" (٤/ ٣٠١).

واختلف السلف في هذا الاستثناء:

فقيل: معناه إلا مدة مكثهم في النار، وهذا يكون لمن دخل منهم إلى النار ثم أخرج منها، لا لكلهم[(١)].

وقيل: إلا مدة مقامهم في الموقف.

وقيل: إلا مدة مقامهم في القبور والموقف.

وقيل: هو استثناء استثناه الرب ولا يفعله، كما تقول: والله لأضربنك إلا أن أرى غير ذلك، وأنت لا تراه، بل تجزم بضربه.

وقيل: ﴿**إِلَّا**﴾ بمعنى الواو، وهذا على قول بعض النحاة، وهو ضعيف[(٢)]. وسيبويه يجعل ﴿**إِلَّا**﴾ بمعنى لكن، فيكون الاستثناء منقطعًا، ورجحه ابن جرير وقال: إن الله تعالى لا خُلْف لوعده، وقد وصل الاستثناء بقوله: ﴿**عَطَاء غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾ [هود: ١٠٨]. قالوا: ونظيره أن تقول: أسكنتك داري حولًا إلا ما شئتُ، أي سوى ما شئت، أو لكن ما شئت من الزيادة عليه[(٣)].

وقيل: الاستثناء لإعلامهم، بأنهم مع خلودهم في مشيئة الله، لا أنهم يخرجون عن مشيئته، ولا ينافي ذلك عزيمته وجزمه لهم بالخلود، كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا**﴾ [الإسراء: ٨٦] وقوله تعالى: ﴿**فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ**﴾ [الشورى: ٢٤] وقوله: ﴿**قُل لَّوْ شَاء اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ**﴾ [يونس: ١٦]. ونظائره كثيرة، يُخبِر عبادَه سبحانه أن الأمور كلها بمشيئته، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن[(٤)].

---

(١) أي: أنه خاص بأهل الكبائر من الموحدين.

(٢) القول بأن [إلا] تأتي بمعنى الواو العاطفة، هو قول الأخفش والفراء وأبو عبيدة، وأبطل الزجاج هذا القول وقال: هذا خطأ عند الحذاق من النحويين. انظر: مغني اللبيب (ص١٠١)، و"تفسير القرطبي" (١٦٩/٢).

(٣) واختار هذا القول العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: المراد أنهم خالدون فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك فيما زاد على ذلك؛ لأنه لو لم يأت هذا الاستثناء وقال: ﴿**مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ**﴾ [هود:١٠٧] لتوهم واهم بأن مدة بقاء الناس في النار أو بقاء السعداء في الجنة على قدر دوام السماوات والأرض، فلما قال: ﴿**إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ**﴾ صار المعنى: يزيدون على ذلك ما شاء الله تعالى أن يزيدوا عليه، وقد بين الله تعالى في آية أخرى أن ذلك إلى الأبد، لا بالنسبة لأصحاب الجنة ولا بالنسبة لأصحاب النار –ثم ذكر الآيات في تأبيد الجنة والنار–.اهـ "لقاء الباب المفتوح" (١٨/٦١).

(٤) واختار هذا القول الإمام ابن كثير في "تفسيره" عند الآية.

وقيل: إن ﴿مَا﴾ بمعنى «من» أي: إلا من شاء الله دخوله النار بذنوبه من السعداء.

وقيل: غير ذلك[1].

وعلى كل تقدير، فهذا الاستثناء من المتشابه[2]، وقوله: ﴿عَطَاء غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]، محكمٌ. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ﴾ [ص: ٥٤]. وقوله: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] ٤. وقوله: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨].

وقد أكد الله خلود أهل الجنة بالتأبيد في عدة مواضع من القرآن، وأخبر أنهم: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلاَّ الْمَوْتَةَ الأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] وهذا الاستثناء منقطع[3]، وإذا ضممته إلى الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧] تبين أن المراد من الآيتين استثناء الوقت الذي لم يكونوا فيه في الجنة من مدة الخلود، كاستثناء الموتة الأولى من جملة الموت، فهذه موتة تقدمتْ على حياتهم الأبدية، وذاك[4] مفارقة للجنة تقدمت على خلودهم فيها.

والأدلة من السنة على أبدية الجنة ودوامها كثيرة: كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من يدخل الجنة ينعم ولا يبأس، ويخلد ولا يموت**»[5]. وقوله: ينادي مناد: «**يا أهل الجنة، إن لكم أن تصحوا فلا تسقموا أبدًا، وأن تشبوا فلا تهرموا أبدًا، وأن تحيوا فلا تموتوا أبدًا**»[6].

---

(١) هذا من كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ من "حادي الأرواح" (ص٣٤٧) وتمامه: وهذه الأقوال متقاربة ويمكن الجمع بينها بأن يقال: أخبر سبحانه عن خلودهم في الجنة كل وقت إلَّا وقتًا يشاء أن لا يكونوا فيها، وذلك يتناول وقت كونهم في الدنيا، وفي البرزخ، وفي موقف يوم القيامة، وعلى الصراط، وكون بعضهم في النار مدة... إلخ كلامه الذي سيذكره الشارح. **وهذا الذي اختاره ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ هو الصواب.**

(٢) أي: من المتشابه النسبي الذي يخفى على بعض الناس دون بعض، والواجب في مثل هذا الحال أن يُرد هذا المتشابه إلى الآيات المحكمة الواضحة التي نصَّت على خلود أهل الجنة.

(٣) فيكون معنى الآية: لا يذوقون الموت في الجنة، لكن قد ذاقوا الموتة الأولى قبل دخول الجنة.

(٤) أي: الاستثناء في قوله: إلا ما شاء ربك أي: هم في الجنة خالدين فيها إلا ذلك الوقت الذي فارقوا فيه الجنة، وهو مدة بقائهم في الدنيا والبرزخ والموقف والصراط.

(٥) أخرج نحوه مسلم (٢٨٣٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «**من يدخل الجنة ينعم لا يبأس، لا تبلى ثيابه ولا يفنى شبابه**».

(٦) أخرجه مسلم (٢٨٣٧) عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وتقدم ذكر ذبح الموت بين الجنة والنار، ويقال: «**يا أهل الجنة، خلود فلا موت، ويا أهل النار، خلود فلا موت**»[(١)].

وأما أبدية النار ودوامها، فللناس في ذلك ثمانية أقوال[(٢)]:

أحدها: أن من دخلها لا يخرج منها أبد الآباد[(٣)]، وهذا قول الخوارج والمعتزلة.

والثاني: أن أهلها يعذبون فيها، ثم تنقلب طبيعتهم وتبقى طبيعة نارية يتلذذون بها لموافقتها لطبعهم! وهذا قول إمام الاتحادية ابن عربي الطائي!!.

الثالث: أن أهلها يعذبون فيها إلى وقت محدود، ثم يخرجون منها، ويخلفهم فيها قوم آخرون، وهذا القول حكاه اليهود للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وأكذبهم فيه[(٤)]، وقد أكذبهم الله تعالى، فقال عز من قائل: ﴿**وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ * بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ [البقرة: ٨٠ - ٨١].

الرابع: يخرجون منها، وتبقى على حالها ليس فيها أحد.

الخامس: أنها تفنى بنفسها، لأنها حادثة وما ثبت حدوثه استحال بقاؤه!! وهذا قول الجهم وشيعته، ولا فرق عنده في ذلك بين الجنة والنار، كما تقدم[(٥)].

السادس: تفنى حركات أهلها ويصيرون جمادًا، لا يحسُّون بألمٍ، وهذا قول أبي الهذيل العلاف كما تقدم.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٣٠) ومسلم (٢٨٤٩) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: "حادي الأرواح" (ص٣٥٢).

(٣) أي: وإن كان من الموحدين من أصحاب الكبائر.

(٤) كما جاء في البخاري (٣١٦٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال لليهود: «**من أهل النار؟**»، قالوا: نكون فيها يسيرًا، ثم تخلفونا فيها، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اخسئوا فيها، والله لا نخلفكم فيها أبدًا**».

(٥) **قال ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا قول جهم بن صفوان إمام المعطلة الجهمية، وليس له فيه سلف قط من الصحابة ولا من التابعين ولا أحد من أئمة الإسلام، ولا قال به أحد من أهل السنة، وهذا القول مما أنكره عليه وعلى أتباعه أئمة الإسلام، وكفروهم به، وصاحوا بهم من أقطار الأرض، كما ذكره عبد الله بن الإمام احمد في كتاب "السنة" عن خارجة بن مصعب أنه قال: كفرت الجهمية بثلاث آيات من كتاب الله عز وجل: بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا**﴾ وهم يقولون: لا يدوم. وبقول الله تعالى: ﴿**إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ**﴾ وهم يقولون: ينفد. وبقول الله عز وجل: ﴿**مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ**﴾.اهـ "حادي الأرواح" (ص٣٤٨).

السابع: أن الله يخرج منها من يشاء، كما ورد في الحديث[1]، ثم يبقيها شيئًا، ثم يفنيها، فإنه جعل لها أمدًا تنتهي إليه[2].

(١) يعني أحاديث الشفاعة، وقد تقدم ذكرها.

(٢) هذا قول الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنه بعد أن بحث المسألة بحثًا طويلًا بما ظاهره أنه يقول بفناء النار قال في آخر البحث: وقد دل السمع دلالة قاطعة على دوام ثواب المطيعين، وأما عقاب العصاة فقد دل السمع أيضًا دلالة قاطعة على انقطاعه في حق الموحدين، وأما دوامه وانقطاعه في حق الكفار فهذا معترك النزال، فمن كان السمع من جانبه فهو أسعد بالصواب، وبالله التوفيق.اهـ "حادي الأرواح" (ص٣٦٥)، **وظاهر هذا الكلام أنه يقول بفناء النار مطلقا، ولكنه قد أفصح رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمراده في كتابه** "الوابل الصيب" (ص٢٠) وهو من أواخر كتبه ومؤلفاته بأن مراده بفناء النار إنما هي نار الموحدين فقط، لا نار الكفار كما تقوله الجهمية وغيرهم، حيث قال: ولما كان الناس على ثلاث طبقات: ١- طيب لا يشينه خبيث. ٢- وخبيث لا طيب فيه. ٣- وآخرون فيهم خبث وطيب. دورهم ثلاثة: دار الطيب المحض، ودار الخبيث المحض، وهاتان الداران لا تفنيان، ودار لمن معه خبث وطيب وهي الدار التي تفنى وهي دار العصاة، فإنه لا يبقي في جهنم من عصاة الموحدين أحد، فإنه إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة، ولا يبقي إلا دار الطيب المحض، ودار الخبث المحض.اهـ ف**النار في الآخرة عند ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ناران: نار تفنى، ونار تبقى أبدًا لا تفنى**، فالأولى هي نار العصاة المذنبين من المسلمين، والأخرى نار الكفار والمشركين، هذا خلاصة ما حرره الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما فهمه العلماء ومنهم العلامة الألباني كما في تعليقاته على هذا الشرح، فإذا علمت أن مذهب ابن القيم في هذه المسألة إنما هو فناء نار الموحدين فقط، فاعلم أن هذا القول غير صحيح، وقد نبه العلماء **رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ** على خطأ ابن القيم في هذه المسألة، واعتبروا ذلك زلة من زلاته، ومن أحسن من تكلم على هذه المسألة ورد فيها على الإمام ابن القيم ومن قال بفناء النار هو الإمام الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة مفردة سماها: "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار"، وقد علّق على هذه الرسالة العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتعليقات نافعة بيَّن فيها خطأ ابن القيم، وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: غريب على ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يسوق الأدلة بهذه القوة للقول بأن النار تفنى! وعلى كل حال، كما قال شيخنا في هذه المسألة: "لكل جواد كبوة؛ ولكل صارم نبوة"؛ والصواب الذي لا شك فيه. وهو عندي مقطوع به. أن النار باقية أبد الآبدين؛ لأنه إذا كان يخلد فيها تخليدًا أبديًا لزم أن تكون هي مؤبدة؛ لأن ساكن الدار إذا كان سكونه أبديًا لابد أن تكون الدار أيضًا أبدية.اهـ "تفسير القرآن" (١/ ٨٧). **تنبيه مهم**: عزى كثير من العلماء كابن الوزير والصنعاني القول بفناء النار إلى شيخ الإسلام ابن تيمية وممن أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في "الفتح" (٦٥٤٨) فإنه بعد أن ذكر الأقوال في فناء النار، ذكر القول السابع الذي هو القول بفناء النار ثم قال بعد ذلك: "وقد مال بعض المتأخرين إلى هذا القول السابع، ونصره بعدة أوجه من جهة النظر، وهو مذهب رديء مردود على قائله، وقد أطنب السبكي الكبير في بيان وهائه فأجاد".اهـ ومراده بكتاب السبكي كتاب: "الاعتبار ببقاء الجنة والنار" الذي رد به على شيخ الإسلام ابن تيمية. ولا شك ولا ريب أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يقول بهذا القول، كيف وهو ينقل إجماع الأمة على القول ببقائها وعدم فنائها؟! وهل يليق بشيخ الإسلام أن ينقل الإجماع ثم يخالفه؟!، ثم إن شيخ الإسلام لم يتعقب ابن حزم في نقله الإجماع على هذه المسألة، في كتابه "نقد مراتب الإجماع لابن حزم"، فلما لم يتعقبه دل ذلك بدلالة المفهوم أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى ما يراه ابن حزم من القول بأبدية النار. وأما الجواب عما جاء من النصوص في كتابه "الرد على من قال بفناء الجنة والنار" فمن وجوه:

١) أن كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في القول بفناء النار لم يرد إلا في هذا الكتاب، وقد طعن بعضهم في نسبته أو بعضه إلى شيخ الإسلام، بخلاف تصريحاته الكثيرة بالقول بأبديتها كما هو قول أهل السنة فإنه =

الثامن: أن الله تعالى يخرج منها من شاء، كما ورد في السنة، ويبقى فيها الكفار، بقاء لا انقضاء له، كما قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

وما عدا هذين القولين الأخيرين ظاهر البطلان. وهذان القولان لأهل السنة ينظر في دليلهما.

فمن أدلة القول الأول منهما: قوله تعالى: ﴿**قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاء اللّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ**﴾ [الأنعام: ١٢٨]. وقوله تعالى. ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾ [هود: ١٠٦ - ١٠٧]. ولم يأت بعد هذين الاستثناءين ما أتى بعد الاستثناء المذكور لأهل الجنة، وهو قوله: ﴿**عَطَاء غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾ [هود: ١٠٨][2].

جاء في مواضع كثيرة من كتبه.

٢) أن شيخ الإسلام لما ظنَّ صحة الآثار الواردة عن بعض السلف في فناء النار، حاول توجيه دلالة الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية إلى معنى الآثار التي ظن رَحِمَهُ ٱللَّهُ صحتها، لا أنه يقول بذلك، وهذه طريقة معروفة عن شيخ الإسلام في مسائل عديدة، بدليل أن عنوان الكتاب "الرد على من قال بفناء الجنة والنار".

٣) أن تصريح شيخ الإسلام بالقول بأبدية النار هو الموجود في أواخر كتبه ك"درء التعارض" وغيره، فيحتمل أنه تراجع عن القول بفنائها. ولهذا قال العلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فلعله تراجع عن هذا الأمر.اهـ "تحفة المجيب" (ص١٠٥)، وانظر: "دعاوى المناوئين" لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٦٠٨).

(١) **وهذا هو الصحيح وهو قول أهل السنة والجماعة قاطبة**، بل بدَّع الإمام أحمد من خالف هذا القول، قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: اتفقت فرق الأمة كلها على أنه لا فناء للجنة ولا لنعيمها، ولا للنار ولا لعذابها، إلا جهم بن صفوان وأبا الهذيل العلاف وقومًا من الروافض.اهـ "الفصل" (٤/ ٦٩)، **وقال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية كالجنة والنار والعرش وغير ذلك ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين كالجهم بن صفوان ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم وهذا قول باطل يخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع سلف الأمة وأئمتها.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٨/ ٣٠٧). وقد نقل الإجماع على هذا كثير من أئمة السنة كما ستجده في كتب الإيمان والعقائد عند ذكر الجنة والنار، ومن أحسن من تكلم على هذه المسألة ورد فيها على الإمام ابن القيم هو الإمام الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة مفردة سماها: "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار".

(٢) والجواب عن هذا الاستدلال من وجهين:

١) أن الله تعالى لمَّا كان أهل الجنة نعيمهم، وثوابهم فضلًا ومنَّة، بيَّن أن هذا الفضل غير منقطع، فقال تعالى: ﴿**عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾ [هود: ١٠٨]؛ بخلاف النار لما كان عذاب أهل النار من باب العدل، والسلطان المطلق للرب عزّ وجلّ قال تعالى في آخر الآية: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيد**﴾ [هود: ١٠٧]؛ فهو كالجواب عن سؤال يقال فيه: لماذا عذَّب الله تعالى أهل النار بالخلود فيها؟ فقال: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾ فلا معقب لحكمه ولا يسأل عما يفعل. وليس المعنى: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيد**﴾ [هود: ١٠٧] أنه سوف يخرجهم من النار، أو سوف تُفني النار. ذكر هذا الجواب العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في "تفسيره" وفي "شرح رياض الصالحين" (١/ ٤٧٢)، وفي "فتاوى نور على الدرب" (٢/ ٥). =

وقوله تعالى: ﴿لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣][(١)]. وهذا القول -أعني القول بفناء النار دون الجنة- منقول عن عمر[(٢)]، وابن مسعود[(٣)]،

٢) أن يقال: إنه قد ورت آيات أخرى تدل على خلودهم فيها، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾، ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾، وغيرها من الآيات، فعلى هذا يجب الجمع بين الآيات فيحمل الاستثناء في الآية ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ أي: في النار ﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ أي: إلا المدة التي شاء الله، أن لا يكونوا فيها، وذلك قبل دخولها، كما قاله جمهور المفسرين، فالاستثناء على هذا، راجع إلى ما قبل دخولها، فهم خالدون فيها جميع الأزمان، سوى الزمن الذي قبل الدخول فيها. وهذا اختيار العلامة السعدي في "تفسيره"، **وهناك أقوال أخرى في بيان معنى الاستثناء في هذه الآية ومن أحسنها ما ذكره ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله**: ونقل كثيرًا منها الإمام أبو جعفر بن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه واختار هو ما نقله عن خالد بن معدان والضحاك وقتادة وابن سنان ورواه ابن أبي حاتم عن ابن عباس والحسن أيضًا أن الاستثناء عائد على العصاة من أهل التوحيد ممن يخرجهم الله من النار بشفاعة الشافعين، من الملائكة والنبيين والمؤمنين، حتى يشفعون في أصحاب الكبائر ثم تأتي رحمة أرحم الراحمين فتخرج من النار من لم يعمل خيرًا قط وقال يومًا من الدهر لا إله إلا الله كما وردت بذلك الأخبار الصحيحة المستفيضة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمضمون ذلك من حديث أنس وجابر وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة ولا يبقى بعد ذلك في النار إلا من وجب عليه الخلود فيها ولا محيد له عنها، وهذا الذي عليه كثير من العلماء قديمًا وحديثًا في تفسير هذه الآية الكريمة.اهـ وهذا القول كما ترى اختيار ابن جرير وابن كثير والشنقيطي وغيرهم قول قوي، لكن رده ابن القيم في "حادي الأرواح" (ص٣٥٧).

(١) وجه الاستدلال بها أنهم قالوا: لو كان أهل النار خالدين فيها أبدا لما قدِّر بزمن، فإن الأحقاب جمع حُقُب بمعنى الدهر. والجواب عن هذه الآية من ثلاثة أوجه ذكرها الشنقطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: وأما وجه الجمع بين الأحقاب المذكورة هنا مع الدوام الأبدي الذي قدمنا الآيات الدالة عليه فمن ثلاثة أوجه:

١) وهو الذي مال إليه ابن جرير وهو الأظهر عندي لدلالة ظاهر القرآن عليه هو أن قوله: ﴿لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ متعلق بما بعده، أي: لابثين فيها أحقابًا في حال كونهم ﴿لا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلا شَرَابًا * إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾، فإذا انقضت تلك الأحقاب عذبوا بأنواع أخر من أنواع العذاب غير الحميم والغساق. ويدل لهذا تصريحه تعالى بأنهم يعذبون بأنواع أخر من أنواع العذاب غير الحميم والغساق في قوله: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ * وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾. (قلت: واختاره الشوكاني في "فتح القدير" عند الآية).

٢) أن هذه الأحقاب لا تنقضي أبدا، رواه ابن جرير عن قتادة والربيع بن أنس وقال: إنه أصح من جعل الآية في عصاة المسلمين، كما ذهب إليه خالد بن معدان.

٣) أنا لو سلمنا دلالة قوله: ﴿أَحْقَابًا﴾ على التناهي والانقضاء، فإن ذلك إنما فهم من مفهوم الظرف والتأبيد مصرح به منطوقا والمنطوق مقدم على المفهوم، كما تقرر في الأصول، وقول خالد بن معدان: إن هذه الآية في عصاة المسلمين، يرده ظاهر القرآن؛ لأن الله قال: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾، وهؤلاء الكفار.اهـ "دفع إيهام الاضطراب" (ص٢٥٠). انظر: "تفسير القرطبي" عند الآية.

(٢) **ضعيف**: سيأتي تخريجه عن ذكر الشارح له بلفظه (ص).

(٣) **ضعيف**:

أخرجه ابن جرير (١٥/ ٤٨٤) فقال: حُدِّثت عن المسيب عمن ذكره، عن ابن عباس: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ﴾، لا يموتون، ولا هم منها يخرجون ما دامت السموات والأرض، ﴿إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾، قال: استثناء الله. قال: يأمر النار أن تأكلهم. قال: وقال ابن مسعود: ليأتين على جهنم زمان تخفق أبوابها، ليس فيها أحد، وذلك بعد ما يلبثون فيها أحقابًا. وهذا إسناد شديد الضعف؛ لإبهام شيوخ الطبري، وشيخ المسيب. ولهذا قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إسناد مظلم كما ترى.اهـ

وأبي هريرة[(١)]، وأبي سعيد[(٢)]، وغيرهم[(٣)]. وقد روى عَبْد بن حميد في "تفسيره" المشهور، بسنده إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: «**لو لبث أهل النار في النار كقَدْر رمل**

(١) **صحيح:**
أخرجه إسحاق بن راهوية كما في "حادي الأرواح" (ص ٣٥٨) فقال: حدثنا عبيد الله حدثنا أبي حدثنا شعبة عن يحيى بن أيوب عن أبي زرعة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما أنا بالذي لا أقول: إنه سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد. وقرا قوله: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ**﴾ الآية. وهذا إسناد صحيح، **لكنه لا يدل على القول بفناء النار من وجوه وهي:**

١) أن راوي هذا الأثر لم يفهم منه ذلك؛ ولذا قال عبيد الله بن معاذ –أحد رواة الأثر– عقبه: كان أصحابنا يقولون: يعني به الموحدين. قال البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ: ومعناه عند أهل السنة إن ثبت: أن لا يبقى فيها أحد من أهل الإيمان. وأما مواضع الكفار فممتلئة أبدًا.اهـ معالم التنزيل (٢/ ٤٦٧). وهذا المعنى صحيح لا إشكال فيه وهو أن الله لا يُبقِ أحدًا من الموحدين في النار، بل يخرجون منها جميعا، بشفاعة الشافعين وبرحمة أرحم الراحمين.

٢) أجاب الإمام الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ عنه بقوله: فإن قوله: "ليس فيها أحد" دال على بقائها، فإنك إذا قلت: ليس في الدار أحد، فإنه دال على بقاء الدار لا على فنائها.اهـ "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار" (ص٧٦). فهذا الأثر يدل على بقاء النار وعدم فنائها.

٣) لو سلمنا أن هذا الأثر فيه دلالة على القول بفناء نار الموحدين فهو قول صحابي، لا يمكن أن نعارض به النصوص الصحيحة من القرآن والسنة، واتفاق العلماء على عدم فناء النار، وبقائها أبد الآباد.

(٢) **صحيح:**
أخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" (١٢٥١) ومن طريقه ابن جرير (١٥/ ٤٨٤) من طريق معتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، عن أبي نضرة، عن جابر أو أبي سعيد الخدري أو عن رجل من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في قوله: ﴿**إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ**﴾، قال: هذه الآية تأتي على القرآن كله يقول: حيث كان في القرآن ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا**﴾، تأتي عليه. وهذا إسناد صحيح، لكنه لا دلالة فيه على القول بفناء النار، بل كما يقول الإمام الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: "غاية ما فيه أن كل وعيد في القرآن ذكر فيه الخلود لأهل النار، فإن آية الاستثناء حاكمة عليه، وهي عبارة مجملة لا تدل على المدعى بنوع من الدلالات الثلاث". فيمكن حمل هذا الأثر على ثلاثة محامل صحيحة مطابقة للأدلة الأخرى الصريحة، فمما يمكن حمل الأثر عليه:

١) **أن الخلود في النار مقيد بمشيئة الله تعالى**، وقد شاء الله تعالى أن الكفار يخلدون فيها أبدا.

٢) **أن الاستثناء في حق العصاة من الموحدين**، فإن الله تعالى إذا شاء عذبهم في النار ثم يخرجون منها بمشيئته، فالموحدون من أهل الكبائر مستثنون الخلود في النار.

٣) **أن الاستثناء في حق العصاة من الموحدين**، فإن الله تعالى قد يتجاوز عنهم، فلا يدخلهم النار أصلا، فهم مستثنون من الدخول في النار لا من الخلود فيها. وهذا الذي ذكره ابن جرير في "تفسيره" عند سياق هذا الأثر.

(٣) ومما لم يذكره الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ من الأحاديث والآثار التي استدل بها القائلون بفناء النار، ما يلي:

١) حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**ليأتين على جهنم يوم كأنها زرع هاج، وآخر تخفق أبوابها**».
أخرجه الطبراني (٨/ ٢٤٧) والخطيب في "تأريخه" (١٠/ ١٧٧) وابن الجوزي في "الموضوعات" =

(٣/ ٢٦٨) وغيرهم من طريق عبد الله بن مسعر، عن جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي أمامة. وهذا حديث موضوع؛ عبد الله بن مسعر بن كدام متروك. وجعفر بن الزبير كذاب وضاع، قال الذهبي في ترجمته من الميزان: ويروي بإسناد مظلم عنه حديث متنه: يأتي على جهنم يوم ما فيها أحد من بنى آدم، تخفق أبوابها.اهـ وقال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حديث باطل....، ولعل الحديث أصله موقوف على بعض الصحابة، رفعه هذا التالف أو شيخه عمدا أو خطأ.اهـ "الضعيفة" (٦٠٧).

٢) أثر عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «**يأتي على جهنم زمان تخفق أبوابها ليس بها أحد -يعني من الموحدين-**». أخرجه البزار (٢٤٧٨) من طريق شعبة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا. وهذا أثر منكر، فيه أبو أبلج يحيى بن سليم وهو وإن كان قد وثقه بعضهم، إلا أن هذا الأثر من مناكيره وأخطائه، فقد عده الذهبي من مناكيره وبلاياه. كما في الميزان، وقال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وجملة القول أن هذا الحديث لا يصح مرفوعًا ولا موقوفًا.اهـ "الضعيفة" (٦٠٧). ولقد تكلم الزمخشري في هذا الموضع بما كان له في تركه سعة، وفي السكوت عنه غنى، فقال: ولا يخدعنك قول المجبرة إن المراد بالاستثناء خروج أهل الكبائر من النار، فإن الاستثناء الثاني ينادي على تكذيبهم ويسجل بافترائهم، وما ظنك بقوم نبذوا كتاب الله لما روي لهم بعض الثوابت عن ابن عمرو: ليأتين على جهنم يوم تصفق فيه أبوابها ليس فيها أحد، ثم قال: وأقول: ما كان لابن عمرو في سيفيه ومقاتلته بهما علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ما يشغله عن تسيير هذا الحديث.اهـ "الكشاف" (٢/ ٤٣١)، **وقد أحسن الرد عليه الإمامُ الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال**: وأقول: أما الطعن على من قال بخروج أهل الكبائر من النار، فالقائل بذلك- يا مسكين- رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كما صح عنه في دواوين الإسلام التي هي دفاتر السنة المطهرة، وكما صح عنه في غيرها من طريق جماعة من الصحابة يبلغون عدد التواتر، فمالك والطعن على قوم عرفوا ما جهلته، وعملوا بما أنت عنه في مسافة بعيدة، وأي مانع من حمل الاستثناء على هذا الذي جاءت به الأدلة الصحيحة الكثيرة، كما ذهب إلى ذلك وقال به جمهور العلماء من السلف والخلف، وأما ما ظننته من أن الاستثناء الثاني ينادي على تكذيبهم ويسجل بافترائهم فلا مناداة ولا مخالفة، وأي مانع من حمل الاستثناء في الموضعين على العصاة من هذه الأمة. فالاستثناء الأول يحمل على معنى إلا ما شاء ربك من خروج العصاة من هذه الأمة من النار، والاستثناء الثاني يحمل على معنى: إلا ما شاء ربك من عدم خلودهم في الجنة كما يخلد غيرهم، وذلك لتأخر خلودهم إليها مقدار المدة التي لبثوا فيها في النار وقد قال بهذا من أهل العلم من قدمنا ذكره. وبه قال ابن عباس حبر الأمة. وأما الطعنُ على صاحبِ رسولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وحافظِ سنتِهِ، وعابدِ الصحابةِ عبدِ اللهِ بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فإلى أين يا محمود؟! أتدري ما صنعت؟ وفي أي وادٍ وقعت؟ وعلى أي جنبٍ سقطت؟! ومن أنت حتى تصعدَ إلى هذا المكانِ؟ وتتناول نجومَ السماءِ بيدك القصيرةِ ورجلك العرجاء؟! أما كان لك في مكسري! طلبتك من أهلِ النحو واللغةِ ما يردك عن الدخولِ فيما لا تعرف، والتكلم بما لا تدري؟! فيا لله العجب ما يفعلُ القصورُ في علم الروايةِ والبعدِ عن معرفتها إلى أبعدِ مكانٍ من الفضيحةِ لمن لم يعرف قدر نفسهِ، ولا أوقفها حيثُ أوقفها اللهُ سبحانهُ.اهـ "فتح القدير" (٢/ ٥٩٨).

والحاصل: **أنه لم يصح حديث مرفوع عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، أما عن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ فصحيحها غير صريح، وصريحها غير صحيح، فلم يثبت حديث ولا أثر صحيح صريح يدل على القول يثبت فناء النار، والحمد لله.**

عالج[1]، لكان لهم على ذلك وقت يخرجون فيه»[2]، ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣]. قالوا: والنار موجَب غضبه، والجنة موجَب رحمته. وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لما قضى الله الخلق، كتب كتابًا، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي». وفي رواية: «تغلب غضبي». رواه البخاري في "صحيحه" من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[3]. قالوا: والله سبحانه يخبر عن العذاب أنه: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]. و﴿أَلِيمٌ﴾ [هود: ٢٦]. و﴿عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٥]. ولم يخبر ولا في موضع واحد عن النعيم أنه نعيم يوم[4]. وقد قال تعالى: ﴿عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. وقال تعالى حكاية عن الملائكة: "﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. فلا بد أن تسع رحمته هؤلاء المعذبين، فلو بقوا في العذاب لا إلى غاية لم تسعهم رحمته[5]. وقد ثبت في "الصحيح" تقدير يوم القيامة بخمسين ألف سنة[6]، والمعذبون فيها متفاوتون في مدة لبثهم في العذاب بحسب جرائمهم، وليس في حكمة أحكم الحاكمين ورحمة أرحم الراحمين أن يخلق خلقًا يعذبهم أبد الآباد عذابًا سرمدًا لا نهاية له. وأما أنه يخلق خلقًا ينعم

---

(١) هو موضع بالبادية فيه رمل كثير جدًا.

(٢) **ضعيف:**
أخرجه عبد بن حميد في "تفسيره" كما في "حادي الأرواح" (ص ٣٥٤) من طريق الحسن البصري عن عمر. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين الحسن وعمر فإنه لم يسمع منه.

(٣) أخرجه البخاري (٣١٩٤) ومسلم (٢٧٥١).

(٤) بل قد ورد هذا كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ﴾ [يس: ٥٥] وقال تعالى: ﴿يَا عِبَادِ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ [الزخرف: ٦٨] فإن قيل: أراد به مبدء زوال الخوف والحزن؟ قلنا: كذلك ﴿عَذَابِ يَوْمٍ﴾ أريد به مبدأه، وحينئذ فلا دليل بالتقييد مطلق الزمان فمن أيام الآخرة ليس لها قيد به من نعيم ولا عذاب. بل أريد به مطلق الزمان فإن أيام الآخرة ليس لها مقدار فمتى [أطلق اليوم] أطلقه على مطلق المدة. انظر: "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار" (ص١٣٨).

(٥) هذا الكلام غير صحيح؛ لأن الله كتب رحمته الخاصة للمؤمنين فقط؛ كما قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ الآيات، وأما الكفار فلا يستحقون رحمة الله؛ لأنه لا خير فيهم.

(٦) يشير الشارح إلى حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة، لا يؤدي منها حقها...، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله، إما إلى الجنة، وإما إلى النار». رواه مسلم (٩٨٧).

عليهم ويحسن إليهم نعيمًا سرمدًا، فمن مقتضى الحكمة. والإحسان مراد لذاته، والانتقام مراد بالعرض[(١)].

قالوا: وما ورد من الخلود فيها، والتأبيد، وعدم الخروج، وأن عذابها مقيم، وأنه غرام: كله حق مسلَّم، لا نزاع فيه، وذلك يقتضي الخلود في دار العذاب ما دامت باقية، وإنما يخرج منها في حال بقائها أهل التوحيد. ففرْق بين من يخرج من الحبس وهو حبسٌ على حاله، وبين من يُبْطل حبسُه بخراب الحبس وانتقاضه.

ومن أدلة القائلين ببقائها وعدم فنائها: قوله: ﴿**وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ**﴾ [المائدة: ٣٧]. ﴿**لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ**﴾ [الزخرف: ٧٥]. ﴿**فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا**﴾ [النبأ: ٣٠]. ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا أُوْلَٰئِكَ**﴾ [البينة: ٦]. ﴿**وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ**﴾ [الحجر: ٤٨][(٢)]. ﴿**وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ**﴾ [البقرة: ١٦٧]. ﴿**لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ**﴾ [الأعراف: ٤٠]. ﴿**لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا**﴾ [فاطر: ٣٦]. ﴿**إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا**﴾ [الفرقان: ٦٥] أي: مقيما لازمًا.

وقد دلت السنة المستفيضة أنه يخرج من النار من قال: «**لا إله إلا الله**»: وأحاديث الشفاعة صريحة في خروج عصاة الموحدين من النار، وأن هذا حكم مختصٌّ بهم، فلو خرج الكفار منها لكانوا بمنزلتهم، ولم يختص الخروج بأهل الإيمان. وبقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل بإبقاء الله لهما.

وقوله: «**وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا**»: قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ**﴾الآية، [الأعراف: ١٧٩]. وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: دعي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إلى جنازة صبي من الأنصار، فقلت: يا رسول الله، طوبى لهذا، عصفور من عصافير الجنة، لم يعمل سوءا ولم يدركه، فقال: «**أو غير ذلك يا عائشة، إن الله خلق للجنة أهلًا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلًا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم**». رواه مسلم وأبو داود والنسائي[(٣)]. وقال تعالى: ﴿**إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا**

(١) أي: لسبب.

(٢) هذه الآية في سياق أهل الجنة، فذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ لها هنا في سياق الاستدلال على بقاء النار غلط ظاهر، وقد نبه على هذا العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ وقال: وقد وقع هذا الوهم لابن القيم وغيره فانظر تعليقي على "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار" (ص٧٦).اهـ "تعليقاته على شرح الطحاوية" (٤٣٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٦٢) وأبو داود (٤٧١٣) والنسائي (١٩٤٧).

﴿بَصِيرًا * إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الدهر: ٢، ٣]. والمراد الهداية العامة[(١)]، وأعم منها الهداية المذكورة في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠][(٢)].

فالموجودات نوعان: أحدهما مسخر بطبعه، والثاني متحرك بإرادته فهدى الأول لما سخره له طبيعة، وهدى الثاني هداية إرادية تابعة لشعوره وعلمه بما ينفعه ويضره.

ثم قسم هذا النوع إلى ثلاثة أنواع:

نوع لا يريد إلا الخير ولا يتأتى منه إرادة سواه، كالملائكة.

ونوع لا يريد إلا الشر ولا يتأتى منه إرادة سواه، كالشياطين.

ونوع يتأتى منه إرادة القسمين، كالإنسان. ثم جعله ثلاثة أصناف:

صنفا يغلب إيمانُه ومعرفتُه وعقلُه هواهُ وشهوتَه، فيلتحق بالملائكة. وصنفًا عكسه، فيلتحق بالشياطين. وصنفا تغلب شهوتُه البهيمية عقلَه، فيلتحق بالبهائم[(٣)].

والمقصود: أنه سبحانه أعطى الوجودَين: العيني[(٤)] والعلمي[(٥)]، فكما أنه لا موجود إلا بإيجاده، فلا هداية إلا بتعليمه، وذلك كله من الأدلة على كمال قدرته، وثبوت وحدانيته، وتحقيق ربوبيته، سبحانه وتعالى.

وقوله: «**فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ**»: إلخ، مما يجب أن يعلم: أن الله تعالى لا يمنع الثواب إلا إذا مُنِع سببُه، وهو العمل الصالح، فإنه:

---

(١) وهي هداية الدلالة والإرشاد فهذه عامة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ولمن سار على طريقته من العلماء والدعاة إلى الله كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت:١٧] أي: دللناهم وأرشدناهم إلى الحق، فما استجابوا. انظر: "بدائع الفوائد" (٢/ ٤٤٧-٤٤٨).

(٢) وهذه هي الهداية العامة لجميع الخلق إلى مصالحها وأمور حياتها يدل عليه قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه:٥٠] يعني هداه إلى ما فيه مصلحته في دنياه، كهداية الطير إلى صنع العش، وهداية الرضيع إلى الثدي...إلخ، وهذه تسمى بـ هداية الفطرة (الغريزة) وهي أعم من الأولى التي هي خاصة بالمكلفين، وهذه الهداية لجميع الخلائق من مكلفين وغيرهم.

(٣) كالكفار ونحوهم.

(٤) أي: وجود الشيء بعينه وذاته كوجود الإنسان.

(٥) أي: أعطاه الله العلم، فإن الله أوجد الإنسان وجودا عينيا لا علم له بشيء (جاهل)، ثم أعطاه الوجود العلمي.

﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا[1]﴾ [طه: ١١٢]. وكذلك لا يعاقِب أحدًا إلا بعد حصول سبب العقاب، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

وهو سبحانه المعطي المانع، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع. لكن إذا مَنَّ على الإنسان بالإيمان والعمل الصالح، فلا يمنعه موجب ذلك أصلًا[2]، بل يعطيه من الثواب والقُرَب ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. وحيث منعه ذلك[3] فلانتفاء سببه، وهو العمل الصالح.

ولا ريب أنه يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، لكن ذلك كله حكمةٌ منه وعدل، فمنعه للأسباب التي هي الأعمال الصالحة من حكمته وعدله. وأما المسببات[4] بعد وجود أسبابها[5]، فلا يمنعها بحال، إذا لم تكن أسبابًا غير صالحة، إما لفساد في العمل، وإما لسبب يعارض موجبه ومقتضاه[6]، فيكون ذلك لعدم المقتضي، أو لوجود المانع[7]. وإذا كان منعه وعقوبته من عدم الإيمان والعمل الصالح، وهو لم يعطِ ذلك ابتداءً حكمةً منه وعدلا. فله الحمد في الحالين، وهو المحمود على كل حال، كل عطاء منه فضل، وكل عقوبة منه عدل، فإن الله تعالى حكيم يضعُ الأشياء في مواضعها التي تصلح لها، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءتْهُمْ آيَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللّهِ اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. وكما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولواْ أَهَؤُلاء مَنَّ اللّهُ عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]. ونحو ذلك. وسيأتي لهذا زيادة بيان، إن شاء الله تعالى.

---

(١) قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أي: لا يزاد في سيئاتهم، ولا ينقص من حسناتهم.
(٢) أي: الذي هو الثواب.
(٣) أي: الثواب.
(٤) وهي الثواب.
(٥) وهي الأعمال الصالحة.
(٦) كالكفر.
(٧) كالرياء.

أنواع الاستطاعة

قوله: (وَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لا [يجوز أن] يُوصَفُ الْمَخْلُوقُ بِهِ [تَكُونُ] مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الاستطاعة مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ، وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ، فَهِي قَبْلَ الفِعْلِ، وبها يَتَعَلَّقُ الخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]).

ش: الاستطاعة والطاقة والقدرة والوسع، ألفاظ متقاربة. وتنقسم الاستطاعة إلى قسمين[(١)]، كما ذكره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو قول عامة أهل السنة، وهو الوسط[(٢)]. وقالت القدرية والمعتزلة: لا تكون القدرة إلا قبل الفعل[(٣)].

(١) **القسم الأول: استطاعة قبل الفعل.** وهي صحة الجوارح وارتفاع الموانع من مرض ونحوه. وضد هذه الاستطاعة العجز. وهذه الاستطاعة تتميز بأمور وهي:

١) أنه لا يلزم من وجودها وجود الفعل، فليس كل من كان سليم الآلات صحيحًا قادرًا، يُوجد منه الفعل المأمور به.

٢) أنه بهذه الاستطاعة يتعلق خطاب الشرع، بمعنى أن صاحبها يكون أهلًا للتكليف بالأمر والنهي.

٣) أن هذه الاستطاعة صفة تعود إلى العبد.

القسم الثاني: استطاعة مع الفعل. وهي بمعنى التوفيق في الطاعات، والخذلان في المعاصي، والعون فيما عداهما. وضد هذه الاستطاعة الخذلان. وهذه الاستطاعة تتميز بأمور وهي:

١) أنه يلزم من وجودها وجود الفعل، فمن وفَّقه الله لشيء فلا بد من ظهوره ووجوده.

٢) أن هذه الاستطاعة هي مناط القضاء والقدر، ويترتب عليها الثواب.

٣) أن هذه الاستطاعة صفة تعود إلى الله، فهو سبحانه الموفِّق الخالق للأفعال.

(٢) انظر: "منهاج السنة" (٣/ ٤١)، و"مجموع الفتاوى" (١٨/ ١٧٣).

(٣) أي: أنهم أثبتوا الاستطاعة التي هي سلامة الجوارح والآلات وارتفاع الموانع؛ لأن مذهب المعتزلة في باب أفعال العباد أن العبد يخلق فعل نفسه دون الله، فلا يثبتون الاستطاعة التي مع الفعل التي بمعنى التوفيق، وقد تقدم بطلان قولهم، ونزيد هنا بأنه قد جاء في الأدلة ما يدل على إثبات الاستطاعة التي مع الفعل كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ الآية، ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾، ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾، وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى: «**يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم**». رواه مسلم (٢٥٧٧) عن أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فأمر العباد بأن يسألوه الهداية كما أمرهم بذلك في أم الكتاب في قوله: ﴿**اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ**﴾ وعند القدرية أن الله لا يقدر من الهدى إلا على ما فعله من: إرسال الرسل ونصب الأدلة =

وقابلهم طائفة من أهل السنة[1] فقالوا لا تكون إلا مع الفعل[2].

والذي قاله عامة أهل السنة: أن للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي، وهذه قد تكون قبله، لا يجب أن تكون معه، والقدرة التي بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل، لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة.

وأما[3] القدرة التي من جهة الصحة والوُسْع، والتمكن وسلامة الآلات - فقد تتقدم الأفعال. وهذه القدرة المذكورة في قوله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**﴾ [آل عمران: ٩٧]. فأوجب الحج على المستطيع، فلو لم يستطع إلا من حج لم يكن الحج قد وجب إلا على من حج، ولم يعاقب أحد على ترك الحج! وهذا خلاف المعلوم بالضرورة من دين الإسلام.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**﴾ [التغابن: ١٦]. فأوجب التقوى بحسب الاستطاعة، فلو كان من لم يتق الله لم يستطع التقوى، لم يكن قد أوجب التقوى إلا على من اتقى، ولم يعاقب من لم يتق! وهذا معلوم الفساد.

وكذا قوله تعالى: ﴿**فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا**﴾ [المجادلة: ٤]. والمراد منه استطاعة الأسباب والآلات.

وكذا ما حكاه سبحانه من قول المنافقين: ﴿**لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ**﴾ [التوبة: ٤٣]. وكذبهم في ذلك القول، ولو كانوا أرادوا الاستطاعة التي هي حقيقة قدرة الفعل - ما كانوا بنفيهم عن أنفسهم كاذبين، وحيث كذبهم دل أنهم أرادوا بذلك المرض أو فقد المال، على ما بين تعالى بقوله: ﴿**لَّيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى**﴾ [التوبة: ٩١] إلى أن قال: ﴿**إِنَّمَا السَّبِيلُ**

وإزاحة العلة ولا مزية عندهم للمؤمن على الكافر في هداية الله تعالى ولا نعمة له على المؤمن أعظم من نعمته على الكافر في باب الهدى.اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (١٨/ ١٧٣-١٧٤).

(١) أي: بعض الحنابلة، وإلا فهذا القول هو قول الأشاعرة وهم ليسوا من أهل السنة، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قد تكلم الناس من أصحابنا وغيرهم في "استطاعة العبد" هل هي مع فعله أم قبله؟ فقوم جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط وهذا هو الغالب على مثبتة القدر المتكلمين من أصحاب الأشعري ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم.اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٣٧١).

(٢) أي: أن الأشاعرة لمَّا كان مذهبهم الجبر في باب القدر، فإنهم هنا يثبتون الاستطاعة التي هي مع الفعل فقط؛ لأن القدرة المؤثرة هي قدرة الرب لا العبد، فالعبد مجبور على أفعاله ولا قدرة له ولا إرادة له مؤثرة، فالفاعل حقيقة هو الله تعالى، فلا فائدة في إثبات الاستطاعة التي تكون قبل الفعل.

(٣) انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٣٧٢).

﴿عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾ [التوبة: ٩٣]. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]. والمراد: استطاعة الآلات والأسباب. ومن ذلك قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لعمران بن حصين: «**صل قائمًا فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب**»(١). وإنما نفى استطاعة الفعل معها(٢).

وأما دليل ثبوت الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة، فقد ذكروا فيها قوله تعالى: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]. والمراد نفي حقيقة القدرة، لا نفي الأسباب والآلات، لأنها كانت ثابتة. وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قوله: «**وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ**»، إن شاء الله تعالى.

وكذا قول صاحب موسى: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]. وقوله: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٢]. والمراد منه حقيقة قدرة الصبر، لا أسباب الصبر وآلاته، فإن تلك كانت ثابتة له، ألا ترى أنه(٣) عاتبه(٤) على ذلك؟ ولا يلام مَن عَدِمَ آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل، وإنما يلام من امتنع منه الفعل لتضييعه قدرة الفعل، لاشتغاله بغير ما أُمِر به، أو شغله إياها بضد ما أمر به. ومن قال(٥): إن القدرة لا تكون إلا حين الفعل - يقولون: إن القدرة لا تصلح للضدين(٦)، فإن القدرة المقارنة للفعل لا تصلح إلا لذلك الفعل، وهي مستلزمة له، لا توجد بدونه.

وما قالته القدرية، بناء على أصلهم الفاسد، وهو إقدار الله للمؤمن والكافر والبر والفاجر سواء، فلا يقولون إن الله خص المؤمن المطيع بإعانة حصَّل بها الإيمان، بل هذا بنفسه رجح الطاعة، وهذا بنفسه رجح المعصية! كالوالد الذي أعطى كل واحد من بنيه سيفًا، فهذا جاهد به في سبيل الله، وهذا قطع به الطريق.

---

(١) أخرجه البخاري (١١١٧).

(٢) في "منهاج السنة" (٣/ ٤٨): فإنما نفى استطاعة لا فعل معها. اهـ أي: لا يستطيع أن يفعل معها.

(٣) أي: الخضر عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(٤) أي: موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(٥) وهم الأشاعرة.

(٦) وهما: الفعل والترك. وهذا أحد الفروق بين الاستطاعتين عند أهل السنة والجماعة، فإن الاستطاعة التي هي قبل الفعل صالحة للفعل والترك، بمعنى أن الذي عنده المال والزاد والصحة قد يحج، وقد لا يحج، بخلاف الاستطاعة التي تكون مع الفعل فإنها ملازمة للفعل لا تنفك عنه كما تقدم.

وهذا القول فاسد باتفاق أهل السنة والجماعة المثبتين للقدر، فإنهم متفقون على أن لله على عبده المطيع نعمة دينية، خصه بها دون الكافر، وأنه أعانه على الطاعة إعانةً لم يُعِن بها الكافر. كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧] فالقدرية يقولون: إن هذا التحبيب والتزيين عام في كل الخلق، وهو بمعنى البيان وإظهار دلائل الحق. والآية تقتضي أن هذا خاص بالمؤمن، ولهذا قال: ﴿أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]. والكفار ليسوا راشدين. وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاء كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وأمثال هذه الآية في القرآن كثير، يبين أنه سبحانه هَدَى هذا وأضل هذا. قال تعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]. وسيأتي لهذه المسألة زيادة بيان، إن شاء الله تعالى.

وأيضًا فقول القائل[(١)]: يرجح بلا مرجِّح - إن كان لقوله: «يرجح» معنى زائد على الفعل، فذاك هو السبب المرجح، وإن لم يكن له معنى زائد كان حال الفاعل[(٢)] قبل وجود الفعل كحاله عند الفعل، ثم الفعل حصل في إحدى الحالتين دون الأخرى بلا مرجح! وهذا مكابرة للعقل!! فلما كان أصل قول القدرية إن فاعل الطاعات وتاركها كلاهما في الإعانة والإقدار سواء - امتنع على أصلهم أن يكون مع الفعل قدرة تخصه[(٣)]، لأن القدرة التي تخص الفعل[(٤)] لا تكون للتارك[(٥)]، وإنما تكون للفاعل، ولا تكون القدرة إلا من الله تعالى. وهم لما رأوا أن القدرة لا بد أن تكون قبل الفعل، قالوا: لا تكون مع الفعل؛ لأن القدرة هي التي يكون بها الفعل والترك، وحال وجود الفعل يمتنع الترك، فلهذا قالوا: القدرة لا تكون إلا قبل الفعل! وهذا باطل مطلقًا، فإن وجود الأمر مع عدم بعض شروطه الوجودية ممتنع، بل لا بد أن يكون جميع ما يتوقف عليه الفعل من الأمور الوجودية موجودًا عند الفعل. فنقيض قولهم حق، وهو: أن الفعل لا بد أن يكون معه قدرة.

(١) وهو المعتزلي.
(٢) في "منهاج السنة" (٣/ ٤٦): حال الفعل.
(٣) أي: في إيجاده.
(٤) وهي التوفيق.
(٥) وهو الكافر.

لكن صار أهل الإثبات[١] هنا حزبين: حزب قالوا: لا تكون القدرة إلا معه، ظنا منهم أن القدرة نوع واحد لا يصلح للضدين، وظنا من بعضهم أن القدرة عرَض[٢]، فلا تبقى زمانين، فيمتنع وجودها قبل الفعل[٣].

والصواب: أن القدرة نوعان كما تقدم: نوع مُصحِّح للفعل، يمكن معه الفعل والترك، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي، وهذه تحصل للمطيع والعاصي، وتكون قبل الفعل، وهذه تبقى إلى حين الفعل، إما بنفسها عند من يقول ببقاء الأعراض، وإما بتجدد أمثالها[٤] عند من يقول إن الأعراض لا تبقى زمانين، وهذه قد تصلح للضدين، وأمْر الله مشروط بهذه الطاقة، فلا يكلف الله من ليس معه هذه الطاقة، وضد هذه العجز، كما تقدم.

وأيضًا: فالاستطاعة المشروطة في الشرع أخص من الاستطاعة التي يمتنع الفعل مع عدمها، فإن الاستطاعة الشرعية قد تكون ما يتصوَّر الفعل مع عدمها وإن لم يعجز عنه[٥]. فالشارع ييسر على عباده، ويريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر، وما جعل عليكم في الدين من حرج، والمريض قد يستطيع القيام مع زيادة المرض وتأخر بُرْئه، فهذا في الشرع غير مستطيع، لأجل حصول الضرر عليه، وإن كان قد يسمى مستطيعًا. فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل، بل ينظر إلى لوازم ذلك، فإن كان الفعل ممكنًا مع المفسدة الراجحة[٦] لم تكن هذه استطاعةً شرعيةً، كالذي يقدر على الحج مع ضرر

---

(١) أي: أهل الإثبات للاستطاعة الثانية وهي التي تكون مع الفعل.

(٢) أي: صفة من الصفات كالألوان (السواد والبياض) والروائح والطول والعرض.

(٣) هذه شبهة الأشاعرة في إثباتهم الاستطاعة مع الفعل فقط، وهذه الشبهة مردودة من ثلاثة أوجه وهي:

١) أن قولهم: "إن العرض لا يبقى زمانين" قول محدث في الإسلام، لم يقله أحد من السلف والأئمة، وهو قول مخالف لما عليه جماهير العقلاء من جميع الطوائف.

٢) أن صريح العقل والحس والضرورة ترد هذا القول، فإن كل أحد يعلم أن لون جسده هو هذا اللون لم يتغير، مع أن اللون عرض، وهكذا لون السماء والجبال، والخشب والأوراق كلها قد مرت عليها أزمنة طويلة ولم يحصل شيء فيها.

٣) أننا لو تنزلنا جدلًا معهم في قولهم هذا فإن الاستطاعة التي نثبتها وهي التي تكون قبل الفعل غير الاستطاعة التي تكون بعد الفعل. انظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ٤١)، و(١٦/ ٢٧٥) و"مجموعة الرسائل والمسائل" (٣/ ٣٢).

(٤) وهذا هو معنى بقاء العرض. "مجموع الفتاوى" (٦/ ٤١).

(٥) كالمريض في بعض أعضائه، يمنعه المرض من الفعل وهو الوضوء مع كونه غير عاجز عنه.

(٦) كزيادة مرض، أو تأخر الشفاء.

يلحقه في بدنه أو ماله، أو يصلي قائمًا مع زيادة مرضه، أو يصوم الشهرين مع انقطاعه عن معيشته، ونحو ذلك. فإذا كان الشارع قد اعتبر في المُكْنة[١] عدم المفسدة الراجحة، فكيف يكلِّف مع العجز[٢]؟!.

ولكن هذه الاستطاعة[٣] -مع بقائها إلى حين الفعل- لا تكفي في وجود الفعل، ولو كانت كافيةً لكان التارك كالفاعل، بل لا بد من إحداث إعانة أخرى تقارن[٤]، مثل جعل الفاعل مريدا، فإن الفعل لا يتم إلا بقدرة وإرادة، والاستطاعة المقارنة تدخل فيها الإرادة الجازمة، بخلاف المشروطة في التكليف[٥]، فإنه لا يشترط فيها الإرادة. فالله تعالى يأمر بالفعل من لا يريده[٦]، لكن لا يأمر به من لو أراده لعجز عنه. وهكذا أمْرُ الناس بعضَهم لبعض، فالإنسان يأمر عبده بما لا يريده العبد، لكن لا يأمره بما يعجز عنه العبد، وإذا اجتمعت الإرادة الجازمة[٧] والقوة التامة[٨]، لزم وجود الفعل. وعلى هذا ينبني تكليف ما لا يطاق، فإن من قال[٩]: القدرة لا تكون إلا مع الفعل - يقول: كل كافر وفاسق قد كُلِّف ما لا يطيق. وما لا يطاق يفسَّر بشيئين: بما لا يطاق للعجز عنه، فهذا لم يكلفه الله أحدًا، ويفسَّر بما لا يطاق للاشتغال بضده[١٠]، فهذا هو الذي وقع فيه التكليف، كما في أمر العباد بعضهم بعضًا، فإنهم يفرقون بين هذا وهذا، فلا يأمر السيد عبده الأعمى بنقط المصاحف! ويأمره إذا كان قاعدًا أن يقوم، ويعلم الفرق بين الأمرين بالضرورة.

(١) أي: القدرة والاستطاعة.
(٢) هذا رد على الأشاعرة.
(٣) وهي صحة البدن.
(٤) أي: تقارن الفعل.
(٥) وهي الاستطاعة التي قبل الفعل (سلامة الآلات والجوارح).
(٦) كأبي لهب.
(٧) وهي التي تكون مع الفعل.
(٨) وهي التي تكون قبل الفعل.
(٩) وهم الأشاعرة.
(١٠) كالكافر الذي انشغل بضد الإيمان الذي أمره الله به وهو الكفر، وهكذا العاصي الذي انشغل بضد الطاعة وهي المعصية.

أفعال العباد خلق الله عز وجل

قوله: (وَأَفْعَالُ العِبَادِ [هِيَ] خَلْقُ اللهِ وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ).

ش: اختلف الناس في أفعال العباد الاختيارية[1].

فزعمت الجبرية ورئيسهم الجهم بن صفوان الترمذي: أن التدبير في أفعال الخلق كلها لله تعالى، وهي كلها اضطرارية، كحركات المرتعش، والعروق النابضة، وحركات الأشجار، وإضافتها إلى الخلق مجاز! وهي على حسب ما يضاف الشيء إلى محلِّه دون ما يضاف إلى مُحصِّله![2].

وقابلتهم المعتزلة، فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها، لا تعلق لها بخلق الله تعالى. واختلفوا فيما بينهم: أن الله تعالى يقدر على أفعال العباد أم لا؟!.

وقال أهل الحق: أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله تعالى، والحق سبحانه وتعالى منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه. فالجبرية غلوا في إثبات القدر، فنفوا صنع العبد أصلًا، كما عملت المشبهة في إثبات الصفات، فشبهوا. والقدرية نفاةُ القدر جعلوا العباد خالِقين مع الله تعالى. ولهذا كانوا «**مجوس هذه الأمة**»، بل أرْدَأ من المجوس، من حيث إن المجوس أثبتوا خالقَين، وهم أثبتوا خالِقين!!.

---

(١) **أفعال العباد قسمان:**

١) اختيارية وهي: التي يجد الإنسان من نفسه القدرة في التحكم فيها، بحيث إذا أراده وتعلقت قدرته به فعله، وإذا لم يرده فلا تتعلق به قدرته لم يفعله.

٢) اضطرارية وهي: التي يجد الإنسان من نفسه عدم القدرة في التحكم فيها، عكس الأولى، كحركة المرتعش ونبضات القلب ونحو ذلك.

(٢) وهذا القول باطل وقد رد عليهم شيخ الإسلام بما حاصله: أن الصفة إذا قامت بمحلٍّ عاد حكمها على ذلك المحل لا على غيره، فإذا خلق حركة في محلٍّ كان ذلك المحل هو المتحرك بها، لم يكن المتحرك بها هو الخالق لها. وكذلك إذا خلق لونا أو ريحًا أو علمًا أو قدرة في محل، كان ذلك المحل هو المتلون بذلك اللون، المتروح بتلك الريح، العالم بذلك العلم، القادر بتلك القدرة. فكذلك إذا خلق كلامًا في محل، كان ذلك المحل هو المتكلم بذلك الكلام، وكان ذلك الكلام كلامًا لذلك المحل لا لخالقه، فيكون الكلام الذي سمعه موسى وهو قوله: ﴿**إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ**﴾ [سورة طه: ١٤] كلام الشجرة لا كلام الله، لو كان ذلك مخلوقًا.اهـ "منهاج السنة" (١/ ٤٥٦-٤٥٧).

وهدى الله المؤمنين أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم. فكل دليل صحيح يقيمه الجبري، فإنما يدل على أن الله خالق كل شيء، وأنه على كل شيء قدير، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مريد ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح وحركات الأشجار.

وكل دليل صحيح يقيمه القدَري فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقة، وأنه مريد له مختارٌ له حقيقة، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق[1]، ولا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته.

فإذا ضممت ما مع كل طائفة منهما من الحق إلى حق الأخرى، فإنما يدل ذلك على ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزَّلة، من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم.

وهذا هو الواقع في نفس الأمر، فإن أدلة الحق لا تتعارض، والحق يصدق بعضه بعضًا.

ويضيق هذا المختصر عن ذكر أدلة الفريقين، ولكنها تتكافأ وتتساقط[2]، ويستفاد من دليل كل فريق بطلان قول الآخرين. ولكن أذكر شيئًا مما استدل به كل من الفريقين، ثم أبين أنه لا يدل على ما استدل عليه من الباطل.

فممَّا استدلت به الجبرية، قوله تعالى: ﴿**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى**﴾ [الأنفال: ١٧]. فنفى الله عن نبيه الرمي، وأثبته لنفسه سبحانه، فدل على أنه لا صنع للعبد. قالوا: والجزاء غير مرتب على الأعمال، بدليل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لن يدخل أحد الجنة بعمله**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل**»[3].

---

(١) أي: إضافة كسب ومباشرة.

(٢) لأنهم استدلوا بها على باطلهم.

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٦٣) ومسلم (٢٨١٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء بنحوه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند البخاري (٦٤٦٤) ومسلم (٢٨١٨)، وجاء عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مسلم (٢٨١٧).

ومما استدل به القدرية، قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، قالوا: والجزاء مرتب على الأعمال ترتب العوض، كما قال تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، و[الأحقاف: ١٤]، و[الواقعة: ٢٤]، ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]. ونحو ذلك.

فأما ما استدلت به الجبرية من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] فهو دليل عليهم؛ لأنه تعالى أثبت لرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ رميًا، بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ فعُلم أن المثبَت غيرُ المنفي، وذلك أن الرمي له ابتداءٌ وانتهاء: فابتداؤه الحَذْف، وانتهاؤه الإصابة، وكل منهما يسمى رميا، فالمعنى حينئذ - والله تعالى أعلم: وما أصبت إذ حذفت ولكن الله أصاب. وإلا فطَرْد قولهم: وما صليتَ إذ صليت ولكن الله صلى! وما صمتَ إذ صمت! وما زنيتَ إذ زنيت! وما سرقتَ إذ سرقت!! وفساد هذا ظاهر[(١)].

وأما ترتب الجزاء على الأعمال، فقد ضلت فيه الجبرية والقدرية، وهدى الله أهل السنة، وله الحمد والمنة. فإن «الباء» التي في النفي غير «الباء» التي في الإثبات، فالمنفي في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لن يدخل الجنة أحد بعمله**» باء العِوَض، وهو أن يكون العمل كالثمن لدخول الرجل إلى الجنة، كما زعمت المعتزلة أن العامل مستحق دخول الجنة على ربه بعمله! بل ذلك برحمة الله وفضله. و«الباء» التي في قوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧] ونحوها، باء السبب، أي بسبب عملكم، والله تعالى هو خالق الأسباب[(٢)] والمسببات[(٣)]، فرجع الكل إلى محض فضل الله ورحمته[(٤)].

---

(١) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن قال مثل هذا: فهو كافر ملحد خارج عن العقل والدين.اهـ "مجموع الفتاوى" (٢/ ٣٣١).

(٢) أي: الأعمال.

(٣) أي: الثواب.

(٤) قال ابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ: واعلم أن أهل السنة لا ينكرون أن الجنة تُدخل بعمل كما ورد في القرآن، وإنما ينكرون ما ليس في القرآن من كونها تستحق على الله بالعمل استحقاق المبيعات بأثمانها، بحيث إنه لا فضل للبائع على المشتري. فمرجع النزاع في أن «الباء» التي في قوله تعالى: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ هل هي باء المعاوضة للشيء بمقدار ثمنه، مثل الثوب بالدرهم، أو هي باء السببية، كقولك: أكرمني الملك بسابق معرفةٍ، أو بكلمة طيبة سمعها مني، أو نحو ذلك؟ والقرآن إنما نص على العمل، لا على أن الباء فيه للثمن المساوي، ولو قال أهل السنة بعدم العمل، لجوزوا الجنة للمشركين، فاعرف هذه النكتة.اهـ "العواصم والقواصم" (٧/ ٢٩٩)، و"حادي الأرواح" (ص٨٧-٨٨)، و"جامع المسائل" لابن تيمية (١/ ١٥١).

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، فمعنى الآية: أحسن المصوِّرين المقدِّرين. و«الخلق» يذكر ويراد به التقدير، وهو المراد هنا، بدليل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٨ والزمر: ٦٢]. أي الله خالق كل شيء مخلوق، فدخلت أفعال العباد في عموم «كل»، وما أفسد قولهم في إدخال كلام الله تعالى في عموم «كل»، الذي هو صفة من صفاته، يستحيل عليه أن يكون مخلوقًا! وأخرجوا أفعالهم التي هي مخلوقة من عموم «كل»!! وهل يدخل في عموم «كل» إلا ما هو مخلوق؟ فذاته المقدسة وصفاته غير داخلة في هذا العموم، ودخل سائر المخلوقات في عمومها، وكذا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]. ولا نقول لأن: «ما» مصدرية[(١)]، أي: خلقكم وعملكم - إذ سياق الآية يأباه؛ لأن إبراهيم عليه السلام إنما أنكر عليهم عبادة المنحوت، لا النحت[(٢)]، والآية تدل على أن المنحوت مخلوق لله تعالى، وهو ما صار منحوتًا إلا بفعلهم، فيكون ما هو من آثار فعلهم مخلوقًا لله تعالى، ولو لم يكن النحت مخلوقًا لله تعالى لم يكن المنحوت مخلوقًا له، بل الخشب أو الحجر لا غير. وذكر أبو الحسين البصري[(٣)] إمام المتأخرين من المعتزلة[(٤)]: أن العلم بأن العبد يحدث فعله

(١) أي: كما قالت الجبرية؛ ليوافق معتقدهم الباطل أن الله هو الذي خلق العباد وأعمالهم، بحيث ليس للعباد أي مشيئة أو اختيار، وهذا الاستدلال منهم فاسد، وقابلتهم المعتزلة فقالوا: «ما» في الآية موصولة والتقدير: والله خلقكم والذي تعملونه وهي مفعولاتهم، فعندنا ثلاثة أشياء: ١- العباد. ٢- أفعال العباد وهي حركاتهم. ٣- مفعولات العباد وهي ما ينتج من حركاتهم، فتمسكت المعتزلة بهذا التقدير وهو كون «ما» موصولة؛ ليكون دليلًا على أن الله خلق العباد ومفعولاتهم فقط دون أفعال العباد التي هي مخلوقهم لهم، وهذا أيضًا استدلال فاسد، فـ «ما» في هذا الموضع يصلح أن تكون مصدرية والتقدير: والله خلقكم وخلق أعمالكم، وهذا التقدير أصرح في الرد على المعتزلة؛ لأنه إذا كان تعالى خلق أفعال العباد فمن باب أولى خلق مفعولاتهم، ويصلح أن تكون «ما» موصولة والتقدير: والله خلقكم والذي تعملونه. قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وكلا القولين متلازم، والأول أظهر -يعني كونها مصدرية- لما رواه البخاري في كتاب أفعال العباد عن حذيفة مرفوعًا قال: «**إن الله تعالى يصنع كل صانع وصنعته**».اهـ قلت: وعلى كلا التقديرين فيهما رد على المعتزلة القدرية، ولا دلالة فيهما على مذهب الجبرية. انظر: "تفسير ابن كثير" عند الآية، و"بدائع الفوائد" (١/ ١٤٣).

(٢) أي: الفعل.

(٣) هو محمد بن علي الطيب، توفي سنة (٤٣٦ هـ) مترجم له في "السير" (١٧/ ٥٨٧).

(٤) انظر: "مجموع الفتاوى" (١٦/ ٢٣٥-٢٣٦) و(٨/ ٣٧٥).

ضروري. وذكر الرازي[1] أن افتقار الفعل المُحدَث الممكن إلى مرجِّح يجب وجوده عنده ويمتنع عند عدمه ضروري[2]، وكلاهما صادق فيما ذكره من العلم الضروري، ثم ادعاء كل منهما أن هذا العلم الضروري يبطل ما ادعاه الآخر من الضرورة - غير مسلَّم، بل كلاهما صادق فيما ادعاه من العلم الضروري، وإنما وقع غلطه في إنكاره ما مع الآخر من الحق. فإنه لا منافاة بين كون العبد محدثًا لفعله وكون هذا الإحداث وجب وجوده بمشيئة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۞ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٧ - ٨]. فقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ إثبات للقدر بقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ وإثبات لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه، ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية. وقوله بعد ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۞ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ٩ - ١٠] إثبات أيضًا لفعل العبد[3]، ونظائر ذلك كثيرة.

وهذه شبهة أخرى[4] من شبه القوم التي فرَّقتهم، بل مزَّقتهم كل ممزَّق، وهي: أنهم قالوا: كيف يستقيم الحكم على قولكم بأن الله يعذب المكلفين على ذنوبهم وهو خلقها فيهم؟ فأين العدل في تعذيبهم على ما هو خالقه وفاعله فيهم؟.

وهذا السؤال لم يزل مطروقًا في العالم على ألسنة الناس، وكل منهم يتكلم في جوابه بحسب علمه ومعرفته، وعنه تفرقت بهم الطرق: فطائفة أخرجت أفعالهم عن قدرة الله تعالى[5]، وطائفة أنكرت الحكم والتعليل، وسدت باب السؤال[6]. وطائفة أثبتت كسبًا[7] لا

---

(١) وهو أشعري المعتقد كما تقدم.

(٢) فالرازي يقرر مذهب الجبرية، عكس ما قرره أبو الحسين الموافق لمذهب المعتزلة أن العبد يخلق فعل نفسه.

(٣) قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في الآية إثبات فعل العبد وكسبه، وما يثاب وما يعاقب عليه، وفي قوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ إثبات القضاء والقدر السابق، فتضمنت الآيتان هذين الأصلين العظيمين، وهما كثيرًا ما يقترنان في القرآن كقوله: ﴿إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾، وقوله: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ فتضمنت الآيتان الرد على القدرية والجبرية.اهـ "التبيان في أقسام القرآن" (ص ٢٤)، وانظر: "مجموع الفتاوى" (١٦/ ٢٤٣).

(٤) انظر: "مختصر الصواعق" (ص ٢٤١).

(٥) وهم المعتزلة القدرية.

(٦) وهم الجهمية.

(٧) الكسب هو: اقتران الفعل بالقدرة الحادثة من غير أن يكون لها فيه أمر. قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لفظ لا معنى له، ولا حاصل تحته، وقد اختلفت عباراتهم فيه، وضربوا له الأمثال، وأطالوا فيه المقال.اهـ "شفاء العليل" (ص١٢١).

يُعقل! جعلت الثواب والعقاب عليه[1]. وطائفة التزمتْ لأجله وقوع مقدور[2] بين قادرَين، ومفعولٍ بين فاعلَين! [3] وطائفة التزمت الجبر، وأن الله يعذبهم على ما لا يقدرون عليه! [4] وهذا السؤال هو الذي أوجب التفرق والاختلاف.

(١) وهم الأشاعرة والماتريدية الذين يقولون: إن للعبد مشيئة ولكنها لا تؤثر، في المقدور، فانكسار الزجاج مثلًا وقع بقدر الله لا بفعل العبد، ولذا فإثباتهم لمشيئة العبد لفظي، وهم أرادوا التوفيق بين الجبرية والقدرية فجاءوا بنظرية الكسب، ومآلها إلى الجبر، ومسألة الكسب عندهم هي: أن الله فاعل فعل العبد، وأن عمل العبد ليس فعلًا للعبد بل كسبا ومع إثبات الكسب قالوا: لا تأثير لقدرة العبد في أفعاله، وهذا لا يتصور، ولهذا قيل:

مما يقال ولا حقيقة تحته ❁ معقولةٌ تدنو إلى الأفهام

الكسب عند الأشعري والحال ❁ عند البهشمي وطفرة النظام

والمقصود بالحال أو الأحوال هي: النسبة بين الصفة والموصوف، فيقولون: العالِم صفة، والعالِمية نسبة بين الصفة والموصوف، وهي عندهم معنى زائد على العلم، ومثله القادرية والفاعلية وغيرها. ويقولون: إنها لا موجودة بذاتها، ولا معدومة، بل هي واسطة بينهما. وبعبارة أخرى هي الصفات المعنوية التي انفرد بإثباتها أبو هاشم دون سائر المعتزلة مع نفيه لصفات المعاني، أي أنه ينفي العلم والقدرة والإرادة، ثم يُثبت كونه عالمًا وقادرًا ومُريدًا. وقوله: وطفرة النَّظَّام: النَّظَّام هو إبراهيم بن سيار بن هانئ المعروف بالنظام سمي بهذا لأنه كان ينظم الخرز في شبابه، وإليه تنسب فرقة النظامية من المعتزلة، ولد سنة (١٨٥هـ)، وتوفي سنة (٢٣١هـ). وأما طفرته فهي قوله بـ[الطفرة] التي لم يسبق إليها، ومفادها دعواه أن الجسم قد يكون في المكان الأول ثم يصير منه إلى المكان العاشر من غير المرور بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر، ومن غير أن يصير معدومًا في الأول ومعادًا في العاشر. انظر: "منهاج السنة" (١/ ٤٥٩)، و"الإيمان بالقضاء والقدر" للحمد (ص١٩٠).

(٢) أي: مفعول للفعل.

(٣) وهذا قول الغزالي في الإحياء وأبي نصر بن السبكي في كتابه جمع الجوامع وغيرهم، قال ابن الوزير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الذي ألجأهم إلى هذا اعتقادهم إن العبد بانفراده لا يقدر على شيء ألبتة إلاَّ بإعانة ربِّه ومالكه. وعندهم أن الله قد خلق لعبده قدرة تؤثر في حدوث أفعاله، ولكن بشرط إعانة الله، كالعاجز الذي يحاول حَمْلَ الثقيل ويستعين عليه، فصارت إعانة الله عندهم هي شرطٌ في تمكين العبد واختياره، لا رافعة لذلك. كما لو قال الله تعالى لعبدٍ ضعيف: احمل هذا الجبل العظيم، فقال: إني لا أقدِرُ، فكيف تأمُرُني يا رب بما لا أقدر عليه؟ فقال الله تعالى: احمل وأنا أُعينُك، فإنه إن لم يحمل كان عاصيًا، وإن حمل، كان مُطيعًا، ولم يكن حملُ الجبل فِعلَه وحدَه إلا مع حَمْلِ الله له معه.اهـ "العواصم والقواصم" (٧/ ١٣).

(٤) وهم الجهمية الذين ينفون مشيئة العبد، فلا قدرة للعبد على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله؛ لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازا كما تنسب إلى الجمادات، كما يقال: أثمرت الشجرة، وجرى الماء، وتحرك الحجر، وطلعت الشمس وغربت، وتغيمت السماء وأمطرت، واهتزت الأرض وأنبتت، إلى غير ذلك، والثواب والعقاب جبر، كما أن الأفعال كلها جبر. فالعبد عندهم مجبور =

والجواب الصحيح عنه، أن يقال: إن ما يبتلى به العبد من الذنوب الوجودية[1]، وإن كانت خلقًا لله تعالى، فهي عقوبة له على ذنوب قبلها، فالذنب يكسب الذنب، ومن عقاب السيئة السيئةُ بعدها. فالذنوب كالأمراض التي يورث بعضها بعضًا.

يبقى أن يقال: فالكلام في الذنب الأول الجالب لما بعده من الذنوب؟ يقال: هو عقوبة أيضًا على عدم فعل ما خُلق له وفُطر عليه، فإن الله سبحانه خلقه لعبادته وحده لا شريك له، وفطره على محبته، وتألهه والإنابة إليه، كما قال تعالى: ﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا**﴾ [الروم: ٣٠]. فإن لم يفعل ما خُلق له وفُطر عليه، من محبة الله وعبوديته، والإنابة إليه، عوقب على ذلك بأن زيَّن له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي، فإنه[2] صادف قلبًا خاليًا قابلًا للخير والشر، ولو كان فيه الخير الذي يمنع ضده[3] لم يتمكن منه الشر، كما قال تعالى: ﴿**كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ**﴾ [يوسف: ٢٤]. وقال إبليس: ﴿**فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ**﴾ [ص: ٨٢ - ٨٣]. وقال الله عز وجل: ﴿**قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ * إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ**﴾ [الحجر: ٤١ - ٤٢]. **والإخلاص**: خُلوص القلب من تأليه ما سوى الله تعالى وإرادته ومحبته، فخلص لله، فلم يتمكن منه الشيطان. وأما إذا صادفه فارغًا من ذلك، تمكن منه بحسب فراغه، فيكون جعله مذنبًا مسيئًا في هذه الحال عقوبة له على عدم هذا الإخلاص. وهي محض العدل.

فإن قلت: فذلك العدم من خلقه فيه؟ قيل: هذا سؤال فاسد، فإن العدم كاسمه، لا يفتقر إلى تعلق التكوين والإحداث به، فإن عدم الفعل ليس أمرًا وجوديًا حتى يضاف إلى الفاعل، بل هو شر محض، والشر ليس إلى الله سبحانه، كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في حديث «الاستفتاح»: «**لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك**»[4]. وكذا في

على أفعاله كالريشة في مهب الريح، حتى قال بعضهم: كل أفعال العبد طاعة لله، حتى الزنا وشرب الخمر والسرقة. وقد كفرهم العلماء؛ لأن قولهم يتضمن ظلم الله للكافرين حيث أدخلهم النار، ويلزم منه إبطال الرسالة، وغير ذلك، وقولهم هذا شر أقوال أهل البدع، وقد تبنى هذا القول: الجهم بن صفوان. انظر "الملل والنحل" (١/ ٨٧).

(١) أي: التي يفعلها العبد.

(٢) أي: الشيطان.

(٣) وهي المعاصي.

(٤) أخرجه مسلم (٧٧١) عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حديث «الشفاعة» يوم القيامة، حين يقول له الله: «**يا محمد، فيقول: لبيك وسعديك، والخير في يديك، والشر ليس إليك**»[(١)].

وقد أخبر الله تعالى أن تسليط الشيطان إنما هو على الذين يتولونه والذين هم به مشركون، فلما تولوه دون الله وأشركوا به معه - عوقبوا على ذلك بتسليطه عليهم، وكانت هذه الولاية والإشراك عقوبة خلوّ القلب وفراغه من الإخلاص. فإلهامُ البر والتقوى ثمرةُ هذا الإخلاص ونتيجته، وإلهام الفجور عقوبةٌ على خلوه من الإخلاص.

فإن قلت: إن كان هذا الترك[(٢)] أمرًا وجوديًّا عاد السؤال جذَعًا، وإن كان أمرًا عدميا فكيف يعاقَب على العدم المحض؟

قيل: ليس هنا ترْك هو كفُّ النفس ومنعُها عما تريده وتحبه، فهذا قد يقال: إنه أمر وجودي، وإنما هنا عدمٌ وخلوٌّ من أسباب الخير، وهذا العدم هو محض خلوها مما هو أنفع شيء لها، والعقوبة على الأمر العدمي هي بفعل السيئات، لا بالعقوبات التي تناله بعد إقامة الحجة عليه بالرسل. فلله فيه[(٣)] عقوبتان:

إحداهما: جعله مذنبا خاطئًا، وهذه عقوبة عدم إخلاصه وإنابته وإقباله على الله، وهذه العقوبة قد لا يحسُّ بألمها ومضرتها، لموافقتها شهوته وإرادته، وهي في الحقيقة من أعظم العقوبات.

---

(١) **صحيح موقوفًا**:
أخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" (١٦٠٩) وابن جرير في "تفسيره" (١٧/ ٥٢٨) من طريق معمر، وأخرجه ابن جرير في "تفسيره" (١٧/ ٥٢٦) من طريق الثوري، وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٤٠٢) والحاكم (٣٣٨٤) من طريق إسرائيل، وأخرجه الطيالسي (٤١٤) والنسائي في "الكبرى" (١١٢٣٠) والبزار (٢٩٢٦) من طريق شعبة، وابن منده في "الإيمان" (٩٣٠) من طريق أبي الأحوص، كلهم عن أبي إسحاق السبيعي عن صلة عن حذيفة به موقوفًا. وهذا إسناد صحيح، وقد صرح أبو إسحاق بالسماع في بعض طرق الحديث. قال ابن منده: هذا إسناد مجمع على صحته وقبول رواته. وقد روي مرفوعًا ولا يصح، أخرج المرفوع الطبراني في "الأوسط" (١٠٥٨) والحاكم (٨٧١٢) وغيرهما من طريق ليث بن أبي سليم، عن أبي إسحاق، عن صلة بن زفر، عن حذيفة. وليث ضعيف مختلط وقد خالف الثقات في رفع الحديث كما تقدم، وقد تابع الليث في رفع الحديث عبد الله بن المختار كما عند ابن أبي عاصم في "السنة" (٧٨٩)، وقد سئل عنه أبو حاتم فقال: لا يرفع هذا الحديث إلا عبدالله ابن المختار، وموقوف أصح.اهـ "العلل" (٥/ ٥٠٤)، وهكذا رجح الموقوف العلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الشفاعة" (٢٣).

(٢) أي: ترك الإخلاص.

(٣) أي: في المذنب المسيء.

والثانية: العقوبات المؤلمة بعد فعله للسيئات. وقد قرن الله تعالى بين هاتين العقوبتين في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ [الأنعام: ٤٤]. فهذه العقوبة الأولى، ثم قال: ﴿**حَتَّى إِذَا فَرِحُواْ بِمَا أُوتُواْ أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً**﴾ [الأنعام: ٤٤] فهذه العقوبة الثانية.

فإن قيل: فهل كان يمكنهم أن يأتوا بالإخلاص والإنابة والمحبة له وحده – من غير أن يخلق ذلك في قلوبهم ويجعلهم مخلصين له منيبين له محبين له؟ أم ذلك محضُ جعْلِهِ في قلوبهم وإلقائه فيها؟

قيل: لا، بل هو محض منَّته وفضله، وهو من أعظم الخير الذي هو بيده، والخير كله في يديه، ولا يقدر أحد أن يأخذ من الخير إلا ما أعطاه، ولا يتقي من الشر إلا ما وقَاه.

فإن قيل: فإذا لم يخلق ذلك في قلوبهم ولم يوفقوا له، ولا سبيل لهم إليه بأنفسهم، عاد السؤال؟ وكان منعهم منه ظلمًا، ولزمكم القول بأن العدل هو تصرف المالك في ملكه بما يشاء، لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون.

قيل: لا يكون سبحانه بمنعهم من ذلك ظالمًا، وإنما يكون المانع ظالمًا إذا منع غيره حقًا لذلك الغير عليه، وهذا هو الذي حرَّمه الرب على نفسه، وأوجب على نفسه خلافه. وأما إذا منع غيره ما ليس بحق له، بل هو محض فضله ومنَّته عليه – لم يكن ظالما بمنعه، فمنع الحق ظلم، ومنعُ الفضل والإحسان عدل. وهو سبحانه العدل في منعه، كما هو المحسن المنَّان بعطائه.

فإن قيل: فإذا كان العطاء والتوفيق إحسانًا ورحمة، فهلا كان العمل له والغلبة، كما أن رحمته تغلب غضبه؟

قيل: المقصود في هذا المقام بيان أن هذه العقوبة المترتبة على هذا المنع، والمنعَ المستلزمَ للعقوبة – ليس بظلم، بل هو محض العدل.

وهذا سؤالٌ عن الحكمة التي أوجبت تقديم العدل على الفضل في بعض المحالّ؟ وهلا سوى بين العباد في الفضل؟ وهذا السؤال حاصله: لِمَ تَفضَّل على هذا ولم يتفضل على الآخر؟ وقد تولى الله سبحانه الجوابَ عنه بقوله: ﴿**ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ**﴾ [الحديد: ٢١]. وقوله: ﴿**لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ**﴾ [الحديد: ٢٩]. ولما سأله

اليهود والنصارى عن تخصيص هذه الأمة بأجرين وإعطائهم هم أجرًا أجرًا، قال: «**هل ظلمتكم من حقكم شيئًا**»؟ قالوا: لا، قال: «**فذلك فضلي أوتيه من أشاء**»[(١)]. وليس في الحكمة إطلاعُ كل فرد من أفراد الناس على كمال حكمته في عطائه ومنعه، بل إذا كشف الله عن بصيرة العبد، حتى أبصر طرفًا يسيرًا من حكمته في خلقه، وأمره وثوابه وعقابه، وتخصيصه وحرمانه، وتأمَّلَ أحوالَ محالِّ ذلك، استدل بما علمه على ما لم يعلمه.

ولما استشكل أعداؤه المشركون هذا التخصيص، قالوا: ﴿**أَهَٰؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَا**﴾؟ قال تعالى مجيبًا لهم: ﴿**أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ**﴾ [الأنعام: ٥٣]. فتأمل هذا الجواب، تَرَ في ضمنه أنه سبحانه أعلمُ بالمحل الذي يصلح لغرس شجرة النعمة فتثمر بالشكر، من المحل الذي لا يصلح لغرسها، فلو غُرست فيه لم تثمر، فكان غرسها هناك ضائعًا لا يليق بالحكمة، كما قال تعالى: ﴿**ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ**﴾ [الأنعام: ١٢٤].

فإن قيل: إذا حكمتم باستحالة الإيجاد من العبد، فإذًا لا فعل للعبد أصلًا؟

قيل: العبد فاعل لفعله حقيقة، وله قدرة حقيقة. قال تعالى: ﴿**وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ**﴾ [البقرة: ١٩٧]. ﴿**فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ**﴾ [هود: ١٢٤] وأمثال ذلك.

وإذا ثبت كون العبد فاعلًا، فأفعاله **نوعان**:

نوع يكون منه من غير اقتران قدرته وإرادته، فيكون صفة له ولا يكون فعلًا، كحركات المرتعش[(٢)].

ونوع يكون منه مقارنًا لإيجاد قدرته واختياره، فيوصف بكونه صفة وفعلًا وكسبًا للعبد، كالحركات الاختيارية. والله تعالى هو الذي جعل العبد فاعلًا مختارًا، وهو الذي يقدر على ذلك وحده لا شريك له. ولهذا أنكر السلف الجبر[(٣)]، فإن الجبر لا يكون إلا من عاجز، فلا يكون إلا مع الإكراه، يقال: للأب ولاية إجبار البكر الصغيرة على النكاح، وليس له إجبار الثيب البالغ، أي: ليس له أن يزوجها مكرهة.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٧) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) وهذا هو الفعل الاضطراري.

(٣) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: لفظ الجبر لم يرد في كتاب ولا سنة لا بنفي ولا إثبات، ولهذا كان المنصوص عن أئمة الإسلام مثل الأوزاعي والثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهم أن هذا اللفظ لا يثبت ولا ينفى مطلقا، فلا يقال مطلقًا: جبر، ولا يقال: لم يجبر، فإنه لفظ مجمل.اهـ انظر: "منهاج السنة" (٣/ ٢٤٦)، و"مجموع الفتاوى" (٨/ ٤٦٢)، و"درء تعارض" (١/ ٦٦).

والله تعالى لا يوصف بالإجبار بهذا الاعتبار؛ لأنه سبحانه خالق الإرادة والمراد، قادر على أن يجعله مختارًا بخلاف غيره. ولهذا جاء في ألفاظ الشارع «الجبل»[1] دون «الجبر»، كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لأشج عبد القيس: «**إن فيك لخلتين يحبهما الله: الحلم والأناة**» فقال: أخلقين تخلقت بهما؟ أم خلقين جبلت عليهما؟ فقال: «**بل خلقين جبلت عليهما**» فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله ورسوله[2]. والله تعالى إنما يعذب عبده على فعله الاختياري. والفرق بين العقاب على الفعل الاختياري وغير الاختياري مستقر في الفطر والعقول.

وإذا قيل[3]: خلْقُ الفعل مع العقوبة عليه ظلْم؟! كان بمنزلة أن يقال. خلْقُ أكل السُمِّ ثم حصول الموت به ظلْم!! فكما أن هذا سببٌ للموت، فهذا سبب للعقوبة، ولا ظلم فيهما.

فالحاصل: أن فعلَ العبد فعلٌ له حقيقة، ولكنه مخلوق لله تعالى، ومفعول لله تعالى، ليس هو نفس فعل الله. ففرْقٌ بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق[4]. وإلى هذا المعنى أشار الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد**» أثبت للعباد فعلًا وكسبًا، وأضاف الخلق لله تعالى. والكسب: هو الفعل الذي يعود على فاعله منه نفعٌ أو ضرر، كما قال تعالى: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾ [البقرة: ٢٨٦].

---

(١) أي: الطبع.

(٢) **صحيح لغيره**:
أخرجه أبو داود (٥٢٢٥) وابن أبي عاصم في "السنة" (١٦٨٤) والطبراني في "الأوسط" (٤١٨) والبيهقي (١٣٥٨٧) وغيرهم من طريق مطر بن عبد الرحمن الأعنق، حدثتني أم أبان بنت الوازع بن زارع عن جدها زارع -وكان في وفد عبد القيس- فذكره. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة هند بنت الوازع، وتكنى بأم أبان، فلم يرو عنها غير مطر بن عبد الرحمن.
وله شاهد عن أشج عبد القيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٨٥١) وأحمد (١٧٨٢٨) والبخاري في "الأدب المفرد" (٥٨٤) والنسائي في "الكبرى" (٧٦٩٩) وغيرهم من طريق يونس، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أشج عبد القيس قال: قال لي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن فيك خلقين يحبهما الله**» قلت: ما هما؟ قال: «**الحلم والحياء**» قال: أقديمًا كانا أو حديثًا؟ قال: «**لا بل قديمًا**» قلت: «**الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله**». وهذا إسناد صحيح. وأصل الحديث في مسلم برقم (١٧) و(١٨) عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «**إن فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم، والأناة**».

(٣) انظر: "منهاج السنة" (٣/ ٢٨).

(٤) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:وكثير من هؤلاء كأبي الحسن وأتباعه ومن وافقهم من متأخري أصحاب مالك والشافعي وأحمد مثل ابن عقيل وابن الجوزي وأمثالهما يقولون: إن الخلق هو المخلوق والفعل هو المفعول وقد جعلوا أفعال العباد فعلا لله والفعل عندهم هو المفعول فامتنع مع هذا أن يكون فعلا للعبد؛ لئلا يكون فعل واحد له فاعلان.اهـ "مجموع الفتاوى" (٨/ ٤٦٨).

كل ما يجري في الكون بمشيئة الله عز وجل

قوله: (وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ [1]. وَهُوَ تَفْسِيرُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، [وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ]، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ. وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ. غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ المَشِيئَاتِ كُلَّهَا، [وَعَكَسَتْ إِرَادَتُهُ الإِرَادَاتِ كُلَّهَا]، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]).

ش: قوله: «وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ»: قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢]. وعند أبي الحسن الأشعري أن تكليف ما لا يطاق جائز عقلًا، ثم تردد أصحابُه أنه: هل ورد به الشرع أم لا؟ [2] واحتج من قال بوروده[3] بأمر أبي لهب بالإيمان، فإنه تعالى أخبر بأنه لا يؤمن، وأنه سيصلى نارًا ذات لهب، فكان مأمورًا بأن يؤمن بأنه لا يؤمن. وهذا تكليفٌ بالجمع بين الضدين، وهو محال.

---

(١) **هذه العبارة انتقدها العلماء**؛ لأنهم حملوا الاستطاعة والقدرة في كلام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الاستطاعة التي تكون قبل الفعل وهي الصحة وسلامة الجوارح والآلات، ولا شك أن العبارة منتقدة على هذا التفسير؛ لأن العباد يطيقون أكثر مما كلفهم الله؛ ولهذا قال العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على هذه العبارة: هذا غير صحيح؛ بل المكلفون يطيقون أكثر مما كلفهم به سبحانه، ولكنه عز وجل لطف بعباده، ويسَّر عليهم، ولم يجعل عليهم في دينهم حرجًا فضلًا منه وإحسانًا والله ولي التوفيق.اهـ وأما إذا حملنا القدرة والاستطاعة في كلام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الاستطاعة التي تكون مع الفعل وهي التوفيق، فلا انتقاد على هذه العبارة؛ لأن العباد لا يطيقون ولا يقدرون على ما لم يوفقهم الله له، فكل ما لم يوفِّقهم الله له فلا يقدرون عليه، وهذا المعنى هو الذي فهمه الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما سيأتي ولهذا لم ينتقد هذه العبارة، بل نبه على هذه الفائدة. انظر: "تعليقات العلامة الألباني على متن الطحاوية" (ص ٧٨).

(٢) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومثل هذا التكليف لم يكن واقعًا في الشريعة باتفاق طوائف المسلمين إلا شرذمة قليلة من المتأخرين ادعوا وقوع مثل هذا التكليف في الشريعة ونقلوا ذلك عن الأشعري وأكثر أصحابه وهو خطأ عليهم.اهـ "مجموع الفتاوى" (٨/ ٤٧٠).

(٣) أي: بورود التكليف بما لا يطاق.

والجواب عن هذا بالمنع: فلا نسلم أنه مأمور بأن يؤمن بأنه لا يؤمن، والاستطاعة التي بها يقدر على الإيمان كانت حاصلة، فهو غير عاجز عن تحصيل الإيمان، فما كُلِّف إلا ما يطيقه كما تقدم في تفسير الاستطاعة[1]. ولا يلزم قوله تعالى للملائكة: ﴿**أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ**﴾ [البقرة: ٣١]. مع عدم علمهم بذلك، ولا للمصورين يوم القيامة: «**أحيوا ما خلقتم**»[2]، وأمثال ذلك؛ لأنه ليس بتكليفِ طلبِ فعلٍ يثاب فاعله ويعاقب تاركه، بل هو خطاب تعجيز. وكذا لا يلزم دعاء المؤمنين في قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ**﴾ [البقرة: ٢٨٦] لأن تحميل ما لا يطاق ليس تكليفًا، بل يجوز أن يحمِّله جبلًا لا يطيقه فيموت. وقال ابن الأنباري[3]: أي لا تحملنا ما يثقل علينا أداؤه وإن كنا مطيقين له على تجشُّم وتحمُّل مكروه، قال: فخاطب العرب على حسب ما تعقل، فإن الرجل منهم يقول للرجل يبغضه: ما أطيق النظر إليك، وهو مطيق لذلك، لكنه يثقل عليه. ولا يجوز في الحكمة أن يكلفه بحمل جبل بحيث لو فعل يُثاب ولو امتنع يعاقب، كما أخبر سبحانه عن نفسه أنه لا يكلف نفسًا إلا وسعها.

ومنهم من يقول[4]: يجوز تكليف الممتنع عادة[5]، دون الممتنع لذاته[6]؛ لأن ذلك لا يتصور وجوده، فلا يعقل الأمر به، بخلاف هذا.

ومنهم من يقول[7]: ما لا يطاق للعجز عنه لا يجوز تكليفه، بخلاف ما لا يطاق للاشتغال بضده، فإنه يجوز تكليفه. وهؤلاء موافقون للسلف والأئمة في المعنى، لكن

---

(١) وأيضًا فإن الله أمر أبا لهب بالإيمان قبل أن تنزل السورة فلما أصر وعاند استحق الوعيد كما استحق قوم نوح حين قيل له: ﴿**أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ آمَنَ**﴾ وحين استحق الوعيد أخبر الله بالوعيد الذي يلحقه ولم يكن حينئذ مأمورًا أمرًا يطلب به منه ذلك. انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٤٣٨).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥١) ومسلم (٢١٠٨) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وجاء أيضًا عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في البخاري (٢١٠٥) ومسلم (٢١٠٧).

(٣) هو الحافظ اللغوي أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، ولد في الأنبار (على الفرات) من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظًا للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألفَ شاهد في القرآن، وكان يتردد إلى أولاد الخليفة الراضي بالله، يعلمهم. توفي ببغداد سنة (٣٢٨ هـ). مترجم له "السير" (١٥/ ٢٧٤).

(٤) القائل هو أبو بكر عبد العزيز صاحب الخلال. انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٢٩٨).

(٥) وهو ما قد يتصور وجوده، كتكليف الأخرس بالكلام، والمُقعَد بالقيام.

(٦) وهو الذي لا يتصور وجوده، كالجمع بين النقيضين كأن يكون الشيء ساكن متحرك في وقت واحد.

(٧) كالأشاعرة.

كونهم جعلوا ما يتركه العبد لا يطاق لكونه تاركًا له مشتغلًا بضده بدعةٌ في الشرع واللغة. فإن مضمونه أن فعل ما لا يفعله العبد لا يطيقه! .

وهم التزموا هذا، لقولهم: إن الطاقة - التي هي الاستطاعة وهي القدرة - لا تكون إلا مع الفعل! فقالوا: كل من لم يفعل فعلا، فإنه لا يطيقه! وهذا خلاف الكتاب والسنة وإجماع السلف، وخلاف ما عليه عامة العقلاء، كما تقدمت الإشارة إليه عند ذكر الاستطاعة.

وأما ما لا يكون إلا مقارنا للفعل، فذلك ليس شرطًا في التكليف، مع أنه في الحقيقة إنما هناك إرادة الفعل. وقد يحتجون بقوله تعالى: ﴿**مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ**﴾ [هود: ٢٠]. ﴿**إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا**﴾ [الكهف: ٧٥]. وليس في ذلك إرادة ما سمَّوه استطاعةً، وهو ما لا يكون إلا مع الفعل، فإن الله ذم هؤلاء على كونهم لا يستطيعون السمع، ولو أراد بذلك المقارن لكان جميع الخلق لا يستطيعون السمع قبلَ السمع! فلم يكن لتخصيص هؤلاء بذلك معنى، ولكن هؤلاء لبغضهم الحق وثقله عليهم، إما حسدًا لصاحبه، وإما اتباعا للهوى - لا يستطيعون السمع. وموسى عليه السلام لا يستطيع الصبر، لمخالفة ما يراه لظاهر الشرع، وليس عنده منه علم. وهذه لغة العرب وسائر الأمم، فمن يبغض غيره يقال: إنه لا يستطيع الإحسان إليه، ومن يحبه يقال: إنه لا يستطيع عقوبته، لشدة محبته له، لا لعجزه عن عقوبته، فيقال ذلك للمبالغة، كما تقول: لأضربنه حتى يموت، والمراد الضرب الشديد. وليس هذا عذرًا، فلو لم يأمر العباد إلا بما يهوونه لفسدت السماوات والأرض، قال تعالى: ﴿**وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ**﴾ [المؤمنون: ٧١].

وقوله: «**وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ به**»: إلى آخر كلامه، أي: ولا يطيقون إلا ما أقدرهم عليه. وهذه الطاقة هي التي من نحو التوفيق، لا التي من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات، و«**لا حول ولا قوة إلا بالله**» دليل على إثبات القدَر. وقد فسرها الشيخ بعدها. ولكن في كلام الشيخ إشكال: فإن التكليف لا يستعمل بمعنى الإقدار، وإنما يستعمل بمعنى الأمر والنهي، وهو قد قال: «**لا يكلفهم إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم**». وظاهره أنه يرجع إلى معنى واحد[1]، ولا يصح ذلك، لأنهم يطيقون فوق ما كلفهم

(١) أي: أن التكليف من نحو الصحة وسلامة الآلات في الموضعين المراد بهما واحد، فأما قوله: «**لا يكلفهم إلا ما يطيقون**» فصحيح، ولا إشكال فيه، وأما قوله: «**ولا يطيقون إلا ما كلفهم**» فمن حمله على =

به، لكنه سبحانه يريد بعباده اليسر والتخفيف، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]. وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. فلو زاد فيما كلفنا به لأطقناه، ولكنه تفضل علينا ورحمنا، وخفف عنا، ولم يجعل علينا في الدين من حرج. ففي العبارة قلقٌ، فتأمله.

وقوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ»: يريد بقضائه القضاء الكوني لا الشرعي، فإن القضاء يكون كونيًا وشرعيًا، وكذلك الإرادة والأمر والإذن والكتاب والحكم والتحريم والكلمات، ونحو ذلك[1].

أما القضاء الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]. والقضاء الديني الشرعي، في قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وأما الإرادة الكونية والدينية، فقد تقدم ذكرها عند قول الشيخ: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ».

وأما الأمر الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]، في أحد الأقوال، وهو أقواها. والأمر الشرعي، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] الآية. وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وأما الإذن الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]. والإذن الشرعي، في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥].

وأما الكتاب الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلاَ يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلاَّ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]. والكتاب الشرعي الديني، في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]. ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣].

الصحة وسلامة الآلات انتقد العبارة كما فعل العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن حمل العبارة الثانية على التوفيق من الله، فلا اشكال ولله الحمد.

(١) انظر: "شفاء العليل" (ص ٢٨٠).

وأما الحكم الكوني، ففي قوله تعالى عن ابن يعقوب عليه السلام: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠]. وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١١٢]. والحكم الشرعي، في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]. وقال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وأما التحريم الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]. ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥]. والتحريم الشرعي، في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣]. و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] الآية.

وأما الكلمات الكونية، ففي قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُواْ﴾ [الأعراف: ١٣٧]. وفي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر**»(١). والكلمات الشرعية الدينية، في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وقوله: «**يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا**»: الذي دل عليه القرآن من تنزيه الله نفسَه عن ظلم العباد، يقتضي قولًا وسطًا بين قولي القدرية والجبرية(٢)، فليس ما كان من بني آدم ظلمًا وقبيحًا يكون منه ظلمًا وقبيحًا، كما تقوله القدرية والمعتزلة ونحوهم(٣)! فإن ذلك تمثيل لله بخلقه! وقياس له عليهم! هو الرب الغني القادر، وهم العباد الفقراء المقهورون(٤). وليس الظلم عبارة عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة، كما يقوله من

---

(١) **معل**: تقدم تخريجه ص(٢٥٣).

(٢) اتفق المسلمون على أن الظلم ممتنع من الله تعالى، لكن تنازعوا في **تعريف الظلم الذي لا يقع منه سبحانه وتعالى على ثلاثة أقوال: القول الأول هو قول أهل السنة والجماعة وهو**: أن الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه اللائق به، فهو سبحانه لا يظلم الناس شيئًا، لا لامتناع الظلم عليه وعجزه عنه، بل لكمال عدله سبحانه ولغناه وعلمه بقبحه؛ ولإخباره أنه لا يفعله، وإن كان الظلم ممكنا عليه، فإنه لا يعجزه شيء. انظر: "مجموع الفتاوى" (١/ ٢١٩) و(١٨/ ١٣٦-١٥١).

(٣) ولهذا سموا مشبهة الأفعال.

(٤) **هذا هو القول الثاني في تعريف الظلم** الذي نزه الله نفسه عنه، وهو قول المعتزلة: أن الظلم في حق الله هو كل ما كان ظلما من العباد فهو ظلم منه. وهذا باطل؛ لأنه مبني على تشبيه الخالق بالمخلوق.

يقوله من المتكلمين وغيرهم[1]، يقولون: إنه يمتنع أن يكون في الممكن المقدور ظلم! بل كان ما كان ممكنا فهو منه -لو فعله- عدل، إذ الظلم لا يكون إلا من مأمور من غيره منهي[2]، والله ليس كذلك[3]، فإن قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا**﴾ [طه: ١١٢] وقوله تعالى: ﴿**مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾ [ق: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿**وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا**﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿**الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ**﴾ [غافر: ١٧]. يدل على نقيض هذا القول.

ومنه قوله الذي رواه عنه رسوله: «**يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا**»[4]. فهذا دل على شيئين:

أحدهما: أنه حرم على نفسه الظلم، والممتنع لا يوصف بذلك.

الثاني: أنه أخبر أنه حرمه على نفسه، كما أخبر أنه كتب على نفسه الرحمة، وهذا يبطل احتجاجهم بأن الظلم لا يكون إلا من مأمور منهيٍّ، والله ليس كذلك. فيقال لهم: هو سبحانه كتب على نفسه الرحمة، وحرَّم على نفسه الظلم، وإنما كتب على نفسه وحرم على نفسه ما هو قادر عليه، لا ما هو ممتنع عليه.

---

(١) **هذا القول الثالث في تعريف الظلم** وهو قول الجهمية: أن الظلم الذي نزَّه الله نفسه عنه هو: كل ما كان ممتنعا عليه، فكل ممكن يمكن أن يفعله لا يكون ظلما؛ لأن الظلم: **إما** التصرف في ملك الغير، **وإما** مخالفة الأمر الذي يجب عليه طاعته، وكلاهما ممتنع منه. وهذا قول باطل، حاصله أن الله تنزَّه عن الظلم لامتناعه عليه، وهذا لا شك بطلانه؛ لأن الظلم لو كان ممتنعًا عليه لما كان نفيه عنه سبحانه مدح، مع أن الله مدح نفسه بنفي الظلم عنه، وهذا يدل على أن الظلم ممكنًا له، ولكنه تنزه عنه لكمال عدله، قال ابن القيم:

والظلم عندهم المحال لذاته ❁ أنى ينزه عنه ذو السلطان

ويكون مدحا ذلك التنزيه ما ❁ هذا بمقبول لدى الأذهان

انظر: "شروح نونية ابن القيم" (١/ ٥٨)، و"مختصر الصواعق" (ص٢٣١).

(٢) هذه قاعدة الجبرية.

(٣) لأن الله هو الآمر وهو الناهي، فلا أحد يأمره ولا ينهاه.

(٤) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأيضًا: فإن قوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، قد فسره السلف، بأن الظلم: أن توضع عليه سيئات غيره، والهضم: أن ينقص من حسناته، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الإسراء: ١٥].

وأيضًا فإن الإنسان لا يخاف الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة حتى يأمن من ذلك، وإنما يأمن مما يمكن، فلما آمنه من الظلم بقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ عُلم أنه ممكن مقدور عليه. وكذا قوله: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٨] إلى قوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩] لم يَعنِ بها نفي ما لا يقدر عليه ولا يمكن منه، وإنما نفى ما هو مقدور عليه ممكن، وهو أن يُجْزَوا بغير أعمالهم. فعلى قول هؤلاء ليس الله منزهًا عن شيء من الأفعال أصلًا، ولا مقدسًا عن أن يفعله، بل كل ممكن فإنه لا ينزه عن فعله، بل فعله حسن، ولا حقيقة للفعل السُّوء، بل ذلك ممتنع، والممتنع لا حقيقة له!!.

والقرآن يدل على نقيض هذا القول، في مواضع، نزه الله نفسه فيها عن فعل ما لا يصلح له ولا ينبغي له، فعلم أنه منزه مقدس عن فعل السوء والفعل المعيب المذموم، كما أنه منزه مقدَّس عن وصف السوء والوصف المعيب المذموم. وذلك كقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]. فإنه نزه نفسه عن خلق الخلق عبثا، وأنكر على من حسب ذلك، وهذا فعل. وقوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥]. وقوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، إنكار منه على من جَوَّز أن يُسوِّي الله بين هذا وهذا. وكذا قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]، إنكار على من حسب أنه يفعل هذا، وإخبار أن هذا حكم سيء قبيح، وهو مما ينزه الرب عنه.

وروى أبو داود، والحاكم في المستدرك، من حديث ابن عباس، وعبادة بن الصامت، وزيد بن ثابت، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أن الله لو عذب أهل سماواته وأهل أرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم**»[(١)].

(١) **حسن:**
أخرجه أبو داود (٤٦٩٩) وأحمد (٢١٦١١) وابن ماجه (٧٧) وابن حبان (٧٢٧) والطبراني (٤٩٤٠) والبيهقي (٢٠٨٧٤) وغيرهم من طرق عن أبي سنان سعيد بن سنان الشيباني عن وهب بن خالد الحمصي عن ابن الديلمي قال: أتيتُ أبيَّ بن كعب فقلت له: وقع في نفسِي شيء من القَدَرِ، فحدّثْني =

وهذا الحديث مما يحتج به الجبرية، وأما القدرية فلا يتأتى على أصولهم الفاسدة[1]! ولهذا قابلوه إما بالتكذيب أو بالتأويل!!.

وأسعد الناس به أهل السنة، الذين قابلوه بالتصديق، وعلموا من عظمة الله تعالى وجلاله، قدْرَ نعم الله على خلقه، وعدم قيام الخلق بحقوق نعمه عليهم، إما عجزًا، وإما جهلًا، وإما تفريطا وإضاعة، وإما تقصيرًا في المقدور من الشكر، ولو من بعض الوجوه. فإن حقه على أهل السماوات والأرض أن يُطاع فلا يُعصى، ويُذكر فلا يُنسى، ويشكر فلا يُكفر، وتكون قوة الحب والإنابة، والتوكل والخشية والمراقبة والخوف والرجاء -: جميعها متوجهة إليه، ومتعلقة به، بحيث يكون القلب عاكفًا على محبته وتأليهه، بل على إفراده بذلك، واللسان محبوسًا على ذكره، والجوارح وقفا على طاعته.

ولا ريب أن هذا مقدور في الجملة، ولكن النفوس تشحُّ به، وهي في الشُّح على مراتب لا يحصيها إلا الله تعالى. وأكثر المطيعين تشح به نفسه من وجه، وإن أتى به من وجه آخر. فأين الذي لا تقع منه إرادةٌ تزاحمُ مرادَ الله وما يحبه منه؟ ومن الذي لم يصدر منه خلاف ما خُلق له، ولو في وقت من الأوقات؟ فلو وضع الرب سبحانه عدله على أهل سماواته وأرضه، لعذبهم بعدله، ولم يكن ظالمًا لهم.

وغاية ما يُقدَّر توبةُ العبد من ذلك واعترافه، وقبولُ التوبة محضُ فضله وإحسانه، وإلا فلو عذَّب عبدَه على جنايته لم يكن ظالما ولو قُدِّر أنه تاب منها. لكن أوجب على نفسه - بمقتضى فضله ورحمته- أنه لا يعذب من تاب، وقد كتب على نفسه الرحمة، فلا يسع

بشيءٍ لعلَّ الله عَزَّ وَجَلَّ أن يُذهِبَه من قلبي، قال: «**لو أنَّ الله عذَّبَ أهل سماواتِه وأهلَ أرضه، عذبَهم وهو غيرُ ظالم لهم، ولو رَحِمَهم، كانت رحمتُه خيرًا لهم من أعمالهم، ولو أنفقتَ مثل أُحُدٍ ذهبًا في سبيل الله ما قبلَه الله منكَ حتى تؤمنَ بالقَدَر، وتعلَمَ أن ما أصابَكَ لم يَكُنْ ليُخطئَكَ، وأنَّ ما أخْطأكَ لم يكُنْ ليُصيبكَ، ولو مُتَّ على غير هذا لدخلتَ النارَ**»، قال: ثم أتيتُ عبدَ الله بن مسعود، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيتُ حذيفةَ بن اليمان، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيتُ زيدَ بن ثابت، فحدثني عن النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ مثل ذلك. وهذا إسناد حسن لأجل سعيد بن سنان، وقد حسنه العلامة الوادعي رَحِمَهُٱللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (٣٥٠). **وهنا تنبيهان: الأول**: نسبة الشارح رَحِمَهُٱللَّهُ الحديث لابن عباس وعبادة بن الصامت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا وهَم؛ فلم يروه ابن عباس ولا عبادة، وإنما هو من حديث زيد بن ثابت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. **الثاني**: عزو الشارح رَحِمَهُٱللَّهُ الحديث إلى الحاكم في "المستدرك" ليس بصحيح؛ فلم أجده عند الحاكم.

(١) لأنهم يوجبون على الله تعالى أن يدخل المؤمن الجنة عوضا على عمله.

الخلائق إلا رحمته وعفوه، ولا يبلغ عملُ أحد منهم أن ينجوَ به من النار، أو يدخل الجنة، كما قال أطوعُ الناس لربه، وأفضلهم عملًا، وأشدُّهم تعظيمًا لربه وإجلالًا: «**لن ينجي أحدًا منكم عمله**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل**»(١). وسأله الصديق دعاء يدعو به في صلاته، فقال: قل: «**اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرًا، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم**»(٢). فإذا كان هذا حال الصديق، الذي هو أفضل الناس بعد الأنبياء والمرسلين -فما الظن بسواه؟ بل إنما صار صديقًا بتَوفِيَتِه هذا المقام حقَّه، الذي يتضمن معرفةَ ربه، وحقه وعظمته، وما ينبغي له، وما يستحقه على عبده، ومعرفة تقصيره. فسُحقًا وبُعدًا لمن زعم أن المخلوق يستغني عن مغفرة ربه ولا يكون به حاجة إليها! (٣) وليس وراء هذا الجهل بالله وحقه غاية!! فإن لم يتسع فهمك لهذا، فانزل إلى وطأة النعم، وما عليها من الحقوق، ووازنْ مَن شَكرها وكفرها، فحينئذ تعلم أنه سبحانه لو عذب أهل سماواته وأرضه، لعذبهم وهو غيرُ ظالم لهم(٤).

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٦٣) ومسلم (٢٨١٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء بنحوه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند البخاري (٦٤٦٤) ومسلم (٢٨١٨)، وجاء عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مسلم (٢٨١٧).

(٢) أخرجه البخاري (٨٣٤) ومسلم (٢٧٠٥) عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) كما تقوله المعتزلة.

(٤) يريد الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ أن يفرِّق بين عقيدة أهل السنة وعقيدة الأشاعرة الذين يقولون: إن الله تعالى يجوز له أن يعذِّب الخلق من غير ذنب فعلوه؛ لأنه لا يسأل عما يفعل، فنفوا عن الله الحكمة والتعليل وربما استدلوا بهذا الحديث الذي ذكره الشارح، وقد وقع بعض أهل العلماء في هذا الخطأ بغير قصد كالسفاريني في العقيدة السفارينية حيث قال:

وجاز للمولى يعذب الورى ❁ من غير ما ذنب ولا جرم جرى
فكل ما منه تعالى يجمل ❁ لأنه عن فعله لا يسأل
فإن يثب فإنه من فضله ❁ وإن يعذب فبمحض عدله

قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: علل -يعني السفاريني- ذلك بتعليلين: التعليل، **الأول**: أن كل شيء من الله فهو جميل. التعليل، **الثاني**: أن الله لا يسأل عن فعله، كما قال الله تعالى: ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾ [الأنبياء: ٢٣]. ولكن هذا القول والتعليل لهذا القول كلاهما باطل، ولا نقول: ضعيف. بل نقول: إنه باطل؛ لأنه مخالف للنص الصريح في كتاب الله، قال الله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ**﴾ [هود: ١١٧]، وقال تعالى: ﴿**وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا**﴾ [طه: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا**﴾ [يونس: الآية ٤٤]، وقال =

انتفاع الأموات بعمل الأحياء

قوله: (وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ).

ش: اتفق أهل السنة[1] أن الأموات ينتفعون من سعي الأحياء بأمرين:

أحدهما: ما تسبب إليه الميت في حياته[2].

والثاني: دعاء المسلمين واستغفارهم له، والصدقة والحج، على نزاع فيما يصل إليه من ثواب الحج: فعن محمد بن الحسن[3] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه إنما يصل إلى الميت ثواب النفقة، والحج للحاجّ. وعند عامة العلماء: ثواب الحج للمحجوج عنه، وهو الصحيح[4].

واختلف في العبادات البدنية، كالصوم والصلاة وقراءة القرآن والذكر: فذهب أبو حنيفة وأحمد وجمهور السلف إلى وصولها[5]، والمشهور من مذهب الشافعي ومالك عدم وصولها.

تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، والآيات في هذا المعنى كثيرة. فإذا قلنا: إن من آمن واتقى ومات على ذلك جاز أن يعذبه الله صار هذا القول مخالفًا لنص القرآن. ثم، هذا الفعل غير جميل، والله سبحانه وتعالى لا يفعل إلا الجميل، وفي الحديث القدسي الصحيح أن الله تعالى قال: «**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي**»، ثم إن تعذيب المطيع القائم بأمر الله ليلًا ونهارًا حتى مات، لا أحد يشك في أنه ظلم وأنه غير جميل. أما التعليل الثاني في قوله: (**لأنه عن فعله لا يسأل**) فهذا صحيح، فالله تعالى لا يسأل عما يفعل؛ لأن الله له الحكمة فيما قدر، لكن بعد أن يوجد السبب المقتضي للثواب أو العقاب، فلو أن الله عاقبه لكان هناك سؤال عن سبب معاقبة الله لهذا الرجل. اهـ انظر: "شرح السفارينية" (١/ ٣٣٩).

(١) نقل الاتفاق النووي في "شرح مسلم" (١١/ ٩٦)، وشيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٧/ ٤٩٩)، و"جامع المسائل" (٣/ ١٣٣)، وابن كثير في "تفسيره" لسورة النجم آية (٣٩).

(٢) ودليل ذلك: حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**». فاستثناء هذه الثلاث من عمله يدل على أنها منه، فإنه هو الذي تسبب إليها. وفي "صحيح مسلم" من حديث جرير بن عبد الله البجلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من سن في الإسلام سنة حسنة، فعمل بها بعده، كتب له مثل أجر من عمل بها، ولا ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة، فعمل بها بعده، كتب عليه مثل وزر من عمل بها، ولا ينقص من أوزارهم شيء**».

(٣) أي: الشيباني صاحب أبي حنيفة.

(٤) بدليل أنه يسقط عنه ركن الحج، ولو كان لا يصل إليه إلا ثواب النفقة فقط، لبقي الركن لازما عليه في ذمته.

(٥) هكذا نقل الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القول عن جمهور العلماء تبعا لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الروح" =

وذهب بعض أهل البدع من أهل الكلام[1] إلى عدم وصول شيء البتة، لا الدعاء ولا غيره. وقولهم مردود بالكتاب والسنة[2]، لكنهم استدلوا بالمتشابه من قوله تعالى: ﴿**وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ**﴾ [النجم: ٣٩]. وقوله: ﴿**وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [يس: ٥٤]. وقوله: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقد ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم ينتفع به من بعده**»[3]. فأخبر أنه إنما ينتفع بما كان تسبب فيه في الحياة، وما لم يكن تسبب فيه في الحياة فهو منقطع عنه.

واستدل المقتصرون على وصول العبادات التي تدخلها النيابة، كالصدقة والحج بأن النوع الذي لا تدخله النيابة بحال، كالإسلام والصلاة والصوم وقراءة القرآن، يختص ثوابه بفاعله لا يتعداه، كما أنه في الحياة لا يفعله أحدٌ عن أحد، ولا ينوب فيه عن فاعله غيرُه، وقد روى النسائي بسنده، عن ابن عباس، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «**لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مدا من حنطة**»[4].

والدليل على انتفاع الميت بغير ما تسبب فيه، الكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح.

أما الكتاب، فقال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ**﴾ [الحشر: ١٠]. فأثنى عليهم باستغفارهم للمؤمنين قبلهم، فدل على انتفاعهم

(ص١١٧) بينما نقل النووي رَحِمَهُ اللَّهُ عن الجمهور خلاف ذلك فقال: وأما الصلاة والصوم فمذهب الشافعي وجماهير العلماء أنه لا يصل ثوابهما إلى الميت إلا إذا كان الصوم واجبًا على الميت فقضاه عنه وليه أو من أذن له الولي.اهـ "شرح مسلم" (١/ ٩٠).

(١) وهم المعتزلة كما في "نيل الأوطار" (٤/ ١١٣).

(٢) **قال النووي** رَحِمَهُ اللَّهُ: هو مذهب باطل قطعًا، وخطأ بيِّن، مخالف لنصوص الكتاب والسنة، وإجماع الأمة، فلا التفات إليه، ولا تعريج عليه.اهـ "شرح مسلم" (١/ ٩٠).

(٣) أخرجه مسلم (١٦٣١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «إذا مات الإنسان».

(٤) **صحيح موقوفًا:**
أخرجه النسائي في "الكبرى" (٢٩٣٠) والطحاوي في "مشكل الآثار" (٦/ ١٧٦) من طريق أيوب بن موسى، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس به. وهذا إسناد صحيح، وهو كما ترى موقوف على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولم أقف عليه مرفوعًا كما ذكره الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تبعا لابن القيم في "الروح" (ص١٢٤).

باستغفار الأحياء. وقد دل على انتفاع الميت بالدعاء إجماع الأمة على الدعاء له في صلاة الجنازة، والأدعية التي وردت بها السنة في صلاة الجنازة مستفيضة. وكذا الدعاء له بعد الدفن، ففي "سنن أبي داود"، من حديث عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال: «**استغفروا لأخيكم، واسألوا له التثبيت، فإنه الآن يسأل**»(١). وكذلك الدعاء لهم عند زيارة قبورهم، كما في "صحيح مسلم"، من حديث بريدة بن الحصيب، قال: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: «**السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية**»(٢). وفي "صحيح مسلم" أيضًا، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سألت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: كيف تقول إذا استغفرت لأهل القبور؟ قال: قولي: «**السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون**»(٣).

وأما وصول ثواب الصدقة، ففي "الصحيحين"، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن رجلًا أتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: يا رسول الله، إن أمي افتلتت نفسها، ولم توصِ، وأظنها لو تكلمت تصدقت، أفلها أجر إن تصدقت عنها؟ قال: «**نعم**»(٤). وفي "صحيح البخاري"، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن سعد بن عبادة توفيت أمه وهو غائب عنها فأتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: «يا رسول الله، إن أمي توفيت وأنا غائب عنها، فهل ينفعها إن تصدقت؟ قال: «**نعم**»، قال: فإني أشهدك أن حائطي المخراف(٥) صدقة عنها(٦). وأمثال ذلك كثيرة في السنة(٧).

(١) **حسن**:
أخرجه أبو داود (٣٢٢١) والحاكم (١٣٧٢) والبزار (٤٤٥) من طريق هشام بن يوسف، عن عبد الله بن بحير، عن هانئ، مولى عثمان، عن عثمان بن عفان به. وهذا إسناد حسن، وقد حسنه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" (٩١١).

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٥).

(٣) أخرجه مسلم (٩٧٤)، وهذه الأدلة تدل على أن الدعاء والاستغفار للميت مما ينتفع به ويصل ثواب الدعاء إليه سواء كان من ولده أو من أجنبي عنه، وهذا كما تقدم أمرٌ مجمع عليه.

(٤) أخرجه البخاري (١٣٨٨) ومسلم (١٠٠٤).

(٥) اسم لحائطه، والمخراف: الشجرة. وقيل: ثمرها.

(٦) أخرجه البخاري (٢٧٥٦).

(٧) وهذه الأدلة كما ترى إنما هي في وصول ثواب الصدقة من الولد لوالده، ولهذا قال العلامة الشوكاني =

وأما وصول ثواب الصوم، ففي "الصحيحين"، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**من مات وعليه صيام صام عنه وليه**»(١). وله نظائر في الصحيح(٢).

ولكن أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ قال بالإطعام عن الميت دون الصيام عنه؛ لحديث ابن عباس المتقدم(٣). والكلام على ذلك معروف في كتب الفروع.

وأما وصول ثواب الحج، ففي "صحيح البخاري"، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقالت: إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «**[نعم] حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين، أكنت قاضيته؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء**»(٤). ونظائره أيضًا كثيرة(٥).

وأجمع المسلمون على أن قضاء الدين يُسقطه من ذمة الميت، ولو كان من أجنبي، ومن غير تَرِكَتِه. وقد دل على ذلك حديث أبي قتادة، حيث ضَمِن الدِّينارَين عن الميت، فلما قضاهما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الآن بردت عليه جلدته**»(٦).

رَحِمَهُ اللَّهُ: وأحاديث الباب تدل على أن الصدقة من الولد تلحق الوالدين بعد موتهما بدون وصية منهما، ويصل إليهما ثوابها، فيخصص بهذه الأحاديث عموم قوله تعالى: ﴿**وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ**﴾ [النجم: ٣٩]. ولكن ليس في أحاديث الباب إلا لحوق الصدقة من الولد، وقد ثبت أن ولد الإنسان من سعيه، فلا حاجة إلى دعوى التخصيص. وأما من غير الولد فالظاهر من العمومات القرآنية أنه لا يصل ثوابه إلى الميت، فيوقف عليها حتى يأتي دليل يقتضي تخصيصها.اهـ "نيل الأوطار" (٤/ ١١٢)، وهذا هو اختيار العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فإنه تعقب الشارح حيث قال: فيما يتعلق بالصدقة لم يذكر إلا ما يدل على انتفاع الوالد بصدقة ولده، وهذا أخص من الدعوى كما لا يخفى. وقد شرحت هذا ونظرت في الاتفاق المذكور في "أحكام الجنائز" (ص ١٧٣) فراجعه.اهـ "التعليقات على متن الطحاوية" (ص٨٠).

(١) أخرجه البخاري (١٩٥٢) ومسلم (١١٤٧).

(٢) وهذا الدليل الذي ذكره الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ يدل على انتفاع الميت بصيام الحي عنه إذا كان الصوم واجبًا فقط؛ لقوله: «وعليه صيام»، وأما صيام التطوع فلا يشرع أن يصام عن الميت؛ لعدم وجود دليل على ذلك.

(٣) تقدم أنه صحيح موقوف، فالعمل بالحديث المرفوع أولى.

(٤) أخرجه البخاري (١٨٥٢).

(٥) وهذا الدليل الذي ذكره الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ يدل على انتفاع الميت بالحج عنه إذا كان لم يحج حجة الإسلام للعجز عنه، وأما أن يُحج عن الميت حج تطوع فلا يشرع؛ لعدم وجود دليل على ذلك.

(٦) **صحيح دون قوله: «الآن برد عليه جلدته»:**

أخرجه أحمد (١٤١٥٩) وأبو داود (٣٣٤٣) والنسائي (١٩٦٢) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن =

وكل ذلك جارٍ على قواعد الشرع[1]. وهو محض القياس، فإن الثواب حق العامل، فإذا وهبه لأخيه المسلم لم يُمْنع من ذلك، كما لم يمنع من هبة

جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لا يصلي على رجل مات وعليه دين، فأتي بميت، فقال: «**أعليه دين؟**» قالوا: نعم، ديناران، قال: «**صلوا على صاحبكم**» فقال أبو قتادة الأنصاري: هما علي يا رسول الله، قال: فصلى عليه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وهذا إسناد صحيح، وقد رواه عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وزاد فيه: «**الآن بردت عليه جلده**»، أخرجه أحمد (١٤٥٣٦) والحاكم (٢٣٤٦). وعبد الله بن محمد بن عقيل ضعيف، وقد تفرد به الزيادة دون سائر الثقات الذين رووه بدون هذه الزيادة، فهذه الزيادة منكرة، ومما يدل على نكارتها أنه بمجرد تحمُّل الإنسان الدَّين عن الميت تبرأ ذمته، لا أن ذمته تبقى مشغولة إلى القضاء، وقد جاء ما يدل على ذلك في حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآتي وفيه: «**حق الغريم، وبرئ منهما الميت**».

وله شاهد عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه أحمد (٢٢٥٧٢) و(٢٢٥٤٣) والنسائي (١٩٦٠) والترمذي (١٠٦٩) وابن ماجه (٢٤٠٧) وابن حبان (٣٠٥٨) وغيرهم من طرق عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه نحوه دون هذه الزيادة «**الآن بردت عليه جلده**». وهذا إسناد صحيح. وقد صححه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" (٢٧٦).

وأصل القصة في البخاري (٢٢٨٩) عن سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنا جلوسًا عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، إذ أتي بجنازة، فقالوا: صل عليها، فقال: «**هل عليه دين؟**»، قالوا: لا، قال: «**فهل ترك شيئًا؟**»، قالوا: لا، فصلى عليه، ثم أتي بجنازة أخرى، فقالوا: يا رسول الله، صل عليها، قال: «**هل عليه دين؟**» قيل: نعم، قال: «**فهل ترك شيئًا؟**»، قالوا: ثلاثة دنانير، فصلى عليها، ثم أتي بالثالثة، فقالوا: صل عليها، قال: «**هل ترك شيئًا؟**»، قالوا: لا، قال: «**فهل عليه دين؟**»، قالوا: ثلاثة دنانير، قال: «**صلوا على صاحبكم**»، قال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلي دينه، فصلى عليه. فالحديث صحيح دون تلك الزيادة.

(١) والحاصل: **أن الميت ينتفع من سعي الأحياء بما ورد به الدليل**، وهي نوعان: **النوع الأول: ما تسبب إليه الميت في حياته.** وقد تقدم دليله والتمثيل له. **النوع الثاني: ما دلَّ الدليل على انتفاع الميت به وإن لم يتسبب إليه الميت في حياته**، والذي جاء في الأدلة من ذلك ما يلي:

١) الدعاء للميت، والاستغفار وطلب الرحمة له. سواء كان بعد الوفاة أو في صلاة الجنازة، أو عند زيارة القبور، أو غير ذلك.
٢) الصدقة عن الميت.
٣) الصيام عن الميت إن نذر ولم يفِ، أو استطاع صوم القضاء ولم يصمه.
٤) الحج والعمرة عن الميت إن نذرها ولم يفِ، أو عجز عن الفريضة.
٥) قضاء الدين عن الميت من أي شخص، وليا كان للميت أو غيره.
٦) قضاء النذر عن الميت مطلقا. فهذه ستة أمور دلت الأدلة الصحيحة على وصول نفعها وأجرها إلى الميت، **وما عدا ذلك فلا يجوز فعله والتقرب به إلى أرواح الموتى ولا إهداء ثوابها إليهم**، كصيام التطوع وحج التطوع والصلاة وقراءة القرآن والذكر وغيرها من الأعمال الصالحة؛ لأمور:

١- أن الأصل هو عدم انتفاع الميت بعمل غيره كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ**﴾، =

ماله في حياته، وإبرائه له منه بعد وفاته[1].

وإنما استثنى العلماء الأمور المتقدمة لثبوت الأدلة عليها.

٢- أن إهداء ثواب الأعمال الصالحة إلى الغير فيه القطع بأن أعماله قد قبلها الله وأثابه عليها، فهو يتصرف في ثوابها كيف شاء، وهذا مما لا سبيل إلى معرفته والقطع به، فإن الله يقول: ﴿**إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ**﴾، ولو فرضنا أن الله قبل عمله وأثابه على ذلك، فلا يوجد دليل يدل على أنه يجوز له التصرف فيه وإهدائه إلى الغير.

٣- أن هذا الفعل من البدع التي لم يكن عليها السلف الصالح، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**». قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: ولم يكن من عادة السلف إذا صلوا تطوعًا أو صاموا تطوعًا أو حجوا تطوعًا أو قرأوا القرآن يهدون ثواب ذلك إلى أموات المسلمين فلا ينبغي العدول عن طريق السلف فإنّه أفضل وأكمل.اهـ "الفتاوى الكبرى" (٥/ ٣٦٣). وقال العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: أما إهداء الصلاة والقراءة إلى الموتى أو الطواف أو صيام التطوع فلا أعلم لذلك أصلًا، والمشروع تركه؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**» رواه مسلم في "صحيحه" .اهـ وقال أيضًا: هذه الأمور توقيفية لا مجال للرأي فيها، وإنما يعمل فيها بما يقتضيه الدليل.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٢٤٩-٢٥١). واختار هذا القول ونصره العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "أحكام الجنائز" (ص٢١٩-٢٢٣)، قال الإمام ابن كثير -في تفسير قول الله تعالى: ﴿**وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**﴾-: أي كما لا يحمل عليه وزر غيره، كذلك لا يحصل من الأجر إلا ما كسب هو لنفسه، ومن هذه الآية الكريمة استنبط الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ومن اتبعه، أن القراءة لا يصل إهداء ثوابها إلى الموتى، لأنه ليس من عملهم ولا كسبهم ولهذا لم يندب إليه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أمته ولا حثهم عليه ولا أرشدهم إليه بنص ولا إيماء، ولم ينقل ذلك عن أحد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولو كان خيرًا لسبقونا إليه، وباب القربات يقتصر فيه على النصوص ولا يتصرف فيه بأنواع الأقيسة والآراء، فأما الدعاء والصدقة فذاك مجمع على وصولهما ومنصوص من الشارع عليهما. وأما الحديث الذي رواه مسلم في "صحيحه" عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: من ولد صالح يدعو له، أو صدقة جارية من بعده، أو علم ينتفع به**». فهذه الثلاثة في الحقيقة هي من سعيه وكده وعمله، كما جاء في الحديث: «**إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه**» والصدقة الجارية كالوقف ونحوه هي من آثار عمله ووقفه، وقد قال تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ**﴾ الآية. والعلم الذي نشره في الناس فاقتدى به الناس بعده هو أيضًا من سعيه وعمله.اهـ "تفسير ابن كثير" (٧/ ٤٣١).

(١) هذا القياس غير صحيح؛ لأن العبادات يتوقف فيها على النص كما تقدم في كلام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ، مع أن هذا الفعل أيضًا يدل على صاحب العمل قد قطع بأن أعماله قد قبلها الله منه وأثابه عليها، فهو يهديها لغيره، وكأنه غير محتاج للثواب، لإعجابه بنفسه، وثقته بها -والعياذ بالله-، والشارح رَحِمَهُ اللَّهُ ينقل في هذا الموضع كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في "الروح" (ص١٢٢) الذي حاصله انتفاع الميت بجميع العبادات، وهو قول لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كما في بعض كتبه. انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٤/ ٣٠٦-٣٢١).

وقد نبَّه الشارع بوصول ثواب الصوم على وصول ثواب القراءة ونحوها من العبادات البدنية. يوضحه: أن الصوم كفُّ النفس عن المفطرات بالنية، وقد نصَّ الشارع على وصول ثوابه إلى الميت، فكيف بالقراءة التي هي عمل ونية؟! (١)

والجواب عما استدلوا به (٢) من قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] قد أجاب العلماء بأجوبة: **أصحها جوابان:**

أحدهما: أن الإنسان بسعيه وحسن عشرته اكتسب الأصدقاء، وأَوْلَد الأولاد، ونكح الأزواج، وأسدى الخير وتودَّد إلى الناس، فترحَّموا عليه، ودَعَوْا له، وأهدَوْا له ثواب الطاعات، فكان ذلك أثَر سعيه، بل دخول المسلم مع جملة المسلمين في عَقْد الإسلام من أعظم الأسباب في وصول نفع كل من المسلمين إلى صاحبه، في حياته وبعد مماته، ودعوة المسلمين تُحيط من ورائهم.

يوضحه: أن الله تعالى جعل الإيمان سببًا لانتفاع صاحبه بدعاء إخوانه من المؤمنين وسعيهم، فإذا أتى به فقد سعى في السبب الذي يوصل إليه ذلك.

الثاني: - وهو أقوى منه -: أن القرآن لم ينفِ انتفاع الرجل بسعي غيره وإنما نفى مِلكه لغير سعيه، وبين الأمرين من الفرق ما لا يخفى. فأخبر تعالى أنه لا يملك إلا سعيه، وأما سعي غيره فهو ملكٌ لساعِيه، فإن شاء أن يبذله لغيره، وإن شاء أن يبقيه لنفسه (٣).

وقوله سبحانه: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ * وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٨ - ٣٩]. آيتان محكمتان، مقتضيتان عدل الرب تعالى:

فالأولى: تقتضي أنه لا يعاقب أحدًا بجُرْم غيره، ولا يؤاخذه بجريرة غيره، كما يفعله ملوك الدنيا.

---

(١) **والجواب عن هذا أن يقال**: إن وصول ثواب القراءة إلى الميت يحتاج إلى دليل يدل عليه؛ فإنه لم ينقل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه فعل ذلك مع أحد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولا فعله الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ولا مع بعضهم لبعض، فما دام أنه لم يثبت عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ذلك ولا عن أحد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ دل هذا على عدم مشروعيته، وأنه من البدع -والله أعلم-.

(٢) أي: المعتزلة الذين استدلوا بهذه الآية على أن الميت لا ينتفع بشيء من سعي الأحياء مطلقًا.

(٣) هذان جوابان ذكرهما شيخ الإسلام وابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وهما ضعيفان؛ لأنهما مبنيَّان على أن الميت ينتفع بجميع العبادات، وقد تقدَّم بيان ضعف هذا القول، فالجواب الصحيح عن الآية هو ما أجاب به الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره: أن هذه الآية عامة وهي مخصصة بما دل الدليل على انتفاع الميت بسعي الحي، فيقتصر على ما جاء به الدليل فقط، ولا تعارض بين عام وخاص.

والثانية: تقتضي أنه لا يفلح إلا بعمله، ليقطع طمعه من نجاته بعمل آبائه وسلفه ومشايخه، كما عليه أصحاب الطمع الكاذب، وهو سبحانه لم يقل: لا ينتفع إلا بما سعى.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ**﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقوله: ﴿**وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [يس: ٥٤]. على أن سياق هذه الآية يدل على أن المنفي عقوبة العبد بعمل غيره، فإنه تعالى قال: ﴿**فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [يس: ٥٤].

وأما استدلالهم بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله**»، فاستدلال ساقط، فإنه لم يقل: انقطع انتفاعه، وإنما أخبر عن انقطاع عمله. وأما عمل غيره فهو لعامله، فإن وهبه له وصل إليه ثواب عمل العامل، لا ثواب عمله هو، وهذا كالدَّين يوفيه الإنسان عن غيره، فتبرأ ذمته، ولكن ليس له ما وفى به الدين[(١)].

وأما تفريق من فرق بين العبادات المالية والبدنية - فقد شرع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الصوم عن الميت، كما تقدم، مع أن الصوم لا تجزئ فيه النيابة، وكذلك حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: صليت مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عيد الأضحى، فلما انصرف أتى بكبش فذبحه، فقال: «**بسم الله والله أكبر، اللهم هذا عني وعمن لم يضحِّ من أمتي**»، رواه أحمد وأبو داود والترمذي[(٢)].

وحديث الكبشين اللذين قال في أحدهما: «**اللهم هذا عن أمتي جميعًا**»، وفي الآخر: «**اللهم هذا عن محمد وآل محمد**»، رواه أحمد[(٣)].

---

(١) انظر: "الروح" (ص١٢٩)، و"مجموع الفتاوى" (٢٤/ ٣١٢)، و(١٨/ ١٤٣).

(٢) **حسن لغيره**:
أخرجه أحمد (١٤٨٣٧) وأبو داود (٢٨١٠) والترمذي (١٥٢١) وغيرهم من طريق عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب، عن جابر بن عبد الله به. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين المطلب بن عبد الله بن حنطب وبين جابر، فقد نصَّ غير واحد من أهل العلم أنه لم يسمع منه كما في جامع التحصيل. وله طريق أخرى: أخرجه أبو داود (٢٧٩٥) والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٦٢٢٨) والبيهقي (١٩١٨٤) من طريق محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي عياش عن جابر بن عبد الله نحوه. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة حال أبي عياش بن النعمان المعافري، وابن إسحاق وإن كان مدلسا فقد صرح بالتحديث عند ابن خزيمة (٢٨٩٩) لكن أُدخل في سنده: خالد بن أبي عمران وهو ثقة بين يزيد بن أبي حبيب وبين أبي عياش. ويشهد لهذا الحديث الرواية الآتية، ولهذا صححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الإرواء" (١١٣٨).

(٣) **صحيح لغيره**:
أخرجه أحمد (٢٧١٩٠) والبزار (٣٨٦٧) والحاكم (٣٤٧٨) والبيهقي (١٩٠٠٩) من طريق عبد الله بن =

والقربة في الأضحية إراقةُ الدم، وقد جعلها لغيره[1].

وكذلك عبادة الحج بدنية، وليس المال ركنا فيه، وإنما هو وسيلة، ألا ترى أن المكي يجب عليه الحج إذا قدر على المشي إلى عرفات، من غير شرط المال. وهذا هو الأظهر، أعني أن الحج غير مركب من مال وبدن، بل بدني محض، كما قد نص عليه جماعة من أصحاب أبي حنيفة المتأخرين.

وانظر إلى فروض الكفايات: كيف قام فيها البعض عن الباقين؟ ولأن هذا إهداء ثواب، وليس من باب النيابة، كما أن الأجير الخاص ليس له أن يستنيب عنه، وله أن يعطي أجرته لمن شاء.

محمد بن عقيل، عن علي بن حسين، عن أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عبد الله بن محمد ابن عقيل، وقد اضطرب في إسناده، فرواه على أوجه مختلفة كما ذكر أبو حاتم في "العلل" (١٥٩٩) والدارقطني في "العلل" (١١٧٩). ولكن الحديث له أصل فقد جاء عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في "صحيح مسلم" (١٩٦٧) أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أمر بكبش أقرن يطأ في سواد، ويبرك في سواد، وينظر في سواد، فأتي به ليضحي به، فقال لها: «**يا عائشة، هلمي المدية**»، ثم قال: «**اشحذيها بحجر**»، ففعلت: ثم أخذها، وأخذ الكبش فأضجعه، ثم ذبحه، ثم قال: «**باسم الله، اللهم تقبل من محمد، وآل محمد، ومن أمة محمد، ثم ضحى به**».

(١) وهذا القياس أيضًا غير صحيح؛ ولهذا قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: ما جاء في هذه الأحاديث من تضحيته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن من لم يضح من أمته، هو من خصائصه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كما ذكره الحافظ في "الفتح" (٩/ ٥١٤) عن أهل العلم. وعليه فلا يجوز لأحد أن يقتدى به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في التضحية عن الأمة، وبالأحرى أن لا يجوز له القياس عليها غيرها من العبادات كالصلاة والصيام والقراءة ونحوها من الطاعات لعدم ورود ذلك عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فلا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد، ولا يقرأ أحد عن أحد، وأصل ذلك كله قوله تعالى: ﴿**وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ**﴾. نعم هناك أمور استثنيت من هذا الأصل بنصوص وردت، ولا مجال الآن لذكرها فلتطلب في المطولات.اهـ "إرواء الغليل" (١١٣٨) (٤/ ٣٥٤).

[الاستئجار على تلاوة القرآن وإهدائه للميت]

وأما استئجار قوم يقرءون القرآن ويهدونه للميت!! فهذا لم يفعله أحد من السلف ولا أمر به أحد من أئمة الدين، ولا رخص فيه. والاستئجار على نفس التلاوة غير جائز بلا خلاف. وإنما اختلفوا في جواز الاستئجار على التعليم ونحوه، مما فيه منفعة تصل إلى الغير[(١)]. والثواب لا يصل إلى الميت إلا إذا كان العمل لله، وهذا لم يقع عبادة خالصة، فلا يكون ثوابه ما يهدى إلى الموتى!! ولهذا لم يقل أحد أنه يكتري من يصوم ويصلي ويهدي ثواب ذلك إلى الميت، لكن إذا أعطى لمن يقرأ القرآن ويعلمه ويتعلمه معونة لأهل القرآن على ذلك، كان هذا من جنس الصدقة عنه، فيجوز. وفي "الاختيار"[(٢)]: لو أوصى بأن يعطى شيء من ماله لمن يقرأ القرآن على قبره، فالوصية باطلة، لأنه في معنى الأجرة، انتهى.

وذكر الزاهدي[(٣)] في "القنية": أنه لو وقف على من يقرأ عند قبره، فالتعيين باطل.

[قراءة القرآن وإهداؤها للميت بغير أجرة]

وأما قراءة القرآن وإهداؤها له تطوعا بغير أجرة، فهذا يصل إليه، كما يصل ثواب الصوم والحج[(٤)].

فإن قيل: هذا[(٥)] لم يكن معروفًا في السلف، ولا أرشدهم إليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؟

فالجواب: إن كان مُورِد هذا السؤال معترفا بوصول ثواب الحج والصيام والدعاء، قيل له: ما الفرق بين ذلك وبين وصول ثواب قراءة القرآن؟ [(٦)] وليس كون السلف لم يفعلوه حجة في عدم الوصول[(٧)]، ومن أين لنا هذا النفي العام؟

---

(١) لحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما رقى سيد الحي بسورة الفاتحة كما في البخاري (٥٧٣٧) ومسلم (٢٢٠١).

(٢) هو شرح لكتاب "المختار"، وهما لأبي الفضل، مجد الدين: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، الحنفي. المتوفى: سنة (٦٨٣ هـ). انظر: "كشف الظنون" (٢/ ١٦٢٢).

(٣) هو مختار بن محمود بن محمد الزاهدي، الغزميني، وغزمينة من قصبات خوارزم، توفي سنة (٦٥٨ هـ). مترجم له في "تاريخ الإسلام" (١٤/ ٩٠١).

(٤) تقدم التنبيه على خطأ هذا القياس، وأن الصحيح عدم وصول ثواب ذلك إلى الميت.

(٥) أي: إهداء ثواب القراءة للميت.

(٦) والجواب: أن ثواب الحج والصيام والدعاء قد جاء في الأدلة ما يدل على مشروعية ذلك وعلى وصول ثوابها إلى الميت، بخلاف القراءة.

(٧) بل هو حجة، فخير الهدي هدي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وكما قيل: =

فإن قيل: فرسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ أرشدهم إلى الصوم والحج والصدقة دون القراءة؟ قيل: هو صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ لم يبتدئهم بذلك، بل خرج ذلك منه مخرج الجواب لهم، فهذا سأله عن الحج عن ميته فأذن له فيه، وهذا سأله عن الصوم عنه، فأذن له فيه، ولم يمنعهم مما سوى ذلك، وأي فرق بين وصول ثواب الصوم - الذي هو مجرد نية وإمساك - وبين وصول ثواب القراءة والذكر؟

فإن قيل: ما تقولون في الإهداء إلى رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ؟

قيل: من المتأخرين من استحبه، ومنهم من رآه بدعة[1]، لأن الصحابة لم يكونوا يفعلونه، ولأن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ له مثل أجر كل من عمل خيرًا من أمته، من غير أن ينقص من أجر العامل شيء؛ لأنه هو الذي دل أمته على كل خير، وأرشدهم إليه.

ومن قال: إن الميت ينتفع بقراءة القرآن عنده، باعتبار سماعه كلام الله - فهذا لم يصح عن أحد من الأئمة المشهورين. ولا شك في سماعه[2]، ولكن انتفاعه بالسماع لا يصحّ، فإن

وخيرُ الأمورِ السالفاتُ علىٰ الهدىٰ ❁ وشرُّ الأمورِ المحدثاتُ البدائعُ

وقبل ذلك قال تعالى: ﴿**وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**﴾، وقال: ﴿**فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا**﴾.

(١) وهذا هو الصحيح، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولا يستحب إهداء القرب للنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، بل هو بدعة، هذا هو الصواب المقطوع به، قال أبو العباس: وأقدم من بلغنا أنه فعل ذلك علي بن الموفق أحد الشيوخ المشهورين كان أقدم من الجنيد، وأدرك أحمد طبقته وعاصره وعاش بعده.اهـ "المستدرك على الفتاوى" (٣/ ١٤٩)، وقال: ولهذا لم يكن الصحابة والسلف يهدون إليه ثواب أعمالهم ولا يحجون عنه ولا يتصدقون ولا يقرءون القرآن ويهدون له.اهـ "مجموع الفتاوى" (١/ ٣٢٧).

(٢) الجزم بسماع الموتى للأحياء غير صحيح، والمسألة مشهورة وقد ألفَّ فيها العلامة الألوسي رسالة نافعة سماها: "الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات"، وقد علق عليها العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتعلقات نافعة، وحاصل الكلام على هذه المسألة أن للعلمَاء فيها قولين:

١) **القول الأول: أن الأموات لا يسمعون كلام الأحياء ولا يعرفون بزيارتهم ولا سلامهم عليهم إلا ما ورد به الدليل**، واستدلوا بما يلي: **الدليل الأول**: قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ**﴾. **الدليل الثاني**: قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ**﴾. وقد اختلف العلماء في تفسير هاتين الآيتين على قولين: ١- قول أكثر المفسيرين أن الآيتين على ظاهرها تدل على أن الأموات لا يسمعون شيئًا من كلام الأحياء، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فحملته عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا على الحقيقة وجعلته أصلا احتاجت معه إلى تأويل قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**ما أنتم بأسمع لما أقول منهم**» وهذا قول الأكثر.اهـ ٢- أن المراد بـ ﴿**الْمَوْتَى**﴾ وبـ ﴿**مَن فِي الْقُبُورِ**﴾ الكفار الأحياء، شبهوا بالموتى وهم أحياء لعدم انتفاعهم بسماع الذكر والهدى من رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ. فالمعنى: إنك يا محمد لا تسمع من هم في حال الموتى أو في حال من سكن القبور. وعلى هذا القول فالآية تدل =

أيضًا على عدم سماع الموتى. **الدليل الثالث**: قوله تعالى: ﴿**إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ**﴾. **الدليل الرابع**: حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند النسائي بسند صحيح قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني من أمتي السلام**». فهذا يدل على أن سلام المؤمنين على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لا يسمعه بنفسه، وإنما تبلغه الملائكة السلام من أمته، فترد روحه إلى جسده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فيرد علينا السلام كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد حسن عند أبي داود وأحمد أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام**». فإذا كان الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لا يسمع سلام من سلم عليه من أمته، فغيره من الناس من باب أولى، وقد رد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على من يقول إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يسمع السلام من أمته مباشرة بدون تبليغ الملائكة، كما في الرد على الإخنائي (ص٣٤٨). ويدل على هذا حديث أوس بن أوس قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا علي من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة عليَّ**» قال: قالوا: يا رسول الله، وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت - يقولون: بليت -؟ فقال: «**إن الله عز وجل حرم على الأرض أجساد الأنبياء**». **وهذا القول هو الصحيح، وقد نصره العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، ورجحه العلامة ابن باز واللجنة الدائمة وابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللَّهُ.**

٢) **القول الثاني: أن الأموات يسمعون كلام الأحياء.** واختار هذا القول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلا أنه قيد السماع بالسماع الذي لا انتفاع فيه، وفي موضع آخر ذكر أنهم يسمعون في بعض الأحيان، ونصر هذا القول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في الروح والشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ في أضواء البيان. واستدلوا بأدلة صريحة لكنها ضعيفة، وبأدلة صحيحة لكنها غير صريحة، فمنها: **الدليل الأول**: حديث أبي فروة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**اللهم إن عبدك ونبيك يشهد أن هؤلاء شهداء، وأنه من زارهم وسلم عليهم إلى يوم القيامة ردوا عليه**». رواه الحاكم وهو مرسل، وقد جاء بنحوه عن أبي هريرة عند الحاكم وهو موضوع كما ذكر الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ. **الدليل الثاني**: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال أبو رزين: يا رسول الله إن طريقي على الموتى فهل من كلام أتكلم به إذا مررت عليهم؟ قال: «**قل: السلام عليكم أهل القبور من المسلمين والمؤمنين، أنتم لنا سلف ونحن لكم تبع، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»، قال: أبو رزين يا رسول الله يسمعون؟ قال: «**يسمعون ولكن لا يستطيعون أن يجيبوا**»، قال: «**يا أبا رزين ألا ترضى أن يرد عليك بعددهم من الملائكة**». رواه العقيلي في "الضعفاء" ، وهو حديث ضعيف قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: منكر. **الدليل الثالث**: الأحاديث التي فيها مشروعية زيارة القبور والسلام على أهل القبور، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: ويكفي في هذا تسمية المسلم عليهم زائرا ولو لا أنهم يشعرون به لما صح تسميته زائرا، فإن المزور إن لم يعلم بزيارة من زاره لم يصح أن يقال: زاره هذا، هو المعقول من الزيارة عند جميع الأمم، وكذلك السلام عليهم أيضًا، فإن السلام على من لا يشعر ولا يعلم بالمسلم محال، وقد علَّم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أمته إذا زاروا القبور أن يقولوا: «**سلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية**». وهذا السلام والخطاب والنداء لموجود يسمع ويخاطب ويعقل ويرد، وإن لم يسمع المسلم الرد.اهـ **والجواب عن هذا أن يقال**: لا يلزم من الزيارة وخطاب الأموات والسلام عليهم أنهم يسمعون ويفهمون الخطاب، وإنما يكون الخطاب بتصور المخاطب في القلب وإن لم يكن في الخارج من يسمعه، فقد وردت أدلة كثيرة فيها خطاب من لا يسمع ولا يعقل، فمنها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وهو يخاطب مكة: «**والله إنك لخير أرض** =

الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت». وقال عمر للجحر الأسود: أم والله، لقد علمت أنك حجر، ولولا أني رأيت رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ يقبلك ما قبلتك. وأيضًا جاء في حديث التشهد في الصلاة: «**التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين - فإذا قالها أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض**». فهي تصيبهم ولا يسمعون ذلك السلام. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُٱللَّهُ: هذا وأمثاله نداء يطلب به استحضار المنادى في القلب، فيخاطب الشهود بالقلب: كما يقول المصلي: "السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته" والإنسان يفعل مثل هذا كثيرا، يخاطب من يتصوره في نفسه، وإن لم يكن في الخارج من يسمع الخطاب.اهـ وقال العلامة الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ: رحم الله ابن القيم فما كان أغناه من الدخول في مثل هذا الاستدلال العقلي الذي لا مجال له في أمر غيبي كهذا فوالله لو أن ناقلا نقل هذا الكلام عنه ولم أقف أنا بنفسي عليه لما صدقته لغرابته وبعده عن الأصول العلمية والقواعد السلفية التي تعلمناها منه ومن شيخه الإمام ابن تيمية فهو أشبه شيء بكلام الآرائيين والقياسيين الذين يقيسون الغائب على الشاهد والخالق على المخلوق وهو قياس باطل فاسد طالما رد ابن القيم أمثاله على أهل الكلام والبدع ولهذا وغيره فإني في شك كبير من صحة نسبة "الروح" إليه أو لعله ألفه في أول طلبه للعلم. والله أعلم، ثم إن كلامه مردود في شطريه بأمرين: الأول: ما ثبت في "الصحيح" أن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ كان يزور البيت في الحج وأنه كان وهو في المدينة يزور قباء راكبًا وماشيًا ومن المعلوم تسمية طواف الإفاضة بطواف الزيارة. فهل من أحد يقول: بأن البيت وقباء يشعر كل منهما بزيارة الزائر أو أنه يعلم بزيارته؟ وأما الآخر: فهو مخاطبة الصحابة للنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ في تشهد الصلاة بقولهم: " السلام عليكم أيها النبي.... " وهم خلفه قريبا منه وبعيدا عنه في مسجده وفي غير مسجده أفيقال: إنه كان يسمعهم ويشعر بهم حين يخاطبونه به وإلا فالسلام عليه محال؟ اللهم غفرا. وإذا كان لا يسمع هذا الخطاب في قيد حياته أفيسمعه بعد وفاته وهو في الرفيق الأعلى لا سيما وقد ثبت أنه يبلغه ولا يسمعه.اهـ فإن قيل: فما فائدة السلام على الأموات؟ وكيف صحة مخاطبتهم عند السلام وهم لا يسمعون؟ قال الألوسي: لعلهم (أي الحنفية) أجابوا بأن ذلك أمر تعبدي وبأنا نسلم سرًا في آخر صلاتنا إذا كنا مقتدين وننوي بسلامنا الحفظة والإمام وسائر المقتدين مع أن هؤلاء القوم لا يسمعونه لعدم الجهر به فكذا ما نحن فيه. على أن السلام هو الرحمة للموتى وننزلهم منزلة المخاطبين السامعين وذلك شائع في العربية كما لا يخفى على العارفين فهذه العرب تسلم على الديار وتخاطبها على بعد المزار.اهـ **الدليل الرابع**: حديث أنس بن مالك، أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، ترك قتلى بدر ثلاثًا، ثم أتاهم فقام عليهم فناداهم، فقال: «**يا أبا جهل بن هشام يا أمية بن خلف يا عتبة بن ربيعة يا شيبة بن ربيعة أليس قد وجدتم ما وعد ربكم حقًا؟ فإني قد وجدت ما وعدني ربي حقًا**» فسمع عمر قول النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، فقال: يا رسول الله كيف يسمعوا وأنى يجيبوا وقد جيفوا؟ قال: «**والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، ولكنهم لا يقدرون أن يجيبوا**» ثم أمر بهم فسحبوا، فألقوا في قليب بدر. متفق عليه. قالوا: فهذا يدل على أن الأموات يسمعون كلام الأحياء مطلقا. والاستدلال بهذا الحديث على السماع مطلقًا غير صحيح، بل الحديث يدل على عدم سماع الموتى للأحياء من وجوه: ١- أن في بعض روايات الحديث تقييد سماع الموتى بقوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: «**الآن**» فمفهومه أنهم لا يسمعون في غير هذا الوقت. ٢- أن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ أقر عمر وغيره من الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ على ما كان مستقرًا في نفوسهم واعتقادهم من عدم سماع الموتى وذلك عندما قالوا: ما تكلم أجسادا لا أرواح فيها؟، فلو كان اعتقادهم هذا خطأ لبين لهم النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ ذلك. قال العلامة الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ: ومنه يتضح أن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ أقر الصحابة - وفي مقدمتهم عمر - على فهمهم للآية على ذلك الوجه العام الشامل لموتى القليب وغيرهم لأنه لم ينكره عليهم ولا قال لهم: أخطأتم فالآية لا تنفي =

مطلقًا سماع الموتى بل إنه أقرهم على ذلك الوجه العام الشامل لموتى القليب وغيرهم لأنه لم ينكره عليهم ولا قال لهم: أخطأتم فالآية لا تنفي مطلقًا سماع الموتى بل إنه أقرهم على ذلك ولكن بين لهم ما كان خافيا من شأن القليب وأنهم سمعوا كلامه حقا وأن ذلك أمر مستثنى من الآية معجزة له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.اهـ ٣- قوله في الحديث: «**ما أنتم بأسمع لما أقول منهم**». ولم يقل ما أنتم بأسمع لما يقال لهم ونحو ذلك، فدل هذا على أن سماعهم لكلام الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فقط في تلك الواقعة. وقد ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ عن ابن التين أنه لا معارضة بين حديث ابن عمر حين قال إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قام على القليب يوم بدر، وفيه قتلى بدر من المشركين، فقال لهم ما قال «**إنهم ليسمعون ما أقول**» فقالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهل ابن عمر، إنما قال: «إنهم ليعلمون أن ما كنت أقول لهم حق» ثم قرأت: ﴿**إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى**﴾ [النمل: ٨٠]، ﴿**وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ**﴾ [فاطر: ٢٢] رواه مسلم. وبين الآية؛ لأن الموتى لا يسمعون بلا شك، لكن إذا أراد الله إسماع ما ليس من شأنه السماع لم يمتنع كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ**﴾ الآية، وقوله: ﴿**فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا**﴾ الآية، فقد جاء عن قتادة رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: إن الله أحياهم حتى سمعوا كلام نبيه توبيخا ونقمة.اهـ فهذه القصة مستثناه من عدم السماع، قال ابن عطية رَحِمَهُ اللَّهُ: فيشبه أن قصة بدر خرق عادة لمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أن رد الله إليهم إدراكا سمعوا به مقاله ولولا إخبار رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بسماعهم لحملنا نداءه إياهم على معنى التوبيخ لمن بي من الكفرة وعلى معنى شفاء صدور المؤمنين.اهـ **ومما يستثنى من عدم السماع أيضًا مما ورد به الدليل**، ما حصل لنبي الله صالح عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حين خاطب قومه بعد أن هلكوا قال الله عنه: ﴿**فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَاقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ**﴾. وهكذا نبي الله شعيب خاطب قومه بعد أن هلكوا قال الله عنه: ﴿**فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَاقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ آسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ**﴾. **قال ابن كثير** رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا تقريع من صالح عليه السلام لقومه، لما أهلكهم الله بمخالفتهم إياه وتمردهم على الله وإبائهم عن قبول الحق وإعراضهم عن الهدى إلى العمى، قال لهم صالح ذلك بعد هلاكهم، تقريعا وتوبيخا وهم يسمعون ذلك كما ثبت في الصحيحين أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لما ظهر على أهل بدر أقام هناك ثلاثا.. الحديث.اهـ ومما ورد به الدليل من سماع الموتى في وقت مخصوص ما جاء في أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن العبد، إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه، إنه ليسمع قرع نعالهم**». أخرجه مسلم. قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: وظاهر نفي إسماع الموتى العموم، فلا يخص منه إلا ما ورد بدليل، كما ثبت في الصحيح أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خاطب القتلى في قليب بدر، فقيل له: يا رسول الله! إنما تكلم أجساد لا أرواح لها، وكذلك ما ورد من أن الميت يسمع خفق نعال المشيعين له إذا انصرفوا.اهـ **وأما ما جاء عن عمرو بن العاص** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: فإذا أنا مت فلا تصحبني نائحة، ولا نار، فإذا دفنتموني فشنوا علي التراب شنا، ثم أقيموا حول قبري قدر ما تنحر جزور ويقسم لحمها، حتى أستأنس بكم، وأنظر ماذا أراجع به رسل ربي. أخرجه مسلم. فهذا اجتهاد منه ولم يسنده إلى رسول الله، بل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لم يفعل ذلك ولا أحد من الصحابة، وإنما أمر بالوقوف عند قبره بمقدار ما يقول له: «**استغفروا لأخيكم، وسلوا له بالتثبيت، فإنه الآن يسأل**». انظر: "مجموع الفتاوى" (٤/ ٢٩٥)، و(٢٤/ ٢٦٤)، و"اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٧٨٤)، والروح (ص٥)، و"الفروع" لابن مفلح (٣/ ٤١٥)، و"تفسير بن كثير" (٦/ ٢٩١)، و"أهوال القبور" لابن رجب (ص ٧٩)، و"فتح الباري" (٣٩٧٧)، و"فتح القدير" (٤/ ١٧٣)، و"أضواء البيان" (٦/ ٤٢١)، "فتاوى اللجنة الدائمة" (٩/ ٨١)، و"فتاوى نور على الدرب" لابن عثيمين (٩/ ٢).

ثواب الاستماع مشروط بالحياة، فإنه عمل اختياري، وقد انقطع بموته، بل ربما يتضرر ويتألم، لكونه لم يمتثل أوامر الله ونواهيه، أو لكونه لم يَزْدَد من الخير.

[اختلاف العلماء في حكم قراءة القرآن عند القبور]

واختلف العلماء في قراءة القرآن عند القبور(١)، على ثلاثة أقوال: هل تكره، أم لا بأس بها وقت الدفن، وتكره بعده؟

فمن قال بكراهتها، كأبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية(٢) - قالوا: لأنه محدث، لم ترد به السنة، والقراءة تشبه الصلاة، والصلاة عند القبور منهي عنها، فكذلك القراءة(٣).

---

(١) ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن قراءة القرآن عند القبور له حالتان: **الحالة الأولى:** قصد القبر لقراءة القرآن عنده طلبا للبركة والنفع.فهذه الحالة لا تجوز عند جميع العلماء بل هي من وسائل الشرك بالله تعالى، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولهذا لم يقل أحد من العلماء بأنه يستحب قصد القبر دائما للقراءة عنده، إذ قد علم بالاضطرار من دين الإسلام، أن ذلك ليس مما شرعه النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لأمته.اهـ "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٢٦١). **الحالة الثانية:** قراءة القرآن عند القبور من دون قصد، وإنما تبعًا لزيارة الموتى أو لتشيع الجنائز ونحو ذلك. فهذه فيها الخلاف، على ثلاثة أقوال وهي ثلاث روايات عن أحمد.

(٢) وهذه الرواية هي التي رواها أكثر أصحابه عنه، وعليها قدماء أصحابه الذين صحبوه، كعبد الوهاب الوراق وأبي بكر المروزي، ونحوهما، وهي مذهب جمهور السلف، كأبي حنيفة ومالك وهشيم بن بشير وغيرهم، ولا يحفظ عن الشافعي نفسه في هذه المسألة كلام، وذلك لأن ذلك كان عنده بدعة. هكذا نقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الشافعي كما في "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٢٦١)، وقد أخرجه الخلال في "القراءة عند القبور" ص٨٩، قال: أخبرني روح بن الفرج، قال: سمعت الحسن بن الصباح الزعفراني، يقول: سألت الشافعي عن القراءة عند القبر فقال: لا بأس به. وإسناده صحيح.

(٣) وحاصل هذه الأدلة ما يلي: أن هذا من البدع التي لم يرد الشرع بها، ولا فعلها السلف. قال مالك: "ما علمت أحدًا يفعل ذلك"، فعلم أن الصحابة والتابعين ما كانوا يفعلونه. والذين كرهوا القراءة عند القبر، كرهها بعضهم، وإن لم يقصد القراءة هناك، كما تكره الصلاة، فإن أحمد نهى عن القراءة في صلاة الجنازة هناك، حتى اختلف هؤلاء: هل تقرأ الفاتحة في صلاة الجنازة إذا صلي عليها في المقبرة؟ وفيه عن أحمد روايتان. واستدلوا بحديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في "الصحيحين" أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبورًا**» أي: لا تجعلوها كالمقبرة فتعطلوها من صلاة النافلة وقراءة القرآن فيها، وذلك لأنه من المتقرر عندهم أن المقابر لا يصلى فيها ولا يقرأ فيها القرآن، ويأيد هذا التفسير حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا تجعلوا بيوتكم مقابر، إن الشيطان ينفر من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة**». **قال العلامة الألباني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما قراءة القرآن عند زيارتها، فمما لا أصل له في السنة، بل الاحاديث المذكورة في المسألة السابقة تشعر بعدم مشروعيتها، إذ لو كانت مشروعة، لفعلها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وعلمها أصحابه، لا سيما وقد سألته عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا -وهي من أحب الناس إليه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- عما تقول إذا زارت القبور؟ فعلمها السلام والدعاء. ولم يعلمها أن تقرأ الفاتحة أو غيرها من القرآن، فلو أن القراءة =

ومن قال: لا بأس بها، كمحمد بن الحسن وأحمد في رواية - استدلوا بما نقل عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنه أوصى أن يقرأ على قبره وقت الدفن بفواتح سورة البقرة وخواتمها[1].

ونُقِل أيضًا عن بعض المهاجرين قراءة سورة البقرة[2].

ومن قال: لا بأس بها وقت الدفن فقط[3]، وهو رواية عن أحمد - أخذ بما نقل عن عمر وبعض المهاجرين.

كانت مشروعة لما كتم ذلك عنها، كيف وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في علم الاصول، فكيف بالكتمان، ولو أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ علمهم شيئًا من ذلك لنقل إلينا، فإذ لم ينقل بالسند الثابت دل على أنه لم يقع. ومما يقوي عدم المشروعية قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا تجعلوا بيوتكم مقابر، فإن الشيطان يفر من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة**» فقد أشار صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إلى أن القبور ليست موضعًا للقراءة شرعا، فلذلك حض على قراءة القرآن في البيوت ونهي عن جعلها كالمقابر التي لا يقرأ فيها، كما أشار في الحديث الاخر إلى أنها ليست موضعًا لصلاة أيضًا، وهو قوله: «**صلوا في بيوتكم، ولا تتخذوها قبورا**». ورجح هذا القول العلامة ابن باز وابن عثيمين واللجنة الدائمة. انظر: "أحكام الجنائز" (ص١٩١)، و"مجموع فتاوى ابن باز" (١٤/ ٢٠٣)، و"فتاوى نور على الدرب" لابن عثيمين (٩/ ٢)، و"فتاوى اللجنة الدائمة" (٩/ ٥١).

(١) **ضعيف**:

أخرجه الخلال في كتابه "القراءة عند القبور" ص٧٨، ويحيى بن معين في "التاريخ" (٥٢٣٨) والبيهقي (٧٠٦٨) من طريق عبد الرحمن بن العلاء بن اللَّجلاج عن أبيه عن ابن عمر قَالَ: إِنِّي إِذَا أَنَا مُتُّ، فَضَعْنِي فِي اللَّحْدِ، وَقُلْ: بِسْمِ اللهِ، وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ، وَسُنَّ عَلَيَّ التُّرَابَ سَنًّا، وَاقْرَأْ عِنْدَ رَأْسِي بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَأَوَّلِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتِهَا. وهذا إسناد ضعيف، عبد الرحمن مجهول عين، وأبوه مجهول حال. وجاء من نفس الطريق مرفوعًا كما عند الطبراني (١٩/ ٢٢٠)، وهو مع ضعفه مرسل؛ لأن العلاء تابعي. وقال الخلال: وأخبرني العباس بن محمد بن أحمد بن عبد الكريم، قال: حدثني أبو شعيب عبد الله بن الحسين بن أحمد بن شعيب الحراني من كتابه قال: حدثني يحيى بن عبد الله الضحاك البابلتي، حدثنا أيوب بن نهيك الحلبي الزهري، مولى آل سعد بن أبي وقاص قال: سمعت عطاء بن أبي رباح المكي، قال: سمعت ابن عمر، قال: سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تَجْلِسُوا، وَأَسْرِعُوا بِهِ إِلَى قَبْرِهِ، وَلْيُقْرَأْ عِنْدَ رَأْسِهِ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ، وَعِنْدَ رِجْلَيْهِ بِخَاتِمَتِهَا فِي قَبْرِهِ**». وفيه يحيى بن عبد الله البابلتي وهو ضعيف، وأيوب بن نهيك ضعيف أيضًا، بل تكلم فيه بعضهم بشدة. قال الدوري: سألت أحمد بن حنبل قلت: تحفظ في القراءة على القبور شيئًا، فقال: لا. وسألت يحيى بن معين، فحدثني بهذا الحديث.

(٢) **ضعيف**:

الذي وقفت عليه عند الخلال عن الأنصار: أخرجه الخلال "القراءة عند القبور" ص٨٩، قال: أخبرني أبو يحيى الناقد، قال: حدثنا سفيان بن وكيع، قال: حدثنا حفص، عن مجالد، عن الشعبي، قال: «**كَانَتِ الْأَنْصَارُ إِذَا مَاتَ لَهُمُ الْمَيِّتُ اخْتَلَفُوا إِلَى قَبْرِهِ يَقْرَءُونَ عِنْدَهُ الْقُرْآنَ**». وهذا إسناد ضعيف، سفيان بن وكيع ضعيف، ومجالد بن سعيد ضعيف.

(٣) واستدلوا بحديث معقل بن يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اقرءوا على موتاكم يس**». وهو حديث ضعيف، أخرجه أحمد (٢٠٣٠١) وأبو داود (٣١٢١) وابن حبان (٣٠٠٢) =

وأما بعد ذلك، كالذين يتناوبون القبر للقراءة عنده - فهذا مكروه، فإنه لم تأت به السنة، ولم ينقل عن أحد من السلف مثل ذلك أصلًا. وهذا القول لعله أقوى من غيره، لما فيه من التوفيق بين الدليلين[1].

وغيرهم من طريق سليمان التيمي، عن أبي عثمان، وليس بالنهدي، عن أبيه، عن معقل بن يسار به. وهذا إسناد ضعيف، فيه أبو عثمان وهو مجهول، وأبوه أيضًا مجهول، وفيه اضطراب وقد نقل الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن القطان أنه أعله، ونقل عن أبي بكر بن العربي عن الدارقطني أنه قال: هذا حديث ضعيف الإسناد، مجهول المتن، ولا يصح في الباب حديث. "تلخيص الحبير" (٢/ ٢٤٥).

(١) ورجح هذا القول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال: وهذه الرواية لعلها أقوى من غيرها، لما فيها من التوفيق بين الدلائل. **وقال أيضًا**: والقراءة على الميت بعد موته بدعة، بخلاف القراءة على المحتضر فإنها تستحب ب [يس].اهـ والصحيح من هذه الأقوال هو القول الثاني، لكن كما تقدم الفرق بين من يقرأ عند القبور من غير تحري لذلك، ولاسيما إذا لم يحصل تلبيس على الناس كأن يراجع في نفسه أو يذكر الله تعالى حرصا على استغلال الوقت في طاعة الله، فظاهر كلام بعض العلماء أن ذلك لا كراهة فيه، وقد نبه على هذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٢٦١-٢٦٥).

الله هو الغني ونحن الفقراء إليه

قوله: (وَاللَّهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ).

ش: قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]. ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]. والذي عليه أكثر الخلق من المسلمين وسائر أهل الملل وغيرهم -: أن الدعاء من أقوى الأسباب في جلب المنافع ودفع المضارّ، وقد أخبر تعالى عن الكفار أنهم إذا مسهم الضرّ في البحر دعوا الله مخلصين له الدين، وأن الإنسان إذا مسه الضر دعاه لجنبه أو قاعدًا أو قائمًا. وإجابة الله لدعاء العبد، مسلمًا كان أو كافرًا، وإعطاؤه سؤله -: من جنس رزقه لهم، ونصره لهم. وهو مما توجبه الربوبية للعبد مطلقًا، ثم قد يكون ذلك فتنة في حقه ومضرةً عليه، إذ كان كفره وفسوقه يقتضي ذلك. وفي "سنن ابن ماجه" من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من لم يسأل الله يغضب عليه**»[(١)]. وقد نظم بعضهم هذا المعنى، فقال:

الـــربُّ يغضـــبُ إن تركـــتَ ســـؤالَه ❁ وبُنـــيُّ آدمَ حـــين يُســـألُ يَغضـــبُ[(٢)]

قال ابن عقيل[(٣)]: قد ندب الله تعالى إلى الدعاء، وفي ذلك معان:

أحدها: الوجود، فإن من ليس بموجود لا يدعى.

الثاني: الغنى، فإن الفقير لا يدعى.

الثالث: السمع، فإن الأصم لا يدعى.

---

(١) **ضعيف**:
أخرجه الترمذي (٣٣٧٣) وابن ماجه (٣٨٢٧) وأحمد (٩٧٠١) من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبي صالح الخوزي.

(٢) **قال البيهقي** رَحِمَهُ اللَّهُ **عقد الحديث السابق**: سمعت الأستاذ أبا القاسم بن حبيب المفسر، يقول: وأخذه الشاعر، فذكره. "شعب الإيمان" برقم (١١٠٠).

(٣) هو الإمام العلامة أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله، البغدادي، الظفري، شيخ الحنابلة، ومصنف التصانيف. قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: له كتاب "الفنون" لم يصنف في الدنيا أكبر منه.اهـ وقال: أخذ علم العقليات عن شيخي الاعتزال: أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان صاحبي أبي الحسين البصري، فانحرف عن السنة.اهـ توفي سنة (٥١٣ هـ). مترجم له في "السير" (١٩/ ٤٤٣)، و"تاريخ الإسلام" (١١/ ٢٠٣).

الرابع: الكرم، فإن البخيل لا يدعى.

الخامس: الرحمة، فإن القاسي لا يدعى.

السادس: القدرة، فإن العاجز لا يدعى.

ومن يقول بالطبائع[1] يعلمُ أن النار لا يقال لها: كُفِّي! ولا النجم يقال له: أصلحْ مزاجي!! لأن هذه عندهم مؤثرة طبعًا لا اختيارًا، فشرع الدعاء وصلاة الاستسقاء ليبين كذب أهل الطبائع.

[الرد على من يزعم عدم فائدة الدعاء]

وذهب قوم من المتفلسفة وغاليةُ المتصوفة إلى أن الدعاء لا فائدة فيه! قالوا: لأن المشيئة الإلهية إن اقتضتْ وجودَ المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء، وإن لم تقتضه فلا فائدة في الدعاء!! وقد يخص بعضهم بذلك خواصّ العارفين! ويجعل الدعاء علةً في مقام الخواص!! وهذا من غلطات بعض الشيوخ. فكما أنه معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام – فهو معلوم الفساد بالضرورة العقلية، فإن منفعة الدعاء أمر اتفقت عليه تَجارِب الأمم، حتى إن الفلاسفة تقول: ضجيج الأصوات في هياكل العبادات، بفنون اللغات، يحلل ما عَقَدَتْه الأفلاكُ المؤثِّرات!! هذا وهم مشركون[2].

وجواب الشبهة[3] بمنع [حصر][4] المقدمتين: فإن قولهم عن المشيئة الإلهية: إما أن تقتضيه أو لا؟ ، ثَّم قسم ثالث، وهو: أن تقتضيه بشرط لا تقتضيه مع عدمه، وقد يكون الدعاء من شرطه، كما توجب الثوابَ مع العمل الصالح، ولا توجبه مع عدمه، وكما توجب الشبع والري عند الأكل والشرب، ولا توجبه مع عدمهما، وحصول الولد بالوطء، والزرع بالبذر. فإذا قدر وقوع المدعو به بالدعاء لم يصح أن يقال لا فائدة في الدعاء، كما لا يقال لا فائدة في الأكل والشرب والبذر وسائر الأسباب. فقول هؤلاء[5] – كما أنه مخالف للشرع، فهو مخالف للحس والفطرة.

---

(١) أي: أن الطبائع الأربعة هي التي تخلق الأشياء.

(٢) انظر: "درء تعارض" (١/ ٣٨٣).

(٣) انظر: "مدارج السالكين" (٢/ ١١٩).

(٤) هذه الكلمة زيدت؛ لأن السياق يقتضيها.

(٥) وهم الفلاسفة وغلاة الصوفية.

ومما ينبغي أن يعلم، ما قاله طائفة من العلماء[١]، وهو: أن الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد![٢] ومَحْو الأسباب أن تكون أسبابًا، نقصٌ في العقل[٣]، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع. ومعنى التوكل والرجاء، يتألف من وجوب التوحيد والعقل والشرع[٤].

وبيان ذلك: أن الالتفات إلى السبب هو اعتماد القلب عليه، ورجاؤه والاستناد إليه. وليس في المخلوقات ما يستحق هذا، لأنه ليس بمستقل، ولا بد له من شركاء[٥] وأضداد[٦] مع هذا كله، فإن لم يسخِّره مُسبِّب الأسباب لم يسخَّر.

وقولهم: إن اقتضت المشيئة المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء؟ قلنا: بل قد تكون إليه حاجة، من تحصيل مصلحة أخرى عاجلة وآجلة، ودفع مضرة أخرى عاجلة وآجلة.

وكذلك قولهم: وإن لم تقتضه، فلا فائدة فيه؟ قلنا: بل فيه فوائد عظيمة، من جلب منافع، ودفع مضار، كما نبه عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، بل ما يعجل للعبد، من معرفته بربه، وإقراره به، وبأنه سميع قريب قدير عليم رحيم، وإقراره بفقره إليه واضطراره إليه، وما يتبع ذلك من العلوم العَلِيَّة والأحوال الزكية، التي هي من أعظم المطالب.

فإن قيل: إذا كان إعطاء الله معلَّلا بفعل العبد، كما يعقل من إعطاء المسئول للسائل، كان السائل قد أثَّر في المسئول حتى أعطاه؟!

قلنا: الرب سبحانه هو الذي حرَّك العبد إلى دعائه، فهذا الخير منه، وتمامه عليه. كما قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إني لا أحمل همَّ الإجابة، وإنما أحمل همَّ الدعاء، ولكن إذا ألهمتُ الدعاء فإن الإجابة معه»[٧]. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿**يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ**﴾ [السجدة: ٥]. فأخبر سبحانه أنه يبتدئ

---

(١) وهما أبو حامد الغزالي وأبو الفرج ابن الجوزي. كما في "منهاج السنة" (٥/ ٣٦٦).

(٢) أي: بأن يعتمد عليها اعتمادًا كليًا بحيث يطمئن قلبه إليها.

(٣) وهو أيضًا طعن في الشرع؛ لأن الشرع أمر بالأخذ بالأسباب، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: رفض الأسباب بالكلية انسلاخ من العقل والدين.اهـ انظر: "طريق الهجرتين" (ص٢٥٩).

(٤) انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/ ٥٢٨)، و"مدارج السالكين" (٣/ ٤٥٩).

(٥) أي: معاونون.

(٦) أي: موانع.

(٧) لم أجد من أخرجه، وإنما ذكره شيخ الإسلام وابن القيم رَحِمَهُمَا اللَّهُ في مواضع من كتبهم منها: انظر: "الاقتضاء" (٢/ ٢٢٩)، و"الفتاوى" (٨/ ١٩٣)، و"مدارج السالكين" (٣/ ١٠٣).

بالتدبير، ثم يصعد إليه الأمر الذي دبَّره، فالله سبحانه هو الذي يقذف في قلب العبد حركة الدعاء، ويجعلها سببًا للخير الذي يعطيه إياه، كما في العمل والثواب، فهو الذي وفق العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفَّقه للدعاء ثم أجابه، فما أثَّر فيه شيء من المخلوقات، بل هو جعل ما يفعله سببًا لما يفعله. قال مطرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، أحد أئمة التابعين: «نظرت في هذا الأمر، فوجدت مبدأه من الله، وتمامه على الله، ووجدت ملاك ذلك الدعاء»[(١)].

[بيان الحكمة أن الداعي قد لا يعطى شيئًا أو يعطى غير ما سأل]

وهنا سؤال معروف، وهو: أن من الناس من قد يسأل الله فلا يعطى شيئًا، أو يعطى غير ما سأل؟ وقد أجيب عنه بأجوبة، فيها ثلاثة أجوبة محققة:

أحدها: أن الآية لم تتضمن عطية السؤال مطلقًا، وإنما تضمنت إجابة الداعي، والداعي أعم من السائل، وإجابة الداعي أعم من إعطاء السائل. ولهذا قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟**»[(٢)]. ففرَّق بين الداعي والسائل، وبين الإجابة والإعطاء، وهو فرق بالعموم والخصوص، كما أتبع ذلك بالمستغفر، وهو نوع من السائل، فذكر العام ثم الخاص ثم الأخص. وإذا علم العباد أنه قريب، يجيب دعوة الداعي، علموا قربه منهم، وتمكنهم من سؤاله، وعلموا علمه ورحمته وقدرته، فدعوْه دعاء العبادة في حال، ودعاء المسألة في حال[(٣)]، وجمعوا بينهما في حال، إذ «الدعاء» اسم يجمع العبادة والاستعانة، وقد

---

(١) صحيح:
أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٢٨٣) وابن بطة في "الإبانة"(١٧١١) وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٢٠٨) وابن عساكر (٥٨/ ٣٠٩) من طريق حماد عن ثابت قال: مطرف فذكر نحوه. وهذا إسناد صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (١١٤٥) ومسلم (٧٥٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) فالدعاء ينقسم إلى قسمين:
١) دعاء العبادة وهو: مطلق التعبد لله رجاء ثوابه، وخوف عقابه، كالصلاة والصيام والحج والذكر وغيرها من العبادات الأخرى.
٢) دعاء المسألة وهو: طلب ما ينفع الداعي في جلب منفعة أو دفع مضرة (التلفظ بالسؤال)، كقولك: اللهم اغفر لي وارحمني ونحو ذلك من المنافع الدنيوية أو الأخروية. انظر: "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٢٤٠) و(١٥/ ١٠-١١)، و"بدائع الفوائد" (٣/ ٨٣٢).

فسر قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] بالدعاء، الذي هو العبادة، والدعاء الذي هو الطلب، وقوله بعد ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠] يؤيد المعنى الأول[(١)].

الجواب الثاني: أن إجابة دعاء السؤال أعم من إعطاء عين السؤال، كما فسره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فيما رواه مسلم في "صحيحه"، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها إحدى ثلاث خصال. إما أن يعجل له دعوته، أو يدخر له من الخير مثلها، أو يصرف عنه من الشر مثلها**»، قالوا: يا رسول الله، إذا نكثر، قال: «**الله أكثر**»[(٢)]. فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لا بد في الدعوة الخالية عن العدوان من إعطاء السؤال معجَّلا، أو مثله من الخير مؤجَّلا، أو يصرف عنه من السوء مثله.

الجواب الثالث: أن الدعاء سبب مقتضٍ لنيل المطلوب، والسبب له شروط وموانع، فإذا حصلت شروطه وانتفت موانعه حصل المطلوب، وإلا فلا يحصل ذلك المطلوب، بل قد يحصل غيره. وهكذا سائر الكلمات الطيبات، من الأذكار المأثورة المعلق عليها جلب منافع أو دفع مضار، فإن الكلمات بمنزلة الآلة في يد الفاعل، تختلف باختلاف قوته وما يعينها، وقد يعارضها مانع من الموانع. ونصوص الوعد والوعيد المتعارضة في الظاهر -: من هذا الباب. وكثيرًا ما تجد أدعية دعا بها قوم فاستجيب لهم، ويكون قد اقترن بالدعاء ضرورة صاحبه وإقباله على الله، أو حسنة تقدمت منه، جعل الله سبحانه إجابة دعوته شكرا لحسنته، أو صادف وقت إجابة، ونحو ذلك - فأجيبت دعوته، فيظن أن السر في ذلك الدعاء، فيأخذه مجردًا عن تلك الأمور التي قارنته من ذلك الداعي.

وهذا كما إذا استعمل رجل دواء نافعًا في الوقت الذي ينبغي، فانتفع به، فظن آخرُ أن استعمال هذا الدواء بمجرده كاف في حصول المطلوب، فكان غالطًا.

---

(١) انظر: "مجموع الفتاوى" (١٥/ ١٢).

(٢) **صحيح**:
ليس الحديث في مسلم كما ذكر الشارح، وإنما أخرجه أحمد (١١١٣٣) وابن أبي شيبة (٢٩٧٨٠) من طريق علي بن علي الرفاعي، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد به. وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وقد صححه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (٤١٢).

وكذا قد يدعو باضطرار عند قبر، فيجاب، فيظن أن السر للقبر، ولم يدر أن السر للاضطرار وصدق اللجء إلى الله تعالى، فإذا حصل ذلك في بيت من بيوت الله تعالى كان أفضل وأحب إلى الله تعالى[1].

فالأدعية والتعوذات والرقى بمنزلة السلاح، والسلاح بضاربه، لا بحدِّه فقط، فمتى كان السلاح سلاحا تامًا والساعدُ ساعدًا قويًا، والمحل قابلًا، والمانع مفقودا -: حصلت به النكاية في العدو، ومتى تخلف واحد من هذه الثلاثة تخلف التأثير. فإذا كان الدعاء في نفسه غير صالح، أو الداعي لم يجمع بين قلبه ولسانه في الدعاء، أو كان ثَمَّ مانعٌ من الإجابة، لم يحصل الأثر[2].

قوله: (وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلَا غِنَى عَنِ اللهِ تَعَالَى طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ؛ فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ).

ش: كلام حق ظاهر لا خفاء فيه. و«الحَيْن»، بالفتح: الهلاك.

---

(١) فنتائج الأسباب لا تدل على صحة السبب؛ فقد تعين الشياطين الإنسان إضلالا له، وهناك قاعدة مفيدة ذكرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهي: [**ليس كل سبب علم أنه نافع قدرا يكون جائزًا شرعًا**] فالسرقة قدر الله أنها من أسباب الحصول على المال، ومع ذلك فهي ممنوعة شرعًا، وكذلك ربط الخيط ونحوه يعتقد بعض العوام أنها نافعة في رفع البلاء أو دفعه لثبوت ذلك مرارًا، ولكنها ممنوعة شرعًا، وكذلك التوسل بالذوات، وتعليق التمائم والحروز ونحو ذلك من الأسباب المحرمة وقد قال تعالى: ﴿**سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف:١٨٢]، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وليس مجرد كون الدعاء حصل به المقصود ما يدل على أنه سائغ في الشريعة؛ فإن كثيرًا من الناس يدعون من دون الله من الكواكب والمخلوقين ويحصل ما يحصل من غرضهم، وبعض الناس يقصدون الدعاء عند الأوثان والكنائس وغير ذلك ويدعو التماثيل التي في الكنائس ويحصل ما يحصل من غرضه، وبعض الناس يدعو بأدعية محرمة باتفاق المسلمين ويحصل ما يحصل من غرضهم، **فحصول الغرض ببعض الأمور لا يستلزم إباحته** وإن كان الغرض مباحًا؛ فإن ذلك الفعل قد يكون فيه مفسدة راجحة على مصلحته، والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، وإلا فجميع المحرمات من الشرك والخمر والميسر والفواحش والظلم قد يحصل لصاحبه به منافع ومقاصد لكن لما كانت مفاسدها راجحة على مصالحها نهى الله ورسوله عنها، كما أن كثيرًا من الأمور كالعبادات والجهاد وإنفاق الأموال قد تكون مضرة لكن لما كانت مصلحته راجحة على مفسدته أمر به الشارع. فهذا أصل يجب اعتباره ولا يجوز أن يكون الشيء واجبًا أو مستحبًا إلا بدليل شرعي يقتضي إيجابه أو استحبابه.اهـ
انظر: "مجموع الفتاوى" (١/ ٢٦٤-٢٦٥)، و"موسوعة العقيدة" للعلامة الألباني (٣/ ١٠٢١).

(٢) انظر: "الداء والدواء" (ص٩-١٥)، و"زاد المعاد" (٤/ ٦٢)، و"مدارج السالكين" (١/ ٨٠).

إثبات الرضا والغضب لله عز وجل

قوله: (وَاللَّهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى).

ش: قال تعالى: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩، والتوبة: ١٠٠، والمجادلة: ٢٢، والبينة: ٨]، ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] ، وقال تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠] ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء: ٩٣] ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ﴾ [البقرة: ٦١]، ونظائر ذلك كثيرة.

ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب، والرضى، والعداوة، والولاية، والحب، والبغض، ونحو ذلك من الصفات، التي ورد بها الكتاب والسنة، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى. كما يقولون مثل ذلك في السمع والبصر والكلام وسائر الصفات، كما أشار إليه الشيخ فيما تقدم بقوله: «**إِذْ كَانَ تأويل الرُّؤْيَةِ - وَتأويل كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلى الرُّبُوبِيَّةِ- بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ، وَلُزُومَ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ (الْمُسْلِمِينَ)**».

وانظر إلى جواب الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صفة الاستواء كيف قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول[(١)]. وروي أيضًا عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا موقوفًا عليها، ومرفوعا إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ[(٢)].

وكذلك قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ فيما تقدم: «**وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ**». ويأتي في كلامه: «**وَهُوَ -أي: الإسلام- بَيْنَ [الْغُلُوِّ وَ] التَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ**».

فقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى**»: نفي التشبيه. ولا يقال: إن الرضى إرادة الإحسان، والغضب إرادة الانتقام[(٣)] - فإن هذا نفيٌ للصفة. وقد اتفق أهل السنة على أن الله يأمر بما يحبه ويرضاه، وإن كان لا يريده ولا يشاؤه، وينهى عما يسخطه ويكرهه، ويبغضه

(١) **صحيح**: تقدم تخريجه ص(١٥٦).
(٢) **ضعيف**: تقدم تخريجه ص(٤٣٦).
(٣) أي: كما تقوله الأشاعرة.

ويغضب على فاعله، وإن كان قد شاءه وأراده. فقد يحب عندهم ويرضى ما لا يريده، ويكره ويسخط ويغضب لما أراده.

ويقال لمن تأول الغضب والرضى بإرادة الإحسان[1]: لِمَ تأولتَ ذلك؟ فلابد أن يقول: لأن الغضب: غليانُ دمِ القلب، والرضى: الميل والشهوة، وذلك لا يليق بالله تعالى! فيقال له: غليان دم القلب في الآدمي أمر ينشأ عن صفة الغضب، لا أنه الغضب. ويقال له أيضًا: وكذلك الإرادة والمشيئة فينا، فهي مَيل الحي إلى الشيء أو إلى ما يلائمه ويناسبه، فإن الحي منا لا يريد إلا ما يجلب له منفعة أو يدفع عنه مضرة، وهو محتاج إلى ما يريده ومفتقر إليه، ويزداد بوجوده، وينتقص بعدمه. فالمعنى الذي صرفتَ إليه اللفظ كالمعنى الذي صرفتَه عنه سواء، فإن جاز هذا جاز ذاك، وإن امتنع هذا امتنع ذاك[2].

فإن قال: الإرادة التي يوصف الله بها مخالفةٌ للإرادة التي يوصَف بها العبد، وإن كان كل منهما حقيقة؟ قيل له: فقل: إن الغضب والرضى الذي يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقة. فإذا كان ما يقوله في الإرادة يمكن أن يقال في هذه الصفات، لم يتعين التأويل، بل يجب تركه، لأنك تَسْلَم من التناقض، وتَسْلم أيضًا من تعطيل معنى أسماء الله تعالى وصفاته بلا موجب. فإن صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام، ولا يكون الموجب للصرف ما دله عليه عقله، إذ العقول مختلفة، فكلٌ يقول إن عقله دله على خلاف ما يقوله الآخر! .

وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفةً من صفات الله تعالى، لامتناع مسمى ذلك في المخلوق، فإنه لا بد أن يثبت شيئًا لله تعالى على خلاف ما يعهده حتى في صفة الوجود، فإن وجود العبد كما يليق به، ووجود الباري تعالى كما يليق به، فوجوده تعالى يستحيل عليه العدم، ووجود المخلوق لا يستحيل عليه العدم، وما سمى به الرب نفسه وسمى به مخلوقاته، مثل الحي والعليم والقدير، أو سمى به بعض صفاته، كالغضب والرضى، وسمى به بعض صفات عباده -: فنحن نعقل بقلوبنا معاني هذه الأسماء في حق الله تعالى، وأنه حق ثابت موجود، ونعقل أيضًا معاني هذه الأسماء في حق المخلوق، ونعقل أن بين المعنيين قدرا مشتركًا، لكن هذا المعنى لا يوجد في الخارج مشتركًا، إذ المعنى المشترك

(١) انظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ٤٥)، و"الصواعق المرسلة" (١/ ٢٢٢).
(٢) لأن القاعدة تقول: [**القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر**].

الكلي لا يوجد مشتركًا إلا في الأذهان، ولا يوجد في الخارج إلا معيَّنًا مختصًا. فيثبت في كل منهما كما يليق به. بل لو قيل: غضب مالك خازن النار وغضب غيره من الملائكة -: لم يجب أن يكون مماثلا لكيفية غضب الآدميين، لأن الملائكة ليسوا من الأخلاط الأربعة[1]، حتى تغلي دماء قلوبهم كما يغلي دم قلب الإنسان عند غضبه. فغضب الله أولى.

وقد نفى الجهم ومَن وافقه كلَّ ما وصف الله به نفسه، من كلامه ورضاه وغضبه وحبه وبغضه وأسفه ونحو ذلك، وقالوا: إنما هي أمور مخلوقة منفصلة عنه، ليس هو في نفسه متصفًا بشيء من ذلك!!.

وعارض هؤلاء من الصفاتية ابن كلاب ومن وافقه، فقالوا: لا يوصف الله بشيء يتعلق بمشيئته وقدرته أصلًا، بل جميع هذه الأمور صفاتٌ لازمة لذاته، قديمة أزلية، فلا يرضى في وقت دون وقت، ولا يغضب في وقت دون وقت[2]. كما قال في حديث «الشفاعة»: «**إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله**»[3]، وفي "الصحيحين" عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله تعالى يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة، فيقولون: لبيك ربنا وسعديك والخير في يديك، فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى يا رب؟ وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدًا من خلقك، فيقول: ألا أعطيكم أفضل من ذلك؟ فيقولون: يا رب، وأي شيء أفضل من ذلك؟ فيقول: أحل عليكم رضواني، فلا أسخط عليكم بعده أبدًا**»[4].

فيستدل به على أنه يحل رضوانه في وقت دون وقت، وأنه قد يحل رضوانه ثم يسخط، كما يحل السخط ثم يرضى، لكن هؤلاء أحل عليهم رضوانًا لا يتعقبه سخط.

وهم قالوا[5]: لا يتكلم إذا شاء، ولا يضحك إذا شاء، ولا يغضب إذا شاء، ولا يرضى إذا شاء، بل إما أن يجعلوا الرضى والغضب والحب والبغض هو الإرادة، أو يجعلوها صفات أخرى، وعلى التقديرين فلا يتعلق شيء من ذلك لا بمشيئته ولا بقدرته، إذ لو تعلقت بذلك لكان محَلًا للحوادث!! فنفى هؤلاء الصفات الفعلية الذاتية بهذا الأصل، كما

---

(١) وهي الأمزجة التي أسِّس عليه البدن: من الدم والمِرَّتين والبلغم. انظر: "لسان العرب" (م.ز.ج).

(٢) فالأشاعرة والكلابية ينفون الصفات الفعلية.

(٣) أخرجه البخاري (٤٧١٢) ومسلم (١٩٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٤٩) ومسلم (٢٨٢٩).

(٥) وهم الأشاعرة والكلابية.

نفى أولئك[1] الصفات مطلقًا بقولهم ليس محَلًا للأعراض. وقد يقال: بل هي أفعال، ولا تسمى حوادث، كما سميت تلك صفات، ولم تسم أعراضًا. وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المعنى، ولكن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يجمع الكلام في الصفات في المختصر في مكان واحد، وكذلك الكلام في القدر ونحو ذلك، ولم يعتنِ فيه بترتيب.

وأحسن ما يرتب عليه كتاب أصول الدين ترتيب جواب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لجبريل عليه السلام، حين سأله عن الإيمان، فقال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر**»[2]، الحديث - فيبدأ بالكلام على التوحيد والصفات وما يتعلق بذلك، ثم بالكلام على الملائكة، ثم وثم، إلى آخره.

(١) وهم الجهمية.

(٢) أخرجه مسلم (٨) عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وجاء عن أبي هريرة عند البخاري (٤٧٧٧) ومسلم (١٢٥).

مذهب أهل السُنة في الصحابة وآل بيت رسول الله

قوله: (وَنُحِبُّ أصحاب رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَلَا نُفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ).

ش: يشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى الرد على الروافض والنواصب. وقد[1] أثنى الله تعالى على الصحابة هو ورسوله، ورضي عنهم، ووعدهم الحسنى. كما قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩] إلى آخر السورة. وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُوْلَـئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]. إلى آخر السورة. وقال تعالى: ﴿لاَ يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَـئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠]. وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ٨ - ١٠].

وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاءوا من بعدهم، يستغفرون لهم، ويسألون الله أن لا يجعل في قلوبهم غلًا لهم، وتتضمن أن هؤلاء هم المستحقون للفيء. فمن كان في قلبه غِلٌ للذين آمنوا ولم يستغفر لهم لا يستحق في الفيء نصيبًا، بنص القرآن. وفي "الصحيحين" عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كان بين

(١) انظر: "منهاج السنة" (٢/ ١٧ وما بعدها).

خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء، فسبه خالد، فقال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: «**لا تسبوا أحدًا من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهبًا، ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**». انفرد مسلم بذكر سب خالد لعبد الرحمن، دون البخاري[1].

فالنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ يقول لخالد ونحوه: «**لا تسبوا أصحابي**»، يعني عبد الرحمن وأمثاله؛ لأن عبد الرحمن ونحوه هم السابقون الأولون، وهم الذين أسلموا من قبل الفتح وقاتلوا، وهم أهل بيعة الرضوان، فهم أفضل وأخص بصحبته ممن أسلم بعد بيعة الرضوان، وهم الذين أسلموا بعد الحديبية، وبعد مصالحة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ أهل مكة، ومنهم خالد بن الوليد، وهؤلاء أسبق ممن تأخر إسلامهم إلى فتح مكة، وسموا الطلقاء[2]، منهم أبو سفيان وابناه يزيد ومعاوية.

والمقصود أنه نهى من له صحبة آخرًا أن يسب من له صحبةً أولًا، لامتيازهم عنهم من الصحبة بما لا يمكن أن يَشْركوهم فيه، حتى لو أنفق أحدُهم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نَصيفه. فإذا كان هذا حال الذين أسلموا بعد الحديبية، وإن كان قبل فتح مكة فكيف حال من ليس من الصحابة بحال مع الصحابة؟ رضي الله عنهم أجمعين.

والسابقون الأولون - من المهاجرين والأنصار - هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة[3].

وقيل: إن السابقين الأولين من صلى إلى القبلتين، وهذا ضعيف. فإن الصلاة إلى القبلة المنسوخة ليس بمجرده فضيلة، لأن النسخ ليس من فعلهم[4]، ولم يدل على التفضيل به دليل شرعي، كما دل على التفضيل بالسبق إلى الإنفاق والجهاد والمبايعة التي كانت تحت الشجرة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٣) ومسلم (٢٥٤١).

(٢) الطلقاء هم: الذين خلى عنهم يوم فتح مكة وأطلقهم فلم يسترقهم، واحدهم: طليق، فعيل بمعنى مفعول. وهو الأسير إذا أطلق سبيله. " النهاية في غريب الحديث " (٣/ ١٣٦).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٥٤) ومسلم (١٨٥٦) عن جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: كنا يوم الحديبية ألفًا وأربع مائة، فقال لنا النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: «**أنتم اليوم خير أهل الأرض**»، وقال جابر: «لو كنت أُبْصِر لأريتكم موضع الشجرة» وفي رواية: «كنَّا ألفًا وخمس مائة».

(٤) بل هو من فعل الله تعالى.

وأما[1] ما يروى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم**» فهو حديث ضعيف، **قال البزار**: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وليس هو في كتب الحديث المعتمدة[2].

وفي "صحيح مسلم" عن جابر، قال: قيل لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إن ناسًا يتناولون أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حتى أبا بكر وعمر! فقالت: «**وما تعجبون من هذا! انقطع عنهم العمل، فأحب الله أن لا يقطع عنهم الأجر**»[3].

وروى ابن بطة بإسناد صحيح، عن ابن عباس[4]، أنه قال: لا تسبوا أصحاب محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فلمقام أحدهم ساعة - يعني مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، خير من عمل أحدكم أربعين سنة. وفي رواية وكيع: خير من عبادة أحدكم عمره[5].

---

(١) انظر: "منهاج السنة" (٨/ ٣٦٤).

(٢) **موضوع:**
أخرجه الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٤/ ١٧٧٨) وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (١٧٦٠) من طريق سلام بن سليم قال: حدثنا الحارث بن غصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعًا به.
قال ابن عبد البر: هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول. قلت: آفته من سلام بن سليم - ويقال: ابن سليمان وهو الطويل - قال ابن خراش: كذاب، وقال ابن حبان:
روى أحاديث موضوعة. وقد ضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الضعيفة" برقم (٥٨).

(٣) **ضعيف جدًا:**
أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٢٧٥) وابن عساكر (٤٤/ ٣٨٧) من طريق محمد بن سليمان القرشي، حدثني عثمان ابن طلحة القرشي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله به. وهذا إسناد ضعيف جدًا؛ فيه محمد بن سليمان القرشي وهو منكر الحديث. كما في "لسان الميزان".
تنبيه: عزو الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الأثر إلى صحيح مسلم وهَم، ولعله تبع شيخ الإسلام كما في "المنهاج" (٢/ ٢١).

(٤) صوابه: [عن ابن عمر] كما في "منهاج السنة" (٢/ ٢٣) وسيأتي بيان ذلك في التخريج.

(٥) **صحيح:**
لم أجده عند ابن بطة، والشارح رَحِمَهُ اللَّهُ عزاه إلى ابن بطة تبعا لابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد أخرجه ابن ماجه (١٦٢) وابن أبي شيبة (٣٢٤١٥) وغيرهما عن وكيع، عن سفيان الثوري عن نسير بن ذعلوق عن ابن عمر به. وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين إلا نسير ابن ذُعْلُوق وهو ثقة.

وفي "الصحيحين" من حديث عمران بن حصين وغيره، أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ قال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»، قال عمران: فلا أدري: أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة، الحديث[(١)].

وقد ثبت في "صحيح مسلم" عن جابر، أن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، قال: «**لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة**»[(٢)].

وقال تعالى: ﴿**لَقَد تَّابَ الله عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ**﴾ [التوبة: ١١٧]، الآيات.

ولقد صدق عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في وصفهم، حيث قال: «إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئا فهو عند الله سيء[(٣)]». وفي رواية: "وقد رأى أصحاب محمد جميعًا أن يستخلفوا أبا بكر"[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥١) ومسلم (٢٥٣٥)، وجاء عن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ نحوه أخرجه البخاري (٢٦٥٢) ومسلم (٢٥٣٣)، وانفرد به مسلم (٢٥٣٤) عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وهو حديث متواتر كما ذكر شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (٢/ ٣٥)، **فائدة:** قال العلامة الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ: والمشهور على ألسنة الناس: «**خير القرون قرني**»، وهذا خطأ رواية، وما وجدنا له أصلًا في كثير من الروايات التي وقفنا عليها واستطعنا أن نحكم على الحديث بأنه من الأحاديث الضعيفة لا يوجد طريق من هذه الطرق هذا اللفظ المشهور خير القرون قرني وإنما اللفظ الصحيح: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**».اهـ "سلسلة الهدى والنور" (٢/ ١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٩٦)، عن جابر قال: أخبرتني أم مبشر رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، فالحديث حديث أم مبشر.

(٣) وسياق الحديث يقتضي أن المراد بهم الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، فـ [أل] في «المسلمون» للعهد، فالحديث مخصوص بإجماع الصحابة، ولا يعمُّ إجماع غيرهم، فضلًاعن أن يعمَّ رأي بعض. ثم الحديث مع ذلك موقوف غير مرفوع. قاله السندي. انظر: "حاشية المسند" ط الرسالة (٣٦٠٠).

(٤) **حسن:**
أخرجه أحمد (٣٦٠٠) والبزار (١٨١٦) والحاكم (٤٤٦٥) وابن عساكر (٣٠/ ٢٩٤) من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود. وهذا إسناد حسن. وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُٱللَّهُ (٨٤٢). وقوله: "وقد رأى أصحاب محمد جميعا أن يستخلفوا أبا بكر". هذه الجملة عند الحاكم عقب الأثر مدرجة من قول أبي بكر بن عياش، وقد بيَّنت رواية ابن عساكر أنها مدرجة من قوله.

وتقدم قول ابن مسعود: «من كان منكم مستنا فليستن بمن قد مات. . . ». إلخ[1]، عند قول الشيخ: «**ونتبع السنة والجماعة**».

فمن أفضل ممن يكون في قلبه غِلٌّ لخيار المؤمنين، وسادات أولياء الله تعالى بعد النبيين؟ بل[2] قد فضلتهم اليهود والنصارى بخصلة، قيل لليهود: مَن خير أهل ملَّتكم؟ قالوا: أصحاب موسى، وقيل للنصارى: مَن خير أهل ملَّتكم؟ قالوا: أصحاب عيسى، وقيل للرافضة: مَن شر أهل ملَّتكم؟ قالوا: أصحاب محمد!! لم يستثنوا منهم إلا القليل، وفيمن سَبُّوهم من هو خير ممن استثنوْهم بأضعاف مضاعفة.

وقوله: «**وَلَا نُفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ**»: أي: لا نتجاوز الحدَّ في حب أحد منهم، كما تفعل الشيعة، فنكون من المعتدين. قال تعالى: ﴿**يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ**﴾ [النساء: ١٧١].

وقوله: «**وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ**»: كما فعلت الرافضة! فعندهم لا ولاء إلا ببراء، أي لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا!! .

وأهل السنة يوالونهم كلهم، وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها، بالعدل والإنصاف، لا بالهوى والتعصب؛ فإن ذلك كله من البغي الذي هو مجاوزة الحد، كما قال تعالى: ﴿**فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ**﴾ [الجاثية: ١٧].

وهذا معنى قول من قال من السلف: الشهادة بدعة[3]، والبراءة بدعة[4].

يُروى ذلك عن جماعة من السلف، من الصحابة والتابعين، منهم: أبو سعيد الخدري[5]،

---

(١) **حسن**: تقدم تخريجه ص(٦٠٠).

(٢) انظر: "منهاج السنة" (١/ ٢٧).

(٣) أي: الشهادة لأحد بالجنة أو بالنار فيمن لم يأت فيه دليل، يعتبر من البدع.

(٤) أي: البراءة من قوم هم على دين الإسلام، يعتبر من البدع. انظر: "الإبانة على أصول السنة والديانة" لابن بطة (ص٣٢٢).

(٥) **حسن لغيره**:
أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٦٤٢) والخلال في "السنة" (١٢٢٨) من طريق معاوية بن عمرو، نا أبو إسحاق، عن الأوزاعي، قال: كان أبو سعيد الخدري يقول: «الشهادة بدعة، والبراءة بدعة، والإرجاء بدعة». وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه بين الأوزاعي وبين أبي سعيد، ورجاله ثقات. وله طريق أخرى: أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٦٧٠) وابن بطة في "الإبانة" (١٢٦٩) من طريق ليث ابن أبي سليم، عن الحكم، عن سعيد الطائي، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «الولاية بدعة، والإرجاء بدعة، والشهادة بدعة». وفيه ليث بن أبي سليم ضعيف مختلط. وقوله: والولاية بدعة. أي: أن يتولى قوما ويتبرأ من آخرين. انظر: "الإبانة على أصول السنة والديانة" لابن بطة (ص٣٢٢).

والحسن البصري، وإبراهيم النخعي[(١)]، والضحاك[(٢)]، وغيرهم.

ومعنى الشهادة: أن يشهد على معيَّن من المسلمين أنه من أهل النار، أو أنه كافر، بدون العلم بما ختم الله له به.

وقوله: «**وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ**»؛ لأنه امتثال لأمر الله فيما تقدم من النصوص.

وروى الترمذي عن عبد الله بن مغفل، قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضًا [بعدي]، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه**»[(٣)].

وتسمية حب الصحابة إيمانًا مشكل على الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، لأن الحب عمل القلب، وليس هو التصديق، فيكون العمل داخلا في مسمى الإيمان. وقد تقدم في كلامه: أن الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، ولم يجعل العمل داخلا في مسمى الإيمان، وهذا هو المعروف من مذهب أهل السنة، إلا أن تكون هذه التسمية مجازًا.

وقوله: «**وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ**»: تقدم الكلام في تكفير أهل البدع، وهذا الكفر نظير الكفر المذكور في قوله: ﴿**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾ [المائدة: ٤٤][(٤)]. وقد تقدم الكلام في ذلك.

---

(١) لم أقف على أثر الحسن وإبراهيم.

(٢) **صحيح**:
أخرجه أبو عبيد في "الإيمان" (٢٣) والخلال في "السنة" (١٢٧٠) وابن بطة في "الإبانة" (١٢٦٩) واللالكائي في "شرح أصول أهل السنة" (١٧٨٤) من طريق سلمة، قال: اجتمع الضحاك المشرقي، وبكير الطائي، وميسرة، وأبو البختري، فأجمعوا على أن الشهادة بدعة، والبراءة بدعة، والولاية بدعة، والإرجاء بدعة. وهذا إسناد صحيح.

(٣) **ضعيف**:
أخرجه الترمذي (٣٨٦٢) وأحمد (٢٠٥٧٨) وابن حبان (٧٢٥٦) وابن أبي عاصم في "السنة" (٩٩٢) وغيرهم من طريق عبيدة بن أبي رائطة، عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الله بن مغفل. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن بن زياد وقد أنكر عليه هذا الحديث كما في "الميزان" والكامل.

(٤) أي: **أن بغض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فيه تفصيل**: ١- **فإن كان يبغضهم لدينهم**، فالكفر هنا هو الكفر الأكبر المخرج من الملة؛ لقوله تعالى: ﴿**لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ**﴾ وقد استدل الإمام مالك بهذه الآية على كفر الرافضة، ولحديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق، من أحبهم أحبه الله ومن أبغضهم أبغضه الله». ٢- **وأما إن كان يبغض بعض الصحابة لا لدينه وإنما لشخصه**، فهو كفر =

قوله: (وَنُثْبِتُ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْه، تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ).

ش: اختلف أهل السنة في خلافة الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]: هل كانت بالنص، أو بالاختيار؟ فذهب الحسن البصري[2] وجماعة من أهل الحديث إلى أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة[3]، ومنهم من قال بالنص الجلي[4]. وذهب جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية إلى أنها ثبتت بالاختيار[5].

والدليل على إثباتها بالنص أخبار:

من ذلك ما أسنده البخاري عن جبير بن مطعم، قال: أتت امرأة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئتُ فلم أجدْك؟ كأنها تريد

دون كفر، بدليل ما حصل بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يوم الجمل وصفين فإن البغضاء التي حصلت إنما هي لأمور جرت بينهم، لا لأجل الدين، مع أنه قد جاء عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: إنه لعهد النبي الأمي إليَّ: «لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار»، وقال: «لا يحب الأنصار إلا مؤمن ولا يبغضهم إلامنافق». انظر: "الصارم المسلول" (ص٥٧٩).

(١) انظر: "منهاج السنة" (١/ ٤٨٦).

(٢) **ضعيف:**
أخرجه اللالكائي في "شرح أصول السنة" (٢٤٤٦) وابن بطة كما في "منهاج السنة" (١/ ٥٠٥) من طريق يزيد بن هارون، قال: نا مبارك بن فضالة، سمعت الحسن حلف بالله أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ استخلف أبا بكر. قال: وسمعت معاوية بن قرة يقول: إن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف أبا بكر. وهذا إسناد ضعيف؛ وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف المبارك بن فضالة.

(٣) وهذا هو الصحيح جمعا بين الأدلة الآتية، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: والتحقيق في خلافة أبي بكر وهو الذي يدل عليه كلام أحمد: أنها انعقدت باختيار الصحابة ومبايعتهم له، وأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أخبر بوقوعها على سبيل الحمد لها والرضى بها، وأنه أمر بطاعته وتفويض الأمر إليه، وأنه دل الأمة وأرشدهم إلى بيعته. فهذه الأوجه الثلاثة: الخبر والأمر والإرشاد: ثابت من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. اهـ "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ٤٧ - ٤٨).

(٤) وهذا القول غير صحيح ترده الأدلة منها قول عمر بن الخطاب الآتي: وإن لا أستخلف، فلم يستخلف من هو خير مني، يعني رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

(٥) وهذا القول فيه نظر؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قد أشار إلى خلافة الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الموت، قال: «**إن لم تجديني فأتي أبا بكر**»[1]. وذكر له سياقًا آخر، وأحاديث أخر. وذلك نص على إمامته.

وحديث حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر**» رواه أهل السنن[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٩) ومسلم (٢٣٨٦).

(٢) **حسن لغيره:**

له طريقان عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

الطريق الأولى: عن عبد الملك بن عمير، واختلف عليه:

١) فرواه سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير عن مولى ربعي عن ربعي عن حذيفة مرفوعًا: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ**»، وجاء في بعض الطرق بزيادة: «**وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ، وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ**». هكذا رواه جمع من الأئمة والحفاظ عن الثوري كما عند أحمد (٢٣٢٧٦) وابن أبي شيبة (٢٦٠٥) والترمذي (٣٦٦٢) وابن ماجه (٩٧) والبزار (٢٨٢٨-٢٨٢٩) وابن أبي عاصم في "السنة" (١١٤٨-١١٤٩) والطبراني في "الأوسط" (٥٥٠٣) والبيهقي (١٦٥٩٠-١٦٥٩١) وفي "المدخل" (٦١-٦٢) والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٢٤-١٢٣٢) وغيرهم. وخالفهم أبو حذيفة موسى بن مسعود، فرواه عن الثوري عن عبد الملك عن ربعي عن حذيفة، فلم يذكر [مولى ربعي] كما عند الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٢٥). قلت: وهذه الرواية منكرة؛ لأن أبا حذيفة روايته عن الثوري فيها ضعف، قال الإمام أحمد: كأن سفيان الذي يحدث عنه أبو حذيفة ليس هو سفيان الثوري الذي يحدث عنه الناس. وقد خالف أبو حذيفة أكثر الرواة الذين رووه بذكر الواسطة بين عبد الملك وبين ربعي.

٢) ورواه زائدة بن قدامة كما عند الترمذي (٣٦٦٢) وأحمد (٢٣٢٤٥) والحميدي (٤٥٤) والبزار (٢٨٢٧) والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٢٦-١٢٢٧) وغيرهم. ورواه أيضًا مسعر بن كدام عند الطبراني في "الأوسط" (٣٨١٦-٥٨٤٠) والحاكم (٤٤٥١) وابن عساكر (٣٣/ ١١٤) كلاهما (زائدة بن قدامة ومسعر) عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة به. وليس فيه ذكر [مولى ربعي]. قال الإمام الترمذي: وكان سفيان بن عيينة يدلس في هذا الحديث، فربما ذكره عن زائدة، عن عبد الملك بن عمير، وربما لم يذكر فيه عن زائدة. والراجح في هذا الحديث هي الطريق الأولى بذكر [مولى ربعي] كما رجح ذلك أبو حاتم كما في "العلل" (٢٦٥٥) والترمذي في "العلل الكبير" (٤٦٠) وابن عبد البر كما في "جامع بيان العلم" وفضله" (٢٣٠٨). ورجال إسناده كلهم ثقات إلا عبد الملك بن عمير فهو صدوق حسن الحديث، ولكنه مدلس وقد عنعن. وشيخه مولى ربعي اسمه هلال كما في بعض طرق الحديث، وهو مجهول عين تفرد بالرواية عنه عبد الملك، وقد ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٠٩) وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٧٦) ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في "الثقات".

الطريق الثانية: عن سالم بن عبد الواحد المرادي عن عمرو بن هرم عن ربعي وأبي عبد الله المدائني عن حذيفة مرفوعًا: «**إِنِّي لَسْتُ أَدْرِي مَا بَقَائِي فِيكُمْ، فَاقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي، وَأَشَارَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ،** =

وفي "الصحيحين" عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وعن أبيها، قالت: دخل علي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في اليوم الذي بُدِئ فيه، فقال: ادعي لي أباك وأخاك، حتى أكتب لأبي بكر كتابًا، ثم قال: «**يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر**»(١). وفي رواية: «**فلا يطمع في هذا الأمر طامع**»(٢). وفي رواية: قال: «**ادعي لي عبد الرحمن بن أبي بكر، لأكتب لأبي بكر كتابًا لا يختلف عليه، ثم قال. معاذ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر**»(٣).

وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ، وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ». أخرجه أحمد (٢٣٣٨٦) والترمذي (٣٦٦٣) وابن أبي شيبة (٣٧٠٥٠) وابن حبان (٦٩٠٢) والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٣٣) وأبو بكر الخلال في "السنة" (٣٣٥) وغيرهم. وفيه: سالم المرادي ضعيف، وأبو عبد الله المدائني مجهول، ولكنه مقرون بربعي بن حراش وهو ثقة، وبقية رجاله ثقات. فالحديث حسن بمجموع هاتين الطريقين، ويشهد له حديث أبي قتادة في "صحيح مسلم" برقم (٦٨١) وفيه: «**فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ يَرْشُدُوا**» وحديث العرباض بن سارية وفيه: «**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»، أخرجه أحمد (١٧١٤٥) وأبو داود (٤٦٠٧) بإسناد حسن، وقد حسنه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (٩٢١). وقد حسن حديث حذيفة الإمام الترمذي والحاكم والذهبي والعقيلي، وقال: يروى عن حذيفة بأسانيد جياد تثبت. ودافع عنه الحافظ ابن حجر كما في "التلخيص الحبير" (٤/ ٤٦١)، وهو في "الصحيحة" للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (١٢٣٣).

(١) أخرجه البخاري (٥٦٦٦) ومسلم (٢٣٨٧).

(٢) **ضعيف بهذا اللفظ:**

أخرجه أحمد (٢٤٧٥١) ومن طريقه الطبراني في "الأوسط" (٤٣٣١) من طريق مؤمل بن إسماعيل قال: نا نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف مؤمل بن إسماعيل. وقد خالفه من هو أوثق منه، فقد رواه موسى بن داود الضبي فيما أخرجه ابن سعد (٢٢٤ – ٢٢٥)، وميسرة بن صفوان اللخمي فيما أخرجه ابن أبي حاتم في "العلل" (٢٦٦٠)، كلاهما عن نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة، قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مرسلًا. قال أبو حاتم: وهو أشبه.اهـ.

وله طريق أخرى: أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (١١٥٦) حدثنا دحيم، ثنا ابن أبي فديك محمد بن إسماعيل، حدثنا موسى بن يعقوب الزمعي، عن عبد الرحمن بن إسحاق، أن ابن شهاب حدثه، أن عروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبا بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله، كل هؤلاء يخبره عن عائشة. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف موسى بن يعقوب الزمعي. والحديث في "صحيح البخاري" ومسلم باللفظ المتقدم.

(٣) **ضعيف بهذا اللفظ:**

أخرجه الطيالسي (١٦١١) ومن طريقه ابن أبي عاصم في "السنة" (١١٦٣) وابن سعد في "الطبقات" (٣/ ١٣٤) وابن عساكر (٣٠/ ٢٦٨) من طريق محمد بن أبان، عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن أبان الجعفي.

وأحاديث تقديمه في الصلاة مشهورة معروفة، وهو يقول: «**مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس**»[١]. وقد روجع في ذلك مرةً بعد مرة، فصلى بهم مدة مرض النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

وفي "الصحيحين" عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**بينا أنا نائم رأيتني على قليب[٢]، عليها دلو، فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة، فنزع منها ذنوبا أو ذنوبين[٣]، وفي نزعه ضعف، والله يغفر له[٤]، ثم استحالت غَرْبًا[٥]، فأخذها ابن الخطاب، فلم أرَ عبْقَريًا[٦] من الناس يَفْري فَرِيَّه[٧]، حتى ضرب الناس بعطَن[٨]**»[٩]. وفي "الصحيح" أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال على منبره: «**لو كنت متخذًا من**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٤) ومسلم (٤١٨) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وجاء عن أبي موسى كما في البخاري (٣٣٨٥) ومسلم (٤٢٠).

(٢) القليب: البئر غير المطوية.

(٣) الذنوب هو الدلو الممتلئ ماء.

(٤) هذا النزع والاستقاء من القليب إشارة إلى مدة خلافة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهي: سنتان وثلاثة أشهر وتسع ليال من (١٣) ربيع الأول سنة (١١هـ) إلى (٢٢) جمادى الآخرة سنة (١٣ هـ)، وقوله: «وفي نزعه ضعف» ليس فيه حطٌّ من فضيلة أبي بكر، ولا إثبات فضيلة لعمر عليه، وإنما هو إخبار عن مدة ولايتهما، وكثرة انتفاع الناس في ولاية عمر لطولها، ولاتساع الإسلام وبلاده والأموال وغيرها والفتوحات ومصر الأمصار ودون الدواوين، وأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**والله يغفر له**» فليس فيه تنقيص له، ولا إشارة إلى ذنب، وإنما هي كلمة كان المسلمون يدعمون بها كلامهم، ونعمت الدعامة، فهي كلمة كان المسلمون يقولونها: افعل كذا، والله يغفر لك. قال العلماء: وفي كل هذا إعلام بخلافة أبي بكر وعمر وصحة ولايتهما وبيان صفتها وانتفاع المسلمين بها.

(٥) الغرب هو: الدلو الكبير يسقى به البعير، وهو أكبر من [الذنوب]، وتفسير هذا ما حصل من طول خلافته وما كان فيها من فتح وخير.

(٦) هو الحاذق في عمله وعبقري قومه سيدهم.

(٧) أي: يعمل عملا مصلحا وجيدا مثله ويقوى قوته.

(٨) أي: أرووا إبلهم، ثم آووها إلى عطنها، وهو الموضع الذي تساق إليه بعد السقي لتستريح. وفيه إشارة إلى خلافة عمر التي استمرت عشر سنوات وستة أشهر وثلاثة أيام، من (٢٣) جمادى الآخرة سنة (١٣هـ) إلى (٢٦) ذي الحجة سنة (٢٣هـ). حيث اتسع الإسلام في زمنه، وتقرر لهم من أحكامه ما لم يقع مثله، فعبَّر بالقليب عن أمر المسلمين لما فيها من الماء الذي به حياتهم وصلاحهم، وشبه أميرهم بالمستقى لهم، وسقيه: هو قيامه بمصالحهم وتدبير أمورهم. انظر: "شرح مسلم" للنووي.

(٩) أخرجه البخاري (٣٦٦٤) ومسلم (٢٣٩٢).

أهل الأرض خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا، لا يبقين في المسجد خوخة[1] إلا سدت، إلا خوخة أبي بكر»[2].

وفي "سنن أبي داود" وغيره، من حديث الأشعث عن الحسن عن أبي بكرة، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال ذات يوم: «**من رأى منكم رؤيا؟**» فقال رجل أنا: رأيت كأنَّ ميزانا أنزل من السماء، فوزنت أنت وأبو بكر، فرجحت أنت بأبي بكر، ثم وزن عمر وأبو بكر، فرجح أبو بكر، ووزن عمر وعثمان، فرجح عمر، ثم رفع الميزان، فرأيت الكراهة في وجه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: «**خلافة نبوة، ثم يؤتي الله الملك من يشاء**»[3].

---

(١) الخوخة: هي الباب الصغير كالنافذة الكبيرة تكون بين البيتين أو الدارين.

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٠٤) ومسلم (٢٣٨٢) عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **صحيح:**
أخرجه أبو داود (٤٦٣٤) والترمذي (٢٢٨٧) والبزار (٣٦٥٣) من طريق الأشعث، عن الحسن، عن أبي بكرة. وهذا إسناد صحيح، وقد صححه العلامة الوادعي في "الصحيح المسند" (١١٧٤)، وقد أعله بعض العلماء بعنعنة الحسن البصري لأنه مدلس، وقد اختلف العلماء **رَحِمَهُمُ اللَّهُ** في عنعنة الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ **وحاصل القول فيها: أن عنعنة الحسن على ثلاثة أحوال:**

١) **أن تكون عنعنته عن التابعين.** فهذه العنعنة لا تضر بل هي محمولة على السماع، ولهذا ذكره الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في "طبقات المدلسين" من [المرتبة الثانية] وهم من لا تضر عنعنتهم، وهذا اختيار العلامة الألباني والوادعي رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

٢) **أن تكون عنعنته عن الصحابة الذين سمع منهم.** فهذا محل خلاف بين العلماء **رَحِمَهُمُ اللَّهُ** على قولين: **القول الأول:** قبول عنعنته. وهو ظاهر صنيع الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد أخرج للحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في "صحيحه" عدة أحاديث، كلها بالعنعنة ولم يصرح الحسن فيها بالسماع إلا في حديث واحد، وهو ظاهر صنيع العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فإنه أخرج للحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ عن جماعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالعنعنة، كما في "الصحيح المسند"، ومنها هذا الحديث الذي بين أيدينا، وهذا يدل على أنه رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أن عنعنة الحسن عن الصحابة الذين سمع منهم محمولة على السماع والله أعلم. وهذا هو ظاهر كلام الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ. **القول الثاني:** عدم قبول عنعنته، وهذا ظاهر صنيع العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه يعلّ الحديث بذلك. والذي يظهر لي أن القول الأول هو الصحيح وهو قبول عنعنة الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ عمن سمع منهم من الصحابة، وهذا ظاهر صنيع الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ حيث ذكره في "طبقات المدلسين" من [المرتبة الثانية] وهم من لا تضر عنعنتهم، ممن احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى والله أعلم.

٣) **أن تكون عنعنته عن الصحابة الذين لم يسمع منهم.** فعنعنته حينئذ مردود ولا تقبل، كعنعنته عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره من الصحابة الذين عاصرهم ولم يسمع منهم؛ لكونه مشهورًا بالتدليس. هذا هو خلاصة الكلام في عنعنة الحسن البصري، وقد بيَّنت ذلك في مبحث واسع في كتابي "إتحاف الخيرة في =

فبيَّن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، أن ولايةَ هؤلاء خلافةُ نبوة، ثم بعد ذلك ملك. وليس فيه ذكر علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ لأنه لم يجتمع الناس في زمانه، بل كانوا مختلفين، لم ينتظم فيه خلافة النبوة ولا الملك.

وروى أبو داود أيضًا عن جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أنه كان يحدث، أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ قال: «**رأى الليلة رجل صالح أن أبا بكر نِيْطَ برسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، ونِيْطَ عمر بأبي بكر، ونِيْطَ عثمان بعمر**»، قال جابر: فلما قمنا من عند رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، قلنا: أما الرجل الصالح فرسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، وأما المنوط بعضُهم ببعضٍ فهم وُلاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه(١).

وروى أبو داود أيضًا عن سمرة بن جندب: أن رجلًا قال: يا رسول الله، رأيت كأن دلوا دلي من السماء، فجاء أبو بكر فأخذ بِعَراقِيها، فشرب شربا ضعيفًا، ثم جاء عمر فأخذ بِعَراقِيها فشرب حتى تضلع، ثم جاء عثمان فأخذ بِعَراقِيها فشرب حتى تضلع، ثم جاء علي فأخذ بِعَراقِيها، فَانْتَشَطَتْ منه، فانْتَضَح عليه منها شيء(٢).

عدم سماع الحسن البصري رَحِمَهُٱللَّهُ من الصحابي الجليل أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ". وعلى كل فالحديث ثابت، فطريق أخرى: أخرجه أحمد (٢٠٤٤٥) وابن أبي شيبة (٣١١٢٢) وأبو داود (٤٦٣٥) من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه. وفيه علي بن زيد وهو ضعيف، ويشهد له أيضًا حديث سفينة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الآتي ذكره.

(١) **ضعيف:**

أخرجه أحمد (١٤٨٢١) وأبو داود (٤٦٣٦) وابن حبان (٦٩١٣) والحاكم (٤٥٥١) وغيرهم من طريق ابن شهاب، عن عمرو بن أبان بن عثمان، عن جابر بن عبد الله. وقد اختلف في إسناد هذا الحديث على وجهين: ١- رواه بعضهم كما تقدم، واختار هذه الطريق الدارقطني في "العلل" (٣٢٥٨). ٢- ورواه بعضهم بدون ذكر عمرو بن أبان. قال أبو داود: ورواه يونس، وشعيب لم يذكرا عمرو بن أبان. وقال الحاكم: قال الدارمي: فسمعت يحيى بن معين، يقول: محمد بن حرب يسند هذا الحديث، والناس يحدثون به، عن الزهري مرسلًا.اهـ وعلى كلا الطريقين إسناد الحديث ضعيف؛ فإن كان المحفوظ هي الطريق الأولى فضعف الحديث؛ لجهالة عمرو بن أبان. وإن كان المحفوظ هي الطريق الثانية فضعف الحديث؛ لانقطاعه بين الزهري وجابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) **صحيح:**

أخرجه أبو داود (٤٦٣٧) وأحمد (٢٠٢٤٢) وابن أبي شيبة (٣١١٣١) وغيرهم من طريق أشعث بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن سمرة بن جندب به. وهذا إسناد صحيح، أشعث وأبوه وثقهما ابن معين.

وعن سعيد بن جمهان، عن سفينة قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله ملكه من يشاء**» «**أو الملك**»[(١)].

واحتج من قال لم يستخلف، بالخبر المأثور، عن عبد الله بن عمر، عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه قال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني، يعني أبا بكر، وإن لا أستخلف، فلم يستخلف من هو خير مني، يعني رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ[(٢)].

وبما روي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها سئلت من كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مستخلفا لو استخلف[(٣)].

والظاهر - والله أعلم - أن المراد أنه لم يستخلف بعهد مكتوب، ولو كتب عهدا لكتبه لأبي بكر، بل قد أراد كتابته ثم تركه، وقال: «**يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر**»[(٤)]. فكان هذا أبلغَ من مجرد العهد، فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ دلَّ المسلمين على استخلاف أبي بكر، وأرشدهم إليه بأمور متعددة، من أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إخبار راض بذلك، حامدٍ له، وعزم على أن يكتب بذلك عهدا، ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه، فترك الكتاب اكتفاء بذلك، ثم عزم على ذلك في مرضه يوم الخميس، ثم لما حصل لبعضهم شك: هل ذلك القول من جهة المرض؟ أو هو قول يجب اتباعه؟ ترك الكتابة، اكتفاء بما علم أن الله يختاره والمؤمنون من خلافة أبي بكر[(٥)]. فلو كان التعيين مما يشتبه على الأمة لبينه بيانًا

---

(١) **حسن:**
أخرجه أحمد (٢١٩١٩) وأبو داود (٤٦٤٦) والنسائي في "الكبرى" (٨٠٩٩) والترمذي (٢٢٢٦) وغيرهم من طرق عن سعيد بن جمهان به. وفيه: قَالَ سَفِينَةُ: أَمْسِكْ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ سَنَتَيْنِ، وَخِلَافَةَ عُمَرَ عَشْرَ سِنِينَ، وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَخِلَافَةَ عَلِيٍّ سِتَّ سِنِينَ. وهذا إسناد حسن؛ لأجل سعيد بن جمهان فهو حسن الحديث، وقد حسنه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيح المسند" برقم (٤٣٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧٢١٨) ومسلم (١٨٢٣).

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٨٥) ولفظه أنها سئلت: من كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مستخلفًا لو استخلفه؟ قالت: أبو بكر، فقيل لها: ثم من؟ بعد أبي بكر قالت: عمر، ثم قيل لها من؟ بعد عمر، قالت: أبو عبيدة بن الجراح " ثم انتهت إلى هذا.

(٤) أخرجه البخاري (٥٦٦٦) ومسلم (٢٣٨٧) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) يشير الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ إلى حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: يوم الخميس، وما يوم الخميس ثم بكى حتى بل دمعه الحصى، فقلت: يا ابن عباس، وما يوم الخميس؟ قال: اشتد برسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وجعه، فقال: «**ائتوني أكتب لكم كتابًا لا تضلوا بعدي**»، فتنازعوا وما ينبغي عند نبي =

قاطعًا للعذر، لكن لما دلهم دلالات متعددة على أن أبا بكر المتعيَّن، وفهموا ذلك – حصل المقصود. ولهذا قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في خطبته التي خطبها بمحضر من المهاجرين والأنصار: أنت خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ[1]، ولم ينكر ذلك منهم أحد، ولا قال أحد من الصحابة إن غير أبي بكر من المهاجرين أحق بالخلافة منه، ولم ينازع أحد في خلافته إلا بعض الأنصار، طمَعًا في أن يكون من الأنصار أمير ومن المهاجرين أمير، وهذا مما ثبت بالنصوص المتواترة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بطلانه. ثم الأنصار كلهم بايعوا أبا بكر، إلا سعد بن عبادة، لكونه هو الذي كان يطلب الولاية[2].ولم يقل أحد من الصحابة قط أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نصَّ على غير أبي بكر، لا علي، ولا العباس، ولا غيرهما، كما قد قال أهل البدع![3]

تنازع، وقالوا: ما شأنه أهجر؟ استفهموه، قال: «**دعوني فالذي أنا فيه خير، أوصيكم بثلاث: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم**»، قال: وسكت، عن الثالثة، أو قالها فأنسيتها. أخرجه البخاري (٣٠٥٣) ومسلم (١٦٣٧).

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦٨).

(٢) وهناك روايات تدلُّ على أنه بايع وأذعن لأبي بكر بالإمارة، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما أبو بكر فتخلف عن بيعته سعد؛ لأنهم كانوا قد عينوه للإمارة فبقي في نفسه ما يبقى في نفوس البشر. ولكن هو مع هذا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يعارض، ولم يدفع حقا ولا أعان على باطل.اهـ "منهاج السنة" (١/ ٥٣٦).

(٣) **قال النووي** رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما ما تدّعيه الشيعة من النصّ على عليّ، والوصية إليه فباطل، لا أصل له باتفاق المسلمين، والاتفاق على بطلان دعواهم من زمن عليّ، وأول من كذّبهم عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله: "ما عندنا إلا ما في هذه الصحيفة... " الحديث، ولو كان عنده نصّ لَذَكَره، ولم يُنقل أنه ذَكَره في يوم من الأيام، ولا أن أحدًا ذَكَره له، والله أعلم.اهـ "شرح مسلم" (٢٣٨٥)، وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما قول "الإمامية" إنها ثبتت بالنص الجلي على علي. وقول "الزيدية الجارودية" إنها بالنص الخفي عليه. وقول "الراوندية" إنها بالنص على العباس. فهذه أقوال ظاهرة الفساد عند أهل العلم والدين. وإنما يدين بها. إما جاهل وإما ظالم. وكثير ممن يدين بها زنديق.اهـ "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ٤٧). وقال أيضًا: واختلفت الروندية فذهب جماعة منهم إلى أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نص على العباس بعينه واسمه وأعلن ذلك وكشف وصرَّح به، وأن الأمة جحدت هذا النص وارتدت. وخالفت أمر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عنادا، ومنهم من قال: إن النص على العباس وولده من بعده إلى أن تقوم الساعة، يعني هو نص خفي. فهذان قولان للروندية، كالقولين للشيعة، فإن الإمامية تقول: إنه نص علي بن أبي طالب من طريق التصريح والتسمية، بأن هذا هو الإمام من بعدي. فاسمعوا له وأطيعوا، والزيدية تخالفهم في هذا.اهـ "المنهاج" (١/ ٥٨).

وروى ابن بطة بإسناده أن عمر بن عبد العزيز بعث محمد بن الزبير الحنظلي إلى الحسن، فقال: هل كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ استخلف أبا بكر؟ فقال: أوَ في شكٍّ صاحبُك؟ نعم، والله الذي لا إله إلا هو استخلفه، لهو كان أتقى لله من أن يتوثب عليها[1].

وفي الجملة: فجميع من نُقل عنه أنه طلب تولية غير أبي بكر، لم يذكر حجة شرعية، ولا ذكر أن غير أبي بكر أفضل منه، أو أحق بها، وإنما نشأ من حب قبيلته وقومه فقط، وهم كانوا يعلمون فضل أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ له. ففي "الصحيحين"، عن عمرو بن العاص: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته، فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: «**عائشة**»، قلت: من الرجال؟ قال: «**أبوها**»، قلت: ثم من؟ قال: «**عمر**»، وعدَّ رجالًا[2].

وفيهما أيضًا، عن أبي الدرداء، قال: كنت جالسًا عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، إذ أقبل أبو بكر آخذًا بطرف ثوبه، حتى أبدى عن ركبتيه، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أما صاحبكم فقد غامر**»، فسلم، وقال: إنه كان بيني وبين ابن الخطاب شيء فأسرعت إليه، ثم ندمت، فسألته أن يغفر لي فأبى علي، فأقبلت إليك، فقال: «**يغفر الله لك يا أبا بكر**»، ثلاثًا، ثم إن عمر ندم، فأتى منزل أبي بكر، فسأل: أثَمَّ أبو بكر؟ فقالوا: لا، فأتى إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فسلَّم عليه، فجعل وجه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يتمعَّر، حتى أشفق أبو بكر فجثا على ركبتيه، فقال: يا رسول الله، والله أنا كنت أظلم، مرتين، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي؟**» مرتين، فما أوذي بعدها[3]. ومعنى: غامر: غاضب وخاصم. ويضيق هذا المختصر عن ذكر فضائله.

وفي "الصحيحين" أيضًا، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مات وأبو بكر بالسُّنْح - فذكرت الحديث - إلى أن قالت: واجتمعت الأنصار إلى سعد بن عبادة، في سقيفة بني ساعدة، فقالوا: منا أمير، ومنكم أمير! فذهب إليهم أبو بكر، وعمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح، فذهب عمر يتكلم، فأسكته أبو بكر، وكان عمر يقول:

---

(١) **ضعيف**: تقدم تخريجه ص(٧٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٦٢) ومسلم (٢٣٨٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٦١) ولم يخرجه مسلم، فعزو الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ له إلى الصحيحين يعتبر وهَمًا.

والله ما أردتُ بذلك إلا أني هيأت في نفسي كلامًا قد أعجلني، خشيتُ أن لا يبلغه أبو بكر! ثم تكلم أبو بكر، فتكلم أبلغ الناس، فقال في كلامه: نحن الأمراء، وأنتم الوزراء، فقال حُبَاب ابن المنذر: لا والله لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير. فقال أبو بكر: لا ولكنا الأمراء وأنتم الوزراء. هم أوسط العرب، وأعزهم أحسابًا، فبايعوا عمر، أو أبا عبيدة بن الجراح، فقال عمر: بل نبايعك، فأنت سيدنا، وخيرنا، وأحبنا إلى رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ، فأخذ عمر بيده، فبايعه، وبايعه الناس، فقال قائل: قتلتم سعدًا، فقال عمر: قتله الله[1].

والسُّنْح: العالية، وهي حديقة بالمدينة معروفة بها.

قوله: (ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ).

ش: أي ونثبت الخلافة بعد أبي بكر، لعمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. وذلك بتفويض أبي بكر الخلافة إليه، واتفاق الأمة بعده عليه. وفضائله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أشهر من أن تنكر، وأكثر من أن تُذكر.

فقد روي عن محمد بن الحنفية أنه قال: قلت لأبي: يا أبت، من خير الناس بعد رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ؟ فقال: يا بني، أوما تعرف؟ فقلت؟ لا، قال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: عمر، وخشيت أن يقول: ثم عثمان! فقلت: ثم أنت؟ فقال. ما أنا إلا رجل من المسلمين[2].

وتقدم قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: «**اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر**»[3].

وفي "صحيح مسلم"، عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال: وضع عمر على سريره، فتكنَّفه الناس يدعون ويُثنون ويصلون عليه، قبل أن يُرفع، وأنا فيهم، فلم يَرُعْني إلا برجل قد أخذ بِمَنْكِبِي من ورائي، فالتفتُ إليه، فإذا هو عليٌّ، فترحَّم على عمر، وقال: ما خلفتُ أحدًا أحب إليَّ أن ألقى الله بمثل عمله منك، وايم الله، إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك، وذلك أني كنت كثيرًا ما أسمع رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ يقول: جئت أنا وأبو

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦٧) ولم يخرجه مسلم، فعزو الشارح رَحِمَهُٱللَّهُ له إلى الصحيحين يعتبر وهَمًا.
(٢) أخرجه البخاري (٣٦٧١).
(٣) **حسن لغيره**: تقدم تخريجه ص(٧٤٥).

بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، فإن كنت لأرجو، أو لأظنُّ أن يجعلك الله معهما[(١)].

وتقدم حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في رؤيا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ونزعه من القليب، ثم نزع أبي بكر، ثم استحالت الدلو غربًا، «فأخذها ابن الخطاب، فلم أرَ عبقريًا من الناس ينزع نزع عمر، حتى ضرب الناس بعطن»[(٢)].

وفي "الصحيحين"، من حديث سعد بن أبي وقاص: قال: استأذن عمر بن الخطاب على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وعنده نساء من قريش، يكلمنه، عالية أصواتهن - الحديث، وفيه - فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إيها يا ابن الخطاب! والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان سالكًا فجًا إلا سلك فجًّا غير فجِّك**»[(٣)].

وفي "الصحيحين" أيضًا، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أنه كان يقول: «**قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد، فإن عمر بن الخطاب منهم**»[(٤)]. قال ابن وهب: تفسير «**محدثون**»: ملهمون.

قوله: (**ثُمَّ لِعُثْمَانَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

ش: أي ونثبت الخلافة بعد عمر لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد ساق البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قصة قتل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأمْرَ الشورى والمبايعة لعثمان، في "صحيحه"، فأحببتُ أن أسردها، كما رواها بسنده: عن عمرو بن ميمون، قال: رأيت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قبل أن يصاب بالمدينة بأيام، ووقف على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حُنَيْف، فقال: كيف فعلتما؟ أتخافان أن تكونا قد حمَّلْتما الأرض ما لا تطيق؟ قالا: حملناها أمرًا هي له مطيقة، ما فيها كثير فضل، قال: انظرا أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق؟ قالا: لا، فقال عمر: لئن سلمني الله لأدعن أرامل أهل العراق لا يحتجن إلى رجل بعدي أبدًا، قال: فما أتت عليه أربعة حتى أصيب.

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٧) ومسلم (٢٣٨٩).
(٢) أخرجه البخاري (٣٦٦٤) ومسلم (٢٣٩٢).
(٣) أخرجه البخاري (٣٢٩٤) ومسلم (٢٣٩٦)، وانفرد به مسلم (٢٣٩٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) أخرجه البخاري (٣٤٦٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو في مسلم (٢٣٩٨) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قال: إني لقائم ما بيني وبينه إلا عبد الله بن عباس غداةَ أصيب، وكان إذا مر بين الصفين قال: استووا، حتى إذا لم ير فيهن خللًا تقدم فكبر، وربما قرأ سورة يوسف، أو النحل، أو نحو ذلك في الركعة الأولى، حتى يجتمع الناس، فما هو إلا أن كبر، فسمعته يقول: قتلني، أو أكلني الكلب، حين طعنه، فطار العِلْج[1] بسكين ذات طرفين، لا يمر على أحد يمينًا وشمالًا إلا طعنه، حتى طعن ثلاثة عشر رجلًا، مات منهم سبعة، فلما رأى ذلك رجل من المسلمين، طرح عليه بُرْنُسًا[2]، فلما ظنَّ أنه مأخوذ، نَحَر نفسه، وتناول عمر يدَ عبد الرحمن بن عوف، فقدَّمه، فمن يلي عمر فقد رأى الذي أرى، وأما نواحي المسجد، فإنهم لا يدرون غير أنهم قد فقدوا صوتَ عمر، وهم يقولون: سبحان الله، سبحان الله، فصلى بهم عبد الرحمن صلاة خفيفة، فلما انصرفوا، قال: يا ابن عباس انظر من قتلني؟ فجال ساعة، ثم جاء فقال: غلام المغيرة، قال: الصَّنَعُ[3]؟ قال: نعم، قال: قاتله الله! لقد أمرت به معروفًا[4]! الحمد لله الذي لم يجعل منِيَّتي على يد رجل يدعي الإسلام، قد كنت أنت وأبوك تحبَّان أن تكثر العلوج بالمدينة، وكان العباس أكثرهم رقيقًا، فقال: إن شئت فعلتُ؟ أي: إن شئت قتلنا؟ قال: كذبت[5]! بعد ما تكلموا بلسانكم، وصلوا قبلتكم، وحجوا حجكم؟ فاحتمل إلى بيته، فانطلقنا معه، وكأن الناس لم تصبهم مصيبة قبل يومئذ، فقائل يقول: لا بأس عليه، وقائل يقول: أخاف عليه، فأتي بنبيذ فشربه، فخرج من جوفه[6]، ثم أتي بلبن فشربه، فخرج من جوفه، فعرفوا أنه ميت. فدخلنا عليه، وجاء الناس يثنون عليه، وجاء رجل شاب، فقال: أبشر يا أمير المؤمنين ببشرى الله لك، من صحبة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وقدم في الإسلام ما قد علمت، ثم وُلِّيت فعدلت، ثم شهادة، قال: وددت أن ذلك كان كفافًا، لا علي ولا لي، فلما أدبر إذا إزاره يمسُّ الأرض، قال: رُدُّوا علي الغلام، قال: يا ابن أخي، ارفع ثوبك، فإنه أنقى لثوبك، وأتقى لربك، يا عبد الله بن عمر، انظر ما علي من الدين؟ فحسبوه،

(١) هو الرجل من كفار العجم.
(٢) كساء يجعله الرجل في رأسه كالطاقية لكنها طويلة.
(٣) هو الذي تكون له صَنَعة بيده يكتسب بها. بمعنى: الصانع وكان أبو لؤلؤة المجوسي نجارًا. وقيل: نحاتًا للأحجار.
(٤) وذلك أن عمر أوصى المغيره بن شعبة أن يحسن إلى غلامه بأن يضع عنه من خراجه.
(٥) أي: أخطأت. وهي لغة أهل الحجاز.
(٦) هكذا في المطبوع، وفي الصحيح، ولكن ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ أن الأصوب: «جرحه».

فوجدوه ستة وثمانين ألفًا ونحوه، قال: إن وَفَى له مالُ آل عمر، فأدِّه من أموالهم، وإلا فَسَل في بني عدي بن كعب، فإن لم تَفِ أموالهم، فسلْ في قريش، ولا تَعْدُهم إلى غيرهم، فأدِّ عني هذا المال، انطلق إلى عائشة أم المؤمنين، فقل: يقرأ عليك عمر السلام، ولا تقل: أمير المؤمنين، فإني لست اليوم للمؤمنين أميرًا، وقل: يستأذن عمر بن الخطاب أن يدفن مع صاحبيه، فسلم واستأذن، ثم دخل عليها، فوجدها قاعدة تبكي، فقال: يقرأ عليك عمر بن الخطاب السلام، ويستأذن أن يدفن مع صاحبيه، فقالت: كنت أريده لنفسي، ولأوثِرنَّ به اليوم على نفسي، فلما أقبل، قيل: هذا عبد الله قد جاء، قال: ارفعوني، فأسنده رجل إليه، قال. ما لديك؟ قال. الذي تحب يا أمير المؤمنين أذنت، قال: الحمد لله، ما كان شيء أهم إلي من ذلك، فإذا أنا قضيت فاحملوني، ثم سلم فقل: يستأذن عمر بن الخطاب، فإن أذنت لي فأدخلوني، وإن ردتني فردوني إلى مقابر المسلمين، وجاءت أم المؤمنين حفصة والنساء تَسْرُبُ معها، فلما رأيناها قمنا، فولجت عليه، فبكت عنده ساعة، واستأذن الرجال، فولجت داخلا لهم، فسمعنا بكاءها من الداخل، فقالوا: أوص يا أمير المؤمنين، استخلف؟ قال: ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر أو الرهط، الذين توفي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وهو عنهم راض، فسمى عليًا، وعثمان، والزبير، وطلحة، وسعدًا، وعبد الرحمن، وقال: يشهدكم عبد الله بن عمر، وليس له من الأمر شيء، كهيئة التعزية له، فإن أصابت الإمرة سعدًا فهو ذاك، وإلا فليستعن به أيكم ما أُمِّر، فإني لم أعزله من عجز ولا خيانة.

وقال: أوصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين، أن يعرف لهم حقهم، ويحفظ لهم حرمتهم، وأوصيه بالأنصار خيرًا، الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم، أن يُقبَل من محسنهم، ويتجاوز عن مسيئهم. وأوصيه بأهل الأمصار خيرًا، فإنهم رِدْء الإسلام، وجباة الأموال، وغيظ العدو، وأن لا يؤخذ منهم إلا فضلهم، عن رضاهم، وأوصيه بالأعراب خيرًا، فإنهم أصل العرب، ومادة الإسلام، أن يؤخذ من حواشي أموالهم، وأن يرد على فقرائهم، وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله، أن يُوفَى لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكلَّفوا إلا طاقتهم.

فلما قبض خرجنا به، فانطلقنا نمشي، فسلم عبد الله بن عمر، قال: يستأذن عمر بن الخطاب؟ قالت: أدخلوه، فأدخل، فوضع هنالك مع صاحبيه، فلما فرغ من دفنه اجتمع

هؤلاء الرهط، فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، قال الزبير: قد جعلت أمري إلى علي، وقال طلحة: قد جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف، فقال عبد الرحمن: أيكما تبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه؟ والله عليه والإسلام لينظرن أفضلهم في نفسه، فأُسْكِتَ الشيخان، فقال عبد الرحمن: أفتجعلونه إليَّ؟ والله علي أن لا آلو عن أفضلكم؟ قالا: نعم، فأخذ بيد أحدهما، فقال: لك قرابة من رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ والقدم في الإسلام ما قد علمت، فبالله عليك، لئن أمرتك لتعدلن؟ ولئن أمَّرتُ عثمان لتسمعنَّ ولتطيعنَّ؟ ثم خلا بالآخر، فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق، قال: ارفع يدك يا عثمان، فبايعه، فبايع له علي، وولج أهل الدار فبايعوه[1].

وعن حميد بن عبد الرحمن: أن المسور بن مخرمة أخبره: أن الذين ولاهم عمر اجتمعوا فتشاوروا، قال لهم عبد الرحمن: لستُ بالذي أنافسكم عن هذا الأمر، ولكنكم إن شئتم اخترت لكم منكم؟ فجعلوا ذلك إلى عبد الرحمن، فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم، مال الناس إلى عبد الرحمن، حتى ما أرى أحدًا من الناس يتبع أولئك الرهط ولا يطأ عقبه، ومال الناس على عبد الرحمن يشاورونه تلك الليالي، حتى إذا كانت تلك الليلة التي أصبحنا فيها فبايعنا عثمان، - قال المسور بن مخرمة -: طرقني عبد الرحمن بعد هجع من الليل، فضرب الباب حتى استيقظت، فقال: أراك نائمًا؟! فوالله ما اكتحلت هذه الثلاث بكبير نوم، انطلق فادعُ لي الزبير وسعدًا، فدعوتهما له، فشاورهما ثم دعاني، فقال: ادعُ لي عليًا، فدعوته، فناجاه حتى ابْهارَّ الليل، ثم قام علي من عنده وهو على طمع، وقد كان عبد الرحمن يخشى من علي شيئًا، ثم قال: ادع لي عثمان، فدعوته، فناجاه حتى فرق بينهما المؤذن بالصبح، فلما صلى الناس الصبح، واجتمع أولئك الرهط عند المنبر، وأرسل إلى من كان حاضرًا من المهاجرين والأنصار، وأرسل إلى أمراء الأجناد، وكانوا وافوا تلك الحجة مع عمر، فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن، ثم قال: أما بعد، يا علي، إني قد نظرت في أمر الناس، فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا تجعلن على نفسك سبيلًا، فقال لعثمان: أبايعك على سنة الله ورسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ والخليفتين من بعده، فبايعه عبد الرحمن، وبايعه الناس والمهاجرون والأنصار وأمراء الأجناد والمسلمون[2].

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٠).
(٢) أخرجه البخاري (٧٢٠٧).

ومن فضائل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الخاصة: كونه ختن[1] رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على ابنتيه.

وفي "صحيح مسلم"، عن عائشة، قالت: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مضطجعًا في بيته، كاشفًا عن فخذيه أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر، فأذن له وهو على تلك الحال، فتحدث، ثم استأذن عمر، فأذن له وهو كذلك، فتحدث، ثم استأذن عثمان، فجلس رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وسوى ثيابه، فدخل فتحدث، فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تهشَّ له ولم تبالِه، ثم دخل عمر فلم تهشَّ ولم تبالِه، ثم دخل عثمان فجلست وسويت ثيابك؟ فقال: «**ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة**»[2].

وفي "الصحيح": لما كان يوم بيعة الرضوان، وأن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان قد بعثه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إلى مكة، وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بيده اليمنى: «**هذه يد عثمان**»، فضرب بها على يده، فقال: «**هذه لعثمان**»[3].

قوله: (ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

ش: أي: ونثبت الخلافة بعد عثمان لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. لما قتل عثمان وبايع الناس عليا صار إمامًا حقًا واجب الطاعة، وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة، كما دل عليه حديث سفينة المقدم ذكره، أنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله ملكه من يشاء**»[4].

وكانت خلافة أبي بكر الصديق سنتين وثلاثة أشهر، وخلافة عمر عشر سنين ونصفًا، وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلافة علي أربع سنين وتسعة أشهر، وخلافة الحسن ابنه ستة أشهر.

---

(١) ختن الرجل هو زوج ابنته.

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٠١).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٩٨) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) **حسن**: تقدم تخريجه ص(٧٥٠).

وأول ملوك المسلمين معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو خير ملوك المسلمين، لكنه إنما صار إمامًا حقًا لما فوَّض إليه الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الخلافة، فإن الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بايعه أهل العراق بعد موت أبيه، ثم بعد ستة أشهر فوض الأمر إلى معاوية، فظهر صدق قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**»[1]. والقصة معروفة في موضعها.

فالخلافة ثبتت لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بمبايعة الصحابة، سوى معاوية مع أهل الشام.

والحق مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما قتل كثر الكذب والافتراء على عثمان وعلى من كان بالمدينة من أكابر الصحابة كعلي وطلحة والزبير، وعظمت الشبهة عند من لم يعرف الحال، وقويت الشهوة في نفوس ذوي الأهواء والأغراض، ممن بعدت داره من أهل الشام، ومحبي عثمان تظن بالأكابر ظنون سوء، وبلغ عنهم أخبارًا، منها ما هو كذب، ومنها ما هو محرَّف، ومنها ما لم يعرف وجهه، وانضم إلى ذلك أهواء قوم يحبون العلو في الأرض. وكان في عسكر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أولئك الطغاة الخوارج، الذين قتلوا عثمان، من لم يعرف بعينه، ومن تنتصر له قبيلته، ومن لم تقم عليه حجة بما فعله، ومن في قلبه نفاق لم يتمكن من إظهاره كله، ورأى طلحة والزبير أنه إن لم يُنتصر للشهيد المظلوم، ويُقمعْ أهل الفساد والعدوان، وإلا استوجبوا غضب الله وعقابه. فجرت فتنة الجمل على غير اختيار من علي، ولا من طلحة والزبير، وإنما أثارها المفسدون بغير اختيار السابقين[2]، ثم جرت فتنة

(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٤).

(٢) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: فإن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم تقاتل ولم تخرج لقتال، وإنما خرجت لقصد الإصلاح بين المسلمين، وظنت أن في خروجها مصلحة للمسلمين، ثم تبين لها فيما بعد أن ترك الخروج كان أولى، فكانت إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تبل خمارها. وهكذا عامة السابقين ندموا على ما دخلوا فيه من القتال، فندم طلحة والزبير وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين، ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء قصد في الاقتتال، ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم، فإنه لما تراسل عليوطلحة والزبير، وقصدوا الاتفاق على المصلحة، وأنهم إذا تمكنوا طلبوا قتلة عثمان أهل الفتنة، وكان علي غير راض بقتل عثمان ولا معينًا عليه، كما كان يحلف فيقول: والله ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله، وهو الصادق البار في يمينه، فخشي القتلة أن يتفق علي معهم على إمساك القتلة، فحملوا على عسكر طلحة والزبير، فظن طلحة والزبير أن عليًا حمل عليهم، فحملوا دفعًا عن أنفسهم، فظن علي أنهم حملوا عليه، فحمل دفعا عن نفسه، فوقعت الفتنة بغير اختيارهم، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا راكبة: لا قاتلت، ولا أمرت بالقتال. هكذا ذكره غير واحد من أهل المعرفة بالأخبار.اهـ "منهاج السنة" (٤/ ٣١٦).

صفِّين لرأيٍ، وهو أن أهل الشام لم يعدل عليهم، أو لا يتمكن من العدل عليهم - وهم كافُّون، حتى يجتمع أمر الأمة، وأنهم يخافون طغيان من في العسكر، كما طغوا على الشهيد المظلوم، وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الخليفة الراشد المهدي الذي تجب طاعته، ويجب أن يكون الناس مجتمعين عليه، اعتقد[1] أن الطاعة والجماعة الواجبتين عليهم تحصل بقتالهم، بطلب الواجب عليهم، بما اعتقد أنه يحصل به أداء الواجب، ولم يعتقد أن التأليف لهم كتأليف المؤلفة قلوبهم على عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ والخليفتين من بعده مما يَسُوغ، فحمله ما رآه - من أن الدين إقامة الحد عليهم ومنعهم من الإثارة، دون تأليفهم -: على القتال، وقعد عن القتال أكثر الأكابر، لما سمعوه من النصوص في الأمر بالقعود في الفتنة، ولما رأوه من الفتنة التي تربو مفسدتها على مصلحتها. ونقول في الجميع بالحسنى: ﴿**وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾ [الحشر: ١٠]. والفتن التي كانت في أيامه قد صان الله عنها أيدينا، فنسأل الله أن يصون عنها ألسنتنا، بمنه وكرمه.

ومن فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

ما في "الصحيحين"، عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لعلي: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي**»[2].

---

(١) أي: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٠٦) ومسلم (٢٤٠٤) ومعنى الحديث: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا الكلام حين خرج إلى تبوك، وخلَّفه على أهله وعياله، وأمره أن يقيم فيهم، فكان كهارون حين خلفه موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على بني إسرائيل لما ذهب لميقات ربه. قال القاضي: هذا الحديث مما تعلقت به الروافض والإمامية وسائر فرق الشيعة في أن الخلافة كانت حقًا لعلي وأنه وصى بها. ثم اختلف هؤلاء فكفرت الروافض سائر الصحابة في تقديمهم غيره، وزاد بعضهم فكفر عليًا؛ لأنه لم يقم في طلب حقه بزعمهم. وهؤلاء أسخف مذهبًا وأفسد عقلًا من أن يرد قولهم أو يناظروا. ولا شك في كفر من قال هذا؛ لأن من كفَّر الأمة كلها والصدر الأول، فقد أبطل نقل الشريعة، وهدم الإسلام. وأما من عدا هؤلاء الغلاة فإنهم لا يسلكون هذا المسلك، فأما الإمامية وبعض المعتزلة فيقولون: هم مخطئون في تقديم غيره لا كفار. وبعض المعتزلة لا يقول بالتخطئة؛ لجواز تقديم المفضول عندهم. وهذا الحديث لا حجة فيه لأحد منهم، بل فيه إثبات فضيلة لعلي، ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله، وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إنما قال هذا لعلي حينما استخلفه في المدينة في غزوة تبوك، ويؤيد هذا أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى، بل توفي في حياة موسى وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص.اهـ "شرح مسلم" ، وانظر: "مجموع الفتاوى" (٤/ ٤١٤)، و "منهاج السنة" (٧/ ٣٢٥).

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يوم خيبر: «**لأعطين الراية غدًا رجلًا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله**»، قال: فتطاولنا لها، فقال: «**ادعوا لي عليًا، فأتي به أرمد، فبصق في عينيه**»، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه[(١)].

ولما نزلت هذه الآية: ﴿**فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ**﴾ [آل عمران: ٦١]، دعا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عليًا وفاطمة وحسنًا وحسينًا، فقال: «**اللهم هؤلاء أهلي**»[(٢)].

قوله: (وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، [وَالْأَئِمَّةُ الْمَهْدِيُّونَ]).

ش: تقدم الحديث الثابت في "السنن"، وصححه الترمذي، عن العرباض بن سارية، قال: وعظنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «**أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة**»[(٣)].

وترتيب الخلفاء الراشدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين في الفضل، كترتيبهم في الخلافة[(٤)]. ولأبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من المزية: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أمرنا باتباع سنة الخلفاء الراشدين، ولم يأمرنا في الاقتداء في الأفعال إلا بأبي بكر وعمر، فقال: «**اقتدوا باللذين من**

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٩) ومسلم (٢٤٠٦) عن سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٠٤) عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **حسن**: تقدم تخريجه ص(٦٠٠).

(٤) أما مسألة: ترتيب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في الخلافة، فهذا أمر قد أجمع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والمسلمون على أنهم في الخلافة على هذا الترتيب: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي. ولا يخالف في هذه المسألة إلا مبتدع رافضي؛ لأنَّه مخالف للإجماع المتواتر. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وذلك أنهم –أي: أهل السنة– يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أبو بكر وعمر ثم عثمان ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله.اهـ"العقيدة الواسطية" ص٢٦، و"مجموع الفتاوى" (٤/ ٤٢١).

بعدي: أبي بكر وعمر»[1]، وفرْقٌ بين اتباع سنتهم والاقتداء بهم، فحال أبي بكر وعمر فوق حال عثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين.

وقد روي عن أبي حنيفة تقديم علي على عثمان، ولكن ظاهر مذهبه تقديم عثمان، وعلى هذا عامة أهل السنة[2].

وقد تقدم قول عبد الرحمن بن عوف لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان[3].

---

(١) **حسن لغيره**: تقدم تخريجه ص(٧٤٦)، وقد استدل بهذا الحديث بعض العلماء على حجية قول الصحابي، وليس هذا بصحيح وقد أجاب الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذا الحديث بأن الحديث يدل على أنهم أهل للاقتداء بهم، لا على أن قولهم حجة على غيرهم. ثم قال: فإن الله لم يجعل إليك وإلى سائر هذه الأمة رسولا إلا محمدا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولم يأمرك باتباع غيره، ولا شرع لك على لسان سواه من أمته حرفًا واحدًا ولا جعل شيئًا من الحجة عليك في قول غيره، كائنًا من كان.اهـ انظر: "إرشاد الفحول" (١/ ٢٢١)، و(٢/ ١٨٩). وراجع لهذه المسألة: "روضة الناظر" (١/ ١٤١)، و"التحبير شرح التحرير" (٤/ ١٥٨٨)، و"شرح الكوكب المنير" (٢/ ٢٣٩)، وشرحي لـ "تسهيل الطرقات في نظم الورقات" (ص٢٩٩).

(٢) أشار الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ إلى مسألة أخرى وهي: ترتيب الصحابة من حيث الأفضلية. وقد أجمع الصحابة والمسلمون على تفضيل أبي بكر ثم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، **وحصل خلاف في زمن التابعين في التفضيل بين عثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على ثلاثة أقوال:**

١) ذهب بعض أهل الكوفة كأبي حنيفة والثوري رَحِمَهُمَا اللَّهُ إلى **تقديم عليٍّ على عثمان**.

٢) **توقف بعضهم** كمالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المسألة.

٣) **ذهب جماهير العلماء والمسلمين إلى تفضيل عثمان على عليٍّ**. فهذه ثلاثة أقوال، ثم رجع أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى القول بتقديم عثمان على عليٍّ، فاستقر الإجماع على ذلك. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: ويقرُّون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ويثلِّثون بعثمان، ويربعون بعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كما دلت عليه الآثار، وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة، مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر- أيهما أفضل؟ فقدَّم قوم عثمان وسكتوا وربعوا بعلي. وقدَّم قوم عليا. وقوم توقفوا. لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان ثم علي.اهـ قال العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ في "ألفيته":

وَالأَفْضَلُ الصِّدِّيقُ ثُمَّ عُمَرُ ❁ وَبَعْدَهُ عُثْمَانُ وَهْوَ الأَكْثَرُ
أَوْ فَعَلِيٌّ قَبْلَهُ خُلْفٌ حُكِيْ ❁ قُلْتُ: وَقَوْلُ الوَقْفِ جَا عَنْ مَالِكِ
فَالسِّتَّةُ البَاقُونَ، فالبَدْرِيَّهْ ❁ فَأُحُدٌ، فَالبَيْعَةُ المَرْضِيَّهْ

انظر: "العقيدة الواسطية" (ص٢٦)، و"التبصرة والتذكرة في علوم الحديث" ص١٦٥.

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٠٧).

وقال أيوب السختياني من لم يقدم عثمان على علي فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار[1].

وفي "الصحيحين" عن ابن عمر، قال: كنا نقول ورسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ حيٌّ: أفضل أمة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ بعده - أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان[2]. [3]

(١) نقله شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٤٢٦-٤٢٨) عن أيوب السختياني وأحمد بن حنبل والدارقطني، ثم شرح الأثر فقال: فإنه وإن لم يكن عثمان أحق بالتقديم وقد قدموه كانوا **إما جاهلين بفضله وإما ظالمين بتقديم المفضول من غير ترجيح ديني**. ومن نسبهم إلى الجهل والظلم فقد أزرى بهم. ولو زعم زاعم أنهم قدموا عثمان لضغن كان في نفس بعضهم على علي وأن أهل الضغن كانوا ذوي شوكة ونحو ذلك مما يقوله أهل الأهواء: فقد نسبهم إلى العجز عن القيام بالحق وظهور أهل الباطل منهم على أهل الحق. هذا وهم في أعز ما كانوا وأقوى ما كانوا. فمن جعلهم في مثل هذه الحال جاهلين أو ظالمين أو عاجزين عن الحق فقد أزرى بهم وجعل خير أمة أخرجت للناس على خلاف ما شهد الله به لهم. وهذا هو أصل "مذهب الرافضة" فإن الذي ابتدع الرفض كان يهوديا أظهر الإسلام نفاقا ودس إلى الجهال دسائس يقدح بها في أصل الإيمان. ولهذا كان الرفض أعظم أبواب النفاق والزندقة. ولهذا انضمت إلى الرافضة "أئمة الزنادقة" من الإسماعيلية والنصيرية وأنواعهم من القرامطة والباطنية والدرزية وأمثالهم من طوائف الزندقة والنفاق. فإن القدح في خير القرون الذين صحبوا الرسول قدح في الرسول عليه السلام كما قال مالك وغيره من أئمة العلم.اهـ

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٥٥) بلفظ: كنا نُخيِّر بين الناس في زمن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ. ولم يخرجه مسلم، فعزو الشارح له إلى مسلم وهم، تبع فيه شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (٦/ ١٥٣). وقد أخرج هذا الأثر الطبراني (١٢/ ٢٨٥) وابن أبي عاصم في "السنة" (١١٩٣)، والخلال (٥٧٧) من طريقين عن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا وزاد فيه: ويسمع ذلك النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ، ولا ينكره. وإسناد صحيح.

(٣) **وهنا مسألة يذكرها العلماء: هل يبدَّع من قدَّم عليًا على عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا؟ لأهل العلم في هذه المسألة قولان هما روايتان عن الإمام أحمد؟**

١) **أنه ليس بمبتدع**. وقد اختار هذا القول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في الواسطية، حيث قال: وإن كانت هذه المسألة - مسألة عثمان وعلي - ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة لكن التي يضلل فيها مسألة الخلافة.اهـ "العقيدة الواسطية" ص٢٦.

٢) **أنه مبتدع**. وهذا اختيار شيخ الإسلام كما في "الفتاوى" (٤/ ٤٢٦) وهذا القول هو الصحيح لأمور: ١- أن تقديم عثمان على علي كان بإقرار من النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ كما في حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا السابق. ٢- أن القول بتقديم علي على عثمان طعن في الصحابة الكرام رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ، كما جاء في أثر أيوب بن أبي تميمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ٣- أن القول بتقديم علي على عثمان مخالف لما استقر عليه إجماع أهل السنة. ويحتمل -والله أعلم- أن مراد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي في "العقيدة الواسطية" بعدم تبديع من خالف في هذه المسألة قبل أن يستقرَّ إجماع أهل السنة على تقديم عثمان على عليٍّ، بدليل كلامه الآخر.

قوله: ([وَنُحِبُّ] الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وَهُمْ: أَبُو بكر، وعمر، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطِلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ).

ش: تقدم ذكر بعض فضائل الخلفاء الأربعة. ومن فضائل الستة الباقين من العشرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين: ما رواه مسلم، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أرق رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ذات ليلة، فقال: «**ليت رجلًا صالحًا من أصحابي يحرسني الليلة**»، قالت: وسمعنا صوت السلاح، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من هذا؟**» فقال سعد بن أبي وقاص: يا رسول الله، جئت أحرسك. وفي لفظ آخر: وقع في نفسي خوف على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فجئت أحرسه، فدعا له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ثم نام[1].

وفي "الصحيحين": أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ جمع لسعد بن أبي وقاص أبويه يوم أحد، فقال: «**ارمِ، فداك أبي وأمي**»[2].

وفي "صحيح مسلم"، عن قيس بن أبي حازم، قال: رأيت يد طلحة التي وقى بها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يوم أحد قد شُلَّت[3].

وفيه أيضًا عن أبي عثمان النهدي، قال: لم يبقَ مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في بعض تلك الأيام التي قاتل فيها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ غير طلحة وسعد[4].

وفي "الصحيحين"، واللفظ لمسلم، عن جابر بن عبد الله قال: ندب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الناس يوم الخندق فانتدب الزبير، ثم ندبهم، فانتدب الزبير، ثم ندبهم، فانتدب الزبير، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لكل نبي حواري، وحَوَارِيَّ الزبير**»[5].

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٣١) ومسلم (٢٤١٠).
(٢) أخرجه البخاري (٢٩٠٥) ومسلم (٢٤١١).
(٣) أخرجه البخاري (٣٧٢٤) ولم يخرجه مسلم كما ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ.
(٤) أخرجه البخاري (٣٧٢٢) ومسلم (٢٤١٤).
(٥) أخرجه البخاري (٢٨٤٦) ومسلم (٢٤١٥).

وفيهما أيضًا عن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**من يأتي بني قريظة فيأتيني بخبرهم؟**» فانطلقت، فلما رجعت جمع لي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أبويه، فقال: «**فداك أبي وأمي**»(١).

وفي "صحيح مسلم"، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن لكل أمة أمينًا، وإن أميننا أيتها الأمة: أبو عبيدة بن الجراح**»(٢).

وفي "الصحيحين"، عن حذيفة بن اليمان، قال: جاء أهل نجران إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقالوا: يا رسول الله، ابعث إلينا رجلًا أمينًا، فقال: «**لأبعثن إليكم رجلًا أمينًا حق أمين**»، قال: فاستشرف لها الناس، قال: فبعث أبا عبيدة بن الجراح(٣).

وعن سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: أشهد على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أني سمعته يقول: «**عشرة في الجنة: النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وطلحة في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وسعد بن مالك في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة**»، ولو شئت لسميت العاشر، قال: فقالوا: من هو؟ قال: «**سعيد بن زيد**»، وقال. لمَشْهَد رجل منهم مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، يَغْبَرُّ منه وجْهُهُ، خيرٌ من عمل أحدكم، ولو عُمِّرَ عُمْرَ نوحٍ. رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي وصححه(٤). ورواه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف.

وعن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعلي في الجنة، وعثمان في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير بن العوام في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة**». رواه الإمام أحمد في "مسنده". ورواه أبو بكر بن أبي خيثمة، وقدَّم فيه عثمان على علي، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٢٠) ومسلم (٢٤١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٤٤) وأخرجه مسلم أيضًا (٢٤١٦).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٤٥) ومسلم (٢٤٢٠).

(٤) **صحيح:**
أخرجه أبو داود (٤٦٤٩) وابن ماجه (١٣٣) والترمذي (٣٧٤٨) وأحمد (١٦٣٧) وغيرهم من طرق عن سعيد بن بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به. وقد حسنه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في "القدر" برقم (ص٤١٩).

(٥) **معل:**
=

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على حِراء، هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، فتحركت الصخرة، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اهدأ، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد**». رواه مسلم والترمذي وغيرهما[1]. ورُوِي من طرق.

وقد اتفق أهل السنة[2] على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم، لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم. ومَن أجهلُ ممن يكره التكلم بلفظ العشرة، أو فعل شيء يكون عشرة!! لكونهم يبغضون خيار الصحابة، وهم العشرة المشهود لهم بالجنة، وهم يستثنون منهم عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ! فمن العجب: أنهم يوالون لفظ التسعة! وهم يبغضون التسعة من العشرة! ويبغضون سائر المهاجرين والأنصار، من السابقين الأولين، الذين بايعوا رسول الله تحت الشجرة، وكانوا ألفًا وأربعمائة، وقد رضي الله عنهم. كما قال تعالى: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**﴾ [الفتح: ١٨].

وثبت في "صحيح مسلم"، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «**لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة**»[3].

وفي "صحيح مسلم" أيضًا، عن جابر: أن غلام حاطب بن أبي بلتعة قال يا رسول الله: ليدخلن حاطب النار، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**كذبت، لا يدخلها، فإنه شهد بدرًا والحديبية**»[4].

والرافضة يتبرءون من جمهور هؤلاء، بل يتبرءون من سائر أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، إلا من نفر قليل، نحو بضعة عشر رجلًا!!.

أخرجه الترمذي (٣٧٤٧) وأحمد (١٦٧٥) وغيرهم من طرق من طريق عبد الرحمن بن حميد، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به. وقد أعل الحفاظ هذا الإسناد بأن المحفوظ هو حديث سعيد بن زيد المتقدم، وأما عن عبد الرحمن بن عوف فشاذ، كما ذكر البخاري والترمذي وأبو حاتم كما في "أحاديث معلة" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (٣١٦).

(١) أخرجه مسلم (٢٤١٧) والترمذي (٣٦٩٦).

(٢) انظر: "منهاج السنة" (١/ ٣٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٩٦)، عن جابر قال: أخبرتني أم مبشر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فالحديث حديث أم مبشر.

(٤) أخرجه مسلم (٢٤٩٥).

ومعلوم أنه لو فُرض في العالم عشرة من أكفر الناس، لم يَجِبْ هَجْرُ هذا الاسم لذلك، كما أنه سبحانه لما قال: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلاَ يُصْلِحُونَ﴾ [النمل: ٤٨]، لم يجب هجرُ اسم التسعة مطلقًا، بل اسم العشرة قد مدح الله مسماه في مواضع من القرآن: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]. ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢]. ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١-٢].

وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يعتكف العشر الأواخر من رمضان[١]. وقال في ليلة القدر: «**التمسوها في العشر الأواخر من رمضان**»[٢]. وقال: «**ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من أيام العشر**». يعني عشر ذي الحجة.

والرافضة توالي بدل العشرة المبشرين بالجنة، الاثني عشر إمامًا، أولهم علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويدعون أنه وصيُّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، دعوى مجردة عن الدليل، ثم الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم علي بن الحسين زين العابدين[٣]، ثم محمد بن علي الباقر[٤]، ثم جعفر بن محمد الصادق[٥]، ثم موسى بن جعفر الكاظم[٦]، ثم علي بن موسى الرضي[٧]، ثم محمد بن علي الجواد[٨]، ثم علي بن محمد الهادي[٩]، ثم الحسن بن علي العسكري[١٠]، ثم محمد بن الحسن[١١]، ويغالون في محبتهم، ويتجاوزون الحد!! ولم

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٢٥) ومسلم (١١٧١) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وجاء عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخرجه البخاري (٢٠٢٦) ومسلم (١١٧٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٢١) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وجاء عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه مسلم (١١٦٥).

(٣) المتوفى سنة (٩٤ هـ)، مترجم له في "السير" (٤/ ٣٨٦).

(٤) المتوفى سنة (١١٤ هـ)، مترجم له في "السير" (٤/ ٤٠١).

(٥) المتوفى سنة (١٤٨ هـ)، مترجم له في "السير" (٦/ ٢٥٥). قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما الكذب والأسرار التي يدعونها عن جعفر الصادق: فمن أكبر الأشياء كذبًا حتى يقال: ما كذب على أحد ما كذب على جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (٤/ ٧٨).

(٦) المتوفى سنة (١٨٣ هـ)، مترجم له في "السير" (٦/ ٢٧٠).

(٧) المتوفى سنة (٢٠٣ هـ)، مترجم له في "السير" (٩/ ٣٨٠).

(٨) المتوفى سنة (٢٢٠ هـ)، مترجم له في "تاريخ بغداد" (٣/ ٥٤).

(٩) المتوفى سنة (٢٥٤ هـ)، مترجم له في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٥٦).

(١٠) المتوفى سنة (٢٦٠ هـ)، مترجم له في وفيات الأعيان (٢/ ٩٤).

(١١) العسكري ثاني عشر الأئمة الاثني عشر، الملقب عند الإمامية بالحجة والمهدي المنتظر، وصاحب الزمان.

يأت ذكر الأئمة الاثني عشر، إلا على صفة تَرُدُّ قولَهم وتبطله، وهو ما خرجاه في "الصحيحين"، عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبي على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فسمعته يقول: «**لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلًا**»، ثم تكلم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بكلمة خفيت عني، فسألت أبي: ماذا قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؟ قال: «**كلهم من قريش**». وفي لفظ: «**لا يزال الإسلام عزيزًا إلى اثني عشر خليفة**». وفي لفظ: «**لا يزال هذا الأمر عزيزًا إلى اثني عشر خليفة**»[1].

وكان الأمر كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. والاثنا عشر: الخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية، وابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان، وأولاده الأربعة، وبينهم عمر بن عبد العزيز، ثم أخذ الأمر في الانحلال.

وعند الرافضة أن أمر الأمة لم يَزَل في أيام هؤلاء فاسدًا منغصًا، يتولى عليهم الظالمون المعتدون، بل المنافقون الكافرون، وأهل الحق أذل من اليهود!! وقولهم ظاهر البطلان، بل لم يزل الإسلام عزيزًا في ازدياد في أيام هؤلاء الاثني عشر.

قوله: (وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أصحاب رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ).

ش: تقدم بعض ما ورد في الكتاب والسنة من فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وفي "صحيح مسلم"، عن زيد بن أرقم، قال: قام فينا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خطيبًا، بماء يدعى: خُمًّا، بين مكة والمدينة، فقال: «**أما بعد، ألا أيها الناس، فإنما أنا بشر، يوشك أن يأتي رسول ربي، فأجيب ربي، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله، فيه**

(١) أخرجه البخاري (٧٢٢٢) ومسلم (١٨٢١). قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: والذي وقع أن الناس اجتمعوا على أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليّ، إلى أن وقع أمر الْحَكَمين في صِفِّين، فسُمِّي معاوية يومئذ بالخلافة، ثم اجتمع الناس على معاوية، عند صلح الحسن، ثم اجتمعوا على ولده يزيد، ولم ينتظم للحسين أمرٌ، بل قُتل قبل ذلك، ثم لمّا مات يزيد وقع الاختلاف، إلى أن اجتمعوا على عبد الملك بن مروان، بعد قَتْل ابن الزبير، ثم اجتمعوا على أولاده الأربعة: الوليد، ثم سليمان، ثم يزيد، ثم هشام، وتخلل بين سليمان ويزيد عمر بن عبد العزيز، فهؤلاء سبعة بعد الخلفاء الراشدين، والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك، اجتمع الناس عليه لمّا مات عمه هشام، فَوَلِي نحو أربع سنين، ثم قاموا عليه، فقتلوه، وانتشرت الفتن، وتغيّرت الأحوال من يومئذٍ، ولم يتفق أن يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك.اهـ "الفتح" (١٣/ ٢١٤).

الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي» ثلاثًا[(١)].

وخرَّج البخاري عن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: ارقبوا محمدًا في أهل بيته[(٢)].

وإنما قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فَقَدَ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ**»؛ لأن أصل الرفض إنما أحدثه منافق زنديق، قصده إبطال دين الإسلام، والقدح في الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، كما ذكر ذلك العلماء[(٣)]. فإن عبد الله بن سبأ[(٤)] لما أظهر الإسلام، أراد أن يفسد دين الإسلام بمكره وخبثه، كما فعل بولص[(٥)] بدين النصرانية، فأظهر التنسك، ثم أظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى سعى في فتنة عثمان وقتله، ثم لما قدم علي الكوفة أظهر الغلوَّ في عليٍّ والنصر له، ليتمكن بذلك من أغراضه، وبلغ ذلك عليا، فطلب قتله، فهرب منه إلى قرقيسيًا[(٦)]. وخبره معروف في التاريخ. وتقدم أنه مَن فضَّله على أبي بكر وعمر جلده جلْدَ المفتري. وبقيت في نفوس المبطلين خمائر بدعة الخوارج، من الحرورية والشيعة، ولهذا كان الرفض باب الزندقة، كما حكاه القاضي أبو بكر بن الطيب[(٧)] عن الباطنية وكيفية إفسادهم لدين الإسلام، قال: فقالوا للداعي: يجب عليك إذا وجدت من تدعوه مسلمًا أن تجعل التشيع عنده دينك وشعارك، واجعل المدخل من جهة ظلم السلف لعلي وقتلهم الحسين، والتبري من تيم وعدي، وبني أمية وبني العباس، وأن عليًا يعلم الغيب! يُفوَّض إليه خلق العالم!! وما أشبه ذلك من أعاجيب الشيعة وجهلهم، إلى أن قال فإذا أنست من بعض الشيعة عند الدعوة إجابة ورشدًا، أوقفته على مثالب علي وولده، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انتهى.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧١٣). وقوله: ارقبوا محمدا أي: احفظوه، مأخوذ من المراقبة للشيء والمحافظة عليه. فلا تسبوا آل بيته ولا تؤذوهم وهم فاطمة وأولادها، وأزواجه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

(٣) انظر: "منهاج السنة" (٨/ ٤٧٨).

(٤) اليهودي أصله من اليمن، من غلاة الزنادقة ضال مضل، وكان يهوديا، فأظهر الإسلام وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة ويدخل بينهم الشر ودخل دمشق لذلك في زمن عثمان، وله أتباع يقال لهم: السبئية يعتقدون إلاهية علي بن أبي طالب، وقد أحرقهم علي بالنار في خلافته. "لسان الميزان" (٤/ ٤٨٣).

(٥) هو بولص بن يوشع ملك اليهود. انظر: "منهاج السنة" (١/ ٢٩).

(٦) بالفتح ثم السكون، وقاف أخرى وياء ساكنة، وسين مكسورة، وياء أخرى وألف ممدوده، بلد على نهر الفرات بالعراق. "معجم البلدان" (٤/ ٣٢٨).

(٧) هو الإمام العلامة أوحد المتكلمين، مقدم الأصوليين، القاضي، أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني، صاحب التصانيف، وكان يضرب المثل بفهمه وذكائه. مترجم له في "السير" (١٧/ ١٩٠).

ولا شك أنه يتطرق من سب الصحابة إلى سب أهل البيت، ثم إلى سب الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، إذ أهل بيته وأصحابه مثل هؤلاء الفاعلين الصانعين.

قوله: (وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْأَثَرِ، وَأَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، لَا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ).

ش: قال تعالى: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا**﴾ [النساء: ١١٥]. فيجب على كل مسلم بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين، كما نطق به القرآن، خصوصا الذين هم ورثة الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يهدى بهم في ظلمات البر والبحر. وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، إذ كل أمة قبل مبعث محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ علماؤها شرارها، إلا المسلمين، فإن علماءهم خيارهم، فإنهم خلفاء الرسول من أمته، والمحيون لما مات من سنته، فبهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وكلهم متفقون اتفاقًا يقينا على وجوب اتباع الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. ولكن إذا وجد لواحد منهم[1] قول قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلابد له في تركه من عذر.

وجماع الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قاله[2].

والثاني: عدم اعتقاده أنه أراد تلك المسألة بذلك القول[3].

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ[4].

فلهم الفضل علينا والمنة بالسبق، وتبليغ ما أرسل به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إلينا، وأيضًاح ما كان منه يخفى علينا، فرضي الله عنهم وأرضاهم: ﴿**وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾ [الحشر: ١٠].

---

(١) أي: من السلف.

(٢) هذا راجع إلى السند.

(٣) هذا راجع إلى المعنى.

(٤) انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٠/ ٢٣٢).

الأنبياء أفضل من الأولياء

قوله: (وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ).

ش: يشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الرد على الاتحادية وجهلة المتصوفة، وإلَّا فأهل الاستقامة يوصون بمتابعة العلم ومتابعة الشرع. فقد أوجب الله على الخلق كلهم متابعة الرسل، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ﴾ [النساء: ٦٤] إلى أن قال: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

قال أبو عثمان النيسابوري(١): من أمَّر السنة على نفسه قولًا وفعلًا، نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه، نطق بالبدعة(٢).

وقال بعضهم: ما ترك بعضهم شيئًا من السنة إلا لكِبْر في نفسه(٣).

والأمر كما قال، فإنه إذا لم يكن متبعًا للأمر الذي جاء به الرسول، كان يعمل بإرادة نفسه، فيكون متبعًا لهواه، بغير هدى من الله، وهذا غش النفس، وهو من الكِبْر، فإنه شبيه بقول الذين قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل برياسته واجتهاده في العبادة، وتصفية نفسه، إلى ما وصلت إليه الأنبياء من غير اتباع لطريقتهم!.

---

(١) هو سعيد بن إسماعيل بن سعيد الواعظ الحيري. مترجم له في "تاريخ بغداد" (٩/ ٩٩).

(٢) صحيح:
أخرجه البيهقي في "الزهد" (٣٧٥) فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: سمعت أبا عمرو إسماعيل بن نجيد السلمي غير مرة يقول: سمعت أبا عثمان سعيد بن إسماعيل يقول: "من أمر السنة على نفسه قولًا وفعلًا نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه نطق بالبدعة؛ لأن الله جل ذكره يقول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]. وهذا إسناد صحيح. وله طريق أخرى عند أبي نعيم في "الحلية" (١٠/ ٢٤٤) من طريق سمعت أبا عمرو بن حمدان، يقول: سمعت أبا عثمان الحيري. وفيه أبو عمرو بن حمدان لم أعرفه.

(٣) انظر: "منهاج السنة" (٥/ ٣٣١).

ومنهم من يظن أنه قد صار أفضل من الأنبياء!!.

ومنهم من يقول إن الأنبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء!! ويدعي لنفسه أنه خاتم الأولياء!! ويكون ذلك العلم هو حقيقة قول فرعون، وهو أن هذا الوجود المشهود واجب بنفسه، ليس له صانع مباين له، لكن هذا يقول: هو الله! وفرعون أظهر الإنكار بالكلية، لكن كان فرعون في الباطن أعرف بالله منهم، فإنه كان مثبتًا للصانع، وهؤلاء ظنوا أن الوجود المخلوق هو الوجود الخالق، كابن عربي وأمثاله!! وهو لما رأى أن الشرع الظاهر لا سبيل إلى تغييره - قال: النبوة ختمت، لكن الولاية لم تُختم! وادعى من الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين، وأن الأنبياء مستفيدون منها[1]! كما قال:

مقـــــام النبـــــوة في بـــــرزخ ❁ فويـــق الرســـول ودون الـــولي![2]

وهذا قلب للشريعة، فإن الولاية ثابتة للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ**﴾ [يونس: ٦٢ - ٦٣]. والنبوة أخص من الولاية، والرسالة أخص من النبوة، كما تقدم التنبيه على ذلك.

وقال ابن عربي أيضًا في "فصوصه"[3]: ولما مثَّل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ النبوة بالحائط من اللَّبِن فرآها قد كملت إلا موضع لبنة، فكان هو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ موضع اللبنة[4]، وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤية، فيرى ما مثَّله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ،

---

(١) أي: مستفيدون من الولاية.

(٢) هكذا ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "المنهاج" (٥/ ٣٣٦)، قال المحقق: لم أعثر على هذا البيت، ولكن وجدت بيتا بمعناه في كتاب لطائف الأسرار لابن عربي (ص ٤٩) ونصه:

ســـــماء النبـــــوة في بـــــرزخ ❁ دويـــن الـــولي وفـــوق الرســـول

وفي "الفتوحات المكية" (٢/ ٢٥٢) يقول:

بـــين الولايـــة والرســـالة بـــرزخ ❁ فيـــه النبـــوة حكمهـــا لا يجهـــل

وانظر "الفتوحات" (٢/ ٥٢ - ٥٣).

(٣) هو كتاب "فصوص الحِكَم" (١/ ٦٣).

(٤) يشير إلى حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**مثلي ومثل الأنبياء من قبلي، كمثل رجل بنى بيتا فأحسنه وأجمله، إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له، ويقولون هلا وضعت هذه اللبنة؟ قال: فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين**». أخرجه البخاري (٣٥٣٥) ومسلم (٢٢٨٦)، وجاء بنحوه عن جابر عند البخاري (٣٥٣٤) ومسلم (٢٢٨٧).

ويرى نفسه في الحائط في موضع لَبِنَتَين!! ويرى نفسه تنطبع في موضع تينك اللبنتين، فيكمل الحائط!! والسبب الموجب لكونه يراها لبنتين: أن الحائط لبنةٌ من فضة ولبنة من ذهب، واللبنة الفضة هي ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو[1] أخذ عن الله في السِّر ما هو في الصورة الظاهرة متبع فيه، لأنه يرى الأمر على ما هو عليه، فلابد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن! فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملَك الذي يوحى إليه إلى الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: فإن فهمت ما أشرنا إليه فقد حصل لك العلم النافع!!.

فمن أكفر ممن ضرب لنفسه المثل بلبنة ذهب، وللرسل المثل بلبنة فضة، فيجعل نفسه أعلى وأفضل من الرسل؟! تلك أمانيهم: ﴿**إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ**﴾ [غافر: ٥٦]. وكيف يخفى كفر من هذا كلامه؟ وله من الكلام أمثال هذا، وفيه ما يخفى منه الكفر، ومنه ما يظهر، فلهذا يحتاج إلى ناقد جيد، ليظهر زيفه، فإن من الزغل ما يظهر لكل ناقد، ومنه ما لا يظهر إلا للناقد الحاذق البصير. وكفرُ ابن عربي وأمثالُه فوقَ كفر القائلين: ﴿**لَن نُّؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللّهِ**﴾ [الأنعام: ١٢٤]. ولكن ابن عربي وأمثاله منافقون زنادقة، اتحادية في الدرك الأسفل من النار، والمنافقون يعاملون معاملة المسلمين، لإظهارهم الإسلام، كما كان يظهره المنافقون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويبطنون الكفر، وهو يعاملهم معاملة المسلمين لما يظهر منهم. فلو أنه ظهر من أحد منهم ما يبطنه من الكفر، لأجرى عليه حكم المرتد. ولكن في قبول توبته خلاف، والصحيح عدم قبولها، وهي رواية معلى عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والله المستعان[2].

---

(١) أي: الولي.

(٢) هذا أحد الأقوال في مسألة قبول توبة الزنديق، وفي المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا تقبل توبته؛ لأن الزنديق قد علم أنه لم يزل مظهرًا للإسلام، فلم يتجدد له بإسلامه الثاني حال مخالفة لما كان عليه. وهذا قول مالك وأحمد وأبي حنيفة في رواية عنهم.

القول الثاني: تقبل توبته إذا صدق في توبته، بحيث يتوب إلى الله قبل القبض عليه ورفعه للسلطان، أو يصلح ما أفسد؛ لعموم أدلة قبول توبة الكافر والمشرك كقوله تعالى: ﴿**قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ**﴾، وهذا قول أكثر العلماء، واختاره شيخ الإسلام وابن القيم والسفاريني وابن عثيمين **رَحِمَهُمُ اللَّهُ**، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: ولكن توبة مثل هذا تحتاج إلى ضد ما كان هو عليه من الضلال إلى الهدى، كما تاب كثير من الكفار وأهل البدع، وصاروا دعاة إلى الإسلام والسنة، وسحرة فرعون كانوا أئمة في الكفر وتعليم السحر، وتعلموا ثم أسلموا وختم لهم بخير، وكذا قاتل النفس، والجمهور على أن توبته مقبولة. قال السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ: والحاصل أن الشيخ وغيره من المحققين بل وجمهور الأمة وأكثر الأئمة جزموا بقبول توبة كل زنديق ومنافق وملحد ومارق ظاهرًا، ووكلوا سريرته إلى الله =

منهج أهل السُنة في كرامات الأولياء

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِواياتِهِمْ).

ش: المعجزة[1] في اللغة تعم كل خارق للعادة، وفي عرف أئمة أهل العلم المتقدمين كالإمام أحمد بن حنبل وغيره ويسمونها الآيات[2]. ولكن كثير من المتأخرين يفرِّقون في اللفظ بينهما، فيجعلون المعجزة للنبي، والكرامة للولي. وجماعهما: الأمر الخارق للعادة[3].

تعالى، والمشهور فقها عدم توبتهم كما مَرَّ. اهـ قال السفاريني:

فكل زنديق وكل مارق ❁ وجاحد وملحد منافق

إذا استبان نصحه للدين ❁ فإنه يقبل عن يقين

قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فلا يكفي مجرد التوبة؛ لأن الله تعالى قال في المنافقين: ﴿**إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [النساء: الآية ١٤٦]، فجعل إضافات على التوبة، وليس مجرد أن يقول المنافق إنه مسلم نقبل منه؛ لأنه كان يقول إنه مسلم من قبل، لكن لابد أن يكون هناك إصلاح، وإخلاص لله، واعتصام به، بمعنى أن تكون هناك قرائن تبين أنه صادق. اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (١٦/ ١٨- ٢٥)، و"إعلام الموقعين" (٤/ ٥٤٧)، و"لوامع الأنوار" (١/ ٣٩٢- ٤٠٢) و"شرح السفارينية" (١/ ٣٩٢).

(١) انظر: "مجموع الفتاوى" (١١/ ٣١١).

(٢) **المعجزة هي**: أمر خارق للعادة داعية إلى الخير والسعادة مقرونة بدعوى النبوة، قصد به إظهار صدق من ادَّعى أنه رسول من الله. وتسميتها بالآيات هو الأصح؛ لمطابقته للأدلة الشرعية. انظر: "قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر" (ص١٠٣).

(٣) **الكرامة هي**: ظهور أمر خارق للعادة من قبل شخص مقارن للإيمان والعمل الصالح، من غير دعوى النبوة. **فقولنا**: [**ظهور أمر خارق للعادة**] خرج بهذا ما كان على وفق العادة؛ فليس بكرامة. **وقولنا**: [**من قبل شخص مقارن للإيمان والعمل الصالح**] خرج بهذا السحرة والمشعوذون، فإن ما يجري على أيديهم من خوارق العادات ليست بكرامات؛ لأن الكرامة لا تكون إلا للولي. **وقولنا**: [**من غير دعوى النبوة**] خرج بهذا النبي، فإن ما يجري على أيديهم من خوارق العادات تسمى معجزة والأصح أن نسميها آية، كما تقدم. **والفرق بين الآية والكرامة من وجوه:**

الأول: أن صاحب الآية (المعجزة) لا يكتمها، بل عليه أن يظهرها ويتحدى بها، ليظهر صدقه للناس في دعواه النبوة، بخلاف صاحب الكرامة، فإن عليه أن يخفيها ويجتهد في كتمانها، فإن اطلع عليها الناس كان ذلك تنبيها على حسن منزلة صاحبها، أو على صدق دعواه فيما يدعيه من الحال.

الثاني: أن صاحب الآية معصوم من الكفر والتبديل، بخلاف صاحب الكرامة فقد يختم له بالشقاء. =

فصفات الكمال ترجع إلى ثلاثة: العلم، والقدرة، والغنى. وهذه الثلاثة لا تصلح على الكمال إلا لله وحده، فإنه الذي أحاط بكل شيء علما، وهو على كل شيء قدير، وهو غني عن العالمين. ولهذا أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أن يبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله: ﴿**لا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللهِ**[(١)] **وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ**[(٢)] **وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ**[(٣)] **إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ**﴾ [الأنعام: ٥٠].

وكذلك قال نوح عليه السلام[(٤)]، فهذا أول أولي العزم، وأول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض، وهذا خاتم الرسل، وخاتم أولي العزم، وكلاهما تبرأ من ذلك، وهذا لأنهم يطالبونهم: تارة بعلم الغيب، كقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا**﴾ [النازعات: ٤٢]، وتارة بالتأثير، كقوله تعالى: ﴿**وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الأَرْضِ يَنبُوعًا**﴾ [الإسراء: ٩٠]

الثالث: أن صاحب الآية يقارن دعواه النبوة، بخلاف صاحب الكرامة فإنه لو ادعى النبوة لم يكن وليًا بل كافرًا شقيًا.

تنبيه: يجب التنبُّه إلى أن ما يقوم به الدجاجلة والمشعوذون والسحرة من أصحاب الطرق المبتدعة من أعمال ومخاريق شيطانية؛ كدخول النار، وضرب أنفسهم بالسلاح، والإمساك بالثعابين، والإخبار بالغيب.. إلى غير ذلك؛ ليس من الكرامات في شيء؛ فإن الكرامة إنما تكون لأولياء الله بحق، وهؤلاء أولياء الشيطان. **ونذكر أهم الفروق بين الكرامة وبين خوارق السحرة والمشعوذين:**

١) كرامات الأولياء سببها التقوى والعمل والصالح. بخلاف أعمال السحرة والمشعوذين فسببها الكفر والفسوق.

٢) كرامات الأولياء يستعان بها على البر والتقوى أو على أمور مباحة، بخلاف أعمال السحرة والمشعوذين فيستعان بها على أمور محرمة من الشرك وقتل النفس وغير ذلك.

٣) كرامات الأولياء تقوى وتزداد بذكر الله وتوحيده، بخلاف أعمال السحرة والمشعوذين فإنها تضعف وتذهب بذكر الله وقراءة وتوحيد الله.

٤) كرامات الأولياء ليست من عمل الأولياء، وإنما هي تفضُّلٌ من الله تعالى على عبده، بخلاف أعمال السحرة والمشعوذين فإنها من اختلاقهم وافترائهم.

انظر: "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" لابن تيمية، و"أصول الإيمان" لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ص١٤١)، و"شرح الواسطية" للهراس (١٥٩ - ١٦٠) ولابن عثيمين (٢/ ٢٩٨).

(١) هذا دليل الغنى.

(٢) هذا دليل العلم.

(٣) هذا دليل القدرة.

(٤) قال تعالى إخبارا عنه: ﴿**وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ**﴾ [هود: ٣١].

الآيات، وتارة يعيبون عليهم الحاجة البشرية، كقوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ**﴾ [الفرقان: ٧] الآية.

فأمر الرسول أن يخبرهم بأنه لا يملك ذلك، وإنما ينال من تلك الثلاثة بقدر ما يعطيه الله، فيعلم ما علمه الله إياه، ويستغني عما أغناه عنه، ويقدر على ما أقدره عليه من الأمور المخالفة للعادة المطردة، أو لعادة أغلب الناس. فجميع المعجزات والكرامات ما تخرج عن هذه الأنواع[(١)].

ثم الخارق[(٢)]: إن حصل به فائدة مطلوبة في الدين، كان من الأعمال الصالحة المأمور بها دينًا وشرعًا، إما واجب أو مستحب، وإن حصل به أمر مباح، كان من نعم الله الدنيوية التي تقتضي شكرًا، وإن كان على وجه يتضمن ما هو منهي عنه نهي تحريم أو نهي تنزيه، كان سببًا للعذاب أو البغض، كالذي أوتي الآيات فانسلخ منها: بلعام بن باعورًا[(٣)]،

---

(١) أي: الأنواع الثلاثة المتقدمة وهي:

١) **كمال العلم. وهو قسمان: ١- قسم يتعلق بالعلوم**. وهو أن يتحصَّل الشخص على علمٍ لم يحصل لغيره، كما حصل للنبي الخضر عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من العلم ما لم يكن عند موسى كما في سورة الكهف. وما ذكر عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن الله أطلعه على ما في بطن زوجته -الحمل-؛ أعلمه الله أنَّه أنثى. **٢- قسم يتعلق بالمكاشفات** (حسن الظن). وهو أن يظهر له من الأشياء التي يكشف له عنها ما لا يحصل لغيره. كما حصل لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين كان يخطب النَّاس يوم الجمعة على المنبر، فسمعوه يقول: يا سارية! الجبل!. فوجدوا سارية بن زنيم -وهو أحد قواده في العراق- محصور من عدوه، فتوجَّه سارية إلى الجبل، حين سمع صوت عمر، وانحاز إلى الجبل، وتحصن به. وكان بينهما مسيرة شهر. انظر: الصحيحة برقم (١١١٠).

٢) **كمال القدرة والتأثر**. وذلك بأن يحصل للشخص من القوة والتأثر ما لا يحصل لغيره. كما وقع لمريم من هزِّها لجذع النخل وتساقط الرطب عليها. ومثل ما وقع للذي عنده علم من الكتاب؛ حيث قال لسليمان: ﴿**أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ**﴾، ومثل ما حصل لأبي مسلم الخولاني حين ألقاه الأسود العنسي في النار فلم تضره.

٣) **كمال الغنى**. وذلك بأن يتحصَّل الشخص على الغنى بما يستغني به عن الناس. كما حصل لمريم عندما كانت ترزق فيقول لها زكريا: ﴿**أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ**﴾، وكما حصل لعبد الرحمن بن أبي نعم البجلي رَحِمَهُ اللَّهُ حينما أخذه الحجاج ليقتله، وأدخله بيتًا مظلمًا وسد الباب خمسة عشر يومًا، ثم أمر بالباب ففتح ليخرج فيدفن، فدخلوا عليه فإذا هو قائم يصلي، فقال له الحجاج: سِرْ حيث شئت. انظر: و"شرح الواسطية" لابن عثيمين (٢/ ٣٠٤).

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (١١/ ٣١٩).

(٣) هو رجل من بني إسرائيل هو الذي قال الله فيه: ﴿**وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا** =

لاجتهاد[1] أو تقليد، أو نقص عقل أو علم، أو غلبة حال، أو عجز أو ضرورة.

فالخارق ثلاثة أنواع: محمود في الدين، ومذموم، ومباح. فإن كان المباح فيه منفعة كان نعمة، وإلا فهو كسائر المباحات التي لا منفعة فيها.

قال أبو علي الجوزجاني: كن طالبًا للاستقامة، لا طالبًا للكرامة، فإن نفسك متحركة في طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة.

قال الشيخ السُّهْرَوَرْدي[2] **في "عوارفه"**[3]: وهذا أصل كبير في الباب، فإن كثيرًا من المجتهدين المتعبدين سمعوا بالسلف الصالحين المتقدمين، وما منحوا به من الكرامات وخوارق العادات، فنفوسهم لا تزال تتطلع إلى شيء من ذلك، ويحبون أن يرزقوا شيئًا منه، ولعل أحدهم يبقى منكسر القلب، مُتَّهمًا لنفسه في صحة عمله، حيث لم يحصل له خارق، ولو علموا بسر ذلك لهان عليهم الأمر، فيعلم أن الله يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك بابًا، والحكمة فيه أن يزداد بما يرى من خوارق العادات وآثار القدرة - يقينًا، فيقوى عزمه على الزهد في الدنيا، والخروج عن دواعي الهوى. اهـ فسبيل الصادق مطالبة النفس بالاستقامة، فهي كل الكرامة.

ولا ريب أن للقلوب من التأثير أعظم مما للأبدان، لكن إن كانت صالحة كان تأثيرها صالحًا، وإن كانت فاسدة كان تأثيرها فاسدًا. فالأحوال يكون تأثيرها محبوبًا لله تعالى تارة، ومكروها لله أخرى.

وقد تكلم الفقهاء في وجوب القود على من يقتل غيره في الباطن[4]. وهؤلاء يشهدون ببواطنهم وقلوبهم الأمر الكوني، ويعدون مجرد خرق العادة لأحدهم أنه كرامة من الله له،

﴿فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ الآيات. وقد صح ذلك عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في تفسير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) في "مجموع الفتاوى" (١١/ ٣١٩) زيادة: [لكن قد يكون صاحبها معذورا]، لاجتهاد...

(٢) هو أبو حفص شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله ابن عمويه، القرشي التيمي البكري، من كبار الصوفية. قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: صنف في التصوف كتابًا، شرح فيه أحوال القوم، وحدث به مرارًا -يعني "عوارف المعارف". اهـ توفي سنة (٦٣٢ هـ)، مترجم له في "السير" (٢٢/ ٣٧٣).

(٣) انظر: عوارف المعارف (ص٤٥).

(٤) أي: عن طريق العين أو السحر، والصحيح أنه إذا تعمد العائن الإصابة بالعين، وعلم أنه يقتل بها، وكان قادرًا على ردها، فإن حكمه في ذلك حكم القاتل، يقتله الإمام بما يقتل به غيره من قاتلي الأنفس التي حرمها الله، وأما إذا كان بغير اختياره، فحكمه حكم القاتل خطأ فعليه الدية مع كفارة قتل الخطأ. انظر: =

ولا يعلمون أنه في الحقيقة إنما الكرامة لزوم الاستقامة، وأن الله تعالى لم يُكْرِم عبدا بكرامة أعظم من موافقته فيما يحبه ويرضاه، وهو طاعته وطاعة رسوله، وموالاة أوليائه، ومعاداة أعدائه. وهؤلاء هم أولياء الله الذين قال الله فيهم: ﴿**أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [يونس: ٦٢].

وأما ما يبتلي الله به عبده، من السر بخرق العادة أو بغيرها أو بالضراء -فليس ذلك لأجل كرامة العبد على ربه ولا هوانه عليه، بل قد سعد بها قوم إذا أطاعوه، وشقي بها قوم إذا عصوه، كما قال تعالى: ﴿**فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ * وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ * كَلَّا بَل لا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ**﴾ [الفجر: ١٥ - ١٧].

ولهذا كان الناس في هذه الأمور ثلاثة أقسام: قسم ترتفع درجتهم بخرق العادة، وقسم يتعرضون بها لعذاب الله[(١)]، وقسم يكون في حقهم بمنزلة المباحات، كما تقدم.

وتنوع الكشف والتأثير باعتبار تنوع كلمات الله. وكلمات الله نوعان: كونية، ودينية[(٢)].

فكلماته الكونية هي التي استعاذ بها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في قوله: «**أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر**»[(٣)]. قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [يس: ٨٢]. وقال تعالى: ﴿**وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ**﴾ [الأنعام: ١١٥]. والكون كله داخل تحت هذه الكلمات، وسائر الخوارق.

والنوع الثاني: الكلمات الدينية، وهي القرآن وشرع الله الذي بعث به رسوله، وهي أمره ونهيه وخبره، وحظ العبد منها العلم بها، والعمل، والأمر بما أمر الله به، كما أن حظ العباد عمومًا وخصوصًا العلم بالكونيات والتأثير فيها، أي بموجبها. فالأولى تدبيرية كونية، والثانية شرعية دينية. فكشف الأولى العلم بالحوادث الكونية، وكشف الثانية العلم بالمأمورات الشرعية.

"فتح الباري" (٥٧٤٠)، و"مدارج السالكين" (١/ ٤٠٤ وما بعده) و"فتح القدير للشوكاني" تفسير سورة يوسف رقم الآية (٦٧).

(١) كالسحرة ونحوهم.

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (١١/ ٣٢٢).

(٣) معل: تقدم تخريجه ص(٢٥٣).

وقدرة الأولى التأثير في الكونيات، إما في نفسه كمشيه على الماء، وطيرانه في الهواء، وجلوسه في النار، وإما في غيره، بإصحاح وإهلاك، وإغناء وإفقار.

وقدرة الثانية التأثير في الشرعيات، إما في نفسه بطاعة الله ورسوله والتمسك بكتاب الله وسنة رسوله باطنًا وظاهرًا، وإما في غيره بأن يأمر بطاعة الله ورسوله فيطاع في ذلك طاعة شرعية.

فإذا تقرر ذلك، فاعلم أن عدم الخوارق علمًا وقدرة لا تضر المسلم في دينه، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات[(١)]، ولم يسخر له شيء من الكونيات[(٢)]، لا ينقص ذلك في مرتبته عند الله، بل قد يكون عدم ذلك أنفع له، فإنه إن اقترن به الدين وإلا هلك صاحبه في الدنيا والآخرة، فإن الخارق قد يكون مع الدين، وقد يكون مع عدمه، أو فساده، أو نقصه.

فالخوارق النافعة تابعة للدين، خادمة له، كما أن الرياسة النافعة هي التابعة للدين، وكذلك المال النافع، كما كان السلطان والمال النافع بيد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر. فمن جعلها[(٣)] هي المقصودة، وجعل الدين تابعًا لها، ووسيلة إليها، لا لأجل الدين في الأصل -: فهو شبيه بمن يأكل الدنيا بالدين، وليست حاله كحال من تديَّن خوف العذاب، أو رجاء الجنة، فإن ذلك ما هو مأمور به، وهو على سبيل نجاة، وشريعة صحيحة.

والعجب أن كثيرًا ممن يزعم أن همه قد ارتفع عن أن يكون خوفًا من النار أو طلبًا للجنة[(٤)] - يجعل همه بدينه أدنى خارق من خوارق الدنيا!! ثم إن الدين إذا صح علمًا وعملًا فلابد أن يوجب خرق العادة، إذا احتاج إلى ذلك صاحبه. قال تعالى: ﴿**وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ**﴾ [الطلاق: ٢- ٣]. وقال تعالى: ﴿**إِن تَتَّقُواْ اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا**﴾ [الأنفال: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا * وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا * وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا**﴾ [النساء: ٦٦ - ٦٨]. وقال تعالى: ﴿**أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ * لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ**﴾ [يونس: ٦٢ - ٦٤]. وقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اتقوا**

---

(١) وهي الكرامات التي ترجع إلى العلم.

(٢) وهي الكرامات التي ترجع إلى القدرة والتأثير.

(٣) أي: المال والسلطان.

(٤) كالصوفية الذين يزعمون أنهم يعبدون الله لا خوفًا من ناره ولا طمعًا في جنته، وإنما حبًا في ذاته.

فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله» ثم قرأ قوله: ﴿**إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ**﴾ [الحجر: ٧٥].

رواه الترمذي من رواية أبي سعيد الخدري[(١)].

وقال تعالى، فيما يرويه عنه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من عادى لي وليًا فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل، حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددتُ في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت، وأكره مساءته، ولابد له منه**»[(٢)].

فظهر أن الاستقامة حظ الرب، وطلب الكرامة حظ النفس. وبالله التوفيق.

وقول المعتزلة في إنكار الكرامة: ظاهر البطلان، فإنه بمنزلة إنكار المحسوسات[(٣)].

وقولهم: لو صحتْ لاشتبهت بالمعجزة، فيؤدي إلى التباس النبي بالولي، وذلك لا يجوز!

---

(١) **ضعيف:**

أخرجه الترمذي (٣١٢٧) والطبراني في "الأوسط" (٧٨٤٣) وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٢٨١) من طريق عن عمرو بن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عطية العوفي، وقد كان يدلس بعض الأحاديث التي سمعها من الكلبي الكذاب ويرويها عن أبي سعيد، فيظن بعض من لم يعرف أنه أبو سعيد الخدري، وإنما أراد أبا سعيد الكلبي الذي كناه العوفي بذلك. وللحديث شواهد كلها ضعيفة من حديث أبي أمامة الباهلي وأبي هريرة وعبد الله بن عمر وثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر تخريجها في "الضعيفة" برقم (١٨٢١)، **قال العلامة الألباني** رَحِمَهُ اللَّهُ: وهو إن كان ضعيف الإسناد من جميع طرقه، فلا أقل من أن يصلح شاهدًا لحديث: «**إن لله عبادًا يعرفون الناس بالتوسم**»، ولا عكس. فتأمل.اهـ بتصرف. "الصحيحة" برقم (١٦٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «**فقد آذنته بالحرب**».

(٣) والشيء الذي يدرك بالحس إنكاره قبيح؛ كما قال السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ:

وكـــلُّ معلـــومٍ بِحِـــسٍّ وحِجـــىٰ ❁ فَنُكْـــرُهُ جَهـــلٌ قَبـــيحٌ في الهِجـــا

فالذي يعلم بالحس لا يمكن إنكاره، **والناس في الكرامات على ثلاثة أقوال طرفان ووسط:**

١) **(المثبتة):** وهم أهل السنة الذين أثبتوا الكرامات والمعجزات على وفق ما جاءت به الأدلة وفرقوا بينهما وبين ما يفعله السحرة والمشعوذون.

٢) **(الغلاة):** وهم الأشاعرة والصوفية الذين أثبتوا الكرامات والمعجزات وغلوا في إثباتها حتى زعموا أن كل خرْق لنبي جاز أن يكون للولي، بل جوَّزوا أن يحصل مثل ذلك للسحرة، لكن الفرق بين النبي وغيره دعوى النبوة، والفرق بين الساحر والولي البِّر والتقوى. وبطلان هذا القول ظاهر.

٣) **(النفاة):** وهم المعتزلة والفلاسفة الذين أنكروا كرامات الأولياء مطلقًا وزعموا أنه لا تخرق العادة إلا =

وهذه الدعوى إنما تصح إذا كان الولي يأتي بالخارق ويدعي النبوة، وهذا لا يقع، ولو ادعى النبوة لم يكن وليًا، بل كان متنبئًا كذابًا، وقد تقدم الكلام في الفرق بين النبي والمتنبئ، عند قول الشيخ: «**وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى**».

[أنواع الفراسة]

ومما ينبغي التنبيه عليه هاهنا: أن الفراسة ثلاثة أنواع[1]:

إيمانية: وسببها نور يقذفه الله في قلب عبده، وحقيقتها أنها خاطر يهجم، على القلب، يثب عليه كوثوب الأسد على الفريسة، ومنها اشتقاقها، وهذه الفراسة على حسب قوة الإيمان، فمن كان أقوى إيمانًا فهو أحدُّ فراسة. قال أبو سليمان الداراني[2] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الفراسة مكاشفة النفس ومعاينة الغيب، وهي من مقامات الإيمان. انتهى.

وفراسة رياضية: وهي التي تحصل بالجوع والسهر والتخلي، فإن النفس إذا تجردت عن العوائق صار لها من الفراسة والكشف بحسب تجردها، وهذه فراسة مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تدل على إيمان، ولا على ولاية، ولا تكشف عن حق نافع، ولا عن طريق مستقيم، بل كشفها من جنس فراسة الولاة وأصحاب عبارة الرؤيا والأطباء ونحوهم.

وفراسة خَلْقِيَّة: وهي التي صنف فيها الأطباء وغيرهم، واستدلوا بالخَلْق على الخُلِق، لما بينهما من الارتباط، الذي اقتضته حكمة الله، كالاستدلال بصغر الرأس الخارج عن العادة على صغر العقل، وبكبره على كبره، وسعة الصدر على سعة الخلق، وبضيقه على ضيقه، وبجمود العينين وكَلَال نَظَرِهما على بلادة صاحبهما وضعْف حرارة قلبه، ونحو ذلك[3].

لنبي، وحجتهم أنه لو حصل خرق العادة للولي أو للساحر لالتبس على الناس النبي بغيره، إذ لا فرق بينه وبينهم إلا بخرق العادات، وبنوا على ذلك أنه لا يجوز ظهور خارق إلا لنبي. وهذا القول باطل، فإن من أصول أهل السنة والجماعة الإيمان بكرامات الأولياء وإثباتها والتصديق بها واعتقاد أنها حق. وعلى هذا إجماع أهل السنة، وقد أفرد الأئمة بعض التصانيف في ذلك كأبي بكر الخلال وابن الأعرابي وابن أبي الدنيا واللالكائي وغيرهم. انظر: شروح "العقيدة الواسطية".

(١) انظر: "مدارج السالكين" (٢/ ٤٥٣).

(٢) هو أبو سليمان عبد الرحمن بن أحمد الإمام، الكبير، زاهد العصر. مترجم له في "السير" (١٠/ ١٨٢).

(٣) ومن ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم في "آداب الشافعي ومناقبه" (ص٩٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ١٤٣)، والبيهقي في "مناقب الشافعي" (٢/ ١٣٤) عن الشافعي أنه قال: خرجتُ إلى اليمن في طلب كتب الفراسة، حتى كتبتُها وجمعتُها، ثمَّ لما كان انصرافي مررتُ في طريقي برجلٍ وهو مُحْتَبٍ بفناء داره، =

الإيمان بأشراط الساعة

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ [1]: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عليه السلام مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا).

أزرقِ العين، ناتئ الجبهة، سِنَاط، فقلتُ له: هل من منزل؟ قال: نعم. قال الشافعي: وهذا النَّعتُ أخبثُ ما يكونُ في الفراسة. فأنزلَني، فرأيتُ أكرمَ رجل؛ بعَث إليَّ بعشاءٍ وطِيبٍ وعَلَفٍ لدوابيٍّ وفراشٍ ولِحَاف، فجعلتُ أتقلَّبُ الليلَ أجمَع، ما أصنعُ بهذه الكتب؟ ! فلمَّا أصبحتُ قلتُ للغلام: أَسْرِجْ، فأَسْرَجَ، فركبتُ ومررتُ عليه، وقلتُ له: إذا قَدِمْتَ مكة ومررتَ بذي طُوى فاسأل عن منزل محمد بن إدريس الشافعي، فقال لي الرجل: أمولى لأبيك أنا؟ قلتُ: لا، قال: فهل كانت لك عندي نعمة؟ قلتُ: لا، قال: فأين ما تكلَّفتُ لك البارحة؟! قلتُ؛ وما هو؟ قال: اشتريتُ لك طعامًا بدرهمين، وأُدْمًا بكذا، وعطرًا بثلاثة دراهم، وعلفًا لدوابِّك بدرهمين، وكِرى الفراش واللِّحاف درهمان. قال: قلتُ: يا غلام، فهل بقي شيء؟ قال: كِرى المنزل، فإني وسَّعتُ عليك وضيَّقتُ على نفسي. فغَبِطتُ نفسي بتلك الكتب، فقلتُ له بعد ذلك: هل بقي شيء؟ قال: امضِ أخزاك الله، فما رأيتُ أشرَّ منك!.

(١) أي: علامات انقضاء الدنيا وزوالها. سميت بذلك؛ لأنها تفجأ الناس في ساعة، فيموت الخلق كلهم بصيحة واحدة. **قال القرطبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال العلماء: والحكمة في تقديم الأشراط ودلالة الناس عليها تنبيه الناس من رقدتهم وحثهم على الاحتياط لأنفسهم بالتوبة والإنابة كي لا يباغتوا بالحول بينهم وبين تدارك العوارض منهم، فينبغي للناس أن يكونوا بعد ظهور أشراط الساعة قد نظروا لأنفسهم وانقطعوا عن الدنيا، واستعدوا للساعة الموعود بها والله أعلم.اهـ "التذكرة" (ص١٢١٧). **وتنقسم أشراط الساعة إلى قسمين:**

١) **أشراط صغرى**. وهي التي تتقدم الساعة بأزمان متطاولة، غير متتابعة، وتكون من نوع المعتاد؛ كقبض العلم، وظهور الجهل، وشرب الخمر، والتطاول في البنيان... ونحوها، وأول أشراط الساعة الصغرى بعثة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ؛ لحديث سهل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**بعثت أنا والساعة كهاتين**»، ويشير بإصبعيه فيمدهما. وأما آخرها فقد يظهر مصاحبا للأشراط الكبرى.

٢) **أشراط كبرى**: وهي الأمور العظام التي تظهر قرب قيام الساعة، متتابعة متوالية، وتكون غير معتادة الوقوع؛ أولها خروج المهدي ثم ظهور الدجال، ونزول عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وخروج يأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها، وآخرها نار تحشر الناس إلى أرض المحشر.

وقسم بعض العلماء أشراط الساعة من حيث ظهورها إلى ثلاثة أقسام: ١ - قسم ظهر وانقضى. ٢ - قسم ظهر ولا زال يتتابع ويكثر. ٣ - قسم لم يظهر إلى الآن. فأما القسمان الأولان؛ فهما من أشراط الساعة الصغرى، وأما القسم الثالث؛ فيشترك في الأشراط الكبرى وبعض الأشراط الصغرى.

ش: عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: أتيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في غزوة تبوك، وهو في قبة من أدَم، فقال: «**اعدد ستًا بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس**[(١)]**، ثم مُوتَان**[(٢)] **يأخذ فيكم كقُعاص الغنم**[(٣)]**، ثم استفاضة المال حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطًا**[(٤)]**، ثم فتنة لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته**[(٥)]**، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر**[(٦)]**، فيغدرون، فيأتونكم تحت ثمانين غاية**[(٧)]**، تحت كل غاية اثنا عشر ألفًا**».

ورُوي «راية»، بالراء والغين، وهما بمعنى. رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والطبراني[(٨)].

وعن حذيفة بن أسيد، قال: اطلع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ علينا ونحن نتذاكر الساعة، فقال: «**ما تذكرون؟**» قالوا: نذكر الساعة، فقال: «**إنها لن تقوم حتى ترى عشر آيات:**

---

(١) وكان ذلك في عهد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تم فتح بيت المقدس سنة ست عشرة من الهجرة؛ كما ذهب إلى ذلك أئمة السير، فقد ذهب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنفسه، وصالح أهلها، وفتحها، وطهرها من اليهود والنصارى.

(٢) بضم الميم وسكون الواو: هو الموت الكثير الوقوع.

(٣) داء يأخذ الدواب، فيسيل من أنوفها شيء، فتموت فجأة. **قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:** يقال: إن هذه الآية ظهرت في طاعون عمواس في خلافه عمر، وكان ذلك بعد فتح بيت المقدس.اهـ وكان طاعون عمواس سنة ثمان عشرة للهجرة، فمات فيه خلق كثير من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ومن غيرهم؛ قيل: بلغ عدد من مات فيه خمسة وعشرون ألفًا من المسلمين، ومات فيه من المشهورين: أبو عبيدة عامر بن الجراح، أمين هذه الأمة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: "فتح الباري" برقم (٣١٧٦).

(٤) هذه إشارة إلى ما سيحصل في زمان عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من كثرة الأموال، وإخراج الأرض لبركتها وكنوزها، كما جاء في الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**تقيء الأرض أفلاذ كبدها أمثال الأسطوان من الذهب والفضة**». قال: «**فيجيء القاتل، فيقول: في هذا قتلت، ويجيء القاطع فيقول: في هذا قطعت رحمي، ويجيء السارق فيقول: في هذا قطعت يدي، ثم يدعونه فلا يأخذون منه شيئًا**». رواه مسلم، وذكر بعض العلماء أن هذا قد حصل في زمن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ، والظاهر: أن المراد بالحديث هو الأول وهو اختيار العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٥) هي إشارة إلى قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وما تبعها من الفتن والحروب التي وقت بين المسلمين كوقعة الجمل وصفين وما بعدها، ذكره هذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "الجواب الصحيح" (٦/ ٨٦).

(٦) وهم: الروم. من سلالة العيص بن إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام.

(٧) أي: راية. وسميت بذلك لأنها غاية المتبع إذا وقفت وقف.

(٨) أخرجه البخاري (٣١٧٦) وابن ماجه (٤٠٤٢) والطبراني (١٨/ ٤٠). وأما أبو داود فلم يخرج الحديث عن عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإنما أخرج بعضه من حديث ذي مِخْبر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم (٤٢٩٢) بإسناد صحيح، وهو في "الصحيح المسند" (٣٢٧).

الدخان[1]**، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى ابن مريم، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن**[2] **تطرد الناس إلى محشرهم**». رواه مسلم[3].

وفي "الصحيحين"، واللفظ للبخاري، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: ذكر الدجال عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: «**إن الله لا يخفى عليكم، وإن الله ليس بأعور، وأشار بيده إلى عينه، وإن المسيح الدجال أعور عين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية**[4]»[5].

وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**ما من نبي إلا وأنذر قومه الأعور الدجال، ألا إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، ومكتوب بين عينيه ك ف ر**»[6]، فسره في رواية: «**أي كافر**»[7].

---

(١) وهو من علامات الساعة الكبرى كما قال تعالى: ﴿**فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ**﴾، وهذا أحد القولين في تفسير هذه الآية وهو الذي اختاره ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) جاء في حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مسلم: «**تخرج من قعرة عدن**»، وفي بعض الروايات: «**من بحر حضرموت**»، ولا منافاة فإنه بحر واحد يسمى بـ[البحر العربي]، وهذا يدل على سعة هذه النار وعظمها، فإذا خرجت انتشرت في الأرض كلها، فتسوق الناس إلى أرض المحشر وهي بلاد الشام، **والذين يحشرون على ثلاثة أفواج: الأول**: فوجٌ راغبون طاعمون كاسون راكبون. **الثاني**: وفوجٌ يمشون تارة ويركبون أخرى، يعتقبن على البعير الواحد، وذلك من قلة الظهر يومئذٍ. **والفوج الثالث**: تحشرهم النار، فتحيط بهم من ورائهم، وتسوقهم من كل جانب إلى أرض المحشر، ومن تخلف أكلته النار، لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**يحشر الناس على ثلاث طواف راغبين وراهبين، وأثنان على بعير، وثلاثة على بعير، وأربعة على بعير، وعشرة على بعير، ويَحشُر بقيتَهم النار؛ تقيل معهم حيث قالوا، وتبيت معهم حيث باتوا، وتصبح معهم حيث أصبحوا، وتمسي معهم حيث أمسوا**». متفق عليه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٠١).

(٤) أي: بارزة ناتئة، وروي: «طافئة» بالهمز أي: ذهب ضوؤها.

(٥) أخرجه البخاري (٧٤٠٧) ومسلم (١٦٩).

(٦) أخرجه البخاري (٧١٣١) ومسلم (٢٩٣٣).

(٧) **وحاصل ما ورد في الأدلة من صفة الدجال أنه**: رجل من بني آدم، شاب، أحمر، قصير، جعد الرأس، ممسوح العين اليمنى، وهذه العين ليست بناتئة كأنها عنبة طافئة، وعينه اليسرى عليها ظفرة غليظة (لحمة تنبت عند مقدمة العين وقد تمتد إلى السواد فتغشاه)، ومكتوب بين عينيه (ك ف ر) بالحروف المقطعة، يقرؤها كل مسلم كاتب وغير كاتب، ومن صفاته أنه عقيم لا يولد له، أقرب الناس به شبهًا عبد العزى بن قطن بن عمرو الخزاعي (الذي أمه هالة بنت خويلد، وليس له صحبة، فقد هلك في الجاهلية، وما ورد أنه قال للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**أيضرني شبهه؟ قال: لا، أنت مسلم وهو كافر**»، فهي زيادة ضعيفة من =

وروى البخاري وغيره، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكمًا عدلًا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة خيرًا من الدنيا وما فيها**». ثم يقول أبو هريرة: اقرءوا إن شئتم: ﴿**وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا**﴾ [النساء: ١٥٩][(١)].

وأحاديث الدجال، وعيسى ابن مريم عليه السلام، ينزل من السماء ويقتله، ويخرج يأجوج ومأجوج في أيامه بعد قتله الدجال، فيهلكهم الله أجمعين في ليلة واحدة ببركة دعائه عليهم: يضيق هذا المختصر عن بسطها.

وأما خروج الدابة وطلوع الشمس من المغرب - فقال تعالى: ﴿**وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ**[(٢)] **أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ**﴾ [النمل: ٨٢].

وقال تعالى: ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ**﴾ [الأنعام: ١٥٨]. وروى البخاري عند تفسير الآية، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا رآها الناس آمن من عليها، فذلك حين لا ينفع نفسًا إيمانها لم تكن آمنت من قبل**»[(٣)].

رواية المسعودي عند أحمد، وقد اختلط عليه بحديث آخر.

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٢) ومسلم (١٥٥).

(٢) أي: تنطق وتُحدِّث الناس: أنهم كانوا بآيات الله لا يوقنون. كما صح هذا عن قتادة. وجاء عن ابن عباس أن معناه: تَجْرحهم. ويؤيد ذلك قراءة (تَكْلمهم) ؛ بفتح التاء وسكون الكاف، من الكَلْم، وهو الجَرح، أي: تسِم الكفار في أنوفهم، كما جاء عند أحمد (٢٢٣٠٨) من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**تتخرج الدابة، فتسم الناس على خراطيمهم، ثم يغمرون (يكثرون) فيكم حتى يشتري الرجل البعير، فيقول: ممَّن اشتريته؟ فيقول: من أحد المخطمين**». وهو في "الصحيحة" (٣٢٢). قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: هذه الدابة تخرج في آخر الزمان عند فساد الناس وتركهم أوامر الله وتبديلهم الدين الحق، يخرج الله لهم دابة من الأرض، ﴿**تُكَلِّمُهُمْ**﴾ كلامًا، أي: تخاطبهم مخاطبة، وقال ابن عباس في رواية: تجرحهم. وهو قول حسن ولا منافاة، والله أعلم.اهـ "تفسير ابن كثير" عند الآية. **فائدة:** ما جاء في تعيين دابَّة الأرض من أيِّ الدَّوابِّ هي؟ وأنها فصيل ناقة صالح، أو أنها الجسَّاسة، فليس عليه دليل صحيح، وما جاء في تعيين مكان خروجًا: وأنها تخرج من مكة المكرَّمة من جبل الصفا، فليس عليه دليل صحيح أيضًا.

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٣٥) ومسلم (١٥٧)، **قال القرطبي** رَحِمَهُ اللَّهُ: قال العلماء: وإنما لا ينفع نفسًا إيمانها عند طلوع الشمس من مغربها؛ لأنه خلص إلى قلوبهم من الفزع ما تخمد معه كل شهوة من =

وروى مسلم، عن عبد الله بن عمرو، قال: حفظت من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حديثا لم أنسه بعد، سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إن أول الآيات خروجًا طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة على الناس ضحى، وأيهما ما كانت قبل صاحبتها فالأخرى على إثرها قريبًا**»[1]. أي: أول الآيات التي ليست مألوفة، وإن كان الدجال ونزول عيسى عليه السلام من السماء قبل ذلك، وكذلك خروج يأجوج ومأجوج، كل ذلك أمور مألوفة، لأنهم بشر، مشاهدة مثلهم مألوفة، وأما خروج الدابة بشكل غريب غير مألوف، ثم مخاطبتها الناس ووسمها إياهم بالإيمان أو الكفر فأمر خارج عن مجاري العادات. وذلك أول الآيات الأرضية، كما أن طلوع الشمس من مغربها، على خلاف عادتها المألوفة - أول الآيات السماوية[2].

وقد أفرد الناس أحاديث أشراط الساعة في مصنفات مشهورة، يضيق على بسطها هذا المختصر[3].

شهوات النفس، وتفتر كل قوة من قوى البدن، فيصير الناس كلهم -لإيقانهم بدُنوِّ القيامة- في حال مَن حضره الموت؛ في ا نقطاع الدواعي إلى أنواع المعاصي عنهم، وبطلانهم من أبدانهم، فمن تاب في مثل هذه الحال؛ لم تقبل توبته؛ كما لا تقبل توبة مَن حضره الموت.اهـ "تفسير القرطبي" (٧/ ١٤٦).

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا أنشأ الكافر إيمانًا يومئذٍ لا يقبل منه، فأما من كان مؤمنًا قبل ذلك؛ فإن كان مصلحًا في عمله؛ فهو بخير عظيم، وإن كان مخلطًا فأحدث توبة؛ حينئذٍ لم تقبل منه توبة.اهـ "تفسير ابن كثير" (٣/ ٣٣٨).

(١) أخرجه مسلم (٢٩٤١).

(٢) ذكر هذا ابن كثير "النهاية في الفتن والملاحم" (١/ ٢١٤)، وذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن خروج الدابة بعد طلوع الشمس من مغربها فقال: طلوع الشمس من المغرب هو أول الآيات العظام المؤذنة بتغير أحوال العالم العلوي، وينتهي ذلك بقيام السَّاعة، ولعل خروج الدابة يقع في ذلك اليوم الذي تطلع فيه الشمس من المغرب". ثم قال: "والحكمة في ذلك أنه عند طلوع الشمس من المغرب يغلق باب التوبة، فتخرج الدابة؛ تميز المؤمن من الكافر؛ تكميلًا للمقصود من إغلاق باب التوبة، وأول الآيات المؤذنة بقيام السَّاعة النار التي تحشر الناس.اهـ "الفتح" (١١/ ٣٥٣).

(٣) انظر: "النهاية في الفتن والملاحم" لابن كثير، و"إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم" و"أشراط الساعة"، لحمود التويجري.

الحذر من تصديق الكهان والعرافين ونحوهم

قوله: (وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجماع الْأُمَّةِ).

ش: روى مسلم والإمام أحمد عن صفية بنت أبي عبيد، عن بعض أزواج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**من أتى عرافًا فسأله عن شيء، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة**»(١).

وروى الإمام أحمد في "مسنده"، عن أبي هريرة، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**من أتى عرافًا أو كاهنًا، فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد**»(٢).

والمنجم يدخل في اسم «العراف» عند بعض العلماء، وعند بعضهم هو في معناه(٣). فإذا كانت هذه حال السائل، فكيف بالمسئول؟

وفي "الصحيحين" و"مسند الإمام أحمد"، عن عائشة، قالت: سئل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن الكهان؟ فقال: «**ليسوا بشيء**»، فقالوا: يا رسول الله، إنهم يحدثون

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٣٠)، وأخرجه أحمد في "مسنده" (١٦٦٣٨) وزاد فيه: «**فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ**»، وقد تفرد بهذه الزيادة الإمام أحمد، وخالفه جماعة من الثقات فرووا الحديث عن يحيى بن سعيد القطان بدون هذه الزيادة، وهم: **١)** محمد بن المثنى كما في "صحيح مسلم". **٢)** صدقة بن الفضل المروزي كما في "التاريخ الأوسط" للبخاري (١٧٩٠). **٣)** أبو بكر محمد بن خلاد الباهلي كما في "الحلية" (١٠/ ٤٠٦)، و"تاريخ أصبهان" (٢/ ٢٠٦). **٤)** عبد الله بن هاشم عند أبي عوانة كما في "إتحاف المهرة" (٢٣٧٠٨). ورواية هؤلاء بدون الزيادة أرجح، ويدل على ذلك أيضًا أن يحيى القطان قد توبع على هذا الحديث بدون الزيادة المذكورة، تابعه: عبد الله بن رجاء كما في "التاريخ الأوسط" للبخاري (١٧٩٠)، وعبد العزيز بن محمد، عند أبي عوانة كما في "إتحاف المهرة" (٢٣٧٠٨). وعلى هذا فالحديث صحيح بدون هذه الزيادة، لا سيما وهو يعارض الحديث الآتي.

(٢) **صحيح**: تقدم تخريجه أعلاه.

(٣) المنجم عرَّفه شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ١٩٢) بأنه الذي يستدلُّ بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية. وأما العراف لغة فهو: مأخوذ من المعرفة. **وشرعًا**: هو من يدعي معرفة الأمور الغيبية مطلقًا (أي: بأي طريقة كانت). وعلى هذا فالعراف اسم جامع يشمل كل من يدعى معرفة الغيب بأي طريقة، فيدخل فيه: المنجم، والكاهن، والرمال، ونحوهم. وهذا اختيار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.
انظر: "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ١٧٣)، و"شرح السنة" (١٢/ ١٨٢).

أحيانًا بالشيء يكون حقًا؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني فيُقَرْقِرُها**[1] **في أذن وليِّه، فيخلطون معها أكثر من مائة كِذْبة**»[2].

وفي "الصحيح" عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وحلوان الكاهن خبيث**»[3]. وحلوانه: الذي تسميه العامة حلاوته.

ويدخل في هذا المعنى ما يعطاه المنجم وصاحب الأزلام التي يستقسم بها[4]، مثل الخشبة المكتوب عليها «ا ب ج د»[5] والضارب بالحصى، والذي يخط في الرمل[6]. وما

---

(١) من القرقرة وهو الوضع في الأذن بالصوت حتى يفهمه المخاطب، وفي رواية: «**قرّ الدجاجة**» أي: إذا قطعته، قال الإمام الخطابي وغيره: معناه أن الجني يقذف الكلمة إلى وليه الكاهن فتسمعها الشياطين كما تؤذن الدجاجة بصوتها صواحبها فتتجاوب. "شرح مسلم".

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٢١٣)، ومسلم برقم (٢٢٢٨) وأحمد (٢٤٥٧٠).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧) عن أبي مسعود البدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولفظه: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن. وجاء عن أبي رافع بن خديج عند مسلم (١٥٦٨) بلفظ: «**ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث**».

(٤) الأزلام هي قداح المَيْسر. قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: والأزلام للعرب ثلاثة أنواع: **أحدها**: مكتوب فيه (افْعَل)، **والآخر**: مكتوب فيه (لا تفعل)، **والثالث**: مهمل لا شيء عليه. فيجعلها في خريطة معه، فإذا أراد فعْل شيء أدخل يده وهي متشابهة فأخرج واحدًا منها، فإن خرج الأول فعَل ما عزم عليه، وإن خرج الثاني تركه، وإن خرج الثالث أعاد الضرب حتى يخرج واحد من الأولين. وإنما قيل لهذا الفعل استقسام لأنهم كانوا يستقسمون به الرزق وما يريدون فعله كما يقال استسقى: أي استدعى السقي. فالاستقسام: طلب القسم والنصيب.اهـ "فتح القدير" (٢/ ١٣).

(٥) أي: حروف [أَبِي جَادٍ]، وقد صح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال -في قوم يكتبون أبا جاد وينظرون في النجوم-: ما أدري من فعل ذلك له عند الله من خلاق. أخرجه عبد الرزاق (٢٠٧١٥) وابن أبي شيبة (٢٦١٦١) والبيهقي (١٦٥١٤) بإسناد صحيح، وقد روي مرفوعًا بإسناد موضوع أخرجه الطبراني (١٠٩٨٠) بلفظ: «**رَبَّ مُعَلِّمٍ حُرُوفِ أَبِي جَادٍ دَارِسٍ فِي النُّجُومِ لَيْسَ لَهُ عِنْدَ** الله **خَلَاقٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**». وأربابُ هذه الطريقة يزعمونَ أن لهذه الحروف علاقةً ورابطةً قَوِيَّةً بحياة الإنسان ومستقبله، وبالكون وما يحدث فيه من الحوادث؛ ويزعمون أنهم يعرفون حوادث هذا العالم من هذه الحروف، وطريقتهم في ذلك أنهم يكتبون حروف أبي جاد، ويجعلون لكل حرف منها قدرًا من العدد معلومًا عندهم، ويُجرون على ذلك أسماء الآدميين، والأزمنة، والأمكنة، وغيرها، ثم يُجرون على هذه الأعداد عملية حسابية من جمع وطرح بطريقة ما، وينسب العدد الباقي من هذه العملية إلى الأبراج الاثني عشر، ثم يقضون بالسعود والنحوس، وبأوقات الحوادث والملاحم، وبمدد الملك وأعمار الناس، إلى آخر ذلك من أمور الغيب، على وفق ما أصَّله لهم أسلافُهم، وأملاه عليهم شيطانُهم. انظر: "التنجيم والمنجمون" (ص٣١١ - ٣١٨).

(٦) **قال ابن الاثير** رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْخَطُّ هُوَ الَّذِي يَخُطُّهُ الحازِي، وَهُوَ عِلْمٌ قَدْ تَرَكه النَّاسُ، يَأْتِي =

تعاطاه هؤلاء حرام. وقد حكى الإجماع على تحريمه غير واحد من العلماء، كالبغوي والقاضي عياض وغيرهما[1].

وفي "الصحيحين" عن زيد بن خالد، قال: خطبنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بالحديبية، على إثر سماء[2] كانت من الليل، فقال: «**أتدرون ماذا قال ربكم الليلة؟**» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «**أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي، كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي، مؤمن بالكوكب**»[3].

وفي "صحيح مسلم" و"مسند الإمام أحمد"، عن أبي مالك الأشعري أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**أربع في أمتي من أمر الجاهلية، لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة**»[4].

والنصوص عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه وسائر الأئمة، بالنهي عن ذلك، أكثر من أن يتسع هذا الموضع لذكرها.

وصناعة التنجيم، التي مضمونها الإحكام والتأثير[5]، وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية أو التمزيج بين القرى الفلكية والغوائل الأرضية -: صناعةٌ

صاحبُ الحاجةِ إِلَى الحازِي فيُعْطِيه حُلْوانًا، فيقولُ لَهُ اقْعُدْ حَتَّى أَخُطَّ لَكَ، وَبَيْنَ يَدَي الْحَازِي غُلام لَهُ مَعَهُ مِيلٌ، ثُمَّ يَأْتِي إِلَى أَرضٍ رِخْوة فَيَخُطُّ فِيهَا خُطُوطًا كَثِيرَةً بالعَجَلة لِئَلَّا يَلْحَقَها العَدَدُ، ثُمَّ يَرْجع فيَمْحو مِنْهَا عَلَى مَهَل خَطَّين خَطَّين، وغُلامه يَقُولُ للتَّفاؤُل: ابْنَيْ عِيان أَسْرِعا الْبَيَانَ، فَإِنْ بَقِيَ خَطَّان فَهُمَا علامةُ النُّجْح، وَإِنْ بَقِيَ خَطٌّ وَاحِدٌ فَهُوَ عَلَامَةُ الخَيْبة. انظر: "النهاية" (٢/ ٤٧).

(١) انظر: "شرح مسلم" (٥٣٧)، وقال الإمام المناوي رَحِمَهُ اللَّهُ: واعلم أن إتيان الكاهن شديد التحريم حتى في الملل السابقة. "فيض القدير" (٨٢٨٨).

(٢) أي: مطر كان في تلك الليلة، سماه بذلك لكونه ينزل من جهة السماء، والسماء يطلق على كل ما ارتفع، كما قيل:

إذا نـــزل الســـماء بـــأرض قـــوم ❁ رعينـــاه وإن كـــانو غضـــابًا

(٣) أخرجه البخاري (٨٤٦) ومسلم (٧١).

(٤) أخرجه مسلم (٩٣٤) وأحمد (٢٢٩٠٣).

(٥) لأن علم **التنجيم قسمان**:

١) **علم التأثير**: وهو اعتقاد أن هذه النجوم لها تأثير في حوادث الكون. **والمعنى**: أن ينظر في النجوم ثم يستدل بها على أحوال الأرض، من حدوث مصائب، كزلازل، وحروب ونحوها، أو سعود كأمطار، وأرزاق، ونحوها، وهذا اعتقاد قديم كان في قوم النمرود، الذي بعث إليهم إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، =

محرمة بالكتاب والسنة، بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين، قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]. قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره: الجبت السحر(١).

وفي "صحيح البخاري"، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كان لأبي بكر غلام يأكل من خراجه، فجاء يومًا بشيء، فأكل منه أبو بكر، فقال له الغلام: تدري مم هذا؟ قال: وما هو؟ قال: كنت تكهنت لإنسان في الجاهلية، وما أحسن الكهانة، إلا أني خدعته، فلقيني، فأعطاني بذلك، فهذا الذي أكلت منه، فأدخل أبو بكر يده فقاء كل شيء في بطنه(٢).

وهم الصابئة الذين يعبدون الكواكب، ويعتقدون أنها تدبر الكون. وهذا العلم قد نصَّ الشرع على تحريمه كما في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُوْمِ، فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ، زَادَ مَا زَادَ» أخرجه أبو داود (٣٩٠٥) وأحمد (٢٨٤٠) وابن ماجه (٣٧٢٦) بإسناده صحيح، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (٦٤٢). **وهذا النوع من حيث الحكم ينقسم إلى أقسام: أ-** أن يعتقد أن النجم بذاته يخلق الأحداث، فحكمه شرك أكبر في الربوبية؛ لأنه أثبت خالقًا مع الله. **ب-** أن يستدل بحركات النجوم على الأمور المستقبلية، وحكمه شرك أكبر؛ لأن فيه ادعاء لعلم الغيب. **ج-** أن ينسب لها الحوادث بعد وقوعها، على أنها سبب، والله الفاعل، كنسبة نزول المطر بعد نزوله إلى النجم الفلاني، وحكمه: شرك أصغر؛ لأنه من باب إثبات أسباب لم يثبتها الشرع.

٢) **علم التسيير:** وهو تعلم سير النجوم وتحركاتها وطلوعها وأفولها، لمعرفة بعض مصالح الدين كمعرفة اتجاه القبلة، أو الدنيا كمعرفة فصول السنة، وأوقات المحاصيل الزراعية ونحوها، وليس له علاقة بعلم الغيب. **وهو على قسمين: أ-** أن يستدل بسيرها على مصالح دينية، فهذا يختلف حكمه بحسب الحاجة إليه فقد يكون واجبا كالاستدلال بها على جهة القبلة، وقد يكون مستحبا. **ب-** أن يستدل بسيرها على مصالح دنيوية، وهو على نوعين: ١- الاستدلال بها على معرفة الجهات، قال تعالى: ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل:١٦]. ٢- أن يستدل بها على الفصول ومواسم الزراعة وهبوب الريح، فهذا فيه خلاف بين السلف، والصحيح هو الجواز كما سيأتي. **قال الإمام ابن رجب** رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما علم التسيير فيتعلم ما يحتاج إليه منه للاهتداء ومعرفة القبلة والطرق، جائز عند الجمهور، وما زاد عليه لا حاجة إليه؛ لإشغاله عما هو أهم منه. انظر: "فضل علم السلف على الخلف" ص٣٧، و"فتح العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد" (٢/ ٥٢٣).

(١) **ضعيف:**
أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عند تفسير سورة البقرة آية (٢٥٦) من طريق شعبة وسفيان كلاهما عن أبي إسحاق عن حسان بن فائد العبسي عن عمر بن الخطاب به. وفيه: حسان تفرد بالرواية عنه أبو إسحاق السبيعي، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، وقال أبو حاتم: شيخ، يعني: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقد ضعفه العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على "تفسير ابن كثير" عند الآية.

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٤٢).

والواجب على وليِّ الأمر وكلِّ قادرٍ أن يسعى في إزالة هؤلاء المنجمين والكهان والعرافين وأصحاب الضرب بالرمل والحصى والقرع[1] والفالات[2]، ومنعهم من الجلوس في الحوانيت والطرقات، أو يدخلوا على الناس في منازلهم لذلك. ويكفي من يعلم تحريم ذلك ولا يسعى في إزالته، مع قدرته على ذلك - قوله تعالى: ﴿**كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ**﴾ [المائدة: ٧٩]. وهؤلاء الملاعين يقولون الإثم ويأكلون السحت، بإجماع المسلمين. وثبت في "السنن" عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ برواية الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: «**إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه**»[3].

وهؤلاء الذين يفعلون هذه الأفعال الخارجة عن الكتاب والسنة، **أنواع**:

نوع منهم: أهل تلبيس وكذب وخداع، الذين يُظهر أحدُهم طاعةَ الجن له، أو يدعي الحال من أهل المحال، من المشايخ النصابين، والفقراء الكذابين، والطرقية المكارين، فهؤلاء يستحقون العقوبة البليغة التي تردعهم وأمثالهم عن الكذب والتلبيس. وقد يكون في هؤلاء من يستحق القتل، كمن يدعي النبوة بمثل هذه الخزعبلات، أو يطلب تغيير شيء من الشريعة، ونحو ذلك.

---

(١) **قال الشنقيطي** رَحِمَهُ اللَّهُ: والقرعة ما يسمونه قرعة الأنبياء، وحاصلها جدول مرسوم في بيوته أسماء الأنبياء وأسماء الطيور، وبعد الجدول تراجم، لكل اسم ترجمة خاصة به، ويذكر فيها أمور من المنافع، والمضار، يقال للشخص: غمض عينيك وضع أصبعك في الجدول. فإذا وضعها على اسم قرئت له ترجمته ليعتقد أنه يكون له ذلك المذكور فيها. وقد عدها العلماء من باب الاستقسام بالأزلام.اهـ "أضواء البيان" (٤/ ٤٩).

(٢) أي: الفأل. قال الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: مراده بالفأل: الفأل المكتسب. كأن يريد إنسان التزوج أو السفر مثلًا، فيخرج ليسمع ما يفهم منه الإقدام أو الإحجام، ويدخل فيه النظر في المصحف لذلك: ولا يخفى أن ذلك من نوع الاستقسام بالأزلام. أما ما يعرض من غير اكتساب كأن يسمع قائلا يقول: ما مفلح، فليس من هذا القبيل كما جاءت به الأحاديث الصحيحة.اهـ "أضواء البيان" (٤/ ٤٩).

(٣) **صحيح**:
أخرجه أبو داود (٤٣٣٨) والنسائي في "الكبرى" (١١٠٩٢) والترمذي (٢١٦٨) وابن ماجه (٤٠٠٥) وأحمد برقم (١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر الصديق به. وهذا إسناد صحيح، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٠٧).

ونوع يتكلم في هذه الأمور على سبيل الجد والحقيقة، بأنواع السحر. وجمهور العلماء يوجبون قتل الساحر، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في المنصوص عنه، وهذا هو المأثور عن الصحابة، كعمر(١) وابنه وعثمان(٢) وغيرهم(٣).

(١) صحيح:
أخرجه أحمد (١٦٥٧) وأبو داود (٣٠٤٣) وعبد الرزاق (٩٩٧٢، ١٨٧٤٦) وابن أبي شيبة (٢٩٥٨٥) وغيرهم عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن بجالة التميمي وفيه قال: جاءنا كتاب عمر قبل موته بسنة: اقتلوا كل ساحر وساحرة. فقتلنا في يوم ثلاث سواحر. وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري، وقد أخرج البخاري أصل الأثر بدون ذكر قتل السحرة برقم (٣١٥٦).

(٢) صحيح:
أخرجه أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٤٧) وابن أبي شيبة (٢٨٤٩١) والبيهقي (١٦٤٩٩) عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ جَارِيَةً لِحَفْصَةَ سَحَرَتْهَا، وَوَجَدُوا سِحْرَهَا وَاعْتَرَفَتْ بِهِ، فَأَمَرَتْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ زَيْدٍ فَقَتَلَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُثْمَانَ فَأَنْكَرَهُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، فَأَتَاهُ ابْنُ عُمَرَ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهَا سَحَرَتْهَا وَاعْتَرَفَتْ بِهِ، وَوَجَدُوا سِحْرَهَا، فَكَأَنَّ عُثْمَانَ إِنَّمَا أَنْكَرَ ذَلِكَ لأَنَّهَا قُتِلَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات. وله طريق أخرى: أخرجه مالك في "الموطأ" (٣٢٤٧) عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة أنه بلغه: أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَتَلَتْ جَارِيَةً لَهَا، سَحَرَتْهَا. وَقَدْ كَانَتْ دَبَّرَتْهَا. فَأَمَرَتْ بِهَا فَقُتِلَتْ. وهذا إسناد ضعيف لإبهام شيخ محمد بن عبد الرحمن.

(٣) صحَّ عن جندب الخير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه البيهقي (١٦٥٠٢) ومن طريقه ابن عساكر (١١/ ٣١٣) فقال: أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو، ثنا أبو العباس الأصم، ثنا بحر بن نصر، ثنا ابن وهب، أخبرني ابن لهيعة، عن أبي الأسود، أن الوليد بن عقبة، كان بالعراق يلعب بين يديه ساحر... فذكر القصة وفيه قتل الساحر. ورجاله كلهم ثقات غير ابن لهيعة فهو ضعيف، لكن رواية ابن وهب عنه أحسن من غيرها، **قال العلامة الألباني** رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا إسناد صحيح إن كان أبو الأسود أدرك القصة فإنه تابعي صغير، واسمه محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يتيم عروة.اهـ

وله طريق أخرى: أخرجه الحاكم (٨٠٧٥) فقال: أخبرناه أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن أبي الوزير، التاجر أنبأ أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، بالري، ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، ثنا أشعث بن عبد الملك، عن الحسن، أن أميرا من أمراء الكوفة دعا ساحرًا يلعب بين يدي الناس، فبلغ جندبا، فأقبل بسيفه واشتمل عليه فلما رآه ضربه بسيفه فتفرق الناس عنه، فقال: أيها الناس، لن تراعوا إنما أردت الساحر، فأخذه الأمير فحبسه فبلغ ذلك سلمان، فقال: بئس ما صنعًا لم يكن ينبغي لهذا وهو إمام يؤتم به يدعو ساحرًا يلعب بين يديه، ولا ينبغي لهذا أن يعاتب أميره بالسيف. ورجاله ثقات إلا أن الحسن البصري لم يسمع من جندب.

وله طريق أخرى: عند البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٢٢) عن خالد الواسطي عن خالد الحذاء عن أبي عثمان كان عند الوليد رجل يلعب، فذبح إنسانًا، وأبان رأسه، فعجبنا، فأعاد رأسه، فجاء جندب الأزدي، فقتله. وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وقد أعله العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ كما في تعليقه على "تفسير ابن كثير" بالانقطاع بين خالد الحذاء وأبي عثمان، فقد جاء في "العلل" لأحمد و"التهذيب" في ترجمة خالد أن الإمام أحمد قال: لم يسمع خالد الحذاء من أبي عثمان النهدي شيئًا. قلت: لكن قد أخرج الإمام =

ثم اختلف هؤلاء: هل يستتاب أم لا؟ [1] وهل يكفر بالسحر؟ أم يقتل لسعيه في الأرض بالفساد؟ وقال طائفة: إن قتل بالسحر قتل، وإلا عوقب بدون القتل، إذا لم يكن

البخاري ومسلم روايته عن أبي عثمان النهدي في صحيحيهما، فالذي يظهر ثبوت سماعه منه، ثم أيضًا هو متابع بعاصم الأحول، كما في "التاريخ الكبير".

وله طريق أخرى: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٥٨٠) فقال: حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب أن جندبا قتل ساحرًا، أو أراد أن يقتله. ورجاله كلهم ثقات لولا عنعنة أبي إسحاق السبيعي.

تنبيه: جاء في بعض الطرق تسمية جندب بـ [البجلي] وهو خطأ، كما عند الدارقطني (٣٢٠٥) والبيهقي (١٦٥٠١) وذكره البخاري أيضًا عن هشيم عن خالد عن أبي عثمان النهدي عن جندب البجلي أنه قتل ساحرًا كان عند الوليد بن عقبة، ثم تلا الآية. فتسميته بالبجلي الذي يظهر أنه وهم من هشيم بن بشير، وقد خالفه خالد الواسطي وعاصم الأحول فسمياه بجندب الخير الأزدي، وقد أشار إلى ذلك الإمام البخاري في "تاريخه".

وصح أيضًا عن قيس بن سعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٥٨١) وعبد الرزاق (١٨٧٥١) عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد أن قيس بن سعد الخزرجي قتل ساحرًا. وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات.

وصح أيضًا عن عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٥٨٢) فقال: حدثنا أبو داود الطيالسي عن همام عن يحيى بن أبي كثير أن عامل عمان كتب إلى عمر بن عبد العزيز في ساحرة أخذها، فكتب إليه عمر: إن اعترفت أو قامت عليها البينة، فاقتلها. وهذا إسناد صحيح. وقد نظم أخونا زكريا الجزائري من صح عنه من الصحابة قتل الساحر فقال:

لا يستتاب ساحرٌ إذا سحرْ ❁ كذا أتى عن الصحابة اشتهرْ

الراشدان حفصةٌ وابن عمرْ ❁ وجندب الخير وقيسٌ زد عمر

٣) **فالراشدان**: عمر وعثمان، وحفصة هي ابنة عمر، وابن عمر هو عبد الله، وجندب الخير المعروف بقاتل الساحر، وقيس هو ابن سعد الخزرجي، وهؤلاء الستة كلهم صحابة، وسابعهم عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين. انظر: "فتح العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد" (٢/ ٣٢١).

(١) اختلف العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ **هل يستتاب الساحر إذا رفع إلى الحاكم أو الإمام، أم أنه يقتل مباشرة بدون استتابة؟ على قولين:**

القول الأول: أن الساحر يقتل بالسحر ولا يستتاب، فإن تاب فيما بينه وبين الله فيقتل حدًا، وإن لم يتب فيقتل ردة. وهذا قول جمهور العلماء أبي حنيفة ومالك والمشهور عن أحمد، قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وبقول مالك قال أحمد وجماعة من الصحابة والتابعين. واستدلوا بما يلي:

١- أن الصحابة قتلوا الساحر بدون استتابة، فلو كانت الاستتابة واجبة لفعلوها أو بينوها، قال الإمام ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهو ظاهر ما نقل عن الصحابة، فإنه لم ينقل عن أحد منهم أنه استتاب ساحرًا. ٢- أن علم السحر لا يزول بالتوبة، فهو بمثابة الزنديق الذي يظهر الإسلام ويدعي التوبة من الكفر. =

في قوله وعمله كفر، وهذا هو المنقول عن الشافعي، وهو قول في مذهب أحمد رَحِمَهُمَاٱللَّهُ[1].

القول الثاني: أنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وبه قال الشافعي وهو رواية عن أحمد، وقال به ابن المنذر وابن حزم والنووي، ورجحه شيخ الإسلام رَحِمَهُٱللَّهُ. واستدلوا بما يلي:

١- أن ذنب الساحر لا يزيد على الشرك، والمشرك يستتاب فإن تاب قبلت توبته، فكذلك الساحر.

٢- أن الساحر علمه بالسحر لا يمنع توبته، بدليل أن ساحر أهل الكتاب إذا أسلم صح إسلامه وتوبته.

٣- أن الله تعالى قبل توبة سحرة فرعون وجعلهم من أوليائه في ساعة. **والصحيح هو القول الأول**، وهو ترجيح الإمام النجدي والعلامة سليمان بن عبد الله وابن باز وابن عثيمين، **قال العلامة ابن عثيمين** رَحِمَهُٱللَّهُ: **والحاصل: أنه يجب أن تقتل السحرة -سواء قلنا بكفرهم أم لم نقل-** لأنهم يمرضون ويقتلون ويفرقون بين المرء وزوجه، وكذلك بالعكس، فقد يعطفون فيؤلفون بين الأعداء، ويتوصلون إلى أغراضهم، فإن بعضهم قد يسحر أحدا ليعطفه إليه وينال مآربه منه، كما لو سحر امرأة ليبغي بها، ولأنهم كانوا يسعون في الأرض فسادا؛ فكان واجبا على ولي الأمر قتلهم بدون استتابة مادام أنه لدفع ضررهم وفظاعة أمرهم، فإن الحد لا يستتاب صاحبه؛ متى قبض عليه وجب أن ينفذ فيه الحد، والقول بقتلهم موافق للقواعد الشرعية؛ لأنهم يسعون في الأرض فسادا، وفسادهم من أعظم الفساد، فقتلهم واجب على الإمام، ولا يجوز للإمام أن يتخلف عن قتلهم، لأن مثل هؤلاء إذا تركوا وشأنهم انتشر فسادهم في أرضهم وفي أرض غيرهم، وإذا قتلوا سلم الناس من شرهم، وارتدع الناس عن تعاطي السحر. وأما الجواب عن أدلة القول الثاني كما يلي:

١- **قولهم**: أن ذنب الساحر لا يزيد على الشرك، والمشرك يستتاب فإن تاب قبلت توبته، فكذلك الساحر، فالجواب عنه بما قاله العلامة سليمان بن عبد الله رَحِمَهُٱللَّهُ: وأما قياسه على المشرك فلا يصح، لأنه أكثر فسادًا وتشويها من المشرك.

٢- **وقولهم**: إن ساحر أهل الكتاب إذا أسلم صحت توبته ولا يقتل، وكذلك صح إيمان سحرة فرعون، **فالجواب عنه**: أن هذا القياس أيضًا غير صحيح؛ لأن الإسلام يجب ما قبله، فتوبة هؤلاء فيما بينهم وبين الله، والتوبة حينئذ مقبولة بلا خلاف إن صدق الساحر في توبته، وليس هذا محل النزاع، وإنما الخلاف في إسقاط الحد عنه بالتوبة، ومن المعلوم أن الحدود إذا بلغت الإمام فإنه لا يستتاب صاحبها.

تنبيه: قال العلامة ابن باز رَحِمَهُٱللَّهُ: أما من جاء إلى ولاة الأمور من غير أن يقبض عليه يخبر عن توبته، وأنه كان فعل كذا فيما مضى من الزمان وتاب إلى الله سبحانه وظهر منه الخير فهذا تقبل توبته؛ لأنه جاء مختارا طالبا للخير معلنا توبته من غير أن يقبض عليه أحد أو يدعي عليه أحد. انظر: "المغني" (٩/ ٣١)، و"المحلى" برقم (٢٣٠٨)، و"شرح مسلم" (٢١٨٩)، و"فتح الباري" (٥٧٦٣)، و"فتح العزيز الحميد في شرح "كتاب التوحيد" (٢/ ٣٢٦).

(١) اختلف العلماء رَحِمَهُمُٱللَّهُ في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن يكفر بتعلمه السحر وفعله، سواء اعتقد تحريمه أو إباحته، وهذا قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية، وهو مروي عن علي بن أبي طالب ورجحه الإمام البخاري وابن قدامة وابن القيم والذهبي وحافظ الحكمي في "معارج القبول" وابن باز وابن عثيمين والوادعي والفوزان. **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُٱللَّهُ: أكثر العلماء على أن الساحر كافر، يجب قتله. واستدلوا بما يلي: ١- قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ =

النَّاسَ السِّحْرَ﴾. قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفي إيراد البخاري، قوله تعالى: ﴿**وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا**﴾، إشارة إلى اختياره الحكم بكفر الساحر؛ لقوله فيها: ﴿**وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ**﴾، فإن ظاهرها أنهم كفروا بذلك، ولا يكفر بتعليم الشيء، إلا وذلك الشيء كفر. ٢- وقوله: ﴿**وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ**﴾. قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قوله في الآية على لسان الملكين: ﴿**إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ**﴾، فإن فيه إشارة إلى أن تعلم السحر كفر، فيكون العمل به كفرا، وهذا كله واضح على ما قررته من العمل ببعض أنواعه. ٣- وقوله: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ**﴾ أي: رغب في السحر رغبة المشتري في السلعة، فدل على أنه باع دينه وتوحيده بمقابل السحر. ٤-وقوله: ﴿**مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ**﴾ قال العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أي: من نصيب، ونفي النصيب في الآخرة بالكلية لا يكون إلا للكافر عياذًا بالله تعالى. ٥- وقوله: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا**﴾ قال حافظ الحكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا من أصرح الأدلة على كفر الساحر ونفي "الإيمان" عنه بالكلية، فإنه لا يقال للمؤمن المتقي: [ولو أنه آمن واتقى] وإنما قال تعالى ذلك لمن كفر. ٦-وقوله تعالى: ﴿**وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ**﴾ [طه:٦٩] قال العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عرف باستقراء القرآن أن الغالب فيه أن لفظة لا يفلح يراد بها الكافر.

القول الثاني: أنه لا يكفر بسحره، وهذا قول أحمد في رواية عنه، ونصره ابن حزم. واحتجوا بما رواه البخاري في "الأدب المفرد" عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا دبرت أمةً لها، فاشتكت عائشة، فسأل بنو أخيها طبيبًا من الزط، فقال: إنكم تخبروني عن امرأة مسحورة، سحرتها أمة لها، فأخبرت عائشة، قالت: سحرتيني؟ فقالت: نعم، فقالت: ولم؟ لا تنجين أبدًا، ثم قالت: بيعوها من شر العرب ملكةً. وفي رواية قالت: أردت أن تموتي فأعتق، قالت: بيعوها في أشد العرب ملكةً، واجعلوا ثمنها في مثلها. قالوا: وكان هذا بمحضر من الصحابة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، ولو كفرت لصارت مرتدة يجب قتلها، ولم يجز استرقاقها.

القول الثالث: التفصيل، فإن كان سحره عبر الشياطين فيكفر بتعلمه وتعليمه، وإن كان سحره عبر الأدوية والعقاقير والتداخين والأعشاب والحيل وخفة الحركة ونحو ذلك فإنه لا يكفر بل يكون ظالمًا وفاسقًا، يعاقب ويعزر على حسب ضرره. وهذا مذهب الشافعي وعامة أصحابه ورجحه القرافي من المالكية والرازي والنووي وابن حجر وحافظ الحكمي في "أعلام السنة المشهورة" والشنقيطي. وحجة هذا القول أن من كان سحره بغير الشياطين لم يتعاط شيئًا كفريًا، ولا ارتكب كفرًا وإنما فعل محرمًا **والصحيح هو القول الأول،** ولا تنافي بينه وبين القول الثالث؛ لأن السحر الذي وردت به الأدلة هو ما كان عبر الشياطين، وأما غير ذلك فليس بسحر حقيقي، فلا يحكم على فاعله ومتعلمه بالكفر بل لا بد من التفصيل فيه، وقد نبه على هذا الحافظ ابن حجر والعلامة سليمان بن عبد الله، قال العلامة سليمان بن عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وعند التحقيق ليس بين القولين اختلاف، فإن من لم يكفر لظنه أنه يتأتى بدون الشرك وليس كذلك بل لا يأتي السحر الذي من قبل الشياطين إلا بالشرك وعبادة الشيطان والكواكب، ولهذا سماه الله كفرًا، وأما سحر الأدوية والتدخين ونحوه فليس بسحر، وإن سمي سحرًا فعلى سبيل المجاز كتسمية القول البليغ والنميمة سحرًا، ولكنه يكون حرامًا لمضرته يعزر من يفعله تعزيرًا بليغًا.اهـ. وأما أثر عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا فليس فيه دليل على عدم كفر الساحر، وقد أجاب عنه العلماء **رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ** بعدة أجوبة منها:

١- أنه قد خالف عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا جماعة من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في قتل الساحر. =

[التنازع في حقيقة السحر وأنواعه]

وقد تنازع العلماء في حقيقة السحر وأنواعه: والأكثرون يقولون: إنه قد يؤثر في موت المسحور ومرضه من غير وصول شيء ظاهر إليه(١)، وزعم بعضهم أنه مجرد تخييل(٢).

٢- أن أمتها المدبرة لم تسحرها بنفسها وإنما ذهبت إلى ساحر سحر لها.

٣- أن أمتها المدبرة تابت فسقط عنها القتل والكفر بتوبتها.

٤- أن سحرها كان من النوع الثاني وهو ما كان عبر الأدوية والعقاقير، فلهذا لم تقتلها كما ذكر ذلك الإمام البيهقي. انظر: "الأم" (١/ ٢٩٣)، و"تفسير بن كثير" (١/ ٢٩٣)، و"المغني" (٩/ ٢٩)، و"المحلى" (٢٣٠٨) و"فتح الباري" باب السحر، و"معارج القبول" (٢/ ٥٥٢)، و"أضواء البيان" (٤/ ٥٠).

(١) الذي عليه أهل السنة والجماعة أن السحر نوعان:

النوع الأول: سحر حقيقي. وهو الذي له حقيقة وتأثير على بدن الإنسان وعقله، ودليل ذلك ما يلي:

١- قوله الله تعالى: ﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ**﴾ إلى قوله: ﴿**وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ**﴾ [الفلق:١-٤] قال الإمام ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يعني: السواحر اللاتي يعقدن في سحرهن، وينفثن في عقدهن، ولولا أن للسحر حقيقة، لم يأمر بالاستعاذة منه.

٢- وقوله تعالى: ﴿**يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ**﴾ ، قال الإمام القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولو لم يكن له حقيقة لم يمكن تعليمه، ولا أخبر تعالى أنهم يعلمونه الناس، فدل على أن له حقيقة.

٣- ﴿**فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ**﴾، قال العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فهذه الآية تدل على أنه شيء موجود له حقيقة تكون سببًا للتفريق بين الرجل وامرأته وقد عبر الله عنه ب [ما] الموصولة وهي تدل على أنه شيء له وجود حقيقي. انظر: "تفسير القرطبي" سورة البقرة رقم الآية (١٠٢).

النوع الثاني: سحر تخييلي ويسمى (القمرة). وهو الذي يكون تأثيره وهمي على نظر العين بحيث يرى المسحور الشيء على خلاف ما هو عليه، ودليل هذا النوع ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿**سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ**﴾ [الأعراف:١١٦] أي: خيلوا لأعين الناس أمرا لا حقيقة له.

٢-وقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى**﴾ [طه:٦٦] أي: يخيل له أنها تسعى مع أنها لا تسعى في الحقيقة. قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قوله: ﴿**فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى**﴾: الآية عمدة من زعم أن السحر إنما هو تخييل! ولا حجة له بها؛ لأن هذه وردت في قصة سحرة فرعون، وكان سحرهم كذلك، ولا يلزم منه أن جميع أنواع السحر تخييل. **انظر:** "فتح الباري" (٥٧٦٣).

(٢) **هذا قول المعتزلة:** أن السحر كله تخييل، لا حقيقة له، ووافقهم أبو حنيفة وابن حزم وأبو جعفر الاستراباذي من الشافعية وأبو بكر الرازي من الحنفية. قال الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والصحيح أن له حقيقة، وبه قطع الجمهور وعليه عامة العلماء، ويدل عليه الكتاب والسنة الصحيحة المشهورة.اهـ وقال الإمام القرطبي -بعد أن ذكر مذهب أهل السنة-: وعلى هذا أهل الحل والعقد الذين ينعقد بهم الإجماع، ولا عبرة مع اتفاقهم بحثالة المعتزلة ومخالفتهم أهل الحق.اهـ. وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد أنكر ذلك طائفةٌ من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم، وقالوا: إنه لا تأثيرَ للسحر ألبَتَّةَ لا في مرض ولا قتل ولا حَلٍّ ولا عقد قالوا: وإنما ذلك تخيلُ لأعين الناظرين، لا حقيقةَ له سوى ذلك. وهذا خلافُ =

واتفقوا كلهم على أن ما كان من جنس دعوة الكواكب السبعة، أو غيرها، أو خطابها، أو السجود لها، والتقرب إليها بما يناسبها من اللباس والخواتم والبخور ونحو ذلك - فإنه كفر، وهو من أعظم أبواب الشرك، فيجب غلقه، بل سدُّه. وهو من جنس فعل قوم إبراهيم عليه السلام، ولهذا قال ما حكى الله عنه بقوله: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ * فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٨، ٨٩]. وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] الآيات إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

واتفقوا كلهم أيضًا على أن كل رقية وتعزيم[(١)] أو قسم، فيه شرك بالله، فإنه لا يجوز التكلم به، وإن أطاعته به الجنُّ أو غيرهم، وكذلك كل كلام فيه كفر لا يجوز التكلم به، وكذلك الكلام الذي لا يُعرف معناه لا يتكلم به، لإمكان أن يكون فيه شرك لا يعرف[(٢)]. ولهذا قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا بأس بالرقى ما لم تكن شركًا**»[(٣)].

ولا يجوز الاستعاذة بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]. قالوا: كان الإنسي إذا نزل بالوادي يقول: أعوذ بعظيم هذا الوادي من سفهائه، فيبيت في أمن وجوار حتى يصبح، ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦] يعني: الإنس للجن، باستعاذتهم بهم، رهقًا، أي: إثمًا وطغيانًا وجراءةً وشرًا، وذلك أنهم قالوا: قد سُدْنا الجن، والإنس! فالجن تعاظم في أنفسها وتزداد كفرًا إذا عاملتها الإنس بهذه المعاملة[(٤)]. وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ

ما تواترت به الآثارُ عن الصحابة والسَّلَف، واتفق عليه الفقهاءُ وأهل التفسير والحديث، وأربابُ القلوب من أهل التَّصَوُّف، وما يعرفُهُ عامَّةُ العقلاء.اهـ انظر: "تفسير القرطبي" سورة البقرة آية (١٠٢)، و"بدائع الفوائد" (٢/ ٢٢٧)، و"شرح مسلم" (٢١٨٩)، و"فتح الباري" [باب السحر] رقم الحديث (٥٧٦٣).

(١) العزائم جمع عزيمة وهي: الرقى التي يعزم بها على الجن في عدم أذيتهم، من قولهم: [عزم عليه ليفعلن كذا]: أي أقسم، فكأن الراقي يقسم على الجن، ولهذا يسمونها عزيمة، والمراد بالرقى هنا العزائم وهي الرقى الغير شرعية. فبين الرقية والعزيمة عموم وخصوص مطلق، فالعزيمة تطلق على الرقى الغير شرعية، **والرقية أعم منها فتطلق على الرقية الشرعية وغير الشرعية، فكل عزيمة رقية وليس كل رقية عزيمة**؛ لأن الرقية الشرعية لا يصح أن يطلق عليها: عزيمة؛ لأن الألفاظ الشرعية توقيفية، ولم يأت في القرآن ولا في السنة تسمية الرقية الشرعية عزيمة، قال تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة:٢٧]، والأحاديث في ذلك كثيرة. انظر: "الفروق" للقرافي (٤/ ٢٠٠).

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٤/ ٢٨٣)، "فتح المجيد" (ص٢١٦).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٠٠) من حديث عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) هذا التفسير للآية على أحد القولين فيها، وهو أن الضمير في قوله: ﴿فَزَادُوهُمْ﴾ وهو [الواو] عائد على الإنس، و[الهاء] عائدة على الجن، والمعنى: زاد الإنسُ الجنَّ رهقا أي: طغيانا واستكبارا وكفرا. وقد =

﴿لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبأ:٤٠-٤١]. فهؤلاء الذين يزعمون أنهم يدعون الملائكة ويخاطبونهم بهذه العزائم، وأنها تنزَّل عليهم ضالون، وإنما تنزل عليهم الشياطين، وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]. فاستمتاع الإنسي بالجني: في قضاء حوائجه، وامتثال أوامره، وإخباره بشيء من المغيبات، ونحو ذلك، واستمتاع الجن بالإنس: تعظيمه إياه، واستعانته به، واستغاثته وخضوعه له.

ونوع منهم يتكلم بالأحوال الشيطانية، والكشوف ومخاطبة رجال الغيب، وأن لهم خوارق تقتضي أنهم أولياء الله! وكان من هؤلاء من يُعين المشركين على المسلمين! ويقول: إن الرسول أمره[1] بقتال المسلمين مع المشركين، لكون المسلمين قد عصوا!! وهؤلاء في الحقيقة إخوان المشركين.

والناس من أهل العلم فيهم على ثلاثة أحزاب:

١- حزب يكذبون بوجود رجال الغيب[2]، ولكن قد عاينهم الناس، وثبت عمن عاينهم أو حدثه الثقات بما رأوه، وهؤلاء إذا رأوهم وتيقنوا وجودهم خضعوا لهم.

٢- وحزب عرفوهم، ورجعوا إلى القدر، واعتقدوا أن ثَمَّ في الباطن طريقًا إلى الله غير طريقة الأنبياء!

٣- وحزب ما أمكنهم أن يجعلوا وليًّا خارجا عن دائرة الرسول، فقالوا: يكون الرسول هو ممدًّا للطائفتين. فهؤلاء معظمون للرسول جاهلون بدينه وشرعه.

صحَّ هذا عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ. **والقول الثاني** في الآية: أن الضمير وهو [الواو] عائد على الجن، و[الهاء] عائدة على الإنس، والمعنى: زاد الجنُّ الإنسَ رهقا أي: خوفا وذعراحتى يبقى الإنس أشد منهم مخافة وأكثر تعوذا بهم. وقد صحَّ هذا عن قتادة، واختاره العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو الصحيح، ويترتب عليه المعنى الثاني، فإنه كلما ازداد الإنس خوفا وذعرا من الجن ازدادوا الجن كفرًا واستكبارًا، فكلا المعنيين حق كما قال العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فإن الإنسان إذا تعوذ بالجن فقد عظمهم وعبدهم، فيزداد الجن طغيانا وتكبرا، وفي المقابل يعاقب الإنسان بنقيض قصده فتخوفه الجن وترعبه حتى يزداد تعوذا بهم. انظر: "فتح العزيز الحميد" (١/ ٥٨١).

(١) أي: أوحى إليه.

(٢) وهم الجن، سموا بذلك؛ لأنهم يغيبون عن أنظار الناس.

والحق: أن هؤلاء من أتباع الشياطين، وأن رجال الغيب هم الجن، ويسمون رجالًا، كما قال تعالى: ﴿**وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا**﴾ [الجن: ٦]. وإلا فالإنس يؤنَسون، أي يشهدون ويُرَون[١]، وإنما يحتجب الإنسي أحيانًا، لا يكون دائمًا محتجبًا عن أبصار الإنس، ومن ظن أنهم من «الإنس» فمن غلطه وجهله. وسبب الضلال فيهم، وافتراق هذه الأحزاب الثلاثة - عدم الفرقان بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن.

ويقول بعض الناس: الفقراء يُسلَّم إليهم حالهم![٢] وهذا كلام باطل، بل الواجب عرض أفعالهم وأحوالهم على الشريعة المحمدية، فما وافقها قبل! وما خالفها رد، كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»[٣]. وفي رواية: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[٤].

فلا طريقةَ إلا طريقةُ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولا حقيقةَ إلا حقيقته، ولا شريعةَ إلا شريعته، ولا عقيدة إلا عقيدته، ولا يصل أحد من الخلق بعدَه إلى الله وإلى رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعته باطنًا وظاهرًا.

ومن لم يكن له مصدقا فيما أخبر، ملتزما لطاعته فيما أمر، في الأمور الباطنة التي في القلوب، والأعمال الظاهرة التي على الأبدان -: لم يكن مؤمنًا، فضلًا عن أن يكون وليًّا لله تعالى، ولو طار في الهواء، ومشى على الماء، وأنفق من الغيب، وأخرج الذهب من الجيب، ولو حصل له من الخوارق ماذا عسى أن يحصل!! فإنه لا يكون، مع تركه الفعل المأمور وعزل المحظور - إلا من أهل الأحوال الشيطانية، المُبْعِدة لصاحبها عن الله تعالى، المقربة إلى سخطه وعذابه. لكن مَن ليس يكلَّف من الأطفال والمجانين، قد رُفع عنهم القلم، فلا يعاقبون، وليس لهم من الإيمان بالله وتقواه باطنًا وظاهرا ما يكونون به من أولياء الله

---

(١) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: والإنس سموا إنسا لأنهم يؤنسون أي يرون. كما قال تعالى: ﴿**إِنِّي آنَسْتُ نَارًا**﴾ أي: رأيتها، والجن سموا جنا لاجتنانهم يجتنون عن الأبصار أي يستترون. كما قال تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ**﴾ أي: استولى عليه فغطاه وستره وليس أحد من الإنس يستتر دائما عن أبصار الإنس وإنما يقع هذا لبعض الإنس في بعض الأحوال: تارة على وجه الكرامة له وتارة يكون من باب السحر وعمل الشياطين.اهـ انظر: "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٤٦٥) و"روضة المحبين ونزهة المشتاقين" (ص٤٤).

(٢) أي: لا يلامون على أفعالهم.

(٣) أخرجه البخاري معلقًا قبل حديث (٧٣٥٠) ووصله مسلم (١٧١٨) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أخرجه البخاري (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

المقربين، وحزبه المفلحين، وجنده الغالبين. لكن يدخلون في الإسلام تبعا لآبائهم، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١][(١)].

(١) فهذه الآية تدلُّ على إلحاق ذرية المؤمن به في الدرجة وإن لم يعملوا عمله، لتقر بهم عينه، وقد اختلف المفسرون في الذرية في هذه الآية: **هل المراد بها الصغار أو الكبار أو النوعان؟** على ثلاثة أقوال:

الأول: أن المراد بهم الكبار. ومعنى الآية: إن الله سبحانه يجمع ذرية المؤمن إليه إذا أتوا من الإيمان بمثل إيمانه؛ إذ هذا حقيقة التبعية، وإن كانوا دونه في "الإيمان" رفعهم الله إلى درجته إقرارًا لعينه، وتكميلًا لنعيمه، وهذا كما إن زوجات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ معه في الدرجة تبعًا، وإن لم يبلغوا تلك الدرجة بأعمالهن. قالوا: وقد أطلق الله سبحانه الذرية على الكبار كما قال: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ وقال: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾؛ وأيضًا لأن الإيمان إنما يمكن من الكبار.

الثاني: أن المراد بالذرية الصغار. والمعنى: والذين آمنوا واتبعناهم ذرياتهم في إيمان الآباء؛ لأن الذرية تتبع الآباء وإن كانوا صغارا في "الإيمان" وإحكامه من الميراث، والدية، والصلاة عليهم، والدفن في قبور المسلمين وغير ذلك. وأما البالغون فلهم حكم أنفسهم في الثواب والعقاب؛ فإنهم مستقلون بأنفسهم ليسوا تابعين الآباء في شيء من أحكام الدنيا، ولا أحكام الثواب والعقاب، لاستقلالهم بأنفسهم، ولو كان المراد بـ [الذرية] البالغين لكن أولاد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ البالغون كلهم في درجة آبائهم، وتكون أولاد التابعين البالغون كلهم في درجة آبائهم، وهلمَّ جرا إلى يوم القيامة، فيكون الآخرون في درجة السابقين. قالوا: ويدل عليه أيضًا أن الله سبحانه وتعالى جعل المنازل في الجنة بحسب الأعمال في حق المستقلين، وأما الإتباع فإن الله سبحانه وتعالى يرفعهم إلى درجة أهليهم وإن لم يكن لهم أعمالهم كما تقدم.

الثالث: أن المراد بالذرية الكبار والصغار؛ لأن الكبير يتبع الأب بإيمان نفسه، والصغير يتبع الأب بإيمان الأب، قالوا: والذرية تقع على الصغير والكبير والواحد والكثير والابن والأب كما قال تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ أي: آباءهم. والإيمان يقع على الإيمان التبعي، وعلى الاختياري الكسبي. فمن وقوعه على التبعي قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ فلو اعتق صغيرًا جاز.

والصحيح هو القول الثاني، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: اختصاص الذرية هاهنا بالصغار أظهر؛ لئلا يلزم استواء المتأخرين بالسابقين في الدرجات. ولا يلزم مثل هذا في الصغار، فإن أطفال كل رجل وذريته معه في درجته والله اعلم.اهـ "حادي الأرواح" (ص٣٩٥- ٣٩٨)، وهو أيضًا اختيار ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: هذا ما لم يخرج الأبناء عن الذرية بحيث ينفردون بأزواجهم وأهليهم، فيكون هؤلاء لهم فضلهم الخاص ولا يلحقون بآبائهم؛ لأننا لو قلنا: كل واحد يلحق بأبيه ولو كان له أزواج أوكان منفردا بنفسه، لكان أهل الجنة كلهم في مرتبة واحدة؛ لأن كل واحد من ذريته من فوقه، لكن المراد بالذرية الذين كانوا معه ولم ينفردوا بأنفسهم وأزواجهم وأولادهم، هؤلاء يرفعون إلى منزلة آبائهم ولا ينقص الآباء من عملهم من شيء.اهـ انظر: "فتاوى نور على الدرب" (٤/ ٢).

[اعتقاد الولاية في بعض البله بدعة وضلال]

فمن اعتقد في بعض البُلْه[1] أو المولعين، مع تركه لمتابعة الرسول في أقواله وأفعاله وأحواله - أنه من أولياء الله، ويفضله على متبعي طريقة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فهو ضالٌّ مبتدع، مخطئ في اعتقاده. فإن ذاك الأبله، إما أن يكون شيطانًا زنديقا، أو زُوكَارِيًّا[2] متحيِّلًا، أو مجنونًا معذورًا! فكيف يفضَّل على من هو من أولياء الله، المتبعين لرسوله؟! أو يُساوَى به؟! ولا يقال: يمكن أن يكون هذا متبعًا في الباطن وإن كان تاركًا للاتباع في الظاهر؟ فإن هذا خطأ أيضًا، بل الواجب متابعةُ الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ظاهرًا وباطنًا. قال يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفي: قلت للشافعي: إن صاحبنا الليث كان يقول: إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء فلا تعتبروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسنة؟ فقال الشافعي: قصر الليث رَحِمَهُ اللَّهُ، بل إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء، ويطير في الهواء، فلا تعتبروا به حتى تَعرِضوا أمره على الكتاب والسنة[3].

وأما ما يقوله بعض الناس عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**اطلعت على الجنة فرأيت أكثر أهلها البُلْه**»[4]، فهذا لا يصح عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولا ينبغي

---

(١) المراد بـ [البُلْه] هنا هم الذين غلبت عليهم سلامة الصدور وحسن الظن بالناس؛ لأنهم أغفلوا أمر دنياهم فجهلوا حذق التصرف فيها، وأقبلوا على آخرتهم فشغلوا أنفسهم بها، فاستحقوا أن يكونوا أكثر أهل الجنة. وقد يطلق [البُلْه] على الذي لا عقل له. ولكن هذا غير مراد هنا. انظر: "النهاية" (١/ ١٥٥).

(٢) في "تاج العروس" (١١/ ٤٣٩): الزُّوَاكِرَة: من يتَلبَّس فيظهر النسك والعبادة، ويبطن الفسق والفساد، نقله المقري في نفح الطيب، قاله شيخنا.

(٣) **صحيح:**
أخرجه ابن أبي حاتم في "آداب الشافعي ومناقبه" (ص ١٤١)، والبيهقي في "مناقب الشافعي" (١/ ٤٥٣) واللالكائي في "أصول أهل السنة" (١/ ١٦٤) من طريق يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي. وهذا إسناد صحيح.

(٤) **ضعيف:**
أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٢٩٨٢) والبزار (٦٣٣٩) وابن عدي (٤/ ٣٢٩) والبيهقي في "الشعب" (١٣٠٤) وابن الجوزي في "العلل" (١٥٥٩) من طريق سلامة بن روح قال: قال: عقيل حدثني ابن شهاب عن أنس. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف سلامة بن روح، قال ابن عدي: وهذا الحديث باطل بهذا الإسناد وبغير هذا الإسناد.
وجاء عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه البيهقي في "الشعب" (١٣٠٣) وابن عدي (١/ ٣١٤) وابن الجوزي في "العلل" (١٥٥٨) من طريق أحمد بن عيسى الخشاب، حدثنا عمرو بن أبي سلمة، حدثنا مصعب بن ماهان، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر. وهذا إسناد شديد الضعف، فيه: أحمد بن =

نسبته إليه، فإن الجنة إنما خلقت لأولي الألباب، الذين أرشدتهم عقولهم وألبابهم إلى الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. وقد ذكر الله أهل الجنة بأوصافهم في كتابه، فلم يذكر في أوصافهم البَلَه، الذي هو ضعف العقل، وإنما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء**»[(١)]. ولم يقل البُلْه!.

والطائفة الملامِيَّة[(٢)]، وهم الذين يفعلون ما يلامون عليه، ويقولون نحن متَّبعون في الباطن، ويقصدون إخفاء المرائين! ردوا باطلهم بباطل آخر[(٣)]!! والصراط المستقيم بين ذلك.

[تبديع من يصعق عند سماع الأنغام الحسنة]

وكذلك الذين يصعقون عند سماع الأنغام الحسنة، مبتدعون ضالون! وليس للإنسان أن يستدعي ما يكون سببَ زوال عقله! ولم يكن في الصحابة والتابعين من يفعل ذلك[(٤)]، ولو عند سماع القرآن، بل كانوا كما وصفهم الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**﴾ [الأنفال: ٢]. وكما قال تعالى: ﴿**اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ**

عيسى الخشاب وهو كذاب. وقد ضعفه العلامة الألباني في "الضعيفة" (٦١٥٤).

(١) أخرجه البخاري (٣٢٤١) عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم (٢٧٣٧) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) من فرق الصوفية وهم: الذين لا يظهرون للخلق أعمالًا وأسرارًا، بل يخفون أسرارهم لكمال ذوقهم وقوة شهودهم لربهم، رأوا التديُّن بشيءٍ مِن العبادات في الظواهر: شِركًا! والتزيُّن بشيء مِن الأحوال في الباطن: ارتدادًا!. وأظهروا للخلق قبائح ما هم فيه، وكتموا عنهم محاسنَهم، فلامهم الخلْقُ على ظواهرهم، ولاموا هم أنفسهم على ما يعرفون مِن بواطنهم، فأكرمهم الله بكشف الأسرار والاطلاع على أنواع الغيوب، وتصحيح الفِراسة في الخلق، وإظهار الكرامات عليهم!!. انظر: "موسوعة الرد على الصوفية" (٤٣/ ٩٢)، و"مجموع الفتاوى" (٣٥/ ١٦٤).

(٣) وهو الرياء.

(٤) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وأكابر الأولياء كأبي بكر وعمر والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار: لم يقعوا في هذا الفناء فضلًاعمن هو فوقهم من الأنبياء وإنما وقع شيء من هذا بعد الصحابة. وكذلك كل ما كان من هذا النمط مما فيه غيبة العقل والتمييز لما يَرِد على القلب من أحوال الإيمان؛ فإن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا أكمل وأقوى وأثبت في الأحوال الإيمانية من أن تغيب عقولهم. أو يحصل لهم غشي أو صعق أو سكر أو فناء أو وَلَهٌ أو جنون. وإنما كان مبادئ هذه الأمور في التابعين من عباد البصرة، فإنه كان فيهم من يغشى عليه إذا سمع القرآن. ومنهم من يموت: كأبي جهير الضرير. وزرارة بن أوفى قاضي البصرة.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٢٢٠).

﴿تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ ذَلِكَ هُدَى اللهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣].

وأما[١] الذين ذكرهم العلماء بخير من عقلاء المجانين، فأولئك كان فيهم خير، ثم زالت عقولهم. ومن علامة هؤلاء، أنه إذا حصل في جنونهم نوع من الصَّحو، تكلموا بما كان في قلوبهم من الإيمان. ويهذون بذلك في حال زوال عقلهم. ومن كان قبل جنونه كافرًا أو فاسقًا، لم يكن حدوث جنونه مزيلًا لما ثبت من كفره أو فسقه. وكذلك من جن من المؤمنين المتقين، يكون محشورًا مع المؤمنين المتقين. وزوال العقل بجنون أو غيره، سواء سُمي صاحبه مولعًا أو متولها لا يوجب مزيد حال صاحبه من الإيمان والتقوى يبقى على ما كان عليه من خير وشر، لا أنه يزيده أو ينقصه، ولكن جنونه يحرمه الزيادة من الخير، كما أنه يمنع عقوبته على الشر، ولا يمحو عنه ما كان عليه قبله.

وما يحصل لبعضهم عند سماع الأنغام المطربة، من الهذيان، والتكلم لبعض اللغات المخالفة للسانه المعروف منه!! فذلك شيطان يتكلم على لسانه، كما يتكلم على لسان المصروع، وذلك كله من الأحوال الشيطانية! وكيف يكون زوال العقل سببًا أو شرطًا أو تقربًا إلى ولاية الله، كما يظنه كثير من أهل الضلال؟! حتى قال قائلهم:

هـم مَعْشـرٌ حَلّـوا النظَـام وخَرَّقُـوا الـ ❁ سـياجَ[٢] فـلا فـرْضٌ لـدَيْهم ولا نَفْـل
مجـــانينُ إلّا أن سِـــرَّ جُنُـــونِهِمْ ❁ عزيـزٌ علـى أبوابِـه يَسْـجدُ العَقـلُ[٣]

وهذا كلام ضال، بل كافر، يظن أن للجنون سرًا يسجد العقل على بابه!! لما رآه من بعض المجانين من نوع مكاشفة، أو تصرف عجيب خارق للعادة، ويكون ذلك بسبب ما اقترن به من الشياطين، كما يكون للسحرة والكهان! فيظن هذا الضال أن كل مَن كاشف أو خرق عادةً كان وليًا لله!! ومن اعتقد هذا فهو كافر، فقد قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢]. فكل من تنزل عليه الشياطين لا بد أن يكون عنده كذب وفجور.

(١) انظر: "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٤٤٢-٤٤٩).
(٢) السياج: حضيرة من الشجر توضح حول البستان لئلا يخترق البستان. ومعنى ذلك: أن هؤلاء قد اخترقوا دائرة الأمر والنهي، فليسوا بمكلفين ولا ملزمين بشيء من الشرع.
(٣) انظر: "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٤٤٥).

وأما الذين يتعبدون بالرياضات والخلوات، ويتركون الجمع والجماعات، فهم الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، قد طبع الله على قلوبهم. كما قد ثبت في "الصحيح" عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**من ترك ثلاث جمع تهاونا من غير عذر، طبع الله على قلبه**»[1]. وكل من عدل عن اتباع سنة الرسول، إن كان عالمًا بها فهو مغضوب عليه، وإلا فهو ضال. ولهذا شرع الله لنا أن نسأله في كل صلاة أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم، من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

وأما[2] من يتعلق بقصة موسى مع الخضر عليهما السلام، في تجويز الاستغناء عن الوحي بالعلم اللَّدُنِّي[3]، الذي يدعيه بعض مَن عدِمَ التوفيق -: فهو ملحد زنديق[4]. فإن موسى عليه السلام لم يكن مبعوثًا إلى الخضر، ولم يكن الخضر مأمورًا بمتابعته. ولهذا قال له: أنت موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم. ومحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مبعوث إلى جميع الثقلين، ولو كان موسى وعيسى حيين لكانا من أتباعه، وإذا نزل عيسى عليه السلام إلى الأرض، إنما يحكم بشريعة محمد، فمن ادعى أنه مع محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كالخضر مع موسى، أو جَوَّز ذلك لأحد من الأمة -: فليجدد إسلامه، وليشهدْ شهادةَ الحق، فإنه

---

(١) **صحيح لغيره:**
أخرجه أحمد (١٥٤٩٨) وأبو داود (١٠٥٢) والنسائي (١٣٦٩) والترمذي (٥٠٠) وابن ماجه (١١٢٥) من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، قال: حدثني عبيدة بن سفيان الحضرمي، عن أبي الجعد الضمري. وهذا إسناد حسن، وله شاهد عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد (١٤٥٥٩) بسند حسن، وجاء بمعناه في في "صحيح مسلم" (٨٦٥) عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنهما سمعا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، يقول على أعواد منبره: «**لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات، أو ليختمن الله**».

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٣/ ٤٢٢) و(١١/ ٦٠٧).

(٣) أي: من لدن الله مباشرة كما قال تعالى: ﴿**آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا**﴾ [الكهف:٦٥]، ويسمون أيضًا هذا العلم بـ: **١)** العلم الباطن، فعلم الولي الخضر باطن، وعلم الرسول موسى ظاهر. **٢)** المكاشفة، أي: يكشف له الحجب ويأخذ العلم من اللوح المحفوظ مباشرة. انظر: "مدارج السالكين" (٢/ ٤٤٦).

(٤) كبعض غلاة الصوفية الذي يزعم أحدهم أنه يصل إلى حالة ليس بحاجة إلى اتِّباع الرسل، بل يأخذ عن الله مباشرة، ويقول: إن الرسل إنما هم للعوام، وأما الخواص فلا يحاجون إلى الرسل؛ لأنهم يعرفون الله ويصلون إليه مباشرة.

مفارق لدين الإسلام بالكلية، فضلا عن أن يكون من أولياء الله، وإنما هو من أولياء الشيطان[1].

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من اعتقد أن لله رجالا خواص لا يحتاجون إلى متابعة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بل استغنوا عنه كما استغنى الخضر عن موسى، فهو كافر مرتد عن الإسلام باتفاق أئمة الإسلام. **وقال:** ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سوغ اتباع غير دين الإسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فهو كافر. **انظر:** "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٤٣٤-٤٣٥)، و(٢٨/ ٥٢٤). وأيضًا من أوجه الرد عليهم: أن الخضر عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كان نبيًا على دين وشريعة غير شريعة موسى، ولهذا أخبر أن ما فعله إنما هو من وحي الله تعالى له، بدليل قوله تعالى فيما أخبر عنه أنه قال: ﴿**وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي**﴾ [الكهف:٨٢]، وقال تعالى: ﴿**آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا**﴾ [الكهف:٦٥]، وأما بعد موت نبينا فقد انقطع الوحي، فليس لأحد أن يزعم أنه يوحى إليه كالخضر. وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن الخضر نبي وليس مجرد رجال صالح، أو ولي من الأولياء، وذلك لأدلة كثيرة منها ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿**وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي**﴾ [الكهف:٨٢]، قال العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أي: وإنما فعلته عن أمر الله جل وعلا، وأمر الله إنما يتحقق عن طريق الوحي، إذ لا طريق تعرف بها أوامر الله ونواهيه إلا الوحي من الله جل وعلا. وقال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفيه دلالة لمن قال بنبوة الخضر عليه السلام.

٢- قوله تعالى عن موسى: ﴿**هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا**﴾ [الكهف:٦٦]، فكيف يسأل موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ النبي الكريم من رجل ولي أن يعلمه، وكيف يكون الولي أعلم من الرسول، بل لا يكون الولي وليا إلا باتباع ما جاءت به الرسل.

٣- قوله تعالى: ﴿**آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا**﴾ [الكهف:٦٥]، قال العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذه الرحمة المذكورة هنا رحمة نبوة، وهذا العلم اللدني علم وحي؛ فإن الرحمة تكرر إطلاقها على النبوة في القرآن، وكذلك العلم المؤتى من الله تكرر إطلاقه فيه على علم الوحي، فمن إطلاق الرحمة على النبوة قوله تعالى في «الزخرف»: ﴿**وَقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ * أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ**﴾ [الزخرف:٣١-٣٢] أي: نبوته حتى يتحكموا في إنزال القرآن على رجل عظيم من القريتين، وقوله تعالى في آخر «القصص»: ﴿**وَمَا كُنتَ تَرْجُوا أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ**﴾ [القصص:٨٦]، ومن إطلاق إيتاء العلم على النبوة قوله تعالى: ﴿ **وَأَنزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا**﴾ [النساء:١١٣]، وقوله: ﴿**وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ**﴾ [يوسف:٦٨]، إلى غير ذلك من الآيات. قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وينبغي اعتقاد كونه نبيًا لئلا يتذرع بذلك أهل الباطل في دعواهم أن الولي أفضل من النبي حاشا وكلا. أن ما تعتقده الصوفية من حياة الخضر أمر غير صحيح، قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب ولا يصح في حياته حديث واحد. وسئل البخاري عن الخضر وإلياس هل هما أحياء؟ فقال: كيف يكون هذا وقد قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا يبقى على رأس مئة سنة ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد**» وسئل عن ذلك كثير غيرهما من الأئمة فقالوا: ﴿**وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِينْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ**﴾ [الأنبياء:٣٤]. انظر: "مدارج السالكين" (٢/ ٤٤٦)، و"تفسير القرطبي" =

وهذا الموضع مُفَرِّقٌ بين زنادقة القوم وأهل الاستقامة، فحرِّكْ تَرَ[1].

وكذا من يقول بأن الكعبة تطوف برجال منهم حيث كانوا!! فهلا خرجت الكعبة إلى الحديبية فطافتْ برسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ حين أُحصِر عنها، وهو يَوَدُّ منها نظرة؟! وهؤلاء لهم شبه بالذين وصفهم الله تعالى حيث يقول: ﴿**بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً**﴾ [المدثر: ٥٢] إلى آخر السورة.

و"تفسير ابن كثير" و"أضواء البيان" تفسير سورة الكهف، و"البداية والنهاية" (١/ ٣٨٢)، و"فتح الباري" (١٢٢). و"الإصابة" (٢/ ٢٤٨). و"المنار المنيف" (ص٦٨).

(١) أي: حرِّك نفوسهم وناقشها ستجد الأمر كما قلتُ لك.

من منهج أهل السُنة: لزوم الجماعة والحذر من الفُرْقة

قوله: (وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا).

الشرح: قال الله تعالى: ﴿**واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا**﴾ [آل عمران: ١٠٣]. وقال تعالى: ﴿**وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ [آل عمران: ١٠٥]. وقال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ [الأنعام: ١٥٩]. وقال تعالى: ﴿**وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ**﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩]. فجعل أهل الرحمة مستثنَيْنَ من الاختلاف. وقال تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ**﴾ [البقرة: ٧٦][(١)].

وقد تقدم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة، -يعني الأهواء-، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**»[(٢)]. وفي رواية: قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[(٣)]. فبيَّن أن عامة المختلفين هالكون إلا أهل السنة والجماعة، وأن الاختلاف واقع لا محالة.

وروى الإمام أحمد عن معاذ بن جبل، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**إن الشيطان ذئب الإنسان، كذئب الغنم، يأخذ الشاة القاصية، فإياكم والشعاب، وعليكم بالجماعة، والعامة، والمسجد**»[(٤)].

---

(١) قال العلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد ورد حديث اختلاف أمتي رحمة وهو ليس له سند متصل، وقد ذكره الشيخ اللألباني حفظه الله تعالى في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة فهو لا يثبت عن النبي هذا أمر، أما الاختلاف هل هو رحمة أم ليس برحمة؟ ليس برحمة؛ لأن الله يقول: ﴿**وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ**﴾، مفهوم الآية الكريمة أن الذين رحمهم الله لا يختلفون ثم استطرد في ذكر الأدلة ثم قال: والنظر إلى الواقع -إخواني في الله- هل الاختلاف رحمة أم أصبحت معارك؟! من قرأ التاريخ وجد اصطدامًا بين الحنابلة والشافعية، ووجد اصطدامًا بين الزيدية وسائر الفرق، أما الاصطدام بين الشيعة وأهل السنة فعلى استمرار التاريخ. انظر: "إجابة السائل" (ص٣١٥).

(٢) **صحيح بشواهده:** تقدم تخريجه ص(٣٩٧).

(٣) **حسن لغيره:** تقدم تخريجه ص(٣٩٦).

(٤) **ضعيف:**

=

وفي "الصحيحين" عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: أنه قال لما نزل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ قال: «أعوذ بوجهك»، ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، قال: «أعوذ بوجهك»، ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال: «هاتان أهون»(١).

فدلَّ على أنه لا بد أن يُلبسهم شيعًا ويذيق بعضهم بأس بعض، مع براءة الرسول من هذه الحال، وهم فيها في جاهلية. ولهذا قال الزهري: وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ متوافرون، فأجمعوا على أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن - فهو هدر، أنزلوهم منزلة الجاهلية(٢).

أخرجه أحمد (٢٢٠٢٩) والحارث بن أبي أسامة كما في "بغية الباحث" (٦٠٦) والشاشي في "مسنده" (١٣٨٧) والطبراني (٢٠/ ١٦٤) وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٢٤٧) وغيرهم من طريق العلاء بن زياد، عن معاذ بن جبل به. وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه فإن العلاء بن زياد لم يسمع من معاذ. وقد رواه العلاء مرة عن رجل حدَّثه يثق به عن معاذ كما عند أحمد (٢٢١٠٧).

وله طريق أخرى: أخرجه البيهقي في "الشعب" (٢٦٠٠) من طريق حماد بن سلمة، حدثنا برد أبو العلاء، عن عطية، رجل من أهل الشام، عن حزام، عن معاذ بن جبل. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة عطية مولى السلم بن زياد. وحزام لم أعرفه.

وله طريق أخرى: أخرجه عبد بن حميد (١١٤) من طريق فضيل بن عياض، عن أبان، عن شهر بن حوشب، عن معاذ. وهذا إسناد شديد الضعف، فيه شهر وهو ضعيف، وأبان - وهو ابن أبي عياش - متروك. وقد ضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الضعيفة" (٣٠١٦).

(١) انفرد به البخاري (٤٦٢٨) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يخرجه مسلم.

(٢) صحيح:

أخرجه عبد الرزاق (١٨٥٨٤) وسعيد بن منصور في "السنن" (٢٩٥٣) والبيهقي (١٦٧٢٤) من طريق معمر وأخرجه الخلال في "السنة" (١٢٧) من طريق سفيان، كلاهما عن الزهري، قال: كتب إليه سليمان بن هشام يسأله عن امرأة لحقت بالحرورية، وفارقت زوجها، وشهدت على قومها بالشرك، وتزوجت فيهم، ثم رجعت تائبة، فكتب إليه الزهري، وأنا شاهد: (أما بعد، فإن فتنة الأولى ثارت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرًا كثير، فرأوا أن يهدروا أمر الفتنة، ولا يقام فيها حد على أحد من فرج استحله بتأويل القرآن، ولا على قصاص استحله بتأويل القرآن، ولا مال استحله بتأويل القرآن، إلا أن يوجد شيء بعينه، وإني أرى أن تردها إلى زوجها وأن تحد من افترى عليها). وهذا إسناد صحيح، وقد ضعفه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الإرواء" (٢٤٦٥) بقوله: والزهرى لم يدرك الفتنة المشار إليها، وهى وقعة صفين.اهـ قلت: لكن الزهري لم يقصد رواية القصة وإسنادها، وإنما أراد الاستدلال على ما أفتى به بما روي عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -والله أعلم-.

وقد روى مالك بإسناده الثابت عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنها كانت تقول: ترك الناس العمل بهذه الآية، يعني قوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩][(١)]. فإن المسلمين لما اقتتلوا كان الواجب الإصلاح بينهم كما أمر الله تعالى، فلما لم يعمل بذلك صارت فتنة وجاهلية.

[وجوب رد المسائل المتنازع فيها إلى الله ورسوله]

وهكذا مسائل النزاع التي تتنازع فيها الأمة، في الأصول والفروع -إذا لم تردَّ إلى الله والرسول- لم يتبين فيها الحق، بل يصير فيها المتنازعون على غير بينة من أمرهم، فإن رحمهم الله أقرَّ بعضهم بعضًا، ولم يبغِ بعضهم على بعض، كما كان الصحابة في خلافة عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد، فيُقِر بعضهم بعضًا، ولا يَعتدي ولا يُعتدى عليه[(٢)]، وإن لم يُرْحَموا وقع بينهم الاختلاف المذموم، فبغى بعضهم على بعض، إما بالقول، مثل تكفيره وتفسيقه، وإما بالفعل، مثل حبسه وضربه وقتله. والذين امتحنوا الناس

(١) ضعيف:
أخرجه مالك في "الموطأ" (١٠٠٣) والحاكم (٢٦٦٤) والبيهقي (١٦٧٠٧) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، ثنا أبي، عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة بلفظ: ما رأيت مثل ما رغبت عنه هذه الأمة من هذه الآية. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف إسماعيل بن أبي أويس.

(٢) هذا حيث كان الاختلاف صادرا عن نية خالصة واجتهاد لا عن هوى وتعصب، وفي مثل هذا يقول العلماء: [**لا إنكار في مسائل الاجتهاد**] أي: في المسائل التي لم يأت فيها دليل، وإنما هي محل اجتهاد واختلاف أفهام بين العلماء، وأما المسائل التي لا يسوغ الاجتهاد فيها؛ لوجود نص قاطع، أو لثبوت إجماع في المسألة فينكر فيها على المخالف، ويعامل بحسب مخالفته، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: وقولهم: [مسائل الخلاف لا إنكار فيها] ليس بصحيح، فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم أو العمل. أمّا الأول فإذا كان القول يخالف سنة أو إجماعًا قديمًا وجب إنكاره وفاقًا. وإن لم يكن كذلك فإنه يُنكر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول المصيب واحد وهم عامة السلف والفقهاء. وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره أيضًا بحسب درجات الإنكار. أما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم ينكر على من عمل بها مجتهدًا أو مقلدًا. وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد، كما اعتقد ذلك طوائف من الناس. والصواب الذي عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوبًا ظاهرًا، مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه، فيسوغ إذا عدم ذلك فيها الاجتهاد لتعارض الأدلة المتقاربة أو لخفاء الأدلة فيها. انظر: "إقامة الدليل على إبطال التحليل" (ص٨٦)، و"مجموع الفتاوى" (٢٠/ ٢٠٧)، و"إعلام الموقعين" (٣/ ٢٢٤).

بخلق القرآن، كانوا من هؤلاء، ابتدعوا بدعة، وكفَّروا من خالفهم فيها، واستحلوا منعَ حقه وعقوبته.

فالناس إذا خفي عليهم بعض ما بعث الله به الرسول: إما عادلون وإما ظالمون، فالعادل فيهم: الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء، ولا يظلم غيره، والظالم: الذي يعتدي على غيره. وأكثرهم إنما يظلمون مع علمهم بأنهم يظلمون، كما قال تعالى: ﴿**وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ**﴾ [آل عمران: ١٩]. وإلا فلو سلكوا ما علموه من العدل، أقرَّ بعضهم بعضًا، كالمقلدين لأئمة العلم، الذين يعرفون من أنفسهم أنهم عاجزون عن معرفة حكم الله ورسوله في تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نوابًا عن الرسول، وقالوا: هذه غاية ما قدرنا عليه، فالعادل منهم لا يظلم الآخر، ولا يعتدي عليه بقول ولا فعل، مثل أن يدعي أن قول مقلَّده هو الصحيح بلا حجة يبديها، ويذُم من خالفه، مع أنه معذور.

[الاختلاف نوعان اختلاف تنوع واختلاف تضاد]

ثم إن أنواع الافتراق والاختلاف في الأصل قسمان[(١)]: اختلاف تنوع، واختلاف تضاد:

واختلاف التنوع على وجوه:

منه ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقًا مشروعا، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حتى زجرهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وقال: «**كلاكما محسن**»[(٢)].

ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، ومحل سجود السهو، والتشهد، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك، مما قد شُرع جميعه، وإن كان بعض أنواعه أرجحَ أو أفضل.

ثم تجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف ما أوجب اقتتال طوائفَ منهم على شفع الإقامة وإيتارها ونحو ذلك! وهذا عين المحرم. وكذا تجد كثيرًا منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع، والإعراض عن الآخر والنهي عنه -: ما دخل به فيما نهى عنه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

(١) انظر: "اقتضاء الصراط المستقيم" (١/ ١٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٧٦).

ومنه ما يكون كل من القولين هو في المعنى القول الآخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود[١]، وصيغ الأدلة، والتعبير عن المسميات، ونحو ذلك. ثم الجهل أو الظلم يحمل على حَمْدِ إحدى المقالتين وذمِّ الأخرى والاعتداء على قائلها! ونحو ذلك.

وأما اختلاف التضاد، فهو القولان المتنافيان، إما في الأصول، وإما في الفروع، عند الجمهور الذين يقولون: المصيب واحد. والخَطْب في هذا أشد؛ لأن القولين يتنافيان[٢]، لكن نجد كثيرًا من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حق ما، أو معه دليل يقتضي حقًا ما، فيرد الحق مع الباطل، حتى يبقى هذا مبطلًا في البعض[٣]، كما كان الأول مبطلًا في الأصل، وهذا يجري كثيرًا لأهل السنة[٤].

وأما أهل البدعة، فالأمر فيهم ظاهر[٥]. ومن جعل الله له هداية ونورًا رأى من هذا ما يُبيِّن له منفعةَ ما جاء في الكتاب والسنة من النهي عن هذا وأشباهه، وإن كانت القلوب الصحيحة تنكر هذا، لكن نور على نور.

والاختلاف الأول، الذي هو اختلاف التنوع، الذمُّ فيه واقع على من بغى على الآخر فيه. وقد دل القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصل بغي، كما في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]. وقد كانوا اختلفوا في قطع الأشجار، فقطع قوم، وترك آخرون. وكما في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا

---

(١) أي: التعاريف.

(٢) أي: والشرع إنما دلَّ على أحدهما دون الآخر.

(٣) أي: بردِّه بعض الحق.

(٤) أي: من أتباع المذاهب المتعصبين.

(٥) أي: أن ما تقدم من الخلاف السابق بنوعيه (التنوع والتضاد) إنما هو بين أهل السنة، وأما إذا كان الخلاف بين أهل السنة وأهل البدعة فالأمر في هذا ظاهر في أن هذا الخلاف يوجب الفرقة والخلاف، والإنكار والتحذير منهم ومن ضلالهم، وقد يقول قائل: ما هي المسائل التي من خالف فيها يكون مبتدعًا، بمعنى آخر متى يخرج الشخص من دائرة السنة ويعامل معاملة المبتدعة؟ إذا وقع في البدعة سواء كانت عملية أو اعتقادية بعد توافر الشروط فيه وانتفاء الموانع. وبهذا أفتى العلامة الألباني كما في "سلسلة الهدى والنور".

﴿سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨ - ٧٩] فخص سليمان بالفهم وأثنى عليهما بالحكم والعلم(١).

وكما في إقرار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يوم بني قريظة لمن صلى العصر في وقتها، ولمن أخَّرها إلى أن وصل إلى بني قريظة(٢).

---

(١) فالآية دلَّت على أنهما اجتهدا، وأن داود عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يصب في اجتهاده، وأن سليمان عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أصاب في اجتهاده، والله أثنى على كل منهما، ولم يُؤنِّب داود بل قال بعده: ﴿**وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا**﴾.

(٢) أخرجه البخاري (٩٤٦) ومسلم (١٧٧٠) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لنا لما رجع من الأحزاب: «**لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة**» فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك، فذكر للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فلم يعنف واحدًا منهم. **قال ابن كثير** رَحِمَهُ اللَّهُ: وقال ابن حزم: وهؤلاء هم المصيبون –يعني من أخَّر الصلاة– وأولئك مخطئون مأجورون، وعلم الله لو كنا هناك لم نصل العصر إلا في بني قريظة ولو بعد أيام. قلت: (ابن كثير) أما ابن حزم فإنه معذور؛ لأنه من كبار الظاهرية، ولا يمكنه العدول عن هذا النص، ولكن في ترجيح أحد هذين الفعلين على الآخر نظر؛ وذلك أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لم يعنف أحدًا من الفريقين، فمن يقول بتصويب كل مجتهد، فكل منهما مصيب ولا ترجيح، ومن يقول بأن المصيب واحد –وهو الحق لاشك فيه ولامرية، لدلائل من الكتاب والسنة كثيرة– فلا بد على قوله من أن أحد الفريقين له أجران بإصابة الحق، وللفريق الآخر أجر، فنقول وبالله التوفيق: الذين صلوا العصر في وقتها حازوا قصب السبق؛ لأنهم امتثلوا أمره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في المبادرة إلى الجهاد وفعل الصلاة في وقتها، ولا سيما صلاة العصر التي أكد الله سبحانه المحافظة عليها في كتابه بقوله تعالى: ﴿**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى**﴾ وهي العصر على الصحيح المقطوع به إن شاء الله من بضعة عشر قولًا، والتي جاءت السنة بالمحافظة عليها. فإن قيل: كان تأخير الصلاة للجهاد حينئذ جائزًا، كما أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أخر العصر والمغرب يوم الخندق واشتغل بالجهاد، والظهر أيضًا كما جاء في حديث رواه النسائي من طريقين؟

فالجواب: أنه بتقدير تسليم هذا وأنه لم يتركها يومئذ نسيانًا، فقد تأسف على ذلك، حيث يقول لما قال له عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يا رسول الله! ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب، فقال «**والله ما صليتها**» وهذا يشعر بأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كان ناسيًا لها لما هو فيه من الشغل، كما جاء في الصحيحين عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يوم الأحزاب: «**شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، ملأ الله قبورهم وبيوتهم نارًا**». والحاصل أن الذين صلوا العصر في الطريق جمعوا بين الأدلة، وفهموا المعنى فلهم الأجر مرتين، والآخرين حافظوا على أمره الخاص، فلهم الأجر رضي الله عن جميعهم وأرضاهم.اهـ "الفصول في سيرة الرسول" (ص١٧١-١٧٣).

وكما في قوله: إذا «**اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر**»[1] ونظائر ذلك.

والاختلاف الثاني، هو ما حُمد فيه إحدى الطائفتين، وذُمَّت الأخرى، كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاء اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ**﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقوله تعالى: ﴿**هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ**﴾ [الحج: ١٩] الآيات.

وأكثر الاختلاف الذي يئول إلى الأهواء بين الأمة - من القسم الأول، وكذلك إلى سفك الدماء واستباحة الأموال والعداوة والبغضاء؛ لأن إحدى الطائفتين لا تعترف للأخرى بما معها من الحق، ولا تنصفها، بل تزيد على ما مع نفسها من الحق زيادات من الباطل، والأخرى كذلك. ولذلك جعل الله مصدره البغي في قوله: ﴿**وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ**﴾ [البقرة: ٢١٣]. لأن البغي مجاوزة الحد، وذكر هذا في غير موضع من القرآن ليكون عبرة لهذه الأمة.

وقريب من هذا الباب ما خرجاه في "الصحيحين"، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»[2].

فأمرهم بالإمساك عما لم يؤمروا به، معلِّلًا بأن سبب هلاك الأولين إنما كان كثرة السؤال ثم الاختلاف على الرسل بالمعصية.

[الاختلاف في الكتاب]

ثم الاختلاف في الكتاب، من الذين يقرون به - **على نوعين**:

أحدهما: اختلاف في تنزيله.

والثاني: اختلاف في تأويله. وكلاهما فيه إيمان ببعض دون بعض.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦) عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧).

فالأول كاختلافهم في تكلم الله بالقرآن وتنزيله، فطائفة[1] قالت: هذا الكلام حصل بقدرته ومشيئته لكنه مخلوق في غيره لم يقم به، وطائفة[2] قالت: بل هو صفة له قائم بذاته ليس بمخلوق، لكنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته. وكل من الطائفتين جمعت في كلامها بين حق وباطل، فآمنت ببعض الحق، وكذبت بما تقوله الأخرى من الحق، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

وأما الاختلاف في تأويله، الذي يتضمن الإيمان ببعضه دون بعض، فكثير، كما في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: خرج رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ على أصحابه ذات يوم وهم يختصمون في القدر، هذا ينزع بآية وهذا ينزع بآية، فكأنما فُقئ في وجهه حبُّ الرمان، فقال: «**أبهذا أمرتم؟ أم بهذا وُكِّلتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟ انظروا ما أمرتم به فاتبعوه، وما نهيتم عنه فانتهوا**». وفي رواية: «**يا قوم بهذا ضلت الأمم قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتاب بعضه ببعض، وإن القرآن لم ينزل لتضربوا بعضه ببعض، ولكن نزل القرآن يصدق بعضه بعضًا، ما عرفتم منه فاعملوا به، وما تشابه فآمنوا به**». وفي رواية: «**فإن الأمم قبلكم لم يلعنوا حتى اختلفوا، وإن المراء في القرآن كفر**»[3]. وهو حديث مشهور، مخرج في "المسانيد" و"السنن". وقد روى أصل الحديث مسلم في "صحيحه"، من حديث عبد الله بن رباح الأنصاري، أن عبد الله بن عمرو قال: هجَّرتُ إلى رسول الله ﷺ يومًا، فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يعرف في وجهه الغضب، فقال: «**إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب**»[4].

وجميع أهل البدع مختلفون في تأويله، مؤمنون ببعضه دون بعض، يقرون بما يوافق رأيهم من الآيات، وما يخالفه: إما أن يتأوَّلوه تأويلًا يحرفون فيه الكلم عن مواضعه، وإما أن يقولوا: هذا متشابه لا يعلم أحد معناه[5]، فيجحدون ما أنزله الله من معانيه! وهو في معنى

(١) وهم الجهمية والمعتزلة.
(٢) وهم الأشاعرة.
(٣) **حسن**: تقدم تخريجه ص(٢٩٤).
(٤) أخرجه مسلم (٢٦٦٦).
(٥) كما قال صاحب "جوهرة التوحيد":

=

الكفر بذلك، لأن الإيمان باللفظ بلا معنى هو من جنس إيمان أهل الكتاب، كما قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]. وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨] أي: إلا تلاوة من غير فهم معناه. وليس هذا كالمؤمن الذي فهم ما فهم من القرآن فعمل به، واشتبه عليه بعضه فوكَّل علمه إلى الله، كما أمره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بقوله: «**فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه**»(١)، فامتثل أمر نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

وكُـــلُّ نَـــصٍّ أَوْهَـــمَ التَّشْـــبِيْهَا ❁ أَوِّلْـــهُ أَو فَـــوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهَـــا

انظر: "متن الجوهرة في علم التوحيد"، لإبراهيم اللقاني المالكي (المتوفى: ١٠٤١ هـ).

(١) **حسن**: وهو ضمن حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا السابق وقد تقدم تخريجه ص(٢٩٤).

دين الله هو الإسلام وبيان وسطيته

قوله: (وَدِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وَهُوَ [(١)] بَيْنَ [الْغُلُوِّ وَ] التَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَاسِ).

ش: ثبت في "الصحيح" عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد**»[(٢)]. وقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ**﴾ [آل عمران: ٨٥]- عام في كل زمان، ولكن الشرائع تتنوع، كما قال تعالى: ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**﴾ [المائدة: ٤٨].

فدين الإسلام هو ما شرعه الله سبحانه وتعالى لعباده على ألسنة رسله، وأصول هذا الدين وفروعه موروثة عن الرسل، وهو ظاهر غاية الظهور، يمكن كل مميز من صغير وكبير، وفصيح وأعجم، وذكي وبليد -: أن يدخل فيه بأقصر زمان، وإنه يقع الخروج منه بأسرع من ذلك، من إنكار كلمة، أو تكذيب، أو معارضة، أو كذب على الله، أو ارتياب في قول الله تعالى، أو رد لما أنزل، أو شك فيما نفى الله عنه الشك، أو غير ذلك مما في معناه.

فقد دل الكتاب والسنة على ظهور دين الإسلام، وسهولة تعلمه، وأنه يتعلمه الوافد ثم يولي في وقته. واختلافُ تعليم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في بعض الألفاظ بحسب من يتعلم، فإن كان بعيد الوطن، كضِمَام بن ثعلبة النجدي، ووفد عبد القيس، علمهم ما لا يسعهم جهلُه، مع علمه أن دينه سينتشر في الآفاق، ويرسل إليهم من يفقههم في سائر ما يحتاجون إليه، ومن كان قريب الوطن يمكنه الإتيان كل وقت، بحيث يتعلم على التدريج، أو كان قد علم فيه أنه قد عرف ما لا بد منه -أجابه بحسب حاله وحاجته، على ما تدل قرينة حال السائل، كقوله: «**قل آمنت بالله ثم استقم**»[(٣)].

---

(١) أي: الإسلام.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٤٢) ومسلم (٢٣٦٥).

(٣) أخرجه مسلم (٣٨) عن سفيان بن عبد الله الثقفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: قلت: يا رسول الله، قل لي في الإسلام =

وأما من شَرَع دينًا لم يأذن به الله، فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ولا عن غيره من المرسلين، إذ هو باطل، وملزوم الباطل باطل، كما أن لازم الحق حق.

وقوله: «**بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ**»: قال تعالى: ﴿**يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ**﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿**قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ**﴾ [المائدة: ٧٧]. وقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ**﴾ [المائدة: ٨٧ - ٨٨].

وفي "الصحيحين" عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن ناسًا من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سألوا أزواج رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن عمله في السر؟ فقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا أنام على فراش، فبلغ ذلك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: «**ما بال أقوام يقول أحدهم كذا وكذا؟! لكني أصوم وأفطر، وأنام وأقوم، وآكل اللحم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني**»[(١)]. وفي غير "الصحيحين": «**سألوا عن عبادته في السر، فكأنهم تقالوها**»[(٢)].

وذُكِر في سبب نزول الآية الكريمة: عن ابن جريج، عن عكرمة أن عثمان بن مظعون، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، والمقداد بن الأسود، وسالما مولى أبي حذيفة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في أصحابه تبتَّلوا[(٣)]، فجلسوا في البيوت، واعتزلوا النساء، ولبسوا المُسُوح[(٤)]،

قولا لا أسأل عنه أحدًا بعدك.

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقول الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ أنه حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يعتبر وهما، تبع فيه شيخه ابن كثير كما في "تفسيره" لسورة المائدة (٣/ ١٥٢)، ولعله اشتبه عليه حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: صنع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ شيئًا فرخص فيه، فتنزه عنه قوم، فبلغ ذلك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فخطب فحمد الله ثم قال: «ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه، فوالله إني لأعلمهم بالله، وأشدهم له خشية». أخرجه البخاري (٦١٠١) ومسلم (٢٣٥٦).

(٢) أخرجه أحمد (١٣٧٢٧) بسند صحيح ولفظه: أن ناسا سألوا أزواج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن عبادته في السر، قال: فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: «ما بال أقوام يسألون عما أصنع، أما أنا فأصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي، فليس مني».

(٣) ترك النساء ولذات الدنيا وشهواتها، والانقطاع إلى الله تعالى بالتفرغ لعبادته.

(٤) جمع مِسْح وهو ثوب من الشعر غليظ يسمى «البلاس»، يلبسه الرهبان.

وحرَّموا طيبات الطعام واللباس، إلا ما يأكل ويلبس أهل السياحة[1] من بني إسرائيل، وهموا بالاختصاء، وأجمعوا لقيام الليل وصيام النهار، فنزلت: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُحَرِّمُواْ طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللّهُ لَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ**﴾ [المائدة: ٨٧]. يقول: لا تسيروا بغير سنة المسلمين، يريد ما حرموا من النساء والطعام واللباس، وما أجمعوا له من قيام الليل وصيام النهار، وما هموا به من الاختصاء، فنزلت فيهم، فبعث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إليهم، فقال: «**إن لأنفسكم عليكم حقًا، وإن لأعينكم حقًا، صوموا وأفطروا، وصلوا وناموا، فليس منا من ترك سنتنا**»، فقالوا: اللهم سلَّمْنا واتَّبَعْنا ما أَنْزَلتَ[2].

وقوله: «**وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ**[3]»: تقدم أن الله سبحانه وتعالى يحب أن يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تشبيه، فلا يقال: سمع كسمعنا، ولا بصر

---

(١) أي: الذين انقطعوا عن أعمالهم وفارقوا الأمصار.

(٢) **ضعيف:**

أخرجه ابن جرير في "تفسيره" عند الآية من طريق الحسين قال، حدثني حجاج، عن ابن جريج به. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف حسين بن داود الملقب بـ[سنيد]، وابن جريج مدلس وقد عنعن، وهي قصة كما قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ مرسلة.

(٣) تقدم بيان معنى التشبيه وأن الصواب التعبير بـ التمثيل بدلا من التشبيه، وأما **التعطيل** فهو لغة: التخلية والترك، كقوله تعالى: ﴿**وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ**﴾، أي: مخلاة متروكة. واصطلاحًا: نفي المعنى الحق الوارد في الكتاب والسنة. وهو نوعان:

١) **تعطيل كلي**. وهو نفي جميع أسماء الله تعالى وصفاته. كما فعلت الجهمية والفلاسفة وغيرهم.

٢) **تعطيل جزئي**. وهو نفي شيء من أسماء الله تعالى وصفاته، كما فعلت المعتزلة النافين للصفات دون الأسماء، والأشاعرة والكلابية والماتريدية النافين لبعض الصفات دون بعض.

والفرق بين التعطيل والتمثيل: أن **كل معطل ممثل، وكل ممثل معطل**. أما تعطيل المعطل فظاهر، وأما تمثيله: فلأنه إنما عطل لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه، فمثل أولًا، وعطل ثانيًا، كما أنه بتعطيله مَثَّلَهُ بالناقص. فالمعطلة مثلوه أولا بالمخلوقات، ثم عطلوه ثانيًا عن جميع الصفات، ثم مثلوه ثالثًا بالمعدومات، فعلى هذا: فالمعطل ممثل من وجهين: مثله بالمخلوقات، ثم مثله بالمعدومات. وقد قال بعض السلف: المعطل يعبد عدما، والممثل يعبد صنمًا، والمسلم يعبد إله الأرض والسماء. وأما تمثيل الممثل فظاهر، وأما تعطيله فمن ثلاثة أوجه: **الأول**: أنه عطل نفس النص الذي أُثبتت به الصفة، حيث جعله دالًا على التمثيل، مع أنه لا دلالة فيه عليه، وإنما يدل على صفة تليق بالله عز وجل. **الثاني**: أنه عطل كل نص يدل على نفي مماثلة الله لخلقه، كقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى:١١]، وقوله تعالى: ﴿**فَلا تَضْرِبُوا للهِ الأَمْثَالَ**﴾ [النحل:٧٤]. **الثالث**: أنه عطل الله تعالى عن كماله الواجب، حيث مثله بالمخلوق الناقص. انظر: "تلخيص الحموية" (ص٩٣)، و"القواعد المثلى" (ص١٢٥).

كبصرنا، ونحوه، ومن غير تعطيل، فلا ينفى عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به أعرف الناس به: رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فإن ذلك تعطيل، وقد تقدم الكلام في هذا المعنى.

ونظير هذا القول قوله فيما تقدم: ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه. وهذا المعنى مستفاد من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرِ﴾ [الشورى: ١١]. فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] رد على المشبهة، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرِ﴾ [الشورى: ١١] رد على المعطلة.

وقوله: «**وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ**»: تقدم الكلام أيضًا على هذا المعنى، وأن العبد غير مجبور على أفعاله وأقواله، وأنها ليست بمنزلة حركات المرتعش وحركات الأشجار بالرياح وغيرها، وليست مخلوقة للعباد، بل هي فعل العبد وكسبه وخلْقُ الله تعالى.

وقوله: «**وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَاسِ**[1]»: تقدم الكلام أيضًا على هذا المعنى، وأنه يجب أن يكون العبد خائفًا من عذاب ربه، راجيًا رحمته، وأن الخوف والرجاء بمنزلة الجناحين للعبد، في سيره إلى الله تعالى والدار الآخرة.

(١) أي: بين المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، وهذا يعتبر أمنًا، وبين الخوراج الذين يقولون: إن فعل الكبيرة مخرج من الإسلام، وهذا يعتبر يأسًا.

هذا ديننا وعقيدتنا

قوله: (فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَآءُ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ[1]،

(١) إلا بعض المسائل التي انتقدت على الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإننا نخالفه فيها، وهي كما يلي:

١) **تسمية الله تعالى بـ [القديم] و[الدائم]** كما في قوله: «قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء». والصواب أن [القديم] و[الدائم] ليسا من أسماء الله، بل يغني عنهما: (الأول) و(الآخر).

٢) **التفصيل في النفي في وصف الله تعالى** كما في قوله: «لا يفنى ولا يبيد»، وقوله: «لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام». والصواب في حق الله تعالى: الإثبات المفصَّل والنفي المجمل.

٣) **منع تسلسل الحوادث في الماضي دون المستقبل** كما في قوله: «ليس بعد خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ (الْخَالِقِ) وَلَا بِإِحْدَاثِهِ البرية استفاد اسم (الباري)، له معنى الربوبية ولا مربوب ومعنى الخالق ولا مخلوق». والصواب جواز تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل.

٤) **الاقتصار في وصف نبينا بأنه حبيب الله** كما في قوله: «وحبيب رب العالمين». والصواب وصفه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بأنه خليل الله.

٥) **وصف الله بالألفاظ المجملة** كما في قوله: «تعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات». والصواب ترك الألفاظ المجملة والاقتصار على ما ورد في الأدلة.

٦) **الحكم على الشخص بالإيمان بمجرد الاعتراف بالقلب والتصديق باللسان فقط** كما في قوله: «ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ما داموا بما جاء به النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ معترفين وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين». **والصواب** أن الإيمان يكون بالقلب وباللسان وبالجوارح؛ لأن الاقتصار في الحكم على الشخص بالإيمان بمجرد القول باللسان والاعتراف بالقلب دون العمل بالجوارح هو قول المرجئة، على أنه لا يكفي مجرد معرفة القلب، بل لا بد من الإقرار، فتنبه لهذا أيضًا.

٧) **حصر تكفير أهل الذنوب بالاستحلال فقط** كما في قوله: «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله». والصواب أن الشخص يكفر بالشرك أو الكفر ولو لم يستحل ذلك، فلو زاد قيدا بعد قوله: بـ «بذنب» [ما دون الشرك أو الكفر]، لسلم من الانتقاد.

٨) **حصر الكفر بالجحود** كما في قوله: «ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه». والصواب أن الكفر يكون بأمور كثيرة منها الجحود، ومنها ما يكون باللسان أو بالقلب أو بالجوارح.

٩) **الاقتصار في تعريف الإيمان على القول باللسان والاعتقاد بالقلب دون عمل الجوارح** كما في قوله: «والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان». وهذا مذهب المرجئة، والصواب إدخال الأعمال في تعريف الإيمان.

١٠) **جعل الإيمان شيئًا واحدًا** كما في قوله: «والإيمان واحد». والصواب أن الإيمان ثلاثة أشياء: قول وعمل واعتقاد. =

وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الْإِيمَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلِ الْمُشَبِّهَةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْجَبْرِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ، مِنَ الَّذِينَ خالفوا السنة والجماعة، وَخَالَفُوا الضَّلَالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بَرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ. وَباللهِ الْعِصمة والتَّوْفيق).

ش: الإشارة بقوله: «**فهذا**» إلى كل ما تقدم من أول الكتاب إلى هنا.

والمشبِّهة: هم الذين شبهوا الله سبحانه بالخلق في صفاته، وقولهم عكس قول النصارى، شبهوا المخلوق - وهو عيسى عليه السلام - بالخالق وجعلوه إلهًا، وهؤلاء شبهوا الخالق بالمخلوق، كداود الجواربي وأشباهه.

والمعتزلة: هم عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء الغزال[1] وأصحابُهما، سُمُّوا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في أوائل المائة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين، فيقول قتادة وغيره: أولئك المعتزلة.

وقيل: إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة، وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري، فلما كان زمن هارون الرشيد صنَّف لهم أبو الهذيل كتابين،

---

١١) **جعل أهل الإيمان متساوين في «الإيمان»** كما في قوله: «وأهله في أصله سواء». والصواب أن أهل الإيمان متفاوتون في «الإيمان» بحسب تحقيقهم لأقوال الإيمان وأعماله.

١٢) **حصر طاقة العباد وقدرتهم على ما كلفهم الله به** كما في قوله: «ولا يطيقون إلا ما كلفهم»، والصواب أن طاقة العباد وقدرتهم فوق ما كلفهم الله به، إلا إذا فسَّرنا الطاقة في كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الطاقة هي التي من نحو التوفيق، لا التي من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات، ولكن سيكون في العبارة على هذا التفسير قلقٌ؛ لأن الطاقة قبل هذه العبارة معناها الصحة وسلامة الآلات.

(١) **قال الإمام الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَبُو حذيفة الْبَصْرِيّ الغزال (وقيل: إنما عُرف بالغزَّال لأنه كان يدور فِي سوق الغزل فيتصدَّق على النساء) مولى بني مخزوم، وقيل مولى بني ضبّة، ولد سنة ثمانين بالمدينة. وكان أحد البلغاء المفَّوهين لكنه يلثغ بالراء يُبدلها غَيْنًا فكان لاقتداره على العربيه وتوسُّعه فِي الكلام يتجنب الراء فِي خطابه حتى قيل فِيهِ: ويجعل البُرَّ قمحًا فِي تصرُّفه، وخالف الراء حتى احتال للشعر. ويحكى أنه كان يمتحن بأشياء فِي الراء ويتحيل لها حتى قيل له: اقرأ أول سورة براءة فقال على البدية: «عهد من الله ونبيه إلى الذين عاهدتم من الفاسقين فسيحوا فِي البسيطة هلالين وهلالين» وكان يجيز القراءة بالمعنى، وهذه جرأة على كتاب الله العزيز. ومن مقالاته أنه كان يشك فِي عدالة من حضر وقعة الجمل فقال: إحدى الفئتين مخطئة فِي نفس الأمر، فلو شهد عندي علي وطلحة وعائشة على باقة بقل لم أحكم بشهادتهم لأن أحدهم فاسق لا بعينه. قلت: والفاسق إذا لم يتب فهو عنده مخلد فِي النار نسأل الله العافية. انظر: «تاريخ الإسلام» (٣/ ٧٤٩).

وبين مذهبهم، وبنى مذهبهم على الأصول الخمسة، التي سموها: العدل، والتوحيد، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! ولبَّسوا فيها الحق بالباطل، إذ شأن البدع هذا، اشتمالها على حق وباطل.

وهم مشبهة الأفعال، لأنهم قاسوا أفعال الله تعالى على أفعال عباده، وجعلوا ما يحسن من العباد يحسن منه، وما يقبح من العباد يقبح منه! وقالوا: يجب عليه أن يفعل كذا، ولا يجوز له أن يفعل كذا، بمقتضى ذلك القياس الفاسد!! فإن السيد من بني آدم لو رأى عبيده تزني بإمائه ولا يمنعهم من ذلك لعُدَّ إما مستحسنًا للقبيح، وإما عاجزا، فكيف يصح قياس أفعاله سبحانه وتعالى على أفعال عباده؟! والكلام على هذا المعنى مبسوط في موضعه.

فأما العَدْلُ: فستروا تحته نفي القدر، وقالوا: إن الله لا يخلق الشر ولا يقضي به، إذ لو خلقه ثم يعذبهم عليه يكون ذلك جورًا!! والله تعالى عادلٌ لا يَجُور. ويلزمهم على هذا الأصل الفاسد أن الله تعالى يكون في ملكه ما لا يريده، فيريد الشيء ولا يكون، ولازمه وصفه بالعجز! تعالى الله عن ذلك.

وأما التوحيد: فستروا تحته القول بخلق القرآن، إذ لو كان غير مخلوق لزم تعدد القدماء!! ويلزمهم على هذا القول الفاسد أن علمه وقدرته وسائر صفاته مخلوقة، أو التناقض!.

وأما الوعيد: فقالوا: إذا أوعد بعض عبيده وعيدا فلا يجوز أن لا يعذبهم ويخلف وعيده، لأنه لا يخلف الميعاد، فلا يعفو عمن يشاء، ولا يغفر لمن يريد، عندهم!! [1].

---

(١) تناظر في هذه المسألة أبو عمرو بن العلاء وعمرو بن عبيد المعتزلي صاحب واصل بن عطاء، فقال عمرو بن عبيد: يا أبا عمرو لا يخلف الله وعده وقد قال تعالى: ﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ**﴾ [النساء: ٩٣] فقال أبو عمرو: ويحك يا عمرو، من العجمة أتيت، إن العرب لا تعد إخلاف الوعيد ذما، بل جودا وكرما، أما سمعت قول الشاعر:

وإني وإن أوعدتـــــه أو وعدتـــــه ❁ لمخلـــف إيعـــادي ومنجـــز موعـــدي

وعلى كل حال، فقد قام الدليل على ذكر الموانع من إنفاذ الوعيد، بعضها بالإجماع، وبعضها بالنص، فالتوبة مانع بالإجماع، والتوحيد مانع بالنصوص المتواترة التي لا مدفع لها، والحسنات العظيمة الماحية مانعة، والمصائب المكفرة مانعة، وإقامة الحدود في الدنيا مانع بالنص، فلا تعطل هذه النصوص وأضعاف أضعافها، فلا بد من إعمال النصوص من الجانبين. انظر: "مدارج السالكين" (١/ ٣٩٩)، "لوامع الأنوار" (١/ ٣٧٠)، و "شرح النونية" للهراس (٢/ ٩٩)، و"شرح الواسطية" لابن عثيمين (١/ ٢٦٥).

وأما المنزلة بين المنزلتين: فعندهم أن من ارتكب كبيرة يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر!!.

وأما الأمر بالمعروف: وهو أنهم قالوا: علينا أن نأمر غيرنا بما أمرنا به، وأن نلزمه بما يلزمنا، وذلك هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمنوه أنه يجوز الخروج على الأئمة بالقتال إذا جاروا!! وقد تقدم جواب هذه الشبه الخمس في مواضعها.

وعندهم أن التوحيد والعدل من الأصول العقلية التي لا يعلم صحة السمع إلا بعدها، وإذا استدلوا على ذلك بأدلة سمعية، إنما يذكرونها للاعتضاد بها، لا للاعتماد عليها، فهم يقولون: لا تثبت هذه بالسمع، بل العلم بها متقدم على العلم بصحة النقل! فمنهم من لا يذكرها في الأصول، إذ لا فائدة فيها عندهم، ومنهم من يذكرها ليبين موافقة السمع للعقل، ولإيناس الناس بها، لا للاعتماد عليها! والقرآن والحديث فيه عندهم بمنزلة الشهود الزائدين على النصاب! والمَدَد اللاحق بعسكر مستغنٍ عنهم! وبمنزلة من يتبع هواه واتفق أن الشرع ما يهواه!! كما قال عمر بن عبد العزيز: لا تكن ممن يتبع الحق إذا وافق هواه، ويخالفه إذا خالف هواه، فإذا أنت لا تثاب على ما وافقته من الحق، وتعاقب على ما تركته منه[1]؛ لأنك إنما اتبعت هواك في الموضعين. وكما أن «**الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**»، والعمل يتبع قصد صاحبه وإرادته، فالاعتقاد القوي يتبع أيضًا علم ذلك وتصديقه، فإذا كان ذلك تابعًا للإيمان كان من الإيمان، كما أن العمل الصالح إذا كان عن نية صالحة كان صالحًا، وإلا فلا، فقول أهل الإيمان التابع لغير الإيمان، كعمل أهل

(١) حسن:

أخرجه الهروي في "ذم الكلام" (٨١٠) فقال: أخبرنا محمد بن محمد بن يوسف أخبرنا محمد بن علي بن حامد حدثنا عبد الله بن محمد بن منصور حدثنا هشام بن عمار حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن عن أبيه أنه حدثه ومحمد بن حجاج بن أبي قتلة الخولاني أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى ابنه عبد الملك (أما بعد فاتخذ الحق إماما ولا تكن ممن يقبله إذا وافق هواه ويدعه إذا خالف هواه فإذا أنت لم تؤجر فيما قبلت منه ولم تنج من الإثم فيما دفعت منه إذا خالفك وليكن علمك علم الله الذي أنزله على نبيه صلى الله عليه وسلم ودل فيه على محابه ومكارهه وعرف الناس فيه أمره ودعاهم إلى كتابه وهداهم إلى كرامته ووقاهم به بأسه وأوجب لهم به رضوانه وأنزلهم به أفضل منازل خلقه عز وجل هو العلم الذي لم يجهل من علمه ولم يعلم من جهله فآثره على سواه وانته عند زواجره فإن ذلك يحق على من علمه واتبع طاعة الله فيما أوصى به هو نور الله الذي أنزل وهدى به أولياءه ومن لم يكن له حظ فيه لم ينتفع بشيء منه وكان في ظلمة ما بقي في دنياه. ورجاله محتج بهم مترجم لهم في "تاريخ الإسلام".

الصلاح التابع لغير قصد أهل الصلاح. وفي المعتزلة زنادقة كثيرة، وفيهم من ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا.

[الجهمية وأصل مذهبهم]

والجهمية: هم المنتسبون إلى جهم بن صفوان الترمذي، وهو الذي أظهر نفي الصفات والتعطيل، وهو أخذ ذلك عن الجعد بن درهم، الذي ضحى به خالد بن عبد الله القَسْري بواسط، فإنه خطب الناس في يوم عيد الأضحى، وقال: أيها الناس، ضحوا تقبَّل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا ولم يكلم موسى تكليمًا، تعالى الله عما يقول الجعد علوًا كبيرًا! ثم نزل فذبحه[1]. وكان ذلك بعد استفتاء علماء زمانه، وهم السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

وكان جهم بعده بخراسان، فأظهر مقالته هناك، وتبعه عليها ناس، بعد أن ترك الصلاة أربعين يومًا شكا في ربه! وكان ذلك لمناظرته قومًا من المشركين، يقال لهم السُّمَنِيَّة[2]، من فلاسفة الهند، الذين ينكرون من العلم ما سوى الحسيات، قالوا له: هذا ربك الذي تعبده، هل يُرى أو يُشَمُّ أو يُذاق أو يُلمس؟ فقال: لا، فقالوا: هو معدوم!! فبقي أربعين يومًا لا يعبد شيئًا[3]، ثم لما خلا قلبه من معبود يألهه، نقش الشيطان اعتقادًا نحته فكره، فقال: إنه الوجود المطلق!! ونفى جميع الصفات، واتصل بالجعد.

وقد قيل: إن الجعد كان قد اتصل بالصابئة الفلاسفة من أهل حران، وأنه أيضًا أخذ شيئًا عن بعض اليهود المحرفين لدينهم، المتصلين بلبيد بن الأعصم، الساحر الذي سحر

---

(١) **ضعيفة الإسناد**: تقدم تخريج القصة (ص).

(٢) بضم السين وفتح الميم -كلمة بوذية هي في الأصل الراهب- وهم إحدى الفرق الضالة من أهل الهند من عبدة الأصنام، كانت قبل دولة الإسلام، ينفون النظر والاستدلال، ويقولون بقدم العالم، ويزعمون أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، فما لا تدركه الحواس لا يثبتونه، فهم على هذا ينكرون جميع الغيبيات، فأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح، في الصور المختلفة. وأجازوا نقل روح الإنسان إلى كلب، وروح الكلب لإنسان. انظر: "الفرق بين الفرق" للبغدادي (ص ٢٥٣)، و"درء تعارض" (٥/ ١٦٨).

(٣) **صحيح**:
رواه أحمد في "الرد على الجهمية" (ص٩٣) والبخاري في "خلق أفعال العباد" (ص٣٠) وابن بطة في "الإبانة" (٣١٧) واللالكائي في "شرح اعتقاد أصول السنة" (٦٣٠) بأسانيد صحيحة.

النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ[1]. فقُتِل جهم بخراسان، قتلَه سلْم بن أَحْوز ولكن كانت قد فشت مقالته في الناس، وتقلدها بعده المعتزلة. ولكن كان الجهم أدْخلْ[2] في التعطيل منهم؛ لأنه ينكر الأسماء حقيقة، وهم لا ينكرون الأسماء بل الصفات.

وقد تنازع العلماء في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة أم لا؟ ولهم في ذلك قولان[3]: وممن قال إنهم ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة - عبد الله بن المبارك[4]، ويوسف بن أسباط[5].

وإنما اشتهرت مقالة الجهمية من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السنة، فإنه من إمارة المأمون قوُوا وكثروا، فإنه كان قد أقام بخراسان مدة واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طَرْسُوس[6] سنة ثمان عشرة ومائتين وفيها مات، وردوا الإمام أحمد إلى الحبس ببغداد إلى سنة عشرين، وفيها كانت محنته مع المعتصم ومناظرته لهم بالكلام، فلما رد عليهم ما احتجوا به عليه، وبين أنه لا حجة لهم في شيء من ذلك، وأن طلبهم من الناس أن يوافقوهم وامتحانهم إياهم -: جهل وظلم، وأراد المعتصم إطلاقه، أشار عليه من

---

(١) كما في البخاري (٣٢٦٨) ومسلم (٢١٨٩).

(٢) أي: أشد.

(٣) والصحيح هو قول جمهور السلف أنهم كفار، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير "الجهمية المحضة" الذين ينكرون الصفات.اهـ

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

ولقد تقلد كفرهم خمسون في ❁ عشر من العلماء في البلدان

واللالكائي الإمام حكاه عنهم ❁ بل حكاه قبله الطبراني

انظر: "مجموع الفتاوى" (٣/ ٣٥٢)، و"نونية ابن القيم" (ص٤٢).

(٤) **صحيح:**

أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (١٥) وابن بطة في "الإبانة" (٢٥٤) من طريق الحسن بن عيسى مولى عبد الله بن المبارك قال: كان ابن المبارك يقول: «الجهمية كفار». وهذا إسناد صحيح.

(٥) **ضعيف:**

أخرجه أبو عمرو الداني في "الرسالة الوافية" (٢٢٧) فقال: حدّثنا ابن سلمة، قال: نا محمد، قال: نا أبو بكر بن أبي داود، قال: نا المسيب بن واضح، قال: سمعت يوسف بن أسباط يقول: أصول البدع أربعة الورافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة، ثم تتشعب كل فرقة على ثماني عشرة طائفة، فتلك اثنتان وسبعون فرقة، والثالثة والسبعون الجماعة التي قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إنهم الناجية. وفيه المسيب بن واضح وفيه ضعف.

(٦) مدينة بثغور الشام بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم. انظر "معجم البلدان" (٤/ ٢٨).

أشار بأن المصلحة ضربه، لئلا تنكسر حرمة الخلافة مرة بعد مرة! فلما ضربوه قامت الشناعة في العامة، وخافوا، فأطلقوه. وقصته مذكورة في كتب التاريخ[1].

ومما انفرد به جهم: أن الجنة والنار تفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكفر هو الجهل فقط، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على سبيل المجاز، كما يقال تحركت الشجرة، ودار الفَلَك، وزالت الشمس! ولقد أحسن القائل:

عجبتُ لشيطانٍ دعا الناس جهرةً ❁ إلى النار واشتُق اسمه من جهنمِ[2]

وقد نقل أن أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لما سئل عن الكلام في الأعراض[3] والأجسام؟ فقال: لعن الله عمرو بن عبيد، هو فتح على الناس الكلام في هذا[4].

[الجبرية وأصل قولهم]

والجبرية: أصل قولهم من الجهم بن صفوان، كما تقدم، وأن فعل العبد بمنزلة طوله ولونه![5] وهم عكس القَدَرية نفاة القدر، فإن القدرية إنما نُسبوا إلى القدر لنفيهم إياه، كما سميت المرجئة لنفيهم الإرجاء، وأنه لا أَحَدَ مُرْجَأٌ لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم. وقد تسمى الجبرية «قدرية»؛ لأنهم غلوا في إثبات القدر، وكما يسمى الذين لا يجزمون بشيء من الوعد والوعيد، بل يغلون في إرجاء كل أمر حتى الأنواع، فلا يجزمون بثواب من تاب، كما لا يجزمون بعقوبة من لم يتب، وكما لا يجزم لمعين. وكانت المرجئة الأولى يرجئون عثمان وعليا، ولا يشهدون بإيمان ولا كفر!![6]

---

(١) انظر: "سير أعلام النبلاء" (١١/ ٢٣٢).

(٢) هذا البيت منسوب إلى ابن المبارك، انظر "مجموع الفتاوى" (١٣/ ١٨٤)، و"الصواعق" (٤/ ١٣٩٨) و"سير أعلام النبلاء" (٨/ ٤١١).

(٣) أي: الصفات.

(٤) أخرجه الهروي في "ذم الكلام" (٥/ ٢٢١) من طريق ابن أحمد بن سعيد البخاري سمعت سعد بن الأحنف سمعت الفتح بن علوان سمعت أحمد بن الحجاج سمعت محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة يقول: قال أبو حنيفة: فذكره. وفيه من لم أعرفهم.

(٥) أي: ليست له فيها إرادة ولا اختيار، بل هي محض فعل الرب سبحانه وتعالى.

(٦) هذا قول جماعة من المتقدمين كالحسن بن محمد بن الحنفية ومحارب بن دثار وغيرهما، وهذا القول إنما جاء منهم ردا على الخوارج الذين كفروا عثمان وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا. انظر: "الطبقات" لابن سعد (٦/ ٣٠٧).

وقد ورد في ذمِّ القدرية أحاديث في "السنن": منها ما روى أبو داود في "سننه"، من حديث عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**»[(١)]. ورُوِي في ذمِّ القدرية أحاديث أُخر كثيرة، تكلم أهل الحديث في صحة رفعها، والصحيح أنها موقوفة، بخلاف الأحاديث الواردة في ذم الخوارج، فإن فيهم في "الصحيح" وحده عشرة أحاديث، أخرج البخاري منها ثلاثة، وأخرج مسلم سائرها[(٢)]. ولكن مشابهتهم[(٣)] للمجوس ظاهرة، بل قولهم أردأ من قول المجوس، فإن المجوس اعتقدوا وجود خالقَين، والقدرية اعتقدوا خالقِين!!.

وهذه البدع المتقابلة حَدَثَت من الفتن المفرِّقة بين الأمة، كما ذكر البخاري في "صحيحه"، عن سعيد بن المسيب، قال: وقعت الفتنة الأولى -يعني مقتل عثمان- فلم تُبقِ من أصحاب بدر أحدًا. ثم وقعت الفتنة -يعني الحرة-، فلم تُبقِ من أصحاب الحديبية أحدًا. ثم وقعت الثالثة[(٤)]، فلم تُرتفع وللناس طَبَاخ[(٥)]. أي عقل وقوة.

فالخوارج والشيعة حدَثوا في الفتنة الأولى، والقدرية والمرجئة في الفتنة الثانية، والجهمية ونحوهم بعد الفتنة الثالثة. فصار هؤلاء ﴿**الذين فرَّقوا دينهم وكانوا شيعًا**﴾ [الأنعام: ١٥٩]- يقابلون البدعة بالبدعة، أولئك[(٦)] غلَوا في علي، وأولئك[(٧)] كفروه! وأولئك[(٨)] غلَوا في الوعيد، حتى خلَّدوا بعض المؤمنين، وأولئك غلوا في الوعد حتى نفوا بعض الوعيد، أعني المرجئة! وأولئك غلوا في التنزيه حتى نفوا الصفات، وهؤلاء غلوا في الإثبات، حتى وقعوا في التشبيه! وصاروا يبتدعون من الدلائل والمسائل ما ليس بمشروع، ويعرضون عن الأمر المشروع، وفيهم من استعان على ذلك بشيء من كتب الأوائل: اليهود والنصارى

(١) **حسن لغيره**: تقدم تخريجه ص(٤١٦).
(٢) انظر: صحيح البخاري (٦٩٣٠-٦٩٣٤) وصحيح مسلم (١٠٦٣-١٠٦٨).
(٣) أي: القدرية.
(٤) هذه الفتنة الثالثة قيل هي لما خرج في المدينة أبو حمزة الخارجي وكان ذلك في خلافة مروان بن محمد سنة ثلاثين ومائة ألف للهجرة.
(٥) أخرجه البخاري (٤٠٢٤).
(٦) أي: الشيعة.
(٧) أي: الخوارج.
(٨) أي: الخوارج.

والمجوس والصابئين، فإنهم قرءوا كتبهم، فصار عندهم من ضلالتهم ما أدخلوه في مسائلهم ودلائلهم، وغيَّروه في اللفظ تارة، وفي المعنى أخرى! فلبسوا الحق بالباطل، وكتموا حقًا جاء به نبيُّهم، فتفرقوا واختلفوا وتكلموا حينئذ في الجسم والعَرَض والتجسيم، نفيا وإثباتًا.

[سبب الضلال العدول عن الصراط المستقيم الذي أمر الله باتباعه]

وسبب ضلال هذه الفرق وأمثالهم، عدولهم عن الصراط المستقيم، الذي أمرنا الله باتباعه، فقال تعالى: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ**﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وقال تعالى: ﴿**قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي**﴾ [يوسف: ١٠٨] فوحَّد لفظ «صراطه» و«سبيله»، وجمع «السبل» المخالفة له.

وقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خط لنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خطًا، وقال: «**هذا سبيل الله، ثم خط خطوطًا عن يمينه وعن يساره، وقال: هذه سبل، على كل سبيل شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]**»[(١)].

ومن هاهنا[(٢)] يعلم أن اضطرار العبد إلى سؤال هداية الصراط المستقيم فوق كل ضرورة، ولهذا شرع الله تعالى في الصلاة قراءة أم القرآن في كل ركعة، إما فرضًا أو إيجابًا، على حسب اختلاف العلماء في ذلك، لاحتياج العبد إلى هذا الدعاء العظيم القدر، المشتمل على أشرف المطالب وأجلها. فقد أمرنا الله تعالى أن نقول: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ**

---

(١) حسن:
أخرجه أحمد (٤١٤٢) والطيالسي (٢٤١) والنسائي في "الكبرى" (١١١٠٩) وابن حبان (٦) وغيرهم من طرق عن حماد بن زيد عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله ابن مسعود به. وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين إلا عاصم بن بهدلة فهو حسن الحديث، وهو في "الصحيح المسند" للعلامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ برقم (٨٣٦).
وله شاهد عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه أحمد (١٥٢٧٧) وابن ماجه (١١) من طريق أبي خالد الأحمر، عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر نحوه. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف مجالد بن سعيد.

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٣٠٧)، و"درء تعارض" (١/ ١٦٦)، و"منهاج السنة" (٢/ ١١-١٢).

﴿الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]. وقد ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون**»[(١)].

وثبت في "الصحيح" عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه**»، قالوا: يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: «**فمن؟**»![(٢)].

قال طائفة من السلف: من انحرف من العلماء ففيه شبه من اليهود، ومن انحرف من العُبَّاد ففيه شبه من النصارى[(٣)]. فلهذا تجد أكثر المنحرفين من أهل الكلام، من المعتزلة ونحوهم - فيه شبه من اليهود، حتى أن علماء اليهود يقرءون كتب شيوخ المعتزلة، ويستحسنون طريقتهم، وكذا شيوخ المعتزلة يميلون إلى اليهود ويرجحونهم على النصارى. وأكثر المنحرفين من العباد، من المتصوفة ونحوهم - فيهم شبه من النصارى، ولهذا يميلون إلى نوع من الرهبانية والحلول والاتحاد ونحو ذلك. وشيوخ هؤلاء[(٤)] يذمون الكلام وأهله، وشيوخ أولئك[(٥)] يعيبون طريقةَ هؤلاء ويصنفون في ذم السماع والوَجْد وكثيرٍ من الزهد والعبادة التي أحدثها هؤلاء.

---

(١) صحيح:
أخرجه أحمد (١٩٣٨١) والترمذي (٢٩٥٤) من طريق عن سماك بن حرب، عن عباد بن حبيش، عن عدي بن حاتم. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة عباد بن حبيش. وقد اختلف في إسناد هذا الحديث، فقد رواه سعيد بن منصور في "تفسيره" (١٧٩) من طريق سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد مرسلًا. وهذا أصح.
وله شاهد عن بعض أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: أخرجه أحمد (٢٠٣٥١) والطبري في "تفسيره" (١/ ١٨٧) من طريق معمر، عن بديل العقيلي، قال: أخبرني عبد الله بن شقيق، أنه أخبره من سمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نحوه. وهذا إسناد صحيح.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٧٣٢٠) ومسلم برقم (٢٦٦٩) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «**شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ**» بدل قوله: «**حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ**» وهذه اللفظة عند الإمام أحمد (١٧١٣٥) من حديث شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي سنده: شهر بن حوشب وهو ضعيف. فعزو الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ هذا اللفظ للصحيحين يعتبر وهَمًا، وقد تبع فيه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كما في "الاقتضاء"، والشارح رَحِمَهُ اللَّهُ كما تقدم ينقل كثيرًا من كتبه.

(٣) انظر: "اقتضاء الصراط المستقيم" (١/ ٧٩).

(٤) أي: الصوفية.

(٥) أي: أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم.

ولفِرَق الضلال في الوحي طريقتان[1]: طريقة التبديل، وطريقة التجهيل. أما أهل فهم نوعان: أهل الوهم والتخييل، وأهل التحريف والتأويل.

فأهل الوهم والتخييل، هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله واليوم الآخر والجنة والنار بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه! لكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به ويتوهمون به أن الله شيء عظيم كبير، وأن الأبدان تُعاد، وأن لهم نعيمًا محسوسًا، وعقابًا محسوسًا، وإن كان الأمر ليس كذلك؛ لأن مصلحة الجمهور في ذلك، وإن كان كذبا فهو كذب لمصلحة الجمهور!! وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على هذا الأصل.

وأما أهل التحريف والتأويل، فهم الذين يقولون: إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال ما هو الحق في نفس الأمر، وإن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا! ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات!! ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل، بل يقولون: يجوز أن يراد كذا. وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ.

وأما أهل التجهيل والتضليل، الذين حقيقة قولهم: إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء! ويقولون: يجوز أن يكون للنص تأويل لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه جبرائيل ولا محمد ولا غيره من الأنبياء، فضلا عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأن محمدًا صلى الله عليه وسلم كان يقرأ: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه: ٥]. ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ**﴾ [فاطر: ١٠]. ﴿**مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ [ص: ٧٥] وهو لا يعرف معاني هذه الآيات! بل معناها الذي دلت عليه لا يعرفه إلا الله تعالى!! ويظنون أن هذه طريقة السلف!![2]

---

(١) انظر: "درء التعارض" (١/ ٨)، و"مجموع الفتاوى" (٥/ ٣١)، و"الصواعق" (٢/ ٤١٨).

(٢) السلف بريئون من مذهب التفويض، فقد تواترت الأقوال عنهم بإثبات المعاني لهذه النصوص إجمالًا أحيانًا، وتفصيلًا أحيانًا، وتفويضهم الكيفية إلى علم الله عز وجل. وقد ورد عن بعض العلماء كالنووي والبغوي وابن قدامة وغيرهم أنهم يعزون إلى السلف تفويض معاني الصفات، بسبب فهمهم لبعض الكلمات على خلاف الصواب، ومن ذلك ما يلي:

١) **نقل ابن قدامة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "لمعة الاعتقاد" (ص٣١) عن الإمام أحمد أنه قال -في قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله ينزل إلى سماء الدنيا**» و«**إن الله يُرَى في القيامة**» وما أشبه هذه الأحاديث: نؤمن بها، ونصدق بها، لا كيف، ولا معنى، ولا نرد شيئًا منها... إلخ». ففهم ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كلام الإمام أحمد التفويض، حيث قال: وكل ما جاء في القرآن، أو صحَّ عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن وجب الإيمان به وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل، =

وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظا، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله، اتباعًا لطريق الراسخين في العلم الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين بقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا**﴾ [آل عمران: ٧]. وقال في ذم مبتغي التأويل لمتشابه تنزيله: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ**﴾ [آل عمران: ٧].اهـ وهذا الفهم من ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ غير صحيح لأمور: **الأمر الأول**: أن هذا الكلام المنقول عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ غير ثابت عنه، فقد أخرجه الخلال في السنة كما في "درء تعرض العقل والنقل" (٢/ ٣٠) و"مختصر الصواعق" (ص ٤٦٨) من طريق علي بن عيسى أن حنبلًا حدثهم فذكره. وهذا إسناد ضعيف، فعلي بن عيسى هو ابن الوليد ولم توجد له ترجمة، وحنبل هو ابن إسحاق وهو يتفرد عن أحمد بغرائب منكرة. ومما يدل على أن هذه الرواية منكرة، ما رواه اللألكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" برقم (٧٧٧) وابن أبي يعلى في "طبقات الحنابلة" عن حنبل بن إسحاق قال: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تروى عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله ينزل إلى السماء الدنيا**»، فقال أبو عبد الله: " نؤمن بها ونصدق بها ولا نرد شيئًا منها إذا كانت أسانيد صحاح، ولا نرد على رسول الله قوله ونعلم أن ما جاء به الرسول حق،... إلى أن قال: أمض الحديث على ما روي **بلا كيف ولا حد**... إلخ. فهذا اللفظ هو المعروف عن الإمام أحمد وهو نفي العلم بالكيفية، لا تفويض المعنى، وهو الموافق لعامة السلف رضي الله عنهم. **الأمر الثاني**: أنه على فرض ثبوته عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإن المراد بقوله: "لا كيف ولا معنى" أي: لا نثبت لها معاني تخالف ظاهرها كما يفعل أهل البدع، فيقولون معنى اليد النعمة، ومعنى الوجه الثواب، فلا نثبت هذه المعاني الباطلة التي تخالف ظاهر النصوص. **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فقال أبو عبد الله: نؤمن بها، ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى - أي لا نكيفها ولا نحرفها بالتأويل، فنقول: معناها كذا.اهـ "درء التعارض" (٢/ ٣١)، وقال أيضًا: والمنتسبون إلى السنة من الحنابلة وغيرهم يتمسكون بما يجدونه في كلام الأئمة في المتشابه مثل قول أحمد في رواية حنبل: "لا كيف ولا معنى" ظنوا أن مراده. أنا لا نعرف معناها. وكلام أحمد صريح بخلاف هذا في غير موضع وقد بين أنه إنما ينكر تأويلات الجهمية ونحوهم الذين يتأولون القرآن على غير تأويله وصنف كتابه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما أنكرته من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله فأنكر عليهم تأويل القرآن.اهـ "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٣٦٣)، وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فإن قيل: ما الجواب عما قاله الإمام أحمد في حديث النزول وشبهه: "نؤمن بها ونصدق، لا كيف، ولا معنى". قلنا: الجواب على ذلك: أن المعنى الذي نفاه الإمام أحمد في كلامه هو المعنى الذي ابتكره المعطلة من الجهمية وغيرهم، وحرّفوا به نصوص الكتاب والسنة عن ظاهرها إلى معانٍ تُخالفه. ويدلّ على ما ذكرنا أنه نفى المعنى، ونفى الكيفية؛ ليتضمن كلامه الردّ على كلتا الطائفتين المبتدعتين: طائفة المعطلة وطائفة المشبهة. فتفسير آيات الصفات وأحاديثها على نوعين: ١- **تفسير مقبول**: وهو ما كان عليه الصحابة والتابعون من إثبات المعنى اللائق بالله عزّ وجل الموافق لظاهر الكتاب والسنة. ٢- **وتفسير غير مقبول**: وهو ما كان بخلاف ذلك.اهـ "تلخيص الحموية" (ص٣٥).

٢) **نقل البغوي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أئمة الدين كمكحول والزهري والأوزاعي ومالك وابن المبارك وسفيان الثوري والليث بن سعد وأحمد وإسحاق **رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ** أنهم يقولون في صفات الله تعالى: **"أمروها كما جاءت بلا كيف"**. ففهم البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هذا الكلام التفويض حيث قال: والأولى في هذه الآية ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلاَئِكَةُ**﴾ وما شاكلها أن يؤمن الإنسان بظاهرها =

ويكل علمها إلى الله تعالى، ويعتقد أن الله عز اسمه منزه عن سمات الحدث، على ذلك مضت أئمة السلف وعلمَاء السنة.اهـ " تفسير البغوي " (١/ ٢٦٩)، وقال أيضًا: وأما أهل السنة فيقولون: الاستواء على العرش صفة لله تعالى، بلا كيف، يجب على الرجل الإيمان به، ويكل العلم فيه إلى الله عز وجل.اهـ " تفسير البغوي " (١/ ٢٥)، وهذا الفهم من البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ غير صحيح؛ فإن معنى قول السلف: **"أمروها كما جاءت بلا كيف"**. أي: أمروا نصوص الصفات كما وردت على ظاهرها وما دلت عليه من المعاني والصفات على ما يليق بالله تعالى من غير تكييفها. فالسلف يمرون نصوص الصفات كما جاءت بلا كيف، أي: يثبتون حقيقة معاني ألفاظها ويؤمنون بها، مع نفي علمهم بكيفيتها. وليس المقصود أنهم يؤمنون باللفظ من غير فهم لحقيقة معناه. فهم يفهمون حقيقة معاني هذه الألفاظ الواردة في الصفات كالاستواء والضحك ويؤمنون بذلك على ما يليق بالله سبحانه وتعالى، ويفوضون في الكيفية فقط. **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا «**أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف**»؛ فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية، إذا لم يفهم من اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات. وأيضًا: فإن من ينفي الصفات لا يحتاج إلى أن يقول: (بلا كيف) فمن قال: إن الله ليس على العرش لا يحتاج أن يقول: (بلا كيف) فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا (بلا كيف). وأيضًا: فقولهم أمروها كما جاءت يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإن هذه الألفاظ جاءت دالة على معاني، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: "أمرّوا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم غير مراد" أو "أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلّت عليه حقيقة.اهـ "الفتوى الحموية الكبرى" (ص ٣٠٦-٣٠٧)، وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بل اتفق الصحابة والتابعون على إقرارها وإمرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها.اهـ "مختصر الصواعق" (ص٢٨)، وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذه العبارة ورد معناها عن السلف، فقالوا في آيات الصفات وأحاديثها أمروها كما جاءت بلا كيف. وهذه العبارة تجاذبها طائفتان: طائفة ادَّعت أن السلف أرادوا بهذه العبارة التفويض، والغريب أن هذه الدعوى تصدر من علمَاء أجلاء يشهد لهم بالخير، لكننا نشهد لهم بالخير، ونشهد عليهم بالخطأ في نقل مذهب السلف على هذا الوجه، ونرى أنهم مخطئون لكن عن غير عمد؛ لأن نيتهم حسنة - لا شك عندنا في ذلك -، لكنهم فهموا عن السلف فهمًا خاطئًا، فليس مذهب السلف هو التفويض، فالسلف من أفقه الناس في معنى آيات الصفات وأحاديثها، لكنهم من أبعد الناس أن يقولوا فيها ما لا يعلمون.اهـ "شرح السفارينية" (١/ ٢٩٣-٢٩٦).

٣) **نقل بعضهم** عن سفيان بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته، والسكوت عليه، ليس لأحد أن يفسره إلا الله تعالى ورسوله. وهكذا جاء عن كثير من السلف أنهم قالوا: "تفسيرها قراءتها". فظن أنهم يريدون تفويض معاني الصفات والجهل بمعنى الخطاب، وأنها لا تدل على شيء، وليس الأمر كذلك، بل أراد السلف أن نصوص الصفات واضحة بينة بمجرد قراءتها يفهم منها الصفات اللائقة بالله تعالى، ولا نحتاج إلى تفسيرها بمعانٍ باطلة. قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وكما قال سفيان وغيره: قراءتها تفسيرها. يعني أنها بينة واضحة في اللغة لا يبتغى بها مضائق التأويل والتحريف.اهـ العلو (ص٢٥١)، و"مختصر العلو" (ص١٥٠)، وقال بعض العلماء: ليس لأحد أن يفسره إلاَّ الله تعالى ورسوله. أي: تفسير هيئة الصفة وكيفيتها، بل نفوض الكيفية إلى علم الله عز وجل، أمَّا الصفة فإنَّ مذهب السلف إثبات صفات الله عز وجل، وإثبات معناها، وتفويض الكيفية إلى علم الله =

ثم منهم من يقول: إن المراد بها خلاف مدلولها الظاهر المفهوم، ولا يعرفه أحد، كما لا يعلم وقت الساعة! ومنهم من يقول: بل تُجرى على ظاهرها وتُحمل على ظاهرها!! ومع هذا، فلا يعلم تأويلها إلا الله، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلًا يخالف ظاهرها، وقالوا مع هذا: إنها تحمل على ظاهرها، وهؤلاء مشتركون في القول بأن الرسول لم يبين المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلةً أو متشابهةً، ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غيرَ ما يجعله الفريق الآخر مشكلًا.

ثم منهم من يقول: لم يعلم معانيها أيضًا[(١)]! ومنهم من يقول: علمها ولم يبينها، بل أحال في بيانها على الأدلة العقلية، وعلى من يجتهد في العلم بتأويل تلك النصوص!! فهم مشتركون في أن الرسول لم يَعْلَم أو لم يُعَلِّم، بل نحن عرفنا الحق بعقولنا ثم اجتهدنا في حمل كلام الرسول على ما يوافق عقولنا، وأن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات[(٢)]!! ولا يفهمون السمعيات[(٣)]!! وكل ذلك ضلال وتضليل عن سواء السبيل[(٤)].

عز وجل، لأن الكلام في الصفات فرعٌ عن الكلام في الذات، ولله عز وجل المثل الأعلى.اهـ انظر: "التعليقات السنية على العقيدة الواسطية" (ص٤٣).

(١) أي: الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

(٢) وهي: كل ما كان طريق العلم بها العقل.

(٣) وهي: كل ما كان طريق العلم بها الكتاب والسنة.

(٤) **التفويض عند أهل السنة نوعان:**

١- **تفويض كيفية صفات الله تعالى دون المعنى.** وهو: أن يفوض العلم بكيفية صفات الله تعالى إلى الله، بأن يقول: الله أعلم كيف هو؟. وهذا هو مذهب السلف؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما أننا لا نعقل كيفية ذاته سبحانه، فإننا أيضًا لا نعقل كيفية صفاته تعالى.

٢- **تفويض المعنى.** وهو: صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد، بل يفوَّض علمه إلى الله بأن يقال: الله أعلم بمراده. وهذا مذهب المفوضة، وهو كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد. وذلك لأنه يتضمن مفاسد كثيرة ومنها:

١) **تكذيب للقرآن**، لأن الله يقول: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾ [النحل:٨٩]، وأي بيان في كلمات لا يدرى ما معناها.

٢) **تجهيل الرسول** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، لأن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - على زعمهم - لا يدري عن معاني القرآن فيما يتعلق بالأسماء والصفات، وإذا كان الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لا يدري، فغيره من باب أولى.

٣) **فتح الباب للزنادقة** الذين تطاولوا على أهل التفويض، وقال: أنتم لا تعرفون شيئًا، بل نحن الذين نعرف، وأخذوا يفسرون القرآن بغير ما أراد الله، وقالوا: كوننا نثبت معاني للنصوص خير من كوننا أميين =

نسأل الله السلامة والعافية، من هذه الأقوال الواهية، المفضية بقائلها إلى الهاوية.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢].

لا نعرف شيئًا. انظر: "درء تعارض" (١/ ٢٠٥)، و"شرح الواسطية" للعثيمين (١/ ٩٣).

المحتويات

مقدمة الشيخ العلامة المحدث يحيى بن علي الحجوري ٥
مقدمة المحقق ٦
مبادئ علم العقيدة ٨
المبدأ الأول: (اسمه):..... ٨
مسألة: ما حكم تسمية أمور الاعتقاد بأصول الدين، وغيرها من المسائل العملية بفروع الدين؟ ٩
مسألة: ما هو الفرق بين العقيدة والتوحيد؟ ٩
المبدأ الثاني: حده (تعريف): ١٠
المبدأ الثالث: (موضوعه): ١٠
المبدأ الرابع: (غايته): ١٠
المبدأ الخامس: (ثمرته): ١١
المبدأ السادس: (استمداده): ١١
مسألة: هل تُبنى العقيدة على أحاديث الآحاد؟ ١١
مسألة: هل العقل من مصادر العقيدة؟ ١٢
مسألة: هل القياس من مصادر العقيدة؟ ١٢
المبدأ السابع: (واضعه): ١٣
المبدأ الثامن: (نسبته): ١٤
المبدأ التاسع: (فضله): ١٤
المبدأ العاشر: (حكم الشارع): ١٤
فصل في ذكر أشهر الفرق المخالفة لاعتقاد أهل السنة والجماعة ١٥
مسألة: ما هي عقيدة الإرجاء؟ ١٧

ترجمة مختصرة للإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٤٤
اسمه ونسبه: ٤٤
مولده: ٤٤
شيوخه: ٤٤
مذهبه: ٤٤
مؤلفاته: ٤٥
تلاميذه: ٤٥
ثناء العلماء عليه: ٤٥
وفاته: ٤٦
ترجمة مختصرة للشارح (ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ) ٤٧
اسمه: ٤٧
ولادته ونشأته: ٤٧
شيوخه: ٤٧
تلاميذه: ٤٨
عقيدته: ٤٨
مذهبه: ٤٨
مؤلفاته: ٤٩
وفاته: ٤٩
نص متن الطحاوية ٥٠
مقدمة الشارح في بيان فضل هذا العلم وأهميته ٦٠
[وجوب الإيمان إجمالًا وتفصيلًا] ٦٢
[عامة من ضلَّ في باب العقائد إنما لتفريطه في اتباع الكتاب والسنة] ٦٣
[التعريف بأبي جعفر الطحاوي وبعقيدته] ٦٥
[بيان وجوب اتباع نبينا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ خاتم الأنبياء] ٦٩

[نقول عن السلف في ذم علم الكلام] ٧١
[كراهة السلف التكلم بالألفاظ المجملة لاشتمالها على الحق والباطل] ٧٤
توحيد الله عز وجل ٧٦
[التوحيد هو أول دعوة الرسل] ٧٦
قوله: (نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِين بِتَوْفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ). ٧٦
[أول واجب على المكلف هو الشهادتان] ٧٦
[أنواع التوحيد ومعانيه] ٧٨
[توحيد الصفات] ٧٩
[توحيد الربوبية] ٨١
[الأدلة العقلية على صدق ما أخبر به الرسول] ٩٠
[القرآن مملوء بالآيات التي تقرر توحيد الألوهية] ٩٢
[الأمثال المضروبة في القرآن هي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية] ٩٤
[توحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية لا العكس] ٩٧
[التوحيد في الإثبات والمعرفة والتوحيد في الطلب والقصد] ٩٩
[معظم سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد] ٩٩
[معنى الشهادة ومراتبها] ١٠٠
[ما بعث الله نبيًا إلا ومعه آية تدل على صدقه] ١٠٤
[الاستدلال بأسماء الله وصفاته وأفعاله على وحدانيته] ١٠٦
[أكمل الناس توحيدا الأنبياء والمرسلون] ١٠٧
[صاحب الحس السليم والعقل المُميِّز ليس بحاجة إلى طريقة أهل الكلام] ١٠٩
[إثبات الصفات لله لا يستلزم التمثيل والتجسيم] ١١٦
[انتفاء التماثل بين الخالق والمخلوق] ١١٧
[المطلق الكلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان] ١١٨
[توقف فهم المعاني المعبر عنها باللفظ على معرفة عينها] ١٢٠
[ما يخبر به الرسول من الأمور الغائبة نوعان] ١٢٢

قوله: (وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ). ١٢٤
[منهج السلف في الأسماء والصفات: الإثبات المفصل والنفي المجمل] ١٢٥
[التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية] ١٢٩
قوله: (وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ). ١٣٠
[تقدير الخبر في لا إله إلا الله] ١٣١
قوله: (قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ) ١٣٣
[الصواب من طرق المتكلمين يعود إلى ما ذكر في القرآن] ١٣٤
[إدخال المتكلمين «القديم» في أسمائه تعالى وليس هو من أسمائه الحسنى] ١٣٤
قوله: (لا يفنى ولا يَبيد). ١٣٦
قوله: (وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ). ١٣٦
[الفرق بين الإرادة والمحبة] ١٣٧
[أنواع الإرادة] ١٣٧
[هل الأمر مستلزم للإرادة] ١٣٩
قوله: (لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ). ١٤٤
قوله: (وَلَا يُشْبِهُ الأَنَامَ). ١٤٤
[لا يجوز الاستدلال في العلم الإلهي بقياس تمثيل ولا بقياس شمولي] ١٤٧
[يستعمل في حق الله قياس الأولى] ١٤٨
قوله: (حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ). ١٤٩
[مدار الأسماء الحسنى كلها على اسمي الحي القيوم] ١٥٢
قوله: (خَالِقٌ بِلا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلا مُؤْنَةٍ). ١٥٢
قوله: (مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ). ١٥٣
قوله: (مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا). ١٥٤
[حكم الألفاظ المجملة التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في كتاب ولا سنة] ١٥٦

[لا يتصور انفصال الصفات عن الذات بوجه من الوجوه] ١٦٠
[هل الاسم عين المسمى أو غيره] ١٦١
[دعوى الجهمية امتناع حوادث لا أول لها] ١٦٤
[أقوال أهل النظر في إمكانية دوام نوع الحوادث] ١٦٧
[تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل] ١٧٢
قوله: (لَيْسَ (بعد) خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ (الْخَالِقِ) وَلَا بِإِحْدَاثِهِ الْبَرِيَّةَ اسْتَفَادَ اسْمَ (الْبَارِي)).
..... ١٧٢
[اختلاف العلماء في أول هذا العالم] ١٧٤
قوله: (لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبَ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقَ). ١٧٨
قوله: (وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى بَعْدَ مَا (أَحْيَا) اسْتَحَقَّ هَذَا الِاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ. ١٧٨
قوله: (ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إليه فَقِيرٌ، وَكُلُّ أمر عَلَيْهِ يَسِيرٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إلى شَيْءٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]). ١٧٩
[المعدوم الممكن ليس بشيء في الخارج] ١٨١
[المثل الأعلى المتضمن إثبات الكمال هو لله وحده] ١٨٣
[اختلاف عبارات المفسرين في المثل الأعلى] ١٨٣
[بيان وجوه إعراب " كمثله "] ١٨٥
قوله: (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ). ١٨٧
قوله: (وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا). ١٨٩
وقوله: (وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا). ١٨٩
قوله: (وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ). ١٩٥
قوله: (وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ). ١٩٦
قوله: (وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ، إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ). ١٩٦

[حديث احتجاج آدم على موسى وبيان معناه] ١٩٨
قوله: (يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي، فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي، عَدْلًا). ٢٠٠
قوله: (وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ، بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ). ٢٠٢
قوله: (وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالانْدَادِ). ٢٠٢
قوله: (لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ). ٢٠٢
قوله: (آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ). ٢٠٢
الإيمان بنبوة محمد ﷺ ٢٠٣
قوله: (وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى). ٢٠٣
قوله: (وَأَنَّهُ خَاتَمُ الأنبياء) ٢١٧
قوله: (وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ). ٢١٩
قوله: (وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ) ٢١٩
قوله: (وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ). ٢٢٣
قوله: (وَكُلُّ دَعْوَى النُّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَغَيٌّ وَهَوًى). ٢٢٦
قوله: (وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى، بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ)..... ٢٢٧
الإيمان بأن القرآن كلام الله عز وجل ٢٣٢
قوله: (وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ، فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ [عذابه] بِسَقَرَ حيثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦] فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرَ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] عَلِمْنَا وَأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ). ٢٣٢
قوله: (وَمَنْ وَصَفَ اللهَ بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مثل قول الكفار انْزَجَرَ، عَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ). ٢٦٨

رؤية الله عز وجل حق ٢٦٩

قوله: (وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأهل الْجَنَّةِ، بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ. وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ (وَعَنْ أصحابه) فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ (وتفسيرُه) عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا. فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ). ٢٦٩

التسليم والاستسلام ٢٩٤

قوله: (وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالْاسْتِسْلَامِ). ٢٩٤

قوله: (فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ). ٢٩٦

قوله: (فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالانكَارِ، مُوَسْوِسًا تَائِهًا، شكا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا). ٣٠٤

قوله: (وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأهل دَارِ السَّلَامِ لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ، إِذْ كَانَ تأويل الرُّؤْيَةِ -وَتأويل كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ- بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ، وَلُزُومَ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ (الْمُسْلِمِينَ). ٣٠٨

قوله: (وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التنزيه). ٣١٥

قوله: (فإن رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ). ٣١٥

قوله: (وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ). ٣١٦

الإيمان بالإسراء والمعراج ٣٢٧

قوله: (وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى، ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم:١١]. فصلى الله عليه وسلم في الْآخِرَةِ وَالْأُولَى). ٣٢٧

الإيمان بالحوض ٣٣٥
قوله: (وَالْحَوْضُ -الَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ- حَقٌّ). ٣٣٥
الإيمان بالشفاعة ٣٤٣
قوله: (وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ). ٣٤٣
الإيمان بالميثاق ٣٦٠
قوله: (وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدم وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ). ٣٦٠
الإيمان بعلم الله عز وجل ٣٧٧
قوله: (وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النار، جملة واحدة، فلا يزداد فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ. وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ). ٣٧٧
قوله: (وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ). ٣٧٨
الإيمان بالقضاء والقدر ٣٨٠
وقوله: (وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلان، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً، فإن اللهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]. فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ). ٣٨٠
قوله: (فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، لأن الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ). ٣٩٩
الإيمان باللوح والقلم ٤٠١
قوله: (وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ). ٤٠١

قوله: (فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ، لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ -لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا- لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ. جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ). ٤٠٧

قوله: (وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ). ٤١٢

قوله: (وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ، وَلَا مُعَقِّبٌ وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ وَلَا نَاقِصٌ وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وأَرْضِهِ). ٤١٢

قوله: (وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ. وَالِاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أمر اللهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]). ٤١٤

قوله: (فَوَيلٌ لِمَنْ صَارَ للهِ تَعَالَى فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا). ٤٢٠

الإيمان بالعرش والكرسي ٤٢٣

وقوله: (وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ). ٤٢٣

قوله: (وَهُوَ جَلَّ وَعَلا مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ. مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ). ٤٣٤

إثبات صفة الكلام لله عز وجل ٤٥٢

قوله: (وَنَقُولُ: إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا، إِيمَانًا وَتَصْدِيقًا وَتَسْلِيمًا). ٤٥٢

الإيمان بالملائكة، والنبيين والكتب السماوية ٤٥٨

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ). ٤٥٨

تسمية أهل القبلة بالمسلمين ٤٨٠

قوله: (وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ (غَيرَ مُكَذِّبِينَ)). ٤٨٠

حرمة الخوض في الله عز وجل ودينه وقرآنه ٤٨١

قوله: (وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ). ٤٨١

قوله: (وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ). ٤٨١

عدم تكفير أهل القبلة بذنب ٤٨٧

قوله: (وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ. وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ). ٤٨٧

قوله: (وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نَشْهَدُ لَهُم بالجنة، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقَنِّطُهُمْ). ٥٠٢

الأمن والإياس ٥١٣

قوله: (وَالْأَمْنُ وَالْإِيَاسُ يَنْقُلان عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ). ٥١٣

ما يخرج به المسلم من الإيمان ٥١٧

قوله: (وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ). ٥١٧

تعريف الإيمان ٥١٨

قوله: (وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ. وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ. وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالِفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازِمَةِ الْأَوْلَى). ٥١٨

قوله: (وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ). ٥٥٩

قوله: (وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِيمَانُ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، مِنَ اللهِ تَعَالَى). ٥٦٥

قوله: (وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاءُوا بِهِ). ٥٧٤

أهل الكبائر من المؤمنين لا يُخلَّدون في النار ٥٧٥

قوله: (وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ، إذا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ، وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ. وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكِرَتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ. اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ). ٥٧٥

مذهب أهل السُنة في الصلاة خلف المسلمين والصلاة على موتاهم ٥٨١

قوله: (وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ القِبلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ). ٥٨١

قوله: (وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا). ٥٨٨

قوله: (وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى). ٥٩٠

عصمة دماء المسلمين ٥٩٢

قوله: (وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ). ٥٩٢

وجوب السمع والطاعة بالمعروف لولاة الأمور، وتحريم الخروج عليهم ٥٩٣

قوله: (وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ). ٥٩٣

وجوب اتباع الكتاب والسُنة، وتجنب الشذوذ والفُرْقة ٥٩٧

قوله: (وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةِ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ). ٥٩٧

حب أهل العدل، وبغض أهل الفجور ٦٠٠

قوله: (وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ). ٦٠٠

تفويض العلم فيما خفي على العبد إلى الله ٦٠٢

قوله: (وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ، فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ). ٦٠٢

من مذهب أهل السُنة: المسح على الخُفين ٦٠٥

قوله: (وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ). ٦٠٥

الحج والجهاد مع الأئمة برهم وفاجرهم ٦٠٩

قوله: (وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا). ٦٠٩

الإيمان بالكرام الكاتبين وملك الموت ٦١١

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ). ٦١١

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ). ٦١٤

الإيمان بعذاب القبر ونعيمه، والفتنة الحاصلة فيه ٦٢٣

قوله: (وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ، عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ. وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أو حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ). ٦٢٣

الإيمان بيوم القيامة وما فيه من المشاهد ٦٤٢

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ، وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ). ٦٤٢

خلق الجنة والنار وبقاؤهما ٦٦٤

وقوله: (وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا (قَدْ) فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ). ٦٦٤

أنواع الاستطاعة ٦٨٣

قوله: (وَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لا [يجوز أن] يُوصَفُ الْمَخْلُوقُ بِهِ [تَكُونُ] مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الاستطاعة مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ، وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ، فَهِي

قَبْلَ الفِعْلِ، وبما يَتَعَلَّقُ الخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]). ٦٨٣

أفعال العباد خلق الله عز وجل ٦٨٩

قوله: (وَأَفْعَالُ العِبَادِ [هِيَ] خَلْقُ اللهِ وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ). ٦٨٩

كل ما يجري في الكون بمشيئة الله عز وجل ٧٠٠

قوله: (وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ .وَهُوَ تَفْسِيرُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا باللهِ، نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، [وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ]، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ. وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ. غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ المشِيئاتِ كُلَّهَا، [وَعَكَسَتْ إِرَادَتُهُ الإِرَاداتِ كُلَّهَا]، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]). ٧٠٠

انتفاع الأموات بعمل الأحياء ٧٠٩

قوله: (وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ). ٧٠٩

[الاستئجار على تلاوة القرآن وإهدائه للميت] ٧١٨

[قراءة القرآن وإهداؤها للميت بغير أجرة] ٧١٨

[اختلاف العلماء في حكم قراءة القرآن عند القبور] ٧٢٣

الله هو الغني ونحن الفقراء إليه ٧٢٦

قوله: (وَاللَّهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ). ٧٢٦

[الرد على من يزعم عدم فائدة الدعاء] ٧٢٧

[بيان الحكمة أن الداعي قد لا يعطى شيئًا أو يعطى غير ما سأل] ٧٢٩

قوله: (وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلَا غِنَى عَنِ اللهِ تَعَالَى طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ؛ فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ). ٧٣١

إثبات الرضا والغضب لله عز وجل ٧٣٢

قوله: (وَاللَّهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى). ٧٣٢

مذهب أهل السُنة في الصحابة وآل بيت رسول الله ٧٣٦

قوله: (وَنُحِبُّ أصحاب رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَلَا نُفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ). ٧٣٦

قوله: (وَنُثْبِتُ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْه، تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ). ٧٤٢

قوله: (ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ). ٧٥١

قوله: (ثُمَّ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ). ٧٥٢

قوله: (ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ). ٧٥٦

قوله: (وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، [وَالْأَئِمَّةُ الْمَهْدِيُّونَ]). ٧٥٩

قوله: ([وَنُحِبُّ] الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وَهُمْ: أَبُو بكر، وعمر، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ). ٧٦٢

قوله: (وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أصحاب رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ). ٧٦٦

قوله: (وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْأَثَرِ، وَأَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، لَا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ، وَمَنْ ذُكِرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ). ٧٦٨

الأنبياء أفضل من الأولياء ٧٦٩

قوله: (وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ). ٧٦٩

منهج أهل السُنة في كرامات الأولياء ٧٧٢

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِواياتِهِمْ). ٧٧٢

[أنواع الفراسة] ٧٧٩

الإيمان بأشراط الساعة ٧٨٠

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ : مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عليه السلام مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا)..... ٧٨٠

الحذر من تصديق الكهان والعرافين ونحوهم ٧٨٥

قوله: (وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجماع الْأُمَّةِ). ٧٨٥

[التنازع في حقيقة السحر وأنواعه] ٧٩٤

[اعتقاد الولاية في بعض البله بدعة وضلال] ٧٩٩

[تبديع من يصعق عند سماع الأنغام الحسنة]..... ٨٠٠

من منهج أهل السُنة : لزوم الجماعة والحذر من الفُرْقة ٨٠٥

قوله: (وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا). ٨٠٥

[وجوب رد المسائل المتنازع فيها إلى الله ورسوله] ٨٠٧

[الاختلاف نوعان اختلاف تنوع واختلاف تضاد] ٨٠٨

[الاختلاف في الكتاب] ٨١١

دين الله هو الإسلام وبيان وسطيته ٨١٤

قوله: (وَدِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلامُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وَهُوَ بَيْنَ [الْغُلُوِّ وَ] التَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَاسِ). ٨١٤

هذا ديننا وعقيدتنا ٨١٨

قوله: (فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَاءٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، ٨١٨

وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الْإِيمَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلِ الْمُشَبِّهَةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْجَبْرِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ، مِنَ

الَّذِينَ خالفوا السنة والجماعة، وَحَالَفُوا الضَّلَالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بَرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ. وَباللهِ الْعِصمة والتَّوْفيق). ٨١٩
[الجهمية وأصل مذهبهم] ٨٢٢
[الجبرية وأصل قولهم] ٨٢٤
[سبب الضلال العدول عن الصراط المستقيم الذي أمر الله باتباعه] ٨٢٦
المحتويات ٨٣٣